

شفيق مقار

قتل مصر

من عبد الناصر الى السادات



RIAD EL-KAYE
BOOKS
بنايات القاهرة

فقتلُ مصرُ
من عبد الناصر الى السادات

شفيق مقار

قتل مصر

من عبد الناصر الى السادات



RIAD EL-RAYYES
BOOKS

رياضة الريس للكتب والنشر

58, Knightsbridge, London SW1X7NJ

THE KILLING OF EGYPT

by

SHAFIC MAKAR

First Published in Great Britain in 1969
Copyright © Riad El-Rayyes Books Ltd
56 Knightsbridge, London SW1X 7NJ

British Library Cataloguing in Publication Data

Makar, Shafic

The Killing of Egypt

1. Egypt. Political events, 1922—

I. Title

962'.05

ISBN 1 - 869844 - 10 - 6

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without prior permission in writing of the publishers

اللهم

الى ذكرى نجيب سرور

محتويات الكتاب

١١	هذا الكتاب
١٥	مدخل: مصر في مواجهة الخطر الصهيوني
١٧	تقديم
٢٣	١ - مصر في الديانة اليهودية
٢٣	٢ - مصر كطريدة رئيسية للحركة الصهيونية
٤١	الباب الأول: شؤك حرب الايام الستة
٤٣	١ - مصر «عزمة من؟»
٤٧	٢ - التواجد في العصر
٥٨	٣ - تشكيل حكومة ثورية
٦٥	٤ - من الرضاء إلى النار
٧٨	٥ - مخاطر «وحدانية» الحاكم
٩١	٦ - من الجاني؟
١١٩	خلاصة
١٢٧	الباب الثاني: مصيدة كامب دايفيد
١٢٩	١ - العمدة يرث العزبة
١٧٠	٢ - العمدة يحاول أن يصبح زعيماً
١٩٢	٣ - العمدة يطلب رضاء العرباين الجدد
٢١٥	٤ - ثغرة العمدة، ثقب في قلب مصر
٢٣١	٥ - العمدة يصبح صانع سلام ونجماً عالمياً
٢٧٧	الباب الثالث: السلام المميت
٢٧٩	تقديم
٢٩٧	خلاصة: بعد القتل، تقطيع أوصال مصر

٣٢٣	خاتمة
٣٢٧	فهرس الاعلام
٣٣٤	فهرس الامكنة والمدن والدول
٣٣٩	فهرس الموضوعات

«شمة بلدان لا يعرف القلقُ منها سبيلاً إلى قلب
السلطان لندرة الثروات فيها. ففي مصر، مثلاً، لا
تجد غير السيد المطاع والرعية المطيعة».

(ابن خلدون)

(١٣٣٢ - ١٤٠٦)

«ما أقلُّ من يجدون لديهم الرغبة في قراءة تاريخ
الامة من الأمم بعد أن يكون عدوها قد كسر ظهرها
وهشم رأسها».

(و. هـ. اودن)

هذا الكتاب

هذا الكتاب ليس اجتراراً آخر لذكريات كئيبة. فانشغاله الاساسي منصب على ما هو ات، وإن توقف عندما فات وما «انجز» حتى الآن، فإنما لاستطلاع ما سوف «ينجز»، ترتيياً على ما حققناه لإسرائيل بأيدينا.

وفي سياق ذلك، لا مكان للألفاظ التي من قبيل «الخيانة»، و «الغدر»، و «الجبن»، و «العمالة»، وغيرها من الكلمات المجزية المريحة للنفس والمفيدة في المقالات «السياسية»، والخطب التي من نار. ولقد يوافقنا القارئ، بعد أن يكون قد انتهى من قراءته، على أن ذهب أنور السادات إلى الأرض المحتلة في ١٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٧، ثم إلى «معسكر داود» بالولايات المتحدة، كان شيئاً طبيعياً للغاية وإمراً مقضياً به منذ سلّح فاروق المصريين بأسلحة فاسدة وبعث بهم لـ «يقاتلوا العدو الغادر» على أرض فلسطين. فالكـل - منذ تلك البداية الملائمة تماماً لكل ما حدث بعدها - لم يفتنوا، فيما بدا، وباستثناء قلة قليلة للغاية ومطرزدة، إلى الجدية المميّنة للخطر الذي ظلوا يتظاهرون بالتصدي له بينما - هم في واقع الأمر - يقودون مصر، ومن حولها الجميع، إلى ظل وادي الموت - بلا أدنى محاولة للتشاعر أو البراعة: إلى ظل وادي الموت.

وحتى لا تظل الأمور مبهمه ومختلطة في أذهاننا، ينبغي أن يكون واضحاً منذ البداية أن الملك فاروق، والرئيس السادات، وكل من توسطوا عهديهما، لا يحملون بالوزر وحدهم. لأنه مهما كان الحاكم طاغية، ومهما كانت أجهزته ماهرة في الإرهاب والتخويف، تتوقف الشعوب عند مشارف الموت. تحزن. وحتى إن كانت قد تركت أحداً يعتلي صهوتها، تركل الهواء وتُسقط الراكب على ظهرها، وتستدير فتمزقه، متى تعلق الأمر بالبقاء. ولدينا التاريخ، فلنرجع إلى صفحاته، أو لننظر إلى ما هو حادث في العالم حولنا. وسوف نجد أن الشعوب الراغبة في البقاء تستاسد وتفترس، متى تعلق الأمر ببقائها.

لكننا لم نفعل، وبتنا بذلك، شئنا أم ابيننا، شركاء في كل ما «انجز». واشترك معنا معظم صنّاع الرأي وكل صنّاع القرار، وكل من يسيرون شؤون المؤسسة التي تدير المجتمع. فالكـل - بلا أي عذر أو ادعاء للبراءة - شركاء في المسؤولية عما حدث، وعما سيترتب عليه.

ولعله قد بات واضحاً الآن أن ما سوف يترتب على كل ما «انجزناه» حتى الآن متعلق بالأرض. وإن الأرض سوف تؤخذ. وهذا شيء يحسن أن نتوقف عنده قليلاً ونفكر فيه. لأن مصير أي شعب - في هذا العالم الضيق - متوقف على الأرض. لأن وجود أي شعب متوقف على الأرض، وبغير الأرض يموت.

ولقد كانت مشكلة مصر منذ البداية - ومشكلة غيرها من البلدان العربية الأخرى - فيما تعلق بـ «مسألة» فلسطين، أن الأرض التي دار الصراع حولها لم تكن أرض مصر أو أرض أي بلد من تلك البلدان العربية الأخرى. فهي أرض فلسطين. وبالمعنى الحرفي الضيق المحدد، ذهب المصريون وغيرهم من مواطني البلدان العربية ليموتوا ويشوهوا على أرض «شعب آخر»، دفاعاً عن أرض

ذلك الشعب، وبالمفهوم الذي أوردناه عن ارتباط بقاء الشعب باستمرار حياته لأرضه، دفاعاً عن بقاء ذلك «الشعب الآخر»، الشعب الفلسطيني.

وما زال ذلك التصور لـ «المسألة» سائداً حتى اليوم، وبعدما حدث للبنان والجولان السورية. فعلى المستوى «الرسمي»، أي مستوى معظم الحكومات والمؤسسات المدبرة للمجتمعات العربية، قد يظل ذلك التردد للشعارات عن «الأرض السليبية»، و «العدو الغادر»، أو عن «الصهيانية»، إلا أن ضرباً غريباً من ذلك الشيء الذي أفلق اليهود في اختلاقه في أذهان البشر تحت اسم «معاداة السامية»، قد ندوه - على سبيل التمييز - «معاداة الكنعانية» (أخذاً بمسئيات التوراة: سام، وكنعان) يظل مستثنياً، بل ويزداد ضراوة، تحت السطح، تجاه الفلسطينيين وكل ما له علاقة بهم، لدى معظم تلك الحكومات والمؤسسات المدبرة للمجتمعات العربية.

وعلى المستوى «غير الرسمي»، أي مستوى السواد الأعظم من شعوب تلك البلدان العربية، تخالفت كثيراً تردد شعارات «الأرض السليبية» و «العدو للغادر»، وراء الجوقات الحكومية، وبدأ بعلو صوت «معاداة الكنعانية»، باعتبار أنه «الله يخرّب بيت الفلسطينيين، هم السبب في كل ما نحن فيه».

وبطبيعة الحال، لم تسر المظاهرات في شوارع القاهرة بعد هاتفة بسقوط فلسطين ومطالبة بشنق الفلسطينيين، لكن «معاداة الكنعانية» موجودة، وبقوة، وأخذة في التعاضد لدى جماهير أمية مطحونة لا تستطيع أن تعض اليد المسكة بمقبض السوط. فتجد الفلسطينيين منطرحين على ظهورهم، أو تصورهم كذلك، وتتلطم اشتهاً لغرس أنيابها في أعناقهم.

وربما كان تصور جان بول سارتر في تقديمه لكتاب فرائز قانون «المذبذبون في الأرض» عن اشتها الإنسان المنسحق المطحون لتدمير نفسه في صورة الأخ الذي يقتله، تصوراً ذا صلاحية في هذا الخصوص. إلا أنه ما من شك أيضاً في أن قدراً لا يستهان به من مشاعر «معاداة الكنعانية» لدى من سمعت تلك المشاعر عقولهم وقلوبهم نابع من الأسباب نفسها التي جعلت «الصراع»، ابتداء من أسلحة فاروق الفاسدة، إلى كلام ديفيد وما بعده وما سوف يترتب عليه، أشبه بجوميديا سوداء معوجة تزاجت فيها المهزلة والمأساة. لأنه، فيما يخص «السلادة المواطنين» في مصر وغيرها، «ما لنا نحن وأرض فلسطين، ومشاكل الفلسطينيين؟»، و «لماذا يجب علينا نحن أن نخوض غمار حرب وراء حرب مع إسرائيل كيما نعيد إلى الفلسطينيين أرضهم»، و «إن كان لا بد للفلسطينيين أن يموتوا ويندثروا، فليموتوا، ونبقى نحن، ونبني بلدنا». وبنوع غريب من التفاعل الدائري بين النظم الحاكمة والشعوب المحكومة، بدأ بتشويه رؤية الشعوب لحقيقة الصراع على أيدي حكام يبدو أنهم لم يروا فيه أكثر من وسيلة ناجعة لإبقاء المنطقة في حالة توتر واشتعال، تبريراً لاستمرار حكم الطوارئ وسطوة قواتهم المسلحة على العدو الحقيقي، وهو الشعب المحكوم، وانتهى بتسرب رؤية الشعوب الفوغائية إلى عقول الحكام الذين أوجدوها، اقتربت نظم وشعوب من نقطة التلاحم، والاول مرة، عند تقاسم مشترك يمثل شعار «ليمت الفلسطينيون ونحيا نحن». ولقد كان «الشجار» الذي نشب مؤخراً، في ربيع ١٩٨٧، بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية، مؤشراً مبدئياً على الاتجاه صوب علانية مثل ذلك التصور الذي فجر إثر اغتيال يوسف السباعي.

وعلى مستوى «المثقفين»، وصناع الرأي من كتاب وصحفيين وشعراء ومفكرين، أي على مستوى «الصفوة» أو «الخبذة» أو - كما أسماهم سميح القاسم - «الزبدة»، لندع جانباً توفيق الحكيم، مثلاً، وكل من نهج نهجه من نجوم المؤسسة، ولننظر - مثلاً - في تأكيد صحفي لبناني مهاجر أنه، دون أن يطرّف له رمش «كتر بقضية أولئك الفلسطينيين منذ قتلوا يوسف السباعي الله يرحمه»، أو قول مثقف سوري بعد نقاش طويل حول الانتماء لقضية فلسطين أن «هذه حكاية باتت غير ذات موضوع والأفضل لمن أراد أن ينتمي أن يجد له حكاية غيرها». أو قول أديب مصري مثقف، بطريقته الممتلئة يقيناً بصحة رأيه وقناعة بانها لا تدحض، بالوقار المعهود «أوه! هاها! الفلسطينيون! اليسوا هم السبب في كل ما هو حادث لمصر».

وهذا قدر يسير من مصارحات تختلف - بطبيعة الحال وبحكم متطلبات الصورة «النضالية» أو «القومية» - اختلافاً تاماً عما يقال عندما يكون الحديث مع أكثر من سامع. والذي يعطينا منه، على أي حال، تسرّب الرؤية الغوغائية إلى فكر أناس مفروض أنهم ضمن «الصفوة» صانعة الرأي المشتغلة بـ «إعلام» الجماهير وتنويرها.

وفي جذور كل هذه المواقف الآخذة في التخلّث - كالدّم الفاسد - فيما أسميناه بـ «معاداة الكنعانية»، يكمن التشوّه ذاته الذي جعل من الممكن للملك فاسد كفاروق أن يترجّح هو وأذنابه وخدمه من الصراع، عن طريق بيع أسلحة فاسدة إلى جيشه، وجعل من الممكن، بعد ربع قرن من زوال فاروق، لرئيس «ثوري» و «مناضل وطني» كأثور السادات أن يذهب إلى القدس المحتلة «سعيًا وراء السلام»، فيحتضن موشي ديان ومناحيم بييجين، ويشد على الأيدي المخضبة بدماء كثيرة، ويضم إلى صدره جولدا مائير، التي لم تكف عن القول بأنها لم تكن تنام الليل كلما فكرت في أن طفلاً فلسطينياً قد ولد وأنه قد يظل على قيد الحياة، ويقبلها في وجنتيها.

ذلك التشوّه في رؤية «المسألة الفلسطينية» وما ظل يوصف حتى الآن، على سبيل البلاغة الخطابية، بـ «الصراع» العربي الإسرائيلي، هو ما يحاول هذا الكتاب إستظهار أبعاده ونتائجه كما كشفت عنها وتشير إليها عملية استدراج مصر إلى مصيدة كامب ديفيد، بعد عقد من استدراجها إلى شرك الأيام الستة.

شفيق مقار

مدخل

سيرة في سوانحة الخطر القمهوري

تقديم

منذ البداية، لم يفلتن «الثوار» الذين حكموا مصر بعد إسقاط النظام الملكي الفاسد للحقيقة. رغم كل التصريحات والخطب عن فلسطين الحبيبة والأرض السليبة وكل تلك الأشياء التي توجع القلب وتستدر الدمع من العيون، لم يفلتنوا إلى الحقيقة. وربما، بحكم النشأة السياسية السلفية والخروج من رجم حركة الإخوان، بدا لهم من أخذوا فلسطين كـ «أعداء لله» أو كشيء غيبي من هذا القبيل الذي يسهل أن ينزلق إليه العقل متى غلغ الضباب، وتترنح إليه البصيرة متى ختم الافتقار إلى المعرفة والنضج الفكري والسياسي عليها فأعماها.

عندما استدرج جمال عبد الناصر إلى شرك الأيام الستة، سنة ١٩٦٧، كتبت نشرة «الاشتراكي»، لسان حال «الثوريين التقدميين»، في ٣ يونيو/ حزيران، قبل المذبحة بيومين اثنين، كلاماً كان قد سبق أن قيل كثيراً حتى أصبح من قبيل العبارات الإنشائية، عن مخاطر التوسع الصهيوني الشرير، ثم قالت إن جنود مصر البواسل كانوا «في انتظار إشارة البدء من القائد لينطلقوا منفذين إمر الله»، وعندما تأزم الموقف في ١٠ يونيو/ حزيران، كتبت مبشرة بالنصر من عند الله وفتح قريب محطرة إسرائيل، عدوة الله، من أن نهايتها دنت على أيدي جند الله^(١). والواقع أن حرب يونيو/ حزيران أحدثت تغييراً عند عبد الناصر بالنسبة لموقفه من (الرؤية) الدينية للمسألة. (ورغم أن السنوات الثلاث التي عاشها بعد الحرب لا تكفي للحكم بمضمون محدد لذلك التغير، فإنّه) من الواضح أنه كان قد أصبح أكثر مرونة (بذلك الخصوص)، فقبيل الحرب، كان قد شقّ هجوماً شديداً على النظم العربية التقليدية ونُدّد باستغلالها لعامل الدين، لكن موقفه هذا انقلب من أساسه بعد مؤتمر الخرطوم في أغسطس/ آب ١٩٦٧، إثر المصالحة التي جرت في ذلك المؤتمر (مع تلك النظم)، وقبيل الحرب كان موقفه من الصراع العربي الإسرائيلي لا يدخل البُعد الديني كثيراً في أسس الصراع، مركزاً (بالقدر الأكبر) على عروبة فلسطين (أي على البعد القومي)، لكنه بعد الحرب بدأ يتحدث عن الصهيونية بوصفها خطراً على الأديان^(٢).

وبطبيعة الحال، يظل هناك تناقض لا مهرب منه في محاولة التعامل مع الصراع من منطلق غيبي، حتى وإن وجد المتحدث ما قد يبدو كمهرب من ذلك التناقض، بقصر الكلام على «الصهيونية»، دون إشارة إلى «اليهود». ومنشأ التناقض أن اليهودية ديانة توحيدية كبرى يشترك اتباعها، (فيما هو متصور) مع اتباع الديانتين التوحيديتين الأخريتين، في عبادة نفس الإله.

إلا أنه، رغم وجود ذلك التناقض، لا شك في أن قدراً كبيراً من العداء لمن أخذوا فلسطين ظل مدخولاً بكونهم اليهود، مهما حاولنا الهرب من ذلك الواقع بتسميتهم «صهاينة». والذي لا شك فيه أنه - حتى

(١) الواقع أن الزج بالالهوية في سياق صراع دينوي كهذا فيه اجتراف غريب. لأن من يدعي أن السماء تحارب في صفه قد يعنى بهزيمة ملاحقه كما حدث في سنة ١٩٦٧. وفي هذه الحالة يصبح العقل مواجهاً باحتمالين اثنين لا ثالث لهما: أن السماء تخلت عن المهزوم في منتصف الطريق وتركته لتصرّعه عليه، وهوشء لا يليق إطلاقاً. والثاني أن العدو من القوة بحيث حقق النصر لنفسه وهزم من أمامه هو السماء التي كانت تحارب معه، وهوشء يقرب من الكفر والعباد باء. فاه عز وجل فوق كل ذلك، وهو قادر، متى كانت تلك مشيئته، أن يمحو العدو القادر من ظهر الأرض محواً لا أن يهزمه في ميدان القتال فقط.

إذا لم تقتصر رؤية الغالبية العظمى من الحكام والمتقنين العرب على البُعد الغيبي - فإنه ظل أساساً لدى عامة الناس، لرؤية الجماهير للعدو بوصفه يهودياً وعدو الله، كما وصفته نشرة «الاشتراكي» الناصرية. وذلك بُعد لم يغب عن المقاومة الفلسطينية فحاولت التصدي له وتعديله بدعوتها الديمقراطية لإقامة وطن فلسطيني يعيش فيه الفلسطينيون من الأديان الثلاثة كمواطنين متساوين في الحقوق والواجبات. وهو بُعد لم يغب أيضاً - بطبيعة الحال - عن الإسرائيليين والأمريكيين، وقد استغلوه استغلالاً دعائياً فعالاً في تشويه الموقف العربي بعامة والشوشرة على الحق المشروع للفلسطينيين في المقاومة والسعي إلى استرداد الوطن الذي أخذ منهم.

وكما ظل النظر إلى إسرائيل مدخولاً بذلك البعد الغيبي، ظل مدخولاً بالبعد الأيديولوجي. وقد ربط المفقور له الملك سعود باستمرار بين الصهيونية والبشفية. وكذلك فعل زعيما مصر في ظل «الثورة»، جمال عبد الناصر، وأنور السادات.

والذي لا سبيل إلى التشكيك أو التشكيك فيه أن المصالح اليهودية العالمية ومخططات الحركة الصهيونية لعبت دوراً لا يمكن إنكار أهميته في إشعال نيران الثورة البلشفية في روسيا. ولقد كان معظم مفكري الثورة وزعمائها المبرزين، باستثناء ستالين الذي جعل شرير الحلقة بعد محاولته مشاركة الصهيونية في كنز التعويضات الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية، من اليهود.

إلا إن رؤية الغزوة الاستيطانية لفلسطين في سياق مؤامرة بلشفية /صهيونية فيه من البعد عن الحقيقة ومن التبسيط المبالغ فيه ومن الابتعاد عن واقع الغزوة ما لا يقل عما في النظر إلى غزاة فلسطين الاستيطانيين من زاوية كونهم يهوداً فحسب. لكن النظام وزعامته كانا على قدر من «الواقعية العملية» والبراغماتية التي أتاحت للزعيم أن يتقّل الوطء على الدول «التقليدية» ورؤيتها السلفية للصراع العربي الإسرائيلي قبيل هزيمة ١٩٦٧، وأن يعدل عن ذلك تماماً بعد تصالحه معها. وبالمثل، ربط النظام وزعامته بين الصهيونية والشيوعية «في أوج معركته مع الشيوعيين في ١٩٥٤. في مصر وفي ١٩٥٩، في العراق ومصر. (وفي سياق تلك الرؤية التكتيكية) رأى الزعيم أن الشيوعيين أكبر عون للصهيونية كما أن الصهيونية تعمل على إيجاد تنظيمات شيوعية تضد بعض الأسماء الخالصة البراقة مثل الحرية والديمقراطية وتخدّر الناس بكلام معسول عن المساواة ورفع مستوى العامل والفلاح والأخذ بيد الفقير. (وقد وجد الزعيم تأكيداً لتلك الرؤية في (أن) الذي كان يمول أكبر منظمة شيوعية في مصر كورييل الصهيوني، (ورأى) أن الشيوعيين استعملوا طرقاً معينة للتضليل كي يمكنوا الصهيونية العالمية من احتلال وادي النيل وجزءاً من العراق وجزءاً من المملكة العربية السعودية (وأنهم) لذلك يسميون بعض الشعب وينسبونه إلى الشعب باسم الشيوعية وهم في الحقيقة جماعة صهيونية قامت بعمل حرائق في بعض المدن والمنشآت الوطنية»^(٣).

وإذا لم يصلح ذلك، اتّجه النظام إلى استيلاء البراهين على الترابط بين الشيوعية والصهيونية إبان أزمة قناة السويس مما اتهم «عبد الناصر به إسرائيل من أنها تشاطر الشيوعيين في موقفهم» عن قصد أو عن غير قصد حينما تسعى للحيلولة دون التوصل إلى تسوية سلمية لمشكلة قناة السويس التي دامت ٧٢ عاماً (كما سعت للحيلولة) دون عقد اتفاقية جلاء قوات الاحتلال البريطاني عن القناة سنة ١٩٥٤. (وذلك دليل) على أن الشيوعيين والصهيونيين عقدوا عزمهم على تعطيل التسوية لأن الاضطرابات في العالم العربي لا تخدم إلا العناصر الهدامة. وقد ثبت في مصر أن كلا الفريقين قد دبرا مؤامرة لحرق مكتب الاستعلامات الأمريكي بالقاهرة لأن الكفاح المسلح هو الطريق لمحاربة الاستعمار (٩) كما عمل كلا الفريقين لهدم القومية العربية وبالتالي كانا حليفين للرجعية والاستعمار.. (كانت هذه الأفكار) في بداية الثورة وإبان معاركها مع خصومها.. ولما سُئِلَ عبد الناصر عن الربط بين الصهيونية والشيوعية بعد انتهاء معركته مع عبد الكريم قاسم لم يجِبْ، نظراً لانتفاء الموضوع بانتفاء المعركة»^(٣).

وليس هناك ما هو أوضح من ذلك: «الربط بين الصهيونية والشيوعية» ظل أداة تكتيكية في معارك «الزعيم» مع الشيوعيين المصريين في سياق تأمين «الزعيم» لوحدة زعامته، ومع قاسم العراق، في

معرض دفاع «الزعيم» عن موقعه كزعيم واحد وحيد لأحد لا شريك له لكل العرب، فلما انتهت المعارك، لم يعد هناك لزوم للربط بين الشيوعية والصهيونية «نظراً لانتهاء الموضوع»^(١). وهذا موقف غريب فعلاً في التعامل مع خطر مميت كالغزوة الاستيطانية البادئة بفلسطين. والمشكلة أن هذا الفهم التكتيكي، أو بالأحرى التظاهر بالفهم، لأغراض تكتيكية بحتة استجابة لمعارك اللحظة العابرة، لم يتمخض فحسب عن تشويش الإرسال، إن صحَّ التعبير، من «عقول» النظام إلى أدمغة الشعب فيما يخص الوعي بحقيقة الغزوة وحقيقة العدو وحقيقة القوى المتعاونة معه، بل وتمخض عن تشوُّه مستمر لرؤية النظام ذاته ورؤية زعامته لـ «المسألة» كلها، وهو تشوُّه جعل النظام وزعامته على أتم استعداد للعب بالغزوة الاستيطانية لفلسطين كورقة مربحة أهم مكاسبها ترسيخ أوضاع النظام والمؤسسة العسكرية التي ملكها مصر وتأييد مزايها بحجة الدفاع عن «الوطن المقدس» في وجه عدوانية «العدو الغادر» الشرسة، وجعل المنطقة كلها، ومصر بالذات، تعيش من يوم إلى يوم في حالة طوارئ مستمرة أباحت وبررت كل التجاوزات وكل ضروب الإهذار للحرية والديموقراطية والحقوق الأساسية للبشر تحت سائر أنه «لا صوت يعلو على صوت المعركة»، وأن كل تلك الأشياء التي من قبيل الترف كالحرية والديموقراطية والحقوق الإنسانية للمواطنين وحقوقهم المدنية يمكن النظر فيها فيما بعد عندما يكون قد «تم للثوار الأبرار» القضاء على الخطر الصهيوني بإذن الله.

وفي الوقت نفسه الذي جنح النظام فيه إلى استغلال الوجود الصهيوني في فلسطين ثم في الأرض المحتلة الأخرى بعد هزيمة ١٩٦٧ كورقة يلعب بها ليكسب مزيداً من المنفعة ومزيداً من المزايا ومزيداً من الترسيع لزعامة «الزعيم»، أدى النظام وزعامته باستمرار استعداداً للتصالح والتسوية مع «العدو الغادر»، ورغم اضطراب النظام وزعامته للجوء إلى القوة العظمى الرئيسية المنافسة للولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي، للحصول منها على ما عجز عن الحصول عليه من أسلحة يبرر بها بقاء قبضته على أعناق المصريين ويديم بها حالة الطوارئ المربحة في المنطقة، أظهر النظام وزعامته باستمرار ميلاً واضحاً، بل نزوعاً قوياً، للود بحضن واشنطن، فقط إذا ما وجدت واشنطن النظام وزعامته فسحة تحت جناحها: «ولقد كان تصور النخبة المصرية الحاكمة بأجنحتها المختلفة - الجناح المدني والجناح العسكري - أنه يمكن الحصول على الكثير إذا أمكن إيجاد مكان «بجوار واشنطن». فقد كانت تجربة البورجوازية المصرية بمثابة تأكيد لها بأن إسرائيل في ذاتها ليست خطراً عليها (١) - لذلك، وكما يقول جاك كويار «لم يتم اتخاذ أي إجراء لإصلاح جوانب القصور والضعف التي كشفت عنها (أداء) الجيش والنظام سنة ١٩٥٦، بل ولم يتخذ أي إجراء ضد صدقي محمود، قائد الطيران، قبل هزيمة ١٩٦٧ رغم أن السوفييات كانوا قد أبلغوا عبدالناصر أن صدقي محمود يتعاون مع المخابرات البريطانية»^(٢).

وقد بلغ من قوة ذلك الشيق إلى حضن الولايات المتحدة - وهو شيق كان من غير الممكن عملياً أن ينتاب النظام وزعامته لو كان النظام والزعيم على وعي بالأبعاد الحقيقية للعلاقة العضوية بين الولايات المتحدة كامة وبين إسرائيل - أن بات عاملاً من العوامل التي أودت بـ «الزعيم» إلى حيث تردى في الشرك في يونيو/ حزيران ١٩٦٧. «فقد كان التصور العام (لدى النظام وزعامته) أنه بإحداث نوع من التوتر العسكري على الحدود المصرية عن طريق القيام بمظاهرة عسكرية (أو بالأحرى القيام بعملية «تهويش» كما قال الفريق أول محمد فوزي) في سيناء، كان ذلك سيؤدي إلى بعث قضية التسوية مع إسرائيل من جديد وفي ظل شروط أفضل، وأنه سيتيح في الوقت نفسه تحقيق عدة أهداف كانت تشكل عدداً من أولويات الزعامة المصرية في ذلك الوقت، وكانت تلك الأهداف تدور حول «ردع» العدوان المحتل على سوريا، وعودة الأوضاع في سيناء إلى ما كانت عليه سنة ١٩٥٦، والضغط على الولايات المتحدة من أجل بذل جهودها الدبلوماسية للضغط على إسرائيل (١)، والدخول في حوار مصري - أمريكي تحسن مصر فيه موقفها التفاوضي بشأن شروط التعامل مع الولايات المتحدة (١)»^(٣).

ومثلما أفصحت الزعامة المصرية بكل تلك التصورات عن جهل كامل مطبق بحقيقة إسرائيل وحقيقة

العلاقة بينها وبين الولايات المتحدة(*) وحقيقة الغزوة الاستيطانية اليهودية لتي تمخضت عنها تلك العلاقة العضوية غائرة الجذور بين الأمة الأميركية التي اعتبرت نفسها واعتبرها قادتتها وزعمائها ومفكروها دائماً «إسرائيل هذا الزمان وشعب الله المختار الجديد» واعتبرت غزوتها الاستيطانية التي أبيد في غمارها سكان القارة الأميركية الأصليين بناءً لـ «أورشليم الجديدة» على أرض العالم الجديد، وفكر قادتتها قبل أن يتخذوا النسر شعاراً لهم أن يرسموا على علمهم القومي صورة موسى على رأس «بني إسرائيل» في الطريق إلى «الأرض الموعودة» وبين الامتداد العضوي والتحقيق الأقصى لتلك الأمة، أي إسرائيل. وبفضل ذلك الجهل الذي أدى إلى الوقوع في شرك الادعاءات القائلة بأن إسرائيل «حليف» للولايات المتحدة و«قاعدة استراتيجية» لها في منطقة حيوية من العالم، تصورت «الزعامة» المصرية أن بوسعها، عن طريق «عملية التهويش» كما أسماها الفريق أول محمد فوزي، التي انتهت بهزيمة ١٩٦٧ المحقة، أن تجعل «الولايات المتحدة تضغط على إسرائيل»؛ تضغط على إسرائيل لتجعلها تفعل أي شيء؟ لتجعلها تكف عن إبادة السكان الأصليين حتى لا يبقى هناك من ينازعها على الأرض التي أخذتها، فلسطين؟ ولكن لم، والولايات المتحدة فعلت الشيء نفسه وما زالت تفاخر بما فعلته في تواريخها وأعمالها الروائية وأشعارها وأفلامها، فأبادت السكان الأصليين من الأرض التي أخذتها في القارة الأميركية الشمالية. لتجعلها تعيد إلى العرب ما مكنتها الولايات المتحدة بكل أنواع المساعدة والعون والدعم والتأييد والتواطؤ على أخذه منهم؟ ولكن كيف، والمشروع الاستيطاني لم يقتصر على المرحلة التمهيدية، فلسطين، بل شمل منذ البداية و«بتعاقد قانوني صريح بين الشعب المختار والإله»^(١) كل الأرض من النيل إلى الفرات. فهل يمكن تصوّر أن تُقدّم الولايات المتحدة، الأمة المتدينة التقية التي تربت على تعاليم التوراة والعهد القديم ورضعتها منذ الصغر، على تلك المعصية المنيّة، فتتقض - لأجل خاطر الزعامة المصرية أو أي زعامة عربية موالية - ذلك الاتفاق الإلهي بين الشعب المختار الأصلي، أو تقدم على ما من شأنه أن يؤخر تنفيذه بإعادة ما أخذه إسرائيل من الأراضي المتفق على أخذها مع، الإله ذاته منذ قرون عديدة؟

والأدهى من كل ذلك أن «الزعامة» المصرية لم تظن طيلة الوقت إلى الحزازة الخاصة المسمومة الضاربة في القدم الراسخة في الروح اليهودية تجاه مصر بالذات، ولم تظن - في الوقت ذاته - إلى أن تدمير مصر كاملاً، لا إخراجها من المعركة كدولة فحسب، هدف رئيسي جيوهي للمنظمة الصهيونية، مما يجعل من الجنون المطبق تصوّر أية إمكانية «للتعامل مع مصر» - تعاملاً لا يرمي إلى تدميرها - من جانب الولايات المتحدة.

وإذا غابت كل تلك الأبعاد عن فطنة «الزعامة» المصرية التي انصرف همها الرئيسي إلى تأمين بقائها من المخاطر الداخلية (احتمال عصيان الشعب المصري)، تشوّهت رؤيتها لـ «الصراع» تشوّهاً جذرياً. وقد وصل ذلك التشوّه إلى حد التصوّر أن إسرائيل، في يونيو/ حزيران ١٩٦٧، لم تكن «تشكّل خطراً على مصر» لأن الولايات المتحدة لن تستطيع أن تقدّم لها ما يجعلها خطراً على مصر، «لأن العالم لن يسمح للولايات المتحدة بذلك»^(٢).

وعندما «فوجئت» الزعامة المصرية بأن الولايات المتحدة دعت إسرائيل بغير حدود، وأن إسرائيل جعلت «الجميع يفيقون من وهم أن جيش مصر كان أقوى وأعتى جيوش دول الشرق الأوسط جميعاً»^(٣). «خاصمت» الولايات المتحدة لذلك «الفرد»، فقطعت علاقاتها الدبلوماسية معها.

وحتى من قبل هزيمة ١٩٦٧ الماحقة التي استدرجت مصر إليها في غمار «عملية تهويش» وتظاهر بنّيّة الحرب، ظل تصوّر «الزعامة» المصرية قائماً على وهم إمكانية التصالح والتعايش مع إسرائيل. وطيلة الوقت، اعتمدت تلك الزعامة «أسلوب المفاوضات كإداة رئيسية للتسوية مع إحداث حالة

(*) أرجع إلى دراستنا المعنونة «البعد الأميركي للمشروع الصهيوني» وقد نشرت مسلسلة مجلة «الدستور» لندن الأعداد ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٧.

(*) أرجع إلى كتابنا «قراءة سياسية للتوراة» - رياض الريس للكتاب والنشر ١٩٨٨.

توتر عسكري كاداة ضغط، والبحث عن تسوية عن طريق الولايات المتحدة مع استخدام أسلوب التقارب مع الكتلة الشرقية كاداة ضغط أيضاً^(١٤).

وفي محاولة ديماجوجية لتفسير ذلك العمى السياسي الذي آذى «بالزعامة» المصرية إلى الاعتقاد بإمكانية «التفاوض» مع إسرائيل، و «التسوية» مع إسرائيل «عن طريق الولايات المتحدة»، لم يجد محمد حسنين هيكل مانعاً من أن يقول - على سبيل الاستعارة من كتاب غربيين كثيرين كتبوا سراً ذاتية أو أنحوا لبعض قادة الغرب العسكريين فقالوا عنهم على سبيل التجديد أنهم «من خبرتهم بالحرب كرهوا الحرب» - أن عبدالناصر، رغم «التزامه الأدبي والسياسي والأيدولوجي حيال الشعب الفلسطيني، كان يكره الحرب لأن تجربته الشخصية للحرب في العلمين (٥) والفالوجا علمته أن يكرهها»^(١٥).

ومعنى كلام الأستاذ الكبير والصحفي المطلع محمد حسنين هيكل أن عبدالناصر كان، كـ «زعيم» لمصر، قد وجد نفسه في مواجهة مع إسرائيل من أجل الشعب الفلسطيني الذي كان عبدالناصر «ملتزماً به أدبياً وسياسياً وأيدولوجياً»، لكن عبدالناصر، من خبرته بالحرب في العلمين (٥) والفالوجا، كان يكره الحرب، ولذلك لم يكن راغباً في القيام بالتزامه حيال الشعب الفلسطيني حرباً، بل تفاوضاً، وبالتسوية. وهذا - كما هو واضح - يغفل تماماً البُعد المصري المباشر لذلك الصراع مع إسرائيل. فـ «الشعب الفلسطيني» هو مثار التزام «الزعيم». وهذه مشاعر أخوية وقومية حميدة ما في ذلك شك. ولكن ماذا عن مصر؟ هل فكر هيكل في مصر؟ هل فكر عبدالناصر؟ هل فكر السادات؟ هل توقف أحد من أولئك الذين تصدوا لقيادة مصر في مرحلة من أخطر ما مر بها عبر تاريخها الطويل ليفكر في أن مصر هي العدو الرئيسي والطريدة الأهم والغريسة المشتهاة، وأن فلسطين ما هي إلا منصة قفز؟ وأن «الصراع العربي الإسرائيلي» ليس صراعاً حول فلسطين الحبيبة والأرض السليبية وكل ذلك، بل هو صراع حول مصر أولاً وقبل كل شيء، وبعد الانتهاء من تمزيق جنتها، حول بقية الأرض العربية، تنفيذاً للتعاقد القانوني مع الإله بملكية الأرض من النيل إلى الفرات.

لم يفكر أحد. فكانت النتيجة أن باتت «الزعامة» المصرية، ومن ورائها طبليعة الحال، الشعب المصري، على قناعة كاملة بأن مصر «ضحت وتضحي» في سبيل فلسطين، وأن أولئك الفلسطينيين، كما أكد الأدب المصري المثقف لكاتب هذا الكلام وهو يهز رأسه بوقار، هم السبب في كل ما حدث ويحدث لمصر من مصائب.

وجنبا إلى جنب مع غياب ذلك الوعي بالبُعد المصري الجوهري للصراع، أفصح هيكل عن وجه آخر من أوجه الموقف «المصري» من ذلك الصراع. والذي يقرأ هيكل يجب أن يضع نصب عينيه دائماً أنه يقرأ انصاف حقائق يستخدمها ببراعة داعية متمرس بأصول الشغل. فقولته أن «عبدالناصر كان يكره الحرب» حقيقة، وقوله أن «خبرة عبدالناصر بالقتال في العلمين (٥) والفالوجا هي التي علمته أن يكره الحرب» حقيقة، غير أن هاتين «حقيقتين» من نوع «نصف الحقيقة» الممتاز المخلط ببراعة. لأن عبدالناصر لم يكن مونجومييري أو أيزنهاور، ولم يخض غمار حرب كالحرب العالمية الثانية مثلاً تبرر أن يؤرخ له أو يكتب سيرته أو «يشير فلسفته» أن يدعي أنه «كره الحرب من خبرته بها». فـ «الحرب» التي خاض عبدالناصر غمارها وضئمتها له هيكل أيام كان مراسلاً حربياً فجعلها معركة بطولية كبرى وكسب من وراء ذلك مجداً وثراء عظيماً بوصفه الداعية الأول والمنظر الرئيسي للنظام طوال عهد عبدالناصر، كانت حرباً خائبة صغيرة محدودة بأسلحة فاسدة، وعندما يكتب تاريخها حقاً بغير شطارة سيتبين أن الذين قاتلوا فيها حقيقة كانوا - أساساً - أولئك «الصعايدة والفلاحين» الذين تذكروهم عبدالناصر فجأة بعد هزيمة ١٩٦٧ الماحقة التي بددت كل الأوهام النابوليونية: الجاويشية والعساكر. وعلى أي حال، لم تكن تلك الحرب حرباً هائلة ضروس تبرر لذلك «الزعيم» العسكري الذي استولى على الحكم بوصفه ضابطاً هماماً رافضاً للهزيمة التي تسبب فيها فساد الملك وعهده المتعفن أن «يكره» الحرب إلى الحد الذي يجعله يبدأ بالتفاوض حتى وتلك الحرب دائرة، هناك، في الفالوجا.

وكون كلام هيكل من انصاف الحقائق راجع إلى أنه قال أن عبدالناصر كان «يكره الحرب»، ولم يقل لم كان عبدالناصر يكرهها، وبطبيعة الحال، لم يكن بوسع هيكل وهو أخذ في رسم الصورة المعلّاة

لـ «الزعيم» أن يصارح قراءه في كتاب موجّه إلى العالم الخارجي قبل العالم العربي بأن عبد الناصر كان كارها للحرب محبا للتفاوض والتسوية لأنه كان يعرف جيدا أكثر من أي إنسان غيره حقيقة نظامه وحقيقة من ملكهم مصر من العسكريين وزبانية المخابرات والأجهزة، ويدرك تماما أن العدو الحقيقي للنظام لم يكن - في وعي النظام - «العدو الغادر»، إسرائيل، الذي كانت مشكلته على أي حال - في رؤية النظام - مع «أولئك الفلسطينيين» وربما أيضا مع «أولئك العرب»^(٥)، بل كان «الشعب المصري» ذاته الذي يمكن أن يحرم النظام والمتنفعين بالنظام وأعوانه - لو حزن - من «غنيمة الحرب» التي استولى عليها الضباط البواسل بغير حرب: مصر. وهذا واضح من كون التركيز الحقيقي لأجهزة أمن النظام كان على العدو الداخلي لا العدو الخارجي. وعندما جد الجد، وتورط النظام وزعامته في «عملية التهويش» الكبرى التي استدرج الزعيم إليها سنة ١٩٦٧، تبين فجأة أن المخابرات لم تكن تعرف أي شيء عن «العدو الغادر» الخارجي، بينما كانت تعرف كل شيء عن العدو الحقيقي الداخلي، صاحب الغنيمة الحقيقي، الشعب المصري، الذي ظل - رغم خضوعه التقليدي - خطرا على من استولوا على تلك الغنيمة وأداروها لحاسبهم بوصفهم جيش احتلال داخلي، لا جيش دفاع خارجي.

(٥) ... بدأ خصام عبد الناصر مع بعض السوريين سنة ١٩٥٩ عندما شرع الإسرائيليون في تحويل مياه نهر الأردن على بعد ستة كيلومترات عبر الحدود، فعارض عبد الناصر رغبة السوريين في القيام بعملية محدودة ضد المشروع الهندسي الإسرائيلي بحجتين، الأولى أنه من السهل إشغال حرب لكنه ليس من السهل إنهاؤها. والثانية أن فكرة الحرب المحدودة وهم، وقد قال «إنني مستعد للقيام بحرب محدودة إذا جاء أحكم بضمأن من بن جوريون بأنه، هو الآخر، سيجعلها حربا محدودة»؛ (عبد الناصر وما بعده ص ٥٦).



توقفنا قراءة «العهد القديم» وقراءة القصص الديني اليهودي المتبني على ما حرّره الكهنة اليهود إبان عصر السبي في بابل في «العهد القديم» من «تواريخ»، على أن مصر، دون سائر بلدان العالم، ظلت العدو الأكبر، الغريم الأبدي، والفريسة المشتهاة لكهنة تلك الديانة والمؤمنين بها في كل العصور. وقد تناولنا ذنب مصر عند هؤلاء الناس، باستفاضة، في كتابنا «قراءة سياسية للتوراة»، واستوضحنا فيه منشأ تلك الكراهية المرورة المسمومة لمصر التي جعلت «العهد القديم» لا تكاد تخلو صفحة من صفحاته أو سفر من أسفاره من لعنة، أو سباب أو دعاء بخراب مصر.

فبين اليهود وبين مصر، من أقدم العصور، ثأر دموي متوهج بنار وحشية لا تنطفئ. وليس هنا مجال استجلاء أسباب تلك الحزازة، فقد أوفيناها حقها من البحث في المرجع المشار إليه. أما الذي يتعلّبه بحثنا هنا، فمفتاب سريعة لاهم ما جاء في «العهد القديم» وكتب القصص الديني المتبني عليه من تصوير لمصر والمصريين وتعبير لا يهادن ولا يتورع عن الحقد الذي يغلي في القلوب.

ولا يتصور أحد، عن رغبة في خداع النفس، أن تلك الحزازة كانت قديما، وأن الكراهية كانت لـ «أجدادنا الكفرة» كما يسمي الفلاحون المصريون إلى اليوم أجدادهم العظام الذين علّموا العالم الحضارة. فالحزازة مصيبتها مصر لا من سكنوها قديما. والكراهية نبتت في القلوب لذلك «الوجود» الذي اسمه مصر، والذي احتك به وعاش فيه أوقاتا التائهون الجياع الذين ظلّوا بلا حضارة ولا تاريخ ولا منشأ ولا وطن، والذين تسولوا حتى الديانة والأساطير من الشعوب التي تطفلوا على أراضيها، وشبهوا من خيرها ومن كرم أهلها، ونعني بهم الآراميين الذين حاول الكهنة اليهود خلال عصر السبي إرجاع نسب «اليهود» إليهم كيما يصطنعوا لهم استمرارية وعمقا تاريخيا يصل ما بينهم وبين آباء قالوا أن الإله عقد معهم عقودا وقطع على نفسه عهدا بمنح نسلهم الأرض خالية ممن عليها، وعلى رأسها مصر، على النحو المصور اليوم في كتبهم وعلى أبنيتهم العامة.

(١/١) مصر في «العهد القديم»

لنصغ إلى «إشعيا» بن أموص الذي رأى الرؤي في أيام عزيا ويوثام وأحاز وحزقيا، ملوك يهوذا^(*):

«وحي من جهة مصر: وأهيج مصريين على مصريين فيحارب كل واحد أخاه وكل واحد صاحبه، مدينة مدينة، ومملكة مملكة. وتهرق روح مصر داخلها وأقني مشورتها، وأغلق على المصريين في يد مولى قاس فيستسلط عليهم، هكذا يقول السيد رب الجنود.

(*) المعروف الآن أن سفر إشعيا ألّفه ثلاثة من كبار المتنبئين اليهود عرفوا ثلاثتهم بذلك الاسم. وكان أولهم، الذي عرف أيضا باسم «إشعيا» اورشليم، المتنبئ الذي بدأ نشاطه في السنة التي مات فيها «الملك عزيا» من «ملوك يهوذا» (٧٤٢ ق. م.). وظل يتنبأ إلى قرب نهاية القرن الثامن قبل الميلاد. وقد نسبت إليه الاصحاحات من ١ إلى ٣٩ من ذلك السفر. ويعتبره كثيرون من الدارسين رجل دولة أكثر منه متنبئا نظرا لانشغاله الواضح بالشؤون السياسية لـ «مملكة» يهوذا، وبخاصة سياستها الخارجية. ومن أظهر خطوط «سياسته» الخارجية، العداء الواضح لمصر والانحياز إلى الآشوريين الذين صوهم في تنبؤاته بالأداة الدنيوية المنفذة لشئبة الإله، لكنه انقلب عليهم في أواخر حياته ونصح الملك حزقيا بمنأوتهم.

أما إشعيا الثاني، فكان من متنبئي عصر السبي، وإليه نسبت الاصحاحات ٤٠ إلى ٥٥ من السفر. وأما الثالث، فمارس نشاطه بالقدر الأكبر بعد السبي والعودة إلى اورشليم، وإليه نسبت الاصحاحات من ٥٦ إلى آخر السفر.

وعند تحرير «العهد القديم»، الذي اضطلع بالقدر الأكبر منه الكاهنان عزرا ونحميا، أدبجت تنبؤات الثلاثة وشخصهم في سفر واحد وشخص واحد.

والواضح في السفر المسمى بذلك الاسم أن الخط الأساسي الذي امتد عبر أقوال المتنبئين الثلاثة تمثل في النظر إلى الإله باعتباره حاكما ملوكا محاربا، الإله الملك رب الجنود.

«وتنشف مياه البحر، ويجف النهر وييبس. وتنزّل الأنهار وتضعف وتجفّ سواقي مصر وتيلف القصب والأسل. والرياض على حافة النيل وكل مزرعة على النيل تيبس وتتبدّد ولا تكون. والصيادون يثبون وكل الذين يلقون شصاً في النيل ينجحون. والذين يمسكون شبكة على وجه المياه يحزنون. ويخزي الذين يعملون الكتّان المعطش والذين يحكيون الأنسجة البيضاء. وتكون عدهما مسحوقة وكل العاملين بالأجرة مكتئبي النفوس.
«إن رؤساء صرعن أغبياء، حكماء مشعري فرعون مشورتهم بهيمية. كيف تقولون لفرعون أنا ابن حكماء ابن ملوك قدماء فأين هم حكماءك فليخبروك ليصرفوا ماذا قضى به رب الجنود على مصر. رؤساء صرعن صاروا أغبياء. رؤساء نوف انخدعوا. وأضل مصر وجوه أسباطها. مزج الرب في وسطها روح غي فاضلوا مصر في كل عملها كترنخ السكان في قبته. فلا يكون لمصر عمل يعمل رأس أو ذنب. في ذلك اليوم تكون مصر كالنساء فترتعد وترتجف من هزة يد رب الجنود التي يهزها عليها.

«وتكون أرض يهوذا رعية لمصر. كل من تذكرها يرتعب من أمام قضاء رب الجنود الذي يقضي به عليها. (اشعيا ١٩: ١-١٧)

ويل للذين ينزلون إلى مصر (طلبا) للمعونة ويستندون على الخيل ويتكلمون على المركبات لأنها كثيرة وعلى الفرسان لأنهم أقوياء جدا ولا يظنون إلى قدوس إسرائيل ولا يظلمون الرب (يهوه). وهو أيضا حكيم ويأتي بالشر ولا يرجع بكلامه ويقوم على بيت فاعلي الشر وعلى معونة فاعلي الاثم. وأما المصريين فهم بشر لا إلهة ويخيلهم جسد لا روح والرب يمد يده فيبترّ المعين ويسقط المعان ويفنيان كلاهما معاً

(اشعيا ٣١: ١-٣)

والمعنى واضح. ففي النص الأول، يهذي اشعيا بأمنية خراب مصر ودمار حضارتها وانهدام ملكها واقتتال أهلها ونضوب خيراتها في البرّ والنهر. وفي كل هذيانه. يفصح الحقد الممرور الذي شعر به الثائهن الجياح وهم يعاينون ضياع مصر ويذخها الحضاري والعمراني، وبالتفكير بالتمني، يرى يذّ إلّهم، رب الجنود، عليها، زارعة الغي في وسطها. باعثة الضلال في كل ما تفعل حتى لتصبح كالسكان مترنحا متمرغا في قبته، محطمة إياها لتصبح أرض يهوذا في النهاية رعية لها.

وفي النص الثاني يهدد اشعيا الأقوام المستجيرة بقوة مصر الحربية وفرسانها ومركباتها بانتقام يهوه إلّ إسرائيل من كل من يلوذ بحمي مصر من شر جحافل انطلقت في المنطقة معربة تلغ في الدماء وتدمر وتتهب كل ما في طريقها باسم الإله ولأجل مجده العظيم، الذي تصوّره الكهنة دائما على اكوام من أشلاء البشر، ومهدداً مصر أيضا إن هي أعانت من يلوذ بها.

وفي سفر إرميا بن حلقيا الكاهن، لا يهدد المتنبي من يلوذ بمصر من الأقوام الأخرى التي نزل قومه بينها كقطع ذئب جائعة لا تشبع من لحمها أو ترتوي من دمائها، بل يتهذد قومه أنفسهم إن هم تركوا أرض كتعان هربا من وجه بابل، ولأذا بمصر. وفي النص الذي سنورده، يكشف إرميا عن مدى الكذب اللوح الصفيق في كل ما قيل عن وجه بابل، والذين يلوذ بمصر. ويتبين أن الذاكرة الجمعية لأولئك الناس كانت قد ظلت محتفظة بصورة حية لمصر كملاذ من الموت ومن العنف، وبالأخص من الجوع الذي كان من الصق خصائص أولئك القوم بهم:

«وكان بعد عشرة أيام أن كلمة الرب صارت إلى إرميا. فدعا إرميا يوحانن بن قاريح وكل رؤساء الجيوش الذين معه وكل الشعب من الصغير إلى الكبير وقال لهم: هكذا قال الرب إلّ إسرائيل الذي أرسلتوني إليه كي القي تضرمكم أمامه. إن كنتم تسكنون في هذه الأرض فإني أبنيكم ولا انتقصكم وأغرسكم ولا اقتلعكم. لاني ندمت على الشر الذي صنعتكم بكم. لا تخافوا ملك بابل الذي أنتم خائفوه. لا تخافوه، يقول الرب، لاني أنا معكم لأخلصكم وأقتلكم من يده. وأعطيكم نعمة فريحكم يرثكم إلى أركم.

«وإن قلتم لا نسكن في هذه الأرض ولم تسعوا ليهكم فإنا لنسكن إلى أركم مصر نذهب حيث لا نرى حرباً ولا نسمع صوت بوق ولا نجوع للخبز وهناك نسكن. فالآن لذلك اسمعوا كلمة الرب يا بقية يهوذا. هكذا قال رب الجنود إلّ إسرائيل. إن كنتم تجعلون وجوهكم للدخول إلى مصر وتذمبون لتقربوا هناك يحدث أن السيف الذي أنتم خائفون منه يدرككم هناك في أرض مصر والجوع الذي أنتم خائفون منه يلحكم هناك في مصر فتومتون هناك. ويكون أن كل الرجال الذين جعلوا وجوههم للدخول إلى مصر ليتفربوا هناك يموتون بالسيف والجوع والوباء ولا يكون منهم باق ولا ناج من الشر الذي أجبته أنا عليهم. لأن هكذا قال رب الجنود إلّ إسرائيل. كما اسكب غضبي وغيتي على سكان اورشليم هكذا يسكب غيتي عليكم عند دخولكم مصر فتصعبون حلفاً ودماءً وباعة وعاراً ولا ترون بُد هذا الموضع ثانية. قد تكلم الرب عليكم يا

بقية يهوذا لا تدخلوا مصر. اعلّموا علما اني اتذرتكم اليوم.. فالآن اعلّموا علما انكم تموتون بالسيف والجوع والوباء في الموضع الذي ابتغيتم ان تدخلوه للتغريبوا فيه».

(إرميا ٤٢: ٧ - ١٩ و ٢٢)

والشواغل العسكرية الكهنوتية واضحة في النص. فابتداءً، الإله إله محارب، و«رب الجنود». ولندع حاليًا كون التسمية - حتى هذه التسمية - مستعارة من بعض أوصاف الإله في الديانة المصرية القديمة، فالذي يعنينا هنا أن الكاهن المتنبئ إرميا يحكي لـ «بقية يهوذا» أن رب الجنود كلمه وأمره بأن يقول لهم أن يصمدوا في الأرض التي أعطاهم لهم، أرض كتعان، ولا يفرّوا من وجه نبوخذ نصر ملك بابل ليلوذوا بمصر التي - من خبرة من سبقهم - كانت ملاذًا من الموت والجوع. فالكاهن المتنبئ منشغل هنا بالحفاظ على المكاسب الإقليمية التي تحققت حتى ذلك الوقت، ومنخطر في تخويف «الشعب» بانتقام الإله إذا ما عصى أمر الإله وهرب إلى مصر تاركًا الأرض، بل وتاركًا الإله، (الجديد) ذاته، يهو، ليعود إلى عبادة إلهه القديم بل صفون «في مجدل وفي تحفحيس وفي أرض فتروس» (إرميا ٤٢: ١) ولذلك يهددهم إرميا قائلاً:

«أخبروا في مصر واسمعوا في مجدل واسمعوا في شوف وفي تحفحيس قولوا انتصب ونهيا لأن السيف ياكل حواليك. ثم يغلب الحد على مصر، فينتجر صائحًا: «نادوا هناك فرعون ملك مصر هالك. قد فات الميعاد. مصر عجلة حسنة جدًا. الهلاك من الشمال جاء. ايضاً مستاجروها في وسطها كعجول صغيرة.. قد أخزيت بنت مصر».

(إرميا ٤٦: ١٤ و ١٧ و ٢٠ و ٢١ و ٢٤).

ومنذ ذلك الوقت الموجل في القدم، ٦٣٠ ق. م.، ارتبط خراب مصر ودمار فلسطين، بغير فكاك، في رؤى المتنبئين (النبیین) اليهود، فبينما تنجس كراهيات الكهنة المسمومة لمصر على شكل نبؤات خراب وحرب أهلية وتخطيط وفشل وتدهور وموت ودمار، تندفق كراهياتهم للفلسطينيين في رؤى مثيلة، أفصاحا ربما عن أن دمار هذه مترتب على خراب تلك:

«كلمة الرب التي صارت إلى إرميا عن الفلسطينيين (عن) اليوم الآتي لهلاك كل الفلسطينيين لينقرض من صور وصيدا كل بقية (الفلسطينيين) تبعين (تعيّنهم) لأن الرب يهلك الفلسطينيين بقية (كل من بقي منهم).. غرة واشقلون أملكت مع بقية وطأنهم».

(إرميا ٤٧: ١ و ٤ و ٥).

وهو، قبل ذلك، قد وصف «هلاك كل الفلسطينيين» بانتشاء ديّان يحكي للأحفاد عن أمجاد مذابح قبيلة ودير ياسين وصبرا وشاتيلا مثلاً:

«ها مياه تصعد من الشمال وتكون سيلاً جارفاً فتغشي الأرض وملؤها المدينة والساكين فيها فيصرخ الناس ويولول كل سكان الأرض من صوت قرع حوافر أقويائه من صرير مركباته وصريف بكراته، لا تلتفت الأبناء إلى البنين من ارتضاء الأيادي. أه يا سيف الرب حتى متى لا تستريح. انضم إلى غمدك أهدأ واسكن. (ولكن) كيف يستريح (السيف) والرب قد أوصاه. على أشقلون وعلى ساحل البحر هناك وأغذه (الرب) وأعده على اللقاء هناك».

(إرميا ٤٧: ٢ و ٣ و ٦ و ٧)

وحتى يعم الخراب، يرى المتنبئ رؤيا لدمشق:

«عن دمشق. خزيت حماة وأرفاد. قد ذابوا لأنهم سمعوا خبراً رديئاً. في البحر اضطراب لا يستطيع الهوء. ارتخت دمشق والتقت للمهرب. أمسكتها الرعدة وأخذها الضيق والأرجاع كساحض (امرأة) جامها (الخاض). كيف لم تترك المدينة الشهيرة قرية فرحى. لذلك تسقط شبانها في شوارعها وتهلك كل رجال الحرب (فيها) في ذلك اليوم. (هكذا) يقول رب الجنود: واشعل ناراً في سور دمشق فتاكل قصور بنهد».

(إرميا ٤٩: ٢٣ - ٢٧)

و «بنهد» تعني «بن حداد»، وهو الاسم الذي كان يضيفه إلى أسمائهم ملوك السوريين تبعاً باسم الإله حداد، الذي كان إله الآراميين وأخذه عنهم من عرفوا باسم «بني إسرائيل» وعبدوه باسمه حداد، وباسم بل صفون، قبل أن يأتيهم موسى من عند المديانيين بالإله «يهوه». وهكذا نجد أن الكهنة والنبیین

اليهود عندما استقلوا اسم الإله في رؤاهم المنجسة من كراهياتهم للشعوب التي اقتحموا أراضيها وطمعوا في ازاحتها والحدول محلها، مزجوا بين كراهياتهم وطموحاتهم وبين كراهية الإله الجديد يهوه لن أسماهم الكهنة دائما بـ «الآلهة الغريبة» وبخاصة بعل حداد أو بعل صفون، ولهذا يقول إرميا وهو يحلم بخراب دمشق «المدينة الشهيرة»، أن الإله، رب الجنود، سيحرق أيضا قصور «بنهدد»، بن حداد، تصفية للحسابات مع ذلك الإله القديم المنافس «حداد» أو «هدد» كما يسميه «العهد القديم» أحيانا. والكاهن المتنبئ، إرميا أخذ هنا -وهو منساق على عياب جارف من الشهوات الكهنوتية إلى أراضي الغير وضروب الحقد والحسد الحضاري وما تؤاد عنها من كراهيات - في المهمة بـ «رؤى» يضرب فيها يمينه ويسرة وفي كل اتجاه «متنبئا» بأشياء فظيعة هي في حقيقتها أشياء تمنى هو وقومه دائما أن تحدث للأقوام المتدنية المستقرة في أوطانها، مؤكدا أن يهوه، رب الجنود، سوف يفعلها بتلك الأقوام كيما تقوم مملكة صهيون، واضعا في مقدمة من سيفعل بهم رب الجنود تلك الأفاعيل، مصر وأهلها:

«هكذا قال الرب، هاأنذا أدفع فرعون خفرع (خفرع) ملك مصرية أعدائه ليد طالبي نفسه كما دفعت صدقيا ملك يهوذا ليد نبوخذ نصر ملك بابل عدوه وطالبي نفسه».

(إرميا ٤٤: ٣٠)

أي أن مصر سيحدث لها ما حدث لـ «مملكة» يهوذا على يد البابليين، فخرّب وتهدم ويسبى أهلها كما سبى اليهود وخرّب «ملكهم» الذي أقاموه وقتا على ما أخذوه من أرض جنوب فلسطين، ولكن:

(١) صدقيا، «ملك» يهوذا (٥٩٧ - ٥٨٦ ق. م.) الذي تمركز على البابليين سنة ٥٩٧ ق. م. وعجل بذلك بنشوب الأزمة الأخيرة التي أودت بتلك «المملكة» وسقوط اورشليم سنة ٥٨٦ ق. م.، لم يكن معاصرا لخفرع فرعون مصر، ولم يكن ممن حكموا مصر في زمنه أو بعده فرعون اسمه خفرع.

(٢) فخفرع، باني الهرم الثاني، ثالث ملوك الأسرة الرابعة، أسرة الأهرامات، حكم مصر من سنة ٢٧٥٨ إلى سنة ٢٧٤٠ ق. م.، أي قبل زمان صدقيا وإرميا بقرن عديدة، فلم يكن من الممكن أن يدفعه يهوه رب الجنود «ليد أعدائه وطالبي نفسه كما دفع صدقيا ليد نبوخذ نصر».

والواضح أن هذا خطأ تاريخي آخر من الأخطاء التي وقع فيها كهنة العهد القديم وهم في حالة نشوة وتنبؤ، والواضح أن اسم الفرعون المصري العظيم كان قد علق بذهن إرميا، وفي غنغوان هذيان بما فجره الحقد على مصر وتمنى الخراب لها كما خربت «مملكة» يهوذا، قال أن رب الجنود أخبره أنه سيفعل بالفرعون خفرع تلك الأشياء الفظيعة عينها التي حدثت لصدقيا «ملك» يهوذا. والذي حدث لصدقيا أنه هرب بعد سقوط اورشليم، لكن البابليين ما لبثوا أن أسروه، وذبحوا أبناءه أمامه واحدا بعد آخر، ثم فقاوا عينيه وأخذوه مكبلا بالأغلال إلى بابل. وبطبيعة الحال، اغتاز إرميا لحدث تلك الأشياء لـ «مملكة» يهوذا و «ملكها» صدقيا بينما مصر ما زالت قائمة مستقرة مزدهرة، فانتابته الرؤى، وأعلن أن رب الجنود سيفعل بخفرع ملك مصر مثل ما فعله بصدقيا الذي عزّا إرميا سقوطه إلى عصيانه إله إسرائيل وإغضابه إيّاه، أي خروجه على طاعة الكهنة. وفي قبضة ما تسلط عليه من حقد وهياج، لم يتوقف المتنبئ عند تفصيل عديم الشأن كاسم الفرعون الذي كان حاكما لمصر وقت أن انتابه ذلك الهياج، أو تاريخ حكم خفرع لمصر وتاريخ مماته. ومن الواضح طبعاً أنه لو كان من قال له تلك الأشياء التي تنبأ بها أحد غير حقه وكراهياته، أو كان من أوحى بها إليه إله، كما ادّعى، لما وقع وأوقعه في ذلك الخطأ التاريخي الغريب.

ونحن إذ نورد هذه الاستشهادات ونناقشها لا ننشغل بـ «تلك التواريخ القديمة» انشغالا مجانيا، بل نفعل ذلك إدراكا منا للحقيقة الماثلة في أن الحركة الصهيونية قد وُحّدت دائما بين «فكرها» وبين تلك التنبؤات والرؤى، ووعيا بأنه يكون من الغفلة الانحلال الوقوف على ما أفصحت عنه تلك المنابع التي استمدت منها الصهيونية «فكرها» ونحاول أن نتبين ما يعنيه ذلك بالنسبة إلى الصراع الراهن.

وتدليلاً على ذلك، يحسن أن نتوقف لحظة عند القدس، أو «اورشليم» و«الآخرى» «بيروشلايم» في تلك التسمية. فما أكثر من ظلوا يحامون بإمكان استخلاص القدس سلمياً من يرائن إسرائيل عن طريق «تسوية» ما تعقد تحت جناح الأصدقاء الأميركيين. لكن أحدا، فيما يبدو، لم ينكر في الرجوع إلى

الأصول الكهنوتية للمسألة أو يخطر له التفتيش قليلاً في تلك المنابع التي تحدث عنها. ولو عني أحد بأن يكلف النفس تلك المشقة لتبين له بوضوح وجلاء ما بعدهما وضوح أو جلاء، وبغير لبس أو إساءة فهم، وبلا أي مجال لخداع النفس أو خداع أحد بأدعاء إمكان إجراء «تسوية» بشأن القدس، واقع الموقف الصهيوني فيما يخص المدينة المقدسة التي انتزعت من كل البشر، لا من الفلسطينيين وحدهم، لتكون عاصمة لمملكة صهيون المسماة حتى الآن إسرائيل. ولنضع، مثلاً، إلى إشعياء:

«استيقظي استيقظي البسي عرك يا صهيون. البسي ثياب جملك يا اورشليم المدينة المقدسة لأنه لا يعود يدخلك في ما بعد أغلف ولا نجس. انتفضي من التراب قومي اجلسي يا اورشليم انحلي من رُبط عنقك أيها المسبية ابنة صهيون، فإنه هكذا قال الرب».

(إشعياء ٥٢: ١ - ٣)

«لا يدخلك أغلف ولا نجس»، أي لا يدنسك أممي من غير اليهود فيطأ ترابك بقدمه. اليهود بعد أن أخذوا عادة الختان من المصريين ادعوا لأنفسهم علامة وجعلوها علامة على خصوصيتهم وكونهم «الامة المقدسة للرب» وجعلوا كل من عداهم، بها، نجساً من الامميين. ويمكننا أن نتأمل قليلاً، إن شئنا، في مغزى القول وأبعاد الوضع الذي ينشأ عن تحريم القدس على غير اليهود، وهو ما شرع الحاخام مائير كاهانا منذ الآن في تنفيذه فعلاً وعلناً بحركته النضالية الداعية إلى تطهير كل أرض إسرائيل، لا القدس وحدها، من غير اليهود، وبخاصة - مرحلياً - من العرب.

فهذه الأشياء تحدث في الحقيقة والواقع. تتحقق «رؤى» الكهنة والنبیین سياسياً وعسكرياً حولنا على الأرض. ويمكننا، بطبيعة الحال، أن نختار الطريق الأسهل، فندفن رؤوسنا في رمال عدم التصديق، ونقول أن هذا هذيان أو كلام أناس جعلتهم الحميا الدينية «يتحمسون أكثر مما يجب»، أو أي شيء من هذا القبيل. إلا أننا، نحن وغيرنا من الامميين في الواقع، يجعل بناء كنوع من راحة العقل والحرص على البقاء، أن نصيخ السمع جيداً لمثل هذه الأقوال التي نجاهلها أو نصر على تجاهلها بينما بينما الحركة الصهيونية، بمساعدة قوية نشطة من الاميركيين، أخذت في تنفيذها، حرفياً، كلمة بكلمة، وحرفاً بحرف، حولنا، وتحت أنوفنا، ونحن لا نريد أن نرى، وإن رأينا لا نريد أن نصدق. ولنقدّر، مثلاً، قول اشعياء:

«هوذا الرب يخلي الأرض ويفرغها ويقلب وجهها ويبدد سكانها.. تفرغ الأرض إقراغا وتنهب نهباً لأن الرب قد تكلم بهذا القول».

(إشعياء ٢٤: ١ - ٣)

«في المستقبل يتأصل يعقوب. يزهر ويفرح إسرائيل ويملاؤن وجه المسكونة ضامراً.. ويكون في ذلك اليوم أن الرب يجني من مجرى النهر (الفرات) إلى وادي مصر، وانتتم تلتقطون واحداً واحداً يا بني إسرائيل».

(إشعياء ٢٧: ٦ - ١٣)

«اقتربوا أيها الامم لتسمعوا وأبها الشعوب اصغوا. لتسمع الأرض وملؤها. المسكونة وكل تتأججها. لأن الرب سخطاً على كل الامم وحماً على كل جيوشهم. قد حرّمهم دفعهم إلى الذبح. فقتلهم تطرح وجيهم تصعد نثانتها وتسيل الجبال بدمائهم.. لأن للرب يوم انتقام سنة جزاء من أجل دعوى صهيون.. فتشوا في سفر الرب وأقراوه. واحدة من هذه (التنبؤات) لا تفقد (لا تخيب) (وإذ ذاك) تفرح البرية والأرض اليابسة ويبتهج القفر ويزهو كالنرجس. يزهر ازهاراً ويبتهج ابتهاجاً ويرنم. يدفع إليه مجد لبنان. بهاء كرميل وشارون. هم يرون مجد الرب بهاء الهنا. شددوا الأيادي المسترخية والركب المرتعشة تبتوها (يا بني إسرائيل). قولوا لخائفي القلوب تشددوا ولا تخافوا. هذا إلهكم. الانتقام ات. جزاء الله. هو يأتي ويخلصكم. حينئذ تنفتح عين العمي وأذان الصم تنفتح. حينئذ يقفز الأعرج كالأيل ويترنم لسان الأخرس.. وتكون هناك سكة وطريق يقال لها الطريق المقدسة. لا يعبر فيها نجس (غير يهودي) بل هي لهم.. يسلك المفلدين (بنو إسرائيل) فيها. مفدي الرب يرجعون ويأتون إلى صهيون يترنم وفرح أيدي على رؤوسهم».

(إشعياء ٣٤: ١ - ٣ و ٨ و ١٦ و ٣٥: ١ - ٦ و ٨ و ١٠)

فنحن نرى. كل ما يحدث الآن «مكتوب» من قبل في مخطط العهد القديم، وكل ما يجري في المنطقة تنفيذ حربي لتلك الخطة «الإلهية» لإقامة ملك صهيون على أشلاء كل الأمم. وإشعياء قد أقسم:

«من أجل صهيون لا أسكت ومن أجل اورشليم لا أهدأ حتى يخرج يرماً كضياء وخلصها كصباح يتقد. فترى الامم

بؤك (يا صهيون) وكل الملوك مجدك وتسمين باسم جديد يعينه قم الرب. وتكونين إكليل جمال بيد الرب وتاجاً ملكاً بكف إلهك».

(اشعيا ٦٢: ١-٣)

وفي مقدمة الأعداء الذين سيبيدهم الرب من وجه مجد صهيون الصاعد، يظل لمصر مكان الصدارة:

«لأنه هكذا قال لي الرب إله إسرائيل، خذ كأس خمر هذا السخط من يدي وأسق جميع الشعوب.. فرعون مصر وعبيده ورؤسائه وكل شعبه. وكل اللثيف وكل ملوك أرض عرص وكل ملوك أرض فلسطين وإشقلون وغزة وعقرون وبقيّة أشدود وأدوم ومواب وبني عمون. وكل ملوك صور وكل ملوك صيدا وملوك الجزائر التي في عبر البحر. ودان وتيماء وبوز وكل مقصوسي الشعر مستديرا. وكل ملوك العرب. وكل ملوك اللثيف الساكن في البرية.. وكل المالك التي على وجه الأرض. هكذا قال رب الجنود إله إسرائيل. اشربوا واسكروا وتغايروا واسقطوا ولا تقوموا من أجل السيف الذي أرسله أنا بينكم.. لأنني أنا أدعو السيف على كل سكان الأرض. هكذا يقول رب الجنود إله إسرائيل».

(إرميا ٢٥: ١٥ - ١٩ و ٢٤ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٩)

هذا كله، والذي أوردناه بعض يسر من كل غزير، تحت أعيننا في «العهد القديم»، لكن أحداً رغم كل ما هو حادث، لا يعني بأن يقرأ، وإن قرأ يفكر، وإن فكر يفهم. ولعل المثال المميت على ذلك العمى، ما قاله الرئيس المصري أنور السادات عن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر:

«كان (السادات) يقول، عن كارتر: إن الثقة كاملة بيننا. لأنه رجل متدين مثلي. ولذلك فإننا لم نختلف»^(١).

وكارتر متدين فعلاً. ولكن هل خطر للرئيس المصري، قبل أن يذهب ليسلمه عرق مصر، أن يعمن النظر، ولو قليلاً، في نوعية ذلك التدين؟ بطبيعة الحال، لم يخطر ذلك للرئيس المؤمن ببالب. لأنه كان يكفيه أن يكون ذلك الرئيس الأمريكي الطبيب «رجلاً متديناً مثله». ولو كان السادات قد عني بالنظر في تدين كارتر لتبين أن كارتر من شيعة دينية تدعو نفسها «المسيحيين المولودين من جديد» (born again Christians)، وهي شيعة يبنّي إيمانها على مسلمة أساسية هي أن غرض الله لن يتحقق إلا إذا عاد اليهود إلى أرض الميعاد، فلسطين، وأقاموا فيها مملكة إسرائيل اليهودية الخالصة التي لا يشاركهم فيها أو يقيم على أرضها، كموطن من مواطنيها، أحد من غير اليهود. وهو عين ما يقوله الحاخام كاهانا وينادي به في الكنيست، وفي وسائل الإعلام الأمريكية ومن مختلف منابر الولايات المتحدة وإسرائيل. وربما - لو كان السادات قد عني بتكليف «ولد» من «الأولاد العفاريات» ضباط المخابرات بأن يقتطع من وقته أياماً ينصرف فيها عن مراقبة «السادة المواطنين» - ويذهب إلى أمريكا فيتحقق من طبيعة تدين صديقه كارتر - كان سيصبح يوسع السادات، إذا ما وجد فسحة من الوقت، وهو جالس على المصطبة في استراحة القناطر، أن يفكر قليلاً في مؤدى ذلك الالتزام الديني لصديقه جيمي كارتر، وربما - لو كان قد ضيع بعض الوقت في ذلك - كان حرياً بأن يكلف أحداً بالتدقيق له في هذه الخلفيات الدينية لما هو حادث الآن، وربما - لو كان قد فعل ذلك - كان حرياً بأن يربط بين كلام اشعيا وإرميا وغيرهما وبين تدين جيمي كارتر وما قد يترتب عليه بالنسبة لمصر وفلسطين وكل العرب. ولكن هل تظن أنه كان يمكن أن يفعل ذلك؟ وهل تظن أنه - لو كان فعل - كان سيفهم؟ أو كان سيصدق؟ ومنذا الذي يمكن أن يصدق أن أولئك «الأصدقاء الأمريكيين» الطبيعيين المتحضرين يمكن أن يكونوا معتئين، من بشر العهد القديم، بكل تلك المشاعر تجاه مصر، وهي مشاعر لا سبيل إلى إجمالها، في النهاية، إلا في تسمية أيوب لها بـ «رهب» أي «أحاب» تينة البحر العظيمة و «الحبة المتحوية»، في قوله أن إله إسرائيل «بفهمه يسحق رهب» فـ «رهب»، تينة البحر هذه، أخطر أعداء الإله في الأسطورة اليهودية، وإسباغ هويتها في كلام أيوب ناطق بمدى العداء الذي انطوى عليه قومه لمصر من قديم، والخوف الذي بعثته في قلوب كهنتهم وتبنيهم. وبطبيعة الحال، لم تعد منذ اليوم مخيفة لأحد. لكن الكراهية القديمة المسمومة مترسبة في العروق والعقول. فوق أن مصر اليوم، بعدد سكانها، وموقعها، وحجمها، بوجودها العربي، تشكل حجر عثرة من المحتم أن يرفع من الطريق. وفي هذا تتوحد الكراهيات القديمة بالضرورات المعاصرة، فتقتل مصر طريفة رئيسية لإسرائيل وأصدقاء إسرائيل «المؤمنين» الانتقاء كجيمي كارتر وغيره من زعماء الامميين الذين تربوا على تعاليم «العهد القديم» وأمنوا بأن مخطط الإله لخليفته لن يتحقق ويرضى الإله إلا إذا قامت

مملكة إسرائيل على كل الأرض التي وعد بها الإله «ابنه البكر» إسرائيل، وهو ما لن يتحقق إلا بخراب مصر، كما تنبأ ميخا:

«لا تشعني بي يا عدوتي. إذا سقطت أقوم. إذا جلست فسي الظلمة فالرب نور لي. احتمل غضب الرب لاني أخطأت إليه حتى يقيم دعواي ويجري حقّي. سيخرجني إلى النور. سأنتظر برّه. وترى عدوتي فيغطها الخزي وهي التي قالت لي أين هو الرب إلهك. عيناى منتظران لإلهي. الآن تصير للربوس كلين الأزنة.. من أشور ومدن مصر ومن مصر إلى النهر (الفرات) ومن البحر إلى البحر. ومن الجبل إلى الجبل.. تصير الأرض خربة بسبب سكانها من أجل شر أفعالهم».

(ميخا ٨: ٧ - ١٠ و ١٢ و ١٣)

(٢/١) مصر في القصص الديني اليهودي

يعزو القصص الديني اليهودي الكراهية والعداء اللذين تنضج بهما تواريخ اليهود وكتابات كهنتهم ومتنبئهم في «العهد القديم» وغيره من كتبهم إلى أفعال المصريين ووحشيتهم في معاملة «اليهود» أيام كانوا يقيمون في مصر قبل أن يخرجهم موسى منها. وبصرف النظر عن أن «اليهود» لم يقيموا في مصر، بل أقام فيها الآراميين قوم إبراهيم وإسحق ويعقوب ويوسف اللذين انحدروا من نفس الأصل الذي انحدرت منه العرب العاربة والذين انتسب إليهم من ألفوا التوراة وحرروا أسفار العهد القديم الأخرى، اغتصاباً، حتى يصبح لهم عمق تاريخي يتيح الإدعاء بوجود تعاقبات بين «الآباء» وبين الإله من أقدم الأزمنة، اتصفت كل تلك الحكايات بالاختلاق.

فلم يكن الآراميين الذين عاشوا في مصر وعرفت سلالتهم بعد الخروج بـ «بني إسرائيل» والموسويين يعرفون الإله الذي عبده اليهود، يهوه، بل كانوا يعبدون الإله حداد، أو «هدد رئون» كما يسميه العهد القديم، وهو إله جامو به إلى مصر وسوريا وكنعان من أرض الكلدانيين، وعبدوه حينما استقروا في تلك البلدان باسم «بل صفون» الذي كان مركز عبادتهم له في مصر ببلدة بلزيم على ساحل المتوسط بالقرب من بلدة مجدل^(١). ولم يسمع أولئك الآراميون بـ «يهوه» إلا بعد أن تعلم موسى عبادته من كهنة المديانيين. وقد استغرقت عملية إخراج «الموسويين» من عبادة بل صفوان وإدخالهم في عبادة يهوه أجيالاً عديدة بدأت محاولات التثقيف الديني اليهودي فيها على يد موسى واستمرت بعده على أيدي الكهنة القواد الذين كانوا قد باتوا «صفوة» حاكمة أصبح من صالحها ترسيخ تلك الديانة الجديدة تأميناً لمكاسبها وتحقيقاً لخطة توحيد القبائل والأسباط في «أمة» واحدة يشتملها تنظيم سياسي/ ديني يقوم على هيكل موحد وعبادة واحدة.

ومما ترويه التوراة ذاتها في سفر «الخروج» وما بعده، يتبين أن المصريين لم يعاملوا الآراميين (الذين ذويت حكايات الكهنة اليهود فيهم عبر «العبرانيين») معاملة إجرامية أو وحشية، بل - على العكس تماماً - تروقنا التوراة على أن المصريين كانوا، حتى في تلك الأزمنة السحيقة، متصفين بـ «عظمتهم المعهود بكرمهم الزائد».

فالمفروض عقلاً ومنطقاً، ولو كانت ادعاءات الإجماع والوحشية صحيحة، أن تكون العلاقات بين المصريين وأولئك الدخلاء الأغراب متوترة وعدائية، بالأقل في المرحلة التي حدث فيها الخروج من مصر. فحكاية التوراة تقول أن المصريين «استعبدوا بني إسرائيل بعنف ومرروا حياتهم بعبودية قاسية» (خروج ١: ١٢) وتقول أن موسى، «لما كبر وخرج إلى أخوته (بني إسرائيل، من بيت فرعون حيث تربى) لينظر في انقلاهم.. رأى رجلاً مصرياً يضرب رجلاً عبرانياً من أخوته، فقلقت هناك وهناك ورأى أنه لم يكن يراه أحد فقتل المصري وطمسه في الرمل» (خروج ٢: ١١ و ١٢) غير أن التوراة تحكي بعد ذلك مباشرة أن يهوه قال لموسى «حينما تمضون لا تمضون فارغين.. بل

(*) انظر كتابنا «قراءة سياسية للتوراة» رياض الريس للكتب والنشر ١٩٨٨.

تطلب كل امرأة من جارتها ومن منزلة بيتها (المصرية) أمتعة فضة وأمتعة ذهب وثياباً وتضعونها على بنينكم وبناتكم. فقتلوا المصريين». (خروج ٢: ٢١ و ٢٢) وهذا لم يكن من الممكن أن يحدث بين أناس غريباء مضطهدين وبين مضطهديهم ومعذبهم أهل البلد الأصليين. بمعنى أنه لو كانت ادعاءات الإجرام والوحشية صحيحة لاستحال على من خرجوا مع موسى أن يخذعوا المصريين ويسرقوا منهم أموالهم «حتى لا يعضون فارغين». وتحكي التوراة أن يهوه عاد فأكد على موسى، قبل الضربة الأخيرة، وهي «موت كل بكر في أرض مصر من بكر فرعون الجالس على كرسيه إلى بكر الجارسة التي خلف الرحي وكل بكر بهيمة (حتى) يكون صراخ عظيم في كل أرض مصر لم يكن مثله ولا يكون مثله أيضاً» (خروج ١١: ٥ و ٦)، ألا ينسى ما اتفق عليه معه وقال له «تكلم في مسامع الشعب أن يطلب كل رجل من صاحبه (المصري) وكل امرأة من صاحبها (المصرية) أمتعة فضة وأمتعة ذهب» (خروج ١١: ٢) وبالفعل، حسب حكاية التوراة، ضرب الرب في نصف الليل كل بكر في أرض مصر، من بكر فرعون الجالس على كرسيه إلى بكر الأسير الذي في السجن (بل) وبكر كل بهيمة. (فكان) أن قام فرعون ليلاً هو وكل عبيده وجميع المصريين. وكان صراخ عظيم في مصر. لأنه لم يكن بيت ليس فيه ميت. فدعا (فرعون) موسى وهرون ليلاً وقال قوماً أخرجوا من بين شعبي انتما وبنو إسرائيل جميعاً. اذهبوا اعبداوا إلهكم كما تكلمتم. . خذوا غنمكم أيضاً وبقركم كما تكلمتم واذهبوا. وباركوني أيضاً. وآل المصريين على الشعب أن يعجل بالخروج من مصر. لأنهم قالوا إن لم يخرج الشعب سنصبح جميعاً أموات. (فكان) أن حمل الشعب عجبتهم قبل أن يختتم ومعاذهم مصورة في ثيابهم وعلى أكتافهم. وفعل بنو إسرائيل بحسب قول موسى لهم. طلبوا من المصريين (الذين فقدوا إبنكارهم ولم يكن في بيت من بيوتهم بكر قد ظل حياً) أمتعة فضة وأمتعة ذهب وثياباً. وأعطى الرب نعمة للشعب في عين المصريين حتى أعاروهم الفضة والذهب والذباب فسلوا المصريين». (خروج ١٢: ٢٩ - ٣٦).

فحتى في غمار تلك المناحة القومية الكبرى وقد فقد المصريون كل إبنكارهم، حتى إبنكار البهائم، لم يرضوا على «الشعب» بفرضتهم وذبيهم وثيابهم، فأعاروه إياها، وسلبهم الشعب كما قال لهم موسى وكما اتفق يهوه مع موسى.

ويصرف النظر عن أن هذه حكاية مشينة لكل المشتركين فيها، ومخالفة لوصية «لا تسرق»، لم يكن من الممكن أن تتصور الخيلة المتقدة بنار الحقد واشتاء الخراب والموت لمصر حتى تتحول إلى مآثم واحد كبير أنه كان يوسع «الشعب» أن يسلب المصريين لو كانت تلك الخيلة صادقة فيما ادعته من إجرام المصريين ووحشيتهم تجاه «الشعب».

غير أن ذلك فهم يمليه المنطق ويفرضه العقل، بينما المنطق والعقل يغيبان تماماً ويتلاشيان في ضباب الأوهام عندما تحتدم والعواطف عندما تتوهج بنار الكراهية والحقد.

لذلك، لا يمكن لأحد أن يتوقع وجوداً لعقل أو منطق في القصص الدينية اليهودي فيما يتعلق بمصر وشعبها، أو - في الواقع - بأي بلد آخر من البلدان المشتتة أراضيها ودماء شعوبها وفضتها وذبيها. وإن كان حبر متنبئ - جليل كحزقيال قد وجد في مكانه أن يضمن كتاب اليهود الديني تأكيداً إلهياً ب«أن المصريين لرحمهم كلهم الحصر ومنفيهم كمنّي الخيل» (حزقيال ٢٢: ٢٠)، فإنه ليس مما يثير دهشة أحد أن نجد قصص اليهود الديني مليئاً بالسباب العنصري الصريح للمصريين، والتمجيد لـ «العبرانيين». وسنورد هنا أمثلة مختصرة محدودة على ذلك:

«بعد موت يوسف، لجأ المصريون إلى اللؤم والغش والخداع ومعسول الكلام لاستدراج سلاله يعقوب إلى وضع العبودية. أما في حياة يوسف، فكان «بنو إسرائيل» يتمتعون بوضع طيب في مصر، لأن يوسف كان قد أصبح «نائب ملك» لفرعون الذي ترك له إدارة كل شؤون الدولة، ولم يحتفظ إلا باللقب. وكان السواد الأعظم من المصريين يحب يوسف، ولم يجرؤ على المجاهرة بالدعاء له إلا قلة من المصريين أزعمها أن تصبح في يد رجل أجنبي كل تلك السلطات الواسعة. غير أن الأمور تغيرت بسرعة بعد ممات يوسف. ولم يكد ينقضي على وفاته نصف قرن حتى كان العبرانيون قد بدأوا يجرّدون تدريجياً من امتيازاتهم

السابقة ويتلشى حب المصريين السابق لهم. ورويدا رويدا بات العداء تجاه الأجانب الدخلاء كما بات المصريون يعتبرون بني إسرائيل، مكشوفاً، والكراهية مستعرة لا هواده فيها. وكلما حاول بنو إسرائيل الإندماج في المصريين بتعلم طريقة حياتهم ومحاكاة تقاليدهم وعاداتهم، بل وتكلم لغتهم والذهاب في محاولة استرضاء المصريين إلى حد التخلي عن عادة الختان المقدسة، ازداد المصريون رفضاً لهم وتشككاً في أولئك الأعراب الدخلاء^(١١).

ومتعين أن نقطع سياق الاستشهاد هنا حيث أن الصفاقة تقف أحياناً في الحلق. فالقصص الديني الذي أوردنا الاستشهاد منه، بعد أن يقول أن «بني إسرائيل» حاولوا تعلم طريقة حياة المصريين وعاداتهم وتقاليدهم ولغتهم (بعد أكثر من أربعة قرون من الإقامة الطفيلية في مصر) يذهب في معرض الإدعاء إلى حد القول أن «بني إسرائيل» تخلوا عن عادة الختان المقدسة محاولة منهم لاسترضاء المصريين، الذين كانت تلك العادة من أهم ممارسات ديانتهم وحضارتهم وكانوا يقطعون أيدي الأسرى عندما يجدونهم غير مختنين إذ اعتبروا كل من لم يكن مختناً «لا بشر». غير أن ذلك، بالنسبة للدارس الذي التقى المرة تلو المرة بهذا الضرب بالغ الاجترأ على الحقيقة، الممعن في الصفاقة، من قلب الحقائق وتزييفها، لا يستغرب مثل هذا القول، وأن توقف عنده مفكراً في نوعية العقل الذي أمكن أن يجعل من مثل ذلك التزييف طريقة حياة.

ويقول راوية هذه الحكاية وهو معاصر يحكيها عن مصادرها القديمة المذكورة في هوامش كتابه كما أوردناها، أن «ما بات يعرف في العصور الحديثة باسم «معاداة السامية» كان شائعاً متفشياً بين المصريين، وإذ يشعر بما في كلامه من اختلاق، يسرع فيستند بظهوره إلى الحائط الصلد الذي لا يخيّب، فيقول أن «الله كان قد قضى بأن ينقلب حب المصريين لبني إسرائيل كرها، حتى يرغم بني إسرائيل على الاتجاه إليه»! وقد لاحظنا ذلك الاستخدام عنيه لرغبات الإله في حكاية سلب المصريين، إذ بررت الحكاية إعطاء المصريين ذهبهم وفضّتهم وثيابهم إلى بني إسرائيل التي قالت نفس الحكاية أن المصريين «مروا حياتهم بعبودية قاسية»، بأن «الرب أعطى نعمة للشعب في عيون المصريين» فأعطوه ذهبهم وفضّتهم ومكنوهم من أن يسلبهم «كما علمهم موسى».

ونعود إلى الراوية المعاصر الذي لم يتوقف ليحاول التوفيق بين قوله أن «معاداة السامية كانت متفشية بين المصريين»، وبين قوله أن يهوه رأى أن «يقبل حب المصريين لبني إسرائيل كرها حتى يرغم بني إسرائيل على الاتجاه إليه»، فنجد متطابقاً في طريقه جذلاً غير عابئ لعقل أو منطق، لا يعوقه شيء: «وهكذا بدأ اضطهاد بني إسرائيل في مصر. ففرضت عليهم ضرائب مجحفة ثقيلة بعد أن كانوا لا يدفعون أي نوع من الضرائب التي كان المصريون يدفعونها» (والتي كان يوسف، حسب حكاية التوراة، هو الذي فرض معظمها). وسرعان ما أصدر فرعون أمره إلى شعبه بأن يبني له قصراً فاخراً. واضطر «العبرانيون» هم أيضاً، بعد أن كانوا معفين من مثل تلك الأعمال، إلى تقديم عملهم بغير أجر، بل وأرغموا على بناء تلك القلعة على نفقتهم الخاصة.

«وقد كان لاروى (اليفي) ابن يعقوب الذي امتد به العمر بعد أن مات كل أخوته، إذ مات بعد وفاة يوسف باثنتين وعشرين سنة. وقد عانى لاروى من تغير الأحوال كثيراً. لأن كل الاحترام والتقدير والمعاملة المميزة التي كان أبناء يعقوب قد تمتعوا بها قبلاً تلاشت تماماً. فاضطهد بنو إسرائيل واستعبدوا، وصودرت ممتلكاتهم من قصور وكروم ومزارع، وهي الممتلكات التي كان يوسف قد أغدقها عليهم عندما كان حياً وناثياً لفرعون. فقد ادعى المصريون أن تلك كانت أموالهم، وأستولوا عليها لأنفسهم. وكان المصريون يكرهون العمل الشاق لأنهم كسالى، ومخشون، ومولعون بالذات، وكانوا تقيضاً للعبرانيين المجدين الأذكياء الذين عاشوا حياة نظيفة وعملوا بجد فأثروا وأثّر ثراؤهم الحسد. فالعبرانيون، لأنهم عاشوا حياة نشطة ملتزمة بقواعد الفضيلة ومحاسن الأخلاق، كانت أحوالهم قد ازدهرت ازدهاراً كبيراً في إقليم جاسان (محافظة الشرقية الآن)، وكانت أعدادهم تتعاظم من يوم إلى يوم لأن نسائهم، من بركة الله، كن يلدن ستة، واثنى عشر، بل وأحياناً ستمين طفلاً في البطن الواحدة. وكان كل أطفالهم أصحاء أقوياء، ويفضل العمل الجاد الدؤوب، وحسن التدبير، والنشاط، اكتسبوا مكانة عظيمة وثراء ما بعده

ثراء في تلك البلاد. وسرعان ما بدأ المصريون يحسدونهم وفي الوقت ذاته يخافون منهم، إذ توقعوا أن يصبح تعداد الإسرائيليين أكبر من تعداد المصريين فيهددوا ملكهم ويستولوا على السلطة ويستعبدوا المصريين. (وهذا ما تقوله التوراة أيضاً: «قام ملك جديد على مصر لم يكن يعرف يوسف. فقال لشعبه هوذا بنو إسرائيل شعب أكثر وأعظم منا. هلم نحتال لهم لئلا ينموا فيكون إذا حدثت حرب أنهم ينضمون إلى أعدائنا ويحاربوننا ويصعدون من الأرض» (خروج ١: ٨ - ١٠) ولو أن هناك اختلافاً طفيفاً فيما يتعلق بمخاوف المصريين من «عظمة بني إسرائيل» بين حكاية التوراة وحكاية القصة الدينية). ففي القصة، رغم تلك المخاوف، حاول المصريون عبثاً أن يجعلوا فرعون يستعبد بني إسرائيل استعباداً كاملاً، إذ قال لهم فرعون «يا أغبياء لقد ظل بنو إسرائيل حتى اليوم يطعموننا، وانتم تريدون مني أن أجعلهم عبيداً؟ ألا تعرفون أنه لولا يوسف لما كنا أحياء اليوم ولكننا قد متنا جميعاً أثناء سنوات الجوع؟» غير أن كلمات فرعون الحكيمة لم تجد أذناً صاغية عند المصريين. فقد أنزلوه عن عرشه وسجنوه، ولم يفرجوا عنه ويعيدوه إلى العرش إلا بعد أن امتثل لهم واستعبد بني إسرائيل^(١).



مصر كطريدة رئيسية للحركة الصهيونية

ليس العداء لمصر نابعا من الجذور التاريخية التي جسدها «العهد القديم» والقصاص الديني وحدها، فهو نابع أيضا من الدور الذي يمكن أن تلعبه مصر في إفساد المشروع الصهيوني - أو بالأقل - تعطيله. وبطبيعة الحال، سيظل من أصعب الأمور على أي بلد من بلدان المنطقة بمفرده، حتى وإن كان مصر، أن يتصدى لذلك المشروع أو يتعامل معه تعاملًا فعالاً. لكن مصر أظهرت استعدادا للوحدة، وأتحدت بالفعل مرتين. فوق أن مصر، في ظل عبدالناصر، رغم كل ما أنصف به عهده من سلبيات، فطنت إلى أهمية دعوة القومية العربية.

وإن شئنا أن نتصور الدور الذي يمكن أن تلعبه مصر في مواجهة الغزوة الاستيطانية التي لا يجب أن نغفل فيها تفكيراً جدياً إلا بوصفها غزوة شاملة لا تشكل فيها فلسطين إلا مرحلة أولى ومنصة قفز، فما علينا إلا أن نتصور وعياً مصرياً حقيقياً بأبعاد الصراع ومرامييه يقضي بمصر إلى الاندماج في وحدة حقيقية مع البلدان التي يتهددها المشروع الصهيوني بالفناء. وما علينا - بعد ذلك - إلا أن نتصور ما يمكن أن يؤدي إليه ذلك الاندماج الوحدوي من نتائج تقلب كل الحسابات الصهيونية والأميركية في المنطقة.

وليس هناك ما هو ادعى للحرز، بل للشعور بالفجعية، من ضياع تلك الفرصة في عهد عبدالناصر. وبطبيعة الحال، لم يكن الوزير كله وزير عبدالناصر ونظامه، فقد شاركه في ذلك الوزير كثيرون في بلدان عربية عديدة. ومبعث الحزن والشعور بالفجعية، بصرف النظر عن تحمل بالقدر الأكبر من الوزر في تضبيع الفرصة، أن عبد الناصر - بفضل ما تمتع به من جاذبية للجماهير العربية وما اكتسبه من شعبية - كان أقدر على تحقيق حلم الوحدة. غير أن الشعوب عندما تجد أنفسها مواجهة بالخيار الأقصى: إما البقاء وإما الفناء، لا يعود لديها وقت تضبيع في التحسر على ما فات، وإن تعين عليها أن تستخلص العبر مما فات، ولا يظل بمكنتها أن تطمع في البقاء ما لم تكن قادرة على أن تقرر من داخلها من يقودها عبر الممالك التي تنتظرها، صوب تأمين البقاء.

والذي تواجهه مصر وتواجهه كل الشعوب العربية معها لا سبيل إلى وصفه إلا بأنه خيار بين البقاء أو الفناء. فالصراع مع إسرائيل لا مدار له إلا من الذي سيبقى، ومن الذي سيبدأ. وأي تصور لذلك الصراع خارج ذلك النطاق ضرب من الهذيان، من خداع النفس، من النكوص عن مواجهة الواقع، من الجنون. فالولايات المتحدة عندما مكنت الحركة الصهيونية من القيام بالمرحلة الأولى من مشروعها للاستيلاء على كل الأرض المتعاقدة عليها مع الإله حسب الادعاء التوراتي، كانت - عن وعي وقصد وتدبير - تعيد خلق نفسها مجدداً في الكيان الذي يدعى حتى الآن «إسرائيل»، بنفس الأسلوب الذي وجدت به الولايات المتحدة أصلاً على أرض القارة الأميركية.

ونحن إذا ما شئنا أن نكون واقعيين وجادين في فهم ما هو حادث لنا، لا ينبغي أن نفصل لدى لحظة، بين تاريخ الولايات المتحدة وتاريخ المشروع الصهيوني. فمنذ البداية، أعلن رؤساء الولايات المتحدة وساستها ومشروعها وكتّابها ومفكرها أنها «إسرائيل هذا الزمان»، وكما قلنا، اعتبروا إنشاء اتحادهم على الأرض الأميركية إنشاء لـ «أورشليم الجديدة». والرئيس الطيب المتدين الذي أعجب أنور السادات كثيراً بتدينه، جيمي كارتر، لم يفعل، في الحقيقة، عندما مكن إسرائيل من عنق مصر والشعوب العربية باتفاق كامب ديفيد، إلا أنه أوصل الالتزام الأميركي التاريخي الديني والأخلاقي إلى مداه الطبيعي تبعاً لما أملت عليه عقيدة الشيعة الدينية التي ينتمي إليها. وبطبيعة الحال، لم ير الرجل ذنباً ولا خطيئة فيما فعل. فهو - من وجهة نظر شيعة - قد ساعد على فتح الطريق صوب تحقق «مخطط الله للخلقية» بإعادة إقامة دولة صهيون - كما سيصبح اسم إسرائيل عندما تحكم - على «أرض الميعاد». وفي الوقت نفسه، «أنقذ» الرجل أولئك المصريين المساكين من عبء الصراع.

ولقد ظل الخطأ المميت الذي تردى فيه العرب أنهم صدقوا حكاية أن إسرائيل «حليف استراتيجي

هام للولايات المتحدة» وركيزة لها في منطقة الشرق الأوسط. إلى آخر ذلك الكلام الذي ظل العرب يُلقنونه منذ تكشف دور الولايات المتحدة في تنفيذ المشروع الصهيوني في منطقتهم. غير أن الحقيقة التي يعرفها جيداً الأمريكيون، والغرب والشرق، وكل من يتعمق جذور وطبيعة «العلاقة الخاصة» بين الولايات المتحدة وإسرائيل، تخالف ذلك الفهم المغلوط. فإسرائيل ليست «حليفاً» للولايات المتحدة أو قاعدة استراتيجية لها في الشرق الأوسط. إسرائيل هي التحقق الأقصى للحلم الأمريكي، والامتداد العضوي للولايات المتحدة. والذي يجب أن يعيه العرب وكل من يعاني من آثار المشروع الصهيوني في الشرق الأوسط ويتفهمه جيداً، أن العلاقة بين الولايات المتحدة والمنظمة الصهيونية لم تنشأ من فراغ، أو بحكم ضرورات سياسية أو متطلبات استراتيجية، ولم تبدأ من مؤتمر بلطيمور سنة ١٩٤٢، فهي علاقة جذرية متأصلة في العقل الأمريكي والروح الأمريكية من البدء وستظل كذلك حتى اليوم الذي تصحوف فيه الأمة الأمريكية - إن تركتها القبضة الصهيونية الخائفة على روحها وفكرها، تصحو - لتجد أن مصالحها كاتمة ومصالح بلدها كقوة عالمية كبرى متجهة إلى فرض امبراطوريتها على كوكب الأرض كله متصادمة لا محالة مع مصالح «صهيون حاكمة الأمم»، أي مع الحركة الصهيونية المتجهة إلى فرض امبراطوريتها على العالم تحقيقاً لـ «غرض الله من خلق العالم»، وتنفيذاً لمخططة الحكيم لخليقته. وإلى أن تأتي لحظة الصحو المروعة هذه، إن أنت، ستظل إسرائيل ومشروع الصهيونية جزءاً لا يتجزأ من الولايات المتحدة ومن المشروع الأمريكي كله. ومع الاحترام الكامل لكل تنظير أو «بحث» أو دراسة أو استقصاء لجذور وأبعاد العلاقة بين الصهيونية وبين «الامبريالية الأمريكية»، وكل التقدير لفتنة الباحثين والمنظرين وأمانتهم، يتعين في النهاية القول أن تصوير العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل (المرحلة الأولى من المشروع الصهيوني) بأنها علاقة مصلحة تمليها استراتيجية الامبريالية الأمريكية بشكل قصوراً عن فهم حقيقة العلاقة وتنوعيتها ويفرغها اصطلاحاً مما هي حقيقة، أي من كونها علاقة عضوية حية متأصلة في بنية الولايات المتحدة كاتمة، وقوة حاكمة للولايات المتحدة كمجتمع، إلى علاقة مصلحة، يمكن أن تكون مرحلية بين الولايات المتحدة كدولة وإسرائيل «كدولة صديقة وحليفة». وفي جذور الحيرة العربية والتخبط العربي في فهم المواقف الأمريكية من «الصراع العربي الإسرائيلي» يمكن ذلك التصور الخاطئ للتلاحم الأمريكي الصهيوني كعلاقة منفعة استراتيجية بإسرائيل. ومحك صدق ما نقول هو أن نخفي جانباً ذلك الفهم الذي لقن للعرب والعالم، ولو لمدى لحظة، وننظر في تناقضات السياسة الخارجية الأمريكية ومواقف السياسة الداخلية الأمريكية من القضايا المتعلقة بإسرائيل والحركة الصهيونية على ضوء فهم يقول أن العلاقة ليست بين «دولة» وأخرى، بل علاقة عضو من أعضاء الجسم الحي للأمة الأمريكية والكيان النشط للمجتمع الأمريكي وبين الجسم كله والكيان برمته.

وأعراض الحيرة العربية في فهم «الانحياز» الأمريكي لإسرائيل رغم مصالح الولايات المتحدة الكثيرة والصحية في العالم العربي، عديدة لا تحصى في تصريحات وخطب وكتابات الزعماء والسياسة العرب، وهي تتراوح بين الاستغراب والمصعقة بالشفاء والعتاب، وبين الاستفطاع وعدم التصديق والغضب الشديد. ويمكن لمن شاء أن يضع مبحثاً متعمقاً في ذلك أن يرجع إلى خطاب قادة مصر وساستها، على سبيل المثال. ويكفي هنا لتوضيح ما نعني أن نورد ما كتبه وزير خارجية مصر محمود رياض عن مواقف الأمريكيين في أواخر سنة ١٩٧٠، أثر دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة:

«كان الجو داخل كواليس الأمم المتحدة جو معركة دبلوماسية كاملة بيننا وبين الولايات المتحدة بكل ثقلها في الميدان الدولي كقوة عظمى.. وقبيل التصويت على مشروع القرار الذي كان معروضاً على الجمعية العامة، بادرت بعقد اجتماعات متعددة متتالية مع وزراء الخارجية الذين جاؤوا من مختلف القارات لتراس وفود بلادهم في الدورة، كيما أجيب على أسئلتهم وأشرح لهم بمزيد من الإيضاح موقفنا وأقنئ الموقف الأمريكي الإسرائيلي.. وكان صدور القرار عن الجمعية العامة (وتتدبيره باستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة منذ ٥ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، وتأكيد على عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة وبضرورة إعادتها، واعترافه بحقوق الشعب الفلسطيني وضرورة احترامها كشرط أساسي لإقرار سلام عادل في الشرق الأوسط، وتأكيد على تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ وإنهاء حالة الحرب) كان صدور القرار، بغیر شك، هزيمة فاسية للولايات المتحدة.. وقبل عودتي إلى القاهرة، اجتمعت ببويليم روجرز- وزير الخارجية الاسريكي، مرة أخرى..

وذكرت له أنه توجد الآن أمام الولايات المتحدة فرصة ذهبية (!) للتقدم نحو السلام في المنطقة، وأنه إذا كانت العلاقات قد سمحت بين الولايات المتحدة وعبد الناصر لأسباب لا داعي للوضوح فيها الآن مما حدا بالولايات المتحدة أن تتخذ (آنئذ) موقفاً معادياً لمصر، فإن الولايات المتحدة تستطيع على ضوء تجارب الماضي أن تتبادر إلى السعي من أجل بناء الثقة وتحقيق الحل الشامل (!) (ووقتاً) أظهر ويليم روجرز اهتمامه بهذا الحديث، لكن يبدو أن اهتمامه لم يكن كافياً لتغيير موقفه الولايات المتحدة (!) أو (إغراء) الإدارة الأمريكية بانتهاز الفرصة لإعادة بناء الجسور مع العالم العربي بهدف السعي بجدية نحو تحقيق الوحدة (!) (ذلك رغم أن) ويليم روجرز كان في الواقع شخصية تدعو للاحترام، وكان - بحكم رئاسته لوزارة (الخارجية) تضم خبراء محترفين متخصصين في شؤون الشرق الأوسط - ملماً بطبيعة وحجم المصالح الأمريكية في المنطقة وتحكمه الرغبة في المحافظة على تلك المصالح وتتميتها ويتمنى التوفيق بين تلك المصالح وبين السلام العادل بين العرب وإسرائيل (!!)، ويرى أن هذا ممكن فعلاً لو استطاعت (أورغيز؟) الولايات المتحدة كبح جماح رغبة إسرائيل في التوسع على حساب الآخرين.. (إلا أن الذي حدث) أن الولايات المتحدة (بدلاً من أن تسعى لصون مصالحها والتوفيق بينها وبين إقرار «سلام عادل» بين العرب وإسرائيل) صعدت في الشهر التالي حالة التوتر معنا بإعلانها عن تقديم المزيد من الأسلحة لإسرائيل بالرغم من إعلان إسرائيل رفض أي اتصال مع السفير يارنغ (وسيط الأمم المتحدة)، (بل) وتحدثت ويليم روجرز في اللجنة المالية لمجلس الشيوخ الأمريكي يوم ٨ ديسمبر/ كانون الأول قائلاً «إن الميزان العسكري قد تعرض للخطر بفعل الانتشار الكثيف للصواريخ أرض/ جو في منطقة قناة السويس، وهو العمل الذي قامت به مصر بالمشاركة مع الاتحاد السوفياتي، والاعتمادات المالية المطلوبة لإسرائيل سوف تستخدم أساساً من أجل الطائرات والمعدات الإلكترونية التي ستساعد على استعادة التوازن العسكري». وفي نفس اليوم، صرح وزير الدفاع الأمريكي بقوله «إننا نحتاج إلى (اعتماد من الكونجرس بمبلغ) خمسمائة مليون دولار لتمويل مبيعات الأسلحة إلى إسرائيل هذا العام». وقد أثار هذا الموقف الأمريكي الدول العربية جميعاً لأن مصر أقامت شبكة الصواريخ للدفاع عن أرواح أبنائها، بينما رأت الولايات المتحدة في ذلك خطية كبرى وإذ ذلك عملت على تزويد إسرائيل بأنزيم من قاذفات القنابل والأجهزة الإلكترونية لتتيح لإسرائيل الاستمرار في الإغارة على الأراضي المصرية»^(١١).

وكلام وزير الخارجية واضح وليس بحاجة إلى تعليق، اللهم إلا فيما يتعلق بما أنبأ عنه كلامه من عدم القدرة على فهم حقيقة الموقف الأمريكي، رغم قوله أن مجرد استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة يعزز قرار مجلس الأمن بضرورة إعادة الأراضي الإضافية التي احتلتها إسرائيل كان «معركة دبلوماسية كاملة»، لا بين مصر وإسرائيل، أو بين العرب جميعاً وإسرائيل، بل بينهم وبين الولايات المتحدة. وقد اتضح عدم الفهم، أو بالأحرى عدم القدرة على التصديق تحت تأثير الموصافات التي استقرت في الأذهان عن طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، في كلام محمود رياض عن «الفرصة الذهبية التي أتيت للولايات المتحدة للتقدم نحو السلام في المنطقة» وعن إمكان تحسين العلاقة بين الولايات المتحدة ومصر بعد أن مات عبد الناصر، وتوقعه لأن «تغير أميركا موقفها» فـ «تنتهن الفرصة لإعادة بناء الثقة وتحقيق حل شامل للصراع وإعادة بناء الجسور مع العالم العربي والسعي بجدية نحو تحقيق السلام». فكل هذه التصورات منبئة عن خطأ أساسي في فهم نوعية العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وبالتالي دور الولايات المتحدة في تنفيذ مراحل المشروع الصهيوني.

وفي إشارة محمود رياض إلى أن موت عبد الناصر كان ينبغي أن يكون منقذاً للولايات المتحدة لتغيير «موقف العداء الذي اتخذته من مصر» ما قد يوقفنا على بعض الحقيقة فيما يخص الموقف الأمريكي، وأن لم يبد أنه كان كافياً لجعل محمود رياض يمد نظراً في القناعات التي أرسيت في عقول الجميع عن ذلك الموقف. ومما يوقفنا على مدى قوة تلك القناعات أن محمود رياض نفسه هو الذي كتب هذا الكلام:

«عمل أن كيسنجر يزدد وضوحاً بعد ذلك حينما يكتب مستغرباً «أن عبد الناصر يضعنا في اعتباره لكي ننشله من عواقب تهوره سنة ١٩٦٧، لكنه - مع ذلك - غير راغب في الكف عن دوره كمنصر للقومية العربية الراديكالية التي وضعت في مركز خشن معاد للولايات المتحدة بالنسبة لكل القضايا الدولية تقريباً»^(١٢).

ولم يكن «الصديق» هنري كيسنجر، كما دأب السادات على تسميته، مطالباً - بطبيعة الحال - بإمعان النظر أو مصارحة قراءه بالدوافع الحقيقية «الزعمانية» لعبد الناصر فيما يتعلق بـ «القومية العربية»، لأنه، فيما يخص كيسنجر كأحد أعضاء المؤسسة الحاكمة الأمريكية، يكفي أن عبد الناصر ارتكب خطية التحدث عن القومية العربية، حتى وإن كان كلامه عنها من قبيل التكتيكات الزعمانية لا أكثر وظل - في

النهاية - كلاما لم يتخض عن أي شيء إيجابي بالنسبة لتحقيق الوحدة التي ينبغي أن تظل المحصلة النهائية لأي إيمان حقيقي بما تدور حوله حكاية القومية العربية. فالوحدة مع سوريا فشلت، وكان السبب الرئيسي في فشلها النظام الناصري ذاته بأخطائه التي كشفت في النهاية عن أنه لم يكن لديه أي وعي حقيقي وأصيل بطلب الوحدة كتتحقق جوهرية لتلك القومية العربية التي لم يكف الزعيم عن استخدامها تكتيكيا. والوحدة الطبيعية مع السودان أهدرت نتيجة للغباء والتخطيط والعشوائية و «الرقص». والوحدة مع العراق أجهضت حتى من قبل أن تبدأ. غير أن شيئا من كل ذلك لم يكن يعني هنري كيسنجر في شيء بطبيعة الحال، إذ كان يكفيه التحدث عن القومية العربية أو الوحدة العربية أو حتى «التضامن» العربي، مجرد حديث، كما يصبح المتحدث «معاديا للولايات المتحدة بالنسبة لكل القضايا الدولية تقريبا».

ولقد كان ذلك كله حريبا بأن يفتح العين على حقائق الوضع، لكنه - حتى الآن - لم يفعل، ومتى أخذنا بالفهم الذي تفصص عنه مذكرات محمود رياض، لن يفعل شيئا صوب فتح الأعين خلال المستقبل، وهو مستقبل لن يطول كثيرا إذا ما نفذ المشروع الصهيوني طبقا للخطة الموضوعية له. فذلك الفهم التقليدي ظل مسيطرًا على تفكير الزعامة المصرية رغم لحظات الوعي التي من هذا القبيل:

«ويكفي أن أشير هنا إلى الفقرة العاشرة من المقترحات الإسرائيلية (التي قدمتها إسرائيل في ٩ يناير/ كانون الثاني ١٩٧١) حول عناصر السلام بين مصر وإسرائيل واشترطت فيها على مصر «عدم المشاركة في تحالفات عدائية ومنع تمركز قوات عسكرية تنتمي لأطراف أخرى تكون في حالة حرب مع إسرائيل». والمعنى العملي لتلك الفقرة هو أن تنسحب مصر من اتفاقية الدفاع المشترك مع الدول العربية، بل ومن الممكن أيضا أن تعتبر إسرائيل أن عضوية مصر في الجامعة العربية عمل عدائي نحوها، وفي النهاية فإن الهدف الإسرائيلي الواضح هنا هو عزل مصر عن الدول العربية كجزء من الحل المنفصل الذي تسعى إليه منذ البداية... وكان ويليم روجرز، وزير الخارجية الأميركية قد بعث إلي برسالة في ١٥ يناير/ كانون الثاني ١٩٧١ (بعد تقديم إسرائيل لمقترحاتها بأيام) طلب مني فيها ألا أنظر «فقط إلى ما تقوله المقترحات الإسرائيلية.. لأنه من المهم أيضا النظر فيما لم تقوله». وكان ذلك اقتراحا طريفا من جانبه أصبح محل مناقشة ساخرة في اجتماع لجنة التخطيط بوزارة الخارجية (المصرية). فقد كان لدينا ملف ضخم يضم الخطط الإسرائيلية كما وردت على السنة المسؤولين الإسرائيليين فيما يتعلق بالتوسع الإقليمي أو الاستيلاء على مياه الأنهار العربية أو الأهداف الاقتصادية التي ترغب في تحقيقها في العالم العربي. وقد علق أحد أعضاء اللجنة بقوله إننا لو نظرنا، كما طلب روجرز، فيما لم تقوله إسرائيل، لتعين علينا أن نعود إلى هذا الملف الضخم، وعندهذا سوف نجد أنفسنا أمام مخطط إسرائيلي كامل للسيطرة على المنطقة»^(١١)

ورغم ذلك، لم يخطر ببال وزير الخارجية أو أي عضو من أعضاء لجنة التخطيط، وبين أيديهم ذلك «المخطط الإسرائيلي الكامل للسيطرة على المنطقة»، التوقف لحظة للتفكير في طبيعة الدور الأمريكي في كل ذلك والسبب الذي جعل وزير الخارجية الأمريكي يبعث برسالته إلى وزير الخارجية المصري معربا عن «شدة تقاضيه وتحسمه» للمقترحات الإسرائيلية التي لم يكن لها مؤدى إلا «عزل مصر عن الدول العربية كجزء من الحل المنفصل الذي تسعى إليه من البداية».

ولقد ظل عزل مصر عن «الصراع العربي الإسرائيلي» الهدف الأساسي لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل منذ البداية، وطيلة الوقت:

«وفي مؤتمره الصحفي الذي عقده بلندن قبيل مغادرته لها إثر انتهاء مؤتمر «الاشتراكية الدولية» في أواخر يونيو/ حزيران ١٩٧٤، قال اسحق رابين، وجه إسرائيل (الذي كان وقتئذ) جديدا اختير وأعد بعناية ليخلف جولدا مائير ويكون صورة لعهد ما بعد جولدا:

«في رأينا أن الفضل أمل للسلام هو السير في المفاوضات، في المرحلة المقبلة، بنفس الطريقة التي أتبعنا حتى الآن، طريقة التفاوض ثنائيا مع كل طرف على حدة. وفي حين كان إنجاز كل الخطوات السابقة على أيدي الولايات المتحدة، قامت بالخطوة الأخيرة إسرائيل، ووجهنا لوجه، مع مصر، ثم مع سوريا. وهكذا هو ما يجب أن يكون: إسرائيل ومصر، وإسرائيل وسوريا، وهكذا. وما مؤتمر جنيف إلا مجرد إطار لتلك المفاوضات الثنائية».

«وفي ذلك المؤتمر الصحفي، ركّز رابين على مصر بالذات:
«إن التفاوض مع مصر هو مفتاح السلام في الشرق الأوسط ككل: إلا أننا، عندما نتحدث عن السلام،
لا يجب أن ننسى أننا لا نتحدث عن أي انسحاب آخر تقوم به إسرائيل في سيناء، بل نتحدث عن التحرك
قديماً صوب السلام. فلن تكون هناك أية تنازلات إسرائيلية جديدة فيما يتعلق بالأرض بغير تحرك ذي قيمة
يقوم به الطرف الآخر صوب السلام»^(١٦).

وقد كان رابين واضحاً وصريحاً بما فيه الكفاية فيما قال، وبيّن أن:

١ - الهدف الأساسي لكل «الخطوات التي أنجزت على يدي الولايات المتحدة» وتلك التي قامت بها
إسرائيل بنفسها، كان عزل مصر، استردادها، وإخراجها من ساحة الصراع.

٢ - إن عزل مصر واستردادها وجرحها إلى التفاوض ثنائياً مع إسرائيل هو «مفتاح السلام (الأميركي/
الإسرائيلي) في الشرق الأوسط ككل».

٣ - إن «الأرض» (أي الأراضي المصرية التي أخذت في سنة ١٩٦٧) هي التي استخدمت في إخضاع
مصر وجرحها إلى التفاوض (إذ جعلت الولايات المتحدة من المستحيل عليها استرداد تلك الأراضي بالحرب)،
وبذلك القول كشف رابين عن حقيقتين جوهريتين بالغتي الخطورة:

أولاً - أن شرك الأيام الستة الذي استدرجت إليه مصر بالتواطؤ الكامل من جانب الولايات المتحدة
وأخيراً كان الهدف الأساسي منه أخذ تلك الأرض لإرغام مصر على التفاوض ثنائياً مع إسرائيل حول
استردادها.

ثانياً - إن حرب أكتوبر حُجّمت حتى لا تفسد ذلك التخطيط. فرابين كان يقول هذا الكلام بعد سنة كاملة
من حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣، والثغرة التي أوقفت الجنود وصغار الضباط المصريين بعد الخط
الذي كان متفقاً عليه عندما أعطي السادات الضوء الأخضر بالعبور «تحريراً» للعملية وتلييناً للرعاية
الإسرائيلية.

وقد استطرد رابين، بعد ذلك، فقال:

«إننا نريد السلام ونسعى إليه. لكننا لا نفهم السلام كاملاً، ولا نصدقه إلا أفعالاً. إن السلام الذي نفهمه
ونصدقه ونقبل به هو سلام الحدود المفتوحة، حتى تختلط الشعوب وتلتقي وتتعارف وتتفاهم».

وهكذا، فإنه بغفزة كقفزات الحواة والأكروبات في السيرك، عاد كل شيء إلى ما كان عليه أصلاً (قبل
حرب أكتوبر/ تشرين: الإسرائيليون في الوضع الذي يستطيعون أن يملوا منه شروطهم ويمنعوا
ويمنعوا، والعرب - بفترة وبعد كل شيء - في الوضع الذي ينتظرون فيه رحمة إسرائيل. «إننا لا نتحدث
عن انسحابات»، هكذا يقول رابين. «إننا نتحدث عن سلام كامل. فلنجلس معاً، كل دولتين على حدة،
إسرائيل ومصر، وإسرائيل وسوريا، ولنفتح الحدود» وربما اشترط رابين عما قليل، كيما ينسحب، أن
ترجع البلدان العربية إلى إسرائيل فتلعب منها الإذن وتسألها النصح والمشورة والرأي قبل الشروع في
تنفيذ أي خطة من خطط التنمية الوطنية في تلك البلدان عملاً على التنسيق بين الاقتصاد العربي
والاقتصاد الإسرائيلي، حتى لا يكون هناك تضارب أو ازدواج في الإنتاج. «وعلى أي حال، لن يكون هناك
انسحاب إسرائيلي، أي انسحاب، إلا إذا غير المصريون تفكيرهم - ولا أقول غيروا قلوبهم تجاهنا
نحن الإسرائيليين - وغيروا موقفهم تجاه السلام».

«ومعنا الذي يكره السلام؟ ومعنا الذي يستطيع، أن يلوم رجلاً يستमित كل هذه الإستماتة في طلب
السلام؟ وما الذي يريده العرب؟ هل يريدون أن يذبحوا إسرائيل المسكينة البطلة بينما هي تعرض عليهم
السلام السلام السلام؟ ماذا يريد العرب المتوحشون أيضاً؟»^(١٧).

وبإزاء تلك الخلفية من التدلّ في حب السلام من جانب الإسرائيليين والأميركيين، وحب الحرب والرغبة
في إلقاء الإسرائيليين المساكين في البحر، من جانب العرب الأشرار، سار بخطى ثابتة صوب التنفيذ
الشامل المخطط التوراتي القديم الذي وضعه الإله ذاته للأبء وتعهده لهم بإنتاجه وجعل تحقيقه الهدف

الذي يتحرك التاريخ صوبه. وفي غمار الهجمة الاميركية الإسرائيلية لتنفيذه، باتت مصر طريدة رئيسية تحلقها ضاربو الطبول الذين يحيطون بالفريسة دافعين إياها بما يحدثونه من ضجيج صوب الصيادين الذين يطلبون دمها.

- (١) «عبد الناصر وما بعده» - كتاب قضايا عربية، بإشراف الدكتور أنيس صايغ - «الدين في فكر عبد الناصر»، عبد العاطي محمد أحمد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٥٣.
- (٢) المرجع نفسه، عبد الناصر وقضية الصلح مع إسرائيل، الدكتور حسن حنفي، ص ١٤.
- (٣) المرجع نفسه، الصفحة نفسها، استشهاداً من الجزء الأول من مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، الناشر وزارة الإرشاد القومي، مصلحة الاستعلامات، القاهرة (١٩٥٢ - ١٩٥٨) ص ١٢٥ في ١٩/٤/١٩٥٤، ص ١٨٧ في ٢٩/٧/١٩٥٤، ص ٢٢٠ في ١٣/٩/١٩٥٤.
- (٤) المرجع نفسه، «تصور القيادة الناصرية لأسلوب تنسوية الصراع العربي الإسرائيلي»، يوسف حسن شوقي، ص ٦٠، استشهاداً من كتاب جاك كوبر «من حرب الأيام الستة إلى حرب الساعات الست» ترجمة كمال السيد، الوطن العربي، بدون تاريخ، ص ١٠٧. وقد عزز ذلك أنور السادات في مصارحاته لموسى صبري، فيما يخص اللوذ يحضن الولايات المتحدة.
- (٥) المرجع نفسه، البحث السابق نفسه، ص ٥٧.
- (٦) المرجع نفسه، البحث السابق نفسه، نفس الصفحة، استشهاداً من «وثائق عبد الناصر»، الناشر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ص ١٧٢.
- (٧) محمد إبراهيم كامل: «السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد»، الناشر الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، بدون تاريخ، ص ٢١ و ٢٢.
- (٨) «عبد الناصر وما بعده»، المرجع السابق الإشارة إليه، البحث المشار إليه في الهامش رقم (٤)، ص ٥٥.
- (٩) محمد حسنين هيكل: «عبد الناصر والعالم»، مترجم، دار النهار، بيروت، ص ٥١.
- (١٠) موسى صبري: «السادات، الحقائق والأسطورة»، الناشر المكتب المصري الحديث، الطبعة الثانية، ٢٠ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٨٥، ص ١٩٤.
- (١١) Angelo S. Ruppaport: «Ancient Israel - Myths and Legends», The Mystic Press, London, 1987, Vol. II, pp. 189/190 (Midrash Tanchuma, section Shemot; Midrash Agadah, section Shemot; Sepher Hujashar). Ibid, pp. 190/191.
- (١٢) «مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ - ١٩٧٨»، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية المتقنة، ١٩٨٥، ص ٣٠٧ - ٣١٢.
- (١٣) المرجع نفسه، ص ٣٠٠.
- (١٤) المرجع نفسه، ص ٣٢٦/٣٢٥.
- (١٥) شفيق مقار: «باليه السلام الأمريكي على مسرح الشرق الأوسط»، المتقف العربي، بغداد، السنة السادسة، العدد الثامن، أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٤، ص ١٤٩/١٥٠.
- (١٦) المرجع نفسه، ص ١٥٢/١٥١.

الباب الأول

شَرْحُ حَرْبِ الْإِيمَانِ السَّيِّدَةِ

مصر «عزبة من؟»

استُدرجت مصر إلى مصيدين على مدى عقد واحد، باستغلال ذكي ومدروس لنفسية جمال عبدالناصر، ونفسية خليفته أنور السادات. ففي سنة ١٩٦٧، كان شرك حرب الأيام الستة. وفي سنة ١٩٧٧، كان شرك «الصلح».

وليس هذا الكتاب عن جمال عبدالناصر و«حرب» ١٩٦٧. لكنه لا مهرب، لارتباط الأحداث وتسلسلها. من وقفة متأنية عند تلك «الحرب» والدور الذي لعبه في تنفيذها وجني ثمارها استغلال من استدرجوا مصر إليها لتركيبه جمال عبدالناصر، واستجاباته لما ظلوا يصنونه باتجاهه من مثيرات.

لما دب الخلاف بين الرئيس محمد نجيب والضباط الشبان - وعلى رأسهم المرحوم جمال عبدالناصر - استحال مجلس الوزراء إلى حلبة صراخ عنيفة. وكان الصراخ يتسرب من قاعة الاجتماعات إلى الخارج، فيسمعه الصحفيون وموظفو المجلس. ومن ذلك الصراخ أن الرئيس نجيب أبدى يوماً رأياً معيناً في أمر من الأمور، فاعترض عليه جمال سالم. فحسمها محمد نجيب، وقال: «هذا أمر متفق عليه بيني وجمال عبدالناصر». فانتفض جمال سالم وصاح صارخاً في وجهه: «هي عزبة أبوكم أنتم الاثنين؟»^(١) ومنذ البداية، وحتى اليوم، وإلى المستقبل المعتم المتريص بمصر، سيظل ذلك هو السؤال الأخطر والأهم: عزبة من هي؟

وبطبيعة الحال، ليس أحد منا، نحن المصريين، على استعداد لأن يسلم - حتى فيما بينه وبين نفسه - بأن مصر، البلد العظيم العريق الذي أعطى العالم الحضارة وإبتدع العيش المتمتد بينما كانت أمم أخرى كبيرة اليوم وعظيمة شبه قبائل من قروء تعيش في الأشجار والكهوف، يمكن أن تكون عزبة أحد. وكثيرون منا ينفون أن مصر عزبة أحد لأن المسألة ليست مسألة عزبة أو تملك، بل مسألة أن الحاكم «يجسد الشعب الذي اختاره، يجسد مصر، يصبح هو مصر، كما أعلن بمنتهى الوفاق أحد كبار أساتذة القانون قائلاً:

«هذا الرجل (السادات) قد اخترناه جميعاً زعيماً لهذا البلد. واختيار زعيم فيه تجسيد للشعب الذي اختاره، وبالتالي فإن كل ما يقال عن الزعيم يعتبر في حقيقة نيلاً من الشعب الذي اختاره».

قائل هذه الكلمات أستاذ كبير في القانون، قالها في اجتماع للمجلس الأعلى للصحافة خُصص لمناقشة كتاب محمد حسنين هيكل «خريف الغضب»، ونشرت كلامه جريدة الأهرام في ٢٩ أبريل/ نيسان الماضي. والاساس الذي انبنى عليه تفكير أستاذ القانون هو أن الحاكم تجسيد لبلده، ما دامت قد اختارته بإرادتها، ومن ثم فإن أي هجوم من هيكل أو غيره على السادات هو هجوم على مصر كلها»^(٢).

وقد عني الدكتور فؤاد زكريا، الذي أوردنا هذا الاستشهاد من كتابه «كم عمر الغضب؟»، بمناقشة هذا المفهوم «مناقشة عقلانية هادئة صبور أملتها طبيعته كأستاذ فلسفة ومثقف مستنير، فقال:

«هذا النوع من التفكير بلغ، في السنوات الأخيرة، من الانتشار حداً يحتم علينا أنه نتوقف عنده طويلاً. فما من أحد منا إلا وتعرض لتلك التجربة المثيرة والمستقرة، تجربة المناقشة مع شخص يؤكد أن أي انتقاد للحاكم هو انتقاص من قدر بلاده، وأن الوطنية الحقّة تحتم على المرء ألا يسيء إلى الحكام... ولا شك أن عبارة أستاذ القانون السابقة تعبير نموذجي عن وجهة النظر هذه:

١ - فهو يستخدم لفظة «الزعيم» مرتين، وهي نفس الكلمة التي كان يطلقها النازيون على هتلر (الفوهرر)

والفاشيون على موسوليني (الدوتشي). وليس هذا استخداما اعتباطيا، إذ كان يمكنه أن يقول: الحاكم، أو رئيس الدولة. لكن إصراره على لفظ «الزعيم» جزء لا يتجزأ من العقيدة التي توجّد على نحو مطلق بين شخص الحاكم وبلده.

ب - وهو يرى هذا الزعيم «تجسيدا» للشعب، ولم يقل «رمزا»، لأن الرمز لا يتعين أن يكون مشابها لما يرمز إليه.. أما التجسيد فهو اندماج كامل، بل إن الزعيم يصبح في هذه الحالة «خلاصة» شعبه وأنقى تعبير عنه. وهذا يفترض، بطبيعة الحال، أن الشعب كتلة متجانسة لا تميز فيها ولا اختلاف ولا تباين في الرأي أو الاتجاه، حتى يستطيع شخص واحد أن يكون تجسيدا له.

ج - وأخيرا، فإن استناد القانون الكبير يتحدث أربع مرات، في أقل من ثلاثة أسطر، عن «اختيار» الشعب للزعيم. وهكذا فإنه، بكل وقار القانون وهيبة الأستاذية، يعلن ثقته المطلقة وتصديقه الكامل لاستفتاءات ٩٩.٩٪، ويرى فيها أساسا يسمح للمرء بأن يقول باطمئنان تام وضمير مستريح: «هذا الرجل قد اخترناه جميعا»^(١).

والجاء دائما أن الإنسان الشريف - إذ ينظر إلى الآخرين - لا يمكن أن يصدّق إلا أنهم كلهم مثله، إلى أن تعلّمه الخبرة المتكررة أنهم قد لا يكونون كذلك دائما وبالضرورة. والخطأ الغريب الذي انقاد إليه كاتب هذا الكلام النظيف أنه تصور الأمر مناقشة حول مبادئ وقيم. ويبدو أنه تصور حقيقة أن استناد القانون قال ما قال لأنه مؤمن بالسادات أو بغيره، ومقتنع حقا بأن هناك شيئا يقام له وزن أو يتوقف المرء عنده وهو مهول وراء مصالحه، اسمه «الشعب»، وأن ذلك «الشعب» المبارك قد اختار السيد الزعيم وجعله بذلك تجسيدا مصر، أو بالأحرى جعله مصر.

فذلك الاستناد الكبير ليس بكل تلك السذاجة، وإلا لما كانت كلمته قد باتت مسموعة في اجتماع للمجلس الأعلى للصحافة أو غيرها. وهو عندما قال ذلك الكلام كان، بكل بساطة، يردده وعينه على «الرئيس»، ولسان حاله يقول «سامعني يا رئيس؟». وأولئك الذين مرّ استناد الفلسفة بتلك «التجربة المثيرة والمستفزة» إذ حاول أن «يناقشهم» فلكدوا له أن «أي نقد للحاكم هو انتقاص من قدر بلاده، وأن الوطنية الحقّة تحتمّ على المرء ألا يسيء إلى الحاكم». لم يكونوا - بكل تأكيد - بكل ذلك القدر من العفة والوطنية والسذاجة، بل كانوا - ببساطة - حذرين وحريصين على أنفسهم ومصالحهم. لأنه ما أدرهم مع من يعمل ذلك الذي يحاول استدراجهم إلى مناقشات «مشبوهة» حول تصرفات الحاكم وسياسات النظام، وما أدرهم إلى من سيقدّم ذلك الذي يحاول «مناقشتهم» تقريرا أو تسجيلا لكل ما يكون قد استدرجهم في غمار «النقاش» إلى قوله؟ فالعاقِل من لاذ. العاقل من دخل جُحره. وأفضل جُحر هو «الوطنية». الفرية على سمعة الوطن والتعفف عن «شتيمة مصر». لأن العاقل لا يريد أن يضرب، أو ينفخ، أو يبوضع وراء الشمس، أو تؤخذ منه علاماته الصعبة التي تغرب عن مصر ليحصل عليها. وذلك أدى إلى أن يصبح «لذلك اللون» من «التفكير»، أعني التوحيد بين الحاكم والوطن، وجه آخر ربما كان أشدّ حدة، هو ذلك الذي يشيع بين المصريين المغترّبين على وجه «التخصيص». واعتقادنا أنه ليس ما افترض الكاتب - بحسن نية ونقاء سريرة - أنه «ظروف الاغتراب التي تزيد من قوة التوحيد بين البلد وحاكمها»، وهي الظروف التي تراءى له أنها كانت المتسببة في «ردود الفعل الأكثر شيوعا بين المصريين العاملين في البلاد العربية بوجه خاص (من) استنكار لما كتبه محمد حسنين هيكل باعتباره «شتيمة لمصر»^(٢).

فأستاذ الفلسفة، المثقف، الذي تعامل مع قضايا المصير تعامل الشرفاء، ظل مصرًا على أنه، فيما يخص أولئك السادة الذين تحدث عنهم، كان يناقش ضروبا من «التفكير» هي التي أفضت باستناد القانون إلى قول ما قال في المجلس الأعلى للصحافة، وجعلت المغترّبين المصريين يستنكرون «شتيمة مصر»، بينما ظل تفكيره العقلاني المنطقي ولاؤه لمصر يصطدمان بحائط صلد راسخ من «المصالح»، لا «التفكير»، ومن الإخضاع لأدمية البشر، لا ولأنهم المشبوب لمصر.

والغريب، مع ذلك أن كتابه الذي أوردنا هذه الاستشهادات منه، ليس في النهاية إلا استظهارا كاويا للنفس، يكسر القلب، لأغراض ذلك الإخضاع.

وهو ما يعود بنا إلى مسألة مصر/ العربيّة، التي انفجر التأثير العظيم جمال سالم صائحا في وجه الثائر

الكبير محمد نجيب قائلاً «هي عزبة أبوكم أنت وجمال عبدالناصر؟ باعتبار أنها عزبته هو أيضاً. فالحنن في الأمر فعلاً أن المسألة لا هي مسألة توحيد للحاكم ببلد اختاره «زعيماء» له، ولا هي مسألة إدماج لهوية ذلك «الزعيم» أو «الحاكم» وهوية بلده، بل هي - رغم أنف أستاذ القانون وكل «الغيبوين» على شرف مصر - مسألة عزبة، تماماً كما قال بصراحته المشهورة التأثير العظيم جمال سالم، رحمه الله. والرئيس الراحل محمد أنور السادات عندما تحدث عن «أخلاقيات القرية» وأصدر قوانين «العيب»، كان يجاهر بذلك فعلاً، بأسلوب رجل الدولة الرصين. فالقرية هنا، هي العزبة، وهي مصر. والعيب كان - في فهم كل من صاحب العزبة وأستاذ القانون الكبير - تجزؤ أحد أفراد القطعان على الخوار في وجه صاحب العزبة وولي النعم الذي يمكنه بإشارة من يده أن يذبح خروفاً أو عجلاً أو بقرة، أو يبيع قطيعاً، أو يامر باحتجازه في حظيرة بعيدة. فمالك القطعان يفعل بقطعانه ما يريد، ونعمته الكبرى عليها أن يتركها ترعى في الحقول، أو يسمح لها بالذهاب للرعي في حقول بعيدة، ولا يجلسها في الحظائر أو يذبحها. وهكذا، فإن أفراد القطعان، حتى في «العزبة»، تنظر حريصة على عدم إتيان ما من شأنه أن يجعل صاحب العزبة يشحن سكينه ويترقب وصولها، أو يمنع عنها العلف. وربما جال شيء من هذا كله برأس نجيب محفوظ عندما تسأل على لسان إحدى شخصياته: «لماذا تتجلى عيون الأبقار دائماً بالطمأنينة؟»^(١) لكن الأبقار، ربما «لندتن مستوى الوعي السياسي والاجتماعي»^(٢) لديها، كما يقول الدكتور فؤاد زكريا، وربما بسبب الإخلاء الذي يسببه العيش في رعب مقيم من «المخابرات» و «المباحث» و «الأجهزة»، وكل تلك الأشياء التي يروض بها صاحب العزبة قطعانه، وربما خوفاً على العلف، أو لكل هذه الأسباب وغيرها، تخطي تماماً في ذلك الامتلاء بالطمأنينة. لأن صاحب العزبة لا أمان له - إلا إذا انكسر ظهره.

عندما برغت جمال عبد الناصر يوقوع العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦، وهو العدوان الذي ظل حتى اللحظة الأخيرة مطمئناً إلى أنه لن يقع، «أوشك على الانهيار» وقد سمعت - نقلًا عن المرحوم أنور المفتي - أن عبد الناصر قال: «لقد انهيار أيدن، فاعملوا أقصى ما في وسعكم لكيلا انهيار مثله...» وساد اليأس حوله، حتى اضطر إلى أن ينقل أسرته وأولاده إلى إحدى الفيلات التي كانت مملوكة لأحد أمراء البيت المال، بعيداً عن مصر الجديدة، وسمعت يقول لـ زكريا محيي الدين: «الناس تود أن تخرج من القاهرة، فسهلوا لها سبل الخروج...» وكان طبيعياً أن تفكر في المصير الذي كانت مصر موشكة على أن تؤول إليه... وكان هناك فريق رأى أن مصر باتت مهددة بالخراب، وبالرجوع إلى الوراء خطوات وخطوات. فقد تدخل جيوش بريطانيا وفرنسا، وربما جيوش إسرائيل، القاهرة، وربما فكر هؤلاء المعتدون أن يعيدوا النظام القديم. وربما تركوا للفتنة المجال لكي تنطلق فتعيت في مصر فساداً، ليكون تأديب مصر على أيدي المصريين أنفسهم، فإن وقع خراب، ونهب، وسلب، كانت أيدي الانجليز والفرنسيين، وحتى اليهود، بريئة منه. هذه الجماعة تداولت، في هدوء وخلوص نية، وانتهت إلى أن افضل الحلول لهذه الأزمة أن ينزل عبد الناصر عن الحكم ومعه زملاؤه أعضاء مجلس قيادة الثورة وأعوانهم وأتباعهم، وأن ينادى بالرئيس السابق محمد نجيب رئيساً مؤقتاً للجمهورية، ليدخل مع الغزاة في مفاوضة الغاية منها ألا يدخلوا القاهرة، وألا يتقدموا في زحفهم، وأن يضمن لجمال عبدالناصر وإخوانه معاملة محترمة، وخروجاً آمناً من مصر، هم وزوجاتهم وعائلاتهم ومن يرغب في الحاق بهم، (وأن يتفق مع الغزاة أيضاً) على احترام ما كان قد نفذ من إجراءات الثورة وإصلاحاتها، وفي مقدمتها النظام الجمهوري، والإصلاح الزراعي^(٣). بلا ذكر لقناة السويس.

وهذا - بأي معيار، ومهما كان الرأي في شخص الحاكم ونوعية نظامه - تأمر صريح على ارتكاب جنابة الخيانة العظمى. فمصر كانت في حرب، وحرب بقاء لا أقل لأن أهداف التحالف الثلاثي لم تكن لتتوقف عند إسقاط نظام عبدالناصر واسترداد قناة السويس لحمة الأسهم من المليونيرات اليهود، والاكين تحت موانئهم.

ولم تجد هذه الجماعة - التي لا أعلم حتى اليوم ممن تكونت، لعجرد كسل في السؤال (١) - رجلاً منحتة السماء شجاعة قلب الاسود، سوى سليمان حافظ، الذي كان نائباً لرئيس الوزراء في حكومة الرئيس

محمد نجيب، وزير الداخلية، ووكيل مجلس الدولة من قبل. توكل سليمان حافظ - كعادته - على الله، وطلب موعداً من مكتب عبدالناصر، ليأخذ رأيه في هذه المحاولة. لكن عبد الناصر رفض أن يحدد له موعداً لأنه - أي عبدالناصر - لم يكن يملك، في تلك الظروف، من الوقت، ولا من الأعصاب، ما يسمح له بأن يلتقي رجلاً كسليمان حافظ. ولم يكن عبدالناصر ليتصور أن وراء سليمان حافظ شيئاً ذا بال يخرج به هو من الأزمة، فأحاله إلى زميله عبداللطيف البغدادي.

وهذه سليمان حافظ إلى البغدادي... ورشف فنجان القهوة الذي قُدم له، وأخذ يدخل سيجارته المصرية الرفيعة والمتواضعة، ووضع ساقه النحيفة، فوق ساق، وقال بطريقته المعهودة: «أيوه، يا أخ عبداللطيف. عازك تسمع كلامي لآخره. ويقهم أنني جئت من أجل المصلحة العامة. مصلحة البلد كلها، ومصلحتكم أنتم أيضاً». واستمع عبد اللطيف البغدادي لاقتراح سليمان حافظ حتى نهايته، ثم قال في حدة: «لولا أنك في بيتي لطردتك». ولم يشأ سليمان حافظ أن يشعر بالإمانة أو يفضب لها، ولم يفقد حلمه، فأعاد الكلام بنفس الهدوء، وكرر العرض، ثم خرج. لا تطرف له عين ولا يهتز فيه عصب... ولقد كان من حق عبدالناصر، بلا شك، أن يقبض على سليمان حافظ وعلى من أوفدوه. وكان من حقه، بلا شك، أن يحاكمهم محاكمة سريعة بتهمة الدعوة إلى الهزيمة. ولكن عبد الناصر، في تلك الفترة، كان أضعف من أن يقدم على شيء من ذلك. ولعل أعظم ما أضعفه أنه كان يرى الخطر محدقاً به من كل جانب، وربما جال بخاطره أنه قد يحتاج غداً إلى مثل هذه الوساطة المرفوضة الآن.

ثم زال الخطر، وتدخلت الولايات المتحدة، في الأمم المتحدة، لتضع حداً للغزو الانجليزي/ الفرنسي/ الإسرائيلي، وهذب الجنرال أيزنهاور، رئيس الولايات المتحدة، بنفسه، إلى مقر الجمعية العامة للأمم المتحدة ليذمغ الحملة الانجليزية/ الفرنسية/ الإسرائيلية بأقبح النعوت. وتعلمت لندن وباريس، لكنهما أدركتا أن زعامة الغرب تعمل، في نهاية الأمر، لصالح الغرب، رغم المنافسات داخل المعسكر الغربي، وأن هذه الحماية يجب أن تنتهي على وجه أو آخر، وأن الباب إذا ما ترك مفتوحاً على عباب تلك الأزمة فإن أول من سيدخل منه سيكون الاتحاد السوفياتي.

هو (بذلك) اطمأن جمال عبد الناصر على مكانه رئيساً لمصر، وزعيماً لشعبها. وعندئذ تذكر أن سليمان حافظ جاءه في غمار المحنة، عارضاً ذلك العرض الذي يتلخص في كلمتين: عبد الناصر يذهب. والقي القبض على سليمان حافظ. وزج به في المعتقل»^(٨).

وقد تكررت عملية انكسار الظهر هذه في يونيو/ حزيران ١٩٦٧، ولتسمع للسادات:

«اتصلت بجمال عبد الناصر يوم ١٠ يونيو. قلت له: «لقد أعلنت قرار عدولك عن التنحي في مجلس الشعب». قال لي (وكانه كان يتكلم من الغيايب، لأنه كان في حالة نفسية منهارة، وكان في قمة الإجهاد): «نعم. سمعت من الراديو». قلت له: «لقد اتصلت بالجميع، وطلبت منهم استقالاتهم، وأنك تبدأ تغييراً شاملاً ولا تكون مقيداً بأي وضع. لا بد من أسلوب جديد. لأن الشعب أسقط كل اللافات إلا جمال عبد الناصر وأنا قلت هذا الكلام عند اجتماعي بالطلبة قبل ذلك (٢) بأيام». ورد جمال قائلاً: «يا أنور. العملية ستأخذ شكلاً وكأنه انهيار. أنا شخصياً لم أعثر بعد على نقطة البداية (!) كيف أبدأ؟ وانتهينا من ذلك الحوار إلى أنه لا بد من التغيير. ولم يحدث التغيير»^(٩).

بعد خمسة عشر عاماً من امتلاك العزبة، يقول محمد أنور السادات لجمال عبدالناصر لا بد من أسلوب جديد فيرد عليه عبدالناصر قائلاً أنا لم أعثر بعد على نقطة البداية. كيف أبدأ، يا أنور؟

قد نتفق على أنه مهما كان «الزعيم» الذي «اختاره الشعب ليجسده»، رجلاً فريداً وعبقرياً لا نظير له، يظل من الخطر المميت بالنسبة للشعب الذي يجسده ألا يكون زعيمه متواجداً في العصر، متواصلاً مع ذلك العصر. وأول متطلبات التواجد في العصر والتواصل معه أن يكون «الزعيم» مثقفاً، أو مطلقاً على الأقل.

وفيما يخص جمال عبد الناصر، «كتب المؤلف الفرنسي فوشيه أن عبد الناصر - طالع - وهو ما يزال طالباً بالكلية الحربية - عدداً من الكتب أورد بها قائمة في كتابه عن عبد الناصر، منها كتاب أرستونج عن كمال أتاتورك، وعنوانه «الذئب الأغبر». وقد حدثني الأخ حلمي سلام أن عبد الناصر كان ذات يوم في زيارة له بمنزله، فلما هم بالانصراف، وقف أمام مكتبة الأستاذ حلمي، ثم مدّ يده إلى كتاب «الذئب الأغبر»، في نسخته المترجمة، واستأنن في أخذه ليقرأه. ومعنى هذا أن قائمة الكتب التي وردت في كتاب فوشيه، والتي أملت له عناوينها، لم تكن تحوي (بالضرورة) الكتب التي قرأها جمال عبد الناصر فعلاً، بقدر ما كانت تحوي الكتب التي كان عبد الناصر يتمنى قراءتها. ولست أعرف مدى قدرة عبد الناصر على القراءة بعد أن وُلِّي شؤون مصر، وزادت أعباءه، وكبر مقامه. ولكن الذي أستطيع أن أؤكد أنه كان حريصاً أشد الحريص على تثقيف نفسه، وتثقيف الضباط الذين حوله، وأنه كان صاحب فكرة ترجمة وتلخيص كتب ذات أهمية خاصة في السياسة والاقتصاد وطبعها على الآلة الكاتبة وتوزيعها - بعد نسخها على الروليو - على الضباط والوزراء، وهي الكتب التي كوّنت بعد ذلك سلسلة «اخترنا لك». والمتابع لهذه السلسلة يرى تنوع الموضوعات فيها، وشدة اتصالها بمنطقة الشرق العربي، ويتطور الأحداث السياسية الكبرى في زماننا، وبالأفكار والمذاهب الاشتراكية. وأحسب أن هذه الكتب كانت من بين ما قرأه عبد الناصر. ولكن المؤكد أن عبد الناصر كان يقرأ الصحف الأوروبية المحررة باللغة الانجليزية بنهم شديد، وأنه كان حريصاً على قراءة كل ما يكتب عنه في صحف بريطانيا»^(١).

ويبدو مما كتبه من كانوا متصلين بعبد الناصر أن مصدراً رئيسياً من مصادر ثقافته كان السينما: «وأذكر، في صدد السينما... يوم ألفنا وزارة الثورة الأولى في السابع من سبتمبر/أيلول ١٩٥٢. فقد كان حريصاً على أن يتم تأليف الوزارة في ذلك اليوم، وكان يستبعد كل شيء من شأنه أن يؤدي إلى تأجيل تأليف الوزارة ولوليم واحد. فلما اطمأن إلى أن الوزارة ألفت، قال وهو يتنفس الصعداء، حقيقة لا مجازاً، الآن أستطيع أن أذهب إلى السينما! تصور أنني لم أر فيلماً واحداً منذ شهرين! وعرفت يومها أن الحرمان من السينما لمدة شهرين هو عقاب شديد بالنسبة له»^(٢). «وذاًت يوم، فوجئت به ينادي لي زوجته السيدة تحية، وكنا نجلس معا في قاعة السينما (ببيتة بمنشية البكري)، وبالمناسبة السينما كانت تحت أولاً ثم نقلت إلى أعلى حتى لا يستخدم المصعد أيضاً، لأن حالته الصحية كانت لا تسمح»^(٣).

غير أن تلك الثقافة السينمائية التي بدأت منذ وقت مبكر للغاية واستمرت حتى الفصل الأخير، لم تعد كثيراً في إيقاظوعي حقيقي لدى عبد الناصر بخطر السلاح الذي مكن «العدو الغادر» من تحقيق انتصاراته المتتالية على جبهات الحرب الإعلامية. (وهناك ذكرى أخرى عن السينما)، كانت، بالنسبة لعبد الناصر، حرجاً مفرطاً. فقد طلب المخرج السينمائي العالمي سيسيل دي ميل أن تقدم له تسهيلات هائلة في مصر عند إعادة إخراج الفيلم الضخم «الوصايا العشرة»، على أن يبذل سيسيل دي ميل جهوداً خاصة لسرعة إدخال التلفزيون في مصر. ونقد عبد الناصر وعده (سيسيل ب. دي ميل أحد عمد عملية غسل المخ العالمية التي تمارسها الحركة الصهيونية من هوليوود) وتم إخراج الفيلم الذي يروي قصة خروج بني إسرائيل من مصر، وعلى رأسهم موسى عليه السلام، وعيورهم البحر الأحمر^(٤). ولما عرض

(*) إرجع في شأن هذه الحكايات إلى كتابنا «قراءة سياسية للثورة»، الناشر رياض الريس للكتب والنشر، لندن ١٩٨٨.

الفيلم في الولايات المتحدة، وراه العرب، صاحوا: «إن هذه أكبر دعاية لإسرائيل، وأخطر دعاية ضد مصر». فاضطر عبد الناصر لإيقاف عرض الفيلم في مصر^(١٧).

فكما كان رواد الغزوة الاستيطانية للقارة الأميركية ينزلون أرض القارة ومعهم حبات من الخبز الملون وبعض المرايا وزجاجات من الخمر المغشوشة لينصبوا بها على زعماء قبائل الهنود الحمر ويأخذوا الأرض منهم ثم يبيدونها هم وقبائلهم، نزل «المخرج العالمي» سيسيل دي ميل، الذي كان ينبغي للثقافة جمال عبدالناصر السينمائية الواسعة أن توقفه على أنه صهيوني عضوض، أرض العزبة، مصر، حاملاً إلى «الزعيم» خزائمه الملونة التي تتلامح ومدى التحضر الذي وصلت إليه العزبة، والمراة التي لم يغب عن فطنة الزعيم أنها ستعكس صورته في كل لحظات الليل والنهار وتصبها في أدمغة قطعان: التلفزيون، لينضم إلى الراديو كسلاح بالغ المضاع في عملية «تهذبة» القطعان وإخضاعها لعملية غسل مخ لا تهدم. وبصرف النظر عن كل الخطب والتصريحات عن غدر «العدو الغادر»، قُدمت للمخرج الصهيوني «تسهيلات هائلة في مصر» ليُخرج فيلمه الذي صور «بني إسرائيل» (باعتبارهم أسلاف يهود هذا الزمان) في صورة الضحية، من قديم، ليغي المصريين وإجرامهم. «وقد قلت لعبد الناصر وقتها «أنا مع العرب (الذين اعتبروا الفيلم ضربة دعائية كبرى لإسرائيل)، لأن إظهار شعب مصر - ولو من آلاف السنين - في صورة المضطهد للأقلية اليهودية، وإظهار فرعون مصر في ثوب الطاغية، يُكسب القضية الصهيونية عطفًا، وعرضه الآن ليس عرضاً لعمل فني، فهو عمل سياسي بحت»، وسكت عبد الناصر (وُثِّع الفيلم)^(١٨). وكاتب هذا الكلام كان الوزير المسؤول، في «حكومة» عبد الناصر، عن الثقافة والإرشاد والسينما وكل تلك الأشياء.

وفي كتابه عن عبدالناصر، المعنون فرعياً بعنوان «وثائق القاهرة»، يقول محمد حسين هيكل أن الشيء الأهم في حياة عبد الناصر، منذ كان طالباً بالكلية الحربية، وبعدها عندما بات ضابطاً صغير الرتبة، كان القراءة، وأنه كان منسحراً بالتاريخ، بتوحيد ألمانيا وبالأخص بالثورة الفرنسية، وأن «الروايات التي تمكن من قراءتها عن الثورة الفرنسية كان لها أثر بالغ العمق في سلوكه بعد ذلك»، و«قد تأثر تأثراً عميقاً برواية «قصة مدينيتين» (لنتشارلس ديكنز - ١٨٥٩) وما جاء فيها عن حكم الإرهاب الذي ساد باريس، وربما كان لذلك التأثير الفضل في انقراض الشعب المصري من حمام دم كبير إثر نشوب الثورة التي قام بها عبد الناصر، لأن تلك القراءات جعلته على وعي بخطر الإرهاب الذي تستتبعه كل الثورات^(١٩)». ولا نملك، نحن قطعان العزبة، إلا أن نشعر بالامتنان العميق لذلك الرجل الطيب تشارلس ديكنز لأنه - في منتصف القرن الماضي، ومن منطلقات ليبرالية مدخولة باعتبارها سياسية بحتة - صور الإرهاب الدموي الذي مارسه الثورة الفرنسية تصويراً أنقذنا - كما يقول الأستاذ هيكل - من حمام دم قظليح إثر نشوب الثورة التي قام بها عبد الناصر. ولا نملك أيضاً إلا أن نشعر بالامتنان لعمر عبد العزيز أمين، صاحب سلسلة «روايات الجيب» التي أوصلت إلى «الزعيم» تلك الرواية مترجمة ترجمة تجارية، نعم، لكنّها مترجمة على أي حال فقرأها بين «ماتمكن» (كما يقول هيكل) من قراءته من روايات عن الثورة الفرنسية. ومما يفقده المرء فيما كتبه الأستاذ هيكل أنه لم يعن إلا بالإشارة إلى تلك الروايات، ولم يورد - مثلاً - قائمة بعناوين المؤلفات التي تمكن «الزعيم» من قراءتها منذ كان طالباً بالكلية الحربية وفيما تلا ذلك من مراحل حياته، وبخاصة في مجال التاريخ «الذي إنسحر به»، وعن توحيد ألمانيا، وكل تلك الأشياء المهمة. فمثل تلك القائمة كانت حرية - والأستاذ هيكل يؤرخ لذلك الرجل العظيم - بأن تكمل الصورة، وتعطي القارئ متغذاً إلى المسارب الفكرية والمنافذ الثقافية التي تواصل الزعيم من خلالها بالعصر وتواجد فيه، غير سلسلة «روايات الجيب».

ففيما يخص «الزعيم» الأول إذن، جمال عبد الناصر، رحمه الله، الرجل الذي نهض بعبء تزعم مصر أخطر وأحرج فترة من تاريخها، وهي مواجهة بعدوان «العدو الغادر»، ومحاطة بمؤامرات ومكائد ذلك الشيء الذي تجمد في أذهاننا، نحن القطعان، تحت الماركة التجارية «الإمبريالية والاستعمارية»، فيما يخص هذا الزعيم، ماذا لدينا، على جبهة الثقافة والإطلاع؟

لدينا، بترتيب الأهمية، إن كان لنا أن نصدق ما كتبه المتصلون به المؤرخون لـ «عصره»:

أولاً: أفلام السينما، وبالأخص أفلام هوليوود.

ثانياً: الروايات المترجمة في سلاسل شعبية كروايات الجيب وما إليها.

ثالثاً: قراءات (غير محددة للأسف) في التاريخ، عن توحيد ألمانيا، والثورة الفرنسية، وما إلى ذلك.

رابعاً: ملخصات مترجمة (على طريقة «ريدز دايجست» أو «المختار» في السياسة والاقتصاد مطبوعة على الآلة الكاتبة ومنسوخة على الرنوين لتعميمها على الضباط والوزراء، وهي المادة الثقافية الدسمة بحق التي كوّنت بعد ذلك سلسلة «آخترنا لك»، إشراكاً للقطعان فيما استمتع صاحب العزبة وأعوانه بالأطلاع عليه من علوم الفرنجية. وقد كان بعضها مما قرأه الزعيم.

خامساً: بتقدم الزعيم في تعلم «اللغة»، الصحف الأوروبية المحررة باللغة الانجليزية، وبخاصة ما كانت تنشره تلك الصحف عن الزعيم.

وعندما نشبت أزمة تأميم قناة السويس، «احتاج عبدالناصر، إثر احتدام المعركة السياسية، إلى استشارة مجلس وزرائه في واقعة محددة هي: «هل يسافر إلى لندن ليعرض على الرأي العام العالمي موقف مصر من قناة السويس وحرصها على سلامة واستقرار واستمرار الملاحة العالمية وازدهارها. وكان ذلك في إبان الدعوة التي أعلنتها بريطانيا، والتي كانت الغاية منها طرح تصرف مصر على الدول التي وقعت على معاهدة حياد قناة السويس ١٨٨٨. وكان عبد الناصر تَوَاقفاً إلى أن يسافر إلى لندن، حيث «بؤرة التأمير السياسي» ضد مصر، وحيث عاصمة الدعاية السياسية لقضية انتزاع قناة السويس من مصر. وكان عبد الناصر شاعراً بثقة بالنفس عظيمة، أوجت إليه بأنه سيكون قادراً، إذا ما وصل إلى لندن، وحوله هالة الشهرة العالمية والضحيج الذي صاحبه منذ خمس سنوات، أن ينزع عن شخصه صورة هتكر الحديث التي الصقت به من أذهان البريطانيين العاديين الذين سوف يرونه إنساناً بسيطاً تهتم مصلحة بلده، ولكن دون أن يدمر مصالح الآخرين، ويعمل على رخاء مواطنيه، دون أن يلقي بالعالم في أتون الحرب، وينزع الغتيل من القنبلة التي أعدها بإحكام انطوني إيدن، رئيس وزراء بريطانيا، ودهاة السياسة العالمية الذين هم في الأغلب الأعم يهود ذوو أنياب زرقاء يحسنون الدس والوقية والتامر الدولي. ومن هنا كان السؤال المطروح على مجلس الوزراء هو: «هل يسافر عبد الناصر إلى لندن، أم لا يسافر؟»

«وتكلم كثيرون، ولكن بدون أن يكون كلامهم حاسماً. فقد أحس الوزراء أن عبد الناصر تَوَاقف لأن يسافر، واثق من نتائج سفره، وفرح بهذه الجولة التي أتاحها له تطور الأحداث ليَجْرِبَ سحره على مستوى عالمي. وكان هذا الإحساس وحده كافياً لأن يتحفظ المتكلمون»^(١).

في هذه الرواية للأحداث، يقول من يرويه، وقد كان عضواً بـ «حكومة» عبد الناصر، أن «الزعيم» كان تَوَاقفاً أشد التوق للسفر إلى لندن لمنازلة إيدن وعتاة السياسة ومعظمهم يهود ذرق الناب» في عقر دارهم، واثقاً من نفسه، أو بالأحرى متصوراً أنه سوف «يجرّب سحره على مستوى عالمي» كما لو كان أخذاً، داخل العزبة، لا في العالم الخارجي، في إعطاء التعليمات لـ «الأخوة المواطنين»، كما كان يسميهم، متوقفاً من كل أخ مواطن منهم أن يصفق ويهتف بأعلى عقيرته وهو يتفتت حوله كيما يتيقن من أن المخابرات قد رآته وأثبت أنه أثار غباراً بحوافره وخارخواراً عظيماً استحساناً لكل ما قاله صاحب العزبة. ورغم أن «السادة» الوزراء فطنوا إلى أن الأمر أن يكون كذلك، في العالم الواقع الخارجي، بعيداً عن العالم الموهوم داخل العزبة، فإن أحداً منهم لم يجرؤ على أن يقول للزعيم، لا تسافر، فتكلموا «ولكن بدون أن يكون كلامهم حاسماً».

غير أن «الدكتور محمود فوزي» (الذي كان وقتها وزيراً للخارجية) تكلم. وعلى النقيض مما يقوله عنه خصومه، ويروجونه بكل وسيلة، من أنه رجل يؤثر السلامة (من بطش الزعيم) ويفر من مواقف المسؤولية، ويخفي رايه إرضاء لصاحب السلطة (صاحب العزبة)، مستعملاً أسلوباً لوليباً في التعبير عن الرأي، على النقيض من هذه الصورة الثابتة، كان محمود فوزي يوماً كحاسماً. فقد أعلن، وبلا تحفظ، أنه ضد سفر رئيس جمهورية مصر (ولم يقل ضد سفر جمال عبد الناصر) إلى لندن.

وحمدت الله على هذا القول القاطع. ثم اتجه عبد الناصر إليّ، وكانت العلاقات بيننا فاترة لسبب

نسيته تماماً (١). وقال بأسلوب خال من الود: «ورأي الأستاذ فتحي رضوان؟» ولم أكن في حاجة إلى أكثر من هذه الدعوة المحفوظة لاندفع قائلاً: «يأيها الله ورسوله». وعقد عبد الناصر ما بين حاجبيه، وقال: «ماذا تعني؟» فاجبته قائلاً: «المسلمون يقولون هذا القول عن كل ما هو حرام»، فقال: «وقد تحسن مزاجه قليلاً: يعني السفر إلى لندن حرام؟ قلت: «بالتأكيد»، وأضفت: «لقد عشنا ندير أموراً في لندن، وتقرض علينا المعاهدات والقرمانسات منها، أو من باريس، أو استنبول، فإذا كان موضوع قناة السويس لا بد أن يناقش هذه الأيام، فليناقد في مؤتمر تدعو إليه مصر، ويعقد في القاهرة»^(٢). فالأستاذ فتحي رضوان، السياسي المخضرم، ليلاً هنا، قبلنا، في روايته لبعض من تاريخ تلك الفترة الحافلة بالأحداث الجسام، إلى مثل ما لجأ إليه من دهاء ولباقة في ردّه على الزعيم ذلك الرد المهذء الذي «حسن مزاجه قليلاً». فهو لا يكف عن التلميح إلى أنه، وكل العقلاء كالدكتور محمود فوزي، أفزعته فكرة سفر جمال عبد الناصر إلى لندن. وهو يعبر عن ذلك الفرع الذي خالجه بوضوح، فيقول «وحمّد الله على قول الدكتور محمود فوزي القاطع بأنه ضد سفر رئيس جمهورية مصر إلى لندن». وكما أشرنا في صلب الاستشهاد بين قوسين، عني بأن يقول «رئيس جمهورية مصر»، لا «الرئيس جمال عبد الناصر»، لإعطاء انطباع بأن الاعتراض كان على أن يذهب رئيس جمهورية مصر إلى لندن، بعد أن انتهت الأيام الرديئة التي كانت أمور مصر تدار خلالها في لندن. وتقرض عليها المعاهدات من لندن، إلى آخر هذا الكلام.

غير أن هذا الكلام يناقضه تماماً ما ظل فتحي رضوان مصرًا على إرسانه في ذهن القارئ بالطريقة «اللولبية» التي قال إن أعداء الدكتور محمود فوزي كانوا يتهمون بها. والذي ظل فتحي رضوان يحاول توصيله إلى القارئ دون أن يخرج إلى العراء فيقوله بالصوت العالي هو أنه، ومحمود فوزي وكل العقلاء، أفزعته فكرة سفر جمال عبد الناصر إلى لندن ليقارع «انطوني إيدن ودهاة السياسة العالمية الذين هم، في الأغلب والأعم، يهود ذؤاب أنياب زرق، يحسنون الدس، والوقيعة والتآمر الدولي» وعبد الناصر، كما عرفوه، إنسان محدود الثقافة، عظيم الثقة بالنفس، قليل التواجد في العصر الذي أخذ على عاتقه قيادة مصر خوفاً لمهالكه، «فرح بهذه الجولة التي أتاحها له تطور الأحداث ليحرب سحره (الذي يمارسه على «الأخوة المواطنين») على مستوى عالمي». ويعلم الله إن كانت الواقعة التي ساقها فتحي رضوان صحيحة أم كانت من ابتكاره ليقول بها ما أراد قوله، لكنه يقول أن صلاح سالم، رحمه الله، أخبره بأن «الذي ثنى عزم عبد الناصر عن السفر» في النهاية، لم يكن كلام فتحي رضوان عن الحلال والحرام، أو معارضة محمود فوزي، أو لف ودوران السادة الوزراء المرتعبين، بل كان السفير الهندي؛ وإن كانت الواقعة صحيحة، فلا بد أن يدا دبلوماسياً متمرساً كانت قد دفعت ذلك السفير إلى أداء تلك الخدمة الكبرى لمصر. ولا يستبعد المرء أن تكون تلك اليد المشكورة يد الدكتور محمود فوزي.

والحكاية كما يرويها فتحي رضوان أن السفير الهندي حكى لعبد الناصر أن غاندي «عندما سافر إلى لندن سنة ١٩٢٧، وكانت الكتب التي كتبها الانجليز، والأمريكان، والألمان، والفرنسيون عنه وترجمت إلى الإنجليزية، قد بلغت المئات، وكانت الصورة التي رسمتها له تلك الكتب قد أظهرته بأنه التجسيد الحديث للمسيح، ومع ذلك فإن جرائد ومجلات الدوائر الاستعمارية نجحت في أن تجعل منه بهلواناً، وبدلاً من أن يبدو للجمهور البريطاني سياسياً متقشفاً زاهداً سلاحه المحبة والدعوة إلى الإخاء الإنساني، اتخذت هذه الصحف من عريه مادة للسخرية به، وترويج الدعايات عنه، وسرد الوقائع غير الحقيقية والمفلفة، وضاع سحر غاندي غير المنكوك، وانفجرت أضواء شهرته الساطعة، وعاد مهزوماً مغلوباً على أمره». «ولقد أشفق عبد الناصر من أن يصل إلى هذه النتيجة، وقد نبّه إلى الفارق العظيم بين قدرة غاندي على استعمال الإنجليزية حديثاً، وكتابة، وخطابة، وبين قدرته هو في ذلك المجال»^(٣).

فتحتي رضوان - وهو محام متمرس من كبار المشتغلين بتلك المهنة أيام كان في مصر مجال لها - «يضرب هنا ويلاقي»، كما يقول المصريون. بمنتهى البراءة والحيدة وأمانة الرواية، يحكي ما دار بين سفير الهند وعبد الناصر من حديث، نقلاً عن المرحوم صلاح سالم، فيوقف القارئ على تفاصيل المناورة الذكية التي لجأ إليها الدكتور محمود فوزي أو غيره باستخدام «المساعي الحميدة» لذلك السفير، في إقناع «الزعيم» بالآيذهب، من فضله، إلى ذلك المكان الفظيع لندن الذي يفترون فيه الزعماء ويعيدونهم

إلى أوطانهم مهزومين مغلوبين على أمرهم، حتى وإن كانوا في شهرة غاندي وبمكائنه العالمية، دون أن يعرّضوا أنفسهم لحنة وضع الجرس حول عنق القط كما تقول قصة إلفران والقط الشرس. وفي الوقت ذاته، بمنتهى البراءة وحسن الطوية، يضع فتحي رضوان الذنب كله على عاتق اللغة الانجليزية الشريرة التي كان غاندي يجيدها حديثاً وكتابة وخطابة، ولم يجدها عبد الناصر مثملاً أجادها غاندي. فهو، في موضع من سرده، يرجع المعارضة العاقلة لسفر عبد الناصر إلى لندن إلى أنه لم يكن يليق إطلاقاً أن يذهب رئيس جمهورية مصر إلى ذلك المكان «لأن مجرد سفر رئيس جمهورية مصر إلى لندن هو نصف الطريق إلى الاعتراف بشرعية موقف بريطانيا وفرنسا غير الشرعي، وهو سفر لن ينقذنا من شيء: فهو إن اعتُبر ملائمة منا وملاطفة، أغراهم بالعدوان، وإن اعتُبر تحريضاً ومخاشنة، أعلنوا أن مصر تتحدى العالم»^{١١}، وفي موضع آخر من نفس السرد، يضع الوزر على عدم إجادة رئيس جمهورية مصر للغة الانجليزية إجادة غاندي لها. وكلا القولين، كما هو واضح، يندرج تحت تصنيف أنصاف الحقائق. فالقول الأول ليس فيه من الحقيقة شيء إلا ما ذكره فتحي رضوان عن «التحريض والمخاشنة»، إذ يبدو أن ذلك بالذات هو ما تخوف محمود فوزي وغيره من أن يذهب عبد الناصر إلى لندن فيفعله منصوراً أنه يلقي خطبة من شرفة قصر عابدين فيتجلبج لبريطانيا وفرنسا القول بأن «مصر تتحدى العالم». وما من شك في أن جميع العاملين مع عبد الناصر كانوا قد اكتشفوا فيه خطة الانسحاق وراء شهرة القيام بأدوار البطولة إلى حد التكلم أولاً والتفكير فيما بعد، على نحو ما فعل في هذه الواقعة التي رواها الرئيس محمد أنور السادات:

«... عندما خطب عبد الناصر وقال للأمريكان إذا ما كناش عاجبكم يروحوا اشربوا من البحر الأحمر والأبيض المتوسط، الأمريكان اتصلوا بهيكل، هيكل كان صلة الوصل. وعبد الناصر قال له الحق يا هيكل روح صالحيهم، وطلب من عبد الحكيم عامر أن يذهب مع هيكل لصالحة السفير الأمريكي، وكان السفير يستد للسفر. وعبد الحكيم أصدر على ذهابي معهم. وذهبا إلى منزل هيكل، واستمرينا إلى ساعة متأخرة من الليل لاسترضاء السفير الأمريكي»^{١٢}.

وما من شك في أن كثيرين منا، نحن القطعان، ما زلنا نذكر كيف انتشرت جماهير الشعب الكادح لحظة أن جليل صوت صاحب العزبة «وأنا باقول للأمريكان إذا ما كناش عاجبهم يروحوا اشربوا من البحر!» كان هناك شعور بأننا انتصرنا على الأمريكان و«العدو النادر» وكل أولئك الصهاينة والإمبرياليين والاستعماريين. ألم يقل لهم جمال بالقلم الملآن «روحوا اشربوا م البحر»؟ وذلك الانتصار الساحق عينه هو ما كان الدكتور محمود فوزي وغيره من أعضاء «حكومة» عبد الناصر يخشون أن يذهب فيحققه لمصر إبان أزمة قناة السويس، فيضيق أهم عمل وطني حقيقي قامت به الثورة بعد اتفاقية الجلاء. ولذلك تنفس فتحي رضوان الصعداء عندما عدل الزعيم عن السفر.

أما القول الثاني، عن عدم إجادة عبد الناصر للغة الانجليزية، فنصف حقيقة مضلل. لأنه حتى وإن لم يكن يجيد تلك اللغة أو غيرها، لا يعيبه ذلك إطلاقاً أو يجعله عند كبار معاونيه سواة يخافون من عرضها على أنظار العالم في لندن أو غيرها. فروساء الدول - كنوع من التمسك بالكرامة القومية لبلادهم - يخاطبون المؤتمرات واجتماعات المحافل الدولية بلغاتهم الوطنية، ويتولى الترجمة مترجمون محترفون. وحتى في المحادثات الثنائية بين رؤساء الدول والحكومات يتسع أسلوب التخاطب عن طريق مترجمين محترفين مؤتمنين باعتبار ذلك وسيلة مأمونة لإثبات نصوص المباحثات تماماً كما جرت، بالنسبة للطرفين. وحتى رئيسي القوتين العظميين الرئيسيتين في عالم اليوم، الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفياتي، لا يجد أحدهما عيباً في تحدّثهما عن طريق المترجمين، بل يعتبر ذلك ضرورة ملزمة. فحكاية «اللغة» هذه، وعدم إجادة الزعيم لها حجة وأهمية. والثابت من الحكاية كلها:

أولاً: أن كبار معاوني عبد الناصر أقروا أنهم أن يتصوروا مجرد تصوّر خروج السيد الرئيس إلى الساحة الدولية - «يجرّب سحره على مستوى عالمي».

ثانياً: أنهم، وهم أكبر معاونيه ووزرائه والمشتريين معه في تسير شؤون العزبة، أفرغتهم فكرة التصدي بالمعارضة، فلجأوا إلى الحيلة، ولو على حساب ماء وجوههم. فما من شك في أن الدكتور محمود فوزي، إن كان هو الذي ساق سفير الهند على عبد الناصر ليخوفه من السفر إلى لندن لئلا يفعلوا به هناك ما قيل لعبد الناصر أنهم فعلوه بغاندي، لقي عنتاً شديداً وإذلاً في اضطرابه للجأ إلى ذلك السفير طالباً منه

أن يؤذي لمصر ولحدوثه تلك الخدمة التي لا يُعقل - ديبلوماسيا - أن يكون ذلك السفير قد أقدم عليها متبرعا من تلقاء نفسه في حديثه مع رئيس الدولة التي مثل بلاده لديها. وإرافة ماء الوجه هنا ماثلة في اضطراب من لجأ إلى ذلك السفير، سواء كان محمود فوزي أو غيره، إلى مصارحة السفير بقدر معقول من الأسباب التي دعت إلى الاستعانة به، وهي: الخوف من عملية وضع الأجراس حول عنق القط الشرس، أي أن من طلب إليه القيام بتلك الخدمة فأر مذعور من القط، أي رئيس الدولة، والخوف من أن رئيس الدولة، إذا ما سافر، سيتسبب في كارثة باندقاعه، وقلة ثقافته، وانقطاع صلتة بالعصر ومعادلاته المعقدة، واعتياده، وهو داخل العربة، أن يقول للشيء كن فيكون.

ثالثا: أنهم عرفوا - وأشركوا ذلك السفير معهم في تلك المعرفة بحكم لجوئهم إليه - المنفذ إلى عقل الزعيم، والوسيلة الوحيدة لإثباته عن نيته. وليس صحيحا أنهم «خوفوه» بذلك الحديث عما حدث لغاندي، لكن الصحيح أنهم نفذوا إليه من أهم مفاصل شخصيته: حساسيته الفائقة لكل ما تبدى له كمسلس بكبريائه. وقد كان ذلك المنفذ المميت عينه هو الذي تسرب إليه منه من استدرجوا مصر ممثلة في شخصه إلى مصيدة حرب الأيام الستة سنة ١٩٦٧ عندما أخذوا يدقون بالاحاح وتركيز على وتر تلك الكبرياء الخائفة أبدا - من فرط حساسية - أن يجرحها أحد. فاولئك الذين ساقوا السفير الهندي على عبد الناصر، لم يخوفوه هو، بل أرعبوا كبريائه. وكان ذلك «كعب أخيل» الذي لم يخف عن المتربصين بمصر.

ذلك إذن كان تقييم أكبر معاوني الزعيم والصق الناس به لقدراته، وثقافته، وما نسجه بـ «تواجهه في العصر» - وهو عصر خطر تصدى لقيادة سفينة مصر في مياه العميقة المتلاطمة. فقد ارتعب أولئك الأعوان، وهم يستبصرون ما سوف يحدث إذا ما ترك الزعيم ليذهب خارج العربة، إلى العالم الواقع، فيصبح ملء السمع والبصر - لا وهو في حى مخابراته وأجهزته التي تلهب ظهور القطعان بسياط الرعب - بل غاريا مما قد يكون الله قد أنعم عليه به من حكمة ومهارة وبعد نظر وإلمام بحسابات العصر المعقدة وقدرة على التعامل مع سياسة الأمم الأخرى وحكامها، كما ينبغي للحاكم أن يكون تادرا. ويبدو أن الزعيم نفسه أحس بتقل العيب في بعض لحظات الصحو. فقد «قال جمال عبد الناصر يوما: «إنا أعيش في كابوس طويل لا أدري متى ينتهي. لم أكن أعرف. لم أكن أتصور أن الأمور ستكون هكذا»، وصمت طويلا. وكان ذلك في خلال أزمة من الأزمات التي لم تكن تنتهي الواحدة منها إلا لتبدأ غيرها» (وإن تصورنا أنها أزمات متعلقة بمصير مصر وقضاياها، فلنواصل القراءة): «وكانت تدور كلها حول جذب وتشد، مع واحد من أقرب الناس إليه (فهى أزمات صراع على السلطة، لا صراع مع وحوش الغابة العالية)، وفي يوم آخر، عين أحد المحامين وزيرا، فقال له: «الحكم أكثر صعوبة بمراحل من الحمامة.. إنه عذاب عظيم»^(٣٦).

وكان ذلك - فيما يبدو من تسلسل الوقائع الذي جاء القول في سياقه - قبل أن «تتسبب معاملة من حوله له، وهي معاملة وصلت إلى درجة التآلب في مضاعفة شعوره بذاته.. وهو بشره على أي حال، فيما حكى السادات^(٣٧). فتآلبه الزعيم أوصله إلى التآلب، وهو ما عناه السادات بقوله «مضاعفة الشعور بالذات». وإن كان الزعيم - وقد أله فتأله فطر إلى وزرائه النظرة التي تصفع عنها هذه الواقعة: «وُدعينا لنؤذي اليمين الدستورية في أعقاب تعديل وزاري.. فلاحظت أن عبد الناصر كان يستمع إلى الوزراء وهم يملفون اليمين - الواحد في إثر الثاني، وعلى وجهه من آيات الضيق والتبرم ما لا تخطئه العين»^(٣٨)، فكيف كانت نظرتهم إلى «القطعان»؟ ولقد كان ذلك التآلب حريا بأن يغتفر في حالة زعيم ملهم حقيقة وخادم لأمته حقيقة، كغاندي مثلا، ولو أن غاندي، بدلا من أن يتآلب، تعرّى وسحب وراءه غزاة وتكشف فيات - كما وصف، حقيقة - قدبسا زاهدا وظل خادما لشعبه إلى أن أريق دمه. لكن الزعيم الذي أله فتأله في حالة مصر كان هذا شأنه، فيما رواه «خليفته»:

«أخطر حرار جرى بيني وبين عبد الناصر كان في شارع الهرم.. وكنا نزور المرحوم جمال سالم في المعادي.. وكان مشلولا تماما إلا من رقبته ورأسه.. وكان في قمة الوعي.. يتدفق في حديث مع عبد الناصر كله صفاء.. صفاء الموثق.. وانتقد كل أعضاء مجلس قيادة الثورة. وقال لعبد الناصر البلد مصيرها خطير، ويجب أن يتكروا لك كل شيء (١) وخرجنا من هذه الزيارة إلى الهرم لكي نزيد الدكتور محمود فوزي وقد كان مريضا..

وكان عبد الناصر مشتهر الذهن في شأن خطوات المستقبل، فقلت له يا جمال، لا تتصور أنك ستحكم بعد موتك.. وبذلك من ترتيبات الأشخاص. حاول أن تقيم حكم البلاد على قواعد. وبعد ذلك اترك كل شيء لمشية الله. الله أكبر منا جميعاً. وكان عبد الناصر مرتاح النفس تماماً.. لهذا الحديث الذي خرج من قلبي إلى قلبه.. لأنني كنت أشفق عليه من الحسابات المعقدة.^(٣١)

كنت أشفق عليه من الحسابات المعقدة. وقد لا تختلف حول كون الحسابات في الداخل غير معقدة، لأن حلها متاح دائماً، ببساطة: بقرار جمهوري، بالاعتقال والتعذيب والقتل متى لزم، وبمجرد التخويف بكل تلك الأشياء بشكل جعل الإرهاب الأميري طريقة حياة لشعب مصر، ابتداءً من قاعدة الهرم إلى ما دون القمة المتربع عليها الزعيم. أما في الخارج، في عالم الواقع، العالم الخارجي الذي لا سبيل إلى حل معضلاته عن طريق المخابرة والمعتقلات، فالحسابات دائماً معقدة تعقيداً بالغاً، ومركبة، ومتداخلة، ومؤثرة في بعضها البعض بشكل جعل الحكام من غير أصحاب العزب في ذلك العالم الخارجي على وعي دائم بأن الحاكم منهم، مهما كانت ثقافته رفيعة، ومهما كان نابهاً وعبقرياً ومتمرساً بشغلة الحكم، في حاجة دائمة إلى مؤسسات (وهو ما حاول السادات أن يجدد فيظهر به في مصر عندما أعلن عما بدا كاختراعه لما أسماه بـ «دولة المؤسسات») وإلى مستشارين ومتخصصين ووزراء حقيقيين يستعينون بشؤون بلده، ونواب حقيقيين يمثلون شعبه. وإن ينسى المرء ما عاش تلك التجربة الكابوسية التي سبقت «نكسة» ١٩٦٧، وكل أجهزة الدعاية والإعلام في مصر تتابع بانبهار مسيرة أعضاء مجلس الأمة، «نواب» الشعب، وعلى رأسهم أنور السادات رئيس المجلس، وإلى قصر القبة، لنعلمنا أنهم، بوصفهم نواب الشعب المصري، جاءوا يسلمونه مصر ليفعل بها ما يشاء ويذهب بها إلى حيث شاء. وما زال المرء، رغم معايشته لعملية الإخلاء التي أخضع لها كل من عاش في مصر منذ اقتنيت كعزبة، لا يستطيع أن يتصور كيف أن شعباً يعيش في القرن العشرين لم يرتفع فيه صوت واحد مطالباً بمحاكمة أولئك «النواب» بتهمة الخيانة العظمى بعد أن تمخضت عملية تسليم مصر للزعيم عن كارثة يونيو/ حزيران ١٩٦٧ التي وضعت عنق مصر تحت حذاء إسرائيل اليوم وإلى عقود طويلة مقبلة.

وفي سياق وضع مريض ومهترئ كهذا، كان بوسع السادات أن يقول لعبد الناصر في تلك الليلة، وهما يتناجيان حول مصر العزبة، بعد المشوار الطويل الذي كانت الثورة قد قطعتة (إذا ما أخذنا بتحديد وقت الحديث أيام مرض المرحوم جمال سالم الذي أفضى إلى موته) وقد وجد عبد الناصر «مشتهر الذهن في خطوات المستقبل»، ما معناه بالعامية المصرية - التي كانا يتحدثان بها - «يا شيخ! خلتها على الله. اضبط الموضوع تماماً، وخلتها على الله!»، نقول كان بوسع السادات أن يقول ذلك لعبد الناصر لأنه كان يتكلم من منطلق أن البلد عزبته الخاصة، أو أنه هو البلد. وقد قال هيك نفس الشيء للسادات بعدها بسنوات: «أنت يا أفندم.. سيداتك.. أنت البلد.. أنت مصر»^(٣٢) وكان ذلك طبيعياً. فبحكم معايشة هيك لما كان يجري في القمة، كان يتكلم من منطلق أن صاحب العزبة السابق، جمال عبد الناصر، وزئها لصاحبها الجديد، السادات، ولم يتمكن عندما وافاه الأجل أن يغير عملية نقل الملكية، وتبعاً لذلك، وبهكم نوعية النظام الذي ظل هيك جزءاً منه، بات السادات هو مصر.

فهل كان السادات أكثر تواجداً في العصر من سلفه العظيم الذي جعله خليفة له؟

يخصص موسى صبري ثلاث صفحات كاملة من كتابه الذي أوردنا منه الاستشهادات السابقة، لاستعراض ثقافة السادات، فيخبرنا أنها بدأت خلال السنوات الثلاث الأولى التي أمضاها في السجن، مؤكداً أن تلك «كانت سنوات لقاء مع النفس، وكانت سنوات قراءة في فلسفة الحياة وتجارب الإنسان.. وقد أثر في تكوينه مقال قرأه في مجلة «الريدز دايجست» (المختار) كتبه طبيب عن غنى النفس»^(٣٣) ومن ملاحق الكتاب، يتبين أن عنوان المقال الذي نشرت مجلة المختصرات، ريدز دايجست، بطريقتها التبسيطية المعروفة والمفروض أنها تسقي عامة القراء «الثقافة» بجرعات سهلة، كان، بالإنجليزية^(٣٤): (Essential Conditions of a Healthy Life) «How to keep out of the Psychiatrists' Hands!!» أي: «المتطلبات الجوهرية للحياة الصحية - كيف تظل بمنجاة من أيدي الأطباء المشتغلين بعلاج الأمراض النفسية»، ولم يكن، كما قال موسى صبري في كتابه «مقالاً عن غنى النفس». ولا ندرى ما الذي استوقف السادات وهو في زنزانته بالسجن في ذلك المقال، اللهم إلا إذا كان قد شعر بثقل الضغوط

النفسية الواقعة عليه في تلك الفترة المتجهمة من حياته، التي يقول موسى صبري أنها «كانت سنوات تعبٌ وابتهاال إلى السماء أن ينقذه الله من حبل المشتكة»^(١٣).

ويخبرنا موسى صبري أن السادات «ظل يذكر هذا المقال طوال حياته. وعندما التقى الرئيس السادات مع أحد رؤساء الريدز دايجست في عام ١٩٧٤.. وقد حضرت هذا اللقاء (التاريخي) في المعصرة. كان أول ما طلبه منه موافاته بهذا المقال وحدد له سنة نشره، وأرسلته إليه إدارة المجلة العالمية التي تنشر طبعات في ٢٨ لغة.. المقال بكل هذه اللغات»^(١٤).

وقد عني موسى صبري بأن يذكر بأن المجلة عالمية، وأنها تصدر طبعاتها بعدد كبير من اللغات، ربما عن شعور لم يستطع التخلص منه بأنه - بهذه المصارحة الغربية، والأغرب منها الحجم الذي أعطاها إياه في كتابه - لم يكن يؤدّي خدمة للسادات. لكنه - بغير شك - أدّى خدمة للقارئ. فقد أوقفه - عن غير قصد - على ضحالة المتابع «الفكرية» التي «أثرت في تكوين» السادات. وقد يجد المرء توافقاً غريباً في نوعية المصادر الفكرية بين السادات وسلفه. فالأول كان يستقي المعرفة ويسقيها لمن حوله - تبعاً لما يحكيه فتحي رضوان^(١٥) - من المختصرات المكتوبة على الآلة الكاتبة والمطبوعة على الرونيو، بنفس طريقة مختصرات مجلة «المختار»، والثاني بدأ رحلته الفكرية مما تساقط في فمه من فتات «شبه الثقافة» الذي يشكل مادة تلك «المجلة العالمية التي تطبع بكل تلك اللغات».

ويبدو أن هيكل، عندما شعر بأن الأمور كانت قد بدأت تدلهم بطريقة منذرة بالخطر، حاول تدارك ما كان يعرفه من نقص في «ثقافة» السيد الزعيم، تبعاً لما يروييه السادات نفسه:

«ثم جاءت أحداث الطلبة الجامعة في عام ١٩٧١. وهو (هيكل) كان يريد أن يستجدي الطلبة والشباب.. وكان الطلبة يذهبون إلى «الأهرام»، وفي مركز الدراسات بالذات الذي كنت أسميه «مجلس الحكماء»، وكانوا (أي الطلبة) يستمعون إلى تفسيرات خاطئة تشجعهم على الشغب في الجامعة. وكان هيكل يريد أن يجعل رئاسة الجمهورية (أي يريد أن يجعلني أنا، الزعيم) تابعة (تابعاً) لمركز البحوث والدراسات. وقد جاءني في يوم. عام ١٩٧٢، ليقول لي أنهم (أعضاء مركز الدراسات) صفوة المفكرين في البلد، والبلد انتهت، ولا حل إلا أن تحضر وتستمع إليهم. فأجبت.. ماذا تقول؟ يا بني دول فقاقيع! قال بقي الفتنة الطائفية، والطلبة، وكل ما يجري، وتقول فقاقيع يا سيادة الرئيس؟ قلت نعم فقاقيع وتكبرهم محدود على الورق»^(١٦).

وبهذا التعبير الواضح أفصح الزعيم عن تقديره للمعرفة التي على الورق، فقال عن أعضاء مجلس الدراسات أنهم «فقاقيع». والأهم من ذلك أنه أفصح عن نظرة الزعيم إلى مسألة الاصغاء لمشورة الغير: «هيكل كان يريد أن يجعل رئاسة الجمهورية تابعة لمركز البحوث والدراسات». وهيكل لم يطلب منه أن يصبح تابعاً لمركز البحوث والدراسات، ولم يكن يملك، كما لم يكن يملك أي شخص آخر في مصر، أن يجعله تابعاً لأي مركز كان، بل كل ما أراد منه هو أن «يستمع إلى من وصفهم بأنهم صفوة المفكرين في مصر». وهيكل، في عملية تشكيل مركز البحوث والدراسات هذا، كان يحاول أن يصبح «عصرياً» كالأمريكيين والأوروبيين وغيرهم، فيضع تحت تصرف الحاكم المشورة المتخصصة التي تقدمها المراكز التي من هذا النوع والمسماة عادة في الغرب بالـ «Think tanks»^(١٧) أي «مستودعات الأفكار». إلى المشتغلين بشغلة الحكم عند الفرنجة. وكان رد الزعيم عليه عندما اقترح أن «يستمع إليهم» أنهم «فقاقيع يا بني فكبرهم محدود على الورق، وأنا عشت الشارع السياسي منذ شبابي المبكر واستطيع أن أحس نبض الشعب. أنا مؤمن بحكم الشعب! أما حكم الصفوة «الآليت» فلا أعترف به»^(١٨).

وبهذا النوع من التفكير الغوغائي أنجزت كل المنجزات الكبرى: استدرجت مصر إلى مصيدة ١٩٦٧، ثم استدرجت إلى مصيدة كامب ديفيد: «أنا عشت الشارع السياسي» أي أنا «طالع من تحت السلاح»

(*) انظر الهامش رقم (١٠).

(*) كـال - «Brookings Institution»، مثلاً الذي كان تقريره عن الشرق الأوسط أول ما اهتم جيمي كارتر بقراءته إثر توليه الرئاسة واتخذة اسماً للسياسات التي توجت بإنجازه في كامب ديفيد.

كما يقولون في مصر، أو أنا قد تعلمت في مدرسة الحياة، ولا حاجة بي إلى ذلك العلم المكتوب في الكتب. و «أنا أستطيع أن أحس نبض الشعب». أي نبض هذا؟ نبض القلوب المتسارعة ضرباتها رعباً من النفخ وخلع الأظافر والكي والجلد وصددمات الكهرباء، وشبح المباحث والمخابرات وأمن الدولة وكل تلك الهولوات الأقطع من أمنا الغولة في حكايات الريف وقصص ألف ليلة؟ وأمنا الغولة - بالأقل - كانت تتسامع إذا ما أخذ الضحية بفني القمل من فروتها، وكانت تقول «لولا سلامك سبق كلامك لأكلت لحماً قبل عظامك»، أي أنها، في المخيلة الشعبية، كانت تستحي أحياناً ممن يبادرها بالسلام. أما الأجهزة فلم يعرف عنها أنها تستحي أو تتورع. والشعب الذي كان السادات قادراً على الإحساس بنبضة كان يموت خوفاً ويدافع عن نفسه بالإبلاغ عن بعضه بعضاً. و «أنا مؤمن بحكم الشعب». طبعاً مؤمن بحكم الشعب، بفضل «نواب الشعب» الذين قطعوا الطريق من القصر العيني إلى قصر القبة بقيادته ليقولوا لجمال رحمه الله خذ مصر يا رئيس. افعل بها ما تشاء، ففعل، ومدهماً تحت نعل موشي ديان، ثم قال سأنتحى، ثم قال لا، لن انتحى. وتصل الصفاقة الوحشية إلى ذروة فُجرها عندما يقول الزعيم أنه «لا يعترف بحكم الصفاة، أنه ضد حكم الإيليت!» ثم يقول بعد ذلك، بمنتهى الغيرية والإيثار وحب الوطن المفدى «أنا لا أريد من الصحافة أن تقول للناس قفوا مع أنور السادات. كل ما أريده من الصحافة أن تقول قفوا مع البلد. قفوا مع مصر. اصعدوا من أجل مصر»^(٣١) وهو يقول ذلك لمن؟ يقوله لمن قال له «أنت يا أفندم.. سيادتكم.. أنت البلد.. أنت مصر!»، فهو يقول وهو مطمئن تماماً إلى أنه هو البلد، وهو مصر، لأن كل من عداه من تلك الملايين التي تتناطح وتخور وتلذذ بجحورها عند أول بادرة خطر أو هياج من جانبها أو إصرار في عينيه، لا وزن له ولا وجود. وبذلك استطاع - بضمير نقي - أن يقول «لا أريد من الصحافة إلا أن تقول قفوا مع البلد. قفوا مع مصر. اصعدوا من أجل مصر»!

ماذا لدينا إذن، في حالة السادات وحالة سلفه العظيم الذي ورثه العربة؟ لدينا في كلتا الحالتين ضابط جيش. رجل تعلم أن يكون تعامله مع العدو من فوهة المسدس أو البندقية أو المدفع. وهذا حسن، وفي موضعه تماماً، فقط لو ظل العدو هو من عادى الوطن وأراد بأمنه وأهله شراً كـ «العدو الغابر»، و «الإمبريالية»، و «الاستعمار»، وكل تلك العفاريث الشريرة الخارجية. وفقط لو أفلح الضابط فعلاً في التعامل بالسلاح مع ذلك العدو، ولم يلق السلاح ويجرأ أمامه، ثم يقعد يسمع أخبار خبيثته في الراديو ويبيكي، كما وصف السادات حالة عبد الناصر «وكانت قمة مأساة الشخصية (١) في ٦ يونيو. وكان يستمع إلى الراديو ويبكي. والغريب أنه كان يستمع إلى كل الإذاعات الشاملة التي تؤله وتثير غيظه. والعواصم العربية شامتة. والقصص عن الجيش المصري الذي عاد جنوده إلى مصر حقاً»^(٣٢) لكنه لا يكون حسناً على الإطلاق أن يصبح التعامل من فوهة المسدس أو البندقية أو مدفع الدبابة أو السيارة المصفحة مع «القطعان» المقتناة في العربة وقد تحولت إلى العدو الذي يمارس معه الضابط مهامه العسكرية التي لم يفلح في ممارستها في مواجهة «العدو الغابر».

ولدينا، في كلتا الحالتين، ضابط محدود «الثقافة» محدود التعليم يستقي معلوماته من مجلة المختار والمجلات المماثلة لها المطبوعة على الروليت، ومن أفلام السينما، ومما يُحكى له من بعض المنقذين عن السياسة والاقتصاد ومشاكل السياسة الخارجية وكل تلك الأشياء المعقدة، أو «الحسابات المعقدة» التي قال السادات أنه كان يخشى منها على عبد الناصر. وإن بدت حكاية أفلام السينما كضرب من الافتراء، فلنصغ لموسى صبري:

«وقبل حرب أكتوبر شاهد السادات جميع الأفلام الأجنبية التي صدرت عن الحرب العالمية الثانية. وكان يراجع الحقائق التاريخية العسكرية في هذه الأفلام مع الكتب التي وصفت المعارك. ولذلك كلفت لديه ذخيرة ضخمة (من المعارف) عن فنون القتال وأشهر معارك التاريخ»^(٣٣).

ويقول موسى صبري أن السادات قد «يكون أخذ هذه العادة (الولع بالسينما كمصدر للمعرفة) عن جمال عبد الناصر»، وأن «رجال الثورة كانوا، في الأشهر الأولى للثورة، يذهبون إلى دور السينما، ولكن بعد أن عرفت الجماهير صورهم، وبعد أن زادت أعبائهم، بات ظهورهم في الأماكن العامة مستحيلاً، وبدأ عبد الناصر يشاهد الأفلام في منزله. الأفلام الأجنبية والمصرية. وكذلك عبد الحكيم عامر»^(٣٤). ويبدو أن المشير

عبد الحكيم عامر لم يتروك قبل حرب ١٩٦٧ بذخيرة كافية من المعلومات «عن فنون القتال» وكيفية إدارة «أشهر معارك التاريخ» كما فعل السادات قبل حرب ١٩٧٣، فكانت النتيجة سيئة للغاية.

وفيما يخص السادات، على أية حال، يبدو أنه كان أشد الجميع ولعا بالسينما وعالم الوهم الذي تخلفه تلك الصناعة المميته التي أحكمت اليهودية العالمية والحركة الصهيونية قبضتها عليها من مبدأ أمرها باعتبارها أداة خطيرة من أدوات عملية «غسل المخ» العالمية وعملية إعادة كتابة التاريخ. فالسادات، كما قال في كتابه «البحث عن الذات» أراد، من شدة ولعه بتلك الصناعة، أن «يكون ممثلاً في شبابه، ولم يُقَبَل عند اختباره»^(٣٧)، وعندما أطلق العنان للفلاحين المصريين من عساكر وجاويشية وضباط صفار، في حرب ١٩٧٣، فانطلقوا كإعصار أو شوك أن يقلب كل «الحسابات المعقدة» المتفق عليها مع الأصدقاء الأمريكيين قبل العبور، مما استلزم «لهم» بفتح الثغرة والتفاف «العدو الفادر» حول مؤخرة الجيش الثالث، وصور «الإعلام» للقطعان في العزبة السادات بوصفه «بطل العبور»، اكتمل تواجد السادات السينمائي في العصر، فتمنى «أن يرى فيلماً سينمائياً عالمياً عن نصر أكتوبر. وكان في ذهنه دائماً فيلم «أطول يوم في التاريخ» الذي ظهر عن الحرب العالمية الثانية وبه أكبر عدد من نجوم السينما العالميين»^(٣٨).

لدينا إذن، في كلتا الحالتين، ضابط سينمائي التواجد في العصر، يستقي معلوماته عن فنون القتال وأشهر معارك التاريخ من أفلام هوليوود، وينظر إلى صراع الحياة والموت الذي تصدى لقيادة مصر في غماره مثملاً ينظر المنتج السينمائي، الذي يمثل دوراً في فيلم من إنتاجه، إلى كادر سينمائي.

ولدينا، في كلتا الحالتين، ذلك الضابط الممارس لشغلة الضبطية مع «شعبه»، المتعامل مع «العدو الفادر» من منطلقات زودته بها خلفية «ثقافية» فقيرة للغاية ومحدودة وسينمائية بالقدر الأكبر، وقد «أله فتأله» كما قال السادات عن عبد الناصر ولم يقل عن نفسه، وأصبح «هو الدولة»، هو البلد، هو مصر. وهذا ضرب من التطور الارتجاعي، إلى الوراء لا إلى الأمام، يعود بمفهوم الحكم إلى ما قبل الثورة الفرنسية، عندما كان اللويسات يعتقدون بحق في صحة قولهم «أنا الدولة»، وظلوا ممثلني الرؤوس به إلى أن طارت تلك الرؤوس تحت سكين المصلحة. وهذا - جنباً إلى جنب مع الغياب الثقافي من العصر - غياب سياسي خطر ارتد «الزعيم» على عيابه إلى رؤية لدور الحاكم وعلاقته بـ «الرعية» أو القطعان معانلة لرؤية الحاكم بأمر الله، مثلاً. والحاكم بأمر الله لم يحكم في النصف الثاني من القرن العشرين. ولم يحكم بلداً مستهدفاً تحلته «مخططات العدو والإمبريالية والاستعمار»، متى استخدمنا كلمات العهدين كليهما.

وقد حاول السادات أن يقول أنه لم يكن، وأيم الحق، كذلك، وأن عبد الناصر ربما كان كذلك، لكنه كان له عذره «صحيح أنه كان يريد أن يحكم بخطته وأسلوبه وفلسفته، ولكنه صاحب حق»^(٣٩) ثم تحدث عن معاوني عبد الناصر وقال «وإذا التمسنا لهم بعض العذر في حياة عبد الناصر، وأنهم كانوا مقيدين، محرومين من إبداء الرأي (فإنني لا أستطيع أن التمس لأحد العذر في مخالفتي الآن) ها أنت تراهم الآن، أي قرار اتخذه لا بد أن يهولوا عليه التراب.. لماذا؟.. إن أبسط مواطن في مصر يتمتع (الآن، في عهدي) بالحرية الكاملة.. فماذا يضايقهم؟.. هي النفس البشرية.. وهذا أمر من أسرار خلق الله، طبيعة بشرية، ماذا أقول»^(٤٠).

فالذي يبدو من كلام السادات أنه كان مقتنعا اقتناعاً كاملاً بصديق رؤيته السينمائية لما كان يدعوه بـ «الحرية» وهو يؤكد أن «أبسط مواطن في مصر يتمتع (في عهدي) بالحرية الكاملة»، وبخيرية كل تصرفاته ومعقوليتها. ولقد كان السادات معذوراً، بطبيعة الحال، وقد قالها قبلاً الدكتور جوبلز عن تلك الكذبة التي إذا كررتها بما فيه الكفاية ستنتهي بأن تصدقها أنت نفسك. وقد ظل كل من حول السادات، وكل الاتباع والأعوان و«صناع الرأي» من صحفيين وكتاب وأساتذة قانون (كأستاذ القانون الذي أشار إليه الدكتور فؤاد زكريا) يؤكدون للمصريين وله (فقد كان يقرأ ذلك الكلام بطبيعة الحال، أو بالأقل يسمع به) أنه يفعل كل ما هو صواب ويقوم بمسؤوليته كاملة من حيث أنه «هو البلد، هو مصر» لا مجرد «صاحب مصر» و«وليّ النعم». وكمثال صغير واحد على ذلك، نتوقف عند فقرات من الحديث الصحفي

الذي أجراه رشاد كامل ونشره بمجلة «روز اليوسف» تحت عنوان «موسى صبري يتذكر - السادات.. المعارضة والغضب»:

- رشاد كامل : ما هي خطايا السادات التي قادت إلى الإغتيال عبر العنصة؟
 موسى صبري : (بحسب وسرعة) خطايا لا.. مغيش خطايا للسادات.. إنما أخطأ ممكن.. فكل حاكم له أخطأه.
 رشاد كامل : ما هي الأخطاء التي تسببت في اغتياله.. هل أحسست في حديقته معك بأسف أو أسى لاتخاذ أية قرارات (يكون قد اتخذها)؟
 موسى صبري : تقصد قرارات تأمين البلاد؟
 رشاد كامل : اقصد قرار سبتمبر ١٩٨١ الذي اعتقل بموجبه حوالي ١٥٣٦ مواطناً من كافة الاتجاهات.
 موسى صبري : ما هي دي القرارات التي اتخذها لتأمين البلد.. لأن الحاكم في اتخاذ قراراته يتجرد تماماً من العواطف.
 رشاد كامل : هل قرأ السادات أسماء الذين اعتقلوا بموجب قرارات سبتمبر؟
 موسى صبري : بقي معقول السادات خبيراً كل الكشاف المطويل العريض ده؟
 رشاد كامل : كنت بالكشف أسماء لأمعة سبق أن أشاد السادات نفسه بها وبمعضيها الوطني، بل أن بعضها كان بجواره في أحداث ١٥ مايو ١٩٧١.
 موسى صبري : هناك أخطاء حصلت! وعندما علقت على هذه القرارات بعد ذلك قلت انه حدثت أخطاء في الأشخاص.. مثلاً المرحوم عبد العزيز الشوبرجي كان مريضاً.. المرحوم عبد العظيم أبو العطا كان مريضاً عدد من الصحفيين الذين اعتقلوا لم يكن لهم لا في المبرولا في النفي، وخرجوا أبطالاً بعده هذه القرارات وكأنهم كانوا منفين في سيشل.. ولا تعقد مقارنة بين عهد عبد الناصر وعهد السادات.. يعني في سنوات حكم عبد الناصر، جرت اعتقالات، وجرى تعذيب حتى الموت بالنسبة للشيوعيين بالذات.. بل كان المعتقلون يربطون من أرجلهم بالسلاسل في القطار ويسير القطار بهم (يجرم وراءه).. وضرب بعضهم حتى الموت.. شهدي عطية الشافعي، مثلاً، مات داخل المعتقل ضرباً بالشوم والمعصي.. ولكن ما حصلشي شيء من هذا في أيام السادات.. والقرار الذي اتخذه كان مجرد إجراء وقائي لم يكن سيستمر أكثر من شهرين لتأمين عملية انسحاب إسرائيل بالكامل من سيناء.. وفي ذلك الوقت كانت إسرائيل تملك (تعاك) باي شيء حتى لا تنسحب.. لم تكن تريد الانسحاب باي شيء.. فكان الرجل يريد تأمين هذا الانسحاب وتحرير الأرض لا أكثر ولا أقل»^(١١).

فالصحفي المعروف يقول أثناء كلامه ما معناه أنه كان - بالأقل - على علم بقرار الاعتقالات: وكان مجرد إجراء وقائي لم يكن سيستمر أكثر من شهرين»، ويتحدث عن الفظاعات التي ارتكبت، والتي يقول أنها كانت في حق الشيوعيين بالذات، تخفيفاً لفظاعتها، باعتبار الشيوعيين أشرار الحلقة، وينسى تماماً أنه كان من كبار رجالات الاعلام في ظل النظام الذي كان يربط البشر من أرجلهم بالقطارات ليسجلوا وراءها، والذي قتل أناس آخرين لحسابه، كشهدي عطية الشافعي، داخل المعتقل، بالشوم والمعصي، كما تقتل الكلاب في الريف.

كانت الثورة نبتة شيطانية في تربة السياسة المصرية. وككل النباتات الشيطانية، لم تكن ذات جذور ضاربة في تلك التربة. وصفت «الشيطانية» هنا لم يُقصد بها أن تكون تعبيراً عن «الشر» أو سوء النية، ولو أن التاريخ علمنا دائماً بأن الطريق إلى جهنم يكون مرصوفاً في أحيان كثيرة بالنوايا الطيبة. والذي لا شك فيه أن جمال عبد الناصر ومن معه كانوا أناساً وطنيين، فليس هناك ما يبرر الشك في تلك الوطنية. لكنهم جاءوا من فراغ، ولم يكن وراءهم فكر أصيل أو رؤية حقيقية لما يتعين على من يتصدى لتخليص مصر مما كانت قد وصلت إليه في العهد الملكي، أو «العهد البائد» كما سمي بشاعرية ما بعد الثورة، أن يتسلح به من فكر، أو إلمام بالأبعاد الحقيقية للمشكلة وما انطوت عليه من «حسابات معقدة».

ولقد كان عبد الناصر متآمراً جيداً، فوق كونه وطنياً مخلصاً، وكان - فوق هذا وذاك - رجلاً مجدود الحظ. وبطبيعة الحال، كان قدر كبير من ذلك الحظ المحدود راجعاً إلى تداعي النظام القديم وتفسخه. فقد كان نظاماً أمتراً ووصل إلى قرب نقطة النهاية، وبات يوسع أي تنظيم مسلح متصف بالتصميم وشيء من التخطيط أن يياغته ويطلق على رأسه رصاصة الرحمة. وكان «عبد الناصر هو الذي بدأ بالعقلية التنظيمية: خلايا لا تعرف بعضها البعض، وهو الذي يجتمع بكل خلية على حدة.. واستطاع في عام ١٩٥١ أن يكون الجمعية التأسيسية، وهي رأس التنظيم، أي أنه وصل بالتنظيم إلى أن يشكل له قيادة»^(١٧) ورغم أن «٦ أجهزة أمن كانت تتعقبنا»^(١٨)، لم يتوصل النظام القديم إلى كشف أمر التنظيم رغم ما ظل يُرتكب من أخطاء ورغم كل ما كان يدور من صراعات. فمن الواضح من رواية السادات للأحداث أن السرية لم تكن مطلقة: «وبعد ذلك (بعد تشكيل الهيئة التأسيسية) قررنا استبعاد عبد الرؤوف لأنه طلب أن ننضم إلى الإخوان المسلمين، وكان له منطق في ذلك هو من الذي يري عائلتنا إذا حدث لنا شيء. وكان يقول هذا الكلام عن تجربة لأنه عانى الأمرين بالنسبة لأسرته بعد عملية عزيز المصري. لكننا رفضنا ذلك، وكما قلت لحسن البنا على انفراد.. وقاله له جمال عبد الناصر أيضاً أن التنظيم للبلد.. لمصر.. وليس لهيئة أول لحزب»^(١٩) وبطبيعة الحال، كان وجود عبد النعم عبد الرؤوف في التنظيم وإلمامه بكل خباياه وضعاً عرّض التنظيم لمخاطر كبيرة، كما كان الأفراد بحسن البنا وإفهامه أن «التنظيم ليس لهيئة أول لحزب»، إجراء أشد خطورة على سرية التنظيم من سابقه. ومع ذلك، وبالرغم من الثغرات الأخرى في نطاق السرية، لم يتمكن النظام القديم من كشف أمر التنظيم الذي كان عبد الناصر أخذاً في تكوينه قلب نظام الحكم.

وكما هو واضح من كل ما كتب عن ثورة يوليو وما سبقها من إعداد للإطاحة بالملك ونظامه الذي كان قد تآكل وتداعت خيامه، كان الهم الأساسي لعبد الناصر تشكيل التنظيم الذي يستولي به على الحكم، بلا أدنى توقف عند أية انتقاعات فكرية أو عقائدية تكون لدى من يضمون إلى ذلك التنظيم. فقد اتسع التنظيم لضباط كانوا منتمين إلى الإخوان المسلمين (أقصى اليمين الفاشي) أو متعاطفين معهم، ولضباط منتمين إلى الشيوعيين (أقصى اليسار العقائدي)، ولغيرهم ممن لم تكن لهم إلتزامات فكرية أو عقائدية، أو كانت لهم انتقاعات افترشت الساحة الواسعة الواقعة بين أقصى اليمين وأقصى اليسار. ومن أولئك الشيوعيين كان يوسف منصور صديق، وخالد محيي الدين. وكان صديق معروفاً كشيوعي عامل لأجهزة الأمن، وبالتالي تحت المراقبة، لا من جانب السلطات المصرية وحدها، بل ومن جانب الاستخبارات البريطانية أيضاً :

«عرفني كافرني (السفير الأمريكي) بمستر ليتلاند أوليكلاند، وهو شاب أعور يعمل ملحقاً في السفارة اكتشفت أنه أقوى موظفيها وأن له نفوذ على كافرني، رغم أنه ملحق صغير فيها، وكان يجيد العربية إجادة تامة، وكان يزورني في مكتبي ويبيتني باستمرار، واعتقد أن له فضل كبير في التأثير على كافرني وعلى سياسة أميركا نحو مصر (نحو نظام عبد الناصر).. وشعرت بحكم اتصالني به بأهميته وقوته رغم صغر سنه، وأبلغت المرحوم صلاح سالم برأيي، وهو أن ليتلاند هو السفير الحقيقي (للولايات المتحدة في مصر)، وعقب ذلك نشأ اتصال مستمر بين ليتلاند وبين الرئيس جمال عبد الناصر وصلاح سالم وبعض رجال الثورة. وكان

لبنان هو الوساطة بين الثورة والسفير الأمريكي. ولست من ليتلاند، خلال اجتماعاتي المتكررة معه، أنه كثير الأسئلة، ولاحظت أنه يتظاهر بالخوف ويأبى لا قيمة له، بينما شعرت أنه صاحب أكبر نفوذ على السفير، وأكثر علماً بالسياسة الأمريكية من جميع موظفي السفارة الذين اجتمعت بهم.. وكان - كما قلت - سبائلي أسئلة كثيرة جداً، ولكنه كان يبدو متحسباً للثورة ومؤيداً لها، ولم أشرع في علاقتي الوثيقة به إنه كان يخدمني أو يضلني أو يستغلني أو يوهمني بأنه مع الثورة بينما هو ضدها. واعتقد أنه قام بخدمات جليلة جداً في شأن علاقات أمريكا مع الثورة في بدء قيامها.. وكان أهم ما يسأل ليتلاند عنه هل هناك بين قادة الثورة من له ميول شيوعية، وعرفته منه أن الإنجليز كانوا يقولون لهم (للأميركيين) باستمرار أن لديهم معلومات مؤكدة بأن عدداً من أعضاء مجلس قيادة الثورة من الشيوعيين، وأن اتجاهاهم كلهم ضد العرب، ومن ليتلاند عرفت أن الإنجليز يؤكدون أن يوسف صديق شيوعي، وأن خالد مصبي الدين شيوعي...^(١٧)

وفي موضع آخر من كتابه، يقول صلاح نصر :

في سبتمبر/أيلول ١٩٥٠، كان عبد الحكيم عامر أركان حرب سلاح المشاة، وقد أخبرني أن التنظيم عني بأمر تعييني في الكتبية ١٢ مشاة التي كانت متمركزة حينئذ في منطقة أبو عجيبة، وكان مقرر أن تنقل بعد ذلك التاريخ بشهرين إلى العريش، كما أخبرني بأنه هو نفسه سينقل إلى الفرقة الرابعة في رفح، وأصدر لي تعليمات بأنني سأنضم إلى خلية رئيسية مقرها العريش، وكانت الخلية تتكون من عبد الحكيم عامر، وصلاح سالم، وكانا يملكان في الفرقة الرابعة في رفح، ويوسف صديق، وكان قائد كتبية مدافع الماكينات بالعريش، وعبد المنعم عبد الرؤوف، وكان قائد كتبية مشاة وجمال سالم قائد الطيران بالعريش، وقائد سرية بالكتبية ١٢ وهو صلاح إبراهيم سعد، والطيار بهجت. وكانت اجتماعاتنا تعقد في منزل يوسف صديق بجوار محطة العريش، وقد سهل ذلك الإنلاقات بعد انتقال الكتبية ١٢ من أبو عجيبة إلى العريش في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٥١، وكنت وقتها أعمل أركان حرب للمخابرات والتدريب، ومن الطريف أنه التحق بالكتبية ملازم ثان، قدم من القاهرة منقولاً من المخابرات الحربية، هو كامل نور الدين، وكان من عادته أن يذهب يومياً إلى محطة العريش يسأل عن خطابات خاصة يحضرها مندوب له من القاهرة يصل في القطار، ولح سيارتي الجيب بجوار منزل يوسف صديق، فسألني في أحد الأيام ماذا تفعل في منزل يوسف صديق؟ ألا تعرف أنه شيوعي؟ وأخبرته أن يوسف صديق قديم، لكنني أبلغت زملائي في التنظيم بما حدث فأتخذنا إجراءات أمن شديدة حتى لا يعرف أحد شيئاً عن اجتماعاتنا^(١٨).

فانتماءات أعضاء الخلايا السرية بالتنظيم لم تكن مجهولة، لكنها كانت غير ذات وزن لدى عبد الناصر فكل همة تأن تجنيد عدد كاف من الضباط المتذمرين الناقمين على قيادات الجيش، وبالأذات على أذناب الملك، كحسين سري عامر وغيره، وتأمين ولاهم وما يحتكمون فيه من أفراد وسلاح للقيام بعملية الإستيلاء على الحكم. وفي سبيل ذلك خاطر بإتتمان عدد من العقائديين المرتبطين ارتباطاً وثيقاً بتجمعات سياسية ذات طموح إلى السلطة على أسرار تنظيمه، بل وعلى القيام بعمليات ليلة الثورة التي كان يتوقف على نجاحها من عدمه مصير التنظيم وكل من فيه، مما قطع بان الانتماء العقائدي لم يكن له أدنى وزن في صوغ مواقف قيادة التنظيم وتحديد المعايير التي اختارت تلك القيادة على أساسها من ينضمون إليه من ضباط. ولو كان التنظيم قد انشغل على أساس من خلفية فكرية وسياسية، على أساس الرغبة في هدم النظام القديم وإحلال أي شيء آخر محله، لما أمكن لقيادته أن تجند لمعضوته ضباطاً ذوي انتماءات عقائدية متضادة تضاداً هو بمثابة القنطح بالرؤوس، كالشيوعيين والإخوان، بل وتسليم عنق التنظيم وقادته لأولئك الضباط عن طريق تكليفهم بهام رئيسية حيوية من عملية الإطاحة بالنظام الملكي.

«في خضم الظروف التي كانت تسود مصر في ذلك الوقت، نشط تنظيم الضباط الأحرار، وكان من المقدّر أن يستمر التنظيم عاماً أو أكثر حتى يقوم بثورته. لكن الظروف السياسية كانت مواتية لأن تقوم الثورة»^(١٩). فحتى توقيت التحرك الذي قام به بالتنظيم، أملت الظروف السياسية المواتية، وتوافر الفرصة للتحرك نتيجة لتهالك النظام القديم وتخبطة، وقطعاً للطريق على أي تحرك آخر يسقط ذلك النظام الذي كان قد بات كالثمرة العفنة ينتظر أقل هزة ليسقط وينجرف إلى بالوعة التاريخ، فالأمر كله، منذ البداية، كان «لعياً بالسماع»، واعتصاماً للفرص، واعتماداً على أن المشتركين في التنظيم احتكموا في البنادق والدبابات والأفراد. ولقد ظل ذلك النمط من التعامل مع الأوضاع القائمة من قوهات المدافع لا من الفكر أو الرؤية الواضحة لمستلزمات التغيير واتجاهاته وإساليبه وأهدافه نعتاً سائداً في «العالم

الثالث.. وبسببه ابتلي ذلك العالم وبلدانه حديثة الاستقلال بوباء الديكتاتوريات العسكرية المميت الذي يتبين أنه افضل خدمة اذا ما افنقر الشعوب إلى التضج السيئ لسادتها القدامى من المستعمرين واعوانهم المحليين.

ونحن نعرف الآن أن حركة عبد الناصر لم تكن حركة شيوعية، أو حتى يسارية بالمعنى الحقيقي للكلمة، كما لم تكن حركة سلفية. والذي لا يجب أن ينكره أحد على عبد الناصر، مهما كان رايه فيما فعله الرجل وترك مصر في مخاضته، أن عبد الناصر كان وطنياً مخلصاً، وكان - على الأرجح - يريد الخير لمصر. ومما لا يختلف حوله إثنان أن إسقاط النظام العفن القديم وتخليص مصر من بقايا الحكم العثماني ثم من الاستعمار البريطاني كانا أعظم خير يمكن أن يطمح إليه وطني مصري. وهذا بالذات هو ما فعله عبد الناصر، وزاد عليه أنه كانت لديه الشجاعة والقدرة على تأميم قناة السويس وإعادتها لمصر. غير أن وطنية عبد الناصر التي لا حق لأحد في التشكك أو التشكيك فيها، ومنجزات مصر في ظل نجاحه الأول، لا تنفي إطلاقاً كونه ضابطاً محدود الثقافة محدود الفكر استخدم كل ما وجدته في متناول يده من وسائل ليصل إلى السلطة، مؤملاً - فيما بدا - أن يتمكن بعد أن يصل إليها من أن يتمكن من التوقف ريثما يسأل نفسه «إلى أين نذهب من هنا؟».

والأدلة على ذلك لا تكاد تحصى، لكن كثيرين تعاملوا وما زالوا يتعاملون عنها. فابتداءً، في ليلة الثورة، وجد تنظيم عبد الناصر من الممكن له أن يسند بعض أخطر مهام تلك الليلة لشيوخين وإخوان :

«كان من المفروض أن تقوم الثورة ليلة ٢٢ يوليو، لكن بعض الإمدادات تأخرت، وكانت مهمة الكتيبة ١٢ (التي كان الاعتماد عليها كبيراً لأنها تضم عدداً كبيراً من الضباط الأحرار) محددة في أربعة نقاط رئيسية :

- سرية مشاة بقيادة الصاغ صلاح إبراهيم سنده، وتحت قيادته «ترويه» دبابات لمحاصرة سلاح الحدود بالقبة. لمنع من التصدي لحركة الجيش. فقد كان اللواء تحت قيادة اللواء حسين سري عامر الوثائق الصلة بالملك.

• سرية مشاة بقيادة اليزباشي عمر محمود علي، وعليها واجب محاصرة المبنى واعتقال كل من بداخله من القادة، وبجانب السرية، قامت سرية يوسف صديق للمعاونة في هذه العملية، وشاعت الظروف أن يجتمع قادة الجيش في هذا المبنى للقيام بعمل ما لضرب الثورة بعد أن تسربت معلومات عنها في تلك الليلة، وقد سهل ذلك اعتقال هؤلاء القادة.

• فصيلة بقيادة اليزباشي جمال القاضي - وواجبها الإستيلاء على الإزاعة..

«وفي يوم ٢٤ يوليو، صدرت لي التعليمات بالاستعداد للتحرك إلى مدينة الإسكندرية بكتيتي، بعد أن وُضعت تحت قيادتها مجموعات من المدفعية والمدرعات. وكانت التعليمات قد صدرت إلى عبيد المنعم عبد الرؤوف أن يتولى قيادة مجموعة مماثلة.. (وفي الإسكندرية) توجه عبد المنعم عبد الرؤوف بمجموعته إلى قصر راس التين، وكان الملك قد انتقل إليه ليلاً، وأطلقت بعض الأعمرة النارية من حرس قصر راس التين»^(١٤).

ومما يرويه فتحي رضوان، أنه «شاعت الظروف أن ينفرد يوسف منصور صديق، وهو يطل بكل ما تعنيه الكلمة، بدور حاسم في الثورة»^(١٥). ويبدو أن فتحي رضوان يكنّ إعجاباً خاصاً لهذا الضابط، فهو يقول أنه «تعرض للموت أو الخطر الجسيم أثناء قيامه بالمهمة التي كلف بها، في وقت لم تكن الثورة قد استقبلت نور الحياة بعد ولم يصدر القدر حكمه في شأنها : تبقى أم تطوى صفحاتها وتنكس رايقتها»^(١٦)، إلا أن الذي يعيننا هنا أن قيادة الحركة - وهي لم تكن بكل تأكيد حركة شيوعية أو حتى شبه يسارية، بل مجرد حركة عسكرية بلا فكر أو رؤية لما يمكن أن تجابهه بعد الإستيلاء على السلطة وما يمكن أن تفعله حيال ما قد تجابهه - أسلمت عنقها وأعناق كل من في التنظيم الذي قام بها لضابط كان كل أعضاء التنظيم يعرفون أنه شيوعي، كما بعثت بضابط ذي انتماء إخواني لمحاصرة قصر الملك، والملك بداخله، في راس التين. فالبعد الأيديولوجي، يميناً أو يساراً، غائب تماماً.

ويكمل فتحي رضوان روايته عن الضابط الشيوعي يوسف منصور صديق، فيقول «ومع أنه أدى دوره، واحتل عيئه، واجتاز بالثورة مرحلة الخطر، فإن بقاءه بين زملائه لم يطل (بعد الإستيلاء على السلطة) ولم يستمتع بالسلطة ويتذوق لذات الشهرة»^(١٧)، ولم يصعد في مراقبي المجد كما صعد إخوانه وزملاؤه الذين لم يبذلوا بذله، ولم يجاهدوا جهاده، بل كان بعضهم (إلى أن نجتحت الحركة) أبعد ما يكون من الخطر، يتلهى في مكان للتسرية وإزجاء الفراغ، أو في خارج القاهرة كلها، بعيداً بمئات أو ربما

آلاف من الكيلومترات ينتظر الأنباء بقلق، ولكنه مع ذلك آمن على حياته.

«كان على يوسف منصور صديق أن يقود طابوراً ميكانيكياً من معسكر الهاكسب، وكانت ساعة الصفر المتفق عليها هي الساعة الواحدة من صباح يوم ٢٢ يوليو لكن المقدم صديق تصور، لسبب ما أن الساعة الثانية عشرة لا الواحدة كانت الساعة الموعودة، فحرك قواته في اتجاه ضاحية هليوبوليس (مصر الجديدة) حيث مقر قيادة الجيش الملكي في كوبري القبة وكان سر الثورة قد كشف، فطلب القائد العام أوعانه وأمرهم بالاجتماع في مقر القيادة والاتصال بمعاونتهم، ليذهبوا إلى مكاتبهم في المعسكرات المختلفة ويراقبوا الأحوال ويتخذوا الإجراءات التي يستدعيها الموقف. ولو تأخر الطابور الميكانيكي الذي كلف يوسف صديق بقيادته حتى ساعة الصفر التي كانت محددة له أي الساعة صباحاً، لكان المعسكر الملكي قد سبق إلى المواقع الرسمية وتمكن من قطع الطريق على الثورة، لكن رحمة الله وقوة يوسف صديق في الخطأ جعله يعجل بالذهاب إلى مقر القيادة العامة حيث اجتمع كل القادة الرسميين، ولم يكن الوقت قد اتسع لهم بعد ليصدروا الأوامر ويستدعوا رؤساء الفرق والوحدات. وهناك فوجيء القادة بالطابور الميكانيكي يحاصرمهم، وعلى رأس هذا الطابور بطلنا يوسف صديق»^(١١).

ويفيض فتحي رضوان في وصف العمل الذي قام به يوسف صديق في خدمة الثورة، ويصفه بأنه كان عملاً عظيماً، ثم يقول «ولكن يوسف صديق كان يسارياً شديداً الانحياز ليسار، ولذلك لم يكن ممكناً أن يتفق مع عبد الناصر وأخوانه»^(١٢)، وبالمثل، لم يكن ممكناً أن يتفق عبد الناصر وإخوانه مع دعوة عبد المنعم عبد الرؤوف إلى الإئتلاف مع الإخوان، فكان أن استبعد من التنظيم، والقام كل من عبد الناصر والسادات بإفهام حسن البنا أن الثورة لم تقم لتكون أداة لحزب أو تنظيم آخر. ولقد كان طبعياً أن تنبذ الثورة يوسف صديق وعبد المنعم عبد الرؤوف على حد سواء، وعلى ما بين أيديولوجيتهما من تضاد، وتحفظ بصلاح نصر، وحمزة البسيوني، على سبيل المثال. يقول فتحي رضوان أن :

«تاريخ ثورة ٢٣ يوليو إثنان، أحدهما يذكر أحياناً، ولكن دون أن يظفر بما يستحق من الإجلال والتقدير، هو يوسف صديق. وقد حاولت أن أرى إليه بعض حقه ولكني اعتبر أنني لم أنجح تماماً في ذلك، أما الثاني ففرنسان غريب حقاً، عرف بين الذين احتكوا بالثورة وعانوا منها، ولا احتكوا بها ولم يخاصموا أو تخاضهم، ومع ذلك لا يلقأ أمامه المؤرخون، ولا يحكمون ضده، ولا يحكمون لصالحه كما فعلوا مع أشباهه الذين كانوا من أصحاب الأدوار التي تتم في الخفاء ولا يقع عليها النور، ولا أقول الأدوار الثانوية، لأن دوره كان خطيراً إلى أبغ الحدود، وهو حمزة البسيوني، الذي وصل إلى رتبة اللواء، والذي أسند إليه منصب مدير السجون العربية، والذي نسب إليه من الأعمال أو قل الجرائم ما يرفسه الشيطان ذاته، ومع ذلك لم يظفر من الشهرة وبذور الإسما بما ظفر به زميله صلاح نصر مدير المخابرات»^(١٣).

فهي ظاهرة ملازمة لا لثورة ٢٣ يوليو وحدها، بل ولنظم عديدة أوجدتها تغيرات عنيفة في العالم الثالث، يحلو للإعلام العالمي أحياناً أن يمارس الإثارة الصحفية قبل جماهيره الأسيرة بإبراز عورتها وفضح مخازيها، كنظام الجنرال بينوشيه في شيلي مثلاً، وتضج الشعوب أحياناً فتفضحها بالتمرد عليها، كما حدث في الفلبين وكوريا الجنوبية في الماضي القريب. وتعني تلك الظاهرة «اختصار الطريق»، والاستغناء عن الفكر والمبادئ والعقائد وكل تلك الأشياء الهوائية التي يتشدق بها الكتاب والمنحرفون والمفكرون الذين كل أفكارهم من الورق كما قال السادات لهيكل، والاستعاضة عن كل ذلك بالحزم العسكري والضبط والربط بتسلط أناس كصلاح نصر وحمزة البسيوني على القطعان لإرهابها وبذبح بعضها وتعذيب البعض الآخر ليكون من يذبح أو يعذب عبرة للآخرين إذا ما جنوا وخطر لهم أن يتصوروا مجرد تصور أنهم بشر حقيقة ومواطنون حقيقة ولهم حقوق قبل صاحب العزبة. ولكم كان مفتياً للنفس أن يحاكم النظام صلاح نصر عندما ضرب النظام ضربة قاصمة بهزيمة يونيو ١٩٦٧، وأن يعطى الزعيم «سقوط دولة المخابرات المنحرفة» وكان أحداً لم يكن يعلم شيئاً عما كانت تلك «الدولة» تفعل منذ ١٩٥٢. وقد قال صلاح نصر عندما سئل في ذلك: «هذه قضية سياسية بالدرجة الأولى. ولقد قلت لك من قبل أنني لن أخوض في تفاصيلها، وإن كنت قد سجلت هذه التفاصيل وأودعتها.. سجل التاريخ»^(١٤).

ونقول أن مسرحية إسقاط دولة المخابرات ومحاكمة صلاح نصر في محكمة رأسها حسين الشافعي كانت مغشاة لأنها أنابت عن مدى ازدراء صلاح نصر العزبة وأعوانه لأدمية «القطعان» واستهانتهم بعقولها.

فطيلة الوقت، أدبرت شؤون العزبة بفضل أنشطة الأعوان الذين من نوعية صلاح نصر وحمزة البسيوني، ثم لما انكشف صاحب العزبة بعد أن استدرجه «العدو الغادر» إلى مصيدة «حرب» ١٩٦٧، استدار فجأة ليقول للقطعان أنه لم يكن يعرف، وأن ذلك الزميل الغادر عبد الحكيم عامر هو الذي تسبب في الهزيمة، وقد دفع حياته ثمناً لها، وذلك المعاون الغادر صلاح نصر هو الذي تسبب في كل البشاعات التي ارتكبت في حق القطعان، وما هو يحاكم على ما جنت يده. وكان ذلك مماثلاً لما فعله خليفة الزعيم، السادات، عندما ضرب ضربته ضد الشلة المنافسة له فتحول فجأة، بين يوم وليلة، إلى نصير مشتعل بالحما المتوجهة للديمقراطية : «المهم صدقوا الصراع. وساعة إقالة علي صبري صدقوه بشكل رهيب. ووضع من تحقيقات القضية أن علي صبري كان يتصل بشعراوي جمعة يومياً، وشعراوي يقول له : بس سيادتك إدينا وقت يا أفندم وإحنا نعمل كل حاجة. وهو يقول لهم : السادات حياضكم واحد واحد وحضبيكم واحد واحد ومتخافوش منه.. ده ما يخدش قرار. ده يخاف من خياله. كان متصوراً أنني لا أستطيع اتخاذ قرار.. استدعيت جمعة وأبلغته : لقد قررت تصفية الاتحاد الاشتراكي كله وحله. وتجري الانتخابات من القاعدة إلى القمة بحيث تبدأ في مايو آخر هذا الشهر.. ويجتمع المؤتمر القومي في ٢٢ يوليو، وبوصفك أمين التنظيم، روح جهن نفسك واشتغل»^(١) وكانت تلك «النشوة» الديمقراطية الفاشقة التي انتابت «الرئيس» من حيث لا يعلم إلا أعلام الغيوب بداية لعملية فرم، كما كان السادات يحب أن يقول عن فعله بمن يقف في وجهه أو يزججه : «أنا بالي طويل صحيح.. لكنني أقرم في الوقت المناسب»^(٢) والتعبير مطابق لمقتضى الحال وصادق تماماً، فالذي «يُفرَم» لحم الضأن والماشية، وفي هذا السياق، «يُفرم» صاحب العزبة لحم من يخرج من طوعه» (أي يخرج على طاعته) من أفراد القطعان التي يقتنيها، سواء كان من العامة أو من الأعوان.

وفيما يخص الأعوان، من أكرهم، «رئيس الوزراء»، إلى أصغر ذيل من ذيل النظام، كان الرعب من غضب «الرئيس» طريقة حياة. وقد بدأت طريقة الحياة هذه مبكرة، منذ طرد الزعيم الملك الفاسد، وامتلك العزبة : «على أن الوزارة التي دعيت للاشتراك فيها (في السابع من سبتمبر/أيلول ١٩٥٢) هي أولى الوزارات التي يمكن أن تحول الثورة التي قامت في مصر - قبل أقل من شهرين من تشكيل تلك الوزارة - من آمال واحلام إلى حقائق وواقع. فهي ليست مجرد وزارة. إنما هي «نقطة» في تاريخ بلدي، لن تلبث أن تكون نقلة في تاريخ العرب، وربما خطوة في طريق الإنسانية كلها (!) باعتبار أن العالم مترابط، وأن ما يحدث في جانب منه لا يلبث أن يترك آثاره وصداه في جوانب الدنيا الأخرى.. فلماذا إذن هذا الشعور بالانقباض وخيبة الأمل، والملل؛ لعل المساومات التي شهدتها في الصباح جعلت نظرتي للأمور متسمة بالتشاؤم. فما نحن أولاء في أعقاب ثورة ضخمة، ولكننا - مع ذلك - عندما نتكلم في تأليف وزارة تبدو المطامع الشخصية والحزبية.. حينما ندعو الناس للوزارة لا نجد مظهراً للمبادئ، ونحن نتهيأ لتشكيل حكومة وطنية نرانا مضطرين إلى جمع عدد من الناس من هنا وهناك دون أن تربطهم علاقة من رأي، ولا صلة من جهاد سابق، بل دون أن يجلس بعضهم إلى بعض ولو لمدة نصف ساعة يتساولون فيما بينهم «ماذا سيفعلون» ثم يجيبون على هذا التساؤل، ولو بكلمتين»^(٣).

فالمالك الجديد، وقد استولى على العزبة من المالك القديم وطرده، بدأ كما لو كان قد بوغت بتلك الواقعة، واقعة كونه قد أصبح مالك العزبة. ونظراً لأنه لم يكن لديه مشروع محدّد أو فكر مسبق لما يمكن أن يفعله بها، أو لها، أو فيها، حيث كان كل همه فيما سبق أن يستولي عليها ويطرد مالكيها القديم دون أن يمتد فكره إلى شيء مما بعد ذلك، أسقط في يده عندما وجد العزبة وقد باتت ملك يمينه، يفعل بها وبقطعاتها ما يشاء، ولكنه يسأل أيضاً، أمام نفسه على الأقل، عما قد يحدث لها فيفسد الغنيمة أو يضيئها. وليس هناك ما هو أكثر مهزلة وإيلاماً للنفس من الوصف الذي يورده فتحي رضوان الذي عاش تلك المرحلة وما قبلها وما بعدها من تاريخ مصر :

«في السابع من سبتمبر/أيلول ١٩٥٢، تقررت إقالة علي ماهر (باشا) من رئاسة الوزارة التي أسندت إليه يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٢ والنزعة لا تزال في يومها الأول.. وكانت عقلية علي ماهر ملكية وكان الرجل بكل مكوناته وخلفياته أبعد الناس عن أن يمثل ثورة شابة خلعت الملك الذي كان علي ماهر نفسه هو الذي قام بتسريع إجراءات إجلاسه على العرش؛ وكان الذين حول علي ماهر، ومنهم بعض وزرائه، ممن لا يرقون كثيراً على

مستوى الشبهات، ولم يتمتع العديد منهم بالكفاءة التي ترشحهم لتولي مناصب الوزراء في حكومة كان عليها أن تنهي الملكية وأن تدخل في صراع سياسي واجتماعي ضد جميع أفكار ومبادئ وتقاليده المجتمع القديم الذي كان علي ماهر (باشا) واحداً من صانعيه واحداً من كبار معقليه^(١٣٠).

«تدخل في صراع سياسي واجتماعي ضد جميع أفكار ومبادئ وتقاليده المجتمع القديم». ولكن بماذا تدخل الحكومة الثورية الجديدة ذلك الصراع؟ بأية أفكار ومبادئ وتقاليده جديدة تناقض بها القديم وتحل محله؟ هذا ما لم يتوقف عنده فتحي رضوان، وإن كان إبرازه لكون علي ماهر باشا «أحد صانعي النظام القديم واحد أبرز معقليه» فيه الكفاية. فاضطراب الثورة، في اليوم التالي لنجاحها، إلى إسناد الحكم لأحد صانعي النظام الذي نشبت لتقضي عليه وتحل نظاماً جديداً محله، يفصح عن أن الثورة كانت لعباً بالسماع، وانتهازاً للفرص، واستفادة من اهتراء النظام القديم الآيل للسقوط، وأنها استولت على مصر بلا أي تخطيط لأي نظام جديد ولا أي فكر يحل محل فكر النظام القديم، ولا أية مبادئ وتقاليده تحل محل مبادئه العفنة وتقاليده المهترئة.

ويواصل فتحي رضوان روايته المفجعة:

«وفي هذا اليوم (٧ سبتمبر/أيلول ١٩٥٢، إثر إقالة/استقالة علي ماهر) كان يجري أول تشكيل وزاري من نوعه. فقد عانت مصر، منذ احتلها الإنجليز سنة ١٨٨٢، وكانت لعبة الوزارة والوزراء وتشكيل الوزارات وإقالتها مقصورة على الملك وعدد من رجال قصره.. واستمر الحال يتدهور إلى أن أصبح أحد خدم صاحب الكلمة الأول في إقامة الوزراء وخلقها.. أما في ذلك اليوم فكان يشغل بالحكومة وينأثها ضباط صفار لا يزيد عمر أكبرهم عن الثانية والثلاثين.. دخلت القاعة التي كان يشغلها رئيس مجلس قيادة الثورة، لأرى فيها مشهداً عجيباً: أناس مدعون للوزارة، وعلى وجوههم من علائم الخوف والفزع ما لم يعد وجه مصري دعي للوزارة من قبل. فقد تصوراوا أنهم مقبوض عليهم؛ إذ إن الدعوة التي وصلتهم لم تبين لماذا دعوا إلى «مجلس قيادة الثورة الخفيف».. ولقد رأيت أحد المرشحين متجهاً إلى القاعة ومن خلفه ضابط من الشرطة العسكرية، والمرشح المسكين يتلفت حوله وكأنه يطلب الفوت والنجدة. فلما رأيته، وكان يعرفني، هتف باسمي، واندفع نحوي، ولولا الحياء لألقى بنفسه على صدري»^(١٣١).

وكانت عملية الترشيح والمداولة والاتفاقي في النهاية على من يُقبل ترشيحه مهزلية ومفجعة في أن معاً: «فقد شهدت هذه القاعة مشهداً طريفاً حقاً (!) فعندما كانت المداولات بين الضباط، من جهة، والمدنيين من جهة أخرى، تسفر عن الاتفاق على إسم من الأسماء، يصبح على رئيس مجلس قيادة الثورة الإتصال به تليفونياً ليدعوه للإشتراك في الوزارة. وقد قام الرجل بتلك المهمة، ودعا أشخاصاً لم يكن قد سمع بأسمائهم من قبل، للإشتراك في (حكم مصر) فكان يتلقى الإسم، ثم يُطلب له صاحب الإسم على التليفون، وإذ يهيم بالكلام يكون قد نسي الإسم، فيطلب أن يذكر به، فيذكر له الإسم وسط ضجيج القاعة، فلا يسمعه جيداً، فينادي من طلبه في التليفون باسم غير اسمه، فيصيح له الإسم، ويصيح هو بدوره، والمرشح الذي على الطرف الآخر من التليفون مندهش لا يدري منذاً الذي يعابشه على هذه الصورة، ويحسب أن الأمر مزاح كله بينما هو، في واقع الأمر، جدٌ خالص»^(١٣٢).

جدٌ مميت، في الواقع. فالحكومة التي شكّلت بهذه الطريقة الشبيهة بما يفعله المهرجون في حلبة السيرك بين فصول العرض ليضحكوا الناس ريثما يستعد اللاعيب على الحبال أو أكلوا النيران للفصل التالي، شكّلت من أولئك الناس المرتعبين مما قد يفعله بهم ضباط «مجلس قيادة الثورة الخفيف»، أو المندeshين لتلك المكالمات التليفونية التي ظنوها مزاحاً عابثاً، وتلفتت من أناس لم يكن بعضهم «يعرف أسماء البعض الآخر»، بل لعله لم يسمع بها من قبل، وكان بعضهم، لو قيل له قبل الإشتراك فيها بنصف ساعة، أنه سيشتغل بالسياسة، (حرياً بأن) يستلقي على قفاه من الضحك، بل وكان منهم من لو قيل له أنه سيشتك مع بعض الذين زاملهم فيها – في رحلة راحة واستجمام (لا في حكومة تحكم مصر) لرفض مجرد السير معهم في الطريق. كما كان منهم من دخل الوزارة لمجرد أن صديقاً (من أصدقاء الضباط) رشحه لدخولها»^(١٣٣).

وبطبيعة الحال، لم تنته – بتشكيل تلك الحكومة الثورية الأولى – عمليات الترشيح والاستبدال والإقصاء: «فالبقاء في الوزارة – خصوصاً في أوقات الأزمات – يحتاج إلى قدرة «سياسية». فلا تنفع

الكفاءة الفنية وحدها. ولا ينفع الخلق القويم وحده. فالمرونة التي ترتفع أحياناً، أو تهبط (بالأصح)، إلى الدائرة، ثم المناقشة وضبط النفس حتى لا يتدفع السياسي إلى معارضة ومهاجمة كل ما لا يعجبه، قد تتحول، مع الزمن، إلى وصولية تثير كل خطأ، وتؤيد الحاكم في كل ما يقول ويعمل. ولكن الظروف، وأيضاً الحظوظ، لهما دورهما، وكلمتهما، فيما يرفع الناس وما يهبط بهم. فقد يكون الفرق بين دخول الوزارة، أو دخول السجن، بل صعود درج المشقة، مجرد حركة صغيرة، أو دخول زائر غير متوقع، أو تعطل خط تليفوني^(*).

«ولديّ على ذلك أمثلة كثيرة. فمرشح حسن الهضيبي الأول للوزارة في السابع من سبتمبر/أيلول ١٩٥٢، كان كمال الديب، محافظ الاسكندرية في ذلك الوقت. لكنه لم يدخل الوزارة لمجرد وجوده في الإسكندرية يوم تأليفها، وكان جمال عبد الناصر حريصاً على أن يتم تأليف الوزارة في تلك الليلة (حتى يستطيع الذهاب إلى السينما لأنه لم يكن قد شاهد فيلماً واحداً منذ شهرين)^(١) رغم أنه كان من الممكن تأليفها وتأجيل حلف اليمين بالنسبة لكمال الديب إلى اليوم التالي»^(٢).

ولقد كان ذلك كله طبيعياً وعماشياً مع منطق الأشياء. فالثورة قد «أمسكت» العزبة، بالتعبير الذي استخدمه الضباط دائماً، وأمنتها كعزبة خاصة. وذلك - من مبدأ الأمر كان الهدف، وقد تحقق. أما من يستخدم كخولي زراعة في العزبة - «يمسك» مسائل العلف (وزارة التسمين) أو تدريب صغار القطعان (وزارة التربية)، فمسائل ثانوية. وهكذا «استمر اختيار الوزراء وأشباههم من (المسؤولين) للمصادفات»^(٣). وقد لا يكتمل الكلام إلا إذا ذكرنا مستشاري الرئيس جمال. فالناس كانوا يحكمون على الأمور بظاهرها، فيظنون، مثلاً، أن السيد حسن صبري الخولي، «ممثل الرئيس الشخصي»، هو واحد من أقرب الناس إلى الرئيس، ومن أكثرهم تردداً عليه واختلاطاً به. لكن الواقع كان أبعد ما يكون عن هذا التصور الذي له ما يبرره تماماً. فقد قال الأستاذ حسن صبري الخولي نفسه لصديق مشترك اعتاد أن يلقي إليه بمتاعبه: «هل تصدّق أنني لم أر جمال عبد الناصر على انفراد، خلال أكثر من عشر سنوات، إلا مرتين فقط؟ وكانت مقابلي له على هذه الصورة في المرتين بناء على طلبي، أما فيما عدا هاتين المرتين، فقد كنت أقابله مع غيري من الزائرين الكبار»^(٤) وقد قال «مستشار» آخر للرئيس، هو السيد حسين ذو الفقار صبري، لنفس الصديق، وكان حسين قد نقل من منصب وكيل وزارة الخارجية إلى منصب مستشار الرئيس للشؤون الخارجية، وكان قد انقضى على تعيينه بهذا المنصب أكثر من تسعة أشهر: «السؤال الوحيد الذي وجهه إليّ الرئيس جمال هو سؤاله عن صحتي، حينما التقينا، مصادفة، في حفلة زفاف ابنة أحد كبار الضباط. وأراد الرئيس أن يمر حول مائدة الشاي لسبب ما، وكنت على رأس المائدة، وكان المكان ضيقاً، فالتقى وجه الرئيس بوجهي، فقال لي: إزيّ صحتك يا حسين؟»^(٥).

(*) انظر الهامش رقم (١١).

ليست الديكتاتورية داء طارئاً من أدواء العالم الحديث. فالديكتاتور أو «الطاغية» (Tyrant) بلاء عرفه اليونان والرومان في العالم القديم. إلا أن الطغاة في العالم القديم كانوا يعطون سلطانهم الشمولية لفترات محدودة تحت ضغط ظروف استثنائية واستجابة لحالات طارئة. وفي حالة اليونان، كانت لفظة «طاغية»، أصلاً، لفظة محايدة تعني أن من تطلق عليه رجل استولى على السلطة وحازها بغير حق دستوري مشروع (على العكس ممن ينصب ملكاً، على سبيل المثال)، ولم تكن تعني الحكم على نوعيته كشخص أو كحاكم. والواقع أن الطغاة اليونان تباينوا كثيراً، فبعضهم، كبيسستراتوس في أثينا، حكم حكماً خيراً واحسن سياسة أمور المدينة، فوضع حداً للحرب الأهلية، وساعد على حل المشكلات الاقتصادية وتقدم مدينته في مجالات عديدة. «إلا أن السطوة العسكرية غير المتحكم فيها كانت الشر المستطير الذي كمن في بنية تلك النظم الديكتاتورية، وحيثما لم تظهر آثاره في الجيل الأول، تبثت واضحة في الجيل الثاني أو الثالث مما انتهت بالطغاة عادة إلى حيث أصبحوا مستحقين للمعاني التي تنطوي عليها اللفظة الآن»^{١١}.

ونحن هنا نتحدث عن «دولة المدينة» اليونانية، في تلك الأزمنة البعيدة، لا عن دولة كصر تنقاذها الأنواء وتهدد بابتلاعها مياه القرن العشرين في نصفه الثاني الخفيف.

ولربما بدأ جمال عبد الناصر - وهو الوطني الذي لا شك في وطنيته - خيراً، وبدأ غير راغب في أن يتحول إلى طاغية معاصر، إن لم يكن لشيء قلعله بمدى قدراته وضائلة معارفه في مواجهة المهمة التي تنوء بها الجبال : مهمة إقالة مصر من عثرتها، وإخراجها مما أوصلها إليه العهد الملكي الفاجر. إلا أن الذي حدث - والعبرة دائماً بالخواتيم - أنه، بحكم استعداداته الشخصية، وبفضل جبن المحيطين به وخنوعهم وغشم معاونيه الأقربين من الضباط الذين حملهم إلى السلطة معه، وتعلق المنفعين وتاليهم له، وجد نفسه في النهاية وقد تأله. فهو يقول للشيء (في العزبة) كن فيكون، ويفعل بقطعانها ما شاء وقت شاء كيف شاء، بلا معارضة ولا حساب، ويفعل بمن وضعهم حوله في وضع «خولي الزراعة»، من وزراء ومسؤولين، ما شاء وقت شاء وكيف شاء، فلا يترتب على ما يفعله بهم أو ما يعاملهم به من استهانة وازدراء أي رد فعل، لا من جانبهم، ولا من جانب «صناع الرأي» و«الحكام» (فقاقيع القاموس الساداتي)، وبكل تأكيد من جانب القطعان. «وما دام النظام الديكتاتوري تحكمه أسود مهيبه وشامخة، فمن الطبيعي أن يكون هناك، على الطرف الآخر، فئران - وإلا فعل أي شيء يستأسد الأسد»^{١٢}.

وبطبيعة الحال، تظل غريزة البقاء أقوى غرائز الكائن الحي. فالجردان تهرب من القطط، فما بالك بأسد مفترس؟ غير أن غرائز الحيوان تعذّلها وتكيفها أدمية الإنسان. فحب البقاء لدى الإنسان يظل - ما لم ينحط الإنسان إلى مستوى السائمة - مرتبطاً بالعقل، وبالضمير، وبالروح. والعقل وحده، حتى مع استبعاد الضمير والروح، حري بأن يوقف من لم يتخل عنه على أن اللوذ بجسور الجردان ليس ضماناً البقاء، وأن التفريط في كل الحقوق طلباً للبقاء (أي النجاة من وحشية الحاكم الفرد أو الطاغية/الإله) يؤدي إلى عكس المقصود منه تماماً، فيتهدد الفرد المتنازل المستسلم، والشعب المتنازل الخانع، في بقائه ذاته، فيكون الفرد أو الشعب قد تنازل عن أدميته وتحول إلى جرد لبق، فحكم على نفسه بالفناء.

ولقد تركنا الرئيس جمال عبد الناصر، في آخر الفصل السابق، وهو يلتقي بمستشاره لشؤون السياسة الخارجية حسين ذو الفقار صبري، صدفة، في حفل زفاف كريمة أحد كبار الضباط، فيسأله عن صحته الغالية، ويكون ذلك هو السؤال الوحيد الذي يوجّهه إلى مستشاره خلال الأشهر التسعة التي انتقضت بين تعيينه في المنية الرئاسية ولىلة ذلك الزفاف الميمون. فمن كان «الرئيس» يستشير في شؤون السياسة الخارجية؟ لا بد أنه كان يستشير الدكتور محمود فوزي. لكن هذا ما يحكيه فتحي رضوان :

«.. حدث أثناء انعقاد اللجنة (التي كانت تناقش بيان الوحدة مع سوريا) وكان معنا بعض الموظفين المصريين في رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الخارجية، أن دفع باب الغرفة التي كنا مجتمعين فيها برفق، وظهر من خلف الباب الدكتور محمود فوزي، وزير الخارجية المصرية، فلما رأنا أغلق الباب بسرعة وكأنه أتى امرأ

إدراكاً (مستتراكاً)!! وكانت هذه الحركة من جانب الدكتور فوزي كافية لأن تثير عفيف البزري - وكان على ما أذكر قائد الجيش السوري ووزير الحربية بسوريا - فقد صرخ وكيف.. كيف سيدي! وزير الخارجية المصرية يتحرج من أن يدخل علينا وأن يسألنا إلى ما وصلنا ويمنحنا بعض توجيهاته؟ اليس ذويان بلده في كيان أكبر عملاً من أخص اختصاصات الخارجية؟ ما يبصر هدا. فرد عليه البطارقائل ولكن الدكتور فوزي يعلم أن المجتمعين شكلوا لجنة رباعية لوضع البيان، فلا يجوز له أن يقدم نفسه على هذه اللجنة. (وهذا كلام سليم. فالدكتور فوزي لم يكلف بالإشتراك في اللجنة، رغم أن العملية من أخص اختصاصات وزارته، بل كلف بالاشتراك فيها فتحي رضوان وعلي صبري، ولم يحضر علي صبري). .. وكان ذلك داعياً لأن تترك البيان لفترة غير قصيرة لمناقشة شخصية الدكتور فوزي. وقد انضم إلينا في الحديث الموظفون الغنيون الذين كانوا معنا في الحجرة، وقد بدأوا الحديث أول الأمر على استحياء، ثم لما اطمانوا إلى أن أحداً لم يمنعهم. افاضوا في الحديث عن أسلوب الدكتور فوزي وخطته. وذكرنا أنه ترك وزارة الخارجية للسيد حسين ذو الفقار صبري - وكيلها - وأنه تقريباً لا يأتي إلى مكتبه، وأن سكرتيره الخاص نقل في إحدى حركات التنقلات دون أن يعرف الدكتور فوزي فضلاً عن أن يستأذن في ذلك.^(٩٧)

والمعروف الآن مما كتب عن تلك الفترة من تاريخ العزبة أن الدكتور فوزي كان رجلاً حسيفاً، وأنه بقدر ما استطاع تباعد - لئلا يدمه قطار أو تصبه قذيفة، فوق أن أحداً لم يسأله. فالزعيم كان «رايه من دماغه» كما يقول المصريون. ومعارضته وإنجاز النصح إليه مجازفة حقايق يمكن أن ترتب عليها عواقب وخيمة.

ومنذ البداية، اتضحت آثار كل ذلك جلية. فقد اجتمع فقر الخلفية الثقافية، وانعدام الفكر وراء حركة الاستيلاء على السلطة، والعنصرية العسكرية التي تتعامل مع الأشياء والناس من فوهة المسدس، والشعور بالسلطة التي لا تحد أثر الاستيلاء على العزبة واعتبارها غنيمة حرب والاستغناء عن الراي والاستعلاء على المشورة، ومن جماع كل ذلك ارتكبت الثورة أول أخطائها المميتة : استجارت من رمضاء الاحتلال البريطاني ووعاء النظام القديم المتحالف مع ذلك الاحتلال، بنار أميركا. ومن وجهه بعينه، يمكن القول أن تاريخ ثورة ٢٣ يوليو تالف من سلسلة من الأخطاء نبعت كلها من تلك «الخطيئة الأصلية»، إن صح التعبير، خطيئة جعل مصر تقف من المفلاة إلى النار، أي إلى حضن أميركا. وما ترتب عليها من تخبط - عندما بدأت أميركا تطالب النظام بسداد ديونها في عنقه - بين أرجل القوى العظمى، والارتقاء لوقت في حضن الفظع من حضن أميركا، هو الحضن السوفييتي، السذي ما لبثت أن خرجت مولولة منه لتعود فترتمي - لا في حضن أميركا هذه المرة - بل تحت قدميها، وبالتبعية تحت قدمي إسرائيل.

عندما خلط جمال عبد الناصر لحركته، وبعد أن نجحت الحركة واستولت على الحكم، ظل التفكير الاستراتيجي لعبد الناصر منحصراً في بريطانيا. وبطبيعة الحال، كان لذلك ما يبرره - سياسياً ووطنياً. فبريطانيا كانت القوة الأجنبية التي احتلت مصر عسكرياً منذ ١٨٨٢، وعاش في حماها وبالتواطؤ معها النظام القديم الذي نشأت الحركة أصلاً لتنتزع السلطة منه، ومارس فساداً وطفاناً ما من شك في أنه كان من مصلحة الدولة القائمة بالاحتلال أن تغض الطرف عنه، بل تشجعه وتحميه. وفي أواخر أيام ذلك النظام، كانت مصر تدار علانية وصراحة من دار المندوب السامي البريطاني.

لكن المشكلة، فيما يخص الفكر السياسي للثورة وما تسبب فيه قصور ذلك الفكر، أن التركيز - فيما يخص وضع مصر في عالم معقد مترابك المؤثرات متداخل المطامع والضراعات - انحصر في بريطانيا، وتوقف عندها، كما لو كانت هي كل المشكلة، رغم أن بريطانيا، عندما نشبت الثورة في سنة ١٩٥٢، كانت قد فقدت مكانتها الإمبراطورية القديمة، وتخلت عن معظم دورها في العالم للولايات المتحدة الأمريكية.

والمشكلة الأخطر أن الافتقار إلى فكر سياسي ومستتر لم يكن كل السبب فيما لا سبيل إلى تسميته إلا بحراً أو وسواس عبد الناصر البريطاني. ولعل أنور السادات، في كتابه قصة الثورة الوحيد من الصيغتين بعيد الناصر الذي لقي بعض ضوء - غير مقصود في الواقع - على خلفية ذلك الحُوان الذي بدا دائماً كحزاة شخصية بأكثر مما تحدد كموقف سياسي. والحكاية التي رواها السادات في كتابه

القديم ذاك الذي ألفه ونشره في ظل عبد الناصر، وعلقت منه تلك الحكاية بالذاكرة، أنه زامل عبد الناصر في مستهل الحياة العسكرية بمعسكر من معسكرات الجيش ببلدة منقياد بالصعيد، كان قائده وكبار ضباطه من الإنجليز، وأن ذلك القائد أمر عبد الناصر ذات ليلة بالخروج من «ميس» الضباط بالمعسكر لأنه لم يظهر بالمظهر الذي كان قائد المعسكر يعتبره لائقاً. ويطيل السادات في كتابه وصف الليلة الليلاء التي قضاها عبد الناصر تحت نخلة أو شجرة في أرض المعسكر وهو يغلي من الإهانة التي لحقت به على يد ذلك الضابط البريطاني المتعجرف، متسانلاً المرة تلو المرة «بلد من هي؟».

ومن كل ما كتب عن عبد الناصر، وكل ما اتضح من تصرفاته السياسية والداخلية، كان الرجل رحمه الله يتمتع بكبرياء عارمة مفروطة في الحساسية. والذي لا شك فيه أن مثل هذه المعاملة المتعجرفة المتعالية من ضباط أجانب (أو حتى غير أجانب، فيما يتضح من مشكلة «نادي الضباط وحسين سري عامر») كانت ذات أثر بالغ العمق طويل المدى في تشكيل اتجاهاته ومواقفه وضروب كراهياته. ولقد بدا دائماً في كل تصرفات عبد الناصر وخطبه ومواقفه كما لو كان قد تصرف حيال بريطانيا بالذات بقدر من الكراهية والضعفينة جعله شبه مُصرٍّ على استقازها وتحقيرها كدولة وأمة، حتى ولو على حساب ما تقتضيه متطلبات الحكم والديبلوماسية في مجالات التعامل بين الدول، وإصراره على تعييرها بأنها «الدولة الذيلة».

وعبد الناصر، كأي مصري وطني آخر، لا يلام على تلك الحزاة المبررة تجاه دولة أجنبية احتلت بلده وعاملته كمتستعمرة واستغلت في السلم والحرب على السواء بقدر كبير من الاستهانة والعجرفة :

«ولقد بلغت أهمية مصر بالنسبة للاستراتيجية البريطانية حداً جعل وينستون تشرشل يأمر، في سبتمبر/أيلول ١٩٤٠، ولم تكن تنقضي ثلاثة أشهر على ذلك، والجيش الألماني تحشد لغزو بريطانيا، بإرسال تعزيزات، تضاءلت أعداداً من الطائرات، أخذت من القوات المدافعة عن الجزر البريطانية، إلى مصر عملاً على الاحتفاظ بمصر وقناة السويس. فلقد كان بالوسع التضحية بسنغافورة، مثلاً، أما مصر فلم يكن من الممكن التخلي عنها.

وكانت القاهرة مدينة مشتعلة بالنزوح ضخم بالحركة والنشاط، توافرت فيها كل ما يتطلبه جيش حديث من خدمات للقوات البريطانية، والاستراتيجية، والهندية، وقوات كينيا، ونيوزيلندا، وجنوب إفريقيا التي احتشدت فيها. وكان الضباط السادة (Officers and Gentlemen) الذين قادوا تلك القوات الضخمة يستمتعون في القاهرة بالأنشطة، والكافيار، وطيور الصيد، وقاعات القمار، وحلبات سباق الخيل، وملاعب البولو، وكذا بصحة أعداد كبيرة من الصحفيين والساسة والممثلين والممثلات من فرق الترفيه التي كانت تتوافد على مفتوح الطرق الإمبراطوري ذاك، مما جعل الحرب أكثر قابلية لأن تطلق.

«ولقد كان أمراً طبيعياً بالنسبة للبريطانيين أن يعاملوا الحكام الإسلاميين التقليديين كأمرأ نيجيريا الشمالية، وأمرأ السعودية، وسلطين الملايو، معاملة متصفة بالإحترام. أما مصر، فعل العكس من ذلك، أدى الاعتدال على الخنوع للحكم الأجنبي منذ آلاف السنين، والاستعداد للإنحناء، والرفض غير المتعقل - فيما رآه البريطانيون - من جانب القيادات الوطنية للقبول بواقع القوة، وميل الملك والقادة السياسيين إلى التآمر والغدر، إلى جعل كثيرين من البريطانيين يعاملون المصريين بإزدراء. فبالنسبة إليهم لم تكن مصر بلداً حليفاً في الحرب، إذ لم تعلن مصر الحرب إلا في فبراير/شباط ١٩٤٥، عندما بدا واضحاً من الذي سيكون الرابح المنتصر فيها، بل ظلت مجرد تابع وخدام. وبالنسبة لمعظم المصريين، ظلت بريطانيا قوة احتلال مكروهة متصفة بالعجرفة، وبذا كان عدم الإكتراف لها قد انتهت إليه الحرب الناشبة بين القوى الأوروبية موقفاً طبيعياً ومعتقداً فيما يخصهم»^(٣).

وقد وصل ذلك الإزدراء لمصر إلى ذروته في أحداث ٤ فبراير/شباط ١٩٤٢ المشهورة، التي يقول نفس المرجع البريطاني أن :

«مايز لاميسون تصور أنه حل مشاكله المباشرة، لكنها، كحلفة الإعدام والجلد العلنية في دنشواي، كان مقدراً لها أن تؤدي إلى جعل المواجهة التالية بين الإمبراطورية البريطانية والوطنية المصرية أشد قبحاً من كل ما سبقها. وقد كتب ضابط مصري شاب كان قد عاد لتوه من الخدمة بالسودان، وهو الملازم جمال عبد الناصر، في رسالة إلى صديق له، قائلاً عن أحداث ٤ فبراير/شباط هذه : «ما الذي يمكن عمله الآن وقد حدث هذا وتقبلناه باستسلام وخون؟... إني مؤمن بأن الاستعمار، إذا ما شعر بأن بعض المصريين على استعداد فعلاً للتضحية بحياتهم ومقابلة القوة بالقوة، سوف يتراجع ككاهنة»^(٤).

فبعد الناصر، الضابط المصري، ابن الشعب، الوطني، الشاب، لم يكن يلام - كالألاف، بل الملايين غيره

من المصريين - على رقبته لكل ذلك الخنوع والاستسلام. ولم يكن يلام على تمرده على النظام القديم العفن الذي حكم في حمى الاحتلال ويفضل ذلك الخنوع والاستسلام. ومما يشرف عبد الناصر أنه كان - كمصريين كثيرين غيره - على استعداد للتضحية بالحياة إنقاذاً لمصر مما كانت فيه. لكنه لم يكن مما يخدم مصر وينقذها أن يتصدى عبد الناصر لمشكلتها الخفيفة المتملة في الضعف والتخلف والفساد في العالم الغابة، ويتصدى لقيادتها عبر مخاضها العسر، بفكر منحصر في بُعد واحد من أبعاد عديدة متداخلة متشابكة، محاصر بحزاة متغلقة على ذاتها وجدت لها منطقاً في توجُّهات كانت - رغم عشوائيتها المرتبكة وقيامها على أسس عاطفية - مفضية إلى نتائج اعتبرت منجزات ضخمة.

وفيما يتعلق بالجلء عن مصر، كانت تلك عملية من عمليات تصفية الأوضاع الاستعمارية القديمة وإخلاء الساحة أمام الامبراطورية الأمريكية الصاعدة. فعندما تولت حكومة العمال الحكم في بريطانيا بعد أن أحال الشعب البريطاني وينستون تشرشل إلى بدايات الاستبداد السياسي، تمسكت بريطانيا بوجوب إنهاء الوضع الاستعماري القديم في سوريا ولبنان، بالاستقلال عن فرنسا، وفي مصر، بإجلاء القوات البريطانية التي كانت متواجدة إلى برقة، بليبيا. وكانت بريطانيا تتطلع إلى وضع ليبيا تحت وصايتها عن طريق الأمم المتحدة، معتمدة على العلاقات الطيبة التي كانت قد أقامت مع أسرة السنوسي أثناء لجوء تلك الأسرة إلى مصر إبَّان الحرب. وعندما فشل مشروع الوصاية على ليبيا، بفضل المناورات الأمريكية في الأمم المتحدة، اتجه تفكير أرنست بيفن، وزير خارجية حكومة العمال، إلى إجلاء تلك القوات من مصر إلى فلسطين، التي كانت ما زالت تحت الإنتداب البريطاني، وإلى أماكن أخرى كقبرص، ومالطة، في البحر الأبيض المتوسط، وشرق الأردن وعدن، في الأراضي العربية. وفي مايو/أيار ١٩٤٦، أعلن بيفن في مجلس العموم أن الحكومة البريطانية مستعدة لسحب القوات التابعة لها من مصر، حتى بدون الاتفاق مع الحكومة المصرية على أية ترتيبات مستقبلية تكفل الدفاع عن أمن المنطقة، مستعينة في ذلك بتمركز قوات بريطانية في بلدان أخرى بديلة. وكان أن هب وينستون تشرشل، الذي كان قد بات رئيساً للمعارضة، للقيام بدوره القديم الذي كان العسر قد تخطاه: دور المدافع عن بقاء الامبراطورية، فاشتبك في ساحة مجلس العموم، في شجار برلماني حاد مع أرنست بيفن، أخذ كل منهما، في غماره، يهز قبضته في وجه الآخر، بالخلاف لأسلوب التعامل البريطاني. غير أن بيفن فشل في تحقيق ما كان يريجه من الاتفاق الذي عقده مع إسماعيل صدقي (باشا)، رئيس وزراء مصر، في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٤٦، والذي تعهد بموجبه بسحب القوات البريطانية من المدن المصرية الرئيسية بحلول مارس/آذار ١٩٤٧، وسحبها من منطقة القناة بحلول سبتمبر/أيلول ١٩٤٩. ففي مصر، عارض حزب الوفد الاتفاق باعتباره منقوصاً، وتمسك بأن يشمل الإنسحاب خروج القوات البريطانية من السودان وأن يُعترف بمك مصر ملكاً على مصر والسودان. ولما عجز صدقي (باشا) رحمه الله، عن الوفاء بالطلبين، رفض البرلمان المصري التصديق على اتفاق صدقي/بيفن، واضطر صدقي إلى الاستقالة. وأثر ذلك، سحب البريطانيون قواتهم من المدن المصرية، وركزوا تلك القوات في منطقة القناة. إلا أنه بدلاً من أن يلتزم البريطانيون بنص معاهدة ١٩٣٦ الذي قضى ألا يتجاوز عدد جنودهم المتواجدين على الأراضي المصرية عشرة آلاف جندي، حشدوا في منطقة القناة ثمانين ألفاً من الجنود.

وبقية القصة ما زالت ماثلة في الذاكرة، وبخاصة عملية دفع عساكر الشرطة المساكين بثيابهم المهلهلة وبنادقهم العتيقة، باسم الوطنية، إلى مذبحه قال البريجادير إكسهام، قائد القوة البريطانية التي اشتركت فيها أنها «كارتة، أشبه بإطلاق النار على سرب من البط قاعد في بركته، يوم «السبت الأسود»، ٢٦ يناير كانون الثاني ١٩٥٢، الذي أعقبها، وعرف بيوم حريق القاهرة.

إلا أن غير المعروف وراء كل ذلك - ويبدو من تسلسل الأحداث إنه كان غير معروف ولا متصور، بوجه خاص، لدى الضباط الأحرار الذين أخذوا على عواتقهم تخليص مصر مما كانت فيه - أن وزارة العمال البريطانية التي تولت الحكم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لم تكن وزارة خيرية أخذت على عاتقها تحرير الشعوب المحتلة في الشرق الأوسط من الاحتلال البريطاني والفرنسي، وأن أرنست بيفن لم يكن محسناً كبيراً. فذلك كانت مرحلة تغير رئيسي في «تنظيم» العالم بعد تغير أوضاع القوى الكبرى. ولقد كان

المؤشر الأول على ذلك، «ميثاق الأطلسي» الذي صدر على شكل بيان مشترك إثر اجتماعات مطولة عقدت على ظهر السفينة الحربية الأميركية «أوجسطا»، والسفينة الحربية البريطانية «هريس أوف ويلز»، بخليج أرجنتيا، بنيوفاوندلاند، خلال الفترة من ٩ إلى ١٢ أغسطس/ آب ١٩٤١، قبل دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية بشهور، بين الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت، ورئيس الوزراء البريطاني وينستون تشرشل واتفقت فيه الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى على ما يلي بين ما اتفقتا عليه من مبادئ أخرى تضمنها الميثاق :

١ - تعلن كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية تظليهما عن الاتجاهات التوسعية الإقليمية وغير الإقليمية.

٢ - نعلنان تأييدهما لحق الشعوب في اختيار نظم الحكم الخاصة بهما.

وبطبيعة الحال، لم يكن «ميثاق الأطلسي» تعبيراً عن غيرة الولايات المتحدة وبريطانيا وتجيئاً لرغبة مباحثة حساسة انتابت روزفلت وتشرشل لمنع البلدان غير المستقلة استقلالها، بل كان رسماً كروكياً للمستقبل ما لبثت خمس عشرة دولة من الدول المشتركة أنضت في محاربة المازيا وإيطاليا، على رأسها الاتحاد السوفياتي، أن أبدته. وقد تجسد جوهر ذلك الإعلان عن «شكل الأشياء القادمة» واتخذ شكله النهائي في «إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة» الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/ كانون الأول سنة ١٩٦٠ تنفيذاً لما نص ميثاق المنظمة الدولية عليه من «الحقوق المتكافئة وحق تقرير المصير لكل الشعوب».

ولقد كان ذلك كله، ابتداء من «ميثاق الأطلسي»، إلى «ميثاق الأمم المتحدة»، إلى «إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة»، بمثابة تقنين دولي للتغير الذي ترتب على خروج الولايات المتحدة الأميركية منتصرة، من الحرب العالمية الثانية، على الحلفاء قبل الأعداء، وترتيبها على قمة عالم خرجت إمبراطورياتها القديمة من الحرب محطمة مهلهلة ومهلسة، وتمتعت الولايات المتحدة فيه بوضع القوة الرئيسية-الأعظم والأثرى والأقوى، بغير منافس إلا الاتحاد السوفياتي.

وكان الوضع الذي اتخذته الولايات المتحدة في ذلك العالم وضماً جديداً في العالم الحديث، لم تكن له سابقة في العالم القديم إلا الإمبراطورية الرومانية، وهو وضع حلت فيه محل الإمبراطوريات الأوروبية القديمة في إدارة شؤون العالم ومحاولة تشغيله لحسابها بغير حاجة إلى الإحتلال العسكري الاستعماري القديم، مستعيضة عن ذلك الإحتلال الأجنبي للمستعمرات بإحتلال «أقاليم الإمبراطورية» إحتلالاً داخلياً بالوكالة عن طريق النظم «الوطنية» الحاكمة والقوات العسكرية وقوات الأمن التابعة لتلك النظم.

غير أن كل تلك التغيرات في أوضاع الكوكب والقوى المسيطرة عليه كانت أبعد ما تكون عن اهتمامات ضباط شباب لم يكونوا، فيما بعد، يرون أبعد من مشكلة نادي الضباط، والعساكر الإنجليز في منطقة القناة.

ولنصغ إلى ما رواه محمد حسنين هيكل في كتابه «عبد الناصر - وثائق القاهرة»، وقد استخدمنا نسخته الفرنسية التي خاطب هيكل من خلالها العقلية الأوروبية متحسراً من أية محاذير قد تكون مارست «الرقابة الذاتية» باللغة العربية.

«في ليلة الثورة، بعث قائد المعسكرين، الرئيس عبد الناصر والملك فاروق، رسلاً إلى السفير الأميركي جيفرسون كافري. فلقد كان من الممكن، كما هو واضح، أن يتدخل الجيش البريطاني الموجود بمنطقة القناة، لصالح النظام القديم، وكانت لذلك التدخل المحتمل سابقة، نظراً لأن الإنجليز كانوا قد بحوا جديداً مسألة التدخل من عدمه، بمناسبة حريق القاهرة الذي كان قد وقع قبل خمسة أشهر فقط من الانقلاب (وقد استخدم هيكل هنا، في النص الفرنسي لفظة «الانقلاب» لا لفظة الثورة، وهو ما لا يمكن أن يفعل في نص عربي)، وكان سير رالف ستيفنسون، السفير البريطاني وقتها، ضد التدخل، بينما كان الجنرال أرسكين راغباً فيه، وفي النهاية، لم يتدخل الإنجليز. غير أن فرصة جديدة للتدخل كانت قد أتت لهم، في هذه المرة (ليلة الثورة) وكان على الرئيس عبد الناصر أن يأخذها في الحسبان. وهكذا فإنه اتخذ كل الاحتياطات العسكرية بأن بعث بلواء كلف بقطع طريق السويس، كما ارتجل خطأ دفاعياً، ووقع عدداً من القوات كاحتياطي للتصدي لأي هجوم محتمل من جانب البريطانيين.

«غير أن الأمر كان يتطلب جهداً سياسياً يتواءم مع الإحتياجات العسكرية. فقد أراد ناصر أن يعرف العالم أن الثورة مسألة داخلية لا تخص إلا المصريين وأنها لن تؤثر على مصالح الأجانب الذين يعيشون في مصر أو تمس سلامتهم. وكان ذلك السبب في أنه قرر في يوم الانقلاب، في الساعة الثالثة صباحاً، أن يبعث برسالة إلى السفير الأمريكي يشرح له فيها أهداف الثورة.

«إلا أن المشروع اعترضته عقبة غير متوقعة. فلم يكن أحد من الضباط الشباب (القائمين بالحركة) يعرف كافري، وقد بدت صعوبة توصيل رسالة كهذه إليه في ساعة متأخرة كهذه جلية للجميع، كما بدا أنه سيكون من الصعب أيضاً أن يصدقها. وإذا قال علي صبري أنه على معرفة بالملحق الجوي الأمريكي، فكان أن أركب بسرعة في سيارة انطلقت به إلى منزل الملحق، وبعد ما بنصف ساعة كانت رسالة عبد الناصر التي شرح بها موقف الثورة وكونها قضية داخلية ودعا فيها إلى تحذير البريطانيين من التدخل، في يد المستر كافري»^(٣١).

والطريقة التي يطرح بها هيكل - الصحفي المتمرس في مجال «تلوين» وتعميل (Slanting) الأخبار ذلك الاتصال الاستهلاكي بأمريكا، توحى بأن الغرض منه كان «جهداً سياسياً يتواءم مع الإحتياجات العسكرية» التي اتخذها عبد الناصر لتأمين حركته من تدخل البريطانيين بجزء أو بكل قواتهم التي تجاوز عددها ٨٠ ألفاً من قواعدهم القريبة من القاهرة بمنطقة القناة. وهذا، كما هو واضح طرح يجب التسوق عنده والتفكير فيه. فلو أن واحد من ألوية الجيش المصري لم يكن قادراً، بمساعدة عدد من عساكر «الخط الدفاعي المرتجل»، على صد هجوم بريطاني متصمم بالتصميم، لو كان الجنرال أرسكين قد تلقى تعليمات من حكومته بالتدخل. وبذلك فإن الحماية الحقيقية للثورة في ليلتها الأولى جاءت من الولايات المتحدة، وحكومة الولايات المتحدة كانت الجهة الوحيدة في هذا العالم الواسع القادرة على أن تكفل الحكومة البريطانية عن إصدار تعليمات لأرسكين بالتدخل عسكرياً لضرب حركة عبد الناصر واجتثاثها بحمام دم صغير. ولقد كان ذلك التدخل الأمريكي لدى بريطانيا منعاً لها من التدخل لصالح فاروق، أمراً متماشياً مع طابع الأشياء في سياق العلاقات الجديدة التي كانت أخذت في التشكل والاتضاح في مجال الإدارة الكوكبية لشؤون عالم ما بعد الحرب بين الولايات المتحدة وحلفائها السابقين من البلدان التي كانت تقوم بإدارة شؤون عالم ما قبل الحرب عن طريق إمبراطورياتها التي كان خروج أمريكا من تلك الحرب وهي تضع القوة الأعظم الرئيسية إيداً بأفولها. وفي مصر كان القرار الأمريكي بعدم التدخل لصالح النظام القديم، ذلك القرار الذي انصاعت له الحكومة البريطانية بلا تامل ولا مناقشة فيما بدا من همود قواتها ليلة الثورة، بداية لعملية تصفية الإمبراطورية البريطانية في ذلك الجزء من العالم، وتسليم المفاتيح للإمبراطورية الأمريكية.

وبفضل الإفتقار، إن كان الإفتقار يمكن أن يتمخض عن فضل، إلى الوعي بحقائق العصر وبحساباته المعقدة التي قال السادات أنه ظل يخشى منها على عبد الناصر، كان ذلك البعد الإمبراطوري الأمريكي غائباً تمام الغياب من أذهان الضباط الذين تصدوا لقيادة مصر، بل ولقد ظل غائباً من أذهان من «تخصصوا» منهم في شؤون السياسة الخارجية. ولنصغ مثلاً إلى محمود رياض، الذي تحول من ضابط مخابرات، إلى سفير، إلى مستشار للشؤون السياسية لعبد الناصر، إلى مندوب دائم لمصر في الأمم المتحدة، إلى وزير خارجية، وشغل ذلك المنصب الأخير منذ أوائل ١٩٦٤ إلى سنة ١٩٧٢ :

«كانت هناك أسباب للتوتر بين العالم العربي وبين الدول الغربية الكبرى (يعني الدول الأوروبية الكبرى) منذ مطلع القرن التاسع عشر، بسبب أطماع هذه الدول واحتلالها لأكثر البلاد العربية»^(٣٢).

«و«أطماع الدول الأوروبية الكبرى واحتلالها البلاد العربية» تعني «الوجود الإمبراطوري لتلك الدول، بشكله القديم القائم على الاحتلال العسكري المباشر لمعظم البلدان العربية»».

«وقد ظلت الولايات المتحدة، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، بمنأى عن هذا الصراع، مستغرقة في بناء مجتمعها وفي تطوير هويتها الوطنية، وتدعيم وحدتها والسيطرة على أراضيها التترامية الأطراف الحاصلة بأسباب الثورة والنماء»^(٣٣).

وهذا، مع كل الاحترام الواجب لعلم وزير الخارجية السابق وإلمامه بالتاريخ، مخالف للحقيقة كثيراً، ويبدو أن الوزير عندما كتبه فاتته السنوات منذ ١٨٥٠ إلى ١٩٤٥، وفاته «قدر أمريكا الجلي» الذي بدا يتضح بعد أن استكملت «تدعيم وحدتها والسيطرة على أراضيها التترامية»، بإعلان الاتحاد وشراء لويزيانا وضم تكساس ونيو مكسيكو وأوريجون وكاليفورنيا، واقتراش أرض القارة الشمالية من أقصاها

إلى اقصاها في القرن الماضي، لا في هذا القرن كما قال محمود رياض، وخروجها إلى العالم كقوة إمبراطورية صاعدة منذ سنة ١٨٩٨. فوزير خارجية مصر تصور أن الولايات المتحدة ظلت بمنأى عن الصراع الإمبراطوري رغم أن صعود الولايات المتحدة وروسيا كقوتين إمبراطوريتين عالميتين في أواخر القرن الماضي كان بمثابة البداية الحقيقية للمرحلة الخطرة من السياسات العالمية التي بلغت ذروتها بخروج الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من الحرب العالمية الثانية كأكبر قوتين إمبراطوريتين متنافستين على سيادة كوكب الأرض. ومن خلال ذلك التصور المغلوط لوقائع التاريخ الحديث وما أدى إليه من عدم فهم تاريخ العالم الذي نشبت فيه ثورة ٢٢ يوليو وحساباته المعقدة، استطرد الوزير قائلاً، (رغم كل مغامرات الولايات المتحدة الاستعمارية منذ ما قبل منتصف القرن التاسع عشر).

وبالتالي، فلم يكن لها (للولايات المتحدة) مطمح عسكري أو اقتصادي ذوبال في المنطقة العربية، مما استتبع أن العرب ظلوا رباحاً طويلاً من الزمن يتطلعون إلى الولايات المتحدة باعتبارها قوة دولية غير استعمارية لعلها تعينهم في نضالهم الدائم للتحرر من نير الاحتلال الأوروبي وخاصة بعد أن أعلن الرئيس الأمريكي ويلسون، إثر الحرب العالمية الأولى، مبادئه القائمة على حق الشعوب في تقرير مصيرها^(١٧).

ومن الواضح أن وزير الخارجية خلط هنا بشكل غير مفهوم بين الفقرة ٢ من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة الذي وقع في سان فرانسيسكو في ٢٦ يونيو/حزيران سنة ١٩٤٥، وهي الفقرة التي تنص على أن مقاصد الأمم المتحدة تشمل «إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس المبدأ الذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل شعب منها حق تقرير المصير، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الكفيلة بتعزيز السلم العالمي»، وبين النقطة رقم ١٢ من نقاط ويلسون الشهيرة، وهي التي تنص على «التنمية الذاتية للشعوب غير التركية من شعوب الإمبراطورية العثمانية وحرية المرور في مضيق الدردنيل». وربما تسبب التقارب بين «Self - Determination»، أي تقرير المصير، في الفقرة ٢ من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، و«Self - Development»، أي التنمية الذاتية، في النقطة ١٢ من نقاط ويلسون الأربع عشرة في ذلك اللبس الذي وقع فيه وزير الخارجية^(١٨). والذي حدث، على أية حال، فيما يخص ويلسون ونقاطه التي لم يرد في أي منها ذكر لمفهوم «تقرير المصير» (Self - Determination)، والتي أعلنها في خطبة القاها في ٨ يناير/كانون الثاني سنة ١٩١٨ باعتبارها بياناً عن أهداف الحرب العالمية الأولى وظل يضيف إليها «مبادئ» و«تفاصيل» وإعلانات» عديدة ومتباينة فيما القاه من خطاب أخرى بين ذلك التاريخ وتاريخ الهدنة، أنها عدلت تعديلات كبرى في مؤتمر السلام. ولعله كان يحسن بوزير الخارجية أن يتوقف طويلاً عند النقطة الأولى من تلك النقاط، وهي الخاصة بـ «حرية البحار»، ليدرك أن وودرو ويلسون، رئيس الولايات المتحدة، لم يكن بكل تلك الضخيرة الغيرية المحسنة إلى الشعوب، وأن نقاطه الشهيرة كانت بمثابة إعلان من الإمبراطورية الأميركية الصاعدة إلى الإمبراطوريات الأوروبية بأن الولايات المتحدة قد قررت الدخول معها في تنافس على العالم. ولقد كانت نقطة «حرية البحار» هذه هي النقطة التي وقفت في حلق السياسة البريطانيين وانصبّت عليها بالقدر الأكبر معارضتهم، من حيث أنهم كانوا قد ظلوا على إيمانهم بعدد السيادة على البحار، للأسطول البريطاني، وبمبدأ ميزان القوى الذي وصفه ويلسون - لأنه لم يكن قد بات مواتياً بعد لمرامي الولايات المتحدة - بأنه «لعبة كبرى، غير أخلاقية، قد باتت الآن معيبة ومدانة إلى الأبد»!

غير أن محمود رياض لم يتوقف، للأسف، عند شيء من ذلك، في معرض تلغفه على القول بأنه «ومن ثم، فقد كان جمال عبد الناصر في الستين الأولى بعد ثورة ١٩٥٢، أكثر ميلاً للتعاون مع الولايات المتحدة منه للتعاون مع الإتحاد السوفياتي، فقد قامت الولايات المتحدة، من جانبها، بقبول الثورة والاعتراف بها، وعاونت في تحقيق الاتفاق مع بريطانيا (على) جلاء قواتها عن قناة السويس عام ١٩٥٤»^(١٩). أي أن عبد الناصر، شأنه شأن سائر العرب، ظل «ردحاً طويلاً من الزمن»، هو الآخر، «يتطلع إلى الولايات

(*) وسنرى كيف اصطاد بيجين السادات والوفد المصري في كلب ديفيد بالخلط بين مصطلحي «Self - Rule» و «Self - Determination» .

المتحدة باعتبارها قوة دولية غير استعمارية عليها (تعينه) في نضاله للتحري من نير الاحتلال الأوروبي». ومن العجيب الغريب حقاً أن الوزير ما لبث أن ناقض نفسه لفوره في الفقرة التالية لذلك الكلام، فقال «على أنه أثر الحرب العالمية الثانية شرعت الولايات المتحدة في اتباع سياسة في الشرق الأوسط سيطر عليها عاملان كان لهما أكبر الأثر فيما نشأ، ثم تفاقم، من توتر في العلاقات العربية الأمريكية، كان أولهما «قيام إسرائيل في المنطقة» (والأقواس للمؤلف لا للكاتب المستشهد بكلامه، من حيث أن لفظة «قيام» هكذا وحدها في الخلاء تدعو إلى وضع أقواس حولها، وكان الأصوب والأصدق أن يقول «بعد إقامة الولايات المتحدة لإسرائيل») في المنطقة، والدور الذي مارسته الولايات المتحدة في تأييدها ودعمها بأسباب القوة والمنعة على حساب الشعب الفلسطيني»^(٣١).

والتسلسل في كلام محمود رياض هكذا :

أولاً : توترت علاقات العالم العربي بالدول الأوروبية الكبرى منذ القرن التاسع عشر بسبب ممارساتها الإمبراطورية.

ثانياً : ظلت الولايات المتحدة بمعنى عن ذلك الصراع.

ثالثاً : نتيجة لتباعد الولايات المتحدة عن ذلك الصراع، ظل العرب، رداً طويلاً، يتطلعون إليها باعتبارها قوة دولية عليها تعينهم في نضالهم الدامي للتحري.

رابعاً : ومن ثم ، فقد كان جمال عبد الناصر في السنين الأولى بعد ثورة ١٩٥٢ ميالاً للتعاون مع الولايات المتحدة.

خامساً : إلا أن الولايات المتحدة شرعت، إثر الحرب العالمية الثانية، في انتهاج سياسة قامت على دعم إسرائيل وتأييدها بأسباب القوة والمنعة.

وواضح من هذا التسلسل أن وزير الخارجية : إما أراد أن يقول أن جمال عبد الناصر لم يكن يعلم، طوال السنين الأولى بعد الثورة بانتهاج الولايات المتحدة لتلك السياسة الجديدة التي قامت على دعم إسرائيل وتأييدها، ولذا ظل طوال السنين ميالاً إلى التعاون مع الولايات المتحدة، وإما أن الحرب العالمية الثانية انتهت بعد السنين الأولى من ثورة ١٩٥٢، وأعقب انتهاءها انتهاج الولايات المتحدة لتلك السياسة تجاه إسرائيل.

لكن الحرب العالمية الثانية انتهت سنة ١٩٤٥، وإثر انتهائها، انتهجت الولايات المتحدة سياستها الإسرائيلية. فكيف أمكن أن يظل عبد الناصر لسنوات بعد ١٩٥٢ ميالاً للتعاون مع الولايات المتحدة على أساس التطلع العربي التقليدي إلى الولايات المتحدة كقوة دولية غير استعمارية عليها تعينهم؟ لم يوضح محمود رياض هذه النقطة فتركها غامضة ومرهقة للعقل. وبخاصة العقل حسن النية الذي يبدأ تعامله مع المشكلة من افتراض «أنهم» (الضباط الأحرار) لا بد كانوا يعرفون ما هم بسبيله، واستبعاد أنهم كانوا يلعبون لعبةً بالسماع ويسيرين على المبدأ الشعبي المصري العريق «الي تغلب به، إلعب به».

والذي حدث، فيما هو واضح من مسار العلاقة الخاصة التي نشأت بين الثورة والولايات المتحدة من أول ليلة للثورة، أن جمال عبد الناصر وصحبه الكرام كانوا قد راهنوا على أميركا : أميركا نقاط ويلسون الأربع عشرة وحق تقرير المصير (الذي لم يكن قد خطر لويلسون ببال)، أميركا القوة العالمية للاستعمار نصيرة الشعوب، أميركا الفنية القوية التي ستساعدنا ونشد أزرنا وتحمينا من الإستعمار. وبقوة ذلك الإيمان، دُفع علي صبري بمنتهى الاستعجال، كما يروي هيكل، بكل براءة وهذوء، إلى سيارة انطلقت تنهب به الأرض نهبا إلى بيت الملحق الجوي الأمريكي، لتوصيل رسالة الثورة إلى السفير الأمريكي. فهو تسابق بين النظامين القديم والجديد على «أميركا».

والواضح مما حدث بعد ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا كانتا قد بحثتا موضوع ذلك الانقلاب العسكري الذي بدأ في مصر، وانتهى بحثهما إلى الأخذ بوجهة النظر الأمريكية، وهي أن

بريطانيا كانت في مرحلة تصفية الامبراطورية، وكانت أخذة بالفعل منذ وقت، منذ مبادرات أرنست بيغن^(*) ووزارة العمال التي تولت حكم بريطانيا برئاسة كلمنت آتلي، سنة ١٩٤٥، في البحث عن بدائل لمصر لما قد تستيقه من قوات في منطقة الشرق الأوسط، وأن النظام القديم في مصر كان قد انتهى على أي حال، ولم يعد من الواقعية السياسية المجدية أن يحاول أحد دعمه والإصطدام، نتيجة ذلك، بكل القوى الوطنية في مصر، وأن الاعتبار الرئيسي الذي ينبغي النظر إليه فيما يخص أولئك الضباط القسامين بالإنقلاب على فاروق هو اعتبار الشيوعية. وذلك اعتبار أعطى الضباط الأحرار افضلية لدى الولايات المتحدة على كل من عداهم. فهم أولاً ضباط، وهم ثانياً قد خرج معظمهم إلى لعبة السياسة والحكم من معمل تفرخ يميني لا شك في يمينيته، هو معمل الإخوان المسلمين.

ويروي هيكل ما حدث خلال اليومين الأولين للثورة بوصفه :

«تسلسلاً للأحداث كان عظيم المغزى بالنسبة لوضع أمريكا ونفوذها : فمعلمها (سفيرها) كان آخر من شهد رحيل ما كان قد تبقى من النظام القديم (الملك) وأول من قام بينه وبين النظام الجديد اتصال. وقد هبت الولايات المتحدة على الفور لأقتحام فرصة ذلك الوضع، فزادت عدد الدبلوماسيين في سفارتها - وكان البعض منهم (وإن كنا لم نعرف ذلك وقتها) عملاء لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية - وبرهنت على أنها كانت ممثلة بالنوايا الطيبة تجاه مصر. وهكذا بات ثراء العالم الجديد (أمريكا) وقوته معدن لمساعدة أحد أقدم بلدان العالم (مصر) على الخروج من شرقة الإستعمار (!)»^(١).

فـ «النظام الجديد»، نظام ثورة يوليو، دخل الساحة تحت مظلة أميركا، فرحاً بكون «ثرائها وقوتها قد باتا معدن لمساعدة مصر في ظلّه على الخروج من شرقة الاستعمار»، وفي غمرة ذلك الفرح والاستبشار بشكل الأشياء القادمة، وشب ذلك النظام الجديد جذلاً من الرمضاء إلى النار، من مقالة الامبراطورية البريطانية التي كانت أخذة في الإنحلال والزوال، إلى نار الامبراطورية الأمريكية الفتية المندفعة بكل قواها إلى وضع الامبراطورية الكوكبية.

وبطبيعة الحال، لم يكن بالوسع أن يتوقع أحد من أولئك الضباط «الذين شغلته السياسة، وخرجوا من حصار الإنغلاق الذاتي، إلى التفكير في الآخرين، وارتبطوا ببعضهم البعض قبل تشكيل «الضباط الأحرار» بتنظيمات مختلفة: الإخوان المسلمين، ومصر الفتاة، والحركة الديمقراطية للتحرر الوطني، والمجموعات الإرهابية»^(٢) أن يتسع وقتهم ويعلو وعيهم إلى إدراك الأبعاد والحسابات المعقدة الجديدة للعصر الذي شاء حظ مصر أن يكونوا أقدر الجميع - لكنهم مسلحين - على إطلاق رصاصه الرحمة فيه على رأس نظام كان قد مضى عليه وقت طويل وهو يلفظ آخر أنفاسه، ويصيحوا بذلك، وفي حماية أعتى قوة امبراطورية، مالكين لمصر، متصرفين فيها وفي شعبها تصرف صاحب «الإبغادية» في عزّيته.

في تسجيلات السادات التي أوردها موسى صبري في كتابه، «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ورد هذا القول المفزع بحق : «وقد قيل لي أن عبد الناصر، الذي كان من المتأثرين بعلم الأرواح، سمع في إحدى جلسات تحضير الأرواح أن الذي سيخلفه هو أنور السادات»^(٣)، وهو قول بدا عصبياً على التصديق، بل وبدا أقرب إلى الإفتراء. غير أن أحمد حمروش أورد في كتابه «شهود ثورة يوليو»، هذا الكلام الذي شرح

(*) والذي لا يجب أن يغيب عن الذاكرة في شأن إرنست بيغن أنه كان وزير خارجية بريطانيا المسؤول عن «معاهدة بروكسل» (١٩٤٨) وعن القبول الفوري لمشروع مارشال، ودعم إنشاء حلف شمال الأطلسي في إبريل/نيسان ١٩٤٩، وكل هذه خطوات رئيسية على طريق «تسليم المفاتيح» للثورة الامبراطورية الكوكبية التي بزغت بعد الحرب، وكان حزب العمال البريطاني، وإرنست بيغن على وجه الخصوص، سباقاً إلى التسليم بواقعة حلولها محل الامبراطوريات الأوروبية، وفي مقدمتها الامبراطورية البريطانية. وكان ذلك التسليم العمالي من منطلق الـ Realpolitik، فرصة وينستون تشرشل الأخيرة لشن معركة أخرى، كان يعلم أكثر من غيره بأنه كان مقضياً عليها بالفشل، دفاعاً عن «الامبراطورية»، من منطلقات كانت في حقيقتها حزبية وعاطفية أكثر منها واقعية. فشرحتش، بعد كل شيء، كان هو الذي اشترك مع روزفلت في إصدار «ميثاق الأطلسي» في سبتمبر/أيلول ١٩٤١، ولم يقل بيغن وهو أخذ في تصفية الامبراطورية وتسليم المفاتيح- إلى الولايات المتحدة أكثر من تنفيذ تعهدات بريطانيا بذلك التسليم.

فيه إبراهيم بغدادي، الذي كان ضابطاً برتبة «يوزباشي» وقت بدء الحركة، وكان آخر عمل له منصب محافظ القاهرة، «نشاطه السياسي» قبل الثورة :

«كنت منتمياً للإخوان المسلمين أقوم بتدريب متطوعهم على ضرب النار خلف السجن الحربي بكوبري القبة، كما كنا تعقد جلسات لتحضير الأرواح عام ١٩٤٦ و ١٩٤٧»^(٥٩). وبعد نجاح الثورة، يقول نفس الضابط الحر إبراهيم بغدادي :

«نقلت إلى المخابرات التي كان الضباط يختارون لها بناءً على نجاحهم السابق وتوقعهم في أعمال المخابرات، وبدأت دراساتي (المقدمة) مع حسن التهامي»^(٦٠) وحسن بلبل وفريد طولان وعبد المجيد فريد في مدرسة المخابرات التي أقيمت بقصر الأميرة فايزة في حديقة الزهري، وكنا نستمع فيها إلى محاضرات من رجال وكالة المخابرات المركزية الأمريكية»^(٦١).

والسؤال هنا، بعد تلك النقلة من جلسات تحضير الأرواح إلى أنشطة المخابرات، هو من الذي كان محاضرو مدرسة المخابرات من رجال وكالة المخابرات المركزية الأمريكية يدربون إبراهيم بغدادي وحسن التهامي وكل أولئك الضباط الشباب على تقنيات وأساليب التجسس ليتجسسوا عليه؟ إسرائيل؟ والسؤال نفسه يثور عندما يقرأ المرء هذا الكلام لهيكل :

«كان ذلك هو الجو (جو الاستخبارات) ثراء العالم الجديد وقوته باتا معدين لمساعدة مصري ظل الثورة) على الخروج من شرنقة الاستعمار» الذي قام عبد الناصر في سياقة بالتصرف الذي ترتبت عليه أشياء كثيرة : فطلب السلاح من الأمريكين»^(٦٢).

والسؤال هو : من الذي تصور عبد الناصر أن الأمريكين كانوا سيؤدون به بالسلاح ليحاربه؟ إسرائيل؟ وما لم تكن قد فقدنا صوابنا أو قررنا التنازل عن العقل، يتحتم أن يكون الجواب على السؤالين : من الذي درب رجال السي آي إيه إبراهيم بغدادي وحسن التهامي إلخ للتجسس عليه، ومن الذي كان يمكن للأمريكين أن يزودوا عبد الناصر بالسلاح ليحاربه؟ - يتحتم أن يكون الجواب : الشعب المصري، قطعان العزبة التي مكنت الولايات المتحدة عبد الناصر من حيازتها. ولنعد إلى هيكل :

«وقد قال عبد الناصر للأمريكين أن أحد الأسباب التي أدت إلى قيام الثورة أن مصر كانت ذات جيش ضعيف، وأن ذلك الجيش هزم في فلسطين سنة ١٩٤٨ لأنه كان يحارب بذخائر فاسدة، وذخائر كان قد اشتراها بأسعار خرافية من بعض البلدان الأوروبية وتسببت في قتل أعداد من الجنود المصريين أكبر بكثير ممن مكنت المصريين من قتلهم من جنود الأعداء»^(٦٣).

فمن الساذج في كل هذا، ومن الذي يبيع الهرم لمن؟ هيكل؟ أم الشعب المصري؟ أم جمال عبد الناصر؟ لأنه من هم الأعداء الذين كان المصريون يريدون قتلهم في ١٩٤٨؟ الإسرائيليون. فهل كتب هذا الكلام ولعابه يسيل على ذقنه؟ أم تصور أن كل المصريين سيسمعونه ولعابهم سائل على ذقونهم؟ أم ترى ما قاله عبد الناصر للسفير كافري ولم يكن قد فطن بعد إلى أن كافري كان سفير القوة العظمى التي أوجدت إسرائيل على أرض فلسطين، وه أيدتها ودعمتها بأسباب القوة والمنعة، كما قال محمود رياض، فتصور - حقيقة وواقعاً - أن تلك القوة العظمى ستدعمه بالسلاح لجعل جيش مصر قوياً ويقتل من الأعداء (الإسرائيليين) أكثر مما يقتلون هم من جنوده؟.

(*) يحكي محمد إبراهيم كامل أنه خلال إقامة الوفد المصري بكلمب ديفيد «كان الوقت يضي ثقباً ملاً حتى يفرغ حسن التهامي من جولات المجهولة وينضم إلينا في الإستراحة. وكان الوحيد من بين أعضاء الوفد الذي ينزل في استراحة بمفرده.. فما أن يعبر التهامي مدخل الإستراحة حتى يتلاشى في لحظة جو الملل والتأويل والقلق، وكأنه ضغط على زر الكترولني، وينقلب إلى جو من البهجة والمرح والدعابة، وتبد الحياة في المجتمعين، ويشد انتباههم، ويصحو سمعهم، ويبدأ بأخر الأخبار. فيقول مثلاً أن موشي دايان قد وافقه منذ ساعة على عودة القدس إلى العرب. ثم يتكلم عن التصوف وتفسير الأحلام. وينقل إلى القصص والروايات ويحكي كيف أنه حل مشكلة المسلمين في الفلبين، وكيف استطاع أن يؤجل الثورة في الملايو لمدة ثلاث سنوات، وكيف عالج نفسه من السم الزعاف الذي دس له في الطعام أثناء زيارته لبعض الدول العربية فانسحب إلى غرفته وهو يتلوى من الألم وأغلق عليه الباب بالمزلاج لمدة ثلاث أيام لا يأكل ولا يشرب بينما هو يعالج نفسه بترياق السموم الذي يحمله معه دائماً. ثم يتكلم عن فوائد العنبر ومزايا غسل ملكات النحل، ثم يتوقف فجأة ويتكلم عن القدس، ويقول لي : «القدس أمانة في عنقك يا أخ محمد، فحذار أن تفرط فيها»

(محمد إبراهيم كامل : «السلام الضائع» ص ٥٢٨).

ويستورد هيك، جذلاً غير عابى فيروي أن عبد الناصر :

«شرح (السفير الأمريكي) أنه وإن كانت الثورة ثورة شعبية، فإن رأس حربة عناصر من الجيش، وإن الجيش هو الذي يقود. ولما كان الضباط لم يتسوا فضيحة الأسلحة الفاسدة سنة ١٩٤٨، فإنهم قروا أن يكون لديهم جيش قوي. فوق أنهم بحاجة إلى أن يكونوا اقوياء نفسياً (سيكولوجياً) وكذا على الصعيد العملي، حتى تتمكن مصر من الدفاع عن نفسها. وقال عبد الناصر لكافري أنه إذا ما رغب الأمريكيون في بيع السلاح لمصر، سيكون ذلك عملاً يرفع كثيراً من مكانة الولايات المتحدة، وتعد له بأن تلك الأسلحة أن تستخدم في الدفاع المشروع عن النفس»^(٨٦).

وبطبيعة الحال، لم يكن يوسع عبد الناصر أن يطلب من الأمريكيين سلاحاً ويقول لهم أنه سيستخدمه في ضرب بلد آخر، وكان من المقضي به أن «يتعهد» ألا يستخدم ذلك السلاح إلا في الدفاع المشروع عن النفس. غير أن تلك هي المشكلة بالذات: الدفاع عن النفس ضد من؟ لم تكن ليبيا القذافي قد ظهرت في ذلك الوقت كـ «خطر» يتهدد مصر. ولم تكن مصر معرضة لهجوم من جانب أي بلد أوروبي، أو أفريقي، أو أي بلد من آسيا - إلا إسرائيل. فإسرائيل البلد الوحيد الذي كان يمكن لمصر أن تتوقع منه هجومه وترغب في أن يكون لديها جيش قوي حتى تتمكن من الدفاع عن نفسها في مواجهة هجومه. وبذلك فإن ذلك الدفاع المشروع عن النفس الذي تعهد به عبد الناصر لكافري كان - في قاموس الاندماج الأمريكي الإسرائيلي - صنواً للعدوان. الدفاع عن النفس ضد إسرائيل = العدوان على إسرائيل. وحقيقة أن ذلك النظر الأمريكي لم يكن قد اتضح في ذلك الوقت بمثل ما يتضح اليوم في تسمية أي دفاع عن النفس ضد إسرائيل بـ «الإرهاب»، إلا أن جون فوستر دالاس قفنه بعد تلك المناجاة بين عبد الناصر وكافري بوقت قصير في مبدأ «من ليس معنا فهو علينا»، وبطبيعة الحال «من ليس مع إسرائيل فهو علينا»، ومن يدافع عن نفسه ضد إسرائيل يعتدي عليها وعلينا. فكيف أمكن أن تتوقع الثورة التي جعلت من نفسها رأس حربة وجعلت الجيش هو الذي يقود وقررت أن يكون لديها جيش قوي أن تتمكنها الولايات المتحدة من أن يصبح لديها جيش قوي وتتمكن من الدفاع ضد إسرائيل؟. ذلك ما تمين على عبد الناصر والضباط الأحرار أن يكتشفوه لأنفسهم بأنفسهم قبل أن ينقضي وقت طويل من ذلك اللوذ بعضن الولايات المتحدة «القوة العالمية» التي ستخرج مصر من شرنقة الاستعمار. إلا أن حكومة الثورة ظلت، إلى أن اشرق ذلك الوعي بأن أميركا لم تكن بكل تلك الخيرية وطيبة القلب، في الحزن الأمريكي^(٨٧)، وظلت أميركا مفتوحة الذراعين :

(*) «(كنت أقوم) بمحاولة لتجميع الإخوان والشيوعيين للعمل تحت قيادة الثورة، وخاصة في الجامعة ففوجئت بأن جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر يحضران لي في منزلي بكنات العباسية في الساعة الثانية والنصف بعد منتصف الليل ليبلغاني أن السفارة الأمريكية لم تنم الليل قلقاً من تكوين جبهة متحدة (وطنية) للطلبة في الجامعة. بل وأذكر أنني القيت خطبة مرة في بني سويف، وكان معي يومها الوزيران عبد العزيز علي وفتحي رضوان، فقلت إن «الثورة لا شرقية ولا غربية، بل ثورة مصرية». وسجلت الإذاعة تلك الخطبة، لكنها لم تدع. وبالحليل جاعني عبد الناصر بنفسه متسائلاً : «إيه ده اللي عملته في بني سويف؟ أهى السفارة الأمريكية متضايقة؟».

(شهادة يوسف منصور صديق، عضو سابق بمجلس قيادة الثورة. كتاب أحمد حمروش «شهود ثورة يوليو» ص ٤٨٣). «وكان قد رُشح للوزارة الدكتور السنهوري، لكن علي صبري قال إن تعيين السنهوري سوف يثير الأمريكان جداً، لأن السنهوري كان قد وقع ميثاق استكهولم الذي كنت قد وقعته مع زوجتي عام ١٩٥١.. وقد وجدت التيار في المجلس (مجلس قيادة الثورة) حذراً من إغضاب أميركا التي اعترضت على تعيين فتحي رضوان ونور الدين طراف باعتبار أن الوطنية المتطرفة تتلقى مع الشيوعية. وفي لقائي بمنزل عبد النعم (أمين) (وقد رأس المجلس الذي حكم على العاملين خميس والبكري بالإعدام في قضية كفر الدوار) بمسباركس، مستشار السفارة الأمريكية، قال لي هذا الأخير أن الوطنية المتطرفة تتلقى مع الشيوعية، وكان يشير بذلك إلى فتحي رضوان ونور الدين طراف».

«وأذكر أن الحذر من إغضاب الأمريكيين بدأ منذ مارس ١٩٥٢ (أي منذ ما قبل نجاح الحركة بشهور) عندما بدأت تشور مناقشات حول استخدام كلمة الاستعمار «الأنجلو - أمريكي» في المنشورات، والرغبة في اقتصار الحديث على الإستعمار البريطاني».

(شهادة خالد محيي الدين، العضو المؤسس بحركة الضباط الأحرار. كتاب أحمد حمروش «شهود ثورة يوليو» ص ١٥٠).

«فخلال السنوات الأولى من وصوله إلى الحكم، لقي عبد الناصر تشجيعاً كبيراً من الولايات المتحدة، حيث اعتبره صانعو السياسة الأمريكيين معتدلاً، وزعيماً من الممكن كسبه كصديق للغرب (لأمريكا). وعندما أراح عبد الناصر محمد نجيب وحل محله، عُيِّن كيرت روزفلت، رجل المخابرات الأمريكية، مستشاراً دائماً لرئيس وزراء مصر (عبد الناصر)، هو مايلز كوبلاند، في المكتب المجاور لمكتب الرئيس. وحتى بعد أن عقد عبد الناصر صفقة الأسلحة مع روسيا، سنة ١٩٥٥، ظل المتخصصون في الشؤون العربية بوزارة الخارجية الأمريكية ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية متشبثين بالأمل في أن يظل عبد الناصر، بالأساس، موالياً للغرب (الولايات المتحدة). والواقع أن كيرت روزفلت صرح للصحفي البريطاني ستيفن باربر، من صحيفة الصنداي تلغراف أنه، إذ يستعيد ذكريات تلك الأيام، يشعر بأن «عبد الناصر كان قد بدأ يفسد» وقت عقد الصفقة الروسية. وعندما صحح باربر كلامه قائلاً «تقصّد التشيكية»، أجاب قائلاً : «كلا، كلا. إنها لم تكن صفقة تشيكية على الإطلاق! فانا الذي اخترعت حكاية التشيكية هذه! وقد حدث الأمر هكذا : كنت جالساً مع عبد الناصر في مكتبه ذات صباح، عندما دخل أحد معاونيه وقال أن السير همفري تريفيليان، السفير البريطاني في مصر وقتئذ، والمندوب السامي في عدن حالياً (وقت جرى الحديث بين روزفلت وباربر) كان بالمبنى وقد جاء طالباً مقابلة عبد الناصر. فسألني عبد الناصر ماذا تظنه يريد؟» وقلت أنه جاء ولا شك بشأن الشائعات التي كانت قد بدأت تلحظ في الجو حول الصفقة الروسية. فقال عبد الناصر : «وما الذي سأقول له؟» وقلت غفو الخاطر «أوه، قل له أنها ليست صفقة روسية بل تشيكية. فذلك حري بال جعلها تبدو كبحر في السماء». فبالسياسة الأمريكية اتصفت بالتناقض مع نفسها بشكل غريب، وربما كان ذلك راجعاً إلى التنافس على صنع السياسات بين وزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية^(١)»^(٨٧).

ويفسر محمود رياض ذلك التراوح في العلاقات الأمريكية بالثورة بقوله أنه «رغم ما بدا من رغبة الإدارة الأمريكية في تقبّل الثورة في مصر ومدّ يد العون لها، كانت هناك أيضاً رغبة مستترة في تطويقها وترويضها لتكون في خدمة الأهداف الأمريكية في المنطقة^(٨٨)»، وكان في ذلك ما يدعو إلى الدهشة والاستغراب أو الاستهجان لـ «عذر الأمريكيين». ويستطرد وزير الخارجية قائلاً :

«وقد ظلت السياسة الأمريكية تتراوح بين هذين الاتجاهين (أي «تقبّل الثورة ومدّ يد العون لها» و«الرغبة المستمرة في تطويقها وترويضها لتكون في خدمة الأهداف الأمريكية بالمنطقة»، وكان هناك تعارضاً بين التقبّل للثورة والرغبة في ترويضها، وكان التقبّل للثورة ومدّ يد العون لها لم يكن إلا لترويضها ووضعها في خدمة الأهداف الأمريكية بالمنطقة). فكلما كان يغلب عامل التفهم، كانت العلاقات مع مصر تزدهر كما حدث حين تمسّس الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور للسودان الثلاثي سنة ١٩٥٦، وخلال سنوات حكم كندي (١٩٦٠ - ١٩٦٣). وكلما تغلب عامل الضغط والتهديد، توترت العلاقات كما حدث عندما سمحت الولايات المتحدة عرضها لتمويل السد العالي عام ١٩٥٦، ثم بعد ذلك خلال حكم ليندون جونسون بسبب انتحيازه البالغ لإسرائيل (!) وممارسته لأسلوب ثبت فشله من قبل في التعامل مع عبد الناصر. فقد قرر قطع المعونة الاقتصادية عن مصر سنة ١٩٦٥، ولم تكن تتجاوز مائة مليون دولار تستخدم في إمداد مصر بالقمح بشروط ميسرة في السداد. وكان دافعه في هذا الإجراء المتعسف موقف عبد الناصر المعارض لبعض سياسات الولايات المتحدة سواء في الشرق الأوسط، أو الكونغو، أو فييتنام. وفي الليلة التي علم فيها جمال عبد الناصر بهذا القطع، كنت معه في منزله، عندما قال لي معلقاً : «متى يفهم جونسون أن متاعب أمريكا في المنطقة ليست بسبب شخص جلال عبد الناصر أو بلد اسمه مصر. ولكن متاعب أمريكا هي بسبب سياسة أمريكا نفسها. أنهم لا يجيدون التعامل إلا مع علاء مثل كميل شمعون الذي أنزلوا قواتهم بسببه في لبنان (١٩٥٨) ومثل شاه إيران الذي جعلوه يتحالف مع إسرائيل ضدنا. إن المجتمع الأمريكي مجتمع قوي وعظيم... ولكنهم جاؤوا لنا برئيس يتعامل بمنطق قطاع الطرق مع شعوب تعيش في القرن العشرين (١) ثم خرج عبد الناصر ليلقي خطاباً جماهيرياً في بورسعيد ٢٢ ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٥ أعلن فيه موقفه من قطع المعونة الأمريكية عن مصر بعبارة المشهورة : فليشرع الأمريكيان من البحر، وإذا لم يكفهم البحر الأبيض، فليشربوا من البحر الأحمر^(٨٩)».

وقد اسقط وزير الخارجية - ربما لدواعي الدبلوماسية المذهبة - تفصيلين هامين من هذه الحكاية، أولهما أن عبد الناصر أعلن أنه، رداً على قطع المعونة، لن تسدد مصر ما عليها من ديون لأمريكا، وإذا لم يعجب ذلك الأمريكيان، فليذهبوا ويشربوا من البحر. أما التفصيل الثاني فهو واقعة المبادرة بالاعتذار للأمريكيين، وهو تفصيل لم يقترب منه محمود رياض إلا بمقدار قوله :

«إن مثل هذا التعبير كان قاسياً بالطبع في التعامل مع قوة عظمى كالولايات المتحدة. ولكن عبد الناصر كان رجل ثورة، وكان يرى أن قوته الأساسية لا تكمن في مركزه الرسمي كرئيس للجمهورية ولكن في إيمان رجل الشارع في الوطن العربي به، وفي قدرته على استنثاره وتعبئته على مستوى شعبي مما كان يفرض عليه

مصارحته (مصارحة رجل الشارع) تماماً بحقائق الموقف دون اللجوء للدبلوماسية الهادئة داخل المكاتب المغلقة التي كانت تغيد الولايات المتحدة وتضرب موقفه هو^(٢١).

فوزير الخارجية، تماماً كما جعل استجابات عبد الناصر للسياسة الخارجية الأميركية ذات البعدين المتكافئين : «تقبل الثورة ومد يد العون لها» وترويضها لتكون في خدمة الأهداف الأميركية، تبدو كما لو كانت «تأرجحاً للسياسة الخارجية الأميركية بين هذين الاتجاهين»، بقوله ان «العلاقات كانت تزدهر» (من جانب مصر) متى تغلب عامل «التفهم» (من جانب أمريكا)، وكانت تتوتر (من جانب مصر) متى تغلب عامل الضغط (من جانب أمريكا)، قال إن عبد الناصر استجاب لقطع المعونة بتحصي أمريكا علناً، في مخاطبته للشارع المصري والعربي باعتبار ذلك التحدي «الذي كان قاسياً بالطبع في التعامل مع قوة عظمى كالولايات المتحدة»، شيئاً كان يفرضه على عبد الناصر واجب «مصارحة الشارع بحقائق الموقف» وتناسى وزير الخارجية تماماً أن تلك لم تكن «مصارحة» للشارع، بل جعجة غوغائية قصد بها التمويه عن اللطعة التي وجهتها أمريكا إلى مكانة «الزعيم» في عين الشارع، وأن «الدبلوماسية الهادئة داخل المكاتب المغلقة» بدأت بعد تلك الجعجة أمام الشارع، عندما سارع عبد الناصر بإرسال هيكل وعبد الحكيم عامر والسادات لمصالحة السفير الأمريكي والاعتذار له على النحو الذي اعترف به السادات في معرض هجومه على هيكل في تسجيلات موسى صبري : «مثلاً عندما خطب عبد الناصر وقال للأمريكان إذا ما كانش عاجبكم اشربوا من البحر الأحمر والبحر الأبيض، الأمريكان اتصلوا بهيكل، وكان هو صلة الوصل، وعبد الناصر قال له الحق يا هيكل روح صالحهم. وطلب من عبد الحكيم أن يذهب مع هيكل لمصالحة السفير الأمريكي وكان السفير يستعد للسفر، وعبد الحكيم أصر على ذهابي معهم، وذهبنا إلى منزل هيكل واستمرينا إلى ساعة متأخرة من الليل لاستيضاء السفير الأمريكي»^(٢٢) وبطبيعة الحال لم يتسع واجب «مصارحة الشارع تماماً بحقائق الموقف» ليشمل تلك الجلسة الليلية الطويلة لاسترضاء السفير الأمريكي.

لكن، ذلك كله لم يتمخض في النهاية عن «مد يد العون للثورة». ففيما يخص الأسلحة، يقول هيكل :

«والواقع أن الأسلحة النارية الوحيدة التي وُهدتها الولايات المتحدة لمصر كانت زوجاً من المسدسات كويات عيار ٢٨ مطعماً بالفضة جاء به دالاس إلى مصر لتقدمه هدية إلى الجنرال نجيب. وعندما سمع وينستون تشرشل بأمر هذين المسدسين، تلقن ثانية إلى الرئيس الأمريكي أيزنهاور محتجاً على المغزى الرمزي لتلك الهدية. فقد كانت تلك، فيما قاله لايزنهاور، علامة سيئة سيكون من شأنها أن تشجع المصريين (وكان قد تلقن إلى أيزنهاور قبل ذلك محتجاً على فكرة قيام الولايات المتحدة بتزويد المصريين بأي جزء من الأسلحة التي طلبها عبد الناصر، لأن المصريين سيقتلون بها الجنود الإنجليز الذين سبق أن قاتلوا تحت إمرة أيزنهاور في الحرب العالمية الثانية)»^(٢٣).

وبعدها بقليل، سحب الأمريكيون عرض تمويل بناء السد العالي.

منذ نجحت حركة الضباط الأحرار في الاستيلاء على الحكم، لم يتوقف الحديث عن ذلك الشيء المبهر المسمى بـ «الديمقراطية». غير أن النشاط البالغ الذي اتصف به «المثقفون» و«صناع الرأي» والأمناء على شرف الكلمة وغفة الرأي وكل تلك الأشياء السامقة، أضر كثيراً بالأشياء التي من هذا الصنف المستورد من المفاهيم. فالاستماتة في «الالتزام» (بالزعيم وبالنظام - لا بـ «البلد» ومصالح الملايين التي تزحمه)، والتفاني في الولاء (طلباً للرزق أو خوفاً من «الأجهزة»)، والتفني في الدفاع والتبرير والتمويه، تمخضت جميعاً عن ضرب غريب من التميع، من السيوالة، أصاب اللغة. وضع مضامينها، وشوه المفاهيم التي تعبر عنها الألفاظ. ومن أخطر تلك المفاهيم : الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والقانون وسلطته، والحرية الفردية والكرامة الإنسانية. فكل تلك مفاهيم لا تستقيم حياة إنسانية بدونها. بل ولا يبقى للحياة مبرر متى حرم الكائن الإنساني منها.

وفيما يخص الديمقراطية بالذات، كانت لمصر معها:

تجربة فريدة بحق. فمنذ القرن التاسع عشر كانت هناك مجالس نيابية، حاول حكام مصر في ذلك الحين، وهم أتراك ونصف أتراك، أن يستغلوا لحسابهم، وجندوا بالفعل عدداً من الأعوان والأذناب، ولكن كان هناك دائماً من يتصدون للقهر والظلم، وشهدت تلك المجالس مواقف مجيدة كان نواب الشعب فيها يدافعون عن الدستور ضد سلطة الحاكم. ويؤكدون سيادة الشعب ويحمون حقوقه. كانت تجربة ديمقراطية مبكرة، سبقت نظيراتها في كثير من البلدان الأوروبية، وكانت شادة بالغة الدلالة على أن الشعب يستطيع أن يجني من الديمقراطية مكاسب هامة، مهما كانت قوة التيارات التي تقف في وجه تطوره. ولقد كانت تلك التيارات قوية بغير شك. فقد كان هناك القصر (الخدوي في البدء، ثم الملوك بعد ذلك)، وكان هناك الإنجليز. وكان هناك أعوان يستطيع الحكام شراءهم بالوعود والمصالح ولم يكن الطريق سهلاً على الإطلاق. ومع ذلك، كان الشعب يؤكد حقوقه ويدافع عن حرياته في كل فرصة تتاح له.

ورحين قامت الثورة سنة ١٩١٩ في مصر، لم تكن الثورة التي عمت البلاد من اقتسامها إلى اقتسامها، والتي شاركت فيها الطبقات الدنيا والوسطى وكثير من شرائح الطبقة العليا، ولم تعرف تفرقة بين مسلم وقبطي في الكفاح من أجل الوطن - لم تكن ثورة ١٩١٩ كفاحاً ضد المحتل الأجنبي فحسب، بل كانت في البرق ذاتة جهاداً من أجل تأكيد الديمقراطية والحقوق الدستورية. وكان من أبرز مظاهر النضج السياسي في ذلك الحين وجود وعي كامل بأن الكفاح من أجل الاستقلال والكفاح من أجل الديمقراطية لا يتفصلان^(١).

وهناك ما هو أهم من الكفاح من أجل الاستقلال : الكفاح من أجل أن يكون للاستقلال معنى. لأنه أي قيمة هناك لاستقلال شعب يتخلص من احتلال أجنبي ليجد نفسه في قبضة احتلال داخلي من جانب قواته المسلحة التي تعتبر أنها استولت على البلد كغنيمة حرب، وتعامل الشعب بعد ذلك باعتباره شعباً هزم أمامها في معركة وبات متعياً عليه أن يخضع ويستسلم وينفذ ما يؤمر به؟ وكل ما هنالك من فرق بين مثل ذلك الاحتلال الداخلي والاحتلال الأجنبي أن المحتل الأجنبي يعتبر من يقاومونه «وطنيين متحمسين»، أو إذا كان احتلالاً كالاحتلال النازي، يُبان الحرب العنيفة الشائنة، للبلدان المحتلة، أو الاحتلال الإسرائيلي، بعدها، للأرض المحتلة. يعتبرهم «مخربين وإرهابيين»، بينما يعتبر الاحتلال الداخلي من لا يخضعون ويستسلمون «خونة» و«عملاء».

وفي حوار مع صلاح نصر، ظل الصحفي عبدالله إمام يدور حول ذلك السؤال، وأميراطور دولة المخابرات الذي أنزله النظام عن عرشه وحاكمه كإجراء ضرورة يراوغه ويغفل من بين أصابعه، المرة تلو المرة، كالزئبق :

«س - سؤال أخريثور هنا عن مهمة المخابرات. مهمتها حماية من؟ الوطن أم النظام السياسي القائم فيه، وبمعنى آخر، هل هي عين الوطن أم عين الحاكم؟»

ج - إذا نظرنا نظرية موضوعية (٢) فإنه يمكننا أن نقول أن النظام والحاكم في أي دولة هو الممثل الشرعي أمام دول العالم.. وقانون المخابرات العامة الذي كتبت أعمل على أساسه صدر من «مجلس الأمة»

(أي «صدر من «البرلمان» من الهيئة التشريعية، كما لو كان لمثل تلك الأشياء وجود حقيقي متجسد في «مجلس الأمة») ويض على أن من بين مهام المخابرات حماية نظامها الاشتراكي. ودعني أتساءل . من هم اعداء النظام الاشتراكي، ومن هو عدونا الأساسي (بمعنى أن كل عدو للنظام «الاشتراكي» - العدو الأساسي.. إسرائيل؟) إذن لقد أصبح من واجبي في خدمة الأمن القومي للدولة بموجب القانون الذي اقره ممثلي الشعب في مجلس الأمة أن أحمي أرض الوطن من أعدائه، وأن أحمي النظام الاشتراكي، وهنا لا تكون المخابرات عيناً ولا أذنًا للحاكم، بل وأذنًا للوطن الذي ارتضى النظام الاشتراكي...» (١٨٩).

فالجلاذ القديم، قرين هيملر في النظام الهتلري، ويريا في النظام السوفيياتي في عهد ستالين، يتحول فجأة إلى ديماغوج ويولد بأساليب السوفيياتيين التي قد يكون قرا عنها في أحد التقارير السرية أو سمعها أثناء جلسة من جلسات التعذيب، ويضع المقدمة، وهي أن الحاكم هو الدولة، وينتهي إلى «النتيجة المنطقية»، وهي أن «المخابرات» عندما تحمي الحاكم، لا تكون عيناً له وأذنًا (ومخليا وأنبياء) فحسب، بل وأذنًا وعينا للوطن المفدى الذي تحميه من أعدائه الخارجيين والداخليين على السواء، باعتبار أن كل من خالف الحاكم الرأي عدو للوطن.

وعندما سأله عبد الله إمام عن «قضية حرية المواطن، وأين تقف المخابرات من هذه الحرية - أو بمعنى آخر، ما هو مفهوم حرية المواطن من وجهة نظر المخابرات؟»، قلب السؤال، في إجابته، إلى «حرية المعلومات» :

«أنها فعلاً قضية هامة. ولكن لنبدأ بارضية نظرية سريعة. الواقع أن هناك اجتهادات ونظريات تعبر عن مدى السرية التي يجب أن تتميز بها أعمال المخابرات. هناك من يقول أنه يجب أن يصرف المواطن الحقيقة بأكملها.. إننا لا ننسى الهجوم العنيف - في الستينات - على المخابرات المركزية الأمريكية التي وصفها كتاب الغرب بأنها «حكومة خفية أو مستترة» تمثل أحياناً أهمية قصوى في رسم السياسات والاستراتيجيات» (١٩٠).

وبالطبع، لم يتهور الصحفي فيسأله أن يجيب ولا يتوارى وراء ذلك الهراء. ولم يكن بوسعه أن يجيب، لأنه، فيما يخصه، أية حرية تلك التي كان يتحدث عنها ذلك الصحفي؟ وأي مواطن؟.

وعندما عاد الصحفي، فسأله «هل معنى ذلك أنكم لم تقوموا بالتعذيب؟»، أجاب :

«إن الحرب النفسية المسعورة التي تعرض لها الجهاز، سواء سنة ١٩٦٧ لأسباب سياسية محضة سلكشف النقاب عنها قريباً بإذن الله (وكان عبد الناصر نفسه هو الذي أعلن بعد هزيمة ١٩٦٧ عن «سقوط دولة المخابرات المنحرفة») وهنا نريد أن نقول أن المخابرات العالمة ليست عصاة من الأفراد تتابع المواطنيين وتقبض عليهم وتعذيبهم ليعترفوا، إنما هي جهاز علمي انشئ على أساس علمي مستفيداً من كل الخبرات في الدول التي سبقتنا.. المخابرات جهاز منظم تنظيماً علمياً على أساس التخصص وتوزيع المسؤوليات على الأفراد كل فيما تؤوله له قدراته، وليست المخابرات مجموعة من ضباط الجيش أو الشرطة كما يتصور البعض، بل هي تضم كفاءات ومؤهلات علمية من خريجي الجامعات في مجالات متعددة، ففهم القانونيين، وخريجو العلوم السياسية والآداب، والالسن، وكلية العلوم، والمهندسين إلخ (والمصريين ينظرون نظرة إعلاء واحترام لأمثال أولئك «المعلمين» ولا يمكن أن يتصوروا أنهم يفعلون شيئاً رديئاً) وهنا تختص إدارتي التجسس والأمن بمكافعة التخابر والتأمر وهما اللذان قاما بجميع العمليات التي اكتشفتها المخابرات.. وهل من المعقول أن ينشئ قسم للتعذيب يرأسه رئيس الجهاز وهو بدرجة نائب رئيس وزراء وهي المسؤول عن المنشآت الضخمة التي شرحنا لك والتي تعد هذه القضايا (عمليات التعذيب وما إلى ذلك) جزءاً ضئيلاً منها. هل من المعقول أن يتفرغ رئيس الجهاز هذا ومعه نائب وزير ووكيل وزارة للتحقيق في بعض القضايا ومعهم جندي حراسة كما نشرت بعض الصحف؟» (١٩١) أي أنه تكان أرفع من تلك القضايا الصغيرة كالتعذيب وما إليه، وإن كان قد وقع تعذيب فالذين قاموا به كانوا مؤسسين من خريجي الجامعات والمتخصصين الساهرين على حماية الوطن المفدى من التخابر (العدو الخارجي) والتأمر (العدو الداخلي).

وفي تسجيلات موسى صبري، يسأل السادات قائلاً «إذا كان عبد الناصر بهذه القيم، لماذا قبل إجراء التعذيب للمعتقلين. بل وصل التعذيب إلى حد القتل؟» فأجاب السادات، الذي لم يكن بوسعه إلا أن يجيب كما أجاب وإلا ووط نفسه في مسؤولية تلك «التجاوزات»، متى استخدمنا التعبير الرقيق المفهف الذي استخدم في الصحافة المصرية «إنني أقول أن هذه العملية (عملية التعذيب إلى حد الموت) مرت بمراحل عديدة.. ولا أعتقد أنهم كانوا يوصلون إليه عمليات التعذيب، وربما بعد ما تقع.. ويقنونه أنهم اضطروا إليها لكي يعترف المتهم.. أو المعتقل.. إلى آخر هذه المبررات» (١٩٢) غير أن السادات ما يلبث أن

يعود إلى الحكاية من زاوية أخرى :

«مخالصة القول ان عبد الناصر بعد ١٩٦٥ وقع في قبضة الصراع ولم يستطع الإفلات.. ولكن الأجهزة كانت قد أخذت مداهم في امتحان الكرامات» (امتحان الكرامات، والصدى عن التعذيب والقتل) تحت بند الأمن والأمان. وشهادة «انا دخلت على عبد الناصر في فبراير ١٩٦٧ في حجرة مكتبه ووجدته واضعاً رأسه بين يديه وهو يقول لي «البلد يا أنور تحكمها عصابة» (١) كان Conscious (هكذا بالانجليزية، بمعنى «كان واعياً حتى يتجنب القول مكان يعرفه») ولكنه كان عاجزاً عن اتخاذ أي قرار مع عبد الحكيم وجماسته (أي أن إصرار الحقة كانوا عبد الحكيم عامر - الذي صعد إلى بارئيه وقيل منتحراً - وبطائنه، لا عبد الناصر والسادات) وكان عبد الناصر يعلم مدى ما وصلت إليه القوات المسلحة من تفكك وخاصة بعد حرب اليمن، وكان الهدف أن تكون هذه الحرب لتدريب القوات المسلحة لكنها تحولت إلى شراء ثلاثات وجمع ذهب (الرصيد الذهبي للجنيه المصري من خزائن البنك المركزي) وكلام فارغ...»^(٢).

لكن السادات، في النهاية، لم يواصل التعذيب :

«أقول مرة أخرى.. كل هذه العوامل.. الصراع.. والعوامل الشخصية (التربيع والصراع على السلطة وجمع الذهب والكلام الفارغ) واستغلال نقطة الأمن (أمن الزعيم وبقاء النظام) أدت إلى ذلك الوضع.. كثرة الاعتقالات.. ثم وقائع التعذيب»^(٣).

وأثر ذلك، عقد موسى صبري مقارنة بين أسلوب عبد الناصر وأسلوب السادات في التعامل مع من شكلوا خطراً على «أمن الزعيم وبقاء النظام»، قال خلالها :

«..ومعروف تاريخياً أن عبد الناصر كان يقول دائماً : الحل في يدي، قرار باعتقالهم في ٢٤ ساعة»^(٤).

ثم قال كلاماً مبهماً معناه أن تلك لم تكن طريقة السادات، لكنه، في حديثه إلى رشاد كامل بمجلة روز اليوسف، الذي أشرنا إليه قبلاً، قال بمنتهى البساطة أن السادات لم يعن حتى بإلقاء نظرة عابرة على كشف من ١٥٢٦ مصريين اعتقلوا في سبتمبر/أيلول ١٩٨١ خلال ٢٤ ساعة، تماماً كما كان عبد الناصر يقول دائماً، لأنه - حسب كلام موسى صبري - لم يكن معقولاً أن يقرأ الرئيس كل ذلك الكشف الطويل العريض..

فالإعتقالات والتعذيب وكل صنوف إرهاب الدولة المكونة أساساً من أناس مسلحين تحولوا إلى «عصابة» كما شكا عبد الناصر إلى السادات ورأسه يكاد ينفجر بين يديه اشتغلت بـ «جمع الذهب»، كما قال السادات، للمواطن الذي لم يستطع صلاح نصر أن يتذكره أو يتذكر شيئاً يخص «حريته»، فتحدث عن «حرية المعلومات» التي قرأ عنها في الصحف الأميركية، باتت طريقة حياة تصحوص مصر و«تكديح» وتنام وهي تمارسها. وعندما يتعرض النظام لنكسة أو هزة أو يرتعب من شيء، يسارع بـ «تطهير» نفسه وتنظيف سمعته، كما حدث عندما أعلن عبد الناصر وهو جريح حتى الموت بعد «نكسة» ١٩٦٧، وكما فعل السادات بعده في مناسبة تلو مناسبة، عن «سقوط دولة المخابرات»، وزوال عهد «مراكز القوى»، واللؤذ بالديمقراطية المقدسة والشعب «مصدر السلطات». وفي غمار تلك التشنجات التي ظل النظام يصاب بها، كان أبطاله يسارعون بتبرئة أنفسهم من كل «التجاوزات». مثلاً، أحمد أنور، قائد الشرطة العسكرية بالجيش، ثم الوزير برئاسة الجمهورية، سارع بالرد عندما سئل «أنت متهم بتعذيب المعتقلين.. ما هي أقوالك»، فقال :

«لم يحدث تعذيب للمعتقلين مطلقاً بواسطة البوليس الحربي. كان ذلك يتم في السجن الحربي، بمعرفة حمزة البسيوني. وعندما علمت بما يحدث (١) طلبت حمزة البسيوني لمقابلي فرفض الحضور، وأبلغت جمال سالم (متروك) بذلك، ثم تخليت عن وضع السجن الحربي تحت إشرافي. إن جميع الضباط والسياسيين الذين وضعوا في المعتقل تحت إشراف البوليس الحربي لم يعذبوا إطلاقاً.. بل إن محمود عبد اللطيف الذي اعتدى على جمال عبد الناصر أمضى أيامه بعد الاعتداء في غرفة ملهقة بمكتبي ولم يدخل السجن. كان الجرح غير ملائم لاجتماع النشبة في الإسكندرية، وقد فوجئنا بإطلاق النار على جمال عبد الناصر، وتم اعتقال محمود عبد اللطيف، وقد اعتدى عليه بعض الضباط بالضرب، لكنه رفض الاعتراف رغم أن جمال بلغعت هذه بغضه بالطبقة حوله. وعندما أمرت بتغيير هودومه وغسيل وجهه بدا يعترف بجراة وشجاعة وكان مثلاً للمصري الذي لا يخشى في الحق شيئاً. وقد قال صراحة أنه اعتدى على عبد الناصر مقتنعاً أن اتفاقية الجلاء لم تكن لأصلح البلد وأن معاهدة ١٩٣٦ أحسن منها.. وبعد مناقشة طويلة معه اقتنع بخطأ رايه ونقم على المصامي هندوي دوير الذي ضلله. وعندما فكرت في إرسال عشرة جنيتات لزوجته، قال لي جمال عبد الناصر «خُليهم ١٥ جنيه كل شهر»...»^(٥).

غير أن كل ذلك «التنظيم العلمي وتوزيع المسؤوليات على الأفراد» الذي تحدث عنه صلاح نصر، وكل ذلك النشاط المحموم المتصف بالتصميم والحزم في حماية «وحدانية» الحاكم، لم يكن - في النهاية - في مصلحة الحاكم/ الإله الواحد الأحد، أو في مصلحة «عباده»/رعاياه/قطاعه، أو حتى في مصلحة جلاديه. فبعد أن نزلت إسرائيل بالقبضة الأميركية الماحقة على رأس الزعيم/الإله الواحد في سنة ١٩٦٧، «كان الزعيم يستمع إلى الراديو ويكي.. ويستمع إلى الإذاعات الشاملة.. والعواصم العربية الشاملة.. والقصص عن الجيش المصري الذي عاد جنوده إلى مصر حفاة، ويكي»^(١٧).

وكان الزعيم قد عقد مؤتمراً صحفياً وعد الإعلام العالمي فيه بأننا «سندمر إسرائيل على كل الجبهات». ولم يكن الزعيم يصدق أنه سيدمر إسرائيل على كل الجبهات. لكنه كان محاصراً. كان قد أصبح «كعب أخيل» الذي تضرب منه مصر، الذي تستدرج إلى المصيدة بفعله وتدمر. يوضع عنقه تحت نعل إسرائيل، بلا مخرج إلا الاستسلام.

وفي كتاب موسى صبري الفاجع، تحت عنوان «شهادتان للتاريخ»، يورد «شهادة الفريق محمد فوزي» أمام «لجنة تسجيل التاريخ» في اجتماعها المخلوق ويقول أنها شهادة استمرت تسع ساعات، وأن السادات صرح له بالإطلاع عليها ليقف منها على أسباب هزيمة ١٩٦٧ الماحقة. تلك الشهادة التي تكسر القلب كشفت، ربما أكثر من أي شيء آخر، عن الكيفية التي أصبحت «وحدانية» عبد الناصر بها مقتل مصر. وإن كان هناك من لا تزال لديه الجرأة والصفاء على القول بأن مصر لم تتلق في بداية العقد الرهيب الذي بدأ بمصيدة يونيو/حزيران ١٩٦٧، وانتهى بمصيدة كامب ديفيد، طعنة في مقتل طرحتها أرضاً، وأسلمتها لأعدائها ذبيحة معدة لتقطيع الأوصال، فليُنظر إلى ما هو حادث لمصر اليوم، ويقف فمه ويسكت أو يتكلم فيشير على المخرج من الجب الذي تدحرج إليه الذبيحة بإصرار.

وفيما يلي النقاط الرئيسية من شهادة الفريق فوزي كما أوردها موسى صبري :

١ - «فيما يخص أحداث التكلفة ومسبباتها من ناحية الحكم (أي فيما يتعلق بمسؤولية الحاكم) ومن ناحية الوضع في القوات المسلحة لا وجود للكثير من الوثائق الرسمية. فهناك موضوعات (مسائل) بالغة الأهمية تاريخية ومصرية، بعض هذه الموضوعات الخطيرة كانت تصدر (الأوامر في شأنها) من فرد.. أو كانت تصدر شفها!!»^(١٨).

٢ - «واقترع أن قادة القوات المسلحة - وأنا منهم كرئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة - كانوا بعيدين كل البعد عن الأمور السياسية التي لها علاقة بتحديد الاستراتيجية العسكرية للقوات المسلحة (أي بعيدين كل البعد عن عملية اتخاذ القرار السياسي الذي تتحرك بموجبه القوات المسلحة)، وبسبب ذلك البعد الكامل قمة الحكم السياسي والعسكري (عبد الناصر وعبد الحكيم عامر)، وهذا أدى إلى وجود ابتعاد فكري بين القيادة السياسية والعسكرية وبين القوات المسلحة كجهاز من أجهزة الدولة»^(١٩).

٣ - «والسؤال الهام هو كيف أمكن القيام للقيادة السياسية (عبد الناصر) أن تتجرا على المفامرة بإحكام القوات المسلحة وهي في الحالة التي كانت عليها في صراع مسلح مع عدو جهز قواته وشعبه على مدى عشر سنوات قبل ١٩٦٧؟ والجواب على هذا السؤال هو أن القائد لا يعرف قواته تماماً كما لا يعلم قدرة عدوه تماماً»^(٢٠).

٤ - «وأحب أن أثير هنا نقطة عسكرية صرفة خاصة بقواتنا.. إن حجم قواتنا لم يكن يسمح بفتح محور جديد (بعد حرب اليمن والتدخل في الكويت) وتكبير المهمة العسكرية أمام القوات المسلحة في ذلك الوقت. وقد عقدت جلسة استمرت ٤ ساعات في ١٨ مايو/أيار سنة ١٩٦٧.. وكان موضوع الجلسة توفير وتدريب القوات المسلحة.. لأن العمليات (التي كانت ستترب على ما كان يجري التفكير فيها) ستكون عمليات مشتركة بحرية وجوية وبرية. وكان كل جهد القادة في هذه الجلسة مقصوداً على «تدريب القوات فقط». ولم تشمل الجلسة باقي الواجبات المفروضة أن تناقش!! كان يجب أن نكون جاهزين.. بمعنى أنني إذا أردت أن أرجع (أرد) العدو فحجب أولاً أن أطمئن على عضلاتي وأطمئن على مقدراتي وأطمئن على إمكانياتي، لا أن تكون المسألة مجرد تهويز. التهويز يضر ولا ينفع. والمطبوع في ذهني أن حسابات الرئيس جمال عبد الناصر كانت تتجه إلى أن لا يتم شيء من موضوع الخليج أي لا يلقى ولا حاجة أبداً»^(٢١).

هذا تقييم رئيس أركان حرب القوات المصرية المسلحة لما كان الزعيم يرمي إليه : التهويز. فما الذي جعله يلجأ إلى ذلك؟.

العدو الذي قال عنه الفريق أول فوزي أنه كان يعد جيشه وشعبه لعشر سنوات قبل مذبحة ١٩٦٧

كان قد عمل على أساس الحقيقة الجلية الظاهرة لكل ذي عينين فيما يخص مصر، وهي أن مصر كانت قد أصبحت عبد الناصر، ولا أحد غيره، وعبد الناصر كان قد أصبح مصر.

ولقد يبدو ذلك كما لو كان شيئاً حميداً جليلاً نتقنا هزة الشعر فيما يخصه، باعتبار توحد الزعيم بالامة وتوحد الامة بالزعيم بالمفهوم الروماني الذي وضعه توفيق الحكيم في «عودة الروح». لكن ذلك الذي نقول أن المترصين بمصر العاملين على استدراجها إلى المصيدة فطنوا إليه كان شيئاً آخر غير ذلك التوحد. كان إلغاء لكل من في مصر وما في مصر، كل البشر وكل المؤسسات، وإحلال شخص الزعيم محلها. وحتى الفريق فوزي فطن إلى ذلك فيما يخص القوات المسلحة بوصفها «جهازاً من أجهزة الدولة». الغني الجميع وألغيت كل المؤسسات، وبات التعامل سهلاً ميسراً، غاية في السهولة واليسر في الواقع، لأنه مع فرد واحد لا مع أمة فيها أصوات متباينة يعقل عديدة وأفكار تتصادم وتناقش وتحذر وتحاذر، ولا مع دولة حديثة فيها مؤسسات تشير وتناقش وتبحث وتعرض وتحذر وتحاذر، وحتى «مجلس الغمة» سارت قطعانه تخون من القصر العيني إلى قصر القبة لتقول للزعيم إفعل ما تراءى لك.

وبفضل تلك الوجدانية، وبفضل تلاشي الامة بأفرادها وعقولها وحرصها على مصيرها ومصير بلدها جيناً وخنوفاً أو غفلة أو انقياداً للتضليل المتواصل اللوح من جانب «المتقنين» و«صناع الرأي»، وتلاشي الدولة بمؤسساتها، لم يعد على العدو الراغب في استدراج مصر إلى حيث يجهز عليها إلا أن يبحث عن كعب أخيل في ذلك الزعيم/الإله/الامة/الدولة، ويتعامل معه من خلاله.

وكان كعب أخيل جمال عبد الناصر كبرياؤه. نفذ إليه العدو من كبريائه، واستدرجه إلى مصيدة ١٩٦٧. وكان الزعيم قد خرج جريحاً قبل ذلك بسنوات من خبرة الوحدة مع سوريا وما يترتب عليها من انفصال كان بمثابة طعنة نافذة في الجناح العربي لوحداثيته، وإحباطاً لطموحه إلى أن يصبح زعيماً/إلهاً لكل العرب من المحيط إلى الخليج.

ولنعد إلى شهادة الفريق أول فوزي :

«سؤال: هل يعني هذا أن عبد الناصر كان يريد مظاهرة (مجرد التظاهر) كما قلت من قبل؟»

«جواب: أقول أن اللعبة سياسية كانت ربما في رأس القائد السياسي (عبد الناصر) أن تجري المظاهرة في شمال سيناء فقط، لكن لا تحققت المظاهرة، ولا تحققت التجمع.

«سؤال: قيل أن الرئيس عبد الناصر كان يعاني من الضغط الذي كانت تقوم به إذاعات بعض الدول بالنسبة لعملية قتل المضيقي والنسبة لمرور الملاحة فيه (وتعبيره) بأن مصر لم تكن لها سيادة على أرضها».

«جواب: هذا صحيح.. في رأيي أن الأهداف السياسية الحقيقية وراء هذا الموضوع انحصرت في نقطتين: إزالة قوات الطوارئ الدولية، والسيطرة على خليج العقبة لا غلق المضيقي. ولم يكن غلق المضيقي هدفاً لغاية تاريخية.

«سؤال: من في رأيك صاحب فكرة هذه الأهداف؟»

«جواب: استنبطتني. كان الدافع السياسي في رأس الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر، والإثنين معاً.

«سؤال: ولكن من صاحب الفكرة منهما؟»

«جواب: في تحليلي للشخصيتين الإثنتين، أقول إن الإثنان كانا متقنين عاطفياً ووطنياً، متقنين على تحقيق أهداف الثورة، متقنين على تحقيق أهداف قومية، مختلفين ومتصارعين في قيادة القوات المسلحة صاحبة الثورة وبوابة أجهزة الدولة. والمسؤال هو: لو كان قد حدث زوال قوات الطوارئ الدولية وحدثت السيطرة على الخليج فقط، هل كان يمكن اعتبار الهدف السياسي قد تحقق أم لا؟»

«كانت إذاعات الدول العربية في ذلك الوقت، عام ١٩٦٧، في السعودية وفي عمان، توجهان ضغطاً على كلمة السيادة المصرية بأنها ناقصة، وكانت معايير (تغيير) إعلامية بأن قوة الطوارئ الدولية هي التي تحمي القوات المصرية ولا سيادة ولا سيطرة لمصر على الخليج.

«فذهب القوات الدولية من شرم الشيخ كان يحقق هدفاً سياسياً موجوداً في رأس كل من الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر، وبمعنى آخر أنه لو كانت المظاهرة العسكرية وصلت إلى هذا الحد فقط فقد كان هذا ما يري أن تنتهي عنده. لأنه حدث بعد ذلك تراجع عسكري في التخطيط. لقد ابتداء بتصرف محدود حتى يوم ٢٨ (مايو/أيار) ثم بدأ يتراجع.. وأنا اسميه تراجعاً.. لأن الهدف السياسي منه كان إيقاف الصراع وانتهاؤه عند هذا الحد. وإذا ما حلت الموقف الآن كتاريخ أقول أنه ما دامت قد تمت السيطرة على الخليج دون غلق كان ممكن أن إصدار إعلان دولي استجابة للمنطق العالمي بأن مضيقي تيران يصبح معراً

دولياً.. وأخيراً أقول أن أي تحرك يجب أن يكون معداً له وجاهزاً، واختيار التوقيت كان غير موفق خاصة وأني «غازي» (موجول) في اليمن.

سؤال: ما السر في رأيك، في اختيار ذلك التوقيت باقداً لكي تبدأ القاهرة تحركها؟

جواب: استطع القول إنه صراع سياسي وإعلامي تم من إسرائيل (استدراج قامت به إسرائيل) وأرجع بالفكر إلى موقفنا بعد الانفصال.. لقد حصل انحصار لزعماء الرئيس جمال عبد الناصر عربياً.. هيبة القاهرة (هيبة عبد الناصر).. زعامة القاهرة (زعامة عبد الناصر).. القومية العربية.. كلها انحصرت بعد عملية الانفصال، وكانت هناك رغبة في إعادتها^(١٠٦).

هذا على الجانب المصري. كبرياء جريحة وزعامة منحسرة بعد محنة الانفصال التي نجمت عن رفض السوريين لأن تعامل سوريا كعزبة ملحقة بالعزبة المصرية، ومغامرة عسكرية في اليمن كان الدافع إليها:

«أن كل مناسبة تأتي لإعادة الوضع إلى ما كان عليه (بالنسبة لزعماء العالم العربي) كانت مصر تستثمرها (=) كان عبد الناصر يستثمرها (كسر الحصار السياسي والاقتصادي... ولقد دفعنا قوات جنوباً كذا ميل لكسر ذلك الحصار وكان هذا معناه «يا أمريكا مصر قادرة» (= عبد الناصر قادر) على كسر حصاركم.. وكان هذا يوضح أيضاً أن مصر قادرة (= عبد الناصر قادر) على نقل جهد كبير بإمكانات كبيرة من مصر إلى اليمن.. وهذا ما أظهرته السياسة الإعلامية المصرية عن مقدرة مصر على التحرك خارج النطاق المضروب حولها (حول زعامة عبد الناصر بعد عملية الانفصال) وهو ما تذكرنا به مانششتات الصحف الكبيرة عن قدرة مصر، علماً بأن مسرح اليمن لم يكن في حاجة إلى كل هذا المجهود وكل هذا الحجم»^(١٠٧).

وكان من نتيجتها، تلك المغامرة الإعلامية الاستعراضية التورط في صراع عربي ذي «حسابات معقدة» للغاية من نوع الحسابات التي قال السادات أنه كان «يخشى على عبد الناصر دائماً منها»، وبالتالي استجلاب رد فعل عربي تمثل فيما أشار إليه الفريق فوزي بشأن حملة الإذاعات العربية التي ظلت تدق على الوتر الحساس في نفس عبد الناصر وتجرح كبريائه بكثرة الكلام عن «السيادة المصرية المنقوصة»، والاحتفاء من إسرائيل بقوات الطوارئ الدولية، وكما قال الفريق فوزي، استجاب عبد الناصر لذلك بـ «التهويش». لكنه كان تهويشاً مميّناً، مميّناً بكل معنى الكلمة، له - فقد مات بسببه - ولصر، فقد وقعت في المصيدة بسببه، وكنتيجة لوقوعها استدريج، في عهد خليفته السادات، إلى المصيدة النهائية، كامب ديفيد، فدخلت الجبّ الذي تقضي كل «الحسابات المعقدة» بالأنا تخرج منه بعد أن وقعت فيه وثعبان الطريشة^(١٠٨) في عباها إلا مسمومة مينة مقطعة الاوصال.

أما على الجانب الإسرائيلي، فكان إعداد وترتيب بدهو وبرود وضغينة وسوء نية لا حدود لها لأنها وليدة كراهية خاصة تعود إلى ما قبل عبد الناصر وكبريائه بالآلاف السنين.

وقد قلنا أن عبد الناصر كان مصرياً وطنياً لا شك في وطنيته ولم يكن تابعاً لأحد أو عميلاً لأحد كما حاول كثيرون أن يقولوا عنه رغم أن بعضهم كان من أشد المعجبين الموالين له وهو في عنفوان قوته. لكن عبد الناصر لم يكن «ثائراً» بالمعنى الحقيقي للكلمة. لم يمسك بزمام السلطة لينفذ خطة أو يعمل على أساس فكر أو عقيدة، بل قام بحركته ليتخلص هو وزملاؤه من قيادات عسكرية وأوضاع في الجيش كانوا يكرهونها، وقد تطالبوا بذلك منهم أن يسقطوا النظام القديم كله الذي كانت تلك القيادات والأوضاع جزءاً لا يتجزأ من وجوده. ولم تكن تلك مهمة صعبة، بل كانت، كما قلنا، وكما تشير أحداث ليلة الثورة واليومين اللذين بعدها، مهمة تجارٍ طالبة من يقوم بها فيطلق رصاصه الرحمة على رأس نظام فاسد منحل منهار ظل يتخنن نفسه بالجراح منتحراً ومن فرط خيبيته لا يفلح حتى في وضع حد لحياته بيده. وبعدها، عندما وجد الضباط الأحرار أنفسهم وقد استولوا على الحكم، بدأ ما أسميناه «اللعب بالسماح». وقد حاول كثيرون «تقنين» فكر الثورة، وترقيع أيديولوجية لها. ومن أولئك أستاذ فلسفة بكلية الآداب بجامعة القاهرة، كتب يقول أن «رؤية الزعيم تكشف عن بواعثه»، ثم لما بحث عن مصادر يخرج منها بـ «رؤية الزعيم» لم يجد إلا الخطب السياسية التي ظل عبد الناصر يلقيها في المناسبات، وقال «فالساسة أحياناً إحياء وبت في الردع وهو ما يسمى باللغة النووية «سلاح الردع»^(١٠٩)». الخطابة السياسية ليست مجرد

(*) الطريشة ثعبان سام صغير الحجم يقضي على ضحيته في ثوان.

ديماغوجية، «بل هي قناعات وجدانية لجبل بأكمله بالرغم مما يشوبها من حدة الإنفعال ونقص التصور النظري(!)» (والاستاذ يقول كل ذلك من منطلق التأييد لفكر «مؤسس نهضة مصر الحديثة ورائد القومية العربية»، فهو لا يهاجم كما قد يبدو من معنى كلامه. ومعنى كلامه أن عبد الناصر كان يمارس الردع «الذي يسمى باللغة النضوية الردع النووي»، ويمارس التفكير عن طريق الخطابة السياسية التي «تعتبر عن قناعات وجدانية لجبل بأكمله رغم ما فيها من حدة الإنفعال ونقص التصور النظري»). وفي تتبعه لمراحل فكر عبد الناصر يجد أن ذلك الفكر يبتضغ من سلسلة المعارك المتتالية.. مثل ربطه بين الصهيونية والشيوعية إبان أزمة مارس/ آذار ١٩٥٤ والصراع على السلطة، والأكثر خارجياً مثل ربطه أيضاً بين الصهيونية والشيوعية إبان خلافه مع قاسم العراق في ١٩٥٩.. إلا أن محاولة الصهيونية الوقعية بين الثورة والغرب لمع اتفاقية الجلاء سنة ١٩٥٤، ومعركة كسر احتكار السلاح وصفقة السلاح التشيكي في ١٩٥٥، والعدوان الإسرائيلي على غزة في ١٩٥٥، والعدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦ هي ما جعل عبد الناصر يربط بين الصهيونية والاستعمار(!)»^(١).

فبعد الناصر، في تشكل مراحل فكره، حسب ما يقوله هذا الأستاذ، ظل يكتشف حقيقة الصهيونية من خلال المعارك المتتالية التي خاضها، فربط بينها في مبدأ الأمر وبين الشيوعية، لأسباب داخلية مرة (الصراع على السلطة ١٩٥٤) وأسباب خارجية مرة (الصراع مع عبد الكريم قاسم الذي بدا كما لو كان في محاولة الوحدة العراقية المصرية قد أراد مزاحمة عبد الناصر على الزعامة العربية سنة ١٩٥٩)، ثم ما لبث أن اكتشف - بعد فشله في الحصول على السلاح من الغرب - أن الصهيونية مرتبطة بالاستعمار.

ويبدو أن عبد الناصر لم يصل إلى تلك القناعة إلا متأخراً، لأنه حتى بعد عقد صفقة السلاح «التشيكية» كان ما زال يأخذ المشورة من كريمة روزفلت، ولأنه - فيما روى فتحي رضوان - غير مصدق أن عدواناً على مصر كان سيقع سنة ١٩٥٦، حتى اللحظة التي بدا فيها الضرب فعلاً : «لم يحل وقار بريطانيا وفرنسا، وكونهما دولتين شابت رأسهما في تدبير أمور السياسة دون أن تعلن الحرب على مصر وتأمراها وتأمرا إسرائيل في نفس الوقت بأن تتبذع جيوش كل منهما عشرة كيلومترات عن قناة السويس. والعجيب أن جمال عبد الناصر لم يفزع من كل هذا، ولم يصدق أن بريطانيا وفرنسا يمكن أن تشتركا في حرب ضده، وأن الخطر الوحيد الذي يعتبر احتمالاً قوياً هو أن تشن إسرائيل الحرب على مصر، وكان يعتقد أن مصر كفء لها، ولا خوف من حرب معها (وقد قال الفريق أول فوزي أن «القائد لم يكن يعرف تماماً مقدرة العدو ولم يكن يعرف قواته هو ومدى قدرتها»)». ولم يقل عبد الناصر هذا الكلام باللسان، بل قاله بأفعله. (ففي الليلة التي تلقى فيها) أخطر الأنباء وأكثرها إزعاجاً، ومنها تقدم الأسطول البريطاني على شكل مروحة صوب ميناء الاسكندرية، أقام عبد الناصر حفلاً لوفود الدول العربية التي اشتركت في اجتماع مجلس الجامعة العربية في استراحة الهرم.. وكان معاونو عبد الناصر يبدون دهشة ممزوجة بالاحتجاج لكونه يتلقى مثل تلك الأنباء بأعصاب باردة ومزاج حسن، وأنه لا رغبة لديه في فض تلك الحفلة ليتفرغ لتلقي تفاصيل تلك الأنباء ودراستها، وتمحيصها واتخاذ قرار بشأنها.. وقد (عرف الجواب على كل ذلك بعد شهرين) عندما انتهت أزمة القناة كلها وإذاع عبد الناصر ذلك السريين للعالم كيف أنه استبعد تماماً ونهايتها أن تهبط بريطانيا وفرنسا إلى مستوى ذلك العبث الصبنياني وأن يشركا معها إسرائيل في مؤامرة حقيرة (!).. لكن الذي حدث بعد ذلك (الإطمانان) بدد اطمئنان عبد الناصر، وبذل السكينة جزءاً، فقد أقدمت بريطانيا وفرنسا فعلاً على غزو مصر (على عكس القناعة الثابتة للزعيم) دون أن تقيماً للأمم المتحدة وللارأي العام العالمي أي وزن، ولم تقفا عند حد التهديد بإتزال جيوشهما على أرض مصر، بل ذهبتا إلى أبعد من ذلك، فأنزلتا هذه الجيوش بالفعل.. ثم اتضح (!) أن للدولتين العظيمتين خطة كاملة للاستيلاء على (منطقة) القناة ومدنها، وأن هذه الخطة درست تماماً إلى حد أن الطيفتين طبعتا أوراق بكنوت مصرية، مزينة بطبيعة الحال، لتوزيعها في طور سعيد والاسماعيلية والسويس وما حول هذه المدن، لا لشراء البضائع والسلع ومواد الطعام فقط، بل وليشتروا أيضاً الذمم والرضاء السياسي.. وخيل لعبد الناصر أن كل أحلامه قد طارت في الهواء.. لكنه بقي يؤمل، فأرسل إلى السفير الأمريكي وإلى السفير الروسي يسأل كل منهما ماذا سيكون موقف بلديهما من هذا الغزو؟ هل

سيكون مجرد «الفُرجة» (بضم الفاء) والاكتفاء بالإعلان عن الاحتجاج والاشتمزاز والرفض؛ وذهب السفير الأمريكي بوعده أنه سيتصل بحكومته ثم يعود. لكنه لم يعد بخير ولا بشر. أما السفير الروسي فكان أكثر صراحة، إذ قال

«إن وقفنا مع مصر معناه دخول الاتحاد السوفياتي في حرب عالمية ثالثة. ولا أحسب أن الاتحاد السوفياتي على استعداد لذلك.. والقرار فيما القضيته به إلى الآن لا تتخذه إلا الزعامة السوفياتية على أعلى مستوياتها، والزعامة السوفياتية بسيطة في مثل هذه الأمور. غاية في البساطة. لأنها تعني بأن تدرس كل التفاصيل وتجري كل الحسابات. والحسابات، في مثل هذه المواقف كثيرة ومعقدة وتتأتي من مصادر مختلفة قد تتناقض مع بعضها البعض «ثم مضى وترك عبد الناصر وحده»^(١٠٠).

ترك عبد الناصر وحده، وجهاً لوجه مع التفاصيل والحسابات المعقدة التي اكتفى - بدلاً من إتباع الراس في دراستها وتحصيلها وإمعان النظر فيها على ضوء فكر متكامل ملم بأبعاد ما هو بسبيله وما يفكر فيه العدو ويديره - بكنسها تحت السجادة بمكنسة الاقتناع المريح بأن «بريطانيا وفرنسا لا يمكن أن تتخطى إلى مثل هذا المستوى الوضع من التآمر مع إسرائيل»؛ وأوضح طبعاً أن ذلك الاقتناع استمد من عدم الإنلام بطبيعة العلاقة بين إسرائيل وأصدقائها، وعدم الربط «بين الصهيونية والاستعمار» الذي قال الأستاذ المعتذر المصري أنه توافر بعد خيطة محاولة تخريب اتفاقية الجلاء سنة ١٩٥٤، وعدم قيام أميركا بتنفيذ ما كان مأمولاً من تسليح مصر «ليكون لديها جيش قوي تدافع به عن نفسها» فيما أوضحه عبد الناصر لكافري، والعدوان الإسرائيلي «الفاد» على غزة سنة ١٩٥٥، والعدوان الثلاثي «الفاشم» سنة ١٩٥٦، الذي كان مفاجأة مزعجة للغاية للزعيم ومصدر استغراب شديد من جانبه. وكما قال ذلك الأستاذ الباحث كان عبد الناصر مضطراً في النهاية إلى أن يقطن لـ «العلاقة بين الصهيونية والاستعمار» نتيجة للخبرة العملية «على الموقع» (In Situ) بما ظل الاستعمار يفعله من أشياء غير متوقعة :

«لم يترك الاستعمار لعبد الناصر فرصة لالتقاط الأنفاس وجره إلى معارك متتالية داخلية وخارجية لإنهاء قواه مما اضطره إلى الدخول في عدة معارك متتالية فرضتها الظروف (!) كل معركة تولد أخرى (ومن هنا) أدرك عبد الناصر بالفعل أن محاربة الاستعمار هو في نفس الوقت محاربة لإسرائيل لأنها كما اتضح له «راس جسر» الاستعمار ومغلب القطع له»^(١٠١).

هذا النوع غير المسموح به للحاكم - خاصة في هذا العصر الرهيب - من شروء الذهن، من عدم العلم ومن تشوه الرؤية لما حوله، اتضح بشكل مهلك في شأن مصيدة ١٩٦٧، وكل ما سبقها من إعداد لها.

وقد بدأ الإعداد لاستدراج عبد الناصر، ومصر من خلال زعامته الوحدانية لها، إلى تلك المصيدة في أعقاب الانفصال. واتخذ الجهد الإسرائيلي في مجال ذلك الإعداد مسارين رئيسيين: المسار الأمريكي، وهو الأخطر والأهم، والمسار المصري، وهو التكميلي. وفي معرض قيامها بذلك الجهد المنظم المدروس، ظلت إسرائيل تستخدم القضية ونقيضها استخداماً فعالاً بالغ الأذى لمصر والعرب. ولقد برعت إسرائيل باستمرار في استخدام المحاولات الخائبة لصالحها على حساب من خايت محاولاتهم. فمفاعل أنشاس الهزيل (٢٠٠٠ كيلواط) استخدم كمثير لبده برنامج نووي ضخم عندما «اكتشفت» إدارة إيزنهاور انخراط إسرائيل في ذلك البرنامج.^(١٠٢) كما استخدمت في ذلك أيضاً مهزلة «القاهر» و «الظافر» وحكاية «صنعنا كل شيء، من الإبرة إلى الصاروخ» ولعبة «الخبراء الألمان»، بادعاء أن مصر قد حصلت بذلك على قدرة إنتاج القذائف الحاملة لرؤوس نووية؛ ذلك رغم تقارير المسؤولين الأميركيين إلى الرئاسة الأمريكية في ذلك الشأن، ومنها - على سبيل المثال - التقرير الذي وضعه جورج بول للعرض على الرئيس الأمريكي ليندون جونسون قبيل زيارة ليفي اشكول، رئيس وزراء إسرائيل، لواشنطن سنة ١٩٦٤، بشأن «قدرات» مصر النووية وفي مجال القذائف:

«يشير تقييمنا إلى أن إسرائيل ستظل متمتعة بتقوتها العسكرية الرامح على العرب لسنوات طويلة مقبلة. وبالرغم من ادعاءات إسرائيل المبالغ فيها بالنسبة للمستقبل المرن، ستظل قدرة الجمهورية العربية المتحدة في مجال القذائف بالدرجة الأولى، مسألة سيكولوجية، أما قدرتها النووية فستظل صفراً».

وقد حث جورج بول، الذي كان وزيراً للخارجية بالنيابة آنذا، الرئيس الأمريكي جونسون، في ذلك

التقرير على أن يضغط على ليفي اشكول «لتجنب كل ما من شأنه حفز سباق تسلح في الشرق الأوسط عن طريق حيازة إسرائيل لعدائهم وأسلحة نووية». (١٠٠) غير أن إسرائيل كانت أخذة في ذلك فعلاً وجهادة في حفز سباق التسلح الذي أراد المسؤول الأمريكي إقناعها بتجنبه، عمداً. ففي اجتماع عقد بوزارة الخارجية الأمريكية في مايو/ أيار ١٩٦٥، طلب السفير الإسرائيلي أبراهام هارمان التعميل بتسليم كميات ضخمة من دبابات إم - ٤٨ الأمريكية إلى إسرائيل. وكانت إسرائيل قد بدأت في ذلك الوقت بتنفيذ المرحلة الأولى من مراحل استدراج مصر، فأخذت تحرك دباباتها إلى داخل المنطقة منزوعة السلاح بينها وبين سوريا، وواصلت عمليات إطلاق النار بشكل متكرر واستفزازي سافر على مشروعات الري المدنية السورية. ووقتها وصفت الخارجية الأمريكية الوضع بأنه «متفجر». وفي اجتماع مايو/ أيار ١٩٦٥، ذكر المسؤولون الأمريكيون السفير الإسرائيلي هارمان بمعارضة الولايات المتحدة «لاستخدام القوة في المسائل المتعلقة بالمياه». إلا أن السفير الإسرائيلي تجاهل ذلك تماماً، وتمسك بوجود الإسراع في تسليم الدبابات الجديدة، مما أدى إلى انفضاض الاجتماع بغير اتفاق في الرأي (١٠١).

غير أن ذلك لم يفت في عضد السفير الإسرائيلي. فقد عاد بعد شهر واحد، في يونيو/ حزيران ١٩٦٥، وكان شيئاً لم يحدث في اجتماع مايو/ أيار، طالباً التصريح لإسرائيل بشراء طائرات الفانتوم اف - ٤ التي كانت أحدث ما لدى سلاح الجو الأمريكي آنذاك من طائرات حربية، إذ لم يكن قد انقضى عام على حيازة سلاح الجو الأمريكي لها، وكانت متفوقة على ما لدى الاتحاد السوفياتي من طائرات، أو - بالأقل - على أي شيء يكونون قد أعطوه للعرب. ولما كان إعطاء ذلك الطراز من الطائرات حرياً في أن يتسبب في تصعيد خطر لسباق التسلح في الشرق الأوسط، فإن وزارة الخارجية الأمريكية رفضت التصريح بذلك، خاصة وأن تقارير الاستخبارات الأمريكية وتحليلات وزارة الخارجية الأمريكية لوضع إسرائيل الأمني ظلت تؤكد أن قدرات إسرائيل العسكرية ظلت تفوق القدرات العسكرية للدول العربية مجتمعة. (١٠٢) غير أن الأمريكيين لم يتقاعسوا، بطبيعة الحال، عندما جد الجد، وبدا الضرب، في إعطاء الإسرائيليين كل ما كانوا قد طلبوه وأكثر، من طائرات الفانتوم (بطاريها الأمريكية)، وغيرها من أحدث الأعداء.

وبطبيعة الحال، لم يكن ذلك التصفق الوقتي عن تسليم إسرائيل قد أدى إلى إيقاف التدفق العادي للسلاح الأمريكي (١٠٣)، فبحلول نيسان/ أبريل ١٩٦٧، كانت قوة إسرائيل، العسكرية قد تعاضلت - بفضل ما حصلت عليه من سلاح من الولايات المتحدة التي كان عبد الناصر يريد أن تمكنه من جعل جيش مصر قويا وقادرا على الدفاع - إلى الحد الذي مكنها، وهي على مشارف المصيدة المعدة لمصر، من التفاوض علناً وبطريقة استفزازية صارخة بعظمتها العسكرية، مدركة تمام الإدراك من دراستها لشخصية عبد الناصر، تأثير ذلك عليه. ففي احتفال «يوم الاستقلال»، بالقدس، في ذلك العام، تعمدت إسرائيل أن يكون الاحتفال مظاهرة عسكرية ضخمة حشدت فيها الدبابات الحديثة وغيرها من آخر مستحدثات العتاد الذي حصلت عليه من الولايات المتحدة. ولقد بلغ من استفزازية العرض أن اضطرت الولايات المتحدة - مراعاة لعلاقاتها بـ «الأصدقاء العرب» - إلى أن تامر سفيرها والورث باربور، على عجل، شفاعة، بمكالمة من دين راسك، وزير الخارجية، بعدم حضور الاحتفال! وبطبيعة الحال، دعر السفير المسكين وخاف على مستقبله، فسارع - تغليظ لنفسه - بإرسال برقية إلى الخارجية إثباتاً لصدور تلك التعليمات إليه من دين راسك (١٠٤).

تلك بعض ملامح المسار الأمريكي الذي اتخذته إسرائيل في إعدادها لمصيدة ١٩٦٧. أما المسار المصري، فتركز أساساً على طموح الزعامة العربية لدى عبد الناصر. وقد قلنا أن إسرائيل ظلت تستخدم في ذلك القضية وضدها، فهي، من وجه، ظلت تتعلل لدى أميركا والغرب بعمامة بتجربة الوحدة بين مصر وسوريا، مؤكدة أنها - وأن خايت في هذه المرة لأسباب كانت تكون كلها شخصية بحثة - تشير إلى خطر حقيقي يهدد إسرائيل هو أن يتوصل أولئك العرب إلى الوحدة حقاً. ورغم أن تقديرات أجهزة التحليل

(*) ففي ١٩٦٥، مثلاً، زود جونسون إسرائيل بكميات ضخمة من السلاح المتطور، منها صواريخ هوك المضادة للطائرات، ويحث برسالة إلى عبد الناصر يخطر فيها بأن تلك الصواريخ أعطيت لإسرائيل «للتصدي لقاذفات القنابل روسية الصنع التي تسلمت بها مصر» (مذكرات محمود رياض - ص - ٢٢).

بوكلالة المخابرات المركزية الأميركية أشارت باستمرار إلى أن «العرب لن يتحقق بينهم وحدة حقيقية لسنوات طويلة قادمة، وأنه - حتى إن تحققت تلك الوحدة التي لن تكون إلا شكلاً من أشكال الفدرلة (federation) - فإنها لن تؤدي بحال إلى الانقراض من تقوى إسرائيل العسكري على العرب»^(١٧)، فإن إسرائيل تمكنت، باستخدام «خطر الوحدة العربية» وضرورة الاستعداد لاحتفال ظهوره، من أن تظل تحصل على كميات متعاطفة من أحدث الأسلحة والأعتدة وغير ذلك من أشكال الدعم. وفي الوقت نفسه، استخدمت إسرائيل، بنفس الفعالية، نقيض قضية الوحدة، أو بالأحرى، خيبة مصر وسوريا في تحقيقها، في الإيقاع بالانثنين معاً.

ويروى لنا محمود رياض ما حدث:

«بدأت سنة ١٩٦٦. وكل جسور التفاهم التي بناها دوايت أيزنهاور وجون كينيدي مع مصر تتهاوى واحداً بعد الآخر. وعبد الناصر قد ينس تماماً من تحسين العلاقات مع جونسون في ظل انحيازه المسبق لإسرائيل. ولم يعد الأمر قاصراً فقط على الضغط الاقتصادي الأميركي المباشر على مصر، وإنما امتد إلى الدعم العسكري المباشر لإسرائيل وهو الموضوع الملتهب، والمتفجر دائماً، في الوعي العربي. ولم تكن قيمة الصفقة الأميركية لإسرائيل فقط في حجمها العسكري، فإسرائيل لم ينقصها التفوق العسكري في أي وقت، وإنما كانت تكمن بالدرجة الأولى في قيمتها السياسية. فما هي الولايات المتحدة تقرر لأول مرة أن تتولى بنفسها امداد إسرائيل بالسلاح في وقت لا توجد فيه أية أخطار أو توترات على الحدود العربية لإسرائيل. ولقد جاءت هذه الصفقة بعد صفقة عسكرية كبرى كانت إسرائيل قد عقدتها سراً مع ألمانيا الغربية، أدت إلى قيام معظم الدول العربية بقطع علاقاتها مع ألمانيا الغربية سنة ١٩٦٥. وكان المسؤولون الألمان يقولون لي بصراحة: إننا لم نبرم تلك الصفقة إلا بتعليقات أميركية. (والواقع أن بن جوريون توصل إلى عقد تلك الصفقة مع كوزنراد أديناير في غمار الضجة الكبرى التي أقامتها إسرائيل حول «الطعام الألمان الذين كانوا يصنعون القذائف (صواريخ - الطافور» و «القاهرة لعبد الناصر»)^(١٨).

وهكذا كان الموقف بالمنطقة في مطلع سنة ١٩٦٦، كما يلي: علاقات متصاعدة بين الولايات المتحدة وإسرائيل في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية. علاقات متدهورة بين مصر والولايات المتحدة. قيادة عسكرية عربية موحدة ما زالت في دور النمو تقابلها متاعب سياسية ومالية عديدة. انشغال جزء من القوات المصرية في اليمن. قيام خلافات عربية تؤثر على الجبهة الشرقية. وبذا أصبح المسرح السياسي والعسكري مهياً لإسرائيل لتصعيد عملياتها العسكرية.

وفي ١٣ نوفمبر/ تشرين الثاني سنة ١٩٦٦، قامت إسرائيل باستخدام قواتها الجوية والبحرية في الهجوم على قرية السموع الأردنية، وهي قرية صغيرة تضم أربعة آلاف نسمة معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين، وانزالت بهم خسائر جسيمة في الأرواح. وأعلنت إسرائيل أنها تقوم بهذه الغارة الانتقامية في الأبدن رداً على أعمال فلسطينية بدأت من سوريا!

«وإنشاء وجودي في مطار القاهرة للاشتراك مع عبد الناصر في استقبال أحد رؤساء الدول، تحدثت مع عبد الحكيم عامر عن توقعي استمرار الاعتداءات الإسرائيلية، وأشارت إلى الاتفاقية العسكرية التي كنا قد وقعناها مع سوريا مؤخراً، وقالت أننا قد نجد أنفسنا فجأة في حرب مع إسرائيل. وطمانني عبد الحكيم عامر إلى الاستعدادات المصرية.

(١٧) «في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٦ أثار حكاية وجود علماء ألمان يعملون بمصر لصنع «صواريخ عربية» ضجة كبرى. وقام بن جوريون بنفسه بتوجيه أذع السباب إلى الألمان واشرف على شن حملة إعلامية عالمية النطاق اتخذت، كما وصفها أحد المراقبين، نبرة معادية للألمان باللغة العنف. وكانت المخابرات الإسرائيلية تعرف منذ سنوات، بطبيعة الحال، كل شيء عن الألمان عبد الناصر أولئك، بل وتمكنت في سنة ١٩٥٤ من الزج بأحد عملائها بين أولئك الألمان تحت ستار كونه مهندساً ألمانيا، فحصلت على طريقته في تصميمات الصواريخ. وكانت إثارة الضجة من جانب إسرائيل حول تلك الحكاية المعروفة للإسرائيليين من وقت طويل محقوفة بالمكاسب والخسائر، فعل جانب المكاسب، أعطت الضجة التي أقيمت حول المسألة مبرراً قوياً للتعميل بتنفيذ برامج إسرائيل النووية باعتبار ذلك الأداة الوحيد لدى إسرائيل لإحباط استعدادات عبد الناصر لإعادة إسرائيل بالصواريخ التي يصنعها له الألمان. أما في جانب الخسائر، فقد أدى عنف الحملة المعادية للألمان التي شنها بن جوريون بنفسه إلى تهديد تدفق العون الضخم الذي طلبت له ألمانيا الغربية تقديمه لإسرائيل في المجالات الاقتصادية، ومجال التسليح ومجال البحوث العلمية، وكان استمرار ذلك العون أهم بكثير من أي شيء كان أولئك الألمان يقومون به لعبد الناصر في القاهرة. وفي غمار الضجة، تكشف أن بن جوريون والمستشار الألماني كوزنراد أديناير كانا قد عقدا صفقة سرية أمدت ألمانيا الغربية بموجها الجيش الإسرائيلي بما بلغت قيمته آنذاك ٨٠ مليوناً من الدولارات من الدبابات وزوارق الطوربيد والمدافع المضادة للدبابات والقذائف الغائلة».

Stephen Green: «Taking Sides», P. 161.

«وعقد مجلس الدفاع العربي اجتماعا بالقاهرة في شهر مارس سنة ١٩٦٧، برئاستي، للنظر في الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، واستمرت اجتماعاتنا من الصباح حتى منتصف الليل. وكان الوفد السوري يلح على دعم سوريا بأسباب من الطائرات وبمدافع مضادة للطائرات تحسبا لهجوم إسرائيلي على الجبهة السورية. وشعرت بمدى قلق السوريين من وقوع مثل هذا الهجوم قيل أن تستكمل استعداداتهم الدفاعية، وتحذقت مخاوف سوريا. ففي ٧ أبريل/ نيسان، تحولت إسرائيل إلى الجبهة السورية، فهاجمت الحدود السورية. واستخدمت في هجومها سلاح الطيران، وأسفرت المعارك الجوية عن سقوط ست طائرات ميج سورية. وواصلت إسرائيل تهديدها لسوريا. ففي ١٢ مايو/ أيار ١٩٦٧، أعلن إسحق رابين، رئيس أركان حرب القوات الإسرائيلية قائلاً: «إننا سوف نشن هجوما خاطفا على سوريا، وسنحتل دمشق لنسحق الحكم فيها ثم نعود». وجاءت تلك التصريحات الإسرائيلية بعد يومين من طلب أبا إييان من سفراء إسرائيل أن يعلنوا عن أن إسرائيل قد تجد نفسها مضطرة لاستخدام القوة ضد سوريا. كما أعلن ليفي اشكول، رئيس وزراء إسرائيل، أن «إسرائيل مستعدة لاستخدام القوة ضد سوريا»^(١).

هذا تسلسل الأحداث، كما رواه محمود رياض، بصدق واضح وبغير خطابات، من الجانب المصري. فلنصغ إذن إلى رواية الباحث الأميركي ستيفن جرين:

«في مطلع ١٩٦٧، اتهمت كل من إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة الأخرى بحشد الحدود السورية، وتبادل جمال عبد الناصر وممثلو الحكومة الإسرائيلية الاتهامات، بلغة خطابية مشتعلة، حول تحركات تهديدية نسبها كل جانب إلى الجانب الآخر، محذرا من العواقب الوخيمة التي سوف تترتب عليها بالنسبة للسلم في المنطقة، وكان أغرب ما في الوضع كله أن تلك الاتهامات المتبادلة كانت من قبيل الاختلاق على كلا الجانبين. ففي ١٩ مايو/ أيار ١٩٦٧، قدم يوناتان، أمين عام الأمم المتحدة، تقريرا إلى مجلس الأمن قال فيه إن «تقارير مراقبي الأمم المتحدة تقطع بعدم وجود أي حشد ذي قيمة للقوات أو تحركات كبيرة لها على كلا الجانبين». إلا أن يوناتان، عزاء، في كلمته أمام المجلس، تصريحاته، صدرت عن مسؤول إسرائيلي على مستوى عال متسممة بالتهديد إلى درجة تجعلها مثيرة للمشاعر بشكل خاص»^(٢). وبإزاء ذلك، لم يكن قد بات يوسع عبد الناصر أو أي زعيم عربي آخر من زعماء مخط المواجعة، التراجع على ساحة تلك الهجمات الكلامية، سواء كانت هناك حشود للقوات على الحدود أو لم تكن. وفي النهاية استجاب عبد الناصر، فقد طلب رئيس أركان المصري سحب قوات الطوارئ الدولية التي كانت تفصل ما بين المصريين والإسرائيليين بامتداد الحدود بينهما، بما في ذلك استحكامات شرم الشيخ المطلة على مضيق تيران»^(٣).

وكيما نستوضح حقيقة ما طلبته مصر، نعود إلى ما رواه محمود رياض.

«توالت التقارير عن الحشود العسكرية الإسرائيلية على الحدود السورية. وكانت موسكو أحد مصادر تلك التقارير، حين أبلغ السوفييت وفد برلانيا مصريا برئاسة أنور السادات كان في زيارة للاتحاد السوفياتي، بوجود هذه الحشود.

«وفي ١٦ مايو/ أيار، رأى عبد الحكيم عامر (?) القائد العام للقوات المسلحة المصرية أن يتخذ خطوة أخرى في الضغط على إسرائيل، فطلب من الفريق فوزي رئيس أركان الحرب أن يرسل خطابا إلى قائد قوات الطوارئ في قطاع غزة وشم الشيخ، الجنرال ريكي، جاء فيه: «احيطكم علما بأنني أصدرت أوامري للقوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة بأن تكون مستعدة لأي عمل ضد إسرائيل في نفس اللحظة التي ترتكب فيها إسرائيل أي عمل عدواني ضد أي دولة عربية، وطبقا لهذه الأوامر، فإن قواتنا تحتشد الآن في سيناء وعلى حدودنا الشرقية. وحرصا منا على سلامة القوات الدولية التي تتخذ مواقعها على حدودنا الشرقية، فإنني أطلب منك أن تصدر أوامرك بسحب هذه القوات من مراكزها على الفور. وقد أصدرت أوامري إلى قائد المنطقة العسكرية الشرقية حول هذا الموضوع، وطلبت أن يبلغني تنفيذ هذه الأوامر.

«وعندما أرسل إلى الفريق فوزي صورة من هذا الخطاب الذي كان قد سلم فعلا إلى قائد القوات الدولية، أصبح واضحا لدي أن الأمر بدأ يتحول إلى مواجهة مع إسرائيل يحاول كل طرف فيها أن يضغط على الآخر مما قد يجزئنا إلى مواجهة عسكرية. وحيث أننا نتصرف طبقا لحقوق والتزامات السيادة المصرية على أراضيها، فإن العامل الجوهري في الموضوع يعتمد على قدرتنا الفعلية عسكريا في مواجهة التهديدات الإسرائيلية.

«وقد طلب يوناتان، السكرتير العام للأمم المتحدة، عندما علم بالأمر، أن توجه مصر خطابا إليه، وليس إلى قائد القوات. هذا من الناحية القانونية. أما من الناحية الموضوعية، فإنه رأى أنه لا يستطيع أن يسحب قوات الأمم المتحدة من منطقة الحدود المصرية مع إسرائيل، ويبلغ تلك الخطوات في شرم الشيخ وقطاع غزة، وأنه مضطر إلى سحب كافة القوات من غزة وسيناء بكاملها وإبلاغ الجمعية العامة بذلك.

(١) وربما كان يشير هنا إلى تصريحات إسحق رابين التي أوردتها محمود رياض عن إسقاط الحكم في دمشق.

«وعندما أبلغني الفريق فوزي بأن الجنرال ريكي قائد قوات الطوارئ يطلب توجيه الخطاب إلى السكرتير العام للمنظمة الدولية عن طريق وزارة الخارجية المصرية، تحدثت مع عبد الناصر تليفونيا، فوافق على توجيه نفس الخطاب إلى يوثانت عن طريقي. ولقد كان الخطاب الذي أرسلته واضحا للغاية. فوافق لم نطلب سحب قوات الطوارئ الموجودة في غزة أو شرم الشيخ، وكان طلبنا قاصرا على سحب القوات الموجودة على الحدود المصرية مع إسرائيل. وعندما رفض يوثانت إجراء انسحاب جزئي لقوات الطوارئ، لم يعد في استطاعة مصر التراجع عن طلبها، ولم يكن أمامنا إلا أن نطلب الانسحاب الكلي لقوات الأمم المتحدة، وهذا يتضمن بالطبع القوات الموجودة في غزة وشم الشيخ. وقد أدى انسحاب قوات الأمم المتحدة من شرم الشيخ إلى دخول قواتنا العسكرية إليها. وهذه الخطوة، بدورها، فرضت علينا العودة إلى المشكلة القديمة الخاصة بملاحقة إسرائيل في خليج العقبة»^(١).

ومن وصف محمود رياض لتسلسل الأحداث، يكاد المرء يرى رأي العين الخيبة الإسرائيلية وهي تضيق تدريجيا حول عنق عبد الناصر/ مصر: بعد حرب الإذاعات وتعبير عبد الناصر بأنه خائف ومختبيء وراء قوات الطوارئ ومفوّط في سيادة مصر على أجزاء من أراضيها، الاستقزازات الإسرائيلية المتكررة لسوريا والتهديدات السافرة بغزو سوريا، التي كانت مصر متحدة معها منذ سنوات قليلة، وعقدت معها اتفاقية عسكرية مؤخرًا، والدق بترك الاستقزازات المتصاعدة وشائعات الحشود الإسرائيلية على الوتر الخطر في شخصية عبد الناصر، كبريائه بالغة الحساسية، وصورته كزعيم لكل العرب. وكما توقع الإسرائيليون تماما، ابتلع عبد الناصر الطعم والصنارة معا كما يقولون، وتصرف بالطريقة التي أثبتت دراسة الإسرائيليون لشخصيته أنه سوف يتصرف بها لا محالة: أشاح بوجهه عن كل الحسابات المعقدة، وهب للدفاع عن كبريائه الجريحة. يقولون أنني مختبيء وراء قوات الطوارئ الدولية؟ إذن تذهب قوات الطوارئ الدولية. يقولون أنني خائف من مواجهة الإسرائيليين؟ إذن سأقول لهم. وفي المؤتمر الصحفي العالمي الذي عقد يوم ٢٨ مايو/ أيار، قال لهم: إذا جرّوت إسرائيل سنضربها، وسندمرها على كل الجبهات. وأذهب يا عبد الحكيم ولقن أولاد الـ... درسا.

وكما فات عبد الناصر أن يدرك أن يوثانت لن يقوم بانسحاب جزئي، وأنه سيجد نفسه متروطا في المشكلة القديمة، مشكلة مرور سفن إسرائيل من مضيق بيرمان وملاحقة إسرائيل في مياه خليج العقبة، فاته، كما قال محمود فوزي، أن يجري حسابات دقيقة يوازن بها بين قدرات قواته وقدرات قوات العدو، وفاته - بالقدر الأهم والأخطر - أن يجري الحسابات الدقيقة التي كانت كفيّة بأن توقفه على الخلفية السياسية للأحداث في كل من إسرائيل والولايات المتحدة. وإذ فاتته ذلك، تصوره حقيقة أن المسألة لن تتجاوز «التهويش» كما قال الفريق فوزي، وتصوّر أن إسرائيل سوف تتراجع أو أن الولايات المتحدة ستلجمها وتمنعها من الهجوم، تماما كما ظل متصوّراً إلى أن نزل المظليون البريطانيون في بورسعيد سنة ١٩٥٦ أن بريطانيا وفرنسا لا يمكن أن تقدما على غزو مصر بالتواطؤ مع إسرائيل. ويبدو أنه فاتته أيضا أن يوثانت، وهو هناك في نيويورك، قد يتصرف بما يرضي إسرائيل، لا بما يرضي الله وميثاق الأمم المتحدة. ومن كلام محمود رياض، يبدو أن نظام عبد الناصر اعتبر يوثانت رجلاً «طيباً» لكنه «غشيم». فوزير الخارجية يقول «ولم يكن هذا التصرف من جانب يوثانت (إصراره على توريط عبد الناصر بالانسحاب أيضا من شرم الشيخ وغزة اللتين لم يطلب إليه الانسحاب منهما) منطلقاً من سوء نية، بل كان ينطلق ببساطة (!) من عدم معرفته بالمنطقة، وحقيقة التوترات القائمة فيها»^(٢). وربما لو كان محمود رياض قد كتب هذا الكلام بعد ما فعلته الصهيونية بكورت فالدهايم، أمين عام الأمم المتحدة، في وقتنا هذا، لأنه وهو أمين عام لم «يمش على الصراط»، لما افترض كل ذلك القدر من حسن النية لدى يوثانت، ولا افترض لديه قدراً من الحيطة وبعد النظر أكبر مما تحلى به فالدهايم. إلا أن المهم في كل ذلك أن محمود رياض يقول أن قرار المطالبة بسحب قوات الطوارئ (وهو يعزوه إلى عبد الحكيم عامر) «كان قراراً متسرعاً يفتقر إلى أي قيمة عسكرية ولا يشكل أي ضغط على إسرائيل»^(٣). وهذا حقيقي. ولكن القرار كان محتوماً، كما كان محمود رياض مدركاً بغير شك وهو يقول هذا الكلام، لأن عبد الناصر قيل له على موجات الأثير أنه مختبيء وراء قوات الطوارئ الدولية. والدليل على أن كل ما سبق استخلاص ذلك القرار الأحق من عبد الناصر كان بغية استدراجه على عباب الكبرياء إلى المصيدة ما يقوله محمود رياض ذاته بعد تأكيده بأن «القرار كان متسرعاً ومفتقراً إلى أي قيمة عسكرية ولا يشكل أي ضغط

عسكري على إسرائيل». من أن إسرائيل لم تكد تتوصل إلى ذلك التطور الجديد حتى حولت «الازمة التي بدأتها بتهديداتها لسوريا بالغزو العسكري واحتلال دمشق إلى قضية أخرى تماما وهي حرية الملاحة في خليج العقبة، وأن الازمة، في صيغتها الجديدة» بدأت تحتل مكان الصدارة في عواصم عديدة، في مقدمتها واشنطن بالطبع^(١١٨) فالازمة الاولى كانت طريقا إلى الازمة الثانية.

ومن واشنطن، بعث دين راسك، وزير الخارجية الأمريكية، برقية إلى كل سفراء الولايات المتحدة بالعواصم العربية طلب منهم فيها أن «يوجهوا اذهانهم إلى البحث عن حلول ممكنة يمكن أن تؤدي إلى منع نشوب الحرب»، محذرا إياهم، والدول العربية التي كانوا يمثلون الولايات المتحدة لديها بطبيعة الحال، من أن الإسرائيليين قد «يكونون موشكين على اتخاذ قرار باستخدام القوة» وأنه «لا جدوى من محاولة جعل إسرائيل تقبل باستمرار الوضع الراهن في المضيق، لأن إسرائيل ستقاتل ولن نستطيع نحن الأمريكين كيح جماعها كما أننا لن نستطيع، إذا ما نشب القتال، أن نهز اكتافنا ونقول دعهم يتقاتلون وسنظل نحن على الحياد. فنحن، كمبدأ، لا نستطيع التخلي عن حق السفن التي ترفع الراية الإسرائيلية في عبور المضيق»^(١١٩).

وفي مذكراته، كتب الرئيس الأمريكي ليندون جونسون يقول:

«لقد شعرت دائما بتعاطف عميق مع إسرائيل وشعبها الذي يبني ببسالة دولة حديثة ويدافع عنها في وجه صعاب شديدة وفي ظل الخلفية المساوية للخبرة اليهودية. ويوسعي طيعا تفهم الواقع المائل إلى أن البشر قد يقررون التصرف بإرادتهم المنفردة عندما تجتمع عليهم وتتكاثر على حدودهم قوى معادية وتقفل في وجوههم ميناء رئيسيا، وعندما يملأ الزعماء السياسيين المعادين لهم الهواء من حولهم بالتهديدات بتدمير أمتهم ورغم كل ذلك، لم أستطع أبدا أن أخفي أسفي لكون إسرائيل قررت أن تتحرك (سنة ١٩٦٧) في الوقت الذي تحركت فيه. وفي الوقت نفسه، أوضحت للروس ولكل أمة أخرى من أمم العالم اني لم أسلم أبدا بالاتهام المعلن في التيسيط الموجه للإسرائيليين بالعدوان. فالتصرفات العربية في الاسابيع التي سبقت نشوب الحرب من طرد لقوات الطوارئ الدولية، إلى إغلاق ميناء العقبة، إلى حشد القوات على حدود إسرائيل، تجعل مثل ذلك الاتهام لإسرائيل بالعدوان اتهاما مفرطا في السخف»^(١٢٠).



من الجاني؟

يدعوننا ما ألف في الغرب وغير الغرب من ملاحم، ووضع من «تقارير صحفية» وتواريخ ودراسات عن الانتصار الإسرائيلي فيما دعي به «حرب» الأيام الستة، وما أفصحت عنه الملاحم من جذل وتهلل ونظمت به التقارير والتواريخ والدراسات من فرح وشماعة، فاقت كلها ما جاشت به الصدور للانتصار على هتلر والتخلص من ورطة النازية الأوروبية سنة ١٩٤٥، يدعون كل ذلك للتوقف عند الخطر الذي مثله جمال عبد الناصر بالنسبة لقوى كثيرة عاتية، وما مثله احتمال نجاح مصر في ظله وبفضل جاذبيته لكل العرب في التوصل إلى مواجهة تلك القوى بأمة واحدة متماسكة متصفة بالتصميم على المقاومة والإصرار على البقاء كان عبد الناصر يحلم بها مفترشة الأرض من المحيط إلى الخليج.

ولسنا هنا بمعرض اجتراح المראה والتحسر على ما كان أو التوجع على ما كان يمكن أن يكون. لكن الضراوة التي حوصرت بها مصر وخطة التآمر الذي استدرجت بفضلها إلى الشرك، والجذل والشماعة اللذين اندفقا بعد ترديدها فيه، توقعنا جميعا على ما كانت مصر قادرة على أن تحققه، لها ولكل العرب، ولا وجود لها إلا بهم ولا وجود لهم إلا بها، لو كان عبد الناصر قد استثمر الحب الفامر الذي أعطي له من القلوب والثقة التي بلا حدود التي منحت له، لا منا نحن المصريين فحسب، بل ومن عشرات الملايين من العرب في كل مكان، في قيادة حكيمة مستنيرة وأعية بهالك العصر وحساباته المعقدة، بدلا من الانجراف على تيار الجبن والارتزاق والتزيح والانتفاع ممن حوله، والتحول - لصالحهم ومصاب مصر - إلى زعيم إله واحد أحد لا شريك له، ولا ناصح أو معترض أمامه أو تحت قدميه.

ولا يتسع المجال هنا لإيراد نماذج مما كتب وقيل بعد الهزيمة الوضعية في يونيو/حزيران ١٩٦٧، لكنه قد يكفي، على سبيل التذكرة، وسعيا إلى الفهم، أن نتوقف عند اندفاعه كهذه:

«كثيرون من الفاتحين العظام وطأوا بأقدامهم فينا في سيناء، من الاسكندر الأكبر في طريقه لاحتلال مصر، سنة ٣٢٣ ق.م. إلى نابوليون بوناپرت، الذي قاد جيشه إلى عكا بعد معركة الاهرام التي ذكر جنوده فيها بأن عشرين قرنا أظلت عليهم من فوق الهرم». وفي فيناي سيناء أيضا تآه بنو إسرائيل أربعين سنة قبل أن يدخلوا أرض الميعاد، وفيها تلقى موسى الوحي والشهادة اللذين تضمنتا التقنين الأخلاقي لكل من اليهودية والمسيحية، وهو التقنين الذي قامت على أساسه الحضارة الغربية. وفي سنة ١٩٥٦، كانت سيناء هذه مسرحا لأول معركة بين المصريين ومؤسسي إسرائيل الحديثة. وفي سنة ١٩٦٧، كان مقدرا لها أن تصبح ساحة أعظم صدام مدو بين قوى الصهيونية والقومية العربية»^(١).

وكاتبنا هذا الشعر المتوقد بنيران الحماس ليسا يونانيين، وليسا - بكل تأكيد - فرنسيين، وليسا إسرائيليين، بل وليسا يهوديين. ولكن تفكر قليلا فقط في كل تلك الضراوة، وتفكر في الربط بين غزو اليونان القدماء (الذين اعتبرهم الغربيون منشأ لأسس حضارة الغرب)، وغزو الأوروبيين المحدثين، حتى وإن كان على يدي نابوليون، الخصم التاريخي لقوم الكنانين، وبين مؤامرة ١٩٥٦ الوضعية التي وصفت بأنها أول معركة بين المصريين (أشار الحلقة) و «مؤسسي إسرائيل الحديثة»، وانتصار قوى الصهيونية على قوى القومية العربية في سنة ١٩٦٧. وتفكر أيضا في الربط بين غزو مصر والانتصار الأوروبي الذي حققه نابوليون باطلاق قذيفة مدفع على أنف أبي الهول وتصوره أن ذلك كان انتصارا على القرون الأربعين التي أظلت على عساكره من فوق الهرم، وبين غزو فلسطين ممثلة في عكا. وتفكر أكثر فاكتر في جعل اليهودية والمسيحية ديانة واحدة أنبئت عليها أسس الحضارة الغربية. ثم تأمل في الجذل والتشفي وقد وصلا إلى حد الانجذاب وانجاس اللعاب زيدا يغطي الاشدراق. فكل هذا حري بأن يستوقفنا ويجعلنا نفكر فيما يبدو أن من كتبنا هذا الكلام وكل من كتبوا كلاما مثله قد فطنوا إليه من حقائق لم نطعن نحن إليها: وفي أن مصر التي تآمر الكل عليها، كانت قادرة، رغم تكاثر الأعداء، ورغم الحازاة المرورة المتربصة بها من قديم صارخة من صفحات «العهد القديم»، أن تقلب موازين كثيرة، وتغير مخططات عديدة وتفسدها، فقط لو أصغى من تصدوا لقيادتها لما ظلت تحاول أن تقوله لهم بما أعطتهم إياه من حب وثقة، ويسمحوا لها أن تتوحد بهم، وتستوعبهم، وتلهمهم، وتشد أزهم، بدلا من أن ترتعب منهم، وتخضع لهم وقد عاملوها

كضبيعة، وعاملوا أهلها كقطعان.

الوحي بذلك هو ما ينبغي أن يستوقفنا ويجعلنا نعمن النظر والفكر طويلاً في كل ما بذل من جهود وأنفق من مال، وكل ما هو مبذول اليوم ببذخ وداب وإصرار، بغية الإجهاز على مصر وتقطيع أوصالها. والوحي بذلك هو ما ينبغي أن يجعلنا نتساءل: من الجاني؟ من الذي جنى على مصر، عسكرياً، يبدو أن هناك أجمعاً من جانب المسؤولين المصريين الذين «أرخوا» لما دعي، على سبيل التهوين، بـ «النكسة»، على القول بأن الجاني كان عبد الحكيم عامر، لأنه كان قائداً عسكرياً خائباً ومنقاداً لطغمة أحاطت به وانتفعت من سلطانه وتربحت وأبعدت من طريقها كل من كانوا قادرين على أن يفقدوا القوات المسلحة قيادة عسكرية سليمة. ولنعد إلى الحكاية كما رواها محمود رياض.

«كان موقفنا يتلخص في وقف التهديدات الإسرائيلية ضد سوريا والحيلولة دون استمرار الاعتداءات الإسرائيلية ضد الدول العربية، وهي الاعتداءات التي وصلت إلى أقصاها خلال السنتين الأخيرتين»^(١٢١). وقبل ذلك بقليل، قال «كان هدف عبد الناصر من الأزمة كلها امتصاص التهديد الإسرائيلي ضد سوريا»^(١٢٢).

ويبدو أنه تصور أن «الأزمة» التي استدرجته إسرائيل بتعاون صادق من الرئيس الأميركي ليندون جونسون إلى إثارتها كانت ستنتج، كعملية «تهويز»، كما وصفها الفريق أول فوزي، في تخويف الإسرائيليين. ثم، لما تبين أن الحرب قد تنشب فعلاً.

حاول تجنب الحرب، وتابع في ذلك خطين. الأول هو الموافقة على مقترحات يوثانت الخاصة بشتم الشيخ وخليج العقبة، وكذلك إعطاء تأكيدات رسمية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والرئيس الفرنسي شارل ديغول والسكرتير العام للأمم المتحدة يوثانت، وكذلك الصحافة العالمية في مؤتمر معهم يوم ٢٨ مايو ١٩٦٧ بأنه لن يبدأ الهجوم. والثاني إصدار الأمر بتعبئة القوات المصرية وإرسال بعض الفرق عبر قناة السويس إلى سيناء، تصوراً منه أن هذا الإجراء سوف يحول دون الهجوم الإسرائيلي على سوريا»^(١٢٣).

ومما يقطع بصواب تقييم الفريق أول فوزي للعملية أن يوثانت، أمين عام الأمم المتحدة، عندما دجا إلى القاهرة، واستقبلته، فشعرت بأنه مع هدوئه كان يشعر بالارتعاج الشديد، جاء حاملاً معه مشروعاً أخطرنا سفارتنا في واشنطن بأن الولايات المتحدة (تسانده)، مما أضفى جدية إضافية على المشروع.. وكان يعتمد على أفكار لتهنئة الموقف، وهي تتلخص في نقاط ثلاث: أولاً، يطلب من إسرائيل ألا ترسل أي سفينة عبر خليج العقبة. ثانياً، يطلب من الدول التي ترسل سفنها إلى ميناء إيلات ألا تحمل مواداً استراتيجية لإسرائيل. ثالثاً، يطلب من مصر عدم مزاوله حق التفتيش على السفن التي تمر عبر مضيق العقبة، ووافق عبد الناصر عليه. وعندئذ وجه يوثانت سؤالاً إلى عبد الناصر: «سيادة الرئيس: إن الإسرائيليين متخوفون (!) من قيامكم بهجوم عسكري بدمهم. هل تستطيع أن تعدني بأن مصر لن تهاجم إسرائيل؟» (!) فرد عليه جمال عبد الناصر قائلاً: «نحن لم نعلن في أي وقت أننا سنهاجم إسرائيل. إن إسرائيل هي التي هددت رسمياً بغزو سوريا، وما نفعه هو إجراء دفاعي لمنع مثل هذا التهديد من أن يصبح حقيقة. وعلى ذلك فلن نكون نحن البادئين أبداً بالهجوم»^(١٢٤).

وإلى هنا، ظلت التصرفات سياسية بحتة، وظلت التحركات العسكرية تحركات أجريت بقرارات سياسية من عبد الناصر. ثم ينتقل محمود رياض إلى دور عبد الحكيم عامر:

«وفي يوم ٢٨ مايو/ أيار ١٩٦٧ دعاني عبد الناصر لتناول الغذاء معه وآخرين. وحضر المشير عبد الحكيم عامر متأخراً بعض الوقت، وقال ضاحكاً وهو يجلس أن إسرائيل قد أصيبت بالذعر قبل الظهر. فقد أرسل طائرتي ميغ ٢١ للاستطلاع فوق بحر سبخ، وأن الطائرتين التقطتا اشارات إسرائيلية تدل على مدى الذعر الذي أصابهم من وجود الطائرتين المصريتين. وقد أزعجني هذا الحديث كثيراً. لأن بحر سبخ لا تبعد عن الحدود المصرية أكثر من أربعين ميلاً، أي أن الطائرتين المصريتين لم تمكنا في الأجواء الإسرائيلية أكثر من بضع دقائق، وهو إجراء لا يقدم الدليل على مدى قوة سلاح الطيران المصري.

وفي اليوم التالي، زرت عبد الناصر في منزله بعد الظهر، وكان يومها قاطئ الحر، فاقترح أن نتمشى في الحديقة. وأثناء سيرنا، أشرت إلى موضوع الطيران، وذكرت له أنه لو (أول) اعتدت إسرائيل علينا، فحين كفاءة سلاح الطيران المصري عندئذ ستكون هي الفصل الحاسم في المعركة. وسألته عن مدى استعداداتنا في ذلك المجال، فكان رد عبد الناصر أن عبد الحكيم عامر أكد له أن استعداداتنا كاملة»^(١٢٥).

ويتعين أن يستوقفنا في رواية محمود رياض: أولاً، كون الأزمة أديرت، حتى عندما بدأت تقترب من الصدام العسكري، من دوار العزبة، من بيت الرئيس، والاجتماعات تعقد، لا في مركز القيادة، بل على مواث الغداء، أو أثناء النزعة في حديقة الدوار. وحتى عندما ادلهمت الأمور تماماً، ظل عبدالناصر يدير المسائل من منزله. ويعترف محمود رياض، فيما يخص ذلك: «خالجني شعور بالقلق. فقد كان عبد الناصر يتحدث وهو في منزله وليس من مقر القيادة العسكرية حيث يتوافر له متابعة سير القتال»^(١٢٧). وثانياً، إن عبد الناصر ذاته ظل يتسقط الأنباء ويستدر المعلومات عما كان جارياً حول مصر من كل وأي مصدر إلا المصدر الذي كان ينبغي أن «يضعه في الصورة» دقيقة بدقيقة، بل ثانية بثانية، وهو «المخابرات». وهذا الغياب الكامل للمخابرات واضح وضوحاً لافتاً للنظر في الأزمة كلها. فلم يرد في مذكرات أي مسؤول مصري ما يشير إلى أن القيادة السياسية أو حتى العسكرية علمت بشيء مما كان يدبره «العدو الغادر» لمصر أو للنظام، من تقرير نير مليء بالمعلومات والتحليلات وضعته مخابرات النظام، أو حتى من جزء من معلومة. وكما قال الفريق أول محمد فوزي «لم يكن عبد الناصر يعلم شيئاً عن قدرات العدو، ولم يكن يعرف حقيقة قدرات قواته هو». وكانت كل تقديرات عبد الناصر عما يحتمل أن تفعله أو لا يحتمل أن تفعله إسرائيل، والولايات المتحدة، والغرب، والشرق، بل والعرب الآخرون، مجرد تخمينات واجتهادات شخصية، ويروي محمود رياض واقعة مفزعة تشير إلى الطابع المسرحي، الطابع التمثيلي للعملية كلها، فيقول:

ويبدو أن عبد الناصر تحدث مع عبدالحكيم عامر ونقل إليه مدى قلقي (فيما يخص استعداداتنا). فقد فوجئت، بعد اجتماع لنا بقصر القبة، بعبد الحكيم عامر ينتحي بي جانبا ويقول: «يبدو لي أن هناك ما يقلقك، فما هو؟» واجبت قائلاً: «إنني أرى أن الموقف يزداد توتراً. وليست لدي أية معلومات عن مدى استعداداتنا العسكرية». وضمت عبدالحكيم عامر قائلاً: «اسمع لو حدث (!) وقامت إسرائيل بأي عمل ضدنا، فإننا نستطيع بثك قواتنا فقط أن نصل إلى بير سبع. ولكي نتأكد بنفسك، ما رايك أن تزورني في القيادة لكيطلع على الموقف العسكري»^(١٢٨).

ومن الواضح من الكلام أن القائد العام للقوات المسلحة المصرية لم يكن يعرف، حتى ذلك الوقت المتأخر، أي شيء عن نوايا العدو الغادر وتحركاته، فظل يخمن: «لو حدث وقامت إسرائيل بأي عمل ضدنا»، وأنه لم يكن يعرف شيئاً عن قدرات العدو وحجم قواته: «نستطيع بثك قواتنا فقط أن نصل إلى بير سبع»، وأن الاستعدادات العسكرية لم تبحث أو تناقش أو تستعرض في اجتماعات مجلس حرب أو وزارة حرب، وأن وزير الخارجية عندما سأل عنها، قيل له أن يتفضل بزيارة القائد العام في مكتبه ليرى بنفسه. والمفزع في كل ذلك ما يقوله محمود رياض بعد ذلك مباشرة «ولقد وعدته بأن أقفل، فأزوره في القيادة. لكنني لم أذهب لأنني كنت أعلم أنني سوف أرى مجموعة من الخرائط واستمع إلى بيانات وخطط لكنني لن أكتشف أبداً مدى صحة البيانات ولا مدى قدرتنا على تنفيذ هذه الخطط»^(١٢٩). والأدعى للفرع ما يقوله المسؤول الكبير الذي كان وزيراً لخارجية مصر في تلك الفترة «التاريخية». فهو يذكر أن أحد الوزراء (استمع شجاعته فيما يبدو) وجه سؤالاً في اجتماع لجلس الوزراء:

«إلى وزير الحربية شمس بدران عن الموقف إذا ما تدخلت الولايات المتحدة عسكرياً لصالح إسرائيل عن طريق الأسطول السادس الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط بعد أن أعلن ليفي اشكول، رئيس الوزراء الإسرائيلي، أن الأسطول السادس هو الاحتياطي الاستراتيجي لإسرائيل. وقد أجاب شمس بدران بأن القوات المصرية كفيلة بمواجهة الموقف. ولقد كان الرد مؤشراً خطيراً على التصور الخاطئ لدى القيادة العسكرية. وقد اعتقد بعض الوزراء أن وزير الحربية، الذي كان قد عاد لتوه من زيارة إلى الاتحاد السوفياتي، لا يمكن أن يكون قد أعطى ذلك الرد لولم يكن متأكداً بأن لديه السلاح الذي يواجه به الأسطول السادس الأمريكي»^(١٣٠).

وبطبيعة الحال، لم يكن لدى شمس بدران، «السيد الوزير» الذي كان المصريون يتبذل سراويلهم كلما ذكر اسمه أو اسم أي من الآلهة للصغار أمثاله، أي «سلاح» أو أي علم بأي شيء يمكن أن يواجه به الأسطول السادس الأمريكي. كل ما في الأمر أنه رد على ذلك الوزير الجريء الذي تجاسر وسأله بأن «القوات المصرية كفيلة بمواجهة الموقف»، وضمناً بأن «هذه مسائل تخص أصحاب العزبة، أي العسكريين، وأن ذلك الوزير عليه أن يصمت أو - إن شاء أن يخور - أن يذهب فيخور بعيداً، هناك في

الحظائر، مع سائر مواشي العزبة.
أما «الموقف» في حقيقته، فكان هكذا:

«كانت هناك أشكال من المساعدة طلبها الإسرائيليون من الحكومة الأميركية - لا ليكسبوا الحرب التي كانوا قادرين على كسبها بغير عون من أحد، بل لتحقيقهم من تحقيق الاهداف الإقليمية التي حدودها لأنفسهم من مبدأ الأمر. فقولاً، كان الإسرائيليون بحاجة إلى أن يتيقنوا من أن السوفيات لن يتدخلوا في قتال كانوا يعرفون من مبدأ الأمر أنه سيكون من جانب واحد. وهكذا، فإنه في صبيحة يوم ٥ يونيو/ حزيران، عندما بدأت الهجمات الجوية الإسرائيلية على أربع بلدان عربية، بعث ليفي اشكول برسالة إلى ليدون جونسون طالبا فيها، تحديداً، من الولايات المتحدة، أن تحمي إسرائيل إذا ما خطر للسوفيات أن يتدخلوا. وفي يوم ١٠ يونيو/ حزيران، بات ذلك ضرورياً. فعندما قامت إسرائيل بغزوها الضخم لسوريا صباح يوم ٩ يونيو/ حزيران، بعد أن قبل عبد الناصر رسمياً قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار وكان قبله لوقف إطلاق النار باسم الجمهورية العربية المتحدة التي كانت سوريا جزءاً منها، بات الوضع غير مقبول حتى بالنسبة لا ليفي كوسيجين، رئيس الوزراء السوفياتي، الذي يادرباستخدام «الخط التليفوني الساخن» بين موسكو وواشنطن، في صباح اليوم التالي (١٠ يونيو/حزيران) ليقول لجونسون أن الإسرائيلييين قد تصادوا كثيراً، وأن الاتحاد السوفياتي سيضطر. الآن إلى التدخل بشكل مباشر. وبعد اجتماع قصير عقده جونسون بالبيت الأبيض لفريق الحرب المخصص للشرق الأوسط، صدرت التعليمات للأسطول السادس برمه أن يستدير عائداً إلى شرق المتوسط. وكان ذلك عملاً استفزازياً صريحاً محفوفاً بمخاطر ضخمة يمكن أن ترتب على رد فعل السوفيات، لكنه اتخذ فوراً وبغير أدنى تباطؤ عندما دعت إليه الحاجة كيما تمكن «قوات الدفاع الإسرائيلية» من اتمام المهمة التي كانت قد اضططعت بها في سوريا.

«وفيما بعد، قال هاري ماكفرسون، أحد معاوني الرئيس الأمريكي: «كانت الجالية اليهودية الأميركية تعتقد أن جونسون لم يفعل شيئاً لها، وأنه كان في الواقع مستعداً لأن يترك إسرائيل عرضة لعنانة فظيعة. ولم يكن بوسعنا في الرئاسة الأميركية أن نقول شيئاً عن إعادة الأسطول السادس إلى شرق المتوسط. ولم يكن بوسعنا أن نقول علناً شيئاً مما قلناه للسوفيات على الخط الساخن من أنه كان من الأسلم لهم أن يرفعوا أيديهم عما كان حادثاً في الشرق الأوسط، لأن ذلك كانت ستصعب له آثار بعيدة على علاقاتنا بالروس، ولأننا كنا نعطين بتسوية الوضع في الشرق الأوسط»^(١٢٢).

فالسيد الوزير شمس بدران لم تكن لديه ضمانات من الروس، ولم يكن يعلم شيئاً عن نوايا الروس، ولم يكن لدى عبد الناصر نفسه أي تقييم واقعي حقيقي لما يحتمل أن يكون عليه موقف الأميركيين، أو موقف السوفيات، أو موقف أحد.

وقبيل الضرب بأيام ظل يسأل محمود رياض عن «تقييمه لاحتمالات الهجوم الإسرائيلي» ولاحظ رياض أن «قلقه كان يزداد يوماً (بذلك الخصوص، لأنه لم يكن يعرف)» ومن المضحك المبكي أن وزير الخارجية قال لرئيس الدولة في معرض رده أن «إسرائيل كانت لديها حالياً ولا شك صورة واضحة عن توزيع قواتنا العسكرية (وأنه ان) كانت البيانات التي سمعها من عبد الحكيم عامر ومن وزير الحربية عن استعدادات قواتنا المسلحة حقيقية فإن إسرائيل بغير شك سوف تتردد في القيام بأي عدوان علينا»^(١٢٣).

فوزير الخارجية في حكومة تدير شؤون بلد على شفا الحرب كان واثقاً موقناً من أن العدو لا بد قد تكاملت لديه صورة واضحة عن القوات المصرية وتوزيعها، لكنه لم تكن لديه، لا هو ولا رئيس الدولة، أية معلومات، أو حتى مؤشرات يركن إليها، عن قوات العدو وتوزيعها، ولم يكن مطمئناً إلى أن المعلومات التي قدمها القائد العام ووزير الحربية عن استعدادات القوات المصرية «حقيقية». وبطبيعة الحال، لم يكن لديه ما يجعله يتصور أن القائد العام أو وزير الحربية كانت لديه أية معلومات، حقيقية كانت أو نصف حقيقية، عن استعدادات قوات العدو.

وهذا وضع غريب في الواقع، والأغرب منه أنه - حتى في غيبة أي معلومات متينة - كانت التكهات مغلوطة:

«كانت مقابلاتي مع عبد الناصر قد تعددت يومياً في تلك الفترة، وقد ذكر لي في إحدى المقابلات أن عبد الحكيم عامر أكد له أن سلاح الطيران المصري على استعداد كامل لمواجهة الموقف، وأضاف قائلاً أن عبد الحكيم أبلغه أنه أرسل سرياً من طائرتنا إلى الفردقة على شاطئ البحر الأحمر لمواجهة «الهجوم الإسرائيلي على شرم الشيخ». ومرة أخرى، لم أسترح إلى هذا التفكير المبني على أن إسرائيل سترتكب مثل هذا الخطأ بتوجيه هجومها الرئيسي، في حالة قيامها بالحرب، إلى شرم الشيخ»^(١٢٤).

ومصدر الغربة فيه أن دولة حديثة منظمة ذات قوات عسكرية وقيادات وكل ذلك يمكن أن تدير أزمة خطيرة كهذه يمثل هذا التخبط والتكهن والافتقار إلى المعلومات، وأن دولة يديرها ضباط متخصصون يمكن أن تدير أمورها في مسائل الحياة والموت يمثل ذلك الأسلوب الأعمى، وأن دولة يجلس على قمتها ضباط كان «استاذ التحركات في كلية أركان الحرب.. وعلم التحركات هو أعقد علم.. وكان يرسم فيه الضباط كثيراً مرة أو مرتين وأربع مرات. هذا العلم هو عمل جدول مواعيد تحركات الجيوش وتقسيم مختلف الأسلحة وضبط تحركات القوات البرية مع البحرية مع الجوية.. علم معقد جداً، واستاذ هذا العلم عبد الناصر»^(١٢٧) يمكن أن تنجر على عياب الكبرياء والاعتبارات العاطفية الناجمة عن فشل الوحدة مع سوريا التي «كانت صدمة شديدة لعبد الناصر، فقد خلالها سوريا في غمضة عين وهو الذي كان يعشقها عشقاً خالصاً ولا تضيق من ذاكرته استقبالات الشعب السوري له وحمل عربته فوق الأكتاف في حلب.. وكانت ولا شك أول هزيمة سياسية تعرض لها عبد الناصر، فقد أفقدته الكثير من شعبيته التي كانت قد تدعمت بانفصارات متتالية، وأوضحت له أن طبيعة نظامه لم تكن مستقرة على أسس راسخة»^(١٢٨).

ومصدر الغربة أيضاً أن هذه دولة عصرية استكملت عدتها اللازمة لمواجهة تحديات العصر بأجهزة مخابرات باتت - باعتراف عبد الناصر نفسه بعد الهزيمة - دولة داخل الدولة. وعندما سئل امبراطور تلك الدولة، بعد أنزاله عن عرشه (لمقتضيات سياسية كما أكد هو) لأن أحداً لم يكن يجزئ على الاقتراب منه دع عنك توجيه الأسئلة إليه أيام كان محتكراً في رقاب المصريين وأرواحهم وعقولهم وأجسامهم، هذا السؤال: «هل للمخابرات ضرورة؟ ألا يمكن لأي دولة أن تستغني عن المخابرات؟»، أجاب على ذلك من بحر علم واسع: «الرد على ذلك بسيط للغاية، فالدول تعيش اليوم في عالم أشبه بغاية مليئة بالوحوش. ويبدو عملياً أن قانون الغابة هو الذي يتحكم في العلاقات الدولية «عش لتاكل أو تؤكل». فقد ازدادت الصراعات والخلافات بعد أن سادت المعمورة مذاهب ونظم جديدة.. كل طرف يحاول أن يدمر الطرف الآخر بلا هوادة ولا رحمة مستغلاً في ذلك أرقى ما وصلت إليه التكنولوجيا الحديثة من أدوات الدمار ووسائل الإبادة. وهكذا أصبحت ضرورة جوهريّة لأي دولة عصرية أن تحمي نفسها عن طريق المعرفة. والمخابرات، في سبيل تحقيق تلك المعرفة تحوي بين دروب نشاطها عملية ضخمة باهظة التكاليف، نتيجة لتلك الحروب.. ونحن في مصر وفي أية دولة عربية عشنا وما نزال نعيش ما يزيد على نصف قرن من الزمان نواجه عدواً شرساً له أطماع توسعية، كما تترصد بنا دول كبرى قاسية من بعضها الاستعمار لحقبات من الزمان كل منها تتصارع الآن لفرض نفوذها في المنطقة محافظة على مصالحها، وعدونا الأول هو إسرائيل. ومن أولى المبادئ في أي حرب أن يعد كل جانب نفسه ليكون أقوى وأكثر تقدماً (وأوفر معلومات بطبيعة الحال) من الجانب الآخر»^(١٢٩) وهذا عظيم. ولكن أين كانت المخابرات وكل تلك المؤامرات الشريرة تحاك والشراك تدبر ضد مصر، فإن لم تكن مصر مهمة، فمضد النظام، وإن لم يكن النظام مهماً، فمضد الزعيم؟ الأغلب أنها كانت منشغلة بالعدو الحقيقي: المصريين. أوريما كانت في تلك الحال التي جاء وصفها - بطريقة غريبة في الواقع - على لسان صلاح نصر عندما قال فلنذكر ما جاء على لسان الملك جون بطل المسرحية التي كتبها وليام شكسبير حيث عبر عن رايه في المخابرات بعد أن تخلى عنه عملاؤه وجواسيسه بقوله: هل كان رجال مخابراتنا سكارى؟ هل كانوا نياماً؟^(١٣٠).

ومما يبروه من عاصروا تلك الأيام العتمة في تاريخ مصر من داخل دهاليز السلطة، لا في الشوارع أو بجوار أجهزة الراديو، يتضح أن شخصاً واحداً ممن كانوا محيطين بعبد الناصر أو مقعنين تحت قدميه جرو على طرح السؤال الذي كان لا بد أن يطرح:

«قال لي صديقي سليمان إن اجتماعاً (لجنة التنفيذية العليا) عقد في ٢١ مايو/ أيار ١٩٦٧، برئاسة جمال عبد الناصر، حضره المشير عبد الحكيم عامر، وزيراً محلي الدين، وأنور السادات، وحسين الشافعي، وصديقي سليمان رئيس الوزراء. وقال لي إن الاجتماع عقد في صالون منزل جمال عبد الناصر دون جدول أعمال أو تحضير، وأنه عندما عرض عليهم عبد الناصر قراره بإغلاق خليج العقبة، لم يعترض أحد منهم مطلقاً، وكان الصمت تعليقهم الوحيد (!) فلم يتكلم إلا صديقي سليمان الذي تسامح بحسن نية عما إذا

كانت تقارير المعلومات والمخابرات^(١٢) تظهر الصورة واضحة وعما إذا كانت احتمالات قتل خليج العقبة قد درست دراسة عميقة واقعية. وكان الجواب من جمال عبدالناصر مختصراً بالإيجاب. ويقول صدقي سليمان أنه يلوم نفسه لوما شديداً على عدم دخوله في مناقشة صريحة حول القرار. وقد أكد حقيقة ما رواه لي صدقي سليمان ما قاله جمال عبد الناصر نفسه بعد الهزيمة للشهيد عبدالخالق محبوب، سكرتير الحزب الشيوعي السوداني، عندما سأله هذا الأخير عن السر وراء قتل خليج العقبة، فقال له عبدالناصر أن الوحيد الذي ناقش الأمر معه كان صدقي سليمان. وقد أكد لي زكريا محيي الدين حقيقة ما دار في هذا الاجتماع، وفسر عدم تساوئهم أو مناقشتهم للقرار بأنهم كانوا على ثقة من جمال عبد الناصر، وأن حضور المشير وموافقه دلا على الاطمئنان لقدرة القوات المسلحة^(١٣).

(*) يستعرض أحمد حمروش دور المخابرات (الحربية) في النكسة، فيقول:
«... نفة المشير عامر المطلق بمعلومات المخابرات الحربية التي تبين أنها كانت خاطئة ومضللة منذ ١٥ مايو/أيار ١٩٦٧. ويدل على ذلك (الخطأ والتضليل) أن المخابرات قدمت تقريراً يوم ٢٧ يونيو/حزيران ١٩٦٧، بعد انتهاء العدوان كشفت فيه عن أن قوات العدو (التي قامت بالعدوان) كانت تزيد ٥٠٪ كما جاء في تقاريرها السابقة (!).
١٩٦٧ استعداً (للجوم) كان مجرد إجراء من جانب العدو -تدعيم وتقوية دفاعاته في الخط الأول-. وكان وصول أبناء (احتلال تلك المواقع التقدمية) متسخر، إذا لم يعرضها على شقيق على المشير إلا في الساعة السابعة صباحاً، أي بعد ٦ ساعات من (احتلال العدو للمواقع). ونفة المشير في ذلك التحليل (الضاطي) للمخابرات، وتحدي قيادة القوات الجوية لـ «رأي» عبد الناصر في موعد الهجوم، كل ذلك أدى إلى أن يطير المشير في الثامنة من صباح ذلك اليوم ويترك القوات المسلحة بلا قيادة فعالة (ومصدر التعليمات للدفاع الجوي بعدم إطلاق النيران لأن السيد المشير في الجو) في أدق لحظات الخطر.
وأتوقف قليلاً هنا لأنقل ما رواه الفريق أول محمد فوزي حول تقارير المخابرات الحربية وكشف فيه عن أن تكل التقارير كانت من أهم نقاط الضعف التي زيفت الحقيقة وخدعت القيادة العسكرية والقيادة السياسية معاً. يقول الفريق أول محمد فوزي:

«دعونا نستعرض ما كانت ترسله المخابرات الحربية من يوم ١٥ مايو/أيار ١٩٦٧:

- ١ - يوم ١٥ مايو/أيار: مما زالت هناك تجمعات عسكرية إسرائيلية في المنطقة الشمالية من ٥ إلى ٧ لواءات. وهذه معلومات خاطئة.
- ٢ - يوم ١٧ مايو/أيار: «الروح المعنوية للشعب الإسرائيلي منخفضة. وهناك حالة منتشرة من الخوف والتسائل في إسرائيل».
- ٣ - يوم ١٩ مايو/أيار: «الأحداث التي جرت في المنطقة قد قللت من فرص إسرائيل في تحقيق المبادأة، ودفعتها إلى اتخاذ موقف التريث والانتظار».
- ٤ - يوم ٢١ مايو/أيار: ظهر نشاط نقل جوي إلى الجنوب. الظروف ليست مناسبة لشن عمليات شاملة نظراً لفقد عامل المبادأة والمفاجأة، علاوة على حاجتها للدعم العسكري الخارجي».
- ٥ - يوم ٢٤ مايو/أيار: الفريق صلاح مرتجي، قائد الجيش الميداني، يقرأ تقرير المخابرات عن مقارنة قواطنا بقوات العدو: «تفوقنا على العدو في المدرعات: ٣ إلى ١ - تفوقنا على العدو في المشاة: ٣ إلى ١ - التفوق الشامل لقواتنا على قوات العدو: ٣ إلى ١».
- ٦ - يوم ٢٦ مايو/أيار: أخطر تقرير مضال من المخابرات عن اهتمام إسرائيل بمنطقة أيلات ووصل قوات إضافية إلى تلك المنطقة مؤلفة من ٣ لواءات مدرعة، لوائي مشاة، وكتيبة دبابة».
- ٧ - يوم ٢٧ مايو/أيار: تقارير عن زيادة نشاط العدو تجاه الجنوب وتعزيز حشوده بلواء. وهذا استمرار في الخطأ.
- ٨ - يوم ٢٨ مايو/أيار: موضوع عن أسر مجموعة عمليات مدفعية. كانوا ثلاثة ضباط أو اثنين، تامروا فاسروا (وهل استجوبوا؟).
- ٩ - يوم ٢٩ مايو/أيار: المشير عبد الحكيم عامر يامر بفتح مركز قيادة متقدم في الميدان، وتحريك عربات القيادة كلها إلى هناك وكانت عربات ضخمة. (ولا يبين أن كل ذلك القرار قد اتخذ بناء على تقارير المخابرات، كما لا يبين المآخذ عليه).
- ١٠ - يوم ٣٠ مايو/أيار: تأكيد (من المخابرات) عن نشاط العدو في وادي الحران ووادي نصاب المعين، أي المحور الجنوبي، (وبالذات) تعليمات من هيئة عمليات قيادة الجيش الميداني بتأمين الاتجاه التبعوي الجنوبي.
- ١١ - يوم ١ يونيو/حزيران: مكتب المخابرات في العريش يؤكد أن «عزم العدو وشيك على القيام بعمليات تعرضية ضد الاتجاه الجنوبي، واحتمال إسقاط جوي معاد جنوب الكتيلا ويؤكد التقرير شن عملية هجومية ضد الاتجاه الجنوبي».
- ١٢ - يوم ٢ يونيو/حزيران: (المخابرات تؤكد) أن «إسرائيل لن تقوم بأي عمل عسكري تعرض لأن الصلاية العربية الراهنة ستجبر العدو ولا شك على أن يقدر العواطف المختلفة التي سوف تترتب على اندلاع الحرب بالمنطقة (١)». (فتقرير المخابرات تحول إلى خطابات إعلامية من قبيل ما كان يصبه «صوت العرب»، مثلاً، وتجيد الـ «الصلاية العربية الراهنة» = «صلاية الرئيس والمشير، يقرأ تقرير المخابرات أن إسرائيل لن تجرؤ على الهجوم»).

ومعنى الكلام واضح، وهو أن الجميع لم يناقشوا رغم إدراكهم لكون القرار لا بد مؤد إلى الحرب، وأن وجود المشير وموافقته كانا دليلاً على أن القوات المسلحة قادرة على القيام بما سوف يؤدي إليه ذلك القرار من اشغال لنيران الحرب - هكذا بغير مناقشة لقدرات القوات المسلحة وقدرات العدو وحسابات الأوضاع الدولية. على بركة الله. هيا يا ريس. منصوراً بإذن الله. ويستطرد أحمد حمروش قائلاً:

«ويشير أمين هويدى في كتابه «اضواء على اسباب نكسة ١٩٦٧» إلى حديث دار بينه وبين صديقي سليمان أثناء عمله معه وزيراً للدولة، فيقول: «أبدت قلقي الشديد من تصعيد الموقف، بل وأبدت عدم ثقتي في بعض القيادات العسكرية الموجودة، وعدم قدرتها على مواجهة الموقف، فكان رد صديقي سليمان، رئيس الوزراء، بهدوء المعروف عنه: «وااه يا أمين الرئيس شايف ان وجود قوات الطوارئ الدولية» (التي عبرته حرب الإذاعات بأنه كان مخفياً وراها) زي الدمل لازم ينفتح».

ولا شك أن اتخاذ هذا القرار الخطير، في هذا الوقت الحرج، ويمثل هذا الأسلوب المنعزل البعيد عن حيوية المؤسسات السياسية والديمقراطية يدل على أن نظام الحكم كان أوتوقراطياً يعتمد على جمال عبد الناصر اعتماداً كاملاً، وأن الثقة به - عن قناعة أو عمالة - كانت مطلقة حتى من أقرب زملائه إليه وهم الذين تقاعسوا عن مناقشته وارتضوا قراره بلا تعقيب بينما هم الذين كانوا يملكون وحدهم أو قبل غيرهم، بحكم الدستورية في السلطة، وبحكم الزمالة القديمة في العمل، فرصة الحوار معه أو مناقشته»^(١٣٨).

تلك «الثقة المطلقة» في صواب رأي عبد الناصر، وحكمة عبد الناصر، والتنازل له عن الحق في أن يتخذ من القرارات ما يشاء دون حوار أو مناقشة أو معارضة أو نصيح أو مشورة، بل ودون «معلومات ومخابرات» كما تجرأ صديقي سليمان فذكر وأسكته الرئيس برد مقتضب، ثقة لم تخدم مصر، ولم تخدم - في النهاية - عبد الناصر نفسه، بل قد يقول التاريخ أنها ثقة عمياء - عن قناعة أو عمالة أو تريبج أو خنوع - كانت من العوامل التي دفعت عبد الناصر إلى المنزلق الخطر الذي أوقعه في الشرك المعد له عن دراسة متعمقة لشخصيته واستجاباته ونقط الضعف عنده وطبيعة نظامه الفردي ونوعيات المحيطين به وتنازلهم حتى عن أول حقوق النقاش والاستفسار عن الحقائق. ولنصغ إلى عبد الناصر نفسه «وهو يفسر رد فعله على تصريحات أشكول ورايين» (التي أطلقت لاصطيداده) والتي ذكرنا فيها أن إسرائيل ستقوم بعمليات حربية ضد سوريا من أجل احتلال دمشق وإسقاط النظام السوري، فقد قال «إن هذا التصريح - الذي صدر يوم ١٣ مايو/أيار ١٩٦٧ - تصريح وقح جداً الواحد لما يقرأه يعتقد أن هؤلاء الناس قد وصل بهم التبعج والغرور إلى الحد الذي لا يمكن السكوت عليه». (خاصة وأنه تعلق بدمشق) «المدفينة العزيزة عند عبد الناصر التي الهبت قلبه بالحجب يوماً.. وما زالت طبيعته المصرية الأصلية ترفض الرضوخ للتصريحات المهينة للكبرياء»^(١٣٩). فاشكول ورايين لم يصدرا تصريحاتهما اعتباطاً، بل أصدرهما اعتماداً على «الطبيعة التي ترفض الرضوخ للتصريحات المهينة للكبرياء، وجعلها «وقحة

= ويعلق الفريق أول محمد فوزي على ذلك (السلسل المهزلي) بقوله:

«إنني أقول أن هذه التقارير (من المخابرات) مضللة جداً. وقد انتشر هذا التخريب بين القوات في ذلك الوقت. وتأثيره طبعاً في الاتجاه المعاكس: خداع وتضليل، تقاعس وبيلة. إسرائيل لن تهجم. وبالتالي، تقليل درجة الاستعداد (لدى القوات المصرية) تلقائياً. وقد حدث ذلك فعلاً من جانب بعض القوات وقادتها (اعتماداً على تقارير المخابرات)، وهنا يجب أن نلاحظ ملاحظة هامة وهي أن تقارير المخابرات الحربية كانت موضع الثقة الكاملة من المشير والمخابرات قالت في ٢ يونيو/حزيران أن إسرائيل لن تهجم! ويضيف أحمد حمروش إلى كلام الفريق أول محمد فوزي قوله أنه لم تكن هناك طلعات استطلاع جوي متوافرة كثيرة لتتقن أو تؤكد كلام المخابرات الحربية. خرجت طلعة استطلاع واحدة أو طلعان في الجنوب لتعرض (لتنسطلع؟) موضوع الشد، وجاءت منها صور عن العقبة لا عن إيلات (!) والطلعة الثانية لم تؤكد التأكيد المضبوط. من ذلك ثم التصديق على تقرير المخابرات بأن هناك حشداً موجوداً كما قدره التقرير، ثلاثة لواءات مدرعة، و٢ لواء مشاة ميكانيكي وكتيبة دبابة ثم قالت المخابرات انه عزز بلواء آخره.

(أحمد حمروش: مخريف عبد الناصر، ص ١٤٦ - ١٤٨).

جدا» وماذا به «التبجح والغرور اللذين بلغا حدا لا يمكن لتلك الطبيعة ذات الكبرياء أن تسكت عليه «وجعلا مدارها سوريا التي ظل عبد الناصر يتوجع من انفصالها عنه، ودمشق المدينة التي الهبت قلبه بالحب يوما. فكاننا نشهد مأساة رومانسية تحتمل فيها العواطف وتجيش وتصطبغ وتعربد الكبرياء الجريحة، فتضئ العقول وتخرس صوت المنطق. وهذا، في الحياة الفردية أقصر السبل إلى الدمار، وفي حياة الأمم أقصر السبل إلى وضع العنق تحت حذاء العدو الغادر، خاصة إذا ما تواكب احتدام العواطف وعريدة الكبرياء مع الافتقار إلى المعلومات وضلال الأحكام: «ويفسر عبد الناصر لضباط القوات الجوية التطور السريع للأحداث فيقول «أنه لم يكن هناك تفكير قبل يوم ١٢ مايو/ أيار ١٩٦٧ (الذي جلجلت فيه تلك التصريحات من إسرائيل) في اتخاذ أي إجراء، على أساس أن إسرائيل لم تكن تتجرأ على مهاجمة أي بلد عربي»^(١) تماما كما كان عبد الناصر مقتنعا وظل مقتنعا حتى لحظة نزول المظليين البريطانيين في بور سعيد سنة ١٩٥٦ بأن «بريطانيا وفرنسا لن تنزلا إلى مستوى التآمر الموضع مع إسرائيل ضد مصر». وفي كلتا المرتين كان الحكم العاطفي منبئيا على غياب كامل للمعلومات السليمة وافتقار للرؤية.

وإلا فعلى أي أساس انبثت القناعة بأن «إسرائيل لم تكن لتجرأ على مهاجمة أي بلد عربي» وقد هاجمت صباح ٥ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ أربع بلدان عربية، لا بلدا واحدا؟ إن لم يكن ذلك الأساس المطمئن تصور أن إسرائيل، هي الأخرى، كانت قد باتت مثل مصر، «تخاف من الرئيس وأجهزته»، أو القناعة التي تولدت عن التآليه المفضي إلى التآله بأن الرئيس كان قد بات قادرا على أن يقول للشئ كن فيكون، أو يقول له لا تكن فلا يكون، فلا بد أنه - ذلك الأساس - كان الجهل الكامل بأبعاد الموقف، والافتقار الكامل إلى صواب الرؤية، والانخداع الكامل بالتأكيدات المفلوطة والمكذوبة من جانب السادة المسؤولين الكبار: السيد المشير عن مدى قدرة القوات المسلحة المصرية، في مقابل قدرة قوات العدو، والسيد وزير الحربية شمس بدران عن تأكيدات الروس، والمستشارين السياسيين، إن كان لهم وجود، عن نوايا الأميركيين.

وفيما يخص قدرات القوات المسلحة المصرية وقدرات قوات العدو، وهي من أهم «الحسابات المعقدة» التي كان يجب أن تجري قبل الدخول في أي تناطح مع إسرائيل حتى بالخطب والتصريحات استعدادا لما قد يفرض إليه ذلك التناطح و«استعراض العضلات»، لا حاجة بأحد للدخول في تفاصيل كثيرة، فقد حسمت تلك الحسابات عسكريا بالهزيمة الماحقة والطعنة النافذة التي لم تذمل في جسد مصر وروحها. أما تأكيدات الروس، فقد أكد مصريون مسؤولون كثيرون، وأكد السوفييات أنفسهم أنها لم تخطئ. ويبدو أن السيد وزير الحربية شمس بدران عالج مسألة «تأكيدات الروس» بنفس الأسلوب الذي كان هو والسيد المشير يعالجان به مسألة «قدرات القوات المسلحة المصرية».

ففي يوم ٢٥ مايو/ أيار ١٩٦٧، طار شمس بدران، وزير الحربية المصري، إلى موسكو.. وطار أبا إيبان، وزير خارجية إسرائيل، إلى باريس ولندن وواشنطن.. وعاد إيبان إلى تل أبيب، وهو الوزير الكبير المتعزز، بعد أن تعرف على حقيقة مواقف الدول الغربية من قضية المساندة للحكومة الإسرائيلية.

وكانت زيارة شمس بدران لموسكو، في هذه الفترة الحرجة، ذات أهمية قصوى، مما يدعو إلى مناقشة نتائجها بتركيز شديد. وإذا ما تفاضينا عن قدرة شمس بدران على تحمل مسؤوليته كوزير لحربية مصر، في وقت كان أبعد ما يكون فيه عن متابعة التطورات العلمية الحديثة لوسائل القتال، وفي مستوى محدود وصلت إليه خبراته ودراساته، فإننا مع ذلك يجب أن نقف عند هذه الزيارة لما أحاط بها قاله شمس بدران في مجلس الوزراء بعد عودته من علامات استنهام وتعجب.

«وقد قال لي الدكتور مراد غالب، سفير مصر في موسكو آنئذ، والذي حضر مباحثات شمس بدران مع جريتشكو وكوسيجين، أنه أرسل تقريرا شخصيا إلى جمال عبد الناصر عن نتائج الزيارة وما ورد فيها من تحفظ سوفياتي على بعض الخطوات التي اتخذت، والتي قد تؤدي إلى التورط في حرب غير محسوبة النتائج.

وقد أرسل مراد غالب ذلك التقرير مع حمدي عاشور، محافظ الاسكندرية، الذي كان يقيم وقتها بزيارة لالاتحاد السوفياتي، وذلك خشية من أن يكون شمس بدران لم يظن تماما إلى الموقف السوفياتي على حقيقته، وتقديرا من السفير المصري لما أحاط بالموقف من أخطار.

ويذكر أن شمس بدران أجاب على تساؤل في مجلس الوزراء المصري عما إذا كانت مصر قد أدخلت في حساباتها وجود الأسطول السادس الأميركي في شرق البحر الأبيض المتوسط، بقوله إنه «إذا تدخل سنحلّمه»^(١٤١).

والذي حدث في زيارة شمس بدران لموسكو أن:

«القيادة السوفياتية أكدت له أكثر من مرة أملاها في عدم تصعيد الموقف، والاكتفاء بما حصلنا عليه من انتصارات. وهذه حقيقة لا جدال فيها. وكان السفير الروسي في القاهرة يقوم بعمل هذا التأكيد أيضاً. أما ما قيل عن أن الاتحاد السوفياتي وعد السيد شمس بدران بالتدخل في حالة (وقوع) أي عدوان على مصر، فيبعد عن الحقيقة، بل وتؤكد الصحافة السوفياتية أن الكسي كوسيجين، رئيس الوزراء السوفياتي، أكد المرة تلو المرة على (وجوب) عدم تصعيد الموقف، والعمل على تعزيز الانتصارات السياسية التي حصلنا عليها دون التورط في القتال»^(١٤٢).

«الامر المؤكد أن خطأ ما قد حدث فيما نقله شمس بدران (عن موقف الاتحاد السوفياتي كما أوضحه له السوفيات على أعلى المستويات في زيارته لموسكو)، وفي عدم اطلاع جمال عبد الناصر على المحضر الرسمي للمحادثات»^(١٤٣).

ويروي القصة الفريق أول محمد فوزي:

«كان الوزير شمس بدران قد كلف بمهمة للسفر إلى موسكو في الأسبوع الأخير من شهر مايو ١٩٦٧ ومعه وكيل وزارة الخارجية أحمد حسن الفقي، وانضم إليهما في موسكو سفيرنا هناك الدكتور مراد غالب. وتم اللقاء كالعادة، والهدف هو دعم جديد، أسلحة للقوات المسلحة. والمهمة انتهت سريعا، مثل باقي المهام الأخرى. وإثناء عودة الوزير شمس، كان وزير الدفاع السوفياتي جريتشكو يودعه، فحصلت منه لفظة تقليدية بكلمة مجاملة، خيط على كتف شمس بدران للمجاملة.. وشدوا حيلكم احنا معاكم.. حاجة من هذا القبيل..»
«وعاد الوزير شمس ومعه زميله وكيل وزارة الخارجية ومعهما المطروف الذي به محضر المباحثات. الوزير شمس اتجه رأسا من المطار إلى الرئيس جمال عبد الناصر، وقال له جملة.. ما معناه أن الحكومة السوفياتية والقوات المسلحة السوفياتية معنا. فذلك هو ما فهمه شمس بدران من اللقطة العاطفية التقليدية، لفظة المجاملة من وزير الدفاع السوفياتي في توديعه بالمطار.. ثم اتضح بعد ذلك أن الظرف الرسمي الأكيد الذي احتوى جلسة موسكو لم يطلع عليه الرئيس جمال عبد الناصر إلا في ١٢ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ (أي بعد الحرب) لم يقرأه جمال عبد الناصر إلا في ١٢ يونيو/ حزيران ١٩٦٧. الظرف ظل مغفلا وكان قد سلم من وكيل الوزارة أحمد حسن الفقي لكتب عبد الناصر وفيه محضر جلسات الوزير شمس مع القيادة السوفياتية، ومكتوب على الظرف «عاجل جدا ويسلم». ولم يفتح الظرف، ولما فتح الظرف وقرئ (بعد الهزيمة) لم يوجد بالمحضر الرسمي أي إشارة سياسية أو معنوية أو أدبية عن المساعدة أو التأييد في الصراع التي حصلت في ذلك الوقت إطلاقا. كله كلام عن التسليح. حناخدوا كذا. حيدونا كذا. حاجة زي كدة. وأقول هذا للتدليل على الارتجال الشفوي غير الدقيق وتأثيره على الذهن وعلى الفكر»^(١٤٤).

فبعد الناصر، وهو في المنزلق الخطير الذي استدرك إليه، لم يكن يعرف شيئا عن حقيقة ما سوف يكون عليه موقف الاتحاد السوفياتي، ولم يعرف إلا في ١٢ يونيو/ حزيران ١٩٦٧.

ورغم كل المؤشرات، ورغم الانحياز الكامل الصارخ للمستمر من البداية حتى النهاية إلى جانب إسرائيل ضد مصر، من جانب الولايات المتحدة، ظلت الزعامة المصرية

«في حيرة شديدة من موقف الولايات المتحدة. فما نحن لدينا في القاهرة مبعوثان من الرئيس الأميركي، معروف عنهما الموضوعية وعدم التحيز (!)، ليؤكد ما جاء في رسالة جونسون (الرئيس الأميركي) من أن الولايات المتحدة لن تقبل بعدوان أي طرف على الآخر، وفي نفس الوقت فما هو السفير الأميركي في القاهرة يقول أنه يرى أن احتمال أن تبدأ إسرائيل الحرب قائم بنسبة خمسين في المائة»^(١٤٥).

فتلك «الحيرة الشديدة» - غير المفهومة إطلاقا نظرا لمواقف الولايات المتحدة التي لا تقبل التأويل أو تبجح الشك - في شأن مواقف الولايات المتحدة كانت، في النهاية، من أخطر العوامل في استدراج عبد الناصر إلى شرك ١٩٦٧، وشل يده عن التصرف حتى وقد استدراج إلى بداية المنزلق. وفي تقدير محصود رياض أن «الامر الذي لا شك فيه أنه لو كان عبد الناصر قد بادى بتوجيه ضربة «إثر قيام إسرائيل بالتعبئة كان حريا بأن يحول دون كارثة ١٩٦٧، لأنه كان سيمكّن سلاح الطيران المصري من تدمير جزء من سلاح إسرائيل الجوي ويحول دون تدمير الطائرات المصرية وهي على الأرض في مطاراتنا العسكرية

صباح الخامس من يونيو/ حزيران^(١١٦).

والذي يقوله وزير الخارجية في مذكراته أن ما أقعد عبد الناصر عن محاولة انقاذ نفسه وإنقاذ مصر من الكارثة، وتخفيف قضاء إسرائيل المحموم عن طريق المبادرة بتوجيه «ضربة وقائية» كان الانخراط بموقف الولايات المتحدة والانسحاق المريع للنفس إلى تصديقها عندما ادعت أنها «لن تقبل بعدوان أي طرف على الآخر» رغم ما ذكره محمود رياض من تشكك عبد الناصر في صدق نوايا ليندون جونسون. وفي النهاية، يقول محمود رياض عن تقاعس عبد الناصر عن توجيه ضربة وقائية والهمود في انتظار بدء إسرائيل بالضرب مع ما ترتب عليه من تدمير سلاح الطيران المصري وبالتالي القيام بما أسماه بعض المسؤولين الأمريكيين «عملية صيد الديكة الرومية الكبرى» (The Great Turkey Shoot) في سيناء: «وهنا تبدو أهمية الدور الذي قام به الرئيس الأمريكي ليندون جونسون في عملية الخداع الكبرى، بل ونجاحه في إشراك الاتحاد السوفياتي في السيناريو»^(١١٧).

ومما يشير إلى وحشية عملية الخداع التي يحكي عنها محمود رياض بعد الكارثة، هذه الردود التي رد بها نيكولاس كاتزنباخ وكيل وزارة الخارجية الأمريكية اليهودي في إدارة جونسون الذي كان من أوائل المسؤولين عن العملية على الجانب الأمريكي على الأسئلة التي وجهت إليه في عملية «تسجيل التاريخ» لمكتب ليندون جونسون:

«سؤال: وماذا عن احتمالات الموقف لو كان القتال قد سار لصالح العرب؟ فانا أعلم أن لديكم (في الإدارة الأمريكية) خطط طوارئ لكل الاحتمالات. وسؤالي هو هل نظرت الإدارة في أي خطة من تلك الخطط بقصد وضعها موضع التنفيذ جدياً، على مستوى الرئيس (الأميركي)؟
كاتزنباخ: كلا وأعتقد أنه لم يوجد أحد على الإطلاق توقع أية إمكانية لأن يسير القتال لصالح العرب.
سؤال: بمعنى أن ذلك كان احتمالاً بعيداً للغاية..

كاتزنباخ: كانت كل تقارير المخابرات مجمعة اجتماعاً كاملاً على الحقيقة المسألة في أن الإسرائيليين سوف يمسحون الأرض بالعرب، وأن ذلك لن يستغرق منهم وقتاً يذكر. ولهذا فإننا لم تكن بحاجة في الواقع لأن نقرر ما الذي كان سيتبع علينا أن نفعله إذا ما سارت الأمور على عكس ذلك»^(١١٨).
وفي الوقت الذي كانت الإدارة الأمريكية مطمئنة فيه كل ذلك الاطمئنان القاطع إلى أن الإسرائيليين سوف يمسحون الأرض بالعرب، وأن ذلك «لن يستغرق منهم وقتاً يذكر»، بعث الرئيس الأمريكي ليندون جونسون رسالة إلى جمال عبد الناصر مع ريتشارد تولتي، السفير الأمريكي الجديد الذي كان قد قدم إلى القاهرة ليقدم أوراق اعتماده، يوم ٢٣ مايو/ أيار ١٩٦٧. وقد أورد محمود رياض نص الرسالة والمذكرة المرفقة بها، بترجمة الخارجية المصرية^(١١٩).
قال جونسون لعبد الناصر، في الرسالة:

«لقد قضيت معظم الأيام الماضية أفكر في الشرق الأوسط وفي المشاكل التي تواجهونها والمشاكل التي نواجهها في المنطقة. وقد ذكر لي عدد من أصدقائنا المشتركين بمن فيهم السفير لوشيبوس باث أنكم قلقون لأن الولايات المتحدة قد أبدت اتجاهات غير ودية تجاه الجمهورية العربية المتحدة، وأود، بصورة مباشرة، أن تعلموا أن هذا أبعد ما يكون عن نوايانا.
«ولقد راقبت من بعد جهودكم لتنمية بلادكم والنهوض بها، واظنني أفهم كبرياء شعبيكم وأمانيه وتصميمه على أن يدخل العالم المعاصر ويشارك بدوره الكامل فيه بأسرع ما يمكن وأمل أن تتمكن من إيجاد الوسائل العامة والخاصة على السواء للعمل معا بطريقة أوثق.
«كذلك فإنني أفهم القوي السياسية التي تعمل في منطقتكم وأفهم المطامع وأسباب التوتر وكذلك الذكريات والأمل.

«بطبيعة الحال، فإن من واجبكم وواجبي في الوقت نفسه ألا ننظر إلى الوراء، وإنما ننقد الشرق الأوسط - والمجتمع الإنساني كله - من حرب اعتقد أنه هناك من يريدها. ولست أعرف الخطوات التي سيتتبعها عليكم السكرتير العام للأمم المتحدة يونانث، ولكنني أحتكم على أن يكون واجبكم الأول تجاه أمتكم وتجاه منطقتكم وتجاه المجتمع العالمي كله هذا الهدف السلمي: وهو تجنب أعمال القتل.
«إن المنازعات الكبرى في عصرنا هذا يجب ألا تحل بالاجتياز غير المشروع للحدود بالسلاح والرجال، وفي الرسالة، لوح جونسون لعبد الناصر، عملاً على المزيد من التهدئة، بأنه «كان يتوقع أن يطلب إلى نائب الرئيس، ميمبرت همفري (أحد أشد أتباع إسرائيل في المؤسسة الأمريكية ولأه وضراً) أن يتوجه إلى الشرق الأوسط لإجراء محادثات معكم ومع غيركم من الزعماء العرب وكذلك مع الزعماء الإسرائيليين، ووعده بأن

يقوم هيوبرت همفري بتلك الزيارة الميمونة «إذا ما خرجنا من هذه الأيام (أواخر مايو/ أيار ومطلع يونيو/ حزيران ١٩٦٧ بدون قتال».

وفي المذكرة الشفوية الملحقة بالرسالة، قال جونسون ما يلي:

«ليس لدينا أي سبب للاعتقاد في هذا الموقف الحالي بأن أحداً من أطراف اتفاقات الهدنة بين الدول العربية وإسرائيل لديه النية في ارتكاب عدوان». وعاد فأكد أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة والحكومات العربية الأخرى تستطيع - في الموقف الحالي - أن تتأكد بيقين وأن تعتمد على أن حكومة الولايات المتحدة الأميركية تعارض معارضة صارمة أي عدوان في المنطقة من أي نوع».

ويقول محمود رياض «وكان عبد الناصر قد سألني أكثر من مرة طوال الأيام العشرة السابقة (من ١٢ إلى ٢٣ يونيو/ حزيران ١٩٦٧) عن الموقف الأمريكي، لأن هذا العامل وحده هو الذي سيثبجع أو لا يثبجع إسرائيل على بدء حرب جديدة في المنطقة. وهكذا فإنني عندما تسلمت رسالة الرئيس الأمريكي جونسون، توجهت على الفور إلى عبد الناصر»^(١٠٠).

وبعد أن قرأ عبد الناصر الرسالة، سأل محمود رياض قائلاً: «ولكن، هل تعتقد أن هذه الرسالة تمثل موقفاً حقيقياً من جونسون؟» فقال رياض: «بالتأكيد». فأننا لا نخيل أن يخدعنا رئيس الولايات المتحدة في رسالة رسمية موقعة بأعضائه يقترح فيها إفساد نائبه هيوبرت همفري إلى النقطة (١)». «وسكت عبد الناصر قليلاً قبل أن يقول معترضاً: «أنا ما زلت أشعر بعدم الاطمئنان. بل إنني أشك في صدق هذه الرسالة من جونسون. فإذا كانت لديه كل تلك النوايا في الانحياز الكامل لإسرائيل ومعادتنا لحسابها طوال السنوات السابقة، فهل سيتكرر فجأة لكل ذلك ويتخذ موقفاً عادلاً بيننا وبين إسرائيل؟» ويضيف محمود رياض قائلاً: «ولم تمر سوى أيام قليلة قبل أن أتبع خطئي في التقدير، وصحة شكوك عبد الناصر. بل إن الأحداث سرعان ما أثبتت أن تلك الرسالة من جانب جونسون كانت في الواقع أكبر عملية خداع يقوم بها رئيس أمريكي على الإطلاق لصالح بلد، وضد بلد آخر»^(١٠١).

وربما تصور محمود رياض أنه أدى خدمة لذكرى عبد الناصر عندما أبرز «شكوكه» و«عدم اطمئنانه» في مقابل انخداعه هو كوزير خارجية، فيما يخص رسالة جونسون. والحقيقة أن الموقف كله - رغم الشكوك وعدم الاطمئنان - مفصّل عن سوء الفهم الجوهري والمحيث الذي وقعت فيه الثورة من أول ليلة لها عندما تصورت أن الولايات المتحدة الأميركية، بتركيبتها السياسية وتبعية سياستها وحكامها ومشروعها لليهودية العالمية وحرص كل رئيس أمريكي، أو عضو كونجرس أو وزير أو مسؤول حكومي على بقائه السياسي ومستقبله وأزدهاره المالي بل وسمعته في حياته وبعد مماته، ذلك الحرص الذي جعل رئيس القوة العظمى الرئيسية في عالم اليوم، ليندون جونسون، لا يتورع عن النزول إلى مستوى الاحتيال والنصب لصالح أكبر استثمار لليهودية العالمية الحاكمة للولايات المتحدة خارج الولايات المتحدة: وهو إسرائيل.

والذي فعله جونسون لسادته في تلك الأيام التي كان سادته أخذين خلالها في استدراج عبد الناصر إلى شرك الحرب التي لم يكن يريدوها ولم يكن مستعداً لها أو قادراً عليها، أنه - بمناراته السياسية ورسالته إلى عبد الناصر وتلويحه بإرسال هيوبرت همفري - كان يعطي الإسرائيليّين مزيداً من الوقت ليكملوا استعداداتهم ويحكموا الخناق حول عنق مصر والبلدان العربية. وقد كانت رحلة يوثانت ومقترحاته جزءاً من هذه الجهود الأميركية. فعند وصول يوثانت إلى القاهرة، أخطرت سفارة مصر في واشنطن وزارة الخارجية المصرية أن «الولايات المتحدة تساند مهمة يوثانت، مما أعطى «المشروع جديد إضافي بوصفه بداية لحل الأزمة». وبعد أن حققت رحلة يوثانت أغراضها المتعملة في مزيد من التخدير لعبد الناصر ومزيد من كسب الوقت، أعملت الولايات المتحدة مشروعه وكأنه لم يكن. والواقع أن الولايات المتحدة استغلت يوثانت استغلالاً عديم التورع في عملية استدراج عبد الناصر. فعند البداية، كان ذلك الأسمن العام المطيع سبباً من أسباب تدهور الموقف الإسرائيلي لصالح الخطة الإسرائيلية الأميركية. وقد كشف عبد الناصر نفسه عن ذلك، كما يقول أحمد حمروش، «بعد قوات الأوان، في حديث أدلى به إلى الصحفي الفرنسي

مصري المولد إريك رولو نشرته الموند يوم ١٩ فبراير سنة ١٩٧٠، وقال فيه:

«أنا لم أرد شن الحرب سنة ١٩٦٧، والقادة الإسرائيليّون يعرفون ذلك جيداً. ولم يكن في نيتي إقتال خليج العرب في وجه السفن الإسرائيلية. ولم أطلب إلى يوثانت أن يسحب قوات الطوارئ من غزة وشم الشيخ

المشرف على خليج العقبة، لكن فقط من جزء من الحدود الممتدة من رفح إلى إيلات. إلا أن الأمين العام للأمم المتحدة قبر - بناء على نصيحة موظف أميركي كبير في المنظمة الدولية (المرجح الآن أنه كان رالف باناش، المساعد الأميركي بيوثانت الذي أوحى إليه بأن يرد على طلب عبد الناصر قائلاً أن «عمل القوات الطوارىء مهمة سلام لا تتجزأ» - سحب جميع تلك القوات ليضعني في موقف المجرى على إرسال القوات المصرية إلى شرم الشيخ وفرض الحصار. وهكذا وقعنا في الفخ الذي نصب لنا»^(١٢٧).

وبطبيعة الحال، لم يقتصر الدعم الأميركي لعملية «مصيصة الذبكية الرومية الكبرى» على مناورات الرئيس الأميركي ليندون جونسون وخدامه للمصريين واستخدامه يوثانت في توجيه الأمور - استغلالاً لكبرياء عبد الناصر التي جرحتها حرب الإذاعات - الوجهة المطلوبة. فبينما جونسون أخذ في الغفغة مهدئاً في أذن عبد الناصر، وهذا الأخير موزع بين «اسمع كلامك أصدقك، أشوف أمورك أستعجب»، وبينما الإسرائيليون: من نيويورك، وغير عواصم الغرب، ومن تل أبيب قد استدرجوا عبد الناصر إلى «موقف المجرى على إرسال القوات المصرية إلى شرم الشيخ، وفرض الحصار على خليج العقبة»، كما قال هو للموند، لأنه كان «صعباً، بل شديد الصعوبة أن يترجع عبد الناصر بعدما استدرج، لأنه عندئذ كان سيخسر كل شيء، وتنهال على رأسه الاتهامات (والإمانات)» كما قال أحمد حمروش^(١٢٨)، كانت الولايات المتحدة أخذة في تقديم هذا الضرب الحيوي من الدعم للعملية الإسرائيلية:

«في الساعات الأولى من صباح ٢ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، أوقف طيارو سرب الاستطلاع التكتيكي الثامن والثلاثين، التابع لجناح الاستطلاع التكتيكي السادس والعشرين من سلاح الجو الأميركي، ميكر من مضاجعهم، وجهت لهم طائراتهم على عجل، ثم صدرت إليهم التعليمات بالإقلاع إلى موريون بأسيانيا، ووقتها تصور الطيارون أنهم كانوا في طريقهم إلى عملية تدريب في الجو الصحو من عمليات حلف الناتو. وكانت طائراتهم الـ RF-4C طرازاً مطوراً لأغراض الاستطلاع من مقاتلات الفانتوم اف - ٤، وكانت - في ذلك الوقت من سنة ١٩٦٧ - أحدث وأفضل الأعداة الاستطلاعية الجوية، ولم يكن قد انقضى على استخدامها في سلاح الجو الأميركي أكثر من ثلاث سنوات.. وقد أفلتت أربعة من تلك «الطيور» من مطار رامستين بالمانيا الغربية في ذلك الصباح (٣ يونيو/ حزيران) متجهة إلى قاعدة السلاح الجوي الأميركي بموريون، بأسيانيا، ولحقت بها طائرة أخرى ضخمة طراز سي - ١٤١ المخصصة للشحن الجوي، من مطار أبر هايفورد، بالقرب من اكسفورد ببريطانيا حاملة منظومة كاملة من أحدث منظومات الاستطلاع الجوي دابليراس. ١/٤٣»

«وفي موريون، حطت الطائرات في ركن قصي من المطار الذي كان مجهزاً بمهابط طولها ١٠ آلاف قدم لهبوط قاذفات القتال الضخمة من طراز بي - ٥٢. وفي المطار، علم الطيارون والفنيون أنهم كانوا في طريقهم إلى ركن قصي من صحراء النقب للقيام بأعمال الاستطلاع الجوي دعماً لقوات الدفاع الإسرائيلية ضد العرب، وأن مهمتهم على أعلى درجة من السرية، ويجب أن تظل كذلك. وزود الطيارون والفنيون الذين كانوا سيقيمون بالطعام بجوازات سفر مدنية وملابس مدنية، بل وسحبت من الطائرات مراجع تشغيل المعامل الطائرة التي تحمل علامات السلاح الجوي الأميركي واستبدلت بمراجع تشغيل مدنية تحمل شعار شعار شركة «إيرو-ك» كوربيوشن». الأميركي، وظلّت الطائرات باللون الأزرق ورسمت عليها نجمة داود باللون الأبيض، لتصبح طائرات «إسرائيلية»، وسحبت من الطيارين والفنيين بطاقات الهوية العسكرية وكل المتعلقات التي قد تكشف عن كونهم من رجال سلاح الجو الأميركي، ولم يسمح لهم باستبقاء شيء من ثيابهم العسكرية إلا أحذيتهم وجواربهم. وفي حالة إسقاط أي طائرة من تلك الطائرات، كان على أولئك الطيارين والفنيين الأميركيين أن يقرروا أنهم مستخدمين مدنيين لدى الشركة الأميركية يعملون بعقد لدى الحكومة الإسرائيلية...

«وفيما بعد، علم من اشتروا في تلك العملية بالاتهامات التي وجهها العرب خلال الأيام الأولى من الحرب، بينما كانوا هم يقومون بعملهم في خدمة القوات الإسرائيلية، عن قيام الأميركيين بتقديم دعم للعمليات الإسرائيلية تمثل في طلعات استطلاعية متواصلة قامت بها طائرات أفلتت من حاملات الطائرات التابعة للأسطول السادس. وكان العرب، بتلك الاتهامات، قد وفقوا صدفة إلى حقيقة ما وقع، لكنهم أخطأوا في تحديد المكان الذي قامت الطائرات الأميركية منه بذلك الدعم الاستطلاعي لإسرائيل. فالذي حدث فعلاً أن الطائرات لم تقلع من الأسطول السادس^(١٢٩). وقد أثارت تلك الاتهامات غضباً عارماً في العالم العربي، واضطر الرئيس

(١٢٧) يروي أحمد حمروش هذه الواقعة التي تكشف - على ضوء ما أورده الكاتب الأميركي في هذا الاستشهاد - عن مدى افتقار القيادة المصرية إلى المعلومات الدقيقة والصحيحة عما كان يجري حولها وفوق رأسها، فيقول:
«وجاءت تقارير من القوات المسلحة تؤكد أن طائرات أميركية قد حلفت فوق الأرض المصرية (سيناء) وأن اتجاه الهجوم للغارات =

جونسون إلى أن ينفي علناً تقديم أي مساعدة من أي نوع إلى إسرائيل، مما جعل تلك العملية التي وصفناها أشد حساسية مما كانت.

ولهذا ظلت العملية في طوايا السرية. وعند انتهائها في ١٢ يونيو/ حزيران، بعد أن حوت من الجبهة المصرية إلى الجبهة السورية، عاد الرجال إلى مطار موريون بأسبانيا حيث شرحت لهم الحساسية السياسية البالغة للخدمات التي أدوها لإسرائيل.

«فخلال الساعات الأولى من الحرب، ركز سلاح الجو الإسرائيلي على تدمير أكبر عدد ممكن من الطائرات العربية على الأرض وجعل معظم المطارات العربية غير صالحة للاستخدام، مما أفضى بالجيش العربي إلى قتال دار بين المدرعات والطائرات الإسرائيلية في الصحراء. وتنفيذاً لذلك، ركزت طائرات الاستطلاع الأميركية خلال المراحل الأولى من القتال على القواعد الجوية العربية. وقد تطلب ذلك أن تقوم الطائرات بطلعات متوالية ليلاً ونهاراً. وعندما دمرت القوات الجوية العربية، بات العرب مضطرين إلى تحريك قواتهم ليلاً للقتل الأكبر عملاً على تجنب هجمات الطائرات الإسرائيلية - التي لم تعد لديهم طائرات تصدى لها - قدر الإمكان. وبوقوع ذلك التحول، تغيرت مهام الطائرات الأميركية القائمة بعملية الاستطلاع الجوي للإسرائيليين من قاعدتها في صحراء النقب، فتركزت على طلعات ليلية لاكتشاف تجمعات القوات العربية وتحركاتها وإبلاغها للإسرائيليين، مما مكن سلاح الجو الإسرائيلي من القيام بهجمات مدروسة على تلك القوات بمجرد طلوع النهار. كما أدى ذلك التحول في مهام طائرات الاستطلاع الأميركية في يومي ٨ و ٩ يونيو/ حزيران إلى تمكين قادة قوات الدفاع الإسرائيلية من أن يقيموا على وجه الدقة القدرات العسكرية التي كانت قد تبقت لدى المصريين والأردنيين، مما يسر كثيراً اتخاذ قرارات توجيه القوات الإسرائيلية شمالاً لمهاجمة سوريا، وعدم الاحتفاظ في مواجهة المصريين والأردنيين إلا بالعدد الكافي من القوات الإسرائيلية. وبتحول التركيز في القتال على سوريا، تغيرت مهام طائرات الاستطلاع الأميركية، وتركزت نشاطها على المواقع السورية فوق مرتفعات الجولان وشمالها.

= الجوية كان من الشمال لا من الشرق، مما يعني مشاركة الأسطول السادس. وكان الفريق عبد المنعم رياض أحد الذين أبلغوا عبد الناصر باشتراك طائرات أميركية وبريطانية في العدوان على مصر، خلال مكالة تليفونية من عمان. وقد تجاوزت هذه المعلومات مع تفكير عبد الناصر الذي استبعد تماماً أن تكون القوات الجوية الإسرائيلية قد تكتمت بعفوها من تدمير القوات الجوية المصرية في مدة لم تتجاوز ثلاث ساعات، فاجرى اتصالاً هاتفياً مع الملك حسين يوم ٦ يونيو/حزيران، سجلت مخابرات ياريف الإسرائيلية. وفي المكالة اتفق الاثنان على توجيه الاتهام إلى أمريكا، وقد أذاعت إسرائيل تسجيلات لذلك الشريط في مؤتمر صحفي بعد يومين من التقاطه. وقد أكد ذلك لعبد الناصر ما سمعه من السفير السوفياتي خلال مقابلة جرت بينهما على غير موعد يوم ٧ يونيو/حزيران، أبلغه السفير خلالاً بأن كوسيجين كان قد تلقى مكالة من جونسون على الخط الأحمر تقول أن طائرتين أميركيتين اضطرتا للمرور فوق المواقع المصرية الإنقاذ الباخرة الأميركية «ليبرتي» التي هاجمها الإسرائيليون، وأن جونسون طلب من كوسيجين أن يبلغ ذلك إلى عبد الناصر.

(أحمد حمروش: «خريف عبد الناصر»، ص ١٦١/١٦٢).

وقد أورد الإخوان تشرشل نص المكالمة في كتابهما، «حرب الأيام الستة» وعلقا عليه بقولهما أنه «هما كان عدم تصديق عبد الناصر لواقعة تدمير قواته الجوية على يدي إسرائيل، فإن هذه المكالة تجعل من الواضح تماماً أنه كان أخذاً في طبع مزاعم ملقاة ضد بريطانيا والولايات المتحدة، وتوريط الملك حسين في تلك المحاولة العبثية. وقد كان يكذب أيضاً على حليفه فيما يتعلق بنشاط طائراته (فوق إسرائيل)». وقد أعلن الملك حسين بعد انتهاء الحرب في لندن أنه لم يعد يصدق هذه الحكاية. وبعدها ببومين، في ٤ يوليو/تموز ١٩٦٧، سأل مراسل التايمز في القاهرة محمود رياض، وزير خارجية مصر، السؤال التالي: «هل تعتقدون حقيقة أن القاذفات البريطانية والطيارين البريطانيين أغاروا على الشعب العربي أثناء القتال؟»، وقد أجاب محمود رياض على ذلك السؤال بقوله أنه ليس لديه دليل على وقوع مثل هذه الغارات، وأضاف قائلاً أن العرب لا يعتبرون هذه المسألة مسألة هامة، لكنها يجب أن تكون هامة للغاية لدى الناس المدنيين في بريطانيا».

(Randolph and Winston Churchill: «The Six Day War», pp. 90/91).

والإخوان تشرشل وكلاهما هنا يصفان. فقد كانت هناك طائرات إسرائيلية - لم تشارك في إلقاء القنابل حسب رواية الكاتب الأميركي الذي أوردنا الاستشهاد السابق من كتابه، لكنها قامت بدور أهم كثيراً من إلقاء القنابل. وكان ذلك الدور القيام بعمليات الاستكشاف لحساب سلاح الجو الإسرائيلي ضد الأهداف المصرية والعربية، من قاعدتها السرية بصحراء النقب، وتمكين الإسرائيليين من تحقيق النصر المبهر الذي أصيب الأخوان تشرشل بالحمى من فرط انتشاء به، ثم أخذت بعد ذلك ترصد لهم تحركات التشكيلات والوحدات المصرية ليلاً، كيما تحصن طائراتهم عشرات الآلاف من المصريين نهاراً. وبدون ذلك الدور الحيوي للطائرات الأميركية، كان النصر الإسرائيلي المبهر سيصبح مسيراً. نظراً لأن الإسرائيليين لم تكن لديهم مثل تلك الإمكانيات المتقدمة في مجال الاستطلاع الجوي وبخاصة ليلاً. ونحن حق الأخوين تشرشل، بطبيعة الحال، أن يخفيا الحقيقة، ولكن هل كان من حق الزعماء العرب أن يجهلوا؟.

«ولقد كانت عمليات الاستطلاع التي قامت بها تلك الطائرات الأميركية للإسرائيليين عمليات لا سبيل إلى المبالغة في تقدير قيمتها الكبرى بالنسبة إليهم، متى علمنا أن إسرائيل لم تكن تتحتم في سنة ١٩٦٧ في أية قدرات للاستطلاع الليلي.

«وعندما انتهت المهمة بنجاح، وعاد الطيارون والفنيون الأميركيون إلى قاعدة سلاح الجو الأمريكي بمورون، صدرت التعليمات مشددة إلى كل منهم، وإليهم في مجموعات، بالحرص على سرية العمليات التي قاموا بها خلال الأسبوع المنقضي. وعدم التحدث عنها مع أي مخلوق وتحت أي ظروف، حتى فيما بينهم عندما يعودون إلى رامستاين وأبر هابفورد. وكان الضباط الذين قاموا بعملية استخلاص المعلومات (debriefing) من الطيارين والفنيين العائدين إلى مورون من صحراء النقب غير معروفين لأي منهم، وقد شعر الجميع بأنهم أوفدوا من واشنطن خصيصاً للقيام بذلك.

«وفي ركن من المطار، خلع الطيارون والفنيون ملابس الطيران المدنية وكوموها أرضاً ومعها بطاقات الهوية وجوازات السفر المدنية ومراجع التشغيل التي تحمل شعار شركة «اير-» تيك كوربوريشن» وسار الرجال عراباً إلى الجانب الآخر من القاعدة حيث استعادوا ملابسهم العسكرية وطاقات هويتهم وعادوا من جديد ضباطاً بسلاح الجو الأمريكي. وقد وصل الحرس على سرية العملية إلى حد منع الطيارين والفنيين من أخذ صور تفكرية أو أية تذكارات أخرى من إسرائيل أو من إسبانيا.

«والسؤال الآن هو هل كان ذلك الاستطلاع الجوي هو الشكل الوحيد من أشكال الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة لإسرائيل في مجال العمليات العسكرية. الواقع أن مؤلف هذا الكتاب علم بوجود أشكال أخرى من الدعم، وبخاصة في مجال الاستخبارات وفي مجال الشوشرة لحساب القوات الإسرائيلية باستخدام أفراد القوات المسلحة الأميركية والمعدات الأميركية على اتصالات القواد العرب بقواتهم وفيما بينهم في الميدان وتشويهمها، إلا أنه لم يتسن التيقن من صحة ذلك بشكل قاطع أو الحصول على تفاصيل العمليات في ذلك المجال.

«إلا أنه، مما أوردته ميخائيل بارزوهار في كتابه «سفارات في أزمة» يبين أن أركان حرب القوات المسلحة الأميركية وضمت في أواخر/ أيار مايو ١٩٦٧ خطط طوارئ للتدخل العسكري الأمريكي المباشر في الحرب التي كانت مرتقبة وقتئذ، إذا ما سار القتل لغير صالح إسرائيل، وقد انطوى ذلك على وضع خطط لسيناريوهين محتملين، تعلق أحدهما بإزالة ضخم للملطلين الأميركيين والقصف المكثف من الأسطول الأمريكي لشبه جزيرة سيناء، أما السيناريو الآخر فتعلق بنقل قوات أميركية سريعة الحركة جواً إلى إسرائيل مباشرة لحرب حزام عازل حول السكان المدنيين في إسرائيل وتجميعهم وسط الأرض الإسرائيلية. غير أن القيادة الأميركية صرفت نظراً عن خطط الطوارئ هذه، فما يقوله بارزوهار، عندما بدأ واضحاً لهيئة الأركان الأميركية والمخابرات الأميركية أنه لم تكن هناك، تبعاً لتقارير الأركان والاستخبارات - أية إمكانية لأن يكسب العرب الحرب أو حتى من أن يتمكنوا من إطالة أمدها. ومن المحتمل جداً أن عملية الاستطلاع الجوي التي أوردت تفاصيلها فيما سبق كانت - أصلاً - عنصراً من عناصر خطة أميركية أكبر للقيام بتدخل أميركي مباشر، وعندما صرف نظر عن الخطة، استيقنت عملية الاستطلاع الجوي (وربما أيضاً الشوشرة على إشارات القواد العرب في الميدان ومطبخها أي تشويهمها) عملاً على دعم القوات الإسرائيلية.

«والسؤال الآخر هو هل كان ليندون جونسون ومعاونوه على علم بالطائرات الحربية الأميركية التي أعيد طلاؤها ورسمت عليها نجمة داود وقامت بذلك الدور الحيوي من صحراء النقب؛ والجواب على ذلك أن جونسون ومعاونيه كانوا، فيما هو مرجح للغاية، يعلمون لأن هذه عملية كان سماح أي قائد متأثر في الأركان أو سلاح الجو الأمريكي القيام بها دين علم المراتبة الأميركية وأهل السلطات في الإدارة الأميركية حرباً بأن يصبح عملاً من أعمال الانتحار فيما يخص مستقبله العسكري، خاصة بعد اتهامات العرب بدعم الأميركيين لعمليات إسرائيل في اليوم الأول من أيام القتال ونفي الرئيس الأمريكي القاطع لوجود أي دعم.

«فلاحتمال الأعظم ترجيحاً أن الرئيس الأمريكي وعدداً من معاونيه القريبين في البيت الأبيض كانوا جميعاً على علم بالعملية التي وصفناها، وإن تلك العملية كانت جزءاً من سيناريو أكبر كانته المشكلة في تنفيذه إخراج العربيين تمكثهم من إرغام العرب على التفاوض معهم مباشرة حول قضايا أكبر وأهم..

«والذي تنبني ملاحظته، حتى في زمن يتنا فيه قليل الإكتراث، من فرط الاعتقاد، لإساعة الحكومات استخدام سلطاتها، وإن أولئك الذين سمحوا بالقيام بتلك العمليات وقاموا بتنفيذها بغير علم الكونجرس أو الشعب الأمريكي، خاطروا في سبيل تقديم الدعم لإسرائيل مخاطرة كبرى بحياة الأميركيين وممتلكاتهم في العالم العربي. لأنه لو كان أمر عملية الاستطلاع هذه عرف للعرب في وقت كان الآلاف من الجنود والمدنيين يموتون فيه تحت وطأة الحرب الخاطفة التي مكنت إسرائيل من شنّها عليهم، لتعرض الإسرائيليون في الشرق الأوسط لانقراض لا يصعب تصوره. ولا يملك المرء إلا أن يتساءل كيف ولم يمكن السماح بالمخاطرة بشيء من

ذلك رغم التفوق العسكري الإسرائيلي التام على العرب في يونيو/ حزيران ١٩٦٧، وعلم وزارة الدفاع الأميركية الكامل بذلك التفوق^(١٥٤).

على ضوء كل ما سبق، ماذا لدينا؟ لدينا جهل كامل بالأبعاد الدولية للصراع، أو تجاهل كامل لها. فموقف القوة العظمى الرئيسية، الاتحاد السوفياتي، لم يتضح لعبد الناصر على حقيقته إلا بعد الكارثة بأيام. لأن محضر مباحثات وزير حربيته شمس بدران، الذي أقامه مجلس الوزراء أن «الأسطول السادس الأميركي ليس مشكلة، استناداً إلى أن وزير الدفاع السوفياتي ريت على كتفه مشجعاً وهو يودعه بمطار موسكو، ظل في ظرفه مقللاً لدى مكتبه برئاسة الجمهورية، فلم يفتحه ويطلع على ما فيه إلا يوم ١٣ يونيو/حزيران، رغم أن ما فيه - وما في تقرير سفير مصر مراد غالب - كان حرياً بأن يحذر من الانسياق على عباب الفروسية الإذاعية والإعلامية إلى مصر غير محسوبة النتائج، حاول السوفييات بكل قواهم - حرصاً على مصالحهم هم قبل مصالح مصر - التحذير من الانزلاق إليها، وأوضحوا بجلاء أن أحداً لم يكن ينبغي له أن يتوقع منهم أن يستدجروا إلى التورط والدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة الأميركية من أجل خاطر مصر.

وموقف الولايات المتحدة الأميركية ذاته - وقد كان واضحاً تماماً للسوفييات ولغيرهم - لم يتضح لعبد الناصر، فيما بدا من تصرفاته، إلا بعد أن وقع في الفخ وحطمت قواته (ومات آلاف من شباب المصريين والعرب) ودمرت دفاعاته (وضاعت في بالوعة التاريخ كل تلك الأسلحة السوفياتية التي ما زالت مصر مدينة بسببها حتى الآن)، وضربت مصر في ظله ضربة قاصمة من أعدى عدولها، ما زالت عواقبها تتعاقب وتتراكم وتتداخل وتتعاظم من يوم إلى يوم.

وقد حاول محمود رياض القول بأنه هو الذي أخطأ ولم يتبين حقيقة الانحياز الأميركي بينما فطن عبد الناصر إليه: «ولم تمر سوى أيام قليلة قبل أن أتبين خطئي في التقدير، وصحة شكوك عبد الناصر (في مدى صدق موقف الرئيس الأميركي)^(١٥٥).. وبدأت أشترك مع عبد الناصر لأول مرة في شكوكه حول مدى صدق الرئيس الأميركي جونسون وجدية تعهده الرسمي (بأن الولايات المتحدة لن تقبل بعدوان أي طرف على الآخر)»^(١٥٦).

لكنه فات محمود رياض - في معرض تحمسه للدفاع عن «الراجل» - فيما يبدو، أن إدراك عبد الناصر لحقيقة الموقف الأميركي يكون - في ظل إقدامه على ما أقدم عليه - ذنباً أعظم. لأنه إن كان عبد الناصر قد فطن إلى مدى «الانحياز» الأميركي (بتضمين أو بحدس من عنده، لأن وزير خارجيته ذاته لم يكن يعرف مدى ذلك «الانحياز») ثم ترك نفسه، رغم ذلك الحدس الصائب، يستدرج إلى حرب قال هو نفسه «أنه لم يكن يريد»، أدرك أن القوة العظمى الرئيسية، الولايات المتحدة الأميركية، ستتحاز فيها «انحيازاً كاملاً» إلى جانب إسرائيل استمراراً لما ذكره هو وزير خارجيته به من «انحيازها الكامل لإسرائيل، ومعادتنا لحساب إسرائيل طوال السنوات السابقة»^(١٥٧) ولم يكن لديه ما يطمئنه إلى أن القوة العظمى الرئيسية الأخرى، الاتحاد السوفياتي، ستقف إلى جانبه فيها - لا بانحياز كامل إلى مصر يماثل ويقابل انحياز الولايات المتحدة الكامل إلى إسرائيل ويوازنه بل حتى بقدر من الاستعداد للدفاع عن مصر إذا ما شرعت الولايات المتحدة في افتراسها لحساب إسرائيل - أكثر مما قاله شمس بدران عن جريئتكم وكيف أنه ريت على كتفه وهو يودعه وقال له ما معناه «شدوا حيلكم»، نقول أن عبد الناصر، إن كان قد ترك نفسه يستدرج إلى الفخ رغم كل ذلك، فلا شك في أنه أساء إلى نفسه كثيراً، وسبب لمصر مصاعب شديدة. لأن إدراكه لدى الانحياز الأميركي، وبالتالي تقييمه لما يمكن أن يؤدي ذلك الانحياز إليه، ثم انزلاقه - رغم ذلك - إلى الحرب على غير رغبة منه تحت تأثير «الدعايات والإذاعات العربية التي اتهمته باتباع سياسة ناعمة تجاه إسرائيل، وما سببت له تلك الإذاعات من «معاناة ضاعف من أثرها أيضاً شعوره بأنه لا يمكن أن يلتزم الصمت إلى الأبد (لا يمكن أن يقف بلا حراك؟) وهو مرتبط مع سوريا بمعاهدة دفاع مشترك - وسوريا (كما أخرج السيناريو الذي وضع لاستدراج عبد الناصر) معرضة لهجوم إسرائيلي كبير، وضائف من أثرها أيضاً حرصه على أن يبقى في موقعه التاريخي أملاً للامة العربية في معركتها التحريرية (أي حرصه على الاحتفاظ بوضعه كأكبر زعيم عربي)»^(١٥٨) إن كان عبد الناصر قد ترك نفسه - رغم إدراكه

لمدى الانحياز الأميركي وما يمكن أن يترتب عليه - يستدرج، تحت تأثير الإساءة إلى كبريائه وجرح مشاعره في غمار حملة الإذاعات، وحرصه على عدم التفريط في زعامته للعالم العربي، إلى حرب ١٩٦٧، وهو ما زال «غارزا» (أي موحولاً) في اليمن. كما قال الفريق أول محمد فوزي، وبغير علم حقيقي ودقيق بمدى قدرات مصر وقدرات العدو، فإنه يكون قد أقدم على عمل من أعمال الانتحار، له ولمصر. وذلك هو ما حدث فعلاً. فقد قتلت هزيمة ١٩٦٧ عبد الناصر، وطرحت مصر على ظهرها جريحة متقيحة مكسورة الساقين في الطين تحت أقدام إسرائيل.

وليس أحد بحاجة إلى القول هنا بأن معنى ما سبق قوله عن إدراك مدى الانحياز الأميركي لإسرائيل ليس القول بأن عبد الناصر كان عليه، إدراكاً منه لذلك الانحياز ومدها، أن يسلم أو يستسلم أو يبيع أو يهادن. لكن معناه، ما دمنا نتناول ما حدث في سياق ما كانت تقتضيه سلامة مصر ويتطلبه الحرص على بقائها، أنه كان على عبد الناصر - ما دام قد اتخذ من مصر وضع الحاكم الفرد الواحد الوحيد صاحب القرار الذي يحسم المصير - أن يجري حسابات كثيرة، ويتصور بما كان مقدماً عليه، ويعالج الموقف كرجل دولة (ما دام قد أخذ على عاتقه القيام بدور رجل الدولة)، وفي أضعف الإيمان ألا ينساق، مجرراً مصر وراءه كالذبيحة، فداء لكبريائه وخوفاً على مستقبله كزعيم أوحده لمصر ولكل العرب، إلى شرك مميت. لكن عبد الناصر - فيما يبدو - كان يعيش في عالم يخصه وحده. في شرنقة صنعتها حوله الزعامة ووحشية الأجهزة والجبن العام. وهكذا فإنه «إلى ما قبل ٢٦ ساعة من الهجوم الإسرائيلي كان موقف عبد الناصر يدل على استيعاده للمعركة، ويدل أيضاً على توافر «قدر من الثقة» لديه في القوات المسلحة (١)». وعندما قال أنطوني ناتينج، قبل ٢٦ ساعة من الهجوم الإسرائيلي أن لديه معلومات تلقاها من لندن تفيد بأن إسرائيل قادرة على أن تقوم وحدها بما قامت به طائرات كانبيرا البريطانية سنة ١٩٥٦، رفض عبد الناصر تصديق ذلك، مشيراً إلى أن طائرات النقل الإسرائيلية ظلت طوال الأسابيع الماضية تواصل نقل قطع غيار طائرات الميراج من مصانع داسو بفرنسا لتزكيبها في إسرائيل، وأوضح عبد الناصر لناتينج أن أجهزة المخابرات المصرية أكدت له أن طائرات الميج والسوخوي أفضل من كل ما لدى إسرائيل من طائرات.. ويقول رودولف ووينستون تشرشل في كتابهما «حرب الأيام الستة» أن «عبد الناصر كانت لديه فكرة خاطئة عن قوة إسرائيل الحربية نظراً للمعلومات غير الأكيدة التي كانت تزوده بها مخابراته المتهاكمة» وأنه ليس هنا من الأسباب ما يشير إلى أن عبد الناصر كان يسعى فعلاً للتسبب في نشوب صراع مسلح»^(٢).

وفي نفس اللحظة التي كان ناتينج يحذر فيها عبد الناصر. قبل ٢٦ ساعة من بدء الهجوم الإسرائيلي، وعبد الناصر يقول له إن «الميج والسوخوي أحسن من كل ما لدى إسرائيل». كان قرار الهجوم على الدول العربية قد اتخذ في ساعة متأخرة من الليل، في مجلس الوزراء الإسرائيلي، يوم ٢ يونيو/ حزيران، أي قبل ٢٦ ساعة من الهجوم، حسبما جاء في رواية الواشنطن بوست الأميركية لتسلسل الأحداث. وفي صباح ٥ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، عندما بدأت أبعاد الموقف تتضح، وتبين أن الهزيمة كانت محققة وأنها ستكون كارثة حقيقية، حدث تطور غريب. «خرج عبد الناصر من القيادة العامة للقوات المسلحة».

«ولم يكن خروج عبد الناصر من القيادة موقعاً انفعالياً، بل كان نتيجة طبيعية لما استقرت عليه الأمور (٣) وما كان عبد الناصر قد ارتضاه من صمت على (ما كان يعلم أنه) يدور في القوات المسلحة (٤)». وعندما زار عبد الناصر ورئيس الوزراء صدقي سليمان المشير عبد الحكيم عامر ووزير الحربية شمس بدران في مقر القيادة العامة، و «استمع عبد الناصر إلى الأخبار من المشير»، وقال: «يلاً ببنا. خلينا نسيب المشير يتصرف» وعند خروجه، التفت إلى المشير. وقال له «طلع حاجة للجرايد». ويقول الفريق أول محمد فوزي أن شمس بدران وعلي شفيق (ياور المشير) كانا يصدران البيانات والتعليمات، لا إلى القيادات العسكرية، بل للإذاعة. وهكذا، أذاعت الإذاعة، في العاشرة والنصف من صباح ٥ يونيو/ حزيران (بعد أن كان المشير قد قال لعبد الطيف بغدادي أن «الحالة زفت، وكل الطيارات راحت في ضربة واحدة») إننا اسقطنا طائرات العدو (الفار) ٢٢ طائرة. وفي الحادية عشرة وعشر دقائق، ارتفع عدد الطائرات التي اسقطناها للعدو إلى ٤٢ طائرة. وفي بيان الحادية عشرة وتسع وثلاثين دقيقة، أعلن عن

اشتباك أرضي، وارتفع عدد الطائرات التي أسقطت للعدو ليصبح ٤٤ طائرة، بينما لم تسقط لنا أكثر من طائرتين اثنتين نجا طياراهما. وفي الحادية عشرة وثلاث وخمسين دقيقة أذيع أول بيان من القيادة العليا للقوات المسلحة تحدث عن غزو إسرائيل شامل بدأ في التاسعة صباحا، وذكر أن الطائرات الإسرائيلية هاجمت مطارات سيناء والقناة وغرب القاهرة، وقال إن إسرائيل قد بدأت هجوما شاملا في كل الميادين وأن تلك كانت قد باتت حقيقة واضحة.

«وفي الواحدة وثلاث وأربعين دقيقة، أذيع بيان وصل عدد الطائرات المسقطة فيه إلى ٧٠ طائرة. وفي الثامنة و ١٧ دقيقة مساء، أذيع بيان حدد إجمالي عدد طائرات العدو التي أسقطت بـ ٨٦ طائرة. وكانت المبالغة الشديدة هي المحور الرئيسي للبيانات، وقد حجبت تلك البيانات الحقيقة عن الشعب بالتصويه والخداع. وإن كانت الحقيقة قد حجبت في البداية عن القائد الأعلى (عبد الناصر)، فقد كان طبيعيا أن تحجب عن جماهير الشعب أيضا» (١)».

فبعد الناصر لم يكن يعرف «في البداية»، لأن الحقيقة حجبت عنه، والشعب هو الآخر لم يعرف، لأن القيادة العسكرية المنهارة، التي يمكن إلقاء المسؤولية كاملة عليها لم تواجه الأمور بجدية ومسؤولية وطنية بعد مؤتمر ٢ يونيو الذي حدد فيه عبد الناصر موعد الهجوم (الإسرائيلي) وخشيت مواجهة القائد الأعلى بما يحمل لها الخزي والعار» (٢).

أما فيما يخص «الشعب»، نحن المصريين، قطعان العزبة، فبالناقضة لهذا الكلام عن تضليل القيادة العسكرية المنهارة له، قال نفس المؤلف قبل ذلك بصفحات «أما بالنسبة للشعب، فإن الأمر كان غريبا وشاذًا. فمعروف أن الحروب الحديثة لا تثن بعيداً عن الإنسان المدني في القرية أو المدينة، وأنه من الواجب تجهيز أفراد الشعب للدفاع عن وطنهم في أماكن إقامتهم أو مراكز عملهم. لكن شيئاً من ذلك لم يتحقق. فأفراد الشعب ظلوا يتابعون الأخبار في الصحف والإذاعة، وهم نهب القلق، في جو مشحون بالتساؤلات، وليس لديهم من عمل يقومون به، أو جواب على تساؤلاتهم يهدى صدورهم.

«والمناطق الحيوية، حلوان، وشبرا الخيمة والمحلة الكبرى، وكفر الدوار، والموانئ، تركت بلا حماية شعبية (وهذا طبيعي لأسباب عديدة منها أن عبد الناصر ظل مقتنعا إلى قرب النهاية بأن إسرائيل لن تقدم على شن الحرب) وجاء تعيين زكريا محيي الدين قائداً للقاومة الشعبية متأخراً. فقد ظهر القرار في صحف يوم الأحد ٢٨ مايو/ أيار ١٩٦٧، وكان زكريا قد سبق له الاضطلاع بذلك الواجب إبان عدوان ١٩٥٦، ولكن الوقت الآن قد بات متأخراً للغاية.

«وكان مراسلو الصحف الأجنبية يلحون في السؤال عن التناقض الهائل بين تصريحات المسؤولين التي تؤكد قيام الحرب، والحياة العادية للناس في المجتمع، وكأنهم لا يواجهون خطراً رهيباً. وكان أولئك المراسلون الأجانب يتساءلون عن الفرق بين الحالة في إسرائيل، والحالة في مصر حيث ترك الشباب بلا واجب وأمل مسؤولية. وفي ٢٧ مايو/ أيار ١٩٦٧، نشرت الصنداي تايمز اللندنية رسالة لمراسلها في القاهرة قال فيها أنه «ليس هناك في القاهرة ما يوحي بأن هذه دولة على حافة الحرب. فزيارات السياح اليومية للإهرامات لم تنقطع. والمقاهي والمطاعم مكتظة بروادها وكثير من المصريين في نادي الجزيرة الرياضي يلعبون الجولف ويسبحون ويستمتعون بالشمس».

«وبالمقابل، نشرت الصحيفة نفسها، في اليوم نفسه، رسالة لمراسلها في تل أبيب جاء فيها أنه «تكتيكياً، ما تزال إسرائيل أخذة في القيام بتوازن على حافة الحرب. إلا أن الزائر الأجنبي لتل أبيب يمكنه أن يتصور أن الحرب قد نشبت بالفعل. ففي مراكز جمع الدم، يقف المنطوعون على الأنصاف في طوابير طويلة. وفي الضواحي، يقوم تلاميذ المدارس بحفر الخنادق».

«فالجماهير في مصر كانت بعيدة تماماً عن جو المعركة وروحها. وكان الاتحاد الاشتراكي سادراً في عقد اجتماعاته غير المثمرة. وكانت أمانة طلعية الاشتراكيين التي كان مفروضاً أنها قلب الحركة السياسية في الاتحاد الاشتراكي وجهازه السياسي (غائبة من الصورة)، لم تجتمع ولم تناقش الموقف. ولم توضع أبعاد الاخطار التي كانت تتهدد مصر. وعندما عدت من ندوة الاشتراكيين العرب في الجزائر، هرعته إلى شعراوي جمعة، أمين ذلك التنظيم، وإلى زملائي أعضاء الأمانة. فوجدت أنهم يتوقعون الحرب، لكنهم

حيارى لا يعرفون ماذا يفعلون»^(١٧٢).

ولا يدري المرء - بعد كل ما حدث - بأي ضمير وای عقل استطاع كاتب هذا الكلام المفزع ان يجد المبرر «المشروع» له في أن «هذه الصورة توضح، بكل تأكيد، ان جمال عبد الناصر لم يكن راغبا تماما» (١٧٣) في شن الحرب أو تدمير إسرائيل، وإنما كان يقوم بهندسة نصر سياسي غامر فيه بالوصول إلى حافة الهاوية (أي مارس كالتواجبات عملية الـ «brinkmanship») ولم يستطع أن ينقذ نفسه (وماذا عن مصر؟) في اللحظات أو الأيام الأخيرة. فقد كانت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بصقورها المتعطشة للحرب قد أعدت المصيدة للنظم التقدمية في مصر وسوريا بالتعاون مع المخابرات المركزية الأميركية^(١٧٤). ومن «الشطارة» إلى الفهولة: «وكانت رغبة جمال عبد الناصر أن «يلهف» شرم الشيخ، على حد تعبيره لزملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين»^(١٧٥).

وهذا الولاء لذكرى الزعيم الراحل محمود طيحا لأحمد حمروش الذي كان من «رجال» العهد الناصري. لكن الولاء لمصر يقتضي شيئا من الصدق والأمانة. فحقيقة أن ما وصفه من بقاء الشعب خارج الصورة تماما قد يكون راجعا، جزئيا لكون «عبد الناصر لم يكن راغبا تماما» في شن الحرب أو تدمير إسرائيل، ولو أن المرء يحق له التساؤل عن الكيفية التي يمكن أن يقدم بها رئيس دولة في النصف الثاني من القرن العشرين على مغامرة كهذه وهو غير راغب «تماما» في الحرب. هل كان راغبا، مثلاً، نصف رغبة، في الحرب؟ أو ربع رغبة؟ أم تراه لم يكن راغبا فيها كلية. وإذا ذلك، فيما كانت قرعة السلاح وفيما كان صليل السيوف في هذه الساحة الخطرة المليئة - كما ذكرنا صلاح نصر - بالوحوش والتي يسودها قانون الغاب ومبدأ إما قاتل أو مقتول؟

كما قد يكون ترك الشعب خارجا، تأثرا في الشوارع والمقاهي، متشمسا في نادي الجزيرة أو في أزقة الإمام الشافعي، أخذا في تسقط الأنباء (ومعظمها مكدوب ومحرف) من الإذاعة والصحف، راجعا إلى أن عبد الناصر ظل إلى ما قبل ٥ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ بقليل غير مصدق أن إسرائيل ستضرب، أنها ستجروء على الضرب.

وقد يكون هذا وذاك، ويكون عبد الناصر، رغبة منه في «هندسة نصر سياسي» و «لهف» شرم الشيخ من إسرائيل، قد قام بعملية brinkmanship أقسدتها له، بغدورها المعهود، المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ذات الصقور المتعطشة للحرب. ولو أن ذلك الإدعاء يناقض تماما ما قاله حمروش عن المصيدة. بمعنى أن الذين كانوا يلعبون اللعبة كانوا الإسرائيليين، وكان عبد الناصر، فيما قد يرى المرء، تلك الساكودي، الحماة، التي أطلقوا اسمها على العملية.

غير أن شيئا من كل ذلك لا يخفي أو يطمس أو يمسو أو يخفف الواقع الذي يصرخ من تفاصيل الصورة كما قدمها أحمد حمروش نفسه، وهي أن «جماهير الشعب» (قطعان العزبة) كانت خارج اللعبة تماما، ولم يكن لديها رأي يؤخذ، أو اعتبار يقام، أو مصلحة - حتى الحياة ذاتها - يقام لها وزن فيما يتخذه صاحب العزبة من قرارات، وظل دورها قاصرا على أن تحشد في الشوارع لتخوّر وتعوي وتهتف للزعيم، أو تساق للذبح على أرض سيناء، عندما يلعب صاحب المزرعة لعبة الـ brinkmanship، ويحاول أن «يلهف» شيئا من العدو الغادر يرد به اعتباره الذي جرّحته حرب الإذاعات، ويؤمن به زعامته التي باتت مهددة، وشعبيته التي بدأت تبرد. وليس هناك ما هو أذل على أن الشعب المصري كان خارج اللعبة، من أنه ذهب إلى سيناء لمقاتلة الإسرائيليين وجلايليه معه، وأنه عندما انهار الضباط، خلع حذاءه الأميركي، ويزنه العسكرية، وليس جلبابه وحاول أن يعود مهرولا إلى قريته أو حارته.

والمصريون ليسوا جبناء، وليسوا كما يحاول الإعلام الغربي أن يصورهم بصفاقة وإلحاح، من طينة أقل آدميا من طينة الإسرائيليين، يشهد بذلك ما فعله العساكر المصريون بـ «الابطال الإسرائيليين» سنة ١٩٧٣ قبل أن «يلمهم السادات» ويحاول إعادتهم إلى الحظائر، ثم وقد بدا يستعصي عليه ذلك، أستعان بإبريل شارون، ويشهد به أيضا عبد الناصر نفسه، عندما تذكر رجاة بعد الزكسة، «رجولة» الصعابدة والفلاحين، ونخوتهم وحاول أن يستجير بها. لكن أولئك الصعابدة والفلاحين كانوا قد ذهبوا إلى سيناء سنة ١٩٦٧ لأن «الرئيس» أراد لهم أن يذهبوا، وأراد لهم أن يذهبوا بعد مغامرة نابوليوتية لم يفهمها أو

يبتلعها أحد منهم في اليمن، سرقت في غمارها أموال مصر وكُذِّست سبائك الذهب التي تغطي عملتهم، في بعض البيوت، وبعد مغامرة أغرب وأشد نابوليونية، في بلد آخر لم يكن للمصريين فيه عبر ولا نفير، هو الكونغو^(١) الذي كان ساحة صراع معقد بين القوى الكبرى، فكان أن ذهب الفلاحون والصعايدة، الذين هم مصر، ليقاتلوا الإسرائيليين لأنهم خافوا من غضب الرئيس وجبروت أجهزته، إن هم عصوا أمره، أكثر مما خافوا من الأخطار المميتة والحقيقية للغاية التي تهدد بقاوم ذاتها بها وجود إسرائيل على حدودهم وفي قلب منطقهم. فتلك الأخطار المميتة لم يفهمهم إياها أحد أو يشرحها لهم أو يفكر في بحثها معهم كيشر لهم ذلك الحق على من يحكمونهم. وكل ما علموه فيما يخصها أن «اليهود» أعداء الله وأعداء الرئيس ويساعدون الامبريالية والاستعمار. وهذه، بطبيعة الحال، أشياء سيئة. لكن الالتصق منها بحياة «النفر» من الفلاحين والصعايدة وأبناء الشعب ظل البقاء العاجل، بالنجاة من غضب «الحكومة» وعمليات النفي والتعذيب والحبس والاختفاء وراء الشمس وخراب البيوت التي يمكن أن تحل كقضاء الله المحتوم متى غضب الرئيس. ولهذا لم تكد سلطة «حضرة الضابط» ممثل الرئيس وممثل النظام تنهار تحت وطأة الإسرائيليين، حتى خلع الفلاحون والصعايدة بزاتهم العسكرية وأحذيتهم الأميركية، وارتدوا جلابيبهم، فعادوا فلاحين وصعايدة «ظل ألوف منهم يتساقطون على رمال سيناء من رصاص الإسرائيليين أو العطش

(١) وكانت مغامرة الكونغو، بكل ما كبدته لمصر من خسائر في الأرواح والأموال والعقائد وما جرتها إليه من تورط في صراعات دولية أكبر من قدراتها لم تكن بها حاجة إلى التوريط فيها، مغامرة لم يفكر - مجرد تفكير - أي زعيم من زعماء بلدان العالم الثالث وحركة عدم الانحياز وأصدقاء لومبيا الاشتراك فيها بالسلاح وإن اشترك فيها باللسان والمشاعر القلبية وكل ذلك. أما مصر، فجزت إليها جراً، تحقيقاً لهدفين:

- أولاً: «تجربة» عبد الناصر من تهمة التواطؤ مع الأمريكان التي وجهتها إليه الدعايات، و.
 - ثانياً: تعزيز دور مصر (دور عبد الناصر) القيادي البارز في أفريقيا.
- ولنصغ إلى الدكتور مراد غلاب:

«وجهات أحداث الكونغو في يوليو ١٩٦٠، وسرعان ما تحولت الساحة الكونغولية إلى المركز الرئيسي للساخن عالمياً وإفريقياً الذي تركزت حوله جميع الصراعات. وعلى رأسها الصراع بين القوتين الأعظم.

وكنا، في تلك المرحلة، نمرق فكرة خلاصات مع الاتحاد السوفياتي. وكانت الدعاية ضد جمال عبد الناصر قد أخذت تتسع على أساس أنه متواطئ مع الأمريكان وأنه تخطى من سياسته الثورية. لكن أحداث الكونغو (توريط مصر في الصراعات الناشئة حول الكونغو) أثبتت عكس ذلك (٢).

ولقد كان أمام عبد الناصر خياران:

الأول: أن يهادن الاستعمار (في الكونغو) باعتبار أن المعركة مكسوبة فيه للدول الغربية لاسمالة، وكان ذلك يعني تأكيد الاتهامات الموجهة إليه (بالتواطؤ مع الأمريكان) دون الحصول على مكاسب تذكر (إية مكاسب؟)

والثاني: تلييد حركة تحرير الكونغو ومؤازرة لومبيا والاستمرار في دور مصر (دور عبد الناصر) القيادي البارز في أفريقيا.

ولد اختارت مصر (١) الطريق الثاني.»

(شهادة الدكتور مراد غلاب، كتاب أحمد حمروش «شهود ثورة يوليو»، ص ٤٦٥/٤٦٦).

ومع كل الاحترام الواجب للدكتور غلاب، يقع كلامه عن خيارى مهادنة الاستعمار أو عدم مهادنته موقعاً غريباً من الأبن. فعلى أي أساس من المنطق أو من مبادئ السياسة الخارجية للدول، والدكتور غلاب كان سفيراً ووكيلاً ووزيراً للخارجية المصرية، كان متعينا على عبد الناصر أن يظل يبرهن باستمرار، المرة تلو المرة، أنه لا يهادن الاستعمار في أي مكان من العالم، ويحت أية ظروف، وبأي ثمن؟ ألم يكن يكفي أن يبين أنه لا يهادن ذلك الاستعمار فيما يتعلق بمصالح مصر والعالم العربي ومتطلبات البقاء وتحتدياته التي فرضتها الهجمة الاستعمارية الاستيطانية التي بدأت على أرض فلسطين؟ وبأي معيار من المنطق، أو حتى رجاحة العقل العادية يمكن القول بجواز انخراط بلد صغير محاصر بكثرة المشاكل مشتبك في صراع حياة أو موت مع عدو شرس مفترس مقترص به على حدوده في مثل تلك المغامرات النابوليونية الجائبة قليلاً على عدم مهادنة الاستعمار. وبأي معيار، حتى المعايير الضيالية التي يمكن أن يعلماها الاضطراب إلى البرهنة على كذب ما تقوله الدعايات كان سيصبح من الممكن لتلك الدعايات أن تدعي أن عدم إشراك مصر في تلك الصراعات «الساخنة عالمياً وإفريقياً» الدائرة حول الكونغو (البلجيكي - كينشاسا)، إشراكاً فعلياً بالقتال، وهو ما لم يقدم عليه أحد سوى عملاء القوى الكبرى المشتبكة في الصراعات، كان دليلاً على أن عبد الناصر متواطئ مع الأمريكان؟ أليس الحقيقة، في النهاية، أن هذا التوريط لمصر في ذلك الصراع كان إجراءً اعتسافياً آخر اتخذ برعونة وبغير تدبٍ لا كان ينبغي من محاسبات معقدة، من جانب الزعيم، بلا اعتبار لمصالح العزبة (مصر) وشعبها، تحقيقاً لأحلام بقطة انصبت على تزعم أي شيء وأي مكان، مصرياً، أو عربياً، أو إفريقياً؟

وضربة الشمس.. وكان الأحياء يتعرضون لمهانة الهزيمة على أيدي القوات الإسرائيلية التي صورت كل ذلك في أفلام سينمائية كانت ترسلها يوميا إلى تلفزيونات أوروبا لتعرض على الجماهير التي بهرما النصر السريع المفاجيء (الذي كانت قد) سبقته دعاية ضخمة مدروسة أظهرت إسرائيل في مظهر الدولة الوديعة المعرضة (لوحشية) العرب المصممين (تبعاً لما ظل قادتهم وزعمائهم يعلنونه) على تدميرها وإلقاء اليهود (المساكين) في البحر»^(١٧٦).

والمؤسف، فيما يخص أحمد حمروش، الذي توخى القدر الممكن من الموضوعية لرجل من «رجالات» عهد عبد الناصر «يؤرخ» لخريف ذلك العهد، أنه - وإن لم تفته حقيقة إبقاء الشعب خارج اللعبة، ولم يغفل عن الفجوة الهائلة، التي حفرها تأليه الزعيم وتقديس النظام وعمقتها ضرورات تأمينه عن طريق اعنى ممارسات إرهاب الدولة تجاه «السادة المواطنين»، بين صاحب العزبة، الزعيم، والشعب الذي عومل كقطعان - لجا وهو الضابطه اليساري التقدمي، إلى التفسير الطبقي. فبعد أن تحدث عن «أهمية الحافز والشعور الوطني عند المقاتلين (أي الصعايدة والفلاحين الذين يقاتلون ويموتون)» وقال أنه حافز «لا يجوز التهورين من أهميته»، مال فاستند بظهوره فوراً، في تفسيره لما قاله ضمناً من افتقار ذلك الحافز لدى المقاتلين المصريين، إلى «الثغرة الاجتماعية الهائلة التي ظلت باقية بين ضباط الرتب العليا وبين صفار الضباط والجنود»، وقال إن «الثورة لم تنجح في تضيق تلك الثغرة (الطبقية) إلا بأمور ثانوية وشكلية، سواء في الناحية الفكرية أو الناحية الاجتماعية»، وأضاف قائلاً أنه بالرغم من أن «نوعية صفار الضباط (الطبقية) تجددت خلال حكم الثورة، إذ بات ممكناً لأبناء الطبقة العاملة والفلاحين أن يدخلوا الكلية الحربية، فإن عملية «التجديد» (؟) لم تصل إلى القيادات العسكرية العليا التي تحولت مع الوقت ورسوخ المصالح إلى فئة لا تهتم كثيراً بواقع المجتمع وتطوره (إذ) ظلت عقلية ضباط الرتب العليا جامدة وغير مستنيرة من الناحية الاجتماعية أو السياسية، ولم تصل مطلقاً إلى المستوى الذي وصلت إليه القيادة السياسية للثورة. كان جمال عبد الناصر أكثر استنارة ووعياً. لكنه لم يفلح في رفع مستوى القيادات العسكرية إلى الحد المطلوب في قيادة معركة تحرر وطني ضد الامبريالية»^(١٧٧).

وهذا، مع كل الاحترام الواجب لتلنظير أحمد حمروش وعلمه وما حاول التحلي به من موضوعية، شيء أقل ما يقال فيه أنه غريب. ودع عنك أنه ناقض نفسه في طرحه عندما تحدث عن «القيادات العسكرية التي تحولت مع الوقت ورسوخ المصالح» وقال أنها قيادات «ظلت عقلية أفرادها من الرتب العليا جامدة وغير مستنيرة». وهذه القضية تلغي تلك، كما هو واضح. لأنه إن كانت عقلية ضباط القيادات العسكرية قد ظلت جامدة وغير مستنيرة، فذلك يعني أنها ظلت ولم تتحول بعضي الزمن ورسوخ المصالح. أما إذا كانت قد تحولت بمضي الزمن ورسوخ المصالح، فذلك يعني أنها لم تكن قبل مضي الزمن ورسوخ المصالح جامدة غير مستنيرة، وأن الجمود وعدم الاستنارة طرا مع التحول بفعل رسوخ المصالح ومضي الزمن.

ويصرف النظر حتى عن ذلك التناقض، لم يدع أحد أن «ضباط الرتب العليا أولئك كانوا من بقايا العهد الملكي أو أبناء الأرستقراطية القديمة فأولئك كانت الثورة قد طهرت الجيش منهم. وكل الضباط من الرتب العليا كانوا ضباطاً من رجالها أو أقاربهم أو أصدقائهم أو أنسابهم أو أصهارهم أو أتباعهم، وكان معظمهم - باستثناءات محدودة للغاية، بحكم حذر عبد الناصر من تسلسل مجتمع النصف بالمائة القديم إلى الثورة ليخربها - من أبناء الشعب العامل، كعبد الناصر نفسه، وكانوا قد رفقوا إلى تلك الرتب العليا بقرارات ثورية، كعبد الحكيم عامر الذي كان يحمل، وقت نشوب الثورة، رتبة صاغ (رائد)، فرقي إلى رتبة لواء، ثم أصبح مشيراً فخيماً وتولى منصب القائد العام للقوات المسلحة المصرية اعتباراً من ١٨ يونيو / حزيران ١٩٥٢، فقادها كـ «صاغ» في حاجة لمن يقوده.

ولما لم يكن أولئك الضباط العظام من أبناء الأرستقراطية أو الطبقات الاقطاعية القديمة، فإنهم لم يكونوا - في مبدأ الأمر - ذوي عقليات جامدة غير مستنيرة، بل كانوا ثوريين، يشهد بذلك اختيار زعيم الثورة لهم ليضعهم في أعلى مناصب القيادة العسكرية. لكن الذي حدث - تماماً كما قال حمروش - أنهم

تحولوا «مع الوقت ورسوخ المصالح»، أي مع حلول الثوريين محل السادة القدامى وتحولهم إلى «فئة ذات مصالح» فباتوا غير ثوريين إطلاقاً «لا يهتمون بواقع المجتمع أو تطوره»، وبيات عقلياتهم - تبعاً لذلك - جامدة وغير مستنيرة، واستكانوا، كما وصفهم حمروش ذاته، «إلى حياة بعيدة عن الروح العسكرية»، وكان الأصوب أن يظل صادقاً مع النفس ومع القارئ حتى يصدق القارئ، فيقول أنهم، بمضي الوقت ورسوخ المصالح، استكانوا إلى حياة بعيدة عن «الثورية»، باتوا على عباياها سادة مصر الجدد وأرستقراطيتها الجدد بحكم مشاركة الزعيم صاحب العزبة في ملكية العزبة، أو بالأقل بحكم حمايتهم إياه ضد تمرد القطعان. وكان ذلك، وليس «البعد عن الروح العسكرية الصادقة» (لأنه ما دخل الروح العسكرية، صادقة كانت أو غير صادقة، في ذلك التحول الطبيعي؟)، هو السبب في أن قيادات الجيش ورتبه العليا، كما قال حمروش، فقدت حسها الوطني، بل واستعدادها لاداء الواجب العسكري ذاته.

وبطبيعة الحال، كان ذلك «الرسوخ» في المصالح الجديدة قد بات طريقة حياة للضباط وللمجتمع المصري كله في الواقع، بحيث أصبح كل من دخل الكلية الحربية من أبناء الفلاحين والعمال يدخلها وعينه على ما يرفل فيه السادة الضباط من نعم وخيرات أغدقها عليهم النظام.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، أي شيء كانت تلك القيادة السياسية للثورة؟ ولم كانت قد وصلت إلى مستوى من الاستتارة لم تصل إليه القيادة العسكرية؟ هل كانت تلك القيادة السياسية (باستثناء بعض من ركبوها الموجة من «منظرين» و «أكاديميين» و «صناع رأي») من غير الضباط؟ أم تراه أراد أن يقول من مفهوم الحاكم الإله الواحد الأحد، أن القيادة السياسية كانت قاصرة على عبد الناصر الذي وصفه بأنه كان أكثر استتارة ووعياً، أو أراد أن يقتعنا بأن عبد الناصر كان سياسياً ولم يكن ضابطاً؟

والمرء - بطبيعة الحال - مدرك للصعوبة المرفقة التي واجهت حمروش وغيره في تصديدهم لعملية التبرير والطلاء باللون الأبيض والاعتذار. إلا أن الوصف الذي قدمه حمروش نفسه للهزيمة وما أدى إليها وما لحقها (وهو على فظاعته أخف من فظاعة الواقع بكثير) هو بالذات ما يحتم مواجهة المسألة وجهاً لوجه، بغير مراوغة.

والمسألة أن الشعب المصري عومل في عزبة الثورة التي تحولت إليها مصر كقطعان فاستجاب كقطعان. وقد أريق مداد كثير في محاولة استخلاص ما يتيح الادعاء بأن الشعب كان هناك فعلاً من واقعة المطالبة الشعبية - إثر إعلان عبد الناصر لقرار التنحي - ببقاء عبد الناصر. ورغم أن تلك لم تكن في الأغلب مطالبة هندسها وحشد الجماهير لها الاتحاد الاشتراكي وغيره كما قيل، فإنها - للأسف - لا تشير إلى أكثر من أن القطعان وجدت نفسها فجأة، وقد جردت من كل ممارسة سياسية، ووجدت من كل من يمكن أن يتصدى لقيادتها، وحدها في العراء، إثر تهديد صاحب العزبة بإخلاء الدوار والخروج من السلطة، فانتابها دعر، وقالت للزعيم «لا تنتحي، لا تنتحي».

وبعد ذلك، برغم كل المناورات وتمثيلات الإصلاح والتجديد، عاد الشعب إلى الحظائر، وظل - كما جعلته الثورة وكما كان قبل الكارثة - خارج اللعبة، منشغلاً بـ «لهف»، رزقه من بعضه البعض، كما يلهف الكبار الثروات من لحم مصر، و «لهف» بقاءه وسلامته وسلامه صغاره من ضراوة الضباط والأجهزة. ولم يكن من قبيل القحة الشعبية أو الاستجابة الشعبية أن ظل الشارع المصري، طوال الأيام التي أعقبت الهزيمة وفقد الضباط طوالها توازنهم، يتعامل معهم كلما أنفرد بواحد منهم في الطرقات باليصق عليه، (حتى اضطر كثيرون وقتها إلى خلع البزات العسكرية على سبيل التخفي) والتعامل معهم كفته، بالطريقة الوحيدة التي يعرف المصريون كيف ينفثون بها عن شقاوتهم: النكات.

وهذا كله فيه ظلم صارخ بغير شك لضباط مصريين شرفاء كثيرين من مختلف الرتب كانوا طيلة الوقت وظلوا دائماً رجالاً وضباطاً ومصريين وشرفاء، وقدم منهم من قدم حياته ثمناً لقيامه بواجبه في الميدان، وظل منهم من بقي بمنجاة من الغيلان بعد النكسة وطنياً ونظيفاً، وبمعايير طريقة الحياة التي خلقتها الثورة فقيراً. غير أن ذلك الظلم الحق بهم «الثوار» الذي تحولوا في ظل السلاح المشتري بدماء المصريين

وخبزهم إلى جيش احتلال داخلي عامل مصر كما لو كانت غنيمة حرب، وألحقوه هم بأنفسهم، تماماً كما فعل معظم المصريين الثرثاء، يكونهم سكتوا.

وهذه كلها حقائق كريمة وكأوية. إلا أنه لا يجدي في التعمية عنها أي تنظير أو تفلسف أو تبرير أو طلاء باللون الأبيض أو الأحمر. ولا يجدي مسح الذنوب في جثة «المشير»/ الصاغ عبد الحكيم عامر أو جثث غيره ممن لحقوا به في العالم الآخر ليحاسبهم الله على ما فعلوا بمصر المسكينة، ومن ماتوا وظلوا يسيرون بين الأحياء. تماماً كما أنه لا يجدي مسح ذنوب التسوية وكاسب ديفيد في جثة السادات وجثث معاونيه الذين لم يلحقوا به بعد إلى دار البقاء.

لأنه - في النهاية - من الذي مكثهم من مصر؟ من الذي سلطهم على مصر؟ من الذي جعل «المشير» مشيراً وشمس بدران وزيراً وأوشك أن يجعله خليفة له ومن الذي جعل «جحا» كما قيل أن الزعيم كان يدعو السادات في لحظات التجلي، نائباً للرئيس؟

ليس الشعب المصري، بكل تأكيد. لأن الشعب المصري ظل، من مبدأ الأمر، خارج اللعبة.

وليست، بكل تأكيد، أية مؤسسات يمكن الإدعاء بأنها كانت قائمة. لأنه لم تكن لدى الشعب المصري مؤسسات. كان كل شيء يحدث ب «قرار جمهوري». وبمجرد صدور قرار الزعيم، كان كل من في مصر، من الرجل الذي يمثل دور رئيس الوزراء، إلى أصغر «نقر» من الصعايدة والفلاحين، يقول آمين. وحتى زملاء «الكفاح» من الضباط الأحرار القدامى ما لبثوا أن «ركلوا إلى فوق»، وبات وجودهم شرفياً، وباتوا يخافون من مناقشة الزعيم أو الاعتراض على شيء يراه. وكذلك بات العسكريون أيضاً.

ففي المؤتمر «العسكري السياسي» الذي رأى عبد الناصر عقده مساء يوم ٢ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، وحضره معه المشير عبد الحكيم عامر، وزيراً محيي الدين، وأنور السادات، وحسين الشافعي، وعلي صبري، وقادة القوات المسلحة قال عبد الناصر أنه قرر ألا تكون مصر البائدة بتوجيه الضربة الأولى لأن «الظروف الدولية تحتم عدم اتباع استراتيجية (!) عدوانية حتى لا نضحي بموقف أميركا وباقي الدول الكبرى معنا»^(١). ولا سيما بعد أن أعلن الجنرال ديغول أن فرنسا سوف تقف ضد البداية بالعدوان... (وتبعاً لذلك القرار الذي اتخذته بعدم توجيه الضربة الأولى حتى لا يضر موقف أميركا معه) طلب من العسكريين الاستعداد لتلقي تلك الضربة مع اتخاذ اللازم لتقليل خسائرها إلى الحد الأدنى حتى يمكننا بعدئذ توجيه ضربة رادعة ضد قوات العدو الجوية»^(٢).

في ذلك المؤتمر «العسكري السياسي»، «ساد الوجود غرفة الاجتماع، واعتري العسكريين نوع من القلق والصمت»^(٣).

وكان الوجود مبرراً، كما أثبتت الأحداث. فنتيجة لذلك القرار «السياسي» بانتهاج «استراتيجية غير عدوانية» حتى لا نخسر أميركا والدول الكبرى، «دمرت على الأرض ٢٠٠ طائرة من بين ٣٤٠ طائرة عسكرية صالحة للعمل. ولم تقتصر الخسارة على الطائرات وحدها، بل لحقت بالطيارين أيضاً الذين تدربوا فترات طويلة وقام بعضهم بعمليات بطولية رائعة.. وفي مساء ذلك اليوم (٥ يونيو/ حزيران ١٩٦٧)، كانت ٤١٦ طائرة حربية لأربع دول عربية قد دمرت وهي جميعاً رابضة على أرض المطارات، عدا ٢٤ طائرة أسقطت أثناء المعارك في الجو. (وبالمقابل) خسرت إسرائيل ٢٧ طائرة فقط (خلفاً لبيانات القيادة العامة المصرية في الإذاعة). وكان ضياع القوات الجوية مؤثراً على نتيجة المعركة»^(٤).

(*) وما يشير إلى أن الولايات المتحدة أدخلت السوفيات أنفسهم في اللعبة، ما يقوله محمود رياض: «ولقد كانت لدى موسكو قناعة مبكرة بأن إسرائيل تعد لهجوم شامل على الدول العربية، وخصوصاً مصر وسوريا، وهو الأمر الذي ثبتت صحته فعلاً. ومع ذلك فإن سفير الاتحاد السوفياتي بالقاهرة كان هو الذي أيقظ عبد الناصر من نومه في فجر يوم ٢٧ مايو/ أيار ١٩٦٧ لإبلاغه برسالة عاجلة من القادة السوفيات يطلبون منه فيها ألا تكون مصر البائدة بإطلاق النار. وفي تلك الليلة ذكر السفير السوفياتي أن الرئيس الأمريكي جونسون أبلغ الكرملين بأن مصر ستقوم بالهجوم على إسرائيل في فجر ذلك اليوم. لكن الأمر اللافت للنظر هنا هو أن السوفيات طلبوا «ألا تكون مصر هي البائدة بإطلاق النار».

(مذكرات محمود رياض: ص ٧١).

وهكذا تمخض القرار السياسي عن ضياع القوات الجوية. ولم يتمخض عن توجيه ضربة مضادة، ولم يكسب (أو بتعبير عبد الناصر في المؤتمر العسكري السياسي «لم يستبق») موقف الولايات المتحدة والدول الكبرى في صف مصر، فيما كشفت عنه مواقف تلك الدول الكبرى من مصر بعد الهزيمة. ونتيجة لضياع القوات الجوية، بدأ ما وصفه والت روستوفي تقريره اليومي الأول إلى جونسون عن سير العمليات بـ «عملية صيد الديكة الرومية الكبرى»:

«Mr. President:

Herewith the account, with map, of the first day's turkey Shoot».

Walt W. Rostow. (١٧٠).

بدأت قوات الدفاع الإسرائيلية، تماماً، كما كان بن جوريون يحثها كلما خطب فيها، «تعيد أمجاد يشوع بن نون» السفاح التوراتي الأشهر. فأخذت تصطاد المصريين «الفلاحين والصعايدة» من الجو بالآلاف. وقد ساعدها على ذلك قرار الانسحاب الذي «أخذ دون الرجوع إلى المستشارين والمحترفين الذين ظلوا جاهلين به فترة من الوقت، حتى أحسوا برد فعله عن طريق المصادفة، فحاولوا الأخذ بزمام الموقف دون جدوى. وقد قال لي ضابط كبير مسؤول في هيئة العمليات أنهم سمعوا أن قرارا بالانسحاب صدر دون أن يعلموا به وأنهم كتبوا مذكرة (!) للمشير بوجهة نظرهم (!) لكنه لم يطلع عليها إلا بعد ساعات نتيجة لتعذر مقابلته وهو في غرفة لا تبعد عنهم أكثر من أمتار قليلة (!) والمشير عبد الحكيم عامر لم يصدر قرار الانسحاب وحده دون الرجوع إلى القائد الأعلى جمال عبد الناصر، بل اتفق الاثنان على ذلك.. والمعروف أن الانسحاب مرحلة من أعقد مراحل القتال وهي تحتاج إلى دقة وثبات في التنظيم. لكن الحالة النفسية التي سادت القيادة العامة، وانفراد المشير بإصدار القرار أدى إلى «هرجلة» تنظيمية جعلت الأمر بالانسحاب يصل إلى بعض القادة المصريين من المشير قبل أن يصل إلى القيادات المسؤولة.. وبعد ذلك جاءت بلاغات من سيناء وطريق العريش عن إجراء انسحابات فردية وارتجالية.. ويقول الفريق أول محمد فوزي «ثم علمت بتدخل كل القيادات وأجهزة الأمن، شمس بدران، علي شفيق، الشرطة العسكرية، المخابرات الحربية.. كلهم تدخلوا في تبليغ أوامر فردية بالانسحاب، كل حسب هواه وبأسلوبه، إلى غرب القناة». وحدث انهيار لجميع القادة والأفراد الموجودين في القيادة بعد انهيار المشير.. لقد فقدت السيطرة تماماً على القوات المسلحة، كما فقدت الاتصالات.. حصل انهيار.. بدأت الوحدات والتشكيلات تنسحب وحدها دون تنسيق.. تعتمد كل وحدة على أوامر قائدها.. تضاربت الآراء والأوامر، وانسحبت الوحدات والتشكيلات في ظروف شديدة القسوة من الناحيتين المادية والنفسية، ولاقى الجنود عذاباً أثناء انسحابهم عبر سيناء في شمس يونيو/ حزيران الحارقة. وتعرض الجيش لمهانة حقيقية من العدو الذي تحقق له انتصار أضخم كثيراً مما كان يعلم به»^(١٧١).

هذا ما كان من أمر العسكريين. لم يكن هناك وجود حقيقي لهم، ولم يكن لـ «المستشارين والمحترفين» دور، ولم يكن بوسع كبار الضباط المسؤولين في هيئة العمليات إلا أن يغطوا أنفسهم في ظروف بالغة الخطر داعية إلى التصرف الفوري بـ «مذكرة» يثبتون فيها «وجهة نظرهم» ولا يقدرون على توصيلها للسيد المشير إلا بعد ساعات.

ولكن ماذا عن «مجلس الغمة» (ومعذرة، فلا سبيل إلى تسميته بهذا الاسم)؟ ماذا عن «الهيئة التشريعية» و «ممثلي الشعب»؟

(*) ويؤكد ذلك ما قاله الفريق أول محمد فوزي في شهادته أمام لجنة تسجيل التاريخ:

«مجلس الدفاع الوطني لم يجتمع (في ظل عبد الناصر) ولم يقر أي شيء. أصبح جهازاً على الورق فقط. ومن الناحية العملية، ترك اختصاص مجلس الدفاع الوطني لجهاز آخر اسمه المخابرات. وانتهى هذا الوضع إلى نتيجة طبيعية وهي ما أسس به بخروج القوات المسلحة عن الإطار الطبيعي لأجهزة الدولة. خرجت برة. وبدأت السيطرة الفردية والجبرية على القوات المسلحة..»

(موسى صبري: «السادات - الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٧٠/٢٧١).

«في يوم ٢٩ مايو/ أيار ١٩٦٧، توجه أعضاء مجلس الأمة، برئاسة أنور السادات، إلى قصر القبة، لإعطاء عبد الناصر تفويضاً كاملاً بمواجهة الموقف (على النحو الذي يراه). وكان هذا حدثاً جديداً في تاريخ الحياة السياسية، إذ ينتقل ممثلو الشعب جميعاً من قاعاتهم إلى قصر الرئيس، ثم يقدمون إليه تفويضاً كاملاً كان كل فرد منهم (بالضرورة) مسؤولاً عنه (عما يتخذ بموجبه) مسؤولية ضمنية، بدلاً من المطالبة بمناقشة الموضوع من كافة جوانبه ومحاولة التعرف على حقيقة الأخطار التي يتعرض لها الوطن»^(١٢١).

وماذا عن زملاء الكفاح القدامى الذين «ركلوا إلى فوق»؟^(١٢٢)

وفي نفس اليوم، توجه عبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم لمقابلة عبد الناصر، وهم أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين قدموا استقالاتهم خلال السنوات الثلاث السابقة.. وقد قال لي كمال الدين حسين إن المقابلة لم تطل، ثلاث ساعة فقط، وأنه اتضح خلالها أن عبد الناصر كان يعرف حقيقة الجيش المصري، ولذا فقد اعتقد كمال الدين حسين أنه (عبد الناصر) لن يجرؤ على إعلان الحرب.

«وقال لي حسن إبراهيم أن جمال عبد الناصر كان واثقاً من أن شعب الحرب ما زال بعيداً (وكان ذلك في ٢٩ مايو/ أيار ١٩٦٧). فقد قال لهم «أنا لن أحارب». وقال أيضاً «لست أنا الذي سيأخذكم إلى تل أبيب، إنه من سيأتي بعدي» (والذي جاء بعده كان أنور السادات الذي لم يأخذ أحداً إلى تل أبيب، بل جاء من القدس وكلم ديفيد بالطرشنة ووضعها في عب مصر) لكنه قال «أنا بس عايز ألف شرم الشيخ»! (رغم أن سحب قوات الطوارئ من شرم الشيخ لم يكن يطلب منه، بل كان مفارقة قام بها رالف باناش عن طريق يوثانت لتمكين إسرائيل من تنفيذ خطة اصطفايده هو ومصر).

وعندما سألته حسن إبراهيم عما إذا كان سيرتك الإسرائيليون يوجهون إلينا الضربة الأولى، قال إن «أمامهم ستة أسابيع» (وقد وجهت إسرائيل الضربة الأولى والأخيرة في تلك الحرب بعد سبعة أيام). وقد عاد حسن إبراهيم ففعل ذلك في كتابه «الصامتون يتكلمون» فقال إن عبد الناصر قال إن إسرائيل أمامها (لن) تضرب قبل) ستة أو سبعة أشهر.

«وقال لي عبد اللطيف البغدادي أن المقابلة أثبتت أن جمال عبد الناصر لم يكن يدخل التحرك السريع نحو الحرب كعامل رئيسي (في حساباته) وأنه كان يعتقد أن الحرب ليست قريبة، وأن البغدادي وزملاءه كانوا يجسمون له الأخطار.

يقول ناتانج، في كتابه «ناصر»، عن هذه المقابلة (بين عبد الناصر وزملاء الكفاح) إن عبد الناصر أتهم زملاءه أنه ليست هناك مناسبة لمثل حديثهم الانهزامي الذي ركز على نقاط الضعف في القوات المسلحة المصرية، وأنه عندما سأل البغدادي عبد الناصر عما سيكون عليه موقف السوفيات، رد له عبد الناصر ما كان شمس بدران قد قال له عن استعداد السوفيات لمساعدة مصر حتى النهاية حتى وإن أدى ذلك إلى تورط السوفيات في حرب عالمية. (ولم يكن عبد الناصر قد قرأ بعد محضر اجتماع شمس بدران والقادة السوفيات

(*) وتوضيح معني ركل زملاء الكفاح القدامى إلى أعلى، نفس شهادة الفريق أول محمد فوزي، وتحكي كيف حدث ذلك. وزعماء عبد الناصر تأثرت بعد الانفصال. وأقول أنه حدث انحسار لهذه الزعامة نتيجة الانفصال، سببه أن الانفصال هو فشل للجمهورية العربية المتحدة في تحقيق أول هدف قومي وهو الوحدة. ولذلك، صدر اقتراح من الرئيس عبد الناصر بإعادة تنظيم الهيكل القيادي والتنظيمي للدولة على أساس ثلاث نقاط:

النقطة الأولى: يتكون مجلس قيادة الثورة القديم بشكل جديد ليصبح مجلساً آخر يسمى بمجلس الرئاسة وتكون وظيفته التخطيط والمتابعة فقط.

النقطة الثانية: تعتمد السلطة التنفيذية على كفاءات مسؤولة أمام مجلس الرئاسة.

النقطة الثالثة: تكون القوات المسلحة داخل الإطار الطبيعي لاجهزة الدولة..

وفيما يخص النقطة الثالثة من ذلك المخطط الجديد، يقول محمد فوزي أنها لم تنفذ لأن عبد الحكيم عامر بعد أن قبلها عاد فرفضها وبعث بشمس بدران إلى عبد الناصر ليقول له «المشير يملك أنه رجح في كلامه وغير موافق». أما النقطة الأولى والنقطة الثانية، فيقول محمد فوزي أن معاناهما الصريح هو أن الأعضاء القدامى في مجلس قيادة الثورة يطعنوا فوق (يركلوا إلى أعلى)، ولا يتولون أي سلطة تنفيذية على الإطلاق.. (نفس المرجع السابق، ص ٣٦٩).

وواضح أن عبد الناصر، بعد نكسة الانفصال، كان قد قرر الانفراد بالسلطة تماماً، وعسلاً على ذلك حاول القيام به انقلاب مصر، وقد قبل زملاؤه القدامى بعملية ركلهم إلى أعلى خارج دائرة السلطة الفعلية، إلا أن عبد الحكيم عامر، بعد أن قبل بإخضاع القوات المسلحة لـ «الإطار الطبيعي للدولة» تمرد ورفض، وحتى لا يصطدم عبد الناصر به، «ترك له القوات المسلحة كمنزلة خاصة له، وحذرته لزعزعة القوات المسلحة، فل عبد الحكيم عامر ما كان عبد الناصر يفعل في إدارته للزعزعة الأكبر مصر، فأصبح القائد الفردي الواحد الأبعد، وبالضرورة استبعد كل العسكريين الحقيقيين من محترفين ومتخصصين، وأحاط نفسه بزمرة من المتفنيين كالمزمره التي أحاط عبد الناصر نفسه بها وقال السادات أنه اشتكى له منها قائلاً: «يا أنور، البلد بتحكمها عصابة»!

لأنه لم يجد وقتاً لفتح مغروفه وقراءته إلا في ١٣ يونيو / حزيران. وولقتها ادرك أن شيئاً من ذلك لم يقله السوفييت لشمس بدران، بل قلوا له العكس بالبحاج).
«وقال لي حسن إبراهيم أنه (لم يتكف بالمقابلة، ثم أرسل مذكرة إلى عبد الناصر بتاريخ أول يونيو/ حزيران.

«وقد كانت تلك المقتبلة من المقابلات النادرة التي أتيتح لجمال عبد الناصر أن يسمع فيها آراء صريحة بلا خوف أو تردد من زملاء قدامى أتيتح لهم فرصة العمل معه ١٢ عاماً وأكثر قبل أن يبتعدوا عن المسؤولية والحياة العامة، لكنها ظلت - مع ذلك - كنوع من الاستشارة فقط»^(١٧١).

فحتى زملاء الكفاح القدامى من الضباط الأحرار، كانوا يحجمون، عن خوف، ويترددون في إبداء الرأي وتقديم المشورة. ولقد كانت تلك مناسبة نادرة استجمعوا فيها شجاعتهم، وذهبوا لبيدوا رأيهم، فاستمع إليهم الزعيم، ثم قال لهم أن حديثهم انهزامي.

فإن كان ذلك وضع من «خرجوا» من الحياة العامة وابتعدوا عن المسؤولية من زملاء الكفاح القدامى، فماذا كان وضع «كبار المسؤولين» العاملين مع الزعيم؟

يقول أنور السادات (الذي قاد «نواب الشعب» من شارع القصر العيني إلى قصر القبة ليعطوا «الرئيس» تقويضاً كاملاً بأن يفعل بصر ما شاء): «أنا شخصياً أعطيت صوتي لجمال عبد الناصر في جيبه. لقد رأيت أنه رجل في قمة الكفاءة. efficient تمام؛ يحضر ويعرض الموضوع بعد دراسة كاملة وتحليل مستفيض. وتجذنا، بعد مناقشات كانت تستمر ١٧ و ٢٠ ساعة - كنا شباب - نعود إلى الرأي الذي عرضه عبد الناصر في أول الأمر. وهكذا، قلت له «صوتي معك دائماً»^(١٧٢)».

وعندما سأل موسى صبري السادات «هل اختلفت مع عبد الناصر؟»، أجاب السادات «من جانبي، لم اختلف أبداً»^(١٧٣). وهذا غريب حقاً، في سياق كل ما فعله السادات بعد أن أصبح رئيساً، فالأصح والأصدق: «أنا لم أعارض عبد الناصر أبداً».

وقد وصف أحمد حمروش حالة «الاتحاد الاشتراكي» (التنظيم السياسي للنظام) وأمانة طلبيعة الاشتراكيين التي قال أنها كانت - حسبما كان مفروضاً - «قلب الحركة السياسية في الاتحاد الاشتراكي وجهازه السياسي» في أواخر مايو/ أيار ١٩٦٧، بأنها كانت حالة غياب من الصورة. «فالاتحاد الاشتراكي سادر في عقد اجتماعات غير منتظمة، والأمانة لم تجتمع ولم تناقش الموقف ولم توضح بعد الأخطار التي كانت تتهدد مصر.. وعندما هزعت إلى شعراوي جمعة، أمين التنظيم الطليعي، وإلى زملائي أعضاء الأمانة، وجدت أنهم يتوقعون الحرب، لكنهم حيارى لا يعرفون ماذا يفعلون». «وإلى ذلك طليعيًا، وما من شك في أن أحمد حمروش أدرك أنه كان طليعيًا. فالزعيم لم يكن لديه وقت لذلك الاستعراض الجانبي، وكان منشغلاً بالدفاع عن زعامته وكرامته. وفي غيبة تعليمات أو مؤشرات واضحة تبين للاتحاد والأمانة «خط الزعيم» ونواياه (التي لم يكن الزعيم يعرفها بوضوح أو على وجه اليقين، إذ ظل يتعامل مع الأحداث لعباً بالسماح من لحظة لأخرى) لم يكن هناك طبيعة الحال من تحل بالشجاعة أو الرعونة إلى حد المجازفة بعنقه وقول شيء أو إثبات فعل قد يكون متناقضاً مع ما يريده الزعيم ويفكر فيه، ومن هنا كان الكل في الاتحاد والأمانة «حيارى لا يعرفون ماذا يفعلون»!

وتبقى بعد ذلك ثلاثة السلطات وأهمها: القضاء. وتاريخ الثورة مع القضاء معروف. فقد أقال الزعيم ذات يوم الهيئة القضائية كلها عن بكرة أبيها بجرة قلم، وأعاد تشكيلها حسبما تراءى له. وقد بدأت علاقة الزعيم ونظامه بالقانون والقضاء هذه البداية:

«.. جاءت أثناء زحف مظاهرة إلى دار مجلس الدولة، وأن المتظاهرين أحاطوا بالدار ويمعنون من فيها من الخروج، وعلى رأسهم رئيس المجلس الدكتور عبد الرزاق السنهوري. فافتحرت أن يذهب في الحال عضون من أعضاء مجلس القيادة يكون معروفًا للجمامير، ليفض المظاهرة بسلام. واقترحت أن يندب صلاح سالم لهذه المهمة التي قبلها بارتياح. وقد سمعنا - بعد أن غادر صلاح سالم المنزل - أن المظاهرة يقودها ضابط مخبرات يدعى مصبح عرفة، وأن السبب في المظاهرة وفي اتجاه المتظاهرين إلى مجلس الدولة نفاً نشر في جريدة الأخبار بأن الجمعية العمومية لمجلس الدولة منعقدة للنظر في الشؤون العامة، وتصرحت إلى الناس إشاعة بأن المجلس سيصدر قرارات تؤيد عودة الحياة النيابية ويرجع الضباط إلى مكانتهم.
«ولقد كذب كثيرون ممن كتبوا عن هذه الواقعة، فيما بعد، هذه الإشاعة، وقالوا إن مصدرها كان مجلس

قيادة الثورة ليتخذ منها ذريعة لضرب الدكتور السنهوري، والاعتداء على مجلس الدولة كصورة من صور التأديب للقضاء والقضاء، والمؤسسات التي تقف في وجه الثورة».

«وقد أورد الرئيس نجيب في كتابه «كلمتي للتاريخ» «أن» «مجلس الدولة انعقد فعلاً، وأصدر قراراً بتأييد الديمقراطية والحياة النيابية وقرارات ٥ و ٢٥ مارس/ آذار، وقال، بالحرف الواحد «وقد اعتدى المتظاهرون على الدكتور عبد الرزاق السنهوري وعلى باقي الأعضاء بالضرب الشديد، ومزقوا القرار الذي اتخذ» (١٧٧).

ففي ذلك اليوم، أطلقت بعض القطعان من الحظائر، وسبقت وعلى رأسها ضابط من المخابرات، لتبدأ عملية هدم السلطة القضائية. وقد استخدمت القطعان أيضاً في تحويل البرلمان إلى مجلس غمة. واستخدمت لتخوّر وتنطح في الطرقات كلما أراد صاحب العزبة لها أن تخوّر وتنطح. وبذلك الولاء لصاحب العزبة، ذلك الفناء فيه، تحولت مصر إلى عبد الناصر، وأصبحت من بعده السادات، تماماً كما قال هيكل لذلك الأخير «أنت يا أقنصم، أنت البلد. أنت مصر! وكانت تلك أعظم خدمة أداها الزعيم وأديناها، نحن المصريين، عندما قلنا بأن يصبح هو البلد، هو مصر، ونصبح نحن قطعاننا، لـ «العدو الغادر». فقد يسرنا ذلك العدو اصطلياد مصر عن طريق اصطلياد زعيم كان قد أصبح هو كل شيء وكل إنسان ويات كل من عداه غير كائن وغير موجود.

وبتأديتنا تلك الخدمة الكبرى، التاريخية بحق، لـ «العدو الغادر»، لم نؤد في الواقع خدمة حقيقية للزعيم أولاً لأنفسنا. فقد حطم العدو الزعيم، وبعث به إلى القبر كسير القلب مكسور الظهر. والواقع أن عبد الناصر كإنسان بدأ موقته من ذلك الوقت.

«وفي الساعة التاسعة مساء (٨ يونيو/ حزيران ١٩٦٧) طلبني الرئيس عبد الناصر تليفونيًا في مكانة لن انساعا مطلقاً، وبدأ يحدثني بنبذة مؤلة ومفجعة في صوته كانت في حد ذاتها كافية لتصوير الموقف كله. لقد أخطرنى بأن الانهيار في القوات المسلحة كان كاملاً وفاق أي تصور، وأنه لم يعد في إمكاننا مواصلة القتال، وأنه يجب إبلاغ مجلس الأمن بموافقتنا على وقف العمليات العسكرية» (١٧٨).

«كانت قمة مأساته الشخصية في يونيو/ حزيران. كان يستمع إلى الراديو ويبيكي، والغريب أنه كان يستمع إلى كل الإذاعات الشاملة التي كانت تؤله وتثجّر غيظه. والواضح العربية شامة. والغصص عن الجيش المصري الذي عاد جنوده إلى مصر حفاة. هنا ارتفع السكر ارتفاعاً خطيراً، وزادت كمية الأنسولين التي كان يتعاطاها. وأذكر أنني، وفي أغسطس/ آب ١٩٦٧، رأيت صفر الموت على وجه عبد الناصر. كنا في رأس التين، وكان يزورنا تيتو. رأيت صفر الموت كما رأيتها على وجه أمي وصهري، والآن ماتا أمامي. وبدأ يعاني الآلام المبرحة. لأن مرض السكري يكون أملاً بين العصب والشریان، وأي حركة تسبب الآلام في الجسم كله. أربع وعشرون ساعة والآن مستمرة، وكان سكاكين تمزق جسده. ومن هنا جاءت أزمة القلب...» (١٧٩).

ومصر أيضاً، العزبة والقطعان. المصريون المساكين الذين أعطوا الحب كله والولاء كله فعمولوا كما لو كانت مصرهم قد أخذت منهم في معركة مع المسلحين وياتت غنيمة حرب، أنشبت العدو أنيابيه في أعناقهم ولم يظها. فلم يغنموا، بالاستسلام للزعيم، السلامة، ولم يغنموا لبلدهم النجاة.

والذي مكن المصريين سلالة يشوع بن نون من أن تغلته بهم أبشع من أن تجترة فليس الكتاب نواحا على ما حدث أو إعمالاً لمبضع الذاكرة في الجراح. فالزعامة التي أسلموها أعاقهم ومستقبل بلدهم لم تكثف بجرهم إلى مصيدة كان يوسع حاكم أمي، أو أعشى، أو فاقد الصواب، أن يراها، بل أسلمتهم كالدبايح للعدو بانهارها وتفككها وجينها وتخطيها وتعاملها مع العالم من خلال الخطايات. فعندما صدر الأمر يوم ٦ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، أي بعد ٢٦ ساعة فقط من بدء القتال، بالانسحاب إلى غرب القناة، أي الانسحاب الكامل من سيناء، قبل صباح اليوم التالي، ٧ يونيو/ حزيران، أي خلال ١٢ ساعة، كان

تتفيذ ذلك الانسحاب مستحيلاً. لوجود آلاف الدبابات والعربات ووحدات المدفعية وعشرات الآلاف من الجنود في سيناء بينما الطرق محدودة، والأرض وعرة، والعبارات في قناة السويس قليلة العدد. ولو أريد تنفيذ ذلك الانسحاب خلال ثلاثة أيام، لا ١٢ ساعة، تحت نيران الطائرات الإسرائيلية، لبات عملية شاقة. أما الانسحاب خلال ١٢ ساعة، فهو بمثابة حكم إعدام على القوات المنسحبة. ومثل ذلك الأمر لا يمكن أن يصدر من شخص في حالة

طليعية، ونتيجة لذلك الأمر العشوائي بالانسحاب، اكتظت الطرق القليلة في سيناء بالدبابات والمعدات، وتحمل العديد منها على الطرق، ولم يكن هناك من ينظم سير الوحدات، فتداخلت مع بعضها، توقف التحرك تماماً.

وهكذا وجد سلاح الطيران الإسرائيلي تحته على أرض سيناء صيدا سهلاً، ففتح نيرانه على العربات والجنود المكتظين على طرق سيناء، ووصلت خسائرنا في ذلك اليوم وحده إلى ما لم يقل عن عشرة آلاف جندي، ودمرت كافة المعدات والعربات الموجودة شرق المضائق. وعاد الكثيرون من الجنود مشياً على الأقدام في حالة سبيل للفاقة. ومات بعضهم في الصحراء جوعاً وعطشاً، الأمر الذي جعل طائرات الصليب الأحمر تواصل العمل طوال أيام بعد الحرب بحثاً عن الأفراد الباقين على قيد الحياة لإنقاذهم. وفقدت مصر جيشها وأصبح ميسرا لإسرائيل، من الناحية العسكرية البحتة، أن تعبر قناة السويس وتتقدم صوب القاهرة»^(٣٠).

فالخنوع والمداورة والاستسلام لم تجد في النهاية شيئاً، ولم تعد على مصر إلا بالدمار. وحقيقة أن إسرائيل التي اعتبرت مصر دائماً أكبر خطر تهددها في سعيها لإقامة بداية امبراطوريتها على أرض الشرق الأوسط لتكون تلك الأرض منصة انطلاق لها، وإسرائيل التي انطوى كتابها الديني على أفطع الحزازة لمصر، لم تغتنم فرصة ما كان قد بات ميسراً لها، ولم تعبر القناة فتتقدم صوب القاهرة، لكنها لم تفعل ذلك لأنها تتحرك عبر مخططات مدروسة ومعدة سلفاً على أساس من حسابات كثيرة معقدة. ولم تكن حرب ١٩٦٧ حرباً استدرجت إسرائيل عبد الناصر إليها لتحتل مصر عسكرياً. لكنها كانت حرباً أريد منها أن تضع مصر الموضوع الذي استدرجت إليه بعد عشر سنوات من حرب ١٩٦٧.

وعندما انتهت حرب ١٩٦٧، غرق العرب في الظلام، كما قال أحمد حمروش:

«استطاعت دولة صغيرة يسكنها مليونان ونصف مليون من السكان أن تهزم جيرانها العرب، بعد أن تحولت إلى أكبر ترسانة للأسلحة في المنطقة.

«ضاعفت إسرائيل مساحتها (في ستة أيام) أربع مرات بما احتلته من الأراضي المصرية، واحتوت مليوناً ونصف مليون من المدنيين. وضمت داخل حدودها أباراً من البترول (أبار سيناء) تكفيها للاستهلاك والتصدير معا.

«وإنما لذلك الكسب الإسرائيلي) سقط أكثر من ٢٥,٠٠٠ جندي عربي قتل، وأخذ ٩٢٠٠ من الجنود العرب أسرى، بينما لم يسقط إلا ٦٧٩ جندياً إسرائيلياً قتل، و ٢٥٦٢ جرحى، ولم يؤخذ منهم إلا ١٨ جندياً أسرى، تسعة منهم في مصر.

«وفي مقابل ١٣٠ بداية دمرت لإسرائيل، فقدنا ١١٠٠ دبابة و ١٥,٠٠٠ عربة نقل.

«الوهزيمة بشعة، والخسائر جسيمة»^(٣١).

غير أن العقل يجب أن يتوقف عند لجؤ أحمد حمروش، وهو المطلع على كل خبايا الهزيمة، بحكم كونه من رجالات العهد (الثوري)، إلى الخطابات، وتأكيد به أن الهدف الرئيسي من العدوان لم يتحقق، ولم تستطع، الخطة (الإسرائيلية) «الحمامة»، رغم روعة انتصارها، أن تسقط النظام التقدمي في مصر.. نجحت الخطة عسكرياً، لكنها لم تحقق بعد أهدافها سياسياً (١) و^(٣٢).

ومعذرة. لكن «الحمامة» أسقطت. ومصر اندخلت، والعرب من حولها، الدرب الوحيدة التي تمثلت فيها الأهداف السياسية للخطة العسكرية. درب كامب ديفيد.

وفي النهاية، لا يمكننا أن نختم هذا البحث عن الجاني، بغير استشهادهين كاشفين من مذكرات محمود رياض:

«(وقد) أكد عبد الناصر أن عبد الحكيم عامر هو الذي كان يقود المعركة العسكرية، وأنه هو أيضاً (عامر) الذي أصدر الأمر العشوائي بالانسحاب الشامل من سيناء، وهو القرار الذي كان، كما ذكرت قبلًا، بمثابة حكم بالإعدام على قواتنا ومعداتنا المنصبة من الجبهة.

«وبالطبع فإن هذا لا ينفي الخطأ الفادح في التقدير السياسي (لعبد الناصر)، ليس فقط فيما يتعلق بنوايا إسرائيل نفسها، ولكن أيضاً فيما يتعلق بالطرفين الأكثر أهمية في الأزمة، وهما الاتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة»^(٣٣).

أما في الاستشهاد الثاني، فيقول وزير الخارجية:

«... وفي الوقت الذي كان يوجين روستو يستدعي فيه السفير المصري في واشنطن ليؤكد له أن الولايات المتحدة سوف تناهض العدوان بالقوة، ويؤكد له - باعتباره وكيلاً لوزارة الخارجية الأمريكية - أن إسرائيل لن تبدأ الحرب مطلقاً، وفي الوقت الذي يحدد لنا فيه الرئيس الأمريكي جونسون يوم ٥ يونيو/ حزيران بالذات

موعدا لاستقبال زكريا محيي الدين في واشنطن، كان جونسون وكبار معاونيه يعرفون على وجه الدقة أن إسرائيل ستشن الحرب علينا يوم ٥ يونيو/ حزيران، بل ويتفاوض مع رئيس المخابرات الإسرائيلية على مجرى «الحرب»^(١٣١).



خلاصة

وقعت مصر في الشرك، أخذها اليه من يدها حاكم تصور - من فرط ما انصاع له شعب مستسلم - أنه مستطيع، بغير مخاطرة، وبلا عواقب سيئة، أن يفعل في العالم الواقع الخارجي ما ظل يفعله طوال سنوات حكمه في العالم الموهوم الداخلي، مصر، فينفذ مشيئته، أيما كانت مشيئته، بقرار جمهوري، وإذا ما استعصى عليه ذلك، سلط المخابرات والأجهزة، فنفذتها له، بالإرهاب، بالاعتقال، بالتعذيب، بإهدار الأدمية، أو بالقتل إذا ما اقتضى الأمر. ولم يكن ما أشار اليه الفريق أول محمد فوزي عندما تحدث مغتالبا عن «إعطاء اختصاصات الدفاع الوطني الى جهاز يدعى المخابرات» مجرد إجراء عفوي اعتسافي آخر اتخذ عشوائياً أو اتخذ لأن مصلحة فئة أو أخرى من فئات النظام اقتضته، بل كان استمراراً منطقياً للممارسة التي أثبتت فعاليتها المطلقة داخلياً بما حققته من إخضاع للمصريين بكل فئاتهم، وتصوراً لامكانية وجدوى توسيع نطاق تلك الممارسة الإرهابية الفجة المعكنة في سياق التعامل مع شعب طمع بات أشبه بشعب بلد محتل وظل كل همه أن يغمم السلامة (كما قال الدكتور فؤاد زكريا، يحصل على «الستر») واستخدامهما في ساحة العلاقات الدولية.

وقد قال محمود رياض في مذكراته أن قرار الانسحاب الشامل الذي كان بمثابة حكم بالاعدام على عشرات الآلاف من الصعيادة والفلاحين الذين أخرجوا من حظائر العزبة وحشدوا فوق رمال سيناء لم يكن مما يمكن أن يتخذه أي إنسان في حالة طبيعية. ولقد كانت تلك - طيلة الوقت - مشكلة النظام: أنه ظل في «حالة غير طبيعية» وظل الكثير من قراراته التي اتخذها فرد واحد لا راداً لقضائه، غير طبيعي. وليس هناك ما هو أبعد عن السوية من الانزلاق الى حرب - رغم العزوف منها ورغم وجود ٧٠ ألفاً من الصعيادة والفلاحين بأسلحتهم وعتادهم «غارزين» في اليمن - حرصاً على الزعامة الآخذة في الانحسار، ومداداة للكرامة الجريحة، ورداء لاثهومات حرب الإذاعات. وليس هناك ما هو أبعد عن السوية من إسناد مسؤولية الأمن الوطني، في سياقه العسكري المتعلق بحياة أو موت المصريين، وحياة أو موت مصر كبلد وكأمة وكدولة، إلى جهاز انحصرت كل خبرته في ممارسة إرهاب الدولة تجاه مواطنيها والتحكم فيهم، ولم يكن له أي دور حقيقي في تزويد العسكريين المحترفين أو القادة السياسيين بما لا سبيل إلى الدخول في منازعة دولية - دع عنك خوض غمار حرب - بغير توافره من المعلومات والتحليلات. ولقد أوضح كل من كتب عن «حرب» ١٩٦٧ من مصريين وأجانب كما أوضح محمد فوزي في «شهادته للتاريخ»، أن سبباً من أخطر أسباب كارثة ١٩٦٧ كان جهل الزعامة السياسية والقيادات العسكرية على السواء بحقيقة قدرات العدو ونواياه ومواقف الأطراف الدولية الأخرى المتصلة بالنزاع، وأن ذلك الجهل المهلك نجم عن عجز المخابرات وعدم قيامها بمهمتها الحيوية والحقيقية وهي تزويد صانعي القرار السياسي والقرار العسكري بما يمكنهم من صنع القرار على ضوء خلفية متكاملة - وصادقة - من المعلومات والتحليلات الدقيقة عن كل ملابسات الصراع وإحتمالاته وما يحف به ويؤثر فيه ويرتبط عليه. إلا أن الزعيم، فيما بدا، رجحت لديه كفة نجاح المخابرات في تأمين بقائه داخلياً وأحكام قبضته على مصر ومن قبيها، وتصور أنها - ما دامت نجحت في ذلك - سوف تنجح في تأمين بقائه واستمرار زعامته في مواجهة العدو الخارجي. فلا تفسير هناك إلا هذا الإسناد اختصاص الأمن الوطني في سياقه العسكري إلى «جهاز يدعى المخابرات». ولقد كان ذلك في الواقع عرضاً عن أعراض مرض الموت الذي ابتلي به النظام نتيجة للخنوع الغريب من جانب شعب مصر. وهو ما وصفه السادات بأنه «التأله» الذي أصاب عبد الناصر، فحولته من ضابط وطني ثائر، إلى حاكم مطلق، إلى آله واحد أحد، لا رأي لأحد سواه، ولا قرار لأحد غيره، ولا وجود لمصر إلا به وفيه وله.

وفيما كشفت عنه بشكل متواصل النكسات الخطيرة التي تعرضت لها مصر في سياق ذلك الخنوع، أدى التنازل من جانب المصريين عن أبسط وأول حقوقهم كبشر وكمواطنين إلى تحويل الحياة في مصر إلى حياة موهومة أشبه بما تختلقه صناعة السينما على أقلام السليويدي. وقد ساعد على ذلك مساعدة بنفسي

أن يتحاسب كثيرون من الصحفيين والمشتغلين بالاعلام من المصريين مع ضمائرهم عليها، ما ظلت الصحافة والاذاعة والتلفزيون سادرة فيه من كذب متواصل لحوج صفيق لم يتوقف لحظة، حتى في أشد المواقف خطورة، والصقها بالبقاء ذاته. وقد رأينا الاذاعة والصحف أبان مذبحه «حرب» ١٩٦٧ تواصل باصرار وبلاهة خلق ذلك العالم الموهوم، بحيث تحولت الحرب الحقيقية المخيفة التي كانت جارية في العالم الواقع الخارجي الى حرب «سينمائية» موهومة انقلب فيها الخراب الى انتصار وتدمير طائرات مصر الى تدمير اعداد مهولة من طائرات العدو. ولقد كانت هذه اللحظة البشعة في تاريخ مهنة الصحافة وشغلة الاعلام طبيعية ومحترمة. فعملية اختلاق عالم موهوم لـ «السادة المواطنين» استمرت حتى اللحظة الأخيرة، لتكون اختلاجة قيمية لنظام محتضر اقام دعائمه على الكذب وطمس الحقيقة حيثما لم يتيسر لوي عنقاها.

ومن الحقائق الموجهة التي تكشف عن تلك الطبيعة الملازمة للنظام حتى في أشد الأوقات مدعاة لمواجهة الواقع، ما جاء في المكالمة التليفونية التي دارت بين عبد الناصر والملك حسين في الساعة الرابعة والنصف من صباح يوم ٦ يونيو حزيران ١٩٦٧ والتي التقطتها المخابرات الاسرائيلية وأذاعت تسجيلها على العالم، ففي تلك اللحظة، وهو يعلم أن سلاح الطيران المصري دمر على الأرض، وجد الزعيم المصري من المناسب أن يقول للملك حسين:

«لا تياسوا. اننا معكم بكل قلوبنا. وطائراتنا الآن فوق اسرائيل. وطائراتنا اخذة في ضرب مطارات اسرائيل منذ هذا الصباح»^(١).

وبطبيعة الحال، كان ذلك مستحيلًا. وكان عبد الناصر يعلم أنه مستحيل. وعندما قاله للملك حسين لم يكن يقوله للشارع المصري ليرفع معنوياته، بل كان يقوله لرئيس دولة مسؤول أخذ على عاتقه مهمة الحرب بجانب مصر، وكان بذلك يخدعه. لكن ذلك كان خداعاً للنفس في الوقت ذاته. كان من قبيل استمرار عالم الوهم الذي أودى بالزعيم الى تلك الكارثة. فالطيران المصري كان قد دمر صباح الاثنين ٥ يونيو/حزيران، ولم يعد قادراً على تقديم أي غطاء جوي للقوات المصرية ذاتها. ومع ذلك، أكد عبد الناصر للملك حسين في ساعة مبكرة من صباح اليوم التالي أن ذلك الطيران كان أخذاً في تلك اللحظة في ضرب مطارات اسرائيل.

وحتى يتضح الفرق بين الوهم والواقع، ويتضح الاختلاف بين اناس يذهبون الى الحرب وهم في حلم ببقية طويل لا يبدون راغبين في الاستيقاظ منه حتى بعد كارثة ماحقة، وبين عدو ذهب الى تلك الحرب التي استدرج أولئك الحالمين اليها ليكسر ظهورهم، مسلحاً ببقعة حادة واستعدادات طويلة، نصفي الى هذا الكلام الذي قد يكون موجعاً، لكنه - بغیر شك - مفيد:

«كيف استطاع الاسرائيليون تحقيق مثل ذلك النجاح المطلق في مثل ذلك الوقت القصير للغاية؟ قدم الجنرال هود الأسباب التالية:

١ - ١١ سنة من التخطيط والاعداد استمرت في تلك الدقائق الثمانين الأولى من الحرب: ولقد عشنا الخطة. نمنا والخطة في رؤوسنا، وصحبنا وهي في رؤوسنا. وكلنا الخطة مع طعمنا، وباستمرار عملنا على ايصالها الى حد الكمال.

٢ - الاستخبارات وتوافر المعلومات عن تحركات العدو الجوية، ومواقع قواعده الجوية وكل التفاصيل المتعلقة بها، وتوزع طائراته، ومواقع راداراته وقواعده التي يطلق منها الصواريخ المضادة للطائرات. كل هذه كانت استخبارات جيدة.

٣ - ادارة العمليات، والقدرة على استيعاب كل ما يرد من معلومات جديدة وإدماجه في الخطة وإبلاغ الطيارين، حتى وهم في الجو، بتلك المعلومات والأهداف الجديدة. كل ذلك لعب دوراً حيوياً في نجاح العملية.

٤ - تنفيذ الطيارين للخطة.. وفي إحدى الطلعات، تمكنت طائرتان اسرائيليتان من تحطيم ١٦ قاذفة مصرية على الأرض خلال أربع دقائق.

وكان الاسرائيليون قد ظلوا يتدربون على ذلك النوع من الهجمات طوال سنوات. وهناك أربع أماكن تدريب في صحراء النقب القيت عليها عدة الاف من القنابل خلال الغارات التدريبية. وكان الاسرائيليون يغيرون على تلك المواقع في صحراء النقب غارات شاملة، مرة في السنة على الأقل، وهكذا فإنه عندما أصبح

الأمر حقيقة واقعة لا مجرد تدريب، لم تكن تقصير طائرة واحدة عن الوصول إلى هدفها المحدد لها في اللحظة المحددة لضرب ذلك الهدف»^(١٨٩).

والذي يعني في كل ذلك ما سبق الضربة من تخطيط وإعداد وتدريب (جعله ممكناً بطبيعة الحال الكرم الأمريكي في تزويد إسرائيل بأحدث الطائرات وبثلاث العشرات من آلاف القنابل التي استخدمت في طلعات التدريب غير ما استخدم منها فعلاً في ضرب المصريين عندما أن الأوان لوضع كل ذلك التدريب موضع التنفيذ)، يقول القائد الإسرائيلي للمراسل البريطاني المنبهر أنه استمر لأكثر من عشر سنوات كانوا خلالها «يعيشون الخطة، ينامون الخطة، ويأكلون الخطة»، بينما العدو المسكين في مصر يعيش حلم يقظة طويل تغذيه هستيريا الاذاعة ونفاق الصحفيين وجبنهم وارتزاقهم أو - فذلك البديل الوحيد - جهلهم المطبق، والانشاد الحماسية التي يجار بها المطربون وتتأوه المطربات عن «المجد والخلود» وهيا هيا يا عرب.

والمحزن أن النظام الذي صنع للمصريين ذلك العالم الموهوم ليعيشوا فيه مخدرين، انتهى بأن استوعب هو نفسه في الوهم، وصدق، وبات يتعامل مع العالم الخارجي المحفوف بالمهلك على أساس خبرته وهو تحت تأثير تهاويم ذلك العالم الداخلي الخرافي الذي حوّلت إليه مصر وانقلب كل شيء فيه إلى خطابات وموضوعات انشاء وتدريب حماسي.

ومثلما فطن الإسرائيليون وهم أخذين في «إيصال الخطة إلى حد الكمال» طوال سنوات من الإعداد والتخطيط كان ذلك التدريب المتواصل لسلاحهم الجوي مجرد جزء من أنشطتها، إلى «كعب أخيل» عبد الناصر، وهو كبريائه وحساسيته الفائقة تجاه زعامته للمصريين ولكل العرب، وأدركوا أنهم مستملعون اصطياده بطعنة في ذلك الكعب الحساس، وأنهم متى اصطادوه سيكونون قد اصطادوا مصر كلها، لأنه قد بات هو مصر، فطنوا أيضاً إلى أن عبد الناصر ونظامه وكل المنتفعين بنظامه كانوا قد نوموا أنفسهم مغناطيسياً وهم أخذين في تنويم الشعب المصري، فصدقوا عالمهم الموهوم الذي صنعه المصريون، وغفلوا تماماً عما يتطلبه التعامل مع العالم الواقع من حسابات معقدة.

- (١) فتحي رضوان. ٧٢٠ شهراً مع عبد الناصر، كتاب الحرية ٧، الناشر دار الحرية للمحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٩٥.
- (٢) الدكتور فؤاد زكريا: «كم عمر الغضب - هيكل وإزمة العقل العربي»، الناشر شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٣، ص ٢٤/٢٥.
- (٣) المرجع نفسه، ص ٣٦/٢٥.
- (٤) المرجع نفسه، ص ٢٧.
- (٥) شفيق مقار: «الحس بالبحث في عالم نجيب محفوظ»، الاقلام، بغداد، السنة السابعة، العدد ٩، ١٩٧٢، ص ٤ - ١٢.
- (٦) «كم عمر الغضب»، ص ٢٧.
- (٧) ٧٢٠ شهراً مع عبد الناصر، ص ٨٩ - ٩١.
- (٨) المرجع نفسه، ص ٩١ - ٩٣.
- (٩) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٤٩.
- (١٠) ٧٢٠ شهراً مع عبد الناصر، ص ١٤٧/١٤٨.
- (١١) المرجع نفسه، ص ١٤٩.
- (١٢) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٧٣.
- (١٣) ٧٢٠ شهراً مع عبد الناصر، ص ١٥٠.
- (١٤) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- (١٥) Heikal, Mohammed Hassanein: «Nasser, les documents du Caire», Editions J'ai Lu, Flammarion, 1972, p. 363.
- (١٦) ٧٢٠ شهراً مع عبد الناصر، ص ٨١/٨٢.
- (١٧) المرجع نفسه، ص ٨٢/٨٢.
- (١٨) المرجع نفسه، ص ٨٢.
- (١٩) المرجع نفسه، ص ٨٢.
- (٢٠) المرجع نفسه، ص ٨٣.
- (٢١) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٨٢.
- (٢٢) ٧٢٠ شهراً مع عبد الناصر، ص ١٩٣.
- (٢٣) المرجع نفسه، ص ١٩٣.
- (٢٤) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٨٠.
- (٢٥) المرجع نفسه، ص ٢٨٦.
- (٢٦) المرجع نفسه، ص ٢٥٦.
- (٢٧) المرجع نفسه، ص ٢٠٢.
- (٢٨) المرجع نفسه، ص ٧٧٠.
- (٢٩) المرجع نفسه، ص ٢٠٢.
- (٣٠) المرجع نفسه، ص ٢٠٣.
- (٣١) المرجع نفسه، ص ٢٥٨.
- (٣٢) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- (٣٣) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- (٣٤) المرجع نفسه، ص ٢٨٤.
- (٣٥) المرجع نفسه، ص ١٩٥/١٩٦.
- (٣٦) المرجع نفسه، ص ١٩٥.
- (٣٧) المرجع نفسه، ص ١٩٣.
- (٣٨) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- (٣٩) المرجع نفسه، ص ٢٨٠.
- (٤٠) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- (٤١) رشاد كامل. «موسى صبري يتذكر - السادات.. المعارضة والغضب»، روز اليوسف، ص ٢٣/٢٤.

- (٤٢) «السلالات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٧٧.
- (٤٣) المرجع نفسه، ص ٢٧٨.
- (٤٤) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- (٤٥) عبد الله امام، «صلاح نصر يتذكر - المخابرات والثورة»، الناشر مؤسسة روز اليوسف، القاهرة، ١٩٨٤، ص ١٦٠ - ١٦٢.
- (٤٦) المرجع نفسه، ص ١١/١٠.
- (٤٧) المرجع نفسه، ص ١٢.
- (٤٨) المرجع نفسه، ص ١٢ - ١٥.
- (٤٩) «٧٢ شهراً مع عبد الناصر»، ص ١٧.
- (٥٠) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- (٥١) المرجع نفسه، ص ١٨/١٧.
- (٥٢) المرجع نفسه، ص ١٩/١٨.
- (٥٣) المرجع نفسه، ص ١٧/١٦.
- (٥٤) «صلاح نصر يتذكر - المخابرات والثورة»، ص ١٢٥.
- (٥٥) «السلالات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٦٨/٢٦٩.
- (٥٦) المرجع نفسه، ص ٢٠٩.
- (٥٧) «٧٢ شهراً مع عبد الناصر»، ص ١١١.
- (٥٨) المرجع نفسه، ص ١١٦/١١٥.
- (٥٩) المرجع نفسه، ص ١١٧.
- (٦٠) المرجع نفسه، ص ٥٢.
- (٦١) المرجع نفسه، ص ١١٩.
- (٦٢) المرجع نفسه، ص ١٢٦.
- (٦٣) المرجع نفسه، ص ١٢٤.
- (٦٤) Finley, M. I.: «The Ancient Greeks», Penguin Books, Peregrine Edition, 1986, p. 40.
- (٦٥) «كم عمر القضب - هيكل وإزمة العقل العربي»، ص ٤٩.
- (٦٦) «٧٢ شهراً مع عبد الناصر»، ص ١٠٦/١٠٧.
- (٦٧) Lapping, Brian: «End of Empire», Granada Publishing Ltd. London, 1985, p. 241.
- (٦٨) Ibid, p. 243.
- (٦٩) Heikal: «Nasser», op. cit. p. 13.
- (٧٠) «مذكرات محمود رياض»، ص ٢٩.
- (٧١) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- (٧٢) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- (٧٣) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- (٧٤) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- (٧٥) Heikal: «Nasser», op. cit. p. 15.
- (٧٦) أحمد حمروش: «قصة ثورة ٢٣ يوليو - الجزء ٤، شهود ثورة يوليو»، الناشر المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٧، ص ٧.
- (٧٧) «السلالات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٨٥.
- (٧٨) «شهود ثورة يوليو»، ص ١١.
- (٧٩) المرجع نفسه، ص ١٢.
- (٨٠) Heikal: «Nasser», op. cit. p. 15.
- (٨١) Ibid, P. 16.
- (٨٢) Ibid, p. 16.
- (٨٣) Churchill, Randolph S. & Winston S. «The Six day War», Heimann, London, 1967, pp. 19/20.
- (٨٤) «مذكرات محمود رياض»، ص ٢١.
- (٨٥) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- (٨٦) المرجع نفسه، ص ٢٢.
- (٨٧) Heikal: «Nasser», op. cit. p. 24 & p. 20.

- (٨٨) «مكرم عمر الغضب - هيكال وازمة العقل العربي»، ص ٧٢-٧٣.
- (٨٩) مصلاح نصر يتذكر - المخابرات والثورة»، ص ٥١، ٥٢.
- (٩٠) المرجع نفسه، ص ٦٠.
- (٩١) المرجع نفسه، ص ٨٦/٨٥.
- (٩٢) «السلطات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٧٩ و ٢٨١.
- (٩٣) المرجع نفسه، ص ٢٨١.
- (٩٤) المرجع نفسه، ص ٢٨١.
- (٩٥) المرجع نفسه، ص ٢٨٨.
- (٩٦) أحمد حمروش «شهود ثورة يوليو»، ص ٢٣.
- (٩٧) «السلطات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٨٤.
- (٩٨) المرجع نفسه، ص ٣٦٨.
- (٩٩) المرجع نفسه، نفس الصفحة.
- (١٠٠) المرجع نفسه، ص ٣٨١.
- (١٠١) المرجع نفسه، ص ٢٨٧/٢٨٦.
- (١٠٢) المرجع نفسه، ص ٢٨٨/٢٨٧.
- (١٠٣) المرجع نفسه، ص ٢٨٩.
- (١٠٤) «عبد الناصر وما بعد»، «عبد الناصر وقضية الصلح مع إسرائيل»، الدكتور حسن حنفي، ص ٩.
- (١٠٥) ٧٢ شهراً مع عبد الناصر»، ص ٦٥ - ٦٨.
- (١٠٦) «عبد الناصر وما بعد»، «عبد الناصر وقضية الصلح مع إسرائيل»، ص ٢٨.
- (١٠٧) «Secret» memorandum of conversation between Ben Gurion and the President of the United States (D. Eisenhower) dated March 10, 1960, in record of the White House Office, Office of the Staff Secretary, Box No. 8, International Series, Folder: Israel, Dwight D. Eisenhower Library, quoted by Stephen green in «Taking Sides».
- (١٠٨) «Secret» memorandum for the President from Acting Secretary of State, George Ball, subject: «Visit of Israel Prime Minister Levi Eshkol», undated, in Carrollton Press Declassified Documents Reference System, 1979x193D.
- (١٠٩) «Secret» Department of State memorandum of conversation by H. Earle Russell Jr., dated May 19/ 1965 NSF Country File: Israel, Vol. 4. Memos Miscellaneous 2x65, Lyndon Johnson Library.
- (١١٠) «Secret» memorandum for the President from Robert W. Komer, dated January 18, 1966, NSF Country File: Israel, Vol. 5, Memos 12/ 65 to 9/ 66, Lyndon Johnson Library.
- (١١١) «Unclassified» State Department telegram 3419 from US Embassy T TelAviv to Secretary of State, dated April 28, 1967, NSF Country File: Israel, Vol. 6, Memos 12x66 to 7x67, Lyndon Johnson Library, (Re: Dean Rusk's instructions to Walworth Barbour, American Ambassador to Israel).
- (١١٢) «Secret» White House Memorandum for McGeorge Bundy from William H. Burbeck, dated May 9, 1963, in Carrollton Press Declassified Documents Reference System, 1979/193B.
- (١١٣) «مذكرات محمود رياض»، ص ٢٢/٢٦.
- (١١٤) Green, Stephen: «Taking Sides - America's Secret Relations with a Militant Israel», William Morrow & Co. Inc., New York, 1984. p. 195.
- (١١٥) «مذكرات محمود رياض»، ص ٢٦/٢٨.
- (١١٦) المرجع نفسه، ص ٢٨.
- (١١٧) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- (١١٨) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- (١١٩) Spiegel, Stephen L.: «The Other Arab - Israeli Conflict - Making America's Middle East Policy, from Truman to Reagan», The University of Chicago Press, 1985. pp. 148/149.
- (١٢٠) Ibid, p. 149.
- (١٢١) Churchill & Churchill, «The Six Day War», op. cit., p. 101.
- (١٢٢) «مذكرات محمود رياض»، ص ٤٢.

- (١٢٣) المرجع نفسه، ص ٣٨.
- (١٢٤) المرجع نفسه، ص ص ٥٦/٥٢.
- (١٢٥) المرجع نفسه، ص ٤٣/٤٢.
- (١٢٦) المرجع نفسه، ص ٤٤.
- (١٢٧) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- (١٢٨) المرجع نفسه، ص ص ٤٤/٤٥.
- (١٢٩) المرجع نفسه، ص ٤٥.
- (١٣٠) Green, Stephen: «*Taking Sides*», op. cit. pp. 200/201 - Oral History Project, Lyndon Johnson Library, first interview, with Harry McPherson, recorded December 5, 1968.
- وقد انتهج الأسلوب نفسه في تسجيل التاريخ في مصر تحت اسم لجنة تسجيل التاريخ، ومن تسجيلاتها شهادة الفريق أول محمد فوزي المستشهد بها، عن كتاب موسى صبري «السادات».
- (١٣١) «مذكرات محمود رياض»، ص ٤٥.
- (١٣٢) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- (١٣٣) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٧٧.
- (١٣٤) أحمد حمروش «قصة الثورة الجزء ٥» خريف عبد الناصر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٨، ص ٥٨.
- (١٣٥) «صلاح نصر يتذكر، المخبرات والثورة»، ص ص ٣٧/٣٨.
- (١٣٦) المرجع نفسه، ص ٣٧.
- (١٣٧) «خريف عبد الناصر»، ص ص ١١٩/١٢٠.
- (١٣٨) المرجع نفسه، ص ١٢٠.
- (١٣٩) المرجع نفسه، ص ١٢١.
- (١٤٠) المرجع نفسه، ص ١٢١.
- (١٤١) المرجع نفسه، ص ١٢٢.
- (١٤٢) أمين هويدي: «اضواء على اسباب نكسة ١٩٦٧»، استشهد به أحمد حمروش، «خريف عبد الناصر» ص ١٢٣.
- (١٤٣) «خريف عبد الناصر»، ص ١٢٦.
- (١٤٤) أورد رواية الفريق أول محمد فوزي لهذه الواقعة أحمد حمروش في كتاب «خريف عبد الناصر»، ص ١٢٤/١٢٥.
- (١٤٥) «مذكرات محمود رياض»، ص ٥٠.
- (١٤٦) المرجع نفسه، ص ٥٢.
- (١٤٧) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- (١٤٨) Green, Stephen: «*Taking Sides*», op. cit. document referred to in footnote 130 above.
- (١٤٩) «مذكرات محمود رياض»، الرسالة ص ص ٢٩/٤٠، والمذكرة ص ص ٤٠/٤١.
- (١٥٠) المرجع نفسه، ص ٤١.
- (١٥١) «خريف عبد الناصر»، ص ١١٧.
- (١٥٢) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- (١٥٣) Green, Stephen: «*Taking Sides*», op. cit. pp. 214 - 211.
- (١٥٤) «مذكرات محمود رياض»، ص ٤٢.
- (١٥٥) المرجع نفسه، ص ٥١.
- (١٥٦) المرجع نفسه، ص ٤٢.
- (١٥٧) «خريف عبد الناصر»، ص ١١٤.
- (١٥٨) المرجع نفسه، ص ص ١٣١/١٣٢.
- (١٥٩) المرجع نفسه، ص ١٥٢.
- (١٦٠) المرجع نفسه، ص ١٥٣.
- (١٦١) المرجع نفسه، ص ص ١٥٢/١٥٤.
- (١٦٢) المرجع نفسه، ص ص ١٤٢/١٤٤.
- (١٦٣) المرجع نفسه، ص ١٤٤.
- (١٦٤) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- (١٦٥) المرجع نفسه، ص ١٦٧.
- (١٦٦) المرجع نفسه، ص ١٦١.

- (١٦٧) المرجع نفسه، ص ١٤١.
 (١٦٨) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
 (١٦٩) المرجع نفسه، ص ١٥٦/١٥٧.
 (١٧٠) «Secret» note to the President from Walt Rostow, dated June 5, 1967, National Security File, NSC History - Middle East Crisis, May 12 - June 19, 1967, Vol. 4, Tabs. 111 - 127, Lyndon Johnson Library.

THE WHITE HOUSE
WASHINGTON

~~SECRET~~

Monday, June 5, 1967
9:05 p.m.

Mr. President:

Herewith the account, with a map, of the first day's turkey shoot.

Walt Rostow

~~SECRET~~

COPIES TO BE
ACCOMMODATED

BY DA ON 10-19-67.

(الصورة الزنكوجرافية للوثيقة)

- (١٧١) «خريف عبد الناصر»، ص ١٥٧ - ١٦٠.
 (١٧٢) المرجع نفسه، ص ١٢٧.
 (١٧٣) المرجع نفسه، ص ١٢٧/١٢٨.
 (١٧٤) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٧٩.
 (١٧٥) المرجع نفسه، ص ٢٨٧.
 (١٧٦) المرجع نفسه، ص ٣١٢.
 (١٧٧) «٧٢ شهرا مع عبد الناصر»، ص ٤٨.
 (١٧٨) «مذكرات محمود رياض»، ص ٦٤.
 (١٧٩) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٨٤.
 (١٨٠) «مذكرات محمود رياض»، ص ٦٨.
 (١٨١) «خريف عبد الناصر»، ص ١٧٠.
 (١٨٢) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
 (١٨٣) «مذكرات محمود رياض»، ص ٧٠.
 (١٨٤) المرجع نفسه، ص ٥٧.
 (١٨٥)
 (١٨٦)

Churchill & Churchill: «The Six Day War», op. cit. p. 90
 Ibid, pp. 91/92.

الباب الثاني

مصلحة كاتب ولائقي

العمدة يرث العزبة

ما زال اختيار جمال عبد الناصر لأنور السادات «خليفة» له يرث مصر من بعده، من أكثر تصرفات عبد الناصر مدعاة للحيرة. فابتداءً، لم يكن أنور السادات من أعضاء «الحلقة الداخلية» التي دبرت لحركة عبد الناصر. كان، بتعبيره هو، «خارج الحلقة، أو خارج الميدان» فيما يخص ذلك التنظيم الذي انبثت عليه حركة «الضباط الأحرار» من أواخر ١٩٤٢ أو أوائل ١٩٤٣، حسب روايته هو، ولم يدخله عبد الناصر «الجمعية التأسيسية» التي شكلها للحركة سنة ١٩٥١، وبالتالي في «الحلقة الداخلية» لمدبري الحركة، إلا بعد ذلك التاريخ. فهو - بذلك المعيار - دخل على الحركة، بالأقل في نظر أناس كعبد اللطيف بغدادي، وخالد محي الدين وغيرهما من القدامى المؤسسين.

وانتهاءً، يبدو أن رأي جمال عبد الناصر في السادات لم يكن مما يرجح اختياره وتفضيله على غيره لشغل منصب نائب الرئيس. فالشائع أن عبد الناصر كان يدعو «جها»، وكان يطلب استدعاه ليضحه، على النحو الذي سجلته في «قطار الملك» الذاهب إلى بلدة المنصورة عدسة المصور الصحافي المشهور محمد يوسف. وقد أرجع السادات - في مصارحاته لموسى صبري - تأخر جمال عبد الناصر في تعيينه نائباً لرئيس الجمهورية إلى «الأرواح».

تعامل أنور السادات مع مشاكل الحكم، من مبدأ أمره، تعامل رجل ريفي لديه مجموعة أساسية من «القيم» والمبادئ يتصرف على هديها، ولديه أيضاً كمية لا يستهان بها مما يسميه المصريون «الخبث الريفي». ولعل شيئاً في تاريخ رئاسة السادات لمصر لا يفصح عن تلك الطبيعة الريفية قدراً يفصح عنها تشريعه الغريب الذي عرف باسم «قانون العيب»! والواقع أن الرجل عندما تحدث عن وجوب التحلي «بأخلاقيات القرية»، كان يعني تماماً ما قال، وعندما ركز في خطبه وأحاديثه على دور «كبير العائلة» (باعتبار «الرئيس» أبا لبلده)، كان يفصح عن تصور باترناليستي^(١) (أبوي) لعلاقة الحاكم بالمحكومين يماثل تصوراً يضع عمدة القرية في مكانة الأب ممن فيها من فلاحين باعتبار القرية «أسرة واحدة» متكافلة في السراء والضراء. وبهذا الفهم، أصدر السادات تشريعه الغريب الذي لا مؤدى له إلا أن حرونة الأبناء (المحكومين = القرويين) على الأب (الحاكم = العمدة) عيب، وضد أخلاقيات القرية.

وهذا شيء روماني وجميل، لكنه - كما قد لا نختلف - لا يصلح لحكم بلد حديث في الثلث الأخير من القرن العشرين، بل وغير مأخوذ به في العالم الواقع - كما يعرف أي قروي - في إدارة شؤون قرية صغيرة من «دوّار العمدة».

وقد أورد موسى صبري في ذكرياته عن السادات وصفاً أراد به أن يعبر عن «شعبية» السادات وعدم تعلقه بـ «المظاهر»، وما إلى ذلك، فقال:

«وكان يفضل الإقامة معظم الوقت في استراحة القنطار لأن حولها فضاء كبيراً من الزرع، وهو يحب الهواء الطلق.. لكنه كان يحب منزله في (قرية) ميت أبو الكوم أكثر من أي مكان آخر، وفي حجرة نومه في استراحة القنطار التي كان يقضي بها معظم أيامه وضع كنب (أريكة) تشبه المصطبة في القرية، ويبدأ من السابعة (صباحاً) في مباشرة أعماله (كرئيس للجمهورية)، بقراءة التقارير والاتصال بالمسؤولين»^(٢).

وفي موضع آخر، يقول موسى صبري وهو في منتهى التأثر أن:

«شعور الأبوة تضخم في قلب السادات حتى أنه سرح بخياله في الحلم بالشعب المصري كمائلة واحدة هو كبرها وهو المسؤول عن كل أبنائها مهما اختلفت دياناتهم ومشاربهم وطوائفهم ومراتبهم»^(١). ورغم أنه عني بأن يقول «دياناتهم»، فاته أن يقول «ومعها تضاربت مصالحهم». ورغم أن موسى صبري صحفي، ومفروض - بحكم اشتغاله بتلك المهنة - أن يكون أميل إلى التشكك منه إلى سرعة التصديق، وأقرب إلى امعان النظر وإعمال الفكر منه إلى سرعة التصفيق، ومفروض أيضاً أن يكون «واعياً» ولملا بما يتعلق بما يكتب عنه من غير التاريخ، فاته - مثلما فاته أن تباين المصالح وتضاربها بين أفراد المجتمع من أهم وأفضل العوامل في مجالات السياسة والحكم - أن الهمهمة عن مشاعر الأبوة وتضخمها في قلب الحاكم (وهو الذي استقر الرأي في مصر، بمنطق الأغاني «الوطنية»، من أيام عبد الناصر، على أنه «الرئيس كبير القلب»!)، والحكي بجديّة عن أن شغلة الحكم يمكن أن تمارس من منطلق يبدو جميلاً وأخلاقياً في دروس الانشاء بالمدارس، بل وقد يمس شغاف القلب وتدمع له العين من عظم التأثير والانفعال بكل ذلك الحذب الأبوي وكل ذلك العطف وتلك المحبة، لكنه كلام يظل هراء فارغاً فيما يتعلق بلعبة السياسة وشغلة الحكم. والذي يقوله التاريخ وتقفنه العلوم السياسية أن الموقف الأبوي (البارتاليستي) في الحكم، وهو الموقف الذي يبنّي على الادعاء بخيرية الحاكم المطلقة وقدرته الكاملة على التوفيق بين كل المصالح على قدم مساواة لأنه «أب لكل المحكومين» عليه التزام توفير كل احتياجاتهم، وبالمقابل، ضبط سلوكهم في كل ما يؤثر على حياتهم كأفراد وما يشكل علاقتهم بالدولة وعلاقة الدولة بهم، وكل ما يحكم علاقاتهم ببعضهم البعض كأفراد وكطبقات، موقف برهن - المرة تلو المرة تلو المرة - على أنه الوصف الأكيدة المؤدية إلى قيام أعتى أشكال الحكم الفردي المطلق (لأنه منذ الذي يحصى أباه)؟ وأقصر الطرق إلى جهنم الحكم الشموني.

وذلك بالذات هو ما حدث لمصر وأودى بها فترك عنقها تحت نعل إسرائيل. ف «ثورة» ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لم تكن، كما استوضحنا في الباب الأول، أكثر من «حركة». لم تكن تجسداً لـ «عقيدة»، أو «مذهب» أو «أيديولوجية»، أيًا كانت تلك الأيديولوجية. وحتى «الأيديولوجية» الوحيدة (إن جاز أن تدعى كذلك) التي خرج من تحت أبطها معظم ضباط الحركة، وهي دعوة الإخوان المسلمين، ما لبثت «الثورة» أن انسلخت منها وانقلبت عليها فاشتعلت بينهما حرب لا هوادة فيها. أما الأيديولوجية الشيوعية، فقد تخلصت «الثورة» بسرعة وحسم من أي ضابط اشتبهت في أنه كانت له علاقة بها، ثم ظلت بعد ذلك تتربح من «الأمريكان» بافتراس «الحرر» لحسابهم.

(١/١) - الخصومة مع الديمقراطية النيابية

ومن وجه بعينه، يمكن القول أنه خيراً فعلت «الثورة» بمحاولتها التباعد عن كلتا الشموليتين: شمولية اليمن السفلية، وشمولية اليسار «التقدمية». غير أن مشكلة «الثورة» ظلت، بعد ذلك التباعد، أنها بقيت مفتقرة إلى المحتوى، إلى ما يملأ الفراغ الذي تركه في بنيتها التخلّص من نزوعاتها الإخوانية الأولى، ونكوصها عن نزوعات بعض ضباطها المؤسسين، كيوسف صديق، صوب الماركسية، بل وتخلصها من نزوع محمد نجيب صوب الديمقراطية البرلمانية. وفي تخلصها من كل ما له علاقة بكل تلك التوجّهات، ظلت «الثورة» حركة، مجرد تحرك مسلح تعامل مع كل الظروف وكل الاتجاهات: (١) استناداً إلى قوة السلاح، (٢) بالتخفف من كل فكر أو محاولة لايجاد فكر أو «مذهب» أو «عقيدة»، و(٣) عن طريق اللعب - كما أسلفنا - بالسماع، أخذاً بالبدأ الشعبي المصري القائل «اللّي تغلب به اللعب به». وفي كل ذلك، ظل رد «الثورة» على كل «الأفكار»، والمذاهب، و«الأيديولوجيات»، رداً انبئى على ما قد يكون بدا للمصريين وقتها كما لو كان رفضاً حميداً لكل المعتقدات والأفكار الدخيلة المستوردة من الخارج، أو المستوردة من الماضي. وما من شك في أن ذلك بدا جميلاً وحميداً لكثيرين لم يتوقعوا ليفكروا، فيما يحتمل، في تلك الحقيقة المزعجة المتمثلة في أن «الثورة المباركة» لم يكن لديها ما تحله محل تلك الأشياء المرفوضة،

بدليل أنها لم تطرحه، وأن ردها على كل ما رفضته ظل عشوائياً من قبيل التبعج والتظاهر بالشجاعة واصطناع موقف من لديه ما هو أفضل مما يرفضه:

«ذات يوم، زار الرئيس محمد نجيب وحدة من وحدات الجيش، وتحدث هناك عن ضيقه بإجراءات الكبت التي تعاني منها البلاد، وقال إنه «مؤمن بوجوب إطلاق الحريات». ويبلغ أمر ذلك الحديث مسامح زملائه الضباط (في مجلس قيادة الثورة)، فلم يكد نجيب يصل إلى قاعة مجلس الوزراء، ويهم بأن يجلس، حتى وقف جمال سالم وصاح في وجهه:

«أهلاً أهلاً بمرابطو! أزيك، ياسي مرابطو! حرية؟ حرية إيه اللي انت عايزها؟»^(١).

ومرابطو، كما نعلم، هو «الكونت» أونوريه جابريل دي ميرابو «الثائر» الذي اعتبرته الثورة الفرنسية مرتدّاً لأنه طالب بإعادة الملكية على أسس دستورية تحد من سلطة الملوك، فاتهم بأنه كان مديناً بمبالغ كبيرة من المال للعناصر المعادية للثورة وأن معتقدهات السياسية كانت مرتبطة أشد الارتباط بمصالحه المالية، وفي النهاية، أعدمته الثورة.

ولا نعلم إن كان جمال سالم قد قرأ تاريخ ميرابو أم أنه سمع به سماعاً من شخص كان قد سمع عنه. لكن المؤكد أن التلميح إلى وجود أي شبه بين ميرابو ومحمد نجيب المسكين كان، بلا أدنى شك، ظملاً صارخاً لمحمد نجيب. فالرجل لم يطالب بإعادة الملكية. ولم يكن مديناً لأحد، ولم يكن يملك شيئاً، وقد مات عن اثني عشر فدناً ونصف فدناً^(٢)، فكل ذنبه أنه جرجر على التحدث عن «الحرية».

وقد ظل التحدث عن «الحرية»، و«الديموقراطية»، وكل تلك الأشياء، سلاحاً استخدمه أعضاء مجلس قيادة الثورة في اغاظة بعضهم بعضاً والابتزاز من عبد الناصر في غمار صراعاتهم الداخلية على نصيب كل منهم من الغنيمة، مصر:

«عبد الحكيم عامر أراد أن يثبت نفسه في البلد، وليس في القوات المسلحة فقط، (ولذا فإنه) في ١٩٦٦ كتب استقالة (مسيبة) نشرها له أصدقاؤه، ألح فيها على ما يثير غيظ عبد الناصر، أي الديمقراطية والاحزاب. وطبعاً هذا كلام تهديدي وعن غير إيمان، وقد رأينا عبد الحكيم يراس في ١٩٦٦ و١٩٦٧ لجنة الانطاع، يعني لا ديموقراطية ولا احزاب. (كل ما في الامر) انه أراد أن يسجل موقفاً ضد جمال عبد الناصر»^(٣).

(٢/١) - البديل: الصيغة الفاشية

هذا هو الموقف إذن من «الديموقراطية»، وقد لجأت «الثورة» في محاولتها إيجاد البديل لها إلى الصيغة التي استخدمتها الفاشية، صيغة ائتلاف المصالح المتعارضة قسراً تحت ضغط ما أملاه «الفكر» الأساسي الجوهري للفاشية: «الايمن، الطاعة، النضال». وقد حاولت «الثورة» تجسيد تلك الصيغة، مصرياً، في «تحالف قوى الشعب العامل»، و«الاتحاد الاشتراكي». وقد حددت «أمانة الدعوة والفكر» أهم أهداف الاتحاد الاشتراكي بـ «تسليح الشعب بوعي سياسي عميق يساعده على فهم الأحداث التي تمر به سواء في حياته أو في حياة العالم من حوله»^(٤). أي أن الاتحاد الاشتراكي أداة تثقيف وتلقين سياسي هدفها صوغ «الوعي» السياسي للشعب المصري حتى يتعامل من خلال ذلك الوعي مع مجريات الأمور داخليا، في مصر، وخارجياً، في العالم من حوله.

وقد كان «الاتحاد الاشتراكي»، في الواقع، تنظيماً فريداً لا مثيل له في أي مكان من العالم إلا التنظيم الفاشي الذي حاول موسوليني أن يحول به الشعب الإيطالي، ابتداء من سنة ١٩١٩، إلى حزمة واحدة متماسكة - برغم كل التناقضات - في كل واحد تتوسطه بلطة الزعيم أو القائد، على النحو الذي نطق به شعار التنظيم.

وبطبيعة الحال، لم يرد ذكر في محاولات التنظيم المتعالة التي حاول عدد من المنتفعين من حملة القلم والاكاديميين أن يترجحوها بها، من ناحية، عن طريق استجلاب رضاء الزعيم وما يستتبعه ذلك الرضى السامي من نعم، وأن يوجدوا لأنفسهم، من ناحية أخرى، مستقراً ثابتاً ومواقع مأمونة ومريحة في ظل النظام، لم يرد ذكر في تلك الضروب من «القهولة» المتشحة بوقار العلم وهيبة الأكاديمية المتخمة بالعبارات والمصطلحات ثقيلة العيار، لكن ذلك التنظيم الفريد الذي لم يكن له مثيل في الشرق أو الغرب، مجرد شبح باهت متهالك، وفقير كالشعب الذي أنشئ له «يقوده»، للتنظيمات الفاشية التي استشرت في أوروبا

من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٤٥، وتلث بعضها الى ما بعد ذلك، كنظام فرانكو في اسبانيا.

والذي قاله المنظرون «للاتحاد الاشتراكي»، انه «في أي تنظيم سياسي في الشرق أو الغرب، ينبع (التنظيم) دائماً كتعبير عن مصالح طبقة أو فئة معينة في المجتمع تنظم صفوفها وتناضل حتى تصل الى مواقع السلطة، ويكون أعضاء هذه التنظيمات السياسية في العادة منتمين الى الطبقة أو الفئة التي يعبر التنظيم عنها وعن مصالحها بغض النظر عن مصالح الطبقات الأخرى التي لا ترتبط بذلك بالتنظيم السياسي»^(٣).

وككل اللغو الديماجوجي الذي فاض في تلك الآونة حتى غطى العقول في طوفان من القبي الفكري لفضلات نصف مهضومة، هذا كلام من قبيل نصف الحقيقة. فالأحزاب السياسية في الديمقراطيات البرلمانية تمثل مصالح. هذا لا شك فيه. وقد قلنا أن تناقض المصالح (الذي غفل عنه أو أغفله مفهوم «الحاكم/الآب» كبير العائلة) من أهم وأفعال العوامل في الساحة السياسية لأي بلد ولشغلة الحكم فيه. لكن ادعاء منظري «الاتحاد الاشتراكي» (أخذاً من دعاوى الماركسية التي رفضوها هي الأخرى لكنهم لم يروا مانعاً عندما احتاجوا للتظاهر بوضع «تنظيم علمي» الى الاستشارة منها) بأن «أي تنظيم سياسي» يعبر عن مصالح طبقة أو فئة بعينها وحسب، مخالف للحقيقة. فحزب العمال البريطاني، مثلاً، يمثل اثنتالفاً واسعاً لمواقف سياسية معبرة عن مصالح اقتصادية واجتماعية، تفتقر الساحة السياسية البريطانية من يسار يسار الوسط الى يمين ذلك الوسط. وبالتالي، لا سبيل الى الادعاء الى أن ذلك الحزب «يعبر عن مصالح طبقة بعينها»، بمفهوم «الطبقة» ككتل أفراد ذوي مصالح متماثلة.

فحزب العمال البريطاني، منذ ظهر الى الوجود في ١٨٩٢، ظهر بدخول عضوين عماليين، هما جون بيرنز وكير هاردي، مجلس العموم، مع ١٣ نائباً آخرين حددوا هوياتهم السياسية آنشد بأنها «عمالية/ليبرالية». وفي سنة ١٩٠٠، ضم الحزب الاتحاد العام لنقابات العمال، وحزب العمال المستقل، والجمعية الفابية، جنباً الى جنب مع الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي.

ونفس الشيء يقال عن حزب المحافظين البريطاني. فهو - على خلاف ما قد يوحي به تنظير منظري الاتحاد الاشتراكي - ليس حزباً يعبر عن مصالح طبقة، باعتبار تلك الطبقة طبقة تضم الاستقرائين الذين كان حزب الـ Tories، الذي حل محله حزب المحافظين، يمثلهم في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وتضم كبار الصناعيين وكبار المولدين فحسب، فـ «الطبقة» التي تنتخب حزب المحافظين وتسلمه زمام السلطة في بريطانيا «طبقة» أوسع من ذلك بكثير إذ تشمل قطاعات من المجتمع البريطاني لا سبيل بأي معيار الى حشرها في وعاء سياسي واحد مع الاستقرائين وكبار المولدين وكبار الصناعيين. ومن تلك القطاعات أعداد كبيرة من «طبقة» العمال، وأعضاء نقابات العمال، والطبقات متواضعة الدخول. والواضح طبعاً أن الحزب بذلك يفتقر رقة من الخريطة السياسية للمجتمع البريطاني تمتد من يمين الوسط الى الحافة الخارجية ليسار الوسط.

وقد سقنا هذا عملاً على ايضاح الخطأ الذي وقع فيه منظرو ذلك الاختراع الفريد الذي لا مثيل له في شرق أو في غرب، «الاتحاد الاشتراكي»، عندما تحدثوا عن «الطبقة» بمفهومها المستعمر من التنظير الماركسي دون أخذ بذلك التنظير الماركسي، مما أدى بهم الى جعلها مرادفاً لـ «الفئة» (؟) من فئات المجتمع.

ومن المضحك أن المنظرين وجدوا بوسعهم القول، باعتبار ذلك من مآخذ النظام الديمقراطي البرلماني، أن تلك التنظيمات السياسية التي «تعبّر عن مصالح طبقة أو فئة معينة في المجتمع»، تنظم صفوفها «وتناضل حتى تصل الى مواقع السلطة». ونحن نعرف أن الأحزاب في الديمقراطيات البرلمانية «تتناضل» حقيقة للوصول الى السلطة. وهذا يشرعها ولا يعيبها. لأنها لا تفتصب السلطة أو تستولي عليها من أعلى بانقلابات مسلحة، بل تناضل لتصل اليها عن طريق الانتخابات العامة، فإذا ما انتخبها أغلبية جمهور الناخبين، وصلت الى السلطة، وإذا ما خذلتها تلك الأغلبية، خرجت من السلطة وأفسحت المجال للحزب الذي انتخبه الناخبون بملء حريتهم. وإن كان ذلك النوع من الديمقراطية قاصراً عن بلوغ الكمال، فإنه خير ما أمكن التوصل اليه حتى اليوم، وهو - بغير شك - أفضل من

الوصول الى السلطة على عريات مسلحة.

وفي صميم النظام الديمقراطي البرلماني، تظل هناك تلك المسلمة الجوهرية التي لا خلاف عليها، وهي ان المصالح في المجتمع الواحد تتضارب وتتناقض وتتصارع، وأن المجتمع مطالب، كيما لا يتحول الى غابة تقتتل فيها المصالح ويتسيداها الأقوى والأشرس، بالتوصل الى ما يظل جوهر الديمقراطية البرلمانية: توافق الرأي الممكن بين أصحاب تلك المصالح (Consensus)، وبذلك التوافق للآراء، والقبول (Consent) من جانب أغلبية جمهور الناخبين، يتولى حزب بعينه، أو ائتلاف من مجموعة أحزاب، الحكم، ويعارضه ويناقضه ويحاسبه حساب المالكين حزب أو مجموعة أحزاب المعارضة في البرلمان، عملاً على إلزام الحزب أو الائتلاف الحاكم بقواعد اللعب ومنعه من ركوب مقن الشطط أو التمادي في تغليب مصالح على مصالح. والخكم بين الحكومة والمعارضة، في النهاية، هو جمهور الناخبين، الذين يتعلق الأمر، في النهاية، بمحاولة التوفيق بين مصالحهم في مجتمع متحضر منظم، وهم يصدرون حكمهم بالتصويت انتخابيا.

غير ان شيئاً من ذلك لم يشفع للديموقراطية البرلمانية عند منظري «الاتحاد الاشتراكي»، وبطبيعة الحال، ظلت الممارسة الفجة للديموقراطية والحياة النيابية في ظل العهد الملكي - وقد كانت فاسدة ككل شيء آخر في ذلك العهد، باستثناء بعض محاولات حزب الوفد للتعامل مع الواقع السياسي لمصر من خلال حكم نيايبي سليم - الحجة التي لا تدحض لدى أولئك المنظرين على أن الديمقراطية النيابية قد جربت في مصر ونبتت أنها لا تصلح!!^(١) وفي مكان تلك الديمقراطية (المستوردة على أي حال) طرح المنظرين الجهابذة صيغة «الاتحاد الاشتراكي»، باعتباره التنظيم «اللاطبقي» المثالي (فهم قد وصلوا الى ما طمحت النظرية الماركسية الى بلوغه في خاتمة المطاف بعد قرون وقرون من «ديكتاتورية البروليتاريا»، في غمضة عين، بوثية «فكرية» واحدة) وعلموا المصريين بأن ذلك التنظيم اللاتبقي الفريد هو «الذي سيجمع «قوى» الشعب العاملة وفئاتها» (فئاتها بدلاً من طبقاتها) المختلفة «وهو الذي، «ستنصهر فيه وتعمل معاً تلك «القوى» لحل التناقضات والمشاكل التي «قد تظهر» (وقد لا تظهر) فيما بينها، ونسبر فيه معاً، وترتبط ببعضها البعض مصالحها ومصيرياً في تحالف شرعي»^(٢).

ولقد كان من المحتم أن يتعثر أولئك المنظرين الجهابذة عند مسألة التناقضات. غير أنهم - ببساطة - وجدوا لها الحل في التأكيد القاطع على أن «الاتحاد الاشتراكي» من حيث أنه «تنظيم فريد في نوعه يضم كافة «قوى» الشعب العاملة بتناقضاتها وعلى اختلاف «فئاتها»، من المحتم، حتمية تاريخية، أن يؤدي الى «تدويب» تلك التناقضات. «فوفقاً لفلسفة ثورة يوليو (١) ليست هذه التناقضات تناقضات رئيسية (أساسية؟ جوهرية؟)، أي أنها لا تنسم بالعداء ولا تؤدي الى الصدام، وإنما هي تناقضات فرعية يمكن اذابتها بالعمل السياسي المنظم في اطار الاتحاد الاشتراكي، لأن مصلحة (بصيغة المفرد، لا مصالح بصيغة الجمع) «قوى» الشعب العاملة تتجسد في النهاية في التحول الاشتراكي»^(٣). أي أن «قوى» الشعب العاملة، على اختلاف فئاتها، وتناقض مصالحها، ستجد من الممكن، متى نورها العمل السياسي في اطار «الاتحاد الاشتراكي» ووعاها، التنازل عن مصالحها والتفاسي عن تناقضات المصالح لأنها لا ليست «رئيسية» بل «فرعية» لأننا، تلك الـ «قوى»، ستجد أن لها مصلحة واحدة تعلق على كل مصالحها الأخرى الفرعية، هي أن تترك الدولة تحقق لها «التحول الاشتراكي»، ولذا فإن ادراكها لتلك المصلحة «الرئيسية» سيجعلها تكف عن وضع مصالحها «الفرعية» وما يترتب عليها من تناقضات لتصبح الدرب ميسرة أمام التحول الاشتراكي بغير عثرات.

(*) يقول خالد محي الدين، وهو بغير شك من أكثر مؤسسي حركة الضباط الاحرار نضجاً ووطنية وأبدهم - في النهاية - نظراً: «كنا نطالب بعودة الحياة البرلمانية والديموقراطية.. وعندما قلت اني اطلب بعودة الحياة النيابية دون شروط صبر المجلس ذلك بأنه ردة الى ما قبل حركة الجيش.. والجماع كانت ترحب بالديموقراطية، لكن حملة الصحافة أعطت ايجاء بأن ذلك يعني عودة الأحزاب القديمة على حساب الثورة، ولم يؤخضوا ان المطلوب كان ديموقراطية جديدة مغايرة تماماً - نتيجة لتطور الظروف - للديموقراطية القديمة».

(شهادة خالد محي الدين - احمد حمروش «شهود ثورة يوليو» ص ١٥٨).

وهذا، بطبيعة الحال، كلام أناس يهيمون في سحب الدخان الأزرق، ويحملون كما حلم أنور السادات بأن يصبح الشعب المصري بكل طبقاته، معذرة، «فئاته»، أسرة واحدة متحابية متواشمة، ويصبح هو أبا لذلك الشعب وكبيراً لأسرته.

ولقد كان من الضروري أن تقع «أحداث ١٨ و ١٩ يناير» التي أدت الى «الانتفاضة الشعبية»، وقد أسماها السادات «انتفاضة حرامية»، لكنه قال في الوقت ذاته أنها «مثل عملية استيلاء لينين على موسكو ووقوفه الى السلطة سنة ١٩١٧»^(١) كما يتبين، على الموقع، في الممارسة العملية، أن كل ذلك الصرح من التلقينات شبه الأيديولوجية الفريدة في نوعها حقاً والمتكررة بكل تأكيد كان تكتلاً كثيفاً لكل ذلك الدخان الأزرق، وأن تناقضات المصالح لم تكن «فرعية» إطلاقاً، ولم تكن قابلة للتدوين عن طريق العمل السياسي في إطار الاتحاد الاشتراكي بل كانت، وظلت باصرار وصفاقة رغم كل الوعود بجنان التحول الاشتراكي العظيم، تناقضات أساسية جذرية جوهرية بالغة الضراوة مفعمة بأشد العداء ومؤدية الى أشد أشكال الصدام ضرراً.

ولقد كان ذلك شيئاً بما فيه الكفاية، لأنه بعد سنوات وسنوات من الاستماتة في احتواء المصريين في ذلك العالم الموهوم الذي أقامته «الثورة» لهم ولها، تبين أن التناقضات لم تكن قد أزيلت، وأن هناك، تحت السطح الذي دكته المخابرات والأجهزة بأقدامها الثقيلة فجعلته يبدو مستوياً ورائقاً، كان سم يغلي وحقد يتوقد.

لكن الأسوأ من ذلك أن أحداً في السلطة لم يظن الى تلك الحقيقة، وحاول الزعيم باستماتة تعليق الذنوب على مشجب الشيوعيين الأشرار، ربما استجاباً لرضاء الأميركيين، وامعناً منه في التشبث بالعالم الموهوم الذي ورثه عن سلفه. أما الأشد من كل ذلك سوءاً، فيما يخص مصر، فهو أن الذي فطن الى حقيقة الوضع كان «العدو الغادر»، بيقظته المهودة، واذ فطن اليه، أدمجه بسرعة وكفاءة، من قبل «أحداث ١٨ و ١٩ يناير» بوقت طويل، في خطة مصيدته الثانية لاستدراج مصر، ممثلة في شخص صاحبها، مالكها، زعيمها، الى مصيدة جديدة مميّنة، كانت النتيجة المحتومة لشرك «حرب» ١٩٦٧، هي مصيدة «السلام»، مصيدة «الصلح». لأن هذه سنة الكون، ليس كذلك؟ بعد الشحان يكون ونام. وبعد الحرب يكون سلام. والمثل عندكم، يا مصري، (كما داب جنود إسرائيل على مناداة المصريين عبر الاستحكامات) يقول أن «الصلح خير».

(٢/١) - رفض صيغة الديمقراطية الشعبية

هذا، إذن، ما كان من شأن الديمقراطية البرلمانية، وما انتهت اليه محاولة «الثورة» الاستعاضة عنها بصيغة «تدوين التناقضات» عن طريق «الاتحاد الاشتراكي» وإعطاء عرض ديمقراطي عن طريق «الانتخابات» لعضوية مجلس الغمة الذي أصبح مجلس الشعب، وباستخدام نظام «الاستفتاءات». فماذا كان شأن الديمقراطية الماركسية؟ هل نجحت «الثورة» في أي وقت الى إقامة «ديمقراطية شعبية»؟ الجواب الواضح القاطع هو، بالطبع، لا. فهذه «ثورة» جرت من فوق، لا من تحت. قام بها مسلحون من النظام الحاكم خرجوا على ذلك النظام، وانتزعوا السلطة منه، وظل دور «الجماهير» كما يدعوا الماركسيون، قاصراً على التفرج من بعيد، بتوجس، أو الاشتراك في «مظاهرات» يسيرها المسلحون ويدفعون لمن ينظمون اشتراك الجماهير فيها ويسبونها بعض النقود:

«كان ألك سمود قد حضر في زيارة لمصر، وانتخب أعضاء المجلس انشغال محمد نجيب معه فدبروا مظاهرات قابلتنا أثناء السفر للاسكندرية في محطلات بنها وبنطنا ودمنهو هاتكة «لا احزاب، لا برلمان» وقد قال لي جمال عبد الناصر فيما بعد ان كل البالغ التي صرفت على تلك المظاهرات والتي دفع معظمها لصاوي احمد صاوي لم تتجاوز مبلغ ٥٠٠٠ (خمسة آلاف) جنيه»^(٢).

فعمد البداية، كانت «الجماهير» غائبة، وقد ظلت غائبة حتى النهاية، وعندما قتلها الغياب، لاذت بالغبديات.

«ان أحداث يوليو/تموز ١٩٥٢ في مصر دفعت بالتطور أشواطاً فتخطى الشكل القديم المتهترى والمتخلف من الديمقراطية (التي كانت قائمة في العهد الملكي). لذا لم تكن المسألة المطروحة على الثورة هي العودة الى

تلك الديمقراطية، بل كانت ايجاد شكل جديد من التنظيم الديمقراطي لسلطة جماهير الشعب. ولقد كان مطلب الجماهير ديموقراطية اسلم وامتن واكثر جدية، ديموقراطية تلجم الرجعية وتكون تعبيراً جماعياً للمسؤولية الشعبية في الوقت نفسه. ان مطالب الجماهير كانت تتجه الى شكل جديد للديموقراطية اوسع واعمق واكثر جدوى. الا ان الثورة اكتفت بمجرد الرفض للشكل القديم واخذت تدور حول نفسها في حلقة مفرغة وهي تمض وتريد أفكاراً تنتقد الديمقراطية البرلانية، صحيحة من حيث المبدأ، الا انها تحولت مع الزمن الى دعاوى ديماجوجية لسترفشل الثورة في بناء ديموقراطية شعبية جديدة. «فالثورة لم تنق، ممثلة بقياداتها، بقدرة الجماهير على حمل عبء الثورة وتطويرها وحمايتها، ولذا عجزت عن تلمس كلمة السر في أزمة بناء ديموقراطية جديدة. وكلمة السر هذه هي الايمان بالجماهير، واعتقاد ذلك الايمان هو الذي منع وسيمنع خلق أي شكل جدي للديموقراطية الشعبية».

«ولقد كان لفشل الثورة في اقامة ديموقراطية شعبية نتيجة هامة وواضحة، الا وهي بروز الطابع الفردي للحكم، واذا كانت الصفات الشخصية لعبد الناصر وما تميز به من ثورية وايمان بالعروبة وبحب عميق للشعب وامكانية للتطور وانفتاح على التيارات الانسانية وفهم للواقع واستيعاب لروح العصر.. اذا كانت هذه الصفات قد اهلته للقيام بدور ايجابي في تاريخ تطور مصر بخاصة، وتطور الامة العربية بعامة، إلا ان لهذه الظاهرة مظاهرها السلبية أيضاً، لأن مقتضيات النضال الثوري (الذي لا بد ان يكون شعبياً منظماً) اكبر واعظم واعمق واشمل من ان ينهض بها فرد مهما امتك من صفات ايجابية خارقة، لأن حكم الفرد... يحول الثورة الى غارة تحمل طابع المغامرة المهدد دوماً بالتطويق والابادة»^(١١).

والواقع ان أهم «اختراع» وفق اليه منظرو الكواليس الذين أمدوا الضباط على مسرح الأحداث بما بدا كـ «فلسفة» للثورة، كان لفظة «اشتراكية». فتلك اللفظة ضللت كثيرين وخلقت ضباباً كثيفاً تسرب داخل العقول وأعمى العيون. ولولا متاهة «التطبيق الاشتراكي»، ولولويات «التحول الاشتراكي»، لبدا السوجه الفاشي للتجربة كلها واضحاً فلم يفلح ذلك الضباب. وفي النهاية، كيف يمكن الخلط بين «الاشتراكية» ورأسمالية الدولة؟ أو، متى انصف القائمون بالعملية بالتصميم، واتصف من يروجون لهم بالقدر الكافي من الكلبة (Cynicism)، كيف يمكن للواقفين خارجاً (الشعب) التمييز بين ما هو اشتراكي وما هو رأسمالية دولة؟

(٤/١) - الربط بين «الديموقراطية» و«الاشتراكية»

والمشكلة ان «التغيير الاجتماعي ليس حصيلة دعاية أو اثارة أياً كانت قوتها، إذ ينبغي للجماهير ان تقتنع، انطلاقاً من واقع تجربتها، لا بإمكانية التغيير فحسب، بل وبعروية. كما ينبغي للجماهير ان تمتلك خبرتها السياسية الخاصة بها. واذا سارت الأمور على خلاف ذلك، فمن الممكن ان يضع كل شيء»^(١٢).

والمشكلة الأخطر ان «الثورة» لم تكن، عندما نشبت، ثورة «اشتراكية». ففوق أنها ظلت حركة قام بها من أعلى ضباط كان كل مهمم «الدفاع عن وجودهم»: «وفي هذا الاجتماع قال جمال عبد الناصر: يجب ان نتكفل كضباط دفاعاً عن وجودنا حتى لا نساق الى حرب أخرى (كحرب فلسطين سنة ١٩٤٨) وندخل في لعبة السياسة»^(١٣)، ولم يكن لمن تدعوم الماركسية بـ «الجماهير» أي دور فيها، لم تكن لدى من قاموا بـ «الثورة» فكرة عن ذلك الشيء المسمى بـ«الاشتراكية» الا فيما بعد، وهم في الحكم: «لقد تحقق اعتناق الافكار الاشتراكية من قبل القادة الثوريين، عندما كان هؤلاء يمسكون زمام الحكم، ومن هنا تظهر أولوية الحركة التي تقوم بها الدولة (الانقلاب من أعلى) على حركة الجماهير.. ويكفي ان نتذكر ان جهاز الدولة يخضع للقيادة السياسية التي تتولى تسيير الأمور، وأن كثيرين لا يزالون مصريين على الدفاع، علانية، عن الفرضية القائلة ان الدولة ينبغي عليها ان تكون في خدمة الجميع، دون تمييز طبقي. والواقع ان هذه الفرضية ليست سوى الفرضية الخاطئة التي تقول بحياد الدولة» (على ساحة تناقضات المصالح وما ينجم عن تلك التناقضات من صراع)^(١٤).

وهو ما يعود بنا الى الحاكم قائماً بدور الأب كبير العائلة ويسير الأمور فيذيب كل التناقضات. وفي ظل هذا التصور الذي لقن للمصريين بالحاح، واستسلم له المصريون تجنباً لآذى الأجهزة وشر المخابرات، الغول الذي يعض اللحم ويسحق العظام، أمكن للنظام «الثوري» الذي أخذ مكان النظام الرجعي القديم

أن يعلن ملء الفم رفضه للديموقراطية البرلمانية (الغربية) والديموقراطية الشعبية (الشرقية) على حد سواء. لماذا؟ لأن «الديموقراطية الغربية اقتربت منذ نشأتها بالنظام الرأسمالي، وأصبحت بالتالي الوجه السياسي للرأسمالية، وفي ظلها سيطر الرأسماليون على أداة الحكم وتحكموا في الأحزاب السياسية والانتخابات البرلمانية، وتمكنوا بذلك من استصدار القوانين المختلفة التي تحافظ على السيطرة الطبقية، وبذا فإن الديموقراطية لا يمكن أن تتحقق في ظل النظام الرأسمالي.. (ولأن المفهوم الماركسي التقليدي للديموقراطية الذي يقوم على ديكتاتورية البروليتاريا لا يتسق مع الواقع العملي في الدول الماركسية (بدليل) عدم تحقق ما قالت به الماركسية من ذبول الدولة مع تقدم النظام الاشتراكي. فالعكس هو الذي حدث، إذ ظهرت أداة الدولة الماركسية كأكثر ما تكون قوة بلا أي شيء يشير إلى ذبولها، ولهذا) يتعين أن تسير الديموقراطية السياسية جنباً إلى جنب مع الديموقراطية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الاشتراكية (التي اعتبرت مصر مثلها الناصع) كضمان لعدم الوقوع في براثن الديكتاتورية»^(١١).

وليس هناك ما هو أشد صفاقة وتيجاً من ذلك: أن تسير الديموقراطية السياسية جنباً إلى جنب مع الديموقراطية الاقتصادية والاجتماعية كضمان لعدم الوقوع في براثن الديكتاتورية! وهذا الكلام يقال لشعب رازح تحت نير ديكتاتورية عسكرية شرسة وفجة من أبشع ما عرفه العالم الثالث في عصر ما بعد الاستعمار. لكنه كلام قاله من قالوه وسمعه من سمعوه وهم في تهاويم عالم الوهم الذي حولت اليه مصر وبات من الممكن فيه التحدث ملء الفم عن وجوب الحرص على الديموقراطية، والادعاء بأن «ثورة يوليو تعد نموذجاً مثالياً للربط بين الديموقراطية والاشتراكية»^(١٢) بل وبات من الممكن - «الميثاق»، الذي وصفه السادات بأنه كان مجرد مناورة سياسية «والهدف منها امتصاص كل آثار الانفصال»^(١٣)، أن يقنن لما هو ديموقراطية وما هو ليس بديموقراطية. ويتحدث عن «ديموقراطية الواجهات» ويطلب بـ «نوع جديد» من الديموقراطيات لم يعرفه الأقدمون ولا المحدثون ولم يوفق اليه نبوغ المعاصرين «لا يتحقق إلا بـ «تذويب» الفوارق الطبقية وضمناً حرية التصويت (١)»، بل ويتحدث، بلا خجل أو تورع عن «جماعية القيادة وحرية النقد ووجوب ممارسة النقد الذاتي»^(١٤) فالأفلام الشاطرة المرتفعة الدويرة كانت تتسلق صوب حذاء الزعيم باستماتة، مستخدمة في ذلك كل مفهوم تكون قد التقطته في الطريق أثناء مرور أصحابها بمكتبة «الشرق» التي كانت أرففها قد بدأت تكتظ بالكتب المترجمة المستوردة من موسكو. وفي عالم الوهم، ظل ذلك ممكناً، وظل بالوسع طرحه كما لو كان أولئك الناس يفكرون حقيقة، ويتوقون إلى تلك الأشياء الخطرة التي من قبيل «جماعية القيادة» وحرية النقد، حقيقة، وكما لو كان هناك وجود حقيقة لذلك الشيء المسمى في الكتب الماركسية بـ «الجماعية»^(١٥)، أو ذلك الشيء الذي لا يتقطع الكلام عنه باسمه القديم: الشعب. وبطبيعة الحال، لم يتوقف أحد من «المنظرين» والمترجمين ليلبحث عن ذلك الشعب، على يعثر له على أثر في الجحور حيث دفعه النظام وردمه بقدمه، ولم يفكر النظام في إخراجها منها إلا بعد أن تهشم رأسه اثر «النكسة»، فتحول ذلك الشيء الحبيس في جحوره إلى «الشعب القائد»، و«الشعب المعلم».

وكان قد ظل بالوسع المتحدث عن الشعب في غيبته وهو قابع في جحوره، والادعاء المتواصل بوجوده، انطلاقاً من وضع شبه ميتافيزيقي غريب أشبه بما كان تفويض الحكيم يلقوه في «عودة الروح» وهو يتحدث عن «الكل في واحد» (وهو مفهوم ربما بدا مؤثراً للغاية في غيوبة رومانسية الفكر لكن الأرجح أن

(*) وقال عبد الناصر لأكرم الحوراني في مناقشة بينهما: لا تحدثني عن الشعب، فانا اعرف كيف تتحرك الجماهير! (والحكاية) أنه عندما خرجت جماهير الشعب في فبراير/شباط ١٩٥٤ مؤيدة لحمد نجيب بعد استنقالت، في محاولة لاجبار مجلس قيادة الثورة على اعادته، تمكنت هيئة التحرير وبعض الضباط الموالين للمجلس قبل انقضائه أسابيع من خروج تلك المظاهرات من تحريك جانب آخر من الجماهير بمساعدة صاوي أحمد صاوي سكرتير اتحاد عمال النقل حتى يصل الأمر إلى حد التظاهر والاضراب، الأمر الذي سهل لهم انتزاع محمد نجيب من موقعه والرجوع عن قرارات مارس المعروفة. وهذا الحدث في ذاته، ورغم دور الجماهير في دعم وجود المجلس واستمراره، ترك تأثيراً مباشراً في جمال عبد الناصر، إذ أشعره بأنه يمكن التلاعب بالجماهير وأنها أمام القوات المسلحة يصبح دورها محدوداً. وقد قال جمال عبد الناصر لعدد كبير من أصدقائه ومنهم خالد محي الدين أن الخروج من أزمته مارس لم يكلفهم سوى بضعة آلاف من الجنين دفعت للمظاهرين والمضربين».

(أحمد حمروني: «مجمع جمال عبد الناصر»، ص، ص ١٢٥/١٢٦).

توفيق الحكيم التقطه بمهارة من قول الكساندر ديماس في روايته المشهورة «الفرسان الثلاثة»: «الكل للواحد، والواحد للكل»^(١).

(٥/١) - «الكل في واحد»

وكان ذلك الوضع شبه الميتافيزيقي هكذا: الأمة = الدولة. الحكومة هي الدولة. إذن الأمة (الشعب) هي الحكومة. الزعيم هو الدولة. إذن الزعيم = الشعب = الحكومة. وهذا، أن بدأ لمن درس العلوم السياسية كهذيان المصاب بالحمى أو هيمان من امتلا رأسه بضباب أزرق، هذيان فعلاً، لكنه - في الوقت ذاته - التقنين الثوري الاشتراكي التقدمي الذي لا هو غربي ولا هو شرقي بل «ديموقراطية الشعب العامل التي التزمها ثورة يوليو». الكل في واحد. الكل في الزعيم. الزعيم هو الكل.

وانطلاقاً من ذلك، بات بالوسع، مثلاً، القول دون أن يطرف لأحد رمش: «إن نقل ملكية الصحف للشعب من أبرز مظاهر الديمقراطية». وبطبيعة الحال، لم تنتقل ملكية الصحف إلى الشعب، بل نقلت - بلا لف ولا دوران - إلى الزعيم^(٢). بات الزعيم مالكها الحقيقي والمتصرف في ضماير وأقلام المخلوقات التي تأكل عيشاً فيها. وبات لكل من الزعيم، ولخليفته من بعده، «محتسب» على «أبعادية» الصحافة: هيكل في ظل عبد الناصر، وموسى صبري، في ظل السادات. وبطبيعة الحال، لم يرأس هذا ولا ذاك تحرير كل الصحف والمجلات في مصر، إلا أن ما كان هيكل يكتبه في الأهرام في عهد عبد الناصر، وما كان موسى صبري يكتبه في الأخبار في عهد السادات، ظل «الفنار» الذي استرشد بضوئه كل من أراد أن يغتنم السلامة ويظل طليقاً ويأكل عيشاً في خدمة الشعب الذي انتقلت إليه ملكية الصحافة وسائر وسائل الاعلام. وفي مصارحاته لموسى صبري، يقول السادات ببساطة:

«اتخذت قراراً باخراج ١٢٠ صحافياً وكاتباً ونقلتهم الى هيئة الاستعلامات لانهم مصدر التشهير بحقيقة الأوضاع في البلد، وكانوا يتصلون بالراسلين الأجانب (١) ويقدمون اليهم معلومات كاذبة، وهم من اليسار واليمين ومن اتباع هيكل. وبهيك، في ذلك الوقت، كما ذكرت لك، كان مؤمناً بأن الأوضاع قد انتهت، بدليل أنه جاء لي يطلب مني أن استمع إلى آراء مجلس الحكماء أيام... لكي يحل لي ذلك المجلس مشاكل البلد! كلام غريب. كما اني أخرجت أحمد بهاء الدين مع هذه المجموعة. وقيل لي وقتها ان له مكانة بين الصحافيين العرب، فقلت عيب عجم هذا شيء لا يهمني»^(٣).

وبطبيعة الحال، لم يتجن الزعيم عندما قال «عرب عجم أنا لا يهمني». لأنه الشعب، ولأنه الحكومة، ولأنه الدولة، والشعب هو الذي يمتلك الصحافة، اليس كذلك؟ والسادات قد أكد باصرار أنه «مؤمن بحكم الشعب، أما حكم الصفوة، «الايليت»، فلا أعترف به»^(٤).

وقد كان السادات على حق فيما يخص «الصفوة الايليت»، لأنه لم تكن هناك صفوة. كل ما كان هنالك طغمة من المنتفعين، يقول السادات أن عبد الناصر شكاً له من أنها «عصابة» وأنها «تحكم البلد»! إلا أنه لم يكن هناك «شعب» أيضاً. كان هناك «الزعيم» فقط.

ولقد كانت تلك، منذ البداية، مشكلة «الثورة»، ومصيبة مصر. وفيما يخص «الثورة»، تمثلت المشكلة في أن حركة عسكرية استولت على الحكم لصالح أفرادها من الضباط بلا عقيدة ولا فكر ولا تصور مسبق، تحولت إلى نظام حكم، ما لبث - بحكم انقطاع الصلة بينه وبين أية جذور شعبية حقيقية - أن تجر على شكل نظام فاشي عسكري. وفي فترة رئاسة عبد الناصر، اتخذ الزعيم - ووجدانيته مطلب جوهري في أي نظام فاشي - صورة البطل، أما في فترة رئاسة السادات، فأتخذ صورة الأب، كبير العائلة.

وأوجه التطابق بين النظام الذي تجررت فيه «الثورة» التي قامت بها حركة الضباط الأحرار، وبين النظام الفاشي تجعل من «الثورة» والنظام الفاشي شبه نسختين من رسم هندسي واحد.

يمكن تركيز الخصائص الأساسية للنظم الفاشية فيما يلي:

أولاً: الحكم الفردي المطلق الذي يمارسه «الزعيم».

(٥) مكان اهتمام جمال عبد الناصر بالسيطرة على أجهزة الاعلام والصحافة أمراً ملحوظاً، بل إن تعييناته في مجال الصحافة كانت تعتبر (مؤشراً) للتنبؤ بحركته السياسية مستقبلاً.

(أحمد حمروش: «مجتمع جمال عبد الناصر»، ص ١٢٢).

ثانياً: الادعاء بأن الزعيم دائماً على حق. وقد كان أهم شعار رفعتة الحركة الفاشية الإيطالية شعاراً ادعى أن (Mussolini ha sempre ragione) «موسوليني دائماً على صواب».

ثالثاً: الادعاء بإمكان دمج كل المصالح والقضايا على ما يبينها من تناقضات مولدة للصراعات عن طريق الانصياع لما يطلبه الزعيم، والايمان به، والعمل بمقتضاه. وكان الشعار الذي رفعتة الفاشية في ذلك الخصوص شعاراً دعا الإيطاليين جميعاً، على اختلاف طبقاتهم وتباين مصالحهم، الى «الايمان، والطاعة، والنضال».

رابعاً: تحويل العدوان من جانب المحكومين الى اهداف داخلية واهداف خارجية.

خامساً: اعطاء وهم مشاركة الشعب في السلطة، في الوقت الذي يستبعد فيه الشعب تماماً من العملية السياسية اللهم الا في دوره كقطيع «الشارع السياسي» الذي تحركه وفقاً لمراميه السلطة الحاكمة.

(٦/١) - ملامح التطابق مع الفاشية

وفي مبدأ الأمر، كانت الفاشية تفاخر بأنها حركة لا عقيدة. وقد أكد موسوليني أن «الفعل هو المهم، أهمية تعلق على كل ما عداها، حتى وإن أدى الى ارتكاب أخطاء، وأن التخطيط أو الهدف من وراء العمل غير ذي موضوع»، فالمعركة هي الأهم وهي ما له قيمة، بصرف النظر حتى عن القضية التي تشن المعركة من أجلها. وكان شعاره الأساسي للإيطاليين «أمثوا، أطيعوا، ناضلوا» الشعار الأهم المكرس في المادة الرابعة من دستور الحزب الفاشي. غير أن الايمان الذي تحدث عنه لم يكن الايمان بعقيدة أو بمبدأ، بل الايمان بشخص، هو الزعيم.

وقد كان نجاح الفاشية في إيطاليا خلال السنوات من ١٩١٩ الى ١٩٢٢، راجعاً الى الفراغ الذي خلفه في الساحة السياسية الإيطالية فشل الأحزاب الأخرى، أكثر مما كان ناشئاً عن أي ميزة أو جدارة أو منطق امتاز بها الحزب الفاشي على غيره من أحزاب. ومن هنا، لم يكن الفاشيون بحاجة الى فكر أو عقيدة أو مذهب، بل ويمكن القول في الواقع أن افتقار الفاشيين الى أية «فلسفة» كان مما ساعدهم على النجاح، من حيث أن افتقارهم ذاك الى المبادئ والمواقف المحددة انقذهم من اشارة حفيظة أو مخاوف أحد. ولقد كانت حياة بنيتو موسوليني في الواقع سلسلة من المواقف السلبية، ضد الدولة، وضد الاشتراكيين، وفيما يخص الحرب الليبية، وفيما يخص القانون والنظام، وفيما يخص حوادث الشعب، والبرلمان، والليبرالية، ومعاهدة فرساي، وعصبة الأمم، والبشفية، والديمقراطية. وعندما طلب منه أن يضع في مكان تلك المواقف السلبية شيئاً ايجابياً، لجأ الى المراوغة ووقع في التناقض، لأنه لم تكن في رأسه أية معتقدات جادة تخضعه نابعة من تفكيره، فوق أن أي تصريح ايجابي محدد يصدر عنه كان حرياً بأن يغضب حليفاً مكنناً ما قد يحتاجه في وقت ما. وبهذه الطريقة، وصل موسوليني الى الحكم دون أن تكون لدى أحد أية فكرة واضحة عما يمثله. والواقع أنه أن كان مفكر ليبرالي كبير كبنيتو كروتشي وجد بوسعهم أن يفتنع بأن الفاشية، نظراً لأنها مفرغة من أي محتوى فكري، كانت لا ضر فيها، فإن ذلك الافتقار إلى الفكر والعقيدة كان عاملاً قوياً أدى إلى تحييد ما كان يمكن للفاشية أن تصطدم به من معارضة قوية.

والأ أن موسوليني تمكن، من تلك البداية غير الواعدة، من أن يناور بمهارة بحيث وصل خلال بضعة سنوات الى الوضع الذي مكّنه من أن يدعي أن الإيطاليين كانوا قد أعطوا العالم من خلاله، لأول مرة في تاريخهم الحديث عقيدة، وفلسفة، وأسلوباً جديداً للحياة. وقد توصل الى ذلك بترقيع خليط من نكت وأشتات جمعها من هنا وهناك، من أفكار الأصدقاء وأفكار الخصوم على السواء. وكان قد تعلم النظرية والممارسة الثورية من الاشتراكيين، بينما أخذ من القوميين، حرفياً، سياسته الخارجية، ومن الليبراليين استمد مصطلحات شبه الفلسفية، كما اكتشف مما كانت تقعله أحزاب شمولية في بلدان أخرى كيف يمكن استخدام الدين (الكاثوليكية في حالة إيطاليا) كركيزة ترسخ دعائم دولة شمولية تقوم على النظام الصارم والطاعة العمياء.

ولم يكن ذلك الخليط المتناثر يتراكم ويتكامل لدى موسوليني حتى أخذ الزعيم، قبل أن يتماسك خليطه ويتخذ شكلاً محدداً، في الاضافة اليه بتصريحات وأقوال عديدة المعنى من قبيل الكلام المزجج الذي

تعني اللفظة من الفاظه الشيء ونقيضه والقضية وضدها. ولحظتها، بدأ الزعيم يتحول عن كون الفاشية حركة لا عقيدة، الى الادعاء بأنها، في حقيقة الأمر، عقيدة، بقدر ما هي حركة.. وقد كان سنده الأكبر ميل الناس الى سرعة التصديق وسرعة النسيان. وبالاتحاد على ذلك، أمكنه أن يقول عن بريطانيا أنها بلد صديق، وفي اللحظة نفسها يصف نفسه بأنه الد عدو لها، وأمكنه أن يدعي لنفسه صفة الناصر المنزه عن الهوى لعصبة الأمم، وفي نفس الوقت يقوم بدور العدو المدمر لها، وعلى الحالين يفاخر بالشيء ونقيضه. ولنصنع الى بعض تعاليمه:

«اننا نمثل مبدأ جديداً تمام الجدة في العالم. فنحن (الفاشيون) نمثل النقيض الخالص للمصطفى النهائي والقاطع للديموقراطية، والبلوتوقراطية (حكم القلة الثرية)».

«ان الفاشية انقى وأخلص أشكال الديموقراطية».

«ان الروح الفاشية هي الإرادة، لا العقل، ولذا فإن المثقفين الفاشيين لا يجب أن يكونوا عقلانيين، بل فاشيين فحسب».

«ان سلطان الدولة وحرية الفرد المحكوم متكاملان ولا انفصام بينهما»^(٣٢).

(ومن هذا الخليط من «التعاليم» والأفكار المستعارة من كل حذب وصوب) أمكن في النهاية «الادعاء بجسارية أن الفاشية لديها عقيدة وفلسفة، وأن العقيدة والفلسفة تجسداً في مفهوم «الدولة الأخلاقية» التي تصنع لنفسها نسق الأخلاقيات الخاص بها والتي لا تدب بالولاء لأي شيء سوى ذاتها، ولنقارن الآن هذه الملامح المميزة للفاشية في صورتها الأصلية التي تفرعت عنها النازية وغيرها من النظم الشمولية في أوروبا من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٤٥، بالكثير الجوهري من ملامح «الثورة» التي قامت بها حركة الضباط الأحرار وتخصت عن النظام الذي حكم مصر منذ يوليو ١٩٥٢.

(١/٦/١) - حركة لا عقيدة

قال جمال عبد الناصر، في مناقشات اللجنة التحضيرية، يوم ٢٥ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦١:

«لم يكن مطلوباً مني في يوم ٢٢ يوليو/تموز ١٩٥٢ أن اطالع ومعى كتاب مطبوع وأقول أن هذا الكتاب هو نظرية. مستحيل! كان يقدر ينزل مع سيدنا جبريل كتاب مطبوع ومجدد ويقول هذه هي النظرية، هذا هو القرآن. ابتداء الإسلام بأشهاد أن لا اله الا الله وأن سيدنا محمداً رسول الله. الإسلام ابتداء بهذا. جملتان. لم يبدأ بكل ما هو موجود في القرآن»^(٣٣).

«كتاب فلسفة الثورة»، اذا جاز لنا أن نعتبر ما فيه فلسفة، يشخص حالة المجتمع بكلمات عبد الناصر: «اننا نعيش في مجتمع لم يتبلور بعد، ومازال يغور ويتحرك ولم يهدأ حتى الآن أو يتخذ وضعه المستقر ويواصل تطوره التدريجي مع باقي الشعوب التي سبقتنا على الطريق».

«ثم يتساءل: وأذن ما هو الطريق؟ وما هو دورنا على هذا الطريق؟ أما الطريق فهو الحرية السياسية والاقتصادية. وأما دورنا فيه فدور الحراس فقط، لا يزيد ولا ينقص. الحراس لمدة معينة بالذات موقوفة الاجل».

«لكن الحراس أصبحوا حكاماً، والأيدولوجية غائبة. و«فلسفة الثورة» ليست أكثر من خواطر شاب وطني يحمل الأمل الى أفاق محلية وعربية، ولكنه لا يقدم دليلاً للعمل أو نظرية للتجمع. الكتاب يتحدث عن دوائر عربية وإفريقية وإسلامية كمجال لاهتمام مصر، ولكن ولا كلمة عن القومية العربية كتأصيل للفكرة، ولا كلمة أيضاً عن الاشتراكية»^(٣٤). فخواطر «القومية العربية» و«الاشتراكية»، التقطت فيما بعد على الطريق. وسوس بها مرتزق ما من مرتزقة «الفكر» طمعاً في الرضا والنعيم. قال للزعيم يا زعيم هناك أشياء مفيدة يمكن استخدامها. هناك شيء اسمه القومية العربية. هناك شيء اسمه الاشتراكية. وكل الأشياء كانت التقاطاً، خطفاً هكذا، على الطريق. الإصلاح الزراعي كان التقاطاً من كفاح محمد خطاب ومشروع الذي قدمه الى مجلس الشيوخ في العهد الملكي، وتأميم القناة كانت فكرته قد طرحها من قبل «الثورة» مصريون كثيرون، كفتحي رضوان^(٣٥) الذي يذكر في كتابه «٧٢ شهراً مع عبد الناصر» بأنه دعا الى

(*) وفكرة تأميم قناة السويس لم تكن طارئة، ولم تكن رد فعل قوياً، وإنما كانت فكرة تعيش في رأس جمال عبد الناصر امتداداً لنداءات رفعها مصريون آخرون من قبل، وتعبيراً عن مشاعر مكتوبة في نفوس المصريين منذ عشرات السنين. فبرنامج الحزب الشيوعي المصري كان يدعو صراحة الى تأميم قناة السويس. واحد حسين، رئيس الحزب الاشتراكي بدأ حملة مطالباً =

تأميم القناة من قبل «الثورة»: ونشرت في صحيفة «اللواء الجديد» عنواناً بعرض الصفحة عن «تأليف لجنة وطنية لدراسة تأميم قناة السويس»، ويقول إنه ذكر لعبد الناصر «لقد أصدرنا كتيباً بعنوان «أضواء على قناة السويس» انتقدنا فيه بشدة ما تروج به دوائر الغرب من أن مساهمة مصر في حفر وأعداد وتنفيذ مشروع قناة السويس كان بالأيدي العاملة الرخيصة فقط، وأثبتنا أنه كان في أوراق وملفات حكومة مصر دراسة كاملة من الناحيتين الهندسية والطبوغرافية لمشروع حفر قناة السويس وضعت في عهد محمد علي، وساهم فيها المهندسون والمساحون المصريون مساهمة علمية ذات شأن»، وأن عبد الناصر سرح بخاطره، وقال «أين هذه الدراسة؟ فأجبته «عندنا هنا في مصر، وقد عرضناها للبيع وراحت كثيراً» فقال «حسنًا، ارسل لي نسخة منها فقد نحتاج إليها في المستقبل»...»^(١٢).

فمنذ البداية، «كانت الأيديولوجية غائبة»، وكانت الحيرة طابع التصرفات، والتجربة أساس الحركة^(١٣). ومنذ البداية «كان الجيش في خدمة نفسه، ليثبت سلطته ويؤكد دوره.. وكانت حركته تمثل تقدماً إلى الأمام، ولكن في خط متعرج غير مستقيم، يعمل أحياناً إلى اليمين وأحياناً إلى اليسار فغيب الأيديولوجية كان يخفي الطريق، ويجعل من التجريب السبيل الوحيد لمواجهة الأمور. الحيرة كانت تتجسد كثيراً أمام المشاكل، والاختيار كان يبدو صعباً. والقوة السياسية الوحيدة المتوافرة كانت قوة العسكريين. والمجتمع الطبع في يد الزعيم لم يتشكل سياسياً أو اقتصادياً بطريقة مستقرة ثابتة، ويصدق خلال هذه المرحلة قول ابن خلدون: «ثمة بلدان لا يعرف القلق منها سبيلاً إلى قلب السلطان لندرة الثورات فيها. ففي مصر، مثلاً، لا تجد غير السيد المطاع، والرعية المطيعة». والسيد المطاع، الزعيم، قد سمح بحذف العسكريين إلى مراكز السلطة تاركاً الرعية المطيعة بلا تنظيمات حية تطلق طاقاتها وتعب عن ارادتها»^(١٤).

فباختصار، كانت «ثورة يوليو» حركة عسكرية بلا فكر ولا عقيدة ولا توجه سياسي واقتصادي محدد رغم الوعي بوجوب تحقيق «الحرية السياسية» بمعنى التحرر من الاحتلال الأجنبي. «والحرية الاقتصادية»، بمعنى التخلص من السطوة الاقتصادية للطبقات التي كانت تدير المجتمع قبل نجاح الحركة في انتزاع السلطة السياسية منها.

«ولقد كانت الفرصة متاحة وكاملة أمام جمال عبد الناصر لاختيار الطريق الذي يضي فيه المجتمع (بعد الاستيلاء على السلطة، وانتهاء الاحتلال، وبعد التحديد والعزل والابعاد للطبقات والفئات التي كانت مسيطرة على المجتمع في العهد الملكي) وسلوك الأسلوب الذي تستقر عليه القيم الجديدة، وتنمية الأفكار والأيدولوجية التي يفتتن بها. كان ممكناً لزعماء عبد الناصر أن يحقق كل ذلك، لو كانت هناك أيديولوجية وأعية مدركة لحركة التاريخ، مؤمنة بالتفاعل العلمي للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولو كان هناك تنظيم سياسي»^(١٥).

(١٦/١ ب) = الزعيم يختار خليفته

لم ينقض وقت طويل على وصول حركة الضباط الأحرار إلى الحكم حتى بدأ اتجاه وحدانية الزعيم يتضح في التخلص من كل من اعتبر وجوده تهديداً لتلك الوحدانية. وكان أول ضحايا ذلك الاتجاه - كما هو معروف - محمد نجيب^(١٦).

= بتأميم قناة السويس فوراً أثناء حركة الكفاح المسلح في القناة، وخطب منادياً بذلك، وكتب مجلة «الاشتراكية» داعية إلى ذلك في الكثير من أعدادها، كما نشرت الدعوة في كتاب فتحي رضوان «الأرض الطيبة». وكان محور تفكير الدكتور مصطفى الحفناوي وكتاباتاته في مجلته الدعوة إلى تأميم قناة السويس. وقد أكد جمال عبد الناصر نفسه ذلك فيما بعد بتصريح لمجلة «لوك» الأمريكية يوم ٢٤ يونيو/حزيران ١٩٥٧، قال فيه «لقد كنا ندرس مسألة تأميم القناة، لكننا لم نكن قد وصلنا إلى قرار، فبجئتمونا أنتم نستقر على قرار».

(لحمد حمروش: «مجمع جمال عبد الناصر»، ص ٩٠).

(*) وتكاد أساسة محمد نجيب مع حركة الضباط الأحرار تنطابق، في أحداثها ومسبباتها الحقيقية المتعلقة بتأمين وحدانية الزعيم، بل وعواقبها بالنسبة لمحمد نجيب ذاته، مع محنة القائد العسكري الألماني أريك لودندورف، الذي تعاون مع النازيين واستخدمه هتلر ببراعة في مرحلة الوصول إلى السلطة، ثم تخلص منه كمنافس بإرغامه على التقاعد والانسحاب، لا من الحياة السياسية فحسب، بل ومن الخدمة العسكرية. (راجع في ذلك إلى: Alan Bullock: «Hitler - A Study in Tyranny», pp. 122 - 128).

وقد استخدمت في التخلص من محمد نجيب - الذي كان قد بدأ يكتب شعبية هدئت مشروع وحدانية الزعيم - تكتيكات الشارع التي استخدمها الفاشيون الإيطاليون والنازيون الألمان بكفاءة وفعالية، فنظمت الاضرابات والمظاهرات الممولة من «مجلس قيادة الثورة» والتي قادها «عملاء محرّضون» (Agents Provocateurs) من ضباط المخابرات كما حدث في المظاهرة التي اعتدت على مجلس الدولة ومزقت قراراته وضربت بالنعال كبار رجال القانون في مصر كالـدكتور السنهوري. وقد تكون «الثورة» تمكنت من استخدام تلك التكتيكات دون أن تنزلق إلى الولغ في الدماء، وهو ما يحسب لجمال عبد الناصر بالذات الذي عارض - بقدر كبير من الحكمة وبعد النظر - الاتجاه الدموي لدى زملائه حتى من قبل نجاح الحركة^{١٠}، إلا أن ذلك التعفف لا ينفي التماثل الواضح بين استخدام «الجماهير» غوغائياً لتحقيق مرامي النظام لدى الفاشيين والنازيين في حالة «ثورة» يوليو.

وربما لم يكن الطموح إلى الزعامة والوحدانية قد راود عبد الناصر في ميده الأمر. وربما كان تصوره لدور الحركة أنها ستخلص مصر من عفن العهد الملكي، فنقوم بدور وطني ثم تنسحب أو لا تنسحب. إلا أنه ما من شك في أن السلطة مفسدة، ولا شك أيضاً في أن السلطة المطلقة أفسدت دائماً، على مر عصور التاريخ، كل من حازها - حتى وإن كان ملاكاً - فساداً مطلقاً. والشاهد، على أية حال، أن عبد الناصر بعد أن ذاق طعم السلطة بات غيوراً عليها:

محدث ونحن نتناقش في أحد اجتماعات المؤتمر المشترك الذي كان يضم الوزراء المدنيين والوزراء العسكريين، أن قلت عبارة لا أنكرها الآن بالضبط، لكنني أذكر أنني استخدمت فيها كلمة «لواء»، وكان ما قلته أن كل حركة تحتاج إلى وعاء يضم أفكارها ويحتوي رجالها ولا بد لها من «لواء» يرمز إليها ويشير عليها، فـ«قطف» عبد الناصر وسأل «لواء...» (ذلك اللواء؟) فقلت أنني لم أعن أحد لواءات الجيش (وكان عبد الناصر في رتبة بكباشي) إنما قصدت بلفظة «لواء» العلم، الراية، الرمز، فقال، وقد استراح «أه، مفهوم»^{١١}.

ورويداً بدأت الغيرة على السلطة تتحول إلى غيرة من الزملاء:

«لم تكن العلاقة بين عبد الناصر وزميله عبد اللطيف البغدادي حسنة معظم الوقت. (ومما يكشف عن خلفية ذلك) أنني أعدت يوماً للخطب السنوي الذي يلقي في مساء يوم ٢٢ يوليو تصريح من كل عام، وقد جرت العادة في أعداده أن يبني على سرد الأحداث الكبرى التي وقعت في العام المنصرم. ولما كان إنشاء كورنيش النيل من أكبر الأحداث التي شهدها العام الأسبق، فقد ذكرته في الخطاب، ووصفته بأنه «منافذة عريضة تطل منها القاهرة على النيل»، فأمسك عبد الناصر بالقلم وكاد يشطب تلك الجملة. فسألت: لماذا ترد أن تشطب هذا الكلام؟ فقال لقد سئم الناس الحديث عن الكورنيش بعد أن أسرفت الصحافة في الكلام عنه وفي التحدث عن «عصا البغدادي السحرية» ومشروعات البغدادي...» فقلت «وهذا سبب ادعى للابقاء على هذه الجملة. إذ ما دام الناس تكلمت عنه كثيراً، فهي تنتظر أن تقرأ أو تسمع عنه في الخطاب السنوي، ولو جملة، فإذا خلا الخطاب من مثل هذه الجملة، كان التفسير الوحيد لذلك أنك غير راض عن المشروع أو عن القائم به».

«ولم أرد أن أقول المعنى الذي عنيت به بالضبط، وهو أن الاضراب عن الإشارة إلى المشروع يمكن أن يفسر بأنه نوع من الغيرة منه، ومن نجاحه ومن صاحبه. لكن عبد الناصر فطن إلى ذلك المعنى دون أن أقوله، فبقي ممسكاً بالقلم فترة، ثم قال «وهو كذلك». لندعها، ولو أنني غير مرتاح لها...» وبعد ذلك قال لي «هل تصدق أن ببغادي كان مقاطعني وبعيداً عن تنظيطني إلى ما قبل الثورة بسنة أشهر فقط، وأنه كان يقول دائماً أنه أسبق في الحركة لأنه أمس، من قبل، تنظيماً سابقاً على تنظيم الضباط الأحرار»^{١٢}.

بدأ عبد الناصر، بعد الاستقرار في السلطة، يشعر بأنه «قائد الثورة وزعيمها». بدأ يتذوق طعم السلطة، ويتراءى لعينيه الآفاق التي لا تحد لما يمكن أن تنطوي عليه حيازة تلك السلطة بلا شريك أو منافس. وبدأت الأزمات والمشاحنات تنبجس من ذلك الشعور وما أوقده من طموح، وكانت:

(*) «لقد حاولوا مثلاً ترويط عبد الناصر واقتروا القيام بعمليات اغتيال (قبل القيام بالحركة)، وانتظر عبد الناصر عودتي من الأجالة، وسألني رأيي... وكنا قد تناقشنا في إحدى المرات: هل تسبق الثورة عمليات تسخير أم لا؟ وقلت له رأيي، وكان رأيي عدم القيام بأي عمليات قبل الثورة والتركيز كله يكون على (إنجاح) الثورة... (وعندما سألتني رأيي من الاغتيالات)، وكان الموضوع محل خلاف (بينه وبين زملائه)، قلت له: يا جمال! الجهد الذي يبذل في عملية الاغتيالات مثل الجهد الذي يبذل في (القيام) بالثورة. إذن نأخذ الأصح، ثم، ما هي القيمة لو نجحت الاغتيالات أو فشلت؟».

(مصارحات السادات لموسى صبري في كتاب «السادات - الحقيقة والإسطورة»، ص ٢٧٨).

«الآزمات لا تكاد الواحدة منها تنتهي إلا لتبدأ غيرها، وكانت تدور كلها حول جذب وشد مع واحد أو آخر من اقرب الناس إليه، ولقد كانت أول أزمة من ذلك القبيل أزمة الرئيس محمد نجيب. وقد حث قبل أن تنفجر تلك الأزمة لتصبح زازلاً مهدد الثورة من أساسها أنني كنت جالساً بجوار عبد الناصر في نادي السيارات بعد تناول العشاء في الحفل الذي أقيم على شرف الرئيس السوري شكري القوتلي. وكان الرئيس نجيب يجلس في الطرف الآخر من الدائرة التي انتشر فيها الضيوف والمضيفون، فرأيت عبد الناصر ينظر صوب محمد نجيب طويلاً، ثم سمعته قائلاً: «لم أعد أطيق النظر إلى وجهه مطراً! ولم أكن أعرف أن المقصود باسم مطر كان الرئيس محمد نجيب، فسألته «ومن يكون مطراً؟ فضحك عبد الناصر ضحكة خالية من البهجة، وقال «أذن أنت لا تعرف؟ انه نجيب. بقدر ما كنت أحبه وأثق فيه أصبحت لا أطيق مجرد النظر إليه»^(٣٢).

بدأ الاتجاه إلى وحدانية الزعيم يتبلور في ذهن عبد الناصر ويتحدد في تصرفاته منذ ما قبل ١٩٥٤. ثم تضاف نجاح ضربة تأميم قناة السويس وقشل مؤامرة العدوان الثلاثي ضد مصر سنة ١٩٥٦ على: (١) تغيير صورة الحركة من انقلاب عسكري إلى «ثورة»، و(٢) اكساب عبد الناصر شعبية ضخمة، لا في مصر وحدها، بل وفي الوطن العربي كله، و(٣) ترسيخ قبضة العسكريين على السلطة.

ولعب النظام تلك الورقة الأرابجة بمهارة، وفي الوقت ذاته، بالأسلوب التقليدي للنظم الفاشية. فاجرى «استفتاء» كان جمال عبد الناصر المرشح الوحيد فيه لرئاسة الجمهورية، وفاز فيه «الزعيم» بالنسبة التقليدية من الأصوات: ٩٩,٩٪، يوم ٢٥ يونيو/حزيران ١٩٥٦. وانتهت بذلك المرحلة الانتقالية لـ «ثورة يوليو».

«وكانت مواقف أعضاء مجلس قيادة الثورة، بعد انتهاء المرحلة الانتقالية في ٢٣ يوليو/تموز ١٩٥٦، متباينة... وكان قد حدث تجمع داخل مجلس قيادة الثورة عام ١٩٥٥ من ضباط الطيران الثلاثة فيه، جمال سالم، وعبد الحفيظ البغدادي، وحسن إبراهيم، وانضم إليهم صلاح سالم، وقرروا - حسبما يروي حسن إبراهيم - عدم الاشتراك في الحكم بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، ولا يستقبلوا قبل انتهائها. وكانوا يستهدفون بفكرة الاستقالة الجماعية تنبيه الجماهير لانفراد جمال عبد الناصر بالسلطة، مما شكّل في نظرهم بئساً لحكم الفرد. غير أن ذلك الترتيب لم ينفذ بسبب استقالة صلاح سالم قبل الموعد المتفق عليه، وبسبب اعتقاد البغدادي (الذي احتوى فيما بدا) أنه كان سيقدر من موقعه كرئيس لمجلس الأمة - حسب ما تم اتفاهم عليه - على خلق روح وحياة ديموقراطية.. وهكذا طويت صفحة مجلس قيادة الثورة، وطويت معها أيضاً صفحة الفرصة المتاحة للمناقشة المحدودة في مركز إصدار القرار، وانتهت بنهايته إمكانية مراجعة الاواقف من وجهات نظر مختلفة، وتحول الأمر من سلطة المجلس إلى سلطة الفرد»^(٣٣).

وكان لذلك التطور أثره الواضح في:

(١) ترسيخ وحدانية الزعيم، على النمط الفاشي التقليدي الذي ينفرد الزعيم فيه بالرأي وصنع القرار، فلا يستبعد من الوجود السياسي الشعب المحكوم وحده، بل وكل من عدا الزعيم، حتى أكبر المعاونين له والموكلين بتسيير شؤون الحكم. وقد اتضح ذلك في استبعاد أعضاء مجلس قيادة الثورة، وفي التبعية الكاملة للزعيم وخلق فجوة واسعة بين مركز السلطة المتمثل في جمال عبد الناصر، الزعيم، وبين (أكبر المسؤولين) كالوزراء.

«وقد كان بعض أولئك الوزراء أبعد ما يكونون عن السياسية، ولم يكن وصولهم إلى مناصب المسؤولية الوزارية عن طريق النضال السياسي بل عن طريق الاختيار الشخصي لهم (من قبل الزعيم) وبذا أصبحت تبعيتهم كاملة لشخص الزعيم وخاصة في غيبة التنظيم السياسي الفعال»^(٣٤).

(٢) جنوح الزعيم، تأمينا لاستمرار وضعه المهيمن، إلى انتقاء من يضعهم في «المناصب العليا»، كمنصب نائب الرئيس، مثلاً، من العناصر التي يرى أنها لا يمكن أن تشكل منافسة له أو تحدياً لزعامته. وهو ما يقودنا إلى اختيار عبد الناصر لأنور السادات نائباً له. ويفسر السادات الأمر تفسيراً ربما كان مختلفاً عن عمد، فيقول:

«وقيل لي أن عبد الناصر - وقد كان من المتأثرين بعلم الأرواح - سمع في إحدى جلسات تحضير الأرواح أن الذي سيخلفه هو أنور السادات. وربما اقتنع بذلك، واقتنع أيضاً بأنني إن اخلفه إلا بانقلاب (١)»^(٣٥). والسادات، بذلك القول، يسمي إلى نفسه في الواقع، وربما لم يقطن إلى ذلك، ولم يبنه أو ينتبه إليه موسى صبري. فقله أن «عبد الناصر اقتنع بأنه لن يخلفه، عندما قالت له الأرواح أنه سيخلفه، إلا بانقلاب» معناه الوحيد أن عبد الناصر كان لا يتصور - من معرفته بشخصية السادات ومدى قدراته - أن يخلفه

السادات، فيصبح رئيساً لجمهورية مصر بعمل ارادي من جانب عبد الناصر، وإن الطريقة الوحيدة التي يمكن للسادات بها أن يخلفه هي أن يقوم بانقلاب. ويواصل السادات كلامه لموسى صبري، دون أن يفلتن إلى هذه المعاني، فيقول:

«ولعل ذلك اثر فيه من ناحية تأخير تعييني نائباً لرئيس الجمهورية إلى ما قبل وفاته بسبعة اشهر فقط، وفي هذه الاشهر السبعة الأخيرة لم تكن تفترق ليل نهار»^(٢٣).

ومما يقوله موسى صبري بعد ذلك الكلام عن الأرواح والاستيلاء على الخلافة بانقلاب، يتبين مما بين السطور أن عبد الناصر كان يعامل السادات باستخفاف ولا يأخذه مأخذاً جدياً، فهو يقول إن السادات «كان يحب عبد الناصر (لأنه) كان يرى فيه قائداً فذاً، رغم علمه بعيوبه الشخصية وأهمها الشك (فيمين حوله) وه الدوران حول الذات» (التأله)» ولم يفض موسى صبري في وصف تلك العيوب، لكنه يتضح من قوله أن السادات «لم يكن يأخذ من تلك العيوب ما يجعله يشعر بكرهية أو حقد تجاه عبد الناصر حتى لو أساء معاملته»^(٢٤) إن المعاملة التي تمخضت عنها عيوب عبد الناصر كانت من القسوة والامعان في الاساءة بحيث كان من الممكن أن يشعر السادات من جرائمها بالكرهية والحقد تجاه عبد الناصر، لولا أن السادات، فيما يقوله موسى صبري «كان يرى زعامة عبد الناصر أشمل وأكبر وأقوى»، وأنه كان «شخصاً عاطفياً في أعماقه الانسانية، وكان لا يميل أبداً إلى الإيذاء»^(٢٥) وأنه «كان يتمتع بميزة الصبر الطويل والاحتمال والقدرة على التحكم في أعصابه، بدليل أنه أمضى هذا الوقت الطويل مع عبد الناصر في قمة أزمات الصراعات»^(٢٦).

وربما كانت الأرواح هي التي وجهت تفكير عبد الناصر إلى اختيار أنور السادات نائباً للرئيس، وتركه في ذلك المنصب بينما الرئيس يقترب من الموت، مما كان يستتبع أن يصبح نائب الرئيس رئيساً. لكن الذي لا شك فيه أن عبد الناصر، خلال تلك الأشهر الأخيرة من حياته، كان في أضعف حالاته، صحياً وسياسياً، وكان «الروس»، حسب ما يقول السادات، «يعرفون حقيقة حالته الصحية، وكانوا يعدون لمن يخلفه، علي صبري. ولذلك فإنني أعتقد أن الروس، وهم يعلمون بمرض عبد الناصر، كانوا مخططين لمن يخلف عبد الناصر. وطبعاً أنا لا أرضيهم»^(٢٧). ويقول السادات أن علي صبري، وسامي شرف، وشعراوي جمعة، علموا من الروس بخطورة مرض عبد الناصر، وأن «الهجوم بدأ على عبد الناصر في بعض اجتماعات الاتحاد الاشتراكي وهو مريض، وكانهم يعدون العدة لمن يخلفه»^(٢٨).

وكان مرض عبد الناصر قد أصبح خطيراً ومنذراً بقرب نهايته في سبتمبر/أيلول ١٩٦٩. ويبدو أن المناورات كانت قد بدأت في قمة النظام للفوز بزعمامة العزبة من بعده. ومما يرويه الجميع عن عبد الناصر أنه لم يكن ممن يستسلمون بسهولة، حتى للمرض. فالسادات يحكي أنه، بعد الأزمة القلبية الخطيرة، والالام المبرحة التي كان يعانيها «كان يتحدى نفسه» (وربما كان يتحدى من حوله ممن شعر بأنهم ينتظرون موته) ويذهب إلى الاجتماعات العامة للخطابة. وكان يسير بصعوبة، وكان يشعر بالالام. لكنه بمجرد أن يبدأ خطابه وتتلمح مشاعره مع الجماهير (يتوهج شعوره بالزعامة) ينسى كل شيء، ويخطب وكأنه معاني مائة بالمائة»^(٢٩).

ويقول السادات ما معناه أن عبد الناصر كان قد بدأ يشعر بما دار حوله من تهافت على الزعامة، وأنه عني بأن يعطي اشارات واضحة لمن كانوا حوله بأنه لم يكن ينوي أن يذهب ويترك مصر لهم: «وفوجئت به يوماً في استراحة المعصرة يمشي بخطوة الأوزة المشهورة، وكان سعيداً بذلك، وبدأ يمارس رياضة التنس ٤٥ دقيقة يومياً بعد حالة العجز الكامل (التي كان فيها قبل الاستشفاء في الاتحاد السوفياتي)..
لكن هذا اثر على القلب»^(٣٠). ولم يعن السادات بأن يفسر المعنى الذي أراد عبد الناصر الإحياء به عندما اختار أن يبين لمن حوله أنه كان قد عاد سليماً معاف بأن أخذ يمشي «بخطوة الأوزة المشهورة»، مع ما في ذلك من إيماة نازية واضحة. هل كان يريد القول أن الزعيم قد عاد، وعاد ليبقى؟ وعاد ليبطش؟

وفي سياق مثل هذه الرؤية لحالة الزعيم النفسية وهو يعاني المرض، ويستبصر النهاية، ويشعر بأن من حوله كانوا قد بدأوا يتقاتلون على الزعامة، ليس من غير المنطقي الافتراض أن اختيار عبد الناصر لأنور السادات نائباً للرئيس قبيل وفاته بسبعة اشهر، كان إجراءً أمثياً بالقدر الأكبر، اطمئناناً منه إلى خصال

السادات التي جعلته مطمئناً إلى أن هذا الأخير كان سيصبر وينتظر قضاء الله فلا يحاول إزاحته، وهو حي، بالقوة. وربما كان في ذلك الاختيار أيضاً قصد انتقامي لدى الزعيم تجاه الطامعين في خلافته من زملائه القدامى، تمثل في اختيار السادات، الدخيل، «وجعاً» كما كان يسميه، نائباً للرئيس بدلاً من أي منهم. وإن كان ذلك القصد الانتقامي قد راود عبد الناصر وكان من عوامل اختياره للسادات، فقد تحقق، لأن السادات نكل بعد موت عبد الناصر بكل أولئك الزملاء القدامى. فمعدن اللحظة الأولى لرحيل الزعيم، كان من المحتم أن ينشب الصراع، وأن ينكل الأشد شراسة وإصراراً والأقدر على التناثر، بكل الباقين، ويربح الجولة. وهذا، في الواقع، ما قاله السادات: «بعد موت عبد الناصر.. كنت أدرك أن هناك صراعاً مقبلاً. وكان يهمني أن أصل إلى كل تفاصيل الموقف حتى أكون مستعداً للصراع»^(*).

وقد قبل الكثير في محاولة تبرير اختيار عبد الناصر لأنور السادات نائباً للرئيس وتركه في ذلك المنصب حتى اللحظة الأخيرة.

(١/٦ / ج). عوامل أثرت على اختيار الزعيم لخليفته

والواقع أن المتدبر لكل ما قيل، وبخاصة ما قاله محمد حسن بن هيكل في الكتاب الذي اختار له عنواناً مبلوراً مائياً، «خريف الغضب»^(*)، لا يملك إلا أن يشعر، بعد أن يمتليء حلقه بكل ذلك الكلام الذي لا يبتلع، أن «الزعيم» كان يتصرف في مصر العزبة بالاستهانة التي عولجت بها كل قضايا الحياة والموت المتعلقة بالعزبة وقطاعها.

ولعل خير من عر عن طبيعة الفترة التي وقع اختيار الزعيم خلالها على «الدخيل» ليورثه العزبة، أحمد حمروش، وبخاصة في قوله أن:

«جميع الأقوياء، في ذلك الوقت، لم تكن الأرض ثابتة تحت أقدامهم. فلم يكن أحد منهم يستمد سلطته إلا من الزعيم الذي كثيراً ما كان يوجه إليهم كلمات النقد سواء في حضورهم أو غيابهم.. وكانت الخلافات التي بدأت تظهر بين (الكنار) على مسرح الثورة خلافات لم تجذب الجماهير إليها، ولم يتفعل بها أحد من المشاهدين. فكل (المشتكين فيها) كانوا يتحركون من موقع السلطة دون اعتماد على الجماهير أو ارتباط بها»^(**).

وذلك تحديداً كان السياق الذي قرّر الزعيم فيه على اختيار السادات خليفة له. ولم يكن الزعيم جاهلاً بمباضى السادات السياسي أو الشخصي، والأغلب أنه كان مستطيماً أن يخمن بقدر كبير من الدقة المسار الذي كان من المحتم - بحكم ماضيه وتركيبته الشخصية - أن يتخذه السادات عندما يمتلك مصر. غير أن شيئاً من ذلك لم يثنه عن اتمام فضله على مصر والمصريين بتمليكهم للعمدة. لصفية «جعا» الذي كان يستقدمه ليحكم له النكت ويقوم في حضرته بدور «مهرج الملك». وقد اقترب محمد حسن بن هيكل كثيراً من مصارحة قرائه في «خريف الغضب» بهذه الخاصية في السادات، عندما ذكر أن بيت السادات في الهرم كان المكان الوحيد الذي ظل عبد الناصر مستطيماً الذهاب إليه بين الحين والحين للراحة، لقضاء ساعات مع صديق لم يكن يهرقه بالمناقشات والمعارضة. وقد أكد السادات نفسه ذلك المعنى في مصارحاته لموسى صبري عندما قال أنه كان يشفق على عبد الناصر «من الحسابات المعقدة» وأنه كان يريجه بحديث القلب للقلب.

وقد قلنا أن السادات كان متمتعاً بقدر كبير - أثبت عنه تصرفاته - من ذلك الشيء الذي يسميه المصريون «الخيث الريفي». والذي لا شك فيه أنه التقى وعبد الناصر في تلك الخاصية التي جعلت من كل منهما «متأمرأ» بالسليقة. وكان السادات يسمي الطبيعة التأميرية «هذه لعبة عبد الناصر، وعلى سبيل البراعة، أسماها موسى صبري «المناور»»، وقال «أما السادات المناور السياسي فقد كانت تغلب عليه طبيعة التدبير الخفي بعيد الأجل، خاصة في الشؤون الخارجية، وكان يعتقد أن عبد الناصر من قعم المناورين السياسيين في السياسة الخارجية.. ولقد كانت حسابات السادات بالغة الدقة في المناورة السياسية»^(***).

وفي موضع آخر من كتابه، يقول موسى صبري «هذا الحب (لعبد الناصر) أورث السادات شيئاً ربما لم

(*) وقدرد عليه. وقام بهمة تشريحه بما لم يدع زيادة لمستزيد الدكتور فؤاد زكريا في كتابه «كم عمر الغضب؟ هيكل وإزمة العقل العربي».

يحبس به السادات طوال حياته، لكنني أحسست به من لقاءاتي وأحاديثي معه، وهو أنه كان في شخصيته - أي السادات - جزءاً مستتراً (النصب لموسى صبري) هو عبد الناصر. ولذلك، ورغم دعوته للديمقراطية وإيمانه بأنها الطريق الوحيد لاستقرار الحكم في مصر، فإنه عندما أراد أن يواجه المعارضة لجا - ولو مضطراً - إلى أسلوب عبد الناصر، وهو الاعتقال... على الرغم (ولو أنه) كان مقررًا أنه اعتقال لفترة محدودة حتى يتم الانسحاب الاسرائيلي من سيناء»^(١).

السادات، المتأمر البارح، «طويل البال»، الصبور، «حمال الآسية» حمال المكاره هذا، كما يصفه موسى صبري بوله ظاهر، لم يكن ساذجاً. من مبدأ الأمر، وقف على خصال الزعيم، ومن فوره، تأقلم لها، ولعب اللعبة تبعاً لقواعدها التي لا تحدث اصطداماً بالزعيم:

«في أحد الاجتماعات الأولى للثورة، اشتد الحوار بيني وبين عبد الناصر، فقال لي أنك تتحدث وكأنك رئيس المجلس (مجلس قيادة الثورة). وبعد ذلك تفهمت شخصيته وتفهم شخصيتي ولم أطلب أي منصب رسمي. وعندما رشح عبد الناصر عبد اللطيف بغدادي رئيساً لمجلس الأمة (أثر مشروع الاستقالة الجماعية الذي أجبهه عبد الناصر بتلك المناورة) قبلت أنا بدون تردد أن أكون وكيل المجلس (تحت البغدادية)»^(٢).

وفي موضع آخر، يقول السادات لموسى صبري

وقد حدثت واقعتاً (خلاف) مع عبد الناصر من ناحية المنصب، لم أقصدهما: «الواقعة الأولى التي اقترحت عليه أن أتولى رئاسة الاتحاد الاشتراكي لتحويله إلى حزب سياسي. وكنت مخلصاً في ذلك الاقتراح لسابق خبرتي في الشوارع السياسي. لكنه تجاهل اقتراحي. وقال لي لماذا لا تذهب إلى بورسعيد لتستريح مع أسرته بعض الوقت؟» (يعني أن عبد الناصر نفاه نفيًا داخلياً). وفعلًا سافرت في نفس اليوم على أول طائرة إلى بورسعيد، ولم أفتح ذلك الموضوع معه ثانية أبدًا. أما الواقعة الثانية، فكانت بعد الهزيمة. طلبت منه أن يطلق يدي^(٣) في الجهاز التنفيذي (يعني: «يسيني» على الجهاز التنفيذي، بالعامة المصرية البليغة) لمدة ٦ أشهر فقط. وكنت قد درست الوضع الداخلي، ورأيت أنه من الممكن إصدار قرارات شعبية تنفيذية هامة (?) تصلح الأوضاع، بعد أن اجتمعت بالوزراء فرادى وعلى هيئة مؤتمرات صغيرة. وقتل عبد الناصر الفكرة في مبدأ الأمر، لكنه عاد فقال لي «نرجى» ذلك إلى ما بعد إزالة العدوان (الفاش)»^(٤).

ويفسر السادات رضوخه الفوري لارادة الزعيم، وعدم اقدمه على إثارة أي اقتراح يتبين أنه لا يروق له مع الزعيم «ثانية أبدًا»، بزمه الطبيعي في المناصب: «لم أجد في ذلك أي حرج لأن المناصب لا تهمني»^(٥) وعندما تذرع موسى صبري (على الأرجح بالاتفاق مع السادات كيما يتيسر له قول ما قال) بصفاقة الصحفي، فسأله: «إذا كان ذلك منطلق عبد الناصر (فيما يخصك) فما الذي جعله يرفض بعد ذلك أن تكون أمين الاتحاد الاشتراكي وتشكل له حزباً سياسياً بحكم خبرتك السياسية؟»، أجابه السادات قائلاً: «هنا تدخلت ويمرور الوقت متاعب السلطة. والدسائس وحسد الزملاء. والله، وأنا أتحدث إليك بهذا الصفاء (وكان يتحدث إليه وقد بات رئيساً للجمهورية)، لم تعد السلطة تهمني في حياتي إطلاقاً. ولم تعد زينة الحياة لها قيمة. لا سلطة ولا غير سلطة. أنا دائماً أقول لمن حولي والسيارة الفليات الصغيرة التي ركبناها سنة ١٩٢٩، ألم تكن تقوم بمهمة التوصيل مثل الكاديلاك؟ دي بتوصل، ودي بتوصل، أيه الفرق؟».

ويتحمس السادات لموضوعه النقشفي، فيستطرد قائلاً:

«والله ما عرفت في حياتي أكلة أطعم وأروغ من شوربة العدس عندما ينتهي يوم العمل مع الصاعيدة (ها هو الزعيم ي تذكر الصاعيدة ثانية - وكانت المرة الأولى عندما تذكرهم عبد الناصر بعد هزيمة ١٩٦٧) أيام كنت هارباً واشتغل نغمات فرغولات. كنا نعمل من طلوع الشمس حتى الغروب، وكان ذلك في الشتاء في يناير. وفي آخر اليوم، كنا نجتمع في مطعم قدر في قرية مزغونة على الطريق العام، نقعد ونشرب شوربة العدس. والله في حياتي ما عرفت أطعم منها. تقول لي نيك رومي والاحفلات في البيت الأبيض، ولا كافيار. كل هذا لا مذاق له أمام شوربة العدس هذه»^(٦).

والمرجح أن هذه الموهبة الكوميديا والقدرة على التهريج خفيف الظل كانتا من الأسباب التي جعلت عبد الناصر يدعو السادات «جها» ويطلب استدعاه ليرفه عنه كلما ضاقت الدنيا في وجهه^(٧). إلا أن

(*) ولعل ذلك هو ما حدث أيضاً فيما يخص علاقة السادات بصحن التهامي الذي وصف بخفة الظل وأشاعة جو من البهجة حوله =

التهريج، مهما كان خفيف الظل، لا يستطيع أن يطمس الحقيقة. والحقيقة - كما قد لا نختلف - ليست أن السادات كان زاهداً في المناصب متقشفاً لا يحب حفلات الغداء في البيت الأبيض، أو الكافيار والفودكا على موائد السوفيات، وشعبياً يصوت حياً في شورية العدس وفحل البصل مع الصعايدة في المقامي القذرة، ويعشق العربات الفيات الصغيرة مفضلاً إياها على الكاديلاك، بل هي أن السادات كان ذكياً ومتآمراً بارعاً وصبوراً وبحمّل أسيةً كما وصفه موسى صبري، وكان فاشياً متعرباً عارفاً بقواعد اللعبة ومتطلبات البقاء البدني والسياسي في ظل زعيم يستطيع أن يفعل به، مثلما ظل يفعل بغيره، فيرسله إلى «ما وراء الشمس»، أو يسلمه لمن يفعلون به أشياء غير مستحبة إطلاقاً في السجن الحربي أو في القلعة أو في الواحات، أو «يفرغه» كما ظل السادات يقول أنه يستطيع أن يفعل بمن يعصاه عندما أصبح مالكا للعزة وقطعانها، وبالنظر إلى تلك الحنكة الفاشية والدراية بأصول الشغل في عمليات الاستيلاء على بلد بأكمله وتحويله إلى ضيعة خاصة للزعيم ومن حوله من مسلحين، خضع السادات، وأطاع، وهادن، ولأين، واكتفى شر أنياب الزعيم ومخالبه، فنجأ، وبقي، وناور، وتسلق، فوصل. وعندما ذهب الزعيم إلى بارته، ورث عنه العزة ومن فيها. وقد كان ذلك الارث، لا شورية العدس، أو الزهد في المناصب وعدم الاكتراث لزينة الحياة الدنيا، هو الذي مكن السادات من النجاة والبقاء والنجاح، لأنه لم يتوقف عن التفكير فيه لحظة، ولم يرفع عينيه عن أفقه الباهر ولو ثنائية واحدة، فوضع نفسه تحت قدم الزعيم، وعاش، وبات زعيماً يضع الآخرون أنفسهم تحت قدمه ليعيشوا. والارث، بطبيعة الحال، مصر. والذي يحكي عن السادات أنه عندما دعاه الأميركيون لزيارتهم سنة ١٩٦٦، وذهب إلى نيويورك، أصابته لوعة، فظل شاخصاً بعينين ذاهلتين إلى قمم ناطحات السحاب وهو لا يكف عن الغمقة: «يا سبحان الله! يا سبحان الله» والذي لا شك فيه أن السادات طيلة هويته تحت نعل عبد الناصر، ظل شاخصاً بعينيه إلى العزة، مصر، وهو يفهم كلما تراءت له صورته وهو مالك لها بمن فيها وما فيها: «يا سبحان الله! يا سبحان الله».

وبذهاب عبد الناصر وخلافة السادات له، أمنت الفاشية استمراريته وبقائها. وإن كان الملوكيون يهتفون عندما يموت ملك ويصعد إلى العرش ملك جديد: «مات الملك، يحيا الملك» تعبيراً عن الاستمرارية والبقاء للنظام الملكي، فما من شك في أن النظام الذي ملكته «الثورة» مصر كعزبة له، متف هو أيضاً «مات الزعيم، يحيا الزعيم» حقيقة أن الصورة تغيرت، فقد مات الزعيم الذي اتخذ صورة البطل مصارع الجبابرة، وأمتلك العزة الزعيم الذي أفصح منذ أول لحظة له عن كونه لا أكثر من عمدة لا يتورع. لكن ذلك، في عرف النظام وعند المنتفعين ببقائه واستمراره، لم يكن أكثر من تغيير الثياب المسرحية، وتغيير بعض الشعارات، واستبدال بعض المقاطع التي كانت تتغنى بالحرب وبالبطل «الذي يهد الأرض بالطول والعرض»، بمقاطع جديدة تغنت بمباهج السلام، وبالعمدة الذي ليس لبوس البطل لحظات ثم تحول إلى حاصل على جائزة نوبل للسلام بالتشارك مع الإرهابي مناحم بيجين، رأس حربة الحركة التي تعد لتقطيع أوصال جثة مصر.

(٣/٦١) - الزعيم دائماً على حق

غير الاقتصاد على الحركة دون الفكر، واللعب بالسماح، والادعاء بإمكان «تدوين» التناقضات ودمج «قوى» الشعب في كل واحد متناغم متآزر يجسده الزعيم، والحرص شبه الديني على وحدانية الزعيم، تطابقت حركة الضباط الأحرار مع الفاشية في الإيمان - الذي ما لبث أن اتخذ هو الآخر طابعاً شبه ديني جعل من الممكن - «محاكم تقنيش» النظام، أي أجهزته الأمنية، أن تحرق كل من جنح إلى الهرطقة والكفر به. وبزبد التشكك - بأن الزعيم دائماً على حق، وأن الزعيم يعرف، ودائماً على صواب، ويكاد يستبصر الغيب، ولذلك فإن الرأي يجب أن يكون رأيه، والكلمة كلمته، والقرار قراره، وأن كل ما يخرج من فمه يتحول بمجرد الخروج من فمه إلى نصوص مقدسة. وهذه سمة من أوضح سمات النظم الفاشية. فالزعيم، لأنه على حق دائماً، يرسى القانون. ولما كانت

= انظر ما يقوله عنه محمد إبراهيم كامل في «السلام للضليع». (انظر الهامش بأسفل ص ٧٤).

الحركات الفاشية دائماً حركات انتهازية تخرج من فراغ لتستولي على السلطة بالديماجوجية والغوغاة بغير فكر حقيقي ولا عقيدة، فإن «فلسفتها» ومذاهبها وقوانينها وشرائعها تظل تستمد ويضاف إليها يوماً بعد يوم بعد يوم مما يوجد به الزعيم من جوامع الكلم وما يتساقط من قمع من درر الفكر وجواهر الحكمة خلال ما يليقه من خطب وما يتصايع به من شعارات، وفلسفة الفاشية الإيطالية تكونت، بهذه الطريقة الغوغائية من خطب بنيتو موسوليني، الزعيم، وسفسطائيتي التي تلقفها باستمرار «منظرو» الحزب الفاشي الإيطالي كجيوفاني جنتيلي وغيره من «الأساتذة»، وجعلوا منها «فكراً» وفلسفة، ونظرية شاملة جامعة، بل وصنعوا منها دائرة معارف بأكملها من ٣٥ مجلداً فخيماً نشرت في ميلانو فيما بين سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٧. وكذلك فلسفة النازية التي أنبنت على كتاب هتلر الروماني «كفاحي»، وخطبه وأقواله وتصريحاته وأوامره التي كانت في معظم الأمر ملثثة. ولنصغ، فيما يخص «الفكر الثوري المصري»، لهذا الكلام:

«ولا خوف أيضاً من الوقوع في (شرك)؟ الخطابة السياسية. فهي، على كل حال، قد شكلت مفاهيم جيلنا ورؤيته للصراع. وقد لعبت (تلك الخطابة السياسية) دور الأيديولوجية لدى الجماهير العربية نظراً لغياب أيديولوجية نظرية محكمة بديلة. وقد كانت خطب عبد الناصر، وتصريحاته، وأحاديثه، ومؤتمراته الصحفية، أحداثاً في عالنا العربي وعلى الصعيد الدولي.. لذلك اعتمدنا أساساً على هذه المادة (الخطب والتصريحات الخ) لتحليل رؤيته لقضية الصلح مع إسرائيل. ورؤية الزعيم تكشف عن بواعثه، وتبين دوافع قراراته السياسية وليست مجرد موضوع نظري لا صلة له بالأحداث السياسية. فالسياسة هي البواعث. والبواعث هي التي توجه الرؤية وتبين «الحالة النفسية». فالسياسة أحياناً إحياء ويث في الردع وهو ما يسمى باللغة النوية «سلاح الردع» (٩) الخطابة السياسية ليست مجرد ديماجوجية، بل هي قناعات وجدانية لجبل بأكمله بالرغم مما يشوبها من حدة الانفعال ونقص التصور النظري. وقد اعتمدنا على المجلدات الخمس التي نشرتها وزارة الإرشاد القومي، مصلحة الاستعلامات، القاهرة، بالجمهورية العربية المتحدة، بعنوان «مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، ومجلدي مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام بعنوان: «وثائق عبد الناصر - خطب، أحاديث - تصريحات»..»^(١٠).

وكاتب هذا الكلام الذي له وزنه أستاذ فلسفة.

ذلك على المستوى «الفكري»، صاغ الزعيم الفكر للمصريين، حتى الأكاديميين منهم، في خطبه الموجهة الى الشارع، وتصريحاته التي كان جلها استعراضياً الهدف منه تعميق أسس زعامته. أما على الصعيد العملي، صعيد تسيير شؤون المزرعة.

فربما كانت الآراء تختلف ميئاً ويساراً، وربما كانت الآراء تتنافر حول القضايا المعروضة. لكن الأمر في نهاية» كان يقتضي من القائد (عبد الناصر) اما تطويع زملائه لأرائه وأفكاره، والصبر على مناقشتهم حتى تتوافر لهم في النهاية وحدة فكرية (مع أفكاره) في القضايا الاستراتيجية الكبيرة، وأما (إذا لم يتسن ذلك) التخلص منهم لينفرد برايه سواء كان رايه صواباً أو أكثر اندفاعاً. وكانت الشعبية الجارفة التي رفعت عبد الناصر الى القمة قد جعلته في مركز الوثائق من سلامة رايه وصحة رؤيته»^(١١).

تلك الشعبية الجارفة، مضافاً إليها الخنوع التقليدي للمصريين تجاه الحاكم، مضافاً إليهما «معاملة من حوله له.. التي وصلت إلى درجة التالية»^(١٢) جعلت «عبد الناصر يحكم» بخطته وأسلوبه وفلسفته (ينفرد برايه) وجعلت معاونيه ووزرائه «مقيدين محرومين من أبداء الرأي»^(١٣).

وفي حضرة الزعيم، وهو الحاضر في كل مكان وكل صعيد من أصعدة الحياة العامة، لم يعد هناك مكان لأحد. فالشعب مستبعد تماماً من ممارسة أي نشاط سياسي حقيقي خلا النشاط المزيف المتمثل في تصرفات الواجهة السياسية للنظام، «الاتحاد الاشتراكي»، وليس له أي دور في تسيير شؤون»ه، اللهم الا من خلال الادعاء بوجود تمثيل نيابي له بفضل وجود البرلمان المزيف الذي عرف باسم «مجلس الأمة» ثم «مجلس الشعب». وبهذا الغياب الكامل للجماهير، كما سميت دائماً بورع بالغ، تركزت في قبضة الزعيم كل سلطات الجهاز التنفيذي (الحكومة)، وكل شرعية وصلاحيات السلطة التشريعية (البرلمان). ولم يبق الا السلطة الثالثة، السلطة القضائية، والسلطة الرابعة، الصحافة.

٦/١ هـ - مجلس القمة

كان مجلس القمة (الامة - ومعدرة على القارئ) لاصرار على تلك التسمية مرجعه الوعي بوحشية الخديعة المتمثلة في الادعاء بان ذلك المجلس شكل تمثيلاً نيابياً) ضرورة فاشية من ضرورات النظام. وقد استخدمت في اختلاقه صيغة تحالف قوى الشعب العاملة. وهي نفس الصيغة التي انبنى عليها النظام الفاشي الايطالي والنظام النازي الالماني، وكان لكل منهما مجلس غمته الخاص به، مجلس النواب، في حالة النظام الايطالي، والرايخستاج، في حالة النظام الالماني. وبطبيعة الحال، ليس من المقبول عقلاً أن يسمح نظام ديكتاتوري قائم على اشد أشكال الحكم الفردي ضراوة وتمسكاً بوحداية الزعيم بتواجد اناس يمكن أن يركبوا رؤوسهم ويخالفوا الزعيم الراي أو يجنوا فيتصوروا أن من حقهم كمثلين للشعب أن يناقشوا الزعيم أو يحاسبوه. فمن المحتم أن يكون «النواب» في ذلك الضرب من التهريج الفاشي دمي تحركها خيوط من قمة النظام.

ويحكى لنا احمد حمروش ما حدث عندما بدأت مسرحية تشكيل «برلمان» لمصر بعد «ثورة يوليو»:

«نزع الضباط في اول برلمان منتخب بعد ٢٢ يواير/تموز.. صدرت التعليمات لعدد من الضباط بترشيح انفسهم في دوائر معينة، حتى في الدوائر البعيدة مثل الوادي الجديد (محمد ابو ناز) (!)، وسيناء (فتحي رزق)، ومرسي مطروح (فؤاد المهداوي)، وشكلت لجنة خاصة من العسكريين ضمت زكريا محي الدين، وعلي صبري، وعددًا من ضباط المخابرات (!) لغرض الترشيحات للمجلس واستبعاد الذين لا يتلاءمون مع ارادة السلطة العسكرية (الحاكمة). وقد استبعد نتيجة لذلك عدد كبير من المرشحين . ولم تكن المسألة مجرد ادخال الضباط في المجلس، بل ادخال الضباط الموالين والسائرين في ركب السلطة، تجنباً للمعارضة. وهكذا قضى، منذ البداية، على فرصة وجود معارضة، واستخدم في ذلك الحق الذي اعطاه «الدستور» للاتحاد القومي بالاعتراض على المرشحين. وقد اعترض على ١١٨٨ مرشحاً من جملة ٢٥٠٨ مرشحين (اي على ٤٧٪ ممن جازفوا بترشيح انفسهم).

وكان عدد الدوائر التي أغلقت ٤٢ دائرة، وعدد الضباط من الجيش والبوليس الذين دخلوا مجلس الامة ٥٩ ضابطاً، وانتخب عبد اللطيف البغدادي رئيساً للمجلس، وأنور السادات وكيلاً له.

وقد أضفى مجلس الامة شرعية ديموقراطية على نظام الحكم، لكنه ظل في مضمونه عسكرياً يقبض العسكريين فيه على زمام السلطة التي أصبحت مركزة في يد جمال عبد الناصر^(١٩١).

وفيما بعد، عندما ورث أنور السادات وضع الزعيم وسلطته الشاملة الكاسحة، ظل يتحدث بورع بالغ عن مدى ولعه بالديموقراطية وشدة حرصه عليها، وكان السادات هو الذي كشف عن نوعية تلك الديموقراطية المثلثة في مجلس من الأذنان والتوابع والمنفععين ذهب هو على رأسه يوم ٢٩ مايو/ أيار ١٩٦٧ الى قصر الزعيم ليعطيه تفويضاً كاملاً من «نواب الامة» بأن يفعل بمصر ما قد يترأى له.

وعندما تحول مجلس «الامة» الى مجلس الشعب، وخرج الشعب الى الشوارع صرخاً من الفقر فيما اسماء السادات بـ «انتفاضة الحرامية»، يخبرنا مؤرخ السادات وصفيه والناطق بلسانه، موسى صبري، أن «أعضاء مجلس الشعب تهربوا من مواجهة الموقف ولم يقابلوا أي مسيرة» (من مسيرات الشعب الجائع الذي وضعهم تحت قبة «البرلمان»). ويضيف موسى صبري الى ذلك قولاً كاشفاً آخر يفصح عن أن تلك المسيرات التي تهرب من مقابلتها نواب الشعب، وضربتها السلطة بالبنار وسلطة الشرطة، كانت حركة شعبية خطيرة على النظام جعلت «قيادات الأمن تهتز، وجعلت احد كبار المسؤولين عن الأمن في القاهرة يقول لوزير الداخلية «العملية راحت خلاص»! وعندما نوقشت فكرة الاستعانة بالقوات المسلحة في اجتماع بين رئيس الوزراء ووزير الداخلية (بينما السادات لاذ باستراحته بعيداً في الجنوب، بأسوان، استعداداً للهرب الى امريكا عن طريق السودان اذا ما تبين أن العملية راحت فعلاً وأن العزبة خرجت من يد الزعيم) كانت هناك خشية أن يضم أفراد من القوات المسلحة أو الشرطة الى المتظاهرين^(١٩٢).

وفي غمار ذلك، لاذ «نواب الشعب» بجحورهم. فهم يعلمون جيداً أنهم لا يمثلون أحداً^(١٩٣). ويدركون

(*) «كانت قيادة الثورة على حذر دائم من تاحية حرية العمل السياسي والتنظيمي للعمال والفلاحين... فقيادات العمال استمرت في أماكنها عدة سنوات دون انتخابات للتجديد خشية ظهور عناصر تكن أقل التزاماً وخضوعاً للثورة وأكثر حيوية = وتعبيراً عن مصالح الطبقة العاملة.

أنهم مجرد خدم وتوابع تزحف تحت مائدة الزعيم. وقد كان الزعيم في أسوان. ولم يقل لهم أحد ما الذي كان عليهم أن يفعلوه أو يقولوه فلا يطأهم الزعيم بحذائه وهم تحت مائدته، ولذلك «تهربوا من مواجهة الموقف».

(١٩٦١/٩) - مذبة الهيئة القضائية

أخطر عدو لقوى الفوضى والطفان هو القانون. وفي البلدان التي نصحت سياسياً، يقتزن الحرس على الديمقراطية دائماً بالحرص على سيادة القانون. وليس في الأمر ما يتطلب الاكثار من الحجج أو سوق البراهين. فالسد المنيع ضد الغابة ظل، على مر عصور التاريخ، القانون. وكلما ضعف ذلك السد أو انهيار أو أصابته تفسخات، تسربت الغابة واقتزشت الأرض، واجتاحت كل تمدين وحرية. فبغير القانون لا وجود لحياة انسانية متحضرة تستحق أن تعاش.

لكن قوى الفوضى والطفان عندما تستولي على السلطة وتتربع في مقاعد الحكم، تصبح محتاجة الى القانون. وذلك هو ما فطن اليه هتلر من قبل استيلائه على السلطة، فأصر باستمرار على وجوب اصطناع المشروعية.

«عندما أعيد تشكيل الحزب النازي في فبراير/شباط ١٩٢٥، حدد هتلر لنفسه هدفين. كان أولهما فرض سيطرته المطلقة على الحزب بطرد كل من لم يبد استعداداً للقبول بزعاسته بلا أدنى تساؤل، وكان الهدف الثاني بناء الحزب بشكل يجعله قوة لها وزن في الحياة السياسية لمانيا، في إطار الدستور. ويروي لودكه - حديثاً دار بينه وبين هتلر وقت أن كان سجيناً في سجن لاندزبرج، قال هتلر أثناءه «عندما استأنف العمل في بناء الحزب سيصبح من المتعين انتهاز سياسة جديدة مغايرة لما كنا نكفر فيه قبلاً. فبدلاً من العمل على الوصول الى السلطة بانقلاب مسلح، سيبنغي علينا أن نسد أنوفنا بأصابعنا (انتفاء لرائحة التفرغ الكريهة) وتدخل الرايخستاغ ضد النواب الكاثوليك والشيوعيين عن طريق الانتخاب. وأن استغرق الانتصار عليهم انتخابياً أطول مما قد يستغرقه التغلب عليهم بالعنف، فإن النتيجة ستكون مكفولة بحكم دستورهم ذاته. فالعملية القانونية بسيطة، لكننا - طال الزمن أو قصر - سنصبح الاغلبية، وبعد ذلك سنصبح المانيا لنا»^(١).

ويعلق آلان بولوك على ذلك بقوله:

«غير أن كلام هتلر عن الشرعية كان من قبيل انصاف الحقائق. فالشرعية، فيما يخصه، كانت مجرد جيلة للاستيلاء على السلطة بضمن خسر، وخدعة تقنع الجنرالات وغيرهم من حماة الدولة بتسليمه السلطة بدلاً من أن يضطر الى انتزاعها قسراً. فالذي كان هتلر يتحدث عنه كان تكتكة بالشرعية، لأن كل ما تعلق بحركته كان مفصلاً بجلاء عن ازدراء صفيق للقانون»^(٢).

وقد فسر هتلر، في خطاب مفتوح بتاريخ ١٢ ديسمبر/كانون الأول سنة ١٩٣١، تصوره للشرعية وحكم القانون، وكان الخطاب موجهاً الى هاينريش برونيغ، مستشار الرايخ في ذلك الوقت:

«انك، ايها الهر المستشار، ترفض - كرجل دولة - التسليم بأننا اذ ما وصلنا (نحن النازيين) الى الحكم عن طريق الشرعية، سيصبح من حقنا أن نخترق حاجز الشرعية. واثت في ذلك نكس يا سيدي المستشار أن القضية الجوهرية للديموقراطية تقوم على أن «الشعب مصدر كل السلطات». والدستور ذاته يحدد الطريقة التي يمكن بها لأي مفهوم أو فكرة، وبالتالي أي تنظيم، الحصول على الشرعية من خلال قبول الشعب بتحقيق أهداف الفهم أو الفكرة أو مرامي التنظيم. ولا يجب أن ننسى أن الشعب، في التحليل النهائي، هو الذي يمي الدستور»^(٣).

«مؤكد ترك الفلاحون يمارسون دورهم التاريخي الذي امتد آلاف السنين في قلاحة الأرض، دون أن تتاح لهم فرصة التجمع في تنظيمات ونقابات معبرة عن مصالحهم الحقيقية تحت قيادات شرعية منتخبة منهم في ديموقراطية كاملة.

ورغم حرص قيادة الثورة على وجود نسبة ٥٠٪ من العمال والفلاحين في مجلس الأمة وبعض مستويات الاتحاد الاشتراكي التنظيمية، إلا أن هذه العناصر لم تكن مفرزة بطريقة ديموقراطية، ولم تكن تحتل مواقعها بإرادة الجماهير، وإنما برضاء السلطات العليا في الاتحاد الاشتراكي أو أجهزة الدولة، وبذا فهي لم تكن تزد دوراً معبراً عن مصالح طبقتها.

ويلاحظ أيضاً أن الاتحاد الاشتراكي بقي، منذ تشكيله عام ١٩٦٢، إلى ما بعد صدور بيان ٢٠ مارس/أذار ١٩٦٨، وهو بغير لجنة مركزية أو لجنة تنفيذية عليا. كانت هناك أمانة فقط لا تصدر أي نوع من القرارات، بل تثير أسئلة فقط يرد عليها جمال عبد الناصر وينتهي الموضوع. «وكانت خطب جمال عبد الناصر ومناقشاته هي مؤشر التوجيه».

(أحمد حمروش: «خريف عبد الناصر»، ص ٧٠/٧١).

(*) Kurt Ludecke: «I Knew Hitler» London, 1939.

وبهذه الإشارة الى كون «الشعب مصدر كل السلطات»، سبق هنتر في الواقع شعارات «الشعب القائد» و«الشعب المعلم» بأجيال، ويحدثه عن الشرعية و«اختراق حاجز الشرعية»، وضع الأساس «الفقهي» للفاشية فيما يخص علاقتها بالقانون.

وفيما يخص «ثورة يوليو»، لم تلجأ المجموعة العسكرية التي قامت بها الى تكتيكات الشرعية التي لجأ اليها النازيون للاستيلاء على السلطة، بل ذهبت الى غايتها رأساً واستولت على السلطة بانقلاب عسكري. غير أن «مجلس قيادة الثورة» لم يكد يستقر في مقاعد الحكم حتى بدأ يظن الى ذلك الغريم الخطر المسمى بالقانون. وكان أول اصطدام بالغريم واقعة مجلس الدولة التي قامت خلالها عناصر من «الشعب مصدر السلطات» بقيادة ضباط من المخابرات بتأديب الدكتور السنهوري وأعضاء مجلس الدولة تأديباً شعبياً أصيلاً. أما الاصطدام الثاني، فلم يأخذ ذلك الشكل الشارعي (نسبة الى الشارع) بل اتخذ الشكل «الدستوري»، إذ أجرى عن طريق ممارسة السيد الرئيس لسلطاته التي منحها لنفسه في الدستور الذي أعطاه للشعب. شكل الرئيس لجنة عليا ولجنة من قمة السلطة، برئاسة أنور السادات، وعضوية شعراوي جمعة، وأمين هويدى، وسامي شرف، وعمر الشريف، المستشار القانوني لرئاسة الجمهورية.. وفوجيء الناس يوم ٢١ أغسطس/ آب ١٩٦٩ بصدور أربعة «قوانين» باعادة تشكيل الهيئات القضائية، وتعديل قانون مجلس ناي القضاء. وعندما أعيد تشكيل الهيئات القضائية من جديد، تجاوز التشكيل ١٨٩ من رجال القضاء من بينهم رئيس محكمة النقض و١٥ مستشاراً بمحكمة النقض، وكل أعضاء ناي القضاء^(٨١).

فصل الزعيم بجرة قلم، بإشارة من أصبعه، كل قضاة مصر، وعندما أعاد تشكيل السلطة القضائية طرد من جناحه ١٨٩ من كبار رجال القضاء. ويقول أحمد حمروش، رغم ما يديه من استخراب واستياء واضح لهذه الواقعة الملتأمة بجنون القوة، أن الزعيم قد يكون استنبر «واعتبر أن ما يقوم به بعض القضاة نوع من التخريب الذي كان قد صبر عليه سنة كاملة»^(٨٢).

وكانت أعمال التخريب متمثلة في جنوح بعض القضاة الى إصدار أحكام أملاها القانون والضمير رغم تعارضها مع رغبات السلطة الحاكمة ومصالحها وسمعة بعض أعضاء النظام. وبطبيعة الحال، لم يشر أحد الى كل ذلك الى «حادث سقوط المستشار لطف الله من فوق سطح العمارة التي كان يقيم بأحد مساكنها بشارع الخليفة المأمون بمنشية البكري، على بعد أمتار من بيت الزعيم، وتوشم جسده المسكين ورأسه العنيد المشمك بقداسة القانون على أرض الشارع. لكن البعض، كحمروش، أشار الى ما جاء في بيان لنادي القضاء تلي على الحاضرين في اجتماع الجمعية العمومية للنادي يوم ٢٨ مارس/ آذار ١٩٦٨، واستقبله القضاة أعضاء النادي بالتصفيق الشديد:

«وبعض كلمات البيان لا يمكن أن يعترض عليها أحد، فقد دعت الى أن «ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة» (لكن البيان أكد أيضاً) أنه لا بد من صون مبدأ الشرعية الذي يعني بالدرجة الأولى كفالة الحريات لكل المواطنين وسيادة القانون على الحكام والمحكومين على السواء، وضرورة سيادة القانون واستقلال القضاء»^(٨٣).

وهذا كلام خطر ما من شك في أن الرئيس استنبر بسببه. وربما كان من أسباب استياء الرئيس وغضبه أيضاً أن أولئك القضاة قالوا في بيانهم أن «ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة». وهذا هو الشعار الذي رفعه الزعيم عالياً بعد الهزيمة في سنة ١٩٦٧ ليؤكد أنه كان جاهداً في استرداد ما ضاع وأخذه الاسرائيليون. الا أن عقلية الزعيم التأميرية وحساسيته الأمنية قد تكونان سبباً في أنه تصور أن استخدام القضاة لذلك الشعار، وهم رجال قانون وليسوا رجال طعن وتزال وأسوداً في حومة الوغى، كان ضرباً من «اللؤم» وتحريضاً للسادة المواطنين على اعلان العصيان وشق عصا الطاعة لاسترداد ما أخذ منهم بالقوة وهو الحرية وسيادة القانون والمساواة امامه بين الحاكم والمحكوم وكل تلك الأشياء المربية التي تحدث عنه أولئك القضاة الخبيثاء في بيانهم المشبوه.

ومن المحتمل كثيراً أن يكون ما قاله القضاة في بيانهم عن «رفض منح سلطة الحكم الى غير القضاة المتخصصين المتفرغين» قد قوى الشعور لدى الزعيم بأن أولئك القضاة كانوا يدعون لـ «ثورة مضادة ويمارسون ضرباً مستكناً خبيثاً من التخريب وينخرون في أسس النظام. ومن الغريب أن أحمد حمروش

جنح في كلامه عن هذه النقطة بالذات الى نوع من «الاستعباط الغريب». فقد قال أن هذا الكلام في بيان القضية مثير للجدل لأنه بمثابة «رفض لمبدأ اشراك الشعب في القضاء، ذلك المبدأ المعروف في بعض دول الغرب بنظام المحلفين والمعروف في الدول الاشتراكية وكذلك رفض الانضمام الى الاتحاد الاشتراكي»^(١٣١). والاستعباط أو ادعاء العيب واضح هنا في أن «المحلفين» في بعض دول الغرب لا يمارسون «سلطة اصدار الاحكام»، وكل دورهم أنهم يصفون لما يقدمه الاتهام والدفاع من أدلة ثم يستمعون جيداً لتخصيص القاضي، ويفرون ما اذا كان المتهم مذنباً أو غير مذنب. وذلك ما يعرفه أحمد حمروش جيداً، ويعرفه بغير شك القضية المصريون الذين يعرفون أيضاً أنه لا مكان له في النظام القضائي المصري المنبني على أسس تشريعية لا تأخذ بنظام المحلفين. وتبعاً لذلك، لم تكن بالقضية المصريين حاجة لقطع الطريق على نظام يعرفون سلفاً أنه لا مكان له في التشريع المصري. أما الذي عناه القضية واعتبره الزعيم «ثورة مضادة» وتخريباً، فكان متعلقاً بميل الثورة الى تجاوز القضاء والدوران حول القانون باختلاق «محاكم خاصة» غوغانية في الواقع لنظر ما دعاه حمروش بـ «القضايا التي تحتاج الى رؤية واحكام سياسية» - من وجهة نظر الثورة - وقد أوكلت تلك القضايا الى محاكم خاصة رأسها بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة، مثل «محكمة الثورة» برئاسة عبد اللطيف بغدادى وعضوية أنور السادات وحسن ابراهيم، و«محكمة الشعب» لمحاكمة الاخوان المسلمين، برئاسة جمال سالم، وعضوية أنور السادات، وجسين الشافعي، ثم المحاكم العسكرية التي حاكت الشيوعيين وغيرهم من السياسيين ورأسها ضباط من الجيش كان أشهرهم الفريق محمد قزاد الدجوي^(١٣٢).

فالذي أراد القضية في بيانهم الشجاع تحريمه، وربما تجريمه لو استطاعوا، كان أسلوب تشكيل ما يعرف في الغرب باسم محاكم القنغر (Kangaroo Courts)، المحاكم الغوغائية التي «تأخذ القانون في أيديها» وتصدر «أحكاماً» ليس من حق أحد من المشتركين فيها أن يتصدى لإصدارها. وفي كل تلك المحاكم الغوغائية، كما نلاحظ، كان الرئيس الديموقراطي المؤمن بشرعية القانون ودولة المؤسسات» (فيما بعد)، محمد أنور السادات، عضواً دائماً ونجماً ساطعاً من نجوم تلك المحاكم التي كانت تعمل على نسق الانتاج بالجملة (Mass Production) في تصفية خصوم الزعيم واعداء النظام.

ورغم ما كتب دائماً - عن حق فيما تنبئ - مواقف عبد الناصر - عن عزوفه عن إراقة الدماء، فإن تلك المحاكمات الغوغائية (والتي لم يكن هناك ما يدعو الى اجرائها أمام «محاكم خاصة» لو تكاملت للادعاء العناصر القانونية التي تنتهي المحاكم الحقيقية من النظر فيها الى إصدار احكام بالادانة) تمخضت عن كمية لا بأس بها من الدماء.

فقد وجد أولئك الضباط أنفسهم فجأة في وضع سمح لهم بممارسة سلطة الحياة والموت على رقاب المصريين، وطاش صواب عدد منهم لذلك الشعور بالقوة التي لا تحد.

ويروي خالد محي الدين، الذي ظل من تلك الزمرة العسكرية كلها أقرب افرادها الى التعامل السوي مع الواقع، كيف «شككت» محكمة الثورة «بعد أن أعلن صلاح سالم أمر وثيقة ثبت أنها مذبسوسة من المخابرات البريطانية»، وكيف أن تلك المحكمة «أعلنت حكمها الأول، برئاسة عبد اللطيف البغدادي، بإعدام ابراهيم عبد الهادي»، وكيف تباعد محمد نجيب «ذاهباً الى الاسكندرية رافضاً التصديق على الحكم الذي لم أوافق عليه أنا أيضاً ولم يوافق عليه جمال عبد الناصر» وكيف أن عبد الناصر «اختلف مع صلاح سالم بسبب اعلانه تلك الوثيقة (المذبسوسة) قائلاً أن ذلك سيخرج الحركة كلها»^(١٣٣).

ومن هذه الشهادة، يتبين مرة أخرى عزوف عبد الناصر، بقدر كبير من الحكمة وبعد النظر، عن السير على خط العنف وإراقة الدماء، ويتبين أيضاً وجود تيار قوي بين الضباط الذين قاموا بالحركة صوب ذلك الخط، كما يتبين أن أنور السادات - الذي اتخذ بعد استيلائه على الرئاسة صورة الحاكم المستنير غير المستبد المحب للحرية والديموقراطية وكل تلك الأشياء التي يستجلب التشدد بها رضاء الأميركيين - كان هناك دائماً في قلب كل تلك المحاكمات الغوغائية، بحكم عضويته في «محكمة الثورة» و«محكمة الشعب».

وقد يكون عبد الناصر عازفاً عن العنف - عن حكمة وبعد نظر كما قلنا، فرويسيسير نفسه أكلته المصيلة التي حول فرنسا بها الى بحر من الدماء في عهد الارهاب - لكنه، بغير شك، لم يكن عازفاً عن

جعل مشيئته قانون مصر وجعل كلمته الفيصل في كل شأن من شؤنها. ولذلك كانت «مذبحة القضاء» التي لم تتخضع عن إرادة دماء، لكنها - بغير شك - أريقَت فيها دماء العدالة ذاتها وأهدر سلطان القانون ومرغت وجوه القضاة الذين لم يقولوا «أمين» في التراب.

(١٦/٦ ز) - الاستيلاء على السلطة الرابعة

وبإخضاع القضاء وإهدار سلطان القانون، وضع الزعيم السلطات الثلاث تحت مقعده: السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية، وتحققت له بذلك الوحدة المطلقة، بات هو الدولة، وهو الشعب، وهو الحكومة، وهو القانون. وبقيت «السلطة الرابعة»، كما تسمى أحياناً على سبيل التشاعر، أي الصحافة وغيرها من وسائط الاعلام وأدوات صنع «الرأي» والتعظيم والتضليل وهتك العقل. ولقد كانت النظم الفاشية والنازية في أوروبا سبقة الى الوعي بأهمية تلك الوسائط والأدوات. فالفاشية والنازية وكل نظم الحكم الاستبدادي المطلق لا سبيل الى أن تقوم لها قائمة الا بخلق عالم من الوهم يخضع الشعب فيه ويظل واقعة تحت وطأة حملة لا تهدأ من الفخوة والتضليل والكذب واستشارة أخط النوازع وأقربها الى الغرائز الحيوانية. فمهما كان النظام من النظم ضارياً وقوياً عسكرياً ومسلحاً بأجهزته الامنية، لا سبيل له الى البقاء والاستمرار الا بتحويل جماهير الشعب وكل السكان في الواقع الى قطعان شبه منومة مغناطيسياً شبه مخدرة بجبرعات متلاحقة من الكذب والفخوة والتضليل تضخها وسائط الاعلام في عقولها ليل نهار بلا انقطاع. وكما قلنا قبلاً، واصل النظام تلك العملية - بحكم الاندفاع الذاتي ربما، وبحكم الصيرة والارتباك والتخبط أيضاً - في عفوان مذبحة ١٩٦٧، وبدلاً من أن تعلن الحقائق ولو على دفعات، تساقطت طائرات العدو كالذباب، على موجات الاثر.

لهذا كان من المتعين على «الثورة» أن تستولي على «السلطة الرابعة». وكانت الصحافة ما زالت حتى ذلك الوقت ملكاً لأصحابها حرة في تصرفاتها وتوجهاتها بعد أن ألغيت الرقابة تماماً بعد سنة ١٩٥٦ (اطمئناناً الى ما حققه اندحار مخطط العدوان الثلاثي من شعبية فائقة للزعيم). لكنه لم يكن مرضياً لطبيعة النظام أن تتفرد بعض الصحف باتجاهات لا تسير رغبة قيادة الثورة في «تغيير المجتمع». وكان الوضع مثيراً للدهشة فعلاً. فكل أجهزة الدولة تعرضت للتطهير مع بداية الثورة، حتى الجيش نفسه، وأخرج الذين أحاطت بهم الشبهات أو اعتبروا في موقف عداء (من الثورة). لكن الصحافة ظلت ملكاً لمن كانوا يملكونها قبل الثورة، فلن تحدث مصادرة ولا تأميم خارج نطاق قانون الاصلاح الزراعي.. غير أن قيادة الثورة تريد أن تشق طريقاً خاصاً، وأجهزة الاعلام والصحافة هي هدفيتها الرئيسية.. وكانت الصحافة المصرية التي تعتبر من «أجهزة الدعاية» (!) شديدة التأثير في العالم العربي قد ظلت بعيداً عن التجاوب الحقيقي الفعال مع «أفكار الثورة المتوجهة» (!)، خاصة وأن الرقابة كانت قد ألغيت تماماً عام ١٩٥٦.. لذلك لم تكفث الثورة بما أصدرته من صحف ومجلات أسبوعية وشهرية^(١)، فتقرر تنظيم

(*) أصدرت الثورة عدداً من الصحف والمجلات وضعت رئاستها وتحريرها في أيدي الضباط الذين ظهر نبوغهم الصحفي وتفتحهم الثقافي فجأة: «الشعب»، التي ضمت فيما بعد الى «الجمهورية» - تولى رئاستها صلاح سالم، و«المساء» رأس تحريرها خالد محي الدين و«الجمهورية»، تشرفت برئاسة أنور السادات لها. وبذلك «الاشتغال بالصحافة»، التي تسار السادات بمسار بنيتو موسوليني، الذي عمل هو الآخر صحفياً قبل أن يستولي على إيطاليا ديكتاتوراً، وبعد السادات، تولى «الجمهورية» برعايته الصاغ محسن عبد الخالق، ثم القائمقام عبد الرؤوف ذافع، ثم الصاغ صلاح سالم.

ومن المجلات، أصدرت «الثورة» مجلة «التحرير». وتشرفت برئاسة السيد الأستاذ الدكتور ثروت عكاشة، ومن بعده - بعد ضمها الى دار الجمهورية - أنور السادات. كما صدرت مجلة «الثورة»، لتكون لسان حال منظمات الضباط، ورأس تحريرها الصاغ وحيد الدين جودة رمضان. كما أصدرت «بنيان الوطن»، ورأسها الضابط أمين شاكر، و«الفجر» ورأسها الضابط أحمد حمروش.

ويقول حمروش أن بكل الصحف والمجلات التي صدرت عن الحكومة رأسها عسكريون، وأن «العسكريين تولوا المراكز الحساسة في توجيه الرأي العام، لأن جمال عبد الناصر، بحرص دائماً على وضع العسكريين في رئاسة مجالس إدارات الصحف ورئاسة تحريرها. وربما خطر لدارس جاد لتطور الصحافة في مصر أن يعد بحثاً أكاديمياً عن الدور الذي لعبه العسكريين في تدمير الصحافة في مصر، والمنجزات التي حققوها في إفساد العقل المصري وتشويه رؤية السادة المواطنين لا ظل يحدث لهم والعزبة التي اقتنوا فيها قطعاناً.

الصحافة في سبتمبر/أيلول ١٩٦٠، أي تملكها للاتحاد القومي وإعطائه «سلطة الإشراف عليها»^(١)، وكان ذلك من مؤشرات التأميم المبكرة مثل بنك مصر الذي أمم أيضاً هو والبنك الأهلي في ١١ فبراير/شباط (١٩٦٠)^(٢).

والغريب أن حمروش الذي أصر في كل تأريخه لـ «الثورة» على أن يندب «غياب الأيديولوجية والافتقار إلى الفكر، والذي وصف المرحلة التي «أمت» فيها الصحافة بأنها «اتسمت بعدم توافر الوضوح لشيء، وغلبة الحيرة على كل شيء، واختلاط الأمور الفرعية بالأمور الرئيسية، وغيبة الوعي بصراع القوى الاجتماعية»^(٣) يجد من الممكن الحكمي عن «أفكار الثورة المتهوجة» التي قصرت الصحافة دون التجاوب معها، ثم وضع «تأميم» الصحافة على قدم مساواة مع تأميم بنك مصر والبنك الأهلي.

وكانت الأسباب التي تعللت بها «الثورة» في عملية «تنظيم الصحافة» متعددة ومتضاربة. فعيد الناصر عقد اجتماعاً لرؤساء تحرير الصحف وانتقد الصحافة بشدة لأنها «دأبت على نشر أخبار الطبقة البورجوازية في نوادي القاهرة وانصرفت عن نشر أخبار الفلاحين والكادحين». وكانت المجلات - ككل مجلات العالم، والمجلات المصرية والعربية الآن - تنشر صفحة «اجتماعيات». ولم يكن لـ «الفلاحين والكادحين» أي دور أو تواجد سياسي أو اجتماعي في ظل «الثورة» يجعلهم مادة إخبارية. فوق أن الصحف والمجلات التي اهتمت بأخبار «الكادحين» و«الفلاحين»، من زاوية يسارية أغلقت وصودرت. وبذلك بدا واضحاً لما كان قد بقي دون إغلاق أو مصادرة من الصحف والمجلات أن أخبار الفلاحين والكادحين هذه خطيرة للغاية، فتجنبها رؤساء التحرير اتقاء لارتكاب خطأ ما أو اغضاب أحد من «السادة المسؤولين». لكن ذلك لم يدخل في حساب الزعيم الذي كان قد قرر «تأميم» الصحافة ونقل ملكيتها إلى «الشعب» أي إليه هو، لهذا السبب الوحيد: «أن بلدنا هي كفر البطيخ. وإلى عايز يكتب عن بلدنا يروح هناك ويشوف الناس اللي لابسين برانيت قش الأرض طول النهار علشان يعيشوا. كنت أفضل بدلا من الكلام اللي من هذا النوع عن السيدات أن يكتب عن العاملات فقط. فيه عاملات طلعلوا ياكلوا عيش بعرق جبينهم ويكافحوا بشجاعة وشرف».

ونظراً لعدم اهتمام الصحافة بكفر البطيخ والعاملات اللواتي خرجن ليأكلن عيشاً بعرق جبينهن ويكافحن بشجاعة وشرف، شكلت مجلس إدارات جديدة للصحف بعد «نقل ملكيتها إلى الشعب». وعين محمد حسنين هيكل رئيساً لمؤسسة الأهرام، ومؤسسة دار الهلال بعد ضمها إلى مؤسسة الأهرام، وتولى رئاسة مؤسسة أخبار اليوم. وتولى منصب العضو المنتدب للمؤسسات الصحفية ضباط: القائمقام عبد الرؤوف نافع في دار الهلال، ويوسف السباعي في روز اليوسف. وكانت روز اليوسف هي التي فجرت تحت عرش الملك قضية الأسلحة الفاسدة، فلم تكن من «صحف العهد البائد»، بل كانت - على طول تاريخها - متصفة بطول اللسان والجرأة وعدم المهادنة في نقد السلطة، لكنها - كما يقول أحمد حمروش - كانت داراً صحفية «لا يمكن» يرائها السياسية وأسلوبها الصحفي المميز بالنقد أن تكون تابعة «للزعيم والنظام في سكون»^(٤). وحمروش على حق. فالمعيار الجوهري كان «التبعية في سكون». وينقل ملكية الصحافة إلى «الشعب» وتمليكها للزعيم ووضع الضباط على رأس إداراتها وتحريكها، أمت «الثورة» السلطة الرابعة، كما أمت السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، وبات كل شيء في يد الزعيم، وباتت إرادة الزعيم القانون المطلق لكل مصر. «وكان الجميع قد باتوا ينظرون إلى جمال عبد الناصر نظرتهن إلى الزعيم الذي أصبحت المسافة بينه وبينهم شاسعة»^(٥). فالبعد بينه وبين الجميع كان قد أصبح كالمسافة ما بين السماء، حيث الإله الواحد الأحد الذي لا مشيئة إلا مشيئته ولا كلمة إلا كلمته، وبين الأرض، حيث المخلوقات الفانية التي تاتمر بأمره وتسسلم لمشيئته ولا تطلب إلا عدم إثارة غضبه.

ولقد كانت مشكلة «حرية الصحافة» دائماً مشكلة بالغة الأهمية بالنسبة لأي زعيم واحد أحد. فالزعيم يتطلب من رعيته، كيما تكتمل زعامته وتحقق، أن تكون به كتلة هلامية مدمجة في بعضها البعض، متضبطة أنضباطاً عسكرياً صارماً، ومطيعه. لأن الزعيم لا وقت لديه يضيعه على محاولة الاستجابة لما تمليه اختلافات المصالح بين الحكوميين، والأهم من ذلك أنه لا فكر لديه ولا أيديولوجية يتعامل بها مع تلك

المصالح. «وكان جمال عبد الناصر يعتمد على «تأييد الشعب» (على انضباط الشعب) كما يعتمد على (انضباط) الجيش. ولم يجد في ذلك تناقضاً. فالجيش طمّح بين يديه، والشعب مؤمن به (مطيع له). ولقد كان بوسع جمال عبد الناصر في هذه المرحلة أن يفتح الطريق أمام القوى الوطنية والديموقراطية، وأن يبني أسس النظام على حريات تؤمّن مستقبله، وكان متاحاً له أن يستوعب الطبقات المختلفة في جبهة وطنية (موحدة) بعد الاعتراف بكياناتها المستقلة على غير الأسس الحزبية القديمة. كان (الزعيم) قادراً خلال هذه المرحلة على تجميع القوى مختلفة الاتجاهات والمواقع السياسية والاجتماعية والطبقية، وله في ذلك تجربة ناجحة هي قيادته لتنظيم الضباط الأحرار وهم من اتجاهات سياسية واجتماعية مختلفة. لكنه أثر أن يطور المجتمع بأجهزته الخاصة وشعبيته الهائلة.. وقد وصل (الزعيم) إلى براعة تكتيكية في مواجهة المشاكل والمواقف اليومية، لكنه لم يحدد بعد خطأ استراتيجياً، ولم يضع برنامجاً نظرياً.. والموقف الداخلي في المجتمع ليس مستقراً بما يفرض أيديولوجية معينة، والقيادة (الزعيم) في حركتها اليومية تختار الطريق البسيط (الأسهل والأيسر) ولا تعتبر غياب الأيديولوجية قضية رئيسية»^(٣٠).

وذلك - تحديداً - هو ما حدث لهتلر عندما استولى على السلطة وبدأ يفكر في تنظيم ألمانيا. فالتاريخ يوقفنا على أن ذلك الزعيم اعتبر الدولة أداة للسلطة من أهم خواصها خواص «الانضباط، والوحدة، والتضحية» وأن المثال الذي وضعه نصب عينيه لتنظيمها كان تجييشها، أي تحويلها إلى فيالق يحكمها الانضباط العسكري.

وتبعاً لرؤية هتلر، تمثل ضعف الديمقراطية في أنها تترك اتخاذ القرارات للأغلبية المجهولة المهمة، وتتجنب بذلك مسؤولية اتخاذ من بالسلطة للقرارات الصعبة أو التي لا تتقبلها الجماهير. وتبعاً لتلك الرؤية، مثل نظام تعدد الأحزاب وتمتكت حرية الصحافة وحرية المناقشة أخطر العوامل التي أدت إلى استنزاف وحدة الأمة في أي بلد أخذ بالنظام الديمقراطي. وقد وصف هتلر عملية مناقشة الآراء والقرارات بأنها عملية لا نتيجة لها إلا التكاثر والتحات. وعلى هذا الأساس، كان قوله لمنظمات الشباب الهتلري «يجب علينا أن نتعلم هذا الدرس، وهو أننا يجب أن تسودنا إرادة واحدة، يجب علينا أن نندمج كلها في وحدة واحدة، ويجب أن ينتظمنا جميعاً انضباط واحد، ويجب أن تملأنا طاعة واحدة وخضوع واحد، لأننا، كأفراد، نعلو علينا الأمة»^(٣١).

وقد كتب أكبر رجال القانون في ألمانيا النازية، الدكتور هانز فرانك، قاضياً: «أن دستورنا هو إرادة الفويسر (الزعيم)». وفي ظل ذلك المفهوم، استمتع هتلر بقدر من السلطة الفردية المتطرفة فاق أي شيء حازه نابوليون، أو ستالين، أو موسوليني، نظراً لأنه عني بالآسح بظهور أو بقاء أي مؤسسة يمكن أن تشكل - عند أي طارئ - حجراً على سلطته. غير أن هتلر عني دائماً، في الوقت، نفسه بالاصرار على أن سلطته نبعث من الشعب. وبذلك الاصرار حكم ألمانيا بديكتاتورية «شعبية» قائمة على الاستفتاء باعتبار ذلك الاستفتاء منهجاً ديموقراطياً أصيلاً. وقد اصرر هتلر دائماً على أن الرايخ الثالث امتاز بذلك على ألمانيا الامبراطورية: «وفي ذلك العهد (النايذ) لم يكن لنا قنادوا ألمانيا أية جذور شعبية، اذا كانت الدولة دولة طبقية»^(٣٢) والمشاهداته عني، بعد كل خبطة من خطبات سياسته الخارجية باخضاع ما كان قد اتخذه من اجراءات وما أقدم عليه من تصرفات «لحكم الشعب» في استفتاء. وفي الحملة الانتخابية التي أعقبت الغاء معاهدة لوكارنو وإعادة احتلال الراينلاند، أعلن هتلر:

«أن الرماح في ألمانيا لا تزهق الشعب. فهنا تقوم الحكومة على دعامة الثقة الكاملة التي يوليها إياها الشعب كله. وأنا (كزعيم) حريص على ما فيه خير الشعب الألماني. ولقد ظلت اعمل طوال خمسة عشر عاماً وأصعد إلى السلطة مع هذه الحركة. فانا لم يفرضني احد على الشعب. فانا من الشعب، وقد ظهرت من قلب الشعب، وظلت في الشعب، وإلى الشعب اعود. ومصدر فخري اني لا اجد رجل دولة في العالم كله يستطيع ان يدعي لنفسه حقاً حقاً اعظم من حقني في ان يعلن ما اعلنه انا من اني ممثل لشعبي»^(٣٣).

ويعلق الآن بولوك على هذا الكلام بقوله: «أن مثل هذا الكلام يمكن أن يبدو كمبالغة، الا أنه من الواضح أن هتلر كان يشعر - وكان لديه ما يبرر ذلك الشعور - بأنه بالرغم من الجستابو ومعسكرات الاعتقال كان زعيماً قامت سلطته على شعبية هائلة ودعم شعبي حاول الكثيرون انكاره، وما زالوا ينكرون»^(٣٤).

والى اليوم، ما زال كثيرون مصريين، فيما يخص عبد الناصر، لا على انكار شعبيته، بل على تأكيدها وعلى القول، كما قال حمروش، أن عبد الناصر اختار أن يفعل كل شيء بنفسه، وبطريقته الخاصة التي تمخضت «عن اشتراكية مستعارة للتغيير الداخلي»^(٣٦) وبأجهزته الخاصة (= الجستابو ومعسكرات الاعتقال والقرارات الجمهورية ومجلس القمة وأخصاء القضاء وامتلاك الصحافة ووسائل الاعلام) معتمداً على «شعبيته الهائلة».

(١٦/٦ ح) - تعليق مصر للمصريين كغنيمة حرب

وإن كان هتلر، اعتماداً على شعبيته، قد عمل على «تجيش» الشعب الألماني وجعل الطاعة والانضباط والتضحية فضائله العليا، فإن الذي حدث في ظل «الثورة» في مصر كان العكس. ففي الوقت الذي ظل الزعيم يؤكد فيه على أن سلطته مستمدة من تأييد الشعب له، استبعد الشعب تماماً من العملية السياسية، وفي محل ممارسة الشعب لحقوقه وسلطاته، وضع له أسماء «الشيخ عاشر» بـ «مصر مجلس شعب»^(٣٧)، وما قاده أنور السادات يوم ٢٩ مايو/أيار ١٩٦٧ كالخراف من القصر العيني إلى قصر القبة لإعطاء تفويض وصك على بياض للزعيم ليفعل بمصر ما تراه له، واختلق وهم مشاركة «الشعب» في الحياة السياسية عن طريق الاتحاد القومي والاتحاد الاشتراكي وكل تلك التنظيمات «الواجهة»، وهو وهم عمقته ورسخته عمالة «المتزمنين» من «المثقفين» وأكلة العيش من الصحفيين. وبينما «الشعب» الذي بنى الزعيم وحدانيته على طاعته وخضوعه يركل خارجاً بأصرار، وجد الزعيم أن «الجيش ظل مؤسسته الرئيسية، رغم انتصاراته الشعبية، ورغم أنه كان قد بدأ يخلع، مع زملائه، ملابسهم العسكرية بعد انتهاء فترة الانتقال»^(٣٨).

وجنباً إلى جنب مع دبابات الجيش ومدافعه الرشاشة ومصالح ضباطه، أحاط الزعيم نفسه، زيادة في تأمين موقعه في مواجهة شعب مستسلم خاضع، بالأجهزة والاعتقال. «كان الاعتقال بلا تحقيق، بمجرد أمر اداري بسيط كاد من فرط تكراره (يصبح طريقة حياة). وأجهزة الأمن - ابتداء من ٢٣ يوليو/تموز - بدأت تنمو وتزدهر.. ومنذ اللحظة الأولى، قدم الأميركيون خبرتهم ومساعداتهم لتنظيم المخابرات بعد أن كانت في عهد الملك محدودة الأثر محصورة في البوليس السياسي.. فقبل ٢٣ يوليو/تموز، لم يكن هناك جهاز أمن يعرف باسم المخابرات العامة، وكان عدد ضباط المخابرات الحربية في الجيش ١٥ ضابطاً فقط، أما عدد ضباط القسم المخصص بالبوليس السياسي فلم يكن يتجاوز ٢٤ ضابطاً (من الشرطة). وقد استعان زكريا محي الدين بعدد من الخبراء الألمان (وكانوا من بقايا العهد الهتلري) إلى جانب (خبراء) وكالة المخابرات المركزية الأميركية.. وفي سنة ١٩٥٥، تحول ضباط المخابرات العامة إلى مدنيين، وأنشئ في نفس العام «المعهد الاستراتيجي» بجوار برج القاهرة الذي دفعت وكالة المخابرات المركزية الأميركية ٣ ملايين دولار ثمن انشائه. وكانت تدرّس في «المعهد الاستراتيجي» محاضرات وكالة المخابرات المركزية عن طريق شركة بوز ألف وهاميلتون، لضباط المخابرات والمباحث وضباط أمن السوريات وبعض أعضاء السلك الدبلوماسي بوزارة الخارجية، وذلك حسب رواية فريد طولان مدير المعهد في ذلك الوقت.

وقد كان النموذج الأمريكي هو المثال الذي تهدى به أجهزة المباحث والمخابرات في ذلك الوقت (منتصف الخمسينات)، وقد تسربت أجهزة المخابرات الأميركية إلى بعض ضباط هذه الإدارات (كيف تتسرب؟ وهي التي تتصاهرم وتدرهم؟ - لا يقول)... وقد حدث «التسرب الأمريكي رغم أن وزارة الداخلية لم تحتفظ في المباحث العامة سوى بأربعة ضباط فقط من رجال البوليس السياسي السابقين، ورغم أن العسكريين فرضوا إشرافهم على وزارة الداخلية منذ الأيام الأولى (لاستيلاء «الثورة» على الحكم) بل وتولاها جمال عبد الناصر نفسه إثر إعلان الجمهورية في ١٨ يونيو/حزيران ١٩٥٢.. وكان جمال عبد الناصر يعتقد على أجهزة الأمن (رغم أنه) كان يشك في موفقتها وإخلاصها للثورة بل ويشك في احتمال وجود صلة بين بعض ضباطها وأجهزة المخابرات الأجنبية. وقد كانت تلك الشكوك تعيش في نفسه وتتمسك مع الوقت، ولعل هذا هو الذي دفعه إلى الموافقة على تعدد أجهزة الأمن والمخابرات بقيادات مختلفة على أن تصب كلغة معلوماتها في النهاية عنده وحده، بل أنه أنشأ في مكتبه فيما بعد جهازاً خاصاً للمخابرات والعمليات والاتصالات الخاصة. كان يشرف عليه سكرتيره الخاص للمعلومات سامي شرف دون أي تبعية لأي جهاز آخر من أجهزة الأمن»^(٣٩).

والذي يحكي هذا كله كان من ضباط النظم ومن كبار المسؤولين فيه عن بعض أوجه الحياة الثقافية

والصحفية في مصر. وهو يحكي بأمانة، ويروي ما حدث (أو على الأرجح بعض ما وجد من الممكن أن يقول أنه كان يعلم أنه كان يحدث في مصر ولمصر) لكنه في نفس الوقت: (١) لا يتوقف ليستساأل تساؤلات تفرض نفسها قرضاً، و(٢) يعتمد مضطراً الى الترميز واختلاق الأعداء وفي بعض المواضع الى إرباك الصورة.

وفيما يخص التساؤلات، يبرز بالقدر الأكبر هذا التساؤل: فيم كان اهتمام وكالة المخابرات المركزية الأميركية بتبني عملية إيجاد أجهزة مخابرات لصر الى الحد الذي جعلها تتبرع بثلاثة ملايين من الدولارات لبناء برج اتصالات (برج القاهرة) وتبعث بخبرائها تحت ساتر شركة مدنية أميركية للقاء المحاضرات على ضياع تشكل منهم أجهزة النظام؟ هل يمكن الادعاء بأن وكالة المخابرات المركزية الأميركية كانت تفعل كل ذلك لتزويد القوات المسلحة المصرية والنظام الحاكم في مصر بإمكانية القيام بنشاط المخابرات العسكرية على العدو، إسرائيل؟ لا نطن أحداً مهما بلغت به الصفاقة سيجد بوسعه الادعاء بشيء كهذا. وما دامت تلك الاستخبارات لن تكون على العدو الخارجي، فعلى من كانت؟ الرد بغير حاجة الى كثير لاف ولا دوران: على «الشعب»، على المصريين، على قطعان العزبة. فحقيقة أن النظام استمتع بـ «شعبية الزعيم الهائلة» لدى المصريين، واستفاد - ككل من حكم مصر - بخنوع المصريين التقليدي للسلطة وميلهم الى تأليه الحاكم. الا أن «الزعيم» كان بطبيعته شكاكاً لا يطمئن الى أحد، والنظم بطبيعتها تعرف - حتى وإن استنامت القطعان - أن ما تفعله بتلك القطعان قد يجعلها تحزن في النهاية وتتمرد. ولهذا كان لا بد للنظام، وللزعيم، وللمخابرات المركزية الأميركية، من «تأمين» استمرار الوضع القائم الذي كانت الولايات المتحدة قد تقبلته وراحت عليه، عن طريق تزويد النظام والزعيم بسلاح «ارهاب الدولة»، الأجهزة.

أما فيما يخص الترميز واختلاق الأعداء وتعهد إرباك الصورة، فالكاتب يعتمد الى افهامنا بأن الزعيم قبل بوجود الأجهزة على مضض، باعتبارها «شراً لا بد منه»، وأنه ظل يشك فيها وتتعاظم شكوكه الى الحد الذي جعله يكثر منها حتى تتجسس على بعضها مثلما تتجسس على الزعية و «نصب كافة مملوماتها» (حصول كل ذلك التجسس المتبادل والتجسس الشامل على «الشعب» عنده وحده، وفي النهاية لم يجد بداً من خلق نظام تجسس مركب لم يكتف فيه بالأجهزة التي دربتها له المخابرات الأميركية بل أنشأ جهازاً للتجسس خاصاً بـ «رئاسة الجمهورية». ويقول الكاتب بعد ذلك أن «عدم ثقة عبد الناصر الكاملة في تلك الأجهزة خلقت ازدواجية متكررة وكبدت الدولة تكاليف باهظة، ويضيف أنه بالرغم من «إيمان عبد الناصر واعتقاده بأن أجهزة الأمن لم تسر في خط متوافق مع أفكاره»، وبالرغم من أنه كان يقول سالخراً - حسب رواية أحمد أنور وحسين عرفه - لولا أنني رئيس الجمهورية وقلت كذا أو كيت لكانت المباحث وضعتني في السجن»، فإنه لم يبذل، مع ذلك، جهداً إيجابياً لـ «تسييس» أجهزة الأمن، بل تركها تنمو وتزدهر ويتسع نفوذها بـ «إيديولوجيتها» (!) الجامدة المتخلفة (الفاشية؟) ووسائلها الوحشية وأطامعها الذاتية.. فقد أخذ نفوذ أجهزة الأمن المختلفة ينمو ويستشري (حتى) في الجيش حيث أصبح الضباط مطاردين بعناصر منهم (زملاء لهم) منيئة في صفوفهم، تدفع الجميع الى الحذر والحرص ثم إثارة السلبية والبعد عن السياسة.. وكان تنظيم الضباط الأحرار قد انتهى تماماً، وانفضت الرابطة التنظيمية لأعضاء مجلس القيادة (انتهت محاولة «القيادة الجماعية») وأصبحوا أفراداً.. وأصبح جمال عبد الناصر هو القوة الوحيدة القادرة على إعطائهم فرص العمل التي يراها مناسبة لهم سواء في الوزارة أو خارجها»^(٣).

وجنباً الى جنب مع ممارسات ارهاب الدولة عن طريق «الأجهزة»، استخدم النظام بكفاءة أسلوب تحويل العدوان، موجهاً نوازع العدوان التي كان من المحتم أن تنفجر في قلوب القطعان وأدمغتها - برغم كل ما مارسه الاذاعة والصحافة ووسائل الترفيه من عمليات الترويض والتخدير وإغراق «السادة المواطنين» في عالم موهوم - بفعل الاحباط والحسد الاجتماعي والهوة المتعاطفة بين الفقر الطاحن للكثرة والثراء الفاحش للقلّة، بعيداً عن النظام والزعيم وفيالق المنتفعين بالنظام المترشحين من «الولاء» للزعيم. وفي هذا التحويل للعدوان، استخدمت بإلحاح شعارات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ودعاوي

«الإصلاح»، واستثمرت كراهيات الأكثرية تجاه «القوى المعادية للثورة» التي عملت على إحباط وتخريب جهود «الثورة» لتحقيق العدالة الاجتماعية» وتنفيذ «التحول الاشتراكي» لصالح الشعب. وحددت تلك القوى بالاقطاع، والرجعية، والبورجوازية، وعملاء الاستعمار، وبطبيعة الحال، «العدو الغادر»، والامبريالية والاستعمار، ومجتمع النصف في المائة.

وبوضع كل تلك القوى المعادية كالفيلان مصطفة في طريق «الشعب الكادح»، توصل النظام الى تحويل العدوان صوب كل الأعداء الأشرار الذين تهددوا ما كانت «الثورة» قد حققتها من مكاسب لـ «جماهير الشعب». وذلك الأسلوب عينه متبع ومجرب في «تهدئة» (pacification) الشعوب المحكومة حكماً يستبعدا من العملية السياسية ويضعها موضع «الرعية» التي تتلقى التعليمات من القمة وتنفذها بغير مناقشة وبغير نظر فيما اذا كانت تلك التعليمات محققة لمصالحها أم مؤدية الى الحاق افظع الضرر بها. وفي هذا السياق من تحويل العدوان كان الموقف الاساسي للنظام من اسرائيل، التي سميت دائماً بـ «العدو الغادر»، والصراع العربي الاسرائيلي الذي لم يحاول أحد أن يشرح لـ «الجماهير» أبعاده الحقيقية أو يوقفهم - رغم التصايح من حين الى حين وحسب الظروف بالشعارات المعادية لـ «أميركا» واطلاق بعض القطعان من الحظائر للتصايح في الشوارع «والأمريكان، يا رئيس، ولا يهفوك يا رئيس» - على ارتباطه العميق المميت بكيان الأمة الأميركية والتركيبة السياسية للمؤسسة الحاكمة الأميركية. ونتيجة لذلك، ظل هناك ذلك «الغريب العجيب» الذي يشير اليه هذا الباحث العربي:

«والغريب العجيب، والذي لا يفهمه ابن الشارع العربي، هو هذا «التعامي» العربي، أو هذه «الغفلة» العربية عن الحقائق التاريخية والسياسية التي تحتويها طبيعة العلاقة الاستراتيجية الأميركية الاسرائيلية.. وطريقة التعايش العربي مع هذه الحقائق، وتحويلها من حقائق سلبية - من وجهة النظر العربية - الى حقائق حيادية، ومن ثم ايجابية «في صالح» القضية العربية. ولقد طرح شعار «تحييد» أميركا في الستينات كشعار عربي، خاصة بعد حرب يونيو/حزيران ١٩٦٧. ولكن هذا «التحييد» لم يتحقق حتى الآن، لأن مضمون الشعار كان مضموناً سياسياً عاطفياً، أكثر من كونه مضموناً سياسياً علمياً عقلانياً. فـ «التحييد» الذي طرح في الستينات كان خالياً من أي خطة أو تخطيط استراتيجي عربي موحد. فلم يتعد شعار «التحييد» أن يكون شعاراً رومانسياً، أدواته «الرجاء»، و«المناشدة»، و«التوصية»، و«الطلب»، أكثر من أن يكون خطة عربية موحدة تنتم بالواقعية السياسية، والعقلانية السياسية، والعبرة التاريخية»^(٨٠).

وقد قال عبد الناصر في خطبه أنه «لم يدرك أن اسرائيل مسألة حيوية للدول الغربية (!) إلا قبل ذهابه الى مؤتمر باندونج (ابريل ١٩٥٥) ولم يدرك قبل ذلك المؤتمر أن الغرب يريد حماية اسرائيل قبل كل شيء»^(٨١).

وفيما يخص «أميركا»، قال ان العرب راغبون في اقامة علاقات المودة معها، لكنهم ينتظرون أن يعاملوا نفس المعاملة التي تحظى بها اسرائيل (!) وأكد «للامريكان» ان العلاقات بين مصر وأميركا لن تتحسن حتى توقف أميركا انحيازها الى اسرائيل، وأنه «لن يجدي في ذلك أن نبدي النوايا الطيبة من ناحيتنا أو من ناحيتكم، وإنما الحقائق العملية هي وحدها التي يعتد بها»^(٨٢). وفي نفس الوقت، «ربط عبد الناصر بين الصهيونية والشيوعية. فالاستعمار واحد بصرف النظر عن مصدره، من الغرب أو من الشرق. وقد ظهر ذلك الربط بين الصهيونية والشيوعية في أوج معركته مع الشيوعيين سنة ١٩٥٤ في مصر، وسنة ١٩٥٩ في مصر والعراق. فالشيوعيين، في رأي عبد الناصر أكبر عون للصهيونية، كما أن الصهيونية تعمل على ايجاد تنظيمات شيوعية تخدع الناس تحت بعض الأسماء الخالية البراقة مثل الحرية والديموقراطية وتخدر الناس بكلام معسول عن المساواة ورفق مستوى العامل والفلاح والأخذ بيد الفقير.. وهم (الشيوعيون المصريون) يثيرون بعض الشعب وينسبونون الى الشعب باسم الشيوعية وهم في الحقيقة جماعة صهيونية قامت بعمل حرائق في بعض المدن والمنشآت الوطنية»^(٨٣).

فالزعيم، وقد اشتبك مع الشيوعيين في معركة لتأمين وحدانية زعامته، مماثلة للمعركة التي اشتبك فيها

مع الاخوان لتأمين تلك الوجدانية وابعاد أي شريك عن جباية السلطة المطلقة، قد أسقط صراعه المحلي الداخلي على الغزوة الاستيطانية اليهودية للعالم العربي والشرق الأوسط كله بدءاً بفلسطين، منصة القفز الى ما بعدها. وفي نفس الوقت، ظل «يغري» أمريكا التي أعلن مؤسسوها منذ ظهرت الى الوجود بأنهم «اسرائيل هذا الزمان وشعب الله المختار الجديد»^(١) بأن تقيم علاقات مودة وإخاء مع المصريين والعرب وتعاملهم نفس المعاملة التي تحظى بها اسرائيل، غير مدرك أن اسرائيل لا «تحظى» بمعاملة مميزة أو غير مميزة من «أمريكا»، بل انها (اسرائيل) جزء من لحم «أمريكا» الحي، وفي الوعي القومي الأمريكي تنتمه واستكمال المشروع الأمريكي الذي بدأ بالغزوة الاستيطانية للقارة الأمريكية وأبادة سكانها الأصليين، واتخذ تحققة الأعلى وذروته باقلمة ملك اسرائيل القديمة على أرض الميعاد، فلسطين لتكون بداية التنفيذ الحرفي لميثاق الآله وتعهداته لابراهيم ويعقوب واسحق باعطاء «شعبه المختار» كل الأرض من النيل الى الفرات كما هو مصور بالنحت البارز على حيطان الكنيست.

فكل ما يعني الزعيم هنا، في هذا «التنظير الفلسفي» عن الصهيونية والشيوعية، وهو الذي قال انه لم «يدرك أن اسرائيل مسألة حيوية بالنسبة للدول الغربية» أي الولايات المتحدة وتوابعها، أن يوسع نطاق تحويل العدوان ليضم من كان مشتبكاً معهم في صراع لتأمين وحدانية زعامته، أي الشيوعيين. فاسرائيل ظلت، من البداية الى النهاية، ورقة مريحة في يد النظام يلعبها على أي وجه رأى أنه توام مع مصالحه ومنطلقاته في أي مرحلة يعينها. وقد قيل دائماً أن «فلسطين ظلت الشاغل الأول والهم المقيم» للزعيم. وهذا حقيقي، ولكن كنصف حقيقة فقط. فالنظام كله، ابتداء من الزعيم الى أصغر المروجين الصحفيين والمتقنين له، لم يكف لحظة عن ذكر فلسطين. غير أن فلسطين هذه ظلت العذر لكل إجراءات الطوارئ، وكل أنواع العنف واعداد الحريات حيث لا «يلع صوت على صوت المعركة»، كما قال الزعيم في وقت ما من أوقات الاستخدام المفيد لتلك الورقة الفلسطينية، وظلت تنتقل على رقعة شعارات النظام، وتنقل معها بطبيعة الحال اسرائيل، من مكانة الى مكانة تبعاً لمتطلبات اللحظة وضرورات المرحلة. فبعد هزيمة ١٩٦٧ الماحقة، استخدم «الصراع العربي الاسرائيلي» كبرهنة على: (١) أن في مصر «ثورة»، بل و«ثورة اشتراكية».. (٢) أن تلك «الثورة الاشتراكية» في مصر بلغت حداً جعلها تشكل خطراً على العدو الغادر، و(٣) أن قيام العدو الغادر المتحالف مع الامبريالية والاستعمار بـ «عدوان» ١٩٦٧ كان لضرب تلك الثورة الاشتراكية واجهاضها، و(٤) تبعاً لذلك تكون كل العواقب السخيمة (أو ما اسمي بـ «آثار العدوان») التي ترتبت على اندفاع الزعيم حرصاً على زعامته الى شرك يونيو/حزيران ١٩٦٧، عواقب لم تترتب على ترك الزعيم نفسه يستدرج الى الشرك، بل حتمية تاريخية تمثلت في ضرورة قيام العدو الغادر بضرب «الثورة الاشتراكية» في مصر لحساب الامبريالية والاستعمار، و(٥) تأسيساً على ذلك يكون الشعب، لا الزعيم، هو الذي استهدفت الضربة، وتكون «آثار العدوان» هي الثمن الذي تعين على الشعب الباسل أن يدفعه ثمناً لـ «ثورته الاشتراكية المجيدة».

وقد قال عبد الناصر ذلك تحديداً في خطاب القاءه بجامعة القاهرة يوم ٢٣ يوليو/تموز ١٩٦٧، بعد أسابيع من كارتة يونيو/حزيران من ذلك العام، وأوضح فيه أننا «إذا سألنا أنفسنا ايه كان القصد الحقيقي لعملية العدوان المرتبة التي تعرضنا لها أخيراً، إذا سألنا أنفسنا هذا السؤال، الرد يكون أن القصد الحقيقي كان القضاء على الثورة الاشتراكية الموجودة في مصر». وبعد أن شرح الزعيم لمستمعيه في الجامعة أبعاد ذلك المخطط الشيطاني لضرب «الثورة الاشتراكية» وحرمان الشعب المصري الباسل المناضل من مكاسبها الثورية الكبرى، أكد لسامعيه أن هدف المصريين المباشر، تأسيساً على ذلك، «لا ينبغي أن يكون إزالة آثار العدوان فحسب، بل وينبغي أن يكون أيضاً حماية نظامنا الثوري (الابقاء على النظام) وتعميق نظامنا الثوري (المزيد من الايمان بالزعيم والتسليم بمسئليته)».

ويفسر أحد المنظرين ذلك بقوله (الذي جاء كاشفاً عن غير قصد منه لعملية استخدام «الفيضان» المختلفة في تحويل العدوان:

(*) ارجع في ذلك إلى دراستنا عن البعد الأمريكي للمشروع الصهيوني. المرجع السابق الإشارة إليه.

ونظرية العدو (أي نظرية من هو العدو) ازداد رسوخها النظري عند عبد الناصر بعد نسخة ١٩٦٧، (وذلك النظرية قامت) على العلاقة بين الاستعمار الإمبريالي والثورة المضادة، ولكن ما حدث بعد ١٩٦٧ هو إعادة ترتيب أعداء ومصادر الخطر، فأصبحت الصهيونية وإسرائيل على قمة مصادر الخطر، وفي المكانة التالية لها يأتي الاستعمار الإمبريالي، أما بشأن الثورة المضادة، فعبد الناصر، أدركاً، لم يتهاون معها، بل كان ذلك على مستوى الحركة الفكرية، (١٩) (٢٠)

وسنعود الى استظهار الأبعاد الكاملة لشبكة النظر من جانب النظام والزعيم الى إسرائيل والصهيونية والصراع معهما باعتبار كل ذلك ورقة مفيدة في خلق أوضاع تأزم وطوارئ دائمة، وتحويل العدوان، مع عدم العزوف في الواقع عن التصالح والتسوية» (متى أزيلت آثار العدوان وأعيدت الأراضي التي أخذت في غمار عدوان ١٩٦٧)، في معرض استظهارنا لخلفيات كامب ديفيد وكون السادات عندما انساق الى مصيده لم يكن ناشراً ولا مرتدأ بل كان عمدة استكمل ما ورث عندما ورث العزبة ومشاكلها من الزعيم. أما الذي يعيننا هنا، استظهار المستقيدين الحقيقيين من «الثورة الاشتراكية» التي أكد الزعيم في خطابه بالجامعة يوم ٢٣ يوليو/تموز ١٩٦٧ أن القضاء عليها وحرمان الشعب المصري من مباحجها كان الدافع والقصد الحقيقي وراء عدوان العدو الغادر في يونيو/حزيران.

وقد استعرضنا فيما سبق كيف ركز الزعيم كل السلطات في يده وكيف وضع تحت مقعده أو في درج مكتبه سلطات أي دولة متواجدة في العصر حقيفة، التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، وكيف نقل إليه (= إلى الشعب) ملكية «السلطة الرابعة» كما تسمى، أي الصحافة والإعلام وأدوات صنع الرأي.

وكما لاحظ القارئ، اعتمدنا في استظهارنا للحقائق منهاجاً قام على الاصفاء بدقة لما قاله «نجوم» من النظام عايشوا الأحداث من الداخل عن كتب، وعاشوا كل التيارات وشهدوا كل الصراعات ولم يكن من سبيل لباحث أو دارس لأن يقف على شيء من ذلك إلا من خلال ما شاموا الإقصاء به، بالقدر الذي سمحت لهم مصالحهم وأدوارهم السابقة واللاحقة مصارحة القراء به، من أحداث وتطورات ومواقف وإشاعات.

ومن أهم أولئك «النجوم» في الواقع، أحمد حمروش. فهو - فيما بدا من كنبه - رجل مثقف ومستنير، ورغم كونه ضابطاً من ضباط النظام، اتخذ لنفسه موقفاً فكرياً ناعداً، وانتهج نهجاً ظِل في معظم الوقت متشبهاً بضرورة أن يكون موضوعياً، بازاء خلفية فكرية يظل يذكرنا بأنها يسارية ماركسية. ومع الوعي بأن الانتماء الى مثل ذلك الموقف العقائدي أمل منطلقات معينة وفرض حدوداً وخطوطاً لم يكن لحمروش مهرب منها، فإن مصارحاته - التي خلت لحسن الحظ من التقعر الأيديولوجي الذي اصططنه كثيرون - ومشاعره الوطنية التي نطقت دائماً من بين سطوره، تجعله مصدراً جديراً بالثقة لقدر هام من المعلومات عما كان يجري داخل النظام.

وفيما يخص «الثورة الاشتراكية» التي قال الزعيم أن ضربها واجهاضها كانا القصد الحقيقي من عدوان ١٩٦٧ الغاشم الذي قام به العدو الغادر، بقول حمروش أن:

«الاشتراكية هي أكثر الكلمات بريقاً وأعراء (للشعوب) في مجال التقدم الاجتماعي، لكنها استخدمت أحياناً في غير مجالها. فبهتر (مثلاً) أطلق على حكمه النازي اسم «الاشتراكية الوطنية. (وفيما يخص مصر) لم تتحول كلمتا الديمقراطية والتعاونية إلى جناحين تطلق بهما الاشتراكية في مصر إلا في أعقاب جديدة رغم قول جمال عبد الناصر في «المؤتمر التعاوني» بجامعة القاهرة يوم ٥ ديسمبر/كانون الأول ١٩٥٦ «لأننا نههدف إلى إقامة مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني متحرر من الاستغلال السياسي والاستغلال الاقتصادي والاستغلال الاجتماعي». فقد كان الموقف يزداد صعوبة أمام قيادة طموح، وكان الذين بشروا بالاشتراكية في مصر من قبل الثورة معطلين في السجون من ليلة رأس السنة لعام ١٩٥٩ تلاحمهم الاتهامات بأنهم شيوعيين وأنهم عملاء. غير أن تلك الحقيقة لم تقف عتبة في وجه عبد الناصر، فقد أبقى الشيوعيين، أو الاشتراكيين الحقيقيين- في المعتقلات وبدأ يدير ثورة جديدة بصرية كاملة، بصورة تخفف قليلاً عما حدث قبل ٢٢ يوليو/تموز، ثورة اجتماعية تدبر من السلطة (من أعلى، أي انقلاب جديد لكنه «اجتماعي») بعيداً عن المناقشة الحرة المفتوحة، والذين اشتركوا في تدبيرها عدهم محدود. ويقول زكريا محي الدين وعبد اللطيف البغدادي أن تأميمات ١٩٦١ لم تعرض على أعضاء مجلس القيادة السابقين في جلسات عمل رسمية، وإنما أثير الموضوع للمناقشة في جلسة واحدة خاصة بالاشتراكية حضرها جمال عبد الناصر، وعبد الحكيم عامر،

وعبد اللطيف البغدادي، وذكرنا محي الدين، وكمال الدين حسين فقط. ولم تكن الصورة واضحة عن المدى الذي كان عبد الناصر يراه في موضوع التأميم» (١) (٢).

وهكذا جاءت الاشتراكية إلى مصر. قرر الزعيم بين يوم وليلة أن يقلبها «اشتراكية». سمع الزعيم من صديقه جوزيب بروز تيتو عن «الاشتراكية»، وعابن بنفسه كيف كانت تلك «الاشتراكية» تنجح لجوزيب بروز تيتو أن يكون رب اليوغوسلاف. الأعلى، والههم الوحيد الواحد الأوجد. «ولم يكن هناك يساري واحد مقرب من عبد الناصر خلال هذه الفترة. يوسف صديق وخاله محي الدين كانا بالاعاش في المنزل، وأجسد فؤاد لم يكن مقرباً» (٣). ولم يكن مشروع «الاشتراكية» قد خطر للزعيم ببال أو دخل في تخطيطه لـ «الثورة» أو اتضح في أي مسار اتخذته «الثورة». لكن المصادرة والتأميم كانا سلاحاً لم يقلل الزعيم عن مضائه. وقد نجح في تحطيم سطوة «القطاع» بمصادرة المال والأرض في ظل القانون الذي كان أجبره قد دعوا إليه بالحاج من قبل الثورة، تحديد الملكية الزراعية و«الإصلاح الزراعي». والآن جاء دور «البورجوازية المصرية»، وكانت «تحاول أن تفرض حول عبد الناصر حصاراً وتقيد به، فهي لم تكن بالاستقرار الذي كان الحكم العسكري يثبت دعائمه، بل وازدادت المشاركة في السلطة ووقف تدخل الدولة» (٤). وبذلك وقعت في «الخطيئة الأصلية»، تطلعت إلى ما اعتبره الزعيم عدواناً على وحدانيته، وطلمعت في المشاركة في السلطة، فبات من المحتم أن تضرب بالمصادرة ونزع الملكية. ومن ذلك الباب دخلت «الاشتراكية» دماغ الزعيم، وقعدت هناك. فـ «اشتراكية» نظام «الثورة» لم تتعد حدود استيلاء الدولة (والدولة هنا = السلطة العسكرية الحاكمة التي جسدها شخص الزعيم) على أموال «البورجوازية». فهي لم تتعد التأميم، وخلق أبعاديات اقتصادية كإبعاديات الممالك عرفت باسم «القطاع العام»، ولم تذهب إلى ما وراء تحول الدولة إلى الرأسمالي الأكبر والأقوى، فلم تشمل إعطاء أي دور حقيقي لمن جرت المصادرة باسمهم، أي الشعب. كل ما حصل عليه «الشعب» كان نصاً في قوانين التأميم المجيدة وعد الشعب بأن تكون له نسبة ٢٥٪ من أرباح الشركات تصرف للموظفين والعمال. وكل من عايش أبعاديات «القطاع العام» في مصر يعرف ما الذي كان «الكادحون» يحصلون عليه إعمالاً لذلك النص البراق، ويعرف أيضاً ماذا كان دور «أعضاء مجالس الإدارة المنتخبين من الموظفين والعمال».

فالمستفيد الحقيقي من «الثورة الاشتراكية» التي أحدثها الزعيم «فجأة، وبلا أي تمهيد، وبدون حشد للجماهير أو تعبئة للأفكار» (٥) لم يكن «الشعب الكادح»، بل أتباع الزعيم من الضباط والمسئولين المدنيين، وقد رتب جمال عبد الناصر قوانين التأميم مع عبد المنعم القيسوني وحسن عباس زكي، وكلاهما غريب عن الاشتراكية بعيد عن الإقتناع بها» (٦). ونتيجة لتلك «القوانين» وقعت مذبحة الاقتصاد المصري التي لم ينجم من آثارها المدمرة حتى اليوم. فبعد مذبحة الديمقراطية البرلمانية، ومذبحة القضاء، ومذبحة الصحافة، كانت مذبحة الاقتصاد. أممت ١٤٩ شركة منها ١٧ مصرفاً و١٧ شركة تأمين، فباتت ملكاً للدولة، ووعدت الدولة مساهميه بتعويضهم بسندات اسمية لمدة ١٥ سنة بفائدة ٤,٥٪. ودخلت الدولة شريكاً بحصص لم تقل عن ٥٠٪ في شركات ٩١ شركة. وبدأ كابوس المؤسسة العامة والشركات التابعة، وكابوس «السيد الأستاذ رئيس مجلس الإدارة» وأغوانه وأجهزته «الأمنية» في كل ركن وتقب من أركان وثقوب الحياة الاقتصادية لمصر. وبدأ الخراب، وكادت ثروات، وأفلست شركات وراء شركات، وتكاثر الصعوبات السرية في بنوك سويسرا، وويبدأ رويداً، اكتشف الزعيم، كما قال أنور السادات لموسى صبري، أن البلد كانت قد أصبحت تحكمها عصابة، يا أنور!

ونترك الضابط أحمد حمروش يروي ما حدث:

«خلال أربعة أيام بدأت من ١٩ يوليو/تموز ١٩٦١ وانتهت يوم الاحتفال بعيد الثورة التاسع، كانت قد صدرت قوانين التأميم التي تمت بطريق الصدمة وبغير من واقع المجتمع وتلقاها الناس المسؤولون والبسطاء كمفاجأة سعت لها الأغلبية وصدمت منها الأقلية. وقد سميت هذه القوانين باسم القوانين الاشتراكية. فمن هم الذين سيقودون المجتمع بعد هذا التغيير؟ قال عبد الناصر في مناقشات اللجنة التحضيرية «من الذي سيقوم بالقيادة؟ عندما نقول اشتراكية لا بد لها من اشتراكيين. أنا أريد للاشتراكية أناساً لا هم رجعيون ولا هم رأسماليون مستغلون». فجمال عبد الناصر يريد أن يعزل الرجعيين والرأسماليين، لكنه لا يريد التعاون مع الاشتراكيين الحقيقيين، ولا يريد للاشتراكية كادراً من الاشتراكيين، اكتفاء منه بمن هم في السلطة.

فلا اشتراكية يبدأ تطبيقها بالمجموعة الحاكمة المسيطر عليها العسكريون (بينما الاشتراكيون الحقيقيون في معتقل الوادي الجديد يرسلون برقيات التأييد لجمال عبد الناصر على خطوته التقدمية الثورية، والمديون والمسؤولون يتحولون فجأة الى اشتراكيين فيفهمون افكارهم كبريا فيفهمون ثيابهم، والاتحاد القومي ما زال التنظيم المساند للتغيير الحادث في المجتمع مهتديا بفكرة المصالحة بين الطبقات، والزعيم يعلن ان «السلام والتعاون بين الطبقات قد تحقق لأول مرة في التاريخ»^(١٠) ولقد كان الزعيم مخطئا في ذلك الادعاء. ف «السلام والتعاون بين الطبقات» كان قد تحقق بقوة تحت وطأة الزعب النازي والفاشي في بلدان اخرى كثيرة بأورفينا خلال سنوات غيمة الحكم الفردي المطلق التي اظلمت بها القارة من ١٩١٨ الى ١٩٤٥. ولقد كان حريا بالزعيم ان يظن الى وشائج الرحم التي ربطت نظامه بتلك الأنظمة، ان لم يكن بتعاضل الوسائل والأساليب والدعاوي والمنطلقات، فيكون نظامه، كنظم الفاشيين جميعا، تألف من عناصر من البورجوازية الصغيرة، وظل - في حقيقة امره وفيما اتصف به من كراهية للطبقات الاجتماعية الأخرى التي كانت فوقه (الاقطاع والبورجوازية الكبيرة) وتحتة (الفلاحون والعمال) وما أظهره من ضراوة في الاستيلاء لا على السلطة وحدها بل على كل ما مكنته السلطة من الاستيلاء عليه.

فالتطبيق المتوسطة الدنيا التي أنجبت الزعيم وكل من عاونه من ضباط كانت تقليديا معمل تفريخ اشد العناصر والحركات السياسية رجعية وفي الوقت ذاته أشدها ادعاء للرغبة في التغيير والإصلاح. وبحكم وجود مجموعة متدمرة من أبنائها (الضباط الأحرار) في مواقع عسكرية اتاحت لهم في ظل نظام محتضر القيام بانقلاب من أعلى للاستيلاء على السلطة، تمكنت تلك الطبقة من أحداث انقلاب في الهرم الاجتماعي، فتربعت على قمته. ورغم القوانين «الاشتراكية» التي أصدرها النظام الحاكم بعد سنوات من استيلائه على السلطة وهدم الارستقراطية الاقطاعية القديمة، بغية هدم البورجوازية الكبيرة، ظل النظام الحاكم عازفا عن تفجير أي صراع طبقي، لأن النظام كان قد بدا يعجز فعلا عن واقع (ومصالح) البورجوازية الصغيرة (التي أنجبت) والتي أخذت في ظله تنمو وتتدعم، ذلك لأن تفجير الصراع الطبقي كان حربا يأن يخلب فرصة الطبقة العاملة النامية والمتعاونة مع الفلاحين في تحقيق منع الاستغلال (حقيقة) ونهائيا (والأخطر من ذلك) المشاركة في السلطة»^(١١).

وبلعية «التحول الاشتراكي» الذي ظل وعدا تباعد باستمرار منسجبا الى الأفق البعيد لكنه ظل في نفس الوقت - كوعد الانتصار على الصهيونية والإمبريالية والاستعمار واستعادة فلسطين الحبيبة والأرض السليبة - ورقة مفيدة ومربحة في ادامة أوضاع طوارئ دعمت قبضة الزعيم على عنق مصر ووطدت سلطة النظام وأمنت مكاسب ضباطه والمستفيدين من المدنيين منه، بتلك اللعبة البارعة التي أوجت بها للزعيم أوضاع يوغوسلافيا في ظل زعامة جوزيب بروز تيتو (الذي ظهر بعد موته انه ترك ثروة لا يستهان بحجمها بفضل كل تلك الاشتراكية)، أحكم وثاق المصريين اهكاما لم يكن منه أدنى فكاك. فخارجا، العدو الغادر متربص بالثورة الاشتراكية والثوار الاشتراكيين. يريد ان يجهض الثورة ويطيح بالثوار، وذلك يتطلب ان تظل اليد العليا للعسكريين المتصددين لذلك العدو الغادر، والذين لولا وجودهم لدخل ذلك القول مصر واكل لحوم المصريين وهشم عظامهم. ودخالا، الرجعية والاقطاع والثورة المضادة وعملاء الإمبريالية والاستعمار وبقايا مجتمع النصف بالمائة متربصين جميعا بمكاسب الشعب العامل التي حققتها له ثورته الاشتراكية العظيمة، وبالمستقبل الزاهر الذي تعد تلك الثورة جماهير الشعب الكادح به، فقط اذا ما تركت لتواصل مسيرتها المظفرة، وتأمين الثورة، وتأمين المكاسب، وتأمين المستقبل الوضي الذي ينتظر الاجيال القادمة يقتضي ان تظل لأجهزة الأمن التي تدافع عن الثورة وتحمي الوطن اليد العليا والقول الفصل فيما يحدث داخل الوطن المغدي.

وفي ظل هذه الأوضاع، أوضاع العدو أمامكم والرجعية وعملاء الاستعمار وزعاعم، أصبح الجيش والمصدر الرئيسي لتوريد الوزراء والمحافظين ورؤساء مجالس الإدارات ووكلاء الوزارات والسفراء وغيرهم من أصحاب المناصب الرئيسية.. معظم المراكز القيادية والوزارات أخذت تسقط بالتدريج في أيدي العسكريين وأصبحت هم الكادرات التي اعتمد عليها النظام. ويقول مكسيم رودنسون ان «الأمر احتاج الى وقت طويل ليتبين ان الجيش (الضباط) جماعة أنانية متلهفة الى الاستمرار في السلطة والزيادة في

امتيازاتها وأنها بعيدة عن الطبقات العاملة وغير جذيرة لأن تهب نفسها لأهداف تلك الطبقات». (والحقيقة) أن التفكير في الطبقات العاملة (جماهير شعبنا الكادح التي لم يقطع التشدق باسمها) لم يكن وارداً حتى هذه اللحظة (لحظة إصدار قوانين التأميم وبدء عملية «التحول الاشتراكي») وكان الادعاء بأن العسكريين يعبرون عن أهداف الطبقات العاملة (عن مصالحها) تصوراً بعيداً عن الحقيقة والواقع. فالجيش ظل السند الرئيسي للنظام وتبعاً لذلك منحه ضباطاً كثيراً من الامتيازات»^(١٧).

ولقد كان ذلك الوضع العسكري للنظام محتوماً منذ البداية. فالنظام وصل الى السلطة عسكرياً، واستولى على مصر - كما قلنا - بغير فكر أو هدف أو خطة خلا التخلص من القيادات العسكرية القديمة التي تطلب التخلص منها التخلص من النظام الملكي المنهار كله. وعندما استقر في السلطة، استقر فيها عسكرياً، وتعامل مع كل ما اعترض طريقه عسكرياً. وعندما انفرد الزعيم بالسلطة، ظل سنده الحقيقي عسكرياً متمثلاً في الضباط الذين وجدوا أنفسهم، في ظل الزعيم، قد استولوا على غنيمة حرب، على بلد كسبوه عسكرياً بغير قتال، وأسلم لهم شعبه، عن انهيار بالزعيم وخوف من أسلحة الضباط واتقاء لشور الأجهزة، رقبه. ونسوا بعد وقت أن ذلك البلد كان بلدهم وأن شعبه كان شعبهم وليس شعباً هزموه واحتلوه. وبطبيعة الحال، ظل متعيناً طمس ذلك الواقع الغريب - واقع احتلال جيش بلده عسكرياً وإدارته كما لو كان غنيمة حرب - عن طريق عالم الوهم الذي عاون العسكريين على خلقه وإغراق «جماهير شعبنا الكادح» فيه كتيبة الصحافة وأرثال كثيرة من أساتذة الجامعات والفلسفين والمنظرين وأكلي العيش ومرترقة الصحافة والاعلام ممن لم يجدوا عيباً في التواطؤ على ترسيخ ذلك الاحتلال وإعطائه صورة اجتهاد في حماية البلد من العدو وتحسين ظروف معيشة أهله. وكما قلنا، كانت لعبة «التحول الاشتراكي» من أبرع الحيل التي لجأ إليها النظام في مجال خلق ذلك الوهم. وفي ظل عالم الوهم، بدأ «السادة الضباط» يتحولون الى أرستقراطية جديدة تمارد - لكونها محدثة نعمه - فتجاوزت كل تجاوزات الارستقراطية القديمة. وقد اجتهد كثيرون ممن أروخوا لتلك الأيام في القول بأن ذلك نجم عن «طبيعة قلب السيد المشير»:

«كانت شخصية (الصاغ) عبد الحكيم عامر الذي حصل على رتبة المشير في أول يونيو/حزيران ١٩٥٨، بعد الوحدة (التي لم تطل) مع سوريا وأصبح نائباً لرئيس الجمهورية، مساندةً لذلك الاتجاه. فهو يحكم تكوينه ودوره يندفع على كل من لجأ اليه من الضباط (يفتق عليهم من مال من؟) ويهتم بالمسائل الاجتماعية أكثر من اهتمامه بالمسائل العسكرية.. وكانت «الحاشية» (= حاشية الملك أو بلاطه) التي اصطبها المشير نفسه قد عرفت فيه هذه الخصال فتمادت في سلوكها اللااخلاقي واستغلت أموال الدولة أسوأ استغلال. وكان كل من اقترب من رجال مكتب المشير تأخذهم الدهشة من الجوارح المكشوفة في مجال اللهو واليدخ المبالغ فيه. الأمر الذي أثر تأثيراً شديداً على قمة القيادة العسكرية وانعكس على بقية مستويات الضباط.. وظهرت فئة جديدة من الضباط المؤهلين خريجي الجامعات وخاصة المهندسين الذين تدفقوا على الأعمال المدنية بعد بداية الحركة ثم وصلوا الى المناصب الرئيسية.. وقد بدأ هؤلاء الضباط «للتكويراء يشكلون فئة جديدة من فئات السلطة العليا. كما بدأ الضباط يتولون أعمالاً بعيدة عن اختصاصاتهم ولا تدخل حتى في مجال العمل السياسي وإنما تحتاج الى تخصص وتأهيل.. وقد كانت استعانة مركز السلطة (زعامة النظام) بالعسكريين اختياراً للطريق الأسهل بدلاً من الطريق الصعب وهو تكوين كادر من خارج الجيش عن طريق الانفتاح على الجماهير واتاحة الفرصة لظهور العناصر ذات الطاقات والمواهب (من صفوف الجماهير). ومن الظواهر الأخرى التي لازمت اختيار الضباط لمناصب السلطة العليا كون معظمهم ضباطاً في المخابرات العامة أو المخابرات الحربية، بحيث يمكننا القول أنه باستثناء التكنوقراط أمثال صدقي سليمان ومحمود يونس وعبد الوهاب البشري كانت بقية العسكريين الذين وضعوا في المناصب العليا من المديريين في أجهزة المخابرات والتفريق مناهجهم وصلوا الى المناصب انعكس على أسلوبهم في الحكم والإدارة حيث اعتمدوا على السرعة والانطلاق والتفاريق ولم يفتحوا انتفاحاً حقيقياً على الجماهير. وكانت أجهزة الأمن والمخابرات تزدد عدداً وإمكانات بصغة مستمرة. وكان طريق الوصول الى السلطة كتابة التقارير (عن الغير) فهي معيار الاخلاص وميزان الولاء (للزعيم) وقد كان مطلوباً من الجميع في مراكز السلطة أن يسهموا في ذلك كل على قدر طاقته. وكان هذا دافعا الى اهتمام أجهزة العمل السياسي على مختلف تشكيلاتها (من هيئة التحرير، الى الاتحاد القومي، الى الاتحاد الاشتراكي) بكتابة التقارير (الاستخبارية عن الناس) مساندة لأجهزة الأمن في عملها. ولم يقتصر هذا الأسلوب على الضباط وحدهم بل وامتد أيضاً الى المدنيين، فقد كان عدد من الوزراء المدنيين يعملون في المخابرات أصلاً أو يتعاونون معها. (وقد امتد ذلك النشاط الى الصحافة) ويبدو أنه كان قد أصبح

قاعدة طبيعية (طريقة حياة) وعملاً مطلوباً من كل من يعهد إليه بعمل مسؤول. فعندما عهد جمال عبد الناصر للصاغ لطفي واكد برئاسة تحرير جريدة «الشعب»، قال له أنه عندما طلب بعض المعلومات عن عدد من الوزراء، أحضرها له مصطفى أمين في نصف ساعة، بينما اقتضى ذلك من المخابرات أكثر من أسبوع، وقال (الوزير لرئيس التحرير) إن هذا دليل على أن مصطفى أمين كان عنده جهاز معلومات قادر ونشط. وهكذا كان بعض المسؤولين عن الصحف يلعبون دور أجهزة الأمن للمعلومات أيضاً (في خدمة الزعيم) وكانت بعض المؤسسات الصحفية تزدي هذا الدور أيضاً. وكانت تلك التقارير سلم الترقى. وقد طلب الزعيم من لطفي واكد أن يعد جهازاً خاصاً في صحيفته للحصول على مثل هذه المعلومات.

وهكذا نمت أجهزة الأمن والمعلومات (المخابرات) واتسعت شباعاتها حتى كادت تستوعب المجتمع كله. وفقد المصريون الثقة في بعضهم البعض (فالكل بات يتخاطر على الكل)، وبذر الخوف في قلوبهم، فانتعشت السنتهم وأثروا الصمت والسلبية والبعد عن المخاطر.

وفي هذا الجو أعلت فكرة تغليب الولاء على الكفاءة والاخلاص على الخبرة، ولم يعد غريباً ظهور عنصر العسكريين وخاصة المرتبطين منهم بأجهزة الأمن والمخابرات في مواقع تبعد تماماً عن طبيعتهم وخبراتهم ومعارفهم. وكما حدث في مناصب الحكم حدث في الكثير من المناصب الأخرى الحساسة^(١٦).

(١٦/٦ ط). كيف حقق العمدة اختراقه؟

ذلك اذن كان المجتمع الذي أوجدته «الثورة» والذي جعل من الممكن أن يحقق رجل كأثور السادات فيه اختراقاً يوصله الى أن يصبح رئيساً لجمهورية مصر.

وكما قلنا، كان أنور السادات، منذ البداية، مدركاً لقواعد اللعبة. ولم يكن في ذهنه ما يضلله من الأوهام. كان يعرف تماماً أي انسان هو، ومن الاحتكاك اليومي بعبد الناصر، عرف تماماً أي انسان كان عبد الناصر، وفطن إلى ما كان يجعله يتك (What made him tick) كما يقول الأميركيون. وكما قال عن نفسه لموسى صبري، كان السادات يعرف جيداً كيف «يفكر» وكيف يحرك الشارع السياسي المصري. فقد عاش بين أفقر طبقات المجتمع وعمل معها ووقف على «التركيبة» الاجتماعية والانسانية لنماذج متعددة من الناس العاديين الذين يتكون منهم ذلك «الشارع»، كما عاش في السجون، وعاش في جو الصحافة الذي ما من شك في أنه يفتح العينين على حقيقة الأوجه التي تواجه الناس العاديين متخفية وراء أقنعة عديدة. كان رجلاً من عامة الشعب، تربى - كما يقولون - في «مدرسة الحياة»، مدرسة الشارع ثم مدرسة «الثورة» والزعيم، ووعى كل ما تعلمه من دروس جيداً.

لم يكن السادات، طوال السنوات التي قضاها قابلياً في ظل عبد الناصر يضيق وقته بهاء. كان لديه الوقت والفرصة للاختلاط بالناس والتعرف على مشاعرهم. وكان يدرس ويحلل في صمت صدى أعمال وتصرفات عبد الناصر لدى المصريين، ويعرف ما يشعركواهم وما يعيظهم على السخط، وكان يخزن كل ذلك في رأسه بهدوء^(١٧).

وقد كان الهدوء والطاعة منفذ السادات الى المكان الذي «قبع فيه» في ظل الزعيم. في مصارحاته لموسى صبري، قال:

«عبد الناصر له دين في رقبتي... ما هو دين عبد الناصر الذي في رقبتي؟ لقد خرجت من الجيش في منتصف ١٩٤٢، وبقيت خارج الحلقة أو خارج الميدان في اعتقال وسجن وهرب (أي كنت خارج الحلقة، لكني كنت مناضلاً وتحملت الكثير) وكل هذا استغرق من منتصف ١٩٤٢ الى ١٩٥٠. عدت الى الجيش في ١٥ يناير/كانون الثاني ١٩٥٠. عدت ولا أحد يعلم عني شيئاً في القوات المسلحة. صدوات طويلة، دفعت جديدة. والامور تطورت. عبد الناصر طوال سبع سنوات ونصف وهو ينظم.. عبد الناصر هو الذي بدأ بالعقوبة التنظيمية. أما أنا فلم يكن لدي وقت لعمل تنظيم محكم. كنت أريد أن أنتهز فرصة الأحداث لعمل أي شيء. (أما عبد الناصر) فشغل خلايا لا تعرف بعضها. وهو الذي يجتمع بكل خلية على حدة. كان ضابطاً محترماً جداً. ليس له أصدقاء ولكن له هبة. ودائماً يضع فاصلاً بينه وبين الآخرين. صدقاته قليلة، وله كرامة (مسموعة). وهكذا استطاع في عام ١٩٥٦ أن يكون الجمعية التأسيسية، وهي رأس التنظيم. أي أنه وصل بالتنظيم الى أن يشكل له قيادة. وفي كل هذه المراحل أنا بعيد عن الجيش. وأجيال جديدة تدخل كل عام. الدفعة من ألف على الأقل. أي سبعة آلاف على الأقل. ولذلك لم يكن في مكان في هذا الوضع الجديد. وكان من الممكن أن يخشاني عبد الناصر. كيف يضع في تنظيمه شخص له ماض سياسي وماض في التنظيمات؟ كان من الطبيعي أن يشك. ورغم أن هذه كانت طبيعة عبد الناصر (الشك قيمته حوله) فإنه لم يشك في، وأدخلني قيادة

التنظيم، وأنا لم يكن لي أي مطلب. قلت له: أنا معاكم وخلّاص. ولم أسأل عن أي شيء. وعندما جاء وزارني من وعيد المحكم (عامر)، وطلب مني عدم التحرك أو القيام بأي نشاط، قال لي: أنت معروف لدى جهات الأمن وهم يتبعونك الآن بعد هزيمتك للجيش. وقلت له: صح. واستمرنا بعد ذلك في لقاءات، نتحدث عن الخطوط العامة للحركة. الذين ائذ لمعبد الناصر في رقبتي هو أنه أولاً أطلعني على أن هناك تشكيل هيئة تأسيسية، ولو لم يقل لي، لما عرفت. كما أنه ضمنني إلى الهيئة التأسيسية ولم يكن لي مطلب من هذا النوع. وكان يهمني علاقتي معه. وهو القائم بكل شيء. وكنا نتقابل ونتشاور باستمرار.. قلت له أنا معك في هيئة أو غير هيئة. المهم أن تقوم الثورة. وأنا أثق فيك كاخ وصديق ووطني مصري. وكل نصيحتي يا جمال أن تعمل عملية متكاملة هذه المرة لا أنصاف عمليات ولا أنصاف حلول. واللي يعيش يعيش واللي يموت يموت. لأن الناس (المصريين) سوف تواجه بهذلة إذا أقدمنا على عملية جزئية وفشلت»^(١٢).

وفي روايته لكيفية التقائه بالسادات، يقول محمد إبراهيم كامل أنه اشترك مع عدد من الشباب المصري من أقربائه وأصدقائه في تكوين جمعية سرية سنة ١٩٤٢ للقيام بعمليات ضد القوات البريطانية في شوارع القاهرة كان من زعمائها ابن خالته حسين توفيق، وأن حسين توفيق عرض على الجمعية في سنة ١٩٤٥ اقتراحاً بالتعاون مع جمعية سرية أخرى..

«لم تمض أيام قليلة حتى تم اللقاء مع أحد المقاهي الكائنة بميدان الأوبرا، حيث قابلنا أنا وحسين توفيق الشخص الذي كان قد فاتحه في الانضمام إلى تلك الجمعية الأخرى، وقدم لنا ذلك الشخص شيئاً كان يرافقه لغت نظري أنه كان يكره في السن، كان أسمر اللون، مشرق القوام، ذا شارب ضخم وصوت أجش عميق الثبرات، إلا أنه كان يلبس ثياباً غريبة إذ كان يرتدي بدلة رمادية داكنة، وتحتها صديري فاتح اللون به مربعات حمراء. رويطة عنق فاتحة اللون، وجذاء أبيض، وقدمه لنا الشخص الآخر باسم «أنور السادات»^(١٣)..

ذلك كان أول لقاء لمن أصبح وزير خارجية مصر في مرحلة كامب ديفيد بزعيمه المقلد أنور السادات. وكان اللقاء في سنة ١٩٤٥، أي قبل أن «يدخله» عبد الناصر في الجمعية التأسيسية لتنظيم الضباط الأحرار بست سنوات، وكان وقتها يماري من الشرطة وأجهزة الأمن بعد إحالته إلى التقاعد في سنة ١٩٤٢، وكان - تبعاً لمصارحاته لموسى صبري - يشتغل «نظراً في المفاوضات» ويعمل من طلوع الشمس حتى الغروب وفي آخر النهار يشارك بقية الانفجار طعمهم في «مقهى قدر في قرية مزغونة»^(١٤). وفي ذلك اللقاء الأول لمحمد إبراهيم كامل، كذب عليه أنور السادات وعلى ابن خالته حسين توفيق كذبتين: «استمر اللقاء نحو ساعة ونصف. سبابة تبادلنا فيها الحديث عن أوضاع البلد، وأقمنا السادات بطريقة غير مباشرة أنه ينتمي إلى جمعية من رجال القوات المسلحة، وأنه كان (يوزباشي) بالجيش وأحيل إلى التقاعد للشك في ميوله المتعاطفة مع الإنجليز، وأنه «يعمل» الآن في المفاوضات والنقل»^(١٥). وفي سنة ١٩٤٥ لم يكن السادات قد اتصل بجماعة الضباط الأحرار التي ضم عبد الناصر إلى جميعيتها التأسيسية في ١٩٥١. كما لم يكن يعمل في المفاوضات والنقل بالمعنى الذي يفهمه أي مصري من قول القائل «أنا اشتغل حالياً بالمفاوضات والنقل» أي أنا مفاوض. ويبدو أن تغيير الواقع تحقيقاً لمتطلبات اللحظة ظل سمة ملازمة للسادات طوال حياته. فهو في مصارحاته لموسى صبري وهو رئيس جمهورية يقول أنه نصح عبد أناصر بالابتعاد عن فكرة الاغتيالات التي كان بعض زملاء عبد الناصر من الضباط الأحرار يحاولون توريثه فيها، وقال له «يا جمال! الجهد الذي يبذل في عملية الاغتيالات مثل الجهد الذي يبذل في الثورة. إذن نأخذ الأصح. ثم، ما هي قيمة أن نتجح (الاغتيالات أو قتل)؟^(١٦) لكن محمد إبراهيم كامل يقول: «أدخل السادات على تفكيرنا. تعددلاً لم يكن وارداً. وهو أن الطريقة لتحقيق أهدافنا هي القضاء على الزعماء المصريين المتعاونين مع الإنجليز، وأما إذا تمكنا من اغتيال عدد منهم فسيأتي اليوم الذي لن يجد فيه الإنجليز مصرياً واحداً يتعاون معهم في حكم البلاد»^(١٧). وهكذا فإنه - بالمناقضة للموقف الذي يقول السادات في مصارحاته لموسى صبري أنه نصح عبد الناصر باتخاذ عزوفاً عن أسلوب الاغتيالات، كان هو - طبقاً لرواية المسؤول الذي أصبح وزير خارجيته - الذي نصح حسين توفيق وجماعته من الشباب الوطني بابتهاج ذلك الأسلوب «الذي لم يكن وارداً في تفكيرهم» إلى أن اقترحه عليهم السادات.

ويرد محمد إبراهيم كامل هذه الواقعة الكاشفة فيما يخص الطريقة التي تصرف بها السادات بعد أن أقنع حسين توفيق باغتيال النجاس باشا رحمه الله.

وتم وضع خطة لتحقيق تلك العملية، عهد فيها بالدور الرئيسي الى حسين توفيق الذي كان يتمتع بأصابع فولاذية، ويشارك فيها من جميعتنا سعد الدين كامل وأنا، ومن الجمعية الأخرى أنور السادات وعمر أبو علي كمساعدين لتغطية العملية.

وكان دور السادات أن يحضر سيارة وينتظر بها بجوار مبنى الجامعة الأميركية في القاهرة الذي يقع بالقرب من مكان تنفيذ العملية، وكان أنور السادات قد زلّفنا بطرد يحيى مسدسين مشاركة برتا عيار ٩ ملميمتر وبعض الطلقات، وأقنعتنا يدويّتين من طراز انجليزي.

وبالفعل، تمت المحاولة، الا انها فشلت.. فلم يصب أحد من راكبي سيارة النحاس باشا التي سرت بسرعة، الا ان حسين توفيق عندما توجه الى المكان المتفق على (ان ينتظره السادات فيه بالسيارة بعد محاولة الاعتداء) لم يجد لانور السادات أو السيارة أثراً حسبما كان متفقاً، وعدنا جميعاً الى منازلنا دون ان يتطرق الشك الى أي مناه^(١).

أي أن السادات: (١) بعد أن أقنع أولئك الشبان الوطنيين بأنه كان «متنمياً الى تنظيم بالقوات المسلحة»، (٢) أقنعهم بأن أسلوب النضال الوطني كان الاغتيالات، (٣) ووضح لهم خطة لاغتيال مصطفى النحاس باشا رئيس حزب الوفد والزعيم الوطني الكبير، (٤) زودهم بـ «عدة الشغل» بمسدسين وبعض الطلقات وقنبلتين يدويتين، (٥) اتفق معهم على أن ينتظروهم بسيارة الهروب من مكان الجريمة، (٦) لكنهم عندما ذهبوا الى المكان الذي كان متفقاً أن ينتظروهم فيه بالسيارة لم يجدوا لانور السادات ولا للسيارة أثراً، (٧) ويقول محمد إبراهيم كامل أنهم عادوا الى منازلهم «دون أن يتطرق الشك الى أي منهم».

وبعد نجاح حسين توفيق في اغتيال أمين عثمان، قبض على الجميع، واعترف الجميع إلا أربعة كان السادات في مقدمتهم.. وكان السادات اذكي الجميع وبالثالي أعظمهم استفادة من الجريمة. فهو في السجن استفاد من كون محمد إبراهيم كامل ابناً لنايب رئيس محكمة الاستئناف الذي يقول كمال أنه «كان يتمتع بشخصية قوية ومحبوبة في أوساط القضاء والنيابة العامة، مما كفل لي بعض الامتيازات، (منها) السماح لي بأن أتلقى الطعام من منزلي، فكانت والدتي ترسل لي طعاماً يكفيني والعديد من زملائي في القضية حيث كنت أقوم بتوزيعه بيننا بالعدل.. وكان أنور السادات شغوفاً بالطعام، فكان يطلب مني أن أبلغ والدتي بأعداد أصناف معينة مثل طواجن الجمال بالأرز.. وكان هناك تعاطف شعبي واسع النطاق مع المتهمين حيث كانوا من طلبة الجامعات الشبان صغرى السن، وكان الشعور الوطني ضد الانجليز فياضاً، وقد ظلت القضية وما حفلت به من مفاجآت تشغل الصفحات الأولى في جميع الصحف المصرية على مدى سنتين استغرقتهما القضية، ولع فيها اسم أنور السادات واشتهر حيث كان التركيز عليه لأنه كان ملفتاً للنظر بصوته الجهوري وحركاته، فضلاً عن تصديه لمرافعة النائب العام بالتهاتف بشعارات وطنية أثناء المحاكمة.. (وعند صدور الحكم، قضى بالحكم غيابياً على حسين توفيق بالأشغال الشاقة عشر سنوات، وعلى باقي المتهمين بالسجن مدداً تراوحت بين خمس سنوات وثلاث سنوات، وبراعة كل من أنور السادات وسعد الدين كامل ونجيب فخري وأنا»^(٢).

وبميزان الأرباح والخسائر من هذه العملية، كان السادات أعظم كسباً من أي شاب آخر من الشبان الجامعيين صغار السن الذين جرهم اليها وتخل عنهم باختلاف لحظة أن احتاجوا ليهربوا بتلك السيارة التي وعدمه بأن ينتظروهم فيها. فهو في السجن تمتع بالطعام (الذي كان شغوفاً به)، من بيت محمد إبراهيم كامل، وفي قاعة المحكمة اكتسب شهرة وشعبية وتركيزاً من جانب الصحف عليه، ولم يكلفه ذلك الا التصايح ببضعة «شعارات وطنية»، ثم خرج من القضية «كما تخرج الشعرة من العجين»، كما يقول المصريون، وقد بات «شورياً وطنياً، معترفاً به.. ولا غرو أن ظلت تلك القضية الموضوع المحبب لدى السادات بعد توليه رئاسة الجمهورية، وظل يتلمس الفرص ليشير اليها في عشرات من خطبه العامة واحاديثه مع الصحافة كبرهان عمل على كفاحه الوطني من أجل مصر والذي يراه وهو في شرح شبابه. وقد خصص في كتابه «البحث عن الذات» الذي نشره وهو رئيس للجمهورية عام ١٩٧٨ عدة فصول عن تلك الحادثة»^(٣).

فالرجل - من ميبدأ الأبر، كان - كما وصفه موسى صبري - «حيواناً سياسياً، بكل معاني الكلمة، ومؤهلاً - بتلك الكلية Cynicism التي لا تقيم وزناً لشيء الا لتحقيق مصلحة من يتصف بها -

لأن يصبح «الزعيم» الأوحده الذي يخلف عبد الناصر. وفي طريق ذلك التحقق للذات، لم يكن يقف شيء. فمنذ «شرح شبابه»، كان على استعداد لارتكاب أي فعل، حتى خيانة «العيال» الذين لم يتورع عن جرمهم إلى تلك الساحة المميتة، وعلى استعداد للقيام بأي دور مسرحي، وبخاصة دور «الشباب الوطني المتحمس» الذي لا يتورع عن شيء في سبيل مصر، وعلى استعداد لأي كذب واختلاق. ويبدو أن محمد إبراهيم كامل راوده شك قوي في أن السادات كان «يتحلى» بتلك القدرة على اختلاق الوهم وجعله واقعاً كيما يتواعم وما أراد أن يقنع الآخرين، ويقنع الذات في النهاية، به. فهو يقول:

«رغم الصلة الوثيقة التي ربطت بيني وبين السادات في السجن، إلا أنه لم يصرح لي بشيء عن الجماعة (التي قال) أنه ينتمي إليها، أو عن أي من أعضائها، وإن كان قد نقل إلي انطباعاً غامضاً بأنها جماعة كبيرة تضم العديد من ضباط الجيش من مختلف الأسلحة. وكثيراً ما كانت تمتلكني الحيرة في أمره (وأناستل) هل هو حقيقة عضو حقيقي في مثل تلك الجماعة أم أنه شخص يعمل بمفرده (ويُدعي وجود مثل ذلك التنظيم)»^(١٠١).

وبطبيعة الحال، هناك العذرا الأبدية: وجوب التمسك بالسرية وعدم الكشف عن أفراد التنظيم لشباب في السجن قد يفرض بما يقال له تحت الاقناع أو التعذيب. لكن كلام السادات نفسه في مصارحاته لموسى صبري وقوله أنه كان، بعد ١٩٤٢، قد ظل

«خارج الجيش، خارج الحلقة أو خارج الميدان.. ولا يعلم أحد شيئاً عني في القوات المسلحة.. سنوات طويلة.. دفعات جديدة.. والأمور تطورت»^(١٠٢).

وبهذه التركيبة، بهذا النوع من التعامل الخيالي مع الواقع والقدرة على تطوير الواقع المعاكس باختلاق وهم يكسوه ويحتويه ويبتلعه فيحل محله، كان أنور السادات، نفر المقاولات الذي ادعى أنه مقاتل، الشاب الذي صدم محمد إبراهيم كامل إذ رآه في ثيابه الغريبة الشبيهة بما يرتديه البلطجية في أفلام العصابات الأمريكية، والمتأمر الذي يتصيد الشباب الوطني المتحمس الغرليد دفعه إلى خضم الاغتيالات ويتخلل عنه ساعة الحاجة فيهرب تاركاً أياه لمصره ثم يعود فيستغل محنته في الحكمة ليتصايح بالشعارات الوطنية ويرسم لنفسه صورة المناضل الوطني الذي يموت جوى في حب مصر، كان ذلك «النفر الآتي من فراغ، السادر في خلق عالم موهوم حول نفسه واختلاق شخصية موهومة لنفسه، خير من يرث العالم المقتول المكذوب القائم على الادعاء والتلفيق الذي تخضعت عنه «ثورة» يوليو/تموز. والأهم من كل ذلك، كان السادات متمتعاً بتلك الخاصية التعمينة التي لا غنى عنها لـ «الزعيم» في كل نظام يقوم على الحكم الفردي المطلق ووحداية الحاكم الذي لا شريك له ولا معارض له ولا مقاوم له، خاصة «الكلبية»، نسبة إلى الفلاسفة الكلبين Cynics الذين تشككوا وشككوا في كل القيم والمواضع، وراجت تعاليمهم في القرن الثالث قبل الميلاد، وبخاصة في الاسكندرية، فتحوّلت إلى نوع وضع من «الكلبية الشعبية» نجد صدى غريباً له في كلام السادات عن الادعاء بتمجيد «الحياة الفقيرة البسيطة» والتلذذ بشهوة العدس أكثر من الذيق الرومي في البيت الأبيض.. ولا نريد أن ندعي للسادات أنه كان فيلسوفاً، كلبياً أو غير كلبى. إلا أنه مما لا شك فيه أن الرجل كان ديماجوجاً من الطراز الأول، جماعاً من طينة فريدة، وحيواناً سياسياً أصيلاً جمع بين خصائص «الكلبي الشعبي»، والديماجوج، والانتهازى، والحالم. وتلك تركيبة مميتة، له ولبن حكمهم.

ولعل طبيعة «الحالم» كانت أخطر مكونات ذلك الزعيم. ففي كل تصرفاته مواقفه المعروفة عنصر واضح وقوي من «الحلم» والتمني. وربما كانت لنشأة السادات المتواضعة يد في ذلك. فتلك النشأة الموجهة للنفس اقترنت بطموح عارم ظل محبطاً بشكل متواصل لسنوات طويلة.

وقد ربط علماء النفس باستمرار بين الاحباط والعدوان، من جانب، وبينه وبين أحلام اليقظة والميل إلى تغيير الواقع المعاكس المحبط عن طريق التفكير بالتمني والحلم بواقع أفضل وأكثر ملاءمة للنوازع والتطلعات، من جانب آخر. وبطبيعة الحال، تتوقف أي استجابة نفسية على شخصية من يتعرض للمثير. فالشخص الشهرة إلى الطعام، مثلاً، يكون أكثر استعداداً للعدوان كاستجابة لاحتياط شهيته للطعام. والشخص الطموح إلى الشهرة أو السلطة يكون أكثر استعداداً للعدوان متى اعترضت طريقه إلى الشهرة أو السلطة صعاب أو عقبات أو أناس. ومن الطبيعي في مثل تلك الحالة أن يكون ذلك الشخص

الطموح المحيط طموحه أكثر استعدادا للعنف كيما يزيل العقبات والصعاب والقتل (الاغتيال) كيما يزيح الأشخاص من طريقه الى تحقيق الطموح.

ويختلط بذلك الميل الى العدوان، ميل الى الحلم والتفكير بالتلمي استعجالاً لتغيير الواقع المعاكس، وربما أيضاً، تعويضاً عما يشعر به الحالم من أنواع الضعف أو الجبن أو الخوف التي قد تعرض تحقيق طموحه للاحباط حتى وإن جنح الى العنف - خاصة متى كانت ممارسته للعنف بالوكالة، أي بدفع

الآخرين الى ارتكاب العنف لحساب طموحه، والهرب بنفسه مما قد يترتب على ذلك من مخاطر. وليس هذا مبحثاً في علم النفس، وليس مجالاً للاطالة في محاولة «تحليل» شخصية السادات - على ما لتلك الشخصية من أهمية في استظهار ما نحن بسبيله، أي استظهار الكيفية التي تصيد بها الاسرائيليون والأميريكيون مصر من خلال استغلال ذكي ومدرس لشخصية الزعيم. ولذلك قد يجدينا أن نتوقف قليلاً عند بعض ملامح تلك الشخصية التي لا شك في أنها كانت فريدة.

يحكي لنا موسى صبري أن «السادات كان يحب أن يقرأ ما (ظل) يكتب عنه في صحافة العالم ومن كل كبار الكتاب في المؤلفات التي صدرت عنه»^(١٠١) وأنه «كان سعيداً بالمكانة العالمية الشامخة التي وصل إليها وكذلك بشعبيته داخل مصر بعد قرارات الروس (أخرجوا الخبراء السوفييات) والحرب (حرب أكتوبر/ تشرين) والسلام (كامب ديفيد) وفتح قناة السويس»^(١٠٢).

وهذا كله طبيعي، وليس هناك سياسي أو رجل دولة أو انسان مشهور الا وفيه قدر من النرجسية وعبادة الذات والاقتنيات داخلياً على ما يكتب عنه. الا أن ذلك الضرب من النرجسية اتخذ دائماً في حالة الزعماء الفاشيين وممارسي الحكم الفردي المطلق طابعاً مرضياً جعله أشبه بالورم الخبيث في الروح والعقل والضمير. والورم الخبيث يلتهم كل ما حوله ويبتلعه فيتورم أكثر. ولقد كان واضحاً باستمرار للمحيطين بالسادات، مما سمحوا لأقلامهم أن تدعه يقلت من انطباعاتهم عنه، أنه عانى دائماً من ذلك الورم بدرجة غير عادية من الالتهاب بسبب نشأته المتواضعة. فلا شك أن وجوده وسط زعماء الدول وتعامله معهم فيما بدا له (وأوهموه هم به) كتعامل الند للند، أشبع لديه ضروباً من الجوع الداخلي الذي لم يكن يشبع، وعوضه كثيراً عما ظل يعانيه (كأطماً الغيظ متصلاً لكل الاساءات) وهو «قابع في ظل عبدالناصر ومضطهد من ضباط الثورة الآخرين الذين نظروا اليه دائماً نظرتهم الى الدخيل الذي اقتحم دائرتهم المغلقة عليهم بغير وجه حق.

وهذه، هي الأخرى، خاصة من خواص شخصية أنور السادات وعاما الاسرائيليون والأميريكيون جيداً وعرفوا كيف يستغلونها أفعال استقلال في تعاملهم مع ذلك «الزعيم» المنهزم الى اشباع الذات.

«كان الأميركيون الذين تحدثت معهم مقتنعين بأن شخصية السادات، بقدر لم يقل عن تفكيره وحساباته، كانت عاملاً هاماً في عملية صنع قراراته. فقد كان شديد التقرد والاستقلال، وكان - متى اختار دبراً معيناً - يظل متشبثاً بها بقدر عظيم من التصميم، حتى عندما كان أكبر معاونيه ومستشاريه والمقربين اليه في أعلى هرم السلطة يخالفونه الرأي، كما كان لا يقيم أدنى وزن لوجهات نظر الزعماء العرب الآخرين. فلم يكن ينسى لدى لحظة أنه رئيس جمهورية مصر التي تقهر بحضارة تعود الى خمسة آلاف عام مضت، ولم سبيل لأن تضامها ثقافة أو قدرة على الفهم السياسي الدول العربية الأخرى حتى اغتناها بالنفط أو تلك المزيعة بأحدث الأسلحة السوفياتية»^(١٠٣).

قائل هذا الكلام موسى ديان، وهو - بطبيعة الحال - لا يكون موسى أن لم يستغل فرصة كهذه، وهو يعرف أن بعض العرب قد يضيعون وقتهم في القراءة، للدرس والوقوفة بين مصر والدول العربية الأخرى حتى اغتائها بالنفط وأعظمها تسليحاً بالأسلحة السوفياتية، بتصوير مصر كبذل يعتبر نفسه متحضراً وغيره همجاً. الا أن ما قاله دايان، غير ذلك صحيح، وهو أن السادات كان معتدلاً أكبر اعتداد بأنه «رئيس جمهورية مصر»، كان لا يصدق أنه قد أصبح فعلاً، في النهاية، رئيس جمهورية مصر، وكان مقتنعاً بأنه ما دام قد أصبح كذلك فإنه بات من حقه ألا يكون هناك رأي الا رأيه ولا تكون هناك درب غير دربه، وأن مشورة المستشارين والمعاونين مهددة بجانب رأيه، ووجهات نظر الزعماء العرب الآخرين غير متواجدة طالما كانت وجهة نظره مخالفة لها. فالسادات قد لا يكون طمع كعبد الناصر الى وضع «زعيم كل العرب»، الا أنه - بغير شك - تصور أنه، وقد انضوى منذ بداية أمره تحت ابط «أمريكا، يا سبحان الله»،

كان قد بات «في غنى عن أولئك العرب»^(١). وذلك ضرب من التفكير بالتمني وتغيير الواقع بالحلم والوهم. فمصر لا وجود لها في هذا العصر الوحشي الا كجزء حي متفاعل متكامل من الجسم العربي كله، وذلك الجسم العربي كله لا بقاء له بغير مصر. ولقد كانت تلك البذات الضرية الاسرائيلية الأميركية التي بدأت باستدراج مصر عن طريق كبرياء عبد الناصر الى هزيمة ١٩٦٧ الماحقة، واستدراجها عن طريق شخصية العمدة وتفكيره في بنية السادات الى صلح كامب ديفيد المييت، وهي ضربة تمثلت في انتزاع مصر، كما ينتزع اللحم الحي بجلده وعضلاته وأنسجته وعظامه وشرائبه وأورده، من الجسم الحي، حتى تضمر مصر وتذوي وتسمم وتمزق وتمزق قفصوت، وحتى يضرب الجسم العربي ضربة مميتة في الضميم بانتزاع مصر منه تحت وهم الصلح تنتج تمزيقه وتسميمه واقتراضه هو أيضا.

وكما كان السادات متعاملاً مع الواقع بالحلم والوهم والتفكير بالتمني في اختلاقه لما ظل يحكيه لمن استدرجهم من شبان وطنيين، وما ظل يورطهم فيه وينجو بنفسه، مسبغاً على نفسه من خلال ذلك الخداع والهروب والتفريق صورة المناضل البطل شديد المراس، وكما تطلع دائماً، في مسار آخر من مسارات التفكير بالتمني، الى تصور نفسه كصحفي وحامل قلم «كم اتعنى أن أعيش لأكتب فقط. انها اسمي مهنة في الوجود، كتبت في شبلي مسرحية لم اكملها. في ذكريات تملأ مجلدات. يا بختكم يا من تنفرغون لمهنة القلم»^(٢) وهو الوم الذي حققته له «الثورة» بجريدة «الجمهورية»، ظل متعاملاً مع الواقع الخفيف لمصر - بغير توقف للتفكير، بغير تبصر، بلا وازع من الضمير او حتى رجاحة العقل - بنفس الأسلوب: الضيق بصالة الواقع ومناوئته لطموح من عودته تركيبته الشخصية وعزز ذلك الاعتقاد في نفسه ممارسته للسلطة الفردية المطلقة التي تقول للشيء كن فيكون، بالتصميم على تغيير الواقع حيثما بدا صلباً ومعاكساً وغير طيع اما بالتفكير بالتمني واختلاق الوهم، وإما بالهروب من مواجهة حرونته والتعامل بنفاد صبر مع تقاصيله ومتطلباته وتعدياته ومساربه الخطرة المتشابكة.

ورغم ما لا شك في أنه كان متوافراً لرؤوس المنظمة الصهيونية ومعاونيها الأميركيين من معلومات وتحليلات وافية عن شخصية السادات، دهش موسى دايان لذلك الضرب الأحق من نفاق الصبر والتأفف من مواجهة الواقع وجهاً لوجه والهروب مما يتطلبه التعامل معه بجديّة.

ففي اول لقاء بالسادات في القدس المحتلة «أبدى مناحيم بييجن عدداً من الملاحظات العامة، فقال إنه ان الأوان لإحلال السلم، لكن المشاكل، التي يتعين حلها كثيرة ومعقدة، ولذا يجب وضع اجراءات وإنشاء البات لتتبع بحث تلك المشاكل عن طريق المناقشة. فكان ان بدت خيبة الأمل على وجه السادات وقال إنه لم يأت (ال) القدس) للتباحث في وضع اجراءات، فهو لا يريد اجراءات بل يريد المضمون. وأوراق العمل لا تثير اهتمامه، كما انه لا يعتقد ان ذلك الإعداد المناسب الذي تحدث عنه بييجن ضروري. وقد كانت كلمات السادات واضحة بما فيه الكفاية روحاً، الا انها لم تكن كفاية بالتوصيل الى أي معنى محدد. لأنه ما الذي كان يقترحه تضجيدها على الصعيد العملي؟ لذلك، سألته ان كان - بما قال - يعني أنه يريد مناقشة المسائل المضمونية، كالمشكلة الفلسطينية، ومرتمعات الجولان، والاتفاق مع الأردن، للتو واللحظة، أثناء الزيارة الراهنة؟ وكان جوابه طاعاً بالإيجاب. قال ان ذلك - تضجيدها - كان ما جاء الى القدس لأجله. وإن ذلك قلت ان ما دام الأمر كذلك، الا يرى أننا يجب ان نتفق على ما يتخذ من اجراءات تنفيذ لما جاء لأجله. كأن ننشئ هيئة خاصة مشتركة تكفل استمرار المحادثات؟ فكان جوابه القاطع بالرفض. قال ان مثل تلك الهيئة لا لزوم لها. لان المضمون هو ما ينبغي ان يبحث، لا أية اجراءات، وكل ما يزيد ما هو ان نوقحه غل ما نحن على استعداد لتدعيمه، وما نحن على غير استعداد لتدعيمه.

«ولخطتها» بدا واضحاً ان رئيس جمهورية مصر كان قد تملكه الغضب. ولذا أيضاً، لذلك اجبته بخشونة قائلاً إنه.. ان كان قد جاء ليبحث المسائل الأساسية، يجب ان يكون مديراً لكن برنامج الزيارة المشعور لن يتبع لأحد وقتاً لذلك.. وعندهذا بدأ يلين وقال إذن ينبغي ان نبدأ المحادثات العملية على الفور ونواصلها بعد عودته الى القاهرة، فالهم هو ان نذهب الى مؤتمر جنيف ببرنامج متفق عليه.

«وعندها سألته من الذين سيكونون الأطراف التي تضع ذلك البرنامج الملتق عليه؟ هل سيكونون السوريون؟ الأردنيون؟ الفلسطينيون؟ الولايات المتحدة؟ مرة أخرى، عيل صبره، مرة أخرى لم يحضر جواباً واضحاً. قال فقط «انا لا يعني من يكونون، ولا يعني من الذي سيخبر ومن الذي لن يحضر. كل من أراد الحضور يمكنه ان يحضر. وكل من لم يجد لديه الرغبة في الحضور يمكنه ان يظل حيث هو. فيوسمنا ان

نواصل بحث المسائل بدونه. بكلام مبهم.^(١١٠)

انفعل العمدة وانفحق. استنارته موسى الخبيث - الذي فطن لتوه الى نفاذ صبره فيما يتعلق بمتطلبات التعامل مع الواقع - بالحاحه على مسائل «الاجراءات» وما الى ذلك. ففي مصر، لم يكن السادات يتوقف كثيراً عند أية اجراءات أو نقاش للآراء. كل الاجراءات والآراء كانت تتسحب وتنوى مرتبة تحت وطأة نظراته أو «غضبه المفزعة» التي تحدث عنها موسى صبري وكأنه يتحدث عن غضب الله: «كانت للسادات غضباته المفزعة.. داخل منزله.. وفي الاجتماعات السياسية الضيقة.. وهو اذا غضب فإن صوته الجمهوري يعلو ويطلق اتهاماته الهادرة»^(١١١) ووقتها، في مصر، كان الكل يدخل الجحور. أما في القدس المحتلة، فكان الوضع مختلفاً، ومع ذلك لم يكذ السادات يتمكن من أن يكظم غيظه ويلجم صوته الجمهوري الا بشق الأنفس وبعد أن أغلظ له موسى دايان القول.

وقد لاحظ تلك الخصلة المتمثلة في نفاذ الصبر لدى الزعيم المعتاد على أن تكون كلمته أشبه بكلمة الإله (Fiat) تخرج من فمه فيكون الشيء، كل من احتك به من «الأميركيين الساعين في الخير»:

«وكانت أول محطة في رحلة فانس (سايروس فانس وزير خارجية كارتر) الاسكندرية. وهناك اجتمع بالسادات. فوجدته ناقد الصبر. غير معني حتى بأن يصفي لما قيل له عن افكار بيجين، لأن راسه كان ممثلاً بانكاره هو التي كان يريد وضعها موضع التنفيذ»^(١١٢).

وقد قال فانس عن السادات أنه:

«كان بارعاً في خلق المواقف الدرامية وهذا حس قوي بدوره في التاريخ ومنظور استراتيجي عريض، وأكثر انقياداً للحس منه الى استخدام المنهج، مفضلاً السيولة واستمرار الحركة في ديبلوماسية. وكان ناقد الصبر فيما يخص التفاصيل أكثر انشغالاً بالمبادئ منه بالتنفيذ. وقد بدا دائماً كما لو كان قد توقع أن تتدفق الطول المعمورة تلقائياً بشكل أوتوماتيكي من مجرد الاتفاق على نقاط جوهرية...»^(١١٣).

وذلك ما يعززه قول محمود رياض أنه عندما حاول الرئيس السوري حافظ الأسد تنبيه السادات الى رد الفعل العربي العدائي الشديد لاقدامه على زيارة القدس عندما ذهب السادات الى دمشق محاولاً اقناع الرئيس السوري بجدوى مشروعه اعلامياً وسياسياً، كان جواب السادات «أنه حتى ولو حدث مثل ذلك العداء لخطوته، فإنه سوف يزول قطعاً قبل أقل من ثلاثة اشهر (حيث أنه توقع) حل الصراع العربي الاسرائيلي برمته بمجرد قيامه بتلك الزيارة لأن اسرائيل لن تجد بعد ذلك ما تتعلل به للاستمرار في احتلال الأراضي العربية»^(١١٤).

وفي هذا القول المعن في السذاجة الريفية القشبية التي تصورت أنها انقلبت الى شطارة ديبلوماسية واقتدار لا يرقى اليه الا رجل الدولة العظيم، تلخص فهم النظام الحاكم في مصر «للمسألة». فالسادات تصور أنه بـ «تحركه الجريء البارء» سيخرج اسرائيل، ويضع حداً لـ «الصراع العربي الاسرائيلي» ويحله نهائياً لأنه، بمجرد أن يزور القدس ويراه العالم وقد ذهب بنفسه الى القدس وخطب في الكنيست وأعلن رغبة مصر (= رغبته هو) في تنفيذ القول الريفي «الصلح خير يا رجالاً» لن تجد اسرائيل بعد ذلك ما تتعلل به للاستمرار في احتلال الأراضي العربية. فالعمدة قد ورث العزبة، وسيذهب الى العزبة المجاورة، ليحرج المعتدين الذين يهاجمون عزبته منها ويردعهم عن العدوان بشهامته، ويفهمهم أن الصلح خير، ويقبل تلك المرأة جولدا. ماثير على وجهتيها.



من الأمراض المميتة التي تصاب بها الأمم بفعل فيروس الحكم الفردي المطلق مرض ينشأ عن التواطؤ على تحويل الحياة إلى كذوبة، تحويل الواقع اليومي المعاش إلى وهم يومي. فالنظام يكذب باستماتة واصرار، مجتهداً في إعطاء مبررات مشروعة وأسناد أخلاقية لأجراءاته وتجاوزاته، واختلاق أهداف وطنية حميدة لكل ما يفعل وكل ما يتخذ من قرارات، والشعب المحكوم يتواطأ مع النظام على تصديق كل ذلك، أو بالأحرى التظاهر بتصديقه من حيث أن الكل يعرف أن النظام يكذب بصفاقة وأنه لا يهدف إلا لإدامة سلطته، وتأييد زعامة زعيمه ومزايا معاوني الزعيم والمنتفعين من زعامته. لكن الشعب المحكوم - تحت وطأة الحكم المطلق، في غيبة الديمقراطية وحكم القانون، وفي ظل سيادة قانون القوة وفي مواجهة الصلاحيات التي لا تحد للأجهزة والشرطة بل والقوات المسلحة، ونتيجة لاحتلال النظام للسلطتين التشريعية والقضائية - ليس أمامه إلا أن يعلن العصيان ويتمرد فيمحق، أو يستسلم وينصاع فيتواطأ مع النظام على اغتيال حقوقه واهدار آدميته كشعب من البشر لا قطعان من الماشية، والتضحية بكل مصالحه في سبيل مصالح الزعيم ونظامه بحجة أن تلك المصالح هي الخير الأعظم والمصلحة الحقيقية للوطن الغدّي.

وبشكل ما، يمكن تلمس العذر للشعب المحكوم، خاصة متى كان نظام الحكم فردياً مطلقاً قائماً على تحالف الزعيم مع العسكريين. فذلك تحالف يضع الشعب المحكوم موضع الشعب الذي انهزم بلده في حرب لم يخضها، ويحكم تلك الهزيمة بات شعب بلّك محل احتلالاً عسكرياً. حقيقة أن محتلياً لا يكونون جنود عدو خارجي، بل أبناءه الذين علمهم وسلّحهم ودرّبهم على نفقته كيما يؤمّنوه من أن يحتله عدو خارجي، فظلوا ينهزمون أمام العدو الخارجي ويهربون، ولا يجدون من يستأصّدون عليه إلا الشعب الذي أعطاهم أسلحتهم ومزاياهم كيما يحمّوه ويتعاملوا مع أعدائه وفق ما تقرره أغلبيته، فيفعلون بذلك الشعب ما كان مفروضاً أن يفعله بالعدو فعجزوا عن فعله - حقيقة أن محتلي الشعب يكونون - بذلك الانقلاب البذيء للدور - أبناءه أولئك، لكن احتلالهم له يظل في النهاية احتلالاً عسكرياً. ولو كان ذلك الاحتلال بقوات عسكرية أجنبية لا يمكن للشعب أن يقاوم مستعنياً بقواته الوطنية وشرطته وحكومته، كما قاوم الشعب المصري قوات الاحتلال البريطاني، مثلاً. لكنه ما حيلة الشعب في احتلال تمارسه قواته الوطنية ويدعمه - بدلاً من «تحالف قوى الشعب العامل» الذي كان ينبغي أن يقف هو وقواته الوطنية في جبهة واحدة - تحالف العسكر والشرطة والأجهزة وه السادة المسؤولين» والجهاز البيروقراطي؟

عندما مات عبد الناصر، في ٢٨ سبتمبر/أيلول سنة ١٩٧٠، مُنمّا فضله على مصر بترك أنور السادات نائباً لرئيس الجمهورية كيما يخلفه عليها، كانت مصر قد أخضعت للحكم الفردي المطلق قرابة عقدين من الزمان، وبحكم التواطؤ استنامت إليه، وأغرقت في حياة موهومة مكذوبة أشبه بحياة من يظل - طوال ساعات صحوه - ممتلي الرأس بدخان الحشيش، فلا يفيق منه لحظة.

وكان السواد الأعظم من صحفيي مصر ومتقفيها بل ومربيها وأكاديميها قد قاموا - أما ابتغاء للسلامة أو ابتغاء للربح - بدور قيادي راضع ومشرف حقيقة في ملء رؤوس المصريين من كل الأعمار والفئات والمشارب بذلك الدخان الأزرق، وتحويل الحياة في مصر إلى سيناريو «أوبرا صابون» ضخمة لم تكن تتوقف لحظة.

وعندما يكتب تاريخ الفكر والثقافة في مصر بعد ١٩٥٢، قد يتضح - تبعاً لأمانة وشجاعة من قد يتصدون لكتابة ذلك التاريخ - مدى الاسهام القيم الذي قدمه كثيرون من المصريين من حملة القلم وصناع الرأي، في ذلك المجال الخطر.

فبفضل تواطؤ أولئك الكتاب والمفكرين الذين تحولوا في خدمة النظام إلى كتبة ومزّيفي فكر ومفسدي رأي ومشوّمي رؤية، تمكن النظام من أن يضع موضع التنفيذ العملي الخلائق، قبل سنة ١٩٨٤ بوقت طويل، أسلوب الحكم الشمولي المبني على أشياء من قبيل «الحرب هي السلام، والجحيم هو النعيم،

والكذب هو الصدق، والطغيان هو الحرية، والوهم هو الواقع. وبفضل جعل الشيء نقيضه، أمكن لنظام قائم على الغياب الكامل للديموقراطية وحكم القانون أن يدعي لنفسه صفة الحكم النابع عن ارادة الشعب القائد والشعب المعلم، وأن يدعي لنفسه المشروعية. وعندما مات عبد الناصر وورث مصر تركه لأنور السادات، بات يوسع السادات الذي شارك مشاركة نشطة ومستمرة في كل ما فعله النظام منذ استولى على حكم مصر أن يدعي أنه جاء ليحقق الديموقراطية ويعيد حكم القانون.

(١/٢) إعادة القانون من عطلة

وفي حقيقة الأمر، لم يكن السادات قد أصيب بلوثة أو لحقه عطب. كل ما في الأمر أنه أراد أن يخرج من ظل عبد الناصر، ورغب في أن يجعل من نفسه - هو الآخر - زعيماً. وكان السادات قد بدأ حكمه «شخصية باهتة مهتزة بالنسبة لشخصية عبد الناصر الجبارة، وتراوحت التقديرات (حول امكانية) بقاءه في منصبه كرئيس الجمهورية (وقد قدرها البعض) بعدة أسابيع (والبعض الآخر) بعدة شهور. وكان هنري كيسنجر مستشار الرئيس الأمريكي نيكسون للأمن القومي من بين من راهنوا على ذلك. فقد كان السادات طوال حكم عبد الناصر - الذي دام ١٨ عاماً - قابضاً في الظل ولا يكاد أحد يعرف عنه شيئاً خارج مصر، رغم اشتراكه في ثورة ٢٣ يوليو/تموز ١٩٥٢ وعضويته في مجلس الثورة وشغله لمنصب رئيس مجلس الأمة ثم لمنصب نائب رئيس الجمهورية»^(١١٦). ترك عبد الناصر السادات في مركز نائب رئيس الجمهورية. وبطبيعة الحال، كانت تلك صدمة مفزعة لكل معاوني عبد الناصر ورفاق نضاله الكبار الذين لا شك في أن كلا منهم راودته أحلام تملك العزبة بعد رحيل الزعيم. والذي لا شك فيه أن كل رفاق عبد الناصر من الأعضاء المؤسسين لـ «الحركة» بل وعن سبقه الى التخطيط لحركة يقوم بها الضباط، كعبد اللطيف البغدادي، كانوا يعتبرون السادات دخيلاً على دائرتهم المغلفة عليهم أو التي راوا - بحكم «الأقدمية المطلقة»، بالتفكير البيروقراطي الذي ما من شك في أنه يشكل أساساً جوهرياً من أسس التفكير لدى المصريين بمختلف فئاتهم - أنها كانت لا تتسع الا لهم، وهم كثر. والذي يقوله محمد حسنين هيكل في كتابه المحزن «خريف القصب» أن السادات، عندما أدخله عبد الناصر في الجمعية التأسيسية لتشكيل الضباط الأحرار سنة ١٩٥١، قوبل بمعارضة شاملة وقوية من كل أعضاء التنظيم. ويقول هيكل أن تلك المعارضة لدخول السادات واقتحامه الدائرة المغلفة كان منشؤها المام الضباط الأحرار، بما فيهم عبد الناصر، بـ «سجل السادات». وهيكل يؤكد أن ذلك السجل لم يكن يشرف أحداً، لكنه لا يفسر السبب في أن عبد الناصر تفاضى عنه، منذ سنة ١٩٥١، في وجه معارضة قوية من جانب كل زملائه. والسادات، في مصارحاته لموسى صبري، لا يذكر بطبيعة الحال شيئاً عن معارضة سائر الضباط الأحرار دخوله الجمعية التأسيسية، مقتصرأ على الضباط عبد المنعم عبد الرؤوف: «وقال لي جمال أن عبد الرؤوف اعترض على دخولي»^(١١٧)، لكنه، في تلك المصارحات ذاتها، يفصح - وأن لم يقل ذلك صراحة - عن أنه، منذ اللحظة الأولى، وجد نفسه في جانب، والضباط الأحرار زملاء عبد الناصر ومؤسسي الحركة، في جانب آخر مضاد، ويصور الأمر كما لو كان - بحكمته وحنكته وتمرسه بـ «العمل السياسي» - قد أنقذ عبد الناصر من مشاكل كثيرة كان أولئك الضباط الأحرار سيوقعونه فيها بـ «غشهم» وتهورهم: «مثلاً حاولوا أن يرحجوا عبد الناصر واقتصرأ القيام بعمليات اغتيال...» «ومرة أخرى، حدثني عبد الناصر عن صراعات في اللجنة التأسيسية سببها جمال سالم والبغدادي...» «وكان جمال سالم يتحدث دائماً جمال عبد الناصر بل ويتطاول في الكلام (لكننا اضطررنا الى قبوله...»^(١١٨) وفي موضع آخر، عني بأن يصور الأمر كما لو كان «بحكم ماضيه السياسي» قد شكل خطراً على عبد الناصر: «وكان من حق عبد الناصر أن يتشكك. انني بحكم ماضيه السياسي يمكن أن أضعف معه وأعمل انشقاقاً في الحركة»^(١١٩) لكنه لم يوضح - بطبيعة الحال - من الذي كان سينضم اليه من ضباط الحركة ليحدث به ذلك الانشقاق وهو الذي تحدث بعد ذلك مباشرة عن «الدسائس وحسد الزملاء».

فبصرف النظر عن اتهامات هيكل للسادات بماض مشبوه كان خلاله عضواً في «الحرس الحديدي» في خدمة فاروق، وعرضه خدماته على القصر في مجال تصفية خصوم الملك: من السياسة المصريين بالاغتيالات، وقبول «رشوة» من يوسف رشاد، أحد أذناب فاروق، لمساعدته على تأثيث بيت وشراء سيارة، ظل من الواضح - بغير حاجة الى ماض مشبوه أو غير مشبوه - أن السادات كان، منذ اللحظة الأولى، «الخروف الأسود» لحركة الضباط الأحرار، وأنه ظل مرفوضاً من أصحاب الحركة الأصليين واتباعهم والمنتهجين بهم حتى النهاية.

لذلك، كان من «الحمية التاريخية»، أن جاز استخدام هذا المصطلح ثقيل العيار في هذا المجال القمي، أن يقوم السادات، بعد رحيل الزعيم، بحركة تطهير بـ Putsch من نوع ما ظلت الحركات الفاشية تقوم به لتحقيق عملية نقل السلطة داخل صفوفها من طغمة الى طغمة.

وفي قيامه بذلك الانقلاب الداخلي في صفوف النظام، استفاد السادات كثيراً من عبد الناصر. فعبد الناصر، اكتشف كبش فداء جيد في «مراكز القوى». و«مراكز القوى» هذه لم تعد كونها الشلل التي جمعت حول كل شخصية ذات نفوذ قوي من شخصيات النظام للترتب من النظام. ولم يكن يوسع النظام أن يستمر بدونها ما لم يكن الزعيم وثاقاً من «الجماهير» الى الحد الذي كان حرياً بأن يجعله يغير نظام الحكم من نسقه الذي استقر عليه في ظل وحدانية زعامته الى «جمهورية شعبية» شمولية على غرار الجمهوريات الشعبية الأكثر تخلفاً بكثير عن الاتحاد السوفياتي أو نظم أوروبا الشرقية، كالبانيا، مثلاً. وحتى آنذاك، كان الزعيم سيظل محتاجاً الى «مراكز القوى» التي تشكلها قيادات أجهزة الأمن. لكن عبد الناصر وجد التحدث عن ذنوب «مراكز القوى» سفيداً في تحويل ثقة الجماهير بعيداً عن شخصه اثر خيبات النظام الكبرى.

وعندما وجد السادات نفسه على أبواب العزلة وفي يده ورقة من الزعيم الراحل تقول إنه اختاره نائباً له وخليفة - بحكم ذلك - لزعامته، ووجد في طريقه الى «دوار العمد» الذي سيحكم منه العزلة ويمتلكها أولئك المنافسين الاقوياء الكارمين الراضين له من قديم، خفت الى نجدته حكاية «مراكز القوى»: «وكان فاتحة الاعمال (التي قام بها السادات لتعزيز مركزه الداخلي) قضائه على ما كان يعرف بمراكز القوى في عهد عبد الناصر (والتي كان اعضاؤها) قد ناصبوه العداء منذ أول لحظة لتوليته منصب رئيس الجمهورية»^(١٧١).

وفي اللحظة نفسها التي قام فيها السادات بذلك التحرك الذي تكاملت له كل مقومات الـ Putsch الفاشي من سرية ومباغثة وانقلاب كامل في حيابة السلطة في صفوف النظام الحاكم، مستفيداً من استخدام عبد الناصر لحكاية «مراكز القوى» في عنقوان أزمت النظام، استخدم السادات بذلك أيضاً اهدار حكم القانون طوال حكم عبد الناصر، فحزب عصفوريين بجر: تخلص من خصومه. أعضاء النظام الأصليين، وكسب شعبية كبيرة، وفي الواقع بدأ يتحرك خارجاً بتؤدة من ظل عبد الناصر:

«في يوم واحد، استطاع السادات أن يتخلص من مراكز القوى، حيث باغتها بمناورة سريعة وأفلح في شلها، رغم أنها كانت تمثل قوة هائلة، إذ كان خصومه يضمون السيد علي صبري، المساعد الأمين لعبد الناصر، والذي كان يسيطر على الاتحاد الاشتراكي العربي، الحزب الوحيد في مصر في ذلك الوقت، والسيد شعراوي جمعة، الذي كان وزيراً للداخلية ومسيطر على أجهزة الأمن، والفريق محمد فوزي وزير الخارجية، والسيد محمد فائق وزير الاعلام وغيرهم، إذ تم اعتقالهم وتقديمهم للمحاكمة وإيداعهم في السجون. وفي لمح البصر، حصل السادات على شعبية كبيرة، وبدأ الناس يتعاطفون معه ويطلقون الآمال عليه. وقد اتبع تلك الخطوة بالافراج عن المسجونين السياسيين وإغلاق المعتقلات وأعلن أن حكمه سيستند الى سيادة القانون بعد أن كان بعض المسؤولين في مصر في وقت عبد الناصر يصرون علناً بأن «القانونون في اجازة»...»^(١٧٢).

نجح السادات اذن في أول مغامرة كبيرة قام بها للتحول من منبؤ النظام، و«جساء» مضحك الملك، والتابع الخاضع المطيع للزعيم: «وقد حدث عندما أخرجنا محمد نجيب. اني لم اكن موجوداً عندما صدر قرار عودته. كنت في منزلي وسمعت قرار مجلس الثورة بعودة نجيب أصدر عبد الناصر القرار ولم يرجع اليّ لأنه يعلم أن صوتي معه. وحتى في تشكيل الوزارات وغير ذلك من القرارات، لم أدخل معه في نقاش

أبداً، وكنت أتفرج على الصراعات من بعيد وإتالم^(١٧١)، ويمكن بفضل الـ Putsch المحكم من أن يبدأ في التحرك خروجاً من تحت الحذاء الناصري المخيم فوقه إلى حيث أمكنه أن يتطلع إلى ملء الفراغ الذي تركه الزعيم. فهو وإن غير الشلل المستفيدة من النظام الممارسة للسلطة الشمولية على العزبة، لم يغير في الحقيقة شيئاً من نوعية النظام، بل حرص منذ اللحظة الأولى على إبقائه نظاماً قائماً على احترام الزعيم، على قداسة الزعيم، وعلى وحدانية الزعيم، وكانت براعته التي تفوق بها على عبد الناصر في ذلك المضمار أنه لم يعن بتزسيخ وحدانية الزعامة مستشراً وراء «الكلام» عن «الخصامير» والشعب المعلم، و«الشغب القائد» كما فعل عبد الناصر، بل عمل على ترسيخ تلك الوحدانية مع القيام بأفعال ملموسة، بدلاً من مجرد الكلام، امكن إيهام «الشغب» بها بأن القانون قد أعيد من عطلة، وإن «الديموقراطية» توقظ من سباتها أو بالأحرى غيوبتها الطويلة، وإن العدل يأخذ مجراه، عن طريق سلسلة من الإجراءات لرفع وإلغاء الحراسيات التي أوقعت ظمناً فادحاً بالكثيرين ومحاكمات لمن نسب إليهم القيام بأعمال التعذيب، كما بدأ الحديث يتواتر عن الاتجاه نحو حكم ديموقراطي^(١٧٢).

غير أن شيئاً من أساسيات النظام لم يتغير. كل ما تغير أشخاص المعسكين بأعنة السلطة المسييرين لشؤون العزبة في ظل العمدة، وبطبيعة الحال، لم تتغير قداسة الزعيم. فالسادات كان، كسلفه تماماً، مؤمناً إيماناً كاملاً عميقاً بضرورة تلك القداسة، تلك الوحدانية. في كلامه عن «صراعات» ما قبل الثورة، وجدناه قائلاً عن جمال سالم أنه كان كثيراً ما يختلف مع عبد الناصر ويناقشه، بل ويتطاول عليه. ولم يكن عبد الناصر وقتها رئيس جمهورية أو حتى قائد ثورة. كان فقط منشيء تنظيم سري ينوي القيام بحركة انقلابية. لكن السادات وجد في مجرد اختلاف أحد أعضاء التنظيم معه ومناقشته آياه «تطاولاً» عليه. وقد تساعل، في مصارحاته لموسى صبري كيف (يمكن أن تسول لأي منا نفسه) الصراع مع عبد الناصر؟ اليس هو الرجل الذي ظل يعد للثورة طوال عشر سنوات؟ اليس هو الذي كَوّن الضحايا السرية؟ اليس هو الذي جمع الجمعية التأسيسية؟ فلماذا الصراع (وهو الزعيم)؟ أليس هو الذي استطاع أن يحول الهزيمة العسكرية في معركة ١٩٥٦ إلى انتصار سياسي؟ لا على مستوى مصر أو مستوى الأمة العربية فحسب بل وعلى مستوى العالم كله؟ (وحتى أن كان ذلك) الانتصار قد أثر على شخصيته (فجعله يتألم) ولو. فهو صاحب هذا النصر. فلماذا الصراع معه؟^(١٧٣)

النظام إذن ظل قائماً، استمرت مصالح الفئات المستفيدة من النظام، واستمرت مكوناته الأساسية. واستمرت وحدانية زعيمه بعد أن أمنها السادات بضربة «مراكز القوى». واستمرت أيضاً «مراكز القوى». فذلك شيء لم يستطع حتى موسى صبري أن ينكره:

لقد استفاد السادات من تجربة الصراعات التي نشأت حول عبد الناصر، ونجح في أنها لم تتكرر (في عهده) إلا في نطاق ضيق جداً. دون أن تكون حوله مراكز قوى، إذا ما استثنينا وضع أشرف مروان الذي تحول فعلاً إلى مركز قوة، وكذلك وضع عثمان أحمد عثمان الذي كان أقرب صديق إلى السادات في سنواته الأخيرة. لكن الفرق هنا أن السادات كان مقتنعاً تماماً أنه كان يستخدم أشرف مروان في أمور في صالح مصر، وأنه كان يستفيد من عثمان أحمد عثمان في خلق رواج اقتصادي لمشروعات تنفذ فعلاً لا مجرد مشروعات على الورق^(١٧٤).

وبطبيعة الحال، لم يذكر شيئاً عن كل تلك المحاكمات التي جرت بعد زوال عهد السادات لغير هذين من «مراكز القوى» ومراكز التبرج ومراكز الانتفاع.

ففي النهاية، لم يتغير شيء إلا شخص الزعيم والشخص أتباعه الذين أحاط نفسه بهم تأميناً لاستمرار ملكيته للعزبة. وفي مصارحاته الذكية لموسى صبري، حاول السادات أن يعطي انطباعاً بأن الصراع بينه وبين «مراكز القوى» نشب بسبب رغبته في إعادة القانون من عطلة الطويلة، وتصفية الحراسيات. وكان اختياره التركيز على تصفية الحراسيات كمثال للصراع مع «مراكز القوى» بمثابة القول، بغير جهر، أن الصراع نشب لأن النظام في ظله تحول إلى نظام «تنظيف» يرفض الأشياء الرديئة التي من قبيل النهب. لأنه لماذا تدخل «مراكز القوى» في صراع مع رئيس الجمهورية حول تصفية الحراسيات، ما لم يكن ذلك متعلقاً بالمكاسب المادية؟

«أول قرار اتخذته بعد أن توليت رئاسة الجمهورية كان قرار تصفية الحراسيات. وطلب من سامي شرف

أن يكلف ليب شعير وضياء الدين داود أن يعدا في مشروع قرار بتصفية الحراسات (فلم يحدث) فقلت لهيكل اني اريد من الدكتور جمال العليفي أن يكتب قراراً بتصفية الحراسات من ثلاث نقاط. الأولى كلام واضح عن تصفية الحراسات. والثانية انه لا تفرض حراسة الا بحكم قضائي واجراءات قضائية. والثالثة تعيين مدعي اشتراكي»^(١٢٢).

وهكذا فإن شيئاً لم يتغير. كل ما هنالك أن الزعيم الجديد رأى أن يضرب منافسيه على السلطة من ذلك المنفذ الضار بهم: الحراسات، فيشهر بهم، ويحرمهم في الوقت ذاته. أما سلاح الحراسات فباق، وكل ما هنالك أن القضاء (الذي كان قد اكتمل اخصاؤه في ظل الزعيم الراحل) سيدفع الى مقدمة الصورة، فيصبح فرض الحراسات بحكم قضائي واجراءات قضائية (يعملها بطبيعة الحال النظام وينفذها القضاء العادل)، ويظل هناك ذلك المنصب القضائي المفيد، منصب المدعي العام «الاشتراكي»، حتى بعد انتهاء موضة «الاشتراكية».

ويواصل السادات حكايته، فيقول «ومن هذا التاريخ، بدأ الصراع يشتد ويتطور، ولكن من ناحيتهم. أما من ناحيتي انا، فانا قاعد مستتي على حافة التزعة لغاية ما تفوت الجثث قدامي واحدة واحدة، ولا يوجد شيء يهزني»^(١٢٣).

والواضح مما يحكيه السادات أن المسألة بينه وبين زملاء عبد الناصر ومعاونيه القدامى كانت قد تحولت، اثر توليه لرئاسة الجمهورية الى صراع مكشوف على السلطة، وأن كل جانب من الجانبين في ذلك الصراع كان على وعي بأنه، كما يقول المصريون، «يا قاتل يا، مقول»، أي اما سابقاً الى قتل خصمه أو مقتولاً بيد الخصم:

«الصراع بدأ في اللجنة العليا المركزية قبل شهرين. وعلي صبري تجاوز حدوده وكذلك ضياء داود (أي تطاولا على الزعيم كما كان جمال سالم يتناول على عبد الناصر).. فبعد الصراع حول الحراسات، نقلوا التركيز الى عمليات الوحدة خلال الاجتماعات التي بدأت في نوفمبر/ تشرين الثاني، وديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٠ أولاً مع ليبيا والسودان، ثم مع سوريا.. وكانت الأصوات في اللجنة العليا ضد الوحدة خمسة ضد ثلاثة، وتصوّروا أنني سأراجع، لكنني صممت على دعوة اللجنة المركزية.. المهم صدقوا الصراع. وساعة اقالة علي صبري صدقوه بشكل رهيب.. وفي صباح ١٢ مايو ١٩٧١ زرت الجيش واتخذت قراراً في المساء. كان مفروضاً أن أزو مدبرية التحرير يوم ١٢ مايو، واتضح أنهم كانوا قد دبروا لي مكيدةً هناك.. وكنت أتوقع معركة (معهم) لأن الأمن المركزي - المسلح من ألمانيا الشرقية - يتبع شعراوي جمعة وهو القوة الوحيدة الموجودة في القاهرة. والجيش خارج القاهرة. والفريق فوزي معهم. وكان لا بد أن أستعد لمواجهة. وقد قال لي الليثي، قائد الحرس الجمهوري، أنه جاهز تماماً وكل تفصيلات الخطة عنده، ومدة قبل شهرين، والواجبات موزعة دون أن يشعر أحد. وكان أساس الخطة حماية القاهرة، ودخول معركة سواء كانت مع الأمن المركزي أو القوات المسلحة»^(١٢٤).

فحقيقة الصراع أنه لم يكن صراعاً حول إعادة القانون من العطلة، أو إلغاء الحراسات، أو الدخول في وحدة مع ليبيا أو السودان أو سوريا، بل كان صراعاً بين قمم النظام حول حيافة السلطة وبالتالي حول ملكية المزرعة. وقد وصل ذلك الصراع الى حد اقامة كمين لرئيس الجمهورية في مديرية التصريح، واستعداد رئيس الجمهورية وحرسه للدخول في معركة مع قوات الأمن بل والقوات المسلحة. فهو صراع تقليدي من صراعات السلطة في النظم الفاسية، وبين عائلات المافيا.. وقد كتب النصر فيه للاكتر دهاء والأقدر على السرية والأشد ضراوة في القيام بما اقتضته الضربة على النسق الفاشي التقليدي، وتحقق ذلك النصر للسادات لأن كافة القوى المستفيدة من استمرار النظام واستقرار الأوضاع في مصر تأمناً لمصالحها مالت الى جانب السادات، بوصفه ممثل «الشرعية»، وبوصفه أيضاً، وبلا أدنى شك، المفضل لدى عزابي النظم الخارجيين، وبالأذات الولايات المتحدة الأميركية التي قد يتكشف يوماً ما دور مخابراتها ونفوذها في ترجيح كفة السادات على كفة أناس كعلي صبري وبطانته ممن اعتبرتهم الولايات المتحدة اتباعاً للسوفييات.

(٢٢٢) - العمدة يدخل تحت إبط أميركا

وكانت علاقة غرام توطدت بمرور الوقت قد نشأت بين السادات وأمريكا منذ دعاه الأميركيون لزيارة الولايات المتحدة سنة ١٩٦٦، وانسحر هناك بناطحات السحاب ومظاهر البذخ والثراء والقوة فظل طوال

الزيارة فاتحاً قائم مغمماً «يا سبحان الله! يا سبحان الله!».

ومنذ بداية زعامته، أوضح السادات أنه كان قد راهن على «الأصدقاء الأميركيين»، وهو رهان دام حتى آخر لحظة في حياته.

ومن الظلم للسادات أن يصور ذلك الميل الأميركي لديه كنوع من الشذوذ أو «الخيانة» أو الخروج على خط النظام الحاكم في مصر. وربما كان السادات أكثر ميلاً إلى الاستعراضيّة في تصريحاته وتحركاته، إلا أنه لا شك في أنه عندما اتخذ المسار الأميركي لم يكفر أو يشذ أو يأتي بجديد. فالنظام - منذ بدايته المبكرة - كان قد اختار ذلك الخط. وعندما أرغمت الحرونة الأمريكية عبد الناصر على لعب الورقة السوفياتية كان عبد الناصر مرغماً في ذلك لا بطل، ولم يكن سعيداً لا هو ولا النظام باضطراره إلى لعب تلك الورقة أصلاً. فالنظام لم يكن شيوعياً. ولم يكن اشتراكياً. وإن كان للنظام لون سياسي أو ميل أيديولوجي فهو، بلا شك، صوب الفاشية لا الديمقراطية ولا الاشتراكية ولا الديمقراطية الشعبية.

وبطبيعة الحال، لم يكن في شيء من ذلك ما ينفر الولايات المتحدة من النظام أو يجعلها ترفضه وتعاديه، خاصة وأنّها هي التي راھنت عليه من مبدأ الأمر وأقنعت البريطانيين بعدم ضربه عسكرياً وواد حركته بما كان متوافراً لهم من قوات عسكرية ضخمة في منطقة القناة عندما نشبت «الثورة». إلا أن كون النظام في مصر، وبالتالي كونه داخلياً في دائرة النتائج المترتبة على الغزوة الاستيطانية الصهيونية البادئة بفلسطين، حرم عبد الناصر ونظامه من الاحتضان الأميركي الكامل الذي يتمتع به أناس ككينوشيه في شيلي، أو الذي تمتع به ماركوس في الفلبين، أو النظام العسكري في اليونان، أو أي نظام حكم فردي مطلق آخر قائم على أوضاع الاحتلال الداخلي لأي بلدان العالم الثالث بقواته الوطنية. ونتيجة للمشاكل التي ظل يسببها المشروع الصهيوني في الشرق الأوسط والتزام الولايات المتحدة بتنفيذه وإنجاحه، ونتيجة لشخصية عبد الناصر وطموحه إلى وضع الزعامة لا على مصر فحسب، بل وعلى العالم العربي كله، ظلت تحدث تلك «المتاعب» بين النظام في مصر والولايات المتحدة.

وبحكم تواجده في قمة النظام - حتى وإن ظل تحت مقعد عبد الناصر - لم يغب شيء من ذلك عن فطنة السادات، ولم يغفل عما يمكن للزعيم أن يحققه من مكاسب إذا ما عمل من تحت أبط أميركا بدلاً من أن يظل يتظاهر بمناطحتها في العلن ويحاول استرضائها في السر، كما فعل عبد الناصر في حالات كثيرة، أو يخرج على طاعتها. ويفعل ما من شأنه أن يستثير نقيمتها، كما فعل عبد الناصر في حالات معينة. وعلى ضوء ذلك الوعي، وبفضل تلك «الفطنة» اختار السادات لنفسه أن يكون «رجل أميركاه» خاصة وأن الروس فضّلوا عليه علي صبري. فقد سألته موسى صبري قائلاً: «لقد سألت الدكتور مراد غالب عن أثر زيارتك للاتحاد السوفياتي في ١٩٦٧، قال لي إن الروس يرتاحون للتعامل مع علي صبري، وكان رد السادات ببساطة «هذا طبيعي» (١٢٧).

وكان تولي السادات رئاسة الجمهورية في مرحلة كانت الدبلوماسية الأمريكية جاهدة خلالها، ومنذ ما قبل وفاة عبد الناصر، في القيام بتجربة جديدة في الشرق الأوسط عرفت آنذاك باسم «مبادرة روجرز».

ويصوّر موسى صبري الوضع آنذاك على الوجه التالي:

«دات عبد الناصر بعد أن كان قد وجه نداء إلى الرئيس الأمريكي نيكسون، في خطاب علني^(٤)، بأن تحدث

(*) الخطاب الذي ألقاه عبد الناصر في عيد العمال وجه فيه الكلام إلى الأميركيين مباشرة:

«اني اتوجه إلى الرئيس نيكسون، وأقول له أن الولايات المتحدة الأمريكية توشك أن تقوم بخطوة بالغة الخطورة ضد الأمة العربية (بتزويدها إسرائيل بشحنات جديدة من الطائرات) فالولايات المتحدة، بخطوة أخرى على طريق تأكيد التفوق العسكري لصالح إسرائيل، سوف تفرض على الأمة العربية موقفاً لا رجعة فيه، موقفاً يمتنع علينا أن نستنتج منه ما هو ضروري. وذلك سوف يؤثر على كل علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالأمة العربية لعشرات السنين.

«اني أقول له أن الأمة العربية لن تستسلم ولن تقرب، وهي تريد سلباً حقيقياً ولكنها تؤمن بأن السلام لا يقوم على غير العدل.

«أريد أن أقول. إذا كانت الولايات المتحدة تريد السلام، فعليها أن تأمر إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة. إن ذلك في طاقة الولايات المتحدة التي تاتمر إسرائيل بأمورها لأنها تعيش على حسابها، وأي شيء غير ذلك لا يجوز علينا. ولن =

أمريكا موقفها، (١) ويعد أن كان قد أعلن قبوله لمشروع روجرز اثر مباحثات فاشلة له مع زعماء الكرملين في موسكو.

وكان عبد الناصر يجري اتصالات سرية مستمرة مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية كان رسول فيها محمد حسين هيكل. ولم يكن السادات - حتى بعد تعيينه نائباً لرئيس الجمهورية - يدرى شيئاً عن هذه الاتصالات. لكن السادات كان على يقين تام بأن عبد الناصر كان يتحين الفرصة للاتجاه الى الغرب. (١٢٨).

وسواء كان السادات قد علم أو لم يعلم في حياة عبد الناصر بالاتصالات السرية مع الولايات المتحدة، فإنه بمجرد أن تولى رئاسة الجمهورية استجاب لـ «مبادرات» أمريكا استجابة ايجابية للغاية:

«وقد استجاب مصر، تحت رئاسة زعيمها الجديد، انور السادات (الذي كان منظوراً اليه آنئذ بشكل كاد يكون عاماً بأنه رئيس مرحلي مؤقت) ايجابياً لمبادرة بارنغ بأن باتت أول دولة عربية وافقت رسمياً على توقيع اتفاقية صلح مع إسرائيل متى تمت عملية صنع السلام» (١٢٩).

(١/٢/٢) - العهد الايراني

في أعقاب حرب ١٩٦٧، تزايدت عزلة الولايات المتحدة في العالم العربي، وتضاعف الشعور العدائي ضدها الى أبعاد لم يبلغها من قبل. وفي محاولة لاحتواء هذا العداء المتزايد، حاول ويليم روجرز، وزير الخارجية الأمريكي القيام بجولة في المنطقة - خصوصاً في الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة «معتدلة» - فزار المغرب وتونس في ٩ و ١٠ فبراير/شباط (١٩٧٠)، ليسمع نقداً شديداً للسياسة الأمريكية، وامتدت جولته الى عدد من العواصم الأفريقية» (١٣٠).

ولقد كان ذلك العداء المكشوف المتعاظم للولايات المتحدة، حتى من جانب «المعتدلين» العرب شيئاً جديداً على الأمريكيين. وفي وزارة الخارجية الأمريكية بدأ على وجل اتجاه الى القيام بما يدعو الأمريكيون «Spin»، أي محاولة احتواء الضرر وتحجيم المشكلة.

وكان التصور الذي أخذ يتضح على مهل في خلفية «مشروع روجرز» قائماً على ما أسمى وقتها بـ «كفلا عن إطلاق النار، وأبدأوا في التحدث معاً» (stop - shooting, start - talking project)، أي وقف إطلاق النار بامتداد القناة، لمدة تسعين يوماً، وأجراء محادثات مصرية/إسرائيلية غير مباشرة عن طريق السفير يارنج. ووقتها، استنمات هنري كيسنجر في محاولة نفس المشروع عن طريق القول بأن مبادرات الخارجية الأمريكية لم تتجه الى معالجة المشكلة الرئيسية والمتعاطفة المتمثلة في وجود قوات سوفياتية مقاتلة في مصر، وكان كيسنجر يحاول من موقعه في مجلس الأمن القومي، إفساد كل ما كانت الخارجية في ظل روجرز تحاول فعله. إلا أن نيكسون، الذي لم تكن الصهيونية قد فجرت تحت مقعده فضيحة ووترجيت بعد، ولم يكن بالتالي قد وقع تحت اصبع هنري كيسنجر بعد، كان قد جاء الى الحكم بتصورات لسياسة كوكبية تواءمت خطوطها مع الموقف الذي اتخذته الخارجية الأمريكية وتبناه ويليم روجرز بتأييد واسع من كبار المسؤولين بالوزارة في مواجهة كيسنجر ومجلس الأمن القومي.

وهكذا، كما يقول محمود رياض:

«قرر نيكسون أن يتحرك أخيراً استجابة لنداء الرئيس جمال عبد الناصر، وجاء تحركه في شكل رسالة

= يجوز هذا حل.

«والحل الثاني، إذا لم يكن في طاقة أمريكا أن تامر إسرائيل، فنحن على استعداد لتصديقها إذا قالت ذلك، مهما كانت أرونا فيه. ولكننا في هذه الحالة نطلب طلباً واحداً، هو التأكيد في طاقة أمريكا. ذلك الطلب هو أن تكف عن أي دعم جديد لإسرائيل طالما هي تحتل أراضينا العربية. أي دعم سياسي أو دعم عسكري أو دعم اقتصادي. وإذا لم يتحقق الحل الثاني، فإن على العرب أن يخرجوا بحقيقة لا يمكن المكثرة فيها بعد الآن. وهي أن الولايات المتحدة تريد لإسرائيل أن تواصل احتلال أراضيها حتى تتمكن من فرض شروطها علينا بالاستسلام». أن ذلك، ولا أزال أتوجه بالحديث الى الرئيس نيكسون في محاولة أخيرة، لن يحدث. أن كل المؤامرات التي تجري الآن ضد الأمة العربية وضد جبهة التحرير لن تنجح. أني أقول للرئيس نيكسون أن هناك لحظة فاصلة قادمة في العلاقات العربية الأمريكية إما أن تكسر القطيعة الى الأبد، وإما أن تكون بداية أخرى جادة ومحددة. أن التطورات القادمة لن تمس العلاقات العربية الأمريكية وحدها، وإنما ستكون لها تأثيرات خطيرة أوسع من ذلك وأبعد».

كتبها ويليم روجرز في ١٩ يونيو/حزيران ١٩٧٠ وأبلغها في دونالد برجس في القاهرة في اليوم التالي. وقد بدأ روجرز رسالته بالإشارة إلى أنه قرأ بحرص وتمعن خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في أول مايو، وقال أنه يوافق على أن الموقف في الشرق الأوسط يجتاز نقطة حرجية، واعتقد أنه من مصلحتنا المشتركة أن نحافظ الولايات المتحدة على روابط الصداقة مع كل شعوب ودول المنطقة وتقويها. وأننا نأمل أن يكون هذا ممكناً، ونحن مستعدون للاسهام بنصيبنا^(١٣١).

وبذا بدأ التحرك الأمريكي الذي نبع من تبصر الخارجية الأمريكية، من جانب، بمغبة التوحد، لا مجرد الانحياز، الأمريكي الكامل بالمشروع الصهيوني، كما نبع أيضاً من قناعة الرئيس الأمريكي الجديد، نيكسون، بأنه ظل يوسع الولايات المتحدة أن «تخلع» السوفيات من المنطقة بسحب «السجادة» من تحت أقدامهم، أي بتجريدهم من اضطراب العرب إلى الاستعانة بهم، عن طريق تخفيض حدة الصراع، ونزع الفتيل من «برميل البارود» كما أسمى نيكسون الشرق الأوسط، وأجراء تسوية بين العرب وإسرائيل تغنيهم عن الاحتياج لـ «الروس».

وبطبيعة الحال، استماتت إسرائيل والحركة الصهيونية في معارضة ذلك التوجه بكل الطرق، ومن بينها معارضة كيسنجر من موقعه بالغ التأثير كمستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي. وغير اعتبارات التربح المادي لجامعي التبرعات لإسرائيل في الولايات المتحدة، وهي اعتبارات بالغة الأهمية والفعالية في العمل على أدامة الصراع، كان وراء استماتة إسرائيل والحركة الصهيونية في ضرب الاتجاه الذي نبعت منه تحركات روجرز وأصرارهما على إجهاض، ما انزعجت له الزعامة الصهيونية من بدايات الوعي لدى خبراء السياسة الخارجية الأمريكية بأن مصالح الولايات المتحدة الإقليمية، في الشرق الأوسط، والكوكبية على صعيد العالم وبخاصة في ساحة التنافس مع السوفيات، باتت معرضة فعلاً لمخاطر كبيرة من جراء الاندماج الكامل في تنفيذ المشروع الصهيوني بلا أدنى توقف عند مصالح أحد وبالأخص المصالح الحقيقية للولايات المتحدة.

ونتيجة لذلك، ظهر ذلك التوجه الذي أزعج إسرائيل ومؤيديها في المؤسسة الحاكمة الأمريكية، لدى وزارة الخارجية في ظل روجرز الذي حاول أن يوفق بين اعتبارات ثلاثة هامة هي:

- ١ - المحافظة على بقاء إسرائيل ومواصلة دعمها اقتصادياً وعسكرياً وديبلوماسياً، أي عدم التخلي بحال عن الالتزام الأمريكي باتجاه المشروع الصهيوني، مع تغير في التكتيك عملاً على:
- ٢ - المحافظة على علاقات ودية معقولة مع العالم العربي بإبعاد إسرائيل مرحلياً عن القيام بدور «رجل أميركا القوي» أو قبضة أميركا الحاكمة في المنطقة، وإجراء تسوية مع إسرائيل يقبلها العرب.
- ٣ - إعطاء دور القبضة الحاكمة في الشرق الأوسط لبلد إسلامي لا يستجلب ما تراءى للأميركيين أن إسرائيل استجلبته من عداة يكونها دولة يهودية، مما يعني إسرائيل مرحلياً من تصدر الساحة بتلك الصفة، أي كـ «شرطي» أميركا.

وكانت أولى علامات ذلك التوجه الجديد في السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الديبلوماسية الأمريكية إلى تفسير لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ أنبنى على أنه في حين تؤمن أميركا بوجوب تعيين حدود سياسية معترف بها توافق عليها كل الأطراف المشتبكة في صراع الشرق الأوسط، فإن أي تغيير في الحدود التي كانت قائمة قبلاً لا ينبغي أن يكون انعكاساً لوزن الغزو (Should not reflect the weight of conquest)، وأن ذلك التغيير يجب أن يقتصر على تعديلات طفيفة تتطلب. ١ دواعي الأمن المتبادل. فالولايات المتحدة لا تؤيد التوسع.

أوردنا هذا الكلام، سنة ١٩٧٤، في دراسة تحليلية مطولة لتحركات «السلام» الأمريكية في الشرق الأوسط آنذا، قلنا فيها: ^(١٣٢).

«الذي نعتقد أن الولايات المتحدة كانت قد قررت، منذ ما قبل حرب أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣، القيام بعملية «أسلمة» أشبه بما قامت به من فتنة (Vietnamization) للحرب في الهند الصينية، وذلك بتغيير الدولة التي تقوم بدور القبضة الحاكمة لحساب الولايات المتحدة في المنطقة، فستبدل إسرائيل بدولة أخرى لا تستجلب كل هذا القدر من العداة الذي قد يوجد - من وجهة النظر الأمريكية بالأقل - ما يسر

القول بأن قدراً كبيراً منه يرجع الى الكراهية الدينية بأكثر مما يرجع الى الوعي بأي خطر حقيقي لإسرائيل على البلدان العربية المحيطة بها حضارياً وعسكرياً واقتصادياً وسياسياً ومصرياً. ولقد حفلت صحف الغرب دائماً بأحدث وتصريحات وأقوال لزعماء عرب (وخاصة من ذوي المكانة الروحية) تعزز ذلك الفهم لكراهية العرب لإسرائيل.

وقلنا أيضاً:

«فالذي نعتقد أنه، قبل نشوب حرب أكتوبر/تشرين الأول بوقت طويل، كانت الولايات المتحدة قد قررت أن تقوم بعملية «عزال» استراتيجية من إسرائيل. ولا نقول طبعاً أن أحداً في الولايات المتحدة كان قد قرر «التخلي عن إسرائيل» أو «الغدر بإسرائيل»، لأن ذلك غير ممكن، وغير مطلوب من وجهة النظر الأميركية والغربية عامة، بل وضد المصالح العليا - على المدى الطويل - للعالم المتقدم الذي تجري العملية برمتها لحسابه (صوب ازاحة الشعوب من أراضيها والاستيلاء عليها). والذي تهدف اليه الدبلوماسية الأميركية الجديدة يحقق ذلك بغير حاجة الى استمرار تورط إسرائيل. والذي يغلب على الظن أنه إذا ما ترك العرب العملية الدبلوماسية الأميركية الحالية تتم فصولاً، وتركوا قبضة أميركا الحاكمة الجديدة، إيران، التي تهدف العملية الى إحلالها مرحلياً محل إسرائيل، تقوم بدورها في تصفيتهم، ستؤول المنطقة كلها، بعد أن يكون قد تم تخليصها من العرب جميعاً، أغنياء وفقراء، إلى إسرائيل، راضاً خالية غير ملوثة غنية بالموارد الطبيعية والثروة الخصبية والمسلحات الشاسعة، لتديرها إسرائيل لحساب العالم المتقدم (فيما يأمل ذلك العالم المتقدم) بعد أن تكون القبضة الحاكمة المرحلية، إيران، وحكامها المتآمرون، قد ألحقت بضحاياها في الملا الأعلى».

وتحت عنوان «شمس الأكاسرة تيزغ من جديد؟»، قلنا في تلك الدراسة:

«لم تكد إسرائيل تخرج مطرودة من أفريقيا، حتى بدأت إيران تعمل على شغل مكانها في القارة المنكوبة بأطماع الأقوياء، وملء الفراغ» الذي خلفه خروج إسرائيل. وقبلها، خرجت بريطانيا من منطقة الخليج، فاستعانت إيران في محاولة فرض وصايتها على منطقة الخليج وملء الفراغ» الذي خلفه خروج بريطانيا. وفي الجنوب الأفريقي، «تلا إيران الفراغ» الذي خلفه تخرج بريطانيا من المزيد من التعاون المكشوف مع أعنى دول العالم عنصرية مفضوحة، جنوب أفريقيا، فيتعاون الشاه مع تلك «الدولة». وفي ظفار، تخوض إيران حرباً قذرة ضد من يدعوه الشاه بـ «المتوحشين» وربما سمعنا عما قريب - إذا ما قررت الولايات المتحدة أن تسحب يدها من جنوب شرقي آسيا - أن الشاه قد قام بـ «ملء الفراغ» هناك أيضاً فهو قد عقد العزم، فيما يبدو، على القيام بمهمة حفظ «القانون والنظام» في العالم بأسره.

«وعندما ظهر على شاشة التلفزيون البريطاني منذ شهر في أعقاب صفقة مجزية كان قد تفصل بها على بريطانيا، وجلس واضعاً ساقاً على ساق مرتاحاً مطمئناً وأخذ يقول لمحدثه البريطاني الذي أوشك أن ينشق غيظاً «أن الغرب سينفجر الى الداخل (Implode) ما لم تكف شعوبه عن الكسل والامعان في الترف وتكف حكوماته عن التساهل ازاء «المجتمع المتساهل» - عندما ظهر الشاه بهذه الصورة المتعالية، واعظاً منذراً مصدرراً هذه التعليمات للاروروبيين شعبياً وحكومات ومجتمعات، قامت قيامة حقيقية في بريطانيا التي كان وزيران من وزرائها في حكومة ادوارد هيث السابقة قد ذهبا الى سان موريتز فوقفا بباب الشاه أنتظاراً لصفقة نقطية، يقال بعض كتاب الصحف في سليل الأكاسرة ما قاله مالك في الخمر. غير أن الضجة احتوت بسرعة.. فالذي لا شك فيه أن إيران الشاه قد بدأت تتخذ في هذه الآونة مكانة «طفل المتقدمين المدلل الشقي» (L'enfant Terrible) في الشرق الأوسط وغيره من المناطق المحيطة.. وهي قد غنمت عقداً مع الولايات المتحدة والعالم المتقدم تدير الآن أخذة في ظله في بسط نفوذها على المنطقة. ونعني بالمنطقة ما هو أوسع من الخليج. ولولا تصدي العراق، الذي بات - بحكم ذلك التحول المرحلي من إسرائيل الى إيران - القوة العربية الأولى في خط المواجهة الأولى، لكانت إيران قد حققت الكثير في وقت قصير. لأن أحداً في المنطقة لا يتوقع منها شراً فيما يبدو، باعتبار أنها ليست إسرائيل. ذلك رغم أن الشاه لم يحاول في أي وقت إخفاء تعاونه مع إسرائيل ومع عزابي إسرائيل، ورغم أنه يتسوق المفاعلات النووية مثلاً فعلت إسرائيل قبله بسنوات. ورغم أنه أخذ في التسلل الى أفريقيا ليقوم بالدور الذي كانت إسرائيل

تقوم به فيها الى أن طردت. ورغم أنه يضرب بلا توقف على حدود العراق وفي ظفار. ورغم تهليل الصحف الغربية أبان مصادمات الحدود الإيرانية بالعراق وترجيحها بدور قوات الشاه في «تثبيت» القوات العراقية في أماكنها بتلك الساحة وكف تلك القوات عن الاسهام بدورها في الصراع العربي مع إسرائيل. وفي قلاقل الشمال والتأمر على نفط العراق وسلامة أراضيه، كانت يد الشاه واضحة جلية في يد إسرائيل والولايات المتحدة، بينما شحنات السلاح الأمريكي الى إسرائيل تحول، لأول مرة منذ أنشئت إسرائيل، لتصب حيث تصب امدادات السلاح الآتية من عند الشاه. ونفس عملية العزل، والتفتيت، والاحتاطة، والاختواء، التي تمارسها الولايات المتحدة تجاه البلدان العربية استقراءً، لحساب إسرائيل، باسم التحرك صوب السلام، تمارسها إيران لحساب الولايات المتحدة في الخليج باسم الحفاظ على «مصالح العالم» والحرص على «الحضارة»، وتأمين خطوط تموين العالم بالنفط.

وهكذا تقيم الولايات المتحدة سلامها الأمريكي على قاعدة عريضة تمتد من ساحل المتوسط في قوس يخيم على المنطقة ليستقر طرفه الآخر على ساحل الخليج. ورويداً رويداً تعمل الولايات المتحدة على سحب إسرائيل من ساحة الحرب المكشوفة للتفرغ لدخول ساحة الاغتيال الاقتصادي والثقافي لسلامة العربية داخل كل بلد على حدة من خلال دعاوى السلم والانفتاح والتفاهم والحدود المفتوحة والتطبيع، بينما يوكل دور إسرائيل القديم الى إيران، دور القبضة المدرعة الحاكمة التي تهوي - لحظة صدور الإشارة من واشنطن - على رأس من لا يذعن. وعلى مهل، تدفع الشعوب الى ساحة الموت الجماعي والابادة الشاملة. ولن تكون نجاة لأحد. لا للشاه، ولا لإيران، ولا لغيرها من البلدان التي يضربها المتقدمون ببعضها البعض ويطلقونها لتقتل بعضها البعض لحسابهم. لن ينجو أحد.

ووقتها قال لنا كثيرون أن هذا أمان في التشاؤم، وأمان في اساءة الظن بالجميع، وافترض للوحشية الدموية في الأمريكيين. غير أن الأحداث ما لبثت - قبل أن يمر وقت طويل على نشر الدراسة - أن برهنت على أن ما جاء بها لم يكن تشاؤماً أو اساءة ظن، بل كان رؤية واضحة لم تشوشها خشية من مواجهة الواقع ولم يضلها تفكير بالتعني، وقراءة صائبة لما جرى من أحداث بالمنطقة بعد شرك ١٩٦٧.

والذي حدث أن الولايات المتحدة، من خلال وزير خارجيتها، أثار قلقها ما لمسه روجرز من عداء متعاطف للأميركيين في العالم العربي. وفي نفس الوقت، كانت الولايات المتحدة متجهة، منذ نجح نيكسون في انتخابات الرئاسة في اواخر ١٩٦٨، الى قناعة جديدة - نبعث من رؤية الرئيس المنتخب الكوكبية لأبعاد الصراع الأمريكي السوفياتي على تسيد العالم - تمثلت في أن «خلع» الاتحاد السوفياتي من الشرق الأوسط يجب أن يمثل هدفاً أساسياً من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وأنه هدف ممكن التحقيق بغير مواجهات عسكرية أو تصادم، عن طريق اجراء تسوية تكون مقبولة لكل الأطراف.

ففي حين لمس المسؤولون الأمريكيون الجدد ذلك العداء المتعاطف للولايات المتحدة لدى شعوب المنطقة ومعظم الأنظمة الحاكمة فيها، لم يجدوا بالمقابل أي حب مشبوب للسوفيات أو تعلق باستبقائهم، لدى العرب بعامه، وأن تفاوتت بطبيعة الحال مواقف الحكومات العربية تجاه السوفيات تبعاً لنوعية النظام الحاكم، من بلد لآخر. كما بدأ واضحاً للمسؤولين الأمريكيين أنه حتى عبد الناصر كان يصدر في علاقاته بالسوفيات، التي أثارت نقمة الادارات الأمريكية السابقة، عن الحاجة التي لم يكن لديه مهرب من الاستجابة لها الى موازنة ما أبدته الولايات المتحدة من انحياز مطلق الى إسرائيل.

وفي مذكرات ريتشارد نيكسون واقعة قد تلقي ضوءاً على ذلك. وتتعلق الواقعة بـ «حديث ليس للنشر»، أو ما يسميه المصريون «درشة» لهزري كيسنجر مع بعض الصحافيين الأمريكيين، قال مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي خلالها إن «هدف الإدارة الأمريكية الأول، طرد الطيارين السوفيات وغيرهم من العناصر القتالية السوفياتية من منطقة الشرق الأوسط». واذ وقف نيكسون على تلك «الدرشة» عني بأن يثبت في يومياته «للاستخدام في أول مؤتمر صحفي لاحق «أنه» «بالوسع طرد السوفيات من الشرق الأوسط عن طريق عقد تسوية سلمية بين العرب وإسرائيل»^(١٣٧).

ووقتها، كتب نيكسون في يومياته ما يلي:

«إن على المسز مانير، وروبن، والآخرين، أن يولوا رن. (ريتشارد نيكسون) ثقة كاملة. وعليهم أن يفهموا

جيداً أنه لا رغبة لديه إطلاقاً في إسقاط إسرائيل في البالوعة، وأنه ملتزم التزاماً تاماً بأن يتكفل بأن تظل لإسرائيل دائماً الأفضلية والتفوق على غيرها (ensure that Israel always has an edge). لكنهم يجب أن يدركوا أيضاً أنه يتعين عليه، من جانب آخر، الحصول على تأييد التـ ٨٠٪ من الناخبين الأمريكيين الذين يشكلون ما يدعى بـ «الأغلبية الصامتة» التي جاءت به إلى الحكم والتي لا غنى عن الاعتماد عليها إذا ما اضطرت الولايات المتحدة إلى اتخاذ موقف قوة تصدياً للتوسعية السوفياتية في الشرق الأوسط، لا أن يحصل فقط على رضا الناخبين اليهود في نيويورك، وبنسلفانيا، وكاليفورنيا، وربما أيضاً في إلينوي، وهم الذين صوتوا بأغلبية ٩٥٪ ضده في انتخابات الرئاسة. ولن يصبح بوسع الزعماء الاسرائيليين أن يتمتعوا بأي أمن يمكن الركون اليه إلا إذا أدركوا هذه الحقيقة ووصروها جيداً. فنحن سنظل في الحكم لسنوات ثلاث مقبلة، وسنظل هذه سياسة هذا البلد. وما لم يفهم زعماء إسرائيل ذلك ويتصرفوا كما لو كانوا قد فهموه، فعليهم الفناء: (They are down the tubes)» (١٣٧).

وكانت تلك الفصاحة التي تهور نيكسون فأنزلق إليها شيئاً مفقراً إلى الحكمة تماماً بلغت عواقبه الوخيمة ذروتها بفضيحة ووترجيت التي أجهزت عليه ووضيعة مستقبله، كما يقول المصريون. غير أنه، عندما كتب ذلك الكلام الذي أصبح فيه عن حقيقة تفكيره، كان في مستهل عهده، ممثلاً ثقة بالنفس ويقيناً بتأييد «الأغلبية الصامتة» الأمريكية له، فوق أنه اعتبر نفسه ذكياً لكاه ما بعده ذكاء إذ أشرك معه في الحكم «الولد اليهودي العبقري» هنري كيسنجر، ولم يخطر له ببال أن ذلك الولد العبقري سيكون هو في النهاية من يتلقى استقالته من رئاسة الجمهورية الأمريكية.

والخطأ المميت الذي وقع فيه نيكسون أنه تصور أنه، حقيقة وواقعاً، كان رئيس جمهورية بلد حر مستقل ذي سيادة، ودولة كبرى هي إحدى الدولتين العظميين الرئيسيتين في عالم اليوم، ولم يظن إلى أنه كان هناك في البيت الأبيض كواجهة أمريكية لا أكثر للمصالح والقوى التي تحكم الولايات المتحدة وتديرها لحسابها وتسير شؤونها وتوجه سياساتها الداخلية والخارجية وفقاً لأهدافها وتنفيذاً لمخططاتها، وأن أولئك والناخبين اليهود الذين تحدث عنهم وذكرهم بأن ٩٥٪ منهم صوتوا ضده في انتخابات الرئاسة، يمكن اعتبارهم - متى جد الجذ وبات الأمر متعلقاً بالمصالح الأعلى والأهم - الناخبين الوحيدين الذين لهم وزن حقيقي ومؤثر بالنسبة لمصر أي سياسي أو رجل دولة أمريكي - لا بفضل كثرتهم العددية، بل بفعل القوة الاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي يتمتع بها اليهود في الولايات المتحدة والتي لا تتكافأ ونسبتهم العددية إلى مجموع السكان، وبفضل تجييش الحركة الصهيونية لهم في تجمعات ومنظمات تتيح لها ملكية الحركة لوسائل الإعلام قدرأ بالغ التأثير من ارتفاع الصوت والقدرة على الضغط والابتزاز.

ولم يكن شيء من كل ذلك خافياً على نيكسون. فهذه الحقائق تعتبر ألف باء الاشتغال بشغلة السياسة والحكم في الولايات المتحدة. إلا أنه، كما قيل دائماً، عندما يريد الله أن يضع أحداً يفقده عقله. والذي يبدو أنه حدث لنيكسون كان ذا شقين: شق تمثّل في صعود مشاعر القوة إلى رأسه، مما أفقده رجاحة العقل وجعله يتصور، كما قلنا، أنه كان قد بات رئيساً حقيقياً لبلد مستقل ذي سيادة، وشق تمثّل في أن الرجل كان من أصحاب الرؤى، وقد تبلورت رؤاه في تجسّد عارم للطموح الكوكبي الذي ظل ملازماً لسياسة بلده ورجال الدولة فيها، لكنه وصل، في حالته إلى درجة الحواز والوسواس المسيطر.

ونتيجة لذلك الوسواس، «ظل التنافس مع الاتحاد السوفياتي على الصعيد الكوكبي، الدافع الرئيسي لكل تحرك قام به نيكسون في تعامله مع مشاكل الشرق الأوسط، واجتهاده في التوصل إلى تسوية بين العرب وإسرائيل، ومن خلال ذلك تجسيم «الرايكاين» العرب وتحسين العلاقات مع المعتدلين من الحكام وفي الوقت ذاته كسب تأييد اليهود الأمريكيين». وقد تمخض تركيز نيكسون على الخطر السوفياتي بوصفه التحدي الرئيسي الذي واجهته مصالح الولايات المتحدة، ونشروا علاقات أكثر تعقيداً واستعصاء على التحليل مع إسرائيل، ومفاتيحات الجديدة للدول العربية، كل دولة على حدة، عن ظهور استراتيجية أكثر تعقيداً من أي استراتيجية أمريكية كانت قد انتهجت قبلاً. وبإزاء هذه الخلفية، كانت المعضلة التي واجهت نيكسون طيلة رئاسته الأولى أن جهازه الخاص بصنع السياسات (الخارجية ومجلس الأمن القومي) انقسم على نفسه منذ البداية انقساماً خطيراً جعله في النهاية عاجزاً عن التعامل المنسق مع المنطقة من خلال تلك الاستراتيجية بالغة التعقيد، مما ترتب عليه الكثير من ضروب التناقض والتخبط» (١٣٨).

ويمكننا الآن القول أن نيكسون، بهذه «الاستقلالية»، حفر قبره السياسي بيده. وكان غضب الصهيونية عليه قد بدأ مبكراً، منذ ما قبل تنصيبه رسمياً في يناير/كانون الثاني ١٩٦٩. فقد بعث نيكسون، إثر نجاحه في انتخابات الرئاسة، في أواخر ١٩٦٨، على سبيل الاستعداد لمعالجة المشكلة عندما يدخل البيت الأبيض ويتولى السلطة، بصديقه ويليم سكرانتون، الذي كان فيما سبق حاكم ولاية بنسلفانيا، في بعثة استقصاء حقائق إلى الشرق الأوسط. وأثناء عبوره لجسر اللبني من الأردن إلى الضفة الغربية المحتلة، اختل توازن الرجل، فصرح بقوله أن سياسة الولايات المتحدة يجب أن تصبح، من ذلك الوقت فصاعداً، أكثر توازناً وعدلاً مما ظلت عليه حتى تلك اللحظة وأنها «يجب أن تأخذ في الاعتبار كل البشر وكل البلدان في الشرق الأوسط لا أن تظل متبينة مصالح أمة واحدة بعينها فوق كل مصالح غيرها».

وكانت تلك، في الواقع، أول قنبلة يدوية شديدة الانفجار انفجرت تحت قدمي نيكسون حتى من قبل أن يجلس على مقعد الرئاسة في البيت الأبيض. وللغور، سارح ناطق بلسان الرئيس المنتخب، فأعلن أن ريتشارد نيكسون لا صلة له إطلاقاً بتلك الأشياء التي قالها سكرانتون.

والمعروف الآن أن سكرانتون قدم تقريراً لنيكسون بنتائج «استقصائه للحقائق» في المنطقة، أوصى فيه بأن «تأخذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الحسبان، بشكل أفضل مما سبق، «احتياجات العرب» (Arab Needs)، وإلا فإن «الروس» سيحققون اختراقاً أضخم مما كانوا قد توصلوا إليه بالفعل. وعني سكرانتون، بطبيعة الحال، تأميناً لمستقبله، بأن يضمّن تقريره توصية موازية بأن «تواصل الولايات المتحدة، في الوقت الذي تأخذ فيه في حسبانها احتياجات العرب، التمسك بقوة بالتزامها بأمن إسرائيل».

وفي أول مؤتمر صحفي له إثر تنصيبه، أعلن نيكسون أن رئاسته لن تسير على خط جونسون السلمي، وقال أنه لا يرى رأي إسرائيل في السعي إلى إرغام العرب على التفاوض المباشر معها، وركز على احتمالات تطور الوضع في الشرق الأوسط إلى النقطة التي يمكن أن تقع عندها مجابهة بين الولايات المتحدة و«الروس». وأضاف المنطقة بأنها «برميل بارود».

وبطبيعة الحال، كان الاسرائيليون في غنى عن خبرهم بأن الشرق الأوسط «برميل بارود»، فهم الذين جعلوه كذلك واقتضى مشروعهم أن يستبقوه على أهبة الانفجار في أي وقت. ولم يكن اليهود الأميركيون الذين كدس كثيرون منهم البلايين بفضل الأوضاع دائمة التوتر في الشرق الأوسط وما أتاحت لهم من جمع التبرعات من الأميركيين الجوبيين، ومن الضغط على المؤسسة الحاكمة لصب البلايين من أموال أولئك الجوبيين في الاقتصاد الإسرائيلي والترسانة الاسرائيلية، لم يكونوا بحاجة إلى رئيس أميركي ينصرف عن تلك المصالح ويتحدث عن مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ويتجه إلى محاولة نزع الفتيل من برميل البارود المريح، بل وإلى محاولة فرض سلام عليه من واشنطن على إسرائيل عملاً على سجب السجادة من تحت أقدام «الروس».

فشواغل نيكسون الكوكبية وتركيزه على التنافس مع السوفييات كانت ضرباً من «الخيانة» لمصالح الحركة الصهيونية وإسرائيل.

وبطبيعة الحال، أعطيت إشارات كثيرة لنيكسون لاثناؤه عن ذلك المسار الخطر، صدر معظمها عن الكونجرس الأميركي الذي يخالف من ساسة محترفين يعرفون جيداً أصول اللعبة ويدركون أن «صرة المال» الأميركية في أيدي اليهود ويتذكرون باستمرار المصائر المظلمة التي لحقت بكل مشغل بالسياسة أو الحياة العامة أصابته لومة فحاول أن يخرج من الصف ويعلم العصيان على ساداته اليهود.

لكن نيكسون، كما وصفه كثيرون ممن أرخوا لرئاسته، كان مخلوقاً «معتداً» ممتلئاً بالشكوك والحزازات التي ترسبت في جذور شخصيته من بيئته الفقيرة. «كان مخلوقاً انطوائياً شديد الانطوائية، وهي سمة لا بد أن نشأتها الأولى نمتها لديه. كان معتداً على الاعتماد على رأي إلا رايه أو على تصور غير تصورات. ومعظم قراراته كانت قرارات انفرادية اتخذها دائماً لنفسه بنفسه وبمعزل عن تأثير الآخرين.. وكان قد حمل معه إلى منصب الرئاسة ضغينة متقيحة (festering rancour) تجاه الأثرياء الأقياء بثرائهم.. وهكذا فإن بداخله كان ظلام دامس أخطأ فتصور أنه النور الذي يهتدي به، فكان في ذلك دماره»^(١٣٧).

فهو، باختصار، كان رئيساً «رأيه من دماغه»، كما يقولون في مصر، وكما يقول هذا المؤرخ، كان في دماغه «ظلام تصور أنه نور يهتدي به». ونتيجة لذلك «الظلام الذي كان في رأسه»، ظهر اتجاه واضح في صفوف ادارته خلال الأسابيع الأولى من توليها السلطة في سنة ١٩٦٩، صوب القيام بتحرك ديبيلوماسي جديد في الشرق الأوسط. ومنذ اللحظة الأولى، تصدت الحركة الصهيونية لذلك التحرك بكل قواها وكل أسلحتها، حتى من قبل أن يتضح البعد الايراني فيه.

وكانت هناك عوامل عديدة دفعت ادارة نيكسون الأولى الى ذلك الضرب من الاستعجال غير المألوف في مثل هذه المواقف، وبخاصة من ادارة جديدة كانت أخذة في تحسس طريقها في غابة واشنطن التي تسع في متاهاتها قوى ومصالح ضارية.

أول تلك العوامل، كانت حرب الاستنزاف التي شنتها مصر في ظل عبد الناصر على القوات الاسرائيلية عبر القناة، ونشوب الثورتين العربيتين، السودانية في مايو/أيار ١٩٦٩، والليبية في سبتمبر أيلول من نفس السنة، والتي كان أول عمل قومي لها مطالبة العقيد القذافي أميركا بالجلد العاجل عن قاعدة هوليس المسيطرة على البحر الابيض المتوسط والداعمة من البروي للجلولاسطول السادس الأمريكي، وما أدت اليه الثورتان من تعميق الشعور لدى صانعي السياسة الخارجية الأمريكية «بتعاطف المضاطر التي تعرضت لها المصالح الأمريكية في العالم العربي وتعرضت لها في نفس الوقت كافة النظم السياسية التي كانت الولايات المتحدة ما زالت تعتبرها «معتدلة» بالمقياس الأمريكي»^(١٣) وبالتالي، تقوية حجة الداعين في وزارة الخارجية الأمريكية بالمبادرة بتحسين العلاقات مع العالم العربي قبل أن تتدهور الى ما دون نقطة اللاعودة.

ومن تلك العوامل أيضاً كان التعهد الذي قطعه نيكسون على نفسه لجمهور الناخبين الأمريكي إبان معركة انتخابات الرئاسة في خريف ١٩٦٨، بانتهاج نهج جديد تجاه الصراع العربي الاسرائيلي عملاً على استنقاذ منطقة الشرق الأوسط من براثن «الروس».

والواقع أن نيكسون لم يكن راغباً في دفع الأمور في الشرق الأوسط صوب التسوية لمجرد «خلع» السوقيات منها بإزالة الأوضاع التي أدت بالعرب الى اللجوء اليهم، فحسب، بل وكان راغباً في الوقت ذاته في استغلال الشرق الأوسط في تحريك السوقيات صوب تخفيف الضغط على الولايات المتحدة في ورطتها الليبنتمانية.

وبفعل تلك العوامل مجتمعة، والحاج الخارجية الأمريكية في ظل ويليم روجرز على وجوب التعجيل بمبادرة أمريكية لتهدئة الوضع في الشرق الأوسط والتحريك بنشاط صوب التسوية، حتى وإن تطلب ذلك الضغط على إسرائيل: (١) لتقديم تنازلات تمكن الأمريكيين من اقناع العرب بقبول التسوية و(٢) القبول باتخاذ وضع (posture) أقل عدوانية وأكثر ميلاً الى المصالحة، أعطى نيكسون مباركته للتوجه النابع من وزارة خارجيته، والذي كانت المعارضة تشتد له بقوة في مجلس الأمن القومي ومن جانب هنري كيسنجر بالذات.

واعتقادنا أنه عندما يكتب تاريخ واضح وحقيقي، أي غير مفبرك جزئياً وغير منزوع الحقائق جزئياً، سيبين أن جزءاً رئيسياً من مشروع الخارجية الأمريكية آنذ تمثل في محاولة اقناع إسرائيل والضغط عليها للقبول - مرحلياً - بإحلال إيران الشاه محلها كقبضة حاكمه للولايات المتحدة في المنطقة.

وقد كان ذلك المشروع - الذي قد يكتب للحقائق المتطرفة به أن ترى النور في وقت ما - من أخطر التحديات التي واجهتها الحركة الصهيونية في مسيرتها المربحة التي لم يكن قد اعترض طريقها شيء حتى ظهر ذلك التفكير الخطر لدى بعض خبراء الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأمريكية. ومما يدل على خطورة التحدي أن الحركة الصهيونية، ممثلة بإسرائيل، وبالمنظمات والمصالح اليهودية في الولايات المتحدة، شنت على المشروع حرباً لا هوادة فيها منذ اللحظة الأولى، وهي حرب استمرت بضراوة منقطعة النظير الى أن انتصر فيها كيسنجر لحساب الحركة الصهيونية، راح ضحيتها ويليم روجرز، وزير الخارجية الذي انتهى مستقبله السياسي، وريتشارد نيكسون الذي دمر بفضيحة ووترجيت، وشاه إيران الذي دمر بثورة الخميني.

فمنذ أعلن روجرز أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بالكونجرس الأمريكي، في أواخر مارس/ آذار ١٩٧٠ أن الولايات المتحدة «قررت القيام بدور دبلوماسي نشط في الشرق الأوسط، على أساس التفسير الذي أشرنا إليه لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ والذي جاء فيه أن الولايات المتحدة «لا تؤيد التوسع»، اشتدت الحملة التي استهدفتها المصالح الصهيونية في فبراير/ شباط ١٩٧٠ بوفد من أعضاء الكونجرس بعثت به إلى البيت الأبيض ليعبر لنيكسون عن بالغ القلق إزاء ذلك الاتجاه الجديد الذي اتضحت أبعاده منذ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٩ عندما عرف التفسير. واثر ظهور روجرز أمام لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس، ازداد ذلك «القلق» حدة، ووجد له لساناً، كما هي العادة، في طوفان من «الرسائل إلى الصحف» كان الكثير منها بتوقيع أعضاء مجلس الشيوخ والنواب بالكونجرس وحشد من «الشخصيات»، تركز معظمها على معارضة اتجاه «فرض السلام على إسرائيل».

وبإزاء تلك الحملة المنظمة عالية الصوت، اضطرت إدارة نيكسون إلى عقد لقاءات متعاقبة مع وفود من الكونجرس وزعماء اليهود الأمريكيين. ولاقى ويليم روجرز بالأخص عنتاً شديداً في تهدئة ثائرة أعضاء الكونجرس وكبار الشخصيات وأعضاء المنظمات اليهودية وقادتها. وسرعان ما اكتسب شهرة سيئة بوصفه «المتنمر تجاه اليهود».

وقد ذكرته جولدا مائير في مذكراتها بوصفه أحد أكثر المسؤولين الأمريكيين «اثارة لمشاعر الاحباط لدى الاسرائيليين»، وقالت أنه «لم يفهم في حقيقة الأمر الخلفية الكامنة وراء ما ظل العرب يشنونونه من حروب على إسرائيل»، وأنه لم يدرك، في الوقت ذاته، أن «كلمة العرب لا يعتمد عليها، وروت كيف أنها شعرت بالاشفاق عليه «وهو يحكي في متحمساً عن أول زيارة له للدول العربية، وكيف أنه تأثر تأثراً عميقاً بما أبداه فيصل من «عظماً إلى السلام»! «وقالت أن مصيبة روجرز أنه رجل «جنتلمان» وأنه ككل «جنتلمان» آخر، يتصور أن كل شخص آخر في العالم «جنتلمان» مثله» (١٧٨).

وجولدا، بطبيعة الحال، لم تدع «جولدا» اعتباطاً. ولم تصبح رئيسة وزراء «الدولة» بلا سبب. ولقد يجد المرء في هذا «الذكاء» كله وهذه الاستاذية كلها في قلب الحقائق وتحويل الضحية إلى وحش والوحش إلى ضحية، بعض «المؤامرات» التي أوصلتها إلى ذلك المنصب الرفيع وادخلتها التاريخ وجعلت بطل السلام المصري، أنور السادات، يضمها إلى صدره ويقبل وجنتيتها باشتياق.

الا أن الذي يعنينا في كلام جولدا قولها أن الخط الذي انتهجه «الجنتلمان» روجرز الذي تصور أن أحداً من أولئك العرب المتوحشين يمكن أن يكون «جنتلماناً» مثله وله كلمة يعتمد عليها، نبع من عدم فهم روجرز «للخلفية الكامنة وراء ما ظل العرب يشنونونه من حروب على إسرائيل»؛ فيصرف النظر عن أنها - بالصفقة الموهوبة - «وضعت الحذاء في القدم الأخرى» كما يقولون، فنسبت إلى العرب شن ما ظلت إسرائيل تشنه عليهم من حروب وما استدبرتهم إليه من شرار، أشارت بطريقة دائرية، في قولها «لم يفهم خلفية الصراع»، دون جهر، إلى ما كان الأمريكيون آخذين في محاولة اقناع الاسرائيليين به وقتئذ من التخلي لايران عن دوره كـ «رجل أميركا القوي» في المنطقة، مرحلياً، إلى أن تهدأ الأمور، وتعقد التسويات، وتدخل إسرائيل البلدان العربية عن طريق الصلح والوثام والتطبيع لتدمرها من الداخل بدلاً من أن تظل مشتبكة في حروب من الخارج.

وقد طرحنا هذا الاستقراء لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال الفترة التي تولى فيها ويليم روجرز وزارة الخارجية في إدارة نيكسون الأولى وقام بمبادراته الثلاث، في الدراسة السابق الإشارة إليها، والمنشورة في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٤، والتي ركزت فيها على البعد الايراني في سياسة أميركا الخارجية آنذ، وحاولنا استظهار ما بدا أن ذلك الاتجاه لا بد مفض إلى بالنسبة للصراع في الشرق الأوسط، وبالنسبة لايران الشاه الذي قلنا أن الاسرائيليين قد يلحقونه بأجداده في الملأ الأعلى قبل انقضاء وقت طويل، وبالنسبة لمشروع فرض السلام الأمريكي على المنطقة.

ومنذ ذلك الوقت ظلنا نتابع ما يكتبه الباحثون والمحللون الأمريكيون حول تاريخ تلك المرحلة من مراحل السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الشرق الأوسط، عملاً على استظهار مزيد من الحقائق عن ذلك التوجه الذي وُدَّ بسرعة، وسرعان ما دفع الشاه ثمنه، فخلع عن عرشه ومات كسير القلب مكسور الظهر،

بينما وقف كل أصدقائه القدامى وحلفائه متفرجين لا يمدون له يدأ ولا يستطيعون له شيئاً، ودفعت ايران نفسها ثمناً باهظاً وما زالت تدفع.

وفي كل ما كتب عن تلك السنوات وعن سياسة أميركا الخارجية خلالها، لاحظنا، كما لا بد أن كل متابع للموضوع قد لاحظ، قدراً متعمداً من التعتيم والتجاهل والدوران حول الحقائق.

وفي ١٩٨٥، أصدرت دار النشر التابعة لجامعة شيكاغو دراسة متعمقة للباحث ستيفن سبيجل بعنوان «الصراع العربي الاسرائيلي الآخر - صنع السياسة الخارجية الأميركية ازاء الشرق الأوسط من ترومان الى ريجان»، وهو المرجع الذي أوردنا منه بعض الاستشهادات فيما سبق. واعتقادنا أن سبيجل ظل حتى الآن أكثر من اتبع لنا الاطلاع على قراءته لتاريخ تلك الفترة من الباحثين الأميركيين شجاعة واقترباً من المصارحة في شأن ذلك التوجه الإيراني للسياسة الأميركية، الذي حولته التبعية الكاملة للسيادة الصهيونية من جانب المؤسسة الحاكمة الأميركية، وصناعات النشر ومراكز البحث الأميركية، الى شبه سر مشين أو هيكل عظمي شائه مخبأ - بين غيره من الهياكل العظمية الحقيقية - في خزانة السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وعلى ضوء ذلك، نورد أهم ما قاله سبيجل في شأن ما أسميناه بـ «البعد الإيراني»، حتى وإن كان الباحث، كما سنرى من الاستشهاد الطول، قد توخى منتهي الحذر والحيطه، وكأنه يسير فوق حقل الغام، فظل يقترب من الحقيقة ثم يهرول مبتعداً، ليعود مشدوداً مرة أخرى برغبته في تسجيل الوقائع كما حدثت وتفسرها كما هي.

«صادت في إدارة نيكسون وجهة نظر انبثت على أن حل الصراع العربي الاسرائيلي، أو بالأقل تحسين اوضاعه كان مطلباً جوهرياً مركزياً لتحسين وضع الولايات المتحدة في العالم العربي، وأن ذلك كان السبيل الوحيد الذي يمكن الولايات المتحدة من تجنب مجابهة ممكنة الوقوع مع الاتحاد السوفياتي خلال أزمة تشنشل في المنطقة وإيقاف التوسع المتواصل لنفوذ السوفيات بالمنطقة في ظل حالة الأسلام - اللارح. وكان كثيرون في وزارة الخارجية الأميركية يعتقدون أن الرئيس جونسون كان سلبياً أكثر مما يجب في معالجة النزاع العربي الاسرائيلي وميلاً أكثر مما يجب على ترك المسائل لجهود مبعوث الأمم المتحدة الخاص، جوران يارنج.

«ألا أن الهدف الجديد الذي وضعت إدارة نيكسون لنفسها خلق مازقاً أصبح سبباً جوهرياً للخلافات حول السياسة التي كان ينبغي انتهاجها، خلال فترة نيكسون الأولى في البيت الأبيض. وقد تمثل ذلك المازق في أنه إذا ما كانت تسوية الصراع العربي الاسرائيلي ضرورية لانجاح السياسة الأميركية في المنطقة، ما الذي يمكن عليه الموقف إذا لم يمكن التوصل الى جعل العرب والاسرائيليين يعتقدون مثل تلك التسوية؟ وفي صفوف إدارة الرئيس نيكسون، ظهر توجهان صوب إيجاد مخرج من ذلك المازق. فأولئك الذين تركّز جهودهم على تحسين العلاقات مع العرب أوراوا أن الضغط عملاً على التوصل الى التسوية كان مطلباً جوهرياً، بينما رأى من تركّز اهتمامهم على الاتحاد السوفياتي أن الحل وضع استراتيجية ثانوية تتبع على أن يتسنى التوصل الى التسوية، وكان رأي هؤلاء أن السياسة الأميركية في المنطق ستصبح معوقة بشكل خطير إذا لم يتجه لها سبيل لمكافحة النفوذ السوفياتي في المنطقة الا التوصل الى اتفاق عربي اسرائيلي. وثبما لذلك، اقترح من أوصوا بسياسة الاستراتيجية البديلة ببناء وتقوية دول بالمنطقة فرادى لتخدم أهداف السياسة الخارجية الأميركية بالوكالة (By proxy).

«وكان هذا التوجه الآخر متسقاً تمام الاتساق مع «مذهب نيكسون» الذي أعلن في خطاب القاه الرئيس نيكسون في ٢٥ يوليو/تموز ١٩٦٩، والذي كان منصّباً وقت اعلانه على جنوب شرقي آسيا. وكانت الفكرة الرئيسية في ذلك المذهب، اخراج الولايات المتحدة، أو بالأحرى اسفالاتها من تورطاتها السابقة عن طريق اعداد وتقوية دول معينة بالمنطقة تاخذ على عاتقها الدور الذي كلفت الولايات المتحدة تقوم به، لتقوم تلك الدول به، نتيجة عن الولايات المتحدة، بالوكالة. وعندما ظهر ذلك التوجه فيما يخص الشرق الأوسط، كان التركيز بطبيعة الحال على دول تعمل بالوكالة فتتخذ خطط الولايات المتحدة وتحقق اهدافها بدون حاجة لتورط الولايات المتحدة المباشر بقواتها، ويسرّخ ذلك النظر في فترة رئاسة نيكسون الأولى، انصبّ التركيز على دولتين بالذات بدا واضحاّ انهما الولايات المتحدة بالذات في الشرق الأوسط: ايران واسرائيل. وطبقاً لهذه النظرية، ارتوى اعداد ايران عن طريق العون الأمريكي بالمستشارين والعائد للحلول محل بريطانيا في منطقة الخليج. وكانت حكومة ويلسون قد أعلنت، تحت ضغط عوامل داخلية، وسياسية، واقتصادية، عزمها على الانسحاب من تلك المنطقة بحلول سنة ١٩٧١ بعد ١٥٠ عاماً من قيام بريطانيا بضمون السلم فيها. وبدلاً من أن تضغط إدارة نيكسون على بريطانيا (أو تساعدها) لتبقى في المنطقة، فضلت استناد ذلك الدور للشاه الذي اعتبر ركيزة أميركية مستقرة وعلى استعداد لخدمة المصالح الأميركية.

«وكان الاعتقاد بأن دعم إسرائيل سيساعد على احتواء الاتحاد السوفيياتي بالمنطقة قد اكتسب أهمية خاصة لدى الإدارة الأمريكية بعد أن تعاون الإسرائيليون مع الولايات المتحدة في الأزمة الأردنية في سبتمبر/أيلول ١٩٧٠ وساعدوا على إحباط هجوم من جانب النظام السوري المدعوم من الروس. (وتحت تأثير ذلك) اعتقد كثيرون في واشنطن أن قوة إسرائيل ستدفع أي هجوم عربي، ويتيح فسحة من الوقت لتفويض التفويض، بل وتحرك العرب قدماً صوب التصالح والتسوية. وكان الافتراض الذي اتبني عليه ذلك التصور أن الدول العربية - متى خلست إلى أنها لن تقدر على الاشتباك مع الدولة اليهودية عسكرياً - لن يبقى أمامها خيار إلا القبول بالتعامل الدبلوماسي.

«ولا أنه في حين لم يكن في إدارة نيكسون من يماري في أهمية إيران في مجال احتواء الاتحاد السوفيياتي بالشرق الأوسط. لكن الاعتقاد بأن قوة إسرائيل العسكرية كفيلة بدفع العرب إلى التفويض قد بات محل تشكك خطير لا في دوائر الخارجية الأمريكية وحدها، بل وفي البيتاجون، حتى يوصف تلك القوة العسكرية الإسرائيلية إجراءً وقتياً للوصول إلى تلك الغاية (Even as a temporary measure). بل وأن كثيرين (في الخارجية وفي البيتاجون) رأوا أن تلك الاستراتيجية (تقوية إسرائيل عسكرياً لأرقام العرب على التفويض) حرية بأن تقوض أية جهود تبذل لعقد تسوية بين العرب وإسرائيل. وبذلك، ونظراً لأن احتمالات التسوية بدت ضعيفة بشكل متزايد، احتدمت الخلافات في صفوف الإدارة الأمريكية حول الاستراتيجية التي تنتهج: الاستراتيجية الأولية، أم الاستراتيجية الثانوية؟»^(١٩٦)

وكما لاحظنا من صياغة الباحث لهذا الجزء الذي أورده، وجد سبيجل نفسه مضطراً، كما قلنا، إلى مقارنة الحقيقة فقط دون الكشف عنها صراحة. ففي كلامه عن اختيار إيران كدولة تقوم بتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية بالوكالة كركيزة مستقرة وعلى استعداد لخدمة المصالح الأمريكية، اقتصر سبيجل على الإشارة إلى أحال الولايات المتحدة لإيران محل بريطاني في منطقة الخليج. لكنه، في آخر الاستشهاد اقترّب كثيراً من المصارحة عندما قال أن «الاعتقاد بأن قوة إسرائيل العسكرية كانت كفيلة بدفع العرب إلى التفويض، باعتباره الخيار الوحيد المتاح أزاء ضعفهم العسكري أمام إسرائيل، «بات محل تشكك خطير في دوائر الخارجية والبيتاجون»، بعد اشارته مباشرة إلى أنه «لم يكن في إدارة نيكسون من يماري في أهمية إيران في مجال احتواء الاتحاد السوفيياتي بالشرق الأوسط». وهو ما يقرنا كثيراً، بل يضعنا على مشارف المصارحة بأن السياسة الخارجية الأمريكية، بإصرار من جانب خبراء وزارة الخارجية، وبشاييد من البيتاجون الأمريكي، اتجهت في ظل «مذهب نيكسون»، الذي تمخض عن اتجاه الفتنة في صراع الهند الصينية، صوب «الأسلمة» في صراع الشرق الأوسط عن طريق إجلال إيران محل إسرائيل لتحكم عسكرياً في المنطقة مع فتح الحدود العربية أمام إسرائيل عن طريق التصالح والتسوية. وذلك، تحديداً، ما طرحناه سنة ١٩٧٤ في دراستنا عن فرض السلام الأمريكي على المنطقة. ويستطرد سبيجل في سرده لأحداث تلك السنوات الحاسمة في تقرير مصر مصر والشرق الأوسط من خلال ما ترتب عليها من عواقب، قائلاً:

«وهكذا اشتبك كبار المسؤولين الأمريكيين خلال رئاسة نيكسون الأولى في شحان طويل لم يسبق له مثيل حول الشرق الأوسط والمسائل المتعلقة به، وهو شحان انغمس فيه مستشار الأمن القومي للرئيس (هنري كيسنجر) ووزير الخارجية (ويليام روجرز). وكانت الخلافات التي احتدمت بين الاثنين نابعة من نسق صنع القرار السياسي الذي أوجده الرئيس الجديد. وكان نيكسون، بسبب تشككه في الجهاز البيروقراطي، قد عين كيسنجر مستشاراً للأمن القومي ليضع سياسة خارجية للولايات المتحدة تتبع من البيت الأبيض ويكون مركزها الرئيس. وقد كتب نيكسون، فيما بعد، قائلاً «كنت قد قررت منذ البداية أن أدير السياسة الخارجية من البيت الأبيض»...

«لا أن الذي حدث في النهاية أن نيكسون لم يصبح هو الذي يدير السياسة الخارجية، بل وجد نفسه، كإيزنهاور من قبله، مضطراً بشكل متعاظم إلى الاعتماد «قيصر» متحكم في السياسة الخارجية (جون فوستر دالاس في حالة إيزنهاور، وهنري كيسنجر في حالة نيكسون) معزولاً - بذلك - عن بقية الجهاز صانع القرار. وهو ما يشرح كيسنجر تطوره في مذكراته بقوله:

«ويعمر الوقت، بعد عام ونصف عام من بداية رئاسة نيكسون، أصبحت المستشار الرئيسي. وحتى نهاية سنة ١٩٧٠، كنت بالغ التأثير، لكنني لم أكن مسيطراً. أما بعد ذلك، فأخذ دوري يتعاظم بشكل مطرد نتيجة لاتجاه نيكسون إلى الالتفاف حول ضروب التعطيل بل وفي بعض الأحيان أشكال المعارضة التي أقيها من جانب بعض

الإدارات. وتظل هناك تلك الحقيقة، وهي أن آلية مجلس الأمن استُخدمت بشكل أكثر اكتمالاً من قبل أن تتأكد سلطتي نهائياً، أما بعد ذلك، فباتت القرارات التكتيكية تتخذ، بشكل متزايد، خارج الجهاز الحكومي، في سياق محادثات شخصية مع الرئيس».

«وبالرغم من المنظور الكويكبي لكليهما، ظلت العلاقة بين نيكسون وكينسجر، على تعبير كينسجر، علاقة «دورية»، «وثيقة فيما يتعلق بالمضمون، متصقة بالتباعد على المستوى الشخصي». وقد وصفها نيكسون وصفاً مماثلاً بقوله أن «هنري (كينسجر) لم يكن، بطبيعة الحال، صديقاً شخصياً، بل كنا نعمل معاً، دون أن تربطنا صداقة شخصية. لم تكن عدوين، نعم، لكننا لم تكن صديقين أيضاً».

«أما علاقة نيكسون بويليم روجرز فكانت - وأن شابها القفوز فيما بعد - علاقة صداقة قديمة. وكان روجرز قد شغل منصب المحامي العام في ظل إدارة آيزنهاور، وكان اختيار نيكسون له ليسند إليه منصب وزير الخارجية في إدارته الأولى، رغم قلة خبرته بالشؤون الخارجية، راجعاً إلى خلفيته القانونية وبراعته في التفاوض. فوق أن قلة خبرة روجرز هذه بدت لنيكسون كضمانة تكفل ألا يتحدى وزير خارجيته ما تطلع هو إليه، في البداية، من هيمنة على شؤون السياسة الخارجية. غير أن كلا من نيكسون وكينسجر ما لبثا أن تبينا أن روجرز كان على خلاف ما تصورا، فقد تمسك دائماً بجهات نظره مسموعة، كما تمسك كروغوف على أية سياسة راوده شك في أنها كانت توضع من وراء ظهره، ونتيجة لذلك، أصبح التنافس بينه وبين كينسجر من أخطر سمات فترة رئاسة نيكسون الأولى. وطبقاً لما يقوله نيكسون، «شعر روجرز دائماً بأن كينسجر شخصية ماكيافيلية مخادعة أنانية مفروقة ومهينة للأخريين، بينما اعتبر كينسجر روجرز معتدلاً بنفسه، قليل المعرفة، عديم القدرة على تكتم أي سر، وخاضعاً بطريقة لا يرحى منها للسيطرة الجهاز البيروقراطي بوزارة الخارجية»، وفي هذا الصراع الذي نشب بين الاثنين، كان روجرز، كما هو واضح، الطرف الأضعف، لأن قلة خبرته بالشؤون الخارجية حذت من قدرته على انتهاز أي سياسة مستقلة غير خاضعة لما كان رؤسوه بالجهاز الحكومي لوزارة الخارجية يرون أنه ينبغي له أن ينتهجها، كما حذت من قدرته على التغلب على كينسجر واسع المعرفة في أي خلاف اشتبك فيه مع ذلك الخصم المتعمر، فوق أن منصبه كوزير وضع بالضرورة، ويحكم انشغاله بتصرف شؤون وزارته، بعداً مادياً ونفسياً بينه وبين الرئيس، بينما ظل كينسجر، بحكم وضعه كمستشار الرئيس، لاصقاً بنيكسون الذي كان يطبعه قليل الثقة في وزارة الخارجية أصلاً.

«وكانت الخلافات بين كينسجر وروجرز كثيراً ما تزجج نيكسون من حيث أنه وجد نفسه مضطراً باستمرار إلى التحكم بينهما والاحتياز إلى جانب هذا أو ذاك، وهو وضع بات بالغ الأثر في مجال السياسة الخارجية المتعلقة بالشرق الأوسط، نظراً لأن كلا الرجلين كان نشطاً فيها، فقد أدى التنافس بين وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي إلى إشاعة الارتباك في سياسة خارجية كانت قد وضعت بعناية وإحكام، وفقدتها عنصر التوازن والتنسيق، مما أتاح للحكومات الأجنبية ضرب وزارة الخارجية الأميركية بمجلس الأمن القومي، أو العكس. كما أدى ذلك الانقسام إلى توتر متعاظم لدى كبار المسؤولين الأميركيين عن السياسة الخارجية. ولم يتضح أثر ذلك كله سلباً بقدراً ما اتضح في الشرق الأوسط»^(١٤).

وبطبيعة الحال، يظل كل ما قاله الباحث الأمريكي صحيحاً، كوصف للوضع الذي نشأ في إدارة نيكسون الأولى في مجال السياسة الخارجية المتعلقة بالشرق الأوسط، إلا أنه - بالرغم من كل ما قال عن العوامل الشخصية وما إليها - لم يتطرق إلى تفسير مسببات الخلاف الحاد الذي نشب بين روجرز ووزارة الخارجية الأميركية، و«الولد اليهودي العبقري» هنري كينسجر، ولم يجزئ، بطبيعة الحال - على القول بأن الخلاف نشأ أصلاً من إصرار روجرز على أن تكون السياسة الخارجية للولايات المتحدة سياسة تؤمن وتحقق مصالح الولايات المتحدة أولاً وقبل أي مصالح غيرها، وإصرار كينسجر على أن تظل تلك السياسة، كما كانت في عهد جونسون، مثلاً، سياسة مصنوعة في تل أبيب و«مفصلة» على مقياس المصالح الصهيونية أولاً وأخيراً وفوق أي مصلحة غيرها.

لكن الباحث الأمريكي، مع ذلك، لم يستطع أن يكف نفسه في النهاية عن التطرق إلى ذلك الموضوع المغموم، وأن ذهب إليه من درب دائرية:

«كان كينسجر ميالاً إلى تبني وجهة النظر الإسرائيلية القائلة بأن القوة وحدها هي الكفيلة بتحسين وضع الغرب في المنطقة... وتبعاً لذلك، أمن بأن الشروط المطلوبة لدفع الأمور صوب تسوية بين العرب وإسرائيل لن تتوافر إلا متى تصدت وإسرائيل معاً للسوفيات والمتطرفين العرب بقوة.

«أما روجرز، فكان يرى الصراع من منظور آخر مختلف. وكانت المؤثرات الأساسية التي شكلت ذلك المنظور هي: (١) خلفيته القانونية وخبرته كمحام وقد شجعتا لديه الميل إلى اتخاذ موقف القاضي الذي

يبرز حقوق الخصم وحقوق الآخر، و(٢) تأثير جهاز وزارة الخارجية الذي وجهه صوب منظور اقليمي وصوب الانشغال بتحسين العلاقات بالدول العربية، و(٣) تركيزه على التفاوض كوسيلة تقضي الى المصالحة مع الاتحاد السوفياتي والبلدان المحاذرة الى جانب الكرملين.

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا هو: ما الذي جعل نيكسون يقرر أن يجعل نشاط روجرز يتركز على الشرق الأوسط، في حين ظل كينسجر مسؤولاً عن غير ذلك من المسائل الكبرى في مجال السياسة الخارجية؟ وطبقاً لما يقوله من اشتركوا في أنشطة إدارة نيكسون في ذلك الوقت، كانت هناك أسباب عديدة لذلك التوجه من جانب الرئيس. والذي قاله نيكسون ذاته عن ذلك الاختيار من جانبه «أساساً، شعرت أن الشرق الأوسط يحتاج إلى تركيز وتفرغ كاملين وخبرة واسعة. وكما قلت وقتها لكينسجر «أنا وأنت سيكون لدينا الكفاية وأكثر مما يشغلنا في مجال السياسة الخارجية: فييت نام، وصوصل، والسوفيات، واليابان، وأوروبا». ولكن السؤال يظل، مع ذلك، لماذا اختار نيكسون الشرق الأوسط ليكون اختصاصاً خالصاً لروجرز؟ يقال أن الرئيس ارتأى بأن يبعد ما بين البيت الأبيض والسياسة الخاصة بالشرق الأوسط، نظراً لأنه اعتقد أن فرصة نجاحها ضئيلة، ولأنه كان يخشى من ردود فعل مؤيدي إسرائيل إزاء المبادرات الأمريكية. ونفى ذلك، كان الشرق الأوسط مسألة يتساهل فيها روجرز ويبيني أكثر مما قضاها في الوساطة بين العرب والإسرائيليين؛ «والعامل الرئيسي الجديد بالخارجية لمكتب شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، كان أكثر مسماعدي وزير الخارجية ديناميكياً ونشاطاً. وقد عمل سيسكو، في الواقع، كوسيط نشط ومناور بارع في ساحات الاقتتال الذي كان دائراً في صفوف إدارة نيكسون، مما دفع كينسجر في النهاية إلى أن يعترف بأن «سيسكو قد يكون قضى من الوقت في الوساطة بين روجرز ويبيني أكثر مما قضاها في الوساطة بين العرب والإسرائيليين؛ «والعامل الرئيسي في اختيار نيكسون لروجرز فيما يتعلق بالشرق الأوسط، كان خلفية كينسجر اليهودية، فقد كانت إدارة جونسن مصمياً لكثير من الانتقادات من جانب العرب لكونها وكلت ثلاثتها اليهودي، أرثر جولدبرج والأخوين روستو على شؤون الشرق الأوسط. ونيكسون ذاته كتب يقول إنه اعتقد أن كين كينسجر يهودياً «قد تضعه وشما غير مواف (put him at a disadvantage) في محاولة استئناف العلاقات مع الدول العربية الرئيسية». والذي يدعيه كينسجر أن نيكسون «تخوف من أن يكون أصلي اليهودي سبباً في أن اميل أكثر مما يجب إلى جانب إسرائيل»!!

فورغم أن كينسجر كان لديه الكثير مما يشغله من المسائل الأخرى، فإنه - فيما يبدو - لم يستطع أن يتخلى عن انتباهه من حق وثيقة إعطائه دوراً ثانوياً في شؤون الشرق الأوسط. فهو في مذكراته يندب عدم تمكنه من قطع الطريق على الروس في المنطقة، ويعدد اختلافاته الجوهرية مع روجرز، قائلاً أنه، في مبدأ الأمر، لم يكن إلا من التخطيط للشرق الأوسط، ولم يكن بوسعهم إلا أن يبرغم الإدارة على مناقشة الأمور في إطار مجلس الأمن القومي، ويتوجه قائلاً «وقد ظللت محروماً حتى نهاية ١٩٧١ من تسهيل شؤون الديبلوماسية (الأمريكية في الشرق الأوسط) إلا نادراً، في أوقات الأزمات العادة، فكينسجر استشاط غضباً لوضعه الثانوي غير المألوف، في المجال المتعلق بالشرق الأوسط، بينما وجد روجرز في الشرق الأوسط فرصة فريدة للخروج من ظل كينسجر، فعمل بكل قواه على تحقيق نجاح دبلوماسي ليهرب من رئيسه تشكك في قيمته وقيمه وزارته منذ البداية، على فعاليته وفعاليته وزارته تلك. وكانت نتيجة كل ذلك الانقسام المتكرر أن نشأ تخطيطاً زاده سوءاً الافتقار إلى التوجيه للحازم من البيت الأبيض. فبينما أرخي العنان بشكل مألوف لوزارة الخارجية الأمريكية، ظل البيت الأبيض يتدخل بغتة (تحت ضغط من مجلس الأمن القومي بطبيعة الحال) فيسبب مزيداً من الأضرار لفعالية السياسة التي انتهت وفرض نجاحها» (١٩٦٤).

(٢/٢ب) - ما أخذ بالقوة.. يسترد بالتصالح

كان ذلك هو الجو الأمريكي الذي استولى فيه أنور السادات على رئاسة مصر. ونقول أنه «استولى على الرئاسة» لأن «الاتفاق» الذي تم التوصل إليه في الاجتماع الطارئ المشترك بين اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي ومجلس الوزراء، مساء اليوم الذي مات فيه عبد الناصر، برئاسة السادات بوصفه نائب الرئيس، كان «أن يتولى السيد / أنور السادات منصب الرئيس المؤقت نظراً لأنه النائب الأول لرئيس الجمهورية». إلا أن الذي حدث بعد ذلك، وهو الآن تاريخ معروف، كان أن «الرئيس المؤقت» جعل نفسه رئيساً دائماً بأن قام بما يعرف باسم «انقلاب القصر»، فحضر فيه كل من اعتبرهم منافسين وخصوصاً له، واعتقلهم وحاكمهم، وسجنهم، ومما يحسب له أن لم يحل مشكلتهم حلاً جذرياً بالطريقة الفاشية المجرية، ولم يذبحهم.

يقول محمود رياض في مذكراته أن

«مساعدة إسرائيل وبعض الدوائر الأميركية كانت غامرة يوم وفاة عبد الناصر... ويمكننا فهم مشاعر إسرائيل... إلا أنه يتعذر فهم موقف بعض الدوائر الأميركية التي أسعدها رحيل عبد الناصر ظناً منها أنه العقبة الكادئة في سبيل السلام، وهو سوء فهم متعمد لحقيقة دوره التاريخي. فقد كان يرفض السلام الذي يستهدف الاستسلام، ولكنه أوتي من الشجاعة والقدرة وبعد النظر ما مكّنه دائماً من بذل كل جهد في سبيل السلام العادل الدائم. فقد كان هو الزعيم العربي الذي استطاع قبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، رغم رفض بعض الدول العربية له، وللق رأي العام العربي من بعض مضامينه، كما كان الزعيم العربي الذي قبل مبادرة روجرز عام ١٩٧٠، رغم يقينه من معارضة منظمة التحرير الفلسطينية لها، ولكنه كان في الأمرين واثقاً من قدرته في النهاية على إقناع الجميع بسلامة موقفه. وكانت العقبة في طريق السلام هي إسرائيل التي ظلت تحلّو وتتلو، للتخلص من التزاماتها بمقتضى قرار مجلس الأمن ٢٤٢، ولتدمير مبادرة روجرز وكانت في كل مرة تتعرض للاختيار بين السلام والأرض، تختار الأرض»^(١١٧).

والذي يقوله محمود رياض هنا واضح تماماً. وصادق تماماً. فالرجل كان وزيراً لخارجية مصر وكان الصق الناس بالتوجهات المصرية في مجال «السلام». والذي يقوله أن مصر، من قبل استيلاء السادات على السلطة من موقعه كرئيس مؤقت بعد وفاة عبد الناصر، كانت راغبة في السلام، قابلة بمبادرة روجرز، وعلى استعداد للتسوية مع إسرائيل مقابل استعادة الأرض، وطبعاً، طبعا، المحافظة على حقوق الفلسطينيين وكل ذلك. ولم يكن عدم التحرك صوب ذلك السلام وصوب التسوية ناجماً عن نضالية مصر أو عدوانية مصر أو حروقتها، بل كان منشؤه حروقة إسرائيل وتمسكها بالأرض مفضلة إياها على السلام المعروض عليها. وهذا كلام هام وله وزنه التاريخي والقومي، خاصة عندما يتهم خليفة عبد الناصر الذي اختاره بمحض إرادته ليورثه مصر بأنه خان الجميع وخرج على خط عبد الناصر عندما أعطى إسرائيل السلام واستعاد الأرض ووضع في صلب اتفاقه موضوع المحافظة على حقوق الفلسطينيين وكل ذلك.

ولقد كان الشعار الذي رفع بعد هزيمة ١٩٦٧ وتمكين إسرائيل من أخذ كل تلك الأرض، هو أن «ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة». غير أن رغبة الزعامة المصرية في التصالح وإنهاء الصراع كانت واضحة وقوية. وقد قبلت تلك الزعامة بـ «مبادرة روجرز»، التي كانت - في الواقع - ثلاث مبادرات، لا مبادرة واحدة كما يشار إليها عادة.

وتلك غلطة غربية ومتكررة في شأن تحركات الخارجية الأميركية التي بدأت في الواقع منذ زار سكراتنر المنطقة العربية في أواخر ١٩٦٨ في بعثة استقصاء الحقائق لنيسكون، ولم تنته إلا باستيلاء كيسنجر في النهاية على الخارجية الأميركية.

والخطأ الآخر المتكرر القول الذي رده كثيرون مؤكدين أن كيسنجر كان معارضاً لما أسمي بمبادرة روجرز منذ البداية وعلى طول الخط. والحقيقة أن كيسنجر لم يكن معارضاً لها، بل أن الاستراتيجية الثانوية المتركزة على دور إيران كانت من وضعه. وكل ما في الأمر أن كيسنجر - الذي أحققه انفراد روجرز بمسألة الشرق الأوسط - ظل يوجه الاقتادات، ولكن ليس إلى المضمون بل إلى أسلوب الخارجية الأميركية المتعجل المتلف على إصلاح الأسبجة أو تحسين العلاقات مع العرب، والذي أسماه «أسلوب المحلدة البخارية» أو «وابور الزلط كما يسمونها في مصر (steam - roller approach)».

ومن الغريب أن محمود رياض فاتته - على النحو الذي تقيء عنه مذكراته - فهم حقيقة الصراع الذي كان ناشباً بين روجرز وكيسنجر، ففسر دور روجرز بأنه كان دور الدبلوماسي الخير ودور كيسنجر بأنه المعارض الشرير، ولم يطن إلى يد كيسنجر في صياغة التوجه الأميركي في بدايته قبل أن تقنعه جولدا مائير بأن «يعقل» ويكف عن تلك الشطارة الكوكبية الخطرة وينصرف إلى القيام بدور واضح ومحدد في خدمة قومه اليهود والمشروع الصهيوني.

ونتيجة لإساءة فهم دور كيسنجر في التحرك الذي عرف بـ «مبادرة روجرز» في بدايته، لم يتوقف أحد في الخارجية المصرية عند الحماس الزائد الذي أبداه كيسنجر تجاه شاه إيران آنذاك، وهو الحماس الذي فهمه محمود رياض بوصفه تحملاً لطوع معين من القادة لم يكن كيسنجر والفريق الذي يمثل داخل السياسة الأميركية يرضيه نمط غيره، وقال أن:

«المثال البارز في هذا المجال هو محمد رضا بهلوي، شاه إيران، الذي قال عنه كيسنجر في مذكراته أنه كان «تدبيرياً» و «نذر نفسه للإصلاح»، و «واحداً من أقرب حلفاء أميركا»، و «من أكثر القادة الذين تركوا في نفسي تأثيراً وانطباعاً عميقين». وقال عن إيران أنها «من بين جميع دول منطقة الشرق الأوسط، باستثناء إسرائيل، الدولة التي جعلت الصداقة مع الولايات المتحدة نقطة البدء في سياستها الخارجية، وإن إيران في ظل الشاه، باختصار، واحدة من أفضل حلفاء الولايات المتحدة في العالم وأكثرها أهمية ولاء». وفي النهاية، يقول كيسنجر «إن شاه إيران واحد من أعمدة الاستقرار في منطقة حيوية ومضطربة»^(١١٦).

ومن الذين قصرت أجهزة التحليل في الخارجية المصرية دون إعطاء المسؤولين المصريين صورة واضحة وصحيحة عن مواقفهم، ملفين ليرد، وزير الدفاع الأمريكي في إدارة نيكسون. ففي مذكراته، يقول محمود رياض:

«وفي ٣١ أغسطس/ آب، تبين لي أن روجرز خسر مبادرته عندما أطلعت على تصريح لوزير الدفاع ملفين ليرد في ٣١ أغسطس أمام الكونجرس عن ضرورة تزويد إسرائيل بما تحتاجه من أسلحة، ومن ثم انضحت في الصورة، فقد استطاعت إسرائيل في النهاية التقلب على مبادرة روجرز عن طريق انبصارها في الإدارة الأمريكية»^(١١٧).

والذي يعنينا من هذا الكلام:

١ - ما ينبئ عنه من عدم إلمام الخارجية المصرية إلاما كافيا ومحددا وقائماً على توافر المعلومات وتحليلها تحليلًا صائبًا بحقيقة مواقف اللاعبين الرئيسيين على الجانب الأمريكي، و (٢) اعتبار «مبادرة روجرز» نجدة جاءت من السماء لمصر وحرمتها إسرائيل منها، دون التوقف عند الأرامي البعيدة والقرية لتلك «النجدة». فكل ما كان يعني الزعامة المصرية وقتها: (١) الخروج من معمة الصراع بطريقة تحفظ ماء الوجه:

٢ - تأميناً لحفظ ماء الوجه وعدم كشف تهالك النظام وتخاذل زعامته، استعادة الأرض. وفي سبيل ذلك، كان الاستعداد واضحاً وقويًا للتصالح والتسوية. فما أخذ بالقوة لم يكن سيسرّد بالقوة، كما قال الشاعر الذي رفعه الزعيم، بل بالتفاوض والتسوية.

ويعد الخطأ المميت الذي تردى فيه الزعيم ونظامه حرصاً على «كرامة زعامته» سنة ١٩٦٧، كان ذلك الاتجاها صوب التصالح والتسوية والانسحاب من الصراع، الخطأ المميت الأكبر. وكان - في حقيقة الأمر - بداية الوقوع في المصيدة التي استدرجت مصر إلى شرك ١٩٦٧ كما تتردى فيها وهي تحاول تخليص نفسها من عواقب ذلك الشرك. كان تحقيقاً حرفياً لما توخته الولايات المتحدة وإسرائيل من استدراج مصر إلى «حرب» ١٩٦٧ وما ترتب عليها من تحطيم القوات المصرية المسلحة وتحطيم معنوياتها وكسر ظهر الزعيم والاستيلاء على الأرض. وكما توقعت الولايات المتحدة وإسرائيل تماماً، لم يكن أمام النظام وقد كسر ظهره واحتل «العدو الغادر» شريحة كبيرة وهامة استراتيجية ونفطياً ونفسياً هي سيناء، إلا أن يحاول الزحف خارجاً من شرك ١٩٦٧ ليقع في مصيدة التصالح والتسوية.

«ومن فرط تلفظ الزعامة المصرية إلى ذلك الزحف خارج الشرك واستعادة الأرض والانسحاب من الصراع، اعتبرت تراوح الإدارة الأمريكية تضيقاً لفرصة السلام الثمينة: «وفي الواقع فإن الولايات المتحدة لم تكن أقرب إلى نقطة البدء في تحقيق السلام الحقيقي (!) منها في أي وقت مضى، قدر قربها في يونيو/ حزيران، ويوليو/ تموز ١٩٧٠ (رغم أننا، نحن المصريين) أثبتنا للجميع أننا جادون في السعي للحل السلمي العادل، وإننا مستعدون للتعاون مع الولايات المتحدة في ذلك السبيل إلى أقصى حد.. ورغم أن مبادرة روجرز كانت ما تزال قاصرة عن تحقيق مفهومنا للتسوية الشاملة، فإنها كانت في الواقع أول بداية أميركية على الطريق الصحيح.. (لكن) الولايات المتحدة استسلمت للمناورات والضغط الإسرائيلي.. (وظلت) تحت الضغط الإسرائيلي تسارع بتقديم المزيد من التنازلات السياسية والعسكرية لإسرائيل»^(١١٨).

وبطبيعة الحال، لم تكن الصورة - كما هي العادة - كاملة لدى الجانب المصري. يشهد بذلك عدم تفهم محمود رياض لموقف البنتاجون ووزارة الدفاع الأمريكية في تلك الأونة، في ظل ملفين ليرد. ففي مرحلة مبادرات روجرز، إنحاز البنتاجون إلى الخارجية الأميركية ضد مجلس الأمن القومي، بالأقل فيما يتعلق

بالتكتيكات:

«فرغم تصدركم سنجر وروجرز الساحة، لمب بعض كبار المسؤولين الآخرين ادواراً هاماً في صنع السياسة، وكان اهم اولئك المسؤولين ملفين ليرد، وزير الدفاع. وقد قيل دائماً في البناتجون وقتها أن ليرد كان يشعر بالخشية من أن تصبح سياسة الولايات المتحدة ملتزمة بإسرائيل بقدر يفرض في النهاية إلى تطورات تؤدي إلى مواجهة مع الاتحاد السوفياتي»^(١١٦).

ولم يكن ليرد وحده في ذلك التخوف من التحيز الأمريكي الكامل للموقف الإسرائيلي، فقد شاركه موقفه عدد من كبار المسؤولين بوزارته، منهم وارن نتر، رئيس وكالة الأمن الدولي. وفي كتاب موشي ديان «قصة حياتي»، توقف ديان طويلاً عند ذلك الاتجاه لدى ليرد وغيره من كبار المسؤولين بالمؤسسة العسكرية الأمريكية. كما وردت في مذكرات نيكسون إشارات إلى ضيق ليرد بصرونة الإسرائيليين ومحاولتهم نسف جهود روجرز عن طريق المباحكة بـ «انتهاكات مصرية لاتفاق وقف إطلاق النار»، وانفجاره في أحد الاجتماعات قائلاً «أعتقد أن الأهم هو أن نتحرك قديماً صوب التفاوض بدلاً من تضيق الوقت في مناظرات ومهاترات حول ما حدث قبل اثنتي عشرة ساعة أو ما سوف يحدث بعد اثنتي عشرة ساعة!»

ويقول سبيجل في دراسته أن ما تعرضت له مبيعات السلاح الرئيسية لإسرائيل في ظل إدارة نيكسون كان راجعاً إلى الانشقاق الداخلي في تلك الإدارة:

«فكل من ويليم روجرز، وزير الخارجية، وملفين ليرد، وزير الدفاع، كانا يشعران بالتردد فيما يتعلق ببيع السلاح للإسرائيليين بكميات كبيرة خشية أن يؤدي ذلك إلى جعل العرب أكثر عداء تجاه سياسة الولايات المتحدة في المنطقة، وخشية أن يجعل ذلك السلاح الإسرائيليين أقل مرونة في مباحثات السلام بل وقد يفرضهم بتوجيه ضربة وقائية إذا ما تازمت الأمور، وخشية أن يؤدي إمداد إسرائيل بالمزيد من السلاح إلى تغيير ميزان القوة بالمنطقة. وكان نيكسون هو الآخر يخشى أن تترتب على مبيعات السلاح إلى إسرائيل آثار سلبية بالنسبة لمحاولات استئناف العلاقات الدبلوماسية مع العرب، إلا أن نيكسون رأى أن الاستمرار في تزويد إسرائيل بكميات محدودة من السلاح حري بن أن يجعل الإسرائيليين أكثر مرونة ويكون في الوقت ذاته إشارة واضحة إلى كل من الروس والعرب على أن الولايات المتحدة لن تتخل عن تأييدها لإسرائيل»^(١١٧).

فالزعامة المصرية والخارجية المصرية أخطأتا استقراء ملامح الصورة وأخطأتا قراءة مواقف اللابعين على الجانب الأمريكي في تلك الساحة التي كان الهدف الرئيسي لمن استدرجوا مصر إليها: (١) إخراجها من الساحة بصلح منفرد، و (٢) عزلها عن العالم العربي، و (٣) تجريدها من الدعم السوفياتي الذي، مهما قيل في نوايا السوفيات، كان هو الذي مكنها من «الصمود» وشن «حرب الاستنزاف»، والدفاع عن أراضيها ومنشأتها وسكانها في وجه الهجمات الإسرائيلية المكثفة بأحدث أساليب الحرب الجوية الإلكترونية، و (٤) ضمها إلى قائمة توابع الولايات المتحدة في المنطقة تحت المظلة الإيرانية التي كانت السياسة الخارجية الأمريكية جاهدة في بسطها على المنطقة بنفس فلسفة الفتنة التي انتهجت في جنوب شرقي آسيا، و (٥) فتح حدودها، بغیر حاجة إلى مزيد من الحروب، أمام إسرائيل لتدخل و«تطبع العلاقات» وتستقر كتعبان الطريشة الميت في عب مصر.

وكل ما كان هناك بين أجنحة المؤسسة الأمريكية الحاكمة في الفترة التي نشطت خلالها «مبادرة» روجرز، لم يعد كونه تبايناً لوجهات النظر حول التكتيك، لا حول الاستراتيجية والأهداف النهائية. وكما قال ملفين ليرد وزير الدفاع، كان «الأهم هو السر قديماً نحو التفاوض». فبذلك التفاوض كان الإسرائيليين والأمريكيون سيجنون الثمار الحقيقية والكاملة لشرك ١٩٦٧.

وبطبيعة الحال، كان الخطأ الذي ارتكبته المؤسسة الحاكمة الأمريكية أنها تصرفت في سعيها إلى جني تلك الثمار على مدى تصورات منقوصة، فقصورت أنه ما دام الإسرائيليون سيجصلون على كل ما ابتغوه من مكاسب من شرك ١٩٦٧، لم يكن من المعقول أن يكون لديهم أدنى اعتراض على أن يمكنهم الأمريكيون من عنق مصر ويفتحوا حدودها وشرابيتها لهم ويخرجوها من الصراع تهديداً لاستفراد البلدان العربية بعد ذلك بلداً بلداً وفتح حدودها وشرابيتها لإسرائيل تحت مظلة «السلام الشامل» و«السلام الحقيقي» و«الحل السلمي العادل» الذي تحدث عنه وزير خارجية مصر بحرارة وإيمان. وتحت تأثير ذلك التصور، فات الأمريكيون أن يدركوا - فيما بدا - أن إسرائيل، بفضل تسلط الصهيونية الكامل على

الولايات المتحدة وتحكمها في مراكز صنع القرار السياسي والعسكري والاقتصادي فيها، كانت مطمئنة تمام الاطمئنان إلى أنها ستحقق ذلك وأكثر منه، بغير عجلة، وبغير حاجة للتخلي عن دورها التقليدي كـ «بلطجي» المنطقة لإيران الشاه. وقد انعكس ذلك بوضوح في توصيات كيسنجر المتلاحقة باتخاذ «موقف أكثر استرخاء» (a more relaxed posture) ومعارضته لنهج «وابور الزاظة المتجلب الذي نسبته إلى الخارجية الأميركية. فإسرائيل و«اصدقاؤها في الولايات المتحدة» لم يكن لديهم ما يدعونهم إلى العجلة، لأن كل الأشياء تأتي، فتسقط في حجر من ينتظر. وفي الوقت ذاته، لم يكن الإسرائيليون مهتمين كثيراً لشواغل نيكسون الكوكبية وتنافسه مع السوفييات ومحاولة احتوائهم، اللهم إلا بالقدر الذي يجعلهم يخافون من التمادي في تقوية العرب، وبخاصة المصريين، إلى الحد الذي يتهدد «ميزان القوة» أي الذي يتهدد التفوق الإسرائيلي الكامل في الأسلحة والعتاد والقدرة على إتيان أي فعل بغير عقاب. وسرعان ما توافر ذلك للإسرائيليين فعلاً من خلال «ميل» الأميركيين الواضح إلى باكستان خلال الأزمة الهندية الباكستانية. وعندما أيد الأميركيون باكستان إبان تلك الأزمة (التي قال السادات فيما بعد أنها منعت من أن يجعل سنة ١٩٧١ «سنة الحسم» الشهيرة) كان ذلك، بالقدر الأكبر لإعطاء إشارة واضحة للسوفييات «بأن الإستجابة ستكون أعنف» إذا ما واصل السوفييات دعم المصريين في مواجهة إسرائيل وتمكينهم - بما ظلوا يعطونه لهم من سلاح ومعدات - من مقاومة الضغط الإسرائيلي الواقع عليهم عسكرياً لتسييرهم صوب التصالح والتسوية. كما فأت الإدارة الأميركية أيضاً أن تأخذ في اعتبارها أن إسرائيل - في النهاية - وطالما ظل الأميركيون القوة العظمى الرئيسية الأولى في عالم اليوم، لم يعنهم في أي وقت ولن يعينهم حسم التنافس بين الأميركيين والسوفييات، بل يهتمهم استمراره، باعتبار أنهم المستفيدون منه أعظم استفادة في تنفيذ المشروع الصهيوني، من ناحية، وفي مجال الترتيب المادي من جيوب دافعي الضرائب الأميركيين، من ناحية أخرى. ولهذا فبأن شواغل نيكسون الكوكبية لم تكن تعينهم في كثير أو قليل، بل وربما أروها عكس مصالحهم.

ونتيجة لذلك كله، قاتلت إسرائيل بضراوة ضد ذلك المشروع الأميركي الأهورج بإعطاء إيران دور «قبضة أميركا المدرعة الحاكمة» في منطقة الشرق الأوسط، وظلت تقاتل إلى أن دمرت إيران والحقت الشاه، كما قلنا منذ سنة ١٩٧٤، بأجداده الأكاسرة في الملا الأعلى، وحققت بذلك التدمير لإيران أكبر خبطة لها، في واقع الأمر، بمنطقة الشرق الأوسط كلها، يشهد بذلك ما تسبب فيه إحلال الخميني محل محمد رضا بهلوي، لا في إيران ومنطقة الخليج فحسب، بل وفي كل المنطقة، «من الخليج إلى المحيط».

ومن الغريب حقاً أن نيكسون كتب في مذكراته هذا الكلام بصراحة.

«كنت أعرف أن خطة روجرز لا يمكن أن تنفذ بحال. إلا أنني رايت أنه من المهم إشعار العالم العربي بأن أميركا لم تكن قد أهملت أوتوماتيكياً قضيتة الخاصة بالأراضي المحتلة أو أنها نفضت يدها من محاولة التوصل إلى تسوية توفيقية بين الدعاوى المتضاربة. ولذا بدا لي أن «وضع خطة روجرز» في السجل، كان كفيلاً بأن يجعل من الأسهل بالنسبة للزعماء العرب اقتراح استئناف العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة في حين كانت الولايات المتحدة محط هجوم متواصل من جانب «الصقور» في بلدانهم ومن جانب العناصر الموالية للسوفييات»^(١١٨).

وقد كانت تلك هي «النجدة» التي بدأ للنظام المصري في آخر أيام عبد الناصر أنها جاءت من السماء ليُزحف خارجاً من طين شرك ١٩٦٧ إلى ما بدا له وقتها كـ «سلام حقيقي» وحل عادل، لكنه كان في حقيقته الخندق الذي حفر له بعناية ليدخل منه إلى ظل وادي الموت وإسرائيل في عبء وملقفة حول عتق مصر وشعبها.

عندما ضرب السادات ضربته «التاريخية» ضد مراكز القوى التي خلفها وراء جمال عبد الناصر، لم يكن ذلك مجرد القيام بالـ putsch الفاشي التقليدي في نظم الحكم الفردي تخلصاً من العناصر المناوئة التي يمكن أن تصبح مصادر تهديد لوحداية الزعيم واستقرار النظام ومصالح الاعوان الجدد الذين يجمعهم الزعيم حوله، بل كان قياماً بذلك الاجراء الضروري لتأمين المواقع الجديدة وشيئاً آخر لم يقل عن ذلك أهمية: هو التمهيد للتخلص من عرابي الزعيم السابق وأعدائه، السوفييات الذين كان ذلك الزعيم قد اضطر للوذ بحماهم راعماً، وشرع في اواخر حياته في محاولة الخروج من تحت إبطهم، فلم تمهله المنية، وفتح الابواب على مصاريعها أمام العراقيين الجدد للزعيم الجديد، الأميركيين.

وفي كل ما كتب عن «قضايا الديمقراطية وإعادة سلطان القانون والقضاء على مراكز القوى في أحداث مايو / أيار الجديدة»، لم يعن أحد بأن يشير إلى أن إزاحة علي صبري وبقية الاعوان القدامى من السلطة كان خلال النصف الأول من شهر مايو / أيار ١٩٧١ الذي زار خلاله القاهرة وليم روجرز، وزير الخارجية الأمريكي، ووكيلها جوزف سيسكو، زيارة كانت الأولى بعد زيارة دالاس، التي لم تكن نتاجها سارة كثيراً لأحد، سنة ١٩٥٢.

أما زيارة روجرز وسيسكو فكانت سارة كثيراً للأميركيين. فجنباً إلى جنب مع إسقاط علي صبري، الذي كان «الروس» قد راهقوا عليه، وأعدائه من منفذي «الاشتراكية الناصرية» التي ابتلعها السوفييات على مضض بوصفها أفضل المتاح، «عاد روجرز وسيسكو من الزيارة باعتقاد مؤاده أن السادات كان راغباً حقيقة في التصالح والتسوية، مهتماً حقيقة بإيجاد علاقات أفضل مع الولايات المتحدة وتقليل اعتماده على الاتحاد السوفياتي، بل وعاداً بانطباع محدد مؤاده أن الرئيس المصري الجديد كان على استعداد لأن يأخذ في طرد الروس إذا ما استطاعت أمريكا أن تحصل له على تسوية سلام «مقبولة» من الاسرائيليين»^(١٧).

(١٧/١). إحياء الديمقراطية من الغيبوبة العميقة

كانت الديمقراطية لدى النظام الذي حكم مصر بعد استيلاء الضباط الاحرار على السلطة سنة ١٩٥٢ ورقة مريحة ظل النظام يلعبها بلا تورع. فالديموقراطية كطريقة حياة سياسية لامة تعيش في القرن العشرين ويمارس شعبها «سلطاته» من خلال نظام نيابي «وما إلى ذلك»، كانت قد وضعت في التبريد العميق منذ اللحظة الأولى لاستيلاء المسلحين على السلطة. حقيقة أن أناساً كمحمد نجيب جنحوا إلى محاولة إخراجها من ذلك التبريد في غمار صراع على السلطة، كما ظل «الضباط الاحرار» يستخدمون اسمها كهراوة يضربون بها بعضهم بعضاً كما فعل عبد الحكيم عامر عندما غضب من عبد الناصر، إلا أنها ظلت متروكة، في سرداب مترتب ما من سراديب النظام، في غيوبيتها العميقة.

ولم يكن السادات ديموقراطي أو مفرماً بشيء له صلة ولو من بعيد بالديموقراطية. فالسادات، رغم كل ما حاول أعدائه من كتبة الصحف أن يقولوه عنه، كان زعيماً ديكتاتوري النزعة وحاكماً مؤمناً بوحداية الحاكم التي لا تنازع كسلفه عبد الناصر تماماً. ولا ننسى أن السادات - حتى وإن عُزي ذلك إلى «كراهيته للإنجليز» أيام «النضال السياسي» ضد الاحتلال البريطاني - كان منذ شبابه وهو «يوزباشي» بالجيش، معجباً أيما إعجاب بهتلر ونظامه النازي^(١٨)، وعندما أصبح «قائداً عاماً للقوات المسلحة المصرية»

(١٧) . . . كانت لدى السادات حصيلة مخفلة وواسعة من المعلومات العامة وقشور مبشرة من الثقافة، وكانت مصادر هذه الحصيلة بعض قراءات في تاريخ مصر الحديث وبعض التراجم والمقالات التي تدور حول شخصيات سياسية كانت تستهويه مثل أحمد عرابي، ومصطفى كامل، وأتاتورك، وهتلر.

(١٨) . . . مذكرات محمد كامل إبراهيم «السلام الضائع» ص (١٩٤).

بحكم منصبه كرئيس الجمهورية، صمم لنفسه ولكبار قاداته بزات عسكرية المانية الملامح كانت خليطاً من بزات ضباط القيصر وضباط القوهر.

وأياً كان القول، تنزل العبرة بالخواتيم، كما يقولون. ففي التحليل النهائي، مارس عبد الناصر حقوق وحدانيته كزعيم يحكم حكماً فردياً مطلقاً عندما ترك نفسه يستدرج إلى الشرك الذي أعده له الأميركيون والاسرائيليون سنة ١٩٦٧ باستغلال طابعه وشخصيته وحدانية زعامته التي لم تجعل لأحد من مصر كلمة غير كلمته أو رأياً غير رأيه. وتماً كما فعل عبد الناصر، فعل السادات، فمارس حقوق وحدانيته كزعيم يحكم حكماً فردياً مطلقاً عندما ترك الصيادين والقناصة الأميركيين والاسرائيليين يستدرجون مصر، من خلاله، عن طريق عمليات التهبيج والضوضاء التي أحدثها حول رأسه لحسابهم قارعو الطبول - تماماً بنفس الطريقة التي أحدثت بها ضجة حرب الأذاعات حول رأس عبد الناصر فأفقدته صوابه - وكما سار عبد الناصر كالنوم إلى شرك ١٩٦٧، سار السادات إلى مصيدة «السلام» بكامب ديفيد.

لكن النظام الذي حكم مصر منذ ١٩٥٢ وشارك السادات في كل ممارساته وأنشطته، كان قد ابتكر لنفسه ولل مصريين، في غمار عالم الوهم الذي اختلق لهم للعيش فيه في ظل الثورة المباركة، طريقة فريدة بحق في ممارسة جعل الشيء ضده: العبودية هي الحرية، والكذب هو الصدق، والديكتاتورية العسكرية السافرة هي الديمقراطية، ورأسمالية الدولة هي الاشتراكية، والانتهازية هي الولاء للوطن. أشياء جميلة بحق كهذه. وبالممارسة، والإلحاح اليومي المتواصل من طلعة النهار إلى طلعة النهار الذي بعده عن طريق الراديو والتلفزيون والصحف والكتب والمسرحيات «الملتزمة» والتلقين السياسي، باتت تلك الأشياء المعوجة الشائنة القبيحة طريقة حياة للمصريين تواضعوا جميعاً وتواطأوا عليها، ومن لم يتواضع ويتواطأ نبذ خارجاً. حولت حياته إلى جحيم فمات أو هرب أو جن أو أدمن الحشيش أو الخمر أو مات في السجون والمعتقلات وغرف التعذيب.

وعندما جاء السادات بعد عبد الناصر، لم يخطر له ببال أن يتنازل عن وحدانيته في سبيل أن يمكن بضعة ملايين من المصريين من ممارسة «ديموقراطية الواجهات» والانغماس في الأوهام الليبرالية وتلك الأشياء الدخيلة المستوردة.

لكنه - بطبيعة الحال - كان: (١) جاهداً في الخروج من ظل عبد الناصر الذي ذاق على يديه الكثير من ضروب الاذلال والمهانة وتحمل الكثير، فكان متعیناً عليه أن يخطط لنفسه خطأ جديداً، و (٢) أخذاً في تأمين زعامته وجمع أعوان جدد حوله، فكان متعیناً عليه ضرب الأعوان القدامى كما قلنا وتثبيت دعائم حكمه، و (٣) أخذاً في تغيير عرابي الزعيم السابق وأعوانه، وإغواء عرابين جدد بأن يأخذوه تحت إبطهم، فكان متعیناً عليه أن يغير ذلك الشكل «الاشتراكي الوطني» من «الديموقراطية» الذي تواطأ الزعيم السابق وأعوانه مع الشعب المصري على أنه نظام الحكم الأمثل فظنوا له «ظروف المرحلة» وعدوان «العدو القادر» وشرور الاستعمار السابقة ورواسبها، وضرورة «بناء الاشتراكية»، بديموقراطية يمكن أن يقبل بها العرابون الجدد.

وكانت زيارة وليم روجرز وجوزف سيسكو للقاهرة يوم ٤ مايو ١٩٧١، في واقع الأمر، لغايتين: أولاً بدء عملية بناء الجسور مع مصر من جانب الولايات المتحدة، وثانيتها معاينة ثمار مراعاة الأميركيين على أنور السادات منذ منتصف الستينيات. فتمتلاً كان علي صبري «رجل السفوفيات» في المنطقة، كان السادات أقرب ما يكون إلى «العميل الراقدة» (Sleeper) للأميركيين داخل النظام. ويبدو أن الأميركيين راهنوا عليه منذ رتب له السفير الأميركي في القاهرة أنشد، لوئيساس باتل، زيارة للولايات المتحدة سنة ١٩٦٦ وافق عبد الناصر لسبب غريب على أن يقوم السادات بها في وقت كان بالغ السوء في العلاقات المصرية الأميركية، وهناك اجتمع السادات بأشد زعماء الولايات المتحدة السياسيين ولاء لإسرائيل، وعلى رأسهم الرئيس الأميركي ليندون جونسون، وعدد كبير من أعضاء الكونجرس. وما من شك في أن السادات كان محل دراسة متعمقة من جانب الاستخبارات الأميركية وغيرها من الوكالات أثناء الزيارة. والمرجح أن علاقة وثيقة ما بينه وبين أميركا التي انبهر بها انبهاراً رقيقاً خالصاً، نشأت أو

انشئت في ذلك الوقت، ووطدت بعد ذلك عن طريق الأصدقاء المشتركين للطرفين.

وقيل أن يصل روجرز وسييسكو القاهرة في ٤ مايو / أيار، كان السادات قد عني بأن يقلل علي صبري من كل وظائفه:

«في صباح ٢ مايو/ أيار، إتصلت بسامي شرف تليفونياً وقتلت له: «تطلع (تنشر) في الصحف إقالة علي صبري في سطر نص سطر. في الصفحة الأولى وبينطصغير، تملل في الكلام، فقلت له: اسمع امش عايز تبلغ المصحف، المكتب عندي يلغها، فقال حاضرياً أقدم. وجامتي في ظهر نفس اليوم ومعه القرارات. قرارات إقالة علي صبري من منصبه كنائب رئيس جمهورية، ومن منصبه كمساعد رئيس الجمهورية لشؤون الطيران، وحاجة ثلاثة»^(١٠٠).

وواضح من كلام السادات أنه كان أكثر اهتماماً بنشر نياً إقالة علي صبري من كل مناصبه في الصحف منه بأي شيء آخر، كتوقيع القرارات الجمهورية اللازمة لذلك. والسبب في ذلك واضح، هو أن تصل الأمريكين إشارة واضحة ومحددة قبل وصول روجرز وسييسكو إلى القاهرة بثمان وأربعين ساعة، بأن «رجل السوفييات» في مصر قد انتهى. ويؤكد ذلك الفهم قول السادات بعد ذلك مباشرة «وأرسل القرار للصحف. وطلبت من مكتبي أن يتصل أيضاً بالصحف لضمان التنفيذ (النشر)»^(١٠١).

ويواصل السادات كلامه قائلاً:

«ثم جاء روجرز، وزير الخارجية الأميركي وقليلته. وبعد المقابلة، دعوت اللجنة العليا عندي في البيت ما عدا الاثنين هما علي صبري وضيء الدين داود. وكان علي صبري وقتها قد كتب خطاباً إلى أمين الاتحاد الاشتراكي عبد المحسن أبو النور، طالباً دعوة اللجنة المركزية فوراً للاجتماع لأنني نحيته لمجرد أنه أبدى رأيه وهو يريد أن يناقش ذلك كله في اللجنة المركزية. ووصلني الخطاب. وجمعتهم في المنزل بعد لقاء روجرز وقتلت لهم: لقد جمعتمكم اليوم، وتلاحظون عدم وجود اثنين، علي صبري وضيء داود... وأنا لم ادع علي صبري وضيء لأن الاجتماع في بيتي وأي كرسي هنا لا يستحق أن يجلس عليه أي منهما... وتكلمت وقتلت اني دعوتهم لكي اطلعهم على ما جرى من حديث مع روجرز، وانتهى الاجتماع»^(١٠٢).

والواضح من كلام السادات الذي أورده موسى صبري «خامساً» كما هو، على سبيل التقديس للزعيم، ربما، أنه تصرف وتكلم من منطلق الحاكم بأمره، وب عقلية العدة الذي أمسك بركة القرية ورقاب كل من فيها.

فالاجتماع الذي دعى إليه «اللجنة المركزية» لإطلاع أعضائها على «ما جرى من حديث» مع وزير خارجية الولايات المتحدة في مسائل الحياة والموت بالنسبة لمصر ومن فيها، دعا إليه في بيته، في دوار العمدة، لا في قاعة اجتماعات حكومية أو بـ «قصر الرئاسة» أو في اجتماع مشترك يضم مجلس الوزراء أو أي شيء من ذلك القبيل «البيروقراطي». جمعهم العدة في الدوار وقال لهم ما أراد أن يقوله لهم عن الحديث مع الخواجة الأمريكية الناش، الذي توجه بعد الزيارة رأساً إلى إسرائيل.

وفي حديثه عن علي صبري، قال أن علي صبري تظلم لمحسن أبو النور من تحيته لمجرد أنه أبدى رأيه. ولم يئن السادات بأن يوضح في مصارحاته لموسى صبري حول أي شيء دار ذلك الرأي ولماذا كان مزعجاً للحد الذي أدى إلى تنحية صاحبه قبل زيارة روجرز بثمان وأربعين ساعة. ولم يئن السادات أيضاً، وهو الرجل الذي أعاد للقانون سيادته وأحيا الديمقراطية من غيبوبتها الطويلة، بأن يبين السبب في أنه لم يجد من دواعي الديمقراطية وسيادة القانون أن تناقش مصداقاته مع روجرز وسييسكو في اللجنة المركزية، ومجلس الشعب ومجلس الوزراء. والواضح طبعاً أن منطلقه كان ما قاله له هيكل، وما قيل دائماً لعبد الناصر «أنت البلد يا رئيس. أنت مصر»، فهو اللجنة المركزية، وهو مجلس الشعب، وهو مجلس الوزراء، وهو «الشارع» كما كان يسميه بقدر كبير من الشاعرية. وتلك «مسائل سياسة عليا» لا يفهم فيها إلا الزعيم ولا بيت فيها إلى الزعيم.

ومع ذلك، وبمنتهى الهدوء، يقول السادات بعد ذلك الكلام المحزن كله لموسى صبري :

«وفي صباح اليوم التالي، إستدعيت جمعة (شعراوي) وأبلغته: لقد قررت تصفية الاتحاد الاشتراكي كله وحله. وتجرى الانتخابات من القاعدة إلى القمة. بحيث تبدأ في مايو / أيار، في آخر هذا الشهر، ويجتمع المؤتمر القومي يوم ٢٣ يوليو / تموز، وبوصفك أمين التنظيم، روح جهازك واشغله»^(١٠٣).

وبعدها بأيام، قام السادات بالـ putsch الفاشي التقليدي. ولو قرأ المرء ما رواه السادات بأسلوبه المعروف لموسى صبري، وقرأ شيئاً من تاريخ النازية والفاشية أو تواريخ الأحزاب والتنظيمات الفاشية في أمريكا اللاتينية؛ لخطر له أن السادات كان يقتبس من أولئك الناس، وأنهم - أو بالأقل من ظلوا منهم أحياء ممارسين للمهنة - يقتبسون منه:

«في صباح ١٢ مايو / أيار، زرت الجيش، وأخذت قواربي في المساء. (الزعيم يؤمن بولاء القوات المسلحة للبعيثة قرار القيام بالـ putsch).

«كان مفروضاً أن أزور مديرية التحرير يوم ١٢ مايو / أيار، واتضح أنهم دبروا لي «كمنياً» هناك. (اكتشاف مؤامرة على حياة الزعيم).

«استدعيت مدحود سالم (محافظ الاسكندرية).. واجتمعوا هم واخذوا يفسرون قرار إستدعاء مدحود سالم. واستبعدوا تماماً أنني سأقبل شعراوى جمعة لأنهم كانوا مخدريين من تصرفاتي، فقد كنت أحول إلى شعراوى أي شكوى أتلقيها ضده وأضدهم وأطلب منه التحقيق وإفادتي. (مخادعة الزعيم للعناصر المناوئة تهديداً لضربها).

«في الظهر استدعيت سامي شرف وكلفت بأن يطلب من شعراوى أن يقدم استقالته. وكنت قبل ذلك قد استدعيت الليثي، قائد الحرس الجمهوري، وقلت له: «يا ليثي، جهز نفسك، المعركة النهار ده (اليوم). وانتظر الأمر بالتنفيذ. نعم. كنت أتوقع معركة. لأن الأمن المركزي المسلح من ألمانيا الشرقية يتبع شعراوى، وهو القوة الوحيدة الموجودة في القاهرة. والجيش خارج القاهرة. والغريق فوزي معهم. وكان لا بد أن استعد للمواجهة. قال لي الليثي أنه جاهز تماماً. وكانت كل تفصيلات الخطة عنده. ومعدّة قبل شهرين. وكل الواجبات موزعة، دون أن يشعر أحد. وكان أساس الخطة حماية القاهرة، ودخول أي معركة مع أمن مركزي أو قوات مسلحة. (الحرس الخاص للزعيم يتكلف بمواجهة عسكرية حسب خطة موضوعة سلفاً، سرا، وموزعة واجباتها، مع كل المسلحين التابعين للعناصر المناوئة).

«مخضر مدحود سالم (محافظ الاسكندرية، وخلف النمين، وياشر مسؤوليات. وأقال حسن طلعت مدير المباحث العامة، لأنه ابن خالة ضياء الدين داود، وسيطر على الأمن المركزي. (معان الزعيم الجديد يجرّد العناصر المناوئة من المسلحين التابعين لها ويحرمها من خدمات الأجهزة).

«واستدعيت أحمد اسماعيل وكلفت برئاسة المخابرات. وأصبح كل إنسان في البوليس والأمن المركزي وغيره تحت أمر رئيس الدولة. (الزعيم يحكم قبضته على كل المسلحين والأجهزة).

«وبعدها استقر رأيهم على الاستقالة الجماعية. واتصلت بمدحود سالم (رئيس الوزراء الجديد) وطلبت منه أن يتخطف علي شعراوى جمعة وسامي شرف ومحمد فائق وجميع من قدموا استقالاتهم، «واحطياً» جري التحفظ أيضاً على علي صبري.. انتهت العملية»^(١٢١). انتهى الـ putsch!

وقد وجد السادات بعد ذلك في مكنته أن يقول مبرراً إنقلاب القصر هذا، أو بالأحرى العملية الفاشية التقليدية أن أولئك الزعماء القدامى من أعوان الزعيم السابق دخلوا في صراع معه «وإذا التمسنا لهم بعض العذر (فيما كان ينشب من صراعات في حياة عبد الناصر) لأنه كان يريد أن يحكم بخطته وأسلوبه وفلسفته، وله الحق، ولأنهم كانوا مقيدين محرومين من إبداء الرأي... ما أنت تراهم الآن. أي قرار اتخذ لا بد أن يهبطوا عليه التراب. لماذا؟ إن أبسط مواطن في مصر يتمتع (الآن) بالحصرية الكاملة. فماذا يضايقهم؟ هي النفس البشرية. وهذا أمر من أسرار خلق الله. طبيعة بشرية، ماذا أقول...»^(١٢٢).

فالرجل كان خليطاً غريباً من «لاعب الثلاث رقات»، الفهلاو المصري الذي يقف على نواحي الشوارع مستغلاً خفة يده في إفراغ ما في جيوب ضحاياه السذج من نقود شحيحة، والديماجوج، والزعيم الفاشي ذي المخالب الذي - عندما يستتار - «يفرغ»، وهو المصطلح الاثر لدية: «أنا بالي طويل صحيح. لكني أفرم في الوقت المناسب»^(١٢٣).

ومن أصدق الانطباعات عن شخصية السادات - وصديقها هنا من خلال القياس إلى تصرفات الرجل وخطبه وتصريحاته ومواقفه وقراراته السياسية المدمرة التي قضت على مصر بالخراب وضعت الطريشة الاسرائيلية في عثها بإحكام فلن تخرج منه إلا بالدم، وبدم غزير - انطباعات محمد إبراهيم كامل الذي عمل مع السادات كوزير خارجية وعرفه منذ شبابه أيام كان يتخفى في شوارع القاهرة بثياب أشبه بثياب «طوربيدات» المافيا في أمريكا (والطوربيدو الاسم الشائع في صفوف الجريمة المنظمة للقاتل المحترف الذي ينفذ عمليات الإعدام للعصابة) وخبره وعمل معه عن كثب وهو أخذ في «صنع السلام»:

«لا شك عندي في أن شخصية السادات من النماذج الفريدة من نوعها التي سيتهاقت علماء النفس على دراستها وتحليلها على مر السنين. وأنا لست عالماً نفسياً، وإنما رأيت أنه ربما يكون مفيداً أن أسرد انطباعاتي الشخصية عن ملامح شخصيته عسى أن يساعد ذلك في تفسير بعض تصرفاته السابقة واللاحقة. وأنا أقول ذلك والألم والمرارة، يعتصرانني.. كان السادات يعيش سلسلة من أحلام اليقظة: فهو بطل الحرب، ونبي السلام، وهو الفلاح البسيط وهو كبير العائلة، وهو القيصر وهو الحاكم الديموقراطي، وهو عسبر بن الخشاب، أو هو صلاح الدين، أو هو ريتشارد قلب الأسد... (وفي عالم أحلام اليقظة ذلك).. كانت نظراً له الأفكار وهو جالس وحده بعيداً (عن كل مشورة أو رأي غير مشورة وورائه) ولا تلبث أن تهين على خياله فكرة من تلك الأفكار تلح عليه، فيعشقها، ثم ينقلها من حيز الفكر إلى حيز التنفيذ (يمارس الـ «Flirt» الفاشي المعهود، يقول للشيء كن فيكون). وفي تقديرني أن فكرة المبادرة وزيارة القدس التي ذكر إنه لم يشاور فيها أحداً أو يطالع عليها حتى لحظة إعلانها كانت من قبيل ذلك.

«ومن ناحية أخرى، كان ميالاً إلى الإسراف في الجمالة والبذخ. وهذا من الطباع الشرقية، وربما كان من أخلاق القرية حسبما كان يحب أن يردد.. ولكن إذا جاز ذلك على الصعيد الشخصي وفي حدود ما يملك الشخص، فإنه لا يجوز على صعيد الأعمال، فإذا كان الأمر يتعلق بمسائل مصيرية كذلك التي كانت محل التفاوض بين مصر وإسرائيل، كان العذر أوجب.

«كذلك كانت لديه حاسة وذوق الإطراء والمديح لصفاته ومميزاته وعبقريته يسمعه ويستسيغه في كل أن. فإذا ما جاء هنري كيسنجر وقال للسادات أنه وجد فيه، في خاتمة المطاف، من يفوقه في ميدان الاستراتيجية، أطربه ذلك وأسكره!

«كان بدوره يفتق الإطراء على الآخرين بلا روية ولا تحفظ. ومن مظاهر ذلك (البذخ النفسي) أنه كان يسبغ صداقته على كل من يقابله، حتى من أول لقاء، فهذا صديقه تشلوفيسكو، هؤلاء أصدقائه نيكسون وفورد وكارتر، وهذا صديقه جيسكار ديستان، وهذا صديقه شميت، وهذا صديقه كرايسكي، وهذا (طبعاً) صديقه هنري (كيسنجر). ثم يتوج صداقاته بـ «صديقه بيجين»! وهو متى أنعم بلقب الصديق لا يلبث ذلك أن يختمر في نفسه فيصدق مع الوقت أن الشخص المنعم عليه صديقه حقيقة ويتعامل معه على هذا الأساس المريح، فيبوه له بمكتونات صدره، ويكشف له عن خبيثته نفسه، وفي هذا ما فيه (من مكسب) لمن يتحتم الغرض ويمسك في الماء العكر.

«ومن ذلك أنه كان إذا جلس إلى طرف غنى له على هواه (اسمعه ما يطيب له أن يسمع) ربما لكسب ثقته وتعامله معه وأنه يشي من المرونة وتنازلات غير ذات قيمة في حد ذاتها يستطيع إيقاع الآخرين في المصيدة، بذلك الطعم، فيحصل منهم على كل ما يريد، فإذا كان السامع أمريكياً، هاجم السادات السوفيات، إذا كان مغربياً هاجم الجزائر، وإذا كان إيطالياً هاجم له السادات الرجعية، وهكذا. ولا أعلم، ولا أريد أن أعلم أن كان ما نسب إليه مناحم بيجين من أنه قال له إن «منظمة التحرير الفلسطينية هذه عميلة للأنصار السوفياتي، صحيحاً أو غير صحيح»^(١٠٧).

ورغم الشعور بالامتنان لوزير الخارجية السابق لكل ما تفضل به من انطباعات لمحة وكاشفة، لا يستطيع المرء إلا أن يتوقف هنا، في هذه النقطة بالذات، فيستأنده في أن يقول له أنه مخطئ إذا ما عرّف عن الوقوف على ما إذا كان رئيس جمهورية مصر الذي عمل كوزير خارجية له في مرحلة من أخطر فترات التاريخ المصري وأحفلها بالمهالك قد قال لمناحم بيجين أو لم يقل له ما قاله عن منظمة التحرير الفلسطينية. وربما كان قول الوزير أنه «لا يعرف ولا يريد أن يعرف» راجعاً إلى تقززه من تصرف رئيسه الشاطر. إلا أنه، على مستوى أهم من التقزز والاشتمزاز وأخطر، كان ينبغي له أن يعرف. لأن ذلك بالذات مدار الحكاية كلها، ولئلا نخطيء الفهم، وهو ما يمكن أن يحدث بسهولة في مثل هذا الجو المشوش فكرياً المهمل سياسياً، ليس مدار الحكاية كلها سمعة منظمة التحرير الفلسطينية أو أي «قداسة» لفلسطين. إنما مدار الحكاية فهم حقيقة الصراع مع القوى الوحشية التي يمثلها مناحم وغير مناحم ممن «أنعم عليهم» السادات بصداقته ومحبتة ووده ومصاراته. فالنظام العسكري الغشيم الذي أفرخ السادات رئيساً لمصر وجعل في مكتة الحركة الصهيونية أن تدخل في عروق مصر كإسم من خلال جهله وتخلفه وعجنهيته ووحدانته زعامته، نظام لم يقطن منذ البداية وحتى النهاية إلى حقيقة الصراع المفروض على مصر وعلى كل بلدان الأمة العربية (إن أرادت البقاء) في مواجهة المشروع الصهيوني، ونظام لم ينظر إلى «قضية فلسطين» (وهي ليست قضية فلسطين، بل قضية البقاء لكل بلد عربي في المنطقة) إلا بوصفها وسيلة للاستمرار في إعلاء كلمة ضباط الجيش في ظله وتأمين بقائه بما جعلت «قضية فلسطين» في مكنته أن يفقد من مكانات ومزايا على أولئك الضباط حتى انتهى الأمر بالنظام وبهم إلى اعتبار وطنهم

مصر غنيمة حرب لهم. ومن خلال ذلك العمى الفكري والتلهل السياسي والانقسام عن حقائق العصر البشعة داخل شرنقة عالم الوهم الذي اقامه النظام لنفسه وللمصريين، بات يوسف «رئيس» مزيف كأنور السادات أن يظل «يلعب الورقة الفلسطينية» التي تربح النظام وتريح زعامته بها منذ ١٩٥٢، حتى اللحظة الأخيرة، بينما هو جاهد في إشراك «العدو الغادر». تحت جناح الاصدقاء الأميركيين، في التمتع بغنيمة مصر مع النظام التي انتهت بأن أصبح في وضع المحتل الداخلي لها. وبات يوسف ذلك «الرئيس» المزيف أن يقول - «صديقه مناحم» في نفس الوقت، أنه «بيني وبينك يا عزيزي. منظمة التحرير الفلسطينية هذه ما هي إلا منظمة عميلة للسوفييات الملاعين»؛ فالعمل الراقد للأميركيين، البطل المحارب وبطل السلام وباني الديمقراطية، محمد أنور السادات، رأى كل الآخرين في أدوار العملاء، من خلال عينيه هو كعميل للأميركيين داخل نظام لا جذور حقيقية له ظا يبحث عن عزاب يحتضنه ويقوم هو باحتلال مصر المسكنة لحسابه داخلياً.

وإذ نعود إلى انطباعات محمد إبراهيم كامل عن السادات، بعد هذه الوقفة التي لم يكن منها بد عند مسالة الفلسطينيين و«مشكلتهم» ومنظمة تحريرهم، نجد أن:

١ - «السادات عاش سلسلة من أحلام اليقظة». وهذا صحيح، ومن أخطر سمات الرجل التي ما من شك في أن أصدقاء الأميركيين درسوها وحللوها بعناية وتعاملوا معه من خلالها كما تعامل معه الإسرائيليون، والاعلام العالمي، وكل «ضاربي الطبول» الذين أطلقوا حوله ليوجها مصر من خلال وحدانيته إلى مصيدة «السلام». وهي سمّة طبيعية لدى رجل من أعمدة النظام الذي حول الحياة في مصر، له وللمصريين كما قلنا، إلى عالم موهوم مادته الكلمات وما يتولد عنها من تصورات، وخامته أحلام اليقظة.

٢ - «كانت الأفكار تطرا له وهو وحده بمعزل عن كل مشورة وكل رأي». وقد وصف موسى صبري في كتابه عن السادات تلك العزلة كما لو كانت عزلة البطل الأسطوري المأساوية هناك وحده على قمة الجبل والعواصف والزعماء والبروق تتحلق رأسه المكلل بالكلايل الغار وبه ينزف من عروقه من أجل من هم بأسفل الجبل، وتمادى موسى صبري في محاولة إعطاء تلك الصورة إلى حد السخف :

«ومشهد السادات وهو يرى فيلماً، (كان مشهداً) يثر الأمل؛ نعم.. الأمل كان السادات يشاهد الفيلم في المساء، في قاعة كبيرة، أنشئت لأصقة بالاستراحة (استراحة القناطر ذات المصطبة التي كان يدير من فوقها شؤون الدولة) لكي يعقد فيها الاجتماعات. وكان يجلس على مقعد في وسط القاعة المظلمة ليشارك الفيلم ويجواره التليفون. وكان يوقف الفيلم إذا تلقى مكالمة هامة. المشهد مؤلم. تعبير عن الوحدة. القاعة كبيرة، ومظلمة. وبها شخص واحد. ولكنه كان لا يتبرم بهذه الوحدة. كان يحب مجالسة نفسه كثيراً. وكانت تمر عليه ساعات طويلة في بعض الأحيان. وبلا لقاء مع أحد، وهو جالس وحده في حديقة الاستراحة، يفكر ويفكر. كان يهوى التأمل. لكبر القرارات وأخطرها، إتخذها بعد هذا التأمل الطويل (وحده)» (١٩٨٨).

فالبطل المأساوي في عزلة هناك على القمة وحده متخذاً قرارات المصير قد انتقل هنا من قمة الجبل في أساطير البطولة، إلى قاعة كبيرة بنيت قرب «الدوار ومصطبه» ليعقد الزعيم فيها الاجتماعات، ولكن الزعيم، راضياً بوحده، غير متبرم بها، قابلاً بمصيره الذي وضع كل ذلك اللعب الجسيم على منكبیه، حول قاعة الاجتماعات إلى صالة للعرض السينمائي بها مقعد واحد، «فإذا كان عنده ضيف دعاه إلى مشاهدة الفيلم معه» لكنه في معظم الأمر سعيد بمجالسة نفسه، بلا لقاء مع أحد، يفكر يفكر ويفكر لأنه كان يهوى التأمل، ثم بعد كل ذلك التفكير المتواصل وحده، يتخذ أكبر القرارات وأخطرها.

ومما يقوله محمد إبراهيم كامل، كانت مشاهدة الأفلام مصدر إلهام له ومصدر ثقافة: «ومن مصادر حصيلته المختلطة الواسعة من المعلومات العامة وقشور الثقافة المبعثرة، كانت الأفلام السينمائية خاصة الأميركية التي كان يحبها ويقبل على مشاهدتها، وهي (غالباً) أفلام تاريخية في قالب روماني أو أفلام رعاة بقر أو أفلام بوليسية. وكان يستشهد في أحيان كثيرة بهذا المصدر من مصادر «الثقافة» وهي استشهادات معروفة في خطبه وأحاديثه الصحفية. فهو مثلاً إذا تكلم عن «حقوق الانسان» شرعها بقوله (كما فعل في حديث نشرته الأهرام بعددها الصادر يوم ٢٤ أبريل / نيسان ١٩٧٩) «زي لما بتشوفوا في الأفلام في أمريكا فإن ضابط البوليس عند القبض على شخص يذكره بحقوقه وينبهه إلى أنه يستطيع

الامتناع عن الادلاء بأقواله إلا في حضور محاميه! ومثلاً في صدد دفاعه عن «قانون العيب» الذي أصدره، قال «إن قوانين العيب ليست بدعة من اختراعه، بل هناك ما يقابلها في الولايات المتحدة الأميركية ذاتها، واستشهد على ذلك بفيلم كان قد شاهده مؤخراً عن حياة الممثل كلارك جيبيل الذي كان على علاقة غرامية بالممثلة كارول لومبارد رغم أنه كان متزوجاً، مما أدى إلى اتهامه بخرق ميثاق الأخلاقيات الأميركية... وهو ما يسمح للقاضي بفصل مرتكب ذلك من عمله بالحكومة أو إلغاء عقده مع الشركة التي يعمل بها»^(١٩٩).

فالثقافة والقانون والأخلاق والحياة كلها في الواقع، في عالم الوهم، يسهل كثيراً أن تقام دعائهما على الوهم الذي تصنعه أفلام السليويد. وذلك طبيعي في مصر على عباد حلم اليقظة الطويل الذي غمس فيه المصريون. لكنه برهن، المرة تلو المرة، على أنه شيء خطر متى بات السياق الطبيعي الذي يتخذ فيه الزعيم أكبر القرارات وأخطرها، وحده، هناك، في قاعة السينما، أو في حديقة الاستراحة، بعيداً عن كل ازعاج وكل رأي أو مشورة، وبطبيعة الحال، بلا أدنى معارضة.

٢ - أن السادات كان كريماً للغاية «مياًلاً إلى الاسراف في المجاملة والبذخ». وبطبيعة الحال كان يوسعه دائماً ممارسة ذلك الكرم من موقعه كمعدة يمتلك العزبة. ومتى كان وراء ذلك الكرم غياب للفكر والثقافة، وغياب للرأي والمشورة، وغياب للمعارضة، وحضور لأحلام اليقظة والتصورات السينمائية، كانت النتيجة بالنسبة للعزبة كارثة حقيقية عندما تعلق الأمر «بالمسائل المصرية ككل التي كانت محل تفاوض بين العدة وأعدائه وبين إسرائيل».

٤ - أن السادات كان يعانِي «من ظمأ دائم إلى الإطراء والتقني بعبقريته». وهذا طبيعي في زعيم مزيف كان في مؤخرة وعيه باستمرار، حتى وهو يقيط نفسه على حظه المجدوب الذي أوصله إلى منصب الرئاسة، ذلك الشعور المزجج بالنقص، بأن زملاءه في «قيادة الثورة» احتقره دائماً واعتبروه دخيلاً، بأنه الفقير وضيق المنشأ الذي عامله الاقوياء الأغنياء دائماً باستهانة. فبالنسبة إلى مثل ذلك «الزعيم» الذي بات متمتعاً بوجدانية وسمو على قمة هرم سلطة مطلقة لا تحد، كان الإطراء والتقني بعبقريته البلسم الشافي لكل الجراح التي ظلت كل عقد النقص ورواسب المعاناة القديمة والمهانة والأذلال تحت قدمي الزعيم السابق تنكّرها في الروح والعقل فتكاد تزلزل الايمان بالنفس وتجعل مذاق الانتصار مرأ كالعلقم في الفم.

وما من شك في أن أجهزة جمع وتحليل المعلومات الأميركية والاسرائيلية وقفت على كل ذلك ودرسته وتعمقته عملاً على الوقوف على المخافذ السهلة الفعالة إلى ذلك «الزعيم» الأوجد الذي لم تكن بالأميركيين والاسرائيليين حاجة إلى التعامل مع أحد سواه في معرض سعيهم إلى استدراج مصر للمصيدة التي يستكمل بإيقاع مصر فيها العمل الكبير الذي بدأ باستدراجها إلى شرك ١٩٦٧ من خلال التعامل مع شخصية الزعيم السابق.

وهكذا كان طبيعياً أن يعنى صديق السادات هنري كيسنجر بأن يغذي ذلك الجوع إلى المديح والاطراء، ويروي ذلك الظمأ إلى التمجيد والاعجاب لدى «الزعيم» المصري بأن يؤكد له أنه زعيم عبقرى أوشك أن ييزه هو، هنري كيسنجر العظيم، في مجال الاستراتيجية. وقد كانت حكاية الاستراتيجية هذه هامة للغاية لدى السادات، وهو قد وصف نيكسون بأنه «أخطر سياسي أمريكي... فهو واضح استراتيجي» وقال أن ذلك هو السبب في أنه ونيكسون تقاهما سريعاً^(٢٠٠) أي أنه تقاهم مع نيكسون لأنه كان مثله، «أخطر سياسي عربي» بحكم كونه - هو الآخر - «صانع استراتيجي»؛ ولم تكن مثل تلك الحاجة النفسية لدى السادات لوضع نفسه على مستوى أولئك «الخوارج» لتقوت الأميركيين أو الاسرائيليين والولد اليهودي النابغ هنري كيسنجر.

ومن المحزن أن موسى صبرى، في محاولته المستميتة لرسم صورة مشرقة لزعيمه، وجد من الملائم أن يقول لقارئه أن السادات وكان يصف كيسنجر دائماً بأنه «صديقي هنري» (لأنه) لم يكن يفهم أغوار كيسنجر، (بل لأنه) كان دائماً يقرب من يتعامل معه بالعاطفة؛ «وتأمل فقط في «الشطارة الفلاحية» التي تعامل بها العدة الناصح السادات مع الخوارج الأميركيين. كان الرجل من فرط استاذنيته يقربهم

بالعاطفة. كان «يبلسفهم» بالعواطف، و«يأكل بعقولهم حلاوة» كما يقول المصريون، والمفروض طبعاً أن ذلك اليهودي الألماني المتأرمك العضوض كيسنجر الذي «أكل بعقول الأميركيين ورؤسائهم حلاوة»، وقم - رغم «أغواره» التي لم ير الأستاذ صبري للأسف أن يتوقف عندها قليلاً ليقفنا عليها - في خيعة العمدة الشاطر الذكي السادات، وابتلع الطعم، فقال في نفسه «أه يا ولدي هنري! هذا الرجل الطيب السادات يودني كثيراً ويتعامل معي بالعواطف، فلا يجب أن أكون خسيساً معه، ولا يسبقني أن أخدعه أو أغشه أو أضله أو أسلمه كالذبحة إلى يدي جولدا، بل يجب أن أكون طيباً معه أنا أيضاً».

وقد شعر موسى صبري، رغم تلفه على تصوير السادات في أحسن صورة وأبهى حلة، بسخف ما قال، فسارع بالقول بأن «السادات كان يفعل ذلك من أجل مصر»، وأنه «كان يتقي الصفات الطيبة في كل من يتعامل معهم، ليتعامل معهم من خلالها» واتخذ من القارئ موقف المعلم فقال «وهذا دور رجل السياسة الذي في موقع المسؤولية» بل وأكد أن السادات لم يكن يتعامل بتلك الطريقة مع أولئك الناس «كذباً وخداعاً، لأنه كان يتعامل مع ساسة يمكن أن يكتشفوا الكذب والخداع» بل تعامل معهم بتلك الطريقة على أساس «الاختيار النافذ من جانبه لجوانب «صحيحة» (?) من تكوين هؤلاء الزعماء يتعامل معها السادات»^(١٧١).

وإن بدا لنا كلام موسى صبري هنا أقرب إلى الهذيان فلأن الرجل حاول فيه اختلاق مبررات عقلانية لسلوك غير متعقل. فإقامة «علاقات شخصية» مع الساسة ورجال الدولة شيء، و«أكل حلاوة بعقولهم» عن طريق تقريبهم بالعاطفة والتعامل مع الجوانب «الصحيحة» (?) منهم، شيء آخر.

ورغم الهذيان، اقترب موسى صبري من الحقيقة دون أن يدري. والحقيقة أن السادات، بتركيبته «الفلاحي» التي اعتقدت في نفسها دائماً الذكاء والشطارة والفهلوة، وينقص ثقافته السياسية، و«رومانسيته» واستغراقه في عالم يومي من أحلام اليقظة، صدق في النهاية فعلاً أنه كان مستطيعاً التعامل مع أولئك الناس بالعواطف والمودة والكرم و«الجدعنة». وليس أدل على ذلك مما رواه موسى صبري نفسه عن لقاء السادات بجرالد فورد الرئيس الأمريكي، وقوله للصحافيين المصريين الذين كانوا على وشك لقاء فورد في مؤتمر صحفي «إن هذا الرجل فورد فلاح مثلي» مؤكداً عليهم أن «يرسموا له صورة جيدة فيما سوف يكتبون، لأن فيه كل صفات الفلاح، الصراحة والبساطة»^(١٧٢).

٥ - وينسحب هذا على إسباغ السادات صداقته على كل من قابله، من أول لقاء، فنيقولا تشاوشيسكو الروماني، وهو من أكبر قارعي طبول إسرائيل، بات صديقه تشاوشيسكو، بل ومنامح بيجين ذاته أصبح صديقه منامح. وفي خلفية ذلك، غير «الفهلوة» التي أشرنا إليها وتصديق السادات في النهاية لشطارته التي جعلته يقرب الجميع بالعاطفة، كان احتياج السادات إلى أن يشعر نفسه بأن كل أولئك «الأكابر» من الخواجات الرؤساء والساسة باتوا أصحاباً وخلصاً له وتقبلوه في ناديبهم كزميل وصديق.

٦ - وقد عمد السادات في تعامله مع أولئك الخواجات الذين فتحو له أبواب ناديبهم المغلق تحقيقاً لمصالح مموليهم وسادتهم في تل أبيب ونيويورك إلى أسلوب الشطارة الفلاحي، ف«غنى لكل منهم على هواه» أي أسمع ما شعر أنه يطيب له أن يسمعه، وقدم الكثير من التنازلات. وفي النهاية، استخدم في التعامل معهم الأسلوب عينه الذي جعله ينجو من أذى عيد الناصر طوال ١٨ عاماً ويخرج من تحت مقعده رئيساً للجمهورية. ولا غرو أن جيمي كارتر قال عن السادات أنه كان يثق فيه كما يثق في زوجته روزالين^(١٧٣).

ومن الأشياء التي وجد السادات أنه كان متعياً عليه أن يفعل شيئاً حيالها كيما يصبح رئيساً متحضرًا مستنيراً وعصرياً وعضواً بنادي أولئك الأكابر، مسألة الديمقراطية.

وكانت الديمقراطية قد ظلت في غيبوبة عميقة، كما قلنا، منذ ١٩٥٢. ورغبة من السادات في أن «يفتي» للأمريكيين على هوامهم، فيما يتعلق بتلك الديمقراطية التي لا يكونون عن التحذير عنها والتشبهت بها، قرر أن «يقبلها» «ديموقراطية». ولما كانت «الديموقراطية» عند الضباط قد ظلت منحصرة في مسألة «تعدد الأحزاب» و«الانتخابات» وكل ذلك، قرر السادات أن يعطي حكمه واجهة ديموقراطية جيدة وممتنة تسر

الناظرين من الأميركيين وغيرهم، وتجعل «أصغر مواطن في مصر»، كما قال لموسى صبري، «ممتعاً بالحرية».

يحكي موسى صبري أنه في لقاء له مع أنور السادات بعد أن «رشح لرياسة الجمهورية»، وكان ذلك في قصر العروبة، «جرى الحديث حول إعداد أول خطاب له أمام مجلس الشعب. وسألته «هل تعرف سيادتك ماذا يريد الشعب؟»، وأجاب على الفور «أعرف. الديمقراطية. ولكن ذلك سيجيء تدريجياً. نعم، لا سبيل إلى العلاج إلا بالديمقراطية. وسأختار أنا الوقت المناسب»^(١٧١). فالزعيم قد قرر أن يوقظ الديمقراطية من غيبوتها، تدريجياً، في الوقت المناسب الذي سيختاره هو. ليعالج بها الأمور.

ومن الغريب أن موسى صبري، وهو يحكي عن الديمقراطية، حكي في الوقت عن «مشكلة الدكتور جمال العطيفي» وكيف أنه «كان ضحية سوء فهم» (من جانب الرئيس، رغم أنه «لم يكن يضمير سوءاً للنظام، بل كان «وهو المغضوب عليه» يراجع معظم التشريعات الهامة قبل صدورها ويسعى لإقناع أنور السادات بسلامة موقفه.. لكنه جنح بعد ذلك إلى مزيد من الاستقلال في الرأي»^(١٧٢)). «جنح إلى مزيد من الاستقلال في الرأي».. «وكان مغضوباً عليه» ومن الضالين. فاي ديمقراطية تلك التي كان الزعيم يفكر في إعطائها للمصريين؟ وحش فرانكشتاين المكون من أجزاء متناثرة من جثث مختلفة؟ وأن كان الاستقلال في الرأي جنوحاً، وانفعال الشيخ عاشور في مجلس الشعب الذي دعاه الرجل عن حق بأنه «مسرحية مجلس شعب» «تطاولاً» أي عيباً في الذات العليا للزعيم، فاي ديمقراطية هذه؟^(١٧٣) ديمقراطية «تنافس أحزاب متعددة على أصوات الناخبين في معركة إنتخابية»، كما في السلفادور وغيرها من البلدان المحكومة بأسلوب الاحتلال الداخلي لحساب الولايات المتحدة. فالهم أن يرى العالم

(١٧٠) «كما رأى السادات أن بعض أعضاء مجلس الشعب بدأوا يقطعلون على شخص رئيس الدولة (ذات الزعيم العليا) ومنهم كمال الدين حسين الذي أرسل برقية إلى الرئيس السادات كلها تطاول وتهجم بما لا يليق معه مخالفة رئيس جمهورية. وقرر أنور السادات أن يفصل كمال الدين حسين من مجلس الشعب. ثم تطاول الشيخ عاشور عضو مجلس الشعب على رئيس الجمهورية داخل المجلس، وهفط بسقوطه. وكان الرئيس السادات مستعداً فعلاً لمعالجة موضوع الشيخ عاشور بعقوبة جزئية مثل وقفه بعض الوقات كما تمت لأئحة المجلس، وكان هناك رأي عام بين المثقفين (١) المؤيدين للرئيس السادات بأنه أكبر من أن يكون طرفاً مقابلاً للشيخ عاشور. واتصلت بالرئيس السادات وأبلغته هذا الرأي واقتنع وطلب مني أن أكتب رسالة قصيرة يبعث بها الرئيس إلى رئيس مجلس الشعب يقر فيها ما يعني عوفه عن هذه السقطعة من الشيخ عاشور. وكتبت هذه الرسالة، واتصلت به لكي أقرأها له، لكنه كان قد عدل عن رأيه إذ وجد أن الهدف المقصود من بعض فصائل المعارضة هو مجرد التطاول على شخص رئيس الجمهورية (الذات العليا للزعيم) وأنهم في ذلك تجاوزوا كل الحدود الدستورية والأخلاقية» (موسى صبري: «السادات» ص ٢٢٠ و ٢٢٢).

والواضح من كل ذلك أن السادات والصحفي الذي كتب الكلام الذي أوردنا منه الاستشهاد صدرأ عن تصور غريب وشاذ حقيقة للديمقراطية البرلمانية. فالزعيم يفصل النواب ويوقع عليهم العقوبات الجزئية أو يعفو عنهم، والنواب يخرجون على الحدود «الدستورية والأخلاقية» ويقعون تحت طائلة مفهوم «العيب، بطبيعة الحال متى «تطاولوا بالنقد على العدة الزعيم الواحد الذي لا ينقشبة في حقيقة الأمر أحد وإن دعت دواعي التعلل مع الأجانب إلى الظهور بمظهر من عنده برلمان فيه نواب شعب ينقشون رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه وكل وزرائه الحسب. فجلس الغمة القديم قد بات اسمه مجلس الشعب نعم، والاتحاد الاشتراكي ذهب إلى غير رجعة وحلت محله «أحزاب» متعددة نعم، لكن لكل شيء حدوداً، لأنه عيب.

وقد يفيد في الوقوف على خلفيات تلك الصراعات حول «الديمقراطية النيابية»، وفصل السلطات، التوقف عند التفاصيل التي قد تساعدا على إدراك حقيقة الأمر وأنه - بالقرن الأكبر - كان من قبيل تسوية الحسابات القديمة: «في الجلسة الأولى التي عقدها الاتحاد القومي يوم ٢٦ مايو / أيار ١٩٦٢ أعداداً لاجتماع المؤتمر الوطني للقوى الشعبية، جلس أنور السادات على يمين عبد الناصر وكمال الدين حسين على يساره. وكان ترتيب أعضاء مجلس قيادة الثورة قد تحدد بالقدمية الرتب العسكرية السابقة، لكن تعين أنور السادات أميناً أول كان إيداناً بانتهاء دور كمال الدين حسين في التنظيم السياسي كما حدث مع إبراهيم الطحاوي في هيئة التحرير».

(أحمد حمروش: «مجمع عبد الناصر» ص ٢٠٤)

انتخابات تجري وأحزاباً تتنافس وناخبين يذهبون إلى صناديق الانتخاب، وأصواتاً تفرز، ونتائج تعلن، كما لو كانت هناك نتائج حقيقية لا نسب مئوية محددة سلفاً.

والواقع أن موسى صبري أغنانا هنا عن كل شرح، فهو - بغتة - يطالعنا بهذا القول الغريب (منه) الكاشف عن حقيقة رؤية الزعيم للعبة كلها:

«وكان السادات مؤمناً بما كان يسميه جلسة «الدوّارة» (دوّار العمدة)، أو جلسة المصطبة، وكان يريد لمقر الحزب أن يكون «قعدة» (جلسة بالمفهوم الريفي) مستمرة، يتعارف فيها الأعضاء ويتبادلون الحديث عن المشكلات، ويستقبلون أعضاء الحزب، وكان يريد لهذه الجلسة أن تعقد في كل قرية»^(١١٧).

وإلى هنا والأمر متسق مع عقلية السادات ككبير العائلة وعمدة القرية التي هي مصر. وهي عقلية قد تكون طريقة وممتعة في رواية أو في حلم يقظة، لكنها بغیر شك مميتة في بلد يعيش في النصف الثاني من القرن العشرين ويتعامل مع دول عصرية متقدمة تشق جلدتها في كل يوم وتخرج منه في غمار تقدم سريع حاد متواتر. ولد يواجه هجمة إستعمارية إستيطانية ضارية ومدعومة من تلك الدول العصرية المحتاجة لأراضي المتخلفين ومواردهم وغير محتاجة لكثرتهم ومشاكلهم.

أما الأخطر من ذلك، فرؤية السادات لكيفية تنظيم حزبه والنمط الفاشي السلفي الذي اختاره ليوصي بمدوح سالم بأن يبنّي تنظيمات الحزب على أساسه:

«حاول السادات بكل الأساليب أن يقوى حزب مصر. وكان يمتدح سالم بأن يبنّي تنظيمات الحزب بمثل أسلوب تنظيمات الإخوان. وكان يروي له كيف أشاح حسن البنا جماعة الإخوان وكيف زار كل قرية وزرع بذرة فيها واختار من يثق بهم ثم زاد العدد بالتدريج، وهكذا أصبح التنظيم قوياً ومتماسكاً»^(١١٨).

فالسادات لم يكن يفكر في ديمقراطية، ولم يكن يفكر في أحزاب سياسية ذات برامج وأيديولوجيات مختلفة تطرح وتناقش وتتطاحن على ساحة مفتوحة لإقناع الناخبين وجعلهم يصوتون في جانب هذا الحزب أو ذلك تبعاً لمدى اقتناعهم بما يطرحه وما يتبنّاه من مواقف، بل كان يفكر في تنظيمات فاشية الطابع فاشية التوجه «يختار من يثق بهم» ولا مانع من أن تكون سلفية المذاق. فالهم الولاء للزعيم والطاعة للنظام.

وهذا شيء لا تعارضه الولايات المتحدة بل تشجعه بكل قواها في بلدان العالم الثالث التي «تبنّي فيها الديمقراطية» لتجعل من تلك «الديمقراطية» سداً منيعاً في وجه «المتطرفين والمتهوسين والمخربين والحمص». وهي تتبنّاه في أمريكا الوسطى والجنوبية، وفي آسيا وأفريقيا وكل مكان من العالم طالوه نفوذها الكوكبي. وإذا لم يكن للأصدقاء الأمريكيين اعتراض على «ديمقراطية» السادات، شريطة أن يبدو النظام للعالم كما لو كان أخذاً في التحول صوب الديمقراطية فعلاً (to be seen to be moving towards democracy) أما ما عدا ذلك، فمسائل داخلية ولا دخل للولايات المتحدة فيها لأنها لا تعتدي على سيادة الدول على أراضيها.

ويروي لنا موسى صبري ما حدث:

«بدأ السادات حكمه بعد ١٥ مايو.. وبعد إلغاء الرقابة على الصحف... بإقبال متحمس. وعن إقتران بأنه لا سبيل إلى استقرار مصر ونهضتها إلا الديمقراطية. وكان يريد الاتجاه بمصر إلى نظام الحزبين. وكان يريد تعديل الدستور. وأذكر أنني قابلته مع عدليه محمود أبو وافية في الاسكندرية، وكان الحديث في كل مكان عن الديمقراطية وعن احتمال عودة الأحزاب. وقلت للرئيس: لا بد من تعديل الدستور ليكون رئيس الجمهورية بالانتخاب (لا بالاستفتاء). فنه ساعراً: قديمة (هذا أول تعديل قررت إقراره) أتم قال: هاتوا ما عندكم. وكان حديثاً كله عن تصويتنا للتعديلات الدستورية التي تحقق الديمقراطية البرلمانية. وأذهلني أنه كان متفقاً معي على كل ما أشرناه، بل وأضاف إلي الكثير من عنده. فقد كان هذا اقتناعه. وكان يرى أن الديمقراطية سوف تخفف على الجماهير أعباء الأزمة الاقتصادية (باعتبار أنه) كثير من الحرية يعوض عن قليل من الطعام!

وكان السادات متقناً بأنه سيحقق أول ديمقراطية حقيقية في دول الشرق الأوسط غير الديمقراطية المنظمة في إسرائيل التي تخدع إسرائيل بها العالم وهي في حقيقتها توازنات ومناورات بين التجمعات السياسية والهدف واحد وهو التوسع وفرض التوسع بقوة السلاح. ولذلك فلجأ أنور السادات البرلماني بإباحتها تكوين الأحزاب.

«وبدا التلفزيون يعرض ندوات سياسية تشترك فيها كل الأحزاب المعارضة مع حزب مصر. ولكن المتحدثين من حزب مصر كانوا الجانب الضعيف في تلك الندوات، وكان السادات يتعني أن يكون الحوار متوازناً، لكن احترام الماركسيين للجدل وتبرسهم على ذلك كسب لهم جولات عديدة. ولذلك أوقفت الندوات (١)». «وقد حملت كل الأخطاء آنئذ على كتفي الدكتور جمال العطيبي الذي كان وزيراً للإعلام في ذلك الوقت. (والحقيقة) أن جمال العطيبي وقع ضحية خلافات بين رئيس مجلس الشعب المهندس سيد مرعي، ورئيس الوزراء لمندوح سالم، رغم أن علاقاتهما الشخصية كانت تبدو على السطح طيبة جداً. لكن الرئيس السادات أبدى للمهندس سيد مرعي أكثر من ملاحظة مؤاذاها أنه كان يعطي المعارضة فرصة أكبر مما يعطي الحكومة وحزب الأغلبية. وكان سيد مرعي يعتقد أنه كان هناك من يدس له لدى الرئيس السادات لكي يقنعه بأن سيد مرعي يريد أن ينال شعبية (على قفا الزعيم) بمقولة أن سيد مرعي رجل الديمقراطية وأنه كان يسعى إلى نيل تلك الشعبية عن طريق مجاملة المعارضة على حساب الحكومة. وكان سيد مرعي يرى أنه بالجو الديموقراطي الذي أشاعه في مجلس الشعب يعطي صمام أمان للنظام والحكومة من حيث أنه من الأفضل أن يقال في مجلس الشعب كل ما يقال في الشارع» (١٨٨).

فها نحن نرى. الديمقراطية لم تكد تخرج من غيبوبتها العميقة حتى وحلت في الرمال المتحركة الخطرة المتعلقة بتأمين وحدانية الزعيم. وحتى سيد مرعي الذي ربطته بالزعيم علاقات صداقة ومصاهرة ومصالح عديدة لم ينج من ذلك الخطر المبيت هو «الديموقراطية» التي أراد أن يوفر بها «صمام أمان» للنظام (الذي كان من مصلحته الشخصية أن يستمر ويزدهر) وللحكومة «بمجرد أن وفر في ذهن الزعيم أن مرعي كان قد بدأ «يلعب بذيله» بحكاية «الديموقراطية» هذه. ولم يطل الوقت قبل أن يخرج مرعي من رئاسة مجلس الشعب.

وبطبيعة الحال، يظل كل ذلك الهذيان عن الديمقراطية في جانب، ويظل الواقع في جانب آخر. ولندع جانباً ممارسات العالم الثالث القمعية المعروفة في مجال ترزييف «إرادة الشعب القائد» و «الشعب المعلم» والشعب صاحب السلطات بأسلوب النسب المغوية المعروف والذي يتحدد سلفاً قبل أي انتخاب، وينفذ «أمرياً»، ولندع جانباً حكاية «تطاول» النواب على ذات الزعيم العليا، ولننظر إلى قرارات الحياة والموت بالنسبة لمصر ومن الذي اتخذها، الشعب صاحب السلطات ممثلاً بنوابه، أم العمدة الزعيم صاحب العزبة ومالك القطعان؟

(٢/٢). طرد «الروس» من مصر

عندما اجتمع الدكتور محمود فوزي، الذي كان آنئذ مساعداً لرئيس الجمهورية، بريتشارد نيكسون، وويليم روجرز، وهنري كيسنجر، في ربيع ١٩٦٩، أثناء وجوده في واشنطن - رغم قطع العلاقات - لحضور جنازة الرئيس الأمريكي الراحل دوايت أيزنهاور، تشجع الرجل بما سمعه من كلام قاله نيكسون عن ضرورة تحسين العلاقات، بل واستثنائها، فقال أن الولايات المتحدة عليها أن تتقدم باقتراحات معقولة يقبلها المصريون وكل العرب، فكان أن رد عليه ويليم روجرز قائلاً «لا تتسوا أنكم خسرتم الحرب، وعليكم أن تدفعوا الثمن» (١٨٩).

وقد كان الثمن الذي وضع لخسارة مصر حرب ١٩٦٧ التي استدرجت إليها ومكنت الولايات المتحدة إسرائيل من إلحاق هزيمة ماحقة بمصر في غمارها، خلال ساعات من تردى عبد الناصر في الشرك، ثمناً مزدوجاً: (١) تحطيم إرادة مصر تماماً وإخراجها من الصراع وعزلها عن العالم العربي الذي لا وجود لها بدونه ولا قائمة تقوم له بدونها، و (٢) عزل مصر عن المصدر الوحيد الذي أتيح لها في مواجهة الانخراط الأمريكي الكامل في تنفيذ المشروع الصهيوني، للحصول على ما تمكنت على حيازته من وسائل الدفاع عن نفسها ضد العمليات اللاحقة للهيمنة والتي قصد بها الإجهاد على مصر تماماً وإعدام روح القتال فيها، والحصول في الوقت نفسه على قدر ما من الدعم الديبلوماسي الذي أتيح لها للدفاع عن نفسها في مواجهة الهجوم الديبلوماسي الأمريكي الكاسح عليها. ولم يكن ذلك المصدر، بطبيعة الحال، سوى الاتحاد السوفياتي الذي لم يزد مصر بتلك القدرات الدفاعية - التي ظلت محدودة - وذلك التأييد الديبلوماسي - الذي ظل في حدود - حباً في مصر أو انتصاراً للحق أو دفاعاً عن المظلوم، بل رغبة في تحقيق اختراق حقيقي في منطقة تطلعت إليها الحكومات الروسية منذ أيام القيصرية، هي الشرق الأوسط، ومواصلة

لتناطح الاتحاد السوفياتي الكوكبي مع الدولة العظمى الرئيسية المنافسة، الولايات المتحدة. ومنذ ذلك الاتصال التمهيدي بين النظام المصري وإدارة نيكسون، في ربيع ١٩٦٩، ظلت الاشارات تتلاحق إلى المصريين بوجوب «تنظيف بيتهم» بطرد الروس إذا ما كانوا راغبين حقيقة في علاقات أفضل مع الولايات المتحدة.

وعندما استولى السادات على السلطة في مصر أثر نجاح الـ putsch الفاشي الذي قام به فتخلص من أعوان الزعيم السابق، أولى انتباهاً خاصاً لتلك الاشارات التي تكشف وتلاحقت منذ اطمأن الأميركيون إلى أن عميلهم الرائد (sleeper) هو الذي خرج فائزاً من الصراع على السلطة في البلد الهدف، مصر. وربما كان السادات شخصاً قليل الثقافة، كما قال عنه وزير خارجيته محمد كامل إبراهيم، وكان فوق ذلك زعيماً أوحداً لا شريك له لم يقم في أي وقت أدنى قيمة أو وزن لرأي أو مشورة من جهاز متخصص أو آخر تكون مقتضيات الظهور أمام العالم بمظهر «الدولة العصرية» قد فرضت وجوده تحت قدمي الزعيم، كوزارة الخارجية أو «مجلس الأمن القومي» (!) أو الـ think-tank الذي أوجده هيكل في مؤسسة الأهرام لتقليد الحاجات وقال له السادات عنه «يا بني دول فقاقيع»، إلا أنه ما من شك في أن السادات أصفى دائماً وبانتباه بالغ لما ظل يصله من «نصح» و «إشارات» و «توجيهات» من عرابيه الأميركيين، إما مباشرة، وإما من المسارب الخلفية عن طريق الأصدقاء المشتركين للطرفين. والذي لا شك فيه أن قدراً كبيراً من غضبية السادات الضارية على محمد حسنين هيكل الذي كان في ظل الزعيم السابق قناة من قنوات الاتصال الرئيسية مع الأميركيين، نبع من عدم اطمئنان الزعيم الجديد إلى ولاء هيكل لشخصه، وتصميمه - تبعاً لذلك - على إقصائه من دائرة السلطة حتى لا يقف على أية اتصالات للزعيم بالأميركيين عن طريق قنوات أخرى خلفه، وإعطاء إشارة للأميركيين بذلك الإقصاء لهيكل من دائرة السلطة بضرورة إنهاء دوره كقناة اتصال بينهم وبين الزعيم أو النظام. وفي مصارحاته لموسى صبري، قال السادات:

«كان عندي أمل أن يكيف هيكل نفسه للوضع الجديد، معي، لكن هذا لم يحدث... ظل يتصل بي نعم.. يبلغني أخباراً سياسية نعم، ولكن ليس أكثر من هذا النطق... لم يجد سبيلاً لكي يعرف القرارات السياسية الهامة أو يشترك فيها كما كان الأمر مع عبد الناصر. بل أنه وصل في نهاية الأمر إلى أن أصبح يضع القرارات لعبد الناصر...» (١٧٠٠).

وربما خشي السادات من منافسة هيكل له لدى الأميركيين عن طريق الإدعاء بأنه كان الموصي لدى الزعيم الجديد باتجاهاته المائلة للخط الأميركي، أو الادعاء بأنه، مثلما كان «يضع القرارات لعبد الناصر»، ظل يضعها للسادات، وبذلك يسرق الفضل من ذلك الأخير في أعين عرابيه الجدد. ومن جانب آخر، كان السادات - بعقلية المتأمر عضو الخلية السرية^(٩) - يريد أن تظل أوراق اللعب لاصقة بصدره لا تراها عين غير عينه، وخاصة في المرحلة التي سبقت حرب أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٣، وهي المرحلة التي كان يعد فيها لأخذ كل ما يستطيع أخذه من الروس كخيلة أخيرة، ثم طردهم، إستكمالاً لخطه الأمريكي، وحتى يذهب إلى الأميركيين بعد حرب ٧٣ التي كان يعرف نتائجها سلفاً والتي شنها لا لغرض إلا لـ «تحريك» الأمور، وهو «نظيف اليدين» من سواة الروس، والرئيس المستعير الذي أحيا «الديموقراطية» من غيوبتها العميقة، وبذلك يكون ذهابه إلى الأميركيين مدعوماً بتحقيقه مطلبهم الأساسي:

١ - «خلع» السوفيات من مصر.

٢ - إعطاء نظام الاحتلال الداخلي الذي تزعمه الواجهة «الديموقراطية» التي اشتراطتها الولايات

(٩) مكنت اشعر بأن السادات لم يستطع التخلص تماماً من عقلية وأسلوب وتكتيك عضو الجمعية السرية التي يفكر ويخطط في الخفاء لينفذ خطه سواء كان اغتيال شخصية يعتبرها خائنة للوطن والاعداد لثورة أو انقلاب في نظام حكم، وتل شيء من ذلك يحكم تفكيره بعد أن أصبح رئيس دولة..

(محمد إبراهيم كامل «السلام الضائع» ص ١٩٦)

المتحدة دائماً في نظم الفاشيين والعسكريين الذي احتلوا بلدانهم احتلالاً داخلياً لحسابها في امريكا الوسطى والجنوبية واسبيا وأفريقيا.

وقد وجه السادات أولى إشاراته إلى الأمريكين بتدخله في السودان في يوليو / تموز ١٩٧١ وضربه للتحرك ضد نظام جعفر النميري بقوات مصرية من منطقة جبل الأولياء وقوات سودانية نقلت من منطقة القناة إلى الخرطوم على متن طائرات روسية الصنع. وكانت إشارة السادات إلى الأمريكين مزدوجة. فهو، من جانب، أعلن موقفه العربي في صف النظام الديكتاتوري الذي حكم السودان في ذلك الوقت وأحتوته بسرعة الولايات المتحدة. ومن جانب آخر، ضرب تحركاً كان وطنياً في مجموعته وإن شاركت فيه عناصر ماركسية، باعتبار ذلك التحرك «سوفياتي» المنشأ، وطرح بذلك نفسه والنظام الذي كان قد ترأسه في مصر، كـ «بلطجي» يمكن أن يقوم بخدمة الأمريكين في ذلك المجال: مجال «ضرب العناصر التخريبية والماركسية»، وينقله القوات السودانية الموالية للنميري على طائرات سوفياتية الصنع، أعطى إشارة للأمريكين أيضاً بأنه كان يأخذ من «الروس» كل ما يستطيع، وفي الوقت ذاته يستخدم كل ما يأخذه منهم في إحباط مخططاتهم التوسعية وخدمه الأهداف الأمريكية ودعم النظم الموالية للأمريكين.

وفي نفس الوقت، كان السادات قد دخل صراعاً مكشوفاً مع «الماركسيين» في مصر. وفي شأن نظرية السادات إلى الشيوعيين والسلفيين، يقول موسى صبري: «معروف تاريخياً أن عبد الناصر كان يقول دائماً: الحل في يدي بالنسبة للشيوعيين والاقوان. قرار باعتقالهم خلال ٢٤ ساعة». وكان رأي السادات أن «تجربته في الشارع السياسي أثبتت له أنه لا يمكن الثقة في العمل السياسي بشيوعي أو بإخواني، مهما فعل المرء من أجلهم. فهم ينقضون عليك في أول فرصة تسمح لهم»، ويضيف موسى صبري قائلاً «أريد أن أقول أنه لم يكن هناك أي فارق في نظرة كل من عبد الناصر والسادات إلى الشيوعية والاقوان»^(١٧٧). وهذا صحيح. فالنظام نظر إلى كل من الشيوعيين والاقوان بوصفهما جماعتين منافستين له على السلطة. ورغم أن معظم مقومات وأعضاء حركة الضباط الأحرار كان إخواني المنشأ، ورغم أن النظام تصنع لأغراضه الخاصة الاشتراكية وأقام علاقات قوية مع الاتحاد السوفياتي، فإنه ظل معادياً بقوة لجماعة الاخوان، من ناحية، وكـ «الماركسيين المصريين» من ناحية أخرى، لا على أسس أيديولوجية، فالنظام لم تتكون لديه أية مجموعة متسقة من الأفكار والمواقف يمكن أن تشكل شيئاً يستطاع بأي قدر من التساهل تسميته بـ «الأيديولوجية» خلاسه على المبادئ الأساسية لكل النظم الفاشية، ولكن على أسس «أمنية» بحتة. فالشجار مع الاخوان، الذي بدأ بإقصاء عبد المنعم عبد الرؤوف ووصل إلى مرحلة التصادم الدموي في محاكمات الاخوان، والشجار مع «اليسار»، الذي بدأ بإقصاء يوسف صديق واضطهاده وسجنه ووصل إلى حالات تأزم متتالية ظل النظام يجمع خلالها «اليساريين» ويضربهم ويسجنهم ثم يفرج عنهم ويطلقهم ليتجسسوا لحسابه على بعضهم البعض أحياناً، وفي أحيان أخرى يتصدق عليهم ببعض «المناصب» الشجار مع الاخوان والشيوعيين في مصر كان إجراءً أمنياً، صوناً للملكية النظام للعزبة ووحداية الزعيم، وقد وصل ذلك الاتجاه «الأمني» إلى حد الدخول في صراع مع «الشيوعيين» في خارج مصر، كما في المعركة بين عبد الناصر وعبد الكريم قاسم الذي - بغية شديد - أطلق على نفسه اسم «الزعيم الأوجد»، فاشعل صراعاً وصف بأنه كان بين مصر والعراق، بينما لم يكن في حقيقته إلا تنافساً حتى الموت بين زعيمين أوجديين.

وفي ذلك الصراع مع «اليسار» واليمين السلفي، كسب النظام معركته بسهولة ضد «الشيوعيين» لأسباب عديدة ليس أقلها شأن أن الصراع دار في بلد زراعي متخلف لم يدخل بعد العصر الصناعي الذي يمكن أن يتواجد فيه حقيقة «صراع طبقات» بالمعنى الذي يأخذ الفكر الماركسي منطلقاته الأيديولوجية منه. ولذا ظل «الخصم» الذي نازله النظام في تلك الساحة حفة من «المتقنين» أو «الافنديات»، كما كان السادات يسميهم على سبيل الزاوية، وبعض العناصر العمالية التي اغوتها فلسفات أولئك الافنديات. لم يكن لـ «الصر» بذلك أي جذر يعتد به أو يقام له وزن في تربة «الجماهير» المصرية. أما الصراع مع اليمين السلفي، فظل حكاية أخرى. ولنفس الأسباب التي جعلت «اليسار» نبتة شيطانية هزيلة في التربة المصرية استطاع النظام بغير جهد أن يطأها بقدمه، وجد النظام نفسه، فيما

يخص اليمين السلفي، مواجهاً بما لا سبيل إلى تسميته إلا بأسنان التين التي تحكي الأساطير أنها متى بذرت في الأرض تظل تثبت الهولت، وكلما اجتثت هولة، نبتت مكانها أخرى وربما أثنتان. ففي مجتمع زراعي متخلف ما زال السواد الأعظم من أفرادها أمياً، وباتت الكثرة الغالبة من «المتعلمين» فيه أمية بالفكر وإن تعلمت القراءة والكتابة ومبادئ الحساب لتلك عيشاً، ظلت الغيبيات ذات جاذبية لا تقاوم. ومما زاد من سطوتها على العقول أن المصريين كانوا دائماً شعباً شديد الدين، على مر عصور تاريخهم. وفوق ذلك كله، ظل المصريون، منذ استولت الثورة المباركة على بلدهم وأدارته لحساب النظام وزعيمه كما تدار الضياع، مستبشرين تماماً، في حظائهم بالضيعة، من العملية السياسية، رغم كل الهراء الذي لم يكف المرتزقة من المنظرين والفلسفين الملتزمين عن إفرازه عما أسموه بـ «الوحدة الوطنية» وأدعوا أنها وحدة «صنعها تحالف قوى الشعب المثلة للشعب العامل وهي القوى المؤلفة من الفلاحين، والعمال، والجنود، والمثقفين، والرأسمالية الوطنية» وقالوا إنها هي التي نبع منها الاتحاد الاشتراكي ليكون السلطة المثلة للشعب والدافعة لإمكانات الثورة، والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة.

رغم ذلك الهراء الذي ما لبث أن تكشف عن لا أكثر من هواء ساخن كرية الرائحة خرج من أجواف المنظرين المرتزقة الملتزمين بالزعيم، ظل المصريون في حقيقة أمرهم خارج اللعبة تماماً، مستبشرين من ممارسة أي حق سياسي، ومحدومين من أي حرية حقيقية، ومهددة طيلة الوقت كل حقوقهم الإنسانية تحت حوافر حيوانات النظام الشرسة. فهل من عجب إن اتجهوا إلى السماء والغيب والعالم الآخر ولاذوا بها؟ وهل من عجب أن خسر النظام معركته مع اليمين السلفي الواعد بالخلاص والجنة؟

وعندما استولى السادات على السلطة، ورث عن الزعيم السابق كل تلك الأوضاع، وفيما يخص الإخوان، حاول فيما يبدو أن يحل «حزب مصر» محلهم، فكان «ينصح ممدوح سالم بأن يبنى تنظيمات الحزب بمثل أسلوب تنظيمات الإخوان.. وكان يريد للحزب أن يدخل كل قرية وبيت» أما «اليسار» الماركسي المصري، فجنباً إلى جنب مع مواصلة صراع النظام معه، استخدمه السادات في الترويج لنفسه لدى الأميركيين، ورغم «الافتتاح» السياسي العظيم الذي أعلنه السادات إحياء للديمقراطية في مصر، ظل «الصراع مع الشيوعيين» تاميناً لـ «الديمقراطية» ورقة رابحة لعبها السادات ببراعة في استجلاب رضا الأميركيين.

غير أن السادات كان مدركاً طيلة الوقت لكون «الصراع مع الحمر» وتحجيم العناصر المخربة داخلياً لم يكن كافياً، وأنه كان مطالباً بالتدليل على ولائه بشكل قاطع بـ «طرد الروس».

في ١١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧١، ذهب السادات إلى موسكو للتباحث مع القادة السوفييات بريجنيف، وبودرجورني، وكوسيجين، وجروميكو، والمارشال جريشكو. وهناك قال السادات للسوفييات أنه يلتزم من الضروري إزاء تعنت إسرائيل وعدم استطاعة الولايات المتحدة الضغط عليها للاستجابة إلى سعي مصر إلى الحل السلمي، تحريك القضية سياسياً عن طريق عمل عسكري محدود، وأنه لذلك يطلب من الاتحاد السوفيياتي تسليح مصر بما يجعلها متساوية مع إسرائيل عسكرياً^(١٧).

وكان ذلك، تجديداً، المفهوم الذي ذهب به السادات إلى الحرب في أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٣، بعد ذلك اللقاء بسنتين: «تحريك القضية سياسياً صوب التسوية السلمية بعمل عسكري» يزعج إسرائيل عن تعنتها.

وأثناء الاجتماع بالسوفييات، قال بريجنيف للمصريين: «لديكم الآن ٩٥٠٠ خبير عسكري سوفيياتي لتدريب القوات المصرية. ولكن من الضروري أن تكون لديكم خطة كاملة للدفاع المدني يشترك فيها الشعب كله.. ونحن لدينا اقتراحات معينة لزمزم من الدعم للقوات المصرية سوف يكون لها أثرها الحاسم تماماً بالنسبة لكل ما يجري، وسوف نزودكم بالطائرات الثقيلة بعيدة المدى من الطراز الصاروخي (إي. يو..

«وأرجو ألا تطلنوا عن قيمنا بمدادكم بها، وسنودد إليكم ١٠٠ ميج ٢١ وسوخوي، خلال ما تبقي من عام ٧١ ومطلع ٧٢. بالإضافة إلى سرب كامل من طائرات الميج ٢٣ سيصلكم خلال النصف الثاني من ٧٢. كما سنزودكم بكتيبة مدفعية ١٨٠ مليمترًا يصل مداها إلى ٤٢ كيلومترًا بالإضافة إلى مدافع هاون

عبر ٢٤٠ مليوناً، وبالإضافة إلى هذا كله ستقدمكم بمزيد من وسائل العبور بحيث تصلكم على الفور ثلاثة كبرى جديدة إلى جانب مزيد من أجهزة فتح الثغرات^(١٧٧).

والكلام واضح، فالإمدادات العسكرية الإضافية كانت لأغراض هجومية، ولكن ليست - كما قال محمود رياض، وكما طلب بريجنيف من السادات عندما رجاه ألا يعلن عن الحصول على القاذفات بعيدة المدى من السوفييات - لإعلان حرب من جانب مصر «بشارك السوفييات في اتخاذ القرار بشنها». وفي لقاء لاحق لذلك اللقاء بالسوفييات، إجتمع السادات بالرئيس اليوغوسلافي الراحل تيتو في زيارة سريعة لهذا الأخير للقاهرة يوم ٢٠ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧١، وكان في طريقه إلى الولايات المتحدة للاجتماع بنيكسون. وفي ذلك اللقاء، قال تيتو للسادات أنه عندما تباحث مع نيكسون أثناء زيارته ليوغوسلافيا في المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط، ظل نيكسون يعيد ويكرر في مسألة وجود السوفييات في مصر بل وفي المنطقة عموماً واتجاه ذلك الوجود إلى التعاظم بسرعة، وبخاصة في مصر. وقال تيتو للسادات أنه سأل نيكسون: ولماذا لا تضغطون على إسرائيل إذن لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة وتنسحب من كافة الأراضي العربية؟ فرد عليه نيكسون بأن الولايات المتحدة لا تستطيع الضغط على إسرائيل. (وقد كان ذلك هو نفس ما قاله دين راسك لمحمود رياض قبلاً: لن تأتي إلى السلطة في الولايات المتحدة حكومة تستطيع الضغط على إسرائيل). وعندما قال نيكسون ذلك، قال له تيتو: توقعوا في هذه الحالة إذن تعاظماً أكبر للوجود السوفيياتي في مصر وفي المنطقة. فالاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية هو الذي جعل عبد الناصر يستعين بالسوفييات. فإن كنتم تتصورون الآن من ذلك الوجود السوفيياتي فإن المفتاح الحقيقي لمعالجة الموقف (وإنهاء ذلك الوجود) هو جلاء الاحتلال الإسرائيلي.

ويقول محمود رياض أن السادات علق على كلام ضيفه اليوغوسلافي بقوله «إن الولايات المتحدة قلقة فعلاً من الوجود السوفيياتي بالمنطقة وبخاصة في مصر، وقد سمعت هذا الكلام منهم مباشرة من ويليم روجرز وربما يعني أنهم يريدون أولاً وقبل أي تسوية شاملة إخراج السوفييات من مصر، بل ومن المنطقة كلها».

وإن ذلك قال تيتو أنه يحمل لنيكسون رسالة واضحة محددة من بريجنيف تبين أن السوفييات لم يكونوا راغبين في المقام الأول في إرسال وحدات عسكرية سوفيياتية إلى مصر، إلا أنه بالنظر إلى أن مصر كانت في حاجة - بعد هزيمة ١٩٦٧ - إلى القيام بعملية إعادة بناء سريعة لقواتها المسلحة، فقد وافق الاتحاد السوفيياتي على إرسال خبرائه إلى مصر. أما بالنسبة للوحدات المقاتلة، فقد كان السبب في إرسالها ضغط شديد من جانب عبد الناصر بعد أن تكررت غارات إسرائيل على المصانع وقناطر المياه والسكان المدنيين في العمق المصري. ويقول بريجنيف أن الأميركيين يجعلون من وجودنا في مصر قضية كبرى بينما الحقيقة أننا مستعدون لسحب قواتنا وخبرائنا من مصر في اللحظة التي يتحقق فيها انسحاب إسرائيل^(١٧٨).

ومؤدى هذه الرسالة التي حملها بريجنيف لتيتو واضح. فالغارات التي قامت بها إسرائيل في العمق المصري تمكنت من القيام بها بالطائرات والمعدات الإلكترونية الأميركية التي لم يكن أقرب حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين قد تسلموا مثلها. والهزيمة التي حققتها إسرائيل بمصر ١٩٦٧ كانت تشرية لدعم عسكري وديبلوماسي أمريكي بغير حدود لعملية الاستدراج إلى الشرك وعملية تحطيم القوات المصرية. وبذلك كان إقدام الاتحاد السوفيياتي على إرسال خبرائه إلى مصر لمساعدتها على إعادة بناء قواتها المسلحة التي حطمتها إسرائيل بفضل الأميركيين، وإرسال وحداته المقاتلة لمساعدة عبد الناصر على الدفاع عن المدنيين المصريين والمصانع والقناطر المصرية في وجه الغارات التي شنتها إسرائيل بكثافة وتركيز بفضل الأميركيين وفي ظل حمايتهم الدبلوماسية لها، كان إقدام الاتحاد السوفيياتي على ذلك ضرباً من التحدي السافر للولايات المتحدة وإصراراً على إحباط مشروعها في الشرق الأوسط الذي قامت دعائمه الأولى على تحطيم مصر وكسر ظهرها وشل قدرتها حتى على الدفاع عن مدنييها ومنشأتها الاقتصادية في وجه الضراوة الإسرائيلية المتزايدة لحق العدو المنطرح على ظهره، وبالتالي إرغامها على عقد صلح منفرد مع إسرائيل والخروج من المعركة ومن العالم العربي كله.

وكما قلنا، لم يكن ذلك التحدي من جانب الاتحاد السوفياتي لمشروع الولايات المتحدة في المنطقة نابعا من شهامة أو غيرة أو رغبة في الدفاع عن المظلوم أو أي شيء من ذلك القبيل، بل كان حلقة في سلسلة النقلات الحادة على رقعة الشطرنج الدولية في المباراة الكوكبية بين الدولتين العظميين الرئيسيتين.

وبالمثل، كان إصرار الأميركيين على «خلع» السوفيات من مصر والمنطقة ككل، نقلة مضادة في تلك المباراة المميتة. وفيما يخص مصر، كان الأميركيون يعرفون جيدا أن أحداً في الزعامة المصرية السابقة أو اللاحقة لم يكن متيماً بالسوفيات أو سعيداً بوجودهم، لكنه كان لا ملاذ إلا ذلك الوجود. فالبديل له كان التمدد أرضاً تحت نعال الاسرائيليين. والمشكلة أن ذلك بالذات على وجه التحديد كان الهدف الرئيسي للدبلوماسية الأميركية تجاه مصر. ولو كان قد وجد في مصر زعيم أو رجل دولة غير عبد الناصر، أو حتى ملك كفاروق، لكانت الولايات المتحدة قد اتخذت نفس الموقف من مصر: الإصرار على جعلها تتمدد تحت نعال الاسرائيليين. لماذا؟ لأن مصر بالذات الشوكة التي يمكن أن تقف في الحلق الاسرائيلي المبارك فتمنعه من ابتلاع المنطقة. وقد عادى الأميركيون عبد الناصر بمختلف الحجج والمعاذير، إلا أن معاداتهم له نبعت أساساً من كونه ظل - حتى ترك نفسه يستدرج إلى شرك ١٩٦٧ صوّناً لكرامته الجريحة وحرصاً على زعامته - حروباً ورافضاً التمدد تحت قدمي إسرائيل. والأميركيون، من خبرتهم المعاشة كساسة وحكام ومشرعين يعيشون من يوم إلى يوم تحت الحذاء الصهيوني في بلدهم، لا يجدون غرابة في أن يتمدد أحد تحت قدمي إسرائيل، ويفضّهم أشد الغضب أن يحزن أحد فيرفض ذلك. وعندما قتل دين راسك لمحمود رياض، وقال نيكسون لتيتو أن أميركا لا تستطيع الضغط على إسرائيل، كانا في الواقع يريدان أن يوصلنا ذلك المعنى: لا أحد في الولايات المتحدة يجزؤ على عصيان إسرائيل، فكيف يعصاهما المصريون؟.

وحتى إن كان الأميركيون قد شكوا في أن عبد الناصر - الزعيم الفاشي عسكري المنشأ ذا المنابع الاخوانية الذي ظل يمرغ «الماركسيين» المصريين في الطين ويفعل بهم الأفاعيل، كان قد فسد وأصبح «عميلاً سوفياتياً»، فكيف أمكن أن يتصوروا أن السادات عاشق أميركا وعميلها الراقد يمكن أن يصبح كذلك؟ ألم يجعل الرجل من الواضح تماماً طيلة الوقت أنه لم يكن يطلب إلا الرضى، من أميركا «يا سبحة الله»، وأسياد أميركا؟

ولم يكن السادات غيباً، ولم يكن غشياً. كان رجلاً عصامياً خرج من تحت السلاح، كما يقول المصريون، أي كان قط أذقة، يتشمم الهواء جيداً بأنفه، ويعرف من أين تأتي الريح، وما الذي يتعين عليه أن يفعله كيما يرضى عنه من قرر الانتماء إليهم. وكانت الاشارات تأتيه كثيفة متلاحقة من واشنطن: «اطرد الروس! اطرد الروس!»، وكان يعرف تمام المعرفة أنه هو ومصر وكل المنطقة لم يكن لهم وزن لدى الروس أكثر من وزن بيدي ينقلونه على رقعة الشطرنج الكوكبية، وكان يعرف أن الروس لم يحبوه ولم يراهنوا عليه منذ البداية وأنهم، بلا أدنى شك، سرحيون بأي ضابط مغامر يظهر لهم استعداداً لأن يصبح في الخدمة يا أفندم ببضعة دبابات وهجمة مباغتة على الإذاعة. فباختصار، كان قط الأذقة يعرف جيداً أن فرصته الوحيدة لاستمرار الزعامة والتسيد على العربة ونيل الرضى وما يترتب على الرضى من مغانم أن يتمسح بأرجل «الأميركان». وفي الوقت ذاته، كان يعرف أن «الشارع» المصري، وأي شارع عربي في الواقع، لم يكن متيماً بالبلشفيك الحمر الكفرة أعداء الله، بصرف النظر عن أن ما منع «اليهود» من اغتيال أعداد متعاطفة من أفراد ذلك الشارع، كان السلاح الذي أعطاه أولئك البلشفيك الحمر أعداء الله للسادات الضباط.

وعندما ثبت للسادات أنه كان قد أخذ من الروس كل ما كانوا على استعداد لإعطائه إياه من أسلحة وعتاد، قرر أن يعطي الاشارة التي ما بعدها إشارة للأميركان، فيطرد لهم الروس كما ظلوا يطلبون. وقتها كان نيكسون مقبلاً على انتخابات رئاسة في الولايات المتحدة. وكان مهتماً بالحصول على أكبر قدر مستطاع من رضا الناخبين اليهود عليه، وفي الوقت ذاته، مهتماً بتقذية الحواذ السوفياتي الذي لعبت عليه المؤسسة الحاكمة الأميركية طويلاً وبنجاح في «عقول» الناخبين الأميركيين. وهكذا فانه، في التقرير الذي قدمه إلى الكونجرس عن أوضاع السياسة الخارجية، في مطلع فبراير / شباط ١٩٧٢، ركّز تركيزاً خاصاً على «الخطر السوفياتي» والوجود السوفياتي المتعاطف في منطقة الشرق الأوسط، وبالذات في

مصر. وبدلاً من أن يوضح الرئيس الأمريكي لمواطنيه المخمورين بالابتهاج بالذات أن أولئك المصريين كانوا قد اضطروا إلى اللوذ بالروس الملاعين احتفاءً من وحشية الاسرائيليين وإصرارهم على كسر ظهر مصر وتمزيق روحها في الوحل، وأن الروس - في غمار منافستهم مع الولايات المتحدة على الصعيد الكوكبي - كانوا قد وجدوا من الملائم لنقلاتهم على رفعة الشطرنج الدولية أن يدعوا نظاماً فاشياً كانوا يغير شك قد ياتوا موثقين من أنه سيظل فاشياً وسيظل خائباً، تماماً كما ظلت الولايات المتحدة تجد من الملائم لنقلاتها الشطرنجية أن تدعم في أميركا الوسطى والجنوبية وغيرها مثل تلك النظم الفاشية الخائبة، قال نيكسون للشعب الأمريكي ومشترعيه أن الاتحاد السوفياتي الشرير كان منغمساً في لعبة قدرة إستغل خلالها عصيان العرب وجرونتهم وتمردهم على إسرائيل في ترسيخ وجود عسكري له بالمنطقة، وبمصر خاصة، وأن القادة السوفيات استغلوا النزعات الحربية المعادية للاسرائيليين المساكين لدى زعماء مصر وجوعهم المتعاظم إلى السلاح ومزید من السلاح للحصول من المصريين على تسهيلات وقواعد بحرية وجوية، وأن ذلك يهدد توازن القوى (أي التفوق الاسرائيلي الساحق) بين مصر وإسرائيل في شرق المتوسط، من ناحية، ويهدد توازن القوى على الصعيد العالمي، من ناحية أخرى أخطر وأكبر.

وفي تقريره إلى الكونجرس، قال الرئيس الأمريكي، الذي وصفه السادات بأنه «أعظم سياسي في أميركا لأنه صانع استراتيجية»، أن حلف شمال الأطلسي الذي تقوده الولايات المتحدة ويتزعمه دفاعاً عن العالم الحر لا يستطيع أن يلزم الصمت إزاء ذلك التعاطف للوجود السوفياتي في الشرق الأوسط وهو وجود تترتب عليه مخاطر كبيرة بالنسبة لاستقرار العلاقات بين الكتلة الشرقية والغرب، ودعا الاتحاد السوفياتي إلى الكف عن تزويد المصريين بالسلاح والعتاد والكف عن استغلال الصراع الناشب بين العرب وإسرائيل في ترسيخ وتوسيع وجوده العسكري بمصر ومنطقة الشرق الأوسط، لأن ذلك ليس هو الأسلوب السليم الذي ينبغي للسوفيات أن يسلكوه صوب تحقيق مصالحهم.

وفي حقيقة الأمر، لم يكن هناك كبير خلاف بين الموقف السوفياتي والموقف الأمريكي. فالسوفيات اصرروا باستمرار على نصح المصريين، منذ ما بعد سنة ١٩٦٧، بوجوب السعي إلى تسوية النزاع سياسياً وسلمياً. وكذلك فعل الأمريكيون وكل حلفائهم. كانت نصيحة الجميع إلى مصر: تصالحوا مع إسرائيل، واعقدوا تسوية واتفاق سلام معها. وكل ما كان هناك من فرق بين موقف السوفيات وموقف الأمريكيين أن السوفيات - رغبة منهم في زرع بذرة وجود لهم بالمنطقة - ظلوا مصممين على أن يكون لهم في عملية صنع السلام دور مواز لدور الأمريكيين، وإذا فانهن تمسكوا دائماً - رغم رغبتهم في الانسحاب من تورطهم في ذلك الصراع كمناصرين للجانب الذي ظل منهزماً فيه - بأن يكون انسحابهم بعد تسوية النزاع سلمياً وسياسياً، لا قبل ذلك، بينما أصر الأمريكيون على أن يخرج السوفيات قبل التسوية، فيسحبوا دعمهم لمصر والعرب ويكفوا عن تزويدهم بالسلاح حتى يكون تصالح المصريين وبالتالي كل العرب مع إسرائيل تصالح الجانب الأضعف الأعزل المنسحق تحت وطأة الدعم العسكري والدبلوماسي والاقتصادي الكامل لإسرائيل من جانب الولايات المتحدة. وذلك تحديداً، وبمقتضى الوضوح، ما قاله ريتشارد نيكسون في تقريره إلى الكونجرس عندما أعلن، جنباً إلى جنب مع دعوته إلى الاتحاد السوفياتي بالانسحاب والكف عن دعم العرب والمصريين بخاصة، إصرار أميركا الذي لا يهيد على تزويد إسرائيل بكل ما يكفل لها تفوقاً عسكرياً ماحقاً على كل البلدان العربية مجتمعة.

وبطبيعة الحال، لم يكن قط الأتفة، عميل أميركا الرائد، بغافل عن شيء من كل ذلك. لكنه لم يكن - في الوقت ذاته - على استعداد للتعامل مع «الأمريكان» بالحرونة التي كان سلفه قد تعامل بها معهم. ولذلك فإنه - بشطارة الفلاح المصري الفهالو - حاول أن يتلمس لنفسه نصف مخرج من المأزق. فهو - من جانب - لم يكن مستطيعاً الاستغناء عن مساعدة السوفيات التي كان يعلم أنه بدونها سيقف عارياً تماماً أمام قوة إسرائيل العسكرية الماحقة، ومن جانب آخر، لم يكن مستطيعاً السير إلى آخر الشوط في الاعتماد على السوفيات وبالتالي إغضاب نيكسون وكينسجركل أولئك الناس الطيبين الذين أزعجهم وجود الروس في مصر كثيراً.

وبشطارة الفلاح الفهالو، كما قلنا، حاول أن يصبح هو الآخر «صانع استراتيجية» كذلك السياسي

الدهاية الخواجة نيكسون. ونيكسون حاول باجتهاد أن «يضرب الروس بالصينيين»، فلم لا يحاول أنور السادات أيضاً الخروج من تحت مظلة الروس، إلى حضن الصينيين؟

زار نيكسون الصين في شهر فبراير / شباط ١٩٧٢، وبعدها بشهر واحد، في مارس أذار من نفس السنة، بعث السادات وزير خارجيته محمود رياض إلى بكين: «وكانت زيارتي للصين تمثل أول محاولة من الرئيس السادات لاستكشاف إمكانيات جديدة لدعم الصين لنا. وكان أهم ما نسعى إليه المزيد من الدعم العسكري. ولم تكن الصين في موقف يسمح لها بامدادنا بالاطائرات الحديثة، لكنها كانت تستطيع أن تمدنا بأنواع الذخيرة السوفياتية التي كانت قد بدأت في تصنيعها محلياً بعد تدهور علاقاتها بالاتحاد السوفياتي، وكذلك بمزيد من الأسلحة المضادة للطائرات والصواريخ المتحركة على دبابات ومدفعية الميدان»^(١٧٥).

ولم يحل الصينيون محل السوفيات كموردين للسلاح إلى مصر، لكن أثمن ما قدموه كان نصيحة لم يلج السادات إليها بالأسف، لأنه كان رجل أفعال لا أقوال، ولم يكن بحاجة إلى ذلك الصيني أيضاً ليلقنه مواعظ:

«تحدثت شو اين لاي، فقال: إن كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يتنازعان من أجل السيطرة على منطقة الشرق الأوسط. وسبيلكم الأول إلى مقاومة ذلك هو بمزيد من وحدة العمل العربي والفلسطيني، حتى لا نتجح إحدى القوتين أو كلاهما في تمزيق العالم العربي والإيقاع بين دوله. وقد لمسنا من نيكسون، وعندما زارنا في الشهر الماضي، شدة إنحيازه إلى إسرائيل، وفهمنا منه أنه لن يجري أي تعديل في سياسته تجاه الشرق الأوسط وأنه مصر إصراراً لا يحدد على جعل العرب يتفاوضون مع إسرائيل من موقف ضعيف، وهو الأمر الذي يتيح لإسرائيل بالطبع إملاء شروطها على مصر والعرب بوجه عام. ونحن نعتقد أن مواجهتكم مع إسرائيل لا يجب أن تتوقف على كميات وأنواع السلاح الذي لدى كل طرف، وأنتم إذا انتظرتكم إلى أن يصبح لديكم تفوق، أو حتى توازن، عسكري مع إسرائيل، فربما كان معنى ذلك أن يظل الاحتلال الإسرائيلي لسيناء والجولان والضفة الغربية سنيلاً طويلاً. ولقد كنا مؤيدين لحرب الاستنزاف التي قمت بها ضد الاحتلال الإسرائيلي، ولا أعتقد أنكم كنتم وقتها تملكون تفوقاً أو حتى توازناً عسكرياً مع إسرائيل، لكنكم استطعتم في النهاية إرغام الولايات المتحدة على التقدم بأفكار للتسوية الشاملة بعد أن كانت رافضة ذلك في البداية. أما الآن، فإنكم تتفاوضون في ظل هدوء كامل على جبهة القتال وبالاكتفاء، إما لمساع أميركية جديدة أو لأسلحة سوفياتية جديدة. وهذا - بالطبع - وضع ليس في صالحكم. إن تجربة النضال الفيتنامي وشعوب الهند الصينية بأسرها تؤكد درساً هاماً وهو أن وحدة النضال الشعبي يمكن أن تواجه أعتى الامبراطوريات وأقواماً. ومن هنا، فإننا نؤكد باستمرار أهمية وحدة النضال العربي الفلسطيني، وضرورة الاعتماد على النفس والاحتفاظ بزماء المبادرة بأيديكم في نضالكم العادل لاسترداد حقوقكم. وذلك شيء لا تريده الدول الكبرى، أن إستعادة الأرض التي تحتلها إسرائيل لا يمكن أن تكون إلا بالقوة المسلحة، وأي وسيلة غير ذلك معناها تقديم تنازلات على حساب إستقلالكم الوطني... ولما كنا لا نرى إمكانية لقيام دولة عربية بمفردها بمقاومة الغزو الإسرائيلي الأميركي، فإننا نرى أن وحدة العمل العربي يمكن أن تساعدكم كثيراً»^(١٧٦).

وقد تحدث شو اين لاي عن سيناء والجولان والضفة الغربية، لكن الرجل ظل طيلة الوقت يعود فيؤكد على العمل العربي الفلسطيني. وقد تركزت نصيحته في «الوحدة» بوصفها السلاح الحقيقي المتاح للعرب في التصدي للغزوة الإسرائيلية الأميركية. وقد أعلى فعالية تلك الوحدة على فعالية تكديس السلاح. لكن كلام ذلك الصيني لم يكن بطبيعة الحال كلاماً يمكن أن «يدخل دماغ» الزعيم المصري الذي امتلك العزبة وكان في دماغه العظيم لها مخطط جديد^(١٧٧).

(*) ولم يكن السادات في الواقع مولماً بالاستماع إلى رأي أحد. فهو الزعيم وهو يعرف كل شيء ويقرر كل شيء. وهو مالك العزبة وله حق التصرف في أرضها وقطعائها كيف شاء ووقت شاء. وعندما عرض عليه هيكل، على سبيل الصدفة والتشبيه =

والذي لا شك فيه أن الاتحاد السوفياتي - الذي لم يكن قد ساعد مصر من مبدأ الأمر حباً فيها أو على سبيل الشهامة - كان في ذلك الوقت أخذاً في اللعب على الحبلين، كما يقولون. ففي حين ظل يؤكد لمصر أن سياسته تجاهها لم تتغير، ظل قادته وديبلوماسيوه يركزون على وجوب السعي إلى الحل السلمي طالعين التهمل في العمل العسكري لإعطاء الجهد الدبلوماسي المتجه صوب الحل السلمي فرصة.

وبطبيعة الحال، لا يستقيم إغفال الخبرة التي تعرض لها السوفيات خلال حرب ١٩٦٧ وما تركه للاسرائيليين فيها من ترسانات سوفياتية كاملة ظلت إسرائيل تتاجر فيها بعد الحرب بسنين، كما لا يستقيم إغفال خبرتهم الخاصة بموقع الرادار المتطور الذي نزل الاسرائيليون فحملوا رادارته وأجهزته إلى إسرائيل بينما ضباط الموقع في جلسة حظ يستمعون إلى حفلة الست أم كلثوم، مما عرض الكتلة الشرقية كلها لمخاطر لا تخفى من جراء وقوع أحد مواقع الرادار في أيدي الاسرائيليين والأميركيين.

فعرزوف السوفيات عن تقديم كل ما ظل السادات يطلبه من أسلحة متطورة كان يسعد الأميركيين كثيراً الحصول على نماذج منها، إما بعملية كذلك العملية الإسرائيلية، أو كهدية من نظام السادات الذي لم يكن السوفيات ياتمنونه كثيراً، ينبغي النظر إليه في ذلك السياق، جنباً إلى جنب مع عدم رغبتهم في تشجيع المصريين على ما قد يكونون رأوا أنه لن يزيد عن مغامرة عسكرية أخرى قد لا يكتب لها النجاح ولا تكون لها من نتيجة إلا توتر خطير بين القوتين العظميين الرئيسيتين. وهذا نظر قد يكون مؤلماً للنفس، إلا أن تعليقات رجل مسؤول كمحمود رياض على ردود فعل السوفيات أثر طرد السادات لخبرائهم ومستشاريهم العسكريين من مصر لا ترجحه فحسب، بل وتؤكد.

فبجدة ملاحظة السوفيات في تزويده بكل ما طلبه منهم من أسلحة وعتاد، «اتخذ قراراً بإنهاء عمل الخبراء السوفيات في مصر، وأبلغ وزير الحربية بذلك يوم ٧ يوليو / تموز. وعندما طلب السفير السوفياتي مقابله، حدد له موعداً يوم ٨ يوليو / تموز. وجاء السفير ليبلغ السادات ببرد موسكو على رسالته، وكان رداً دار حول الموقف السياسي بغير أن يتطرق إلى ما كان السادات قد طلبه من أسلحة. وعندئذ أبلغ السادات السفير بقراره بإنهاء عمل الخبراء السوفيات مع إمكان استبقاء الوحدات العسكرية السوفياتية على أن يتم وضعها تحت القيادة المصرية، وفي حالة رفض ذلك فعليها أن تغادر الأراضي المصرية قبل يوم ١٧ يوليو / تموز»^(١٧٨).

فالعمدة «عاقب» الروس بطرد خبرائهم من مصر، واضطربهم بشطارة إلى سحب وحداتهم المقاتلة بأن فرض عليهم إما وضعها تحت قيادته الحكيمة وأما «الجملاء»^(١٧٩). وكانت تلك الوحدات هي ما سافر

= بالاجانب أن يجتمع به «مجلس حكماء الأهرام»، قال له السادات «يا بني دول فلانقيع»، كما أسفلنا، نقلاً عن موسى صبري. وفي كتابه عن كاسب ديفيد، يروي محمد إبراهيم كامل الواقعة التالية:

«حضر إليّ السفير نبيل العربي، مدير الإدارة القانونية، عندما علم بأمر الخطابات المتبادلة بين بيجين وكارتر والسادات حول وضع القدس، وكان مزعجاً، ورجاني بإلحاح أن اذهب فوراً إلى السادات لأبلغه بأن تلك الخطابات ليست لها أية قيمة قانونية أو عملية، وأنها لن تحل الموضوع. ولم أستطع أن أخبره بأنني استقلت، فقلت له بل اذهب أنت وأشرح ذلك للرئيس من الناحية القانونية، فانت اقدر على ذلك. فقال بل اذهب معاً، وسأأتى أنا شرح الجانب القانوني. فقلت إنني متعب، ورجوته أن يقوم بذلك وحده.

مؤد عاد إليّ بعد حوالي نصف ساعة، وكان وجهه شاحباً ويبدو عليه الانفعال، وقص عليّ القصة التالية: أنه عندما ذهب إلى استراحة الرئيس السادات وجد أن بيجين يزوره ليهنته بالتوصل إلى اتفاق السلام، فانتظر حتى انصرافه، ودخل إلى الرئيس فسأله الرئيس عما يريد، فقال أنه يريد أن يعرض عليه الرأي القانوني فيما يتعلق بالخطابات المتبادلة حول القدس. فقال له السادات تأمل، قل. وعندما انتهى السفير العربي من ذلك، قال له الرئيس بصوت هادئ مهذب: هل لديك شيء آخر تريد أن تعرضه عليّ؟ فقال لا، يا سيادة الرئيس. فقال له السادات: إذن إسمع ما سأقوله لك. لقد استمعت إليك كما رايت دون مقاطعة لئلا يقول أحد أنني لا أستمع ولا أقرأ كما يشيعون عني، ولكن أعلم أن ما قلته لي دخل من أذني اليمنى وخرج من أذني اليسرى. إنكم في وزارة الخارجية تظنون أنكم تفهمون في السياسة، ولكنكم لا تفهمون شيئاً على الإطلاق، وإن أصعب كلامكم ومذكراتكم أي التقات بعد الآن. إنني رجل أعمال وفقاً لاستراتيجية علياً لا تستطيعون إدراكها أو فهمها وأست في حاجة إلى تقاريركم السوفسطائية الهلثقة».

(محمد إبراهيم كامل: «السلام الضائع» ص ٦٠٨)

عبد الناصر إلى موسكو في ٢٢ يناير / كانون الثاني ١٩٦٩ لاجله، عندما كثفت إسرائيل غاراتها بالطائرات المتطورة والمعدات الالكترونية المتقدمة التي زودتها بها الولايات المتحدة، في العمق المصري. ووقتها «نجح عبد الناصر في الحصول على قرارات من القادة السوفيات في غاية الأهمية لدعم القدرات الدفاعية المصرية كان أهمها قيام الاتحاد السوفياتي بإمداد مصر بكتائب وتشكيلات كاملة من قوات الدفاع الجوي السوفياتي إلى أن تستكمل الوحدات المصرية تدريباتها بالاتحاد السوفياتي، كان من بينها كتائب صواريخ سام ٢ أرض/ جو وعدد من الطيارين السوفيات للاشتراك في الدفاع عن العمق المصري.. كما تم الاتفاق على مضاعفة عدد الخبراء السوفيات»^(١٧٩).

وفي تقييمه لما أسماه بـ «الوجود السوفياتي القتالي في مصر» قال محمود رياض أنه:

«مكثما كانت إسرائيل تصر دائماً على إعلان صفقات السلاح الأمريكي إليها لكي يكون ذلك رادعاً سياسياً وعسكرياً للعرب، فإن الوجود السوفياتي القتالي في مصر أصبح رادعاً سياسياً وعسكرياً للهجمات الإسرائيلية لا يجب التقليل من مغزاه، خصوصاً بالنسبة للولايات المتحدة التي تصورت أن التضييق العسكري في الشرق الأوسط يمكن أن يكون قاصراً عليها وحدها»^(١٨٠).

وفيما يخص النتائج التي تربتت على «معاقبة» السادات للاتحاد السوفياتي بطرد خبرائه ووحداته القتالية التي كان السوفيات قد طلبوا سحبها قبلاً، وكأنه بـ «قرار جمهوري»، قد أخرجهم من رحمة الله، يقول محمود رياض، وهو مسؤول مصري لم يكن في أي وقت مثمناً بحب السوفيات:

«وكان من النتائج المتوقعة لهذا القرار توتر العلاقات المصرية السوفياتية. فقد كان إخراج الخبراء السوفيات من مصر هدفاً أمريكياً أعلنه كيسنجر منذ عام ١٩٧٠ وأشار إليه روجرز في مباحثاته بالقاهرة في مايو / أيار ١٩٧١، ولذلك فإن خروج السوفيات من مصر على هذا النحو يمثل هزيمة سياسية للاتحاد السوفياتي بقدر ما يمثل مكسباً سياسياً ضخماً للولايات المتحدة.. أما الخسائر العسكرية (لمصر) فتمثلت في خروج الوحدات العسكرية السوفياتية من مصر وهي وحدات كانت تعمل أساساً في دعم الدفاع الجوي المصري. فقد كان هناك مائة طيار سوفياتي يعملون على طائرات الميج و عدد من كتائب الصواريخ الحدية التي يعمل عليها سوفييت، وهناك المعدات الإلكترونية المتقدمة، والتي اعتبرها السوفييت سرية للغاية (بعد واقعة الرادار بطبيعة الحال) ومن ثم رفضوا تسليمها لمصر (رفضوا وضعها في أيدي القيادة المصرية)، وكانت هناك أيضاً طائرات الميج ٢٥ والتي كان يقودها طيارون سوفييت وتقوم بعمليات إستطلاعية فوق المواقع الإسرائيلية في سيناء، وقد عادت كل تلك الوحدات العسكرية والتي زاد عدد أفرادها على ستة آلاف، علاوة على أكثر من ألفي خبير، وهو الأمر الذي أدى قطعاً إلى فجوة خطيرة في دفاعنا الجوي وبالتالي في قدرتنا العسكرية»^(١٨١).

فالسادات قدم هدية للأميركيين، على حساب القدرة العسكرية المصرية. وقد غلف ذلك وقتها بالخطابيات والعبارات الانشائية المستهلكة التي من قبيل رد اعتبار وكرامة القيادات المصرية وإمساك زمام أمورنا بأيدينا إلى آخر ذلك الكلام الذي تبتلعه الجماهير بسهولة. لكن الحقيقة أن السادات كان، حتى وهو مقدم على حرب أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٣، التي جعله الإعلام المصري «بطلاً» لها بدلاً من القائد العظيم سعد الشاذلي الذي لم يكره الإسرائيليون أحداً كما كرهوه، وبدلاً من العساكر المصريين وصف الضباط وصغار الضباط الشباب الذين لم تكن العفونة قد دخلت أرواحهم بعد فظلواً يعتبرين أنفسهم أبناء لمصر لا محتلين لها، كان السادات حتى وهو مقدم على تلك الحرب التي أرادها مجرد عملية عسكرية لتحريك الحل السياسي الذي راهن عليه من مبدأ الأمر، وأوشك الشاذلي وجنوده أن يحولوها إلى حرب تحرير حقيقية مما دفع السادات إلى طعنهم في الظهور بمسردات أربيل شارون، كان «بطل العبور» وهو مقدم على تلك الحرب مستعداً للتضحية بحسن نوايا السوفيات وتعاونهم كموردي سلاح رئيسيين لمصر، في سبيل أن يحقق للأميركيين ذلك المكسب السياسي الضخم الذي أشار إليه محمود رياض.

وكما قلنا في بداية الكتاب، تتضائل الفاظ الخيانة والعمالة أمام المواقف التي من هذا النوع. فوق أن السادات لم يكن أخذاً - من وجهة نظره - في خيانة مصر، بل كان أخذاً في تنفيذ «إستراتيجية عليا» كما قال للسفير نبيل العربي عندما حاول أن ينبهه إلى الناحية القانونية فيما يتعلق بالمكاتبات التي تبودلت حول وضع القدس، كان «قائداً عظيماً» و«رجل دولة عظيم»، و«سياسياً ذاهية»، وزعيماً أعظم من الله يرحمه جمال. فالرجل لم يكن محدود القدرات محدود الثقافة محدود الفهم فحسب، ولم يكن قهلاً

مصرياً فلاحاً فحسب، ولم يكن قط أزقة جاءه «المجد» بفضل عنجهية سلفه فحسب، بل وكان «حالمياً كبيراً». والحالمون أخطر أنواع الزعماء والحكام. لأن رؤوسهم تظل محفلة هناك بأعلى في السحب، بدلاً من أن تظل أقدامهم لاصقة بالأرض الصلبة. وقد عرف الأميركيون والصهيونيون كل تلك السمات المميّزة في السادات^{١٩}، فاستغلوا أفضل استغلال. أداروا له رأسه عن طريق الاهتمام والأضواء التي سلطت عليه، من قبل زماجه إلى القدس المحتلة بوقت طويل. نفخوا له رأسه، سواء بذلك الشيء الفظيع المسمى بـ «الإعلام العالمي» والذي ينبغي أن يكون اسمه في الحقيقة «الإيهام العالمي» أو الإيهام العالمي أو التبهيم العالمي من فرط تبعيته عديمة الضمير عديمة الخلق مهذرة الأدمية لمصالح من يمتلكون مؤسساته وأقلام كتّبه ويتحكمون في أرزاقهم ويمتلكون ملفاتهم السرية، وسواء في اجتماعات المسؤولين الأميركيين والغربيين به.

تصور السادات حقيقة أنه كان «صانع استراتيجية» كـ «صديقه نيكسون»، وولداً عفريتاً في مسألة السياسة كصديقه هنري، فهرول كالجنون، كالعمدة الفلاح الذي نزل نيويورك ففتح فمه الكبير وظل يردد «يا سبحان الله! يا سبحان الله!»، «متصوراً» أنه - إن لم يكن أشطرن من كل أولئك الجواجات - فهو صنو لهم و «قدّم وقُدّره» كما يقولون في مصر.

وبطبيعة الحال، لم يكن الذنب ذنب السادات، كما أنه لم يكن ذنب عبد الناصر عندما استدرج إلى شرك الأيام الستة. فالذنب الحقيقي ذنب المصريين كشعب. لأن كل شعب، في النهاية، يحصل على الحكومة التي يستحقها. وعلى الزعيم الذي يقبل ذلك الشعب بأن يسلمه عنقه ومصيره وبلده ومستقبله. وقد فعل المصريون ذلك، فدفعوا الثمن، في ١٩٦٧، وفي كامب ديفيد. دفعوا ثمناً مميّتاً ربما لم يكونوا قد فعلوا بعد إلى فظاعته، لكنهم قد يأخذون في التنبيه إلى ما فعلوه بأنفسهم وبعيالهم وبيداهم عندما مكنوا هذين الزعيمين الخالدين، هذين السيدين الرئيسيين الآلهين من التصرف في مصر كما لو كانت ضيعة لهما، وفي أهلها كما لو كانوا قطعاناً تباع وتشتري وتذبح وتنفع وتعقل وتمتهن وتضرب بالنعال وتحبس في الحظائر، ويضخى بمصالحها وفرص بقائها على مذبح الوهة الزعيم، السيد الرئيس جل جلاله.

وذنب المصريين كشعب، على جسامته وفظاعته، حين ويسير، متى قيس بذنب متقفهم وصانعي الرأي من أبنائهم. وإن كان هناك في هذه الحكاية الكثيرة كلها ما يستحق استخدام لفظ «الخيانة»، فهو بكل تأكيد الدور الذي لعبه المثقفون والكتاب والصحافيون والأدعياء وأساتذة الجامعات في مصر. نعم هناك أناس أشرف تمرّدوا وناووا بل وضحو بحياتهم. لكن تلك ظلت حالات فردية متفرقة ولا وزن لها. أما الكثرة الكثيرة فارتزقت، أو دخلت الشقوق، أو هربت خارج مصر. والذي هرب ليس أقل ذنباً ممن بقي وارتزق أو دخل الشق واختفى. فعل الحالين، تخلى كل منهما عن مصر في محتنها الكبرى، وتركها ملفاة على ظهرها أرضاً، مفتوحة الساقين على سعتهما، على ناصية العالم، كما قال نجيب سرور رحمه الله قبل أن يموت بوقت قصير. ولسوف يأتي يوم يُكتب فيه تاريخ خيانة الصفوة المثقفة لمصر. فتلك الصفوة هي التي خانت. أما عبد الناصر والسادات، فبفضل خيانتها وارتزاقها أو جبنها وبحثها عن «الستر» والسلامة، وبفضل «الرعية» الخائنة للسلطات أبداً طوال تاريخها بعد انتهاء عصر الجذود العظام، وجداً عرش الوهة الزعيم مهياً فجلسا واستراحا ووضعوا الحذاء فوق الوجوه والأفواه والصدور، ومارسا الزعامة كأشد ما تكون الزعامة فجاجة وانفصاماً عن العصر وخيبة. وعبر الحدود كان العدو المترص بمصر منذ أقدم العصور يرقب ما فعله المصريون بأنفسهم ويدرس الزعيم الإله الواحد الأحد عن كتب، ويسجل معانيه وضروب ثقافته الشخصية وصنوف غروره ونقاط ضعفه ومناصف شخصيته وكل مقاتله. وإذا جعل المصريين يخنوعهم وجعلت صفوتهم المثقفة بجبنها وارتزاقها مهمة العدو سهلة ميسرة، ركز العدو على شخصية الزعيم الخالد، ومن خلالها جرّ مصر إلى شرك ١٩٦٧، ثم ركز على شخصية الزعيم الاستراتيجي، ومن خلالها جنى ثمار شرك ١٩٦٧، فعزل مصر وأخرجها من الساحة وهو الآن أخذ بنشاط في إعدادها لتمزيق الأوصال.

(*) وبعد زيارة القدس، عندما استدعى السادات عزرا وإيمان لزيارته في القاهرة، كلّف وإيمان بأن يتكفّل بإتزال السادات الذي «كان قد أخذ يطلّ في السحاب» إلى الأرض الصلبة، كما سيأتي ذكره.

أخرج السادات الروس إذن، وأعطى الأميركيين إشارة صريحة واضحة ومحددة على استعداداته لأن يكون في خدمتهم ودهن الأمر والاشارة. فما الذي تظن أن الولايات المتحدة إستجابت للسادات وتحركه «البارع» به؟ بالتجاهل والبرود:

«وبالنسبة للولايات المتحدة.. فانها تجاهلت تلك الخطوة الخطيرة من جانب السادات تماماً، متناسية كافة التصريحات التي صدرت رسمياً عن الإدارة الأمريكية باستعداد الولايات المتحدة للتحرك صوب التسوية السلمية الشاملة في حالة إنهاء الوجود السوفياتي في مصر. وقد كان هناك تصور خاطيء لدى العديد من المراقبين السياسيين بأن واشنطن ستتحرك بسرعة نحو الحل السلمي العادل (!) بمجرد زوال الخطر الذي ظل نيكسون يشير إليه في كل خطاب القاه (خطر وجود السوفيات بمصر). إلا أن ما حدث هو أن الولايات المتحدة أدارت ظهرها تماماً لهذا القرار الخطير الذي اتخذته السادات وكأنه لا يعنيه بالمرّة.

ولقد ذكر في أحد الأصدقاء أنه سأل هنري كيسنجر بعد تركه لمنصبه عن سبب موقف الولايات المتحدة السلبي من القرار الذي اتخذته السادات بإخراج السوفيات من مصر، وكان رد كيسنجر عليه هو أن هذا الموقف الأمريكي السلبي كان الموقف الطبيعي تماماً في تلك الظروف، لأن السياسة لا تعرف الأخلاقيات، وليس من مهمة الولايات المتحدة أن تتطوع بدفع ثمن شيء ثم تقديمه إليها مجاناً ولم يطلبها أحد بأن تدفع ثمنه»^(١٣٧).

وفيما يخص الاتحاد السوفياتي، ما من شك في أنه - رغم الاهانة التي لحقت به - تنفس الصعداء عندما طرده السادات من جنته وعاقبه ذلك العقاب الصارم. فعندما أوفد السادات - بالمشاورة المعهودة بوصفه رجل دولة عظيماً - رئيس وزرائه «الميال إلى الروس» عزيز صدقي إلى موسكو، إثر عملية الطرد، لـ «الاشتراك في إصدار بيان تشكر فيه مصر الاتحاد السوفياتي بمناسبة إنهاء عمل الخبراء السوفيات في مصر، كان ما لسه رئيس الوزراء المصري عند وصوله إلى موسكو أنه وإن كان القادة السوفيات قد شعروا بالاستياء للطريقة غير الكريمة التي أخرجت بها قواتهم وخبرائهم من مصر، فإنهم - في الوقت ذاته :-

«رحبوا بذلك الإخراج في قرارة نفوسهم بدليل أنهم سارعوا بتنفيذه قبل انتهاء المهلة التي كان السادات قد أعطاها لهم. وبسبب هذا الموقف من جانبهم أن عيد الناصر كان قد أقنعهم بالسماحة بوجعات عسكرية مقابلة لطيارين مقاتلين للدفاع الجوي عن العمق المصري، بحيث يتفرغ الطيارون المصريون للعمليات الهجومية في الجبهة. وكان السوفيات ياملون أن يؤدي مجرد وجودهم العسكري إلى الضغط على إسرائيل والولايات المتحدة للقبول بالحل السلمي، إلا أن ذلك لم يتحقق بل أدى إلى مزيد من التصعيد من جانب الولايات المتحدة. ولذلك فإنهم - عندما لمسوا من مصر إصراراً على العمل العسكري - شعروا بالراحة لتخلصهم من الالتزامات العسكرية التي كان يفرضها عليهم وجود وحداتهم العسكرية في مصر وخاصة طيارتهم، فالإتحاد السوفياتي يصبح أقل تورطاً في الحرب المصرية الإسرائيلية متى نشبت تلك الحرب بغير وجود عسكري له في مصر، عنه إذا ما وقعت تلك الحرب وله طيارون مقاتلون داخل مصر ووحدات دفاع جوي. والواقع أن السوفيات لم يكونوا حريصين على استمرار وجودهم العسكري في مصر مما دفعهم لإبلاغ الولايات المتحدة استعدادهم لسحب وحداتهم العسكرية عندما تتم التسوية السلمية»^(١٣٨).

فحالة مصر آنذاك - كما كانت قبلاً وكما ظلت بعد ذلك فيما يخص الولايات المتحدة - كانت حالة

«لا كسب» أو بالتعبير الأمريكي: A no-win situation!

فالمطلوب، أمريكياً، ظل جعل مصر عزلاء، ثم عزلها، وجرها إلى «التصالح» والسلام المنفصل إن أمكن، أو جر العرب جميعاً إلى «السلام الشامل» عن طريق إخراج مصر من الساحة واستفراد الدول العربية بعد ذلك واحدة واحدة.

وبطبيعة الحال، كان من المسلم به لدى الأميركيين أن ذلك «السلام»، جزئياً أو شاملاً، لم يكن وإن يكون من نصيب من وضعهم قدرهم السني، في طريق الولايات المتحدة ومشروعها الصهيوني. لأنه، في وجه ذلك المشروع الوحشي، لا سلام ولا نجاة. والسياسة، كما قال هنري كيسنجر الولد العيقرى اليهودي، لا أخلاقيات فيها، خاصة متى كانت سياسة متجهة بكل قواها وبضراوة منقطعة النظير إلى تنفيذ غزوة إستيغانية لا محل فيها لبقاء السكان الأصليين الذين استهدفت الغزوة أخذ أرضهم ومواردهم والتخلص منهم لإخلاء المكان للسكان الجدد، تماماً كما كانت الحال عندما وقعت الغزوة الاستيطانية لأرض القارة الشمالية في العالم الجديد ابتداء من ١٦٠٧.

ولذلك، كان توجُّع نيكسون وكيسنجر وروجرز وسيسكو وكل أصدقاء السادات الطيبين من الوجود السوفيياتي الذي عكر أمزجتهم واقتض مضاجعهم، مطالبة للسادات، العميل الراقد، أن يقوم بشغله، («do his thing») كما يقولون في أميركا، ويكسب رزقه («earn his keep»)، فيجسد مصر من المصدر الوحيد الذي استطاعت أن تحصل على الدعم (أيا كان) منه، عسكرياً وديبلوماسياً، ليضعها عارية تماماً عزلاء منطرحه على ظهرها تحت قدمي إسرائيل.

وبحجة «تلكز السوفييات» وحثهم إياه على الحل السلمي، وهو ما كان أخذاً فيه بنشاط وتصميم، وبحجة عدم وفاء السوفييات بكل طلباته من الأسلحة المتطورة التي قد يكون السوفييات - حرصاً على أمنهم العسكري - قد خشوا أن يعطيها السادات للأميركيين أو يعطيها لضباطه فيتركوها على أرض سيناء ويهربوا من جديد، أو يتركوها - في غمار قعدة حظ وكيف - ليحملها الاسرائيليون في طائرات الهليكوبتر ويأخذوها إلى إسرائيل كما أخذوا موقع الرادار قبلاً، قام السادات بالواجب، وحقق للأميركيين ما طلبوه، وطرد لهم السوفييات من مصر شر طرده.

وقعد العمدة على المصطبة منشرحاً، مسروراً بشطارته، منتظراً من العرابين الجدد الذين فعل كل ما بوسعهم لإرضائهم أن يربتوا على رأسه.

«عندما بلغت السادات الأنباء الأولى عن الثغرة بعد انتصارات أكتوبر المذهلة التي أعلنها في مجلس الشعب، قابلهما بثقة كاملة، وكان تعبيره عنها» دول شوية فراخ خرجوا من العشة. لكن الموقف في يدنا تماماً»^(١٨١).

(١/٤) - العبور إلى السلام

عندما ألحقت إسرائيل هزيمة ١٩٦٧ بنظام عبد الناصر، وجد النظام أن مسألة «الصراع» مع إسرائيل تكشف عن عملية مفضية إلى عكس المرجو منها (أي counter productive).
فالتصور الذي انبنى عليه ذلك الصراع على الجانب المصري، والعربي بعامه، تصور تأصل في العقول عن عملية غزو، شرسة وشريرة نعم، ومأساة بـ «الكرامة العربية» نعم، وعملية اقتطاع لجزء من «الأرض العربية» نعم، لكنها - في النهاية - «خاذاً عن ظهري.. بسيطة»! فأولئك الصهاينة الأشرار أخذوا أرض فلسطين، مساكين أهل فلسطين وكل ذلك، وعيب وحرام أن يحدث هذا. لكنها في النهاية أرض فلسطين وليست أرض مصر أو أرض أي أحد آخر. ثم أن هؤلاء الفلسطينيين - كما يقال في النهاية بإصرار - «باعوا أرضهم» وتركوها للإسرائيليين، فما ذنبنا نحن حتى نظل نجرّ على رؤوسنا هذه الحروب والمصائب والتضحيات؟ وبطبيعة الحال، لم «يبع الفلسطينيون» أرضهم، بل أخذت منهم وطردوا منها، ومن ركب رأسه منهم وبقي إما ذبح هو وأهله وإما طعن وفُرم وكسرت عظامه في غمار عملية متصلة وحشية لا تتوقف من العنف الدموي تطلق عليه منظمة الأمم المتحدة في تقاريرها التي تقدم كل عام إلى جمعيتها العامة «الممارسات الإسرائيلية التي تمس (!!) حقوق الإنسان» وهي ممارسات شاسعة تتعلق، تبعاً لتصنيف تقارير المنظمة الدولية، بحرية التنقل، بحرية التعليم، بحرية تكوين الجمعيات، بحرية العبادة، وبحرية التعبير، وكل «الحريات» التي تجعل من الكائن الإنساني آدمياً. وفي قمتها «حرية» أن يبقى ذلك الكائن على قيد الحياة أصلاً. وبطبيعة الحال، باتت تلك «الممارسات» محل تركيز الآن في «الأراضي المحتلة»، أي الضفة الغربية، ومرفعات الجولان، وغزة، وما إلى ذلك، أما «الأرض المحتلة» ذاتها، أي فلسطين، فلم يعد بوسع أحد التكلم عنها من حيث أن ذلك يكون تدخلاً في الشؤون الداخلية لدولة إسرائيل المستقلة ذات السيادة. إلا أنه بوسع من شاء أن يتبين وجه الصدق من وجه التمنع في الادعاء بأنهم «هم أهل فلسطين الذين باعوا أرضهم وتركوها للإسرائيليين» أن يرجع، لا إلى تواريخ أمجاد أبطال إسرائيل في دير ياسين وقبية وغيرها، بل إلى ما يجري الآن تحت السمع والبصر في الضفة الغربية وغيرها من «الأراضي المحتلة» على النحو الذي تنطق به التقارير المتحفظة لمنظمة الأمم المتحدة، ويمكنه أن يتوقف قليلاً عند الفقرات الخاصة بنزع ملكية الأراضي العربية المتبقية، وحركات الإرهاب الدموي التي تجري تلك الإجراءات في ظلها، حتى يقلل فمه ويسكت.

فـ «أولئك الفلسطينيون»، في الواقع ليسوا هم الذين خلقوا للمصريين وغيرهم المشكلة. وكل ما في الأمر أن «أولئك الفلسطينيين» هم السجوة الأولى. ورغم الجولان، ولبنان، وما سوف يتبع، لا يريد أحد أن يفهم؟ ليس الفلسطينيون أس البلاء وسبب المشكلة. الفلسطينيون هم أول الضحايا فقط. فاتح الشبهة في «الأكلة الكبرى» (La grande bouffe).

لكن أحداً لا يريد أن يظن إلى ذلك حتى الآن، إنطلاقاً من مبدأ «يموت الفلسطينيون - يروحون في داهية هم ومشكلتهم المستعصية على الحل، وننجز نحن»!

إلا أن المشكلة أن أحداً لن ينجو، حتى وإن دخل تحت حذاء «أمريكا». حتى وإن عقد صلحاً وسلم وباع وفتح الحدود وطبّع العلاقات. لن يبقى أحد ولن ينجو أحد. هل نجا الهنود الحمر؟ هل نجت قبائلهم التي أجرت نفسها بلا أجر للغزاة لتقتل لهم أخوتها من القبائل الأخرى؟ لم ينج أحد. وكل من بقي بقي مكسور الظهر بلا أدمية، وحشيد وراء الأسوار في الأماكن البعيدة كما تحشد السائمة المريضة.

والذي استُهلَّ بأخذ أرض فلسطين، ثم الجولان، ثم بعض جنوب لبنان، إن هو إلا التكرار الحرفي، على «الأرض الموعودة» لما حدث منذ قرون قليلة على أرض العالم الجديد. ووقتها، لم يبق هناك أحد. وعندما يكتمل تنفيذ المشروع الصهيوني على «الأرض الموعودة»، وهي من النيل إلى الفرات، لا فلسطين وحدها، لن يبقى أحد. لن يبقى أحد. إن إبادة مائة وخمسين مليوناً من البشر مسألة سهلة في هذا العصر المتقدم. وإن كنا لا نصدق، فلنقرأ تنبؤات المنظمات الدولية عن أعداد من هم مقضي عليهم بالموت جوعاً ومرضاً في أفريقيا. وسنجد أنها تتفوق ذلك العدد بكثير.

لكن هذا بالطبع كلام «لا يدخل العقل» ولا يصدق. لأنه كيف يتصور أحد أن يفعلوا بنا هذا؟ ربما اضطروا - بحكم الضرورات السياسية والعسكرية - إلى أن يفعلوه بالفلسطينيين، أو بهذا الشعب العربي أو ذاك. لكنهم بكل تأكيد لن يفعلوه بنا نحن. الأمريكيون لن يدعونهم. مستحيل. هذا شيء لا يصدق العقل.

وان كنا اليوم بعد كل ما حدث وما نعانيه كل يوم نجد أن ذلك مما لا يصدق العقل، فما بالك بحفنة من ضباط نصف أميين أزعجتهم كثيراً معاملة حسين سري عامر لهم في نادي الضباط وأقضى مضاجعهم إستهانة بعض كبار الضباط من أبناء الأسر الاقطاعية ومن أسماهم الزعيم بعد الثورة بـ «مجتمع النصف بالمائة» بأصولهم البرجوازية الصغيرة المتواضعة؟ وإن كانت حكاية فلسطين هذه قد بدت لأولئك الضباط وقتها كـ «قضية» يمكن الانتماء إليها والاقادة منها في جمل المنطقة في حالة توتر مستمرة تتيج استمرار أوضاع الطوارئ داخلياً وإحكام قبضة العسكريين على عنق الوطن الذي تبيينوا في النهاية أنه الأرض الوحيدة التي كان بوسعهم أن يمارسوا فيها بطولاتهم العسكرية فيحتلونها، وإن كانت حكاية فلسطين و «الصراع» مع الصهيونية بدت بعد ذلك كوسيلة جيدة لتوسيع زعامة الزعيم لتشمل مجالات أوسع من ذلك الوطن الذي تحول إلى ضيعة (عزبة) وبلد محتل عسكرياً بأسلحة النظام وأجهزته، فإن شرك ١٩٦٧ الذي استدرج إليه الزعيم وخُطمت له عندما تردى فيه قواته التي كانت الاناشيد الوطنية تؤكد للمصريين أنها «تهز الأرض بالطلول والعرض»، فطن النظام فجأة - وكان قد بات راسخاً كظلم ذي مصالح مجزية ومزايا ومنافع عميمة - أن حكاية فلسطين هذه باخت وأصبحت مضارها أكثر من منافعها.

وإذ ذاك، انتابت النظام فجأة شهية حادة إلى السلام والوئام والتعايش والتصالح - بشرط حفظ ماء وجه الزعيم. وبات بوسع الزعيم أن يقول للزعامة السوفيات أثناء اجتماعه بهم في موسكو قبل مماته بقليل.

«إننا على استعداد للقبول بالحل السلمي والإقرار بوجود إسرائيل بالرغم من المعارضة العربية، والسماح للإسرائيليين بالمرور في قناة السويس، ولكن على إسرائيل قبل ذلك أن تنسحب من جميع الأراضي العربية المحتلة (منذ يونيو / حزيران ١٩٦٧) وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني»^(١٨٥).

وكانت تلك هي النقطة أو بالأحرى المنعطف الذي ورث عنه السادات العزبة من عبد الناصر. وكان أول «إنجاز» هام للسادات بعد استيلائه على السلطة بانقلاب القصر الذي قام به فتخلص من أعوان الزعيم السابق الذين احتقهم أن ورث العزبة ولم يرثوها هم، أنه أعطى سلسلة متلاحقة من الإشارات الواضحة للأميركيين بأنه وصل السلطة ليبقى، وأنه ليس - كما تصور بعض الأميركيين - رئيساً مرحلياً أو مؤقتاً، وأنه «جاهز وفي الخدمة». وبطبيعة الحال، كان الأميركيون يعرفون أنه جاهز وفي الخدمة، فهم الذين انتقوه من قديم وأعدوه لاستخدامه مستقبلاً، وجعلوه «عميلاً راقداً» لهم، كما قلنا، ونافسوا به عميل السوفيات على صبري الذي كان «الروس» قد راهنوا عليه كخليفة لعبد الناصر. إلا أن الأميركيين تشككوا في ميداء الأمر في قدرة السادات على الاستمرار، ثم لما اطمأنوا إلى أنه قد رشح قديمه وأحكم قبضته على عنق البلد الهدف، مصر، رأوا أن يتركوه لينضج على مهل، فوق الموقد الخلفي. فقد كانوا مطمئنين إلى أنه لن يخرج من تحت يدهم، وكان تركه على الموقد الخلفي (relegated to the back burner كما يقولون، لتلينه حتى يكون طيعاً بما فيه الكفاية عندما يجذّ الجد ويؤمربان ينفذ)

ما تقتضيه المصالح الحقيقية للولايات المتحدة في المنطقة: مصالح المشروع الصهيوني.

لكن الأميركيين، بهذه «النطاعة» تجاه السادات، وضعوه موضعاً حرجاً داخلياً. فالسادات «لم يكن ليغيب عن فطنته أن كل ما حققه من انتصارات داخلية (على أعوان سلفه) بعد توليه الرئاسة، والتفاف الناس حوله (بفضل مسرحيات إعادة القانون من عطلته وإحياء الديمقراطية من غيبوبتها العميقة) وسيطرته على مقابيل (تأمين الأجهزة وولائها له) الحكم، لم يكن ليغيب عن فطنة السادات أن كل ذلك ما كان يجديه نفعاً في المدى الأطول، ما لم يحل مشكلة معينة، وبإلّا لم يكن لها من مشكلة، هي «أن نكون أو لا نكون». كان يعلم جيداً أنه لا يستطيع أن يتعايش مع منصب رئيس الجمهورية طويلاً وجزءاً من أرض مصر تحت الاحتلال الاسرائيلي والقوات الاسرائيلية مرابطة على مرمى البصر على الضفة الشرقية لقناة السويس، في حصون خط بارليف»^(١٨٦).

وإن كان ذلك الـ «نكون أو لا نكون» مطلباً لم يكن بد من مجابته وإلا أسقط الشعب المصري السادات من حسابه، كما أراد محمد إبراهيم كامل أن يقول، فإن السادات كان مواجهاً، في الحقيقة، بمطلب آخر، في مواجهة «أمريكا ياسبحان الله». كان مطلباً، في تصوره، كيما يحصل على المكانة التي رأى أنه يستحقها لدى الأميركيين، بأن يبرهن لهم على أنه «رئيس ذو أسنان» ويمكن أن يعض.

ولقد ظلت المشكلة الرئيسية التي عانت منها مصر عندما جعلها الضباط باحتلالهم لها احتلالاً داخلياً «عزبة» للزعيم ولهم، مشكلة تعطلت في رؤية الزعيم لصورته، على مرآة ذاته، ورغبته في إسقاط تلك الصورة على شاشة العالم من حوله، كما تسقط آلة العرض السينمائية صور السيلويدي على الشاشة الفضية. وقد أودت رؤية عبد الناصر لنفسه كزعيم واحد أوجد وحيد لا شريك له لمصر وكل العرب بعبد الناصر وبمصر معه: مات عبد الناصر مكسور القلب بعد أن هرسه الاسرائيليون والأميريكيون في شرك ١٩٦٧، ووقعت مصر في حفرة غائرة تحت أقدام الاسرائيليين وكل من أراد أن يتلذذ بمشاركتهم في هرسها بقدميه في حفرتها المليئة بالطين ودماء وأشلاء أبنائها الذين قتلوا هدرًا بالآلاف. وأودت رؤية السادات لنفسه كسياسي داهية، وصانع استراتيجية، ورجل دولة عالمي، بالسادات وبمصر معه: أعدم السادات (ولم يكتب التاريخ كلمته الأخيرة بعد عن اعدامه وكيف ولماذا أعدمه) كخائن وعميل، وغاصت مصر أكثر فأكثر في الحفرة المليئة بالطين والدم والأشلاء التي تركها فيها عبد الناصر، تحت وطأة سلام السادات المعيت.

في ٢١ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٢، جمع السادات المجلس الأعلى للقوات المسلحة وظل يتحدث إلى القادة أربع ساعات كاملة. وطبقاً لما يقوله موسى صبري^(١٨٧) قال السادات أنه عقد ذلك الاجتماع «لأراجع مع القيادات إستعدادهم واستمع منهم إلى ما أنجزوه. وفي الفقرات التي يقول موسى صبري أنه «اقتطعها من الشريط المسجل لذلك الاجتماع التاريخي»، لم يكف السادات عن الكلام لحظة واحدة، باستثناء قول أحد المشتركين في الاجتماع كلمة «أبريل» (ص ٢٣٤ من كتاب موسى صبري)، وقول الفريق صادق كلمة «أيوه نعم» (ص ٢٤١)، وقول أحد المشتركين في الاجتماع كلمة «الثالث» (ص ٢٤٦)، وقول قائد القوات الجوية كلمة «أيوه نعم» (ص ٢٤٨). فعلى امتداد ٢١ صفحة بالبنط الصغير، من ص ٣٣٢ إلى ص ٣٥٣ التي غطاها موسى صبري بتفريغ الجزء الذي أورده من التسجيل، لم يقطع السادات إلا بأربع كلمات، كانت منها كلمتا «نعم» من الفريق صادق وقائد القوات الجوية. أما بقية الكلام فكان للسادات. وقد ظل يفرس به في رؤوس سامعيه الذين جلسوا بأبد خاشعين، مدى علمه بالمسائل الاستراتيجية في العالم، ومدى إلمامه بالألعاب السياسية وخباياها، ومدى قدرته على تحليل أحداث العالم وقراءة ما في باطنها، ومدى نبوغه وقدرته على رسم الخطط ووضع التحركات، ومدى حرصه البالغ على مصلحة مصر الله يحميها من كل سوء ويقيها من كل شر، ومدى صبره على «الروس»، ومدى شطارته مع «الأميركان». ولا غرو، فالسادات الذي «قال للسفير الأميركي هيرمان أيلتس بعد إحدى الزيارات لقد قمت بدور المعلم (المدرس) لروساء «أمريكا» طويلاً ولقد سمعت هذا الدور!!»^(١٨٨) كان متمتعاً بقدر من النرجسية والاعتداد الذي لا يقاربه شك بقدراته وشطارته، لم يملكه قوة هي نفسه إلا اعتداده العرضي

بـ «كرامته»، وتهوره، واندفاعه إلى إصدار الأحكام. وقد وصف دونالد بيرجس، رئيس مكتب رعاية المصالح الأميركية في القاهرة منذ قطع العلاقات أثر هزيمة ١٩٦٧ وحتى سنة ١٩٧١، شخصية السادات بقوله: «وقد كانت له طبعاً أخطاؤه كبشر. فقد كان سريعاً في الإحساس بالاهانة الشخصية (quick to take offence) ميلاً لإصدار الأحكام المتعجلة علناً على زعماء البلدان الأخرى وبصفة خاصة الزعماء العرب، لكنه كبشر كان إنجازهم لبلاده ومنطقته عظيماً» (١) (١٩٨٩).

وفي ذلك المونولوج الطويل مع قيادات الجيش والطيران والبحرية وما إلى ذلك، التي كان كل دورها فيما أورده موسى صبري من التسجيل العظيم قولها «نعم» أي «تمام يا أفندم»، قال السادات، بين ما قال:

«واتكلمت مع بريجنيف في الجلسة دي بالذات بتاعة أبريل ١٩٧٢ عن الخط الاستراتيجي، (وسالته هل تعتقدون انتم ان القضية (ممكن) تتحرك سياسياً ما لم تتحرك عسكرياً؟ قالوا لا. قلت لهم مثلاً عندنا فييت نام، نيكسون جاي لكم هنا الشهر الجاي. نيكسون جاي لكم بعد عرين يوم، وانتم عاملين هجوم كبير عليه (في فييت نام) وسايجون مهددة.. وطلع خبر ان فيه ٦٠ ألف عسكري اميركي مهددين انهم يتمسكوا (يؤسروا) في سايجون، ومع ذلك نيكسون جاي لكم. برغم هذا كله نيكسون جاي لكم لغاية موسكو. ليه؟ لأن القضية اتحركات عسكرياً، (وما دامت اتحركات عسكرياً) فسياسياً يتحصل إستجابته على طول. ما لم تحرك قضيتنا عسكرياً مش ما تحصل إستجابة. وبريجنيف رد قال أنا موافق ١٠٠٪ على هذا التحليل.. (رسالت) هل ممكن يكون فيه حل سياسي من غير اليهود والأمريكان ما يصحوا ان احنا (المصريين) واقفين على أرض صلبة؟ قالوا لا مش ممكن.

وفي ٦ يونيو جاني السفير الروسي وأراني رسالة منهم (فيها تحليل لنتائج إجتماعاتهم بنيكسون) والسفير قعد معي في الجلسة دي يوم ٦ يونيو أربع ساعات وكان حافظ اسماعيل موجود. قال لي يعني هل فيه رد على الرسالة؟ (فكرت) كلامي في أبريل وقلت ان القضية لن تتحرك سياسياً ما لم تكن جاهزين عسكرياً، وده اتفاقنا احنا وانتم (الروس) على أساس اخذ درس من حرب فييت نام. والقادة السوفييات وصل رأسهم ببريجنيف كانوا متحمسين أكثر مني اننا لا بد نعمل عملية استراتيجية.

... الموقف مع الأمريكان. خدت ١٩٧١ كلها. شفت روجرز. قابلته هنا. واتقال علي من القاترين اني بابيع القضية وبابيع البلد للأمريكان. ماهيش مشكلة يعني. الهدف كله هو المصلحة. مصلحة هذا البلد قبل كل شيء مجردة من أي حاجة. وأنا عملت مع الأمريكان كل ما يمكن عمله. وقدمت المبادرة بتاعتي وأنا كنت مختلص فيها. هم يتصلون بي الآن. قلت لهم أنا معتمد على حاجة اسمها سياسة «الباب المفتوح»، اللي عنده حاجة يتفضل لو الروس عندهم حاجة ييجوا. انتم الأمريكان عندهم حاجة تعالوا قولوا لي. الانجليز عندهم حاجة يتفضلوا يقولوا. وأنا أول ما الاتي ان (ما يعرضه أي طرف) ممكن بالنسبة لي ولبلدنا ولشرفنا باقبله، والي ما هوش مناسب ما باقبلوش. فانا معتمد على سياسة «الباب المفتوح»...

«أنا عارف الكلام الي يودجورني شتمنا بيه كعسكريين في تركيا نتيجة الهزيمة بتاعة ٥ يونيو ١٩٦٧ بأبامها المولة الي احنا كلنا عارفينا كعسكريين، ما هياش تايهه عني (ليست بخافية عني).

(٥) كان السادات، كما وصفه وزير خارجيته محمد كامل إبراهيم، مولعاً بتمثيل أدوار يشبع بها نهماً إلى العظمة والعلو في داخل النفس، في غمار سلسلة ملاحقة من أحلام اليقظة. وهو عندما تحدث عن مسياسة الباب المفتوح، هذه كان يلعب دور الرئيس الأميركي ويليم ماكينزي، الذي حكم الولايات المتحدة من سنة ١٨٩٧ إلى سنة ١٩٠١، والذي انتهت الولايات المتحدة في ظله سياسة أسميت بـ «الباب المفتوح» كانت في حقيقة أمرها المنفذ الاستعماري للولايات المتحدة عن طريق التجارة إلى الصين وآسيا، وكان واضح تلك السياسة وزير خارجية ماكينزي، جون هاي في أعقاب ثورة البوكسر في الصين. ويبدو أن أحدًا من المرتزقة الأكاديميين ممن كانوا يتكلمون عيشاً تحت موائد الزعيم، قال شيئاً للسادات عن مسياسة اسمها «الباب المفتوح» تماماً كما يحتمل أن أحد أولئك المرتزقة كان قد قال شيئاً لعبد الناصر عن مسياسة اسمها «الاشتراكية» وقال له أنها مفيدة باريس، فطلعت الحكاية بذهن السادات. أو قد يكون قرأ عنها في مجلة الريدز دايست. والمهم أن من حكى للسادات عن تلك المسألة، أو من كان قد كتب عنها عجلة من عجالات الريدز دايست، لم يذكر أن ماكينزي اغتيل رمياً بالرصاص، وإلا لكان السادات قد تشامخ من ذلك الفال السيء، وعمل عن لعب ذلك الدور المشؤم.

«النتيجة أن العسكريين، الشرق والغرب، الصديق والعدو الاثنان لا ثقة لهما فيما إن إحنا نقدر نتحرك أو نعمل أي عمل إطلاقاً أو نتقبل تضحيات أو نناضل علشان نحرر أرضنا ونأخذ حقنا. علشان كدة بأقول لكم ما فيش حاجة اسمها حل سلمي إلا إذا كنا عايزين نستسلم. كل العروض اللي جاية مبنية على منطلق واحد: أنت خلاص ألقيت السلاح، وعليه فاستعد أنك أنت (تقبل) أي حاجة لأنك ألقيت السلاح ومفيش معركة ثانية. هذه الحقيقة عند الاثنان. عند الأمريكان وغرب أوروبا كله، وعند أصدقائنا الروس. عبر عنها الروس وقالوا العرب مفيش فائدة منهم. مهما أديتهم سلاح مش حاجايروا. دول ناس مش بتوح حرب. وقد قالوا ما هو أكثر من ذلك عنا، وده يمكن من الأسباب اللي خلقتني عجلت الآن (بطلد السوفيات).

«أنا زي ما قلت لكم غير مستعد أني أقبل حلول الاستسلام. مش أنا اللي (أقبلها إبدأ). ولا اتكلم فيها مع أي فرد من الأفراد. لأن الجلوس على طولة مع إسرائيل وأنا في هذا الوضع المهين معناه أني بسلم. ماذا يبقى أمامنا إذن؟ يجب أن نثبت للصديق والعدو أننا نستطيع أن نناضل وأن نقبل التضحيات، ونحرك الموقف. لكن بالتخطيط. مش بالفرقة ولا بالعصبة ولا بالانفعال. بالتخطيط تمام.. الكلام انتهى ووصلنا إلى نقطة التشعب بما لدينا. يجب أن نحكم (أمرنا ونخطط لأغاية ما نحرك القضية. يعني نولع حريقه. ووقتها الكلام يصبح له معنى وله قيمة.. إحنا اللي لازم نحرك، لازم نحرك الروس علشان يعطوا. ولأزم نحرك الأمريكان علشان يحلوا. إحنا قوة الدفع.

«إسرائيل عارفة. إذا صممت جبهتنا انتهت القضية.

«لازم إذن نشغل. نشغل بتخطيط وب عقل، مش زي زمان. زي ما حصل في معركة ١٩٥٦ اللي طلعتنا منها وقتنا انتصرنا. صحيح أننا انتصرنا سياسياً. عبد الناصر قلب الهمزة العسكرية إلى نصر سياسي. بس ده كلام ما كنتش لازم نقوله (نلقه) لقواتنا المسلحة (ونظال نقول) انتصرنا انتصرنا لأغاية قيادة قواتنا المسلحة ما صمدت أننا انتصرنا (حقيقة). قيادة قواتنا المسلحة صمدت أننا انتصرنا عسكرياً في سنة ١٩٥٦، فنهامت وسابت العدو^(١)، في نفس الوقت اللي اليهود قعدوا يحضروا (يستعدوا) من أول ١٩٥٧، أي عشر سنين بالكامل. العدو الفنى وغير كل تكتيكاته، وغير كل شيء.. وطور وجدد، واشغل ليل نهار، وإحنا هنا مفيش. ما بنعملش أي حاجة، إلا أن صدقي محمود الله يكرمه كل نوفمبر يقول (إن سلاحنا الجوي) أكبر قوة جوية في الشرق الأوسط. وقعدنا عايشين على التهرج ده.. لازم ما يقيش مسرح العمليات عتدي في الشرق صحرا وفي الجنوب صحرا وفي الغرب صحرا وفي الشمال بحر، كله صحرا وأنا أشتغل بالكاوش (أحارب ببركات) بإطارات) كان نوع من السفة حقيقة، أنا مش عارف سره، أنا مش فاهمه. مع أن المسألة ما كنتش عايزه ذكاء (من الزعامة السابقة) في الفترة الماضية بينما بعد الحرب العالمية الثانية النص جزيركان مرمي بتراب الفلوس وراحت إسرائيل خدت واحنا ما أخذناش واشترينا الكاوش علشان نحارب في الصحراء^(٢).

وأضح مما قاله السادات في ذلك «الاجتماع العسكري التاريخي» الذي عقد قبل حرب ١٩٧٣ بسنة كاملة، أن السادات:

١ - عندما خطط للعبور، عبور القناة إلى الضفة الشرقية، كان يخطط للعبور من وضع الصراع إلى حالة التصالح والسلم.

٢ - أن ذلك «العبور» الذي أسمى بعد ذلك بـ «بطلة»، كان عملية عسكرية محدودة القصد منها تحريك القضية: «القضية لا يمكن أن تتحرك سياسياً ما لم تتحرك عسكرياً». «القضية (متى) حركت عسكرياً، فسياسياً تحصل إستجابة على الفور». هل ممكن يكون هناك حل سياسي ما لم يشعر الاسرائيليون والأمريكيون بأن المصريين يقفون على أرض صلبة؟». «القضية لن تتحرك سياسياً ما لم تكن جاهزين عسكرياً، وهذا إتفاقنا مع السوفيات». «أنا غير مستعد أن أقبل حلول الاستسلام، والجلوس على طولة (المفاوضات) مع إسرائيل ونحن في هذا الوضع (حالة اللاسلم اللاحرب) معناه الاستسلام». «لا بد

(*) يبرهن السادات هنا، بما قاله عن أن النظام ظل يدعي أنه انتصر في ١٩٥٦ إلى أن صدق ذلك فعلاً فكانت النتيجة وبالأخص في سنة ١٩٦٧، على ما قلناه علي طول الكتاب من أن النظام - بتواطؤ غريب مع الشعب ومع وسائل الاعلام وأجهزة التعليم والتثقيف وصنع الرأي - خلق علماً موهوماً من هيكل بالغ الضخامة بالغ الهشاشة من الأكاذيب وضروب التصنع والادعاء والتلفيق غمس فيه المصريين، وغاص هو وزعامته في النهاية في اغواره.

أن نحرك الموقف». «لا بد أن نخطط إلى أن نحرك القضية. لا بد أن نشعل حريقاً. وإذ ذاك يصبح الكلام (التفاوض) ذا معنى وذا قيمة. لا بد أن نحرك».

وبطبيعة الحال، ظل تفكير السادات منحصرأً في أنصاف الحقائق. ومن الحقائق التي يملها العقل والتاريخ أن الحروب يعقبها صلح وسلام. وأنه من الأفضل التوصل إلى الصلح والسلام من موقع قوة لا من موقع ضعف. هذه حقائق. لكنها، في السياق الذي حشدنا فيه السادات كما يحشد القائد جنوده ليدافع عن موقعه، ظلت أنصاف حقائق. لسبب بسيط وواضح وبديهي. هو أن «الصراع» مع إسرائيل ليس حرباً كالحروب الأوروبية التي تقاوت فيها جيوش الحلفاء وجيوش ألمانيا وحلفائها مرتين. وليس حرباً كحرب الولايات المتحدة واليابان في المحيط الهادئ. وليس حرباً كأي حرب وقعت أو قد تقع بين بلدين وأمتين أو بين بلدان وأمم كل بلد منها له أرضه وكل أمة منها قاعدة في أرضها. إنه صراع من نوع آخر. صراع اجتياح. صراع إزاحة. صراع إبادة. صراع أخذ الأرض وإخلائها من سكانها الأصليين. صراع كصراع الغزاة الاستيطانيين الذين أبادوا الهنود الحمر في القارة الأميركية. وصراع الغزاة الاستيطانيين الذين أبادوا سكان تسمانيا الأصليين، وسكان أستراليا الأصليين، وسكان نيوزيلندا الأصليين. صراع هدفه أخذ الأرض وإبادة من عليها. من جانب الغزاة الاستيطانيين، وهدفه - أو ما ينبغي أن يكون هدفه من جانب من وقع عليهم الغزو - وهم ليسوا الفلسطينيين وحدهم بل كل سكان الأرض من النيل إلى الفرات - مقاومة ذلك الغزو والدفاع عن البقاء ذاته لا أقل. لا عن أي «شرف» أو «عزة وكرامة» أو أي شيء آخر من تلك الأشياء الهامة والعظيمة حقيقة في حياة الشعوب إلا أن وحشية الغزوة جعلتها - في سياق ما يتعرض له المصريون والعرب - أقرب إلى الكلمات الإنشائية والحذلقات الخطابية. فالصراع صراع بقاء لكنه - بفعل الغياء القبلي، بل الجنون القبلي الذي أودى بالهنود الحمر عندما انشغلوا بالاحتلال فيما بينهم عن القتال دفاعاً عن البقاء، يدور على عدة جبهات تتقارب وتجتمع حيناً وتنفرد أحياناً، بدلاً من أن يدور على جبهة عربية واحدة موحدة متماسكة متراسمة عنيدة مصممة على البقاء مدركة لكون العدو يريد كل الأرض لا فلسطين وحدها، أو فلسطين والجولان وجنوب لبنان، بل كل الأرض التي عقد «الآباء» صفقة عقارية مقدسة مع الإله حصلوا فيها على وعد بأن تكون لهم ولنسلكهم من بعدهم، ويريدونها أرضاً خالية قد أزيل منها كل سكانها.

والجريمة القبيحة بحق التي ارتكبتها السادات أنه ذهب ففقد صلحاً و«صنع سلاماً»، رغم أنه كان يعرف. كما قال لقياداته العسكرية التي ظلت تقول «تمام يا أفندي»، أن «إسرائيل عارفة أنه إذا سمعت جبهتنا (الجبهة المصرية) إنتهت القضية».

وبطبيعة الحال، لم يقل أي قضية. فهل تظن أنه أراد القول «القضية الفلسطينية»؟ أم قضية استرداد شبه جزيرة سيناء وما كان قد تبقى فيها من بترول ومعادن؟ أم قضية «التراب الوطني المحتل والعزة والكرامة والشرف والرجولة»؟ لم يقل. كل ما قاله كلام عن «اننا في معركة مجروحين. كل إنسان (مصري) يميني أو يساري، رجعي أو تقدمي، مجروح عشان الأرض التي محتلة»^(١١). ولم يقل أي أرض، لكن الواضح أنه كان يتكلم عن الأرض المصرية المحتلة، سيناء، كما تحدث عن «الرجولة»، لكنه لم يتحدث بكلمة عن البقاء. والذي لا شك فيه أن كلمة البقاء هذه لم تخطر له ببال. وقد كان معذوراً. لأن أحداً، لا في عهده ولا في عهد عبد الناصر ولا في ظل أي نظام عربي، لم ولا ولن يخطر بباله أن المسألة ليست مسألة شرف وكرامة ورجولة وتراب وطني بل مسألة بقاء على ذلك التراب الوطني الذي لا يهدف الإسرائيليون إلا لأخذ من أصحابه وتسميده جيداً بجثثهم. ليس هناك من يفكر في «مسألة فلسطين»، كما يسمى الصراع أحياناً أو «النزاع العربي الإسرائيلي»، كما يسمى في أحيان أخرى، من زاوية البقاء الغربية هذه. لأنه، في الحقيقة، أي بقاء هذا الذي نتحدث عنه؟ حدثنا عن الامبريالية، سنفهم. حدثنا عن الاستعمار، سنفهم. حدثنا عن العدو الغادر، سنفهم. حدثنا عن النفط، سنفهم. حدثنا عن الدين، سنفهم. ولكن البقاء؟ أي بقاء؟ البقاء لله يا أخي. إننا باقون. وهذه أرضنا. ولن يأخذها منا أحد. ولن نذهب إلى أي مكان. سنظل

هنا. وقد يكون الفلسطينيون تركوا أرضهم للإسرائيليين وهربوا أو باعوها لهم وذهبوا، لكننا نحن سنبقى على أرضنا وسيبقى علينا أولادنا وأولاد أولادنا لأن الله يحميننا، والأمم المتحدة تحميننا، وأمريكا صديقتنا تحميننا، والرأي العام العالمي يحميننا، وجيشنا يحميننا، فأني بقاء هذا الذي نتحدث عنه إذن؟

نتحدث عن البقاء. عكس الإبادة. عكس الإزاحة، عكس ما كان كهنة اليهود يسمونه في كتاباتهم بالتوراة والعهد القديم «التحريم» أي الذبح، ويسمونه أيضاً «الإبادة»، وكما عبر عنه في الزمن الحديث - إن كنا لا نريد تضيق وقتنا الثمين في حكايات عن التوراة والعهد القديم - مؤسس الحركة الصهيونية تيودور هرتسل «إلقاء القنابل شديدة الانفجار وسط الحيوانات المتوحشة لطردوها»^(*).

وذلك كله، بطبيعة الحال، لم يخطر للسادات ببال وهو منشغل بالاعداد لـ «عمل حريقة» يحرك بها الأميركيين كيما «يحلوا له المشكلة»، ولم يرد له ذكر وهو جالس على المصطبة يحكي لـ «الرجالة»، أي «القيادات»، عن مدى شطارته في التخطيط العلمي الدقيق بعكس سلفه الذي كان يعيش في الأوهام، ومدى براعته في «عمل عملية استراتيجية» لدفع الأمور صوب الجلوس مع إسرائيل إلى مائدة المفاوضات وتبادل «كلام يكون له معنى وقيمة»، وصنع سلام لا يكون استسلاماً.

وكيف لا يكون السلام مع منفذي المشروع الصهيوني استسلاماً والواضح أنه متى حركت الأمور كما أراد لها السادات الاستراتيجي الشاطر أن تتحرك، و«تم الجلوس إلى مائدة المفاوضات من «مركز قوة» يقلل كل الكلام الحل الذي له معنى وله قيمة، وعقد اتفاق سلام (ولو قلت معاهدة سلام كانت تبقى خطر، لكن لما تقول إتفاق سلام... طيب ما هو إتفاق الهدنة بناع ١٩٤٩ لما تقروه تلاقوه إتفاق سلام. ولذلك أنا قلت إتفاق سلام مفيش مانع»^(**) فإن النتيجة ستكون - يفتح الحدود والتطبيع وإخراج مصر من الساحة وعزلها عن مجرى الصراع - أن الجبهة المصرية ستصمت، وفي أعقاب صمتها سيكون صمت الجبهات الأخرى المتفرقة الضاربة في بعضها البعض، وبالتالي ضياع القضية، أيأ كانت تلك القضية التي تحدث عنها السادات. وقد حدث. فالسادات ذهب وجلس إلى مائدة المفاوضات، واحتضن بجين واحتضن جولدا، واحتضن موشي، وأنهر بعزاً وايزمان، وأحب كارتر، ووقع وبصم، وعاد ففتح الحدود، وفتح فحذي مصر على سعتهم لكل من شاء، وجلس على الباب. وصمتت جبهة مصر.

(*) «ما الذي ينبغي علينا أن نفعله إذا ما أردنا أن نظهر بلداً من الحيوانات المتوحشة؟ بطبيعة الحال، لن نجعل القوس والنشاب وذهب فرادي في أعقابها لنصطادها كما كان البشر يفعلون في أوروبا في القرن الخامس الميلادي، بل سننظم حملة صيد ضخمة حسنة التجهيز، فنطرد الحيوانات بأن نلقي وسطها بالقنابل شديدة الانفجار».

(Thodore Herzl «The Jewish State» London 1946 p. 221)

وان انزعجنا من لفظة الحيوانات المتوحشة، واستبعدنا أن نكون المقصودين بها، فلنتوقف لحظة عند هذا الكلام غير المبهم: في ١٨ أكتوبر / تشرين الأول سنة ١٩٧٢، دارت مناقشة حامية بين المعارضة (حزب العمال في ذلك الوقت) والحكومة (برئاسة المستر أدوارد هيث) حول موضوع حظر تصدير الأسلحة إلى الشرق الأوسط. وفي غمار المناقشة التي كانت حامية، قال المستور. ج. ماكسويل هيسلوب (عضو مجلس العموم آنئذ وليس بعد ذلك عن دا ثرة تيفرتون):

«بعد ستة أسابيع من حرب الأيام الستة، سنة ١٩٦٧، ذهبت مجموعة من أعضاء مجلس العموم، من نواب الحكومة ونواب المعارضة إلى إسرائيل والأردن، ضيوفاً على حكومتي البلدين. وخلال تلك الرحلة التي كانت لاستقصاء الحقائق، تعرضت للحظة كانت في الحقيقة مفزعة وصادمة بالنسبة إليّ. فقد دعينا إلى حفل غداء أقامته تكريماً لنا لجنة الشؤون الخارجية بالكنيست في القدس (المحتلة). وبعد أن انتهينا من تناول الطعام، تحدث إلينا رئيس اللجنة، الدكتور هاكوهين، باستضافة وبشكل بعيد كل البعد عن الاعتدال، عن العرب. وإذ توقف لحظة ليلتقط أنفاسه، وجددتني مضطراً أن أقول له: «هيا دكتور هاكوهين! معذرة إذا قلت لك أنني شعرت الآن بصدمة عميقة وأنا أسمعك تتحدث عن بشر ملك ومثلي، هم العرب، بالفاظ تماثل تماماً ماكن جولويس شترخير يستخدمه في التحدث عن اليهود أيام النازية. ألم تتعلموا شيئاً؟ «هوان أنسى رده ما جييت. فقد خبط المنضدة بيده خبطة عنيفة وصاح قائلاً: ولكنهم ليسوا بشراً. ليسوا أناساً ملك ومثلي. إنهم عرب!»

وكلام النائب البريطاني وارد بحرفيته في النشرة المتضمنة المضابط الرسمية لمجلس العموم البريطاني: (Hansard, Vol 861, 18 October 1973, p. 501).

ولقد كان الإيطاليون أكثر ابتكاراً في التعبير عن الكراهية والمقت. لأنهم عندما نظفوا أنفسهم من المرض الخبيث الذي كان يدعى بنيتو موسوليني، لم يفعلوا ذلك برصاصة أو رصاصات فحسب، بل واستخدموا نعالهم وبصاقهم في التعبير عما طفت قلوبهم به من مقت للطاغية وازدراء لخبيثته، وما تسببت فيه تلك الخيبة من كوارث لبلدهم.

(٢/٤) - الثغرة

في تواريخ الشعوب خيانات، وفي تواريخها خيالات. وفي لحظات بعينها حاسمة بالنسبة للمصري، تكون الخيبة أظلم من الخيانة المتعمدة. ولقد كانت الخيبة في ١٩٦٧ بشعة وعواقبها رهيبة ولم تنته بعد. إلا أن الذي فعله أنور السادات بمصر في ١٩٧٣ تجاوز كل ذلك. ذهب إلى ما وراء الخيانة وتجاوز بكثير حدود الخيبة. ومرة أخرى، لم يكن الذنب ذنب السادات، بل ذنب من تركوه يفعل بهم ما فعل. أما الذنب الاقطع، فذنب من يدعون أنفسهم بـ «الصحافيين» ورجال الإعلام في مصر ممن ظلوا يمارسون بنشاط بالغ، جبناً أو ارتزاقاً، الدور الذي أوكله إليهم النظام منذ عهد عبد الناصر: الكذب بضراوة وإصرار، وإخفاء الحقيقة، وتحويل الواقع إلى وهم، التعتيم والتبهم والدفاع باستماتة عن الزعيم.

يقول دونالد بيرجس، الدبلوماسي الأمريكي الذي كان يرأس قسم رعاية المصالح الأمريكية (وبالتالي الاسرائيلية) في مصر، أن أول اتصال رسمي أمريكي بالسادات كان في اليوم التالي لسفارة عبد الناصر مباشرة. وفي ذلك اللقاء، قال السادات لـ «الأمريكان» أنه حقيقة لم يكن موافقاً على رغبة عبد الناصر في الوصول إلى حل سلمي للصراع مع إسرائيل، إلا أنه وقد بات خليفة لعبد الناصر، سيفعل كل ما في وسعه لتحقيق رغبات عبد الناصر!^(١٧٦)

وهكذا أعلن السادات في أول لقاء له بالأمريكيين وهو في وضع «رئاسة» أنه سيفعل ما يريدون، فيحصل إلى حل سلمي للصراع مع إسرائيل، رغم أنه لم يكن موافقاً على ذلك، إلا أنه سيفعله على أي حال لأن تلك كانت رغبة جمال الله يرحمه. وكان شرطه الوحيد: الأرض والكرامة، كما يقول الدبلوماسي الأمريكي من نص أول رسالة شفوية وجهها السادات من خلاله إلى ريتشارد نيكسون في ٢٤ ديسمبر / كانون الأول سنة ١٩٧٠، وسجلها بيرجس كتاباً في مذكراته:

«إن مصر لن تستسلم قط. لكننا على استعداد للتفاهم والمناقشة بقلب مفتوح وذهن متفتح فيما يجب عمله من أجل السلام. إنني مستعد للذهاب إلى أي مكان في العالم إذا كان هذا سينقذ مصرياً واحداً من الجراح أو القتل... إن مصر لن تسمح قط بوضع حقها في استعادة سيناء في التبريد أو جعلها مسألة أمد طويل كالحرب الباردة. إن ترك الأمور تسير بتشاؤل لمدة عشرين عاماً كما فعل الفلسطينيون. إن هناك شيئاً يجعلان المصريين يقاتلون حتى الموت، هما الأرض والكرامة»^(١٧٧).

وهذه مشاعر نبيلة بغير شك. فالزعيم الفاشي الذي شارك طوال ١٨ عاماً في نظام من أعتى نظم الديكتاتورية العسكرية تعرض آلاف المصريين خلالها للتعذيب والامتهان و «الجراح» والقتل على أيدي زبانية النظام من الزواحف المريضة بالصادية التي تسرح في أجساد كل النظم الشمولية، وحكم لأكثر من عقد بعد ذلك بنفس الأسلوب الدموي، يريد «التفاهم والمناقشة بقلب مفتوح وذهن متفتح والذهاب إلى أي مكان في العالم» لاشيء إلا لإتقان ولو مصري واحد من التعرض لأن يجرح أو أن يقتل بأيدٍ أجنبية شريرة غير أيدي أبناء وطنه الأبرار. وهو يؤكد للرئيس الأمريكي أن المصريين لن يتركوا المسائل تسير الهويني كما فعل الفلسطينيون (!) لأن المصريين على استعداد دائماً لأن يموتوا أو يجرحوا (١) على أيدي أجهزتهم الوطنية المتخصصة في هذه المسائل، و (٢) في سبيل الأرض والكرامة والعرض.

ولم يكن السادات، وهو يتحدث عن أشياء كالكرامة والأرض وما إلى ذلك وعن خوفه على المصريين أن يجرحوا أو يقتلوا، منافقاً أو مخادعاً. كان يتكلم بمنطق النظام الذي أقره، ويرؤية ذلك النظام لـ «المسألة» بين مصر وإسرائيل. وهكذا أمكنه - في رسالته الشفهية إلى نيكسون - أن يقول أن «المصريين لن يفعلوا ما فعل الفلسطينيون». وبهذه الكلمات، أعطى السادات لنيكسون أهم إشارة كان ينتظرها في ذلك الاتصال الأول من جانب السادات: يا مستر نيكسون، نحن المصريون شيء، وأولئك الفلسطينيون شيء آخر.

وقد أبغضت تلك الاشارة الغبية المجردة من العقل والفهم وآتت ثمارها التي جناها الاسرائيليون و«الأمريكان» بتلذذ بالغ في الهندسة المعمارية لسلام السادات المميت، وظهرت بؤادر تلك التصار في خطاب السادات في الكنيسة الاسرائيلي بعد أن كان قد شبع أحضاناً وقبلاًت مع كل من لقيه في طريقه: «ولا خلاف على أن السلام الشامل الذي بنى السادات مبادرته على أساسه لا يمكن تحقيقه إلا بحل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً، فهي لب وجوهر المشكلة، وبالتالي فإن حلها يشكل العمود الفقري للمبادرة، فإذا كسر (كسرت) وبالتالي أيضاً فإن العنصر الفلسطيني في تحقيق السلام الشامل حيوي وأساسي، وعليه كيف يتأتى لمن تطوع ونصّب نفسه محامياً عن هذا العنصر (الفلسطيني) من عناصر الصراع أن يخاصم من (يدعى أنه) يدافع عنه، ويعاديه، أو يتجاهله ويستبعده؟

«وقد لاحظت وأنا استمع في ألمانيا (وكننت وقتها سفير مصر لديها) لخطاب السادات في الكنيسة قبل تعييني وزيراً للخارجية أنه أغفل الاشارة إلى منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وفقاً لقرارات مؤتمر اللغة العربي في الرباط سنة ١٩٧٤. ولم اعلق وقتها أهمية على ذلك، باعتبار أن وضع المنظمة مسلم به عربياً، ودولياً بشكل كامل تقريباً. لكنني عندما قرأت كتاب موسى ديان «الاختراق» استرعت نظري فقرة وردت في الحديث الذي دار بينه وبين الدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشؤون الخارجية وهما في السيارة من المطار إلى القدس (المحتلة) بعد وصول الطائرة التي أقلت السادات والوفد المرافق له. ونص للفقرة:

«وقد ورد في حديثنا (موشى ويطرس غالي) ذكر منظمة التحرير الفلسطينية. واقتربت عليه أنه يحسن ألا يطلب السادات (في خطابه) من إسرائيل التفاوض مع تلك المنظمة، لأنه إذا فعل سيواجه رفضاً قوياً». وبعد غالي بأن ينقل ذلك إلى رئيسه. وبالغفل، عندما خطب السادات في الكنيسة في اليوم التالي، لم يرد في خطابه ذكر لمنظمة التحرير الفلسطينية»^(١٠١).

كاتب هذا الكلام محمد إبراهيم كامل. والواضح من كتابه أنه رجل شريف، وأنه - بذلك الكتاب - حاول أن يفصل يديه وبقية أعضاء جسمه. غير أن عنوان كتابه ذاته، «السلام الضائع» يبعث على الاختلاف، مهما شعر من يقرأ كتابه بالامتنان له لما أورده من وقائع اجتهد اجتهداً واضحاً أن يكون أميناً في سردها.

ولعل شيئاً في كتابه لا يكشف عن الخطأ الأساسي في التصور قدما يكشف الكلام الذي قاله عن أن العنصر الفلسطيني في الصراع هو لب المشكلة وجوهرها. وبطبيعة الحال، يظل للوزير عذره. فذلك التصور الخطر هو ما رسّخ في الأذهان وبات من كليشيات التفكير كلما ورد للصراع مع المشروع الصهيوني ذكر. وبطبيعة الحال، تظل محنة فلسطين المروعة في لب الصراع، لكنها ليست بأي حال من الأحوال لبه وجوهره. لأن لب الصراع وجوهره فلسطين والأردن وسوريا ولبنان ومصر والعراق والسعودية والكويت وكل دول الخليج وكل الأرض المتعاقدة عليها مع الإله في الصفقة العقارية الكبرى التي عقدت في القرن العشرين قبل الميلاذ تبعاً لما ترويه التوراة، وهي الصفقة التي ينفذها المشروع الصهيوني في المنطقة ابتداء من سنة ١٩٤٧، بادئاً بفلسطين. ففلسطين المرحلة الأولى. رأس الجسر. منصة القفز. ولا بد أن السادات وهو داخل ليلقي خطابه في الكنيسة وفي ذهنه المحاذير التي نبهه إليها بطرس غالي بعد أن نبه بطرس غالي إليها موسى ديان رأى خريطة المشروع كاملة.

وفي وجود التعاقد مع الإله، وفي مواجهة المشروع الذي ينفذ القائمون به منذ أنشئت دولة إسرائيل ذلك التعاقد، لا سبيل للحدث عن السلام الشامل، أو السلام الضائع. لا سبيل إلى التحدث عن السلام إطلاقاً، لأن السلام ليس وارداً في المشروع الصهيوني أصلاً، وليس ممكناً، وليس مطلوباً. والسلام الوحيد الذي ستعرفه منطقة الشرق الأوسط لن يكون إلا يوم تسيل سفوح التلال وتمتلئ الوديان بدماء كل السكان الأصليين ويصعد نتن جثث أولئك السكان إلى عنان السماء، فيتشمس رب الجنود اله اسرائيل رائحة الرضى، ويبتسم، فيزهز النرجس وترتمن البرية، وتخلو أرض الميعاد، كل أرض الميعاد، من النيل إلى الفرات، وعلى سبيل كفالة أمن شعب الله المختار، كل الأرض التي حول الرقعة الأصلية الواردة في حجة التملك الإلهية، من كل سكانها، ويقوم ملك صهيون حاكمة الأمم.

وبطبيعة الحال، ظل هذا البعد غائباً تماماً من أذهان الضباط ومعاوني الضباط من الديبلوماسيين

والساسة والأكاديميين والصحفيين في ظل «الزعيم الخالد» عبد الناصر، و «الزعيم المؤمن» محمد أنور السادات. ولولا غياب هذا البعد الجوهري لما أمكن للنظام المصري في ظل السادات أن يبعد عن الزعيم مسؤولية عملية قبرص الخائبة التي أراد بها أن «يخيط خطة كخطة عنيتيه»، أثر اغتيال المحرم يوسف السباعي، بإثارة حملة مخططة متعددة مما أسميناه في مقدمة الكتاب بـ «معاداة الكنعانية». ومن الغريب أن محمد إبراهيم كامل هو الذي كتب هذا الكلام الذي سنستشهد به فيما يلي، ومع ذلك لم يوقفه تحليله على العيب الخطير في «ماسة» السلام الذي تحدث عنه وتأسف كثيراً لاستبعاد «العصر الفلسطيني» منه:

تنطبق الحديث مع السادات إلى موضوع اغتيال يوسف السباعي والفاجعة التي أعقبت في مطار لارناكا. وانتقدت بشدة عملية إرسال قوات كوماندوز مصرية إلى قبرص.. وتركنا السادات اتكلم ثم قاطعني فجأة صائحاً بانفعال: يعني نسيبهم (نسب الفلسطينيين) يقتلوا فينا ونقد نتفرج علشان نبقي هبة (لأجل أن تصبح فريسة سهلة لكل من شاء)؟ واجيت: وماذا كانت النتيجة؟ فقدنا ١٨ ضابطاً في العملية، وفقدنا الطائرة التي اقلتهم، وتدمورت علاقاتنا بقبرص، والعالم كله أدان العملية، فوق انها فشلت في تحقيق اهدافها. وأضفت: أن هذا الموضوع خطير للغاية ويجب إجراء تحقيق فوري لمعرفة المسؤول عن هذه العملية فقال السادات بغضب شديد: أنا الذي امرت بهذه العملية. «(لقد) أدت مأساة مطار لارناكا إلى تطور خطير أدى إلى تصدع في المبادرة بفتح ثغرة محرجة في موقفنا أزاء القضية الفلسطينية، وجاء ذلك على هوى إسرائيل بالطبع. فقد كان مصرع ضباط الكوماندوز المصريين فاجعة قومية مؤثرة بكل معاني الكلمة أثارت حزن الشعب المصري وسخطه وغضبه. ولكن الأخطر من ذلك أنها أثارت التساؤلات حول مفرز العملية ذاتها وهل كانت ضرورية، ومن المسؤول عنها؟ وكان لا بد من تحويل مجرى سيل الهياج والسخط (تحويل العدوان) بعيداً عن الذين أسروا (فكروا) بالعملية وخططوا لها وأقدموا عليها. ووجد (أولئك الراغبين في تحويل العدوان) كيش الفداء جاهزاً من خلال كون قاتل يوسف السباعي فلسطينيين. فكان أن شن الاعلام المصري حملة عنيفة على منظمة التحرير الفلسطينية وعلى الفلسطينيين عموماً أينما وجدوا بوصفهم جاحدين مجرمين قابضوا تضحيات مصر ودخلوها أربع حروب من أجلهم يقتل ابنائها. وبالطبع، لم يلق أحد بالآ إلى البيان الذي سارعت منظمة التحرير الفلسطينية بإصداره أثر مقتل يوسف السباعي فادانت فيه اغتياله واستنكرته بكل شدة، ولم يبد أحد إستعداداً لانتظار نتيجة التحقيق مع القاتلين لئيبين هل قاما بارتكاب جريمتها من تلقاء نفسيهما، أم بإيعاز من جهة ما وراءهما، وكنت تلك الجهة، وهل هي عربية أم إسرائيلية. ولم لا تكون إسرائيلية متى اخذنا بمقياس من هو المستفيد المباشر؟ كما لم يشأ أحد (في الاعلام المصري) أن يتذكر أو يذكر بأن الذي قتلوا الضباط المصريين في المطار لم يكونوا الفلسطينيين بل الجنود القبارصة الذين تصدوا لغزو اجنبي فاجاهم،

«(ولم يقتصر الأمر على التهيج الاعلامي) بل شارك مجلس الشعب، أثناء مناقشته للعملية، في حملة الكراهية ضد الفلسطينيين. واتخذت إجراءات ضد الفلسطينيين المقيمين في مصر انصبت على ارضاهم وإقامتهم والمزايا التي منحت لهم من قبل مصر بعد أن قامت إسرائيل بطردهم وتشريددهم من وطنهم وديارهم منذ سنة ١٩٤٨ وما بعدهما»^(١).

فكلام وزير الخارجية السابق واضح بما فيه الكفاية، وهو مفصّل عن الأرضية المغلوطة لرؤية المصريين، نظاماً وشعباً وإعلاماً ومجلس شعب، للصراع مع إسرائيل. فهو ليس صراعاً من أجل بقاء مصر أولاً وقبل أي اعتبار آخر، وبحكم كونه كذلك، ينطوي على الشق الفلسطيني، بل هو صراع من قبيل الشهامة والتضحية خاضته مصر من أجل أولئك الفلسطينيين، وماذا كان جزاء المصريين؟ أعباء أربع حروب مع إسرائيل، والاجرام ونكران الجميل من جانب الفلسطينيين.

ومهما قيل، ومهما كتب، ومهما كانت التبريرات وضروب الإنكار والتعويه، لا سبيل إلى إنكار الحقيقة البشعة الحقيقة المتمثلة في أنه بعد كل تلك الحروب، وفي غمار الصراع الطويل، لم يطق النظام المصري، ولم يوضح للمصريين أن المسألة ليست مسألة شهامة وتضحية من أجل الفلسطينيين، بل مسألة دفاع عن بقاء مصر أولاً وأخراً.

وحتى إن كان النظام المصري قد أدرك تلك الحقيقة، لم يكن من الممكن أن يتوقع منه أحد أن يقول ذلك لشعب مصر. لأن مصارحة المصريين بتلك الحقيقة كانت ستصبح عملاً من أعمال الانحياز بالنسبة للنظام وزعامته. فإدراك المصريين لحقيقة الصراع ومدى ما يشكله من خطورة على بقائهم ذاته حزّي بأن يجعل المصريين، مهما كانوا «رعية مطيعة» كما وصفهم ابن خلدون، ومهما كانوا طالبي سلامة وأكلي

عيش والسلام، ينظرون إلى أداء النظام في حماية بقائهم وتسيير شؤونهم في خضم صراع متعلق ببقائهم لا بإعادة الفلسطينيين إلى أراضيهم التي قيل للمصريين أنهم باعوها لليهود وهربوا، نظرة مختلفة تماماً ما من شك في أن النظام خشي مغبتها واستمات في تجنبها بكل ما وسعه من حيل التعقيم والتبهييم إعلامياً، والغوغاة سياسياً.

ولقد كتب الكثير عن دوافع السادات ومنطلقاته في ١٩٧٢ وما بعدها. إلا أنه ما من شك في أن الدفاع عن بقائه الشخصي كزعيم، وبالتالي استماتته في الإبقاء على النظام، ظلاً بالدرجة الأولى من أهم دوافعه، سواء فيما تعلق بـ «الثغرة»، أو ما تعلق بالذهاب إلى القدس المحتلة وكامب ديفيد.

وفيما يخص «الثغرة»، يمكننا أن نسأل أنفسنا: ما الذي كان يمكن أن يترتب بالنسبة للنظام والزعيم لو كان المصريون قد قاموا حقيقة في سنة ١٩٧٢ بحرب تحرير كما حاول الجنود والضباط المحترفون؟ بصرف النظر عن أن ذلك كان سيتناقض تمام التناقض مع هدف السادات من العبور، وهو «تحريك العملية السياسية عن طريق العملية العسكرية»، وتحريكها صوب السلام والتصالح بالذات، ما من شك في أن نجاح المصريين في شن حرب تحرير لم يكن سيقصر على تحرير سيناء من الاحتلال الإسرائيلي، بل كان يرجح أن يمتد ليشمل تحرير الأرض المصرية كلها من الاحتلال الداخلي من جانب النظام وتوابعه العسكرية. ومن هنا كان العداء المكشوف تجاه القادة المحترفين كسعد الشاذلي وغيره وعدم الاطمئنان إلى «ولايتهم»، ووضع الثقة في القادة «المسيئين» الذين باتوا من توابع الزعيم.

ولقد تحدث السادات بحذلقته المعهودة إلى السوفييات في موسكو عن الدروس والعبر المستفادة من حرب فيتنام. إلا أنه ما من شك في أنه هو نفسه كان قد أخذ عدداً من الدروس والعبر من تلك الحرب التحريرية الكبرى. ولم يكن الدرس الذي أخذه السادات مستمداً، بطبيعة الحال، من تمكن بلد صغير كفيتنام من هزيمة أقوى وأعتى ماكينة عسكرية في التاريخ، بل كان منصّباً على العبرة المستفادة من أن انتصار الشعوب في مثل هذه الحروب يخلقها من جديد، يصهر معدنها ويثقيق ويجوله إلى فولان ويشحذه، ومن أن ذلك الصلب المسنون وهو نشوان بدماء العدو الخارجي متوهج بنار الانتصار، ينقلب سيف تطهير يجتث العفن الداخلي ويحرقه بالنار.

لذلك، كانت الثغرة إنفاذاً للسادات ونظامه، وثقبا أحدث لحسابه في قلب مصر بعد أن كان ذلك القلب قد بدأ ينض بحياة جديدة عارمة وخطرة، لا على العدو الخارجي فحسب، بل وعلى العدو الداخلي أيضاً. وبغير هذا الفهم لا يمكن، بأي قدر من العقل والمنطق، فهم الشلل الكلي الذي انتاب القيادة السياسية والقيادة العسكرية المسيّسة منذ بدأت الثغرة يوم ١٢ أكتوبر / تشرين الأول المشؤوم، إلى أن تحقق الغرض منها فأعلن السادات «صاغراً» وقف إطلاق النار.

وكانت الثغرة، بعد ذلك الكوة التي فتحت في روح مصر، ونفذ السادات منها إلى القدس المحتلة وكامب ديفيد لينفذ عملية إخلاء مصر ويسلم مفاتيح المنطقة لإسرائيل والأميركيين.

والذي لا ينبغي أن يغيب عن الذهن في كل ذلك أن السادات، بذلك «السلام» الذي صنعه، لم ينقذ المصريين من أن يجرحوا أو يقتلوا، بل أنقذ نظاماً كان خيراً من يعرف مدى أضراره وتحوله إلى قوة احتلال تستغل بلدها كما لو كان غنيمة حرب من استمالة صراع مع إسرائيل كان قد استنفد أغراضه بالنسبة للنظام وأصبحت خسائره أفدح من أن تجعل النظام يواصل إستغلاله. ومن الواضح أنه لولا «الثغرة» وما ترتب عليها وما أتاحه ما ترتب عليها للسادات من تحقيق توجه النظام إلى الصلح المنفرد منذ ما بعد ١٩٦٧ واكتشاف الزعامة لكون الصراع مع إسرائيل لم يعد مربحاً سياسياً، لكان النظام قد وجد نفسه في مأزق حقيقي من المؤكد أنه كان سيفضي إلى انكشافه وتفسخه وانهياره. فد «السلام» كان إنفاذاً للنظام وزعامته من مواصلة صراع لم يكن قد عاد للنظام قبل به أو مكسب حقيقي منه.

ولم يكن سعد الشاذلي سياسياً، ولم يكن ضابطاً أليفاً مسيئاً من توابع النظام، بل ظل حتى اللحظة الأخير جندياً محترفاً، وضابطاً على وعي بأن واجبه بلده وليس تجاه فرد أو نظام. وذلك السبب الرئيسي - بجانب الكفاءة الكروية دائماً في النظم القائمة على اختلاق عالم من الوهم مادته الكلمات - في التفور الذي أبداه السادات والنظام تجاهه.

ولو كان الشاذلي سياسياً أو ضابطاً «مزيكة» كما يقول المصريون من ضباط «تمام يا أفنديم سيادتكم على حق»، لكان قد فطن إلى الحقيقة المفرزة في شأن النظام الذي بعث به وبالألاف من جنوده وضباطه إلى الجبهة لا بنية الحرب ولكن بنية «السلام» لأن استمرار الصراع مع «العدو الغادر» لم يكن قد بات مريحاً أو مفيداً بل مفضياً إلى انكشاف حتمي للنظام.

ولو كان الشاذلي قد فطن إلى تلك الحقيقة المفرزة، لكان قد وجد فيها كل الإجابات الفاجعة على تساؤلاته :

«إني اكتب هذا الكلام وأنا غير راغب في أن اكتبه، وأنا محزون وغاضب. وعندما أقول أن غضبي منصب على الشخص الذي يرأس بلادي جالياً، سيكون بوسع القارئ أن يفهم لماذا - بعد عمر قضيت جندياً في خدمة بلادي وشعبي - أمسكت بالقلم عازفاً عن الامسك به، محزونا لكون كتابة ما سوف اكتب بدت في النهاية واجباً ليس لي مهروب من القيام به.

«ولقد كتبت كتب كثيرة عن صراع ١٩٧٢. فلماذا إذن ظل الكثير من الحقائق في طي الكتمان؟ ولماذا كان الكثير مما كتب مشوهاً سواء في سرده للوقائع أو فيما طرحه من تفسيرات؟ أحد أسباب ذلك، بطبيعة الحال، جهل من كتبوا بما تحدثوا عنه. إلا أن هناك سبباً أعمق. فقد شئت، كما سببرهن، حملة متعددة للتنمية عما حدث حقيقة في تلك الحرب. وإلا فلم - كمثال أول على ما أقول - ظلت هذه الأسئلة بغير جواب حتى الآن؟ «أولاً: لماذا لم تقم القوات المصرية المسلحة بعد النجاح الذي حققته في عملية العبور بتطوير هجومها شرقاً والاستيلاء على معرات سيناء؟.

«ثانياً: هل من الصحيح، كما يشاع بإلحاح، أن القيادة العليا المصرية توقعات من البداية أن يقوم العدو بعملية اختراق غرباً عبر القناة في منطقة الدفرسوار - تماماً حيث قام العدو فعلاً باختراقه - وأنها وضعت خطة لسحق ذلك الهجوم؟ وأنا الآن أشهد بأن ذلك صحيح. فلم لم يقم المصريون إذن بالهجوم المضاد الذي خططت له قيادتهم سلفاً؟

«ثالثاً: ولم، بدلاً من ذلك، سمحت القوات المصرية المسلحة بتعاظم الاختراق الذي قام به العدو غرباً، يوماً بعد يوم؟ والجواب على هذا، كما سببرهن، هو أن الخطأ التي وضعناها للتعامل مع ذلك الاختراق نقصت بإصرار من جانب المساسة، وبالتحديد الرئيس السادات ووزير حربيته الفريق أحمد اسماعيل علي.

«رابعاً: من كان المسؤول عن محاصرة الجيش الثالث؟ الجنود أم المساسة؟

«خامساً: إلى أي مدى أثر الحصار على نتيجة الحرب، لا عسكرياً فقط، بل سياسياً، وليس بالنسبة لمصر وحدها بل بالنسبة للعالم العربي ككل؟»^{١٣٧}.

وفيما يخص التساؤل: «لماذا لم تتقدم القوات المصرية رأساً صوب مضائق سيناء، يتناول محمود رياض في الفصل الرابع عشر من مذكراته، تحت عنوان «السلام على طريقة كيسنجر»، هذه النقطة باستقاضة، وأن تناولها بأسلوبه الدبلوماسي الملفوف الذي يلف ويدور ويويحي بما يريد أن يقول دون أن ينطقه جهرًا.

يقول رياض أنه، بمجرد عودته إلى القاهرة، اثر انتهاء مؤتمر القمة العربي بالجزائر، دعى الفريق الشاذلي - الذي كان وقتها أميناً عاماً مساعداً للجامعة العربية للشؤون العسكرية بحكم منصبه كرئيس أركان حرب القوات المصرية المسلحة - لمتابعة القرارات العسكرية التي اتخذت في مؤتمر القمة.

ويقول محمود رياض أن الحديث مع الشاذلي تطرق «إلى الطريقة التي أديرت بها المعركة في حرب أكتوبر / تشرين الأول، وما انتهت إليه تلك الطريقة التي أديرت بها المعركة»، ويضيف قائلاً أنه «كان من الطبيعي أن أسأل الشاذلي عن السبب في عدم تقدم القوات المصرية إلى المضائق بسيناء، خصوصاً بعد نجاحها الرائع في تحقيق عملية عبور قناة السويس» (والمعروف أن احتلال المضائق يعني التحكم في أي تحرك عسكري في سيناء باتجاه قناة السويس، بالنسبة للإسرائيليين، أو باتجاه حدود الأرض المحتلة بالنسبة للمصريين).

ووقتها كان الشاذلي ما زال في منصبه العسكري وبالتالي مسؤولاً عسكرياً أمام «القائد الأعلى» اليوزباشي أنور السادات، ولذلك توخى الحرص في رده على تساؤل محمود رياض الذي طرحه هو بعد ذلك في كتابه عن العبور، وقال أنه «من الناحية الميدانية كان الهدف الذي حدّد للقوات المسلحة المصرية عبور قناة السويس فقط، وأن التقدم إلى المضائق لم يكن وارداً فيما حدّد للقوات المسلحة «لأنه كان من المعتاد أن ذلك التقدم إلى المضائق يفوق الإمكانيات العسكرية المتوافرة».

ولم يقتنع محمود رياض بذلك الرأي الذي فرض على القوات المسلحة لأنه:

محتى وإن كان ذلك الافتراض قائماً قبل أن تبدأ المعركة فعلاً، فإنه بمجرد أن بدأ القتال ظهرت خلال الأيام الأولى عوامل جديدة كانت تحتم توجيه القوات المسلحة على الفور إلى احتلال مضائق سيناء. ومن تلك العوامل، مثلاً، عدم وجود قوات إسرائيلية كبيرة في جبهة سيناء، وبالمفاجأة الكاملة التي أصيبت بها القوات الإسرائيلية الموجودة، وأخيراً إصرار إسرائيل بحشد قواتها الضاربة لصد الهجوم السوري على الجولان، إذ كانت إسرائيل تعطي أولوية عسكرية للجبهة السورية لأن نجاح سوريا في تحرير الجولان من الاحتلال الإسرائيلي كان خطراً كبيراً بأن يجعل سوريا في مركز عسكري يمكنها من تهديد شمال إسرائيل بما فيه من مستعمرات ومدن وكثافة سكانية كبيرة. وبالإضافة إلى كل هذه العوامل، كان هناك عامل كفاءة الأسلحة المصرية المضادة للطائرات التي ثبتت خلال الأيام الأولى من الحرب على الجبهة المصرية وبكبد الطيران الإسرائيلي خسائر كبيرة، بالإضافة إلى مفاجأة القوات الامامية المصرية للقوات الإسرائيلية باستخدام الصواريخ المضادة للدبابات مما تسبب في تدمير ٢٥٠ دبابة إسرائيلية خلال ٤٨ ساعة.

واكتفى الشاذلي، الذي كان وضعه العسكري وقتها يلجم لسانه بغير شك، بالقول بأن ما حدث لإسرائيل في الأيام الأولى من القتال جرى لنا عندما تقدمنا بدباباتنا يوم ١٤/١٠، ففقدنا ٢٥٠ دبابة تعاملت معها إسرائيل بنفس الأسلوب الذي استخدمناه نحن، أي باستخدام الصواريخ المضادة للدبابات.

وبذلك الرد، تجنب الفريق الشاذلي الإجابة المباشرة على سؤال محمود رياض الذي إما أنه لم يحفل في السؤال، وإما أنه لم يورد في كتابه كل ما قيل له، لأن سؤاله كان تحديداً: لم لم تتقدم القوات المصرية بعد أن عبرت وأقامت رؤوس جسورها وعززت مواقعها شرق القناة لتستولي على المعرعات مستغلة - بالأخص - الزلزلة التي لحقت بالطيران الإسرائيلي من جراء الأعداد الكبيرة التي أسقطتها الدفاعات الجوية المصرية من طائراته، ومستغيدة من سائر العوامل الأخرى المواتية التي عدها في كلامه. وكل ما قاله الشاذلي أننا عندما تقدمنا في ١٤/١٠ فعل الإسرائيليون بنا ما فعلناه نحن بهم في الأيام الأولى من القتال. لكنه لم يبين لم ظل السادات رافضاً للتقدم حتى يوم ١٢/١٠، وهو اليوم الذي نصحه فيه السوفييت بقبول وقف إطلاق النار، ثم غير رأيه فجأة وأمر بـ «تطوير الهجوم» من صباح ١٢/١٠ ثم أجل ذلك إلى ١٤/١٠. ولم يتوقف الشاذلي عند السبب الذي جعل السادات متلهفاً على تطوير الهجوم رغم المعارضة الشديدة من جانب الأركان والقيادات الميدانية إلى الحد الذي جعله يجرد الضفة الغربية للقناة من احتياطياتها الاستراتيجية ليلقي به في المعركة التي كان من المحتم أن تكون خاسرة بعد أن تبخرت - بفعل الدعم الأميركي واستكمال التعبئة الإسرائيلية واستقرار الجبهة السورية - كل العوامل التي كانت حرية - لو كان التقدم إلى المضائق قد سمح به قبل ذلك - بأن تجعل الاستيلاء على تلك المضائق ممكناً وبخسائر قليلة بفضل الصدمة التي تلقفتها القوات الإسرائيلية ولم تفق منها إلا بعد فوات وقت كان كافياً للاستيلاء على المضائق وصفحتها الصحف ووسائل الاعلام الغربية خلاله بأنها كانت في ورطة «من بوغت ورواه حول كاطليه، their pants were caught with their pants» («the Israelis have been caught with their pants down»)، وقالت - وهي محسورة - أن طائراتهم «ظلت تتساقط كالذباب».

ويقول محمود رياض أنه عندما قال للشاذلي «وحتى لو تجاوزنا عن ذلك، فكيف فشلنا إلى هذا الحد في معالجة الثغرة الإسرائيلية في الدفرسوار؟»، أجابه الشاذلي بأن «القيادة المصرية كانت مركزة إلى أقصى حد، مما أدى إلى عدم الامام بحقائق الموقف بما يتيح التصرف بسرعة على ضوء المعلومات التي ترد من الجبهة»، أما بالنسبة للثغرة، «فإن القيادة المصرية لم تثبت الحقيقة إلا بعد ضياع وقت طويل تمكنت فيه إسرائيل من إقامة رأس جسر وتثبيت أقدامها غرب قناة السويس».

والواضح أن القيادة هنا هي الزعامة، أي السادات، وأن «تركز القيادة إلى أقصى حد» كان في يده، تماماً كما حدث للقوات الألمانية عندما فرض هتلر نفسه على العسكريين المحترفين.

وأضاف الشاذلي أنه لم تكن هناك قوات احتياطية كافية لعلاج الموقف (بالنسبة للثغرة)، إذ أنه بعد أن أرسلت القيادة (= الزعامة) بالاحتياطي الأساسي إلى سيناء، لم يبق سوى لواء مدرع واحد لم يكن يستطيع بمفرده مواجهة الاختراق الإسرائيلي».

ولم يستطع محمود رياض أن يكف نفسه عن مواصلة التساؤل عن السبب في شأن عدم التقدم لاحتلال المضائق. ففي لقاء مع السفير السوفياتي يوم ١٢/٧/١٩٧٣، دار الحديث حول حرب أكتوبر / تشرين الأول، وذكر السفير أنه «بمجرد أن بدأت الحرب، بل ومن قبل أن تبدأ بوقت طويل، كان من رأي الخبراء السوفيات أن الهدف المصري يجب أن يكون ضرورة التقدم إلى مضائق سيناء، وأن أولئك الخبراء يؤكدون أن مصر كانت تملك الإمكانيات العسكرية الكفيلة بتمكينها من تحقيق ذلك».

ويضيف محمود رياض قائلاً أن:

«تلك النقطة جوهريّة بقدر جعلني لا تكف عن الاستفسار بشأنها. وقد تحدثت في ١٩٧٣/١٢/١٠ إلى الفريق طلعت حسن، وكان مشرفاً على القيادة الموحدة للجامعة العربية، فقال لي إنه، من وجهة نظره، كان يجب أن تتقدم القوات المصرية إلى مضائق سيناء بمجرد عبورها قناة السويس خاصة وقد تبين أن معظم أطقم الدبابات الإسرائيلية كانت في إجازة، كما أن الخسائر المصرية لم تتجاوز ٢٨٠ فرداً، مما يوضح أنه لم تكن هناك أي مقاومة إسرائيلية تذكر. وأن المفاجأة المصرية كانت كاملة.. وقال أيضاً أن المدرعات المصرية (التي دفعها السادات بعد فوات الأوان أماماً) استخدمت بطريقة خاطئة عسكرياً يوم ١٠/١٤ وهو الأمر الذي تسبب في خسائر فادحة لحقت بها إذ كان يجب عدم دفع المدرعات المصرية أماماً إلى المعركة دون غطاء كافٍ من المدفعية والطيران وقبل التأكد من أن الصواريخ الإسرائيلية المضادة للدبابات كانت قد دمرت (بمصف المدفعية والطيران)».

خاصة وأن المصريين أنفسهم كانوا قد خبروا مدى فعالية تلك الصواريخ في تدمير الدبابات الإسرائيلية في الأيام الأولى من القتال.

ويقول محمود رياض أن الفريق طلعت حسن، ككثيرين غيره من العسكريين، «كان من رأيه أنه كان لا بد أن تكون للقوات المصرية المحاربة في الجبهة قيادة أمامية، وأن ذلك كان كفيلاً بتلافي كل الأخطاء التي وقعت فيها القيادة المركزية في القاهرة، وقد أضاف قائلاً أن أكبر خطأ وقعت فيه القيادة العسكرية (المركزية) كان سماحها بعبور الاحتياطي المصري (الفرقتين المدرعتين ٢١ و ٤) إلى شرق القناة، فذلك كان السبب المباشر الذي أدى إلى نجاح الإسرائيليين في أحداث الثغرة». (مذكرات محمود رياض: ص ٤٦٥ - ٤٧٠).

وعلى ضوء ذلك كله، يكن السيناريو المحتمل والممكن - وقد يراه البعض مرجحاً - كما يلي:

- ١ - القيادة السياسية في القاهرة تركز في بدءاً قيادة القوات على الجبهة.
- ٢ - القيادة السياسية تتجاهل تماماً مشورة وأراء بل وخطط القادة الميدانيين والأركان العامة. فكل شيء ينفذ بـ «قرار سياسي».
- ٣ - القيادة السياسية تمتنع عن السماح بالتقدم لاحتلال المضائق في الظروف المواتية لذلك التقدم أثر العبور.
- ٤ - القيادة السياسية تقرر فجأة، بعد زوال الظروف المواتية التي كانت كفيلاً بأن تجعل التقدم ممكناً، «تطوير الهجوم» والتقدم صوب المضائق.
- ٥ - يتوأكّد ذلك وبداية الجسر الجوي الأمريكي واستقرار أوضاع الجبهة السورية وتحريك قوات إسرائيلية ضخمة صوب القناة.
- ٦ - القيادة السياسية، وبالتجاهل التام للعسكريين المحترفين، تجرد غرب القناة من إحتياطياتها الاستراتيجية وتلقي بها في معركة مؤكدة الخسارة شرقي القناة.
- ٧ - القيادة السياسية تتجاهل الثغرة باعتبارها «شوية» فراخ خرجوا من العشّة» إلى أن ترسخ إسرائيل أقدامها غرب القناة وتحكم حصار الجيش الثالث.

فكانها خطة وضعت في البنتاجون، ونفذت في مصر.

والاجابات على تساؤلات الشاذلي، طالما فطن المسائل إلى حقيقة رؤية النظام للصراع وإلى حقيقة نية السادات عندما بعث بكل أولئك والأولاده المصريين ليموتوا على رمال سيناء، ينبغي أن تكون واضحة، مهما كان وضوحها باعتباراً على الفرع إلى حد يجعلها عصية على التصديق:

أولاً: لم تقم القوات المصرية بتطوير هجومها شرقاً والاستيلاء على الممرات لأن العبور كان عملية محدودة التحريك ولم يكن إستهلالاً لحرب تحرير.

ثانياً: لم تنفذ خطة سحق الاختراق بالهجوم المضاد الذي خطط له العسكريون المحترفون سلفاً تبعاً لتوقعهم الاختراق لأن الاختراق كان موازياً لأغراض القيادة السياسية وأغراض الدومعاً.

ثالثاً: سمحت القوات المصرية بتعاظم الاختراق بدلاً من سحقه لأن الهجوم المضاد الكفيل بسحق الاختراق منع بأوامر السيد الرئيس محمد أنور السادات، لأن «الثغرة» كانت إنفاذاً له وإنظامه من عواقب تطور عملية التحريك إلى حرب تحرير حقيقية.

رابعاً: المسؤول عن محاصرة الاسرائيليين للجيش الثالث كان «بطال العبور» كما أسماه راقصو ومطربو الصحافة والإعلام، «الرئيس» السادات، لأن محاصرة الاسرائيليين للجيش الثالث كانت محققة لـ «استراتيجية» السلام التي وضعها الرئيس الاستراتيجي أنور السادات، وبغير ذلك كانت تلك الاستراتيجية ستقلب إلى عكسها فلا يصبح السادات، بعد أن جعله قارعو الطبول والراقصون الاعلاميون المصريون «بطال الحرب»، بطلاً للسلام.

خامساً: بإخصاص القوات المصرية وإلحاق الهزيمة بها من جانب «الزعامة» السياسية (أنور السادات) عن طريق الكساح الذي فرضه الزعيم فتمنع به القوات المصرية من تنفيذ خططها الموضوعية سلفاً لسحق الاختراق وردم الثغرة بجثث المخترقين والحصار الذي فرضه الزعيم على جيش مصر الثالث، مكن الزعيم إسرائيل والأميركيين من جني الثمار الكاملة للشرك الذي استدرجوا إليه الزعيم الذي قبله، سنة ١٩٦٧، وجر مصر إلى مصيدة كامب ديفيد، وإسكات الجبهة المصرية، وإسكات الجبهة المصرية، كما قال هو في اجتماعه «التاريخي» بالقيادات، إنهاء «القضية»، وبإنهاء القضية تنصيب الفاشي القديم الفاشل والعمل الرائد أنور السادات «بطلاً» عالمياً للسلام ونجماً كوكبياً وحائزاً على جائزة نوبل، وبذلك برهن الزعيم لنفسه ولكل الحاسدين والحاقدين أنه - في النهاية - كان أشطر من «جمال الله يرحمه» الذي ترك اليهود يجهزون عليه ويميتونه كسبر القلب مكسور الظهر.

وفي النهاية، تستحق الشعوب التي تقبل بأن تسلم مصائرهما لفرد فتجعله إلهاً لها أوحده وحيداً لا شريك له، كل ما يفعله بها ذلك الإله الأرضي من أجل ترسيخ وتوسيع الوهته.

والذي يلاحظه من يقرأ كتاب الفريق الشاذلي أن الرجل، رغم غضبه وحزنه، لم يستطع أن يذهب في تحليله إلى الحد الذي يوقفه في مواجهة مع عفن نظام حكم عمل في ظله. لم يستطع في النهاية مواجهة نفسه بالحقيقة الغريبة المتمثلة في أن النظام إتخذ منه موقف النفور والعداء لا لأنه كان على خلاف مع أحمد اسماعيل من أيام الكونفو أو لأنه كان يجرؤ على مناقشة السادات، بل لأنه ضابط خطر - لأنه عسكري محترف ولأن ولاءه لمصر لا للزعيم أو لأي نظام - على نظام ابنه على عمالة العسكريين لمصالحه ورشخ قواعده على أساس من تحويل العسكريين إلى مستقيدين من احتلال داخلي مسلح لبلادهم.

ولهذا، وصف الشاذلي تصرفات السادات وأعوانه بأنها «أخطاء جسيمة» (blunders) وقال:

ولقد ظل السادات يحاول جاهداً، طوال السنوات الست الماضية، إخفاء بعض الحقائق وتشويه البعض الآخر عملاً على التعمية عن الأخطاء الجسيمة التي ارتكبت أبان الحرب أو إلقاء التبعة على عواقب الغير.. وهذا الذي كتبه، وبخاصة عن معركة الدفرسوار شيء معروف جيداً لاسرائيليين لكن، للأسف الشديد لم يعلن رسمياً للشعب المصري. واعتقادي أننا كنا سنستطيع أن نفعل أحسن مما فعلنا بكثير في غمار تلك الحرب، لو لم يظل السادات يتدخل في القرارات العسكرية.^(١٣٩)

وقد رأى الشاذلي أن السادات خرب الجهد العسكري بأن ظل يزعج أنفه في القرارات العسكرية، مما أدى إلى ارتكاب أخطاء جسيمة إجهت السادات بعد الحرب في محاولة إخفائها أو إلقاء تبعاتها على عواقب الغير. وربما لم يستطع الشاذلي أن يتصور أن «الأخطاء الجسيمة» كانت متمعدة ومخططة ومقصودة ونفذت مع سبق الإصرار والترصد، ولم يستطع أن يتصور أن السادات تدخل عن عمد ليتمكن الاسرائيليين من ترسيخ قبضتهم على غرب القناة ومحاصرة الجيش الثالث وتجويعه، لأن إقدام «رئيس دولة» على ارتكاب مثل هذه الأفعال ليس مما يقبله العقل أو يتصوره. ومع ذلك، يقول الشاذلي عن نتيجة

«وهكذا أهدر الرئيس» ويدد أقوى جيش استطاعت مصر أن تحشد. وأهدر ويدد أضخم جسر جوي أقامه الاتحاد السوفياتي. وأهدر ويدد أعظم جهد تضامني عربي توصل العرب إلى القيام به... وكما أوقف القاريء على حجم و ضخامة القوات التي وزعتها مصر على الجبهة، أذكر أنها كانت أقوى من القوات الوطنية للكثير من الدول الأعضاء في حلف الناتو أو معاهدة حلف وارسو، وأقوى، على سبيل المثال، من القوات البريطانية أو الفرنسية. وكان كل سلاح وعتاد تلك القوات قد وُجد إلى مصر على أسس إثناعرقية لم يكن بالوسع أن يضارعا أحد، من الاتحاد السوفياتي.. كما أن أشقاها العرب كانوا - بما يكذب كل ما نسبته السادات ظلماً إلى قادتهم - معنا قلباً وقالباً. وأخص بالذكر (من واقع خبرات المعركة) طياري طائرات الهنتر العراقية لبسالتهن ومهارتهن في القيام بالطلعات المضادة للمدرعات في سيناء. والحقيقة أن أولئك الطيارين العراقيين سرعان ما اكتسبوا صيتاً ذائعاً لدى القادة الميدانيين إلى الحد الذي جعل أولئك القادة، كلما طلبوا دعماً جويًا، يطلبون في كثير من الأحيان قيام السرب العراقي بذلك الدعم. كما أن العراقيين لم يترددوا - رغم تحفظاتهم قبل الحرب - في إرسال دعم الجبهة السورية. فمنذ الثامن من أكتوبر / تشرين الأول، كان سربان من المقاتلات العراقية يقومان بالطلعات القتالية على تلك الجبهة، وما لبث أن انضم إليهما سربان آخران بعد ذلك، كما أن طلائع فرقة مشاة وفرقة مدرعة وصلت إلى الجبهة السورية يوم ١١ أكتوبر / تشرين الأول. وقد قدم لنا الدعم العسكري أيضاً من الجزائر، وليبيا، والمغرب، والسعودية، والسودان، والكويت، وتونس. لكن كل هذا ضيعه السادات هباءً^{١١١١}.

وكتاب الفريق الشاذلي دراسة فاتح للعينين ووثيقة تاريخية دامغة تكشف عن الأسلوب التأمري الذي انتهجه السادات في تحويل تلك الحرب، بالثغرة التي زوّده بها الأميركيون والاسرائيليون فأحبط كل محاولات القادة المحترفين لردمها وإحراق من فيها ومكن الأميركيين والاسرائيليين من أخذ جيش مصري بأكمله رهينة، إلى استهلال دموي للفصل الأخير من مهزلة النظام المأساوية الطويلة المسماة بـ «الصراع مع إسرائيل».

العمدة يصبح صانع سلام ونجماً عالمياً

«في اليوم التالي لإقامة السادات في رومانيا، استدعى اسماعيل فهمي (وزير الخارجية) للقائه في الساعة التاسعة مساءً، فقال له: «عندي فكرة قد تبدو لك غريبة، لكنني اعتقد أنها ستحرق الموقف الميث الجادم. ما رأيك في أن اذهب إلى الاسرائيليين في عقر دارهم وأعلن «شروطنا» (!!) للسلام».

وأصيب اسماعيل فهمي بالذهول، وسأل الرئيس: «تروح فين، يا رئيس؟ اسرائيل؟».

وكان رد السادات: «ولم لا؟ احنا منصرين وما عندناش (ليست لدينا) عقد. ولن نقنازل عن اي حق عربي. ولكني (بذهابي إليهم) اضعهم في موقف محرج امام العالم كله (!) ولن يستطيعوا إذ ذاك التخلص من فكرة السلام».

وسأل اسماعيل فهمي، للمرة الثانية، وهو ما زال في حالة الذهول: «سيادتك بتتكلم جد، يا رئيس؟».

فقال السادات: «نعم». ثم قال: «والفكرة على أي حال قابلة للنقاش. فكر معي، وأديني (أعطني) رأيك».

وعاد اسماعيل فهمي إلى مقره، وكان بانتظاره أسامة الباز ومحمد البرادعي المستشار بالخارجية، فقال لهما: «تصوروا! الراحل عنده فكرة حشاشي وبليان (يظهر) إنه واخدها جد»^(٢٠٠).

(١/٥) . بعد البطولات الخطابية للهاث وراء الصلح

وهكذا فإنه، في خريف ١٩٧٧، كان الموقف قد بات «ميتاً وجامداً». لم تفلح في «تحريك» حرب ١٩٧٣. ولم ينفع في استجلاب رضاء الأمريكان «طرد «الرويس» من مصر، ولم تؤد الثغرة وتطويق الجيش الثالث إلى الحصول على الرضى السامي وحسن العثوية ممن استمعات الزعيم في جلعهم عرايين له.

ظل الاسرائيليون «يتصلصون من فكرة السلام». وظل الأمريكيون يصبون مزيداً من الأسلحة والعتاد في ترسانات إسرائيل، ويتسمعون للسادات ويربثون على رأسه مشجعين، وكلما تحدث عن السلام، قالوا له «في العجلة الندامة. هذه الأشياء الجيلة تيم خطوة بخطوة».

وقبل أن يذهب السادات إلى رومانيا لاجتماع بمسار إسرائيل نيقولا تشاوشيسكو الذي كان مناهم بيجين قد اجتمع به ولقنه جيداً ما يبيعه للسادات، كان محمود رياض الذي كان السادات قد أخرجه من الخارجية وعينه في الجامعة العربية، قد سافر، خلال يوليو - تموز، إلى لندن، واجتمع هناك بالدكتور ديفيد أوين، الذي كان وقتها وزيراً للخارجية في وزارة العمال برئاسة المستر كالاهاان، كما اجتمع بعدد من أعضاء مجلس العموم البريطاني ومنهم النائب ولتر دنيس:

«ذكر لي دنيس، وهو من المهتمين بقضايا الشرق الأوسط، انه اجتمع في واشنطن بيرجنسكي، مستشار الرئيس الأمريكي كارتر لشؤون الأمن القومي، وخرج من اجتماعه بانطباع مفاده أن الإدارة الأميركية جادة فعلاً في تحقيق حل سلمي كامل، إلا أنها - بالنظر إلى العقبات التي تضعها إسرائيل في الطريق - قد تضطر إلى اتباع طريق أطول للوصول إلى ذلك الهدف بدلاً من السير مباشرة صوب الحل الشامل، الأمر الذي قد يستغرق مزيداً من الوقت. وأضاف دنيس قائلاً أنه شعر بأن الأمريكين محتاجين إلى العرب في ضغطهم على الأحداث (أي محتاجين إلى أن يزودهم العرب من جانبهم بما يمكنهم من الضغط على إسرائيل لتسيير الأحداث في الوجهة المطلوبة)، ثم قال: إلا أن الميزان العسكري قد اختلف بشدة لصالح إسرائيل، الأمر الذي يضعف موقف المفاوض للعربي، ومن هنا لا بد أن تسعى مصر بسرعة إلى تصحيح ذلك الوضع الخطير».

«ولما قلت للنائب البريطاني أن المشكلة (فيما يخص تصحيح ذلك الوضع) مائلة في أن الاتحاد السوفياتي هو وحده القادر على إمداد مصر بالأسلحة (بما يؤدي إلى تصحيح الخلل في التوازن) ويحد من التفوق الاسرائيلي، وأشارت إلى أن العلاقات بين مصر والاتحاد السوفياتي كانت قد تدهورت إلى حد ادى وقف التعامل عسكرياً مع السوفيات، علّق النائب البريطاني على ذلك بقوله: «إننا لم لاحظ ان واشنطن تبدي أي ضيق تجاه حصول سوريا على السلاح من الاتحاد السوفياتي، والمسألة الهامة هنا هي أنكم متوجهون إلى التفاوض بشأن السلام من موقف عسكري ضعيف للغاية، فما الذي يمكن أن يضطر إسرائيل (في ظل هذا الضعف من جانبكم) إلى التفاوض الجاد معكم؟»^(٢٠١).

والذي قال هذا الكلام لمحمود رياض نائب بريطاني، وليس متهموساً عربياً أوداعية للسوفيات، وقد أخذ منطلقه

فيما قاله من بديهيات البشر العقلاء في تعاملهم مع المشاكل «الاستراتيجية» التي من هذا القبيل - وكان محمود رياض قد التقى قبل لقائه بالنائب البريطاني بالرئيس الجزائري هواري بومدين خلال اجتماعات مؤتمر القمة الأفريقي:

«كان الرئيس بومدين يرى أننا قد وصلنا إلى مرحلة تحتاج منا التوقف لمناقشة الخطوات العربية المقبلة، وأبدي خشيته من التقارب غير المدروس مع الولايات المتحدة (وهو تقارب) يعهد لها الطريق للسيطرة على المنطقة كلها. وقال بومدين إنه يلاحظ أن السياسة الأمريكية الحالية تعمل على سحب كافة الأسلحة من أيدينا، بل وتعمل على إضعافنا. وفي نفس الوقت فإننا تركنا علاقاتنا مع الاتحاد السوفياتي، مشيرين بذلك إلى العلاقات المصرية السوفياتية التي تزداد سوءاً. وكان يرى أنه من الضروري تعديل هذا الموقف قبل فوات الأوان لأننا - في النهاية - سنصاب بإفدح الأضرار من جراء عدم التوازن الذي نسعى نحوه بطريقة غير مدروسة. وقد أكد الرئيس بومدين على أنه لا يعترض على تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة ولكن بشرط أن يكون ذلك في نطاق من (تحقيق) المصالح المشتركة للطرفين، ويدون أن نخسر الاتحاد السوفياتي بعد كل الدعم الذي قدمه إلينا منذ عدوان ١٩٦٧.

«كان الرئيس بومدين يشعر في ذلك إلى تصريحات الرئيس السادات في شهر إبريل / نيسان، التي وجه فيها الكثير من النقد العلني للاتحاد السوفياتي، وأعلن فيها قراره بتوقيع مصادر السلاح الذي تحصل عليه مصر وذكر أن هناك اتصالات يجريها كينسجر بين مصر وإسرائيل لوضع اتفاق جديد يقضي بانسحاب القوات الإسرائيلية لسلامة صغيرة أخرى في سيناء».

فالزعيم المصري كان أخذاً في حرق كل جسوره مع السوفيات في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة نفسها (كما ألمح البريطانيون لمحمود رياض أثناء زيارته للندن) لا اعتراض لديها على حصول مصر - كسوريا - على ما لم تكن الإدارة الأمريكية قادرة على إعطائه للمصريين من سلاح يوازن ولو قليلاً الاختلال الخطير في الميزان العسكري بين مصر وإسرائيل نتيجة لما صبته الإدارة الأمريكية - بحكم الارتباط العضوي بإسرائيل - في ترسانات إسرائيل.

لكن السادات، في ولائه لـ «الأمريكان»، كان أشد ولاء للملك ذاته، وكان سادراً في طريقه لا يعوقه شيء أخذاً في إطلاق التصريحات وتوجيه النقد والسباب إلى المصدر الوحيد الذي كان يعلم جيداً أن الحصول على السلاح منه كان السبيل الوحيد لإخراج مصر من حالة الهزال التسليحي الذي جعل النائب البريطاني يسأل محمود رياض «وما الذي تتصورون أنه يمكن أن يجعل إسرائيل تتفاهم معكم جدياً وأنتم بهذا الضعف»؟.

ولا بد أن السادات وهو يفعل ذلك كان على علم بأن الإدارة الأمريكية، أي إدارة أمريكية، لا يمكن أن تضغط على إسرائيل، أو تلوي ذراع إسرائيل، أو تتوقف عن ضخ المزيد ثم المزيد من أحدث أنواع العتاد العسكري المتطور وأشدّها فتكاً في ترسانات إسرائيل. وقد سبق لدين راسك أن حذر محمود رياض من أنه «لن تأتي إلى الحكم أبداً إدارة أمريكية يمكن أن تضغط على إسرائيل»، وقد كان ذلك في عهد عبد الناصر، ولا بد أن السادات علم به، وإن لم يكن قد علم به، فانه كان يكفي إمعان النظر في التواطؤ الأمريكي السافر المتواصل مع إسرائيل على ضرب مصر. وقد أجمل الوضع الأمريكي بعد ذلك جيمي كارتر، صديق السادات الطيب المتدين، عندما قال لأسامة الباز أنه «سيفقد منصبه (I shall lose my chair!) إذا ما تمادى في الضغط على إسرائيل» (٢٠٣).

لا بد أن السادات، وهو سياسي داهية، وصانع استراتيجية، ورجل دولة، وكل ذلك، لم يخف عن فطنته وذكائه أنه كان أخذاً - وهو يتصادى في الضغط على عنق مصر وكتم أنفاسها وإصاباتها بفقر الدم التسليحي - في وضع مصر أكثر فأكثر تحت قدمي الأمريكيين والإسرائيليين.

ولكن لا! السادات «المفتري عليه»، كما وجد موسى صبري في نفسه الجراءة على أن يصفه بذلك الوصف، لم يكن كذلك أبداً. لقد كان بطلاً قومياً. كان يعمل على تخليص إرادة مصر. كان يعمل على تحرير مصر من كل القيود. كان يعمل على تخليص مصر من ورطة الصراع الذي لم تكن لها فيه ناقة ولا جمل من الجارة إسرائيل. كان يعمل على تحقيق السلام لمصر وتخليصها من عبء الحروب والتضحيات والمصائب وإنقاذ اقتصادها من الخراب بسبب الحروب (لا بسبب النهب المنظم بطبيعة الحال وهي التي

ظلت تحصل بالانتماء على ما ظل مغاوير النظام، باستثناء الشرفاء الذين قاتلوا بحق في ١٩٧٣ والجمهم السادات على يدي شارون بالثغرة وتطويق الجيش الثالث، يتكونه على الرمال ويجرون عائدين إلى مواخير القاهرة)، فمن الظلم للرجل، ومن الافتراء عليه أن يقال عنه أنه كان، لحساب «الأمريكان» أخذاً في إصابة جسم مصر بأنيميا السلاح في مقابل التردد والاكتناز والاحتلاء الاسرائيلي بالسلاح «الأمريكاني»، بينما هو يفعل ما فعل لحكمة عليا تجل على الأفهام الضيقة، واستراتيجية تقصر دون اللام بها العقول الصغيرة. وهكذا كان مصير الأبطال الأخيار داتماً، تظلمهم أمتهم وتكر فضلهم، وحقيقة أنه لا كرامة لنبي في وطنه.

والمشكلة أن الرياح لا تأتي دائماً بما تشتهي السفن. وهؤلاء الجيران الاسرائيليين متعبون حقيقة. فرغم كل ما فعله الرئيس السادات لهم، ظلوا، كما قال لإسماعيل فهمي في رومانيا «يتلمصون من فكرة السلام». غير أن الرئيس المصري المؤمن بربه ووطنه والحريص على رفاه شعبه لم يياس. بالعكس. شحذت مراوغات الجيران ونطاعة الافتراء «الأمريكان» همت إلى السلام أكثر، فقرر أن يباغت الجميع بتحرك «استراتيجي» مبهز لا يخطر ببال إنسان إلا إذا كان بطلاً مثله، هو أن «يذهب إلى الاسرائيليين في عقر دارهم» (إلى فلسطين الحبيبة والأرض السليبة التي ارتق بها النظام منذ ١٩٥٢ بل واستولى على الحكم أساساً ليحررها)، وبذهابه إليهم «في عقر دارهم» وفي القدس بالذات، سيكون قد قام بحركة فلولية رائعة «تخرجهم» أمام العالم فيستحون، ويصفون بخشوع لما سوف يمليه عليه الزعيم الشاطر من «شروط» لتحقيق السلام الذي ظلوا يتلمصون من فكرته.

ورغم أن نتيجة ما كان السادات أخذاً فيه، منذ ما قبل فكرة الذهاب إلى القدس المحتلة بوقت طويل، لم يكن من الممكن أن تكون له نتيجته إلا الصمت المطبق للجهة المصرية، التي أكد الزعيم للقيادات أنها متى صمقت سيكون معنى صمقتها أن القضية انتهت، أكد الزعيم أنه عندما يذهب إلى الاسرائيليين في عقر دارهم ولن يتنازل عن أي حق عربي، بصرف النظر عن أن قبله بالذهاب للاجتماع بهم في القدس المحتلة كان تسليماً علياً بأن القدس لم تكن قد عادت «لنا» كما ظلت فسرهم تهزج، بل لهم. غير أن الرئيس السادات طيب الله ثراه لم ير في ذلك عيباً ولم ير منه مانعاً. وبالحقيقة، لم لا؟ ألم ننتصر في حرب ١٩٧٣ الخالدة؟ فوق أننا أناس لسنا «معتدين» كغيرنا من العرب، ونحن على استعداد للذهاب إلى أي مكان على ظهر البسيطة بحثاً عن السلام.

ولقد كان السادات، في كل ذلك، صادقاً مع نفسه ومع نظامه الذي أقره ومكنه من عنق مصر. فمرحلة البطولات الخطابية كانت قد انتهت إلى غير رجعة، والزعيم الجديد لم يكن مهتماً كسلفه بالمسائل الهوائية التي من قبيل تزعم القومية العربية، ولم يكن قد عاد بالحقيقة مهتماً بأي شيء له علاقة بأولئك العرب ويخاصة الفلسطينيين سبب المصائب الذين تسببوا في دخول مصر الحرب أربع مرات من أجلهم. كانت قد أئنتت للزعيم الجديد ومن حوله من رجال المال والأعمال مصالح وفرض. كانت الحياة الحلوة (dolce vita) التي تصورها الأفلام الأمريكية توميء فاتحة ذراعيها. وبدلاً من الحرب ووجع الدماغ، لم لا يتفرغ الرئيس وصحبه الكرام، من أجل الشعب المصري الذي عانى الكثير وقدم الكثير من التضحيات، للعمل على ازدهار الاقتصاد المصري ورفع مستوى المعيشة؟ طبعاً ليس طرفة، وليس للجميع في وقت معاً، فلسنا - بعد كل شيء - بلشفيك كفرة، بل بالتدريج، ابتداء من القمة، نظراً لأن القمة قليلة العدد ومن السهل معالجة مشاكل مستوى معيشتها، وعندما «يعم عليها الخير» سيسيل من عندها على سفوح الهرم الاجتماعي قبصل الخير إلى الجميع، ويعيش الجميع في سلام ونعيم ورخاء واضعين وراء ظهورهم مشاكل الصراع وكوابيس الحرب.

وكما قلنا، لم يكن السادات أول من سعى إلى السلام، بل عبد الناصر. وبالحديث الريفي المعهود، تظاهر السادات في حياة عبد الناصر بأنه ظل معارضاً لذلك الاتجاه. ولم يكن يتوقع أنشد أن يموت عبد الناصر خلال المستقبل المرئي، ولذلك رأى أن الشطارة تطلب أن يظل هو محتفظاً لنفسه بصورة المناضل الرافض القوي الصلب، ويترك لجمال مهمة الصلح وكل ذلك، فيكون الفائز على الوجهين: يظل «مناضلاً» صلباً قوياً الشكيمة، ويحصل على السلام الذي اراده طيلة الوقت جاهزاً، من صنع عبد الناصر،

ويستمتع هو به عندما يصبح رئيساً، فلا يجد نفسه محملاً بأعباء مسؤوليات صراع لم يجد له منذ البداية مبرراً وتأكد له بعد هزيمة ١٩٦٧ أن خسائر استخدامه كوسيلة لإدامة حالة الطوارئ بالمنطقة وإسكات كل الأصوات داخلياً حتى لا يعلو إلا صوت المعركة كانت قد باتت أقدم وأخطر من أن يواصل النظام التمسك بتصنعاته فيما يخص فلسطين الحبيبة والأرض السليبية وكل تلك الأشياء.

إلا أن جمالاً الله يرحمه أقسد السادات ذلك التخطيط الشاطر، فمات قبل أن يعقد الصلح ويعطي السلام لخليفته جاهز الصنع مكرساً باسم الزعيم عبد الناصر. ولذلك، وجد السادات نفسه في ورطة بعد أن «عملها جمال ومات». فلقد تعين عليه أن يغير موقفه من مسألة السلام. وبالشطارة الفلاحي المشهورة، كان الخط الذي صور له عقله النير أن ينتهجه في ذلك هو ما قاله لدونالد بيرجس في أول اتصال رسمي أميركي معه من أنه «لم يكن موافقاً على رغبة عبد الناصر في الوصول إلى حل سلمي للصراع مع إسرائيل، لكنه سيبدل كل ما في وسعه لتنفيذ رغبات عبد الناصر! كما أسلفنا.

ويشرح لنا موسى صبري «الخط السياسي الذي أراده السادات» اثر توليه «المسؤولية الأولى (رئاسة الجمهورية) في مواجهة موقف بالغ الصعوبة في علاقات مصر بالشرق والغرب، وفي الطريق المسدود لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأرض المصرية في سيناء»، فيقول:

«وكان الخط السياسي الذي أراده السادات هو أن يؤكد أن الشعب المصري يريد الحرب لأنه لا سبيل إلا الحرب ما دامت أبواب السلام موصدة (سيراً على المبدأ الذي كان جمال عبد الناصر قد رفعه وهو أن «ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة». وحرص السادات على أن يعلن ذلك شعبياً في أول خطاب جماهيري له عندما سافر إلى طنطا لأول مرة وسال الجماهير التي استقبلته أحسن استقبال، في خطابه، قائلاً: هل تريدون الاستسلام؟ وعلت الأصوات: لا. فسأل: هل تريدون القتال دفاعاً عن التراب المقدس (سيناء)؟ وعلت الأصوات: نعم»^(١).

وبينما السادات يفعل ذلك جماهيرياً ويحارب معاركه غوغائياً فيعيد إلى الذهن ذكرى صيحة عبد الناصر في وجه الأميركيين أنه إن لم يكن ذلك يعجبهم فليذهبوا ليشرّبوا من البحر وذكرى الهياج الذي انتاب الجماهير وقتها وقد صورت لها كلمات الزعيم أن أميركا قد وضعت ذيلها بين ساقيه وهربت من الساحة أمام غضبه الزعيم، بينما الزعيم قد بعث بهيكل والسادات وعامر اثر تلك «الحركة» الغوغائية مباشرة لـ «يصالح الأميركيين»، بينما السادات يتوآب على المنصة مستعرضاً عضلاته المزينة أمام الجماهير في طنطا، متحدّثاً عن الحرب ورفض الاستسلام، كانت

«الاتصالات بأمريكا مستمرة، بواسطة السادات مباشرة، وبواسطة محمد حسنين هيكل مكلفاً من السادات، مع ممثل رعاية المصالح الأميركية في مصر، دونالد بيرجس.. وحضر روجرز إلى مصر واجتمع به السادات، ولم يجد وزير خارجية أمريكا ما يعجب به موقف مصر التي قبلت المبادرة (من فورها) وقال روجرز للسادات أنه لا يستطيع أن يطلب من مصر شيئاً (أكثر مما قدمت). وغادر روجرز مصر بطابيح العشاعر عن تحضر الشعب المصري عندما يباه بعض الأفراد، في الطريق أمام الفندق، بكل مؤنة، رغم الموقف الأمريكي المساند لإسرائيل، وعبر عن تأثره بذلك لأور السادات. وانتقلت الكرة إلى إسرائيل التي أفضلت المبادرة كما أفضلت مباحثات يارنج مبعوث الأمم المتحدة»^(٢).

ومنذ ذلك الاستهلال، لم يتوقف لهات السادات وراء السلام، الذي تقلص فبات يعني استرداد «التراب المقدس» المحتل، سيناء. فالقضية التي كان النظام قد ظل يستغلها لصالحه داخلياً وعربياً منذ استولى على السلطة سنة ١٩٥٢ كانت قد تقلصت فباتت قضية إنهاء الاحتلال الاسرائيلي لسيناء وكما قال عبد الناصر «إزالة آثار العدوان»، أي تنازل إسرائيل عما كسبته عندما أوقع عبد الناصر مصر في الشرك، بإعادة سيناء، وفي مقابل ذلك تحصل على الصلح والسلام.

وبطبيعة الحال، وبلا أدنى نقاش أو تساؤل، تظل المسؤولية الأولى لأي نظام حكم المحافظة على السلامة الإقليمية للبلد الذي يحكمه، أي منع الغير من أخذ أي جزء من أراضيه. وبذلك فإن سعي النظام إلى استعادة سيناء كان سعياً مشروعاً، وواجباً، ولا مهرب منه. إلا أن الذي لا هو مشروع ولا هو واجب وكان هناك غير شك مهرب منه ظل التصالح المنفرد والسلام التجاري المميت مع عدو لا يرحم ولا يشبع ولا يكف، وإخراج مصر من المعركة (وهي معركة بقاء لا معركة كرامة أو أرض أو إزالة احتلال)

وإسكات الجبهة المصرية، وتصفية «القضية» التي ارتق بها النظام طوال عقود. والأدهى والأمر أن السادات عندما واصل اتجاه سلفه إلى التصالح و «السلام» المستحيل مع عدو وضع على رأس قائمة أهدافه منذ القدم أخذ كل أرض مصر وكل الأرض من أرض مصر إلى أرض الفرات، خلط بين تأمين النظام من الانتكشاف والانهيار، وهو ما استهدفه عبد الناصر باتجاهه إلى التصالح و «السلام»، وبين تأمين بقائه الشخصي على رأس النظام. وإذا فعل السادات ذلك، جرد مصر من مصدر تسليحها الوحيد والحقيقي، الاتحاد السوفياتي، ووضعها تحت قسدي «الأمريكان» والاسرائيليين رافعة يديها طالبة الصلح وهي عزلاء. وبطبيعة الحال، ظل الأميركيون والاسرائيليون يسبرون فوق وجهها جنيّة وذهاباً، خاصة بعد أن آمن السادات لهم إخصاء جيشها وإجهاض ما أوشك أن يكون نقطة لها في حرب ١٩٧٣ عندما منع المصريين بالثغرة وتمكين العدو من تطويق الجيش الثالث وعزله وتجويعه وأخذ رهينة من تحويل العبور الذي أرادته عملية تحريك محدودة إلى حرب تحرير لم يكن يعرف المدى الذي كان يمكن أن تذهب إليه إلا الله وحده.

وفي الذهن، لدى من يقرأ هذا الكلام أو يسمع أي كلام يماثله، يظل هناك - بحكم الاعتقاد على تأليه الزعيم وجعله «هو مصر، وهو البلد» - ذلك التصور بأن من يقول كلاماً كهذا «يظلم الرجل»، أي السادات. لماذا؟ لأنه، يا أخي، هو الذي خطط ونفذ وصنع العبور وحرب ١٩٧٣، فكيف يقال عنه هذا، ومع الاحترام الواجب لرأي من يدع نفسه يستدرج إلى مثل هذا الوهم، يتعين القول أنه ليس من العقل في شيء أن يوهم المرء نفسه أن السادات هو الذي صنع حرب ١٩٧٣. فحرب ١٩٧٣ أعد لها واستعد لها وجعلها ممكنة المصريون لا السادات. وكل ما فعله السادات أنه - تحقيقاً لمخططة الذي لم يجد عنه صوب التصالح والسلام - ترك المحترفين من أبناء مصر غير المسيحيين، أمثال الشاذلي وغيره من قادة لم يتسلل عنق النظام إلى أرواحهم ونخاعهم يضعون الخطط ويستعدون لاستجابات العدو المحتملة والممكنة، وينظمون ويحشدون ويستعدون للحرب لا لتمثيلية الحرب التي أرادها. وقد كان كل دور السادات في النهاية، إفشال الحرب، وردّها إلى ما أرادها لها، مجرد تمثيلية حرب، بغير توقف طبعاً عند تضحيات من ماتوا وشوهوا من المصريين، باعتبار ذلك شيئاً لا مهرب منه لتنفيذ «استراتيجيته» العليا.

وفي كتاب سعد الشاذلي أكثر من واقعة تفصح عن حقيقة ما نقول، كالخلاف الحاد الذي نشب بينه وبين الفريق صادق حول خطة «التعبئة» استعداداً للحرب. حول اتجاه النظام إلى مطالبة دول خط المواجهة بتزويد مصر بالأموال، وإصرار الشاذلي على مطالبة تلك الدول بأن تساهم، لا بالأموال، بل بالقوات والأسلحة:

«وقد هاج صادق مياجاً فظيماً، وانفجر في وجي ثائلاً: «كيف تطلبهم بقوات بدلاً من المال؟ إننا نريد منهم نقوداً... سوف أبليغ سلوكك إلى الرئيس»! فقلت: «يمكنك أن تفعل ذلك طبعاً». وعندما استأنف مجلس الدفاع المشترك اجتماعه، وافق على خطتي بالاجتماع، حيث لم يكن بوسع صادق أن يعلن معارضته لها، وكلفت بالتالي بزيارة البلدان العربية التي ستقدم تلك القوات للتأكد من استكمال تدريبها وتسليحها»^(٣٠٦).

وفي موضع آخر من كتابه، يشير الشاذلي، بغير كبير اكتراث، لإستماتة السادات وكتبة الإعلام في تصوير مجهود مصر الحربي بأكمله في حرب ١٩٧٣ التي أجهضها السادات كما لو كان مجهوداً فردياً شخصياً للزعيم «بطل العبور»، بغير توقف - بطبيعة الحال - عند ذلك العبور الذي استحق لقب البطولة عليه، وهل كان عبور المصريين إلى شرق القناة ليفترسوا «أسود إسرائيل» ويشربوا دماءهم كما فعل بعض العساكر الصعادية، أم عبور مدرعات إسرائيل إلى الضفة الغربية وفتح الثغرة التي وصفها السادات باستهانة بأنها «شوية فراخ خرجوا من العشة» وتطويق الجيش الثالث.

وهناك من الجرائم ما يرتكب وتكون فظاعته التي لا تضارعها فظاعة أي إجرام أمناً لمن يرتكبها من الانتكشاف، نظراً لأن عقول الناس - من فظاعة الجرم - ترفض أن تصدق. وهذه حقيقة يعرفها جيداً الاسرائيليون ويستفيدون منها باستمرار فيما يقدمون عليه بين الصين والحين من أعمال ممعنة في الصفاقة والاجترأ والاستهانة بكل الحدود التي تعارف عليها البشر، مطمئنين إلى أن أحداً في العالم لن يصدق أن ذلك العمل قد ارتكبه هم من فرط فظاعته ويوصفه من المحال المنافي للطبيعة والعقل

(preposterous)، وتساعدهم على ذلك بطبيعة الحال ملكيتهم شبه الكاملة إما لوسائط الاعلام العالمي وإما لاقلام وعقول وضمائر من يشتغلون بالاعلام العالمي، وفي النهاية، حتى إذا ما انكشف ما قد يشير إلى أن ما حدث وروى له العالم كان من فعلهم، يظل بوسعهم «تشكيل لجنة تحقيق قضائية» أو شيئاً مسرحياً من ذلك القبيل، عملاً على «استظهار الحقائق»، كما حدث في جرائم إبادة الفلسطينيين بعد ترحيل مقاتليهم من لبنان، في مخيمات اللاجئين، على سبيل المثال لا الحصر، وكما هي الحال فيما يتعلق بتعاون الاسرائيليين «ضحايا العنصرية» مع أعتى نظام عنصري في عالم اليوم بجنوب افريقيا. وخلاصة القول أن ما يعرفه كل المجرمين من أن الفجر والبجاجة والصفاقة خير دفاع ضد الانكشاف، بات مستخدماً بتوسع كقاعدة من قواعد السلوك السياسي.

وفي حالة نواطؤ السادات النشط (active) أو عن تخلف عن القيام بالواجب (by default)، في إجهاض حرب ١٩٧٢ بالثغرة وتطويق الجيش الثالث، إستخدم بفعالية ذلك الأسلوب الاسرائيلي عينه في التعمية عن مسؤولية الجرم، إستغلالاً لفضاعته التي تجعله عصي التصديق.

وبتأمين خروج مصر صفر اليدين من تلك الحرب، كان السادات يأمل أن يساعده أصدقاؤه «الأمريكان» على ما ظل يتوسل إليهم بإلحاح أن يحققوه له، فيخروجه من ساحة الصراع. وكان ذلك هو فعلاً ما هدف إليه الأميركيون من تواطئهم الكامل مع الاسرائيليين في استدراج مصر إلى شرك ١٩٦٧ وكل ما قاموا به لحساب الاسرائيليين من تحركات بهلوانية بعد الهزيمة التي أمنوا لإسرائيل أن تجعلها ماحقة عندما انتقادت مصر إلى ذلك الشرك بفضل حرص عبد الناصر على زعامته. إلا أنهم لم يكونوا راغبين في أن تخرج مصر من الساحة على قدميها، بل زاحفة على بطنها ووجهها في الطين، وهو ما يبدو أنه لم يتضح للسادات وموسى صبري، من هذا الكلام الذي رواه هذا الأخير:

«وسفر للقائدان السريان اللذان تم تدبيرهما بين حافظ اسماعيل، مستشار الامن القومي للرئيس، وهنري كيسنجر، وزير الخارجية الأميركية ومستشار الامن القومي عن لا شيء. وكلفت خلاصة اقوال كيسنجر ان السادات يطلب بشروط المنتصر وينسى ان مصر مهزومة»^(١٠).

ولقد كان ذلك حرياً بأن يجعل السادات يفتق ويثوب إلى رشده قليلاً. لكنه - إحقاقاً للحق - لم يكن مستطيعاً ذلك بحكم مصالح النظام. فالنظام كان قد وصل إلى مشارف الانكشاف الكامل أمام المصريين، مهما كانوا رعية مطيعة، بوصفه نظاماً مزيفاً حكمهم بالكذب والتصنع والوهم منذ سنة ١٩٥٢، وبعث بآبائهم ليذبحهم اليهود في أربع حروب كانت في حقيقة أمرها تمثيلات قام بها النظام في غمار استغلاله لصراع لم يكن مؤمناً به لكنه وجد مفيداً في تمكين العسكريين من إحكام قبضتهم على عنق مصر وجيبها. وفي تلك الآونة، كان التملل الحقيقي قد بدأ يتضح في مصر، ووقعت اضطرابات وقامت مظاهرات عامل النظام الطلبة خلالها بشجاعة وصرامة لم يظهرهما في أي وقت تجاه «العدو الغادر»، بينما ظل السادات يتحدث بصوته الأجش ونبراته الناطقة بالجمعجة عن سنة الحسم، وكل ذلك الإيهام.

فلم يكن بوسع السادات إذن أن يعقلها ويتوكل ويقول للأمريكان أفعلو يا أسيادي ما تشاؤون بي وبمصر، وليكن في قضائكم رحمة. إلا أن عدم استطاعته الارتضاء علناً تحت نعال الأميركيين والتمرغ في التراب (وطناً كان أو غير وطني) وهو يجازر في طلب السلام والعفو عن كل ما سبق من ذنوب العصيان لأوامر الأميركيين ومعاداة الجيران الطيبين الذين كان ريتشارد نيكسون قد أعلن لئوه خوفاً عليهم من «جارتيهما العدوانيتين، مصر وسوريا»، عدم استطاعة السادات إختصار الطريق والذهاب إلى السلام رأساً، خوفاً على بقاء النظام، وضعه في مأزق آخر متعلق بتأمين بقائه الشخصي كزعيم أوحده واحد وحيد لا شريك له:

«في ٢ يناير / كانون الثاني ١٩٧٨، سافرت إلى اسوان للاجتماع بالرئيس السادات الذي كان قد ذهب إليها مباشرة بعد انتهاء مباحثات الاسماعيلية (مع الاسرائيليين في ٢٥ ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٧، وكنا في انتظار وصول الرئيس كادير يوم ٤ يناير / كانون الثاني للاجتماع بالرئيس السادات وهو في طريق عودته إلى واشنطن. وبعد لقاء الرئيس مع وفد عسكري فرنسي، صحبني الرئيس إلى مكان جانبي في الحديقة حيث جلسنا ثم بدأ يتحدث بأسهل.. وتحدث عن الأوضاع الصعبة التي ورثها عن عبد الناصر وكيف كان

الاتحاد السوفياتي يعمل بكل الوسائل على فشله وهدمه إذ كان السوفيات يسعون إلى أن يخلف علي صبري جمال عبد الناصر في رئاسة الجمهورية وكيف أنه لم يحقق شيئاً في أربع زيارات لموسكو، وأن الاتحاد السوفياتي كان يماطل في تزويده بالأسلحة لتعويض ما فقدته مصر في حرب أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٣ (٢٠٨).

فالسادات - في حقيقة أمره - جدد أنف مصر، لا أنفه هو بطبيعة الحال، لا ليغيب وجهها، كما يقولون، بل ليهشمه، تاميناً لاستمرار زعامته للنظام. وقد جدد أنف مصر بطر «الروس»، والعمل بكل قواه على تدهور العلاقات معهم، وحرمان مصر بذلك من المصدر الممكن الوحيد للسلاح الذي بقيها من أن تترمي عزلاء تحت أقدام الأمريكيين والاسرائيليين. و «الروس»، كما قلنا، ليسوا ملائكة وليسوا متيمين في حب أحد سوى أنفسهم ومصالحهم. لكن ذلك شأن الجميع. لأنه لا ملائكة هناك. والسياسة أساساً مسألة مصالح، ولا شيء غير المصالح، والعلاقات الدولية أيضاً، ما لم يكن الأمر متعلقاً، كما في حالة أميركا وإسرائيل بجذور تاريخية تجعل من إسرائيل إمتداداً عضوياً للجسم الحي الذي يعرف باسم الولايات المتحدة. لكن هذه حالة نادرة في التاريخ، وبإستثنائها، تظل علاقات الدول والأمم والشعوب ببعضها البعض مبنية على المصالح، ولا شيء إلا المصالح. ولقد كان من مصلحة الاتحاد السوفياتي أن يدخل منطقة الشرق الأوسط من باب المشروع الصهيوني الأمريكي في صورة المتصدي لتجاوزات (لا أساسيات) المشروع عن طريق تسليح المصريين والعرب وتزويدهم بعون ثمين ولا يعرض: مكثهم من أن يحاولوا الوقوف في وجه الطوفان الغامر من الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي والدبلوماسي الكامل الكاسح الذي قدمته الولايات المتحدة بلا انقطاع ويتعاظم متزايد إلى امتدادها العنصري بالمنطقة، إسرائيل. فتعامل السوفيات مع مصر والمنطقة كان أساسه مصالح السوفيات. وكانت مصالح البقاء ذاته بالنسبة لمصر ولكل المنطقة تحتم انتهاز فرصة تلك المصالح السوفياتية والإفادة منها في التزود بما يمكن مصر والمنطقة من الوقوف على أرض صلبة وعلى قدمين، بدلاً من الارتواء في الطين والرمال المتحركة للشبقي إلى «أمريكا بغير سلاح.

وبطبيعة الحال، كان بوسع السادات، كرئيس للجمهورية، أن يرغب في تخليص مصر من «الروس»، ولكن بشرط أن يجد أولاً، وقبل أن يتخلص منهم، بديلاً لهم يمكن أن يزود مصر بما لم يكن لها غنى عنه من سلاح وعتاد يمكنها من أن تظل واقفة، لا منظرحة أرضاً، أمام إسرائيل. فهل وجد السادات ذلك المصدر؟ وهل كان في استطاعته أن يجده؟ أين؟ في أوروبا الغربية؟ في الصين؟ في واق الواق؟ وحتى إن كان أي بلد أوروبي أو آسيوي قد وجد في نفسه الشجاعة والرغبة والمصلحة في تزويد المصريين بما احتاجوه باستمرار من كميات هائلة من السلاح المتطور، كيف أمكن للسادات أن يتصور أن ذلك البلد الافتراضي كان سيقدم على عصيان الولايات المتحدة وتزويد مصر بذلك السلاح؟

لم يكن هناك من يقدر على ذلك وتدفعه مصالحه - لا خيريته أو غيريته - إلى اقدام عليه وتحدي الولايات المتحدة وهي القوة العظمى الرئيسية الآخذة على عاتقها لأسباب تاريخية وراسخة في الروح والعقل لدى الأمة الأميركية تنفيذ المشروع الصهيوني الذي ظل إخراج مصر عزلاء مكسورة مهورة ذليلة محطمة الظهر من ساحة الصراع شرطاً أساسياً من شروطه ومطلباً جوهرياً من متطلباته.

وفي ظل ذلك كله، كان من متطلبات البقاء ذاته لا أقل بالنسبة لمصر ولكل من لا يمكن أن يفي خروجها من ساحة المعركة إلا إلى إبادتهم، التشبث بالفرصة التي أتاحتها المصالح السوفياتية والقدرة السوفياتية على عصيان الولايات المتحدة وتزويد مصر والعرب بما يمكنهم من الوقوف كبشر بدلاً من الزحف في الطين كديدان كما صممت الولايات المتحدة على أن يفعلوا.

غير أن متطلبات البقاء بالنسبة لمصر ولكل من سيفضي صمت جبهتها - كما قال السادات ذاته - إلى انتهاء قضيتهم وابتداء فئاتهم وازاحتهم من أوطانهم كما أزعج الفلسطينيين إخلاء المكان أمام السكان الجدد، ظلت لدى زعيم النظام المصري في مكانة ثانوية لاحقة متأخرة بكثير وراء المكانة التي احتلها على قائمة أولوياته تامين بقائه الشخصي كزعيم من الخطر الذي مثله إمكان قيام السوفيات بتدبير انقلاب يطيح به ويضع على رأس النظام شخصاً آخر يمكنهم التعامل معه كعلي صبري أو غيره.

وإذ وازن الزعيم، وهو جالس على المصطبة في استراحة القناطر، بين تأمين بقائه الشخصي واستمرار ملكيته للعزة التي أورهت إياها الزعيم السابق، وبين متطلبات بقاء العزة ذاتها، أعطى الأولوية الأولى لتأمين بقائه هو واستمرار زعامته وملكته للعزة وقطعائها، باعتبار أنه «وبعدي الطوفان»، أي إذا ذهب أنا، فلتذهب العزة إلى الجحيم.

وبطبيعة الحال، لم يقل السادات للمصريين أنه كان أخذاً في تجريدكم من مصدر تسليحهم الوحيد تأميناً لبقائه الشخصي واستمرار تملكه لهم ولوطنهم، بل قال أنه فعل ذلك لأنه تبين أن الروس حلفاء سيئين، وأنهم ظلوا يتكاثرون في تزويده بكل ما ظل يطلبه منهم من عتاد وسلاح لا يسد ثمنه بل يحصل عليه بالدين.

ولنتوقف لحظة عند ما قاله الفريق سعد الشاذلي، وهو رجل عسكري، وليس سياسياً، ولم يقل أحد في أي وقت أنه كان متيمناً بحب الروس، بل كانت له إصطدامات خشنة مع ضباطهم:

«في ١٩ مارس / آذار ١٩٧٢، قال الرئيس السادات في اجتماع عقده ببيتة بالجيزة أنه يريد أن يكون التالي مفهوماً. وهو أن صداقتنا مع الاتحاد السوفياتي ضرورة إستراتيجية، وإنما يجب أن نأخذ عليها. فهي الورقة الوحيدة التي في أيدينا. وهي ورقة سنضطر إلى أن نلعبها في القريب العاجل. أما فيما يتعلق بالقواعد، فإننا نقدم تسهيلات للاتحاد السوفياتي، لكننا لن نقدم إليه أية قواعد...»

فالزعيم كان مدركاً لكون الاتحاد السوفياتي الورقة الوحيدة التي أتاحت لمصر. غير أن ذلك كان في ربيع ١٩٧٢، قبل حرب التحريك بعام ونصف عام، وقت أن كان يكسب الأسلحة التي مكنت مصر من العبور والتي لم يكسبها إلا لتحقيق ذلك العبور «تحريكاً للعملية السياسية». وعندما أكتمل له كل ما أشارت تقديراته إلى أن السوفيات كانوا سيقدمونه، «لعب لعبته الكبيرة»، فطردهم من مصر. فقد كان يعلم أن ورقة العبور هي الورقة الأخيرة التي سيلعبها على الصعيد العسكري وأن كل ما بعدها سيكون لعباً للورق السياسية التي كان يأمل أن يضعها العبور في يده ليلعب بها الأميركيين والاسرائيليين، ولذلك وجد بمكنته أن «يطرد الروس» قبيل العبور بحجة أنه لم يكن مستطيعاً أن يحافظ على سرية العملية في حضورهم، وبأنهم ظلوا يحاولون إحباط عزيمته بالتقترع فيما أعطوه له من سلاح وعتاد وبتوصياتهم المتلاحقة إليه وإلى كل من اتصل بهم من المصريين بمحاولة إيجاد حل سياسي للصراع.

وبطبيعة الحال، كان السوفيات، في تلك الآونة، قد دخلوا مرحلة غزل مع الأميركيين صوب الوفاق. وكان الأميركيون قد بدأوا يضغطون عليهم ليستحثوهم على الدخول في ذلك الوفاق بالتقارب الأمريكي/الصيني. ولم يكن مما يحقق مصالح الاتحاد السوفياتي كما تراءت لزعمائه آنئذ أن يستجيبوا للسادات الذي لم يكونوا يتقنون به إطلاقاً وكانوا على يقين من أنه يملكهم وعلى استعداد لأن يقايض كل ما فعلوه وما ظلوا يفعلونه تجاه مصر، بلا أدنى تردد، في سبيل نظرة عطف أو غمرة عين من الأميركيين، فيعطوه من السلاح ما قد يغريه بالقيام بمغامرة عسكرية رجح السوفيات أنها ستنتهي إلى الخيبة الفظيعة التي انتهت إليها جعجعات الزعامة المصرية سنة ١٩٦٧ والتي تحدث عنها بودجورني بلا تحفظ في تركيا، ولا تكون لها أي نتيجة إلا هز القارب وإفساد جو العلاقات الأمريكية السوفياتية، وهو ما رحب به الإسرائيليون دائماً وعملوا باستماتة من أجله، وفي نفس الوقت ترك كميات هائلة من العتاد والأسلحة السوفياتية - كما حدث في ١٩٦٧ - لتقع في أيدي الإسرائيليين وبالتالي الأميركيين مع ما يترتب على ذلك من كشف أسرار التكنولوجيات العسكرية السوفياتية.

إلا أن السوفيات، رغم ذلك كله، لم يتوقفوا عن إمداد مصر بالسلاح، حتى بعد أن «طردهم» السادات، فظلوا «الورقة الوحيدة» في يد مصر كمصدر للسلاح. ولتصغ، على أية حال، لما يقوله سعد الشاذلي:

«إن السؤال الوحيد الذي يعنيني من كل ما يثار من أسئلة في المناظرة الدائرة حول الصداقة مع الاتحاد السوفياتي هو السؤال التالي تحديداً: هل كان هناك في الماضي أو هل هناك في الحاضر أوسيون هناك في المستقبل القريب أي بلد آخر بالعالم على استعداد ويمكنه إمداد مصر بما يكفي من الأسلحة لأعطائها التفوق المحلي على إسرائيل بما يمكنها من تحرير أراضيها؟ والجواب على هذا السؤال هو: لا.

«ومن الحقيقي طبعاً أن الولايات المتحدة كانت أخذة في نفس الوقت في تزويد إسرائيل بطوفان من

الأسلحة المتطورة اعطاهم تفوقاً استراتيجياً على كل جيرانها العرب مجتمعين. وقد بلغ ذلك التفوق ذروته في حالة سلاح الجو الإسرائيلي الذي كان مستطيعاً تحييد كل قواتنا الجوية والبحرية والبحرية. وبهذا المعنى، كانت الولايات المتحدة حليفاً لإسرائيل «أفضل» من الاتحاد السوفياتي كحليف لنا. غير أن هذه مقارنة غير ذات موضوع. فالولايات المتحدة لم تكن لتمدنا بالسلاح أبداً. وإن كانت أسلحتنا قد تخلقت عن أسلحة إسرائيل، فإن السبب في ذلك، وهو سبب ظل غير معروف إلا لقليلين، كان تخلف الاتحاد السوفياتي بعشر سنين، في مجال تكنولوجيا الجو، عن الولايات المتحدة. ويرغم كل ما يقال عن حلف الناتو وكيف أنه منظمة دفاعية، تظل هناك الحقيقة الماثلة في أن الولايات المتحدة التي تزود الحلف بمعظم أسلحته، قد استحدثت وطورت أفضل طائرة قاذفة اختراقية في العالم، هي الفانتوم، بكل ما تحمله من الكترونيات وقذائف. ولم يكن لدينا نحن المصريين ما يضارع الفانتوم لسبب بسيط هو أن الاتحاد السوفياتي لم يكن لديه ما يضارعها. فقد ركز السوفييت بالمقابل، على المقاتلات الدفاعية والقذائف المضادة للطائرات.

ولقد كانت الاتهامات التي وجهها السادات إلى الاتحاد السوفياتي، فوق تقاضائها، غير صحيحة:

«فقد اتهم السادات السوفييت بأنهم لم يزودونا إلا بعدد قليل من الجسور القديمة من طراز كان مستخدماً في الحرب العالمية الثانية، وقال أننا اضطررنا إلى بناء ثلثي جسور العبور بأنفسنا. وهذا غير صحيح. فقد كان لدينا ١٢ جسراً، زودنا الاتحاد السوفياتي بعشرة منها. حقيقة أن ثلاثة فقط من تلك الجسور العشرة كانت من الطراز الأحدث لديهم (PMP)، إلا أن الجيش السوفياتي نفسه لم يكن لديه أنشء الكثير من تلك الجسور. وقد نقل إلينا جسر رابع من ذلك الطراز المتطور، جواً إبان الحرب. وعندما عبرت مدرعاتنا ومركباتنا إلى سيناء، كان عبور ٩٠٪ منها على جسور أو معدّيات سوفياتية.

كما اتهم السادات السوفييت بأنهم لم يزودونا أبداً بالصواريخ الاستراتيجية التي تملكها إقامتهم الصناعية وطرقاتهم الميج ٢٥. وهذا أيضاً غير صحيح. حقيقة أننا شككنا من قلة ما رأينا من صواريخ، إلا أننا كنا نطعم من وقت لآخر فيلماً جديداً لنشاهد، وإن لم يسمح لنا بالاحتفاظ به أو عمل نسخ منه. وقد شاهد السادات نفسه تلك الصور مرتين على الأقل، قبل الحرب، ومرة أثناء القتال. وبعد وقف إطلاق النار، كانت صور التراجع (الأقمار) الصناعية السوفياتية المصدر الوحيد الذي ظل متاحاً لنا للوقوف على المعلومات الخاصة بتحركات العدو».

والحقيقة أننا نحن، لا السوفييت، الذين كنا حلفاء سيئين. فإثناء الحرب، أخفيها الحقائق عنهم باستمرار، وبالأخص فيما يتعلق بالاختراق الذي حققه العدو في الدفرسوار وتوسيع العدو به ذلك لنطاق ذلك الاختراق، وإن كانت توابيحهم الصناعية قد أوقفته بغير شك على الحقيقة التي أخفيها عنهم.

«الواقع أنني عندما قرأت فيما بعد مذكرات رئيس الأركان الإسرائيلي ديفيد العازر، ووجدت أن أحد أهم القرارات التي اتخذها الإسرائيليون إثر نشوب القتال كان إقامة اتصال مباشر ومستمر بين القيادة الإسرائيلية العليا والبناتجون الأمريكي، وإيقاف الأمريكيين على كل خطوهم والاستماع إلى نصيح الأمريكيين ومشورتهم، لم أملك إلا أن أقرن ذلك بانتهازيتنا التي كان من المهم أن تلحق بنا الضربة»^(١١).

وربما تعفف سعد الشاذلي عن استعمال اللفظة الوحيدة التي تعبر عن تلك الشطارة الخائبة الموهوبة، وهي «فهلوتنا» فاستخدم بدلاً منها لفظة «انتهازيتنا». إلا أن الواضح من كلامه أن الزعامة السياسية، صاحبة القرار النهائي في كل تحرك قامت به مصر، كانت تتعامل مع الصديق أو الحليف أو مورد السلاح الرئيسي، سمة ما شئت، بوصفه العدو، في الوقت الذي ظلت تتطلع فيه صوب الولايات المتحدة التي كان المصريون يواجهون أحدث وأعتى أسلحتها في أيدي الإسرائيلييين، ويواجهون أيضاً الخدمات الاستطلاعية لتوابيحها الصناعية وشبكات تجسسها واتصالاتها التي كرسها لخدمة الإسرائيلييين، ويواجهون كذلك خبرات ومشورة قادتها وخبرائها العسكريين في البناتجون التي وضعت باستمرار في خدمة العدو.

ويستطرد سعد الشاذلي قائلاً:

«إلا أن الاتحاد السوفياتي، بالرغم من كل ذلك، نظم أكبر جسر جوي قام به في تاريخه لمساعدتنا. (وبطبيعة الحال، كان الأمر متعلقاً هنا بمكانة الاتحاد السوفياتي وسمته وقدراته العسكرية، إلا أن المصلحة المتبادلة هي التي تحكم وثائق التحالفات. وقد كنا نحن نتدبر أداعم كهلفاع). ولم يكن الجسر الجوي مخططاً قبلاً. إلا أنه بدأ بعد ثلاثة أيام فقط من نشوب القتال وعندما انتهى، كان السوفييت قد نقلوا جواً ١٥٠٠٠ طناً من العتاد العسكري إلى مصر وسوريا خلال ٩٠٠ رحلة جوية قامت بها طائراتهم من طراز AN-12 و طراز AN-22 للنفط الجوي... وبالإضافة إلى ذلك، قام الاتحاد السوفياتي بعملية إعادة تموين بحرية وصل خلالها ما لم يقل عن ٦٢٠٠٠ طناً من العتاد إلى مصر وسوريا بحلول يوم ٢٠ أكتوبر/تشرين الأول... «إلا أن الحقيقة تظل ماثلة في أن هذا الجهد السوفياتي الضخم كان متواضعاً بالمقارنة إلى ما زودت الولايات المتحدة إسرائيل به، عن طريق جسرهما الجوي، خلال نفس الفترة. فقد قامت طائرات سلاح الجو

الأمريكي من طراز 141 - C وطراز 5 - C للقتل الجوي بخمسمائة وست وستين رحلة نقلت خلالها إلى إسرائيل ٢٢٣٩ طناً من الإمدادات العسكرية، منها طائرات الفانتوم، وديبابات م - ٦٠، والطائرات العمودية (الهليكوبتر) طراز 53 - CH وأحد ما كان لدى الأمريكيين وقتها من قذائف كـ «المافريك»، وأجهزة ومعدات التشويش الإلكترونية المتقدمة التي لم يكن حلفاء الولايات المتحدة في حلف الناتو قد سمح لهم بالحصول عليها بعد، بالإضافة إلى ٥٠٠ طناً نقلت على طائرات العال. ومتى حكمتا على حجم الجسر الجوي بضرب زنة العتاد المشحون في المسافة التي تقطعها الطائرات حاملة العتاد جيئةً وذهاباً، وعلى أساس أن المسافة من الولايات المتحدة إلى إسرائيل ٧٠٠٠ ميل، بينما المسافة من الاتحاد السوفياتي إلى مصر أو سوريا ٢٠٠٠ ميل، فإن الجسر الجوي الأمريكي بمعيار الطن/ميل كان خمسة أضعاف الجسر الجوي السوفياتي، و ٦٠٥ أضعاف إذا ما حسبنا ما نقلته إسرائيل من الولايات المتحدة في طائراتها.. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الولايات المتحدة بعملية إعادة تموين بحرية نقلت إلى إسرائيل خلالها ٣٢٢١٠ طناً من العتاد بحلول ٢٠ أكتوبر/تشرين الأول^(١٣١).

وكان السوفيات قد نصحوا السادات بوقف إطلاق النار في ١٢ أكتوبر/تشرين الأول (قبل الاختراق)، لكنه رفض، وظل رافضاً إلى أن قبله في ١٩ أكتوبر/تشرين الأول بعد أن كان الإسرائيليون قد رسّخوا أقدامهم تماماً قرب الاسماعيلية. والغريب الذي يدعو إلى التفكير حقاً هو أن السادات رغم رفضه وقف إطلاق النار لم يقيم بأي جهد حقيقي للقضاء على القوة الإسرائيلية التي حققت الاختراق إلى غرب القناة ومنع تنفيذ الخطط التي كانت موضوعة قبلاً للتعامل مع العدو في حالة وقوع مثل ذلك الاختراق الذي توقعه العسكريون المحترفون واستعدوا له. وفي ضوء ذلك، يبدو السادات - مهما كان ذلك فظيماً لا يكاد يقبله العقل - كما لو كان رئيس الدولة الوحيد في التاريخ الذي انتظر إلى أن أحكم العدو قبضته تماماً على عنق بلده قبل أن يسعى إلى وقف إطلاق النار.

وبعد وقف إطلاق النار، انتهكت إسرائيل في حمى التغافل الأمريكي، كيما تضع اللمسات الأخيرة على القنصة الخائفة التي كانت قد أطبقته على عنق مصر، ولم تقبل تجديد وقف إطلاق النار إلا في اليوم التالي (٢٤ أكتوبر/تشرين الأول) تحت ضغط من الأمريكيين الذين كانوا قد تلقوا ما اعتبر انذاراً من الاتحاد السوفياتي دعمه السوفيات بوضع ست فرق سوفياتية محمولة جواً في حالة التهاوب. وعندما قبل الإسرائيليون وقف إطلاق النار الثاني في ٢٤ أكتوبر/تشرين الأول، كانوا قد أصبحوا، مجدداً، القادرين على إملاء شروطهم، فمحووا بذلك محواً أي كسب كانت حرب ١٩٧٣ قد حققت لمصر، وتمكنوا بذلك من رفض قرار مجلس الأمن الذي طالبهم بالعودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر/تشرين الأول.

وبالعبور الإسرائيلي الذي كان نوط بطولته حقاً للسادات على قادة إسرائيل، إنتهت البطولات الخطابية نهائياً، وكان آخرها قول السادات من فوق منصة «مجلس الشعب»: «الآن أصبح لهذه الأمة درع وسيف؛ بينما مدرعات إسرائيل، في نفس اللحظة، وهو يخطب في «نواب» الشعب، تحدث له ذلك الثقب في قلب مصر.

وبعددها، بدأ اللهاث وراء السلام، زحفاً على البطون. وكان ذلك هو الأسلوب الذي اختاره السادات للسعي صوب ذلك السلام المستحيل، وكان قد قر قراره على القيام بذلك السعي منفرداً وإخراج مصر تماماً من ساحة الصراع.

وقد كانت سوريا في الواقع أول من فطن إلى ذلك الاتجاه لدى السادات بعد وقف إطلاق النار في أواخر أكتوبر / تشرين الثاني ١٩٧٣، وقد أبلغت الدول العربية فعلاً بأنها «باتت تشقى من أن السادات كان متجهاً إلى الحل المنفرد»^(١٣٢).

وليس هناك ما هو أدل على أن السادات كان - اغتناماً له - «الكسب» الذي تحقق لاستراتيجيته بوجود الجيب الإسرائيلي على الأرض المصرية، واستمرار حصار الإسرائيليين للجيش الثالث - قد قرر أن يخرج من حلبة الصراع تماماً ويعقد صلحاً منفرداً مع إسرائيل والولايات المتحدة من أنه، عندما وضعت القيادة العسكرية المصرية خطة للقضاء على الجيب، صدق السادات عليها في ٢٤ ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٣، لكنه وضعها في التبريد العميق بحجة أنه هو الذي سيختار اللحظة المناسبة لتنفيذها في حين كان هناك «إجماع على قدرة القوات المصرية على القضاء على الجيب الإسرائيلي وبالتالي رفع الحصار عن الجيش المصري الثالث»^(١٣٣).

وبطبيعة الحال، ظلت الخطة حبرا على ورق، وظلت في جيب السادات الذي كان الجيب الاسرائيلي وحصار الجيش الثالث ورفقه الرابعة في مواجهة المصريين لإرغامهم على السبر تبعاً لـ «استراتيجية».. وكانت تلك «الاستراتيجية ببساطة، تنفيذ كل ما تمليه «أمريكا يا سبحان الله».

وفي ١٧ يناير / كانون الثاني ١٩٧٤، اجتمع السادات بصديقه هنري كيسنجر في أسوان، واتفق معه على «فض الاشتباك» بالشروط التي أملاها كيسنجر، وعندما أعلن السادات للمصريين بأنه قد اتفق على ذلك مع صديقه هنري، ذكر لهم أن هنري كان قد حذره، في زيارة سابقة، من تنفيذ خطة القيادة المصرية التي صدق السادات عليها في ٢٤ ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٣، لتصفية الجيب الاسرائيلي، ثم وضعها في جيبه، وقال أن كيسنجر أذره بأنه إذا ما شرعت مصر في تصفية الجيب الاسرائيلي فإنها يجب أن تتذكر بأن الولايات المتحدة ستكون ملزمة بضرب مصر مساعدة لإسرائيل لأنها «لن تسمح مطلقاً بأن يهزم السلاح السوفياتي الذي يبد مصر السلاح الأمريكي الذي يبد إسرائيل»؛ فهي مسألة كرامة، كما نرى. وقد كان السادات رجلاً يفهم مسائل الكرامة هذه بسرعة، ولذا فإنه قبح خطة القيادة المصرية لتصفية الجيب وفك حصار الجيش الثالث، لئلا تقوم الولايات المتحدة بضرب مصر، وحقق بذلك دماء المصريين ابنائه الذين كان يخاف عليهم من أن يأكلهم الغول الأمريكي.

ولقد قلنا أن الرجل كان قط أزقة، وفهلوا سياسياً من نوع خطير حكم شعباً يستجيب تلقائياً للفهلوة أياً كان نوعها لأنها ظلت دائماً من أسلحته في التعامل مع الواقع المعاكس. إلا أن ذلك الضرب من الفهلوة السياسية كان قد تجاوز كثيراً حدود «الشطارة والحدقة» (الحذق) ودخل تحت بند القتل العمد مع سبق الترصد، لشعب، بل لشعوب بأكملها، متى أخذنا بخطورة النتائج التي ترتبت عليه.

ومن الواضح أن كيسنجر كان قد توافر لديه من تحليلات المخابرات الأمريكية والإسرائيلية لشخصية السادات ما أوقفه على طبيعة «الفهلوة» (ولها مقابل أمريكي: "wise guy") عند الزعيم المصري، فاستخدم معه ما لا سبيل إلى تسميته إلا بالفهلوة، أو النصب («Con game») وكيسنجر بطبعه قد جمع بين كل مقومات الفهلوة والشطارة التي مكنته من أن «ياكل عقول» الأمريكيين أنفسهم، دح عنك عقل «بائع اللبن صاحب أحلام اليقظة» كما وصفه محمد إبراهيم كامل.

فالتهديد - الذي قد يكون السادات صدقه، والأرجح أنه تعرف على مقومات الفهلوة والنصب فيه لكنه وجد من المفيد أن يتظاهر بأنه صدقه - كان، كما قيمه محمود رياض، «تهديداً أجوف إستهدف به كيسنجر التأثير في القرار المصري فيما يتعلق بتصفية الجيب الاسرائيلي عسكرياً»^(١١) أو - بالأحرى - منع مصر من مجرد التفكير في التعامل مع الجيب الاسرائيلي عسكرياً. فذلك الجيب كان الكسب الذي نسفت به الولايات المتحدة إنتصار المصريين الذي حققوه بالعبور وما بعد العبور وأوشكوا أن يصولوه إلى حرب تحرير شاملة لا مجرد عملية تحريك كما أراد السادات.

والذي لا شك فيه أن عملية الثغرة والعبور المضاد والجيب الاسرائيلي وحصار الجيش الثالث كانت عملية أمريكية ماثة بالمائة وضعت خطتها في البنتاجون ونفذت بدعم إستطلاعي كامل من الولايات المتحدة:

«صباح الاثنين ١٥ أكتوبر / تشرين الأول: ظهرت على شاشات دفاعنا الجوي بالمركز ١٠ نقطة أخذت تتحرك بسرعة شمالاً فوق منطقة القناة ثم فوق منطقة الدلتا، وادركنا على الفور مائة تلك النقطة على شاشاتنا، فقد كنا رايناًها قبل. ففي حوالي الساعة ١٣،٢٠ (الواحدة والنصف) يوم ١٢ أكتوبر/تشرين الأول، ونحن نضع التفاصيل الأخيرة لهجومنا الذي قضي عليه ظهور على الشاشات نقطة مائلة اتبعت نفس المسار. وبعدها تبعت مسارها لبضع دقائق، ثم طلبت الفريق فهمي وسألته عن السبب في أن أطلق صواريخ سام التي تحت قيادته تركت ذلك الشيء يتنزه فوق رؤوسنا، فأجابني بأن أعطاني سرعة الجسم الطائر الذي ظهر على شاشاتنا: زائد ماخ ثلاثة (أكثر من ثلاث مرات سرعة الصوت)، وارتداعه: أكثر من عشرين ميلاً. وإن ذلك ادركنا أي شيء كان: طائرة الاستطلاع الأمريكية SR-71 A ثيرتية الميع ٢٥ السوفياتية.

وفي تلك الطلعة الأولى، التقطت كاميراتها يلاً شك ما كان كافياً لايقاف الحقلين على الجانب الاسرائيلي على تحركات فرق مدرعاتنا عبر القناة. أما هذه الطلعة الثانية، صباح اليوم (١٥ أكتوبر / تشرين الأول) فقد أوقفت العدو على أن الضفة الغربية للقناة كانت قد أصبحت صارية من المدرعات بشكل كاد يكون كاملاً. وبدأ بات بوسنتا أن نفترض أن العدو سيقف على تلك الحقيقة خلال ساعات قليلة، وهو ما اضطر الحاجة لما طلبته من أحمد إسماعيل هذا الصباح من أن نسحب فوراً إلى غرب القناة الفرقتين المدرعتين الرابعة

والحادية والعشرين وكذا اللواء المدرع التابع للفرقة الحادية والعشرين الذي كان قد الحق بالفرقة السادسة عشرة. وقد كان بوسعنا (متى سيجنا تلك المدرعات لحماية غرب القناة) أن نعرز رؤوس جسوننا شرق القناة باللقام المضادة للدبابات، أما الأولوية الأولى فكانت عندي إعادة هاتين الفرقتين من المدرعات إلى الخط الثاني (غرب القناة) لاستعادة الدفاعات التي كانت قد أصبحت مخلفة التوازن تماماً.

«وكان رد أحمد اسماعيل أن يفتش في إشاعة الذعر بين قواتنا، فلم وافقه على ذلك، لأنه لم تكن بنا حاجة إلى إعطاء عملية إعادة الفرقتين إلى الخط الثاني طابعاً يثير الذعر لدى أحد، فهي عملية يمكن أن تتم تحت غطاء تحركات الجيشين الثاني والثالث. غير أن رد أحمد اسماعيل كان أن العدو قد يفسر ذلك التحرك كعلامة ضعف. وبطبيعة الحال، كان واضحاً لي أنه من الحماقة أن نحارب بـ «التهويش»، فنادراً ما يمكن أن تشن الحرب جدياً وتتحدد نتائجها بمثل هذا التظاهره البلف، خاصة وأن الإسرائيليين سرعان ما سوف تتوافر لديهم الحقائق كما هي في الواقع. لكن وجدت أنه لم يكن من المجدي أن أستمّر في النقاش. فالسبب الحقيقي لرفض أحمد اسماعيل الموافقة على خطتي، السبب الذي لم يصرح به لكنه لم يخف على أحد، كان أنه سوف يصحب الرئيس إلى مجلس الشعب في صباح اليوم التالي (وهي الجلسة التي وقف السادات فيها مزهواً ببطولته في تحقيق المعجزة) وأعلن أن «هذه الأمة بات لها مدرع وسيف»، ولم يكن على استعداد أن يوافق على شيء، يمكن أن يفسر بأنه علامة ضعف، فيشوه صورة الانتماء العظيم»^(٣١١).

وسعد الشاذلي في ذلك التفسير الأخير قد أحسن الظن كثيراً في الواقع، وهو معذور، لأن الأسباب الحقيقية كانت أشأم من ذلك بكثير. وبطبيعة الحال، كانت في ذاكرة الشاذلي، وهو يتحدث عن شن الحرب بـ «التهويش»، نكبة ١٩٦٧ التي تمخضت عن «التهويش» الذي مارسه الزعيم السابق وتحدث عنه بعد الحرب الفريق أول محمد فوزي. ومن خبرة الشاذلي بالطريقة السينمائية التي عمل بها النظام باستمرار، وجد التفسير الذي هداه إليه تفكيره وسيرت تفكيره إليه تلك الخبرة سينمائية النظم، تفسيراً مقنعاً، ولم يخطر له ببال، وهو الجندي المحترف، أن يتصور أية دوافع أخرى لرفض دفاعات كان من المؤكد أنها - لو نفذت خطته بسبب الفرقتين مركزهما على الخط الثاني، غرب القناة - ستقطع الطريق على الثورة.

«مضى يوم ١٦ أكتوبر / تشرين الأول: ورث الأنباء الأولى عن اختراق يقوم به العدو، إبنت قيادة الجيش الثاني هاتفتاً أن عناصر صغيرة من مدرعات العدو وصلت في العبور إلى الضفة الغربية للقناة بالقرب من الدفرسوار وأن الجيش الثاني بمعرض اتخاذ الخطوات اللازمة للقضاء عليها»^(٣١٢).

وقد رأى موسى صبري من الملائم، وهو يسرد «حقائق الثورة»، أن يواصل الدفاع عن السادات دفاعاً مستميتاً في وجه الحقائق التي تضع بها كلامه ذاته:

«في يوم ١٢ أكتوبر / تشرين الأول، كانت هناك طائفة استطلاع أميركية من طراز معروف عسكرياً تتجسس على المواقع المصرية من بور سعيد إلى السويس، وتنتج جنوباً إلى البحر الأحمر ويشرقاً إلى الدلتا، ومن شمال الدلتا عادت إلى إسرائيل عبر البحر الأبيض، وكانت تلك الطائفة فوق مدى أي صواريخ ولا تصل إليها أي طائرة مصرية بسبب ارتفاعها وسرعتها.

«كشفت هذه الطائفة أوضاع القوات المصرية بالكامل: المطارات ووسائل الدفاع الجوي، وكشفت أيضاً الشيء الخطير الذي تسبب في الثغرة، وهو أن الفرقة المدرعة المصرية ٢١ كانت في منطقة الدفرسوار على الضفة الغربية للقناة وكانت تعبر (وأمر بالتحرك شرقاً) في يوم ١٢ أكتوبر / تشرين الأول إلى الضفة الشرقية لاستئناف الهجوم يوم ١٤ أكتوبر / تشرين الأول، وهو ما سمي بتطوير الهجوم لتخفيف الضغط على سوريا والوصول إلى شرق المضايق. ولم ينجح الهجوم المصري. فقد كانت إسرائيل واقفة في دفاع مستميت بأسلحة أميركية جديدة، وتمكنت من وقف الهجوم»^(٣١٣).

فلنسمع لما يقوله سعد الشاذلي:

«الجمعة ١٢ أكتوبر / تشرين الأول: كان أول ما واجهني هذا الصباح أن أحمد اسماعيل عاد إلى موضوع تطوير الهجوم، وقد أعطى الرغبة في ذلك التطوير سبباً هو تخفيف الضغط على سوريا. فعارضته من جديد، لأن الهجوم المراد القيام به لن ينجح ولن يؤدي إلى أي تخفيف ملموس للضغط على سوريا. ولذلك قلت له «داعم. أن العدو، بالرغم من كل ما كبدهنا إياه من خسائر، ما زالت لديه في مواجهتنا ثمانية ألوية مدرعة، وما زال بوسع سلاحه الجوي أن يوجه ضربة قاصمة إلى قواتنا البرية بمجرد أن تطل برؤوسها خارج نطاق مظلة صواريخ سام. ولدينا الدليل على ذلك. فليس لدينا من صواريخ سام ٦ ما يكفي لتوفير حماية متحركة لقواتنا في العراق، فالتقدم الذي نريده لن يؤدي إلا إلى تعمير قواتنا دون أي منفعة يقيم لها وزن بالنسبة لأخواننا السوريين». إلا أن الوزير (أحمد اسماعيل، وزير الحربية) عاد ظهراً، وقال لي «إن هذا قرار سياسي. يجب أن نطور هجومنا ابتداء من صباح الغد»^(٣١٤).

ونلاحظ هنا أن العدو لعب الورقة السورية، وبنفس الفعالية التي لعب تلك الورقة بها في استدراج مصر إلى شرك ١٩٦٧. ففي تلك المرة، حشدت إسرائيل قوات ضخمة على حدود سوريا وطلقت تهديدات ضد النظام السوري على السنة كبار المسؤولين الاسرائيليين، إلا أن الحشود الاسرائيلية الضخمة على الحدود السورية «ذابت فجأة» كما قالت الصحف المصرية ذاتها آنذ. بمجرد أن بدأ عبد الناصر يتورط جدياً في غمار العملية التي وصفها الفريق أول محمد فوزي بأنها عملية «قصد بها التهويش». فاسرائيل لم تكد تتأكد من أن المصريين قد استدرجوا إلى الشرك فعلاً، حتى بدأت قواتها على الحدود السورية «تذوب».

وفي حرب ١٩٧٣، إستخدم نفس الأسلوب في استدراج المصريين إلى شن الهجوم الخاسر الذي عارضه رئيس الأركان المصري والقادة الميدانيون معارضة بالغة الشدة لم تجد شيئاً في وجه «القرار السياسي» الذي اتخذه، بطبيعة نوع الحكم وبطبيعة النظام، فرد واحد، هو «السيد الرئيس».

«قد إجتمع للقيادات، فعرضت أنا وقائدا الجيشين الثاني والثالث إعتراضاتنا على الخطة، لكن وزير الحرية فرض سلطته ورفض الاصفاء لأي اعتراض مردداً «إن القرار قرار سياسي»، فلم يعد أمامنا إلا أن نطيع، وكان التنازل الوحيد الذي قدمه متأخر موعد بدء الهجوم من صباح اليوم التالي ١٢، إلى يوم ١٤ أكتوبر/ تشرين الأول.. وكانت النتيجة ما توقعناه: فقد بدأ الهجوم مع أول ضوء في الصباح الباكر من يوم ١٤، وبحلول ظهر ذلك اليوم، كان قد دحر، وأمرت قواتنا بالعودة إلى رؤوس جسرنا بعد أن خسرن ٢٥٠ دبابة، أي أكثر مما كنا قد خسرنه في الحرب كلها حتى ذلك الوقت، بينما لم تتجاوز خسائر العدو ٥٠ دبابة.. «والآن، بعد ست سنوات من هذه الأحداث، ما زلت عاجزاً عن اكتشاف السبب في شن ذلك الهجوم. لقد كان قرار شن الهجوم، بطبيعة الحال، قرار الرئيس السادات ولا أحد غيره. وقد ظل بعد ذلك يدعي أنه ما شئ ذلك الهجوم إلا ليخفف الضغط على الجبهة السورية. وهذا هراء فارغ».

«فمصر لم يكن يسمعا أن ترغب إسرائيل على تحويل مواردها من الجولان إلى سيناء إلا إذا شكلت القوات المصرية خطراً حقيقياً على أمن إسرائيل. ولم يكن لدى قواتنا في أي وقت مثل تلك القدرة. فقد كانت هناك مسافة أكثر من مائة ميل من الصحراء المكشوفة بين رؤوس جسرنا وحدود إسرائيل. وبفضل التفوق الجوي الاسرائيلي كانت تلك الأميال المائة غير قابلة للمعبر. ولقد كانت هذه النقطة جغرافية إلى الحد الذي جعلني أوضحها بمنتهى القوة في أول اجتماع لي بمجلس الدفاع العربي المشترك في نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧١، وكانت من الموضوع بحيث سلم بها المجلس. وهذا قيد خطير على القدرة المصرية، لكنه سيظل قائماً طالما ظلت سيناء محطّة أو منزوعة السلاح وظل الاسرائيليون متمتعين بالتفوق الجوي.

«ولكن، ألم يكن بيوسعنا، رغم ذلك، جعل إسرائيل تحوّل مدرعاتها من الجولان إلى سيناء؟ كلا. لأن إسرائيل، يالويتها المدرعة الثمان في سيناء كان لديها ما يكفيها لاحتواء أي هجوم مصري (كما ثبت من اندحار الهجوم الذي أمر به السادات).

«كما أن توقيت الهجوم ذاته لا يتفق والعدز الذي تطل به السادات. فبحلول ١٢ أكتوبر / تشرين الأول، كان الموقف على الجبهة السورية صائراً بالفعل إلى التوازن والاستقرار. فابتداء من ١١ أكتوبر / تشرين الأول، كانت فرقتان عراقيتان - إحداهما مدرعة والأخرى آلية - قد بدأتا تشاركان في المعركة، كما أن وصول لواء مدرع أردني، ما ليث أن تبعه لواء آخر فيما بعد، زيد السوريين بدعم إضافي.

«وإيا كانت الحال، فالسؤال في النهاية يظل: أن كان الفرض حقاً مساعدة السوريين لم لم نسحب الفرقتين المدرعتين الحادية والعشرين والرابعة إلى مواقعهما كاحتياطي على الضفة الغربية للقناة بمجرد أن فشل الهجوم؟

«لا مهرب من القول بأنه لا بد وأن هناك تفسيراً آخر للقرار الذي اتخذه الرئيس السادات. وعلم ذلك عند السادات وحده»^(١٣).

والتفسير كان ينبغي أن يكون واضحاً للفريق الشاذلي. فهو الذي اكتوى بنار ذلك «القرار السياسي» المدمر، وهو الذي كانت خطط الموضوعه سلفاً كقيلة بأحباط النتائج «السياسية» التي ترتبت على تنفيذه، وهي النتائج التي عني السادات بالألا يبيدها فامتنع عن تنفيذ خطة تدمير الجيب الاسرائيلي بحجة أن كيسنجر هدده بأن «أمريكا» ستضرب مصر إذا ما جرّئت مصر على تدمير ذلك الجيب «الذي كان هناك إجماع على استطاعة القوات المصرية أن تدمره» كما قال محمود رياض.

وبقدر كبير من الولاء (للزعيم، لا لـ «الوطن المدي») أخذ موسى صبري، الصحفي المصري، على عاتقه الدفاع عن السادات وتنقيته سمعته من وصمة ذلك النقب الذي أحدث له أبريل شارون في قلب مصر

حتى تعود مهزومة وتخضع. وابتداءً، ألقى موسى صبري بالتبعة على «القائد المحلي الذي أبلغ القيادة العامة بأن الدبابات التي قامت بالاختراق ٧ فقط وأنها في حالة إغارة وأن الأمر ليس عبوراً (إختراقاً) وقال أنه سيتعامل معها ويدمرها» ويقول «ومن هنا بدأ الخطأ»^(٣٣٦).

فبإستماتة غريبة، حاول موسى صبري أن ينفي التهمة عن السادات، وذهب في ذلك إلى حد قلب الحقائق، فقال انه «كان من رأى سعد الشاذلي وجوب سحب جزء من قوات الضفة الشرقية لتعود إلى الضفة الغربية للاشتراك في تدمير (القوات الاسرائيلية) بالثغرة «أي بعد الواقعة، بدلاً من أن يشير إلى ان الشاذلي كان قد أصطدم بعنف مع أحمد إسماعيل كيما يعيد الفرقتين المدرعتين إلى غرب القناة قبل ان يبدأ الاختراق الاسرائيلي، ولم يخطر له أن يتساءل، ما دام هجوم ١٤ أكتوبر / تشرين الأول قد احبط، فيم كان إبقاء الفرقتين شرق القناة بدلاً من إعادتهما إلى الخط الثاني غرب القناة. وفي معرض الدفاع عن السادات، عمد موسى صبري إلى تصوير خلاف الشاذلي مع «قرار السادات السياسي» ومع الخطة التي وضعها أحمد إسماعيل على أساسه وانتهت بتمكين العدو من القيام باختراقه كما لو كان خلافاً بين ضابطين هما أحمد إسماعيل وسعد الشاذلي قال أن «الخلاف بينهما قديم وبدأ في الكونفوس»^(٣٣٧) وقال أن «أحمد إسماعيل أوغر صدر السادات على سعد الشاذلي بسبب كراهية أحمد إسماعيل للشاذلي»^(٣٣٨). وفي النهاية، يقول:

خلاصة الموقف: ان تطوير الهجوم كان ضرورة متفقاً عليها. إن مسؤولية الفشل في مقاومة الثغرة تبدأ من المعلومات غير الدقيقة التي أرسلها القائد المحلي. ان رأى الشاذلي بالانسحاب إلى الغرب (رغم أن الشاذلي لم يطلب انسحاباً إلى الغرب، بل طلب من قبل الاختراق بتقوية دفاعات المؤخرة على الضفة الغربية للقناة بإعادة فرقتي المدرعات اللتين سحبتا من الخط الثاني للاشتراك في «التطوير» إلى الخط الثاني، ولما فشل هجوم السادات المطور لم تعد الفرقتان إلى ذلك الخط) كان من الممكن أن يسبب كارثة انهيار في معنويات القوات المصرية التي انسحبت مرتين قبل ذلك، في ١٩٥٦ وفي ١٩٦٧.

ولانقاذ ذلك كله كان القرار الشجاع من أنور السادات بوقف إطلاق النار عالياً. وتم وقف إطلاق النار الفعلي في ٢٦ أكتوبر / تشرين الأول كما ذكرت. وبدأت مباحثات الكيلو ١٠١ باتصال مباشر بين القاهرة وواشنطن.. إلى آخر ما جرى وحضر كيسنجر إلى مصر وبدأت العلاقات تسوء بين مصر والاتحاد السوفياتي»^(٣٣٩).

فلندع موسى صبري وولائه الشائنة لزعيمه الذي أعطاه مكانة هيكل في النظام، ولنلق بسمعنا إلى هذا الكلام الذي ورد في بحث ادجار او بالانس في «الندوة الدولية لحرب أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٣» «التي عقدت بالقاهرة في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٥ :

«في يوم ١١ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٣، إطمأن الاسرائيليون إلى استقرار وضعهم على الجبهة السورية، فأعطوا الأولوية للنشاط الجوي على جبهة قناة السويس وبدأوا يحركون قواتهم ودباباتهم وعشاهم الحربي صوب الجنوب (صوب الجبهة المصرية، مما يلغي حاجة تطوير الهجوم يوم ١٤/١٠ لتخفيف الضغط على الجبهة السورية)، وهناك إنتظروا بضعة أيام كانوا خلالها يراقبون المصريين وهم ينقلون مدرعاتهم، ومن بينها جزء من احتياطتهم الاستراتيجي (الفرقتين المدرعتين اللتين اعترضن الشاذلي على نقلهما ومطلب بالاحاح بإعادتهما إلى غرب القناة) إلى الضفة الشرقية. وبعد ان انتهت معركة الدبابات التي دارت يوم ١٤/١٠ والتي يقول الاسرائيليون انهم انتصروا فيها، إنتهت حساباتهم إلى ان المصريين لا يبنون القيام بأي تحرك آخر شرقاً. وهذا الجسر الجوي الأمريكي يوم ١٤/١٠، ونقل إلى إسرائيل كميات هائلة من العتاد العسكري، وفي اليوم السابق ١٣/١٠ كان الاسرائيليون قد تلقوا التقارير والبصير التي جمعتها طائرتا التجسس الأمريكيتان بلاك بير واس آر - ٧، اللتان حلقتا فوق منطقة القناة، وبينت تلك التقارير والصور وجود منطقة بامتداد حوالي أربعين كيلومتراً كادت تكون خالية تماماً من القوات بالاضفة الغربية للقناة على جنبيها الدفوسوار تقابلها على الضفة الشرقية منطقة مماثلة (أي تكاد تكون خالية تماماً من القوات والمدرعات) وإن كلت أضيق منها اتساعاً. وبفضل هذه الأوضاع وبفضل المعلومات التي توافرت للإسرائيليين عنها، كتف الأركان العامة الاسرائيلية عن معارضتها لعملية «الغزالة» (التي كانت موضوعة معدة) وأصدرت أوامرها إلى الجنرال شارون وفرقة من الاحتياط المسماة بـ «مجموعة العمليات ٤٥» يوم ١٥/١٠، وكانت مرابطة في «الطاسية» بالويثا المدرعة الثلاثة ولواحيها المظليين، بفتح الطريق الترابي الممتد من الطاسية إلى الدفوسوار، وإبقائه متفجراً، ثم الاستيلاء على مساحة من الأرض على الضفة الشرقية للقناة عرضها أربعة كيلومترات، وعبور القناة، والاستيلاء على مساحة مماثلة تتخذ كراس جسر

على الضفة الغربية للقناة، حتى يتسنى للفرقة أخرى، مجموعة العمليات ١٣١، بقيادة الجنرال أدان أن تواصل التقدم منه.

وفي الساعة ١٠٠ من يوم ١٠/١٦، بدأ رجال شارون يعبرون القناة في زوارق من المطاط، وسرعان ما أصبح لهم على الضفة الغربية للقناة ما يقرب من مسانتي جندي وست عربيات مصفحة. وفي الساعة ١٠٠، بدأت تصل دبابت اللواء الثالث. وفي الساعة ٧٣٠، كانت معظم دبابات اللواء قد نقلت بالمعديات عبر القناة، وبذلك وصل عدد الدبابات على الضفة الغربية للقناة إلى ٢٠ دبابة. وكان وصول الإسرائيليين إلى الضفة الغربية للقناة بدون مقاومة، لكن المصريين أطلقوا عليهم بعد وصولهم ثيران المدفعية، ولذلك ابتعدوا عن القناة واتجهوا إلى المناطق الريفية المجاورة حيث اختبأوا بين الأشجار وفي الحقول فلم تكشفهم طائرات الاستطلاع المصرية التي حلقت فوق المنطقة في وقت لاحق من نفس اليوم. ويقول الجنرال شارون، الذي سقط من رجليه ٢٠٠ أثناء نزولهم إلى شاطئ الضفة الغربية للقناة (بشران المدفعية المصرية) أنه دمر أربعة مواقع صواريخ سام ففتح بذلك ثغرة في شبكة الدفاع الجوي المصري لتدخل منها الطائرات الإسرائيلية..

وقد ظن المصريون أن عملية العبور الإسرائيلي ليست إلا غارة فدائية وبساطوا في نقل أخبارها إلى القيادة العامة، حتى أن الرئيس السادات لم يكن لديه علم بها وهو يلقي خطابه في مجلس الشعب يوم ١٠/١٦. وقد تعدت جولا مائير رئيسة وزراء إسرائيل، تأجيل خطابه في الكنيست إلى الساعة ١٦٠٠، وهو الموعد الذي كان مخصصاً لنزول القوات الإسرائيلية على الضفة الغربية للقناة، وعندما بلغ الخبر المثير على إسماعيل في النهاية قال إن التقرير الذي بلغه تحدث عن تسلسل ٣ دبابات إسرائيلية، وقد قال لي فيما بعد أنه أمر وقتها بأن تتعامل مع الدبابات الثلاث كتيبة من الصاعقة. ولم يزعج الرئيس السادات عند سماعه لهذا الخبر لأنه ظن أن ادعاء جولدا مائير كان حيل من حيلة الحرب النفسية الهدف منها جعله يفتد رباطة جأشه (!) .. ولم يتنبه المصريون إلى خطورة الموقف إلا في ١٠/١٨ بعد أن كانت أعداد كبيرة من الطائرات الإسرائيلية قد بدأت تصف القوات البرية المصرية متسللة عبر الثغرة التي أحدثت في شبكة الدفاع الجوي المصري (ويعد أن كانت قوات شارون قد أخذت تصب ثيرانها على مؤخرة القوات المصرية، عبر القناة، من الضفة الغربية، على الضفة الشرقية؛ وبعد أن تمكن الإسرائيليين من تجميع جسر زنته خضمانه طن وجره بعشر دبابات مسافة ٢٠ كيلومتراً تقدمتها لتعبيد الطريق أمامها ست بولدوزرات، وإقامته على مياه القناة لتستدق الدبابات الإسرائيلية عبره). وأخذ المصريون يقصفون بشران المدفعية وأمس الجسر الإسرائيلي (الذي أقيم في مخبرتهم) والذي كان أخذ في الاتساع والترسخ طوال الأيام الثلاثة أو الأربعة التالية حتى وصل إلى حوالي ٢٥ كيلومتراً عرضاً و١٨ كيلومتراً عمقاً. وفي يوم ١٠/١٩، أدى إحدى الإسرائيليين على الضفة الغربية للقناة أربعة ألوية مدرعة ولواشين مظليين. وقد تعرضت هذه الألوية للقصف من جانب المصريين، كما أن الطائرات المصرية دخلت مسرح المعركة (أخيراً) وقامت في ذلك اليوم والأيام التالية بأكثر من ثلاثة آلاف طلعة ضد الثغرة.

وفي ليلة ١٠/٢١، سحب المشير إسماعيل بعض عناصر شبكة الدفاع الجوي من منطقة الضفة القناة. وعلى الضفة الغربية للقناة كان قد أصبح هناك افتقار للسيطرة والقيادة، وببدو أن المستويات العليا من القيادة المصرية أصيبت بحالة شلل. وسحب معظم القوات المصرية إلى أرض مرتفعة تبعد عن (غرب) القناة مسافة تتراوح بين ٣٠٠٠ و٤٠٠٠ متراً، وراح المصريون يراقبون الإسرائيليين دون أن يطلقوا النار عليهم. وفي ذلك الوقت كان قد بات لدى الإسرائيليين على الضفة الغربية للقناة ما يقرب من ١٢ لواء، سبعة منها مدرعة، وأربعة ميكانيكية، ولواء من المظليين، بالإضافة إلى أكثر من ٣٥٠ دبابة، وكثير من المدافع والمركبات. وفي مطلع يوم ١٠/٢٢، صدر قرار من مجلس الأمن دعا إلى وقف إطلاق النار خلال ١٢ ساعة من صدوره، لكن الإسرائيليين تجاهلوه^(٣٣٣).

ويعيننا من البحث أساساً:

- ١ - في ١٠/١٦ كان الإسرائيليون قد بدأوا يتحولون بنشاطهم الجوي وحركة قواتهم ودباباتهم وعتادهم الحربي جنوباً، صوب الجبهة المصرية.
- وقد ذكر سعد الشاذلي أن الوضع على الجبهة السورية كان قد بدأ يستقر من ١٠/١٢.
- ٢ - تركز الإسرائيليون في مواجهة المصريين، وأخذوا يراقبون عملية نقل مدرعات الاحتياطي الاستراتيجي، من الضفة الغربية إلى الشرقية.
- ٣ - بدأ الجسر الجوي الأمريكي يوم ١٠/١٤، وهو اليوم الذي شن فيه السادات هجومه المطور بحجة تخفيف الضغط عن الجبهة السورية.
- ٤ - نتيجة لنقل الاحتياطي الاستراتيجي من الضفة الغربية للقناة إلى ضفتها الشرقية، خلق السادات أمام الإسرائيليين منطقة مجردة من الدفاعات، وبخاصة المدرعات، بامتداد ٤٠ كيلومتراً تقريباً على الضفة

الغربية. والغريب أن منطقة مماثلة، مجردة من الدفاعات، وجدت على الضفة الشرقية التي كانت كثافة القوات المصرية عليها كبيرة. وفي وجود ذلك الفراغ المواتي للغاية، أمرت القيادة الاسرائيلية بالقيام بعملية الاختراق. وبدأ العبور المضاد من الساعة ١٠٠ يوم ١٦/١٠.

٥ - ووصلت القوات الاسرائيلية إلى الضفة الغربية بلا أي مقاومة، فلم يبدأ التعامل معها بالنيران (نيران المدفعية، لا الطيران) إلا بعد نزولها الضفة الغربية للقناة بدباباتها في الساعة ٧٣٠، أي بعد وقت طويل بما فيه الكفاية بعد بدء العبور.

٦ - بدأ المصريون كما لو كانوا قد باتوا منومين منذ بداية العملية. ورغم أن العملية كانت عبر القوات المصرية وعبر القناة وفي أرض الضفة الغربية، ظل كل علم الزعامة المصرية بها أنها عملية كوماندوز صغيرة (٣ دبابات حسب ما قال أحمد إسماعيل لكاتب البحث، ٧ دبابات حسب ما سجله موسى صبري) بل ويبدو أن السادات لم يعلم بها إلا من خطبة جولدًا مائير في الكنيست، فاعتقد أنها عملية «تهويش» وحرب نفسية.

٧ - لم يتنبه المصريون إلى خطورة الموقف إلا في ١٨/١٠ بعد أن تكثفت غارات الطائرات الاسرائيلية عبر الثغرة التي أحدثتها قوات شارون في الدفاعات الجوية المصرية يوم ١٦/١٠.

٨ - وفي مواجهة ذلك التكتيف للغارات الاسرائيلية سحب عناصر من شبكة الدفاع الجوي من الضفة القناة وبدأ كما لو كانت القيادة المصرية قد أصيبت بالشلل.

٩ - سحبت القيادة المصرية معظم قواتها بعيداً عن الضفة الغربية للقناة، وراح المصريون يراقبون الاسرائيليين دون أن يطلقوا النار عليهم.

١٠ - أعلن السادات قبول وقف إطلاق النار، «لانقاذ الموقف»، على حد تعبير موسى صبري، وأصدر مجلس الأمن قراراً طالب فيه بوقف الاطلاق، لكن إسرائيل تجاهلته (فلم تنفذه إلا في ٢٤/١٠، بعد أن كان قد اكتمل تطويقها للجيش الثالث، وترسخ الجيب الاسرائيلي، وكان قبولها له بناء على ضغط أميركي اثر ما اعتبر كانذار سوفياتي بالتدخل عسكرياً).

وانتهت حرب ١٩٧٣ إلى ما جعل في مكتة السادات أن يتجه بقوة وصراحة ووضوح إلى «الحل الأميركي» باعتبار أن «٩٩٪ من أوراق اللعبة في يد أمريكا».

ولم يكن من الممكن بعد أن قام «صانع الاستراتيجية» أنور السادات بتحريك الأمور بجرأة وإقتدار ورباطة جأش إلى الموقع الذي أراد أن تنتهي إليه عملية التحريك، أن ينصاع لرغبة العسكريين المصريين، الذين وضعوا خطة كاملة صدق لهم عليها في ٢٤/١٢، ثم وضعها في جيبه، فينسف الصرح الذي كان قد بناه ليقف فوقه وينادي بـ «السلام»، بتضفية الجيب الاسرائيلي.

ولقد يبدو هذا غريباً. لكن الغرابة تزول متى وضعنا نصب أعيننا أن السادات كان قد قرر من وقت طويل أن يكون «السلام» الذي يجر مصر إليه هو السلام الذي تقبله الولايات المتحدة وبالتالي ترضى به إسرائيل. وكانت ضمانته الوحيدة لتحقيق ذلك أن يجر مصر إليه من مركز ضعف كامل، بافقادها دعم الاتحاد السوفياتي، ويترك الجيب الاسرائيلي في لحمها الحي، ويترك جيشها الثالث محاصراً جاثماً ذليلاً، وحتى «سلاح النفط» الذي دعم به العرب مصر، جرد السادات مصر منه بأن أعلن في ١٧ يناير / كانون

الثاني ١٩٧٤ أنه «وعد هنري كيسنجر فيما يتعلق بمشكلة النفط العربية، بمعاملة الولايات المتحدة معاملة الدول الأوروبية، أي إعادة ضخ النفط العربي إليها بمجرد إتمام تنفيذ فض الاشتباك على الجبهة المصرية. وكان امتناع الدول العربية عن تزويد الولايات المتحدة بالنفط يتجاوز في تأثيره مجرد الناحية

المادية، إذ باتت الولايات المتحدة - بذلك القرار العربي - دولة معادية للعالم العربي مما كان يعرض مصالحها بشكل عام للخطر. وبناء على وعد السادات لكيسنجر، تسرع الرئيس الأميركي ريتشارد

نيكسون، فأعلن في خطابه يوم ٢١/١/١٩٧٤، عن أن هناك إمكانية لاستئناف ضخ النفط العربي إلى الولايات المتحدة، هو ما لم يحدث، وكان السبب في عدم حدوثه أن الملك فيصل، بعد لقائه مع الرئيس

السوري حافظ الأسد في الرياض، إقترح بضرورة وأهمية إستمرار الحظر النفطي العربي إلى أن تقوم إسرائيل بانسحاب معازل على الجبهة السورية، وبالتالي سارعت الكويت، ودولة الامارات، والدول العربية

الأخرى المنتجة للنقط إلى تأييد الموقف السوري. وكان رد كيسنجر على ذلك الموقف العربي الحازم توجيه تهديد أميركي في ١٩٧٤/٢/٦ إلى الدول العربية، مشيداً بدور الولايات المتحدة في تحقيق اتفاق قض الاشتباك على الجبهة المصرية، وأضاف بأنه إقنتع، بناء على ما قيل له (من السادات) بأنه إذا ما تحققت تلك الخطوات فإن المقاطعة النفطية العربية ستلغى، وأضاف قائلاً إن استمرار العرب في الضغط سلاح النفط لن يكون له إلا تفسير واحد وهو أنه عملية ابتزاز، مما سيؤثر على تكيف السياسة الأمريكية^(١١١). ولقد يبدو من الغريب أن يتخذ السادات عن سوريا في عملية مساومات السلم، مما اضطر الرئيس السوري للجوء إلى دول النفط، في حين تعلل السادات - ضد المشورة القوية من قواده الميدانيين ورئيس أركان حربه - برغبته الحارة في «تخفيف الضغط (الذي لم يكن موجوداً) على الشقيقة سوريا كيما يجرّد الضفة الغربية للقناة من دفاعاتها، بحجة «تطوير الهجوم»، فكانت النتيجة الوحيدة لشهادته تجاه الشقيقة سوريا، أو أن لم تأخذ بكلمة الشهامة، عبقرية العسكرية في تحريك الجيوش وموازنة الجبهات، أن انفتحت وظلت مفتوحة أمام طلعات الاستطلاع الأميركية ومهارات محلي نتائج الاستطلاع الاسرائيليين مساحة منزوعة السلاح على الضفة الغربية في مؤخرة القوات المصرية التي عبرت إلى سيناء، ومساحة مثلها منزوعة السلاح على الضفة المقابلة إستمت السادات في إبقائهما كذلك، كأنما انتظاراً لغد «الغزالة» الاسرائيلية التي وثبت إلى ذلك الفراغ وبقرونها الأميركية الميعة أحدثت الثقب في قلب مصر.

غير أن أي فعل أو إجراء أو تصرف للرئيس المؤمن محمد أنور السادات لا ينبغي أن يثير استغراب أحد، وإلا فلم تظن أن كل تلك الصحف والمجلات والكتب والأذاعات والأفلام قد جعلت منه نجماً عالمياً ورجل دولة عظيماً؟

(٢/٥) - إستدراج مصر إلى المصيدة

في ختام كتابه الفاجع ذي العنوان الخاطيء، «السلام الضائع»، أورد محمد إبراهيم كامل آخر حديث دار بينه وبين السادات قبيل التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد. يقول كامل أنه قال للسادات أن الاتفاقيات، وفقاً للمشروع الأميركي لن تؤدي إلى «الحل الشامل»، بل إلى صلح منفرد بين مصر وإسرائيل «بينما تظل الضفة الغربية وغزة والجولان تحت السيطرة والاحتلال الاسرائيلي، وأن ذلك سيؤدي إلى عواقب وخيمة أخطرها عزل مصر، وانعزالها عن العالم العربي، وأن ذلك سيؤدي بدوره إلى إطلاق يد إسرائيل في المنطقة... وأنه بدلاً من محاولة التظاهر بحل النزاع العربي الاسرائيلي حلاً شاملاً عادلاً دائماً ليس في حقيقته إلا تزويد إسرائيل بسند مزيف خادع يمكنها من اغتيال الضفة الغربية وغزة والقضاء على القضية الفلسطينية تحت ستار حل تلك القضية حلاً كريماً عادلاً، يحسن بمصر أن تمتنع عن التوقيع وتعود إلى العرب وتعمل معهم من خلال جبهة واحدة لا يكون هدفها الحرب هذه المرة بل الحل السلمي.

ويضيف وزير الخارجية السابق أنه قال للسادات «أما إذا كنت تقدر أن ظروفنا، (نحن المصريين)، تحتم علينا التوصل إلى حل مرحلي فوري مع إسرائيل، فلماذا لا تعلن ذلك صراحة، ويوسع أن تصدر بياناً تقول فيه إن مصر وقد تحملت الشطر الأعظم من التضحيات البشرية والمالية والاقتصادية، من جراء تصديدها للعدوان الاسرائيلي على الدول العربية في أربع حروب، قد استنفدت كل إمكانياتها وطاقاتها وجهودها، وأن ظروفها الاقتصادية والاجتماعية قد تدهورت إلى أوضاع لا تستطيع معها المضي في حالة اللاسلم واللاحرب، ولذا فإنها قررت إبرام اتفاق مرحلي مع إسرائيل تنهي بمقتضاه حالة الحرب مع إسرائيل، وأنها ستواصل (في الوقت نفسه) مع بقية الدول العربية والمجتمع الدولي مساعيها السلمية لتحقيق إنسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة وإقامة السلام العادل الشامل في المنطقة.

وطبقاً لما يقوله محمد إبراهيم كامل، قاطعه السادات قائلاً: ماذا جرى لك؟ أتريد أن أتعرض لشماتة الاتحاد السوفياتي وحافظ الأسد ومعمر القذافي (وادعهم) يقولون إن ما ادعوه على مبادرتي منذ البداية من أنها سعي إلى الحل المنفرد كان صحيحاً؟ ويقول أنه رد على السادات بقوله:

إنك إذا وقعت على اتفاقية على أساس المشروع الأمريكي فستكون حلاً منفرداً بكل المعايير ولن تنجح في خداع أحد فتقهمه غير ذلك، وأفضل لنا واشرف أن نقول ذلك صراحة بدلاً من أن نتستر وراء مسرحية «الحكم الذاتي» كما وردت في المشروع. وإذا فشل في إقناع سيادة الرئيس براهيم، استقال^(٣٣). والطريف أن الوزير السابق عني بأن يؤكد بأنه بعد أن فعل ذلك، ذهب إلى فندقه فأخذ حماماً ساخناً. وكما هو واضح من كلام محمد إبراهيم كامل، كان الخلاف بينه وبين السادات حول الأسلوب، حول النهج، ولم يكن خلافاً على الأساس. فالأساس، فيما يخصه وفيما كان يخص السادات وكثيرين غيره ظل «التوصل إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها منذ ١٩٦٧ وإقامة «السلام العادل الشامل» في المنطقة». وحتى عندما تحدث عن استعادة التضامن العربي تحدث عن ذلك في سياق «جبهة واحدة ليس هدفها الحرب بل الحل السلمي».

وواضح من الكلام الذي يقول محمد إبراهيم كامل أن السادات رد به على مناقشته للموقف إن المسألة، فيما يخص السادات، كانت أهم وأخطر بكثير من سلام أو حرب أو عرب أو قضية فلسطينية أو مصريين. كانت مسألة كرامة وماء وجه وعدم إعطاء الفرصة للاتحاد السوفياتي وحافظ الأسد ومعمر القذافي للشتمات وكثرة القيل والقال. وبطبيعة الحال، تستحق الأمم التي تقبل أن تصبح رعية مطيعة لحاكم فرد أن تحتفل بمصالحها بل متطلبات بقائها مثل ذلك الاختزال القميء الزري المغشّي. وواضح من كلام الوزير ورئيسه أن التفكير في «الصراع» كله ظل دائراً في سياق التصور الذي دخل به النظام المصري ساحة ذلك الصراع من مبدأ الأمر تحقيقاً لمصالحه ومصالح زعيمه، وهو التصور الذي انبنى على أن مصر لم تشبك في ذلك الصراع دفاعاً عن بقائها هي، بل دفاعاً عن الفلسطينيين والدول العربية الأخرى.

ولقد كان تصور إمكان إخراج مصر من ساحة الصراع لتتجو بنفسها وتحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية التي تفاقمت بفضل النهب الداخلي المنظم لا تحت تأثير كلفة الحروب الخائبة وهداها، تصوراً لا سبيل إلى الأخذ به إلا على أساس التصور الأول القائل بأن مصر دخلت في الصراع لا لتدافع عن بقائها بل لتدافع عن مصالح الغير. فمن الواضح أنه إن كان أحد في النظام المصري قد فطن وسمع للشعب المصري بأن يظن إلى أن صراع مصر كان أساساً للدفاع عن بقائها، وإن الاشتراك مع الدول العربية الأخرى في الدفاع عن بقائها كان هو أيضاً دفاعاً عن بقاء مصر، لما كان قد أمكن للسادات أو لأي ديماجوج آخر أن يدعي أن مصر يوسعها الخروج من ساحة الصراع لتتجو وتحقق مصالحها. وبالمقابل لذلك التشوش في الرؤية، كان هناك - على الجانب المقابل - عامل آخر لم يقل أهمية عن التفوق العسكري، وهو وجود خطة إسرائيلية واضحة المعالم وضعتها المؤسسة الصهيونية، وكان السعي لتحقيق التفوق العسكري وسيلة لوضع ذلك المخطط موضع التنفيذ، وقد تحققت المرحلة الأولى من المخطط حينما قامت دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، وتحققت المرحلة الثانية عام ١٩٦٧ باحتلال أراضي فلسطين كلها وتجاوزها باحتلال سيناء والجلولان^(٣٤).

ومن غير المعقول أو المقبول منطقياً أن يتصور المرء أن النظم الحاكمة في البلدان العربية تجهل هذه الحقائق الأولية. وإن كان القادة العرب قد جهلوا شيئاً من ذلك، فقد ذكرهم الملك حسين عاهل الأردن به في الكلمة التي القاها بمؤتمر القمة العربي ببغداد بعد إعلان التوصل إلى اتفاقيات كامب ديفيد. وفي تلك الكلمة، تحدث الملك حسين عن «محاولة لإنهاء وجود الأمة العربية كوحدة حضارية»، ونبه الأذهان صراحة إلى أن الخطر الأكبر على بقاء الأمة العربية يظل الخطر المباشر الذي تمثلته «الصهيونية التوسعية الزاحفة بعدوانها إلى قلب الوطن العربي مرحلة إثر مرحلة تتبلغ في كل مرحلة منها جزءاً جديداً من الأرض العربية وتأخذ في هضمه وتشريد (أو تصفية) أهله، وتتنتقل من هدف إلى هدف بتخطيط وفعالية» وأشار إلى أن ذلك العدوان التوسعي بدأ باقتراس الأرض الفلسطينية وشرد من شر من شعبها العربي، (واستعبد) من لم يشركه (حتى الآن) تحت احتلاله، ثم امتد إلى أجزاء أخرى من الأرض العربية المحيطة بفلسطين، وقال العاهل الأردني أنه «هبات واضحاً، خاصة بعد احتلال إسرائيل لجنوب لبنان، أن يوسع إسرائيل أن تقوم في أي وقت تختاره بعدوان (توسعي) جديد على أي أرض عربية من أراضي دول

المواجهة أو المناطق القريبة أو أي بقعة عربية»^(٣٣٨).

وليس هناك ما هو أوضح من ذلك.

فما هو «السلام» الذي يمكن التوصل إليه مع ذلك المشروع التوسعي السائر في طريقه مرحلة إثر مرحلة بتخطيط وتصميم وفعالية ودعم كامل بالغ القوة من جانب الولايات المتحدة؟

قال السادات أن ٩٠ أو ٩٩ في المائة من أوراق العملية في يد الولايات المتحدة. وهذا صحيح. لأن تلك القوة الأعظم هي القائمة - لا الشريكة أو المساعدة أو المتواطئة أو المتعاطفة - بل القائمة بتنفيذ المشروع كجزء من اندفاعها الذي لا يقف في وجهه شيء إلى جعل كوكب الأرض امبراطورية لها.

وبالإضافة إلى البعد الجيوبوليطيقي في المشروع الصهيوني الذي تنفذه الولايات المتحدة في المنطقة العربية منذ اتخذ قرار «تقسيم» فلسطين سنة ١٩٤٧، يظل هناك البعد الأخطر والأهم الذي لا يبدو أن أحداً قد عني بإمعان النظر فيه وإمعان الفكر في مترتيباته، وهو أن الولايات المتحدة كدولة لها توجهات امبراطورية توسعية تشمل الكوكب كله، أما الأمة الأميركية فلها، بجانب تلك التوجهات التي لدولتها، رؤيتها التاريخية لنفسها وتصورها الديني للعالم. ومنذ البداية، ارتبط نشوء الأمة الأميركية برؤى أنبياء ومخططات كهنة «العهد القديم»، ووصل ذلك الارتباط إلى حد أن «الآباء المؤسسين» عندما فكروا في تصميم رمز للأمة الأميركية أتجه تفكيرهم أولاً، وقبل اختيار أي رمز آخر، إلى راية كان من المفروض أن تمثل موسى وهو يقود «الشعب» خارجاً من أسر المصريين صوب «الأرض الموعودة». وكان ذلك الاختيار منطقياً، ولم يثن «الآباء المؤسسين»، عنه ويجعلهم يختارون رمز النسر بدلاً من رمز موسى خارجاً إلى أرض الميعاد إلا البراجماتيكية التي لازمت العقل الأميركي منذ البداية والتي دعت إلى الابتعاد عن اختيار رموز (تقضي إلى منازعات خطيرة ولا داعي لها بين مجموعات سكانية انتمت إلى طوائف دينية متباينة المنطلقات وإن اجتمعت كلها تحت مسمى واحد صار - في عصرنا - «الديانة اليهودية المسيحية» (Judeo - Christian Religion) وهو ما يروج له السياسة والدعاة الصهيونيون الآن بقوة والجاح.

وقد كان اختيار رمز موسى خارجاً بـ «بني إسرائيل» إلى «أرض الميعاد» منطقياً ومطابقاً كرمز يعبر عن هوية الأمة الأميركية لأن الأميركيين، وبخاصة العناصر التطهرية ذات الأصول الانجلو ساكسونية الغالبة في بنية أممتهم، رأوا أنفسهم، في سياق ثوراتي خالص، كما قال كاتبهم الأشهر هيرمان ملفيل (١٨١٩ - ١٨٩١) «إسرائيل هذا الزمان، وشعب الله المختار الجديد، شعبه الأخص الذي حملته بمسؤولية خلاص العالم»، واعتبروا إقامتهم لمستوطنتهم الأولى، «نيو انجلند» على أرض القارة الشمالية، كما قال حكمهم وقائدهم جون وينتروب (١٥٨٨ - ١٦٤٩) في سنة ١٦٢٠ تنفيذاً «لعهد دخلنا فيه مع الله للقيام ببناء مدينته (صهيون - أورشليم الجديدة) على هذه الأرض، وأعطانا الله حرية وضع بنود ذلك التعاقد معه، وأسيغ علينا نعمته وبركته»، واعتبروا قيام دولتهم، الولايات المتحدة، كما قال جون آدمز، أحد واضعي إعلان الاستقلال ورئيس الولايات المتحدة من ١٧٩٧ إلى ١٨٠١، «تحقيقاً لغاية إلهية». ولم يقف ذلك التداخل للرؤية التوراتية والرؤية الشاملة للشعب الأميركي لنفسه ولدولته عند أولئك الكتاب والحكماء والرؤساء القدامى، بل امتد بقوة إلى قلب القرن العشرين. فهاري ترومان، رئيس الولايات المتحدة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٣، وصاحب قرار القاء أول قنبلتين ذريتين في التاريخ على هدفين مدنيين، أعلن دائماً أن التوراة تضمنت «الركائز الجوهرية» للدستور الأميركي، وجون كندي، الذي حكم الولايات المتحدة من ١٩٦١ إلى أن اغتيل في ١٩٦٣، أعلن أن «يهوه (إله إسرائيل) هو الذي يحرس الولايات المتحدة ويمنحها قوتها التي لا تقهر».

والسؤال الذي كان ينبغي للسادات أن يطرحه على نفسه، كما ينبغي لكل من يأمل في أن «تحل أميركا الصراع» دون أن يتوقف ليفكر في أن منشأ الصراع هو تحديداً المشروع الصهيوني الذي أخذت الولايات المتحدة على عاتقها تنفيذه في المنطقة العربية، هو: مع التسليم بأن ٩٠ أو ٩٩ في المائة من أوراق اللعبة في الصراع «أمريكا»، ما الذي يمكن أن يبير للسادات أو لأي رجل دولة عربي يتطلع إلى «حل أميركي» للصراع أن يتصور أن «أمريكا» على استعداد لتضييع أوراق اللعب الراجعة (the winning hand) هذه من يدها لتحل للسادات أو لغيره مشكلته مع إسرائيل وهي المشكلة التي نشأت وستستمر إلى أن ينفذ المشروع

الصهيوني بأكمله، نتيجة لقيام الولايات المتحدة بتنفيذ ذلك المشروع؟.

ولقد كانت مشكلة السادات، الذي لا خلاف على أنه فوق كونه ديكتاتوراً وخليفة ديكتاتور، كان رجلاً شبه أمي - بمعايير ما ينبغي أن يتوافر لمن يتصدى لمهمة الحكم من معرفة وما ينبغي أن يوفره لنفسه من مشورة متخصصة - تصور أن نيكسون وفورد وكارتر وكل أولئك الناس الذين قال أنه «زهقت روحه من طول ما اشتغل معلماً لهم، كانوا، بحكم كونهم رؤساء مثله، الحاكمين بأمرهم في «أميركا»، يقولون للشيء كمن فيكون، وما دامت «أميركا» معسكة في يدها بأوراق اللعبة، فلا بد أن تلك الأوراق كانت، في زمن نيكسون، في يد نيكسون، وفي عهد فورد، في يد فورد، وفي كامب ديفيد، في يد كارتر، وفاته تماماً أن كارتر وفانس وكل «أميركا» يا سبحان الله كانت في يد مناحم بيجين.

ولهذا بوغت السادات عندما وجد أن صديقه كارتر لم يستطع أن يقوم بأي عمل جدي في مواجهة «التعنّت الإسرائيلي»، وفي النهاية، اضطر كارتر أن ينفجر في السادات صائحاً عندما تعثر عند الصياغة الغامضة التي فرضتها إسرائيل على عبارة «تقرير المصير» أن المشاكسة في هذه النقطة ستفقد كرسى الرئاسة، أو كما أورد القول محمد كامل إبراهيم (It would cost me my chair) وعندها انفجر وزير الخارجية المصري، حسب قوله، قائلاً بصوت عالٍ منفعل: «أهذا هو رئيس أقوى دولة في العالم؟ أهذا هو القديس الذي كان يدّعي أن الدفاع عن حقوق الإنسان والمبادئ والقيم هو محور سياسته؟ إنه ابن كذا وكذا. أمن أجل أن يظل رئيساً لأمريكا ثماني سنوات بدلاً من أربع يضحي بمصير شعب بأكمله؟ يا له من تافه حقير»^(١).

وبطبيعة الحال، كان لوزير خارجية مصر الحق في أن ينفعل. لكنه أخطأ فهم الموقف تماماً. فكارتير لم يكن خائفاً على كرسى الرئاسة فحسب، بل وكان - حسب معتقدات الطائفة التي ينتمي إليها - خائفاً على مصير روحه الخالدة عندما تلتقي بيهوه اله إسرائيل في السماء بعد الموت فيفترسه يهوه لأنه قصر في القيام بواجبه تجاه مصالح ابن يهوه البكر، وشعبه المختار، إسرائيل.

كما أخطأ وزير الخارجية، بل وضحي، بمنتهى راحة الضمير، بصير شعوب منطقة الشرق الأوسط كلها بذلك الشعب الفلسطيني، في ضحي، بمنتهى راحة الضمير، بضحي شعوب منطقة الشرق الأوسط كلها بإشرافه على استدراج زعيم مصر الجاهل الأرعن المغرور إلى مصيدة كامب ديفيد، وعزل مصر وإخراجها من ساحة الصراع وبالتالي رفع العقبة الرئيسية والأخطر من طريق تنفيذ المشروع الصهيوني في المنطقة. ويومها، تصنع قط الأزقة موقف رجل الدولة الحكيم، فوضع يده على كتف وزير خارجيته الذي تورط معه، وقال له «أصلك أنت يا محمد مش سياسي»!

فهل كان السادات سياسياً، أم كان مقامراً فلاحاً غشياً دخل الكازينو ليقامر، لا بأموال الغير، بل ببقيائهم ذاته، فجرده القماريون المحترفون من كل ما جاء به معه وركلوه خارجاً؟.

لقد أريق مداد يكفي لكي يجري أنهاراً من السواد، حول كامب ديفيد. ولقد تجمع كثيرون من ضاربي الطبول حول مصر فاحشوا ضجيجاً ثاقب الصوت حول رأسها كيما تنقاد وراء السادات إلى كامب ديفيد. وفي كل ما أريق من مداد وكل ما أحدث من ضجيج حول رأس مصر، ظلت لفظة «السلام» تتردد بالحاح.

(١/٢) - ضاربو الطبول

قبيل حرب ١٩٦٧ التي لم يرغب فيها عبد الناصر وكان يعرف جيداً أن مصر لم تكن قادرة على خوض غمارها، استخدم الأمريكيون والإسرائيليون بنجاح فائق وفعالية كبيرة كثيرين من ضاربي الطبول أو معاوني الصيادين الذين يتحلقون الفريسة في دائرة كبيرة تضيق حولها باستمرار وهم يتصايحون ويقرعون الصفائح والطبول محدثين من الضجيج ما يفقد الفريسة صوابها ويخرجها من مكانها ويوجهها صوب الشرك المعد لها. وكان أقفل ما أثر من ضجيج حول رأس عبد الناصر الضجيج الذي انصب عبر موجات التأثير في غمار ما دعي وقتها باسم «حرب الإذاعات».

وبعد حرب ١٩٧٣، وقبل زيارة القدس والذهاب إلى كامب ديفيد، بدأ كثيرون من ضاربي الطبول

يمارسون عملهم بنشاط. ولم يكن السادات بحاجة إلى من يستدرجه إلى «سلام» كان هو أول مؤمن به وأول «مناضل» من أجله فضلاً عن التواطؤ على أحداث ذلك القنب المشهور في قلب مصر. إلا أن السادات كان بحاجة إلى من يستحثه، ويستحثه بالأكثر على أي «يرمي طوبية» أولئك العرب، ويخرج من الصف بمفرده متحركاً صوب السلام. فالسادات كان يريد السلام ويسعى إليه مواصلته لخط الله يرحمه جمال بعد ١٩٦٧. لكن الأميركيين والإسرائيليين، رغم علمهم الكامل بذلك التوجّه المستميت صوب السلام لدى النظام المصري منذ ما بعد ١٩٦٧، كانوا قد عقدوا العزم على أن يكون جني ثمار الهزيمة الماحقة التي كسرت ظهر النظام المصري في ١٩٦٧، توصلوا إلى صلح منفرد يعزل مصر ويخرجها من الوطن العربي ويفتح حدودها على مصاريحها لإسرائيل ويطبّع علاقاتها مع إسرائيل. ولقد ساعد على تمكين الولايات المتحدة وإسرائيل من التوصل إلى ذلك الهدف فريق من ضاربي الطبول، كان بعضهم حسن النية تصور أنه من «الواقعيين» والناصحين المخلصين لمصر وله «القضية»، وكان البعض الآخر محترفاً أزرق الناب.

(٥/ ٢ - أ) - الحبيب بورقيبة ونصيحته

تبرع الحبيب بورقيبة بنصيحة مخصصة للسادات عندما زاره في تونس. وطبقاً لما يقوله موسى صبري، كانت نصيحة الحبيب إلى الرئيس المصري «أن يتخلّى عن شرم الشيخ لإسرائيل، باعتبار أنه «لا داعي لاستمرار هذه الأزمة الطاحنة إذا كانت قطعة أرض صغيرة ترضي إسرائيل».

ولم يكن ذلك رأي الحبيب بورقيبة وحده، بل كان رأي وزير خارجيته آنذاك، محمد المصمودي، أيضاً. فقد كان رأي الوزير التونسي (وتونس بلد عربي مستنير بحكم ثقافة مسؤوليه الفرنسية التي يفترض أنها مكتنهم من متابعة مجريات الأمور في العالم وفهمها) أن المشكلة بين مصر وإسرائيل تعقدت إلى درجة لا بد من الوصول عندها إلى حل، لكن الحل لن يكون بالحرب لأن مصر عاجزة عن الحرب، ولذلك فإن الطريق الوحيد الذي رآه المصمودي أمام السادات كان إعلان نية فكرة الحرب، تماماً، وترك الوضع القائم (حالة اللاسلام واللاحرب) على ما هو عليه والتفرغ للبناء الاقتصادي، وعندئذ ستساعده كل الدول، إلى أن تقوى مصر وتقوم بالتخلف فيصبح يوسعها أن تحارب وتحرر الأرض.

وكان الحبيب بورقيبة قد بنى «فلسفته» تجاه المسألة على أساس رؤية بانورامية للأوضاع، العالمية. فابتداءً رأي المسألة من زاوية روسيا - أمريكا: الاتحاد السوفيياتي يريد أن يستفيد من التقدم التكنولوجي الأمريكي لكي يحسن ظروفه داخلياً ويوسع نفوذه خارجياً، وهو أخذ فعلاً في توسيع دائرة نفوذه وتدعيم ذلك النفوذ في مختلف أنحاء العالم، وقد امتد نفوذه الآن إلى الشرق الأوسط عن طريق تقديم السلاح لمصر وغيرها، إلا أن ذلك السلاح لن يوفر لمصر كل ما تريده كيما تتمكن من القتال. وعلى أي حال فإن الحرب بين أمريكا والاتحاد السوفيياتي مستحيلة. وفيما يخص مصر، على السادات أن يأخذ في اعتباره أن الموقف الأمريكي واضح في مساندته الكاملة لإسرائيل. وقد أصبح معروفاً أن الاتحاد السوفيياتي لا يؤيد نشوب حرب جديدة في الشرق الأوسط. ومصر لم تحصل على ما تريده من الأسلحة، وبذا فإن الميزان العسكري ما زال في صالح إسرائيل. ولقد أصبحت إسرائيل الآن تشكل خطراً على العالم العربي كله، ولنسوف تحقق حلمها (بالاستيلاء على الأرض) من النيل إلى الفرات.

وفي مقابل ذلك، ما الذي أوصى به الحبيب بورقيبة؟ أعطى موسى صبري درساً في السياسة على أمل أن يبلغه السادات، فقال له أن السياسة الناجحة هي الترهيب والترغيب (العصا والجزرة) بمعنى أن تكون لدينا القدرة على توجيه ضربة جزئية إلى إسرائيل، تلك هي العصا، ويعددها بكون الترغيب (بجزرة) التفاوض. إلا أننا - بكل أسف - ليست لدينا القدرة على الترهيب، لأن المقاومة الفلسطينية غير قادرة على مباشرة نشاطها بسبب ما يفرض عليها من قيود خوفاً من رد الفعل الإسرائيلي، كما أن مصر لا تستطيع أن تبدأ حرب استنزاف جديدة لأنها ستتحول إلى حرب شاملة بينما الميزان العسكري في صالح إسرائيل. ومن ثم ليس بوسع السادات ممارسة الترهيب والترغيب.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب على السادات أن يأخذ في اعتباره أن إسرائيل أعدت نفسها عسكرياً

واقتصادياً بحيث تتمكن من القمزد على اميركا وعصيانها إذا ما باشرت اميركا ضغطاً عليها لصالح العرب متى استخدم العرب سلاح النفط للضغط على اميركا وهذا غير وارد ابداً. فالعرب لن يستخدموا سلاح النفط أبداً لأن الواقع العربي مؤلم ومؤسف: خلافات، اضطرابات، تناحر، صراعات حزبية ومذهبية، تصنيفات للدول العربية إلى رجعية وتقدمية وثورية. والامة العربية تغط في نوم التخلّف. ولذا فإنه ليس من السهل استخدام سلاح النفط العربي. فوق أن اميركا ستنتفذ بالتاكيد تهديدها بالاستيلاء بالقوة العسكرية على منابع النفط إذا ما حرمت من حاجتها إليه.

وتأسيساً على هذا التحليل للأوضاع الدولية المحيطة بالصراع العربي الاسرائيلي، والأوضاع العربية المؤثرة فيه، أكد الحبيب بورقيبة لموسى صبري أنه «لا أمل عنده على الاطلاق» ونصح بأن يبين للسادات أنه من الأفضل له تسليم شرم الشيخ لاسرائيل والتفرغ بسرعة لمقاومة التخلّف^(٣٢).

ومن أسف أن موسى صبري لم يسأل الحبيب بورقيبة: وما الذي يجب فعله إذا لم «ترض اسرائيل بقطعة الأرض الصغيرة، شرم الشيخ، هذه؟» ما الذي يمكن اعطاؤه لها لترضى؟.

ولقد أورد موسى صبري هذا الكلام في مستهل الفصل الرابع عشر من كتابه، تحت عنوانين منفصلين: «قضية الحرب» بصفحة ٢٢٦، وتحته فهرس بمحتويات الفصل، و «قضية السلام» بصفحة ٢٢٧ وتحته كلام بورقيبة والمصمودي.

والواضح أن موسى صبري أورد هذا الكلام الذي قال أنه تبوّل في أغسطس / آب ١٩٧٢، أي قبل حرب أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣ بشهرين أو أقل، على سبيل إبراز بطولية السادات في اتخاذ قرار الحرب في الوقت الذي كان العرب يفكرون خلاله بالطريقة التي فكر بها بورقيبة والمصمودي، وتعزيزاً لذلك المعنى، قال في بداية الفصل أن بورقيبة أكد له أنه متشائم، وكرر كلمة التشائم عشر مرات، ولما قال له موسى صبري «نحن نستعد للحرب» (ولم يكن من حقه أن يقول ذلك حرصاً على الاسرار العسكرية حتى مع أقرب الناس)؛ اعتبر الحبيب بورقيبة القول «مجرد نكتة». فتمصّر أيها القارئ! هؤلاء الناس كانوا يمتدحون مجرد التحدث عن الاستعداد للحرب نكتة، بينما الرئيس السادات كان يعمل بنشاط إعداداً لتلك الحرب التي نصح بورقيبة بتفاديها عن طريق اهداء اسرائيل قطعة أرض صغيرة تجعلها تهدأ.

غير أن موسى صبري مشكور على أية حال لكونه قد سجل اللقاء، ولا جناح عليه إن لم يقرأ فيه ما يمكن للمرء أن يقرأه، لأن فكره انصب على استخدام الحديث في إضافة لمسة أو لمستين بطوليتين مأساويتين للصورة التي حاول مستميتاً أن يرسمها، يعلم الله لم، للسادات.

ولكن، إن كان صبري لم يتوقف عند مغزى ما قيل له، فلنتوقف نحن قليلاً على أمل استجلاء بعض ملامح الرؤية العربية للصراع لدى رجل دولة مخضرم كالحبيب بورقيبة حكم بلداً عربياً له وزنه لسنوات طويلة، ولدى وزير خارجيته.

والخفيف في الأمر حقاً - إن كان موسى صبري قد توخى الدقة في تسجيل ما قاله بورقيبة - أن الزعيم التونسي مدرّك لكون اسرائيل تشكل خطراً على العالم العربي كله، بل ومقتنع بأنهما سوف تحقق حلمها بالاستيلاء على الأرض من النيل إلى الفرات وفي الوقت ذاته متمسك بوجوب نبذ فكرة الحرب واسترضاء اسرائيل بإعطائها شرم الشيخ.

ولو كان موسى صبري مهتماً - كصحفي - باستجلاء أبعاد رؤية للصراع لدى زعيم كيبورقية ولم يكن كل همه التقاط شيء يستخدم في تضخيم صورة زعيمه، لكان قد سأل بورقيبة: وهل يضمن لصر اعطاء اسرائيل قطعة أرض لإرضائها وتهديتها، ونبذ فكرة الحرب، والإنصراف إلى مقاومة التخلّف، أن تظل اسرائيل هادئة وتترك مصر سادرة في مقاومة التخلّف بهمة ونشاط؟.

وبطبيعة الحال، لم يبالغ بورقيبة فيما قاله عن الفرقة العربية والخلافات والصراعات. لكنه ما لبث أن تبين خطأ القراءة التي خرج بها من خبرته بتلك الفرقة. فحرب ١٩٧٢، رغم أنها لم تترك لتكتمل فصولاً، وقلبت إلى نكسة يمكن من بعض الأوجه اعتبارها أخطر وأقطع من نكسة ١٩٦٧، لأن الأخيرة كانت محتومة، أما نكسة «شوية الفراخ الذين خرجوا من العشة» فحاصروا جيشاً بأكمله وجروا القادة

المصريين زحفاً إلى الكيلو ١٠١ للتفاوض على انسحاب جديد، لا إلى خطوط ما قبل ٥ يونيو حزيران ١٩٦٧، بل فقط يا أسبادي إلى خطوط ٢٢ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٢، تلك الحرب التي قلبت إلى لا حرب فعلت - برغم كل الجرائم - فعل السحر في العالم العربي. وخاب ظن الحبيب بورقيبة، فاستخدم العرب سلاح النفط. واستخدموه بكفاءة. ولأول مرة جعلوا الولايات المتحدة تدرك أن لها من المصالح ما يمكن أن يضرب بيد العرب. واثروا من وراء ذلك، وبناتوا قوة يحسب لها حساب في العالم، وكان يمكن أن يظلوا كذلك لو لم ينجح عملاء راقدون آخر - كالسادات - في ضرب الأوبك ضربة لم تقم منها.

وخاب ظن بورقيبة أيضاً، فلم تستول أميركا على آبار النفط بالقوة العسكرية عندما حرمت منه، بل وسارعت بابتلاع تهديدات الولد اليهودي العبقري كيسنجر عندما تمادى فهدد.

وما من شك في أن الحبيب بورقيبة -وهو يشهد كل ذلك مشدوهاً بعد حرب ١٩٧٢، أعاد النظر في الكثير من تحليلاته، وفطن إلى أن مصر المسكينة، حتى عندما يرأسها أناس كالسادات، مستطبعة أن تقلب موازين كثيرة وتغير مواضع تدبو صلدة عصبية على التغيير، بمجرد أن تتلملح قليلاً، وتلقي بثقلها في المنطقة التي هي قلبها وعمودها الفقري وذراعها الضاربة الأقوى. ولقد كانت جريمة السادات بشعة بحق. وعندما يأتي الوقت الذي تنكشف فيه كل أبعادها سيسجلها التاريخ في أسود صفحاته. لكن مصر المسكينة مع ذلك تخلصت من سلاسلها لوقت قصير قبل أن تعود فتكبل من جديد، وفي ذلك الوقت القصير أشارت بيد قادرة إلى سبيل الخلاص الوحيد من كابوس الموت البيئي المفروض عليها وعلى الأمة العربية التي هي قلبها: سبيل التصميم على الدفاع عن الآدمية والتوحد في قبضة ضاربة يمكن أن تهشم وجوهاً كثيرة وتغير حسابات ومخططات كثيرة.

أما خطأ بورقيبة الآخر، فخطأ تقليدي لا يلام عليه إذ يشاركه الكل فيه، وقد اتضح في قوله أن «إسرائيل يمكن أن تتمرد على الولايات المتحدة وتعضاها إذا ما ضغطت عليها الولايات المتحدة لصالح العرب». فابتداءً، لن يحدث أبداً أن «تضغط الولايات المتحدة على إسرائيل، لا لصالح العرب، ولا لصالح الأوروبيين، ولا لصالح أحد. وانتهاءً، لن يكون هناك تمرد أو عصيان من جانب إسرائيل تجاه الولايات المتحدة. لأنه هل تعصى الذراع الجسم الذي هي طرف من أطرافه؟ الحقيقة أنه إلى أن يأتي اليوم الذي يبدأ المصريون وكل العرب فيه إدراك الحقيقة الماثلة في أن إسرائيل ليست شيئاً والولايات المتحدة شيء آخر، أن إسرائيل ليست دولة حليفة أو صديقة للولايات المتحدة يمكن أن تتمرد أو تعصى أو تنصاع أو تتمثل، بل هي امتداد عضوي للجسم الحي للولايات المتحدة، سيظل العرب يقعون في ذلك الخطأ الذي شوه رؤية الحبيب بورقيبة لأبعاد وطبيعة الصراع».

(٢٠١ / ٢ / ٥) = الملك الحسن كفعل خير محترف

ذات أصيل مشرق مشمس، يوم الأحد ٤ سبتمبر / أيلول ١٩٧٧، سافرت في زيارة كان مقدراً لها أن تكون من ثلاث زيارات سرية للعاهل العربي الحسن، ملك المغرب. ولم تكن تلك أول مرة يلتقي فيها الملك الحسن بمعتلين للحكومة الإسرائيلية، إلا أن مجيء حكومة جديدة إلى السلطة في إسرائيل برئاسة مناهم بيجين جعل من المطلوب تجديد الاتصال. وبذا تلقيت دعوة من الملك الحسن لزيارته في المغرب. ووافق بيجين على أن أقبل الدعوة، واتفق معي على النقاط التي طرح خلال الاجتماع بملك المغرب. وكان هدفنا الأساسي أن نجعل الملك يساعدنا على ترتيب لقاء مباشر وإجراء محادثات سلام مع معتلين للحكومة المصرية^(٣٣).

ويحكى ديان بطريقة رواة قصص المغامرات الرائجة في الغرب كيف استعد لذلك اللقاء، وكيف أنه وهو في طريقه إلى المطار العسكري الذي ستقله منه طائرة إسرائيلية حربية إلى باريس، توقف في الطريق، وانتقل من سيارة ستيشن وأجور مسدلة الستائر غير له فيها سحنته فريق من أخصائيي الماكياج فحلولوه إلى ولد «جودي» bestnik بشعر كث ومستعار وشارب متأنق وعيونات داكنة لإخفاء ماركته المسجلة، ثم كيف وصل إلى باريس فأقלט منها على متن طائرة مغربية حملته هو ومن معه إلى فاس. وفي أول لقاء، يقول ديان أن الملك الحسن عني بأن يوضح له ولرافقيه أنه لم يكن خائفاً، وأن أحداً لن «يديره» (topple him) عن عرشه بسبب ذلك اللقاء «لأن لدينا طائفة يهودية كبيرة هنا في المغرب

يجبني أفرادها كثيراً وأعتبرهم أنا من رعاياي المخلصين. وأنا على أي حال لا أخفي إتصالاتي باليهود ورغيتي الصداقة في استتباب السلام بين الدول العربية وإسرائيل». ورغم ذلك، لم يخل اللقاء من مضاطر، فقد قال الملك لزواره الاسرائيليين أنه «جازف في الحقيقة مجازفة بلفظة مع أعضاء في الحكومة الاسرائيلية» لأن المرء لا يجب أن ينسى أن لواء مغربياً قاتل في صفوف السوريين ضد الاسرائيليين على مرتفعات الجولان.

ويقول ديان أنه شعر بالحيرة في فهم موقف الملك ودوافعه: «بعد أن قدم الملك هذه التفسيرات (المتناقضة) لم أستطع أن اتبين بجلاء وجود سبب خاص - أن كان هناك سبب - يجعل الملك مهتماً بأن يأخذ على عاتقه مهمة السعي صوب السلام. لأنه، بعد كل شيء، لا وجود هناك لأي مجابهة بين المغرب وإسرائيل. والإنطباع الذي تكون لدي كان أن الملك إهتم بذلك لأنه، بطبعه، فاعل خير محترف (do-gooder)؛ وتربيته غربية. ويضيف ديان قائلاً أنه، وقد قام بالزيارة لجس نبض الملك فيما يتعلق بإمكان قيامه بدور «الواسطة» بين الحكومة الاسرائيلية وحكومة السادات، تبين منذ بداية اللقاء أن الأمر لم يكن يتطلب جس نبض ولا أي جهد من جانبه: «فالمك نفسه هو الذي قال لنا أنه تطلع إلى هذا اللقاء ليسمع مني مباشرة أراي فيما يتعلق بالقضية الرئيسية الخامسة في الشرق الأوسط. وهي كيف نصنع السلام؟» وكان ردي أننا نلأقي متاعب في ذلك بسبب المجموعات العربية المختلفة فيما بينها حول النهج الذي ينبغي أنتهاجه صوب تلك القضية. فهناك مثلاً السوريون. وفيما يخص هؤلاء، ظل اعتقادي القوي أن الرئيس الأسد، بسبب راديكاليته، لم يكن في صميم قلبه رغباً في صنع السلام مع إسرائيل، ولم تكن لديه أي رغبة في أن يرى علم إسرائيل مرفوعاً على سفارة إسرائيلية في دمشق» (٣٣٣).

وشرح ديان للملك الحسن المشكلة المتعبة التي واجهتها إسرائيل بين الشككتين العربيتين المتناقضتين، وأولاهما أنه لا يمكن أن يوجد بلد عربي واحد لديه الاستعداد لأن يصنع سلباً مع إسرائيل بمفرده، أي بغير أن تشاركه في صنع ذلك السلام الدول العربية الأخرى: «فحتى إذا ما أمكن إيجاد حل قابل للتنفيذ، مثلاً، للمشاكل التي بيننا وبين مصر، ستكون مصر عازفة عن توقيع اتفاق سلم منفرد». ومن الجانب الآخر، توجد المشكلة الثانية، وهي أن التوصل إلى سلام شامل في الشرق الأوسط ككل مسألة معقدة تعقيداً بالغا يجعل من المستحيل عملياً التوصل إلى ترتيبات سلام متزامنة مع كل الدول العربية في وقت معاً. والنتيجة أن إسرائيل تجد نفسها، بإزاء مسألة صنع السلام هذه، واقعة في حلقة مفرغة.

وإذ وصل ديان في شرحه للصعوبات التي واجهتها إسرائيل في طريق رغبتها الصداقة لصنع السلام، أوضح للملك الحسن أنه «من الممكن، في رأيي، كسر تلك الحلقة المفرغة والخروج من اسارها عن طريق عقد اتفاق مع بعض الدول العربية، قد لا يكون علنياً في مبدأ الأمر، وليس من الضروري أن يصبح تبادل سفراء وما إلى ذلك، ثم السعي بعد ذلك إلى مواجهة المشاكل الأخرى واحدة بواحدة إلى أن نتوصل إلى إبرام معاهدات صلح علفية وسلام شامل مع الجميع. وبذا فإن الشكل الذي تتخذه تلك الخطوة الأولى يكون نوعاً من «اتفاق الجنتللمان» يصبحه تبادل رسائل مع الأميركيين توجه من الأطراف إلى رئيس الولايات المتحدة وتلتزم الأطراف بموجيها أمام رئيس الولايات المتحدة بتنفيذ تعهداتها وفقاً للاتفاق».

ورأقت الفكرة للملك الحسن، فيما يقول ديان، وأعتبرها فكرة «ذات إمكانات عملية»، إلا أن الشيء المهم بشكل خاص بالنسبة لديان تمثل في أن الملك الحسن، من فرط اقتناعه، «وعد بأن يفعل كل ما في وسعه يرتب لنا لقاء مع شخص يمثل مصر سياسياً. قللت له أننا نرحب كثيراً بأن يكون ذلك اللقاء على أعلى مستوى، كان يكون مع حسني مبارك، نائب السادات، أو حتى مع السادات نفسه، إلا أنه أيا كان من يرتب لنا الملك اللقاء معه يتعين أن يكون شخصاً ذا سلطة وأن يكون ملماً بالموضوع. فالذي سيجتمع به، من جانبنا، سيكون رئيس الوزراء، وسأكون أنا حاضراً للقاء».

ووعد الملك الحسن ديان بأن يصله رد على ذلك خلال خمسة أيام، وقال أنه سيبحث إلى مصر بمبعوث مؤتمن على الفور لاستجلاء إمكانات التنفيذ، «حتى، إذا ما وافق المصريون، يمكن عقد الاجتماع قبل زيارتي لواشنطن ونيويورك (لحضور دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة)، أو بعد عودتي».

ويبدو أن الفكرة كانت قد تملكحت حواس الملك الحسن، فقد عاد إليها أثناء مأدبة العشاء التي

حضرها معاونوه ومعاونو ديان، وأشار إلى ما انطوت عليه من إمكانيات، وقال أنه متفائل بفرص نجاحها، بل وأعرب عن اعتقاده بأن «الرئيس السوري حافظ الأسد قد يوافق في النهاية على الاجتماع بنا هو أيضاً، ولو أنه أضاف على عجل أن ذلك طبعاً يجب أن يظل طلي الكتمان».

وعندما جاء ذكر الفلسطينيين، فارق الملك الحسن تقاؤه «ففي تقديره، كان سيستحيل علينا التواصل إلى أي اتفاق معهم. وحتى إذا ما أمكن إنشاء كيان فدرالي أردني / فلسطيني، سيكون الفلسطينيون هم الأغلبية فيه وسوف يتخلصون من الملك حسين. وبذا فإن أي حل للمشكلة الفلسطينية في إطار المملكة الأردنية لن يؤدي إلا إلى ضياع العرش، وإذا فإن الملك حسين سيمتنع بكل تأكيد عن الاتفاق على شيء كهذا». وغير ذلك التأكيد، لم يطرح الملك أفكاراً مما دفع ديان إلى التفكير بصوت عال في كتابه قائلاً أنه «بدا واضحاً أن الملك اعتبر نفسه منتقياً إلى «عصبة الملوك العرب» وبذلك بات نهجه فيما يخص هذه المسألة ملكياً بالدرجة الأولى»!

عاد ديان ومن معه إلى إسرائيل، ولم يتأخر ورود الرد المرتقب من مصر: «فقد أصدق الملك وعده، وفي ٩ سبتمبر / أيلول، أي بعد أربعة أيام لا خمسة، ووصلتنا رسالة منه أوضح فيها أن المصريين وافقوا على عقد اجتماع على مستوى عال، وبأسرع ما يمكن. وكان العرض المصري أن يعقد الاجتماع أما بين الرئيس السادات ورئيس الوزراء بيجين، وأما بين نائب رئيس الوزراء حسن تهامي وبينى.. وكان الرد الذي بعثناه للملك الحسن أن يعقد الاجتماع بين السادات وبيجين. إلا أن المصريين ردوا بأنهم إستصوبوا أن يكون الاجتماع على مستوى دون ذلك، وتحدد بذلك موعد لاجتماعي بنائب رئيس الوزراء المصري يوم ١٦ سبتمبر / أيلول، في المغرب، حتى أستطيع أن أسافر بعد ذلك من هناك إلى واشنطن لاجراء المحادثات التي كانت ترتيباتها قد وضعت، مع وزارة الخارجية الأمريكية».

التقى ديان بحسن تهامي تحت جناح الملك الحسن الذي حضر اجتماعاتهما. ويقول ديان أن الملك رحب به ترحيباً حاراً في تلك الزيارة الثانية التي جرت في الرباط، في تلك المرة، لا في فاس، وسراً كثيراً للهدية التي جاءه بها ديان وهي «سيف كتعاني ورأس سهم من البرونز من الألف الثانية قبل الميلاد، وبينما هو يقلبهما في يده، قال له ديان أنه «حتى من قبل اختراع الفانطوم والميج كانت الإمبراطوريات تبني بهذه الأسلحة، وأنه بهذه الأسلحة ذاتها أخضع الاسرائيليون الممالك الصغيرة التي كانت في كنعان والبلدان المجاورة في أواخر القرن الثالث عشر ومطلع القرن الثاني عشر قبل الميلاد».

والمعنى واضح. فحتى في تلك الأزمنة السحيقة، تمكن «الاسرائيليون» بعد أن أخرجهم موسى من مصر بأربعين سنة، كما أوضح ديان للملك، من إقامة إمبراطورية بالمنطقة على أشلاء الممالك الصغيرة التي كانت في أرض كنعان والبلدان المجاورة، بدون أميركا والفانطوم. وبدلاً من أن يفهم الملك، حاول أن يكون «دبلوماسياً» فقال لضيفه الذي جاء يذكره بمذابح يشوع في المنطقة قبل قرون «إن هذه الأسلحة تذكارات حروب قديمة. أما الآن فقد أن الأوان لصنع السلام!» وربما لم يكن الملك الظامي إلى السلام قد سمع بأن بن جوريون كان كلما خطب في «قوات الدفاع» الاسرائيلية، خاطبها بقوله «يا أسود إسرائيل! أعيدوا أمجاد يشوع بن نون!» وربما أيضاً، إن كان ذلك قد بلغ مسامحه العلية، لم يكن كثيراً بأن يستوضح هوية يشوع بن نون ذاك، بالأقل لكي يقف على تلك الأمجاد التي صنعها قديماً، وجاء ديان إليه بالسيف ورأس السهم ليذكره بها، ولم يكف «أسد يهوذا» بن جوريون عن حث أسود إسرائيل عن إعادتها في المنطقة. لكن هذه، كما رأى جلالته، كانت «تواريخ قديمة» والآن وقد بات الكل متحضرين وفي حضن الولايات المتحدة فقد أن أوان السلام.

وقد كان ملك المغرب في الواقع سعيداً عمادة غامرة بدوره كصانع سلام. فبعد أن قدم حسن تهامي إلى ديان بوصفه متمتعاً بثقة الرئيس السادات الكاملة^(٩)، أوضح للجميع أن «هذه الاتصالات المباشرة لها

(٩) يقول موسى سبري- في معرض التحدث عن خزانة عبد الناصر- أن السادات قال له وحسن تهامي هو الذي اشترى الخزنة. وهو رجل دوغري مثل حد السيف، وكان أجراً شخص في الضباط الأحرار. وهو الذي تسلق المواسير في منزل حسين سرى عامر ودخل وضرب عليه وعاد إلى السيارة. ولما عرف أن الرصاص لم يصل إلى حسين سرى عامر، عاد وتسلق المواسير مرة أخرى ودخل غرفة نومه رغم أن زوجته هرخت وحصلت زينة ودريكة ثم عاد إلى السيارة من المواسير مرة أخرى وأخذ عبد الناصر واختفا بالسيارة. حسن رجل =

اهمية عظمى فالاتفاق لا سبيل إلى التوصل إليه إلا عن طريق لقاءات عمل ينبغي أن تعقد على أعلى مستوى من الآن فصاعداً، ونبه كلاً من ديان وتهامي أن عليهما «تمهيد الطريق كيما يأتي السادات ويتحدث إلى بيجين» ونصح ديان بأن يحرص قدر المستطاع على تضيق دائرة من يعرفون بأمر الاتصالات حرصاً على السرية، والا يأتي معه معاونين إضافيين في الزيارة المقبلة.

ويضيف ديان قائلًا أن الملك، في ذلك اللقاء التمهيدي الذي رتبته بين مصر وإسرائيل، أوضح أن «أهم مشكلة الآن باتت إعادة أراض إلى أصحابها ذوي السيادة عليها لكنه عني بأن يقول أيضاً وهو ينظر إلى تهامي أن تلك الأراضي التي هي الآن في حوزة إسرائيل هي الضمانة الوحيدة التي لدى إسرائيل لكفالة أمنها، وبذا فإن ضمانات بديلة يجب أن تتوافر لإسرائيل بالاتفاق المتبادل. كما أنه يجب إيجاد حل مقبول للقدس وهي المدينة المقدسة للديانات الثلاث، حتى لا تصبح تلك المسألة حجر عثرة في طريق السلام. فالملك، كما نرى، كان عادلاً ونزيهاً، ويرجل دولة من الطران العالمي «الواقعي المستنير» الذي يرى «احتياجات جميع أطراف النزاع» ولا يغفل حاجة إسرائيل إلى ما يكفل لها أمنها في مواجهة العرب».

وقد اتضح ذلك بوجه خاص عندما تناول الملك مشكلة الفلسطينيين، فقد أوضح لديان وتهامي أن «هذه أصعب المسائل في القضية كلها، وقال أنه يوافق الجنرال ديان تماماً في رأيه القائل بأنه يحتمل جداً أن يثبت الفلسطينيون أنهم خطر يهدد مستقبل إسرائيل، تصاماً كما أنهم يشكلون تهديداً لوضع ملك الأردن. ولذلك فإن هذه المشكلة يجب أن تعالج وتسوى بطريقة معقولة: وتلك الطريقة المعقولة هي أن تتحمل الدول العربية بالمسؤولية الجماعية عن الفلسطينيين، وتقوم بمواصلة الرقابة والإشراف عليهم، وتبتكر من إجراءات الأمن ما يفي باحتياجات إسرائيل ويرضيها. فالمشكلة الفلسطينية، بعد كل شيء، مشكلة عربية، ولذا فإنها يجب أن ينظر فيها وتحل على أيدي البلدان العربية لا على أيدي إسرائيل والولايات المتحدة».

(٢/٥ب) - الدائنون ويطون الجيعان

«في مؤتمر القمة الذي عقد بالرباط قال صدام حسين أنه من غير المعقول أن يطلب من مصر أن تقاتل وتحرر أرض فلسطين وتترك مصر في الوقت نفسه لتمسوت جوعاً... فالمعونة التي استلمتها مصر من الدول العربية على حد علمي لم تتجاوز ٦٥٠ مليوناً من الدولارات، بينما شعب مصري يحتاج إلى ٧٠٠ مليوناً من الدولارات سنوياً لشراء القمح فقط. ونحن الآن قد بنتنا أغلبنا لدينا من الأموال ما نستطيع أن ندعم به الجبهات، وأدينا من القدرة ما يمكننا من توفير ذلك الدعم، أما بالنسبة للمعركة، فهنا تزداد مسؤولياتنا، وتزداد مسؤولية الدعم الذي يجب أن نقدمه»^(١).

ولقد كان صدام حسين بعيد النظر في ذلك. وربما كان وراء ما قال شك فيما كان يعتمد على صدر السادات، ونوقع لأن يفتتح السادات أي فرصة تتاح له ليعقلها ويتوكل منفرداً بحجة أن مصر لم تعد تحتل وكيفها ما قدمت من تضحيات وما خربته الحروب (إلا الاستنزاف الداخلي) من بنية اقتصادها. والواقع أن كثيرين تحلقوا مصر في تلك الآونة ضارين طبيوهم قارعين صفائحهم مقدمين نصائحهم وحسن نواياهم ومساعدتهم الحميدة. وما من شك في أن السادات اعتبر ذلك كله من جانب ضاربي الطبول العرب تأكيداً لنظرتهم إلى المسألة وهي أن مصر «تكون مغفلة» إذا ما استمرت في الصراع بينما هؤلاء الناس يريدون منه أن يتصالح مع إسرائيل وينهي المسألة. إلا أن السادات كان - كما قال حسن تهامي لموشي ديان أثناء اجتماعه به سراً في الرباط في ١٦ سبتمبر/أيلول ١٩٧٧ تحت جناح الملك الحسن - «جندياً قد احتلت أرضه»، وهو ما قاله السادات علناً في تصريحاته الخطابية، لكن ذلك الجندي كان «جداً جدياً مميته في سعيه إلى السلام» («Sadat was deadly serious in his quest for peace») ومع ذلك، كان - كما علق موشي ديان - يريد السلام بغير أن يراه أحد اخذاً في الاستسلام، ولذلك فإن كل ما

= شريف وهو الوحيد الذي استبقته معي من كل طابور المتتبعين الذين كانوا في الرئاسة. ولعلكم حسن من خلية عبد الناصر الشخصية.. (موسى صبري ص ٢٧٥).

كان بحاجة إليه هو أن يتلقى وعداً من بيجين، كلمة شرف من بيجين، بأن إسرائيل سوف تنسحب من الأراضي التي غزتها واحتلتها، وإذ ذلك يعتبر السادات أنه قد استرد شرفه كجندي غزيت أرضه واحتلت ويبيت بوسعه أن يتفاوض حول البنود الأخرى. وكما قال ديان بنبرة ساخنة، «بالنسبة للسادات، كانت «السيدة على أرضه» (الأقواس من عند ديان) غير مطروحة للمناقشة»؛ (٢٣١).

وإذ ذلك، ظل السادات، بينما هو يجري اتصالاته السرية بإسرائيل ويعلمها برغبته المستميتة في السلام، متلهفاً على شيء ما يمكن أن يتيح له أن يتظاهر بالغضب وشدة الانفعال وبأنه قرر - ما دام الجميع يناورون من حوله ليوجهوه صوب السلام، بشروطهم - أن «يسحب السجادة من تحت أقدامهم، ويذهب ليعقد صلحه ويقم سلامه» «بارادة مصر» لا بارادة أي أحد آخر، وبشروطها، لا بشروطهم!

ولا بد أن وراء ذلك الكلام الذي قاله صدام حسين، بقدر كبير من الاستنارة وبعد النظر في الواقع، لقادة العالم العربي في مؤتمر القمة بالرباط، قبل ذهاب السادات إلى القدس بوقت كاف، كان تحليل أوقف القيادة العراقية على أن السادات كان قد اتخذ قراراً ما وكان يتلفت هنا وهناك بحثاً عن تكتة يماحك بها لتنفيذه. ولقد كان حرياً بالقيادة العرب أن يصغوا جيداً لذلك الكلام الذي قاله العراقي، ويفكروا فيه.

وسرعان ما واتت السادات الفرصة التي كان يتحينها. ولقد يحسن بنا أن نتوقف قليلاً - قبل استيضاح ذلك - عند التسلسل الزمني للأحداث:

في ٦ يناير / كانون الثاني ١٩٧٧، قررت الحكومة الإسرائيلية تقديم موعد الانتخابات العامة إلى مايو / آيار.

في ١٨ و ١٩ يناير وقعت حوادث الشغب، التي أسماها السادات «إنتفاضة حرامية»، في مصر بسبب قرار إلغاء الإعانات التي تدفعها الحكومة لتثبيت أسعار بعض السلع الغذائية الأساسية.

في ٤ فبراير / شباط، عقدت لجنة «إستعراض السياسات» بالإدارة الأميركية إجتماعاً خصصته للنظر في أوضاع الشرق الأوسط.

في ١٤ فبراير بدأ وزير الخارجية الأميركي سايروس فانس جولة في الشرق الأوسط. في ١٦ فبراير إجتمع فانس بأسحق راين، رئيس الوزراء آنذاك، وإيجال اللون، وزير خارجيته، في القدس المحتلة.

في ١٧ فبراير إجتمع فانس بالسادات في مصر. في ٢٠ فبراير إجتمع فانس بحافظ الأسد في سوريا.

في ٢٣ فبراير عقد «مجلس الأمن القومي» الأميركي إجتماعاً خصصه للنظر في أوضاع الشرق الأوسط.

في ٧ و ٨ مارس / آذار إجتمع الرئيس الأميركي جيمي كارتر بأسحق راين، رئيس الوزراء الإسرائيلي، في واشنطن.

في ٩ مارس أصدر كارتر بياناً من ثلاث نقاط رئيسية عن التسوية المطلوبة في الشرق الأوسط تضمنت الكلام عن «سلام حقيقي»، و«حدود آمنة»، و«حقوق للفلسطينيين».

في ٤ و ٥ أبريل / نيسان إجتمع كارتر بالسادات في واشنطن. في ١١ أبريل عقدت لجنة إستعراض السياسات الأميركية إجتماعاً آخر خصصته للشرق الأوسط.

وقبل أن يبدأ هذا النشاط المكثف، كان هناك نشاط آخر يجري على الساحة الاقتصادية، وكان نشاطاً مواتياً للغاية لما كان السادات يفكر فيه. وكان التخطيط لذلك النشاط قد بدأ في واشنطن، وعهد بتنفيذه للبنك الدولي. وبالحقيقة، لم يكن في ذلك التخطيط جديد. فقد استخدم فيه بقدر كبير من الغلظة والعنجهية نفس أسلوب صندوق الدين الذي كان المرابون والصيارفة اليهود قد استخدموه مع مصر أيام الخديوي. كانت مصر في ورطة إقتصادية عزيت بطبيعة الحال إلى كل تلك الحروب التي خاضتها مصر «دفاعاً عن الفلسطينيين»، ولم يشر أحد فيما يخصها إلى النهب والتخريب الداخلي على أيدي المحتلين الداخليين الذين لم يعنوا كثيراً بحسن رعاية البقرة التي ظلوا يحتلبونها بلا رحمة. وكمسكن وقتي، سعت مصر إلى قرض قميء من البنك الدولي تصرف الولايات المتحدة أضعاف قيمته في منح وهبات

لإسرائيل: ٢٠٠ مليون دولار. وبطبيعة الحال، سارع خبراء البنك بدراسة الموقف، وجاءت توصياتهم واضحة وقاطعة: لا سبيل إلى اقراض مصر ذلك المبلغ ما لم توقف الاعانات التي تدفعها لتثبيت أسعار بعض السلع الغذائية الأساسية.

«في اجتماع لمجلس الوزراء الذي شكل في أبريل / نيسان ١٩٧٥ وتضمن خطاب رئيس الجمهورية بتكليف مدحود سالم بتشكيله تكليفاً محدداً للحكومة بـ «رفع المعاناة عن الجماهير، وتثبيت الأسعار، ومقاومة الفساد»، تكلم الدكتور عبد المنعم القيسوني (رئيس ما سمي بـ «المجموعة الاقتصادية» وقتئذٍ عن ضرورة إلغاء الدعم (الذي يدفع لتثبيت أسعار بعض السلع) إستجابة لقرار من البنك الدولي بعدم الموافقة على اقراض مصر ٢٠٠ مليون جنيه (دولار؟) ما لم يلغ ذلك الدعم. وقال القيسوني إن المركب بدأت تعمل من الناحية الاقتصادية ويمكن أن تخفق، وإنه لا مهرب من اتخاذ قرار إلغاء الدعم، وحشد القيسوني السلع المطلوب إلغاء الدعم فيما يخصها ومنها سلع تموينية (أساسية).

«ثم عاد القيسوني فردد الكلام نفسه في جلسة أخرى وأضاف في تلك المرة إلى ما قاله قبلاً أن المشكلة أيضاً مع الدول العربية التي قررت الكف عن دفع إية مساعدات لمصر إلا بعد استشارة خبراء من البنك الدولي. وبدأ الوزراء يناقشون. واعترضت الدكتورة عائشة راتب. وقال سيد فهمي إن هذه وزارة شكلت لكي تثبت الأسعار، فكيف يفاجأ الناس بعد شهرين برفع الأسعار. وحذر من أن ذلك يؤثر على الوضع الأمني. ولم يتكلم مدحود سالم رئيس الوزراء.

ثم أثير الموضوع في جلسة ثالثة لمجلس الوزراء. ويقول سيد فهمي «لقد شعرت بالقلق، وتوجهت إلى مكتب مدحود سالم رئيس الوزراء وصارحته بأنني أرى جواً غريباً وخطراً وسألت كيف يمكن أن يواجه الشعب بهذه القرارات؟ فاجابني مدحود سالم سائلاً «الم تلاحظ أنني لم اتكلم؟» فقلت «نعم، ولكن لماذا؟» فقال لأن القيسوني قد اقنع الرئيس بأنه لا مهرب من اتخاذ هذا القرار». ولم تنته المناقشة بيننا إلى شيء.

«ولقد جرى كل هذا بصفة سرية، ولم تتسرب أخباره إلى الصحف، إلى أن التقيت صديقة بمدحود سالم رئيس الوزراء في فندق الميريديان على مائدة غداء أقيمت تكريماً لوفد سوداني كان يزور القاهرة، فقال لي مدحود سالم «إننا مضطرون لإعلان قرارات برفع أسعار بعض السلع»، فقلت «متى؟» قال «بعد أربعة أيام من الآن»، وكان ذلك قبل أن يجلس المدعون إلى مائدة غداء. وقلت لرئيس الوزراء «الوقت قصير جداً. يجب التمهيد في الصحف لدواعي هذا القرار (!)» فقال «لا مهرب. هذا رأي المجموعة الاقتصادية، وهو رأي يقول أن رفع الأسعار ضروري، وقد اقترح الرئيس بذلك. وقدرت صعوبة الموقف، لأن الصحف كانت قد ظلت تثير منذ بضعة أشهر بتثبيت الأسعار.

وعلمت بعد ذلك أن السادات عقد اجتماعاً، وأن الدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد والاستثمارات آنذ تحدث فيه فقال إن إلغاء الدعم ورفع الأسعار إجراء لا مهرب منه ولازم اليوم قبل غد. لأن أي تأخير في رفع الأسعار يمكن أن يعرضنا لكارثة اقتصادية، وإذ ذاك قال السادات «مادم هذا هو الرأي الفني، وطالبنا أن التأخير يعرضنا لكارثة، فإنا نوافق». وكان ذلك في يوم ١٢ يناير/كانون الثاني (١٩٧٥).

والبقية تاريخ، كما يقولون. فقد وقعت حوادث الشعب التي وصفها البعض بأنها «إنتفاضة شعبية» وأصر الزعيم الذي يقول موسى صبري إنه «كان في قمة الألم مما يجري» على أنها «إنتفاضة حرامية وحركة بلشيفية لقلب نظام الحكم، اضطرت النظام إلى قمعها باستخدام القوات المسلحة». فقام الفريق أول الجسمي، وزير الدفاع آنذ، برفع حالة الاستعداد إلى الأسوأ في اليوم التالي (١/١٩) ... وقد تطور الموقف بعد ذلك إلى الأسوأ فعلاً، فلتقى وزير الدفاع بإشارة رسمية من السادات، القائد الأعلى باعتبار وزير الدفاع والقائد العام مسؤولين عن تأمين القاهرة وحفظ النظام إبتداء من الساعة (كذا). وفي ذلك الوقت كانت الشرطة قد انتهكت تماماً وفقدت السيطرة على الموقف بسبب تعدد أمكنة المظاهرات في وقت واحد، وبسبب وجود عدد كبير من قوات الأمن المركزي في أسوان لتأمين السادات. وقد تقرر إقامة جسر جوي (!) بطائرات عسكرية لنقل قوات الأمن المركزي إلى القاهرة، كما تم ذلك بالنسبة لقوات الحرس الجمهوري الموجودة في أسوان. (وواضح من ذلك أن الأمور كانت قد تدهورت إلى حد أن بدأ النظام يعتبر أن تأمين إستمراره أهم من تأمين حياة السادات).

وبقيل نزول القوات المسلحة أنه حظر التجول حتى لا يقع صدام بينها وبين المدنيين في الشوارع، وفي الرابعة مساءً نزلت القوات المسلحة لتأمين المواقع في مختلف مدن الجمهورية.. وتمت السيطرة على الموقف تماماً، وبعد منتصف الليل صدرت الأوامر بسحب القوات، وخاصة النجايات والمركبات المدرعة والصعدة إلى

ممسكراتها، واستغرق تنفيذ ذلك ساعتين. ثم بدأ التعاون بين الجيش والشرطة في إزالة اثار الحرائق بحيث بدت القاهرة في الصباح وكأن شيئاً لم يكن! أعاد النظام إقامة الديكورات، وبدأت بنشاط عملية إسدال ستار عالم الوهم على حياة شعب مستعبد دفعه الجوع والتلاعب بجوعه بالتحكم البعيد من واشنطن عن طريق «خبراء البنك الدولي» إلى الخروج عن دوره التقليدي كـ «رعية مطيعة» فأحدث زلزالاً لنظام الاحتلال الداخلي لم يتسن له الخروج منه دون أن يتحطم إلا باستخدام الجيش، مرة أخرى، باعتبار الجيش «آخر سلاح في يد الدولة (=النظام) لحفظ النظام (=للبقاء على حياته)»، كما ذكر موسى صبري (٢٢٧).

ولقد كان من الطبيعي أن يخرج السادات من ذلك الزلزال وقد انتابه دوار وتملكه الخوف مما يمكن أن يفعله به الأصدقاء في واشنطن بالتحكم البعيد. ولقد كانت أحداث ١٨ و ١٩ يناير / كانون الثاني هذه مجرد عينة على ما يمكن أن يفعله أولئك الأصدقاء به والنظام الذي تربع على قمته. وبطبيعة الحال، لم يكن السادات قادراً على الرد. فقد أحرق مراقبه مع الاتحاد السوفياتي. وكان ارتماؤه تحت أقدام الأميركيين قد أوشك أن يكون كاملاً. ووقتها لم تستطع موسكو أن تكف نفسها عن الشتمات به، فدعت ما حدث إنتفاضة شعبية، واستدار السادات كحيوان جريح فصب غضبه على من أسماهم قبلاً بـ «بياعين البطاطاء» أي مرتزقة الالتزام الماركسيين في مصر. لكن ذلك الكيش كان كبشاً داخلياً وكان الكل يعرف أنه كبش أعفف أهلاً وبلاً قرون وأن السادات يضخم صورته الهزيلة فيصوره كبشاً نطاحاً خطيراً ليخفي حقيقة ما حدث. فالمصريون الذين أصابته صدمة مفزعة عندما أعلنهم الحكومة بأنهم سترفع أسعار لقمة العيش لأن الخراجات خبراء البنك الدولي أصرروا على ذلك لم يكونوا ممن يمكن - بأي قدر من الصفاقة والخيال - اعتبارهم شيوعيين جاحدين كما صورهم السادات. كانوا مصريين خانعين كهدهم، لكنهم زاد عليهم أنهم أصبحوا أيضاً مصريين جاثمين، فهاجوا. خرجوا من الحظائر والشقوق التي وضعهم فيها الضباط وأخذوا يصرخون ويدمرون ويحرقون. يعورون في الواقع، لأن شبح الجوع - الذي لم يفارقهم أبداً - اقترب منهم كثيراً وأخذ يحمل في وجوههم. فهاجوا. وسرعان ما أعادتهم الدبابات والمركبات المدرعة إلى الحظائر والشقوق. لكن الصدمة كانت مروعة لنظام كان قد استنم إلى أنه يمتلك مزعة لا يمكن أن تنمرد قطعاتها. ولذلك صب السادات جام غضبه على «الشيوعيين» وأعلن أنه سراجع نفسه في الخط «الديمقراطي» الذي كان قد اتجهه معلناً أن «تجربته في الحياة علمته ألا يثق بشيوعي أو بإخواني لأنك مهما عاملتهم بالخير أنقضوا عليك في الوقت المناسب»^(٢٢٨)، بل واستدار إلى الصحفي البريطاني ديفيد هيرست، وهو بكل تأكيد ليس شيوعياً وليس يسارياً، وليس حتى وردي اللون، فطرده من مصر لأنه كان يستقي معلوماته التي هاجم بها نظام السادات من الماركسيين المصريين!

غير أن كل ذلك كان على سبيل «التقريغ» لشحنة الخوف والغضب. فالذي حدث أن السادات كان قد تلقى إشارة واشنطن وفهم مضمونها جيداً: لا تملكوا بأكثر مما فعلت. نفذ ما اتفقنا عليه. وهذه مجرد عينة.

(٢/٥/ج) . عدة عصفائر: تسوية الحسابات والاستسلام لأميركا

وكان السادات في الحقيقة مظلوماً عند الأميركيين، وكان الأميركيون يعلمون ذلك. لكن الاسرائيليين كانوا لا يكونون عن نحرهم بالهاميز، ولذلك لم يتورعوا عن توجيه تلك اللطمة الدوية لعميلهم الراقد كيما يصحو ويهم إلى التحرك بنشاط، وكما «يقضها سيرة» فيما يتعلق بجنيف وغير جنيف، وكل أولئك العرب. وكان السادات قد قر قراره على أن يسبق مؤتمر جنيف «بضربة وقائية» سياسية بارعة، إن صح التعبير، بأن يعقد إتفاقية ثنائية مع إسرائيل قبل «هيصة» ذلك المؤتمر، على النحو الذي صارع به موسى ديان أثناء حديثهما في الإسماعيلية يوم ٤ يونيو / حزيران ١٩٧٩:

«تعرف يا موسى؟ أنا أرسلت حسن تهامي ليجتمع بك في المغرب لسبب آخر. فوقتها كان الاعداد لمؤتمر جنيف يجري على قدم وساق، وكانت مهمة تهامي أن يكفل لنا، انتم ونحن، التوصل إلى اتفاق من نوع ما فيما بيننا قبل أن يجتمع المؤتمر»^(٢٢٩).

ويقول ديان أنه فهم من الأميركيين في سياق أحاديث خاصة أثناء فترة كامب دافيد أن:

«السبب الرئيسي في زيارة السادات للقدس أنه كانت قد زهقت روحه من العرب... وفوق ذلك، فيما قاله الأميركيين له، كانت «علاقة السادات بالشعب المصري علاقة حميمة وكان يشعر بما يشعرون به، وقد شعر أن المصريين زهقت أرواحهم من الحرب وانتابهم ظمأ إلى السلام... ليس سلام الاستسلام بطبيعة الحال، بل السلام الحقيقي الذي يضع نهاية للصراع مع إسرائيل»، كما قال الأميركيون أيضاً أن «شخصية السادات وتفكيره وحساباته كانت عوامل في عملية صنع القرار لديه» (وهذا طبيعي بالنسبة لمن يصنع أي قرار، اللهم إلا إذا كان المعنى الذي يفهمه ديان من الأميركيين ولم يوصله فيما كتب أن السادات كان يصنع القرار على هدي شخصيته هو وتفكيره هو وحساباته هو، بلا أدنى قيمة لتفكير أو حسابات أحد غيره، فبذلك يصير القول مفهوماً).

وبعد ذلك ما قاله ديان بعد ذلك مباشرة من أن الأميركيين أوشحوا له أن «السادات شديد التمسك باستقلاليتيه، وأنه متى قر قراره على شيء ثابر عليه بقدر عظيم من التصميم» وأنه «لم يكن يقيم وزناً في ذلك لاختلاف في الرأي من جانب كبار مستشاريه والمعاونين الأقربين إليه، كما أنه لم يكن يقيم أدنى وزن لأراء ووجهات نظر القادة العرب الآخرين، وأنه لم يكن ينشئ أبداً أنه رئيس جمهورية مصر»^(٢١).

وكان التخطيط للصالح مختمراً في دماغ السادات الخصب العامر بتهاولم أحلام يقظة يتحول فيها من قيصر إلى نابوليون إلى هتلر أو موسوليني في تاليران في لمح البصر، منذ ما قبل ذلك بوقت طويل. فأتت زيارة سايروس فانس له بالاسكندرية في ١١ أغسطس / آب ١٩٧٧، باغت السادات زائره الأمريكي بحركة من حركاته المسرحية، فانتحى به جانباً، وكما يفعل باعة الصور البديئة في أزقة المدن، أطلعه على ما تبين فانس وقد انتابه الذهول أنه مسودة كاملة جاهزة لمعاهدة سلام بين مصر وإسرائيل. «واستحلف السادات ضيفه الأمريكي بكل مقدس لديه الا يفشي هذا السر الخطير لخلق»، ثم جلس وأخذ - من خلال استجابات ضيفه لنصوص «المعاهدة» - يسجل بالقلم الرصاص على هوامش المسودة ملاحظاته وتعليقاته كيما يستخدمها في اعداد ردود جاهزة أو تعرض بديله يواجه بها أي اعتراض قد يثيره الاسرائيليون^(٢٢).

وبعد ذلك اللقاء الدرامي بقليل، في ١٩ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٧ ذهب السادات إلى القدس حيث شد على أيدي قادة إسرائيل، وعانق جولدا وتبادل الهدايا معها، وزار نصب الهولوكوست ياد فاشيم، وجلس مسروراً بجوار صديقه مناحم بيدي بالتصريحات لمراسلي وسائط الاعلام الأمريكية والعالية.

وبمقاييس العمد، كان الضابط الفقير المطارد اليوزباشي أنور السادات الذي اعتبره أعضاء مجلس قيادة الثورة دخیلاً وأسماء الزعيم السابق الله يرحمه جمال باسم جحاً، قد ضحك أخيراً، وككل من يضحك أخيراً، بدا له أن سيظل يضحك طويلاً. فلم يخطر له لحظتها ببال، وهو في أوج «انتصاره»، أن أحداً سيعدمه فيشفي مصر من وجوده في جسمها. لكن رصاصة الرحمة كانت ما زالت على بعد سنوات قليلة، وكانت أبعد ما تكون عن بال الزعيم الذي تفاخر في حديثه مع صديقه موسى بالاسماعيلية قبل انطلاق تلك الرصاصة بقليل بأن «مشكلتي لم تكن مع الشعب المصري، فالشعب المصري يحبني ويثق بي. مشكلتي ظلت دائماً مع الدول العربية».

وبمقاييس الزعيم العبقرى المناور الدامية والمخ العظيم، كان العمد قد «سحب السجادة» من تحت أقدام الجميع، ورد على ما فعلوه معه بخبطة مسرحية عالمية كبرى وضعته في دائرة الضوء ووضعته في دائرة الظل يقضون أظافره - وربما أصابعهم - غيظاً وكمداً.

فحتى «الأميركان» الذين اعتبرهم دائماً أصدقائه وسنده وعزائيه ومرغ لهم وجوه السوفيات في التراب كانوا قد لعبوا معه لعباً غير نظيف في مسألة البنك الدولي وحكاية رفع أسعار السلع الغذائية الأساسية لشعب جائع كان هو وهم يعرفون أنه جائع وقد حاولوا أن يطيّبوا خاطره ببعض فتات مواعدهم وحاول هو أن يعرضه «بكثير» من الديمقراطية عن القليل من الخبز. وكان الغرض استعجاله لتفنيذ تعهدهات والتصالع مع الاسرائيليين.

طيب. ما هو قد جاء الى القدس وسحب السجادة من تحت أقدام الأميركيين. وكما يقول الأميركيون الذين كتبوا عن خبطة السادات بالذهاب إلى القدس، «أخذ السادات، بتلك الخبطة، زمام المبادرة في مجال النشاط الدبلوماسي على ساحة الصراع العربي الاسرائيلي، وجعل تحرك الولايات المتحدة صوب مؤتمر جنيف تحركاً غير ذي صلة. ووقف المسؤولون الأميركيون يتابعون التطورات بمشاعر اخط فيها الاحباط

بالإثارة. فبالرغم من أنهم كانوا قد تطلعوا إلى إختراق ما عن طريق المفاوضات التي ظلت الولايات المتحدة صاحبة الدور المركزي فيها منذ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٢ (من خلال الثغرة والجيب وكل ذلك) إلا أنهم لم يخطر لهم ببال أن السادات يمكن أن يقدم على هذه الخطوة بالغة الجراءة. ولكن ما هو أقدم عليها، وجعل الإدارة الجديدة (إدارة كارتر) التي اعتبرت الشرق الأوسط أولوية أعلى فيما يخصها تجد نفسها وقد أزيحت جانباً بفتح إلى الخطوط الجانبية في موقف المتفرج على ما يجري. فطبقاً لما يقوله الرسمىون الأمريكيون، لم يكن السادات قد أخطر الولايات المتحدة بشيء قبل أن يعلن عن نيته للذهاب إلى القدس. والواقع أنه بعد أن قال السادات أنه مستعد للذهاب إلى القدس، إتصل به هاتفياً السفير الأمريكي بالقاهرة، هيرمان إيلتس، وقال له أنه يحسن به - إذا لم يكن جاداً فيما قال - أن يصدر تكذيباً على الفور^(١٢١).

وبالمثل، كان السادات قد سوى حساباته نهائياً مع الاتحاد السوفياتي الذي ظلت مشكلته مع مصر طوال عهد السادات وأن السادات شك باستمرار في نوايا القادة السوفيات تجاهه، متصوراً بأن لهم موقفاً بشأن الخلافات الداخلية التي نشبت في مصر إبان شهر مايو / أيار ١٩٧١، رغم أن ذلك أمر داخلي مصري بحت^(١٢٢)، كما قال السفير السوفياتي لمحمود رياض في حديث دار بينهما بمنزل هذا الأخير في ٧ ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٣^(١٢٣).

والذي أراد السفير قوله لمحمود رياض، ربما على أمل أن يقنع السادات به، أن الاتحاد السوفياتي، بعد أن فشل أعوان عبد الناصر في الاستيلاء على السلطة وتتنصيب علي صبري وتركوا السادات يضربهم، لم يعد له شأن بذلك الصراع باعتباره مسألة داخلية بحتة تخص مصر وحدها، أي أن السادات يجب أن يطمئن إلى أن السوفيات لا يحاولون الإطاحة به ليضعوا على صبري مكانه. غير أن السادات ظل متشككاً في نوايا السوفيات، ولم يطمئن قلبه، فوق أن اعتبرهم - كما قال لموسى صبري - «حالة ميثوسا منها» (useless case) بتقير عبد الناصر، بل وبعد - بالشرطة الفهلوية التي كذبها ما قاله القادة العسكريون كالشاذلي والديبلوماسيين كمحمود رياض - إلى مسح جريمة الثغرة والجيب في وجوههم: «في سوريا حصل انسحاب، وإنما في مصر هذه ثغرة.. جيب وتسلك و ٥ و ٦ كيلومتر بين جيشين واقفين. ثغرة تلفزيونية. وأنا الذي أرقنتي أن الروس لم يتركوا لي خمس دبابات احتياطي. ولو كان عندي خمسين أو مائة دبابة في الثغرة كانت النتيجة واضحة. وهذا ما يعلمه اليهود. هات التاييمز والنيوزيك واقرأ ماذا كتبوه عن الثغرة»^(١٢٤).

وهذا بطبيعة الحال هراء ديماجوجي، فالدبابات المتوافرة كاحتياطي استراتيجي كانت تشكل فرقتين مدرعتين كاملتين، أمر السادات بتجريد الضفة الغربية منها ودفع بهما بين ما دفع به من دبابات إلى معركة نصحه قواده وأركان حربه بأنها كانت قد باتت محققة الخسارة، فكانت النتيجة تلك «الثغرة التلفزيونية»^(١٢٥).

وب «خطبة» الذهاب إلى القدس، تصور السادات أنه انتقم من الروس الذين ظلوا يتهدون زعامته ومليكيته للعلّة بانحيازهم لعلي صبري، فأخرجهم هو - بنسف مؤتمر جنيف بعد أن «طردهم» من مصر - من ساحة اللعب تاركاً الساحة لـ «أمريكا» لتصول فيها وتجول فوق وجهه وحدها. وينفس «الخطبة» تصور السادات أيضاً أنه «رد الجميل» للعرب الذين من كثرة ما صبوه من أموال في وعاء نظام مليء بتقوب الفساد والنهب باتوا على استعداد للاسقاء إلى خبراء البنك الدولي. هؤلاء العرب يريدون منه أن يظل «يحارب حروبهم بدلاً منهم» ثم يتعاملون مع نظامه معاملة «أميرية» ويختفون وراء خبراء البنك الدولي فيستدرجونه إلى رفع الأسعار ليحدث ذلك الزلزال تحت مقعده وتصل الأمور إلى أبعد مما كانت هيكل - وينكر موسى صبري - إلى حد إعداد طائرة ليهرب بها إذا ما تدهورت الأمور إلى أبعد مما كانت قد وصلت إليه يوم ١٩/١٠ يريدون أن يضغطوا عليه ليجد لهم صيغة تنفذ ماء وجوههم يمتلحون بها مع إسرائيل ويتلقى هو الصفقات على وجهه بدلاً منهم؟ طيب! سريهم! سيتصالح. ولكن بطريقته هو، ويصالحاته هو، وبرغبته هو، وبالكيفية التي تجعل منه بطل السلام الذي حارب كرجل (و «انتصر» كبطل) ثم، لكونه رجل دولة عظيم، لم يجد ما يمنعه من الذهاب إلى «الخصم» (فقد باتت إسرائيل

«الخصم» adversary لا «العدو الغادر» كما كانت قبلاً عندما كان الصراع معها مفيداً) «في عقر داره» (لا دار الفلسطينيين الأشرار) عارضاً عليه السلام بشرف وشهامة، من أجل مصر وشعبها الذي تحمل كثيراً وضحي بما فيه الكفاية.

فالسادات، بإعلان تحركه «التاريخي» وذهابه إلى القدس المحتلة، تصور أنه سوى حسابات كثيرة، بل وبنة الأميركيين أنفسهم أنه ليس «عظمة طرية» يسهل جرشها بالأسنان. وفي الوقت ذاته تصور أنه، بالذكاء والفهولة، كان قد جعل اتجاهه المتصمم صوب الصلح المنفرد مع إسرائيل يبدو كما لو كان شيئاً إضطره إليه العرب أنفسهم، بتقاعسهم عن مساعدته، واضطره إليه الروس بخداعهم وتخليهم عن «مسؤولياتهم» وعدم تسليحهم له بما فيه الكفاية، واضطره إليه حرصه على مصالح مصر وحده على أبنائه المصريين، بل واضطره إليه أيضاً تراوح «الأميركان» وعدم استقرارهم على خط بعينه. وليس بعيداً عن الاحتمال أن السادات، الذي وضع محمد إبراهيم كامل أصبعه على مكون أساسي من مكونات شخصيته وأسلوبه في التعامل مع الواقع عندما وصف ميله إلى عيش أدوار متخيلة في أحلام اليقظة، ليس بعيداً عن الاحتمال أنه تصور نفسه عند ذلك المتعطف بطلاً مأساوياً وحيداً فوق قمته الشاهقة وعلى منكبیه هموم «شعبه» وقضايا الحرب والسلام والحياة والموت وكل ذلك، ولم يخطر له ببال أنه كان دودة قميئة صغيرة مخطة باتت كذلك باختيارها أخذة في الزحف تحت حذاء عسكري ضخم مخيم فوقها.

(٥/٢) . منطق العمدة ومنطق التاريخ

تبعاً لما كتبه موسى صبري^(١) «كان منطق السادات في ذلك تعامل عميقاً وذكياً مع الواقع لأسباب عديدة كان قد فكر فيها طويلاً». وتلك الأسباب، كما شرحها صبري، هي:
أولاً: «أن خيار الحرب لم يعد متاحاً». ومعنى القول أنه بات متعيناً على مصر أن تسكت جبهتها وتخرج من ساحة الصراع. وهذا بالذات هو ما سعى إليه منفذو المشروع الصهيوني باستماتة وإلحاح واتجهت كل تصرفات الولايات المتحدة منذ ١٩٦٧ إلى إرغام مصر عليه عن طريق العون المكثف والتخطيط المشترك والتنفيذ المتأخر على الجبهات العسكرية والسياسية والاقتصادية والديبلوماسية مع إسرائيل ضد مصر.

ويبرر موسى صبري رؤية السادات للحرب بوصفها خياراً لم يعد متاحاً بقوله أن «السادات عندما طلب وقف إطلاق النار» (بعد أن اكتمل فتح الثغرة وترسيخ الجيب الإسرائيلي) طلب ذلك لأن «أسلحة حلف الأطنطي» (لا أسلحة الولايات المتحدة، على سبيل الشطارة الاعلامية كقولك «تحريك الأسعار» بدلاً من قولك «رفع الأسعار») كانت قد وصلت من أميركا إلى أرض المعركة في سيناء.

وكانت بداية الجسر الجوي الأمريكي يوم ١٤/١٠، نفس اليوم الذي جرد فيه السادات ضفة القناة الغربية من دفاعاتها المدرعة والقي بها في تقدم مقضي عليه بالفشل كيما يدمرها الإسرائيليون.

ويقول صبري أن تلك الأسلحة «الأطنطية» (التي كان معظمها في الواقع مما لم تكن الولايات المتحدة قد سمحت لأي بلد من حلفائها في ذلك الحلف بحيازته بعد) كانت أسلحة لم تتعامل معها القوات المصرية من قبل، ويضيف أنه «كانت قد حدثت الثغرة وحوصر الجيب الثالث»، ويقول أن وقف إطلاق النار كان «اشجع (اجدع؟) قراراً للسادات لأنه واجه الواقع وقال أنه لن يستطيع محاربة أميركا».

ويبدو أن موسى صبري من كثرة احتكاكه بالإسرائيليين في معية السادات قد تعلم منهم صفاتهم المشهورة التي تجعل ما يقولون أو يفعلون، من فرط «بجاحته» شيئاً يعقل لسان الخصم. لأنه من الذي كانت مصر تحاربه طيلة الوقت؟ كوكب المريخ؟ ألم يفتن السادات إلا بعد الثغرة والجيب إلى الحقيقة المائلة في أن أميركا ظلت هي القائمة بتنفيذ المشروع الصهيوني الذي لا تشكل دولة إسرائيل إلا المرحلة التمهيدية منه، وظلت متكفلة بإزالة كل عقبة من طريقه وبالأخص مصر؟ وإن كان السادات قد فطن في تلك الساعة المتأخرة إلى أن من كان يحاربه فعلاً وواقعاً كان أميركا، فكيف استطاع الادعاء بأن تنفيذ ما أرادته أميركا من إخراج لمصر من ساحة الصراع وإسكات لجبهتها كيما تنتهي «القضية» كما قال هولم يكن هو الاستسلام عينه؟ الاستسلام لأميركا، بطبيعة الحال، لا لإسرائيل!

ثانياً: «أن مصر ضحكت بمائة ألف شهيد». وهذا حقيقي. ولقد بدأ في وقت ما كما لو كانت رؤيا كهنة اليهود في «المعهد القديم» لمصر عندما كتبوا أنه «لم يكن بيت ليس فيه ميت». كانت قد تحققت وظلت تتحقق المرة تلو المرة. إلا أن عدداً كبيراً من أولئك الشهداء سقط في ساحات القتال مجاناً، بلا ثمن ولا هدف ولا منفعة لمصر بل ولم يكن ليسقط أصلاً لولا خيبة المارشالات والجنرالات الذين وثقوا بقدرة قادر عليهم من رتبة الصاغ إلى رتبة المشير ومن رتبة اليوزباشي إلى رتبة القائد الأعلى، ولم يكن ليسقط أصلاً لولا المارب السياسية الدفينة التي قد تتكشف بشاعتها ذات يوم ما لا يدع لمستमित في الدفاع مجالاً ليفتح فمه. فكل من خسرتهم مصر في عبور القناة في حرب ١٩٧٣ لم يزد عددهم عن ٢٨٠ فرداً، وهي خسائر ضئيلة للغاية في عملية كبرى كهذه. أما العدد الكبير حقيقة من الضحايا فنجم عن «القرار السياسي» الذي كانت نتيجته فتح الثغرة أمام الاسرائيليين و«أسلحة حلف الاطلنطي» التي تحدث عنها موسى صبري.

ثالثاً: «أن مصر خسرت دخلها القومي لسنوات». وهذا حقيقي. إلا أنه من الحقيقي أيضاً الذي لا يجعل ذلك القول «نصف حقيقة» أن الدخل القومي يدد، أساساً، بفعل (١) النهب والاستنزاف الداخلي والخيبة في تسيير شؤون الاقتصاد تحت إدارة الضباط الذين ظهر نبوغهم الإداري فجأة فياتوا «سادة أساتذة» رؤساء مجالس الأعران وجيوش المتفعين التي تحلقت كل «سيد أستاذ رئيس مجلس إدارة» ونتيجة لتربيع الأتباع والأعران وجيوش المتفعين التي تكشف كآوض ما تكون في «فياسكو» ١٩٦٧ مدير عام، منهم، و (٢) الفشل العسكري والخيبة التي كشفت كآوض ما تكون في «فياسكو» ١٩٦٧ وزير، وتكررت في تطوير الهجوم يوم ١٤/١٠/١٩٧٣ وما ترتب عليه، و (٣) المغامرات النابوليونية الفاشلة في اليمن والكونغو وحيثما تيسر، وهي المغامرات التي استخدمت ككفة في تعرية العملة المصرية من غطاءها الذهب، وأشار إليها السادات ذاته عندما تحدث عن أن «حرب اليمن تحولت إلى تكديس للذهب وشراء ثلاثيات وكلام فارغ»!

رابعاً: «أن مصر إنهارت مرافقها الداخلية». وهذا حقيقي. إلا أنه مما يكمل الحقيقة أن الإنهيار لم ينجم عن الحروب بقدر ما نجم عن الخيبة في إدارة المرافق والفساد في تسييرها. وذلك أمر إعترف به السادات نفسه عندما كلف بشكيل وزارته الثانية وعني بأن يجعل من مهام تلك الوزارة الجديدة، كأولوية عليا، «محاربة الفساد». كما اتخذ السادات كل تاريخ الخيبة والفساد الطويل منذ أخذت الثورة المباركة بنظام رأسمالية الدولة باعتباره إشتراكية وطنية في أحداث ثورته الخاصة به التي أجهزت على ما كان قد تبقى من حياة هزيلة في عروق مصر الاقتصادية والتي عرفت باسم «الإنفتاح» العظيم.

خامساً: «أن مصر لا تستطيع الاعتماد على مواردها فقط في تدعيمها لقدراتها العسكرية. وعندما قدم العرب معونة مالية لمصر قبل فتح قناة السويس وقبل معركة أكتوبر، كان الشرط العربي أن يقدم أحد البنوك الأمريكية قرضاً لمصر قيمته ٦٠ مليوناً بضمان السعودية؛ ورفضت السعودية أن يكون قرضها لمصر بضمان البنك المركزي المصري. ولما طلبت مصر زيادة المعونة من الكويت، أعلنت الكويت في نشرات رسمية أن احتياطي البترول لديها ينضب أو هو في طريقه إلى ذلك، وكان ذلك في أواخر الستينات، ثم ثبت أن العكس هو الصحيح، إذ زاد الإحتياطي وزاد وأصبح بالبلايين»، ويضيف موسى صبري إلى هذا القول هامشاً يقول فيه «وتدل آخر الإحصائيات العلمية على أن الكويت لديها احتياطي يكفي لمدة ٢٥٠ سنة قادمة إذا ما استمر الضخ على ما هو عليه».

وبطبيعة الحال، ظل الدعم العربي لمصر مسألة شريان حياة لا أقل. وقد نبه صدام حسين إلى ذلك بقوة في مؤتمر القمة ببغداد. إلا أنه ينبغي النظر أيضاً إلى ما قد يكون ترسخ لدى البلدان العربية المانحة من وعي بأن كل ما يحصل عليه النظام المصري يبدو كما لو كان ينسكب في بالوعة - اقتصادياً وعسكرياً، بسبب الخيبة وبسبب الفساد. غير أنه، بالمقابل، يظل مثل ذلك الوعي، حتى إن صبح، ثانوياً، أو كان ينبغي أن يظل ثانوياً، ومتأخراً بكثير وراء الوعي بأن المعركة مع إسرائيل لم تكن وإن تكون معركة مصرية، أو فلسطينية، أو سورية، أو أردنية، بل معركة الجميع، وأنها ليست معركة لاعادة الفلسطينيين إلى وطنهم أو إنشاء وطن ما لهم والتخلص من «وجع الدماغ» الذي يسببونه، بل معركة مفروضة

ومحتومة لا قبل للعرب جميعاً، أغنياء وقراء، دول مواجهة ودول ظهير، معتدلين و «راديكاليين»، بالهزيمة فيها، لأن الهزيمة في سياق المشروع الصهيوني لا مؤدي لها إلا الإبادة. وفي مواجهة مثل هذا التحدي، التحدي الأقصى، تحدي البقاء ذاته، تتأخر قيمة النقود قليلاً، ويتقدم إلى المكانة الأولى مطلب البقاء.

وفي تحليل موسى صبري لمواقف البلدان العربية، من وجهة نظر السادات، يقول أن «التقدير الصحيح للوضع العربي مع مصر (يبين) أن الدول العربية لا تقبل على مساعدة مصر، لأنه إذا قويت مصر فإن ليبيا والسعودية تشعران بأن مصر (القوية) باتت تشكل تهديداً لهما. كما أن قوة مصر ضد الأمانى السورية. أما العراق فيرى في مصر محوراً يتصدى له باستمرار»!

وهذا تصوير مفزع، لأنه - إن صح - لا تكون له نتيجة إلا إبادة الجميع. واستخدام لفظة الإبادة هنا ليس على سبيل الفصاحة أو رغبة في التخويف. ولقد يحسن كثيراً بالقادة العرب أن يضيّعوا من وقتهم القليل اللازم للالمام بالكيفية التي أنشئت بها الولايات المتحدة على أرض القارة الشمالية في العالم الجديد كما كان يدعى. فالغزاة الاستيطانيون الذين نزّلوا أرض القارة الأمريكية من أوروبا لم يتمكنوا من أن يصبحوا أمة ويؤسسوا دولة إلا على أشلاء السكان الأصليين، أي من عرفوا بـ «الهنود الحمر». وإذا ما توقف القادة العرب قليلاً عند ما أسماه بـ «المشروع الصهيوني» أي الغزوة الاستيطانية الرامية إلى أخذ كل الأرض المتفق عليها مع الإله من القدم، تبعاً لما تؤكد التوراة، وهي تحديد كل الأرض من النيل إلى الفرات، والبادئة مرحلياً بفلسطين، كل أرض فلسطين بعد ١٩٦٧، والجولان، ثم جنوب لبنان، سيجدون أن ذلك المشروع ليس في حقيقته إلا تكراراً حرفياً لعملية خلق الأمة الأمريكية على أشلاء السكان الأصليين الذين أخذت أرضهم وأبيدوا. وسيجدون أيضاً أن هذا التحليل المفزع للوضع العربي الراهن كما تراءى للسادات حسبما طرحه موسى صبري، هو عينه ما حدث في أميركا الشمالية ومكن الغزاة الاستيطانيين من إبادة الهنود الحمر مستغلاً في إبادتهم خلافاتهم وعداوتهم وحزاناتهم القبلية ومخاوفهم من بعضهم البعض وتصور بعض قبائلهم أنها - بالسير في ركاب الغزاة الاستيطانيين. كما فعلت قبيلة التشيروكي - كانت ستنجو على حساب الآخرين من بني قومها^(١). ولقد يبدو مثل هذا الكلام غريباً و «هوائياً» و «عوداً إلى التواريخ القديمة» في سياق معاصر لا مكان فيه لمثل هذه الأشياء. إلا أن التاريخ يظل خير معلم، والعبر والدروس المستفادة منه، خاصة فيما يتعلق بقيام الولايات المتحدة بإعادة تنفيذ عملية قيامها كأمة على أرض العالم الجديد، مجدداً، على «الأرض الموعودة»، تظل حيوية وبالمغة المفزعة بالنسبة لمن يريد البقاء.

ويستطرد موسى صبري في طرحه لتفكير السادات الذي قرر على أساسه أن يعقد صلحاً منفرداً وينجو بجلده على حساب الفلسطينيين وكل العرب «البخلاء» الذين قتلوا على نظامه وحرموه من سيل أموالهم، فيقول «وكان المفروض (تبعاً لذلك الموقف العربي من مصر) أن تظل مصر كالرجل المريض الذي لا يموت (ولا يشفي) لا حرب ولا سلام. صعوبات داخلية (كزلازل ١٨ و ١٩ يناير / كانون الثاني). ومواردنا لا نستطيع تميمتها لأنها تحت سيطرة إسرائيل».

يعني موسى صبري بذلك موارد سيناء. وينسى طبيعة الحال أن كل اقتصاد مصر، لا موارد سيناء وحدها، كان من المحتم أن يصبح «تحت سيطرة إسرائيل» متى فتحت الحدود و «طبعت» العلاقات. وقد كان. فالصهيونيين الذين وضعوا اقتصاد الولايات المتحدة ومعظم الغرب تحت سيطرتهم وسيطرة بنوكهم وبيوتاتهم المالية وشركاتهم القابضة، لم يكن ليستعصي عليهم النفاذ إلى الاقتصاد المصري، المهلهل بفعل الخيبة والنهب وإدارة «السادات» الأساتذة الضباط والمتنفعين، ولو بجهة المساعدة على إنقاذه من الموت، ووضعه تحت سيطرتهم. ولا يخفى على فطنة موسى صبري طبعاً أن ذلك بالذات ظل هدفاً رئيسياً من الأهداف التي رمت إليها إسرائيل باصراها الذي لا يحيد على أنه «لا سلام بغير فتح للحدود وبغير تطبيع للعلاقات». وبذلك يكون السادات، عندما تصالح وفتح وانفتح وطُبع، قد خاب الخيبة

(*) أرجع في ذلك إلى مقالتي السابق الإشارة إليها عن «البعد الأميركي للمشروع الصهيوني».

المعهودة من النظام. فبدلاً من أن يستخلص موارد مصر في سيناء من سيطرة إسرائيل، ادخل «الطريشة» في عب مصر، ومكنتها من عتق الاقتصاد المصري، وبالتالي من وريد مصر.

وتأسيساً على كل ما طرحه موسى صبري من مكونات تفكير السادات، بالإضافة إلى الإشارة الدرامية إلى «خطر قيام إسرائيل بنسف السد العالي وإغراق كل مصر» يتساءل قائلاً:

«فإذا كان امام مصر أن تصل بالسلام إلى نتائج التحرير (!) (انظر إلى الشطارة الإعلامية) بدون مخاطر حرب أخرى، فهل (يعقل) أن تضع مصر هذا القرار تحت سيطرة الدول العربية (التي أوضح أن السادات اعتبرها دولاً إستراتيجية بخيلة تريد من مصر أن تحارب لها حروبها وتقتز عليها في المصروف، واكتشف أنها تريد أن تجعل مصر كالمريض بالحرب الذي لا يشفى بالسلام)؟ ويقول صبري «الجواب الطبيعي بالنفي». فقرار مصر في حدود سيادتها. ولسنا في اتحاد فدراي مع الدول العربية يلزمنا بذلك. كما أن ميثاق الجامعة (جامعة الدول العربية) لا ينص على ذلك».

ولقد اخترنا إيراد تفكير السادات من خلال طرح موسى صبري له باعتبار ذلك الطرح نموذجاً نمطياً لاهتراء الفكر (إن صح تسميته بـ «الفكرة» الذي أنجبته كل تلك العقود من التبعية المرتعبة المرتعقة العمياء لألوية الزعيم، فصبري، الصحفي، المفروض أنه من صناع الرأي وبحكم اشتغاله بالصحافة من المسؤولين عن إيصال الحقائق إلى «الجماهير»، لم يجد مانعاً، وهو يعلم أن المسألة مسألة إخراج لمصر من الساحة لحساب أمريكا وإسرائيل، من التمحك في ميثاق الجامعة!.

(٥/٢/هـ) - البحث عن ورقة تين

منذ البداية، ظل هناك نفي بالغ الشدة لوجود أي رغبة لدى أحد في عقد صلح منفرد أو سعي إلى سلام غير شامل أو نية للتضحية بأحد.

غير أن النظام كله كان قد اتجه بتصميم، بعد الهزيمة القاصمة للظهر التي مني بها في ١٩٦٧ فنسفت كل ادعاءاته السابقة وتهددت بقاءه ذاته لولا أنه سارع في اللحظة الأخيرة فأقنع الزعيم بالآ يتنحى، إلى البحث عن صيغة ما يمكن أن تتيح له الخروج من مأتق الصراع الذي أراده تمثلياً فانقلب إلى واقع خطر، وتحفظ في الوقت ذاته ماء الوجه فتمكّن إعلاماً قد تمرّس بالكذب والتمويه وقلب الحقائق وصناعة الوهم أن :

١ - يبيع الصفقة لشعب مطيع بطبعه كان النظام قد درّبه، طوال عقود، على أن يتبعت بلا تفكير كل ما يصبه الاعلام في حلقة من اكاذيب وتلفيقات وأوهام.

٢ - يبيع الصفقة - قدر الامكان وبلااستفادة من شعبية الزعيم لدى الجماهير العربية التي ظلت عازقة عن الاعتراف للنفس بأنها خدعة - للعرب، من خلال سيناريو إعلامي يوحي بأن مصر التي حملت عبء الصراع في أربع حروب قد واجهت واقع العصر بجسارة فارتادت درب السلام الشامل لحساب الجميع ولمصلحة الجميع وقبلت بكل ما قد تستجلبه تلك الريادة من شكوك واتهامات.

وسعيًا إلى ذلك، إستخدمت بعد هزيمة ١٩٦٧ صيغة «السلام بعد إزالة آثار العدوان»، باعتبار العودة إلى حدود ما قبل ٥ يونيو / حزيران ١٩٦٧ أقصى المراد من رب العباد، وعفا الله عما سلف.

والحقيقة أن النظام كان قد قام قبل ١٩٦٧ بوقت طويل بمحاولة لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي تفاوض خلالها جمال عبد الناصر مع روبرت أندرسون، ممثل حكومة الولايات المتحدة سنة ١٩٥٥. ووقتها، كان النظام في شبابه، ولم يكن ظهره قد كبر بعد، فكان العرض الذي طرحه عبد الناصر لـ «التسوية» أن «تحل المشكلة» على أساس التنفيذ الدقيق لمشروع التقسيم الذي وضعتة الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧^(٣١٦).

وعندما طرح عبد الناصر ذلك، كان قد دخل في لعبة «ضرب الغرب بالشرق» عملاً على تليين الولايات المتحدة عن طريق تهديدها بفتح أبواب المنطقة أمام النفوذ السوفيياتي الضامى. وقد أدرك السوفييات حقيقة تلك اللعبة من مبدأ الامر، لكنهم سايروا النظام المصري لأن تعامله معهم فتح لهم فعلاً منافذ إلى منطقة تطلعت روسيا منذ أيام القيصرية إلى أن تكون صاحبة نفوذ أو بالأقل صاحبة موطيء قدم فيها، واستخدموا سلاح التشهير لردع النظام عن التمادي في اللعب من وراء ظهورهم، كما حدث عندما أعلنوا

في يونيو / حزيران ١٩٦٩ أن عبد الناصر كان قد أعطى من الإشارات إلى الأميركيين ما أوضح أنه يقبل إجراء مباحثات وجهاً لوجه مع الاسرائيليين على نسق مفاوضات رودس، ١٩٤٩، ولكن بشكل غير رسمي وغر معلى، وهو ما سارعت حكومة عبد الناصر وقتها إلى نفيه بشدة^(١١٣).

وقد أوضح عبد الناصر نفسه بجلاء مدى توجه النظام إلى «التسوية» في أول خطاب من خطاب عيد الثورة القاه في أعقاب الهزيمة، يوم ٢٢ يوليو / تموز ١٩٦٧، عندما قال أن «النضال» له طرق متعددة. وبدأ بـ «النضال السياسي»، فاعلن للعصرين أن «النظام لا يقبل باب السياسة أبداً، ولا يوصد باب الاتصالات السياسية أبداً، وأوقفهم على أنه «عندما سافر الدكتور محمود فوزي إلى أميركا وذهب إلى نيويورك لحضور جلسات الأمم المتحدة، قلت له ما عنديش مانع أنك تقابل الأميركيين، وقابل وزير الخارجية الأميركي مرتين. فنحن نناضل بالعمل السياسي. وهناك أيضاً نضال إقتصادي (!!)... فأمامنا عدة طرق لا بد أن نسير عليها: طرق عربية، سياسية واقتصادية، وطرق دولية، سياسية ودعائية (وفي آخر القائمة): وطرق عسكرية»^(١١٤).

وإلى ما قبيل وفاته، ظل عبد الناصر متمسكاً بذلك التوجه صوب التسوية. وعندما طرحت عليه «مبادرة روجرز» الأولى، التي لم تتخض إلا عن بدء مسلسل وقف إطلاق النار ريثما تحاول الولايات المتحدة إقناع المؤسسة الحاكمة الاسرائيلية بقبول خطتها التي لم تعمر طويلاً لاسناد دور «بلطجي» الولايات المتحدة بالمنطقة لايران الشاه، قبلها عبد الناصر وأزدرتها إسرائيل وظلت تزدرها إلى أن حطمها لها كيسنجر بديبلوماسية المكوك، ثم أمنت إسرائيل نفسها من محاولة إحيائها ثانية أبداً بأسقاط الشاه وتدمير إيران بحكم الملاي.

وعندما استولى السادات على السلطة بانقلاب القصر في مايو / ايار ١٩٧١، ورث ذلك التوجه جاهزاً مركزاً باسم الزعيم السابق، وأظهر براعته بتظاهره بأنه، ولو أنه ظل معارضاً لذلك التوجه صوب السلام مع إسرائيل في حياة جمال الله رحمه، فإنه - بعد رحيل جمال إلى جنة الخلد - لم يعد يطاوعه قلبه على عصيان توجهه، ولذلك فانه - كما أوضح لدونالد بريس رئيس مكتب رعاية المصالح الأميركية بالقاهرة في أول لقاء أثر موت عبد الناصر - قرر تنحية اعتقاداته الشخصية جانباً والسير بأمانة ووفاء على خط جمال، تنفيذاً لمشيئته.

والواقع أن السادات كان مهياً أكثر من سلفه للسير في ذلك التوجه «السلمي» إلى ذروته. فقد كان متمتعاً بقدر من حرية الحركة لم يتح في أي وقت لعبد الناصر الذي فرض حدوداً على حريته في التحرك عندما تشبث بزعامته للعالم العربي كله لا لمصر وحدها، وهو ما لم يعن به السادات كثيراً ولم يتطلع إليه. فالعرب لم يكونوا يعنون السادات في شيء. بل الحقيقة أنه ضاقت دائماً بهم واعتبرهم عبئاً على صدره حتى وهو سادر في أخذ أموالهم وتوجيه الانتقادات الجارحة علناً لقاداتهم وزعمائهم. وقد تسين عليه، بطبيعة الحال، أن يواصل القيام، بصفاقة، بدور «رجل الدولة» المحترم، إلا أن ذلك لم يكفه عن الاتيان بتصرفات غريبة كتمنعه عن لقاء الأمير سعود الفيصل إبان اجتماع مجلس الجامعة العربية في أواخر مارس آذار ١٩٧٨، وتآفقه من الحاح وزير خارجيته محمد إبراهيم كامل عليه في أن يتفضل، رغم تظاهره بأنه «متوكل ومشغول»، بمقابلة الأمير السعودي. وكان السادات وقتها قد دعا عزراً وإيزمان وزير الحرب الاسرائيلي للقائه في القاهرة^(١١٥).

وقد أشار موسى صبري، بما تصور أنه منتهى الكياسة، إلى ذلك التآفف من «أولئك العرب» لدى العدة عندما كتب يقول شارحاً وجهة نظر زعيمه «لسنا في اتحاد فدرالي مع الدول العربية (يلزم الزعيم باخضاع قراره) لسيطرة تلك الدول»، كما أسلفنا، وعندما أشار إلى أن السؤال الملح، الذي اتق الزعيم وعُدّه طويلاً، ظل «هل أتصرف وحدي (بارادتي الحرة = المنفردة) أم أضع مصر تحت وصاية الدول العربية؟»^(١١٦) والمسألة، بطبيعة الحال، لم تكن وليست مسألة «إخضاع القرار لسيطرة الدول العربية» أو مسألة «وضع مصر تحت وصاية الدول العربية»، كما يعرف موسى صبري جيداً، بل مسألة بقاء، بقاء مصر، وهو غير ممكن بمعزل عن الدول العربية، وبقاء الدول العربية، وهو غير ممكن بمعزل عن مصر. فبالقرار قرار مشترك. قرار لن تكون نتيجته إلا التفتت والتهافت والوقوع في الحلق الصهيوني المفتوح على

سعته كحلق تصاح شرس جائع متربص، أو التماسك والتوحد والذود عن البقاء ذاته لا مجرد الشرف أو العزة أو الكرامة. وقد تكون هناك متاعب، وقد تكون هناك خلافات. وقد يكون هناك غياب للوعي. وقد يظل هناك انخداع بدور الاصدقاء هنا أو هناك، لكن القرار - في النهاية - يظل قراراً مشتركاً إما بالبقاء وإما بالقبول بمصير الهود الحمر.

ولقد ظل توجه النظام المصري منذ ما بعد ١٩٦٧ توجهاً لا نتيجة له إلا خروج مصر من الصراع، على أمل أن ينجو النظام بجلده، ويستمر عن طريق الاجتهاد «في إصلاح ما فسد». والذي فسد، متى عزي إلى ما قدمته مصر من تضحيات لا شك فيها خلال حروب أربع، لا يكون ضاراً بالنظام أو مهدداً لبقائه. وبذلك يستطيع النظام أن يحاول «إصلاح ما فسد» دون أن ينكشف دوره في تخريب اقتصاد مصر بالخبيثة وبالفساد وبمعاملة مصر كغنيمة حرب. ولقد حاول السادات ذلك فعلاً، وحاول تحت ستار أنه كان يصلح ما أفسدته الحروب وتضحياتها أولاً، وإصلاح «بعض الانحرافات» في تسير شؤون الاقتصاد ثانياً.

ومن طبيعة النظم الفاشية أن تستमित في البقاء. ذلك درس تعلمنا الطبيعة إياه. فأشد المخلوقات استماتة في الدفاع عن بقائها هي دائماً أضر المخلوقات كالعقارب والحيات السامة. وخبرة التاريخ الحديث خير معلم في ذلك المجال، وما علينا إلا أن نرجع إلى تاريخ النظم الفاشية والنازية في أوروبا، ونأمل قليلاً في نظام فرانكو مثلاً وكيف استمات في البقاء، حتى بعد انهيار التجربة الفاشية كلها بانهايار ألمانيا وإيطاليا، فلم يسلم الروح إلا بعد أن رحل الزعيم، فرانكو، فانزاح عن صدر إسبانيا وعادت بلداً متواجداً يتنفس من جديد.

ومشكلة النظم الفاشية أنها نظم تقف على لحم ودماء الشعب المحكوم، كالكوت دراكيولا العتيد. ولذلك، تلصق بعنق الشعب الضحية كالحفافيش مصاصة الدماء، ولا تستسلم بسهولة، لأنها آتية من فراغ، ومالها متى فقدت السلطة إلى عدم، وربما إلى محاكمات وفصائح وأحكام سجن وأحكام إعدام. فالمسألة بالنسبة إلى تلك النظم وبالنسبة إلى زعمائها وقادتها وأجهزتها والمنتفعين بها مسألة بقاء، بقاء مصالح، وبقاء بالجسد والمكانة الاجتماعية، واحتفاظ بالثروة. فهي لا تفعل ما يفعله أي حكم ديمقراطي نيابي، فتسلم السلطة (give way) وتدع مهمة الحكم لحزب آخر أو لائتلاف أحزاب. لأن النظم الديمقراطية تستطيع ذلك بغير مشكلة، إذ لا تتعامل مع البلد المحكوم كما لو كان غنيمة حرب، وتظل - وهي تمارس السلطة - خاضعة لرقابة المؤسسات الديمقراطية خاضعة للمحاسبة. وعندما ينساق أعضاء من الجهاز الحاكم إلى ما يعتبره المجتمع خروجاً على الاعراف والسلوك القويم يحاسب ذلك العضو أو ينحى وينتهي في معظم الأمر مستقبله السياسي، وقد يسجن ويصادر أمواله. لكن النظم الفاشية تتمتع بحصانة إرهابية ففسدة. ولذلك فإنها تفسد، حتى وإن وصلت إلى السلطة بأحسن النوايا وأشرفها. وإن تفسد، لا يصبح التشبث بالمغانم السبب الوحيد في استماتتها في الاحتفاظ بالسلطة، بل والخوف من العقاب أيضاً، لأن السلطة الإرهابية تظل حمايتها الوحيدة من الانكشاف والافتضاح والمحاسبة. فهي - في النهاية - تتحول إلى عصابات للجريمة الاميرية المنظمة. إلى ثعابين وعقارب. وكالثعابين والعقارب، تدافع عن بقائها باستماتة.

وفي بعض الحالات، يكتشف النظام أن الزعيم ذاته قد أصبح خطراً على بقاء النظام. فيصفيه. ومن المتعين أن تكون تصفيته جسدياً. لأن الزعماء لا يُنحون ولا يُعزلون ولا يتقاعدون. وانقلابات القصر لا تكون دائماً ممكنة بحكم تشابك مصالح المنتفعين وبغموض ضروب ولاتهم، وحتى إن نجحت لا تظل مأمونة ما دام من وقع الانقلاب ضده قد ظل حياً. ولقد كانت معظم مشاكل مصر مع الاتحاد السوفياتي في ظل السادات ناجمة بشكل جوهري من خوف السادات من أن يقوم السوفيات بتحريك مؤامرة تطيح به وتضع على صبري مكانه. وإلى أن أجهز عليه رصاصات من اغتالوه، عاش السادات في خوف مقيم من ذلك الاغتيال السياسي الذي كان يمكن أن يعيده إلى أصوله، مجرد قط أرقة تملأ رأسه أخيلة العظمة وأحلام اليقظة.

ولم يكن الاسرائيليون والاميريكيون بغافلين عن شيء من كل ذلك، وقد استخدموا فهمهم العميق لطبيعة

النظام المصري ومشاكله الداخلية وشخصيتي زعيميه في التعامل معه تعاملًا فعلاً على درجة عالية من الكفاءة وضع النظام موضعاً لم يعد أمامه مهرب في سياقه إلا السعي باستماتة صوب الصلح المنفرد والسلام الانفرادي مع إسرائيل، تأمناً لبقائه.

ولقد فطن الأميركيون والإسرائيليون من مبدأ إلى أن النظام - ككل النظم الفاشية وخاصة في بلدان العالم الثالث، وللولايات المتحدة علاقات وثيقة حميمة وخبرة عميقة بها وإزعائها وبما يجعلها «تلك» - كان على استعداد، متى وضع الموضوع الذي يتعين عليه فيه أن يختار بين استمراره وبقائه وبين استمرار تصنيعاته وطموحات زعامة زعيمه الجانبية (للعالم العربي)، لأن يضحي بكل شيء بجميع من حوله، بل وبمن في مصر ذاتها، تأمناً لبقائه واستمراره وطلباً للنجاة من العقاب. ومما يفصح عن مدى الخوف من العقاب ما حدث في بداية الثورة، عندما وقع عدوان ١٩٥٦ «وتبين أن الإنجليز والفرنسيين كانوا مصممين على الزحف إلى القاهرة، وأن الجيش لم يعد في مقدوره رد عاديته عن العاصمة، وأن الوساطات الدولية وقرارات الأمم المتحدة لم تجد، وبدا المستقبل شديد الحلوكة (فوقتها) فقد صلاح سالم آخر قطرة من معنوياته وتماسكه، واقترح أن يتناول أعضاء مجلس قيادة الثورة سماً زعافاً سريع المفعول... ووافق الحاضرون بالاجماع خشية أن ينتهزها أعداء الثورة (= أعداء النظام) من كل صنف ونوع فرصة ليأثروا لأنفسهم، ولم يحل دون تنفيذه إلا غياب البغدادي الذي لم يكن حاضراً ذلك الاجتماع، فأرسلوا إلى صلاح نصر ليجهز السم المطلوب وإلى البغدادي ليدي رأي.. وفي خلال البحث في الأمرين معاً، جاءت الأنباء من نيويورك بما لم يعد يدع مجالاً لمثل هذا اليأس القاتل»^(١٢١) ولقد كان كل ما حدث لمصر منذ استدرج عبد الناصر إلى شرك ١٩٦٧ موجهاً إلى وضع النظام الموضع الذي يجد نفسه في سياقه واقعاً في مازق الحياة والموت ذلك، ويجد نفسه مواجهاً بخيار واحد، إما الكف عن البطولات الخطابية والمسرحية والاستسلام لإسرائيل وأمريكا، وإما موت النظام. ولقد كانت مسرحية تنحي عبد الناصر بعد الهزيمة محاولة لانقاذ النظام عن طريق التضحية بالزعيم، لكن النظام ما لبث أن تبين أنه لم يعمر بعد سقوط عبد الناصر، فكان العدول عن التنحي، وكان اتجاه النظام والزعيم معاً إلى الصلح والسلام.

وفي أواخر مارس / آذار ١٩٧٨، عندما زار عزرا وإيزمان مصر، برفقة هارون باراك، المستشار القانوني لمجلس الوزراء الإسرائيلي، فاجتعا بالسادات والفريق الأول الجمعي، وزير حربيته، كان الهدف المحدد في ذهن كل منهما أن يكشفوا هل النظام المصري على إستعداد لتوقيع معاهدة صلح منفرد أم لا؟ وطبقاً لما قاله وإيزمان في مذكراته المعنونة «معركة السلام»، إكتشفا كلاهما «أن السادات ما يكن يريد أكثر من ورقة تين (يستر بها عريه) وأن ورقة التين هذه كان بالوسع تزويد السادات بها من خلال عملية الحكم الذاتي للفلسطينيين» ويقول وإيزمان أنه فكر وقتها في أن يجين كان قد حول ذلك الحكم الذاتي الذي يسعى إليه السادات إلى مجرد كاريكاتير^(١٢٢).

وبذلك الإدراك، وضع وإيزمان أصبعه على حقيقتين أساسيتين: أولاهما ورقة التين هذه التي ظلت المطلب الرئيسي للنظام المصري منذ ما بعد ١٩٦٧، والثانية أن يجين عندما أفشل مبادرة السادات التي ذهب بها إلى القدس سعياً وراء ورقة التين هذه، فعل ذلك عن طريق إنكاره على السادات ما تطلع إليه من تخليص نفسه ونظامه من «مشكلة أولئك الفلسطينيين» باعائهم الحكم الذاتي، وإخراجهم بذلك من شفر النظام.

يقول محمد إبراهيم كامل أنه لم يعلم بالقصة الحقيقية لزياره وإيزمان للقاهرة في ذلك الوقت بالذات، ولا بما دار من حديث بين السادات والفريق أول الجمعي، وإيزمان وهارون باراك يومي ٣٠ و ٣١ مارس / آذار ١٩٧٨، إلا بعد ثلاث سنوات، عندما قرا كتاب وإيزمان الذي ظهر في مارس / آذار ١٩٨١، ويقول أنه اكتشف أن السادات لم يكذب بالكذب عليه مدعياً أن وإيزمان هو الذي طلب الحضور إلى القاهرة بينما كان السادات هو الذي دعاه، بل وأخفى عنه كل ما دار من أحاديث «وهو خطير جداً» واكتفى بأن قال له أن «وإيزمان لم يأت معه بجديد وأنه (السادات) طلب منه أن يذكر مناحم بجين بأنه لم يبق حتى الآن بالرّد على مبادرة السلام وأن مصر لا تبحث عن تسوية منفردة أو جزئية، بل تسعى إلى

سلام شامل على اساس الإنسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة». ويقول كامل «ولم يكن أمامي ما يدعوني إلى عدم تصديقه»^(١٠٦).

ويضيف وزير الخارجية السابق قائلاً ولكم تمنيت لو لم يكن وايزمان قد كتب كتابه، أو لو كان أسقط منه ما دار بينه وبين السادات أثناء تلك الزيارة، أو لم يكن الكتاب قد وقع في يدي وأطلعت على ما فيه^(١٠٧) وهذا هو ما قرأه محمد إبراهيم كامل في كتاب، وايزمان، «معركة السلام» وتمنى لو لم يكن قرأه:

١ - «أبقر لي السادات داعياً إليّ لزيارته في القاهرة في حين كانت القاهرة تتمع بجزء من الخارجية العرب الذين اجتمعوا في الجامعة العربية. ولقد كان واضحاً أن دعوة وزير دفاع إسرائيل لزيارته في القاهرة (في -ضوء كل أولئك الوزراء العرب)، بينما القوات الإسرائيلية على أراضي لبنان كان من قبيل التحدي للسافر للعالم العربي كله (من جانب السادات)».

٢ - «كانت تعليمات بيجين إليّ أني، كوزير للدفاع، يجب أن أقول للمصريين أن أحداً في إسرائيل لن يقبل بإزالة المستوطنات الإسرائيلية، وقال لهم أن ما تطلبونه، أيها المصريون، هو الانسحاب الكامل وإقامة دولة فلسطينية، وكلاً الأمرين مرفوض، فهل لديكم شيء آخر تعرضونه؟»

٣ - «وقال وزير التجارة والصناعة إيجال هوروفيتز «أن المصريين يدعون وايزمان لزيارتهم لأنهم يتصورون أنه قريب منهم، والآن على وايزمان أن يفهم السادات أن على السادات الشعور على صيغة أخرى غير ما طرح لا طلباً بالعودة إلى حدود ١٩٦٧، فالذي يبدو أن السادات قد تملكه الفرو بعد زيارة رئيس الوزراء (بيجين) لوساشنكل واتخاذ كارتير جانب مصر، وما لم يكتفل أحد بإعطائه إلى جادة الصواب سيضاد تحليلاً في السحاب».

٤ - «وكانت قراءة وايزمان لاستقباله عند نزوله من الطائرة وعند وصوله إلى مكان اللقاء بالسادات بضمجة إعلامية كثرت فيها الأضواء وعدسات التلفزيون، أن السادات كان يعلن عزمه «على المضي في السعي صوب السلام رغم الوضع الحرج الذي وجد نفسه فيه بإزاء الهجوم الإسرائيلي على لبنان»، خاصة وأن السادات رجح به بحسرة قائلاً «أنني أرحب بوزير الدفاع وأعبر عن سمائتي بوصوله». وأضاف السادات قائلاً لأضيفه يجب أن تعلم أنه كانت هناك معارضة لحضوره من الملك خالد ملك السعودية، بل ومن وزارة الخارجية المصرية. لكنني أردت أن أراك».

٥ - «لم يبد الرئيس المصري أي اهتمام بمسألة إنشاء دولة فلسطينية، وأبدى استعداده، لأن يتحرك مستوطنتنا في الضفة الغربية في مكانها، بل وأبدى استعداده للحلول محل الملك حسين فيما لو رفض هذا الأخير الاشتراك في المفاوضات! وكنت سعيداً بوجود هارون باراك بجائتي لسمع هذا الكلام بأذني، لأنه - بغير ذلك - لم يكن أحد في إسرائيل سيصدق أن السادات قال ذلك الكلام لي!»

٦ - «وفي مساء ٢٠ مارس / آذار، عقد اجتماع آخر. وكان هناك الدكتور مصطفى خليل أمين عام حزب الحكومة، والدكتور بطرس غالي، والجنرال الجمعي». وقد دار بين باراك والجنرال الجمعي حديث مشعر عرض الجمعي خلاله إجراء محادثات سرية بين مصر وإسرائيل إما في القاهرة، وإما في إسرائيل، أو في أي مكان آخر، وأبدى استعداد مصر - إذا ما أرادت إسرائيل ذلك - لاشراك الأميركيين في تلك المحادثات السرية التي حدد الرئيس منها بوضع تفاصيل الترتيبات الخاصة بالضفة الغربية وغزة تمهيداً للمفاوضات الثنائية بين مصر وإسرائيل التي عرض أن يكون التوقيع على الوثيقة الخاصة بها والوثيقة الخاصة بالترتيبات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة سراً، بالأحرى الأولى».

٧ - «ووفقاً لما عرضته، المصريون، تتضمن الوثيقة الخاصة بترتيبات غزة والضفة الغربية إعلاناً للنوابا. فمن وجهة نظر مصر، يجب أن تعلم إسرائيل عن استعدادها للانسحاب من الضفة الغربية وغزة، فيما دعا نقاط يتفق على أن تظل تحت احتلال القوات الإسرائيلية لاعتبارات الأمن للمستوطنات المقامة على نهر الأردن وتلك المقامة في قسم المناطق الجبلية، ومتى أعلنت إسرائيل عن استعدادها للانسحاب، يعلن السادات أن مصر وإسرائيل اتفقتا على إعلان نوايا ويدعو دول المواجهة للدخول في مفاوضات مع إسرائيل، ثانياً. وبعد أسابيع من ذلك، توقع مصر اتفاقية سلام مع إسرائيل بالنسبة لسيناء، ومتى دخل الأردن في العملية، يتولى الملك حسين التفاوض حول «اليهودية والسامرة» وغزة، فإذا ما رفض ذلك، حل السادات مكانه ووقع على الاتفاقية الخاصة بالضفة الغربية وغزة!»

«وبمقتضى تلك الاتفاقية، تظل المستوطنات الإسرائيلية قائمة ويظل مسموحاً لليهود بإقامة المستوطنات الجديدة على الأراضي العربية التي يشترونها من الأفراد، ويجري البحث عن حل لمشكلة الأراضي الحكومية يتيح طرحها للبيع ليهوديتها اليهود. ويرابط الجيش الإسرائيلي في قواعد متق عليها كذلك القائمة على نهر الأردن».

٨ - «وفي حالة أي نشاط تقوم به منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة، يكون للجيش الإسرائيلي،

بمقتضى الإتفاقية، مطلق التصرف في التعامل مع الإرهابيين. أما المستوطنات المقامة في سيناء فتبقى، ولكن تحت «السيادة المصرية، ويمنح سكانها الجنسية المصرية، وتحميهم مصر، لا الجيش الإسرائيلي!»

٩ - غير أن السادات عدل عن هذا اللجنون المخمور بوحادية الزعامة، بعد اتصال يبدو أنه وقع معه (فطبقاً لما يرويّه وايزمان، تلقى في صباح اليوم التالي، ٢١/٢، مكالة تليفونية من الجمعي أخطره فيها بوجود التوجه إلى القناطر الخيرية للاجتماع مجدداً بالسادات. ويقول أنه عندما دخل على السادات وجده متوتراً غير عادي، ويحكى أنه بادره قائلاً: «بعد اجتماع كارتر ببجين، سألني كارتر عما إذا كنت مصرّاً على مسافة إقامة دولة فلسطينية (!) ومن وقتها وأنا أفكر في ذلك. وكان تفكيري قد هداني إلى الحل بعيد المدى الذي ناقشناه بالأمس. لكنني، بعد ذلك، اجتمعت بممثلي الفلسطينيين من غزة فوجدت أنهم ليسوا على استعداد للقبول بذلك الحل لأنهم متمسكون بتقرير المصير. ونظراً لمعارضتهم، لم يعد بوسعني القول أن الخطة التي طرحتها أمس ما زالت قائمة. فحين بازا مشكلة إذن لأنني أعرف حدودي ولن أقترح ما لا أقدره وأنا لا أحب أن أعد ولا أفي بما عدا به. ولذا، فإن الموقف يكون قد عاد إلى ما كان عليه أول أمس. ولا بد لي هنا من أن أرجو من ببجين أن يبدي شيئاً من المرونة. فسانا لا اطالب بدولة فلسطينية، هكذا، على أعتابها، بل اطالب برابطة مع الأردن. ومن الواضح أن معنى رابطة مع الأردن أنه لا يكون هناك وجود لدولة فلسطينية. ولقد كان هذا رأيي قبل مبادرة السلام، وما زال هو رأيي الآن»^(١٠)).

فالسادات عندما ذهب إلى القدس لم يذهب ليحصل على سلام شامل، أو ليحصل للفلسطينيين بـ «الشرطة» على دولة تنهي المشكلة، طبقاً لتصور النظام المصري، وتضع حداً للصراع، وتخرج النظام من ورطة أوقع نفسه فيها بالخطابيات والكلبية السياسية التي صورت لزعامته أنه كان سيظل مستطيماً أن يواصل لعب الورقة الفلسطينية إلى ما لا نهاية كيما يؤمن ببقاء كـ «نظام ثوري وطني تحرري» ويؤمن بالتالي إستمرار احتلاله الداخلي لمصر ويؤمن لزعيمه زعامة أوسع من مجرد التسيّد على العزبة المصرية. غير أنه تبين، منذ كسر ظهره ١٩٦٧، أن تلك الورقة خطيرة، وأنّ مخاطرها أفضح بكثير مما كان متصوراً، وأنها مخاطر لا قبل له بها وهو ليس على استعداد، مع ذلك، للتخليّ عن السلطة لمن قد يكون قادرين على القبول بها، أن وجدوا، بعد أن أعدم كل وجود سياسي نشط خارج النطاق الحديدي الذي ضربه حول أرواح المصريين وعقولهم، وليس على استعداد للاستمرار في التظاهر بقبول التحدييات التي تفرضها، وليس على استعداد لأن يدع الأمور تتدهور إلى الحد الذي يكشفه ويعريه نهائياً كتظام زائف لا هو وطني، ولا هو ثوري، ولا هو تحرري، بل هو نظام عسكري فاشي قد احتل بلده بقوة السلاح وممارسات إرهاب الدولة.

ولذلك كان ذهاب السادات إلى القدس، ثم لما كسر له ببجين بـ «عقليته الحجرية» كما أسماها النظام، إثناء الزهور الهش الذي ذهب ليقدمه للإسرائيليين في القدس، هروا إلى واشنطن لاثّذاً بحضن عرابية وأولياء نعمته الأميركيين في كامب ديفيد.

وكما قال عزرا وايزمان في تقييمه لما كان السادات جاهدأ في طلبه، لم يذهب السادات إلى القدس ثم إلى واشنطن إلا سعياً وراء ورقة تين يخفي بها عورته الشنعاء وعورة نظامه المهترئ، وتتيح له أن يواجه العالم في صورة رجل الدولة كبير النقل كبير القلب الشجاع الذي لم يجبن عن مواجهة تحدي السلام بعد أن واجه تحدي الحرب، بصرف النظر عن أن تلك تحولت على يديه إلى حرب بالوكالة لصالح العدو، بينما هو أخذ في عملية تواطؤ مع الأميركيين والإسرائيليين على إفتراس العالم العربي كله، لا القضية الفلسطينية وحدها.

ومن المفزع والحنن أن كثيرين ممّن أثقلوا الوطء على السادات وخاصموه وقاطعوا مصر ظلوا، في واقع الأمر، في صف ما فعل، وكان كل اختلافهم معه حول أسلوبه الخشن السافر العدواني الذي دفع في النهاية إلى التخلص منه حرصاً على ما هو أهم من شخصه.

- (١) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، من ص ١٩٦/١٩٧.
- (٢) المرجع نفسه، ص ٢٠٢.
- (٣) ٧٢ شهراً مع عبد الناصر، ص ٥٩.
- (٤) «شهود ثورة ٢٣ يوليو»، ص ٤٢٠.
- (٥) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٤٧.
- (٦) نشرة «الاشتراكي»، العدد الأول، ٦ فبراير ١٩٦٥ أورد الاستشهاد وحيد عبد المجيد في «عبد الناصر وما بعده» في بحثه «قضايا الديمقراطية والتنظيم السياسي لثورة ٢٣ يوليو»، ص ١٦٥.
- (٧) المرجع نفسه، ص ١٦٦.
- (٨) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- (٩) المرجع نفسه، ص ١٦٧.
- (١٠) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٣٠٥.
- (١١) «شهود ثورة ٢٣ يوليو»، ص ١٥٩.
- (١٢) ياسين الحافظ: «دراسة تحليلية لنظام عبد الناصر». كتاب «في الفكر السياسي»، دار دمشق للطباعة والنشر، ١٩٦٣، ص ٤٧ - ٤٩.
- (١٣) د. فؤاد مري: «أزمة الصيغة الاشتراكية الناصرية»، كتاب «عبد الناصر وما بعده» ص ١٥٩، ١٦٠.
- (١٤) شهادة خالد محي الدين، «شهود ثورة ٢٣ يوليو»، ص ١٤٦.
- (١٥) د. فؤاد مري: «أزمة الصيغة الاشتراكية الناصرية». كتاب «عبد الناصر وما بعده»، ص ١٦١.
- (١٦) وحيد عبد المجيد: «قضايا الديمقراطية والتنظيم السياسي لثورة ٢٣ يوليو»، كتاب «عبد الناصر وما بعده»، ص ١٦٩/١٧٠.
- (١٧) المرجع نفسه ص ١٧١.
- (١٨) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٤٧.
- (١٩) وحيد عبد المجيد: «قضايا الديمقراطية» - «عبد الناصر وما بعده»، ص ١٧٠/١٧١.
- (٢٠) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٥٩.
- (٢١) المرجع نفسه، ص ٢٥٨.
- (٢٢) Denis Mack Smith: The Theory and Practice of Fascism, in «Fascism, An Anthology», Ed. Nathanael Greene, Thomas Y. Crowell Co., N. Y. 1968, pp. 95 - 97.
- (٢٣) أحمد حمروش: «قصة الثورة الجزء ٧». «مجتمع عبد الناصر» المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٨.
- (٢٤) المرجع نفسه، ص ١٧٤.
- (٢٥) ٧٢ شهراً مع عبد الناصر، ص ٧٧.
- (٢٦) «مجتمع عبد الناصر»، ص ١٦٨.
- (٢٧) المرجع نفسه، ص ١٥٠ - ١٥٢.
- (٢٨) المرجع نفسه، ص ١٤٩.
- (٢٩) ٧٢ شهراً مع عبد الناصر، ص ٤٤.
- (٣٠) المرجع نفسه، الصفحات: ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٩.
- (٣١) المرجع نفسه، ص ١٩٣.
- (٣٢) «مجتمع عبد الناصر»، ص ١٢٢/١٢٤.
- (٣٣) المرجع نفسه، ص ١٣٧.
- (٣٤) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٨٥.
- (٣٥) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- (٣٦) المرجع نفسه، ص ٢٨٧.
- (٣٧) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- (٣٨) المرجع نفسه، ص ٢٨٦.
- (٣٩) المرجع نفسه، ص ٢٨٤.
- (٤٠) المرجع نفسه، ص ٢٨٣.
- (٤١) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

- (٤٢) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
 (٤٣) المرجع نفسه، ص ٢٧٦.
 (٤٤) خريف عبد الناصر ص ٢٢٧ وص ٢٢٨
 (٤٥) «السلطات، الحقيقة - والأسطورة»، ص ٢٠٧.
 (٤٦) المرجع نفسه، ص ٢٨٧.
 (٤٧) المرجع نفسه، ص ٢٨٥.
 (٤٨) المرجع نفسه، ص ص ٢٨٥/٢٨٦.
 (٤٩) المرجع نفسه، ص ٢٨٥.
 (٥٠) المرجع نفسه، ص ٢٧٩.
 (٥١) «عبد الناصر وما بعده»، ص ص ٨ و ٩.
 (٥٢) «مجتمع عبد الناصر»، ص ١٢٤.
 (٥٣) «السلطات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٨٠.
 (٥٤) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
 (٥٥) «مجتمع عبد الناصر»، ص ص ١٢٤/١٢٥.
 (٥٦) «السلطات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٣٠١.
 Bulloch, Alan: *Hitler, a Study in Tyranny*, Book Club Associates, London, 1973, p. 130. (٥٧)
 Ibid, p. 167. (٥٨)
 Ibid, p. 191. (٥٩)
 (٦٠) «خريف عبد الناصر»، ص ٢١٢.
 (٦١) المرجع نفسه، ص ٣١٦.
 (٦٢) المرجع نفسه، ص ٣١٥.
 (٦٣) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
 (٦٤) المرجع نفسه، ص ٣١٢.
 (٦٥) شهادة خالد محي الدين، «شهود ثورة يوليو»، ص ص ١٥٢/١٥٣.
 (٦٦) «مجتمع عبد الناصر»، ص ١٧١ وص ١٧٢.
 (٦٧) المرجع نفسه، ص ١٧٠.
 (٦٨) المرجع نفسه، ص ١٧٢.
 (٦٩) المرجع نفسه، ص ١٧٢.
 (٧٠) المرجع نفسه، ص ص ١٧٢/١٧٥.
 Speech by the fuhrer to the Hitler Youth at Nuremberg on 2 - 9 - 33 (Baynes: vol. I, p. 538), quoted by Bulloch in op. cit., p. 403. (٧١)
 Ibid, p. 404. (٧٢)
 Speech by Hitler at Hamburg, 20 - 3 - 36 (Baynes: vol. II, pp. 1, 312 - 13), quoted by Bulloch in op. cit., p. 404. (٧٣)
 Bulloch, *Hitler*, op. cit. p. 404.
 (٧٤)
 (٧٥) «مجتمع عبد الناصر»، ص ١٧٤.
 (٧٦) «السلطات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٢١.
 (٧٧) «مجتمع عبد الناصر»، ص ١٢٧.
 (٧٨) المرجع نفسه، ص ١٣١.
 (٧٩) المرجع نفسه، ص ص ١٣١/١٣٢.
 (٨٠) شاكر النابلسي: «قطار القسوية والبحث عن المحطة الأخيرة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٦، ص ٩.
 (٨١) «عبد الناصر وما بعده»، ص ١٢.
 (٨٢) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
 (٨٣) المرجع نفسه، ص ١٤.
 (٨٤) المرجع نفسه، ص ٨١.
 (٨٥) «مجتمع عبد الناصر»، ص ص ١٩٤/١٩٥.
 (٨٦) المرجع نفسه، ص ١٩٦.

- (٨٧) المرجع نفسه، نفس الصفحة.
- (٨٨) المرجع نفسه، ص ١٩٦/١٩٧.
- (٨٩) المرجع نفسه، ص ١٩٥.
- (٩٠) المرجع نفسه، ص ١٩٧/١٩٩.
- (٩١) المرجع نفسه، ص ١٩٩.
- (٩٢) المرجع نفسه، ص ١٢٨/١٣٩.
- (٩٣) المرجع نفسه، ص ١٣٩/١٤٢.
- (٩٤) «السلام الضائع»، ص ٢٣/٢٤.
- (٩٥) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٧٧/٢٧٨.
- (٩٦) «السلام الضائع»، ص ١١/١٢.
- (٩٧) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٧٩.
- (٩٨) «السلام الضائع»، ص ١٢.
- (٩٩) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٧٨.
- (١٠٠) «السلام الضائع»، ص ١٢.
- (١٠١) المرجع نفسه، ص ١٢/١٣.
- (١٠٢) المرجع نفسه، ص ١٦/١٧.
- (١٠٣) المرجع نفسه، ص ١٩.
- (١٠٤) «السلام الضائع»، ص ١٧.
- (١٠٥) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٧٧.
- (١٠٦) المرجع نفسه، ص ٢٠١.
- (١٠٧) المرجع نفسه، ص ٢٠٧.
- (١٠٨) Dayan, Moshe: **Breakthrough**, Alfred Knopf, N.Y., 1981, p. 90.
- (١٠٩) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ١٩١.
- (١١٠) Dayan, **Breakthrough**, op. cit. pp. 79 - 80.
- (١١١) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٠٦.
- (١١٢) Quandt, William B.: **Camp David - Peacemaking and Politics**, The Brookings Institution, Washington, 1986, p. 87.
- (١١٣) Vance, Cyrus: **Hard Choices**, Simon and Schuster, N.Y., p. 174.
- (١١٤) «مذكرات محمود رياض، ص ٥٢٨.
- (١١٥) «السلام الضائع»، ص ٢٢.
- (١١٦) «السادات الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٧٨.
- (١١٧) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- (١١٨) المرجع نفسه، ص ٢٧٩.
- (١١٩) «السلام الضائع»، ص ٢٣.
- (١٢٠) المرجع نفسه، ص ٢٢.
- (١٢١) «السادات الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٨٠.
- (١٢٢) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- (١٢٣) المرجع نفسه، ص ٢٨٧/٢٨٨.
- (١٢٤) المرجع نفسه، ص ٢٦٦.
- (١٢٥) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- (١٢٦) المرجع نفسه، ص ٢٦٨ - ٢٧٠.
- (١٢٧) المرجع نفسه، ص ٢٨٥.
- (١٢٨) المرجع نفسه، ص ٤٠٢.
- (١٢٩) Spiegel: **The Other Arab - Israeli Conflict**, op. cit., p. 204.
- (١٣٠) «مذكرات محمود رياض، ص ٢٢٧.
- (١٣١) المرجع نفسه، ص ٢٣٦.
- (١٣٢) «باليه السلام الأميركي»، الملقب العربي، ص ١٤٨.
- (١٣٣) Nixon, Richard: **Memoirs**, Grosset and Dunlap, N.Y., 1978, p. 481.

- Ibid, p. 482. (١٣٤)
- Spiegel, op. cit., p. 181. (١٣٥)
- Brogan, Hugh: **The Pelican History of the USA**, Penguin Books, 1985, p. 684. (١٣٦)
- «مذكرات محمود رياض»، ص ٢٠٠/٢٠١. (١٣٧)
- Golda Meir, in her **Memoirs**, about William Rogers: (١٣٨)
- «I suspect that he never really understood the background to the Arab wars against Israel or ever realized that the verbal reliability of the Arab leaders was not, in any way, Similar to his own. I remember how enthusiastically he told me about his first visit to the Arab states and how immensely impressed he was by Faisal's «thirst for peace». As is true of many other gentlemen I have known, Rogers assumed - wrongly, unfortunately - that the whole world was made up solely of other gentlemen!».
- (quoted by Spiegel, op. cit., p. 183).
- Spiegel, op. cit., pp. 172 - 173. (١٣٩)
- Ibid, pp. 174 - 175. (١٤٠)
- Ibid, pp. 176 - 177. (١٤١)
- «مذكرات محمود رياض»، ٢٩٧/٢٩٨. (١٤٢)
- المرجع نفسه، ص ٢٩٩/٣٠٠. (١٤٣)
- المرجع نفسه، ص ٢٦٨. (١٤٤)
- المرجع نفسه، ص ٢٧٥. (١٤٥)
- Spiegel, op. cit., p. 177. (١٤٦)
- Ibid, p. 212. (١٤٧)
- Nixon **Memoirs**, op. cit., P. 479. (١٤٨)
- Spiegel, op. cit., pp. 205 - 206. (١٤٩)
- «السيادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٦٨. (١٥٠)
- المرجع نفسه، الصفحة نفسها. (١٥١)
- المرجع نفسه، ص ٢٦٩. (١٥٢)
- المرجع نفسه، الصفحة نفسها. (١٥٣)
- المرجع نفسه، ص ٢٧٢/٢٧٣. (١٥٤)
- المرجع نفسه، ص ٢٨٠. (١٥٥)
- المرجع نفسه، ص ٢٨٩. (١٥٦)
- «السلام الضائع»، ص ١٨٩/١٩٣. (١٥٧)
- «السيادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ١٦٦. (١٥٨)
- «السلام الضائع»، ص ١٩٥. (١٥٩)
- «السيادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ١٩٤. (١٦٠)
- المرجع نفسه، الصفحة نفسها. (١٦١)
- المرجع نفسه، الصفحة نفسها. (١٦٢)
- المرجع نفسه، الصفحة نفسها. (١٦٣)
- المرجع نفسه، ص ٣١٢. (١٦٤)
- المرجع نفسه، ص ٣١٢. (١٦٥)
- المرجع نفسه، ص ٣١٤. (١٦٦)
- المرجع نفسه، الصفحة نفسها. (١٦٧)
- المرجع نفسه، ص ٣١٢/٣١٣. (١٦٨)
- مذكرات محمود رياض، ص ١٩٣. (١٦٩)
- «السيادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٥٢. (١٧٠)
- المرجع نفسه، ص ٢٨٨. (١٧١)
- مذكرات محمود رياض، ص ٣٧٨ و ٢٨٠. (١٧٢)
- المرجع نفسه، ص ٣٨٢/٣٨٤. (١٧٣)
- المرجع نفسه، ص ٣٨٥، ٣٨٧. (١٧٤)

- (١٧٥) المرجع نفسه، ص من ٢٩٦/٢٩٥.
- (١٧٦) المرجع نفسه، ص من ٢٩٨/٢٩٧.
- (١٧٧) المرجع نفسه، ص ٤٠٤.
- (١٧٨) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- (١٧٩) المرجع نفسه، ص ٢٢١.
- (١٨٠) المرجع نفسه، ص من ٢٢٢/٢٢٣.
- (١٨١) المرجع نفسه، ص من ٤٠٥/٤٠٤.
- (١٨٢) المرجع نفسه، ص من ٤٠٦/٤٠٥.
- (١٨٣) المرجع نفسه، ص ٤٠٧.
- (١٨٤) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢١٢.
- (١٨٥) مذكرات محمود رياض، ص ٢٥٢.
- (١٨٦) «السلام الضائع»، ص ٢٤.
- (١٨٧) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٢١.
- (١٨٨) المرجع نفسه، ص ٧٠٥.
- (١٨٩) المرجع نفسه، ص ٧١٢.
- (١٩٠) المرجع نفسه، الصفحات: ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣.
- (١٩١) المرجع نفسه، ص ٢٢٦.
- (١٩٢) المرجع نفسه، ص ٢٢٤.
- (١٩٣) المرجع نفسه، ص ٧٠٦.
- (١٩٤) المرجع نفسه، ص ٧١١.
- (١٩٥) «السلام الضائع»، ص ٢٠٢.
- (١٩٦) المرجع نفسه، ص من ٢٠١/١٩٩.
- (١٩٧) El-Shazli, General Saad: *The Crossing of Suez, The October 1973 War*, Third World Center, London, 1980, p. 9.
- Ibid, p. 205.
- Ibid, PP 184 - 189.
- (١٩٨)
- (١٩٩)
- (٢٠٠) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ص من ٤١٦/٤١٥.
- (٢٠١) مذكرات محمود رياض، ص ٥٢٢.
- (٢٠٢) المرجع نفسه، ص ٤٩٠.
- (٢٠٣) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٧١٢.
- (٢٠٤) المرجع نفسه، ص ٤٠٤.
- (٢٠٥) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- (٢٠٦) El - Shazli, General Saad, *The Crossing of Suez*, op. cit., pp. 85 - 86.
- (٢٠٧) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٤٠٤.
- (٢٠٨) «السلام الضائع»، ص من ٧٥/٧٤.
- (٢٠٩) El - Shazli, General Saad, *The Crossing of Suez*, op. cit., p. 99.
- Ibid, pp. 185 - 186.
- Ibid, pp. 186 - 187.
- (٢١٠)
- (٢١١)
- (٢١٢) «مذكرات محمود رياض»، ص ٤٧٦.
- (٢١٣) المرجع نفسه، ص ٤٧٨.
- (٢١٤) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- (٢١٥) El - Shazli, General Saad, *The Crossing of Suez*, op. cit. pp. 169 - 170.
- (٢١٦) Ibid, p. 170.
- (٢١٧) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٥٨.
- (٢١٨) El - Shazli, General Saad: *The Crossing of Suez*, op. cit. pp. 165 - 166.
- (٢١٩) Ibid, p. 169.
- (٢٢٠) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٥٩.
- (٢٢١) المرجع نفسه، ص ٢٦١.

- (٢٢٢) المرجع نفسه، ص ٣٦٢.
- (٢٢٣) المرجع نفسه، ص ٣٦٢.
- (٢٢٤) «تأثيرات حرب أكتوبر ١٩٧٣» اديار أوبالاتس، مترجم، مجلة «دراسات عربية»، السنة ١٢، العدد ٧، مايو ١٩٧٦، ص ٣٦/٣١.
- (٢٢٥) «مذكرات محمود رياض»، ص ٤٨٠.
- (٢٢٦) «السلام الضائع»، ص ٥٩٨/٥٩٥.
- (٢٢٧) «مذكرات محمود رياض»، ص ٥٥٦.
- (٢٢٨) المرجع نفسه، ص ٥٧٥.
- (٢٢٩) «السلام الضائع»، ص ٦٠٣.
- (٢٣٠) «السيادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٢٨/٢٢٧.
- Dayan, *Breakthrough*, op. cit., p. 38.
- Ibid, pp. 40 - 41.
- (٢٣١)
- (٢٣٢)
- (٢٣٣) «مذكرات محمود رياض»، ص ٤٩٨.
- Dayan, *Breakthrough*, op. cit., pp. 47 & 49.
- (٢٣٤)
- (٢٣٥) «السيادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٩٩/٢٩٨.
- (٢٣٦) المرجع نفسه، ص ٢٢٤/٢٢٣.
- (٢٣٧) المرجع نفسه، ص ٣٢٣.
- (٢٣٨) المرجع نفسه، ص ٣١١.
- (٢٣٩)
- Dnyan, *Breakthrough*, op. cit., p. 88.
- Ibid, pp. 89, 90.
- Spiegel, *The Other Arab - Israeli Conflict*, op. cit., p. 340.
- Ibid, p. 341.
- (٢٤٠)
- (٢٤١)
- (٢٤٢)
- (٢٤٣) «مذكرات محمود رياض»، ص ٤٦٨.
- (٢٤٤) «السيادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٢٦٣.
- (٢٤٥) المرجع نفسه، ص ٤٢٠/٤١٨.
- (٢٤٦) محمد حسنين هيكل: «عبد الناصر والعالم»، مترجم، دار النهار للنشر بيروت، ص ٨٨.
- (٢٤٧) وليم كوانت: «عشر سنوات من القرارات الأميركية تجاه النزاع العربي الاسرائيلي»، مترجم، مصلحة الاستعلامات، القاهرة، ص ٩٦/٩٤.
- (٢٤٨) «ولائق عبد الناصر»، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، ص ٢٥٠.
- (٢٤٩) «السلام الضائع»، ص ٢٢٩/٢٢٨.
- (٢٥٠) «السيادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٤١٩.
- (٢٥١) «٧٢ شهرا مع عبد الناصر»، ص ٩٦.
- Weizman, Ezer: *The Battle for Peace*, Bantam Books, N.Y. 1981 pp. 292 - 301.
- (٢٥٢)
- (٢٥٣) «السلام الضائع»، ص ٢٢٢.
- (٢٥٤) المرجع نفسه، ص ٢٢٢.
- Weizman, *Battle for Peace*, op. cit., pp. 294 - 301.
- (٢٥٥)

الباب الثالث

السلام الميم

تقول ديباجة الوثيقة الأولى من الوثيقتين اللتين تشكّلان إتفاق كامب ديفيد الموقع في البيت الأبيض الأمريكي، بواشنطن، يوم ١٧ سبتمبر / أيلول ١٩٧٨، أنه «بعد أربع حروب نشبت خلال ثلاثين عاماً، وبالرغم مما بذل من جهود إنسانية مكثفة، لم يتح للشرق الأوسط بعد، وهو مهد الحضارة ومسقط رأس ديانات ثلاث عظيمة، أن يستمتع بنعمة السلام».

وتؤكد الديباجة، التي نهج واضعوها نهج من وضعوا ميثاق الأمم المتحدة، أن «شعوب الشرق الأوسط توافقه إلى السلم حتى يتسنى تحويل موارد المنطقة البشرية والطبيعية الضخمة إلى أنشطة السلم وحتى تصبح المنطقة قدوة للعيش والتعاون بين الأمم».

وهذا كلام ينعش النفس حقاً. كلام ينبغي أن يتהלل له القلب ويضيء العقل وتزغرد الروح فرحاً، لأنه ما أحلى السلم بعد حرب، والصلح بعد خصام، والراحة بعد تعب، والري بعد ظمأ، والشبع بعد جوع، كما يقول المثل الصيني الحكيم.

غير أننا، وقد مر ذلك المثل بخاطرنا، يجب أن نتذكر أنه يقول أيضاً: والموت بعد حياة. وينبغي أن نذكر أنفسنا بأن هذه - تحديدأ - هي المشكلة: الحياة والموت. البقاء والعدم. النجاة من الافتراس والاستسلام للأنياب. ويتعين أن نغتنم إلى أن الخيار الوحيد المتاح، في سياق ما نحن بصدد، خيار بين مشقة البقاء وراحة العدم.

فنحن، حتى إذا عطلنا عقولنا، ودفنا رؤوسنا القبيحة في رمال الجهل والرعب لئلا نواجه البراهين التي يضعها التاريخ أمام عيوننا على الطبيعة الانتحارية الملازمة للسلم الذي يعقده شعب صاحب أرض مع غزاة إسطبانين طالبي أرض، لا مهرب لنا في النهاية - مهما كانت مصالح الحكام - من مواجهة الحقيقة الماثلة في أن السلم معادلة ذات حدين، وتعاقد بين طرفين راغبين في السلم حقاً وبنفس القدر.

وفيما يخص صفقة كامب ديفيد، عقدت الصفقة بين نظام سعى إلى السلم بالحاح منذ سنة ١٩٥٥، هو النظام المصري، وغزاة إسطبانين رفضوا مجرد التفكير في السلم منذ ما قبل إنشاء «الدولة» بوقت طويل. فمنذ ١٩٣٦، علم «أسد يهودا» ديفيد بن جوريون، أنه لا سلام مع العرب، وأوضح أن أي إتفاق يعقد مع العرب كضرورة مرحلية لا يمكن أن يكون السلم غاية من حيث أن أي إتفاق مع العرب لن يخرج عن كونه وسيلة مرحلية تتيح للدولة الصهيونية بناء قوتها وترسيخ أقدامها بالاستفادة من ظروف السلم، أما الغاية فتظل التحقق الكامل والحرفي للمشروع الصهيوني بكل أبعاده.

ومرة أخرى نقول أننا حتى إذا عطلنا عقولنا، ورفضنا أن نفهم ورفضنا أن نصدق، بل ورفضنا أن نرى الدليل الحي الماثل على أن تعاليم بن جوريون وغيره من زعماء الحركة الصهيونية تنفذ دائماً بحرفيتها، وهو الدليل الذي يزودنا به ما حدث للبنان البلد العربي الذي كتب تاريخه الراهن سلفاً ديفيد بن جوريون ووضع آليات تنفيذ ذلك التاريخ موسى ديان قبل عقود طويلة^(*)، وتغافلنا عن الطبعة

(*) «في مايو / أيار ١٩٩٨، طرح ديفيد بن جوريون المخطط الاستراتيجي التالي على الأركان العامة لقوات الدفاع الإسرائيلية:

الزرقاء (blueprint) للتصميم المعماري للمشروع الصهيوني الذي تنفذ خطوطه حولنا بالحديد والنار ويحار الدم، وجب - على سبيل الاحتياط بالأقل - أن نتساءل: وما مصلحة إسرائيل في السلام؟ ما الذي يمكن أن يجعل إسرائيل راغبة في سلام مع العرب بينما المنفذ الأساسي للمشروع الصهيوني التي هي مرحلته الأولى، الولايات المتحدة الأمريكية، يجعلها في وضع تفوق عسكري وتقني متعاظم ويوفر لها حماية دبلوماسية واقتصادية لا تنقطع؟ بل ويجب أن نسأل أنفسنا: وما الذي يمكن أن يجعل الولايات المتحدة الأمريكية، وهي في الحقيقة صاحبة الغزوة الاستيطانية الصهيونية للمنطقة، راغبة في سلام مع العرب بينما العرب - في التحليل النهائي - أصحاب الأرض الذين تحتتم إزالتهم منها كيما ينفذ المشروع تنفيذاً كاملاً ومطلقاً وحرفياً، كما أوضح بن جوريون؟

وإذا ما ظللنا مصريين على تعطيل عقولنا، فنعامينا عن هذين التساؤلين الجوهرين، وجب أن نتساءل: وأي ضمان هناك باستمرار سلام يعقد مع إسرائيل وتلجأ إليه إسرائيل كوسيلة مرحلية لبناء قوتها وهضم ما ابتلعت والاعداد لوثة تنبع خلالها المزيد؟ من الذي سيمنع إسرائيل من ذلك؟ المعاهدة المصرية الاسرائيلية؟ أميركا؟ المجتمع الدولي؟ الأمم المتحدة؟ الرأي العام العالمي؟ قانون العيب؟ المعاهدات تمزق. وقد مزقتها غولا كوهين في ساحة الكنيست كنذير لمصر. أميركا سيقول رئيسها وقتئذ أنه «سيفقد كرسيه إذا ما ضغط على إسرائيل» كما قال كارتر للسادات ولأسامة الباز. المجتمع الدولي تحكمه المصالح، وتربطه كاحل أميركا. الأمم المتحدة هددها بنيامين نتنياهو مندوب إسرائيل الدائم لديها بأنها ستهدم على رؤوس من فيها إذا ما تبادت في معارضتها لاسرائيل، ثم ابتلعتها الولايات المتحدة بجفاف مالي أشبه بالجفاف الذي ابتليت به بلدان كثيرة في العالم الثالث فباتت في وضع احتضار من القحط والمجاعة. الرأي

= «إننا يجب أن نعد أنفسنا للتحول إلى الهجوم عملاً على تحطيم لبنان، وشرق الأردن، وسوريا. إن الحلقة الضعيفة في الائتلاف العربي لبنان (لأن) النظام المسلم فيه مصطنع ويسهل تقويضه. فلا بد من إنشاء دولة مارونية تكون حدودها على الضفة الأخرى من نهر الليطاني، وستتألف منها. وعندما نكون قد حلطنا الخفاق العربي، سنقصف عمان، ونزيل شرق الأردن من الوجود، وأن ذلك ستسقط سوريا. وإذا ما جرؤت مصر على مواصلة القتال، سنقصف بورسعيد، والاسكندرية، والقاهرة..» وفي رسالة كتبها إلى ابنه، كتب بن جوريون يقول:

«أن غايتنا ليست دولة يهودية جزئية، فذلك مجرد بداية... وأنا موافق من أننا لن يمنعنا أحد من إستيطان كل الأجزاء الأخرى من البلد (فلسطين)، إما بالاتفاق مع جيراننا العرب، وإما بوسيلة أخرى (فإذا ما رفض العرب الاتفاق معنا) سنكلمهم بلغة أخرى. غير أننا لن نكون قادرين على التكلم بتلك اللغة الأخرى إلا إذا أصبحت لنا دولة».

«وكان بن جوريون قد أوضح، في حديث صحفي، أدلى به اثر انتهاء المؤتمر الصهيوني العشرين بزيورخ في أغسطس / آب ١٩٣٧، أن: المناقشة في المؤتمر لم تكن حول الاكتفاء بدولة صغيرة كجزء ممكن من إسرائيل الكبرى من عدمه. لأنه لا وجود لصهيوني يمكن أن يتنازل عن أي جزء مما صغر من إسرائيل الكبرى. بل كانت المناقشة حول أي من السبيلين (رفض مشروع التقسيم الذي وضعت لجنة بيل أو قبوله مرحلياً) هو الذي يمكن أن يؤدي بشكل أسرع إلى بلوغ ذلك الهدف (إقامة إسرائيل الكبرى)».

(Chomsky, Noam: «The Fateful Triangle - The United States, Israel and the Palestinians», South End Press, Boston, 1983, PP. 162/163).

«كان لبنان دائماً، بالنسبة لاسرائيل، «أضعف حلقة في السلسلة العربية» المحيطة بإسرائيل، كما قال ديفيد بن جوريون. ومنذ اللحظة الأولى لإنشاء الدولة الصهيونية، انصرف تفكير زعمائها إلى ابتكار مشروعات تمكنهم من تحطيم تلك الحلقة الضعيفة بإقامة دولة مارونية تحت الوصاية الاسرائيلية في لبنان الأوسط وضم جنوب لبنان كله. من نهر الليطاني، إلى أراضي إسرائيل. وفي اجتماع لكبار المسؤولين بوزارتي الخارجية والدفاع بإسرائيل في ١٦ مايو / أيار ١٩٥٥، عقد لمناقشة ذلك المخطط والنظر في وسائل تنفيذه، أعلن رئيس الأركان آنذاك، موشى ديان (حسبما هو مدون في مذكرات وزير الخارجية آنذاك، موشى شاريت) أن تنفيذ المخطط لن يتطلب «أكثر من العثور على ضابط لبناني، ولو برتبة رائد، نكسبه إلى جانبنا أو نشتره بالمال لنجعل موافق على أن يعلن نفسه مخلصاً للسكان الموارنة. وأن ذلك سيبدل الجيش الاسرائيلي لبنان، ويحلل الأراضي التي تدعو الحاجة إلى احتلالها ويخلق نظاماً مارونياً يتحالف مع إسرائيل. وفيما يخص كل الأرض اللبنانية المعقدة من الليطاني جنوباً، مستقيم تلك الأرض إلى إسرائيل. وفي ذلك الاجتماع، في مايو / أيار ١٩٥٥، أوصى ديان بأن ينفذ كل ذلك على الفور، غداً».

(Petran, Tabitha: «The Struggle Over Lebanon», Monthly Review Press, N. Y. 1987, PP. 11/12).

العام العالمي تصنعه وتلعب به الكرة وسائط الاعلام الغربي التي تملكها وتديرها وتسببها المصالح الصهيونية وتحكم في اقلام وضمان وعقول وجيوب محرريها وتمتلك ملفاتهم السرية. ثم إنه ماذا فعله الرأي العام العالمي، أو المجتمع الدولي، أو فعلته الأمم المتحدة، أو فعلته أميركا أو فعله القانون أو فعله القانون الدولي والأعراف الدولية في أي مرة غزت فيها إسرائيل بلداً عربياً أو قصفته من الجو أو خطفت طائراته؟ وفي النهاية، ألم يجعل الانخراط الأميركي في تنفيذ المشروع الصهيوني إسرائيل والحركة الصهيونية فوق القانون وفوق الأعراف وفوق المساطة وفوق المعارضة، بل فوق الانتقاد ومجرد المصممة بالشفافة تحسراً أو استهجاناً؟

وفي ظل هذه الأساسيات التي لا سبيل إلى إنكارها، يمكننا أن نتوقع، متى قررت إسرائيل أن تفرق معاهدة السلام، أن تمرقها، ومتى قررت أن تحتل سيناء مجدداً، أن تحتلها، ومتى قررت أن تدخل القاهرة، أن تدخلها، ومتى قررت أن تحتل بقية لبنان، أن تحتلها، ومتى قررت أن تضم الضفة الشرقية إلى الضفة الغربية، أن تضمها، ومتى قررت أن توسع منطقة الاحتلال السورية من الجولان إلى دمشق وجلب أن توسعها، ومتى قررت أن تستولي على آبار النفط والصلح العالم الحر أن تستولي عليها. ويمكننا أن نتوقع وقتها أن يحدث هياج هزيل صغير لدى المجتمع الدولي، سرعان ما تخمده الولايات المتحدة يقدمها، بينما الدعم الديبلوماسي بلا حدود، والدعم العسكري والمالي بلا حدود، والتواطؤ الكامل بلا حدود، تشد كلها أنز إسرائيل، وتقوي عضدها، وتدفعها قدماً إلى الأمام لتنفيذ حرفيا المرحلة التالية من المشروع الصهيوني، وبعد أن يكون التنفيذ قد اكتمل، تصدر الخارجية الأميركية بياناً شاعرياً تقول أنه بعد خمسة حروب قد أن الأوان لجعل المنطقة تتمتع بمباهج السلام.

تشيد الدباجة بعد ذلك الحديث عن السلام بـ «مبادرة الرئيس السادات التاريخية المتمثلة في زيارته للقدس (المحتلة) وقيام رئيس الوزراء بيجين برد الزيارة له في الاسماعيلية»، وتشير إلى «مقترحات السلام التي طرحها الزعيمان والاستقبال الحار الذي استقبل به شعبا البلدين وكلتا البعثتين» (باعتبار أن السادات ذهب إلى القدس مبعوثاً عن الشعب المصري وبيجين ذهب إلى الاسماعيلية مبعوثاً عن الشعب الاسرائيلي، وبذلك يكون الاتفاق إتفاقاً تعاقدياً بين الشعبين لا بين السادات وبيجين ككشخصين)، وكيف أن ذلك كله أوجد «فرصة لم يسبق لها مثيل للسلام لا يجب أن تضيع إن كان لهذا الجيل والأجيال القادمة أن تجنب ويلات الحرب».

وقد وضع مسودة هذا الكلام هارولد سوندرز الديبلوماسي الأميركي الذي كان نشطاً للغاية في «مساعي السلام» من أيام عبد الناصر، ولجا في صياغته إلى اللغة التي صيغ بها ميثاق الأمم المتحدة وهي لغة باتت عباراتها الانشائية جزءاً من مفردات اللغة الديبلوماسية والتفكير الذي يأخذ منطلقاته من وهم وجود شيء اسمه «المجتمع الدولي» وهم وجود ما يدعى بـ «الأعراف الدولية» وهم أن هذه الأشياء المجيدة يمكن أن تتواجد وتكون فعالة ويمكن لأحد أن يلوذ بها متى تعلق الأمر بمصالح مرتبطة بتنفيذ المشروع الصهيوني. فديباجة الميثاق تقول «نحن شعوب العالم، وقد ألينا على أنفسنا أن ننفذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية آحزاناً يعجز عنها الوصف». وديباجة إطار كامب ديفيد تقول أنه لا يجب تضيق الفرصة التي أتاحها تبادل الزيارات بين السادات وبيجين بوصفهما مبعوثين عن الشعبين المصري والإسرائيلي وما قدماه من مقترحات السلام، «إنفاذاً لهذا الجيل والأجيال المقبلة من ويلات الحروب التي نشبت أربع منها، رغم الجهود المكثفة من جانب الإنسانية، خلال ثلاثين عاماً».

١- توضيب السلام ليلام إسرائيل

وقد راجع النص الذي أعده سوندرز الرئيس الأميركي جيمي كارتر، وسجل على هوامشه عدداً من الملاحظات عما توقع أن تكون عليه استجابات الوديين المصري والإسرائيلي بالنسبة لصياغات بعينها، كما

أزيلت منه نقاط هامة قبل عرضه على الجانب الاسرائيلي. وستوقف عند كل ذلك في موضعه. وتقرر الدبلوماسية بعد ذلك أن «نصوص» ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخرى المعمول بها في القانون الدولي والشرعية الدولية تهين الأبن المعايير المقبولة لتسيير العلاقات بين الدول جميعاً». ثم تشير الدبلوماسية إلى المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، وهي التي تنص على أن المنظمة الدولية والدول الأعضاء فيها تعمل على تحقيق مقاصد الميثاق، وهي صون السلم العالمي والأمن الدولي، وإنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل شعب منها حق تقرير المصير، وتحقيق التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية، وجعل المنظمة الدولية مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو تحقيق هذه الغايات المشتركة.

وفي المشروع الذي وضعه سوندرز وراجعه كارتز، كان النص كما يلي في الموضوع الذي أشير فيه إلى المادة الثانية من الميثاق: «أن الأساس الوحيد المتفق عليه للتوصل إلى تسوية سلمية للصراع العربي الاسرائيلي قرار مجلس الأمن ٢٤٢ المكمل بالقرار ٢٣٨». ويؤكد القرار ٢٤٢ في ديباجته على أن الدول أعضاء الأمم المتحدة ملزمة بالتصرف وفقاً لأحكام المادة الثانية من الميثاق. وتدعو المادة الثانية من الميثاق، بين جملة أمور، إلى تسوية النزاعات بالوسائل السلمية كما تدعو الدول الأعضاء إلى الامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو اللجوء إلى إستخدامها. ولقد اتفقت كل من مصر وإسرائيل في الاتفاق الذي وقعناه في ٤ سبتمبر / أيلول ١٩٧٥ (اتفاق فصل القوات الثاني الذي اكتملت به مهمة كيسنجر في المنطقة) على «الامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو اللجوء إلى استخدامها أو فرض الحصار عسكرياً من جانب طرف ضد الطرف الآخر». كما أن كلتا الدولتين أعلنتا أنه لن تكون هناك حرب بينهما بعد الآن. وفي أي علاقة سلام، طبقاً لروح المادة الثانية من الميثاق، يجب أن تتبنى المفاوضات بين إسرائيل وأى بلد جار لها يكون مستعداً للتفاوض حول السلم والأمن معها، على جميع أحكام ومبادئ القرار ٢٤٢ بما فيها عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب (وقد وضع خط تحت هذه الكلمات بقلم كارتز الذي أشير في الهامش بأن توقعه أن «هذه لغة سيصعب على بيجين أن يتقبلها») والحاجة للسعي صوت إقامة سلام عادل وباقي يتبع لكل دولة في المنطقة أن تعيش أمنة داخل حدود مأمونة معترف بها. فالتفاوض على أساس هذه المبادئ ضروري بالنسبة لكل جهات الصراع (وهنا أيضاً، وضع كارتز خطأ تحت كلمتي «لكل جهات» وأشير في الهامش بأن توقعه أن هذه الصياغة لن تروق لبيجين لأنها ستعني، في قراءته لها، وجوب الانسحاب الاسرائيلي من الضفة الغربية والجولان أيضاً)، سواء في سيناء، أو على مرتفعات الجولان، أو في الضفة الغربية، أو في غزة، أو في لبنان».

وبالتالي، ونظراً لأن هذا كلام لن يروق لبيجين، رفعت الفقرة كلها من مشروع الوثيقة، واكتفى بما يلي: «عملاً على إقامة سلام، طبقاً لروح المادة الثانية من الميثاق، سيكون من الضروري، عملاً على تنفيذ كل أحكام ومبادئ القرارين ٢٤٢ و٢٣٨ أن تجري مستقبلاً مفاوضات بين إسرائيل وأى بلد جار لها يكون مستعداً للتفاوض معها حول السلم والأمن».

وهكذا أجل «روح» المادة الثانية من الميثاق، في الصياغة، النهائية محل «ملزمة بالتصرف وفقاً لأحكام المادة الثانية من الميثاق» وقد كان ذلك ضرورياً حتى يتمكن بيجين من أن يتنصل من مسألة «تقرير المصير» المنصوص عليها في أحكام المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة كحق رئيسي لكل الشعوب. ولم يكتف واضعو الصياغة الأميركيون بهذا «التوضيب لورق اللعب» (stacking the deck) لصالح بيجين في مواجهة العمدة الأرعن الغشيم، بل حولوا صياغة «في أي علاقة سلام، طبقاً لروح المادة الثانية من الميثاق، يجب أن تتبنى المفاوضات بين إسرائيل وأى بلد جار لها على جميع أحكام ومبادئ القرار ٢٤٢ بما فيها عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب»، في المشروع الأصلي، إلى الصياغة الجديدة الواردة أعلاه والتي تعني بوضوح أن تنفيذ أحكام ومبادئ القرارين ٢٤٢ و٢٣٨ سيكون رهناً بقبول إسرائيل للتفاوض مع أى بلد جار لها يرغب في ذلك للتفاوض، وبذلك بات قبول إسرائيل الدخول في مفاوضات وما قد تعتبر في النهاية أنه محقق للشرائط التي دخلت بها في عملية التفاوض، شرطاً لتنفيذ أحكام ومبادئ ٢٤٢ و٢٣٨، بعد أن كان التفاوض في الصياغة الأولى مشروطاً بالالتزام مسبقاً بمبادئ وأحكام القرار

٢٤٢ وبالأخص مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب.

ورغم أنه كان حرياً بالسادات أن يتوقف عند التعديلات التي من هذا القبيل، أو يتوقف مستشاروه ويحاولوا تنبيهه للشراك المتوثبة في كل سطر وكل لفظة أو أداة تعريف أو أداة عطف بعد «مقلب» لورد كارادون في القرار ٢٤٢ عندما حذف «الـ» من الأراضي، فصارت «أراض» وبات الانسحاب الذي دعا إليه القرار من «أراض احتلت في ١٩٦٧» بدلاً من أن يكون دعوة للانسحاب من «الأراضي التي احتلت في ١٩٦٧»، بل وكان يجدر به أن يحاط أكثر وهو يتعامل مع مناجم بيجين، فإنه لم يفعل، وظل عمدة وغشياً ومغروراً ومعتلاً لأدوار تملأ رأسه بها أحلام مختلفة وملتأمة، وظل بيجين يتصيد المرة تلو المرة. ويحكي موسى صبري حكاية مرة من تلك المرات، فيقول «كان بيجين في قمة السخف والصلف في المؤتمر الصحفي الذي عقد بعد مؤتمر الإسماعيلية، فقد زعم أن الرئيس السادات أيده في أننا كنا نريد أن نرمي إسرائيل في البحر. وهذا لم يحدث. والذي حدث أن الرئيس كان يستمع و «الببية» في يده، ومن عادته أن يتابع محدثه بهز رأسه قليلاً، وقد فسر بيجين ذلك على هواه واعتبره موافقة»^(١) إلا أن الأخطر من ذلك، كان الحديث الذي دار بين الدكتور عصمت عبد المجيد وبيجين في حضور السادات:

«طلب السادات من بيجين في هذا الاجتماع أن يعلن الاستعداد للانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة وحق تقرير المصير للفلسطينيين. ورد بيجين بأن هذا معناه إقامة دولة فلسطينية مستقلة وهذا تعبير مغال لتحتل إسرائيل وإزالة إسرائيل وهو هدف معن لمنظمة التحرير الفلسطينية وبارد في ميثاق المنظمة. ما كبر بيجين تفسيره للقرار ٢٤٢ وهو أن ذلك القرار لا يعني الانسحاب الكامل» (تماماً كما توقع كارتر وهو يعدل صيغة المسودة).

وعندما تحدث بيجين في مشروعه عن الحكم الذاتي، بدأ يجر الحك الذاتي، بدأ يجر الحك الذاتي، وكان يستخدم عبارة «Self Rule» بدلاً من «Self Determination». وهنا تصدى له الدكتور عصمت عبد المجيد، فقال له: أنت أدليت بحديث إلى التلفزيون الأمريكي، وعندما سئلت ماذا تقصد بـ «Self Rule» قلت أنها مشابهة تماماً لعبارة «Self Determination». فقال بيجين: أنا لم أقل هذا. فقال عصمت عبد المجيد: نص الحديث أمامي، وهذا ما قلته أنت بالحرف الواحد. فغضب بيجين، وقال: أنا أعرف ما قلت. فقال عصمت عبد المجيد: النص هو الحكم بيننا»^(٢).

فكان حرياً بالسادات أن يحاذر لنفسه جيداً، لكنه ظل جالساً مرتاحاً، و «الببية» في يده، أخذاً في هز رأسه هزة العارف الخبير. لكنه عندما ذهب إلى كامب ديفيد وجلس إلى كارتر وفانوس وكل أولئك الأمريكان الطيبين وجد أن سايروس فانوس:

«يتكلم على المكشوف ويقول أن الولايات المتحدة تقترح أن يكون مشروع بيجين للحكم الذاتي - الذي قدمه في الإسماعيلية - أساساً للتسوية. ألم يجد كارتر مبدأ واحداً أو فكرة واحدة يقتبسها من المشروع المصري؟ إن ما قاله كارتر وفانوس يوحي بأن أمريكا ستقوم بدور الشريك الكامل لإسرائيل ضد مصر، وإن تقدم أفكارها الذاتية بما يتفق ومسؤولياتها الدولية. وكل هذا يمكن تصوره. لكن اللغز والحصبة والفضيحة هو موقف السادات. فهو يستمع إلى كل ذلك، فلا يفضب، ولا يزمجر، ولا يعارض، ولا يفند، ولا يجادل، ولا يشرح. أين إذن وعده - أو وعيده - وهو يصيح في وجهي على مسمع ومرأى من أعضاء مجلس الأمن القومي في مصر بأنه سيقدم مشروعه في بداية المؤتمر، فإن لم يقبل مشروعه أساساً للتفاوض فسيسف المؤتمرون ويعد إلى مصر في خلال ثمان وأربعين ساعة» وهو ما عاد ويكرره في أثناء حديثي معه في الطائرة وهي على قيد ساعات قليلة من كامب ديفيد، ثم يصل الأمر إلى حد أن يطرح الرئيس الأمريكي في وضوح وبلا مواربة فكرة عقد تحالف استراتيجي أميركي إسرائيلي مصري، فيخرس السادات ولا ينطق. ماذا ده؟ لقد كنت أموت خجلاً وكعداً وقرفاً وأنا أتابع هذه المسألة»^(٣).

قائل هذا الكلام محمد إبراهيم كامل الذي كان وزير خارجية مصر آنذا، في كتابه الفاجع، «السلام الضائع»، وهو كتاب كان يمكن أن يكون مأساوياً بحق لو لم يكن خلاف كاتبه مع السادات كان بعد مذبة كامب ديفيد، ولو لم يكن، بعنوانه ومضمونه، قد قال أن السلام كان ممكناً مع إسرائيل، لكنه ضاع، وبيا للحرسة.

والذي لا يشك فيه المرء بعد قراءة كتاب الوزير السابق أنه ندم. ولقد كان ذلك الندم حرياً بأن يصبح منقذاً له لو كان قد بكر كثيراً. لكن الرجل، على أية حال، كتب ما قال عن شعور صادق بالفجيعة، رغم أنه لم يقدر - بالضرورة - على الفضفضة بما كان قادراً على أن يففض به. وهو في النهاية تركيبة

غربية من الشعور الوطني الذي لا يشك فيه من يقرأ كلامه، ومن التعامي الفذ عن حقائق مفزعة جرت على لسانه ولم يفتن فيما يبدو إلى مغزاها، كقولهِ لكارتير في كامب ديفيد إن «حرب أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٣ هيأت الأرضية للتسوية السلمية بين العرب وإسرائيل وعودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة»^(١). دون أن يتوقف - فيما يبدو - عند المغزى بالغ الخطورة لهذا القول على ضوء عمليات «تطوير الهجوم» يوم ١٤/١٠/١٩٧٣، وتعرية الضفة الغربية للقناة من الدفاعات، وما بدا كما لو كان تعبيراً ممرلاً للاختراق الإسرائيلي، والثغرة، وحصار الجيش الثالث، والجيب، والكيلو ١٠١، وما بعد. وقد كان الوزير المصري، وهو يقول ذلك، أخذاً في تذكير الرئيس الأمريكي بأفضل أنور السادات العديدة على عملية صنع السلام التي كان الوفد المصري قد ذهب إلى كامب ديفيد ليحني ثمارها الشبية، فإذا به يفاجأ بأن الأصدقاء الأمريكيين قد حولوا الثمار إلى قتال شديدة الانفجار.

ولقد بدا واضحاً، عندما أقرت وزارة الخارجية الأمريكية في ٢٨ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٨٥ عن الوثيقة التي وضعها سوندرز وعذله كارتير^(٢) أن أي نص أو لفظة وظل معنى لم يلق قبولاً من إسرائيل عُذْل أو حُور أو ألغى وأزيل. ومن الدبلوماسية التي تضمنها نص سوندرز الأول، لم يبق في النص النهائي كما هو تقريباً إلا الفقرة الأخيرة المتعلقة بترتيبات الأمن. فهذه كان متفقاً عليها منذ البداية فيما يبدو باستثناءات طفيفة، ونصها النهائي يقول: «أن الأمن يتعزز بالعلاقات القائمة على السلم والتعاون بين أمم توجد بينها علاقات متبادلة. وبالإضافة إلى ذلك، يكون بوسع الأطراف في معاهدات سلام الاتفاق، على أساس العلاقات المتبادلة، على ترتيبات أمن خاصة كانشاء مناطق منزوعة السلاح، ومناطق محدودة التسلح، ومحطات للإنذار المبكر، وتواجد قوات دولية، وترتيبات اتصال، وترتيبات متفق عليها للمراقبة وأية ترتيبات أخرى تتفق الأطراف على أنها ذات جدوى».

والتغيير الذي أدخل على النص تضمن رفع «ذات السيادة» من صياغة المسودة، فأصبحت الصياغة النهائية «يكون بوسع الأطراف» بدلاً من «يكون بوسع الأطراف ذات السيادة»، وأضيفت عبارة «على أساس العلاقات المتبادلة»، التي لم تكن واردة بالمسودة.

أما في الفقرات المضمومة من الوثيقة الأولى، فقد رُفعت من الفقرة الأولى الصياغة التي كانت واردة بالمسودة، والتي كانت تقول: «يدرك الطرفان أنه كلما يكون السلام دائماً يجب أن يشمل كل الأطراف التي ظلت أطرافاً رئيسية في الصراع العربي الإسرائيلي، ويجب أن يوفر الأمن، كما يجب أن يشعر الشعوب التي تأثرت تأثراً أعمق بالصراع، بما في ذلك الفلسطينيين، بأنها قد عوملت معاملة عادلة في اتفاق السلام. ولهذا يتفق الطرفان على أن هذا الإطار، حيثما كان ذلك مطابقاً لمقتضى الحال، قد قصد به من جانبهما أن يشكل أساساً للسلام...» وأحلت محلها في النص النهائي الصياغة التالية: «يدرك الطرفان أنه كلما يكون السلام دائماً يجب أن يشمل كل من تأثروا تأثراً أعمق بالصراع. ولهذا يتفق الطرفان على أن هذا الإطار، حيثما كان ذلك مطابقاً لمقتضى الحال، قد قصد به من جانبهما أن يشكل أساساً للسلام، لا بين مصر وإسرائيل فحسب، بل وبين إسرائيل وكل جوار من جيرانها الآخرين الذين يكونون على استعداد للتفاوض حول السلام مع إسرائيل على هذا الأساس». وبذلك التغيير في الصياغة سحب الفلسطينيون مما قالت الوثيقة أنه توخى سلام دائم واستهداف لمعاملة عادلة، وأسقطوا من العملية باعتبار أنهم ليسوا طرفاً تأثر بالصراع ويجب أن يوفر له الأمن.

٢ - منحة السادات للفلسطينيين

وقد كان ذلك، بطبيعة الحال، إعلاناً واضحاً عن تراجع جيمي كارتير تراجعاً كاملاً، خشية على سحب كرسي الرئاسة من تحت عجزته التقية عن كل الأشياء البراقة التي يقول النظام المصري أنه قالها للسادات في أسوان وأسميت بـ «صيغة أسوان»^(٣). وكان كارتير قد تهور فاعلن في ٢٩ ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٧ أنه يؤيد «انشاء وطن أو كيان فلسطيني». وأثناء زيارته للسادات في أسوان في ٤ يناير / كانون الثاني ١٩٧٨، أعلن أن من المبادئ التي تشكل الأساس الذي تنبني عليه التسوية الشاملة للصراع مبدأ يقضي بـ «وجوب إيجاد حل للمشكلة بكافة جوانبها، ويعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ويمكن الفلسطينيين من الاشتراك في تحديد مستقبلهم».

ويقول كمال حسن على أن موقف رئيس الولايات المتحدة الذي اعلنه رسمياً في اسوان عكس تحولاً هاماً في موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، على النحو التالي:

أولاً: إستخدمت صيغة الرئيس كارتر عبارة المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها «وهي تختلف عن اللغة المستخدمة في القرار ٢٤٢ ومماثلة للموقفين المصري والعربي».

ثانياً: أشارت الصيغة إلى الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وهو الموقف الذي اقرته جميع البلاد العربية.

ثالثاً: عكست عبارة «تمكين الفلسطينيين من الاشتراك في تحديد مستقبلهم» رفضاً صريحاً لمقترحات الحكم الذاتي الإسرائيلي.

وقد أورد هذا الكلام في الجزء الذي خصصه من كتابه - «مصر والمسألة الفلسطينية ١٩٤٨ - ١٩٨٠»، وقال معلقاً عليه «(وهكذا) أصبح واضحاً أن الدبلوماسية المصرية كانت عاملاً حاسماً في هذا التطور الرئيسي الذي حدث للفكر الأمريكي الرسمي بشأن القضية الفلسطينية».

غير أن هذا التفكير، فيما يبدو، كان قد تبخر من دماغ المستر كارتر بمجرد أن عاد من جو اسوان الربيعي في شهر يناير / كانون الثاني من السنة، إلى زهير واشنطن القاسي المشيع بالسموم السلافة الآتية من كل اتجاه كأعاصير مهتدة صوب كرسي الرئاسة في المكتب البيضاوي. ونتيجة لذلك، راح ذلك الانجاز الدبلوماسي هدرًا، وعاد التفكير الأمريكي، في دماغ الرئيس الأمريكي المنتمي إلى طائفة المعداديين الجنوبيين المولودين من جديد، إلى سابق عهده من التقوى ومخافة إغضاب يهوه في السماء وشعب يهوه على الأرض.

ولا يجدينا هنا أن نزح الصفحات بالهراء الذي رص بعناية وحذق وانتقان في الوثيقة الأولى من وثيقتي كامب ديفيد عن الضفة الغربية وغزة. فقد انساب ذلك الهراء الآن في بالوعة التاريخ، ولم يبق إلا الصيغة التي أعلن السادات صديقه وضييف عزرا وايزمان عندما دعاه للاجتماع به في القاهرة في ٣٠ و٣١ مارس آذار ١٩٧٨ أنها الوسيلة المثلى للتعامل مع الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة وناقشها باستفاضة الفريق أول الجصبي وهارون باراك، وهي أن تبقى المستوطنات الإسرائيلية قائمة وبظل للاسرائيليين حق إنشاء مستوطنات جديدة على ما يشترطونه من أراضي الفلسطينيين (وعلى الحاخام كاهانا والأولاد العفاريات أعوانه إقناع أولئك الفلسطينيين بأن يبيعوها بالتي هي أحسن) وعلى الأراضي الحكومية التي نصح السادات عزرا وايزمان بإيجاد حل يجعل بالوسع طرحها للبيع ليشترتها اليهود، وبظل الجيش الإسرائيلي في قواعد متفق عليها ليجمعيها، تلك المستوطنات القائمة وما ينشأ منها على ما يبيعه الفلسطينيون تحت الاقتناع بالحسن وما يشترطه الإسرائيليون أيضاً من أراضي الحكومة (الأراضي الأميرية العربية سابقاً)، فإذا ما حدث أي نشاط لمنظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة، بات للجيش الإسرائيلي كامل الحق وطلق اليد في التعامل مع «الارهابيين» بالوسائل التي يجدها كفيلة بحفظ القانون والنظام والأموال.

٣ - تحقيق الهدف الأمريكي

ذلك ما كان من شأن الفلسطينيين المتعبين وسبب كل المصائب. أما ما كان من أمر مصر وإسرائيل، فقد تعهدتا، طبقاً لوثيقة كامب ديفيد بنيد استخدام القوة أو حتى التلويح باستخدامها، والتزمنا، بالتفاوض بنية حسنة لإبرام معاهدة سلام وإقامة مهرجان سلام بالمنطقة تدعى أطراف النزاع الأخرى إليه للتفاوض وإبرام معاهدات سلام مماثلة بقصد تحقيق سلام شامل في المنطقة، شريطة أن تكون المعاهدات التي تعقد أطراف النزاع الأخرى مع إسرائيل مستوفية لما يلي (١) الاعتراف الكامل (بوجود إسرائيل بطبيعة الحال، حيث أن وجود البلدان العربية لم يكن منكرًا في أي وقت بحكم التواجد)، و (٢) إلغاء المقاطعة الاقتصادية، و (٣) فتح الحدود على مصاريحها، و (٤) بحث إمكانات تطور إقتصادي في إطار معاهدات السلام وذلك بغية الاسهام في جو السلام والوثام والتعاون والصداقة الذي هو هدف مشترك للطرفين.

وفي النهاية، عملاً على طمأنة من يتوافدون على مهرجان السلام:

١ - اشتراك الولايات المتحدة في الحادثات حول المسائل المتصلة بكيفية تنفيذ الاتفاقيات ووضع جدول زمنية لتنفيذ تعهدات الأطراف.

٢ - قيام مجلس الأمن الدولي بالمصادقة على المعاهدات وضمنان ألا تُخرق نصوصها، ومطالبة أعضاء مجلس الأمن الدائمين بأن يكونوا ضامنين لمعاهدات السلام ضامنين لاحترام نصوصها وأن يجمعوا سياساتهم وتصرفاتهم متعاضية مع التعهدات الواردة في إطار الوثيقة الأولى من وثيقتي كامب ديفيد. وبكل هذه الضمانات يأتي الرد على تساؤلنا الذي لم يكن يليق طرحه في الواقع حول مسألة ما الضمان بأن إسرائيل لن تلقي بالمعاهدات في أقرب بالوعة متى أن أوان الوثبة التوسعية التالية. فالولايات المتحدة لن تسمح لها. ومجلس الأمن سيزجرها زجراً شديداً. والأعضاء الدائمون بمجلس الأمن سيهزؤون أصابعهم محذرين في وجهها.. وأسنانهم تصطك رعباً. فما الداعي إذن لكل ذلك التشكك؟ إن اليهود أناس متدينون يعبدون نفس الاله الذي عبده جميعاً ويخافونه ويصلون إليه ليل نهار وقد أقاموا دولتهم لا شيء إلا لينفذوا مشيئته، فما الذي تخشونه منهم؟ انهم قلة وأنتم كثرة. إنهم جزيرة صغيرة محاصرة بموج متلاطم من العرب. فما الذي تخافون منه؟ تصالحو تصالحو مع إسرائيل، وافتحوا حدودكم لها. خذوها في عيكم كما أخذتها مصر بشجاعة كما فعلت مصر بفضل قائدها الحكيم المستنير أنور السادات، ودعوها تصلح لكم اقتصاداتكم. وسوف ترون. سوف تزدهر أحوالكم كثيراً. إن اليهود عياقة. إن الله قد أنعم عليهم بنعمة النبوغ، وبخاصة في شؤون المال والاقتصاد. فلمسوهم مالكم واقتصادكم، وسوف ترون. الصلح خير، يا عرب!.

والحقيقة أن الأصدقاء الأميركيين بذلوا جهوداً مستميتة وانفقوا كثيراً من المال ليجعلوا المصريين وكل العرب يصلون إلى مرحلة النضج التي توقعهم على أن الصلح خير. وما على المرء إلا أن يعيد قراءة تاريخ «الصراع» بعينين مفتوحتين كيما يلف على عظمة الدور الذي لعبه الأميركيون باستماتة وإصرار كيما يجعلوا العرب في وضع يقنعهم فعلاً بأن الصلح أفضل من الخصام، والسلام أفضل من الحرب، لأن الخصام مكلف، والحرب لن يكسبها أحد إلا إسرائيل^(*). وبطبيعة الحال، تلقت «أمريكا» عوناً صادقاً ومخلصاً من أصدقاء عرب كثيرين ساعدوها على الوصول إلى تلك النتيجة، ومن كل أولئك الأصدقاء كان الرئيس المؤمن محمد أنور السادات أشجع أشجع الجميع وأشداهم ولاءً وأميركا والسلام والصلح. وسيظل إنجازها العسكري العظيم في جعل حرب ١٩٧٣، كما قال وزير خارجيته محمد إبراهيم كامل، أنه «أخرج» حرباً «هيات الأرضية للتسوية السلمية بين العرب وإسرائيل». فالسادات لم يحصل على جائزة نوبل للسلام هكذا اعتباطاً. السادات كان بطل السلام بحق. وإن كان المصريون - بالجحود المعهود من الشعوب غير الناضجة - لم يفلتوا بعد إلى عظمة مأثره عليهم، فالذي لا شك فيه أن أجيالهم القادمة، التي عقد السادات صلحه كيما يجنبها ويلات الحروب، سوف تستجيب باسمه باعتباره قديساً وخالق مصر الجديدة التي ستكون، بعد أن يستكمل الاسرائيليون عملية جراحية لا بد منها، قد أصبحت عدة دول لا دولة واحدة، دولة مسلمة، ودولة قبطية، ودولة نوبية.

ولقد كانت الخطوة الأولى على تلك الدرب من الازدهار والتكاثر المبادرة التاريخية التي قام بها الرئيس السادات إلى القدس، ومن بعدها تتابعت خطوات كثيرة مثمرة، كانت خطوات كامب ديفيد أهمها وأكثرها مغزى.

ففي الوثيقة الأولى من وثيقتي كامب ديفيد، رُسم الإطار. ولقد كان ذلك الإطار هدف السياسة الخارجية الأميركية الحكيمة التي انتهجتها الإدارات الأميركية المتعاقبة تجاه ذلك الصراع الذي لم يكن

(*) وقد لخص ذلك الهدف الأميركي ببلغة وإيجاز، مندوب الولايات المتحدة الأميركية، في الكلمة التي شارك بها في نظر «مشكلة الشرق الأوسط»، في المناقشة التي أجرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها الثانية والأربعين (خريف ١٩٨٧)، حين قال إن على العرب جميعاً:

«... إدراك أن الصراع العربي الاسرائيلي يجب أن يسوي سلمياً، وأنه صراع لا يمكن حله عسكرياً».

هناك ما يدعو إليه الا إساءة العرب الظن بأصدقائهم وجنوحهم إلى التطرف بدلاً من الالتزام بالاعتدال. وعملاً على إعادة العرب إلى جادة الصواب وردهم إلى درب الاعتدال، تحملت الولايات المتحدة الكثير من الكلفة والكثير من المشقة، واضطرت إلى صبّ عشرات البلايين من أموال دافعي الضرائب الأميركيين، وتكديس ترسانات بأكملها من الأسلحة التي ظلت تطورها وتحسنها باستمرار قبل أن تضعها في أيدي الاسرائيليين وتدرهمهم على استخدامها أو ترسل لهم أبنائها ليشاركوا في استخدامها. وبطبيعة الحال، كان العرب أحرىء بأن يوفروا على أنفسهم كل ما تحمله تحت وطأة تلك العشرات من بلايين الدولارات وثقل كل تلك الترسانات من السلاح، لو كانوا قد انتهجوا من مبدأ الأمر سبيل الرشاد وأصفوا لنصح المعتدلين منهم بدلاً من أن يسيروا منومين وراء المغامرين والمتطرفين تصديقاً منهم لما قيل لهم أن الاسرائيليين ينوون أن يفعلوه بهم. وعلى أية حال، لقد قيض للعرب، في شخص أنور السادات، بطل السلام، الزعيم الحكيم الذي أخرجهم من دائرة الصراع إلى دائرة الظل، فاستراحوا وأراحوا اسرائيل والولايات المتحدة، وتركوا تلك الدولة الصغيرة الشجاعة إسرائيل ترتب بيتها، وتفرغ لتنميتها نفسها وتحقيق تقدمها، حتى تكون جاهزة في خدمة أي بلد جار لها يرغب في الاقتداء بالقوة العظيمة التي قدمها السادات، فتتصالح وتسالّم وتفتح الحدود، وتضع الطريشة في عيها بإحكام.

٤ - مكاسب مصر وثمنها

كل هذا رُسم في الوثيقة الأولى من وثيقتي كامب ديفيد. أما في الوثيقة الثانية، فرسم إطار عمل لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل يجري «التفاوض عليها تحت علم الأمم المتحدة، بالتطبيق الكامل للقرار ٢٤٢، وتصبح سارية المفعول خلال مدة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات من تاريخ توقيعها».

وفي إطار العمل هذا، منحت مصر هذا الحق:

«لمصر حق ممارسة السيادة المصرية ممارسة كاملة على الحدود المعترف بها دولياً بين مصر وما كان يدعى بفلسطين في ظل الانتداب».

وهذا كسب عظيم لا شك، أن يبيت لمصر الحق في ممارسة السيادة على حدودها المعترف بها دولياً. وبالإضافة إلى هذا الكسب، حصلت مصر على نعمة «انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من سيناء»، وبإسباغ تلك النعمة على مصر بعد قرون من الأيام التي كان النظام المصري يتوآب فيها صانحاً أن «ما أخذ بالقوة لن يسترد إلا بالقوة» تحقق بالكامل، حرفياً، دون إهدار نقطة أو شولة أو حرف جر واحد، مشروع إخراج مصر من حلبة الصراع الذي بدأ باستدراج عيد الناصر إلى شرك ١٩٦٧ واحتلال سيناء، وانتهى بجر مصر مربوطة في كاحل السادات إلى مصيدة كامب ديفيد المميتة التي وقع السادات فيها هو وكل من اشترك معه من «مصريين» الصك النهائي بموت مصر، وتصفية الفلسطينيين، واقتراس كل العرب. وما أخذ بالقوة (القوة الأميركية والالتزام الأميركي بتنفيذ المشروع الصهيوني) إسترد بالصلح (الصلح الأميركي تنفيذاً للالتزام الأميركي بالسير في تنفيذ المشروع الصهيوني إلى منتهاه).

وكثمن إضافي لهذه المكاسب التي حصل عليها السادات لمصر، حصلت الولايات المتحدة وإسرائيل على ما يلي:

١ - التزام مصري بأن يقتصر استخدام أي مطار يتركه الاسرائيليون وراءهم في سيناء على الأغراض السلمية فقط بما في ذلك الاستعمال التجاري الممكن من قبل جميع الدول، بما فيها إسرائيل طبعاً.

٢ - التزام مصري بحق المرور لسفن إسرائيل عبر خليج السويس وفي قناة السويس، وأبقاء مضيق تيران وخليج العقبة مفتوحين لجميع الدول (بما فيها إسرائيل بطبيعة الحال) من أجل حرية ملاحه لا يعوقها شيء ولا يوقفها شيء مع حق التحليق الجوي لكل الدول، بما فيها إسرائيل.

فاستعراض العضلات الأحقر الذي استدرج عيد الناصر للقيام به في ١٩٦٧ بإقفال المضائق كيما يكون ذلك كثة لضربة يونيو / حزيران الماحقة، عاد بكل مردوداته العظيمة من سلام وانفتاح وتطبيع إلى إسرائيل، كأي استثمار ذكي يعود إلى اليد المتمرسه الخبيرة بعشرات أضعافه.

٣ - نزح سلاح سيناء خارج منطقة تقع على مسافة ٥٠ كيلومتراً تقريباً إلى الشرق من خليج

السويس وقناة السويس، ولا يسمح بمراقبة أكثر من فرقة واحدة مدرعة أو مشاة فيما بين الخليج والقناة والحدود الخارجية لتلك المنطقة.

٤ - وجود أمريكي عسكري في سيناء من خلال «قوات الأمم المتحدة» ترابط في جزء من سيناء عرضه حوالي ٢٠ كيلومتراً من البحر المتوسط بمتاخمة الحدود الدولية، وفي شرم الشيخ لضمان حرية المرور عبر مضيق تيران، على ألا تسحب القوات ما لم يوافق على الانسحاب مجلس الأمن بتصويت إجماعي للأعضاء الدائمين الخمسة.

وقد نصت الوثيقة الثانية على أنه «بعد ما توقع معاهدة سلام، وبعد ما يكتمل الانسحاب المرحلي، تقام علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل بما في ذلك الاعتراف الكامل وتبادل العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة العربية والحوافز التي تعترض طريق الحرية للأشخاص والحماية المتبادلة لمواطني الدولتين بالإجراءات القانونية المناسبة».

أما معاهدة «السلام»، فتتبنى في البداية على أحكام قرار مجلس الأمن ٢٤٢ و ٢٣٨ اللذين لم يرد فيهما أي ذكر لـ «مسألة فلسطين» أو «الشعب الفلسطيني» الذي قال النظام المصري باستمرار، أيام البطولات الخطابية أنه «لب الصراع وجوهه»، وتعيد مصر وإسرائيل في مستهلها التزامهما بـ «إطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد في ١٧ سبتمبر / أيلول ١٩٧٨» (الوثيقة الأولى)، وتعلن أن:

«الاطار المشار إليه إنما قصد به أن يكون أساساً للسلام، لا بين مصر وإسرائيل فحسب، بل وبين إسرائيل وأي بلد عربي مجاور لها كل فيما يخصه يكون على استعداد للتفاوض من أجل السلام معها على هذا الأساس، ورغبة منه في إنهاء حالة الحرب بينه وبين إسرائيل وإقامة سلام تستطيع فيه كل دولة من دول المنطقة أن تعيش في أمن. وواقناعاً من مصر وإسرائيل بأن إبرام معاهدة سلام بينهما يعتبر خطوة هامة على درب السلام الشامل في المنطقة والتوصل إلى تسوية النزاع العربي الإسرائيلي بكافة نواحيه. تدعو الأطراف العربية الأخرى في النزاع إلى الاشتراك في عملية صنع السلام مع إسرائيل على أساس مبادئ إطار السلام المشار إليها اتفا واسترشاداً بها». (الوثيقة الأولى).

وطبقاً للمعاهدة، ورغبة في إنماء العلاقات الودية والتعاون بينهما وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات الدولية في وقت السلم، «تتفق مصر وإسرائيل «بمقتضى ممارستها الحرة ليسادتهما على ما يلي، تنفيذاً للاطار الخاص بعقد معاهدة سلام بينهما (الوثيقة الثانية):

- ١ - إنهاء حالة الحرب.
 - ٢ - التزام كل طرف من الطرفين بعدم الدخول في أي التزام يتعارض وأحكام المعاهدة.
 - ٣ - التزام كل طرف من الطرفين بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأعمال العدائية أو أعمال العنف و التهديد بأعمال العنف من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر.
 - ٤ - التزام كل طرف من الطرفين بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الإشارة أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب أو الأعمال العدائية أو الأنشطة التخريبية أو أعمال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في أي مكان. كما يتعهد بأن يتكفل بتقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة.
- وبموجب هذا الاتفاق، وافقت مصر، والأصدق أن تقول، وافق السادات نيابة عنها، لا على إنهاء الصراع المسلح، كحرب، ضد المشروع الصهيوني فحسب، بل والتزم السادات نيابة عنها بالتواطؤ الكامل على إنهاء المقاومة لذلك المشروع.

فكل هذا الكلام المخفم المخضم لا معنى له إلا إنهاء حالة الحرب من جانب، وإنهاء المقاومة من جانب آخر. فالاتفاق أشبه من نواح عديدة بالتواطؤ الذي قام إبّان الحرب العالمية الثانية بين قوات الاحتلال النازية وحكومة فيشي في فرنسا وحكومة كويسلنج في النرويج. إلا أن من كانوا يقاومون النازيين في فرنسا والنرويج كانوا يمارسون المقاومة، أما من يقاومون المشروع الصهيوني في الشرق الأوسط فهج وقلته وأرهابيون، رغم أن النازيين لم يكونوا غزاة استيطانيين، بل كانوا مجرد أناس حاولوا أن يقيموا نظاماً تراءى لقادتهم في أوروبا بقوة السلاح، بلا أدنى وجود لنية

غزو إستيطاني يزيج الغزاة خلاله السكان الأصليين بالإبادة أو بالتشريد ليحلوا محلهم في وطنهم، بينما المشروع الصهيوني الذي تنفذه الولايات المتحدة منذ استصدرت قرار التقسيم سنة ١٩٤٧، والذي تواطا السادات معها على استمراره وتطويره في سنة ١٩٧٨، متجه وبضراوة صوب إزاحة السكان الأصليين بالإبادة والتشريد وتحريض سكان الأراضي الأخرى التي لم يات الدور عليها بعد على قتل وتشريد من يشردون إلى أراضيهم من سكان الأراضي التي تؤخذ تنفيذاً لمرحلة من مراحل المشروع.

وبطبيعة الحال، ليس كافياً لمنفذي المشروع الصهيوني الحصول على تواطؤ مصر على استمرار المشروع وتطويره، بل من المتعين تأمين مصر بعد السلام، لأنه من يدري؟ قد يفنيق المصريون ويفطنون إلى أنهم هم أيضاً على قوائم الإبادة والتشريد عندما يأتي الوقت الذي تؤخذ فيه أرضهم، ولذلك يتعين، بعد إخراج مصر من المعركة وإسكات جبهتها، تدميرها من الداخل. القضاء عليها كأمة. إفتراسها كدولة. تقطيع أوصال جنتها. وتحقيقاً لتلك الغاية، «اتفق الطرفان (في معاهدة السلام) على أن العلاقات الطبيعية التي تقام بينهما تتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزي المفروضة على حرية انتقال الأفراد والسلع، وهو ما عرف في لغة الاعلام المصري ذرب اللسان بـ «التطبيع». تطبيع العلاقات مع عدو غير طبيعي. مع سلاله يضع كتابها الديني وقصصها الديني مصر بالذات على رأس قائمة البلدان الأممية التي لن يرضى إله إسرائيل ويرتاح إلا وشعبه يشرب دمها ويقضي على أشلاء جنتها الممزقة.

ولقد قيل الكثير عن معاهدة السلام المصرية مع إسرائيل. لكن أفضل ما كتب عنها، وقد كتبه صاحبه دفاعاً عن المعاهدة لا هجوماً عليها، ومجيداً للسادات لا إساءة إلى ذكره العطرة، هو ما قاله كمال حسن علي الذي كان وزيراً للدفاع في مصر ورئيساً لوفد التفاوض مع إسرائيل والولايات المتحدة ووزيراً للخارجية ثم رئيساً للوزراء. فهو من العمد الهامة للنظام. وهو رجل عسكري. وقد عاش في قمة السلطة في مرحلة الأحداث التي انتهت بمعاهدة السلام.

وفي كتابه «محاربون ومفاوضون» الذي أهداه إلى أرواح الشهداء، ورفقاء السلاح في معارك الحرب ورفقاء «معركة السلام»، خصص الضابط المحارب الدبلوماسي ورجل الدولة فصلاً للدفاع عن المعاهدة رد فيه على إفتراءات وتخريصات من انتقدها، تحت عنوان «قالوا عن المعاهدة المصرية الاسرائيلية»^(١):

«بعد توقيع المعاهدة المصرية الاسرائيلية، ارتفع كثير من الأصوات المعارضة خارج مصر وقلة من داخلها، وكتبت الأعلام الرافضة تحاول التقليل من الإنجاز المصري، وتحاول أن تثبت أن السادات قدم تنازلات كبيرة في سبيل الوصول إلى السلام. وأحب هنا أن أناقش دعوى الرفض يهودي وموضوعية: «قالوا أن المعاهدة أنهت حالة الحرب بين مصر وإسرائيل بمجرد التصديق وتبادل وثائقه، وبذلك انتهت حالة الحرب رغم أن الانسحاب الاسرائيلي سيطول لمدة سنتين، وبذلك تكون مصر قد أنهت حالة الحرب مع دولة لا تزال تحتل أراضيها وترفع عليها العلم الاسرائيلي.

والرد على ذلك بين بعد نظر السادات وموضعيته. فعنيق الاتفاقية تنفيذ الخطوات المقررة فيها في توقيتات متفق عليها تراوحت بين شهرين وستين. وكانت وجهة نظر السادات أن أي شبر يتحرر اليوم بدون قتال فهو يقيه ويقيم عليه سيادة مصر ويرفع علمها وأنه ما دامت الأرض ستحرر فإن الانتظار سنة أو سنتين لا يقدم ولا يؤخر فيما يتعلق بالأمر الواقع».

وهذا صحيح تماماً، لكنه لا يقدم ولا يؤخر، خاصة وأن المسألة تحولت هنا إلى مسألة «عزة وكرامة»: «مصر أنهت حالة الحرب مع دولة لا تزال تحتل أراضيها وتقيم عليها العلم الاسرائيلي «يا للعار» ومسألة «شطارة» تحقن الدماء المصرية العزيزة التي سبق أن أريقت بلا أدنى تفكير، وليس على جبهات المعارك الخائنة وحدها، في سبيل «تحرير» بلا مشقة ولو لشبر واحد من «الأرض». وفي هذا السياق، تطرح المسألة كما لو كانت مسألة حرب مما يقع بين الدول فتتصالح في النهاية وتحسمه بمعاهدة سلام. وبطبيعة الحال، يتجنب هذا السياق تماماً المسألة المزعجة التي قد يثيرها التساؤل التالي: «في ١٩٦٧، تطلب الأمر «حرباً» لم تدم إلا ساعات في الواقع، لا أيام كما وصفت، لاحتلال كل تلك الأرض. فكم من الوقت سيطلب احتلالها من جديد وقد استرخت مصر وتمددت تتشمس في وهج

السلام؟ ولا يعتقد عاقل أن كاتب الكلام الذي أوردناه، وهو رجل عسكري، لم يخطر له مثل ذلك التساؤل ببال. أما التساؤل الذي يرجح المرء بعد قراءته لكتابه القيم أنه لم يخطر له ببال، فهو هل المسألة حقيقة مسألة الفلسطينيين مع إسرائيل؟ هل الصراع حقيقة صراع الفلسطينيين مع إسرائيل؟ هل مصر حقيقة غير واردة في المشروع الصهيوني؟ هل ستجو مصر إذا ما قبعت خارجاً مستنزلة بالظلة الأميركية التي يمكن أن «تذوب» في لحظة، متباعدة عن الصراع، تاركة إسرائيل لتتهم من الفرائس ما شاعت غير عابئة لكون كل تلك الفرائس ستحول إسرائيل من كيان صغير على أرض فلسطين إلى كيان قوي كبير على أرض فلسطين ولبنان والأردن وسوريا؟ إن كان ذلك مؤكداً ومقطوعاً به وتحت يد من شاركوا في إخراج مصر من الساحة ما يطمئنهم إلى أنه مؤكد ومقطوع به، يكون من حق القائل أن يقول أن السادات كان - من وجهة نظر النظام بالأقل - بعيد النظر وموضوعياً وشامطاً. أما إذا كان العكس، وكان «صمت الجبهة المصرية» الذي حققته معاهدة السلام للولايات المتحدة وإسرائيل، والذي أكد السادات نفسه أن لن تكون له نتيجة إلا «انتهاء القضية»، فإن ما فعله السادات باسم مصر يكون انتحاراً خاصة إذا ما اكتملت بعض حلقات السلسلة التصالحية الوارد في أساس إطار صنع السلام ومعاهدة السلام، فاستفردت إسرائيل بلدانا عربية أخرى وجرتها إلى المصيدة التي سحب السادات مصر إليها. وينتقل كمال حسن علي إلى نقطة أخرى، فيقول:

«وقيل أن قوات حفظ السلام المتعددة الجنسيات تشمل في أغلبها عناصر أمريكية، وإن أمريكا ضالعة مع إسرائيل وأنه لا مبرر لوجود مثل هذه القوات التي كانت ضرورية مثلاً بعد ١٩٥٦ أو ١٩٦٧ لفصل القوات، ولكن طالما أن هناك حالة سلام فما الداعي لوجودها؟»

«والرد على ذلك في رأيي أن وجود القوات الأمريكية هو الضامن الحقيقي للسلام، وأن فعالية أقوى من فعالية أي قوات دولية، ولنا خبرات وتجربة مع القوات الدولية التي كانت موجودة مثلاً في ١٩٦٧. فوجود قوات أمريكية مع وجود علاقة بين الولايات المتحدة ومصر وبين الولايات المتحدة وإسرائيل ضمن أن أكبر للسلام ومسؤولية محددة تجاه الطرفين. واعتقد أن النقل الأمريكي في الوجود ضمن القوات المتعددة الجنسية يعتبر للمعاهدة وليس عليها».

ومعنى الكلام واضح. فالولايات المتحدة صديق الطرفين، وملزمة بمسؤولية محددة تجاه الطرفين. وفي تصويره للمسألة يفصح عن ارتباط النظام إلى ما حققه له السادات أخيراً من طموح ظل يحركه ويحرك زعامته منذ ١٩٥٢ للوذ بحضن أمريكا. أمريكا هي التي ستحتضن وتحمي من أهوال هذا العالم الغابة وتضع إسرائيل من افتراسنا وتكفيها مؤونة التظاهر بالنضال وكل ذلك الكلام الذي لا يؤكل عيشاً. لكن «أمريكا» مع كل الاحترام الواجب لرأي رئيس الوزراء السابق ووزير الخارجية السابق والعسكري الدبلوماسي رجل الدولة المفاوض المحارب، ليست صديقة أحد. والعلاقة بينها وبين إسرائيل ليست علاقة صداقة أو تحالف بل علاقة عضوية حية، علاقة الجسم بجزء منه. وفي ظل هذه الحقيقة المفزعة، ما الذي يظن أن أمريكا ستقبل له وهو لا بد في حضنها إذا ما ارتفعت قبضتها، إسرائيل، وسقطت على أم رأسه؟ ستقبل أمريكا لقبضتها التي هي جزء من جسدها «عيب». هؤلاء «صدقائي»، أم ماذا؟ ستضرب قبضتها الشنيعة على الرسخ قائلة «بلاش شقاوة؟» ما هذا؟ حلم؟ تهويم؟

والغريب والمفزع بحق أنه بعد أن قال هذا الكلام، وجد من الممكن أن يقول أن كل متتبع لتاريخ الصراع العسكري في المنطقة يجد أن أمريكا لم تقف على الحياد في أي صراع سابق، وهي التي دعمت إسرائيل دائماً بالسلح والمعدات والأموال. ولعل الجسر الجوي الذي أقامته الولايات المتحدة إلى إسرائيل أثناء حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣ والذي أرسلت بواسطته إلى إسرائيل أحدث معدات القوات المسلحة الأمريكية وما زالت عليها أرقام وعلامات الوحدات الأمريكية. وقد استطاعت مصر في حرب أكتوبر/ تشرين الأول أسريدييات م/ ٣/١/٦٠ جديدة تماماً وما زالت عليها علامات الجيش الأمريكي لم تقطع إلا ١٥٠ ميلاً هي المسافة من المطارات إلى الميدان، وأمدت أمريكا إسرائيل بصواريخ «تاو» المضادة للدبابات^(١) بكميات ضخمة وهي أحدث صواريخ في الترسانة الأمريكية وقد

(١) صواريخ TOW هذه هي ما زويت الولايات المتحدة إيران به بكميات كبيرة بين ما زويتها به من أسلحة استجابة لطلب إسرائيل كيما تستخدمها إيران ضد العراق إبان العملية السرية التي أسميت بعد أن عرفت باسم إيران جيت..

عانت مصر منها في فترة الثغرة الاسرائيلية على الضفة الغربية للقناة. «إن الاتفاق بين أمريكا وإسرائيل باق وكائن سواء وقعت بذلك اتفاقية أم لم توقع، وهذا - كما يعلم المعارضون - من الديقيات». وقد انزلق الكاتب إلى مثل هذه المصارحات في غمار تحمسه للرد على «ما قيل من أن الاتفاق الاستراتيجي للتعاون بين إسرائيل وأمريكا هو نتاج للمعاهدة المصرية الإسرائيلية وأنه يعطي الحق لأمريكا في التدخل عند وقوع أي انتهاك للسلام، وبذلك خرجت عن الحيدة في حالة وقوع صدام مسلح بين إسرائيل ودولة عربية»، وبعد أن قال ما قال عن ارتباط أمريكا بإسرائيل، أضاف قائلاً «وعموماً فإن مصر احتجت في حينه بشدة على مثل هذا الاتفاق (الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل) وتلقت الرد من الولايات المتحدة بما يؤكد أن نية الولايات المتحدة لم تنصرف إلى استخدام مثل هذا الاتفاق ضد الدول العربية بل إنه اتفاق عقده مع إسرائيل لطمأنة إسرائيل وإعطائها نوعاً من الضمان».

ولم يقل طبعاً لـ «طمأنة إسرائيل وإعطائها نوعاً من الضمان» ضد من؟ ممن؟ من أي خطر؟ ولم يقل أيضاً أي طمأنية تلك التي كانت إسرائيل في احتياج إليها وأي ضمان ذلك الذي ظل متعنياً على الولايات المتحدة إعطاؤها إياه بعد أن سلحت الولايات المتحدة إسرائيل حتى الأسنان، وبعد أن أخرجت لها مصر من المعركة؟ ولم يقل طبعاً ما إذا كانت مصر قد وجهت تلك التساؤلات إلى أمريكا أم لا.

ولم يقل أيضاً ما تصويره وتصور النظام المصري للموقف إذا ما وجدت أمريكا نفسها مطالبة باتخاذ موقف في جانب الطرف الذي يبين أن الطرف الآخر قد انتهك المعاهدة واعتدى عليه. هل ستقف أمريكا في جانب مصر، مثلاً، إذا ما خرقت إسرائيل المعاهدة واعتدت عليها؟ هل ستحارب إسرائيل؟ هل ستزود مصر بما يمكنها من رد العدوان عليها؟ هل ستصوّت حتى في مجلس الأمن ضد إسرائيل؟ أم تراها ستبذل مساعيها الحميدة من جديد لإقناع المصريين بالعودة إلى مائدة المفاوضات لسد الثغرات التي تبين أنها كانت في المعاهدة وأدت إلى وقوع الأحداث المؤسفة الأخيرة، بينما هي أخذة في صب ترسانات أخرى جديدة وأكثر تطوراً في آلة الحرب الإسرائيلية، وصب مئات جديدة من بلايين الدولارات في عروق إسرائيل؟ ما الذي سيطرن المحارب المفاوضات أنه سيحدث؟ حقيقة ما الذي يظن أنه سيحدث؟

وفي كلام كمال حسن علي، غير ذلك مغالطة صغيرة. فصاروخ «تاو» الذي زودت أمريكا إسرائيل بكديات ضخمة منه لم «تعان مصر من في الثغرة الإسرائيلية على الضفة الغربية للقناة» بل كان السلاح الرئيسي الذي استخدمته إسرائيل في دحر هجوم السادات المطور يوم ١٤/١٠/١٩٧٣ الذي أدى إلى تجريد الضفة الغربية للقناة من دفاعاتها ومكّن الإسرائيليين من فتح الثغرة وإقامة الجيب على الضفة الغربية للقناة. ومن اللافت للنظر أنه نقل إلى إسرائيل بكميات كبيرة عن طريق الجسر الجوي بشكل بدا كما لو كان منشقاً تنسيقاً كاملاً مع بدء الهجوم المطور. فالصاروخ تاولم يستخدم في فتح الثغرة كما يوحي كلام كمال حسن علي، بل استخدم استخداماً مواتياً في إتمام المهمة التي بدأت بتجريد الضفة الغربية من دفاعاتها والقاء تلك الدفاعات بين ما ألقى من مدرعات لتدمرها القوات الإسرائيلية بتلك الصواريخ وتبدأ بذلك سلسلة الأحداث الدرامية التي بدأت بـ «خروج شوية فراخ من العشة» كما قال السادات عن الثغرة، وانتهت ببقاء الجمعي بالقادة الإسرائيليين المنتصرين في الكيلو ١٠١ كتمهيد لذهاب الوفد المصري إلى كامب ديفيد للاتفاق على معاهدة السلام.

٥ - واقعية السادات وما أخذ بالقوة

وفي نهاية كلامه رداً على انتقادات الأقلام المعارضة (الحاقدة؟) يقول كمال حسن علي :
وأخيراً فإن السادات كما هو واضح كان واقعياً في كل ما فكر فيه، ولم يفكر بعاطفته، ولم يحمل الأمور أكثر مما تستعمل، بل إن السادات كان من الذكاء في كل الخطوات التي اتخذها بحيث لم يوافق إلا على ما هو تحصيل للحاصل، بينما انتزع من إسرائيل والولايات المتحدة تنازلات كبيرة، بل وكبيرة جداً، عندما اضطرت إسرائيل لإخلاء سيناء وإزالة المستوطنات منها الأمر الذي تسبب في أزمة حقيقية لزعماء إسرائيل أمام المعارضة. ولا يجب أن ننسى أن في إسرائيل أحزاباً كحزب كاهان (ماتير كاهانا) لا يزال يتبنى فكرة طرد العرب من إسرائيل ويعتبر أن إخلاء أي شبر من الأرض المحتلة خيانة للقضية لأن إسرائيل يجب أن تعود إلى مملكة داود التي قامت منذ ألفي عام ولادة ٧٠ عاماً فقط.

ويعد «الرد على الانتقادات التي وجهت إلى المعاهدة المصرية الإسرائيلية» وجد كمال حسن علي أنه «من الواجب عليه، كمشتريك في كل الخطوات التي أدت إلى توقيعها وتوقيعها، أن يدين القوائد الكبيرة التي استطاعت مصر والعرب الحصول عليها من توقيع المعاهدة (وقد كتبها بصياغة كانها أمريكية وتوقيع مثل هذه المعاهدة، أي «Signing such a treaty»-) واستطيع أن ألخصها فيما يلي:

(١) إن المعاهدة، وقبلها اتفاقات كامب ديفيد أثبتت أن حرب أكتوبر/ تشرين الأول التي اتخذ قرارها السادات كانت انتصاراً حقيقياً غير مفاهيم العالم كله، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية بل وخطا بالتاريخ نفسه عشرات السنين إلى الامام.

وبطبيعة الحال كانت حرب ١٩٧٣ - قبل فتح الثغرة - انتصاراً حقيقياً، للمصريين بكسر وكأمة، ما لبثوا أن جردوا منه وحول لهم إلى هزيمة ساحقة - يشهد بذلك الكيلو ١٠١ وما بعده. ومن يدري، ربما لو كان الانتصار قد اكتمل لما كان كمال حسن علي قد وضع كتابه «محاربون ومفاوضون».

أما مفاهيم العالم كله التي غيرها «الانتصار» في حرب ١٩٧٣، فماذا كان؟ وماذا كانت محصلته النهائية؟ كانت الصلح مع إسرائيل وخروج مصر من المعركة وصمت الجبهة المصرية.

أما «مفاهيم الولايات المتحدة الأمريكية» فلم تتغير. مفاهيم الولايات المتحدة الأمريكية ظلت منذ البداية وببصر مصر واتساق وصلابة وضراوة، وبلا أدنى تغيير أو تحول عن الخط الثابت للمشروع الصهيوني، كسر ظهر مصر عسكرياً، والإحاطة بها اقتصادياً وديبلوماسيةياً، وإقناع النظام الحاكم فيها بأن مصالحه (الاستمرار والبقاء للنظام وزعامته) باتت تخلي عليه الكلف عن لعب ورقة «الصراع العربي الإسرائيلي». وذلك تحديداً وبالحرف الواحد هو ما تحقق للولايات المتحدة نتيجة لحرب ١٩٧٣ وما أعقبها من ذهاب السادات إلى القدس ثم إلى كامب ديفيد. ولم يكن اعتباطاً أن الفقرة الثانية من المادة التاسعة من معاهدة السادات/ إسرائيل نصت على أن «هذه المعاهدة تحل محل الإتفاق (اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء) المفعود بين مصر وإسرائيل في سبتمبر / أيلول ١٩٧٥». فذلك الاتفاق كان ذروة المهمة التي كلف بها الولد العبقري اليهودي هنري كيسنجر في خدمة المشروع الصهيوني، وقد كان «تفكير الولايات المتحدة» الذي أفضى إلى تكليف كيسنجر بمناورة مصر وزعامة النظام إلى عقده مع إسرائيل هو عينه التفكير الذي اكتمل تحقيق مراميه بعقد «معاهدة السلام» بين مصر وإسرائيل. فتفكير الولايات المتحدة لم يتغير بفضل حرب أكتوبر / تشرين الأول، بل كانت تلك الحرب كما جعلها السادات الوسيلة الحاسمة لتنفيذ كل مرامي التفكير الأمريكي الذي جر مصر من خلال «ديبلوماسية كيسنجر» إلى عقد اتفاق فصل القوات الثاني سنة ١٩٧٥^(١) تنفيذاً كاملاً حاسماً ونهائياً. ولقد كان الهدف الأساسي لكل دبلوماسية كيسنجر إعادة أيجاد سياسة بلاده تجاه سكان أمريكا الشمالية الأصليين إبان الغزوة الاستيطانية ببث الفرقة بين قبائلهم. وقد كان ذلك الهدف أساسياً باستمرار في سياسة الولايات المتحدة تجاه الوطن العربي، إلا أنها اكتسبت الصاحبة خاصة عقب ما تمخضت عنه حرب أكتوبر / تشرين من تطورات يمكن اعتبارها الانتصار الحقيقي الوحيد الذي سجلته مصر وسجله العرب في تلك الحرب، ونعني بها التطورات الاقتصادية الخطيرة التي ترتبت على التضامن العربي واستخدام سلاح النفط. وعندما استدرج كيسنجر السادات سنة ١٩٧٥ إلى توقيع فصل القوات الثاني والتسليم فيه - كما أشار شمعون بيريز - بأنه «اتفاق مصري إسرائيلي قائم بذاته وليس مطلقاً بأي جدول زمني لاتسحابات إسرائيلية من أية أراض عربية أخرى»، بدأت الشروخ تظهر في ذلك التضامن العربي الذي أرق الولايات المتحدة بشكل خاص، لا لمجرد أنه أدى إلى ما أسمي بـ «أزمة النفط»، بل ولأنه انطوى على خطر حقيقي تمثل في أن النجاح الذي ترتب عليه قد يوقف العرب على ما يمكنهم تحقيقه في مواجهة المشروع الصهيوني إذا ما تضامنوا حقيقة، دع عنك إذا ما اتحدوا في مواجهته ومواجهة منفذيه. ولذلك هلل المعلقون الإسرائيليون عندما وقع الاتفاق، وأعلنوا أن «مصر، بتوقيعه، قد تخلت نهائياً عن شعار «ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة» وأن من شأن الاتفاق أن يفتت التضامن العربي، وهو ما اكده إسحق رابين في مؤتمر صحفي يوم ١٧/٩/١٩٧٥ قال فيه إن إشعال نيران الصراع بين مصر والعالم العربي يشكل الإنجاز الرئيسي والجمهوري والأهم للتسوية الجزئية التي عقدت بين مصر وإسرائيل بموجب اتفاق فصل القوات الثاني، ثم عاد، في ٢٩ من نفس

الشهر، فقال في كلمة القاها امام المؤتمر الثاني لاتحاد اليهود المغاربة المهاجرين إلى إسرائيل، أن الصراع الذي أشعله (إنجاز كينسجر بعقد اتفاق فصل القوات الثاني) أشد بكثير مما كان معتقداً، والواقع أنه بدون إشعال مثل ذلك الصراع الداخلي العربي لن تبدأ العملية الضرورية التي لا سبيل إلى التحدث بدونها عن التوصل إلى السلم.

فالتفكير الأمريكي لم يتغير بحرب أكتوبر / تشرين الأول، بل كانت تلك الحرب خطوة هامة ونجاحة صوب تنفيذ رؤية الولايات المتحدة لما يجب أن يحل بمصر ويوضعها العربي وما يتعين فعله إخراجاً لمصر من ساحة الصراع:

«ولقد كان من أخطر نتائج اتفاق فصل القوات الثاني سنة ١٩٧٥ على الصعيد السياسي، عزل مصر عن المعسكر العربي المقاتل، وترك سورية والنزوة الفلسطينية تجاهلان الفزوة الصهيونية بمفردهما. وتتفي مصر ذلك وتؤكد أنها ملتزمة بقرارات مؤتمر القمة العربية في الجزائر والرباط وتشير إلى أن المادة الشامنة من الاتفاق تؤكد أنه ليس سلاماً نهائياً بل خطوة نحو سلام عادل ودائم.. وأن مثل هذا السلام يتطلب انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي المحتلة (التي احتلت ١٩٦٧) واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني»^{١٠}.

ونحن نعرف ما انتهى إليه الاتفاق على سلام عادل ودائم. خرجت مصر من ساحة الصراع، وتركت إسرائيل في مواجهة كل أولئك العرب المتعصبين والفلسطينيين الإرهابيين. وبنجح نحن وبعدنا الطوفان. لولا أن الطوفان سيبتلع الجميع. وتفكير الأمريكيين ظل منذ البداية توجيه الأمور إلى حيث يحدث ذلك، فتؤخذ الأرض خالية حقاً.

وفي معرض تعديده لمناقب المعاهدة، يضيف كمال حسن علي، على سبيل التفكهة فيما يبدو، أن مصر بإبرامها معاهدة السلام مع إسرائيل.

(ظهرت بمظهر حضاري يؤكد أنها غير مندفعة، وغير غافلة أو ساذجة، وإن دولاً كثيرة حولها تفكر انظمتها باطلية لا تتناسب مع روح العصر بينما تتستر وراء تلك العاطلة أحياناً ذرائع شخصية أو طامع إقليمي وماديّة. وتتميزاً لهذا المعنى، أضاف قائلاً «كانت المعاهدة بثقوة أظهرت معادن الرجال، وبيّنت أن الأصالة والشجاعة والصلابة أقوى من الداهنة والدهاء والمتاجرة»^{١١}).

لكنه، بعد هذا، يذهب إلى لب الموضوع رأساً، فيقول:

«استطاعت مصر أن تركز على الأخطار الحقيقية التي تواجهها، (ولم تعد تسمح) بجهرا إلى مشكلات تحب بعض الأطراف واصحاب المصالح أن تظل قائمة إلى الأبد».

وواضح أن «المشكلات التي لا تشكل مخاطر حقيقية» والتي ظل البعض يعمل، طبقاً لكلام كمال حسن علي، على إبقاء مصر متورطة فيها إلى الأبد، هي تلك التي واجهها النظام المصري في غمار المشاركة في الصراع مع إسرائيل، وإخراج مصر من ساحة ذلك الصراع، بات يوسع مصر أن «تركز على الأخطار الحقيقية التي تواجهها». ومن المؤسف حقاً أنه لم يعن بالإفاضة هنا قليلاً ليقوقف القارئ على تلك الأخطار الحقيقية التي تواجه مصر والتي لا شأن لها بالمشروع الصهيوني في المنطقة باعتبار مصر قد خرجت من ساحة التصادم معه.

وكما قلنا من بداية هذا الكتاب، فلّ ذلك باستمرار المكون الأساسي لرؤية النظام الذي أنجب كمال حسن علي وحسن التهامي وتبني بطرس غالي وكل أولئك المصريين الطيبين ثاقبي الذكاء عظيمي الفطنة لسمالة «فلسطين». هناك بالحقيقة ظلت مسألة لم يشعر النظام بأنه مرتبط بها، لأنه إن كان أولئك الفلسطينيون غير قادرين على البقاء على أرضهم، فذلك أمر يخصهم وحدهم. وحقيقة أن النظام وجد في محتهم فرصة للعب ورقة «الصراع مع الصهيونية»، كما أسلفنا، إلا أنه ما لبث أن تبين بعد ضربة ١٩٦٧ الفاصلة أن اللعب بتلك الورقة كانت خسائره أعظم من مكاسبه، خاصة وأن النظام كان قد أحكم قبضته تامة على العزبة وأقصى قطعانها ولم يعد بحاجة إلى تلك التوترات المستمرة التي استخدمها فيما سبق لإبقاء القطعان في حالة «لا صوت يعلو على تلك المعركة». ومنذ ذلك الوقت، نما وترعرع - خاصة بعد موت عبد الناصر وموت طموحه الزعماني العربي معه - تيار واقعي براجماتيك، لدى النظام تمثل فيما قاله كمال حسن علي عن معاهدة الصلح مع إسرائيل وكيف أنها بإخراجها مصر من ساحة الصراع مكنت مصر من مواجهة الأخطار

الحقيقية التي تواجهها، وأعفتها من النور في تلك المشكلات التي لا شأن لها بها.

وقد اتضح تلك الرؤية التي سيطرت على «فكره» النظام في قوله بعد ذلك أن «المعاهدة أثبتت أنها شكل من أشكال تحجيم التوسع سواء لدى إسرائيل أو غيرها، والدليل على ذلك تباطؤ إسرائيل ووضعها العراقيل أمام عقد معاهدات أو التزامات مشابهة (لما عقدته مع مصر) تتعلق بالأراضي المحتلة سواء في الضفة الغربية وغزة أو الجولان ولبنان. ففي ظل الخصومة والحرب وتحت دعاوى الأمن كل شيء جائز. ولكن في ظل السلام لا يصح إلا المنطقي والمعقول».

فهو لا يستطيع أن ينكر الطبيعة التوسعية لإسرائيل، وإن أضاف إلى قوله ما يفهم منه أنها طبيعة ليست قاصرة على إسرائيل. ولما كان الكلام هنا منصبا على مصر والمنطقة، وليس كلاماً فلسفياً عن العالم بأسره، فإن المرء لا يسعه إلا أن يتساءل: ترى أي دولة أخرى بالمنطقة هي التي لديها نزوعات توسعية تجاه مصر؟ ليبيا؟

ومثل هذا التفكير ليس غريباً إذا ما فكر القارئ في الطريقة «البارعة» التي اتخذ في سياقها الكاتب من نتائج إبرام معاهدة السلام المصرية مع إسرائيل أدلة لا تدحض على روعة تلك المعاهدة وكيف أنها كانت ممتازة إلى حد أن إسرائيل أوقفت بعدها الأوكازيون وتصلصت من عقد معاهدات مماثلة لها مع أي بلد آخر. وفي ختام كلامه، يتحدث الكاتب عن «المنطقي والمعقول»، فلنفعل مثله ولنذهب «المنطقي والمعقول» ونسأله: هل كان يتصور حقيقة أن إسرائيل بعد أن أخرجت مصر من ساحة الصراع وأسكتت جبهتها ودخلت في حالة عشق معها سوف تعقد معاهدات مع أحد وتعيد إليه ما أخذته من أرض؟ هل كان يتصور حقيقة أن إسرائيل ستعبد الجولان إلى سوريا، أو تهدم مستوطناتها بالضفة الغربية وغزة وتتركها للفلسطينيين، أو تتخلي عن لبنان جنوب اللباني الذي أعلن بن جوريون منذ ١٩٢٧ وجوب الاستيلاء عليه وإقامة دولة مارونية جارة لإسرائيل على الضفة الأخرى من ذلك النهر؟ ألم يتوقف رئيس الوزراء السابق ووزير الخارجية السابق والمشارك في كل خطوات السلام العظيم مع بيجين وإسرائيل وكارتر وأمريكا والسادات ليتساءل، ولو على سبيل الفضول، عما إذا كانت إسرائيل - بعد خروج مصر من الساحة - ستجد أي داع للتخلي عن شبر من تلك الأراضي؟ لماذا؟ ولأن؟ وأي غرض؟ وتحت أي ضغط؟ ومسعى إلى أي شيء؟ إلى ذلك الشيء الذي لم يكف عن تسميته بـ «السلام»؟.

الحقيقة أنه إن كان السيد رئيس الوزراء والوزير السابق يتكلم بطريقة جدية ولا يعايب عقل القارئ فلا شك في أنه يحلم. يهوم. لأن السلام الوحيد الذي تحتفظ به الحركة الصهيونية لمصر وللعرب ولكل من بالمنطقة هو سلام الموت. سلام القبر الجماعي الذي سيدفن فيه كل اصحاب الأرض لتصبح أرضاً خالية بغير شعوب لشعب بغير أرض، كما قيل عن فلسطين في بداية المرحلة الأولى من تنفيذ المشروع الصهيوني.

لكن السيد المحارب المفاوض رجل الدولة رجل متحضر فيما يبدو ومؤمن بالقانون الدولي والأمم المتحدة وشرف أميركا وكل تلك الأشياء، ولذلك فإن الزاوية التي ينظر منها إلى المسألة هي أنه «في ظل الخصومة والحرب وتحت دعاوى الأمن كل شيء جائز، أما في ظل السلام فلا يصح إلا المنطقي والمعقول»!!.

ومتي كلن أي شيء أقدمت عليه إسرائيل مما يمكن إدراجه تحت تصنيف المنطقي أو المعقول؟ ومن الذي سبرغها على أن تنتهج سلوكاً منطقياً ومعقولاً وقد أمّنت ظهرها من مصر، بل ودخلت في عب مصر وأخذت في تدميرها من الداخل؟ وما الضمان الذي حصل عليه كاتب هذا الكلام من الأميركيين بأن «متطلبات أمن إسرائيل»، وهي كما يعرف من الخبرة العملية ومن مخالطته لكل أولئك الناس على أعلى المستويات - متطلبات مقدسة تعلو على أي قانون دولي أو أعراف أو معاهدات أو اتفاقات أو مصالح أو مجتمع دولي أو أمم متحدة، لن تتطلب غداً غزو الضفة الشرقية للاردن، مثلاً، لا قدر الله، أو احتلال بقية لبنان، أو غزو سوريا، أو ضرب العراق بعد أن فشل نظام الحميني في تنفيذ مهمته العراقية، بل وضرب مصر ثانية من جديد إذا ما تبين أن عملية التخريب

الطائفي والتسلل الاقتصادي لن تؤتي ثمارها في الموعد المطلوب؟ أي ضمان لدى السيد المحارب؟.

لا نظن أن أحداً أعطاه ضماناً. أو أن أحداً على استعداد لإعطاء مصر ضماناً. والغريب حقاً أن كمال حسن علي وهو يسرد بعض مظاهر الضيق الإسرائيلي باضطراب الإسرائيليين إلى الخروج من سيناء لا ينتبه إلى طبيعة الحقد الضارب بجذوره في الروح والذي نَزَّ كالصديد على السطح الخارجي عندما «دمرت إسرائيل مستعمرة ياميت بالكامل حين اضطرتها الإدارة المصرية إلى إخلائها باستخدام ٢٠ ألف جندي إسرائيلي لإخراج المستوطنين منها في أقفاص حديدية ودمرت فعلاً ٢٤ بئر مياه وثلاث مزارع حتى تحرم مصر من استخدامها».

وفي النهاية، أفصح كمال حسن علي عن الشاغل الأهم للنظام وهو استلال الجانب العسكري الذي يعتبر الدعامة الرئيسية لوجوده من ورطة المجابهة العسكرية التي تبين أنه لا قبل له بها مع إسرائيل، عن طريق معاهدة السلام والتصالح مع من كانوا قبلاً «العدو الغادر» وكان يتعين «الا يعلو صوت على صوت المعركة معهم»، «فخفت المعاهدة العبء على القوات المسلحة المصرية (بما سيمكنها من) تفرغ جزء من طاقاتها وإمكاناتها الكبيرة لدعم التقدم في الإنتاج، سواء بحل المشاكل الداخلية كالإسكان والمواصلات والأمن الغذائي أو التدريب اللازم لخلق الكوادر الفنية التي تعوض الفاقد في العمالة المدربة - نتيجة للهجرة والعمل في الدول العربية - لمواجهة الخطة المقبلة لسنوات السلام».

فالأبطال عادوا من الحرب منتصرين وفي أيديهم صك السلام، وعادوا ليُحكموا قبضتهم على العزبة من جديد وقد باتوا بمنجاة من مسؤوليات الصراع الذي لم تعد منه جدوى. وبطبيعة الحال، لا يماري عاقل في أن السلام خير من الحرب. لكن البقاء خير من هذا السلام المميت الذي عاد به الأبطال الفاتحون. فلقد تسألني في النهاية، وما البديل للسلام، ودعني أقول لك: البقاء. إن كان أحد يريد البقاء إلى الحد الذي يجعله يقبل بتحدياته.



- (١) «السادات، الحقيقة والأسطورة»، ص ٤٣٨.
- (٢) المرجع نفسه، ص ٤٣٧.
- (٣) «السلام الضائع»، ص ص ٥١٤/٥١٥.
- (٤) المرجع نفسه، ص ص ٥١٠/٥٠٩.
- (٥) Quandt, William: Camp David. op., p. 361.
- (٦) انظر كمال حسن علي: «محاربون ومفاوضون». مركز الامرام للترجمة والنشر القاهرة، ١٩٨٦، ص ص ٢٧٩/٢٨٠.
- (٧) المرجع نفسه، ص ص ٢٥٨/٢٥٩.
- (٨) المقدم الهيثم الأيوبي: «اتفاق فصل القوات الثنائي في سيناء ١٩٧٥». المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٥، ص ص ٢٢٢/٢٢٤.
- (٩) المرجع نفسه، ص ٢٢٥.

خلاصة

بعد القتل، تقطيع الأوصال المر

في ٩ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٧، أعلم السادات نواب الأمة في مجلس الشعب أنه «على استعداد للذهاب إلى آخر الأرض، إذا كان ذلك سيحول دون إراقة دم جندي واحد من أبنائه».

وفي كتابه «محاربون ومفاوضون»، يقول الفريق أول كمال حسن علي أن السادات عندما قر قراره على الذهاب إلى القدس المحتلة كان قد «فهم تماماً أن انتظار توحيد كلمة العرب سوف يطول، وأن ترك القضية العربية» رهناً بهذا الحلم جنائية على كل العرب، وجناية على مصر في المقام الأول! لماذا! لأن «الحالة الاقتصادية في مصر لا تحتمل الانتظار، ولأن الشعب الذي اكتوى بنار كل هذه الحروب لا بد من مساعدته للتطلع إلى مستقبل أفضل». فمبادرة السادات في نوفمبر ١٩٧٧ «كانت قراراً حكيماً بإنهاء تلك الفترة من الانتظار القاتل»، «وتوقيع مصر (باعتبار أن مصر هي التي وقعت) على وثائق كامب ديفيد في سبتمبر / أيلول ١٩٧٨ كان إعلاناً ببداية تحريك القضية العربية، على كافة الجبهات والمجاور». فذلك كانت «فرصة ذهبية للسلام» أتاحتها السادات، «ولم يكن مطلوباً من العرب إلا التعقل في تقدير تلك الفرصة الذهبية لسلام لا يمكن بحال من الأحوال أن يكون في صالح إسرائيل لأسباب عديدة تعلمها إسرائيل جيداً». وكيف ذلك؟ لأن «السلام العادل يعني نهاية التوسع الإقليمي، وانكماش إسرائيل داخل حدود تجاوزتها أطماعها بكثير». وهذا كلام يتلج الصدر ويبهج القلب. فما هو النظام المصري قد هزم إسرائيل بالسلام. وأوقف أطماعها، وجعلها تنكمش داخل «حدودها». وليس هناك ما هو أدعى للسرور والانتشراح من ذلك. لولا أن المحارب المفاوض استطرد مدلاً على صدق رؤيته للموقف وصواب تقييمه للوضع، فقال ما يلي وراء إنشأته إلى أطماع إسرائيل التي كانت قد تجاوزت الحد قبل أن يوقفها السادات:

«بل أنها (إسرائيل) لا تستطيع أن تتصور لنفسها حدوداً آمنة إلا بعيداً عن حدودها بمقدار مدى قذائف المدفعية الثقيلة وربما الصواريخ. وهذا يعني ضرورة احتلال أرض الغير. وحتى يفرض (توافر) حدود آمنة وحدود دولية (تظل) إسرائيل - داخل الحدود الدولية - رقعة ضيقة لا تحتمل الأعداد البشرية الهائلة التي تلعب في مجزئها إليها سنوياً. في الوقت الذي فضلت فيه معظم مشاريعها في صحراء النقب»^(١).

ففي معرض الحماس لـ «بيع» كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع إسرائيل كإتصان للعسكرية والديبلوماسية المصرية، و «ضربة قاصمة» لمشاريع إسرائيل وأطماعها التوسعية، و «فرصة سلام ذهبية» أتاحت لمصر ولكل العرب، تطوّر كاتب ذلك الكلام بتقويض كل ما كتب من أساسه إذ تحدث بهذه الفصاحة عن مفهوم إسرائيل (الذي لم يقل لنا كيف غيّر اتفاق كامب ديفيد) للحدود الآمنة، وضرورة احتلالها لأراضي الغير، وضرورة تعادليها في التوسع الإقليمي، إن لم يكن لجعل «حدودها» بمنجاة من قذائف المدفعية الثقيلة والصواريخ (القذائف قصيرة المدى؟ القذائف متوسطة المدى؟)، فتوسيعاً لرقعتها المحدودة حتى تستقبل الأعداد البشرية الهائلة التي قال لنا أنه مدرك لكون إسرائيل جادة في تهجيرها إليها سنوياً.

ولم يكتف الكاتب. وهن رئيس عمليات، ومساعد وزير حربية، ورئيس مخابرات عامة، ووزير دفاع، وقائد عام، ورئيس وفد المفاوضات الذي أبرم المعاهدة المصرية / الإسرائيلية، ورئيس اللجنة العليا لتطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل، ونائب رئيس وزراء ووزير خارجية ثم رئيس وزراء سابق، بهذا الطرح لما

الحقبة السادات بمهارة من خسائر بإسرائيل لحساب مصر وكل العرب، فضمن كتابه، القيم بغير شك، كشف
جرد دقيق أثبت به أن السلام الذي توصل إليه السادات الحق بإسرائيل الخسائر الفادحة التالية:
- حرمانها من استغلال ثروات الأرض المحتلة زراعية ومعدينية وبخاصة بترويل سيناء.

- حد من المساعدات والتبرعات الأميركية واليهودية المتضاعفة التي ظلت تحصل عليها بسبب
تعرضها لخطر الحرب.

- عرضها لمنافسة اقتصادية مصرية وعربية «وفي ظل أي رخاء اقتصادي في المنطقة العربية وخاصة
مصر».

- جعل لبنان من جديد منافساً لها في مجال السليحة.
- حدد نصيبها من المياه العذبة لنهر الأردن وغيره من المصادر المشتركة الأخرى. وتديلاً على
خطورة ذلك، أشار إلى أنه «ورد في حديث لاريل شارون أن إسرائيل - في ظل معدلات الهجرة، وبغير توسع
في مصادر المياه أو إيجاد مصادر مياه بديلة - سوف تجد نفسها مضطرة، خلال سنوات معدودة، إلى
تخصيص كل ما لديها من المياه العذبة للشرب فقط دون أن تجد لتراً واحداً توجهه إلى الزراعة أو
الصناعة»:

- قلص دورها السياسي والعسكري كحارس للمصالح الغربية في الشرق الأوسط، وبالتالي نصيبها من
الدعم العسكري.

- أمّن «أرواح الفلسطينيين المستهدفة حالياً من أكثر من دولة عربية». ويتأمين أرواح الفلسطينيين،
باتت إسرائيل «مهدة بمنافسة بشرية معها داخل وخارج إسرائيل». نتيجة لتكاثر الفلسطينيين وعدم
حصد أرواحهم أولاً بأول، بفضل السلام، وهو ما يحيط خطط إسرائيل الرامية إلى «تغيير الأوضاع في
الضفة الغربية وغزة تغييراً يقر لها أغلبية مؤثرة من السكان اليهود قبل أي استفتاء لتقرير المصير».

- أثر السلام في الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، وهو تأثير «لن يكون مفيداً في الحالتين». فزيادة الهجرة
إلى رقعة أرض محدودة يعني زيادة الأزمة الاقتصادية. ونقص الهجرة يعني الحكم على إسرائيل ذات
الملايين الثلاثة بالتجمد في خضم التزايد العربي والفلسطيني، وفي نفس الوقت يناقض الهدف الأساسي
من إنشاء إسرائيل كوطن لكل يهود الشتات».

وفوق كل هذه الأضرار التي لحقت بإسرائيل نتيجة لـ «ضربة السلام»، والتي لم يقل الكاتب كيف
سيمكن جعل إسرائيل قابلة بها مسلمة أمرها إلى الله فيما يخصها، ارتكناً - بطبيعة الحال - إلى أن
معاهدة السلام كانت انتهاء للتاريخ فيما يخص الشرق الأوسط، يضيف هذه المكاسب العربية باعتبارها
منحة إضافية تشجيعية حصل عليها المصريون وكل العرب:

- فبإنهاء حالة الحرب، ستطفو إلى السطح التناقضات الحادة في بنية إسرائيل، وهي تناقضات
ظلت مستقرة تحت خيمة الخطر المحدق، أي خطر الحرب الذي زال.

- وبموجب كامب ديفيد والمعاهدة، ستقوم دولة فلسطينية على حدود إسرائيل. و «قيام دولة فلسطينية
على حدود «الدولة» أمر مفزع يرفضه ٩٠ بالمائة من الاسرائيليين، مهما كانت الضمانات، إذ يعني في
نظرمهم بداية مرحلة جديدة من الصراع.

- السلام يعني إعادة حقوق العرب والمسلمين في القدس التي تتمسك بها إسرائيل كعاصمة لها.
- وقد كان استمرار وضع الاحزاب والاسلم بمثابة «قضاء طبيعي على منظمة التحرير الفلسطينية
التي تعاني من الانشقاق والانقسام على يد أكثر من دولة عربية تستقطب زعماءها.

ويختتم الكاتب المحارب المفاوض كشف الجرد هذا بقوله أن «المتابع لتفاصيل مباحثات السلام في
كامب ديفيد يستطيع أن يتأكد أنها لم تكن صفقة رابحة لإسرائيل بأي مقياس»^(١).

١ - الحالة الاقتصادية التي لا تحتتمل الانتظار

فما دامت صفقة كامب ديفيد صفقة خاسرة لإسرائيل - بصرف النظر عما يجعل إسرائيل وهي في مركز
قوة تقبل بكل ذلك الغرم - لا بد أنها صفقة رابحة بحق لضحاياها.

وعلى رأس قائمة الأرباح، فيما يخص مصر، الحالة الاقتصادية بغير شك، وهي التي قال كمال حسن

علي أنها كانت على رأس قائمة دوافع السادات إلى عقد صلح مع إسرائيل، لأنها كانت لا تحتل الانتظار. والمعنى الواضح في هذا السياق أن الحالة الاقتصادية في مصر كانت قد باتت لا تحتل الانتظار بسبب كل تلك الحروب مع إسرائيل. والذي لا شك فيه أن الحروب مع إسرائيل كلفت الميزانية المصرية ما لا طاقة لها به. ولا شك أيضاً في أن «عطاء» الأخوة العرب كان أقل بكثير مما تطلبه الوعي - إن وجد - بأبعاد الصراع مع إسرائيل ويدور مصر الذي لا عوض عنه في ذلك الصراع. ولقد كان الرئيس العراقي صدام حسين الوحيد من قادة البلدان العربية الذي أعلن ذلك صراحة ودعا إلى دعم مصر بالمال العربي بقدر واقعي يتكافأ بدوره في الصراع. لكن الذي حدث فادى إلى ما دعي به «أحداث ١٨ و ١٩ يناير» في مصر ووصفه السادات بأنه «هبة حرامية» وشيء أشبه بما حدث في روسيا سنة ١٩١٧ فدفن بلينين إلى السلطة، أن دائني مصر اشتروا في عملية «صندوق الدين» مجدداً من خلال نادي باريس ومناورات صندوق النقد الدولي، فأعطوا السادات الحجة التي كان متلهفاً إليها، وأتاحوا له أن يمثل دور العمدة الفاضل الذي قال لنفسه «انهم يناوون لجعلوني أفعل ما تريد أميركا؟ طيب. سأفعل. لكن بشروطي أنا وبطريقتي أنا» وشد الرجال فذهب إلى القدس وأشبع جولدا مائير تقييلاً ومناحم وموشي أعضائاً.

كل هذا صحيح. لكن مسح كل أوزار الخيبة والفساد الوحشي في «إدارة» الاقتصاد المصري في عباءة حروب إسرائيل وتقصير البلدان العربية في العطاء لا يبدخ الحقيقة الماثلة في أن الاقتصاد المصري خرب لأسباب داخلية ساعدت على جعلها تفعل فعلها كل تلك الحروب الفاشلة مع إسرائيل.

وفيما يخص الحروب مع إسرائيل، من الواضح أن القدر الأعظم من الكلفة تمثل في مشتريات السلاح الذي ترك مكمواً كالتلال على رمال سيناء سنة ١٩٦٧ وظلت إسرائيل تتاجر به لسنوات طويلة وتحقق أرباحاً مجزية. وذلك سلاح اشترى بالنسيئة. بالدين. وما زالت مصر تتفاوض مع السوفييات حول المديونية الناجمة عنه. ولو كان ذلك السلاح قد استخدم بدلاً من تركه مكمواً لتتاجر به إسرائيل لتغيرت أوضاع كثيرة في منطقة الشرق الأوسط وفي مصر بالذات.

وليس موضوعنا هنا البحث المتعمق في ملحمة الخراب الاقتصادي. لكن المماحكة بالبعد الاقتصادي وتبرير الانتحار بالحرص على إعطاء الشعب الذي «اكتوى بنار كل تلك الحروب» فرصة التطلع إلى مستقبل أفضل يجعلان من المحتم التوقف ولو قليلاً عند ذلك البعد الاقتصادي.

وليس أحد بحاجة إلى من يذكره بالفساد. فحكاياته التي كشفت حتى الآن باتت من كثرتها مادة للتندر وإطلاق النكات جرياً على مالوف طبع الشعب المصري في الضحك من بلاياه ومن نفسه والانتقام من معذبيه بالطريقة وتلقيح الكلام.

فلندع الفساد والنهب المنظم جانباً ونركز على الخيبة التي فعلت فعلها في تلك الحالة الاقتصادية التي اكتشفت السادات فجأة أنها كانت قد باتت مما لا يحتمل الانتظار فهرول ذاهباً إلى القدس المحتلة.

والذي لا شك فيه أن «الحالة الاقتصادية» في مصر بعد سنوات طويلة من المجد والخلود حالة سيئة للغاية، فهي حالة عجز مخيف مزمن في كل ما هنالك: من الميزانية العامة - «الدولة»، أو إن شئنا الدقة، العزبة، والميزان التجاري، وميزان المدفوعات، وهو عجز أشبه بغيلان الأساطير، يزداد ضخامة وشراسة من يوم لآخر ويزداد بالتالي شراهة إلى ما تلقفه إدارة العزبة إياه من مديونية داخلية وخارجية، وبالأخص خارجية تحولت هي الأخرى إلى غول شره بات يلهم ما يتجاوز ٨٠٪ من حصيلة صادرات مصر، لا سداداً لأصل المديونية، بل قياماً بخدمة تلك المديونية، أي سداداً لما يستحق من عمولات وفوائد مدينة. ويطبيعة الحال، لتدهور أوضاع الإنتاج ورياءة ما هو منتج في ظل الإدارة المكونة من «سادة» أساتذة جلمهم من الاتباع والمنفعيين، ظل مستوى الصادرات المصرية في الحضيض، إذا ما استثنينا صادرات النفط مما تبقى في حقول سيناء بعد ما نهبه الإسرائيليون خلال سنوات الاحتلال. ونظراً لكون مستوى الصادرات في الحضيض ولتدني معدل نموها، بالإضافة إلى تناقص حصيلة صادرات النفط ابتداء من ١٩٨٦ إلى أقل من نصف ما وصلت إليه بعد استرداد سيناء تقاوم عبء خدمة المديونية الخارجية التي تخطت أرقامها الناتج القومي الإجمالي لمصر بكثير، وانفردت مصر - فيما يخصها - بأسعار فائدة مدينة من قبيل الربا الفاحش تجاوزت ضعف ما تدفعه بلدان أخرى مدينة كثيرة.

وبطبيعة الحال، عجزت إدارة العزبة عن اتخاذ أي إجراء اقتصادي سليم لخفض العجزات والمديونيات، وعمدت إلى ما بدا للسادة الأساتذة كايصر الطول: إصدار المزيد ثم المزيد من النقود الورقية. والنتيجة الحتمية لذلك الحل نمو أسطوري لغول آخر زامل غول العجز. وغول المديونية، هو غول التضخم الرامح، وبالتالي تدهور القيمة الحقيقية للجنيه وتدهور قدرة السادة الأساتذة على المزيد من الإقتراض نظراً لتدهور نظرة المقرضين الخارجيين إلى الحالة الاقتصادية التي كان مفروضاً أنها ستزدهر بعد السلام ازدهاراً ويعرض إسرائيل لمنافسة اقتصادية مصرية تطعنها في الصميم.

وليس في شيء من كل ذلك جديد. فكله حكاية قديمة مكرورة معروف. وما على المرء إلا أن يقصر النفس على جلسة عذاب طويلة في إحدى المكتبات العامة مع أعداد الصحف المصرية. ووقتها سيد مسرحية «الترشيد» و «الإصلاح» الاقتصادي تتكرر تكراراً مملأ رتيباً وصفيقاً في الوقت ذاته، وكأن مانشيتات الصحف هي التي تستلح ما يعلم الجميع أنه فسد ولا سبيل إلى إصلاحه إلا بعملية جراحية عديمة الرحمة تصل حتى النخاع وتجتث من بنية مصر كل الغفونات والطحالب والجراثيم والحشرات مصاصة الدماء، وأنه بغیر تلك العملية سيظل المريض (الاقتصاد المصري) بغير شفاء ويظل - كأولاد الفلاحين الذين تمتص الأمراض حياتهم - سقيماً عليلاً مصفراً الوجه يلتقط أنفاسه بصعوبة إلى أن يوافيه الأجل المحتوم.

وفي أيام المجد والخلود، لم يكن مسموحاً لأحد بالبحث في أشياء خطيرة كمسببات ذلك الهزال الاقتصادي. لأنه وقتها لم يكن مسموحاً بأن يعلو صوت على صوت المعركة. وبالأخص، لم يكن مسموحاً لأحد بأن يتساءل: لمصلحة من كان تحويل مصر من بلد شغال كل أجهزته تعمل فتجعله متواجداً في العالم الواقع - مهما كانت المساوئ - والنواقص والعيوب - إلى بلد تعطل في بنيتة كل شيء وأخرج من العالم الواقع ليغمس في عالم الوهم وينخرط في تمثيلية كرهية مفسوشة؟ ولمصلحة من كان ادعاء الثورية والتقدمية في حين ظل الحذاء العسكري الفليظ يدفع مصر إلى مهاري السلفية وحضيض الرجعية؟ ولمصلحة من كان قتل الصناعة الوطنية بحجة الكفاءة والتحديث والعدل، وتخريب الزراعة بحجة التطوير والإصلاح والعدل؟ ولمصلحة من كان تخريب التعليم بحجة الثورية؟ ولمصلحة من كان تحويل الجامعات إلى معامل تفريخ لجيوش من أنصاف الأميين أكل العيش ممارسي البطالة المقتعة «تحت أصبح النظام» بخجة أن «العمل حق والعمل شرف والعمل واجب»؟ ولمصلحة من كان تحويل الوريث البيروقراطي الموروث عن العهد العثماني والعهد الملكي المتعفن إلى سرطان بيروقراطي؟ ولمصلحة من كان تمليك مصر بكل ما فيها وكل من فيها - «الحكومة»، أي لحفنة من المسلمين الذين تحولوا إلى جيش احتلال بحجة التحرير؟

لم يكن مسموحاً لأحد بمثل هذه التساؤلات، لأنها كفر. كفر بالكوهة الحاكم وقداسة النظام وإنكار لطهارة الثورة. ولم يأت ذلك المنع من أعلى فحسب. فجنباً إلى جنب مع «الأجهزة»، ومع جيوش المواطنين الذين تحولوا إلى ميليشين عن بعضهم البعض، برز المثقفون. وكما تكتمل الحلقة وتقتل الدائرة، تمددوا، متقفو مصر - بضرب قمي من الجبن والخيانة وشهوة التريخ وشهوة النجومية - باستثناءات نادرة وثمانية، تحت الحذاء العسكري لنظام خائب، كانوا يعرفون أنه خائب، فنظروا له، ودافعوا عنه، وأسيغوا عليه عباءة الثورية والتقدمية، ودعوا إلى «الالتزام» بزعيمة.

إلا أنه بالرغم من خيانة غالبية المثقفين وكتبة الصحف والمجلات وأكلي العيش في الراديو والتلفزيون وكل وسائل التبهيم وغسل المخ، ورغم ضراوة «الأجهزة»، ورغم انصياع شعب مسالم بطبيعته جيل طوال تاريخه على طاعة حكمائه والتعدد تحت تعاليمهم، لم يكن في مصر أحد، لا من أساطين النظام، ولا من زبانية الأجهزة، ولا من الأذئاب المعتذرين الدافعين، ولا من الشعب الطيع طالب النجاة، قد ظل بوسعهم أن يدعي الجهل بأن كل شيء في مصر قد فسد، وكل شيء قد خاب، وكل شيء قد تعطل والتوى.

ومع ذلك، وباستثناءات محدودة مقاربية أو انتحارية، لم يقل أحد شيئاً أو يفعل شيئاً. ولم يكن في طاعة أحد أن يفعل شيئاً أو يقول شيئاً، بفضل إسرائيل. فمذد البداية ظل وجود إسرائيل أكبر عون للنظام وأقوى دعامة لاستمرار وجوده وأفعل شكنة استند إليها ليواصل تخريب مصر وامانتها.

في كشف الجرد الذي وضعه المحارب المفاوض لـ «مخسائر» إسرائيل في صفقة السلام التي حققها السادات، يشير إلى ما يدعو به مخيمة الخطر المحدث «(أي خطر الحرب)»، ويقول أن زوال ذلك الخطر بفضل كامب ديفيد ومعاهدة السلام، حرم المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة من تلك المخيمة، وتنبأ (تنبؤاً صادقاً في الواقع كما سنرى) بأن فقدان تلك المخيمة سيجعل التناقضات الحادة في بنية إسرائيل تطفو إلى السطح بعد أن ظلت مستترة تحت تلك المخيمة طوال سنوات الصراع الذي يسلم ضمناً أنه انتهى بخروج مصر من ساحته، أو «إسكات جبهتها»، كما قال السادات.

وما من شك في أن الفريق أول كمال حسن علي استمد فكرة مخيمة الخطر المحدث هذه من الخبرة المعاشة للنظام المصري. فمئذ أول يوم للثورة المباركة، إلى يوم ذهاب السادات إلى القدس، ظلت تلك المخيمة منصوبة بأحكام فوق رأس النظام، وبفضلها تمكن - في ظل الزعيم الخالد وظل الزعيم المؤمن - من أن يظل سادراً في عملية قتل مصر التي اضطلع بها بحجة الدفاع عنها ضد العدو الغادر، و «تحقيق قدرها»، إلى آخر ذلك الكلام، وظل بوسعه أن يواصل مسيرته التي لم يقف في طريقها أو يقعده عنها شيء نحو الخراب، دون أن يجروء صوت مصري أن يرتفع معارضاً. لأن المعارضة في مثل ذلك السياق خيانة. تعطيل للمجهود الحربي. عرقلة لخطى النظام نحو تحقيق قدر مصر. ومساعدة للعدو الغادر. وعسالة للإمبريالية والاستعمار. وشيء يعاقب عليه بالاعدام أو بما هو أسوأ، في أقبية التعذيب ومعسكرات الاعتقال.

ولذلك كان إقدام النظام، بذهاب زعيمه إلى القدس المحتلة، على حرمان نفسه من تلك المخيمة الواقعة التي ارتكبت في ظلها كل التجاوزات، علامة على أن النظام قد اكتشف أنه وصل إلى آخر المدى. علامة على الاستئناس إزاء التدهور بالغ الخطورة في الحالة الاقتصادية التي وصلت بالفعل إلى حد من التردّي لم يعد يحتمل الانتظار. ولم يكن - بكل تأكيد - علامة على رغبة خيرية إنسانية انتابت النظام فجأة وجعلته يظن بفتة إلى أن «الشعب الذي أكتوى بنار كل تلك الحروب لا بد من مساعدته على التطلع إلى مستقبل أفضل».

وراء ذلك الادعاء الخيري الإنساني معنى لا يخفى على من تابع تطورات الوضع العربي والوضع المصري فيما سبق إعلان السادات لبيادته الميمونة. واعتقادنا أن «المحارب المفاوض» أراد الإشارة إلى ذلك بطريقة ديبلوماسية. لأننا إذا ما نحينا مسألة تنبّه النظام فجأة إلى أن هناك شيئاً اسمه الشعب (وقد كان هناك طيلة الوقت ولم ينتبه إليه أحد إلا ليعتقله أو يعذبه أو يرهبه أو يغسل مخه بـ «الاعلام») سنجد أن إرجاع كمال حسن علي مبادرة زعيمه إلى أن «الحالة الاقتصادية في مصر لم تعد تحتمل الانتظار» إشارة واضحة إلى أن الأخوة العرب لا ينبغي لهم أن يلوموا أحداً إلا أنفسهم. وهو ما يعزّزه بقوة كونه قد عني بأن يقول قبل ذلك الحديث عن الحالة الاقتصادية في مصر مباشرة:

«لقد تحملت مصر الكثير منذ نشأ الخلاف (كذا) العربي الإسرائيلي. فاشتركت في أربع حروب فقدت فيها مئات الآلاف من أبنائها وتدهور اقتصادها إلى الصفر أكثر من مرة. فماذا قدم الأخوة العرب لمصر التي كانت اقتصادها في ١٩٧٢ سبياً في زيادة دخولهم من البترول زيادة فلكية؟»

«لقد أعطى العرب لمصر في الفترة من ١٩٧٢ وحتى نوفمبر ١٩٧٧ (تاريخ إعلان مبادرة السادات) ما قيمته خمسة مليارات من الدولارات، منها ملياران كوديعة بربح ٧٪ من خلال بنك موريجان، وما قيمته ٣,٥ مليار من الأسلحة. وفي فترة مماثلة، وهي من عام ١٩٧٨ حتى ١٩٨٢، دلت أمريكا لمصر حوالي ٦,٦ مليار دولار كمساعدات. ولقد دفع العرب ما قيمته ٥٠ مليار دولار لحرب الخليج في الوقت الذي يقبل بعضهم عن مصر أنها برميل بلا قاع»^(٣).

والذي يفهم من ذلك أنه لو كان الأخوة العرب قد أعطوا بسخاء أكثر لاستطاع النظام أن يواصل عملية «الخلاف العربي الإسرائيلي» لبضع سنوات أخرى. لكن ذلك لم يحدث. وبالتالي اضطر النظام إلى إيقاف تلك العملية.

وكما يقول كمال حسن علي، أعطت أمريكا لمصر مساعدات بلغت حوالي ٦,٦ ملياراً من الدولارات خلال الفترة من ١٩٧٨ (سنة الصلح مع إسرائيل) حتى ١٩٨٢. وهذه مساعدات لا يستهان بها ينبغي أن يعتلئ القلب عرفاناً لأمريكا وشكراً لها كلما فكر العقل فيها وتفكر في دوافعها الخيرية. وبالإضافة إلى

ذلك، تخففت مصر بالسلام الذي صنعه السادات من أعباء عملية «الخلاف» العربي الإسرائيلي وكلفتها المبهظة. وفوق ذلك «انفتحت» مصر على سعتها، على النحو الذي تراءى لمخيلة الفنان المصري الراحل نجيب سرور قبل أن يموت ويحرم من مشاهدة ذلك «الانفتاح» العظيم. وفق هذا وذاك كله توافدت أفواج الأميركيين والأوروبيين والإسرائيليين للسياسة في مصر والاستمتاع بمباهجها. ومع ذلك كله، واصلت الحالة الاقتصادية تدهورها بحرونة غريبة، ولم يحدث شيء من كل ذلك الرواج المنتظر، ولم يأت الرخاء المرتقب الذي توقع كمال حسن علي أن يحدث في مصر فيعرض إسرائيل لمنافسة اقتصادية مصرية. فالذي حدث كان العكس. ظل العجز في الميزانية العامة للعزبة يتعاظم إلى أن تجاوز خمس الناتج المحلي الإجمالي لمصر المحمية بالمساعدات الأميركية والخبرات الإسرائيلية. وفي وقت ما أعلن بضجيج كبير أن ذلك العجز الشرير سيخفّض في السنة المالية ١٩٨٥/١٩٨٦ إلى ١٤ بالمائة أو ما دون ذلك من الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن العجز العنيد واصل اندفاعه، رغم تأخير سداد مستحقات ضخمة، فتجاوز نسبة الـ ٢١ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وجنباً إلى جنب مع تعاظم جرم غول العجز في الميزانية العامة، زاد العجز في ميزان المدفوعات إلى حد بات يهدد بتعجيز مصر عن مواصلة خدمة مديونيتها الخارجية رغم ما تلتهمة تلك الخدمة من مردود أنشطتها التصديرية، وهو ما دفع إدارة العزبة إلى التهافت على الاقتراض من البنوك الملكية للأصدقاء اليهود في العالم الغربي بأسعار فائدة مدنية وعمولات معجزة، وادى بالتالي إلى مزيد من التدهور لسعر الجنيه المصري المسكين، وبالتبعية إلى مزيد من التعاطم لجرم غول التضخم والتضائل لقدرة إدارة العزبة على الحصول في أسواق المال بالخارج على ما تحتاجه من ائتمان.

وبنتيجة ذلك التردّي، ازداد وضع المديونية الخارجية خطورة، واضطرت إدارة العزبة إلى القيام بزيارات متعاقبة لمراكز صنع القرار في البلدان الصديقة في محاولات مستبشّسة لإعادة جدولة تلك الديون التي وصلت إلى أرقام فلكية بحق والتوصل إلى اتفاقات بفترات أطول وأسعار فائدة أقل، إلى آخر تلك المحاولات التي يلجأ إليها المدين عندما تدلهم أموره بحق.

وهكذا بات من المتعين على الشعب الذي كانت الرغبة في مساعدته على التطلع إلى مستقبل أفضل السبب في جعل النظام يجنح إلى حل «الخلاف العربي الإسرائيلي» بالتّي هي أحسن، أن يؤجل مسألة المستقبل الأفضل هذه إلى ما بعد، عندما يتمكن النظام، بتركيبة سحرية ما، من سداد كل تلك الديون الرهيبة التي يعلم الله وحده أين وكيف تبذرت عندما اقترضت، والتخلص من كل تلك الغيلان التي لا تكف عن النمو. غيلان العجز في الميزانية العامة وميزان المدفوعات والميزان التجاري وغول التضخم. وكل ذلك يتطلب وقتاً، وقتاً طويلاً للغاية. ويتطلب جهداً منظماً مستتبشراً وقدر كبيراً من الأمانة والتعفف. ويتطلب عوناً خارجياً بغير شك. وهو عون ما من شك في أن إسرائيل الصديقة والولايات المتحدة سيسعداهما أن تقدماه لمصر كيما يزدهر اقتصادها ويبيت بوسع شعبيها الأبي المناضل أن يتطلع إلى مستقبل أفضل. وبذلك يكون تحول النظام من الحرب إلى السلام مبرراً، ويكون إسكات جبهة مصر مشروعا، ويكون مبرراً أيضاً بيع الفلسطينيين أسفل النهر، كما يقول الأميركيون، تحقيقاً لما أسماه النظام دائماً «قدر مصر».

٢ - تأمين ارواح الفلسطينيين وحرمان اسرائيل من

تغيير الأوضاع في الضفة الغربية وغزة

في مدخل كتابه، يقول الفريق أول كمال حسن علي تحت عنوان «قصتي مع فلسطين»، وهي بغير شك قصة النظام مع فلسطين:

«لقد أصبحت فلسطين قديراً».

وبعد ذلك القول الذي يهزّ المشاعر، يعطينا الفهم السائد لدى النظام لـ «مشكلة» فلسطين:

«كنت (منذ الصبا) أتابع كفاح شعب عربي يربطه جوار مباشر بلطني ضد محاولات الحركة الصهيونية لاستئصاله والسيطرة على وطنه.. وكان لتلاحق وتوالي الأحداث في فلسطين أثره في دعم تعاطلي وارتباطي مع القضية التي بدأت في ذهني من خلال توافق الاتجاه والقاعدة المشتركة التي تربطنا في الثورة ضد القوة والسياسة البريطانية»^(١).

فـ «مشكلة» فلسطين، كما تدعي بإصرار، و «محنة الشعب العربي الفلسطيني» كما تسمى عندما يكون القاتل في حالة انفعال أو راغباً في إثارة عواطف سامعية، منشأ «الخلاف العربي الإسرائيلي» كما يسميه كمال حسن علي، مشكلة أو محنة «شعب عربي يربطه بصغر جوار مباشر يكافح ضد محاولات الحركة الصهيونية لاستئصاله» و «السيطرة» على وطنه (لاستعمار وطنه استيطاناً - مجرد السيطرة على وطنه).

وهو مرتبط الغرس فيما يخص النظام المصري الذي يمثل قاتل هذا الكلام. فبرغم الوعي بأن الحركة الصهيونية جاهدة في استئصال الشعب الفلسطيني المجاور و «السيطرة» على وطنه، لا يخطر للكاتب أو للنظام الذهاب في التفكير إلى ما وراء ذلك والتساؤل، ولو على سبيل الفضول: وماذا بعد استئصال الشعب الفلسطيني والسيطرة على وطنه؟ من يا ترى ستلتهمه الشبهة الإسرائيلية التي لا تشبّع؟ وأرض من سيتطلب مفهوم الأمن الإسرائيلي احتلالها واستئصال من يزعمون سطوحها والسيطرة عليها؟ لا يتساهل المحارب المفاوض، ولا يقول. ولا يتسائل النظام، ولا يقول. رغم أن النظام والمحارب المفاوض لا يجهلان أن «إسرائيل لا تستطيع أن تتصور لنفسها حدوداً آمنة إلا بعيداً عن حدودها (أي حدود أرض الشعب الفلسطيني الذي تستأصله حالياً) بمقدار مدى قذائف المدفعية الثقيلة وربما الصواريخ» وأن ذلك يعني «ضرورة احتلال أرض الغير»، كما يتبهن الفريق أول في كتابه. ولما كان التقدم التقني وتطويع الأسلحة لا يتوقف، فإن «مقدار مدى قذائف المدفعية الثقيلة والقذائف» يتعاظم باستمرار تعاطها يجعل أسوان ذاتها، لا مجرد بور سعيد والاسكندرية والقاهرة التي تؤد بن جيورين بقصفها إذا ما جرئت مصر على المقاومة، مصدر خطر على أمن إسرائيل يستلزم احتلال أراضي الغير. وكما هو واضح من الخبرة المعاشة للشعب الفلسطيني المجاور، لا تحب إسرائيل الإبقاء على شعب تأخذ أرضه، بل تعدد إلى استئصاله حتى تصبح أرضه أرضاً خالية، «أرضاً بغير شعب لشعب بغير أرض». وهو ما يقودنا إلى الوجه الآخر من الوعي الذي لم يغب عن فطنة المحارب المفاوض وهو أنه «حتى بفرض توافر حدود آمنة لإسرائيل» ستظل إسرائيل محتاجة إلى احتلال المزيد من أراضي الغير لتتسع رقعتها الضيقة حالياً داخل «حدودها» الراهنة «للاعداد البشرية الهائلة التي تطمح في تهجيرها إليها».

وفي ظل هذه الضرورات الإسرائيلية (توفير الحدود الآمنة لرقعة مفردة الاتساع من الأرض قادرة على استيعاب الأعداد البشرية الهائلة المهجرة إليها تنفيذاً للمشروع الصهيوني) يجوز التساؤل عن مدى فعالية صفقة السلام التي عقدها النظام المصري مع إسرائيل فيما يتعلق بمسألة حقن الدماء وتأمين الأرواح.

من الواضح طبعاً أن الفريق أول - معبراً عن تفكير النظام - نظر إلى المسألة من زاوية متحيزة للغاية وأخذ منطلقه من الإيمان بالشرعية الدولية وقداثة المعاهدات وحكم القانون الدولي ومراعاة الأعراف الدولية وكل ذلك. وهو ما لا يلام عليه، لأن الأشياء يجب أن تكون هكذا فعلاً. ولما كان من المتعين - شرعاً وقانوناً - أن تكون الأشياء هكذا فعلاً، يصبح من المتعين أن تظل مصر بأرضها وبشعبها ونظامها بأمين من جشع إسرائيل الإقليمي وعدوانها على أراضي الغير واستئصالها لشعوب تلك الأراضي. لكن، لنفرض مثلاً، مجرد افتراض، أن قائداً إسرائيلياً كـ «الجنرال» أرييل شارون مثلاً أو أحد تلاميذه في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية قرر فجأة أنه من المتعين احتلال مصر من بور سعيد والاسكندرية شمالاً إلى أسوان جنوباً، حرصاً على أمن إسرائيل. ما الذي يمكن أن يحدث إذن؟ من الذي سيمنع إسرائيل؟ من الذي سيعاقبها؟ من الذي سيردعها؟ من الذي سيداوى عن أرض الكنانة؟ مجلس الأمن؟ ستمارس الولايات المتحدة حق الفيتو وتتقضى أي قرار يتخذه المجلس أنه لا يجوز لإسرائيل أن تفعل ذلك، بحجة أن إسرائيل فعلت ما فعلت إعمالاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة وممارسة لحق الدفاع عن النفس. محكمة العدل الدولية؟ إن الولايات المتحدة ذاتها، وهي الدولة العظمى الرئيسية في عالم اليوم، أعلنت عن خروجها من ولاية محكمة العدل الدولية عندما اتخذت تلك المحكمة موقفاً اعتبرته الولايات المتحدة غير ملائم لمصالحها فيما يتعلق بتدمير نيكاراغوا. الرأي العام العالمي؟ حتى المحارب المفاوض لا يستطيع أن يقنع نفسه بأنه قد ظل هناك - تحت وطأة ماكينة الترهيب الاعلامي العالمي التي

تمتلكها المصالح اليهودية وتديرها - ما يمكن أن يسمى ولو على سبيل المزاح بـ «رأي عام عالمي». وحتى إن وُجد شبه امتعاض لتصرف إسرائيل حيال مصر لدى ذلك «الرأي العام» وهو في النزاع الأخير، لن تعدم إسرائيل مخرجاً وحفنة من نجوم السينما الأميركيين تخرج بهم فيلماً مثيراً مليئاً بالجنس والجريمة والعنف والبطولة يصور ما كانت مصر تنوي أن تفعله بإسرائيل لو لم تبادر إسرائيل بتوجيه ضربةها الوقائية واحتلال مصر من بور سعيد واسكندرية إلى أسوان صوناً للحضارة كما نعرفها ودفاعاً عن الديمقراطية والعالم الحر وحرصاً على مصالح كل البشر الشرفاء الطيبين في العالم.

من الذي سيفول لإسرائيل؟^{٢٤} عندما وضع المحارب المفاوض كتابه في أعقاب كامب ديفيد ومعاودة السلام، ضمن كشف الجرد الذي عدد فيه المكاسب العربية والخسائر الإسرائيلية مكسباً عربياً حاداً بـ «تأمين أرواح الفلسطينيين المستهدفة حالياً من أكثر من دولة عربية»، وخسارة إسرائيلية حدها بـ «منافسة بشرية مع إسرائيل (من جانب الفلسطينيين) داخل إسرائيل وخارجها». وكلا المكسب العربي والخسارة الإسرائيلية راجع إلى السلام البارع الذي استدرجت إسرائيل إليه بخبطة موفقة من خطبات النظام المصري. فبفضل ذلك السلام، فيما يقرر المحارب المفاوض، سيتكاثر الأخوة الفلسطينيون نتيجة لتوقف حصد أرواحهم «المستهدفة» من أكثر من دولة عربية. والمقصود طبعاً أنه، تنفيذاً لما تضمنه اتفاق كامب ديفيد من تهويم بشأن إقامة شبه كيان متمتع بالحكم الذاتي للفلسطينيين، ستحل مشكلتهم كلاجئين مستهدفة أرواحهم من أكثر من دولة عربية، حيث سيصبح لهم شبه وطن يلهم ويعطيهم من استهداف أرواحهم من جانب أكثر من دولة عربية سينزاحون عن قلوب حكام تلك الدول العربية ويأخذون مشكلتهم المزجة معهم. وذلك بغير شك مكسب لتلك الدول العربية العديدة المتضررة من مشكلة الفلسطينيين وما تتسبب فيه من «خلاف مع إسرائيل» من ناحية، وما تتسبب لـ «أكثر من دولة عربية» من بينها مصر، من مشاكل تجعل أرواحهم مستهدفة. وبالمقابل لهذا المكسب العربي المترتب على السلام، نجد، كما في حالة أي مكسب عربي، خسارة لإسرائيل. وهي هنا خسارة مزدوجة وخطيرة بحق. ففوق إعفاء الفلسطينيين من حصد أرواحهم بفضل ما تحقق من سلام عادل وبارق، وبالتالي إتاحة الفرصة لهم كيما يتكاثروا تكاثراً «يهدد إسرائيل الرامية إلى «تغيير الأوضاع في الضفة الغربية وغزة تغييراً يوفر لها أغلبية مؤثرة من السكان اليهود قبل أي استفتاء لتقرير المصير».

ويصرف النظر عما في تصور إمكان التوصل إلى تمكين الفلسطينيين من «تقرير المصير»، نتوقف هنا عند الحقائق الماثلة على أرضية الواقع بدلاً من التصورات الموهمة في تلافيف ضباب التمني.

تتمثل المشكلة فيما يدعوه كمال حسن علي بـ «الخلاف» العربي الإسرائيلي في أنه «خلاف» بين شعوب صاحبة أرض، وحركة استعمار استيطاني تجتاح تلك الأرض في موجات متلاحقة.

وفيما يخص دور النظام المصري، أتاح تردّي النظام وزعامته في شرك حرب ١٩٦٧ لتلك الحركة أن تبدأ في عملية استيطان زاحف لضم كل ما تبقى من أرض فلسطين بالإضافة إلى ما احتلّ من أراض في تلك الحرب الخائفة. فقد بدأ وضع اليد على تلك الأراضي بإنشاء المستوطنات فيها والحرب لم تكد تبرد نازها، في يونيو / حزيران ١٩٦٧، وفي قلب القدس ذاتها، عندما هدم الإسرائيليون المنتصرون ١٦٠ منزلاً من منازل العرب في القدس القديمة ثم نزعوا ملكية ٦٠٠ مبنى آخر، وطردوا ٦٥٠٠ من الملاك والسكان العرب من المدينة المقدسة التي يؤكد المحارب المفاوض أن «السلام يعني إعادة حقوق العرب والمسلمين فيها»، وأقاموا على أطلال بيوت العرب أبنية جديدة شغلها على الفور السكان اليهود الجدد وهم جزء من «الأعداد البشرية الهائلة التي تطعم إسرائيل في هجرتها إليها سنوياً».

ومنذ ما بعد الهزيمة («النكسة») وحتى سنة ١٩٧٠، ركّز الإسرائيليون استيطانهم على القدس الشرقية والجزء الجنوبي من الجولان السورية التي أقيمت عليها أول مستوطنة في يوليو/ تموز ١٩٦٧ أعقبها مستوطنات الغرض منها إنشاء أمر واقع يقطع الطريق على أية إمكانية لإعادة الجولان إلى السوريين أو إبقاء أي جزء من القدس في أيدي العرب.

واستمرت عملية إقامة المستوطنات بنشاط إلى أن تولت حكومة الليكود السلطة سنة ١٩٧٧ وأهل على الساحة مناحم بيجين. ووقتها أصدرت المنظمة الصهيونية العالمية وثيقة عنوانها «خطة رئيسية لتوسيع المستوطنات في يهودا والسامرة ١٩٧٩ - ١٩٨٣»^(١) أعلنت فيها عن عزمها على إضافة ٤٦ مستوطنة جديدة خلال خمس سنوات تتسع لـ ١٦٠٠٠ أسرة، بالإضافة إلى ٢٧٠٠٠ أسرة كان مخططاً بالفعل لتوطئتها في المنطقة خلال نفس الفترة. وما لبثت الخطة أن عُدلت بإضافة ٢٢ مستوطنة جديدة، بحيث بات العدد المقرر من المستوطنات لتلك الفترة ٦٨ مستوطنة.

وفي يناير / كانون الثاني ١٩٨١، بينما النظام المصري يحاول تخليص نفسه من وربة أولئك الفلسطينيين من خلال السعي لتنفيذ ما اتفق عليه في كامب ديفيد، اعتمدت الحكومة الاسرائيلية للتنفيذ مشروعاً منقحاً للاستيطان من وضع ماتيتياهو روبليس وأضع المشروع الأول. وقد جاء ذلك المشروع المنقح في تقرير عنوانه «عمليات استيطان يهودا والسامرة: الاستراتيجية والسياسة والخطة»^(٢). وفي تعليق رئيس اللجنة المعنية بمنظمة الأمم المتحدة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تقرير روبليس برسالته الموجهة إلى أمين عام المنظمة الدولية وإلى رئيس مجلس الأمن، قال: «إن قراءة هذا التقرير لا تدع أدنى مجال للشك في أن إسرائيل عاقدة عزمها بلا رجعة على ضم الأراضي العربية التي احتلتها احتلالاً غير مشروع (منذ ١٩٦٧)».

فما الذي قاله التقرير فجعل رئيس اللجنة يوجه ذلك التحذير الصريح الذي ينافي تماماً مبررات السلام التي تهلل بها النظام المصري فيه يخص مصالح وأرواح ومستقبل «الأخوة الفلسطينيين»؟ يقول التقرير:

«من الواضح، على ضوء المفاوضات الجارية (تنفيذاً لاتفاق كامب ديفيد) حول مستقبل يهودا والسامرة، انه من المتعين علينا في إسرائيل أن ندخل في سياق مع الزمن. فكل ما سوف يقرر في هذه الأونة سيقرر بشكل أساسي نتيجة لما ننشئ من حقائق على الأرض، وهو ما ستفوق أهميته كل ما يمكن أن تحدثه أي اعتبارات أخرى. ولذا فإن هذا الوقت بالذات هو الأفضل وأنسب وقت للشروع في عملية التجويل بإنشاء المستوطنات على تلك الأراضي بشكل واسع وشامل، لاسيما على تلال يهودا والسامرة التي لا توجد طرق طبيعية سهلة تقضي إليها، والتي تشرف على وادي الأردن إلى الشرق، وعلى السهل الساحلي إلى الغرب...»
«ولذا فإنه من الأهمية البالغة اليوم أن نؤكد، عن طريق ما نتخذ من إجراءات عملية، على أن الحكم الذاتي لا ينسحب وإن ينسحب على الأراضي بل على من يقيمون عليها من سكان عرب فحسب. ويجب أن يكون الإعراب عن ذلك أساساً عن طريق ما ننشئ من حقائق على الأرض. ولذا فإنه يجب وضع اليد فوراً على كل الأراضي التي تمتلكها الدولة وعلى الأراضي الجرداء غير المزروعة تمهيداً لاستيطانها في المناطق الواقعة بين وحول المواقع التي تشغلها الأقليات حتى نقل خطر إنشاء دولة عربية أخرى تقوم على هذه الأراضي إلى أدنى حد ممكن. فعندما نغزل السكان الذين يشكلون أقلية (الفلسطينيين العرب) بعضهم عن بعض عن طريق إقامة مستوطنات يهودية بينهم، سيجدون أن من الصعب عليهم تشكيل كيان إقليمي وسياسي مترابط ومتصل.

«وإن الذي يجب أن نفعله ألا ندع هناك في ذهن أحد أدنى ظل من الشك في أننا مصممون على الاحتفاظ بأراضي يهودا والسامرة إلى الأبد. وما لم نفعل ذلك، ستجعل من الممكن أن يتسلط على السكان الأقلية (الفلسطينيين العرب) ما يحلهم في حالة من الهياج يمكن أن تقضي بهم في نهاية الأمر إلى المثابرة وبذل جهود متكررة لإقامة دولة عربية أخرى على هذه الأراضي تضاف إلى ما هو قائم من دول عربية. وأفضل وأنجح طريقة لتبديد مثل ذلك الوم وإزالة أي شك حول تصميمنا على الاحتفاظ بيهودا والسامرة إلى الأبد تتمثل في تكثيف الاستيطان وزيادة زخمه في هذه الأراضي.

«... ويجب أن يسبق إنشاء المستوطنات تشكيل مجموعات من المستوطنين يقدون لشغلها عند إقامتها، وتشكل تلك المجموعات من المهاجرين الجدد ومن المواطنين القدامى بالتنسيق مع مختلف أجهزة الهجرة والاستيطان وغيرها. وما تجدر ملاحظته أن الإمكانيات الحالية للاستيطان جد مرتفعة، فهناك فيض متعاظم من طلبات اليهود الراغبين في استيطان أراضي يهودا والسامرة، ويصل عدد الأسر الراغبة في الاستيطان في هذه الأراضي - سواء في المستوطنات الجديدة التي تنشأ أو في المستوطنات القائمة - عدة آلاف من الأسر اليهودية الاسرائيلية أو الراغبة في الهجرة إلى إسرائيل من الشتات.

«ويتطلب الأمر العمل بتضمين، على مدى السنوات الخمس المقبلة، على إنشاء ما يتراوح بين ١٢ و ١٥ مستوطنة ريفية وحضرية في يهودا والسامرة، بحيث ينمو عدد المستوطنات خلال السنوات الخمس القادمة

بما يتراوح بين ٦٠ و ٧٠ مستوطنة، ويصل عدد سكانها اليهود إلى ما يتراوح بين ١٢٠,٠٠٠ و ١٥٠,٠٠٠ نسمة^(٣٩).

وقد جاء في تقرير اللجنة التي أنشأها مجلس الأمن بموجب قراره ٤٤٦ (١٩٧٩) ما يلي :

«قامت إسرائيل، خلال الفترة من ١٩٦٧ إلى مايو / أيار ١٩٧٩، بإنشاء ما مجموعه ١٢٢ مستوطنة في الأراضي المحتلة، منها ٧٩ مستوطنة في الضفة الغربية، و ٢٩ على مرتفعات الجولان، و ٧ في غزة، و ١٨ في سيناء.

وفي المجموع، إذا ما استثنينا سيناء التي أخلت المستوطنات فيها، أنشأت إسرائيل ٢٢ مستوطنة جديدة منذ أن اعتمد مجلس الأمن قراره ٤٤٦ (١٩٧٩) وبذلك أصبح المجموع ١٤٨ مستوطنة، وعلاوة على ذلك، قامت إسرائيل بتوسيع عدد من المستوطنات القائمة بالفعل إلى ما بات يتجاوز ضعف حجمها الأصلي.

«ومنذ تولت حكومة الليكود السلطة في ١٩٧٧، ارتفع عدد المستوطنين من ٣٢٠٠ إلى ١٧٤٠٠ مستوطن في الضفة الغربية وجمعا. ولا تشمل هذه الأرقام من استوطنوا القدس الشرقية ومنطقة القدس ويبلغ عددهم الآن ٨٠ ألفاً^(٤٠).

وتبين الأرقام التي تسنىي التوصل إليها من مصادر إسرائيلية أن عدد المستوطنين اليهود بالضفة الغربية ارتفع في سنة ١٩٨١ إلى ٢٠ ألفاً وأن مجلس المستوطنات اليهودية بالضفة الغربية وغزة شكل فريقاً خاصاً لبحث الوسائل الكفيلة بزيادة عدد السكان اليهود في الضفة، دون القدس، إلى ٤٠ ألفاً بانهاء سنة ١٩٨١^(٤١).

وفي مجال الاستيلاء على الأراضي، بينت لجنة مجلس الأمن في تقريرها:

«أن مساحة الأراضي العربية المصادرة في الضفة الغربية زادت من ٢٧ في المائة من المساحة الإجمالية في مايو / أيار ١٩٧٩، إلى ٣٢,٢ في المائة في سبتمبر / أيلول ١٩٨٠. ورغم عدم توافر بيانات محددة عن الأراضي التي صودرت على مرتفعات الجولان، يتبين من الواقع القائم المنقول في أنه لم تعد هناك بالجلولان إلا ٥ قرى عربية، وأن ٨ آلاف نسمة فقط من مجموع سكان الجولان الذين كان عددهم ١٤٢ ألف نسمة هم الذين استطاعوا الصمود ومواصلة الإقامة، إن إسرائيل باتت مسيطرة على الجولان كلها بالفعل.

«ويتطابق ذلك أيضاً على قطاع غزة، فمصادرة الأراضي هناك مستمرة وإن لم تتوافر أرقام يركن إليها تبين المساحة الفعلية لما صودر حتى الآن بالفعل^(٤٢).

وحالياً، باتت نسبة ما صادرت إسرائيل من أراضي الضفة الغربية ٥٢ بالمائة من مجموع الأراضي، وما صادرتة في غزة إلى ٤٠ في المائة. وبجانب مصادرة الأراضي، استمرت بنشاط عملية هدم بيوت الفلسطينيين، وقد بلغ عدد ما هو معروف أنه قد هدم منها أكثر من عشرين ألف منزل، واستمرت بنشاط كذلك عمليات ترحيل الفلسطينيين من الضفة وقطاع غزة.

فإذا ما أضفنا إلى تلك الصورة القائمة فيما يتعلق بمصادرة الأراضي وتغيير الطابع الديموغرافي للضفة والقطاع صورة دموية أخرى لا بد أن اتيناها قد تزامت إلى المحاربين المفاوضين، هي صورة عمليات التصفية الجسدية النشطة للفلسطينيين في المخيمات وحيثما طالته يد إسرائيل أو أيادي أعوانها، وجدنا أن خطة السلام الكبرى لم تؤمن أرواح الفلسطينيين المستباحة، ولم تهدد إسرائيل بمنافسة بشرية داخلها، ولم تحبط على الإطلاق خطط إسرائيل الرامية إلى تغيير الأوضاع في الضفة الغربية وغزة ولم تقطع الطريق على عملية تهويد الضفة والقطاع، خلافاً لكل الحسابات الانيقية التي قدمها المحاربين المفاوضين في معرض اجتهادهم في بيع عملية السلام.

فالسلم لم يؤد إلى إخراج مصر من الحالة الاقتصادية المتردية التي وجد السادات انها لم تكن تحتمل الانتظار، ولم يؤمن أرواح الفلسطينيين، ولم يتح للديبلوماسية المصرية التخلص من الورطة الفلسطينية عن طريق مشروع «الحكم الذاتي». ففلسطين وشعبها المستباح، وقد استغلها النظام منذ ١٩٥٢ لترسيخ أقدامه وفرض زعامته والتربح من أموال الدعم، لم يتجرأ بسحر كامب ديفيد، بل ظلاً معلقين بعنق النظام كالوزر. وها هو، منذ عقد السادات الصفقة، جالس عبر الحدود يشاهد عمليات التصفية الجسدية والطرز والإزاحة وأخذ الأرض، ولا يستطيع شيئاً إلا المهمة بالفاظ الاستهجان والمفهمة بأشياء غير واضحة تماماً يريد الإيهام بها أنه يعتبر كل ما تقوم به إسرائيل مخالفاً لروح كامب ديفيد وتجاوزاً لا يليق في ظل السلم العادل.

٢ . لبنان، الذي سيجعله السلام منافساً سياحياً لإسرائيل

وما ينسحب على الفلسطينيين وتوقعات كمال حسن الوردية لهم من جراء السلام العادل الباقي، ينسحب على لبنان.

وليست الكارثة اللبنانية بحاجة إلى من يذكر أحداً بها. ولعل من كتب هذا الكلام عن تحول لبنان بفضل السلام المصري مع إسرائيل إلى منافس سياحي لإسرائيل قد راجع نفسه. وقد يكون أيضاً تشاور مع العقل والضمير فخطر له أن المصير المعتم الذي لحق لبنان ينبغي أن يكون نذيراً لمصر وغيرها بما هو آت.

فلبنان الذي كان على رأس قائمة البلدان المستهدفة مما قبل إنشاء «الدولة»، وفي الواقع منذ سنة ١٩٢٧ عندما افصح بن جوريون في مذكراته عما أعدته الحركة الصهيونية لذلك البلد، وكان على رأس قائمة مشروعات «الدولة» الجيوبوليطيقية بعد إنشائها بعشرة أيام لا أكثر، عندما ناقش بن جوريون مع قواده خطة لتمزيق أوصال لبنان، لبنان ذاك، «الحلقة الأضعف في السلسلة العربية»، قد كسر وذُبر وبدأت عملية تمزيق أوصاله. حقيقة أن الأمر تأخر بعض الوقت. ففي سنة ١٩٤٨، وجدت المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة أن «الدولة» لم تكن قد رسخت أقدامها بعد، فأجلت عملية اغتيال لبنان، مطمئنة إلى أنه باق وأنه لن يذهب إلى أي مكان، تماماً كصحراء النقب. فمما يروى عن المناقشات التي دارت بين زعماء الحركة الصهيونية عند إنشاء إسرائيل، أن حاييم وايزمان سئل عن رايه بالنسبة لعدم شمول مخطط إنشاء الدولة اليهودية لصحراء النقب، فأجاب مبتسماً: «واين سيذهب النقب؟ إنه باق، وإن يذهب إلى أي مكان!»^(١) وقد ظل لبنان حيث كان، فلم يذهب إلى أي مكان، إلى أن استدارت «الدولة» فنهشته. في الوقت المناسب، بعد إسكات الجبهة المصرية وتأمين الجبهة الدولية. ففي منتصف الخمسينيات، تحركت شهية «الدولة» إلى لبنان الذي نجده، إذا ما عنيينا بالرجوع إلى الأصول التوراتية للمشروع الصهيوني أنه وارد على القائمة منذ القرن الثامن قبل الميلاد، في قول أشعيا «يُدفع إليه (إلى إسرائيل) مجد لبنان» (أشعيا ٢٥: ٢). لكن إسرائيل كانت أخذة آنذاك، في منتصف الخمسينيات من هذا القرن العشرين بعد الميلاد، في التحالف مع أحد البلدان الأممية، فرنسا، استعداداً لتوجيه ضربة مشتركة إلى العدو الرئيسي، مصر، فيما عرف باسم «العدوان الثلاثي» سنة ١٩٥٦. ولما كانت فرنسا آنذاك لم تروض تماماً وكانت تعتبر نفسها «حامية لبنان»، اضطرت «الدولة» إلى كفت شهيتها مؤقتاً، مطمئنة إلى أن لبنان باق وإن يذهب إلى أي مكان هو الآخر. ومما هو جدير بالتوقف عنده والنظر إليه والتفكير فيه أن بدايات مشروع بن جوريون للبنان، بإنشاء دولة سعد حداد المستقلة في جنوب لبنان، لم تنجز إلا سنة ١٩٧٩، بفضل الغزو الإسرائيلي للبنان سنة ١٩٧٨، وهو الغزو الذي بات ممكناً بفضل سلام مصر وإسرائيل.

«فقد غيرت مبادرة السلام التي قام بها الرئيس المصري أنور السادات كل المقدمات المنطقية للأوضاع اللبنانية والفلسطينية تغييراً جذرياً. فحتى ذلك الوقت، كانت سياسة الولايات المتحدة قد تضمنت، ولو باللسان فقط، إدراكاً تملّث في أن للشعب الفلسطيني حقوقاً مشروعة، وانطوت على وعد بتأمين اشتراكه في عملية «صنع السلام»، وهو وعد أكدّه مجدداً الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في البيان الأمريكي السوفياتي المشترك الصادر في أول أكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٧. إلا أن رحلة السادات إلى القدس (المحتلة) ألغت كل ذلك. ففي ١٥ ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٧، إثر زيارة مناحم بييجن لواشنطن، وزيارة أنور السادات للقدس (المحتلة)، استبعد كارتر منظمة التحرير الفلسطينية تحديداً من أية إمكانية للمشاركة في أي جزء من عملية «صنع السلام».

«فقتلّت السادات على الوفاق مع إسرائيل، وتذبذب كارتر، شعجا إسرائيل على شن عملياتها العدوانية على جنوب لبنان، وبخاصة الغزو الذي قامت به في مارس / آذار ١٩٧٨ وما أعقبه من استيلاء على منطقة الحدود. كما تشجعت أيضاً القوى اللبنانية التي شددت هجماتها على السوريين، وعلى حركة المقاومة الفلسطينية، وعلى المعارضة اللبنانية. ولم يكن السادات يجهل أن ذلك سيحدث. فهو قد تنبأ، بعد أسبوع واحد من زيارته لإسرائيل، في المقابلة الصحفية التي أجرتها معه الفاييننشال تايمز اللندنية

بتاريخ ٢٧ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٧، بأن «الدم سيسيل الآن أنهاراً في لبنان وفي سوريا» .
«(وقد صدق تنبؤ السادات من فوره) ففي سنة ١٩٧٨، سال الدم أنهاراً في لبنان، وغزت اسرائيل الجنوب. ووقتها أعلن عزرا وايزمان أن هدف اسرائيل كان «محو الفلسطينيين محواً من وجه الأرض مرة وإلى الأبد»^(١١).

فسلام النظام المصري لم يؤمن أرواح الفلسطينيين، بل جعلها مباحة للحصد أكثر من أي وقت مضى، وكما قال الكاتب الفلسطيني فايز صايغ، حكم ذلك «السلام» على الفلسطينيين «بالضيق الدائم للهوية القومية الفلسطينية، وتآييد النفي والشتات بلا دولة، والانفصال الدائم بعضهم عن بعض والإبعاد الدائم عن الوطن فلسطين وقضى عليهم بحياة فاقدة الأمل عديمة المعنى»^(١٢). وذلك، تحديداً، هو ما توخاه مخطط رويس الذي اعتمدته الحكومة الاسرائيلية المنتصرة بعد كامب ديفيد تحت عنوان «عمليات استيطان يهودا والسامرة: الاستراتيجية والسياسة والخطة»، والذي جاء فيه «فعندما نغزل الفلسطينيين بعضهم عن بعض عن طريق إقامة مستوطنات يهودية بينهم، سيجدون أن من الصعب عليهم تشكيل كيان إقليمي وسياسي مترابط ومتمصل». فواضع الخطة والحكومة التي اعتمدتها كاتنا بينيان في الواقع على الأساس الذي وفره لاسرائيل كامب ديفيد والسلام المصري الذي أسكتت به الولايات المتحدة الجبهة المصرية.

«عندما وقّع الرئيس أنور السادات ورئيس الوزراء الاسرائيلي مناحم بيجين، في ٢٦ مارس / آذار ١٩٧٩، اتفاق كامب ديفيد، استعادت مصر سيناء في مقابل تخليها عن القضية الفلسطينية والانصياع لاحتفاظ إسرائيل ببقية الأراضي المحتلة (الجلان السورية، والضفة الغربية). وذلك الانصياع وارد ضمناً في الاتفاق. فالاتفاق لم يرد فيه ذكر للمستوطنات الاسرائيلية التي زرعت في كل أنحاء الأراضي المحتلة، وهي الآن ٧٩ مستوطنة في الضفة الغربية وحدها. ومما له مغزى واضح أن مناحم بيجين عمد، في نفس يوم توقيع الاتفاق مع مصر، إلى التوقيع على اعتماد إنشاء ٢٢ مستوطنة أخرى إضافية. ولقد تضمن اتفاق كامب ديفيد مشروعاً للحكم الذاتي للفلسطينيين، لكن ذلك اقتصر على فلسطيني الضفة الغربية وغزة فقط، أي على أقل من ثلث الشعب الفلسطيني الذي صادرت اسرائيل أرضه. وفي مشروع ذلك الحكم الذاتي المزعوم، استبعد بصرص بالغ حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي أن تكون له دولته الخاصة به»^(١٣). وهذا طبيعي للغاية، وما من شك في أن السادات ومفاوضيه اعتبروا أنفسهم رجال دولة عصريين وممارسين لـ «السياسة الواقعية»، الـ «realpolitik» التي ما من شك في أنهم قرأوا أبنائها في مجلة تايم أو مجلة نيوزويك واعتبروا انتهاج نهجها القائم على «البراجماتيكية» الأميركية والممارسات الأوروبية ضرباً بالغ التأنق والبراعة من التحضر، عندما اختزلوا «قضية الشعب الفلسطيني الشقيق المقدسة» - التي تاجر بها النظام وتربح وتآله ويفضلها أذل أعناق المصريين واستدرج العرب إلى عالم الوهم فجعل من زعيمه زعيماً لكل العرب - بعد أن تبين لهم أن تلك القضية المقدسة لم تعد «تؤكل عيشاً» وأن مضار الادعاء بالتفاني في الولاء لها باتت أخطر من مكاسب النظام، فحولوها في الاتفاق الذي عقد تحت جناح الأصدقاء الأميركيين من قضية «فلسطين الحبيبة والأرض السليبية» إلى إعطاء أولئك الفلسطينيين أملاً في أن تنفضل إسرائيل مشكورة فتصدق عليهم بالمستقبل بإذن الله، باتباع نهج الخطوة بخطوة المشهور، بشكل ما من أشكال الحكم الذاتي. وشيء خسر من لاشيء أيها الاخوة، لأن مصر فعلت كل ما بوسعها من أجلكم ويات من المتعين حقن دماء أبنائها وتحسين حالتها الاقتصادية التي ساءت، وكما يقول المثل المصري «من رضي بقليله عاش». وبطبيعة الحال، لم يتوقف جهابذة الـ «realpolitik» المصريون وهم يعقدون الصفقة مع الولايات المتحدة وإسرائيل عند السؤال الذي يطرح نفسه أولاً في هذا المجال، وهو أنه حتى مع التسليم عن طريق التهويم بأن اسرائيل ستسمح حقيقة في نقطة ما مقبلة من الزمان - رغم ما يقرّره المفاوض المحارب من علم مصر بأن قيام دولة أو كيان فلسطين على حدود اسرائيل أمر مفرغ يرفضه ٩٠ في المائة من الاسرائيليين مهما كانت الضمانات - بأن يصبح للفلسطينيين أي وجود سياسي سواء كان شكلاً من أشكال «الحكم الذاتي» أو ما هو دونه، في الضفة الغربية وغزة، ما الذي سيحدث لبقية الفلسطينيين غير المتواجدين في الضفة وغزة، ويبلغ عددهم أكثر من ثلثي الشعب

الفلسطيني؟ هل ستسمح لهم إسرائيل بالتواجد على الضفة الغربية وغزة للعيش في ظل الحكم الذاتي؟ وحتى إن كان مثل ذلك الوهم قد تراءى لأحد، كيف أمكن التوفيق بينه وبين الممارسات الاسرائيلية التي لم تخف عن أحد بطبيعة الحال والتي تتمثل في طرد وترحيل كل من أمكن طرده وترحيله من الفلسطينيين المتواجدين بـ «الداخل»، وملاحقة الفلسطينيين المتواجدين بالخارج بالقتل والقصف وعمليات التصفية الجسدية المنظمة؟ أم ترى لم يضيّع أحد وقته في التفكير في كيفية حشد كل أولئك الفلسطينيين في غزة (٨ كيلومترات عرضاً و٤٥ كيلومتراً طولاً وأكثر من نصف مليون «لاجئ» فلسطيني) والضفة الغربية التي تنزع ملكية أراضيها وتهدم بيوتها وتقام عليها بنشاط بالغ العمارات السكنية والمستوطنات لإحلال السكان الجدد محل «الإرهابيين»، اطمئناناً ممن لم يضيع وقته في التفكير في ذلك إلى أنه عندما يأتي الوقت الذي قد تسمح فيه إسرائيل بإعطاء أولئك الفلسطينيين شكلاً ما من أشكال «الحكم الذاتي» سيكون قد تسنى، عن طريق عمليات التصفية الجسدية بالكفاءة الاسرائيلية المعهودة والتكنولوجيا الأميركية المتطورة، «تقليم» الفلسطينيين وجعل أعدادهم مناسبة للرقعة التي ستسمح لهم لإسرائيل بالتمتع بمباهج «الحكم الذاتي» فيها؟.

وكما كانت لكأب ديفيد أفضاله على الأخوة الفلسطينيين وفلسطين الحبيبة، كانت له خبراته التي ذاقها لبنان الشقيق. فباتخاذ الفلسطينيين تكتة، افترست إسرائيل لبنان في عمليات عسكرية متتالية، في مارس / آذار ١٩٧٨، ويناير / كانون الثاني ١٩٧٩، و ٥ (مرة أخرى) يونيو / حزيران ١٩٨٢. وما من شك في أن إسرائيل (بمباركة من أصدقائها) حاولت حل المشكلة الفلسطينية حلاً نهائياً عن طريق تحطيم البنية الأساسية للمقاومة الفلسطينية في لبنان، وبالتالي القضاء على الطموحات القومية لفلسطيني الضفة الغربية وغزة. إلا أن ذلك البعد الفلسطيني، رغم أهميته في المشكلة، لا ينبغي أن يخفي المرامي الصهيونية القديمة تجاه لبنان. فلولم يكن الفلسطينيين قد وجدوا في لبنان، لغزت إسرائيل لبنان، ربما بحجة «حماية أرواح الموارنة وقيم الحضارة كما تعرفها» من بقية «اللبنانيين المتوحشين» أو شيء من ذلك القبيل الذي لا تعدم إسرائيل حيلة لاستيلائه تكتة تبرز بها أي عدوان تقوم به.

وهكذا فإنه بدلاً من أن يزدهر لبنان في ظل السلام المصري الأمريكي الإسرائيلي قتل ويجري العمل حالياً بنشاط في تمزيق جنته. وبدلاً من أن يصبح لبنان منافساً سياسياً لإسرائيل، بات قطعة مدخنة من الجحيم قد انبجست إلى سطح الأرض. وبطبيعة الحال، خرب اقتصاد لبنان. فخلال عام ١٩٨٧، بالرغم من تدهور سعر الدولار الأمريكي، «فقدت الليرة اللبنانية أكثر من ٨٢ في المائة من قيمتها إزاء الدولار، وفي يوم واحد من أيام شهر نوفمبر / تشرين الثاني الماضي، تدهور سعر الصرف لليرة إزاء الدولار من ٥٣٠ ليرة إلى ٦٢٥ ليرة للدولار الواحد. وبالنظر إلى أن الحد الأدنى للأجور في لبنان الآن لا يكاد يصل إلى ما يعادل ١٦ دولاراً في الشهر، بينما تواصل الأسعار الارتفاع بنسبة ٣٠ في المائة من شهر لآخر، بات اللبنانيين، حتى من المهنيين أفراد الطبقة المتوسطة يعيشون في ضنك لم يألوه، أما الآلاف من الأسر اللبنانية الأقل حظاً فلا تكاد تجد اليوم ما يسد الرمق»^(١).

٤. الخسائر التي ألحقها السلام بإسرائيل

هذه إذن المكاسب الكبرى التي حققها السلام العادل لمصر والعرب: حقن دماء أبناء السادات وإتاحة للنظام الانصراف عن الحرب وكل تلك الأشياء الرديئة إلى معالجة الحالة الاقتصادية ومساعدة الشعب المصري على التطلع إلى مستقبل زاهر في ظل رخاء اقتصادي سيبلغ حداً يعرض إسرائيل لمنافسة اقتصادية مصرية، وبذلك تواصل مصر نضالها ضد إسرائيل، ولكن بطريقة متحضرة، على الساحة الاقتصادية. وفي الوقت ذاته، إتاحت السلام فرصة ذهبية لكل العرب لم يكن مطلوباً منهم إلا التعقل واغتنامها، فأوقف توسع إسرائيل الإقليمي وكفّ أذاها لا عن مصر وحدها بل عن كل البلدان العربية، وجعل إسرائيل تنكمش فتقبع داخل «حدودها» الدولية التي كانت أطامها قد تجاوزتها بكثير إلى أن شكمتها السادات بالسلام، وأمن أرواح الفلسطينيين واللبنانيين وكل العرب، وخلص البلدان العربية من مشكلة الفلسطينيين وأعطى حكاهما من ضرورة استهداف أرواح الفلسطينيين، وإتاحة لأولئك الفلسطينيين فرصة

تحقيق «أمانيتهم الوطنية، وفتح أمامهم السبيل إلى ممارسة «حق تقرير المصير»، وفتح للبنان أن يصبح منافساً لإسرائيل.

وهذه مكاسب تاريخية كبرى من الجحود والظلم إنكار قيمتها. فمندا الذي كان يحلم بتلجيم إسرائيل وكفها عن التوسع؟ ومندا الذي كان يحلم بأن يصبح في مكنة العرب تحقيق الرخاء الذي يمكنهم من منافسة إسرائيل اقتصادياً؟ ومندا الذي كان يحلم بأن تقوم (بموجب كامب ديفيد والمعاهدة) دولة فلسطينية على حدود إسرائيل، بخطة سلام واحدة؟.

لكن كل هذه المكاسب العربية، على عظمها، تتضائل وتهون بجانب الخسائر الفادحة التي الحقها السلام بإسرائيل.

وهنا يحل محل الرؤية المهرلية وجه العرب. والرعب ناجم عن صواب بالغ اتصف به تحليل المفاوضات المحارب لـ «خسائر إسرائيل» المترتبة على السلام دون أدنى شبهة لأقل وعي لديه بأن تلك الخسائر بالذات هي ما يجعل السلام الذي حاول بيعه والترويج له مستحيلًا، مميّتًا، وفتاحة لمرحلة جديدة من الاجتياح ستجاوز ضراوتها ووحشيتها كل ما ذاقه المصريون والفلسطينيون واللبنانيون وكل العرب حتى الآن على يدي إسرائيل.

فالسلام حرم إسرائيل حقيقة من «استغلال ثروات الأرض المحتلة، زراعية ومعديّة، وبخاصة بترويل سيناء». ولا يدري الفريق أول، كم هو صادق في هذا القول الذي كان ينبغي أن يجعله يتوقف فيفكر بدلا من أن يصدق ما قاله له السادات وكارتر في كامب ديفيد. أو ما قد يكون بجين قد همهم به - بالعبرية.

ولا يقل خطورة عن ذلك الحرمان من استغلال ثروات الأرض المحتلة (وسيناء هي الأرض المحتلة الوحيدة التي انضمت منها إسرائيل)، «تصدير نصيب إسرائيل من المياه العذبة لنهر الأردن وغيره من المصادر المشتركة الأخرى»، والواقع أن الفريق أول أشار، بقدر كبير من العلم بأبعاد المسائل، إلى أنه «ورد في حديث لاريل شارون أن إسرائيل - في ظل استمرار معدلات الهجرة، وبغير توسع في مصادر المياه أو إيجاد مصادر مياه بديلة - سوف تجد نفسها مضطرة، خلال سنوات معدودة، إلى تخصيص كل ما لديها من المياه العذبة للشرب فقط دون أن تجد لثرا واحداً توجهه إلى الزراعة أو الصناعة».

ولا بد أن المفاوضات المصيرين تلقوا من جهة ما تأكيداً قاطعاً حازماً جازماً ونهائياً بأن تلك الجهة لن تسمح أبداً لإسرائيل بأن تنقض حرقاً من كامب ديفيد والمعاهدة مهما كانت الصعاب التي تعانيتها والخسائر التي تكبدها من جراء السلام الغالي، وإلا لكان العقل في أشد حالاته بدهاة قد جعل أولئك المفاوضات يتوقفون ولو قليلاً عند كل ذلك الحرمان الذي ستعانيه إسرائيل: الحرمان من الثروات الطبيعية، من الأرض، الحرمان من التوسع، الحرمان من مصادر المياه، والحرمان من تنمية الزراعة والصناعة، في حين تستمر معدلات الهجرة على ما هي عليه، وفي حين يعلن أرييل شارون في حديث له أن من نتائج السلام أن إسرائيل سيعتجن عليها الاختيار بين الموت عطشاً وبين تنمية زراعتها وصناعتها واستيعاب مهاجريها.

والأشد خطورة من كل ما سبق أن المفاوضات المصيرين لم يغب عن فطنتهم تأثير السلام على الهجرة إلى إسرائيل. وكما عني الفريق أول بأن يبين في كتاب المفيد، سيؤدي ازدياد الهجرة إلى رقعة أرض محدودة (رقعة إسرائيل داخل «حدودها» الدولية بعد أن كفها السلام عن التوسع) إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية، ويؤدي نقص الهجرة إلى الحكم على إسرائيل ذات الملايين الثلاثة من السكان اليهود بالتجمد في خضم النمو السكاني العربي والفلسطيني. ويقدر كبير من الوعي، قال الفريق أول أن ذلك الوضع الأخير يناقض الهدف الأساسي من إنشاء إسرائيل كوطن لكل يهود الشتات. ومن عجب أنه وهو يقول ذلك، لم يغفل إلى مدى خطورة ما قال. فمؤدى تسليمه بذلك أنه يسلم بأن سلاماً يفرض على الحركة الصهيونية الاكتفاء برقعة الأرض التي تحدّها «الحدود الدولية» (أي حدود فلسطين) يظل بالضرورة سلاماً مستحيلًا لأنه «يناقض الهدف الأساسي الذي أنشئت إسرائيل من أجله».

ومما يروى، وقد يجدي التامل فيه قليلاً، أنه بعد شهر من إعلان بن جوريون إنشاء «الدولة»، سأل أحد مسؤولي «النداء اليهودي الموحد»، المنظمة المظلة التي تجمعت فيها كافة المنظمات «الخيرية» لجمع

الاموال في الولايات المتحدة لاسرائيل، عما تريده اسرائيل من اليهود الامريكيين اكثر من اي شيء آخر، فاجاب بن جوريون بسرعة وبشيء من الغلظة: «ما الذي نريده منكم؟ لا نريد منكم شيئاً إلا اليهود»^(١٣). وهذا منطقي. فالمشروع الصهيوني برعته مشروع استعمار استيطاني ينفذ، كما تفضل الفريق اول فاشار، في خضم بحري من السكان الاصليين المعادين. ولذلك يتطلب المشروع تهجير أعداد بشرية هائلة من اليهود إلى اسرائيل باستمرار. وتلك الأعداد البشرية الهائلة، فوق أنها تتطلب أرضاً، تهجر أصلاً إلى اسرائيل لتستولي على المزيد ثم المزيد من الأرض، وباستمرار، وبلا توقف. وبذلك فإن ما تراه لمخيلة كمال حسن على الخصبة من خنق للمشروع داخل الرقعة التي يسلم بأنها ضيقة داخل الحدود الدولية لاسرائيل، يظل وهماً، قد يكون مريحاً، ويظل مميتاً. لأن مؤداه الادعاء بأن السادات والنظام المصري قد تمكنوا ببراعة منقطعة النظير من القضاء على المشروع الصهيوني وتخليص المنطقة من شره بضربة واحدة حذقة موفقة هي ضربة «السلام».

وعلى المدى القصير، تتضح خطورة ذلك الوهم في انهيار كل ادعاءات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية المتعلقة بالصفة الغربية وغزة. ويبقى أن نرى إن كان شيء معاً وعد به جيمي كارتر ووقع عليه بوصفه رئيس الولايات المتحدة سيحقق جمع ضالته في الضفة والقطاع. والأمراض لا يحتاج إلى ذكاء، بل وقد أوضحه بجلاء قاطع الفريق اول في كتابه. فانحصار اسرائيل في رقعة الأرض التي تقع داخل «الحدود الدولية» مستحيل، إلا إذا كان قادة الحركة الصهيونية قد تخلوا عن مشروعاتهم من أساسه وقرروا الاكتفاء «بملايين اسرائيل الثلاثة وسطح التزايد الفلسطيني والعربي». وقرروا إيقاف الهجرة إلى اسرائيل. أما إذا لم يكونوا على استعداد لذلك، فإن التوسع الذي يدعي الفريق اول أن سلام السادات قد أوقفه خارجاً، أي خارج أرض فلسطين والأراضي المحتلة، لا بد أن يتحول إلى «الداخل»، فيخلى الضفة الغربية وغزة والجولان وجنوب لبنان من السكان الاصليين ليحل محلهم السكان اليهود الجدد المهجرين إلى اسرائيل من الغرب والاتحاد السوفياتي ومن أماكن أخرى.

ولعل الخبرة الطويلة المعاشة قد علمت الجميع بما فيهم قادة النظام المصري أن الحركة الصهيونية حركة منظمة تعمل بطريقة مدروسة ومنهجية ولا تتخبط هنا وهناك اشبه بدجاجة قد جز عنقها كثيراً من ضحاياها، وأنها تفعل كل ما تفعله بحساب وبتخطيط سابق وعلى مراحل، وأن كل وثباتها التوسعية في الماضي كانت وثبة كل عشر سنوات أو قرابة ذلك، تخطط فيها الخطة، وتنتزع الوجبة، ثم تهدأ قليلاً ريثما تهضمها لتعود فتنب من جديد. وكما قال الفريق اول في كتابه، «يعني السلام نهاية التوسع الإقليمي وانكماش اسرائيل داخل حدود تجاوزتها أطماعها بكثير». ولقد كان من الأصوب والأصدق أن يقول، بدلاً من «نهاية التوسع الإقليمي»، «توقف التوسع الإقليمي في المزيد من الأراضي العربية مرحلياً». ولكن لندع ذلك جانباً الآن، وننظر في الوجبة الدسمة من الأراضي التي ما زال على اسرائيل أن تخليها من سكانها الاصليين وتهضمها بضمها واحلال اليهود الاسرائيليين والمهجرين الجدد فيها محل الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين. فتلك وجبة دسمة يمكن أن تكفي اسرائيل بها مؤقتاً إلى أن يأتي وقت الوثبة التوسعية التالية التي نرجح منذ الآن أنها ستكون الضفة الشرقية وسيناء.

وهذا، بطبيعة الحال، يناقض تماماً كل حسابات المفاوضين المصريين، وكل ما أوعز به اليهم الرئيس الطيب جيمي كارتر ومعاونوه. ولقد «كان كارتر يريد الوصول إلى السلام، لأن السلام كان يتمشى مع خطه السياسي والأخلاقي في الحفاظ على القيم والحفاظ على الدين والوصول إلى السلام في ظل الوفاق الدولي، فهو بذلك يتمشى مع النظرة العالمية للسلام»^(١٤).

ولما كان الرئيس كارتر يريد السلام لأن ذلك يتمشى وخطه السياسي والأخلاقي المتجه إلى الوصول إلى السلام، وكان النظام المصري راعياً في السلام مراعاة للحالة الاقتصادية وعملاً على تمكين الشعب المصري من التطلع إلى مستقبل أفضل، فإن اسرائيل والحركة الصهيونية التي أوجدتها لا بد أن تقبل بالسلام بعد أن «وضعت مبادرة الرئيس الشجاعة اسرائيل وادعاءاتها للسلام تحت عين العالم الفاحصة». ولقد اضطرها ذلك التحدي الذي واجهها به السادات إلى «الالتزام علناً والاعتراف لأول مرة بحقوق

فلسطينية عديدة»^(١٨) كما اضطرها أيضاً إلى القبول بكل الخسائر الفادحة الأخرى، خشية من عين العالم الفاحصة.

بل وقد اضطرت إسرائيل تحت تأثير خيطة السلام إلى القبول بالخطر المتمثل في أنه «بانتها حالة الحرب، ستطفو إلى السطح التناقضات الحادة في بنيتها، وهي تناقضات ظلت مستترة تحت خيمة الخطر المحدق أي خطر الحرب الذي أزاله السلام فرفع تلك الخيمة من فوق رأسها.

وكما في تحليلات الفريق أول الأخرى، صدق في هذا التحليل أيضاً. لكن مشكلته ومشكلة القارئ معه أنه توقف في كل تحليل له عند استيلاء ما بدا له أنه يمكن طرحه كمكسب عربي وخسارة إسرائيلية، ولم يذهب إلى ما كان يجب أن يذهب إليه من استظهار لاستجابات إسرائيل المحتملة لتلك الخسائر الفادحة. فهو قد طرح صورة بدت فيها الحركة الصهيونية وكأنها قد باتت في حالة استاتيكية أو حالة تجمع بإزاء ما صبه سلام السادات على رأسها من خسائر، وبدا فيها تاريخ الشرق الأوسط قد وصل بسلام السادات إلى منتهاه فتوقف عنده تماماً كما توقف تاريخ العالم في الرؤية الكاثوليكية للتاريخ عند النقطة التي ظهرت فيها الكنيسة الكاثوليكية.

وقد يكون ذلك منهجاً مقبولاً في المجالات الغيبية، لكنه - في العالم الواقعي - منهج خطر ومميت. لأن تصوير خصم ضار كالحركة الصهيونية بأنه قد أصيب بضربة أعجزته فأقعدته وجعلته يحنى الرأس ويقلل الفكين ويسحب المخالب ويقع وراء «حدود إسرائيل» التي كانت لديه حدوداً موقوتة ومرحلة باستمرار، مجرد أن الرئيس كارتر كان يريد السلام، والرئيس السادات أراد السلام، وأن ذلك السلام قد وضع إسرائيل تحت عين العالم الفاحصة، سيتبين أنه ضرب من التهويم أخطر بكثير من التهويم الذي بررت هزيمة ١٩٦٧ الماحقة بنسبتها إلى المرحوم المشير.

ولنأخذ على سبيل المثال لا الحصر الخطر الذي أشار إليه الفريق أول، وهو خطر تفجر تناقضات إسرائيل الحادة التي كانت مكتومة تحت وطأة خطر الحرب المحدق بإسرائيل، تماماً بنفس الطريقة التي كانت تناقضات المجتمع المصري بالغة الحدة مكتومة بها تحت نفس الخيمة في ظل شعار «لا صوت يعلو على صوت المعركة» أيام كان الفريق أول وصحبه الكرام في حالة معاربة لا حالة مسالمة.

ذلك الخطر الذي فجره السلام في بنية إسرائيل خطر التناقض الجوهري والعميق في بنية «الدولة» بين اليهود البيض واليهود السود والمولتين، أي بين الأشكنازيم والسفارديم.

ولقد كان هناك باستمرار في بنية «الدولة» تلمل عنصري من جانب اليهود الشرقيين، أي السفارديم، بإزاء التسيد الكامل لليهود الأشكنازيم على المؤسسة الإسرائيلية وانفرادهم بجمل المزايا. لكن ذلك التلمل ظل مكبوح الجماح خفيض الصوت تحت «خيمة الخطر المحدق» التي حدثنا عنها الفريق أول، من واقع خبرته بطبيعة الحال بفعل تلك الخيمة على الجانب المصري. ثم جاءت زيارة السادات الميمونة في أواخر ١٩٧٧، وبدا واضحاً أن القوة العربية الرئيسية القادرة على مواصلة الصراع يحكمها نظام بات مصمماً على الانسحاب من ساحة الصراع وإسكات الجبهة المصرية. ويتوافق غريب، بدأ في إسرائيل منذ أواخر ١٩٧٧ ما وصف بأنه «التمرد الشرقي» أو «تمرد اليهود الشرقيين»، وبدأت إسرائيل تواجه ما وصف بأنه «التحدي العرقي» وهو التحدي الذي هز بنيتها السياسية بشكل لم يسبق له مثيل منذ إنشاء «الدولة».

والسؤال الذي ينبغي أن نطرحه، والذي لم يجد الفريق أول وغيره ممن أخذوا على عواتقهم مهمة «بيع» السلام المصري الإسرائيلي ما يدعونهم إلى إثارته أو طرحه أو توجيه انتباه أحد إليه، هو: ما الذي يمكن أن تفعله إسرائيل في مواجهة كل هذه الخسائر والمخاطر التي تتهددها في بقائها ذاتة؟ هل تظل ساكنة هامة سابعة في يلهنية بحر السلام؟ هل تتخل الحركة الصهيونية عن مخطط إسرائيل الكبرى؟ هل توقف الحركة الصهيونية الهجرة اليهودية من الشتات إلى منصة الانطلاق، إسرائيل، التي تشكل المرحلة الأولى من المشروع الصهيوني؟ هل تنزوي إسرائيل وتنطوي على نفسها باكية معولة وراء «حدودها»؟ هل تسمح بإقامة دولة للفلسطينيين؟ هل تسمح للفلسطينيين بالحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة؟ هل تكف عن محاولة تصفية الشعب الفلسطيني جسدياً لإزالة من الوجود نهائياً باعتباره الخطر الأكبر والحقيقي الذي يهددها؟ هل تعيد الجولان إلى سوريا؟ هل تتخل عن جنوب لبنان؟ هل تمتنع عن

ضم الضفة الشرقية؟ هل تصرف نظراً عن سيناء؟ هل ترضى بالأل يصبح لديها من الماء إلا ما تشربه؟ هل تقبل، وهي الكيان التوسعي الاستيطاني، بأن تقف حيث هي فتذبل وتذوي حباً في السلام؟.

٥ - وثيقة بينون

لندع التفكير الاسرائيلي يجيب على بعض هذه التساؤلات.

في عدد شتاء ١٩٨١/١٩٨٢ (فبراير/ شباط ١٩٨٢) من مجلة كيفونيم التي تصدرها الحركة الصهيونية وتطرح فيها بأقلام المتخصصين ما تواجهه من مشكلات، نشرت دراسة لم تحظ للأسف بالانتباه الذي تستحقه من كل من تعلق بهم الأمر من العرب، وكان الفضل في توجيه الأنظار إليها ومناقشتها وإدانتها للعالم والكاتب اليهودي ناعوم تشومسكي وإسرائيل شاهاك.

وضع الدراسة أوديد بينون، الصحفي والديبلوماسي الاسرائيلي السابق، والمتخصص حالياً في مجال البحوث المنصبة على علاقات إسرائيل بالعالم العربي، ونشرتها المجلة الفصلية الصهيونية تحت عنوان «استراتيجية إسرائيل في الثمانينيات»، وقالت أن هدف تلك الإستراتيجية جعل العالم العربي ينهار ويتفكك إلى موزايكو من كيانات عرقية ودينية صغيرة. فلنقرأ معاً، ونتعب العقل قليلاً فنفكر.

يستهل بينون دراسته بقوله «إن إسرائيل يتعين عليها، في مستهل الثمانينيات، أن تصبح لديها رؤية جديدة لمكانها في العالم، وأهدافها ومراميها القومية الداخلية والخارجية. وذلك مطلب يتصف بالحاجة خاصة نظراً لأن الدولة (إسرائيل)، والمنطقة (الشرق الأوسط) والعالم تمر جميعاً بالعديد من التطورات الجوهريّة».

ويؤكد «اننا نعيش الآن بواكير حقبة جديدة من تاريخ العالم لا يوجد أدنى شبه أو أي شيء مشترك بين خصائصها وبين أي شيء قد خبرناه أو عرفناه حتى الآن».

وينبه مواطنيه قائلًا «اننا بحاجة، نظراً لذلك، إلى أن نتقهم العمليات المركزية التي تميز هذا العصر الجديد، من جانب، وبخاصة - من جانب آخر - إلى نظرة واستراتيجية عالمية قابلة للتنفيذ توائم هذه الأوضاع الجديدة. فوجود الدولة اليهودية، وراؤها وحالتها ستتوقف جميعاً على قدرتها على انتهاز طريقة جديدة وإطار جديد لحياتها الداخلية والخارجية».

ويستطرد قائلًا «إن بوسعنا أن نتبين منذ الآن عدداً من الملامح التي تميز العصر الجديد وهي ملامح تنبئ عن ثورة محتومة في حياتنا الراهنة».

فما هي تلك الملامح التي تميز العصر الجديد وتنبئ عن تلك الثورة المحتومة؟ يحسن بنا، سواء كنا من سائر خلق الله أو من الحكام وأساطين النظم والمسيرين لأقدار الشعوب، أن نصفي جيداً ونعمن الفكر فيما نسمع.

«إن العملية ذات اليد العليا التي يتصف بها العصر الجديد انهيار المنظور العقلاني الإنسي الذي ظل الثيمة الرئيسية لحياة الحضارة الغربية ورخانها منذ عصر النهضة. وتبعاً لانهيار ذلك المنظور، نجد أن الأنسقة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي نجمت عنه والتي أوجدت (في تلك الحضارة الغربية) عدداً من «الحقائق» المعينة، أخذت في الاختفاء من علاننا اليوم. فعلى سبيل المثال، نجد أن الاعتقاد بأن الإنسان كفرد هو مركز الكون وأن كل ما في العالم موجه إلى إشباع حاجاته المادية مفهوم أخذ في الزوال في العصر الراهن الذي بات من الواضح فيه أن كمية الموارد المتوافرة في الكون لا تكفي للوفاء بتوقعات الإنسان وبالاحتياجات الاقتصادية والضروريات الديموغرافية».

وهذا كلام يحسن، إلا إذا كنا عاقدين العزم على الزوال نحن أيضاً، أن نتوقف عنده ونفكر فيه. فهو كلام له وزنه، وينبغي أن يذكرنا بالقس المبجل مالتوس وبالدورينية الاجتماعية وكل تلك الأشياء الأعجمية المزدولة. ومالتوس، وإن كنا لا نذكر، هو الاقتصادي والمنظر الديموغرافي توماس روبرت مالتوس (١٧٦٦ - ١٨٣٤). وكان مالتوس يعلم بأن موارد العالم متناهية وأنه بالنظر إلى تنامي تلك الموارد ينبغي للعالم أن يتحلّى بالواقعية فيفطن إلى أن تكاثر السكان خطر على الحضارة وعلى بقاء النوع البشري ورفاهه، ويدرك أن رفح مستوى معيشة الأفقر والأضعف لن يجدي الأفقر والأضعف شيئاً في خاتمة المطاف ويشكل تهديداً للأثري والأقوى. ثم جاءت الداروينية الاجتماعية التي طبقت مفاهيم صراع البقاء

والبقاء للأصلح التي قال بها تشارلس دارون (١٨٠٩ - ١٨٨٢) في نظرياته عن أصل الأنواع على التطور التاريخي للمجتمعات البشرية وركزت على مفهوم «صراع البقاء وبقاء الأصلح»، وهو ما التقطته النازية الهتلرية وجعلته سنداً «أخلاقياً» لفلسفتها، فأعطت - تلك الداروينية الاجتماعية والتطبيقات النازية لها - التوجه المعاصر للدعوى المالتوسية^(١٧).

وهذا - تحديداً - هو ما يتحدث عنه الاستراتيجي الصهيوني. فهو - ابتداءً - يشير إلى انهيار المنظور العقلاني الإنسي وزوال ما انبثق عنه من قيم، كالاقتصاد في قداسة الحياة الإنسانية وقيمة الفرد الإنساني، نتيجة لما نهب إليه مالتوس منذ القرن الثامن عشر من تنافي الموارد و«عدم كفايتها للوفاء بتوقعات الإنسان والاحتياجات الاقتصادية والضروريات الديموغرافية (أي الضروريات اللازمة لبقاء المجموعات السكانية على قيد الحياة وتوفير الحد الضروري من احتياجاتها)».

فالذي يقوله الاستراتيجي الصهيوني بصراحة وإيجاز وبغير كبير لف ولا دوران أن العالم لم يعد فيه متسع للجميع، وأنه في ظل «انهيار المنظور العقلاني الأنسي» وزوال أنسقة القيم التي انبثت عليه، من المحتّم بلا مهرب العودة إلى الغابة والانغماس في دوامة الصراع الذي لا ينقطع من أجل البقاء، وهو البقاء الذي لن يكون إلا لل أقوى والأشد شراسة والأقل نوعاً. وهذا - حرفاً بحرف - هو ما استولدت له النازية من الداروينية الاجتماعية.

وكيما تتضح الصورة لأذهاننا - التي قد تتشبث برفض التصديق - يحسن أن نلقي بالسمع إلى ما يستطرد يبيّن فيقول:

«إن التصور القائل بأن رغبات الإنسان وقدراته لامتناهية يزول ويتبدد عندما يقاس بمقياس حقائق الحياة المؤسفة التي تتضح لعيوننا ونحن نشهد انهيار نظام العالم من حولنا. وبالمثل، فإن وجهة النظر (العقلانية الأنسية) التي تنادي بالحرية والرفاه للجميع تبدولنا ممعنة في السخف والسفاهة هذه الأيام».

وبالبراعة اليهودية التي لا تخيب، يلجا الاستراتيجي الصهيوني إلى تلطيف وقع هذا الكلام الوحشي على من قد يسمعه من الأيمن القريبين بأن يحشر في السياق عدداً من الكلمات المفتاحية التي تحدث الاستجابة الشرطية المنعكسة (تماماً كجرس بأفلوف المسيل للعباب) لدى السامع، فيقول أن الادعاء بأن الجميع سواسية الحق في الحرية والرفاه يفصع عن سخفه وعيبيته بوجه خاص «وهو أخذ في الزوال جنباً إلى جنب مع مفهوم المساواة والعدل الاجتماعي الذي حولته الاشتراكية، وبالأخص الشيوعية إلى مفهوم أجوف مفرغ من كل مغزى».

ولا يكتفي بذلك الدق لجرس بأفلوف مستخدماً «الاشتراكية» و«بالأخص الشيوعية»، فيضيف دقة جرس أخرى مسيلة للعباب هي الديموقراطية، فيضيف قائلاً أن ذلك المفهوم السخيف القائل باستحقاق كل من يزحمن سطح هذا الكوكب للحياة والحرية والرفاه، وقد انكشف سخفه أكثر وأكثر بانكشاف سخف الاشتراكية وبالأخص الشيوعية، ينكشف سخفه الأقصى «لأعيننا اليوم نظراً لأن ثلاثة أرباع سكان العالم يرزحون تحت نير نظم شمولية».

وبعد أن أرسى الأساس «العقلاني/ المنطقي/ الأخلاقي» للاستراتيجية التي يطرحها، وفرش الفرشة العقائدية المستعدة بكل ثبات من النازية مغلفاً إياها بكل ذلك الكلام عن الاشتراكية والشيوعية والشمولية المذمومة، ينتقل إلى بيت القصيد، فيقول:

«إن العالم العربي - الإسلامي ليس المشكلة الاستراتيجية الرئيسية التي ستواجهنا في الثمانينات، حتى وإن ظل يشكل تهديداً لإسرائيل نتيجة لقوته العسكرية المتعاظمة. فذلك العالم العربي - الإسلامي، بطوائفه، وإقليته، وشيعه، وانقساماته الداخلية، وكلها مفضية إلى تدميره داخلياً - على النحو الذي نشهده اليوم في لبنان، وفي البلد غير العربي إيران، والآن أيضاً في سوريا - عالم ليس قادراً على حل مشكلاته الأساسية المشتركة التي تعقل فعلها فيه. وهو - لذلك - عالم لا يشكل تهديداً خطيراً لدولة إسرائيل على المدى الطويل، ولكن بالأحرى في المدى القصير الذي يتمتع فيه بقدرة عسكرية مباشرة يقام لها وزن. ففي المدى الطويل، لن يكون ذلك العالم قادراً على البقاء بإطراره الحالي في منطلقتنا بغير تطورات هامة وجادة. فالعالم العربي - الإسلامي متين الآن كما لو كان «جرماً مؤقتاً من أوراق اللعب» شيده الأجانب (الفرنسيون والبريطانيون في

العشرينيات من هذا القرن) دون أن يأخذوا في الاعتبار إرادة السكان أو رغباتهم. وهو مقسم إلى ١٩ بلداً يتألف كل منها من خليط من الأقليات والطوائف المختلفة التي تكن العداء لبعضها البعض، وهو ما يجعل البنية العرقية - الاجتماعية لكل بلد عربي - مسلم قابلة للانهدام إلى حد الحرب الأهلية على النحو الذي نشهده في بعض بلدان ذلك العالم.

وبطبيعة الحال، لم يجد الاستراتيجي الصهيوني مدعاة لتذكير من يقرأ كلامه أن تدمير لبنان بالحرب الأهلية مشروع صهيوني قديم ورد ذكره على لسان بن جوريون لأول مرة سنة ١٩٢٧، وطرحه بن جوريون على أركان حربه بعد إنشاء الدولة بأيام في سنة ١٩٤٨، وشرعت إسرائيل في تنفيذه في منتصف الخمسينيات ثم اضطرت إلى تأجيله بسبب حاجتها للحلف مع فرنسا على مصر، وعادت إليه في السبعينيات فلم يمكنها تنفيذه فعلاً إلا في ظل إسكات الجبهة المصرية على يد السادات الذي أسكت تلك الجبهة لحساب أمريكا وإسرائيل وهو يعلم، كما صرح لصحيفة الغيانتشال تايمز، أن إسكاتها سيجعل «الدم يجري أنهاراً في لبنان».

فالعالم العربي فيه تناقضاته ككل عالم آخر. وليس في العالم بلد يتصف بالوئام الكامل والتجانس حتى إسرائيل ذاتها. فبالرغم من اليهودية المشتركة لكل السكان، توجد التناقضات والتوترات والصراعات بين الاشكنازييم الحمر والبيض والسفارديم السمر والسود. والولايات المتحدة، راعية المشروع الصهيوني وحاميته، تتألف من خليط من الأعراق والثقافات والديانات والقوميات والأقليات والطوائف ولم يدع أحد بأن ذلك يشكل عامل انهيارها المحتوم، ولو أنه لو كانت الولايات المتحدة على رأس قائمة فرائس الحركة الصهيونية، لا العالم العربي ومصر بالذات، لظهر استراتيجي صهيوني يخطط لانهيائها باستغلال ما فيها من تناقضات وأقليات وطوائف وقوميات. لكن الولايات المتحدة وغيرها من بلدان الاممين موضوع، لضرورات لا تخفى، في ذيل قائمة الفرائس، والعالم العربي موضوع على رأس القائمة وقد ابتلي بالجهل والتخلف والتهويم تحت أعجاز أناس كيطل السلام أنور السادات، فبات فريسة سهلة ومباحة. وبات بوسع بينون وغيره أن يتخذ من جهل وتخلفه وتهويم أهله وغبائهم القبلي الذي يتخذ من الشقيق عدواً ومن العدو شقيقاً سائراً لنشاط التخريب الوحشي الذي تضطلع به إسرائيل عملاً على تقطيع البلدان العربية جميعاً إلى كيانات صغيرة هزيلة متناحرة كديدان مسعورة يسهل على إسرائيل أن تسحقها بقدمها واحدة وراء أخرى وهي أخذة في نهش بعضها البعض.

وهكذا يجد بينون بوسعه أن يقول «فالأوضاع الوطنية، العرقية، والطائفية للعالم العربي برمتها تفصح عن افتقار بالغ إلى الاستقرار وتنبئ عن التفتت والانهدام في كل المنطقة المحيطة بنا. فإذا ما أضفنا إلى ذلك البعد الاقتصادي، بات بوسعنا أن نتبين كيف أن وإلى أي مدى يماثل بنين البلدان العربية المحيطة بنا برجا من ورق اللعب ليست لديه أدنى فرصة للتصدي لمشكلاته الخطيرة.. ومصر أكثر تلك البلدان تريناً وأخطرها متاعب. فالملايين من أهلها على شفا الموت جوعاً، ونصف سكانها من العاطلين المحتشدين، بلا أية مرافق لازمة للعيش، في رقعة ضيقة من أشد مناطق العالم اكتظاظاً بالسكان. فباستثناء الجيش، لا يوجد ولو قطاع واحد يعمل بكفاءة، والبلد كله في حالة إفلاس دائم، ولولا المعونات الأميركية، وهي من ثمار معاهدة السلام مع إسرائيل، لانهار اقتصاده.

هذه الأوضاع الأسيفة في مصر والعالم العربي تضع في متناول إسرائيل، فيما يقوله بينون، خيارات هامة، لولا «سياسات السلام وعملية إعادة الأراضي المحتلة (سيناء) التي تعتمد على الولايات المتحدة والتي تمنعنا من اغتنام تلك الخيارات الجديدة التي تتفتح أمامنا. فمنذ سنة ١٩٦٧، أخضعت كل الحكومات التي تعاقبت على حكم إسرائيل صالحتنا الوطني وأهدافنا القومية للمصالح الضيقة لكل حكومة منها، من جانب، والمناخ الداخلي المدمر الذي حيد قدراتنا في الداخل والخارج، من جانب آخر. فالحقيقة الماثلة في أننا لم نتخذ أي خطوات ضد السكان العرب في الأراضي الجديدة (الأراضي المحتلة) التي كسبناها نتيجة للحرب التي فرضت علينا (حرب ١٩٦٧) تشكل لفسح خطأ استراتيجي وقعت فيه إسرائيل في أعقاب حرب الأيام الستة. فلو كنا قد فعلنا ما كان يجب أن نفعله آنذاك لكننا قد وقينا أنفسنا من كل المنازعات الحادة والخطرة التي نشبت منذ ذلك الوقت ولكننا قد حللنا المشكلة الفلسطينية حلاً نهائياً

بدلاً من أن نتركها قائمة لتواجهنا اليوم بحلول ليست حلولاً على الإطلاق تتمثل في مطالبتنا بالتنازل عن الأراضي أو الحكم الذاتي للفلسطينيين، وهما في الواقع شيء واحد.

ولا يوضع بينون تقصيلاً ماهية ذلك الذي كان ينبغي لإسرائيل أن تفعله ضد السكان العرب في أعقاب حرب ١٩٦٧، لكن المعنى واضح بما فيه الكفاية، ولم تكن به حاجة إلى شرحه لقراءه وقراء مجلته الفصلية وهم أدرى الناس بـ «الحل النهائي» الذي ينحى بأشد اللوم على إسرائيل لكونها لم تفتح فرصة انتصارها سنة ١٩٦٧ فحتل المشكلة به. لكن الفرصة لم تضع على أية حال. لأنه إن كانت مواضع العالم آنذاك قد جعلت الحكومة الإسرائيلية تحجم عن فعل ما لم يكن من فعله بد حلاً للمشكلة حلاً نهائياً، فإن تغير النظام العالمي وانحيار المنظور العقلاني الأنسي الذي جسده بترانك وأراسموس، وأعطاه شيللر مفهومه البروتغوراسي القائم على أن الإنسان مقياس كل الأشياء، وتحول العالم إلى العالم الغاية الذي حدثنا عنه الاستراتيجي الصهيوني في مستهل دراسته، بات يتيح لإسرائيل «إمكانات هائلة لتعويض ما فات وتغيير الوضع لصالحها».

«وذلك هو ما يجب علينا أن نفعله خلال عقد الثمانينيات، وإلا فإننا لن نبقي كدولة. فخلال عقد الثمانينيات، يتعين على إسرائيل أن تمر بتغيرات واسعة المدى إلى أقصى حد فيما يتعلق بسياساتها الداخلية في المجالين الاقتصادي والسياسي، جنباً إلى جنب مع تغيرات جذرية في مجال سياستها الخارجية كيما يصبح بوسعها أن تتأثر وتبقى في وجه التحديات الكوكبية، والتحديات الاقتصادية والإقليمية لهذا العصر الجديد».

فما هي تلك التغيرات؟ على رأس قائمة التغيرات المتعلقة بمصر «وصحراء سيناء، كما تسمى أحياناً. إن فقدان حق النفط في خليج السويس جنباً إلى جنب مع الإمكانات الهائلة لاستخراج الغاز والنفط من أرض شبه جزيرة سيناء واستغلال ثرواتها الطبيعية، وهي أرض تماثل بنيتها الجيولوجية تماماً أراضي الدول الغنية بالنفط في المنطقة، فقدان كل ذلك سوف يؤدي بنا في إسرائيل إلى وضع مريع للغاية من الاعتماد على الطاقة في المستقبل القريب، وهو وضع سوف يؤدي إلى تدمير اقتصادنا الداخلي حيث أن ربع الناتج القومي الاجمالي وثلاث الميزانيات العامة يتدفق على شراء النفط لبلدنا. وحتى اكتشاف موارد طبيعية وبتق وغاز في النقب ويامتداد الخط الساحلي لن يكفي لتغيير ذلك الوضع السيء في المستقبل القريب».

فبالإضافة إلى ما أشار إليه الفريق أول من حاجة إسرائيل إلى موارد المياه، نجد هذا الاستراتيجي الصهيوني مؤكداً على احتياج إسرائيل إلى نفط سيناء وغازها ومواردها الطبيعية الأخرى، ولذلك:

«تعتبر العودة إلى سيناء بما فيها من موارد حالية وموارد كامنة تنتظر من يستخرجها، هدفاً سياسياً عظيم الأهمية بالنسبة لإسرائيل. إن اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع مصر ما زالت تنتظر التنفيذ والاستكمال. وبفضل أخطائها، مهدت الحكومات الإسرائيلية، سواء في ذلك الحكومة الحالية أو حكومات حزب العمل السابقة التي حكمت منذ ١٩٦٧، الطريق المفضية إلى إعادة الأراضي (المحتلة). وأن يكون المصريون مضطرين، بعد استعادة سيناء، إلى الالتزام بأحكام معاهدة السلام، ولسوف يفعلون كل ما في وسعهم للعودة إلى أحضان العرب والاتحاد السوفياتي، وذلك هو السبب في أن مصر تقتنع بكل هذه الأهمية في مجال السون العسكري، لدى العالم العربي والاتحاد السوفياتي. أما العون الأمريكي فمن أجل سلام قصير الأمد. ولسوف يؤدي إضعاف الولايات المتحدة داخلياً وخارجياً إلى إحداث ذلك التغيير. بينما نحن في إسرائيل لن نستطيع أن نبقي طويلاً بغير النفط (من سيناء) وما يحققه من دخل، وتحت وطأة الكلفة الباهظة التي تنجمها يومياً في شرائه بدلاً من أن تكون مآلكتن له، كما هو الوضع حالياً. ولذا فإنه سيتعين علينا أن نعمل على إعادة الوضع إلى ما كان عليه في سيناء إلى ما قبل زيارة السادات ومعاهدة السلام المشؤومة التي وقعها في مارس/ آذار ١٩٧٩».

«وامام إسرائيل خيارات رئيسيان لبلوغ ذلك الهدف (استعادة سيناء)، أحدهما مباشر والآخر غير مباشر. والخيار المباشر أقل واقعية من بديله نظراً لطبيعة إسرائيل وحكومتها، وما لإبداء السادات من حكمة حتى الآن. فإسرائيل لن تكون البادئة بانتهاك المعاهدة سواء اليوم أو في المستقبل المرنى إلا إذا اضطرت إلى ذلك تحت تأثير ضغوط اقتصادية أو سياسية وزودتها مصر بالثقة لاسترداد سيناء للمرة الرابعة في تاريخنا القصير. ولهذا يظل الخيار الأفضل والأكثر واقعية هو ما أسميته بالخيار غير المباشر. أن مصر، بفضل ضعفها الداخلي، ومخاطبتها الاقتصادية، وطبيعة النظام، لا تشكل بالنسبة لإسرائيل مشكلة استراتيجية عسكرية في المدى الطويل، وأسوف يظل بوسع إسرائيل أن تعيد مصر بطرق مختلفة، إلى الحالة التي سادت بعد يونيو/ حزيران ١٩٦٧».

«إن أسطورة قوة مصر وزعامتها للعالم العربي تفككت وانهارت في سنة ١٩٥٦، ويكفل تأكيد في سنة ١٩٦٧، إلا أن بعض سياساتها، كإعادة سيناء إلى مصر، جعلت تلك الأسطورة القديمة تبدو من جديد وكأنها حقيقة. إلا أن قوة مصر، في التقييم الواقعي، انخفضت بنسبة النصف تقريباً منذ ١٩٦٧. بالمقارنة إلى قوة إسرائيل وبقوة العالم العربي ككل. ومصر ليست القوة السياسية القائدة في العالم العربي. فقوتها الاقتصادية مزعومة للغاية، واقتصادها إذا ما حرم من العون الخارجي سينهار. وهي حالياً مستطيفة، بفضل استعادة سيناء، تحقيق بعض المكاسب على حسابنا، في المدى القصير، إلا أن ذلك لن يحدث أية تغيرات مواتية لصالح مصر، بل وقد يكون سبباً في دمارها.

«إن مصر قد ماتت. مصر قد انهارت. وهي تواجه حالياً فتنة طائفية ستصبح أشد حدة بمرور الوقت. وتوزيع أوصال جثة مصر بتفتيت أراضيها إلى مقاطعات جغرافية منفصلة عن بعضها البعض هو هدف إسرائيل السيلسي الرئيسي على جبهتها الغربية. فمصر متى مزقت جثتها، وقسمت، وانهارت مبعثرة في كيانات متعددة متناحرة، لن تعود تشكل أدنى خطر على إسرائيل، بل - على العكس - ستصبح ضماناً تكفل الأمن والسلام لإسرائيل لوقت طويل. وبوسعنا أن نحدد ذلك الآن. وبالإضافة إلى مصر، سيلحق نفس المصير الذي ينتظرها بالبلدان المجاورة لها، ليبيا والسودان، بل وبالبلدان العربية الأبعد من ذلك. فلسوف تشارك كل تلك البلدان مصر سقرطها وانهارها وتفتتها. والواقع أن ما يجب أن نعمل لأجله لتفتيت مصر عن طريق الصراعات الداخلية إلى كيانات ضعيفة لا رابطية مركزية بينها، متناحرة تحت تأثير الكراهات الدينية والعرقية، فذلك هو مفتاح التطور التاريخي، وهو تطور أجّلته معاهدة السلام بعض الوقت، لكنه - على المدى الطويل - لا مهرب منه.

«إن التفكك الكامل للبنان وتفتته إلى خمس حكومات إقليمية هو المصير المحتوم (أو الذي ينبغي أن نجعله نحن محتوماً) للعالم العربي برمته ابتداء من مصر إلى سوريا ثم العراق وشبه الجزيرة العربية، وكلها يجب أن تتحل وتفكك كما انححل لبنان. فمصر، وفي أعقابها العراق، يجب أن تتحل إلى كيانات إقليمية دينية وعرقية على نفس النسق الذي تحقق في لبنان، ويجب أن يظل ذلك الهدف الرئيسي على المدى الطويل لإسرائيل، بينما يظل هدفها في المدى القصير إضعاف تلك الدول العربية جميعها عسكرياً. سوريا يجب وإسوف تتحل إلى عدة كيانات على الأساس العراقي والپائفي الذي نجح في لبنان. فسوف تصبح هناك دولة شيعية علوية، ودولة سنية في حلب، ودولة في دمشق، وكلها متعادلة فيما بينها. أما الدروز بما فيهم دروز الجولان فيجب أن تصبح لهم دولة في الأردن الشمالي. وإسوف يكون ذلك الانحلال والتفتت الضمانة طويلة الأجل للامن والسلم في المنطقة بأسرها، وهو هدف بوسعنا العمل على بلوغه اليوم.

«أما العراق الذي ينفضه فيظل بكل تأكيد على رأس قائمة أهداف إسرائيل. بل إن العمل على تفتيته أهم لإسرائيل بكثير من تفتيت سوريا، لأن قوة العراق تظل، في المدى الطويل، أكبر خطر يهدد إسرائيل. ولذا فإن إشعال نيران حرب سورية عراقية أو حرب إيرانية عراقية مطلب يمكن أن يؤدي تحقيقه إلى إضعاف العراق وتفككه وقطع الطريق عليه قبل أن يتمكن من تنظيم النضال ضد إسرائيل بشكل ذي مغزى. فكل مواجهة يمكن إشعال نيرانها بين العرب وبعضهم بعضاً عون لنا يساعداً على الاستمرار والبقاء في المدى القصير ويمكننا في المدى الأطول من التجهيل ببلوغ الهدف الأسمى، وهو تقسيم العراق إلى عناصر متناحرة كما سيحدث لسوريا وكما حدث للبنان. فالعراق يمكن تقسيمه إقليمياً وپائفياً كسوريا في العهد العثماني، بحيث تصبح هناك ثلاث دويلات أو أكثر تتمركز حول مدنه الثلاث الرئيسية، البصرة، بغداد، والموصل، بينما تنفصل المناطق الشيعية في الجنوب عن المناطق السنية في الشمال وهي بالدر الأكبر كردية. ومن الممكن أن يؤدي أي مجابهة إيرانية عراقية إلى زيادة حدة الاستقطاب الذي يخدم ذلك الهدف.

«وشبه الجزيرة العربية برمتها مرشحة لنفس المصير بشكل طبيعي للغاية، فهي على شفا الانهيار نتيجة للضغط الداخلي والخارجية سواء ظلت متمتعة بقوة النفط أو استت تلك القوة من أيدي دولها في المدى الطويل.

«أما الأردن فهدف استراتيجي فوري لإسرائيل في المدى القصير ولكن ليس في المدى الطويل. فهولن يشكل أي تهديد لإسرائيل متى تفككت وانهار. وليست هناك أية إمكانية لاستمرار بقاء الأردن بشكله وبنيته الحالية، ويجب أن تتجه سياسة إسرائيل سواء في ظروف السلم أو ظروف الحرب إلى إزالة الأردن من الوجود بأوضاعه ونظامه الحالي. (وذلك سوف يحل مشكلة المياه) ويخلص إسرائيل من مشكلة الضفة الغربية التي يتواجد فيها العرب بكثافة غير مرغوبة إطلاقاً. فالطلب تهجير أولئك العرب منها، وهو خيار موجود ما علينا إلا تشجيعه عن طريق تجميد الوضع الاقتصادي وديموغرافياً لتكفل استمرار التغير الهادئ على شفتي الأردن، فالذي يجب علينا أن نفعله هو أن نحصر ذلك التغير ونسرعه في اقرب وقت مستطاح. وذلك يتطلب في المقام الأول أن نمتنع امتناعاً جازماً عن القبول بخطة الحكم الذاتي أو الانزلاق إلى الرضى بآية تنازلات أو تقسيم

فيما يتعلق بالأراضي (المحتلة). فعل ضوء خطة منظمة التحرير الفلسطينية و «العرب الاسرائيليين» انفسهم، لا يوجد سبيل لعيشهم في هذا البلد (اسرائيل) في ظل الظروف الراهنة بغير فصل الامتين كلا عن الاخرى، بحيث يعيش العرب في الأردن واليهود في كل الأراضي الواقعة غرب نهر الأردن. وإن يسود التسايش ويستتب السلم إلا إذا أدرك العرب أنهم ما لم تصبح كل المناطق الممتدة ما بين نهر الأردن والبحر تحت الحكم اليهودي، لن يكون لهم وجود وإن يمتنعوا بأي أمن، وإنهم لن تصبح لهم هوية وطنية وإن يعرفوا من الأمن إلا ما يمكن أن يستمتعوا به من أمن في الأردن.

«أما في داخل حدود اسرائيل، فقد ظل العرب لا يفرقون بين أراضي ١٩٦٧ (التي احتلت في ١٩٦٧) وتلك التي (أخذت منهم) في ١٩٤٨. ونحن الآن، بالمثل، لا نفرق بين هذه الأراضي وتلك. فالمشكلة يجب أن ينظر إليها برمتها، ككل، وبلا أية تجزئة أو تقسيم، تماماً كما ظلت الحال منذ ١٩٦٧»^(١).

١٩٦٧. السنة التي حققت فيها اسرائيل انتصارها الأكبر الثاني بعد انتصار الحركة الصهيونية في استصدار قرار التقسيم وإنشاء «الدولة». ١٩٦٧، السنة التي أنتهى فيها «المجد والخلود» ووضعت مصر تحت حذاء اسرائيل ريشاً يستكمل الزعيم الملهم أنور السادات الإجهاد عليها بحلم السلام المميت، ويسلمها للاصدقاء الأمريكيين والاسرائيليين جثة هامة ليشعروا، بتؤدة، وعلى مهل، في تمزيق أوصالها. ولقد يكون النظام الذي قاد مصر إلى هذا المصير البشع تصوراً أنه - بالتصالح مع اسرائيل والتضحية بالفلسطينيين - نجا ومكن مصر من النجاة. فمصر - بعد كل شيء - الأم البقرة الحلوب، وغنيمة الحرب التي لن يجد مغاوير النظام غنيمة أخرى غيرها أو شعباً آخر مطيعاً طالب سلامة كشعبها يفعلون به ما يفعلونه بالمصريين.

ولقد يكون النظام تصور أنه بارضاء الاصدقاء الأمريكيين، وإسكات الجبهة المصرية، سوف يوقظ مصر من غيبوبتها الاقتصادية ويضخ دماء جديدة في شرايينها تجعل ضروعها تمتلئ بما يمكن احتلابه ثانية، خاصة على وعد من الاصدقاء الأمريكيين بالمعونات. لكن تلك، كما قال الاستراتيجي الصهيوني، معونات سلام مؤقتة. وحتى بصرف النظر عما قاله أو يقوله غيره، تظل الحالة الاقتصادية لمصر في غير حاجة إلى من يبرهن على تزييفها. وبذلك يكون النظام قد حرم من الصهوة الاقتصادية التي تنبأ الفريق أول بأنها ستحق رخاء مصرياً يجعل مصر تنافس اسرائيل.

وتبخر وهم الصهوة الاقتصادية من الغيبوبة التي قد تكون الصروب قد أسهمت في إحداثها لكن سببها الرئيسي والمميت يظل الخيبة والفساد، وتبخر الوهم في إمكان التخلص من ورطة النظام الفلسطينية عن طريق أسطورة الحكم الذاتي، وتبخر الوهم في فضل النظام على العرب أجمعين عندما أتاح لهم «فرصة السلام الذهبية»، ماذا يبقى من وهم؟ كون السادات قد حقن دماء ابنائه، واستعاد سيناء.

وقد يكون السادات حقن دماء ابنائه في المدى القصير. ولكن كم من تلك الدماء سراق انهياراً عندما تستدير اسرائيل كوحش ثوراتي مسعور فتأخذ في تنفيذ عملية تقطيع أوصال مصر وتسترد سيناء؟ من الذي سيحامي مصر ويحقن دماء ابنائها أنتد؟ جيمي كارتر؟ من الذي حقن دماء اللبنانيين وهم يمزقون بعضهم أرباً ويهدمون لبنان على رؤوسهم؟ من الذي حقن دماء العراقيين وهم يواجهون وحش اسرائيل الإيراني؟ من الذي يحقن دماء الفلسطينيين وهم يزلون من وجه الأرض ويصفون على مراحل؟ من الذي حقن دماء سكان استراليا الأصليين؟ من الذي حقن دماء سكان تسمانيا عندما أبادهم الغزاة الإستيطانيون؟ من الذي يحمي العزل من المسلحين، خاصة متى كان المسلحون أبناء العزل؟.



- (١) «محاربون ومفاوضون»، ص ٧٥.
- (٢) المرجع نفسه، ص ص ٧٥/٧٦.
- (٣) المرجع نفسه، ص ص ٧٤/٧٥.
- (٤) المرجع نفسه، ص ١٧.
- (٥) رسالة مؤرخة في ١٨/١٠/١٩٧٩ وموجهة من رئيس لجنة منظمة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الى أمين عام المنظمة الدولية وإلى رئيس مجلس الأمن، وثيقة رقم S / A/36/605 (١3582) واردة في النشرة رقم ٩ - ١٠ المؤرخة سبتمبر / أكتوبر ١٩٧٩ الصادرة عن الوحدة الخاصة المعنية بحقوق الفلسطينيين. ص ٧.
- (٦) المرجع السابق نفسه.
- (٧) رسالة مؤرخة في ١٩/٦/١٩٨١، وموجهة الى الأمين العام للأمم المتحدة من القائم بأعمال رئيس لجنة المنظمة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، واردة بالوثيقة (A/36/341 - S / 14566).
- (٨) تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٤٤٦ (١٩٧٩)، الوثيقة رقم (S / 14268) المؤرخة في ٢٠/١١/١٩٨٠، ص ٢١.
- (٩) صحيفة الجيودايم بوست الاسرائيلية عدد ١٢/٢٦/١٩٨٠.
- (١٠) تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٤٤٦ (١٩٧٩)، الوثيقة رقم (S / 14268) السابق الاشارة اليها، ص ٣٢.
- (١١) Chomsky, Noam: *The Fateful Triangle, The U.S., Israel and the Palestinians*, South End Press Boston, 1983, p. 162.
- (١٢) Petran, Tabitha: *The Struggle Over Lebanon*, Monthly Review Press, N.Y., 1987, pp. 239 and 241.
- (١٣) Fayez Sayegh, quoted by Petran in *The Struggle Over Lebanon*, op. cit., p. 253.
- (١٤) Petran, Tabitha, *The Struggle Over Lebanon*, op. cit., p. 253.
- (١٥) Press report by The Christian Science Monitor vol. XXX, Issue 3, 30 - 11 - 1987 to 6 - 12 - 1987, p. 15.
- (١٦) Tivnan, Edward: «*The Lobby, Jewish Political Power and American Foreign Policy*», Simon and Schuster, N. Y., p. 29.
- (١٧) «محاربون ومفاوضون»، ص ٨٠.
- (١٨) المرجع نفسه، ص ٢٩٠.
- (١٩) شليق مقار: «العنصرية الجديدة وتنازل القرن العشرين»، نشرت مجتزأة بالرقابة، في «الفكر المعاصر» القاهرة ابريل ١٩٧١، ص ص ٢٦/٤١. وأعيد نشرها كاملة في «الموقف العربي» بغداد، ثم في «لوتس» يوليو ١٩٧٢.
- (٢٠) Shuhak, Israel: *The Zionist Plan for the Middle East*, A.A.U.G., Belmont, 1982.

Partial translation in *Palestinian Studies*, Summer/Fall issue, 1982 (Issue 44/45).

وضعنا الله، أفراداً وشعوباً، في هذا العالم الجميل الخير الذي أضفى عليه من جماله الإلهي وخيره المطلق، وأعطانا العقل والارادة الحرة لنبرر بأفعالنا إستحقاقنا لما آفاض علينا من نعم ورحمة، فنعيش حياة آدمية سوية ونصبح مستحقين في النهاية لرحمة الخالق، أو نجنح وندمر أنفسنا بتخليتنا عن العقل. وفي خضم صراعات هذا العالم التي يخلقها الجشع الانساني، لا يمكن للعقل أن يدعو شعباً إلى الموت في سبيل شعب آخر. فليس بوسع أحد أن يدعو مصر إلى الموت في سبيل فلسطين أو في سبيل أي بلد آخر.

ومن هذا المنطلق المنتزع من سياقه الكامل، أمكن للسادات ومن التزموا بخطه ودافعوا عنه القول بأن «السلام» المصري الاسرائيلي كان من أجل مصر، وأن مصر فعلت كل ما استطاعت، فلما لم تقدر على أكثر مما فعلت، جئحت إلى درب السلم، وحاولت أن تفتح ثغرة تعطي الفلسطينيين وكل العرب مخرجاً. لكن العقل الذي لا يمكن أن يدعو شعباً إلى الموت - جسدياً أو اقتصادياً، أو جسدياً واقتصادياً معاً - في سبيل شعب آخر، لا يمكن أن يقرّ اختيار شعب لأن يموت وتمزق أوصال بلده ويحكم - بموته - على كل من حوله من شعوب بالموت.

وإبتداء، يظل السؤال الذي يجب أن يطرح: هل يمكن أن يكون هناك «سلام» مع إسرائيل؟ لا لأن إسرائيل شريرة أو عدو غادر أو صنعية الامبريالية والاستعمار أو لكونها يهودية أو أي شيء من هذا القبيل. بل لأنها المرحلة الأولى الاستهلاكية من غزوة إستيطانية طويلة الأمد واسعة النطاق. وكما قلنا في البداية، ولا يجب أن نكف عن القول، كان مصير كل الشعوب التي تصالحت مع الغزاة الاستيطانيين وكلفت عن مقاومتهم، الإبادة. القضاء. الموت. الزوال. الانتهاء.

وهذه حقيقة تاريخية لا جدوى من محاولة التهريب من مواجهتها. وما عل من يريد أن يناقشها إلا أن يرجع إلى سجلات التاريخ، وسيجد أن كل شعب أو مجموعة من الشعوب إستسلمت للغزو الاستيطاني أبيدت.

ومن سجلات التاريخ إلى الواقع المعاصر الذي يجري تحت السمع والبصر: ما الذي يحدث للشعب الفلسطيني الآن؟ تلاحة الإبادة. تطارده الإبادة. تتخلقه الإبادة. ويشارك كثيرون في إبادة أو في تسهيل إبادة.

وكما قال كمال حسن علي في كتابه، ظلت أرواح الفلسطينيين مستهدفة حتى من شعوب سيأتي دورها في القريب لتباد هي الأخرى. والفكرة في ذلك بسيطة وواضحة: الفلسطينيون الملاعين هم مجلبة كل هذه المتاعب والحروب والمشاكل والأزمات، فإذا ما زالوا، عاد الاستقرار والسلام إلى المنطقة وعاد كل من فيها إلى معالجة مشاكله والعمل على ما فيه خيره.

ولو كان ذلك ممكناً لبات لمن يمتّون أنفسهم بذلك «الخلاص» منطلق يبررون به - مهما كان عارياً من الأدمية والأخلاق - إستعدادهم لاقتداء أنفسهم بالفلسطينيين، ويضيفون على تخليهم عن «فلسطين الحبيبة والأرض السليبية» بعد أن فقدت صلاحيتها فيما يخصهم، شيئاً من معقولية ملوثة خسيسة. لكن السخرية متمثلة هنا في أن فلسطين الحبيبة والأرض السليبية ليست إلا الأرض الأولى، المرحلة

الاستهلاكية في الغزوة الاستيطانية الصهيونية لمنطقة الشرق الأوسط. فالشعب الفلسطيني لن يكون الفداء. بل سيكون الشعب الذي يجرب فيه السفاحون ومن يناصروهم أساليب الإبادة الحديثة ويوصلونها إلى حد الكمال. ولا نعني هنا مجرد الذبح والقتل، بل نعني العملية برمتها، ابتداء من تصوير الفلسطينيين كـ «حيوانات تسير على ساقين» كما يسميهم مناحم بيجين، وحشرات إرهابية سامة تهدد «الحضارة كما نعرفها» كما يصورهم «الاعلام العالمي»، إلى استعداء الآخرين، حتى من سوف يأتي دورهم عما قريب، عليهم، وباستخدام الترهيب والترغيب والمصالح و«الدبلوماسية» في إقناع عالم جبان بأن يقف متحجراً كما وقف والالاف يُذبحون مرة تلو المرة في مخيمات اللاجئين، ويغض الطرف ويئسي لأن إسرائيل هي التي تقتل والفلسطينيين هم الذين يُذبحون. هذه عملية كبيرة واسعة ومعقدة ويتعين على إسرائيل ومعاونيها أن يتقنوا تنفيذ كل مرحلة من مراحلها لتجري تحت ستار من «الشرعية الدولية» أو كما يقول المحارب المفاوض «تحت عين العالم الفاحصة». ومن هناك أفضل من الفلسطينيين لاجراء التجربة فيهم وتحسين الأساليب وتطويرها في غمار العملية الطويلة المتحضرة لآبادتهم؟

وما هي إسرائيل، في سياق التجربة، قد اتقنت تكتيكات جديدة لآبادة الشعوب التي تريد أراضيها. ففي لبنان، جرّبت وطوّرت إسرائيل منهجاً جديداً لآبادة يمارسه الضحايا لحسابها فيذبحون بعضهم بعضاً ويمزقون وطنهم - تحقيقاً لاستراتيجيتها - إرباً. وهي الآن جاهدة، باعتراف أوديد بينون، في استخدام الأساليب التي استُحدثت وجُربت وطوّرت في المعمل اللبناني، في تمزيق أوصال جثة مصر بالكراميات الدينية.

فالفلسطينيون لن يأخذوا «الخلاف العربي الإسرائيلي» معهم ويذهبوا عندما تزيحهم إسرائيل من وجه البسيطة وترفع عنبهم عن صدور كثيرين في المنطقة. لأن «الخلاف» ليس على فلسطين، بل على المنطقة كلها، من مصر إلى العراق، ثم من المشرق إلى المغرب، ثم من شمال أفريقيا إلى الخط المتفق عليه لالتقاء الحركة الصهيونية - في غمار التحالف المرحلي مع الأمميين - بالحركة الفاشية الجديدة التي تفعل في الجنوب الأفريقي ما تفعله إسرائيل في غرب آسيا وما سوف تفعله في شمال أفريقيا. و«الخلاف» ليس على الحدود، كما يتصور الفريق أول. لأن الحدود لن ترسم في حياته المديدة وربما في حياة أولاده وأحفاده. الحدود سترسم فيما بعد، عندما تكون مراحل الغزوة الاستيطانية قد استكملت وهذا الوحش المسعور قليلاً ريثما يهضم ما ابتلع ليستعد لوبثته الكبرى التالية. و«الخلاف» ليس على قطعة أرض هنا أو قطعة أرض هناك. بل هو «خلاف» على البقاء ذاته لا أقل. لأن الأرض مطلوبة، والموارد مطلوبة، ومصادر المياه مطلوبة، وأصحاب الأرض والموارد ومصادر المياه غير مطلوبين، اللهم إلا إذا استُخدموا كسماد تسعد به أراضيهم.

وإن بدت الرؤية أشد وحشية من أن تصدق، فلنرجع إلى التوراة، وسنجد أن إله إسرائيل علم إسرائيل قائلاً: «مَتَى أَتَى بِكَ الرَّبُّ إِلَهُكَ إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي أَنْتَ دَاخِلٌ إِلَيْهَا لَتَمْلِكُهَا وَطَرِدَ أَصْحَابُهَا مِنْ أَمَامِكَ وَضَرَبْتَهُمْ فَإِنَّكَ تُحَرِّمُهُمْ (تثنية ٧: ١-٢)، وسنجد أيضاً أن «حدود» تلك الأرض تعيّنت بميثاق الهي: «في ذلك اليوم قطع الرب مع إبراهيم ميثاقاً قائلاً: «لنسلك اعطي هذه الأرض. من نهر مصر إلى النهر الكبير، نهر الفرات» (سفر التكوين ١٥: ١٨).

وإن بدا لنا أن «هذه تواريخ قديمة» لا صلة لها بما هو حادث اليوم وما سوف يحدث غداً، فلنلق بالسمع إلى الحاخام موشي ليفنجر، وهو من كبار زعماء كتلة المؤمنين «جوش ايعونيم» بإسرائيل:

«إنه ما من سبيل إلى الفصل بين الصهيونية وأصولها التوراتية التي تؤكد حتمية قيام ملك التوراة (مملكة صهيون) على الأرض. فالفصل بين الصهيونية والتوراة لا مؤدى له إلا نبول الصهيونية وموتها. كأي نبات يجث من جذوره.

«إن الصهيونية لا تفق حركتها بإغلال التفكير العقلاني الإنسي، ولا تشغل نفسها بمقتضيات السياسة العملية، أو العلاقات الدولية، أو الرأي العام العالمي، أو الديناميكيات الاجتماعية، أو الاعتبارات الديموغرافية، أو أي شيء من تلك القبيل. فهي منصرفة عن كل ذلك إلى تنفيذ تعليمات إله، وليس هناك في هذا العلم ما له أدنى وقيمة، فيما يخصها، إلا الميثاق الذي قطعه إله مع إبراهيم كما ورد في سفر التكوين».

وبعد أن نفكر قليلاً في كلام الحاخام، يحسن أن نعيد قراءة ما قاله أوديد بينون في استراتيجية الحركة الصهيونية لمنطقة الشرق الأوسط عن أقول عصر التفكير العقلاني الإنسي ويزوغ عصر الغاية وصراع البقاء، وبقاء «الأصلح» والأقل تورعاً، فقد يساعدنا ذلك على أن نفهم الأمور كما هي في الواقع لا في التهويم.

وإذا فهمنا، قد ندرك أن موت أي شعب عربي إن يفتردي بقية العرب. أن موت الفلسطينيين أو اللبنانيين أو من سوف يأتي دورهم ليدبحوا على مذبح بقاء إسرائيل لن يفتردي شعب مصر. لأن شعب مصر مدرج على القائمة. بل هو في الحقيقة على رأس القائمة. وإسرائيل لن تنسى أنه موجود وإن تغفر له أنه موجود على أرضه. ولن تأخذها به شفقة عندما يحين وقت الذبح والإبادة، أو بالأحرى لن تأخذها شفقة بالفلول القليلة التي ستكون قد تبقت منه بعد أن تكون الاستراتيجية الإسرائيلية قد نفذت بنجاح وذبح المصريون بعضهم بعضاً باسم الله وباسم الدين لحساب إسرائيل والولايات المتحدة. فالدم الذي تنبأ السادات، إثر شروعه في إسكات جبهة مصر لحساب إسرائيل والولايات المتحدة سنة ١٩٧٧، بأنه «سيسيل الآن أنهاراً في لبنان وسوريا، سيسيل أنهاراً في مصر».

إن إسكات جبهة مصر على يد السادات لم يكن إنقاذاً له «إنثائه» من إراقة دماهم أو إنقاذاً لمصر من خراب كان يعلم أنها لا إنقاذ لها منه إلا بزوال نظامه، بل إرغاماً لمصر على أن توقع الرسالة التي يتركها المنتصر وراءه ليعطي الآخرين من تهمة قتله.

يقول أوديد بينون في دراسته البشعة أن مصر قد ساءت وأنه لم يبق على إسرائيل - بعد أن فتح السادات الحدود وفتح العلاقات - إلا أن تمزق أوصال الجثة لكي تضمن ألا تقوم لمصر قائمة بعد ذلك أبداً.

وذلك تحديداً هو ما سوف يحدث ما لم يخرج المصريون اليوم قبل الغد من عالم الوهم المعبى الذي غيَّهم فيه الزعيم الخالد والزعيم المؤمن. لقد بذل الزعيمان كل ما وسعهما من جهد في قتل مصر ليظل نظامهما مستمراً، ولو على أشلائها، لأطول وقت ممكن.

وإذا ما نجح الأصدقاء الإسرائيليون والأمريكيون في تقطيع أوصال مصر، سينهار العالم العربي كله وتعرق أوصاله، لأنه لا بقاء للعالم العربي بغير مصر ولا بقاء لمصر خارج العالم العربي أو على أشلاء العالم العربي.

ولننظر حولنا. إن هذا ليس عصر التفتت، إنه عصر التكتل والتكامل، حتى بالنسبة للمتقدمين الأقوياء الأثرياء. إن دول أوروبا الغربية مستمتية في السعي إلى الوحدة والتكامل، طلباً للبقاء في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. ودول أوروبا الغربية ليست متمتعة بما يتمتع به العالم العربي من وحدة اللغة والثقافة وليست مواجهة - حتى الآن وإلى أن يأتي دورها في المخطط الصهيوني لإقامة ملك التوراة على الأرض - بالهجمة الشرسة التي يواجهها العالم العربي. لكن تلك الدول، رغم اختلاف اللغات والتاريخ وطريقة الحياة، بل ورغم الحزازات القديمة وتضارب المصالح، مستمتية في السعي صوب وحدة أوروبية تلم شملها.

ولنفكر ثانية استراتيجية بينون وما يكتبه غيره من الصهاينة الذين يخططون لليوم وغداً وتقلت كتاباتهم ففصل إلينا متى نشرت وترجمت فنكلف أنفسنا مشقة قراءتها والتفكير فيها. وسنجد أن التركيز للوح من جانب أولئك الاستراتيجيين الصهيونيين منصب على وجوب تقفيت العالم العربي. لا تقفيتها إلى دول متعادلة متناحرة فحسب، بل وتقفيت كل دولة من دوله إلى كيانات صغيرة متعادلة متناحرة تنهش بعضها بعضاً.

واقدر نتساءل - ونحن في مخاضة اليأس الذي بات مخيماً على المنطقة - وما الذي يستطيع أي بلد عربي أن يفعله؟

والرد على ذلك التساؤل وارد فيما كتبه بينون ويكتبه غيره. لأن انشغال هؤلاء الاستراتيجيين الإسرائيليين بتقفيت العالم العربي لا مؤدي له إلا أن بقاء العالم العربي متماسكاً وقائماً خطر على بقاء إسرائيل. وانشغال كل من إسرائيل والولايات المتحدة بتقفيت كل بلد عربي إلى كيانات صغيرة ضعيفة

مناقلة فيما بيننا انشغالي قد تخطى بكثير مقولة السياسة الاستعمارية القديمة «فرق تسد»، وبات قائماً على مقولة جديدة: «فتت تيد».

ان الولايات المتحدة الأمريكية التي يلوذ كثيرون بحماها ويتصورونها الله وقد نزل إلى الأرض في طريقها إلى الاضمحلال والانسحاب من المكانة المضخمة التي احتلتها منذ خرجت من الحرب العالمية الثانية منتصرة على حلفائها قبل خصومها. والاستراتيجي الاسرائيلي نفسه قد أفلتت منه في دراسته عبارات تفصح عن إدراك إسرائيل لهذه الحقيقة، كقوله «ولسوف يؤدي أضعاف الولايات المتحدة داخلياً وخارجياً إلى إحداث ذلك التغيير».

والنظام العالمي برمته أخذ في التغير والتحول في ظل المتغيرات عميقة الأثر سريعة الايقاع التي بات الفهم يحار فيها والعقل يلهث وراءها محاولاً إستجلاء غوامضها ومتربّاتها. وفي ذلك الخضم من التغير، لا بقاء لأحد وهو صغير ضعيف ومفتت. وإن لم يكن لشيء فلان العدو يركز على انه لن يعيش ويبقى ويستمر إلا إذا فتت العالم العربي ومات تفتتاً واقتتالاً، يجل بالعرب جميعاً، وفي قلبهم مصر، إن كانوا يريدون البقاء، أن يوقفوا التيار المميت صوت التفتت والاقتتال قبل أن يصبح موجة مد لا سبيل إلى إيقافها تجتاح الجميع وتلقي بهم جنثاً تصعد ننانتها إلى عنان السماء فيتنسم بهوه رائحة الرضى ويزهر القفر كالنرجس فرحاً كما جاء في سفر إشعياء.

وفي النهاية، لا مهرب من التسليم بأن الشعوب القادرة على البقاء الراغبة فيه والقادرة على متطلباته، هي دائماً التي تبقى. أما غيرها فزبد تطيره أعاصير التاريخ.

٢٨٥، ٢٦٩، ٢٦٨	يلراك، هارون	- ١ -	
٧٦	يلريو، ستيفن	١١٤، ١١٥، ١٤٢	إبراهيم، حسن
٨٦	يلريو، والورث	١٥١	
١٥٤	يلزوهر، ميخائيل	٥٧	أبو العطاء، عبدالمعظم
٢٨٠، ٢٣١	البلز، أسامة	١٦٥	أبو علي، عمر
١١٤	بلقش، رالف	١٤٨	أبو ناز، محمد
٢١٨	بقرارك	١٩٤	أبو النور، عبد المحسن
٩٢، ٩٤، ٩٨، ٩٩	بقران، شمس	٢٠١	أبو والفة، محمود
- ١١٢، ١٠٦، ١٠٥		٤٧	انتاتورك، كمال
١١٤		٧٣	أقلي، كلمنت
٢٣١	البرادعي، محمد	٨٠، ١٥٦	أحمد، أنور
١٤٩	برونيتش، هاينريش	٢٤٩	آدامز، جون
٧٩	بريا، لافرتي	٨٧	أدينلور، كونراد
٢١٨، ٢٠٦، ٢٠٥	بريجنيف، ليونيد	٢١٨	أراسموس
٦٦	البرزلي، عفيف	٧٠	أرسكين، الجنرال
٨٠، ٦٢، ٦١	البيسوني، حمزة		حافظ الأسد (الرئيس)
١٦٢	الميشري، عبد الوهاب	١٦٩، ٢٤٦، ٢٥٧	(السوري)
٧٤	بغداداي، إبراهيم		الاسكندر الأكبر (الفتح)
١١٤، ١٠٦، ١٤١	البغداداي، عبد اللطيف	٩٥	المقدوني
١٢٩، ١٤١ - ١٤٢		٢٢٦، ٢٢٩، ٢٤٠	اسماعيل، الفريق أحمد
١٤٨، ١٥١، ١٥٩		٢٤٤ - ٢٤٦	
٢٦٨، ١٧١		٢١٨، ٢٣٦	اسماعيل، حافظ
٨٧، ١١٣، ٢٥٥	بن جوريون، ديفيد	٨٥، ٨٦، ٨٨، ٩٧	اشكول، ليفي
٢٧٩، ٢٨٠، ٢٩٤		٢٣٩	الحازر، ديفيد
٢٠٩، ٢١٢، ٢١٣		٢٥٧	اللون، انجال
٢١٧		٧٩	امام، عبدالله
٥٨، ٦١، ٢٠١	المناء، الشيخ حسن	١٦٣	امين، مصطفى
١٣٧	يهاء الدين، أحمد	٣٦٥	أندرسون، روبرت
٢٣٨، ٢٠٥	بودجورني، نيفولاي	٢٤٤، ٢٤٥	أوبالانس، أندجار
٢٥١ - ٢٥٢	بورليمية، الحبيب	٢٣١	أوين، د. ديفيد
٨٥	بول، جورج	٩٨	ايبان، آبا
١٥٤، ١٤٩	بولوك، آلان		ايزنهاور، الجنرال دوايت
	بومدين، موارى (الرئيس)	٤٦، ٧٦، ٧٧، ٨٥	(الرئيس الأميركي)
٢٣٢	بيجين، مناحم	٨٧، ٢٠٢	
١٦٨، ١٦٩		٤٥، ٤٩، ٥٠	إمين، سيد انطوني
١٩٦، ١٩٧، ١٩٩		٢١٧، ٢٦١	إيلنس، هرمان
٢٢١، ٢٣١، ٢٥٠			
		- ب -	
		١٩٣	بلال، لوشياس

١١٨ ، ١١٧ ، ١١٢
١٩٣ ، ١٨٦ ، ١٨١

الجمعي، محمد عبد الفني
(الفريق الأول)

٢٨٥ ، ٢٧٠ - ٢٦٨
٢٩١

- ح -

حافظ، سليمان ٤٥ ، ٤٦

حداد (اله الأراميين) ٢٩

حداد، سعد ٢٠٩

حزقيال، المتنبئ وسبابه

العنصري ٢٠

الملك الحسن ٢٥٣ - ٢٥٦

حسن، الفريق طلعت ٢٢٨

الملك حسين ١٠٣ ، ٢٤٨ ، ٢٥٦

٢٦٩

حسين، أحمد ١٣٩ ، ١٤٠

حسين، كمال الدين ١١٤ ، ١٦٠ ، ٢٠٠

الحفناوي، الدكتور

مصطفى ١٤٠

الحكيم، توفيق ١٢ ، ٨٢ ، ١٣٦ ، ١٣٧

الحوراني، أكرم ١٣٦

حمروش، أحمد ٧٣ ، ٩٦ ، ١٠٢ ، ١٠٨

١١٠ ، ١١١ ، ١١٥

١١٧ ، ١٥٠ - ١٥٢

- خ -

الملك خالد (ومعارضته في

وجود عزرا وايزمان في

القاهرة) ٢٦٩

خليل، د. مصطفى ٢٦٩

الخولي، حسن صبري ٦٤

الخميني، روح الله ١٨٢

- د -

دارون، تشارلس ٣١٦

داود، ضياء الدين ١٧٤ ، ١٩٤ ، ١٩٥

دالاس، جون فرست ٧٥ ، ١٩٢

الدجوي، الفريق محمد

فؤاد ١٥١

دنيس، وولتر ٢٣١

دوير، مندلاوي ٨٠

ديفن، موشي ١٢ ، ١٦٧ - ١٦٩

٢٥٥ ، ٢٥٧ ، ٢٦٠

٢٦٨ - ٢٧٠ ، ٢٨١ -

٢٨٣ ، ٢٩٤ ، ٣٠١

٣٠٧ ، ٣١٠ ، ٣٢٤

بيرجس، دونالد ١٧٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٢

٢٣٤ ، ٢٦٦

بيرجنسكي، زيبنييف ٢٣١

بيرنز، جون ١٣٢

بيفن، أرنست ٦٨ ، ٧٣

بيريز، شمعون ٢٩٢

بيفوشيه، الجنرال ١٧٥ ، ٦١

- ت -

ترومان، هاري (الرئيس

الأميركي) ٢٤٩

تريفيليان، سير ميفري ٧٦

تشاوشيسكو، نيكولا

(الرئيس الروماني) ١٩٦ ، ١٩٩ ، ٢٣١

تشرشل، سير وينستون ٦٧ - ٧٩ ، ٧٣ ، ٧٧

تشرشل، رولف

وينستون ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٢٤

١٢٥

٣١٥

تشومسكي، د. ناعوم

٧٤ ، ١٤٥ ، ٢٥٥

٢٥٦ ، ٢٥٩ ، ٢٩٢

١٦٤ ، ١٦٥

توفيق، حسين

تيكو، جوزيب برونز

(الرئيس اليوغوسلافي) ١٦٠ ، ١٦١ ، ٢٠٦

٢٠٧

- ج -

جروميكو، اندريه ٢٠٥

جريتشكو، المارشال ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٥ ، ١٠٦

٨٧ ، ٨٨

جوين، ستيفن ٦٢ ، ١٠٧ ، ١٥٠

جمعة، شعراوي ١٧٤ ، ١٩٤

١٩٥

١٤٧

جنتيلي، جيوفاني

جوبلز، بول جوزف ٥٦

جونسون، ليندون

(الرئيس الأمريكي) ٧٦ ، ٨٥ - ٨٧ ، ٩٠

٩٢ ، ٩٩ - ١٠٤

٢٠٧، ٢٠٩، ٢١١
٢٢٦ - ٢٢٨، ٢٣١
٢٣٢، ٢٤٢، ٢٦١

رياض، الفريق عبد المنعم ١٠٢
ريكي، الجنرال ٨٨، ٨٩

- ز -

زكريا، د. فؤاد ٤٢ - ٤٥، ٥٦
زكي، حسن عباس ١٦٠

- س -

سلويز، جان بول ١٢
السيدات، محمد انور
(انظر ايضاً الحاكم،
الرئيس، الزعيم، العمدة)
١١، ١٣، ١٨، ٢٨،
٣٢ - ٣٥، ٤٢ - ٤٦،
٥١ - ٥٨، ٦١، ٦٢،
٧٠، ٧٣، ٧٩، ٨٠،
٨٢، ٨٨، ٩٥، ١٠٨،
١١٢، ١١٦، ١٢٩،
١٣٤، ١٣٧، ١٤٢ -
١٤٦، ١٤٨، ١٥٠ -
١٥٢، ١٥٩، ١٦٠،
١٦٢، ١٦٤، ١٦٨ -
١٧٦، ١٨٣، ١٨٧،
١٩٢، ١٩٣، ١٩٤ -
٢٠٥، ٢٠٧ - ٢٢٧،
٢٢٩ - ٢٣٠، ٢٧٠،
٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٤،
٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٩،
٢٩٢ - ٢٩٩، ٣٠٢،
٣٠٩، ٣١٢، ٣١٧،
٣٢٠
٤٢ - ٤٣، ٥٢، ٥٣،
٥٩، ٨٠، ١٢١، ١٤٢،
١٥١، ١٧١، ١٧٣،
١٧٤
٥٨، ٥٩، ١٤٢، ١٥١،
٢٥٢، ٢٦٨
١٩٥، ٢٠١، ٢٠٢،
٢٦٨

سليم، جمال
سليم، صلاح
سليم، مندوح

٢٢١، ٢٢٣، ٢٥٢ -
٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٠
٢٧٩، ٢٨٠، ٣٠١

الديب، كمال ٦٤
ديجول، شارل (الجنرال) ٩٢، ١١٢
ديكنز، تشارلس ٤٨
ديماس، الكساندر ١٢٧
دي ميل، سيسيل ٤٧، ٤٨

- ر -

رايين، اسحق ٣٦، ٣٧، ٨٨، ٩٧،
١٧٩، ٢٥٧، ٢٩٢
٢٥٨
٨٦، ٩٠، ٢٠٧، ٢٣٢
١٤٨
١٧٧
٥٠، ٥١، ٥٤، ٦٠ -
٦٣، ٦٥، ٦٦، ٧٥،
٨٤، ١٣٠
٨٠
رمضين، وحيد الدين جودة ١٥٢
١٥١
٣٤ - ٣٦،
١٧٥ - ١٧٧، ١٧٩،
١٨٠، ١٨٢، ١٨٣،
١٨٥ - ١٩٤، ١٩٥،
٢٠٧، ٢١٨، ٢٣٤
١٦١
١١٧
١١٣
١٠١
روبنسون، مكسيم
روستو، بيرجين
روستو، والت
رولو، اريك
روزفلت، د. فرانكلين
(الرئيس الاميركي)
روزفلت، كيرمت
رياض، محمود
٦٩، ٧٢
٧٦، ٨٤
٣٤ - ٣٦، ٧٠، ٧١،
٧٤، ٧٦، ٧٧
٨٦ - ٨٩، ٩٢، ٩٣،
٩٩، ١٠٠، ١٠٣،
١٠٥، ١١٢، ١١٧،
١١٩، ١٦٩، ١٧٦،
١٨٧، ١٨٨، ٢٠٦

سلام بن نوح (انظر سامية) ١٢

٢٥٨	السايج، د. حامد
٢٢٤، ١٥٣، ١٢	السايجي، يوسف
١٨٧ - ١٨٤	سبيجل، ستيفن
١٨٠، ٧٩، ١٨	ستالين، جوزف
٦٩	ستيفنسون، سير رالف
١٨٨، ١٨١	سكرانتون، ويليم
٣٠٨، ٢١٢	سرور، نجيب
٦٠، ٥٩	سعدة، صلاح ابراهيم
١٢٤، ١٨	سعود (الملك)
٢٦٦	سعود الفيصل (الأمير)
١٦٢، ١٠٦، ٩٧ - ٩٥	سليمان، صدقي
	السنهوري، د. عبدالرزاق
١١٦، ١١٥، ٧٥	السنهوري
١٥٠، ١٤١	
٢٨٤، ٢٨٢، ٢٨١	سوندرز، هارولد
١٩٧، ١٩٢ - ١٩٤	سيسكو، جوزف
٢١٤	

- ش -

٢٣٠ - ٢٢٥، ٢١١	الشاذلي، الفريق سعد
٢٣٥، ٢٣٨، ٢٤٢ -	
٢٤٥	
٢٣٣، ٢١١، ١٠٨	شارون، أريئيل
٢٤٣ - ٢٤٥، ٣٠٠	
٣١٢، ٣٠٥	
٢٨٠	شاريت، موشي
١٥١، ١١٢، ٩٥، ٦١	الشافعي، حسين
١٥٢	شاكور، أمين
٣٦٥	شامك، اسرائيل
٢٢١	شترينجر، جوايوس
١٥٠، ١٥٣، ١٧٣	شرف، سامي
١٩٥، ١٩٤	

الشريف، عمر

١٥٠	(الاستشار)
١١٣، ١٠٦	شفيق، علي
١٧٤	شفيق، د. لبيب
٥٧	الشوريجي، عبدالعزيز
٧٦	شمعون، كميل
١٩٦	شميث، هلموت
٣١٨	شيلر، يوهان فريدريك فون

- ص -

٢٣٥، ٢١٧	صالح، الفريق
١٣٦، ١٣٤	صاوي، أحمد صاوي
٣١٠	صايغ، فايز
٦٦ - ٦٦	صبري، حسين ذو الفقار
٧٢، ٧٠، ٦٦	صبري، علي
٧٥، ١١٢، ١٧٢	
١٧٤، ١٧٥، ١٩٢ -	
١٩٤، ٢١٦، ٢٣٧	
٢٦١، ٢٦٧	
٥٣ - ٥٥، ٥٧	صبري، موسى
٧٩ - ٨١، ١٢٩	
١٣٠، ١٣٧، ١٤٤	
١٤٥، ١٤٨، ١٦٣	
١٦٥، ١٧١، ١٧٣	
١٧٥، ١٩٤، ١٩٥	
٢٠٠، ٢٠١، ٢١٧	
٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٦	
٢٤٢ - ٢٤٤، ٢٤٦	
٢٥١، ٢٥٢، ٢٦١	
٢٦٦، ٢٨٣	

صدام حسين (الرئيس العراقي)

٢٦٣، ٢٥٧، ٢٥٦	
٣٠١	
٦٨	صدقي، اسماعيل
٥٨ - ٦١، ٧٥، ١٣٠	صدقي، يوسف منصور
١٦٠	

- ط -

٢٠٠	الطحاوي، إبراهيم
٧٥	طراف، نور الدين
١٩٥	طلعت، حسن
٧٤	طولان، فريد

- ع -

٥٨	عاشور، حمدي
٢٠٠	عاشور، الشيخ
٥٩، ٦٠، ٦٧، ٢١٦	عامر، حسين سري
٢٥٥	
	عامر، المشير/ الصاغ
٥٩، ٥٦، ٥٥	عبدالحكيم
٦٢، ٧٥، ٧٧	

- ع -

١٠٩، ١٠٥، ٩٩، ٩٨	غالب، د. مراد
١٧٥	
٢٩٢، ٢٦٩، ٢٢٢	غالي، د. بطرس
٥٢ - ٥٠	غاندی، المهاتما

- ف -

١٧٢	الفتاح، محمد
١١ - ١٢، ٥٩، ٦٠	فاروق (الملك)
٦٣، ٦٨، ٧٠، ٧٢	
١٧٢	
١٦٩، ٢٥٠، ٢٥٧	فانتس، سايرويس
٢٦٠، ٢٨٢	
١٢	فانون، فرانز
١٦٥	فخري، نجيب
١٥٤	فرانك، هانز
١٣٢، ٢٦٧	فرانكو، الجنرال
٧٤	فريد، عبدالمجيد
٩٩	الغلي، احمد حسن
١٦٠	فؤاد، احمد
	فورده، جيرالد (الرئيس
١٩٦، ١٩٩، ٢٠١	الاميريكي)
	فوزي، محمد (الفريق
	اول)
٨١ - ٨٢، ٨٨	
٨٩، ٩٢، ٩٣، ٩٦	
٩٩، ١٠٦، ١١٣	
١١٤، ١١٩، ١٧٢	
١٧٤، ١٩٥، ٢٤٢	
٤٩ - ٥٢، ٦٥، ٦٦	فوزي، د. محمود
٢٠٢، ٢٦٦	
٢٣١، ٢٣٣	الهمي، اسماعيل
٢٥٨	الهمي، سيد

- ق -

القاسم، سميح ١٢
القاضي، معمر (الرئيس
الليبي) ١٨٢
القوتلي، شكري ١٤٢
القيسوني، د. عبد المنعم ١٦٠، ٢٥٨

- ۷ -

كلتزيباخ، نيكولاس ١٠٠، ١٠٢

.89-.87 .82-.80
.99 .98 .97-.92
- .112 .110 .107
.131 .115 .118
.178 .109 .120
218

٢٠٤، ٧٤، ٦٠ -	عبد الرؤوف، عبد المنعم
١٥٢	عبد الخالق، محسن
٨٠	عبد اللطيف، محمد
٢٨٢	عبد المجيد، د. عبد المجيد
	(انظر
	أيضاً الجاكم، الرئيس،
	المزعيم الخالد)
٣٢، ٢١، ١٨، ١٧	

الزعيم الخالد)
١٧، ١٨، ٢١، ٢٢،
٢٥، ٢٤، ٤٥ - ٥٢،
٥٥ - ٦٤، ٦١ - ٧٥،
٨٥ - ٨٩، ٩١ - ١٠٢،
١٠٥ - ١١٧، ١١٩ -
١٢١، ١٢٤، ١٢٦،
١٢٧ - ١٢٩، ١٤٨،
١٥١، ١٥٢ - ١٦٤،
١٧٠ - ١٧٦، ١٨٧،
١٨٨ - ١٩١، ١٩٥،
٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٦،
٢٠٧، ٢١١، ٢١٢،
٢١٥ - ٢١٧، ٢٢٧،
٢٢٤ - ٢٢٧،
٢٤٢، ٢٥٠، ٢٥٥،
٢٦١، ٢٦٥

١٦٥	عثمان، امين
١٧٢	عثمان، عثمان احمد
٢١١، ٢١٠	العربي، نبيل
١١٥، ١٥٦	عرفة، حسين
١٧٤، ٢٠٠، ٢٠٢	العطيفي، د. جمال
٥٧	عطية، شهدي
١٥٢	عكاشة، د. ثروت
	علي، كمال حسن (الفريق اول)

٢٩٩ ، ٢٩٥ ، ٢٩٢
٢٠٥ - ٢٠٢ ، ٢٠٠
٢٢٢ ، ٢١٢
٦٠ علي، عمر محمود

٦٤	الهضيبي، حسن	٢٦٢	ناتينج، سير انطوني
	همفري، هيريت (نائب	١١٤، ١٠٦	نافع، عبد الرؤوف
١٠١	الرئيس الاميركي)	١٥٣، ١٥٢	النحاس، مصطفى
١٢٠	هود، الجنرال	١٦٥	(الزعيم المصري)
١٥٠، ٩٧	هويدي، أمين	٤٣، ٤٥، ٤٦، ٧٥	نجيب، محمد (اللواء)
٢٢١، ١٧١	هيث، أدوارد	٧٧، ١١٦، ١٢٠	
٢٥٩	هيرست، ديفيد	١٢١، ١٢٤، ١٣٦	
٢٢١	هيسلوب، ماكسويل		محنته ومحنة لودندورف
٤٨، ٤٤، ٤٣، ٢١	هيكل، محمد حسنين	١٤٠	مع هتلر
٦١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٦١			اول ضحية لوحداية
٧٤، ٧٣، ٧٠، ٦١		١٤٠ - ١٤٢، ١٧٢	الزعيم الخالد
٧٧، ١٣٧، ١٤٤		١٩٢	
١٧١، ١٧٢، ١٧٤			نصر، (انظر أيضاً بريا،
١٧٦، ١٩٤، ٢٠٣		٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٢	هيلر)
٢٣٤		٧٨، ٨٠، ٨١، ٩٥	
- و -		١٠٨، ٢٦٨	
١٦٣	واكد، لطفي	٢٠٤	الشميري، جعفر
٢٠٩	وايزمان، حاييم	١٠٠	نولتي، ريتشارد
٢١٢، ٢٢١، ٢٦٦	وايزمان، عزرا		نيكسون، ريتشارد
٢٦٧، ٢٨٥، ٣١٠		٧٥ - ١٧٧، ١٧٩ -	(الرئيس الاميركي)
	ويلسون، روبرت (الرئيس	١٩١، ١٩٦، ١٩٨	
٧١	الاميركي)	٢٠٢ - ٢٠٧، ٢٠٩	
٢٤٩	وينتروب، جون	٢١٢، ٢١٤، ٢١٨	
- لا -		٢٢٢، ٢٢٦، ٢٤٦	
٢١	لاوي (اليبي)	٢٥٠	
٦٧	لاميسون، سيرمايلز		- ه -
٢٣٤، ١٧٦، ٣٥	لارنج، جرنار	١٣٢	هاردي، كير
٢٥	يشوع بن نون	٨٦	هارمان، افرامام
٨٨، ٨٩، ٩٢، ١٠١	يولانت	٢٢١	هكوهين، الدكتور
١١٤، ١٠٢		٢١٨	هاي، جين
- ي -			هدد رمون (انظر أيضاً
٢١، ٣٠	يوسف	٢٩	حداد اله الاراميين)
١٢٩	يوسف، محمد	٢٢١	هوتسل، تيودور
١٦٢	يونس، مصمود	٣٠	هرون
٣١٥، ٣١٧، ٣٢٤	ييتون، أوليد	٤٣، ٩١، ١٤٩، ١٥٤	هتلر، أدولف
٣٢٥		١٥٥، ١٩٢، ١٩٣	
		٢٢٧	

فهرس الأمكنة والمدن والدول

- ١ -

٢٢٥، ٢٢٤، ٢٢١	
٢٦٩ - ٢٢١، ٢٢٧	
٢٩٩ - ٢٩٥، ٢٧٩	
٢٢٥ - ٢٢٢، ٢٢٠	
٢٨٠، ٢٦٠	الإسكندرية
٢٤٠، ٢٣٦، ٨٤	الإسماعيلية
٢٨٣، ٢٨١	
٢٣٦، ١٤٩، ١٤٨	أسوان
٢٨٥، ٢٨٤، ٣٠٥	
٢١٦، ١٧٨	أفريقيا
١٧٢	اليابان
١٧٤	ألمانيا الشرقية
٢٢٣، ١٠٥، ١٠٢، ٨٧	ألمانيا الغربية
٢٦٧، ٦٩	ألمانيا الهنترية
٢٤٦	الإمارات، دولة
١٩٥	أميركا اللاتينية
	«أورشليم الجديدة» -
	أميركا (انظر أيضاً
٢٤٩، ٢٣، ٢٠	«إسرائيل هذا الزمان»
	أورشليم، «ميروشلايم»
٢٦	(انظر القدس المحتلة)
١٧٢	أوروبا الشرقية
٢٣٧	أوروبا الغربية
١٨٢، ١٧٩، ١٧٨	إيران
٢١٦، ٢٦٦، ١٨٥	
٢٢٠	
٢٦٧، ١٤٦، ٦٩	إيطاليا الفاشية

- ب -

٢٥٣، ٩٨، ٥٠	باريس
٦٨	برقة
٥١، ٤٩، ٤٧، ٤٥	بريطانيا
٧١، ٦٩، ٦٧، ٦٦	
٨٩، ٨٥، ٨٤، ٧٣	
١٧٨، ١٧٥، ١٢٩	

٥٩	أبو عجيبة
٥١، ٤٦، ٣٥، ١٩	الاتحاد السوفيتي
٨٥، ٧١، ٦٩، ٦٦	
٩٨، ٩٢، ٨٨، ٨٦	
١٠٥، ١٠٤، ١٠٠	
١١٥، ١١٤، ١٠٩	
١٧٥، ١٧٢، ١١٧	
١٨١ - ١٧٩، ١٧٧	
١٨٧، ١٨٥، ١٨٤	
٢١٦ - ٢٠٤، ٢٠٢	
٢٣٠، ٢١٤، ٢١٣	
٢٤٠ - ٢٣٧، ٢٣٢	
٢٦٧، ٢٦١، ٢٥٩	
٣١٨، ٣١٢	
٦٥	أثينا
٢٢١، ١٦٨، ٨٧	الأردن، شرق - الضفة
٢٦٩، ٢٥٦، ٢٢٣	الشرقية
٢١٩، ٢٨٠	
٢٩٠، ٢٦٩، ٢٢	— نهر
٢١٢، ٣٠٠	
٣٠٧	— وادي
١٠٢ - ١٠٤، ١٢٢	اسبانيا
٢٦٧	
٢٣٨، ١٢٩	استراحة القناطر
٢٢٠، ٢٢٠	استراليا
٢١٤، ٢٨٠	إسرائيل الكبرى
	«إسرائيل هذا الزمان»
	(أميركا) (انظر أيضاً
٢٤٩، ٢٣، ٢٠	«أورشليم الجديدة»
٤٥، ١٩، ١٧، ١٢	إسرائيل، الدولة اليهودية
٧٢، ٦٦، ٥٣، ٤٦	
٧٤ - ٧٦، ٧٨، ٨١	
١٠٢ - ٩٧، ٩٥، ٩١	
١٠٩، ١٠٧، ١٠٦	
١٦٩، ١٥٧، ١٣٠	
١٧٦ - ١٨٧، ١٨٥	
١٩١، ١٩٤، ١٩٨	
١٩٩، ٢١٥، ٢١٩	

قتل مصر

٣١٩	٣١٤	٣١١
٣١٣	٢٩٤	٢٨١ (الضفة الشرقية (الأردن))
٣١٩	٣١٥	
٢٨٢	٢٤٧	٢١٥ غزة
٣٠٠	٢٩٤	٢٨٥
٣١٠	٣٠٨	٣٠٦
٣١٤	٣١١	

- ف -

٢٥٥	٢٥٣	فلس
٢١		الفالوجا
٦٨	٥١	٤٦ ٤٥ فرنسا
١٠٦	٨٩	٨٥ ٨٤
٣١٧	٣٠٩	٢٨٨
١٩	١٧	١٢ ١١ فلسطين
٧٤	٦٨	٢٥ ٢١
٣١٥	١٧٥	١٥٨
٢٢٣	٢٢٠	٢١٦
٢٩٠	٢٨٧	٢٦٤
٣٠٨	٣٠٦	٣٠٤
٣١٣	٣١٢	٣١٠
٢٢٤	٢٢٣	
١٨٠	٨٩	٦١ الفلبين
٢٢٥	٢١٨	٧٦ فييت نام

- ق -

١٧٤	٦٧	٥٠ القاهرة
٢٨١	٢٧٠	٢٦٨ قبرص
٢٢٤	٦٨	قنبية
٢١٥		القنص المحتلة (انظر
١١٤	٨٦	٣٦ ١٢ أيضاً هيروشلايم
٢٢٣	١٦٩	١٦٨
٢٥٦	٢٢٣	٢٢٥
٢١٨	٢٦١	٢٦٠
٢٩٢	٢٨٦	٢٧٠
٣٠٢	٣٠١	٢٩٩
٣٠٩	٣٠٨	٣٠٦
٦٠		قصر رأسن التين
٥٥	٥٣	قصر القبة
٢٧٠		القناطر الخيرية
		قطاع غزة انظر غزة

٢٨٨	٢٩١	٣٠١
٢١٢	٢١٠	٢٠٨
٢١٣	٢١٨	٢٢٠

- ش -

١٠٧		شبرا الخيمة
٢٤٢		شرق المضائق
٩٩		شرق المتوسط
		شرم الشيخ (انظر نصيحة
٩٢	٨٩	٨٨ ٨٣ بورقيبة)
١١٤	١٠٨	٩٤
٢٨٨	٢٥٢	

- ص -

٢٣٧	٢٠٩	الصين
-----	-----	-------

- ظ -

١٨٩	١٧٨	ظفار
-----	-----	------

- ع -

١١٣	٦٠	العريش
٩١		عكا
٢١		العلمين
٢٨٠	١٠٣	عمان
٢٢٤		عنقبيه

- غ -

٢٢٤		غرب آسيا
		غرب القناة (انظر أيضاً
٢٣٠	٢٢٧	١١٦ الاختراق، الثغرة)
٢٤٧	٢٤٠	٢٣٥
٢٩١	٢٨٤	٢٦١
٩٥		الغردقة

- ض -

		الضفة الشرقية لقناة
٢٢٨	٢٢٧	٢١٧ السويس
٢٤٤	٢٤٢	٢٣٥
٢٤٦		
٢٤٧	٢١٥	٢٠٩ الضفة الغربية المحتلة
٢٨٢	٢٨١	٢٦٩
٣٠٠	٢٩٤	١٨٥
٣١٠	٣٠٨	٣٠٦

فهرس الامكنة والمدن والدول

٣٠١، ٣٠٥، ٣١٠		- ك -	
٢٢٢، ٢١٧	٢١	الكتلة الشرقية	
٢٢٦ - ٢٢٩	٦١، ٧٤	كوبري القبة	
٨٨، ١٨٨، ١٨٩	١٤١	كورنيش النيل	
١٧٦، ٢٣٠، ٢٥٣	٦١	كوريا الجنوبية	
٢٥٥، ٢٥٧، ٢٥٩	٧٦، ٨١، ١٠٩	الكونغو	
١٥٠	٢٢٩، ٢٤٤		
١٢٩	٢٢٣، ٢٣٠، ٢٤٦	الكويت	
٦٧	٢٨٢		
٨٨، ٩٨، ٩٩، ١٣٤	٩٧، ٢٩١، ٢٩٢	الكيانو	
٢١١، ٢١٣، ٢١٦			
٢٢٥			
١٢٩		- ل -	
١٤٦	١٢، ٦٨، ٧٦، ٢١٥	لبنان	
- ن -	٢١٦، ٢٢٣، ٢٦٩		
٢٨٨	٢٧٩ - ٢٨٢، ٢٩٠		
٣٠٥	٢٩٤، ٣٠٩ - ٣١١		
٨٩، ٢٥٤، ٢٦٥	٣١٣، ٣١٧، ٣١٩		
	٤٩ - ٥٢، ٩٨، ١٠٦	لندن	
- ه -	٢٣١، ٢٣٢		
٦١	٦٨، ٧٥، ١٧٤، ٢٣٠	ليبيا	
٦١	٢٦٤، ٢٩٤		
١٧٧	٢٨٠، ٢٩٤	الليطاني، نهر	
١٨٢			
- و -	- م -		
١٤٨	٦٨	مالطة	
٩٠، ٩٨، ١١٨، ٢٣٦	٢٥، ٢٩	مجدل	
٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٧	١٠٧	المحلة الكبرى	
٢٥٨، ٢٧٠، ٢٨٥		محصر (انظر أيضاً العزبة، غنمية حرب)	
	١١، ١٢، ١٨، ٢٠		
الولايات المتحدة (انظر	٢٣ - ٢٨، ٤٤، ٤٩		
اميركنا، اسرائيل،	٥٠، ٥٢، ٥٣، ٦٠، ٦٥		
الصهيونية، المشروع	٦٧، ٦٨، ٧٢، ٧٣		
الصهيوني، كامب دايفيد) ١١، ١٩، ٢١، ٢٣	٨١، ٩١، ٩٢، ٩٥		
٤٦، ٥١، ٦٦، ٦٩ -	١٠٦ - ١٠٨، ١١٢		
٧٧، ٨٦، ٨٧، ٨٩	١١٦، ١١٩ - ١٢١		
٩٠، ٩٢، ٩٣، ١٠١	١٢٩ - ١٣١، ١٣٤		
١٠٢، ١١٧، ١٥٨	١٣٦، ١٣٧، ١٦٧ -		
١٧٤ - ١٨١، ١٨٢ -	١٦٩، ٢٢٢، ٢٢٣		
١٨٥، ١٨٩ - ١٩٤	٢٣١، ٢٣٢ - ٢٣٨		
١٩٧، ٢٠٠ - ٢٠٣	٢٥٢ - ٢٥٤، ٢٥٧		
٢٠٥، ٢٠٩، ٢١١	٢٦١، ٢٦٢، ٢٨١		
٢١٣، ٢٢٢، ٢٢٤	٢٨٥، ٢٩٤، ٢٩٥		

- لا -		٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥١
٢٢٤	لارنكا، مطار	٢٥٤ - ٢٥٦، ٢٦١
		٢٦٤ - ٢٦٦، ٢٨٠
		٢٨١ - ٢٨٤، ٢٨٧
- ي -		٢٩٠ - ٢٩٢، ٣٠٥
٣٠٧	يهودا والسامرة	٣٠٩، ٣١٠، ٣١٣
١٦١	يوغوسلافيا	٣١٧، ٣١٨، ٣٢٥
١٧٥، ٦٥	اليونان	٣٢٦



الأرض المستهدفة (أراضي بغير شعب، لشعب بغير أراضي)

إبادة (انظر أيضاً إبادة، بقاء الأصلح، تحريم): ٢٠، ١٣٥، ١٧٨، ٢١٦، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٢٠، ٢٢٢

آبار النفط: ٢٨١، ٢١٨

الأرض (انظر أيضاً إبادة، إبادة، غزو استيطاني، المشروع الصهيوني): ١٠٦، ١٧٨، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٨٠، ٢٨٩، ٢٩٤، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٣، ٣٢٠، ٣٢٤

الأرض الخالية: ٢٢٠، ٢٢٣، ٣٠٥، ٣١٣

إبادة (انظر أيضاً تشريد): ٢٠، ١٠٦، ١٧٨، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٨٠، ٢٨٩، ٣٠٨، ٣٢٠

البقاء: ٦٥، ٨٠، ٩١، ١٤٤، ١٧٤، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧٩، ٢٩٥، ٣١٥، ٣٢٤، ٣٢٥

بقاء الأصلح والاقوى: (انظر أيضاً الداروينية الاجتماعية، المالتوسية): ٣١٥، ٣١٦

التحريم (الذبح بلفة التوراة): ٢٢١، ٢٢٤

تشريد السكان الأصلي (انظر أيضاً إبادة): ٢٨٩

تفتيت العالم العربي (انظر أيضاً وثيقة بينون): ٣١٥ - ٢٢٠، ٢٢٥، ٢٢٦

تناهي الموارد وزيادة عدد السكان (انظر أيضاً المالتوسية): ٣١٥، ٣١٦

الداروينية الاجتماعية: ٣١٥، ٣١٦، وفلسفة النازية: ٣١٦، وقداسة الحياة الإنسانية: ٣١٦

طالبوا الأرض

اسرائيل: (انظر فهرس الامتة والمدن)

«الأراضي الجديدة، (المحتلة) ٣١٧ - والأرض المستهدفة ٢٢٤ - وأرض الميعاد، الأرض الموعودة (انظر أيضاً التعاقد القانوني مع الإله) ٩١، ٢١٦، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٤٩، ٢٦٤ - والآراميون ٢٩ - والارهاب الدموي ٢١٥ - وإزالة المستوطنات من سيناء ٢٩١ - واستحالة قيام أميركا بالضغط عليها ٢٠٦، ٢٢٢ - واستفراد البلدان العربية ببلد آخر ٢٩٠ - والاستيطان الزاحف ٢٠٦ - واسرائيل الكبرى (انظر أيضاً وسياساتها التوسعية) ٢٨٠، ٢١٤ - و«الأعداد البشرية الهائلة المطلوبة لها، (انظر أيضاً الهجرة اليهودية) ٢٩٩، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣١٣ - والإعداد لضربة ١٩٦٧: ١٢٠، ١٢١ - والاعتقال الإقتصادي والنفائي ١٧٩ - وإغتيال لبنان (انظر أيضاً غزو لبنان) ٣٠٩، ٣١١ - وامجاد يشوع بن نون ١١٢ - وامنها المقدس: ٢٤٣، ٢٩٤، ٣٠٥ - والانهيار العالمي بإنقصارها سنة ١٩٦٧: ١١٠ - وإنسحابها من سيناء ٢٨٧ - والانصياع لتوجهها التوسعي ٣١٠ - و«انهيار العصر العقلاني/الإنسي، ٣١٥، ٣١٦ - وبقرول سيناء ٣١٢ - وبرنامجها النووي ٨٥ - ٨٧ - و«بنو إسرائيل، (انظر أيضاً الآراميون،

العبرانيون، يهود) ٢٩ - ٣٢، ٤٨، ٩١، ٢٤٩ - و «تمجيد نعوها السكاني، بضربة السلام ٣١٢ - و «تجسيم توسيعيتها ٢٩٤ - والتحدي العربي ٣١٤ - وتدمير لبنان ٢١٧ - والتركيز على دراسة شخصية من يتزعم مصر ٢١٣، ٢١٢ - والتسلل الاقتصادي ٢٩٥ - والتعاقد القانوني مع الآله (انظر أيضاً الأرض الموعودة) ٢٠، ٢١، ٢٤٩، ٢٦٤، ٢٢٤ - والتعامل مع «الارهابيين» بمطلق حريتها طبقاً لسلام السادات ٢٧٠ - و «التعاون الاقتصادي» معها ٢٨٥ - و «التعايش» معها ٢٠ - وتسليمها مفاتيح المنطقة ٢٢٥ - والتعويضات الألمانية (انظر حملة بني جوريون) ١٨ - وتغيير الطابع الديموغرافي للضفة والقطاع ٣٠٨ - وتفاقم أزمتها الاقتصادية ٣١٢ - وتفوقها العسكري والتقني بفضل أميركا ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٢٠٨، ٢٣١، ٢٣٢ - وتملصها من السلام ٢٣٣، ٢٣١ - وتعزيق أوصال لبنان ٣٠٩، ٣١٩ - وتعزيق أوصال مصر ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٤، ٣٢٥ - وتناقضات العالم العربي ٣١٦ - ٣٢٠ - وتناقضاتها الداخلية ٣٠٣، ٣٠٢، ٣١٤، ٣١٧ - والتهلل في الغرب لانصرافها سنة ١٩٦٧، ٩١، ١١٠ - والتوقف المرحلي لتوسيعها ٢١٢ - والتوسع داخلياً (في الأراضي المحتلة - انظر «الأراضي الجديدة») ٢١٢ - وفروات الأراضي المحتلة ٣١٢ - وثروات سيناء ٣١٨ - والجلاء عن سيناء ٢٩١ - وجعلها «تتكشم داخل حدودها» ٢٩٩ - والحدود المعينة بميثاق إلهي ٣٢٤ - الحدود المفتوحة، وإصرارها عليها كشرط «للسلام» ٣٧، ١٧٩، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٥١، ٢٦٤، ٢٨٥، ٢٨٧ - و «الحدود الآمنة» ٢٨٢ - وحدود ما قبل ٥ يونيو/حزيران ١٩٦٧: ٢٦٥ - والحدود الآمنة التي يمكن أن تقبلها ٢٩٩، ٣٠٥، ٣١٢، ٣٢٤ - وحصون خط بارليف ٢١٧ - وحكومة الليكود ٣٠٧، ٣٠٨ - «الحمامة»، وعملية: ٩٨ - وحملة بن جوريون على ألمانيا ٨٧ - وخروجها الممرور من سيناء ٢٩٥ - و «خط المواجهة» ٨٨ - و «خطر مصر الصاروخي والنووي» عليها ٨٥، ٨٧ - وخطط الطوارئ الأمريكية لحمايتها ١٠٤ - والخلافات العربية ٨٧ - و «خيتها حول عتق الزعيم» ٨٩ - و «خيمة الخطر المحدث» ٣٠٢، ٣١٤ - وداسو (مصانع الطائرات الفرنسية) ١٠٦ - الدولة اليهودية ١٧٧، ٢٧٩، ٢٨٠، ٣٠٩، ٣١٤، ٣١٧، ٢٢٠ - و «الدولة المارونية» ٢٨٠، ٢٩٤، ٣٠٩ - و «دمج المسيحية واليهودية» و «لعبة» ٩١، ٢٤٩ - و «ذعرها» من جيش المشير ٥٥ - السموع، وقرية - الأردنية ٨٧ - والسلام المرحلي (كمراحل بين وثبات التوسع) ٢٧٩، ٢٨٠ - و «سلام الموت والقبور الجماعي للعالم العربي» ٢٩٤ - و «سلامها الجري» ٩٩، ٢٢٩ - و «سيف يشوع» ٢٥٥ - و «شمال أفريقيا» ٣٢٤ - و «شبه الجزيرة العربية» ٢١٩ - و «شهيتها المفتوحة لابتلاع الأرض» ٣١٥ - و «الشوك والتنافسات العربية» ٢٦٤ - «شعب الله المختار» ودعوى ٢٢٢، ٢٥٠ - «شعب يهود» ٢٨٥ - و «صواريخ القاهرة والظافر» ٨٥، ٨٧ - و «صقورها المتعطشة للحرب» ١٠٨ - و «صيد الديكة الرومية» (١٩٦٧) ١١٢ - و «صمت جبهة مصر» (انظر في ذلك إخراج مصر من المعركة - إسكات جبهة مصر - السلام - العمدة) - و «الصيرافة اليهود» ٢٥٧ - و «صحراء النقب» ١٠٦ - ١٠٤، ٢٩٩، ٣٠٩، ٣١٩ - و «صراع البقاء» (انظر أيضاً إنبهار العصر العقلاني الإنسي، الصراع العربي - الإسرائيلي) ٣١٥، ٣١٦ - و «الضفة الشرقية لنهر الأردن» ٢٨١، ٢٩٤، ٣١٣، ٣١٥، ٣١٩ - و «ضم الأراضي المحتلة» ٣٠٧، ٣٠٨ - و «الضروريات الديموغرافية» ٣١٥، ٣١٦ - و «ضالعة مقاومة قواتها أثر العبور» ٢٢٨ - و «ضربة السادات التي أوقفت توسيعيتها» ٢٩٩ - و «الضغط المصري عليها» ٨٨ - و «طبيعتها التوسعية» ٢٩٣، ٢٩٤ - كالطريشة في عب مصر ٨٣، ١١٤، ١٩٠، ١٩١، ١٩٥، ١٩٦، ٢٦٥، ٢٨٧ - و «العلم الغابتة» ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٥ - و «العبرانيون» ٢٩، ٣٠، ٣١ - و «عبورها المضاد» (١٩٧٣) ٢٤٠ - ٢٤٥ - و «العدوان على غزة» ٨٤، ٨٥ - و «العدوان الثلاثي» (١٩٥٦) ٤٥، ٤٦، ٥٦، ٨٥، ١٠٧، ١٤٢ - و «عدوتها التاريخية» (مصر) ٣٠٩ - و «العراق أكبر خطر يهددها» (انظر أيضاً العراق) ٣١٩ - و «العصر الجديد، ملامحة وتحدياته» ٢١٥، ٢١٧، ٢١٨ - و «عقل خسائرها التي الحلقها بها السادات» ٢٩٩، ٣٠٠ - و «العلماء الألمان» ٨٧ - و «العمق المصري وغاراتها عليه» ٢٠٦، ٢١١ - و «عملية الخداع الكبرى» ١٠٠، ١٠١، ١١٧، ١١٨ - و «العهد القديم» ٢٢، ٢٦، ٢٨، ٢٩، ٩١، ٩٢ - و «علاقة أميركا العضوية بها» ١٩ - و «العيش تحت حداثها» ٢٠٧، ٢٢٠ - و «غرب آسيا» ٣٢٤ - و «غرض الله من خلق العالم» ٢٣، ٣٤ - و «الغزو الشامل» ١٠٧ - و «غزو لبنان» ٣٠٩ - و «فانداهايم كورت» ٨٩، ٩٠ - و «الغراعة» ٢٦، ٣٠، ٢٢، ٤٨ - و «الفرقة العربية» ٢٠٢، ٣٠٦ - و «قبضتها على عتق مصر» ٢٤٠ - و «قبية» ٢١٥ - و «القتال من جانب واحد» ٩٤ - و «قدرات العرب العسكرية» ٨٥، ٨٦ - و «قدرات

مصر، النووية، ٨٥، ٨٦ - وقواتها العسكرية ١١٣ - والقومية العربية ٣٢، ٣٥، ٣٦، ٨٣، ٩١، ١٣٩، ٢٣٣ - وكاماتنا، الحاخام مائير ٢٨، ٢٨٥، ٢٩١ - وكاتزباخ، نيكولاس ١٠٠، ١٠٣ - والكراهية الدينية لها ١٧، ١٨، ١٧٧ - وكسر ظهر النظام ٢٥١، ٢٩٢ - وكعب لخليل لدى الزعيم ٨١، ٨٢، ١٢١ - والكنيست ٢٨، ١٦٩، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٤٤، ٢٦٣، ٢٨٠ - والكونجرس الأميركي ١٠٤، ١٨١، ١٩٢ - وكينسجر (انظر فهرس الاعلام) - ولبنان بوصفه الحلقة الاضعف في «الإئتلاف» العربي ٣٠٩ - والليطاني، ونهر ٢٨٠، ٢٩٤ - ومجلس وزرائها ١٠٦ - ومحنة فلسطين ٢٢٢، ٣٠٥ - ومخطط جن جيورين بشأن لبنان ٢٧٩، ٢٨٠ - ومخطط السيطرة على كل الشرق الأوسط ٣٦ - ومرحلة مقبلة من الاجتياح ٣١٢ - ومشروعاتها الجيو بوليطيقية ٣٠٩ - ومشروع روبرليس ٢٠٧، ٢٠٨، ٣١٠ - ومصادرة الأراضي العربية الباقية ٢٠٦ - ٣٠٨ - ومصادر المياه ٣١٢، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٤ - ومصيصة السلام لمصر والعرب ١٣٤، ١٩٧، ٢٨٧، ٢٩٠ - ومضيق تيران ٨٨، ٢٨٧، ٢٨٨ - و«معاداة السامية» ١٢، ١٣ - و«معركة السلام»، كتاب عزرا وايزمان ٢١٨، ٢٦٦ - والمغرب ١٧٦، ٢٣٠، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٥٩ - ومفاجأة حرب ١٩٧٣: ٢٢٧ - ومفاعل انشصاص ٨٥ - والمفاوضات الثلاثية ٣٦، ٣٧، ٢٦٩ - ومفاوضات رودس ١٩٤٩: ٢٦٥ - و«مقلب» اللورد كارادون (انظر أيضاً قرار مجلس الأمن ٢٤٢) ٢٨٣ - ومكاملة عبدالناصر وحسين التليفونية ١٠٣ - ومهاجمة سوريا ٨٨ - ومؤسستها الحاكمة ٣٠٩، ٣١٤ - ومؤسستها العسكرية ١٠٨، ٣٠٥ - ومؤامرة ١٩٥٦: ٩١ - والمؤتمر الثاني لليهود والمغاربية المهاجرين ٢٩٣ - ومنابعها التوراتية ٣٢٤ - ومنافسة مصر التي ستعجزها ٢٠٠، ٢٠٤، ٣١١ - والمينقل المعلق مع الآله بشأن الأرض ٣٢٤ - ونادي باريس ٣٠١ - و«نتائج» حرب ١٩٦٧: ١١٧ - والنداء اليهودي الموحد، منظمة ٣١٢ - ونزع سلاح سيناء ٢٨٧ - ونُصّب الهولوكوست ٢٢٠ - ونظام الخميني وتكليفه بتثبيت العراق بعيداً عن المعركة ٢٩٤ - والنظرة الغيبية اليها ١٧، ١٨، ١٠٩، ١٧٧، ١٧٨، ٢٠٧ - ونظرتها إلى العالم العربي ك «برج مؤقت من ورق اللعب» ٣١٦، ٣١٧ - والهجرة اليهودية: ٣٠٠، ٣١٢، ٣١٤ - هدف انشائها متناقض أصلاً مع أي توجه للسلم ٣١٢ - وهدم بيوت الفلسطينيين ٣٠٦، ٣٠٨ - والهزيمة البشعة التي الحقها بمصر ١١٧ - و«هؤلاء ليسوا بشراً مثلي ومثلك، إنهم عرب» ٢٢١ - وجودها أعظم عون للنظام في مصر ٣٠٢ - ووثائقها التوسعية المتعاقبة ٣١٢ - ووثيقة بينون ٣١٥ - و٢٢٠ - ووضع اليد على الأراضي العربية الباقية ٣٠٦، ٣٠٨ - ووضع القدس المحتلة (انظر أيضاً اورشليم/يروشلايم) ٢٠١ - ٢١٢ - والوفاء باحتياجاتها الامنية (انظر أيضاً الملك الحسن ٢٠٦ - لا مصلحة لها في السلام ٢٨٠ - يشوع بن نون وسلالته وأمجاده ١١٦، ٢٥٥ - واليهود ١٢، ١٧، ١٨، ٢٣، ٢٩، ٤٨، ١٠٩، ١٨٠، ١٨٢، ٢٠٧، ٢١٨، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣٦، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٣٠٦، ٣١٢، ٣١٤ - واليهود السفارديم (انظر أيضاً «التحدي العرقي») ٣١٤، ٣١٧ - واليهود العالمية ١٨، ٥٦، ١٠١ - واليهودية كديانة ٩١ - وكامة ١٧٧ - و«يهودا والسامرة» ٣٠٧ - ويهو- ٢٩، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٨٥، ٣٢٦ الصهيونية، الحركة: ١٢، ١٧، ١٨، ٢٣، ٢٤، ٤٧، ٥٦، ٩١، ١٦١، ١٧٦، ١٧٧، ١٨٠ - ١٨٠، ١٨٤، ١٨٦، ١٩٦، ٢٢١، ٢٤٨، ٢٦٤، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٩٤، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١١ - ٣١١، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨ - واصولها التوراتية: ٢٦، ٢٨، ٢٨، ٢٩، ٣٢٤ - انظر: ارميا وتنبؤاته لمصر ٢٨، ٢٦، ٢٧ - واشعياء وتنبؤاته للبنان ٣٠٩، ٣٢٦ - وتنبؤاته لمصر ٢٤، ٢٣، ٢٤، ٢٧، ٢٨ - وسفر التثنية ٣٢٤ - وسفر التكوين ٣٢٤ - وموسى والخروج من مصر ٢٩، ٣٠، ٤٧، ٩١، ٢٤٩، ٢٥٥ - وميخا وتنبؤاته بخراب مصر ٢٩ - وإعلاء مصالحها فوق الجميع ٢٨١، ٢٩٤ - واستخدامها الفعال لصناعة السينما ٣٠٦ - واستماتتها في نفس توجه أميركا الايراني (انظر أيضاً مبادرة روجرز) ١٧٦، ١٧٧ - وتمكينها من اقتصاد مصر ٢٦٤، ٢٦٥ - والقرارة ٢٩، ٣٠، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٤٩، ٢٦٤، ٣٢٤ - و«دعوى صهيون» على كل الأمم ٢٦ - ٢٨ - وصفته، الآباء، العقائرية مع الإله: ٢٢٠ - ٢٢٢ - وصهيون حلكمة الأمم (ملك صهيون) ٢٧، ٢٨، ٢٤٩، ٢٩١ - طائفة كلترت الدينية والتزامها ملك صهيون حلكمة الأمم ٢٨٥ - و«طرده الحيوانات المتوحشة» لاختلاء الأرض (انظر أيضاً هرتسل، تيودور) ٢٢١ - كيفونيم (المجلة الصهيونية) ٣١٥ - ومراحل في خططها التوسعية: ٢٤٨، ٢٤٩ - والمؤتمر الصهيوني العشرون ٢٨٠ - وملكية وسائط الاعلام (انظر أيضاً المجتمع الدولي/الاعلام العالمي) ٢٨١، ٣٠٦ - ووضع

«استراتيجية عالمية جديدة»: ٢١٥، ٢١٦

أميركا (انظر فهرس الأمكنة والمدن: الولايات المتحدة):

وبأولها المؤسسون ٢٤٩ - واتصال البنتاجون المباشر بالقيادة الإسرائيلية ٢٢٩ - واتفاقها الاستراتيجي مع إسرائيل ٢٩١ - واتفاق فصل القوات الثاني ١٩٧٥ (انظر أيضاً كيسنجر) ٢٨٢، ٢٩٢، ٢٩٣ - واحتياطي إسرائيل الاستراتيجي (انظر أيضاً الأسطول السادس) ٩٣ - والاختراق الإسرائيلي (انظر أيضاً حرب أكتوبر ١٩٧٣، النفرة) ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٤٥ - وإخراج الخبراء السوفيات (انظر أيضاً خلع السوفيات، كيسنجر، نيكسون) ١٦٧ - وإخراج مصر من المعركة (انظر أسكات الجبهة المصرية - سلام السادات) - والإدارة الكوكبية للعالم (انظر أيضاً الامبراطورية الأميركية وأقاليم الامبراطورية) ٦٩، ٧٠، ٢٤٩ - وإرغام مصر على التفاوض (انظر أيضاً السياسة الخارجية الأميركية، كيسنجر) ١٠٤، ١٨٠، ١٨١، ١٨٦، ١٨٧، ٢٠٩ - وإسرائيل هذا الزمان - ٢٤٩، ٣٢، ٢٠ - الأسطول السادس (انظر أيضاً «انحيازها، الكامل لإسرائيل، احتياطي إسرائيل الاستراتيجي») ٩٣، ٩٤، ٩٩، ١٠٢، ١٠٥ - و«أسلحة، الصراع» (انظر أيضاً توجهها الإيراني، مبادرات روجرز) ١٧٨، ١٨٤، ١٨٥ - وإسرائيلها السوفيات في اللعبة ١١٢ - وإشغال الصراع بين مصر والعرب ٢٩٢، ٢٩٣ - وإعادة العرب إلى درب الاعتدال ٢٨٧ - وإعادة أمجادها في إبادة السكان الأصليين ٢٩٢ - والإعتراف بحقوق الفلسطينيين ٣١٢، ٣١٤ - وإعطاء صواريخ تلو لإسرائيل ثم لإيران (انظر أيضاً حرب أكتوبر ١٩٧٣، إيران جيت) ٢٩٠، ٢٩١ - وإعلان الاستقلال ٢٤٩ - و«اغواء، النظام المصري لها ١٥٨ - وأقاليم الامبراطورية» (انظر أيضاً الاحتلال الداخلي) ٦٩ - وإله إسرائيل (انظر يهوه) ١٧، ٢٨٩ - والامبراطوريات الأوروبية ٧٠، ٧١ - وإمبراطوريتها الكوكبية ٦٨، ٧١، ٧٢ - وإنشاء وطن أو كيان فلسطيني ٢٨٤ - (و «انحيازها، الكامل لإسرائيل») ٣٢، ٣٤، ٧٢، ٧٦، ٨٦، ٨٧، ١٠١، ١٠٥، ١٠٦، ١٥٧، ١٧٤ - ١٧٩، ١٨٩، ١٩٠، ٢٠٩، ٢٩٠ - وإنهاء الوجود السوفياتي بمصر والمنطقة ٢٠٦، ٢١٤ - و«أورشليم الجديدة» ٣٢، ٢٠، ٢٤٩ - وأول اتصال رسمي بالسادات ٢٨٢ - وإيران جيت ٢٩٠ - و«برميل بارود الشرق الأوسط» (انظر أيضاً نيكسون) ١٧٦، ١٧٧، ١٨٠، ١٨١ - البعد الامبراطوري الأميركي ٧١، ٧٠ - واليمين الأميركي - السوفياتي المشترك (١٩٧٧) ٣٠٩ - و«تاريخها، في نظر النظام المصري» (انظر أيضاً حيرة النظام - السياسة الخارجية الأميركية - العلاقة العضوية بإسرائيل) ٧٦، ٧٧ - وتبرعاتها لإسرائيل ١٧٧، ١٨٠، ١٨١ - وتجاهلها هدية السادات (انظر أيضاً طرد الروس) ١٧٩، ١٨٠، ٢١٢ - وتجميع «الرايدين»، العرب ١٨٠ - وتخطيم إرادة مصر (انظر أيضاً إخراج مصر من المعركة، إسكات الجبهة المصرية) ٢٠٢ - وتحركات السلام ١٧٧، ١٧٨، ١٨٢ - وتحييدها، محاولة النظام المصري ١٥٧ - وتدخل الاتحاد السوفياتي عنها تقنياً ٢٢٩ - تدخلها عسكرياً، واحتمال ٩٢، ٩٣ - وتراوح علاقاتها بالثورة ٧٦، ٧٧ - وتسوية تغني مصر عن الروس ١٧٦، ١٧٧ - وتصفية الاستعمار القديم (انظر أيضاً الامبراطوريات الأوروبية) ٦٨ - و«التعاطف العميق» مع إسرائيل (انظر أيضاً جونسون) ٩٠ - وتلوق إسرائيل العسكري والتقني ٨٥ - ٨٧، ٢٠٨، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٨ - وتقلربها مع الصين ٢٢٨ - تكرار حرلي لنشأتها، إنشاء إسرائيل ٢٦٤ - وتنقضاتها الداخلية ٣١٧ - وتنقضها مع الاتحاد السوفياتي ١٧٦، ١٧٧، ١٨٦، ١٨٧، ٢٠٢، ٢٠٣ - وتنفي بريطانيا لحسابها بعد الحرب (انظر أيضاً بريطانيا وتصفية الامبراطورية) ٦٦، ٦٧، ٦٨ - و«التوازن العسكري» (انظر أيضاً تفوق إسرائيل العسكري والتقني) ٣٥، ٢٠٨ - وتوجهاتها الامبراطورية ٢٤٩ - وتوجهها الإيراني (انظر أيضاً «أسلحة، الصراع، شاه إيران، مبادرات روجرز») ١٧٦ - ١٨٧ - وتراؤها: ٧٣ - وجسرهما الجوي إلى إسرائيل (١٩٧٣) ٢٣٧ - ٢٤١ - وجسور التفاهم معها ٨٧ - وحذاؤها ٢١٥ - و«حرية البحار» (انظر أيضاً ميثاق الأطلسي) ٧١ - حضنها، وشيق الثورة إلى ١٩، ٦٦ - ٧٧، ١٧٦، ١٧٧، ٢٤٧ - وحلف الناتو ٧٣، ١٠٢، ٢٠٨، ٢٢٩، ٢٤٠ - وحليفها الاستراتيجي ٢٤ - وحواذها السوفياتي ٢٠٧ - وحيرة النظام في فهم مواقفها ٩٩ - خارجيتها، وزارة ٧٦، ٧٩، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٣ - ١٩٠، ٢٨١، ٢٨٤ - والخرن الملون (انظر أيضاً

الغزو الاستيطاني) ٤٨ - والخط الأحمر، مكالمة جونسون وكوسيجين ١٠٢ - وخطة عبد الناصر في
عبد العمال ١٧٥ - ١٧٧ - والخطر السوفييتي ٢٠٧ - ٢٠٨ - وخطر الوحدة ٨٦، ٨٧ - وخلع السوفييات
من الشرق الأوسط ١٧٦ - ١٨٢، ٢٠٣، ٢٠٧ - وخلق أمته ٢٦٤ - و «خوفها على إسرائيل» من مصر
وسوريا ٢٢٦ - ودعايتها الإسرائيلية الأميركية ١٨ - ودبلات إس/إم ٤٨ لإسرائيل ٨٦ - ودعمها
الكاسح لإسرائيل ٨٧، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٥، ٢٠٦، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٦٢، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٧، ٢٩٠، ٣٠٠ -
ودعمها الاستطلاعي الجوي لإسرائيل (في) ١٠٤، ١٠٢ - (وفي) ١٩٧٣ (٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٧ -
ودعمها المتواصل للنظم الفاشية في العالم ٢٠٨ - و «الدفاع المشروع عن النفس» ٣٠٥، ٣٥ - ودورها
في تحطيم الجيوش العربية سنة ١٩٦٧: ١٠٢ - ١٠٥ - والدول العربية المعتدلة ١٧٦، ١٨٠ - دولة
فلسطينية، وإنشاء ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٨٣، ٣٠٠، ٣٠٧، ٣١٠، ٣١٢ - ودمج اليهودية والمسيحية ٩١، ٩٢،
٢٤٩ - وديبلوماسية الموكو (انظر كيسنجر) ٢٦٦ - ورؤيتها التوراتية لذاتها ٢٤٩ - ورؤيتها لإسرائيل
كامتداد عضوي لها ٢٣٧ - ورؤية الثورة لدورها ٦٩، ٧١، ١٠١ - ووزارة السادات الأولى لها ١٧٤،
١٧٥ - وسحب قوات الطوارئ الدولية سنة ١٩٦٧ (انظر أيضاً بانث، يوثنت) ١١٤ - والسد العالي
٧٧، ٧٦ - و «سعيها إلى ما فيه خير مصر» ١٦٩ - والسلفادور ٢٠٠ - وسلاحها الجوي ١٠٢ - وسلاحها
الأميركي ١٧٩، ٢١٣ - وسياستها الخارجية تجاه مصر والشرق الأوسط (انظر أيضاً آيزنهاور،
جونسون، دالاس، راسك، روجرز، سكرانتون، سيسكو، كلرتر، كندي، كيسنجر، الخارجية الأميركية،
وكالة المخابرات المركزية الأميركية) ١٧٥ - ١٩١ - وشاه إيران (انظر أيضاً توجهها الإيراني، شروطها
في المنطقة، قبضتها الحاكمة وبلطجتها في المنطقة، مبادرات روجرز، كيسنجر) ١٧٧، ١٧٩،
١٨٢ - ١٨٤، ١٨٨، ١٨٩، ٢٦٦ - والشرق الأوسط (انظر أيضاً السياسة الخارجية الأميركية) ٦٨، ٦٩،
٧٣، ٧٤، ٧٦، ١٧٤ - ١٨١، ١٨٦، ١٨٧، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٦١، ٢٧٩، ٢٨٦، ٣٠١، ٣١٤، ٣١٥، ٣٢٥ - وشرك
يوتيو ١٩٦٧ (انظر شرك مبيت، كسر ظهر مصر، كسر ظهر النظام، تكسة، هزيمة) - وشروطها في
المنطقة (انظر أيضاً شاه إيران، قبضتها الحاكمة) ١٧٧ - وشروط فض الاشتباك (انظر أيضاً اتفاق فصل
القوات الثاني ١٩٧٥، فض الاشتباك، كيسنجر) ٢٤١ - شعبيها شعب مختار جديد ٢٠، ٢٤٩ - شريك كامل
لإسرائيل ٢٨٤ - وصراعها السوفييتي ١٧٩ - والصراع العربي - الإسرائيلي الآخر (انظر أيضاً
سبيجل) ١٨٧ - والصالح (انظر صالح كاهب ديفيد المبيت، الصالح المنفرد) - وصواريخ هوك
٨٩ - والضرية المشتركة مع إسرائيل سنة ١٩٦٧: ١٦٨، ٢٨٧، ٢٩٣ - وضغطها الاقتصادي على مصر
٨٧ - وطائراتها الاستطلاعية طراز RF-4C ودورها في كارثة ١٩٦٧ (انظر أيضاً الدعم الاستطلاعي
لإسرائيل (١٩٦٧) ١٠٢ - وطموحها الكوكبي (انظر أيضاً الإدارة الكوكبية للعمل، توجهاتها
الامبراطورية) ١٨٠، ١٨١، ١٨٦ - والعالم الثالث ٦٠، ٦١، ١٢٦، ١٧٥، ٢٠١، ٢٨٠ - وعزل مصر ٣٦،
٣٧، ١٩٠، ٢٠٢، ٢١٢، ٢١٣، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٩٣ - وعملية العزال الاستراتيجي المحلي من
إسرائيل (انظر أيضاً توجهها الإيراني، مبادرات روجرز) ١٧٨ - وعلاقتها بالخاصة، بإسرائيل ١٩، ٢٠،
٢٣ - ٢٥ - وعلاقتها بالسوفييات ٢٣٨ - وعلاقتها بالعرب ٧١، ٧٢ - الفانتوم، وطلقاتها ٨٦، ٢٢٩،
٢٤٠، ٢٥٥ - وفض الاشتباك (انظر أيضاً شروط كيسنجر) ٢٤٦، ٢٤٧ - والفننة مجدداً في الشرق
الأوسط (انظر أيضاً «الصراع» ١٧٧ - والفلسطين (انظر أيضاً ماركوس) ٦١ - وقبضتها الحاكمة
في الشرق الأوسط كبلطجي لها بالمنطقة (انظر أيضاً شاه إيران، شروطها بالمنطقة) ١٧٧، ١٩١، ٢٠٤،
٣٠٠ - و «قدرها الجلي» (انظر أيضاً طموحها الكوكبي، توجهاتها الامبراطورية) ٧٠، ٧١ - و «دقاتها
التي تعتبر خير ضمان للسلام» ٢٩٠ - وكرمها ١٢١ - وكسر ظهر مصر ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١٢، ٢٢٧ - وكسر
ظهر النظام ٢٥١، ٢٩٢ - ولجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس ١٨٣ - ليبرتي، وضرب إسرائيل
للسفينة ١٠٣ - ما بعد الاستعمار، وعصر ١٣٦ - مائدة المفاوضات، والدفع بقوة صوب ٢٢١ -
ومبادرات روجرز (انظر أيضاً توجهها الإيراني) ١٧٥ - ١٩١، ٢٦٦ - ومتاعب البنظام معها ١٧٥ -
ومجلس الأمن القومي ١٧٦، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٩، ٢٥٧ - ومحاولتها احتواء ضرر توأمتها مع
إسرائيل ١٧٦ - ومحاولتها الإبقاء على «صداقتها» مع العرب ١٧٧ - ومحاولتها تقديم إيران مرحلياً
كقبضة حاكمة لها (انظر مبادرات روجرز) ١٨٢ - ١٩١ - ومحطات الانذار المبكر في سيناء ٢٨٤ -

ومحكمة العدل الدولية ٢٠٥ - و «مساعداتها المالية لمصر ٢٠٢، ٣٠٤ - ومساعدتها «لإحلال السلم، ١٧٦، ٢٨١ - المشروع الصهيوني، والزامها الكامل بتنفيذه كاملاً ٢٣ - ١٠٨، ١٦٤ - ومصالح الحركة الصهيونية ٢٨١ - ومعهد النظم لتخريج ضباط المخابرات (تمويلها له وتدريب وكالة المخابرات المركزية فيه) ١٥٥، ٢١٣ - ومعركة ديبولومسية كاملة معها في الأمم المتحدة ٢٤، ٣٥ - ومطار موروون باسيفيا (انظر أيضاً الدعم الاستطلاعي لإسرائيل ١٩٦٧) ١٠٤ - ١٠٦ - و «مفاهيمها، التي غيرها السادات ٢٩٢ - والمنظور الاقليمي في مبادرات روجرز ١٨٦، ١٨٧ - وموقفها سنة ١٩٦٧: ١٠٥، ٢٠٨، ٢٨٥ - ميزان القوة (الميزان العسكري) وحرصها على ابقائه دائماً في صالح إسرائيل ١٩١، ٢٢١، ٢٣٢، ٢٥١ - والنظم الحاكمة لحسابها في اقاليم الامبراطورية ٦٩ - ونقاط كارتر الثلاث ٢٥٧ - ونقاط وودرو ويلسون الأربع عشرة ٧١، ٧٢ - ونقاط يونانت الثلاث ٩٢ - النقض (حق الفيتو) واستخدامها المتواصل له لصالح إسرائيل في مجلس الأمن ٢٠٥ - ونقلات الشطرنج على ساحة المنافسة الكوكبية مع السوفييات ٢٠٧، ٢٠٨ - و «نواياها الطبية تجاه مصر» ٧٢ - ونيكاراجوا ٣٠٥ - نيويورك واللثة التي اصابها بها السادات ١٤٦ - الهندو الحمر، وتكرار عملية إبادةهم في غمار غزوة الشرق الأوسط الاستيطانية ٢١٥، ٢١٦، ٢٢٠، ٢٦٤، ٢٦٧ - هويلس، وقاعدة ١٨٢ - الوفاق معها، وسعي السوفييات إليه ٢٢٨ - و «وترجيت» ١٧٦ - و «يهوه» حارسها ٢٤٩ -

انتزاع الأرض

الغزوة الاستيطانية البادئة بفلسطين ١٨ - ٢٠، ٢٢، ٤٨، ٦١، ١٧٥، ٢٠١، ٢٢٠، ٢٦٤، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٩٢، ٢٩٣، ٣٠٦، ٣١٣، ٣٢٠، ٣٢٣، ٣٢٤ - المشروع الصهيوني الذي تشكل فلسطين مرحلته الأولى (انظر أيضاً أمريكا) ٢٠، ١٧٥، ١٧٧، ١٩٦، ٢٠٢، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٤٨ - ٢٥٠، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٢، ٢٩٣، ٣٠٥، ٣٠٩، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٧

الحكم

المجتمع الدولي ٢٤٧، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٩٤ - وأسس الحضارة الغربية ٩١، ٩٢، ٣١٥ - و «الأعراف الدولية، ٢٨١، ٢٩٤، ٣٠٥ - والإعلام العالمي، (انظر أيضاً الصهيونية وتملكها له) ٨١، ١٩٧، ٢١٢، ٢٣٥، ٢٦٠، ٣٢٤ - وإعلان منح الاستقلال للبلدان المستعمرة ٦٩ - والأمم المتحدة ٣٤، ٣٥، ٤٦، ٦٨، ٢١٥، ٢٢١، ٢٦٦، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٠٧ - والبنك الدولي ٢٥٧ - ٢٦١ - وتكاثر سكان العالم ونفائهم موارده ٢١٥ - وتحول العالم إلى غلبة ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٥ - والجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٩، ٧٠ - والحرب العالمية الأولى ٧١ - و «الرأي العام العالمي» ٢٨٠، ٢٨١، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٢٤ - والحرب العالمية الثانية ونتائجها ١٨، ٢١، ٧٢، ٧٧، ٧٨، ٢٨٨، ٣٢٦ - و «الشرعية الدولية» ٢٨٢، ٣٠٥، ٣٢٤ - وصندوق الدين، أسلوب ٢٥٧، ٣٠٦ - وصون السلم للعالم والأمن الدولي ٢٨٢ - والظروف الدولية ٢١٢ - وعصبة الأمم ١٣٧ - و «عين العالم الفاحصة» ٣١٣، ٣٢٤ - والقانون الدولي ٢٨١، ٢٩٤، ٣٠٥ - وقداصة المعاهدات ٣٠٥ - وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (انظر أيضاً «مقلب» اللورد كارادون) ١٧٧، ١٨٢، ١٨٨، ٢٨٢، ٢٨٣ - وقرار مجلس الأمن ٣٣٨: ٢٨٢ - والقرن العشرون ٦٥، ٧٦، ١٠٨ - وقوات الأمم المتحدة ٢٨٤، ٢٨٨، ٢٩٠ - وقوات الطوارئ الدولية ٨٢، ٨٣، ٨٨، ٩٠ - و «اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف» ٣٠٧، ٣٠٨ - ولجنة مجلس الأمن بشأن فلسطين ٣٠٨ - ومجلس الأمن الدولي ١٧٧، ١٧٨، ٢٤٠، ٢٤٦، ٢٨٦، ٣٠٥ - ومراقبو الأمم المتحدة ٨٨ - و «مشكلة الشرق الأوسط» ٢٨٦ - و «مشكلة فلسطين» ٣٠٥ - ومصالح الصهيونية ٢٨١، ٢٩٤ - والمقاومة الأوروبية لاحتلال النازي كبطولة ٢٨٨، ٢٨٩ - والمقاومة الفلسطينية للغزو

الاستيطاني كـ «إرهاب» ٢٨٨، ٢٨٩ - ومقلب اللورد كلاردون في صياغة قرار مجلس الأمن ٢٤٢:
ومؤتمر فرساي للسلام ٧١ - والمؤتمر الدولي لـ «حل مشكلة فلسطين» ٢٥٩ - ٢٦١ - وميثاق
استكهولم ٧١ - وميثاق الأطلسي ٦٩ - وميثاق الأمم المتحدة ٨٩، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٢، ٣٠٥ - ونادي
باريس ٣٠١ - والندوة الدولية عن حرب أكتوبر ١٩٧٣: ٢٤٤ - ووساطة الأمم المتحدة (انظر أيضاً
بارنج) ٣٥، ١٧٦، ٢٢٤

المطلوبة أرضهم

الأردن:

مملكة ٨٧، ١٦٩، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٥٦، ٢٦٩، ٢٨٠، ٣١٩

نهر ٢٢، ٢٦٩، ٢٩٠، ٣٠٠، ٣١٢

وادي ٣٠٧

الضفة الشرقية ٢٨١، ٢٩٤، ٣١٣، ٣١٩

الملك حسين ١٠٢، ٢٤٨، ٢٦٩ ووعية بحقيقة المخطط الصهيوني وهدف انتهاء وجود الامة العربية ٢٤٨

سوريا:

كهدف اسرائيلي ٦٦، ٦٨، ٨٢، ٨٨، ٨٩، ٩٢، ٩٤، ٩٥، ٩٧، ٩٨، ١٠٥، ١٠٨، ١٧٤، ٢٢٣، ٢٣٢، ٢٤٠،
٢٤٢، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٧، ٢٦١، ٢٨٠، ٢٩٠، ٢٩٤، ٣٠٩، ٣١٣، ٣١٩

وتجربة الوحدة ٣٣، ٦٥، ٨٢، ٨٤، ٨٦، ٩٥، ١١٤، ١٧٤، ٢٩٩

والإنفصال ٨٢، ٨٣، ١١٤، ١٣٦

العراق:

كقوة اقليمية ١٨، ١٧٩، ٢٠٤، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٦٤، ٢٩٠، ٢٩٤

واستماتة الصهيونية في ابعاده عن المواجهة ١٧٨، ١٧٩

اكبر خطر يهدد اسرائيل ٣١٩

وتحذير صدام حسين للدول العربية في قمة الرباط من التخلي عن مصر ٢٥٦، ٢٥٧

وتحركات الشاه لحساب اميركا على حدوده ١٧٨

وتزويد اميركا لنظام الملالي بالسلاح ضده (انظر أيضاً إيران جيت) ٢٩٠

وتنبية صدام حسين الدول العربية في قمة بغداد إلى أهمية استمرار الدعم العربي لمصر ٢٦٣، ٣٠١

ودعاه للجبهة السورية ٢٣٠

ودور الطيارين العراقيين في حرب ١٩٧٣: ٢٢٠

وفشل نظام الخميني في تنفيذ المهمة التي كلف بها ضده ٢٩٤

ولب الصراع ٢٢٣

ومواجهته مع الوحش الإيراني في حرب الخليج ٣٠٣، ٣٢٠، ٣٢٤

فلسطين:

المرحلة الاولى من مراحل المشروع الصهيوني - فلسطين الحبيبة والارض السليبية ١١، ١٢، ١٧، ١٩، ٢١،

٧٠، ٧٤، ١٥٨، ١٧٥، ٢١٥، ٢١٦، ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٦٤، ٢٨٧، ٢٩٠، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١٢،

٣١٣، ٣٢٥، ٣٢٦ - واستئصال الشعب الفلسطيني، محاولة الصهيونية (انظر أيضاً تصفية

الفلسطينيين، الحل النهائي) ٣٠٥

وإشراك الفلسطينيين في «تحديد مستقبلهم» (لا تقرير مصيرهم) ٢٨٤، ٢٨٥ - والإنتداب البريطاني ٧٠ -

وإنشاء دولة فلسطينية ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٨٢، ٣٠٠، ٣٠٧، ٣١٠، ٣١٢ - والبعد الفلسطيني للصراع ٢٢٤، ٢٢٣ -

و«تامين ارواح الفلسطينيين» بفضل سلام السادات ٣٠٠، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٠

وتحطيم البنية الأساسية للمقاومة، اجتهد الصهيونية في ٣١١ - وترحيلهم من الضفة والقطاع ٣٠٨، ٣١١ -
والنصفية الجسدية ٣٨٧، ٣٠٨، ٣١١، ٣١٤، ٣١٨، ٣٢٠
وتقرير المصير، وحق ٧١، ٧٢، ٧٨٢، ٢٨٣، ٣٠٦، ٣١٠
وتقسيم فلسطين، وقرار ٣٦٥، ٢٨٠، ٢٨٩، ٣٢٠
والنوجه الديموقراطي للمقاومة الفلسطينية ١٨ - وحركة المقاومة ١٨، ٨٨، ٢٥١، ٣٠٩
و «الحكم الذاتي» ٢٦٨، ٢٨٣، ٢٨٥، ٣٠٦ - ٣٠٨، ٣١٠، ٣١١، ٣١٤، ٣١٨، ٣٢٠
والحل النهائي - مشكلتهم، (انظر أيضاً استئصال، تصفية) ٣١١، ٣١٧، ٣١٨ - ومحوهم محو ٣١٠ -
كـ محبوانات تسير على قدمين، وصف ييجين لهم ٣٢٤ - و «رابطة ماء مع الأردن ٢٧٠ - وفي كيان
فدرالي (ردني فلسطيني» ٢٥٥ - والشعب الفلسطيني، الفلسطينيون ١٢، ٢١، ٢١٥، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٣٣،
٢٥٠، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦١، ٣٦٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٣٠٧، ٣١٠، ٣١٣، ٣١٤، ٣٢٣، ٣٢٤ - والنظر اليهم
كـ «أساس البلاء» ١٢ - ومعاداة الكنعانية ١٢، ١٣، ٢٢٤ - والنظر إليه كشعب من اللاجئين ٨٨ -
والضفة الغربية ٢٠٩، ٢١٥، ٢٤٧، ٢٦٩، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٩٤، ٣٠٠، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١١، ٣١٤،
٣١٩ - والقضية (المسألة) الفلسطينية ١٣، ١٦٨، ١٩٦، ١٩٧، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٧،
٢٢٨، ٢٤٨، ٢٥٢، ٢٦٩، ٢٨٢، ٢٩٢، ٣١٠ - قطاع غزة ٨٨، ٨٩، ٢١٥، ٢٤٧، ٢٦٩، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٩٤، ٣٠٠،
٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١١، ٣١٤ - والمستوطنات الاسرائيلية ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٨٥، ٢٩١، ٢٩٤، ٣٠٦، ٣٠٨،
٣١٠ - ومشروع روبليس (انظر أيضاً يهودا والسامرة، تحت إسرائيل) ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٠ - ومنظمة
التحرير الفلسطينية ١٢، ١٨٨، ١٩٦، ١٩٧، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٦٩، ٢٨٣، ٢٨٥، ٣٢٠ - وميثاقها ٢٨٣

حركة عسكرية لا ثورة:

والاستخبار على العدو الداخلي (الشعب) فقط ١٥٦ - والاستخدام الفوغائي للجماهير (انظر أيضاً
مظاهرات) ١٤١ - والاستفتاءات (انظر أيضاً الانتخابات، برلمان، الديموقراطية، الفاشية) ٤٤، ١٤٢،
١٥٤، ٢٠٢ - والاستعمار ١٨، ٧٢، ٧٣ - والاستعمار البريطاني (انظر أيضاً اتفاقية الجلاء، الاحتلال
البريطاني، تصفية الامبراطورية البريطانية، تنحي بريطانيا) ٦٠ - والاستقلال (انظر أيضاً ثورة ١٩١٩،
الوفد، معاهدة ١٩٣٦) ٧٨ - والاستنزاف الداخلي (انظر أيضاً الاحتلال الداخلي، النهب) ٢٥٧، ٢٦٣ -
والإستيلاء على السلطة (انظر أيضاً انقلاب، قلب نظام الحكم) ٦٦، ٧٨، ١٣٢، ١٤٠، ١٤٦، ٢٥٠ -
والاستيلاء على مصر كقضية حرب (انظر أيضاً الاعوان، الجيش في خدمة الجيش، الاحتلال الداخلي،
الزعيم، العزبة) ١١٢، ١١٦، ١٤٦، ١٦٢، ١٦٣، ١٧٠، ١٩٧، ٢٢٥، ٢٦٧، ٣٢٠ - والاسلحة الفاسدة
(انظر أيضاً روز اليوسف، العهد الملكي، فاروق، فلسطين، النظام القديم) ١١، ١٣، ٧٤، ١٥٣، ١٥٥ -
والاشتراكية (انظر أيضاً ايدولوجية، التحول الاشتراكي، التطبيق الاشتراكي، نازية): «الاشتراكي»،
نشرة ١٧، ١٨ - «الاشتراكية»، مجلة ١٤٠ - الاشتراكية الناصرية ١٩٢ - و «اعتناق» للاشتراكية
بالصدفة ١٢٥، ١٣٦، ١٣٩، ١٥٩ - ١٦١ - كسلاح في يد النظام ١٦٠ - الكل يهرع إلى «اعتناق»
الاشتراكية ١٦١ - مجرد اختراع مستورد مفيد ١٣٥ - المستفيدون الحقيقيون من الاشتراكية ١٦٠،
١٦١ - والإصلاح الزراعي (انظر فهرس الاعلام: خطاب، محمد) ١٢٩ - والاعتقال (انظر أيضاً الأجهزة،
ارهاب الدولة، المعتقلات) ٥٧، ٧٩، ٨٠، ١١٩، ١٤٤، ١٥٥، ١٧٢ - واعوان الزعيم ٥١، ٥٢، ٥٥، ٥٦،
٦٢، ٦٥، ٧٨، ٨٤، ١٤٣، ١٧٠ - ١٧٤، ١٩٣، ١٩٥، ٢١٦، ٢٦١ - واقليم الفكر الفاشي ١٢١، ١٢٨،
١٣٩ - والاقلام المتسلقة إلى حذاء الزعيم (انظر أيضاً الإرتزاق، «الالتزام») ١٣٦، ٢٦٥ - والاكاديميون
(انظر أيضاً تبرير، تريح، تعلق، تنظير، تواطؤ) ١١١، ١٣١، ٢١٨ - وأكلو العيش ١٥٥ - و «الالتزام»
(بالزعيم والنظام، لابقضية أو بالوطن) ٧٨، ٣٠٢ - وامانة الدعوة والفكر (انظر أيضاً الاتحاد
الاشتراكي) ١٣١ - وامانة الطليعة الاشتراكية (انظر أيضاً الاتحاد الاشتراكي) ١٠٧، ١١٥ -
والامبراطورية البريطانية (انظر أيضاً الاحتلال البريطاني، تصفية الامبراطورية البريطانية، تنحي
بريطانيا) ٦٨، ٧٠، ٧٢ - والامن القومي ٧٩، ٨٠، ١١٩ - وامن الزعيم ٨٠ - والامن المركزي ١٧٤، ١٩٥ -
والانتخابات (انظر أيضاً الاستفتاءات، الإيهام بوجود ديموقراطية برلمانية - مجلس الشعب، مجلس

الغمة) ٦٢، ١٣٢، ١٣٦، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٢ - وانتهاء تنظيم «الصراط الاحرار» ١٥٦ - وانتهاء فكرة القيادة الجماعية (انظر أيضاً مجلس قيادة الثورة، مجلس الرئاسة، وحدانية الزعيم) ١٥٦ - وانتهاء «موضة» الاشتراكية ١٧٤، ١٧٥ - وانتهاء البطولات الخطابية (انظر أيضاً هزيمة، نكسة) ١٢٣، ٢٤٠ - والافتتاح السياسي العظيم في عهد العدة ٢٠٥، ٢٨٧ - والافتتاح الاقتصادي ٢٦٣، ٣٠٤ - وانهيار مرافق مصر (انظر أيضاً الفساد) ٢٦٣ - واهدار الادمية (انظر إخصاء، ارهاب) ١١٩، ١٧٠ - والايديولوجية ٨٣، ١٨، ١٢٠، ١٣١، ١٣٩، ١٤٠، ١٧٥ - والايهام بشراك الشعب في العملية السياسية (انظر أيضاً استبعاد الشعب) ١٢٨، ١٩٠ - والايهام بوجود ديموقراطية (انظر أيضاً «برلمان»، مجلس الشعب، مجلس الغمة، نواب الشعب) ١٣٤، ٢٠١ - و «البرلمان» (انظر أيضاً الرايخستاج، مجلس النواب الإيطالي) ١٤٨، ٢٠٠ - والبليشفية (انظر أيضاً شيوعية، شيوعيون) ١٨ - والبورجوازية المصرية ١٦٠ - والبورجوازية الصغيرة التي أنجبت «الثوار» ١٦١، ١٦٢، ٢١٦ - والبوليس الحربي ٦٣، ٨٠ - والبوليس السياسي ١٥٥ - وتاديب القضاء ١٢٠ - والتاميم ١٥٩ - ١٦٢ - وتاميم البنوك والشركات ١٥٣، ١٦٠ - و «تاميم» الصحافة ١٥٢، ١٥٣ - تاميم قناة السويس ومنشا الفكرة ١٢٩، ١٤٠ - تاميم القناة، وضربة ١٤٢ - وتامين الحركات الفاشية لاستمراريتها ١٤٦ - والتبرير، ومحاولات ١١١، ١١٢ - والتهيم بالصحافة والإعلام ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٠٢، ٣٠٥ - و «التجاوزات» ٧٩، ١٧٠، ٣٠٣ - والتجربة والخطأ كمنهج ١٤٠ - وتجربة مصر الديموقراطية قبل الإنقلاب ٧٨ - وتجسس الكل على الكل كطريقة حياة ١٦٢، ١٦٣ - وتحالف قوى الشعب العامل كصيغة ايديولوجية (انظر أيضاً الاتحاد الاشتراكي، تناقضات المصالح) ١٣١، ١٣٢، ١٤٧، ١٤٨، ١٧٠، ٢٠٥ - وتحديد الملكية الزراعية (انظر أيضاً الإصلاح الزراعي) ١٦٠ - والتحول الطبقي ١١١ - و «التحول الاشتراكي» ١٢٣، ١٣٥ - ونحويل الحياة في مصر إلى وهم يومي ١١٩، ١٢٠، ١٧٠، ١٩٧ - وتدهور الانتاج (انظر أيضاً البنك المركزي، اليمن، الذهب) ٣٠٢، ٣٠٤ - وتذويب حرية الفرد في سلطة الدولة ١٢٩ - وتذويب تناقضات المصالح ١٢٣، ١٣٤ - وترقيع «فلسفة» ثورية (انظر أيضاً خطاب الزعيم ١٢٨، ١٢٩ - «التطبيق الاشتراكي»، ومناهة ١٣٥ - والتطريب الحماسي (انظر أيضاً التبهيم) ١٢١ - و «التعتم بالاعلام» ٢٢٢، ٢٢٥ - والتعذيب (انظر أيضاً إخصاء، إخضاع، الأجهزة، ارهاب الدولة) ٥٧، ٧٩، ٨٠، ١٠٩، ١١٩، ١٧٣، ١٩٣، ٣٠٢ - والتغيب الاجتماعي ١٣٥ - وتكديس النظم الحاكم ١١٠ - وتقتين «فكر» ثوري ٨٣ - وتكديس الثروات (انظر أيضاً المستفيدون من الاشتراكية) ١٦٢ - وتكتيكات الشارع الفاشية ١٤١ - والتلفزيون وغسل المخ ٤٨، ١٢٠ - وتلفيق «ايديولوجيا» ثورية (انظر أيضاً تقتين، تنظيم، خطاب) ١٣٤، ١٣٨، ١٣٩، ١٦٦ - وتملك الصحافة ١٥٣ - وتناقضات المصالح في المجتمع (انظر أيضاً تنظيم لاطبقي، فاشية) ١٣٠ - ١٣٥، ١٤٨، ١٧٠ - والتنظيم «الايديولوجي» (انظر أيضاً الأكاديميون، ارتزاق، تبريد، تلفيق، تواطؤ) ١١١، ١٢١، ١٢٨ - والتنظيم السياسي للمجتمعات السوية ١٢٢، ١٣٣ - و «التنظيم الطليعي» ١١٥ - والتنظيمات الفاشية ١٣١، ٢٠١ - والتنظيمات الواجبة ١٥٥ - وتنظيمات الاخوان كقوة ٢٠١ - والتنظيم اللاطبقي الفريد (انظر أيضاً الدمج الفاشي للمصالح المتناقضة، تناقضات المصالح، تحالف قوى الشعب العامل، الاتحاد الاشتراكي) ١٢١، ١٣٣ - وتواطؤ مرتزقة الفكر ١٧٠ - وتمنع اللغة على ايدي مرتزقة الفكر ٧٨ - توافق الراي والقبول وغيبته (انظر أيضاً التنظيم السياسي للمجتمعات السوية، الديموقراطية) ١٢٣ - وثورة ١٩١٩: ٧٨ - و «الثورة الاشتراكية» ١٥٨ - ١٦٠ - والنوار والثورية ١٢، ١٧، ١١٠، ١١١، ٣٠٢ - والجامعات ٢٠٢، ٧٥ - والجنين العام (انظر أيضاً خنوع) ١٠٦، ٣٠٢ - جردان، والتحول إلى ٦٥ - وجستابو الزعيم ١٥٥ - والجمعيات الغوغائية ٧٧، ٢٢٤، ٢٢٨ - و «جند الله» ١٧ - والجهاز التنفيذي للدولة ١٧ - والجهاز التنفيذي للدولة ١٤٥، ١٤٧ - وجهاز التجسس المركب ١٥٦ - وجهاز المخابرات «العلمي» ٧٩ - وجيش الاحتلال الداخلي ١١٢ - وحجب الحقيفة (انظر أيضاً الكذب بإستماتة وإصرار) ١٠٧، ٢٢٢ - والحراسة كسلاح ١٧٣، ١٧٤ - و «حركة الجماهير» ١٣٥ - والحرية ١٨، ١٩، ٥٦، ٧٨، ١٢١، ١٩٥ - والحرية الاقتصادية ١٢٩، ١٤٠ - وحرية التصويت ١٣٦ - والحرية السياسية ١٣٩، ١٤٠ - وحرية العمل السياسي ١٤٨ - وحرية المواطن ٧٩، ٨٠، ١٩٥ - وحرية النقد ١٣٦ -

والحرمة الفاشية ١٣١ - والحصانة الإرهابية ٢٦٧ - والحقوق الانسانية والمدنية ١٩، ٢٠٥ - وحكم الارهاب ٤٨، ١١٩ - وحكم مصر ٦٢، ١٣٠ - بالكذب والتصنع والإيهام ٢٣٦ - و «الحر» ١٢٠، ٢٠٤، ٢٠٧ - وحملة القلم ١٧٠ - وحيد الدولة تجاه تناقضات المصالح ١٢٥ - والحياة الموهومة ١١٩، ١٧٠، ١٩٣ - والخطابات كبديل للأيديولوجية ١٥، ٨٨ - وكمكمل لـ «الفكر الثوري» ١٣٨ - وكمصدر للفسافات الفاشية ١٤٧ - والخطر الصهيوني والوعي بحقيقته ١٩ - وخلق عالم موهوم ١٥٢، ١٥٦، ١٦٢، ١٦٦، ١٩٣، ٢١٩، ٢٢٥ - والخوف والصمت والسلبية ١٦٣ - والخوف التقليدي للنظم الفاشية من الانكشاف والعقاب ٣٦٧، ٣٦٨ - والخوف من المناقشة وابداء الرأي ٢١٢ - وخيار الحرب ٢٦٢ - والخيانة ٢٢٢ - والخيانة العظمى ٤٥، ٥٢، ٢٠٣ - والخيبة ٢١٣، ٢٢٢، ٢٢٨، ٢٦٣ - ٢٦٥، ٢٦٧، ٣٠١ - وخيبة الخطر المصدق وفوائدها (انظر أيضاً ترويج النظم الفاشية بالنظام الفلسطيني) ٣٠٣، ٣١٤ - والدستور ٧٨، ١٤٨، ١٤٩، ٢٠١ - والدستور الفاشية ١٣٨ - والدمج الفاشي للمصالح المتناقضة: ١٣٨ - ودور الشعب الكلداني في إبعديات القطاع العام ١٦٠ - ودور الصحفيين والمثقفين ١٧٠ - والديكتاتورية ٦٥ - وديكتاتورية البروليتاريا ١٣٣، ١٣٦ - والديكتاتورية العسكرية ٦٠، ٦٥، ١٣٦، ٢٢٢ - والديكتاتورية الاستفائية الشعبية ١٥٤، ٢٠٢ - والديموقراطية البرلمانية ١٣٠ - ١٣٢، ١٣٦، ٢٠٠، ٢٦٧ - وديموقراطية الواجهات ١٩٣، ٢٠٠، ٢٠٣ - والديموقراطية الشعبية ١٣٤ - ١٣٦، ١٧٥ - وديموقراطية «الشعب العامل» ١٣٧ - والدين والصراع ١٧، ١٨، ١٧٨ - والدين في الإستخدام الفاشي ١٣٨ - والذنب العام في استثناء الفاشية ٢١٢، ٢٢٢ - وذنب المثقفين وصناع الرأي ٢١٢، ٢٢٢ - والذهب (انظر أيضاً البنك المركزي، تكديس الثروات، تدهور سعر الصرف للجنيه المصري، حرب اليمن) ٨٠، ٢٦٣ - ورأسمالية الدولة ١٣٥، ٢٦٣ - و «راقصو» الاعلام ٢٢٩ - والربع الثالث ١٥٤ - وربط الصهيونية بمؤامرات بلشفية ١٥٧، ١٥٨ - ورفع مستوى المعيشة ٢٢٣ - ورؤيتها لدور اميركا ٧٠، ٧١، ١٠١ - ورؤية زعامتها لـ «اللعبة» كلها ٨٣، ٨٤، ١٥٧، ٢٠١ - والرؤية الشعبية المغلوطة للصراع مع الصهيونية واسرائيل ٢٢٤، ٢٢٥ - ورؤيتها الثورية للصراع ١٧ - ٢٢، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٤٨، ٢٩٣ - ٢٩٥، ٣٠٤ - السادة القدامى والسادة الجدد ١١١ - والسجون الحربية (انظر أيضاً البسيوني، حمزة) ٦١، ٧٤، ١٤٦ - وسلطة الحياة والموت على رقاب المصريين ١٥١ - سيادة الإرادة الواحدة ١٥٤ - و سيادة الشعب ٧٨ - سيادة القانون تخريب للثورة المباركة ١٥٠، ١٧٠ - والسيادة المصرية ٨٢، ٨٣، ٨٩ - السياسة الخارجية والمسؤولية عن وضعها وتسييرها ٦٤، ٦٦، ٧٠ - ٧٢ - و «السيطرة الطبقة في الديموقراطيات البرلمانية» ١٣٦ - سيناريو أوبرا صابون، وتحويل الحياة في مصر إلى ١٧٠ - وسينمائية كل الأشياء ٢٤٢ - و «الشارع السياسي» المصري ٥٥، ١٤٥، ١٦٣، ١٩٤، ٢٠٢، ٢٠٧ - والشارع المصري بعد الهزيمة (١٩٦٧) ١١١، ١٢٠ - والشيق إلى حضن امريكا ١٩، ٥٩، ٦٦، ٧٣، ٧٥ - شبكة مخبرات، وتحويل المجتمع كله إلى ١٦٣ - والشرعية ١٧٤ - وشرك ١٩٦٧ المميت ١٣، ١٧، ١٩، ٩٩، ١٠١، ١١٩ - ١٢١، ١٢١، ١٢٩، ١٩٠، ١٩٣، ٢١٦، ٢١٧، ٢٣١، ٢٣٦، ٢٤٣، ٢٨٧، ٣٠٦ - والشرطة الاعلامية ٢٦٥ - و «الشعب القائد» - و «الشعب المعلم، المستعارة من الهترية» ١٥٠، ٢٠٢ - و «الشعب مصدر السلطات» كذريعة مشروعة لهدم سلطان القانون ١٥٠ - والشمولية ١٣٠، ١٣٨، ٢١٦ - والشمولية السلفية ١٣٠ - والشمولية التقدمية ١٣٠ - والشيوعية والشيوعيون (انظر أيضاً بلشفية، الحم) ١٨، ٥٧، ٦٠، ٧٣، ١٣٤، ١٥١، ١٥٩، ١٧٥، ٢٠٤، ٢٥٩ - والصحافة وكتبه الصحف والمجلات ٧٩، ١١٩ - ١٢١ - كاداة لمحاربة الديموقراطية ١٣٣ - وتشغيلها كجهاز مخبرات ١٦٣، ١٧٠ - وتملكها ١٢٧، ١٥٢، ١٥٥ - وتملك ضباط كتبتها ١٢٧، ٢٢٢ - وصراع الطبقات ٢٠٤ - وصناع الرأي (انظر أيضاً كتب الصحف، مثقفون) ٥٦، ٦٥، ٧٨، ١١١، ١٢٧، ٢٦٥ - وصنع القرار السياسي ٨١، ١١٩، ١٤٢، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٣ - وصوغ «وعي سياسي» للشعب ١٣١ - وصيغة «الشعب مصدر كل السلطات» الفاشية ١٤٩ - واستخدامها غوغائياً ١٥٠ - وضياح دخل مصر القومي ٣٦٢ - والظلم الذي يلحق بالضباط الشرفاء ١١١ - وعالم الواقع الخارجي والعالم الموهوم الداخلي ٤٩، ٥٢، ١١٩ - ١٢١، ١٣٤، ١٣٦،

- ١٩٨، ٣٠٢، ٣١١، ٣١٤، ٣٢٥ - والعالم المخلوق المكتوب (انظر أيضاً خلق عالم موهوم) ١٦٦ -
و «الدانة الاجتماعية» ٧٨ - والعبد: الخارجي ٧٩، ١١٩، ٢٢٥، والداخلي ٧٩، ٢٢٥، والحقيقي ٢٢،
٥٠ - والعرب ٩١ - والعزة والكرامة (انظر أيضاً المجد والخلود) ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٨٩ - والعصابات
الإمبريه ٢٦٧ - و «عصابة تحكم البلد يا انور» ٨٠، ١١٤، ١٣٧، ١٦٢ - والعفن الداخلي ٢٢٥، ٢٢٩،
٢٣٥، ٣٠٢ - و عمالة الملققين الملتزمين ١٥٥ - والعهد الملكي ١١٠، ١٤٩، ١٤١ - والعهد الناصري
١٠٨ - وغارتها على مصر ١٣٥ - وغسل الملح اليومي ١٦٢ - والغوغاة ١٤٧، ٢٢٥ - وغول التضخم
الرامح ٢٠٢، ٣٠٤ - وغول المديونية الخارجية ٣٠١، ٣٠٢ - وغياب التنظيم السياسي ١٤٢ - وغياب
الأيديولوجية والفكر ١٥٣، ١٥٤، ٢٠٤ - والغيب الكامل للديموقراطية وحكم القانون ١٧٠ - ١٧٢ -
وغياب الوعي بتضارعات القوى الاجتماعية ١٥٣ - وغياب الوعي بحركة التاريخ ١٤٠ - والغيبات ١٧،
١٨، ١٣٤، ٢٠٥، ٣١٤ - وغيلان العجز في «الميزانية العامة والميزان التجاري وميزان المدفوعات
٣٠١ - ٣٠٤ - والغاشية ٤٤، ١٣١، ١٣٤، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٦، ١٤٧، ١٦١، ١٧٤، ١٧٥، ١٩٥، ٣٦٧ -
فبراير ١٩٤٢، وأحداث (انظر أيضاً العهد الملكي) ٦٧ - والفراغ السياسي ١٣٨ - فساد النظام القديم
٢١، ٥٩، ٦٠، ٦٥ - وفساد النظام «الثوري» الجديد ٢٦٣، ٢٦٧، ٣٠١، ٣٠٢ - الفعل فوق الفكر، ومبدأ
١٣٨ - وفقدان الحس الوطني ١١١ - والفكر الأساسي للفاشية ١٣١ - وفلسفتها ٦٠، ٦١، ٦٦، ٦٧،
١٣٣، ١٤٧، ١٦٦، ٢٩٣ - وفلسفات الفاشية ١٣٨، ١٣٩، ١٤٧، ٣١٦ - و فوهة المسدس، مخاطبة
الشعب من ٥٥ - والقادة الثوريون ١٣٥ - والقانون ١٧٠، ١٧١، ١٧٥، ١٩٤ - كثورة مضادة ١٥٠،
١٥١ - كفريم خطر ١٤٩، ١٥٠ - وقانون الغلبة ١٤٩، ١٥٠ - وقداصة الزعيم ١٧٣ - القضاة ومعاملتهم
كمخربين ١٥٠ - القضية وضدها في السفطة الفاشية ١٢٩ - والقطاع العام ١٦٠، ٢٦٢ -
وقوانين التاميم ١٦٠ - والقوى «المعادية للشعب الكادح» ١٥٧ - وقوى الفوضى والطفان
واستخدامها القانون كسلح ١٤٩ - وقبادات العمال ١٤٨ - وقبائدها السياسية ١١٠، ١١١، ١٣٥ -
وكلبوس المؤسسة العامة و «السيد الاستاذ» ١٦٠ - والكتبة (انظر الصحافة، الملقفون) ١٧٠، ٢٣٥،
٣٠٢ - والكتلة الشرقية ٣٠ - وكتلة النظم الفاشية الهلامية ١٥٣، ١٥٤ - والكذب باستمالة واصرار
١٢٠، ١٦٤ - ككافة الحريات بالقانون واعتبارها تخريباً ١٥٠ - والكفاءة المكروهة ٢٢٥ - والكنبية
cynicism ١٣٥، ١٦٥، ١٦٦ - والكلية الحربية ١١٠ - كمنفذ إلى الثراء السريع ١١١ - وكون كلمة
الزعيم كلمة إله Flat ١٦٩ - والكلام المزدوج ١٣٨، ١٣٩، ١٩٣ - ولب الصراع ٢٢٢ - ولجنة عليا
لناديب القانون ١٥٠ - واللجنة المركزية العليا ١٧٤، ١٩٤ - واللعب بالسماح في كل المجالات ٥٩،
٦٣، ٧٢، ٨٣، ١١٥، ١٣٠، ١٤٦ - ولعبة السياسة ١٣٥ - ولعب ورقة إسرائيل وفلسطين الحبيبة
١٥٨، ١٩٧، ٢١٦، ٢٣٤، ٢٧٠ - ولعب ورقة الصراع مع الصهيونية ١٩، ١٥٩، ٢١٥، ٢١٦، ٢٩٢،
٢٩٣ - ولعب ورقة الاشتراكية ١٥٨، ١٥٩ - ولعب الورقة السورية ٢٤٣ - ولعب الورقة السوفييتية
١٧٥ - وورقة ضرب الغرب بالشرق ٢٠، ٢٦٥ - ولعب ورقة التحول الاشتراكي ١٦١، ١٦٢ - والورقة
الصينية، محاولة لعبها ٢٠٩ - واللغو الديمولوجي ١٣٢ - واللؤذ بالفيبيات ٢٠٥ - ولؤم القضاة
١٥٠ - ولؤمها السياسي ١٧٥ - وماخذها على النظام الديموقراطي البرلماني ١٣٢ - و «ما أخذ بالقوة
لا يسترد إلا بالقوة» ١٩٧، ٢٨٧، ٢٩٠ - تتحول إلى ما أخذ بالقوة يسترد بالتصالح ١٨٧ - ١٩١ -
والمثقفون ١٢، ٧٨، ٨٢، ١٣٩، ١٤٦، ٢٠٤، ٣٠٢ - والمجازفة بالترشيح للمجلس «النيلبي» ١٤٨ -
والمجتمع القديم ٦٣ - ومجتمع النصف في المائة ١١٠، ٢١٠ - والمجتمع الطيع ١٤٠، ١٧٠ -
والمجد والخلود (انظر أيضاً العزة والكرامة) ١٢١، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٢٠ - والمجلس الأعلى للصحافة
(انظر أيضاً صحافة، كتبة، مرتزة) ٤٣، ٤٤ - والمجلس الأعلى للقوات المسلحة ٢١٧ - ومجلس
«الامن القومي» ٢٠٣، ٢٨٣ - ومجلس «الحكام» (انظر أيضاً مركز الدراسات، هيكل) ١٣٧ - ومجلس
الدفاع العربي المشترك ٨٨، ٢٣٥، ٢٤٣ - ومجلس الدفاع الوطني ١١٣، ١١٩ - ومجلس الدولة (انظر
ايضاً اخصاء، تاييب، القانون، القضاء، مظاهرات، منبحة الهيئة القضائية، الدكتور السنهوري)
١١٥، ١١٦، ١٤٤، ١٥٠، ١٥١ - ومجلس الرايخستاج الهلثري ١٤٨، ١٤٩ - ومجلس الرئاسة ١١٤ -
ومجلس الشعب (انظر ايضاً إيهام، «برلمان»، السلطة التشريعية، شرعية، مجلس الغمة) ١٣٤، ١٤٨،

١٥٥، ١٩٤، ٢٠٠ - ٢٠٢، ٢١٥، ٢٤٠، ٢٤٢ - ومجلس الشيوخ (انظر أيضاً العهد الملكي) ١٣٩ - ومجلس الفتة (انظر أيضاً نواب الشعب، عبد اللطيف البغدادي، انور السادات) ٥٣، ٨٢، ١١٣، ١١٤، ١٣٤، ١٤٨، ١٤٩، ٢٠٠ - ومجلس قيادة الثورة (انظر أيضاً انتهاء فكرة القيادة الجماعية، مجلس الرئاسة، وحدانية الزعيم) ٦٣، ٧٥، ١٠٨، ١١٤، ١١٦، ١٢٣، ١٣٦، ١٤١، ١٤٢، ١٥٩، ١٧١، ١٧٢، ٢٠٠، ٢٦٠، ٢٦٨ - ومجلس النواب في النظام الفاشي الإيطالي (انظر أيضاً شرعية، فاشية) ١٤٧، ١٤٨ - ومجلس الوزراء ٦٥، ٩٨، ٩٩، ١٩٤ - والمحاربون المفاوضون، كتاب كمال حسن علي ٢٨٩، ٢٩٢، ٢٩٩ - ومحكم التفتيش ١٤٦ - والمحاكم الفوغائية ١٥١ - والمحترقون العسكريون (انظر أيضاً استبعاد العسكريين المحترقين، الكفاءة المكروهة) ١١٣ - والمخابرات (انظر أيضاً الأجهزة، أرباب الدولة، اعتقال، تخليد، تجسس، تعذيب، دولة المخابرات وإعلان سقوطها بعد الهزيمة) ٢٨، ٤٥، ٤٩، ٥٢، ٥٥، ٧٤، ٧٨، ٧٩، ٩٢، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ١٠٦، ١١٣، ١١٩، ١٢٤، ١٢٥، ١٤٨، ١٥٥، ١٥٦، ١٦٠، ١٦٢ - وبورها في هزيمة ١٩٦٧: ٩٦، ٩٧ - والمخابرات الإسرائيلية ١١٨ - والمخابرات البريطانية ١٩، ٥٨ - ومخابرات الرئاسة ١٥٦ - والمحابرات المركزية الأميركية، وكالة ٧٣، ٧٤، ٧٦، ٧٩، ٨٧، ١٠٨، ١٥٥، ١٥٦، ١٧٤ - ومديرية التحرير ١٧٤ - ومديونية مصر الناجمة عن شراء الأسلحة وتركها للعدو ٣٠١ - ومذبحة الاقتصاد ١٦٠ - ومذبحة الديمقراطية البرلمانية ١٦٠ - ومذبحة الصحافة ١٦٠ - ومذبحة الهيئة القضائية ١٤٩، ١٥٢، ١٦٠ - ومرزقة الفكر، ١٢٩ - ومركز الدراسات بالأهرام (انظر أيضاً هيكل) ٥٤ - المزرعة وتسيير شؤونها ١٤٧، ١٩٤ - والمستفيدون الوحيدون من «الاشتراكية»، ١٥٩، ١٦٠ - ومستودعات الأفكار think tanks (انظر أيضاً مركز الدراسات بالأهرام، هيكل) ٥٤ - ومسرحية مجلس شعب (انظر أيضاً الشيخ عاشور) ١٥٥ - ومسلسل التصالح ٢٩٠ - ومسلسل وقف إطلاق النار ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٦٢، ٢٦٦ - والمشروعية وضرورة ادخالها ١٤٩ - ومشية الزعيم هي القانون ١٥٢ - والمشير الصاغ ١١٠، ١١٢ - وتسليم القوات المسلحة ١١٤ - والمصادرة والتأميم كاسلحة (انظر أيضاً الحراسة كسلح) ١٦٠ - و«مصالح الطبقة العاملة، ١٤٩ - والمصالحة بين الطليقات فاشياً (انظر أيضاً تناقضات المصالح، الحزبة الفاشية) ١٦١ - والمظاهرات الفوغائية ١٤١ - والمظاهرات العسكرية (انظر أيضاً تهويل) ٦١، ٨٢ - والمعارضة واعتبارها خيانة ٣٠٢ - المعارضة واحزابها ٢٠٢ - والمعارضة في النظام البرلمانية ١٢٢ - والمعارضة وقطع الطريق على إمكانية وجودها ١٤٨ - ومعاهدة ١٩٣٦: ٦٨، ٨٠ - المعركة فوق كل شيء، كتكتيك فاشي تقليدي (انظر أيضاً «لا صوت يعلو») ١٢٨ - والمعققات ٥٣، ١٥٥، ١٩٣، ٣٠٢ - ومغامرة «الثورة» ١٣٥ - والمغامرة العسكرية/الاعلامية كبديل للحرب ٨٢ - والمفهوم الماركسي للديمقراطية ١٣٦ - والمقاومة الشعبية ١٠٧ - ومكاسب الأعوان من «الاشتراكية» ١٦٠، ١٦١، ٢٦٢ - ومكاسب «الشعب الكادح» ١٦٠ - و«الملتزيمون» ١٣٦، ١٦٢، ٣٠٢ - وملكية العزبة ١١١، ٢٠٤، ٢٦١ - والملحكة بالانعاش الاقتصادي للخروج من ورطة الصراع ٣٠٠، ٣٠٤ - والمتنفعون ١٣١، ١٣٧، ٣٠١، ٣٠٢ - والمنظرون ١١١، ١٣١ - ١٣٦، ١٤٧، ٣٠٢ - ومنظمات الشباب ١٥٢ - والمؤتمر القومي ١٩٤، ٢٠٠ - والمؤسسات التي تتبنى عليها دولة عصرية ٥٣، ٨٢، ٩٧، ١١٢ - و«الموضوعات المصرية» ٨١ - وميثاق العمل الوطني ١٣٦ - وميثاق الجامعة العربية ٢٦٥ - و«سي» ميرابو ١٢١ - والناتج القومي الاجمالي ٣٠١ - والناتج المحلي الاجمالي ٣٠٢ - والنخبون ١٢٢، ١٢٣ - ونسبة الـ ٥٠/٥٠ للمعامل والفلاحين بمجلس الشعب/ الفتة كمنفذ إلى الشرعية ١٤٨ - ونقل ملكية الصحافة «إلى الشعب» ١٥٣ - والنظم الفاشي السلفي (انظر أيضاً الإخوان المسلمون) ٢٠١ - والنهب ١٧٣، ٢٢٣، ٢٥٧، ٢٦٣، ٣٠١ - ونواب الشعب ٥٣، ٥٥، ٧٨، ١١٣، ١١٤، ١٤٨، ٢٤٠، ٢٩٩ - والنكسة ٥٣، ٨٠، ٩٢، ٢٦٣ - وهزيمة ١٩٦٧ (انظر أيضاً شرك، نكسة) ١٨ - ٢١، ٤٦، ٦١، ٨١، ٩١، ١٠٦، ١١٧، ١٦٨، ٢٠٢، ٢٠٦، ٢١٥، ٢٢٤، ٢٥١، ٢٦٦، ٣٠٦، ٣١٤، ٣١٨، ٣١٩ - كلاني أكبر انتصار للصهيونية بعد إنشاء الدولة ٣٢٠ - وهيئة التحرير ١٣٦، ١٦٢، ٢٠٠ - والهيئة التشريعية ١١٣ - والهيئة القضائية ١١٦ - وهيستريا الإذاعة ١٢١ - والوادي الجديد ١٤٨ - والواقعية البراجماتية

١٩٢ - والوجه الفاشي ١٣٥ - ووحدانية الزعيم ١٨، ١٩، ٨١، ٨٢، ١٠٦ - كمثل جوهري في نظام فاشي ١٣٧، ١٤٠، ١٤٢ - وترسيخ وحدانيته ١٤٢، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٠، ١٦٦، ١٧٢، ١٧٣، ١٩٢، ٢٠٢ - ووحدة النضال ٢١١ - والوحدة ٣٣، ٦٥، ٦٦، ٨٢، ٨٤، ٨٦، ٨٧، ٩٥، ١١٤، ١٧٤، ٢٩٩ - ووحد فرانسيتان ٢٠٠، ٢٠١ - وورطة مصر الاقتصادية ٢٥٧ - والورم البيروقراطي الذي تحول إلى سرطان ٢٠٢ - ووسائل الاعلام (انظر أيضاً التبهم، غسل المخ اليومي) ١٢٧ - والوطنية ٤٤، ٥٨، ٦٧، ٦٨ - والوطنية المتطرفة المزجة للأمريكان ٧٥ - والوفد، حزب ٦٨، ١٢٣، ١٦٥ - والولاء لأمريكا (انظر أيضاً الشيق إلى حضن أمريكا ٢٢٢ - والولاء لذكرى الزعيم ١٠٨ - والولاء لمصر ١٠٨ - ولا أحزاب ولا برلمان، مظاهرات ١٢٤ - اللاتطبيقية، الثورية ١٣٥ - واللاتطبيقية النازية ١٥٤ - اللاتطبيقية ١٢٩ - ولا صوت يعلو على صوت المعركة، فؤاد شعل ١٥٨، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٩٥، ٣٠٢، ٣١٤ - لا فكر ولا ايديولوجية ١٥٣ - و«اليسار» المصري ٢٠٤، ٢٠٥ - يموت الفلسطينيون ونجوا نحن، ومبدأ ٢١٥ - واليمين السلفي ٢٠٤، ٢٠٥ -

الحاكم:

كاب للمحكومين ١٢٩، ١٣٠، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٧، ٢٠٢ - كآله أرضي ٨١، ١١١، ١١٩، ١٥٦ - والجبن العام ١٠٦ - والحكم الفردي المطلق ١٣٠، ١٣٥، ١٣٧، ١٤٢، ١٤٨، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٠، ١٩٢ - وخنوع المصريين التقليدي ١٥٦، ٢١٢، ٢٢٤، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٣ - وخيريته المدعاة ١٣٠ - ودمج الحكم/الزعيم في الأمة/ الشعب في الوطن/ الدولة ٤٣ - ٤٥، ٥٢، ٥٣، ٧٨، ١١٦، ١٢٧ - كطاغية ٦٥ - ومبدأ سيادة الإرادة الواحدة ١٥٤ - وممارسة السلطة بلا شرك ١٤١ - وميل المصريين إلى تأليهه ١٥٦

«الرئيس»:

انتقاده حياة للوطن ٤٤ - والذعر من غضبه طريقة حياة ٦٢ - والذهاب إلى الحرب خوفاً منه ١٠٨، ١٠٩ - وصون بقائه ولو على حساب بقاء مصر ٢٢٥ - وعدوه الشرير: القنون ١٥٠ - وكونه كبير القلب ١٣٠ - ومناقشته تطول على ذاته العلنية ١٧٣، ١٧٤ - ومنحه مصر ليفعل بها ما شاء ٥٤، ٥٥ - لا حاجة به إلى مشورة أحد ٦٥

الزعيم:

١٨، ١٩، ٢١، ٤٣، ٤٤، ٤٧ - ٥٤، ٦١، ٧٧، ٨١، ٨٢، ٩٥، ١١٠، ١١١، ١١٩، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٠، ١٥٤، ١٥٧ - ١٦٠، ١٧٠ - ١٧٤، ١٨٩، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧، ٢١٦، ٢٦٠ - ٢٦٣

الزعيم الخالد (جمال عبد الناصر): (انظر فهرس الاعلام)

وابتزاز اعوانه له بالثروة عن الحرية بسمع من الشعب ١٢١ - وابتمعه عن الاتجاه الدموي وأسلوب الاستيالات ١٤١، ١٥١، ١٦٤ - ١٦٦ - واحتراسه من إغضب امريكا: ٧٥ - والاحتلال البريطاني ١١٠، ١٢٠، ١٧٠ - واختياره السادات ليخلفه ١٤٠ - ١٤٦ - واختياره اعوانه ممن لا تخشى مناسبتهم له ١٤٢ - واختياره للوزراء ٦٤ - والارتياق لديه ١٣٦ - والارواح (انظر أيضاً تحضير الارواح) ١٢٩، ١٤٢، ١٤٣ - واستجارته بالصعيدية والفلاحين بعد الهزيمة ١٠٨ - واستبعاده نشوب حرب ١٩٦٧: ٦٥، ٩٨، ١٠٦ - ١٠٨، ١١٤ - واستبعاده ولوع عدوان ١٩٥٦: ٩٨ - واستخفاه بالسادات وإذلاله إياه ١٤٢ - واستدراجه إلى شرك ١٩٦٧: ١٣، ١٧، ١٩، ٣٧، ٤٣، ٨٦، ٩٢، ٩٥ - ٩٩، ١٠١، ١٠٢، ١١٩، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٢، ٢١٦، ٢٨٧ - واستشغله في الاتحاد السوفياتي ١٤٢ - والاستيلاء على السلطة ٦٦، ٧٨، ١٢٢، ١٤٠، ١٤٦ - واعتقله الاشتراكية بالصدفة ١٣٥ - واعتقله مبدأ «لنا الدولة» ٥٦، ٢٩٩ - وإعلانه «لنا ان لحرب» سنة ١٩٦٧: ١١٤ - وإغليلته بذكر الديمقراطية أمامه ١٢١، ١٩٢ -

والالتزام به ٧٨ - والتزامه بقضية فلسطين ٢١ - وانفراد به بالرأي والسلطة وصنع القرار ١١٤، ١٣٠، ١٣٧، ١٤٢ - وبلوندونج، مؤتمر ١٥٧ - والبراءة في التكتكة بغير استراتيجية ١٥٤ - وتأييد زعامته ١٧٠ - وتنادية من الانفصال ٨٢، ٨٢ - وتنادية من حرب الإذاعات ٨٢، ٨٢، ٨٩، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨، ١١٩ - وتأكيد به عنفوان أزمة ١٩٦٧ بأنه لن يحارب ٦٥، ٩٢ - و «تأكيدات الروس: ٩٨، ٩٩ - وتاليه الذي أفضى إلى تأله ٥٢، ٥٦، ٦٥، ٩٨، ٩١، ١١٠، ١٧٠، ٢١١، ٢٣٥، ٢٦٥ - وتأمين بقائه ١١٩، ١٧٠، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٩٢ - وتبرير تورطه في الكونغو ١٠٩ - وتحاذي مساره مع مسار هتلر ١٥٤ - وتحالفه مع المسلمين في مواجهة شعب اعزل ١٧٠ - وتحضير الأرواح ٧٢، ٧٤، ١٢٩، ١٤٢، ١٤٢ - «وتحطيم الأسطول السادس» ٩٩ - وتحفظات السوفيات ٩٨ - وتشكيله أول حكومة «ثورة» ٦٣، ٦٤ - وتصوره المغلوطة للوضع في سنة ١٩٦٧: ٨٩ - وتصيد الاسرائيليين والأميركيين مصر باستغلال وحدانيته ١٦٧ - ١٦٩ - والتطاول عليه بمجرد المناقشة ١٧٣، ١٧٤، ٢٠٠، ٢٠٢ - والتعبئة العامة سنة ١٩٦٧ على سبيل التهويل ٩٢ - وتفكك القوات المسلحة تحت قيادة المشير/الصاغ ٨٠، ٨١ - وتفاوض «نواب الشعب» له تفويضاً مطلقاً ١١٤، ١٤٨ - وتلقي الضربة الأولى (والقاضية) في سنة ١٩٦٧ بقرار منه ١١٢ - وتلقي الضربة لـ «جعل مواقف أمريكا والدول الكبرى معناه» ١١٢، ١١٢ - وتملك أعلام كنية الاعلام وضمايرهم ١٣٧ - وتملك العربة ١٧١ - و«التحضي» عن الحكم ٤٥، ٤٦، ١١١ - وتكتيله بزملاء «الكفاح» ١٤٣، ١٤٤ - وتهديده قبل الهزيمة بشهر بأنه سيدمر اسرائيل على كل الجبهات ٨١، ٨٩، ١٠٨ - والتهويل ١٩، ٢٢، ٨١، ٨٢، ٨٩، ٩٢، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٦ - وقلقلته ٤٧ - ٤٩، ٥٤، ٥٦، ٦٠ - ٦٢ - واللفة المطلقة فيه ٩٧ - كاللفة المطلقة في هتلر ١٥٤ - وجماعية القيادة ١٣٦ - وجهله بقدرات مصر وقدرات العدو وإبعاد الوضع ٨١، ٩٣، ٩٨، ٩٩، ١٠٥، ١٠٦، ١١٩ - وجهل المشير/الصاغ الذي سلمه القوات المسلحة بكل شيء عن العدو الغابر ٩٣، ٩٨ - «حالة الهولاء» وممارسته للعبة ١٠٨ - وحالته الصحية والنفسية في أواخر أيامه ١٤٣ - حدائه والسقوط إلى ما تحته ١٣٦ - وحرب ١٩٤٨: ١٣٥ - وحرب الأيام الستة (انظر أيضاً تهويل، نكسة، هزيمة) ٩٠، ٩١، ١٠٦، ١١٩، ٢٢١، ٢٥٠، ٢١٧ - وتحويلها إلى تمثيلية إذاعية من صوت العرب ١٠٦، ١٠٧، ٢٣٥، ٢٣٦ - الحرب الخائبة ٣٠٦ - غير محسوبة النتائج ٩٨، ١٠٥ - وحرب الاستنزاف ١٨٢، ١٩٠، ٢٠٩، ٢٥١ - وحرب الكونغو (انظر أيضاً تبرير التورط فيها) ٧٦، ٨١، ١٠٩، ٢٢٩، ٢٤٤ - و«الحرب المحدودة» إن أمكن ٢٢ - وحرب اليمن (انظر أيضاً صراع عربي داخلي، غارز في اليمن) ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٧، ١٠٩، ٢٩٠ - والحسينات المعقدة ٥٣، ٥٦، ٥٨، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٨٢، ٨٥، ٨٩، ٩١، ٩٨، ١٠٩، ١٢١، ١٤٤ - وحقيقة الجيش ١١٤ - وحكم الإعدام على إبراهيم عبد الهادي ورفضه التصديق عليه ١٥١ - وحكم اعدام على القوات المنسحبة سنة ١٩٦٧: ١١٦، ١١٩ - والحلقة الداخلية لحركته المسلحة ٢٩ - وحملته بالأجهزة من احتمال ثمر القطعان ١١١ - وحوادث البريطانيين (انظر أيضاً «الدولة الذليل»، «هبة الثورة» كتاب أنور السادات، معسكر متقاعد) ٦٦، ٦٧ - وحيرته من «موقف أمريكا» ٩٩، ١٠١ - و«الخبراء» الألمان وصواريخهم ٨٥ - والخبراء الألمان لتدريب المخابرات ١٥٥ - و«خبرته بالحرب» التي جعلته يكره الحرب ٢١، ٢٢، ١٠٨ - وخراب مصر ٢٠، ٢٤، ٢٥، ٤٥، ١٦٠، ١٩٥ - وخزائنه ٢٥٥ - وخطة الزعماني ١١٥، ١٩٣، ٢١٨، ٢٣٤ - والخطا الفاحش في تقييم الوضع سنة ١٩٦٧: ١١٧ - والخطابة كبديل للفكر والعقيدة ١٢٨، ١٤٧ - والخطابة كدواء له ١٤٢ - والخطابيات المشتعلة ٨٨ - وشن الحرب بها خطبياً ١١٦، ١٢١ - وخطبة «أمريكا تشرب من البحر» (انظر أيضاً مصلحة السفير الأمريكي) ٥١، ٧٦، ٧٧، ٢٣٤ - ومخروجه من القيادة العامة للقوات المسلحة ١٠٦ - الخطر الصهيوني ومدى وعيه به ١٩ - و«خطة الأوزة» في المعورة ١٤٣ - وخوفه من انحسار زعامته ٨٣، ١١٤، ١١٩ - وخوف الكل من مناقشته الرأي ١١٢ - وخبرته ١٣٠ - والخية الاسرائيلية حول عقده ومن خلاله حول عقد مصر ٨٩ - دخول الوزارة في ظله وكونه كدخول السجن أو صعود درج المشقة ٦٤ - والدفاع عنه رغم كل شيء ٢٢٢ - ودوافعه إلى «الاشتراكية» ١٦٠ - ودوائر الثلاث العربية والافريقية والاسلامية ١٢٩ - والدول العربية «التقليدية» ١٧، ١٨ - والدولة كاداة للسلطة ١٥٤ - «دولة المخابرات المنحرفة» وعدم اكتشافه لوجودها إلا بعد الهزيمة، ٧٨، ٧٩،

- ٩٥ - «الدولة الذليل، وإصراره على وصف بريطانيا بتلك الصفة ٦٧ - ودمشق ٢٥، ٢٦، ٨٨، ٩٧، ٩٨ - وذهب غطاء العملة بالبنك المركزي ٨٠، ١٠٩ - ورئيس الأركان ٨١، ٨٨ - ورئيس الوزراء وتمثيل دوره في ظل زعامته ١١٢، ١٤٨ - والرجعية ١٨، ١٣٥ - ورحيله ١٤٤، ١٨٨، ٢٦٦، ٢٦٧ - ورسالة جونسون إليه ١٠٠، ١٠١ - والروس يخططون كيما يخلفه علي صبري ١٤٢ - و «رومانسية، مأساة ١٩٦٧: ٩٨ - وروزفلت، كيريت ٧٦، ٨٤ - رولو، أريك وحديثه الصحفي معه ١٠١ - وروؤيته المغلوطة لأوضاع الصراع ودور أمريكا ٧٠، ٧١، ٨٣، ١٠١ - وروؤيته للشعب وإزدرائه لدور الجماهير ١٣٦ - وزملاء «الكفاح» ١١٢، ١١٤، ١١٥ - سفير الهند واستخدام الدكتور محمود فوزي له في تخويف عبد الناصر من غزو لندن ٤٩ - ٥٢ - والسد العالي ٧٦، ٧٧ - وسحب قوات الطوارئ الدولية ٨٢، ٨٢، ٨٨، ٩٠، ١١٤ - وسقوط دولة المخابرات المنحرفة ٦١، ٨٠ - السياسة الخارجية واستغناؤه عن أي مشورة في شأنها ٦٤، ٦٥، ٧٠ - السلاح والحصول عليه للعسكر ٧٤ - ٧٧ - السوفيات ومطالبتهم إياه بعدم توجيه الضربة الأولى سنة ١٩٦٧: ١١٢ - والسلطة بلا شريك ١٤١ - والسلطة التشريعية ١٤٧ - والسلطة الرابعة ١٣٧، ١٤٧ - والسلطة القضائية ١٤٧ - والسينما ٤٧ - ٤٩، ٦٤ - والشرطة ١٠٨ - وشرقة الزعامة ١٠٦ - وشرك ١٩٦٧ المميت ٤٣ - ١٢٠ - وشعبية ١٥٤ - ١٥٦ - وشعبية هتلر ١٥٤ - وشغلة الحكم ١٣٠ - والإصلاح الزراعي (انظر أيضاً محمد خطاب) ١٣٩ - صاحباً للعزبة ٦١، ٧٣، ١٠٨، ١١٠، ١١١، ١١٦، ١٣٤ - والصراع على السلطة ٥٢، ٨٤، ١٤٢ - ١٤٤ - صراع عربي، وإشغال (انظر أيضاً حرب اليمن) ٨٢ - والصراع العربي الإسرائيلي ١٧، ١٨، ٢٣ - ٢٣، ١١٩، ١٤٢ - وصمته عما كان حدثاً في العزبة ١٠٦ - والصواريخ (انظر أيضاً الخبراء الألمان) ٨٥، ٨٧ - الضباط وتسيدهم في ظل تحالفه معهم على العزبة ٦٣، ٦٤، ٧٠، ٧٢، ٧٣، ٧٥، ٨٢، ١١٠، ١١١ - ضباط الرتب العليا وضباط الرتب الدنيا والفجوة الطبقة بينهم ١١٠ - الضباط الشرفاء والظلم الواقع عليهم ١١١ - وضياح القوات الجوية ١١٢ - والضعف الهائل على إسرائيل ٨٨ - والطابع شبه الديني للاميان بوحدانيته وقداسته نظامه ١٤٦ - والطغيان ٦٥ - وطموحه إلى تزعم كل العرب ٩٠، ١٠٥، ١٧٥، ٣٠٨، ٣١٠ - وطلاء سيئات النظام ١١١، ١١٢ - و «طلع حلبة الجرايد» ١٠٦ - وطعن مصر في مقتل ٨١ - والظروف الدولية ١١٢ - وعدم اكتشافه لحقيقة إسرائيل إلا بعد مؤتمر يانودونج ١٥٧، ١٥٨ - وعدم اكتشافه خطورة الصهيونية إلا متأخراً ٨٤، ٨٥ - وعيوبه في نظر السادات ١٤٣ - والعلاقات العربية الأميركية ٧٢ - والعدوان الثلاثي (١٩٥٦) ٤٥، ٤٦، ٨٤، ٨٥، ١٠٧ - و «عدم الاجترار على اعلان الحرب، سنة ١٩٦٧: ١١٤ - و «عمر هو الذي فعلها، ١١٧ - وعهده الناصري ١٠٨ - و «العصابة، التي حكمت البلد في ظله ٨٠، ١١٤، ١٢٧ - والعدوان الإسرائيلي على غزة ٨٤، ٨٥ - و «عصا البغدادي السحرية» ١٤١ - و «غرز في اليمن» ٨٢، ١٠٦، ١١٩ - و «غاندي وما فعله به الإنجليز عندما غزا لندن ٥٠ - ٥٢ - الغزوة الاستيطانية الصهيونية وعدم وعيه بحقيقتها ١٨، ٢٠، ٢٣، ٤٨ - والغيبيات ١٧، ١٨ - غنيمت حرب، ومعاملة مصر بتلك الصفة ١١٢، ١١٦ - والغزو الإسرائيلي الشامل ١٠٧ - والمالوجا (انظر أيضاً حرب ١٩٤٨، وخبرته بالحرب جعلته يكرها) ٢١ - والفائشة ٤٤، ١٣١، ١٣٤، ١٣٧، ١٣٨ - والفهلوة الزعامية ١٠٨ - والفروسية بالأذاعة ١٠٥ - فكرة ٨٤ - وفكر موسوليني ١٢٩، ١٣٨ - «فلسفة الثورة» ١٢٩ - و «كفاحي، لهتلر ١٤٧ - وقبوله بمبادرة روجرز ١٨٨ - وقتل مصر ٣٠٢ - والقيادة العسكرية ١١١ - ١١٢ - وعبد الكريم قاسم (الزعيم الأول) ١٢، ٢٧، ٨٦، ١١٤ - وقناة السويس ١٨، ٤٥، ٤٩ - ٥١، ٦٠، ٦٧، ٧١، ٩٢، ١١٦، ١٢٩، ١٤٠، ١٦٧، ٢٨٧، ٢٨٨ - والقومية العربية ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٨٢، ٩١، ١٢٩، ٢٨٧ - وقصة الثورة، كتاب انور السادات ٦٦ - والقانون ٧٨ - والقدرات العسكرية للعرب ٨٦ - وقدرته على أن يقول للنبي كن فيكون في العزبة ٩٨ - وقرار اغلاق المضيق ٩٥، ٩٦، ١٠٧، ١١٢ - والقرار الجمهوري كسلاح ماض ١١٢ - وقرار الانسحاب سنة ١٩٦٧: ١١٣، ١١٦، ١١٩ - والقضاء ١١٥، ١١٦ - وقصة مأساته ١١٦ - والقتل ١١٩، ١٢٦ - والقصر ٧٨ - وكبح جماح الزملاء القدامى ١٤٤ - وكبريل ٥٢، ٦٧، ٨٢، ٨٢، ٨٩، ١٠٢، ١٠٦، ١٢١، ١٦٨، ١٨٩ - وكونها «كعب أخيل» ٨١، ٨٢، ١٢١ - و «لكل في واحد» ١٣٦

١٣٩ - وكونه مصر ١٣٧ - وكون كل شيء في «العزبة» ملك يمينه ١٥٢ - وكلية المرتزقة و «الملتمزين»
 ١٣٥ - وكوبلاند، مايلز ٧٦ - وكورنيس النيل مصدر غيرة من البغدادي ١٤١ - وكونه الزعيم البطل
 ١٣٧ - وكونه مصدر كل قانون ١٤٦ - وكونه معصوماً من الخطأ ١٢٨، ١٢٩، ١٤٦ - وكون المؤامرات
 «لعبته» ١٤٤ - و«لطف» شرم الشيخ من العدو الغادر ١١٤ - وليلة العذاب في معسكر متقياد ٦٧ -
 والمجتمع الطليع ١٤٠ - والمجتمع السياسي العسكري ١١٢ - ومجتمع النصف في المائة ١١٠ -
 مجلس الغمة وكونه ضرورة فلتية ١٤٨ - ومجلس قيادة الثورة ٦٣، ٧٥، ١٠٨، ١١٦، ١٣١، ١٣٦،
 ١٤١، ١٤٢ - وتحويله إلى مجلس الرئاسة بعد الانفصال ١١٤ - ومحضر اجتماعات شمس بدران
 بالقيادة السوفيات ٩٨، ٩٩ - ومذكرة جونسون الشفوية إليه ١٠١ - ومرتزة الفكر ١٣٩ - والمرحلة
 الانتقالية لحركته ١٤٢ - ومرض الموت الذي ابتلي به نظامه ١١٩ - المرزعة وتسيير شؤونها ١٤٧ - و
 «المسألة» الفلسطينية (انظر القضية الفلسطينية - المشروع الصهيوني - الولايات المتحدة) -
 والمسجون والاستيلاء على السلطة ١٣٤ - والمسؤولية عن مذبحه الانسحاب سنة ١٩٦٧: (انظر أيضاً
 «عامر هو الذي فعلها») ١١٦، ١١٧ - ومشروع الاستقالة الجماعية ١٤٨ - ومصالحة السفير
 الأمريكي بعد خطبة «امريكا تلشرب من البحر» ٥١، ٧٧ - ومضيف تيران ٢٨٧، ٢٨٨ - والمظاهرات
 كسلاح ١٣٤ - ومعاركه مع الأخوان والنسويين لتأمين وحدانيته المطلقة ١٥٧، ١٥٨ - والمغامرات
 العسكرية ٨٣، ٩١، ١٠٨، ١٠٩ - ومفاعل انشاص ٨٥ - ومكالمته التليفونية مع الملك حسين ١٠٣،
 ١٠٤ - والملاحق الجوي الأمريكي ٧٠، ٧٢ - ومنشأ قوته ٧٦ - والمنشئة ومحاولة اغتياله ٨٠ -
 ومهمة المخابرات تأمين بقلته ٧٨، ٧٩ - وتسوية تناقضات المصالح ١٣٤ - ومينافيزيقا وحدانيته
 ١٣٧ - ونادي الضباط ٦٧، ٦٩ - والنازية ٤٣، ٧٨، ٩١، ١٣٩، ١٥٤، ١٥٥، ١٩٢، ١٩٥، ٢٢١، ٢٢٦ -
 والنتائج العسكرية لقراره السياسي سنة ١٩٦٧: ١١٢، ١١٣، ١١٧ - ونجيب، محمد ١٤٠، ١٤٢ -
 ونشوء نظامه من فراغ ١٣٧ - وتحويله إلى نظام محتضى ١٢٠ - نصوص مقدسة، وتحول اقواله إلى
 ١٤٦ - والنضج السياسي ٧٨ - نظامه ٧٣، ٩٥، ١٠٩، ١٣٥، ١٣٧ - والنظام الهتلري ٧٩ - ونقاط
 ويسون ٧١، ٧٢ - ونقاط يوناتس ٩٢ - ونقاط الذاتي ١٣٦ - والنكتات ١١١ - والنكسة ٥٣، ٨٠، ٩٢،
 ٢٢٢ - ونوايا «امريكا» الطبية تجاه مصر ٧٢ - ونوعية النائب الذي اختاره ١٢٩ - ولغز اختياره له
 ١٤٢، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٧ - والهرطقة ١٤٦ - والهزيمة الوحشية ٩١، ١١٧ - وهستيريا الإذاعة ١٢١ -
 و «هندسة» نصر سياسي من هزيمة عسكرية ١٠٨ - وهيئة العمليات ١١٣ - وهيبة الزعامة ٨٣ -
 والوجه الفاتني لنظامه ١٣٥ - والوجود الصهيوني ١٩ - والوحدة ٢٣، ٦٥، ٦٦، ٨٢، ٨٤، ٨٦، ٨٧،
 ٩٥، ١١٤ - ووحدانيته ١٨، ١٩، ٨١، ٨٢، ١٠٦ - كمطلب فاشي جوهري ١٣٧، ١٤٠، ١٤٢ - و
 «الوصايا العشر»، فيلم ٤٧ - والولاء بجذائه ١٤٩ - والوطنية ٤٤، ٥٨، ٦٧ - والوعد «بالتدخل» الذي
 لم يصدر عن السوفيات ٩٩ - و«وقعنا في الفخ» ١٠١، ١٠٢ - الولاء لذكراه والولاء لمصر ١٠٨ - ولا احزاب
 ولا برلمان ١٣٤ - ولا تطبيق حركته ١٣٥، ولا عقلانيته ١٣٩ - والولايات المتحدة (انظر فهرس الأمكنة
 والمدن والقول، والشبق إلى حضن امريكا) - ويونانث ٨٨، ٨٩، ٩٢، ١٠١، ١٠٢، ١١٤

الزعيم المؤمن (محمد أنور السادات): (انظر فهرس الاعلام)

ابعد شخصيته ١٦٦/١٦٩ - ١٩٢ - ٢١٧، ٢١٨، ٢٤١، ٢٦٠ - وأحلام اليقظة ١٦٦، ١٦٨، ١٩٧، ٢٦٠،
 ٢٦٢، ٢٨٢ - الاحباط والعدوان في تركيبته ١٦٦ - وتغيير الواقع غير المواتي وتطويعه
 ١٦٨/١٦٤ - بالتعامل مع الواقع سينمائياً ٥٦، ٥٦، ٦٤، ١٩٧، ١٩٨ - وبالتفكير بالمعنى ١٦٦/١٦٨ -
 وتعليق الأخطاء على مشجب الغير ١٦٥ - وكون الانوار مكونات جوهريه في شخصيته ٢١٨ -
 واساساً كونه العمدة ١٢٩، ١٤٤، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٢، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠١، ٢١٤، ٢٨٢ -
 وكونه «الرئيس» ١٦٧، ١٦٨، ٢٢٢ - ذا الاسنان ٢١٧ - الأعظم بطولة من عبد الناصر «بانتصاره» في
 حرب ١٩٧٣ في حين هزم عبد الناصر سنة ١٩٦٧ (انظر حرب ١٩٧٣) وإعلانه الأمة بأنها قد بات لها
 درع وسيف ٢٤٩ وإتخاذها لقب «بطل العبور» ٥٦، ١٣٧، ٢١١، ٢٢٠/٢٢٠ - على اساس «إنجازته
 العسكري، العظيم» ٢٨٦ - وهو: إفشاله حرب ١٩٧٣: ٢٣٥ - وتكلفه بهزيمة جيشه ٢٢٩ - وفتح

منطقة خالية من الدفاعات أمام الاختراق الاسرائيلي ٢٤٤، ٢٤٥ - مما جعله اجدر بلقب بطل العبور الاسرائيلي ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٥ - وبطل العبور من الصراع المسلح مع الغزو الاستيطاني إلى التصالح مع الغزاة ٢١٩ - وإنهاء المقاومة للمشروع الصهيوني ٢٨٨ - وافخاره بأنه - أخرج الصهيونية، بالسلام ٢٢٣، ٢٢١ - واستحق تبعاً لذلك لقب بطل السلام ٢٢٩، ٢٦١، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢١٧ - وكونه الرئيس المستعير الذي «قلبه ديمقراطية» ٢٠٠ - بلابحة تعدد الأحزاب ٢٠٢ - وإحياء الديمقراطية من غيوبتها العميقة ١٩٢/٢٠٢ - وإعادة القانون من عطلته ١٧١/١٧٤ - والإفراج عن المعتقلين ١٧٢ - وإنهاء الرقابة على الصحف ٢٠١ - على سبيل الإيهام بإطلاق الحريات ١٢١ - والأخذ بالذهج الديمقراطي ١٧٢ - والاتحاد السوفياتي (انظر فهرس الأمكنة والمدن والدول) - والسوفييات ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٢٧، ٢٠١ - وإشراك الأميركيين لهم في اللعبة منذ سنة ١٩٦٧-١١٢ - وتخلّفهم عن الأميركيين في التقنيات العسكرية ٢٢٩ - وتنوع مصادر السلاح ٢٢٢ - والنهم التي وجهها اليهم ٢٢٨ - ٢٤٠ - وتعليقه أوزار الثغرة والصلح على مشجّعهم ٢٦١، ٢٦٢ - وتجريده مصر من أهم مصدر للسلاح ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٢٨ - وجدعه انقلها ٢٢٧ - إرضاء لاميركا بحرقه جسورها معهم ٢٢٢ - ومعاملتهم باعتبار أنهم العدو ٢٢٩ - تسوية لحساباته الشخصية معهم ٢٦١ - ومعاقبهم ٢١٠، ٢١١ - لاختيارهم على صبري ليكون رجلهم ١٩٢، ١٩٤ - وطرد خبرائهم ١١٧، ٢٠٢، ٢١٤ - وترجيحهم بكونه طردهم للخروج من الورطة ٢١٢ - وخبرتهم المحبطة بما ظل يحدث لما وردوه من أسلحة ٢١٠ - وتنفيذه للسياسة الأميركية الرامية إلى القصدي للخطر السوفياتي ٢٠٨ - وخلع السوفييات من المنطقة ١٧٧/١٨٢، ٢٠٢، ٢٠٧ - والجسر الجوي والبحري السوفياتي إلى مصر سنة ١٩٧٣: ٢٢٩، ٢٤٠ - وجسر العبور ٢٢٩ - و «بباعين البطاطا» ٢٥٩ - وبيته الذي أديرت منه العزبة (انظر أيضاً دوار العزبة) ٢٢٨ - وبيع الفلسطينيين ٢٠٤ - وتحقيقه «استراتيجية» بالجيب الاسرائيلي ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٦١، ٢٩١ - وتدمير طائرات ودبليات اسرائيل في بداية حرب ١٩٧٣: ٢٢٧ - ثم تدمير الدبابات المصرية بعد «تطوير الهجوم» ٢٢٧ - وتدمير مصر داخلياً بتصلّحه مع اسرائيل ٢٨٩ - وتذبذب الرئيس الطيب كارتر ٢٠٩ - وترتيباته السرية مع اسرائيل بشأن الضفة والقطاع ٢٦٩ - وترتيبات الأمن مع اسرائيل ٢٨٤ - وتركيبته المميتة ١٦٦ - وعمليات التطهير الفلاني Putsch ٨٠، ١٧٢، ١٧٣، ١٩٥، ٢٠٢ - و «تطوير الهجوم» (انظر أيضاً حرب ١٩٧٣، الاختراق، الثغرة) ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٤٢، ٢٤٤ - ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٦٣، ٢٨٢ - «التعامل مع الارهابيين» نصيحته لاسرائيل بكيفية ٢٧٠ - والتعاون الاقتصادي مع اسرائيل ٢٨٥ - وتعليمه رؤساء اميركا ٢١٧ - و «نعتت اسرائيل» ٢٥٠ - والتفخّي بمباهج السلام ١٤٦، ١٨٢ - وتفضيل السوفييات لعلي صبري ١٧٤ - وتمسك الفلسطينيين «بمسألة تقرير المصير» يزّجه ٢٧٠ - وتكليف عزرا وايزمان «بانزله من السحاب» ٢٦٩ - وتنحيته علي صبري لمجرد أنه ابدى رأياً ١٩٤ - وتلفه على الوفق مع اسرائيل ٢٠٩ - والتواطؤ مع اميركا واسرائيل ٢٨٨ - والثغرة: ٥٦، ٢٢٢/٢٢٣، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٥١، ٢٩١، ٢٩٢ - إنقاذ للعمدة والنظام ٢٢٥، ٢٢٩ - وتقدير اوبالانس ٢٤٤، ٢٤٥ - والسماح بتوسيعها ٢٢٦ - والشلل الكلي الذي اصاب القيادات المسيّسة حينها ٢٢٥ - وكونها «شوية فراخ خرجوا من العشة» ٢١٥، ٢٢٨، ٢٣٥، ٢٥٢، ٢٩١ - وكونها عملية اميركية/اسرائيلية مشتركة وضعت خطتها في البنتاجون ٢٤١ - وكونها وسيلة للدفاع عن بقاء العمدة ونظامه ٢٢٥ - وكونها قد محت كل كسب احرز في حرب ١٩٧٣: ٢٤٠ - وثورته الخاصة به: الانفتاح: ٢٢٣ - وجائزة نوبل للسلام ١٤٦، ٢٢٩، ٢٨٦ - لمهراج عبد الناصر «جاء» ١١٢، ١٢٩، ١٤٤ - ١٤٦، ١٧٢، ٢٦٠ - وجمعيته حسين توفيق السرية ١٦٤ - «والجمهورية»، صحيفة ١٥٢، ١٦٨ - جنّية على مصر، واعتباره مواصلة الصراع ٢٩٩ - والحالة الاقتصادية المتردية ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٤ - واتخلاها ذريعة ٢٠١، للإقدام على عمل انتحار قومي ٢٩٠

وحرب أكتوبر ١٩٧٣: ٢٧، ٥٦، ١٦٧، ١٧٨، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٥، ٢٢٨، ٢٢٣، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٣ - شنّها كطيف سينمائي: ٥٥، ٥٦ - والاستماتة في منعهما من التحول إلى حرب تحرير من الاحتلال الداخلي ٢٢٥ - لأنها اوشكت أن تكون نقطة لمصر ٢٢٥ - ك «اشغال حريق لتحرير الأمور صوب

السلم، ٢١٨، ٢٢٠ - ٢٢٢، ٢٢٥ - والتخطيط لها كعملية محدودة لتحريك عملية السلم ٢٠٥، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٩، ٢٢٨ - والامتناع عن الاستيلاء على الممرات (مضائق سيناء) ٢٢٦، ٢٢٧ - وإجهاض الانتصار المصري الكاسح ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨ - وتحويله إلى هزيمة ٢٩٢ - من خلال تركيز القيادة في يد العمدة ٢٢٧، ٢٢٨ - ومنع الهجوم المصري المضاد الذي كان مخططاً له ٢٢٦ - ودفع مدرعات مصر لتتصيد بها صواريخ تاو الأميركية ٢٩١ - بحجة تطوير الهجوم ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٤٢، ٢٤٤ - ٢٤٧، ٢٦٣، ٢٨٣ - لتهيب الأرض للتسوية ٢٨٤، ٢٨٦، وفي سبيل ذلك إهدار الانتصار (انظر تقرير أوبالانس) وإهدار التضامن العربي ٢٩٢ - وكسر سلاح النفط ٢٤٦، ٢٤٧ - حتى يتوصل العمدة إلى «السلم» دون أن يبدو مستسلماً ٢٥٦، ٢٥٧ - عملاً لمبدأه «وبعد الطوفان» ٢٢٨ - وفي سبيل ذلك التواطؤ على تمكين إسرائيل من محاصرة الجيش الثالث ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٢، ٢٣٥ - وتحويله إلى هزيمة في أيدي الأميركيين والإسرائيليين ٢٢٦، ٢٤٠، ٢٤١ - وحرصه على مصلحة البلد ٢١٧ - حكم الشعب وحكم الإبلت ١٢٧ - والحل المنفرد ٢٤٠ - «حيوان سياسي» ١٦٥ - والخبث الرفي ١٢٩، ١٤٤، ٢٢٣ - و«خطة» الذهاب إلى القدس ٢٦٠ - تسوية للحسابات مع الجميع ٢٦١ - ٢٦٢ - وسحب السجادة، التي تحت اقدام الجميع ٢٥٧، ٢٦٠ - والخرج من ظل عبد الناصر ١٧٣، ١٧٤ - و«الخسائر الفادحة» التي لحقها بإسرائيل من خلال السلم ٣٠٠، ٣٠٦، ٣١١، ٣١٥ - وخسائر مصر في الأرواح ٢٦٣ - و«خريف الغضب» كتاب هيك ١٤٤، ١٧١ - وخطبه في الكنيسة وإغفال أي ذكر لمنظمة التحرير الفلسطينية فيها (انظر أيضاً دينان، بطرس غالي) ٢٢٣ - وخوفه من «شماتة العوازل» ٢٤٧ - وخيار الحرب ٢٦٢ - وكونه «الدخيل» ١٦٧، ١٧١، ١٩٨ - ودوار العزبة الذي إدار منه مصر ١٩٤، ١٩٧، ٢٠١، ٢٢٨ - دولة المؤسسات، وتشدقه بها ١٥١ - الديكتاتور الأمي ٢٥٠ - ودول خط المواجهة ٢٢٥ - وراحة العدم التي يعد بها سلامه ٢٧٩ - ورأسه لمجلس القمة ١٧١ - وكونه «رجل دولة» ٢٢٢، ٢٦٦، ٢٧٠ - وكونه رجل أمريكا ١٧٥ - في مقابل «رجل الروس» علي صبري ١٩٣، ١٩٤ - ورد الفعل العربي لذهابه إلى القدس ١٦٩ - والرواج الاقتصادي المأمول ٣٠٠/٣٠٤ - ورفضه إعلان قبول وقف إطلاق النار إلا بعد إكمال الاختراق الإسرائيلي ٢٤٠ - والبريدز دايست كمبر لنقلته ٥٣ - ورغبته في القيام بعملية بطولية سينمائية كعملية عنتيبة (انظر مطار لارنكا) ٢٢٤ - وريده الجميل للعرب ٢٦١، ٢٦٤ - والزلازل الذي هن النظام وعجل بزيارته للقدس ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٤ - وزهق روحه منهم ٢٦٠، ٢٦٦ - و«عدم إقامته وزناً لقادتهم» ١٦٧ - وتجريحه لهم علناً ٢٦٦ - وزيارته الأولى لأمريكا ١٧٥ - و«سنة الحسم» ٢٢٦ - وسنوح الفرصة التي كان يتحينها للتظاهر بالغضب: ٣٠١ - والسعي إلى: السلم: ١٦٧، ١٦٢، ٢٣١ - ٢٣٦، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٦٨ - ٢٧٠، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٩٤، ٢٩٥، ٣٠٠، ٣٠٤، ٣٠٦ - ٣١٥، ٣١٧، ٣٢٣ - و«السلم الحقيقي» ١٨٩، ١٩٠ - وسفطة السلم والانسلاخ ٢٨٢ - وسلام الزحف على البطون ٢٤٠ - و«السلم الضائع» كتاب محمد إبراهيم كامل ٢٢٢، ٢٤٧، ٢٨٢ - والسلم على طريقة كيسنجر ٢٦٦ - والسلم المميت ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٢٩، ٣١٠، ٣١٢، ٣٢٠ - والسياسة الواقعية «Realpolitik» ٣١٠ - والشطارة الفلاحية ١٩٨، ٢٠٨، ٢٣٤، ٢٧٠، ٢٨٩ - وشفاء مصر منه ٢٦٠ - وشهنته الحادة إلى السلم ٢١٦ - كونه «صانع استراتيجي لا يقل عن كيسنجر ونيكسون» ١٩٨، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٢، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٤٦ - وكونه صاحب العزبة وعمدتها ١٩٤، ١٩٨، ٢٠٤، ٢٠٩، ٢١٢ - والصراع العربي - الإسرائيلي ١٦٩، ١٨٤/١٨٦، ٢١٥، ٢٢٠، ١٢٢ - ٢٢٦، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٦٠، ٢٨٢، ٢٨٦ - ٢٩٠ - وتحوله إلى «الخلاف العربي الإسرائيلي» ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٤ - ٣٢٤ - وصفقة السلم ٣٠٥ - والصك النهائي بموت مصر ٢٨٧ - والصليح كصيدة ٤٣، ١٢٤، ١٦٩، ١٧٦، ١٨٩، ١٩١، ٢٨٦ - وصليح كلب يفيده المميت ١٦٨، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٤٧ - والصليح المنفرد ١٩٠، ٢٢٣، ٢٣٤، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٦٢، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٩١ - وصورة الدين واستخدام دافني مصر ٢٥٦، ٣٠١ - لاسلوبه في استهلاك السادات ٣٠١ - وصورة «الحكم المستنير» ١٥١ - وصيغة «صوان» ٢٨٤ - وصيغة العمدة للتعامل مع الفلسطينيين ٢٦٩، ٢٨٥ - وصنع السلم ٣٠٥، ٣٠٩ - وضاربو الطبول الذين تحلقوا للعمدة ١٩٧، ١٩٨، ٢٥٠، ٢٥٩ - و«ضرب السلم» كنهاية لتاريخ

الشرق الأوسط ٣١٢، ٣١٤ - وضربة العمدة القاصصة لتوسعية اسرائيل ٢٩٩ - وضربته الوقائية ضد المؤتمر الدولي ٢٥٩ - طفلة كلتر الدينية والتزاماتها قبل الدولة اليهودية الخالصة ٢٨٥ - العمدة كطوريبيو العصابات ١٩٥ - الطريشة ووضعها بالحكام في عب مصر ٨٣، ١١٤، ١٩٠، ١٩١، ١٩٥، ١٩٦، ٢٦٥، ٢٨٧ - و «عيرة حب فيبت نام» ٢٢٥ - والعس والكافير ١٤٦ - وعدم التورع عن أي فعل أو اختلاق ١٦٦ - وعدم ولعه بالاستماع إلى رأي أحد ٢١٠، ٢٦٠ - و «العيب» ٤٥، ١٢٩، ١٩٠، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٨٠ - وكونه عميل (أمريكا الراقد ١٩٦، ١٩٤، ٢٠٣، ٢٠٨، ٢١٤، ٢١٦، ٢٢٩، ٢٥٩ - وغدرة بالعزبة ٢٢٩ - و «غضبه المفزعة» ١٦٩ - الفاشي الفاضل القديم ٢٢٩ - و «الحقرة الحشاشي» التي طرات له فجعلته صانع سلام ٢٢١ - و «الفرصة الذهبية» التي اتاحتها للسلام ٢٩٩، ٢٢٠ - والفرم ٦٢، ١٤٦، ١٩٥ - قط الأزقة ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٢، ٢٤١، ٢٥٠، ٢٦٧ - وقتل مصر ٢٠٢، ٢٠٣ - بكاتب ديفيد ١١ - ١٣، ١١٢، ٧٤، ١١٤، ١٦٥، ١٦٧، ١٦٨، ١٩٣، ١٩٦، ٢٢٥، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٧٠، ٢٧٩، ٢٩٥، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١١، ٣١٨ - وبيع صفقته باعتبارها نجاة لمصر ٢٦٥، ٢٩٩، ٣١٢ - ٢١٤ والشراك المبتوثة في كل سطر من أسطر اتفاقاته ٢٨٢ - كرامة العمدة ومصيدة الصلح ١٢٤، ٢١٨، ٢٤٨ - ولعب ورقة العبور ٢٣٨ - واللفة التي لا تروق لبيجين ٢٨٢ - و «الدعي العام الاشتراكي» كسلح مشروع ١٧٤ - ومراميه من فتح الثغرة ٢٤٣ - وعدم تصفية الجيب ٢٤٠، ٢٤١ - ومراهنته على أمريكا من أول لحظة ١٧٥ - ومعاهدة السلام ٢٨١، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٨ / ٢٩٩، ٢٩٥، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٦، ٣١٨ - كانت مسودتها جاهزة في جيبه في أول لقاء له بفانسان ٢٦٠ - ومعركته مع «مراكز القوى» (أعوان سلفه) ٨٠، ١٧٢، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ٢٠١، ٢٢١، ٢٢٨ - ومكاسبه من الخضوع لإذلال عبد الناصر له ١٦٣ - ومن عملية اغتيال أمين عثمان ١٦٩ - والمكاسب التي حققها للعرب بالسلام ٣٠٠، ٣٠٦، ٣١١، ٣١٢ - والمكاسب التي حققها لمصر بالسلام ٢٨٧ / ٢٩٥ - ومكافاة أميركا والصهيونية له بـ «المكافاة العالمية الشامخة» ١٦٧، ٢١١ - منبؤ النظام ١٧٢، ٢٦٠ - ومعارضة زملاء عبد الناصر إدخاله في تنظيمهم بسبب سجله ١٧١ - وماضيه ١٧١، ١٧٢ - والميل إلى العدوان كمكن أساسي في شخصيته ١٦٦، ١٦٧ - ونفاد صبره في مواجهة الحقائق ١٦٨، ١٦٩ - ونظر المقاولات ١٦٤ - ونصيحة بورقيبة له ٢٥٣ / ٢٥١ - والنضال له طرق متعددة ٢٦٦ - نرجسيته ٢١٧ - ونرجسية الزعماء الفاشيين ١٦٧، ١٦٧ - ونيويورك ٨٩، ٢٥٤، ٢٦٥ - و «هراء فارغ» فتح الثغرة ٢٤٢ - والهزال التسليحي الذي أصاب به مصر ٢٢٢ - والهجوم المضاد الذي منغ تنفيذ خطته الموضوعة سلفاً ٢٢٦، ٢٢٩ - و«بدي الطوفان» ٢٣٨ - ووضع القدس المحتلة ٢١٠ / ٢١٢ - ووضع مصر العربي والدولي ٣١٩ - ولعه المشبوب بالديمقراطية ١٤٨ - وهم الصحة الاقتصادية ٣٢٠ - لأعب الثلاث ورقلت ١٩٥ - ويموت الفلسطينيون ونحيا نحن» ومبدأ ٢١٥

العزبة:

العزبة: ٤٣، ٤٥، ٤٦، ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٦١، ٦٤، ٦٦، ٧٤، ٨٢، ١٠٩ - والجيش كعزبة خاصة للمضير/ الصاغ ١١٤ - ١١٦، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٨، ١٧٢، ١٧٣، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠١، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٨، ٢٧٠، ٢٩٣، ٣٠١، ٣٠٢ - وإدرايتها في العهد الملكي من دار المنسوب السلمي ٦٦ - وفي العهد الثوري من بيت الزعيم الخالد ٩٢، ٩٣ - ومن دوار العمدة السادات ١٩٤، ١٩٧، ٢٠١، ٢٣٨، ٣٠١، ٣٠٢ - الشعب: ٤٣، ٤٤، ٤٧، ٥٤، ٥٥، ٧٤، ٧٨ - آخر من يعلم ١٠٧ - خارج اللعبة ١٠٨، ١١٠ - في عزبة الثورة ١١١ - في الحظائر ١١١، ١١٢ - مستسلماً ١١٩ - بخنوعه التقليدي ١١٩ - كاسرة واحدة كبيرها الزعيم ١٣٠ - ومع ذلك فهو الشعب القائد والشعب المعلم ١٢٤، ١٣٦، ١٧١، ١٧٣ - الذي لا تواجد له في الواقع ١٣٧ - الجائع ١٤٨ - شعب بلد محتل ١٧٠، ٢١٧، ٢٦٧، ٣٠١، ٣٠٢ - القطعان: ٤٥، ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٥، ٥٦، ٦١، ٦٣، ٦٥، ٧٤، ٨١، ١٠٧، ١٠٨، ١١٠ - وحملة الزعيم من احتمال جموحها ١١١، ١٧٠ واجتياح مجلس الدولة بها ١١٦ - والسلحون ١١٦ - كونها «الشارع

السياسي، ١٣٨، ١٤٤، ١٥٦، ١٧٠، ٢١٢ - والحفظ عليها في الحظائر ٢٥٩ - و «إنتفاضة الحرامية، ١٣٤، ١٤٨، ٢٥٧ - ٢٥٩

النظام: والإبعاديات ١٦٠ - والإتباع المتنفعون ٣٠١ - واعتبار أميركا له تابعاً للسوفيات ١٧٤ - رغم توجيهه الأصلي صوب المسالمة واتخاذ «مسألة فلسطين، كتكة لإبقاء المنطقة في حالة طوارئ تمكنه من الاستمرار ١٩٧ - ورغم اتصالاته السرية المستمرة بالولايات المتحدة ١٧٦، ٢٣٤ - وأجهزته ٤٥، ٥٢، ٥٥، ٧٨، ٨٠، ١٠٦، ١٠٩، ١١١، ١١٩، ١٢٥، ١٤٦، ١٥٥، ١٥٦، ١٦٢، ١٧٢، ٢١٦، ٢٠٢ - وانتفاؤه غضب الحكومة ١٠٩ - والاحتلال الأجنبي ٧٨، ١٤٠، ١٧٠ - والاحتلال الإسرائيلي ٢٢٥ - والاحتلال البريطاني ٦٦، ٦٨، ١٤٠، ١٧٠، ١٩٢ - والاحتلال الداخلي ٦٩، ٧٨، ٩١، ١٦٢، ١٧٠، ١٧٥، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٥٧، ٣٠٢ - واحتلال سيناء ٢٨٧ - و«الأخطار الحقيقية التي تواجه مصر، ٢٩٢ - وإدانة أوضاع الطوارئ بإعلان التصدي لتحرير فلسطين الحبيبة والأرض السليبية (انظر أيضاً لا صوت يعلو على صوت المعركة) ٢١٦، ٢٢٣، ٢٢٦ - والإذاعة (نظراً أيضاً غسل المخ اليومي، شن الحرب بالراديو، خلق عالم موهوم) ١٠٦، ١١٩، ١٢٠ - وإزاحة مشكلة الفلسطينيين ٣٠٦ - وإزالة آثار العدوان، كشعار مفيد ١٤٥، ٢٣٤، ٢٦٥ - وإزدهار الاقتصاد المصري بفضل السلام ٢٣٣ - وإزمة النفط نتيجة لحرب ١٩٧٣: ٢٩٢ - وأسس التسوية الشاملة ٢٨٤ - وإسترجاع مصر من خلال إسترجاع النظام وزعيميه ١٦٨، ١٩٣، ١٩٨، ٢٣٦، ٢٤٣ - واسترضاء أميركا بمطاردة الحمير ١٣٠، ١٣٤ - وإستعراض العضلات الإحق ٢٨٧ - وإستماتة النظم الفاشية في البقاء ٢١٧ - أسرار التكنولوجيا العسكرية السوفياتية وإستيلاء الإسرائيليين عليها ٢٢٨ - وإسكات جبهة مصر ٢٢١، ٢٢٩، ٢٦٢، ٢٨٩، ٢٩٤، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٤، ٣١٧، ٢٢٠ - وإطلاق يد إسرائيل في المنطقة ٢٤٧ - والإقلام الحاقدة على معاهدة السلام ٢٨٩، ٢٩١ - واللجنة العليا للتطبيع ٢٩٩ - وإنهاء التوسع الإسرائيلي ٢٩٩ - وتأمين بقلته ١١٠، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٦٨، ٢٩٢ - وتأمين بقاء مصر ٢٢٨ - وتأمين تبعية القطعان الكاملة للزعيم ١٤٢، ١٥٢، ٢٦٥ - من خلال تحالف العسكر والشرطة والأجهزة ١٧٠ - وتحويل الأشياء إلى سيناء ١٢٠ - وتحويل العدوان ١٢٨، ١٥٦، ١٥٨، ١٧٢، ٢٢٤ - وتحين الفرصة طيلة مرحلة «النضال، للتوجه إلى أميركا ١٧٦ - والتخلف من أعباء الصراع ٢٩٣ - ٢٩٥ - التسوية وتوجهه إليها ١٨ - ٢١، ٢٦٥، ٢٦٦ - التصالح وتطلعه إليه ١٩، ٢٠ - وتصفية الخصوم بمحاكمات غوغائية ١٥١ - تابيد النظام في الفاشية أهم من بقاء الزعيم ذاته ٢٦٦ - والتطبيق مع النظم الفاشية ١٢٧ - ١٢٩، ١٤١، ١٤٦ - والتفاوض من مركز ضعف ٢٢١ - التنظيمات الفاشية ١٣١، ٢٠١ - وتنظيم الضباط الأحرار ٥٨ - ٦٠، ١٦٤، ١٧١ - تحالف إستراتيجي إسرائيل مصري أميركي ٢٨٢ - والتنمية الذاتية ٧١ - والجامعة العربية ٣٦، ٢٢٦، ٢٣١، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٩ - وجلاء القوات البريطانية ١٨، ٥١، ٦٨ - وجماعية القيادة ١٣٦ - و «الجمافير، ١٣٤ - وحاشية السيد المشير ١٦٢ - نظام في حالة غير طبيعية ١١٩ - وحرمان إسرائيل من التوسع ومصادر المياه والنمو الاقتصادي ٣١٢ - والحل السلمي ١٨٩، ٢١٦، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٣١، ٢٣٨، ٢٤٧ - والحل العادل ١٩٠، ٢٢٢ - والحل الشامل ٢٣١، ٢٤٧ - وخبرته للمعاينة ٣٠٢ - والخطا الاساسي في رؤيته للصراع ١٩ - ٢١، ٢٢٢ - ٢٢٩، ٢٤٨، ٢٩٢ - ٢٩٥ - والخروج من ورطة الصراع ٢٦٤ - والشلل ١٧٢ - ١٧٤ - وصراعه مع اليسار الماركسي واليمين السلفي ٢٠٤، ٢٠٥ - والضباط كحكاهم ٦٢، ٦٤، ٧٠، ٧٢، ٧٣، ٨٣، ١١٠، ١١١، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٠ - والضباط التكنوقراط ١٦٢، ٢١٧، ٢٦٣ - والمعجزات الموهولة في كل شيء ٣٠١، ٣٠٢ - وفهمه للمسألة كلها ١٦٩ - والفئات المستفيدة ١٧٢ - والفهلوة على كل المستويات ١٠٨، ١٣١، ١٩٥، ١٩٩، ٢٠٨، ٢١١، ٢٣٣، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٦٢ - وقيادات الامن تهتز ١٤٨ - تحت تأثير التزائل الذي هو النظام ١٣٤، ٢٥٧ - ٢٥٩، ٣٠١ - والكمين الذي كان معداً للسيدات ١٧٤، ١٩٥ - ومقايي النظام مع أميركا ١٧٥ - ومكاسبه من العمل من تحت ابطها ١٧٥ - ومسرحيات النظام: مسرحية تنحي الزعيم ٣٦٨ - مسرحية مجلس الشعب ١٥٥ - المسلحون والعزل ١٣٤، ٣٠٢، ٣٢٠ - ومشارف الإنكشاف الكامل ٢٣٥، ٢٣٦ - ومصبدة السلام ١٩٧،

٢٢١، ٢٤٧ / ٢٧٠، ٢٨٧، ٢٩٠ - بعد مصيدة النبكة الرومية ١٠٢ - ومواقف السوفيات ٩٨، ٩٩، ١٠٥،
١١٤، ١١٥، ٢٠٨ - والمهزلة المأساوية الطويلة ٢٣٠ - وهيكل وعصيرته ٥٤ - وكون الولاء للزعيم
والخضوع للنظام غاية الحياة الدنيا ٢٠١ - و «الواقعية البراجماتية» التي أصيب بها فجأة ٢٩٣ -
في مواجهة يشوع السفاح وسلالته ١١٦ - وسيفه ٢٥٥.

قتل مصر

من عبد الناصر إلى السادات

هذا الكتاب ليس اجتراراً آخر لذكريات كئيبة. فلنشغاله الاساسي منصب على ما هو آت. وإن توقف عندما فات. وما أنجز حتى الآن. فانما لاستطلاع ما سوف يُنجز. ترتيياً على ما حققه العرب لإسرائيل بأيديهم. في لغة هذا الكتاب لا مكان للألفاظ الدارجة في الكتابة السياسية ذات الطابع الخطابي كـ «الخيانة» و «الغدر» و «الجبن» و «العمالة». وغيرها من الكلمات المج للنفس.

هذا الكتاب الذي يقف على شطر من تاريخ مصر السياسي المع أن ذهب أنور السادات إلى الأرض المحتلة ومن ثم إلى معسكر دار طيبعيّاً. بل ومقضيّاً منذ أن سلح الملك فاروق المصريين بأسلحة بهم ليقاتلوا على أرض فلسطين.

ذلك التشوه في رؤية المسألة الفلسطينية. وما ظل يوصف سبيل البلاغة الخطابية بـ «الصراع العربي - الإسرائيلي» هو الكتاب استظهار إبعاده ونتائجه كما كشفت عنها وتشير إليها مع مصر إلى مصيدة كامب دايفيد. بعد عقد من استدراجها إلى معركة

Bibliotheca Alexandrina



0706101

ISBN 1 869844 10 6

£ 12.00 net
in UK only